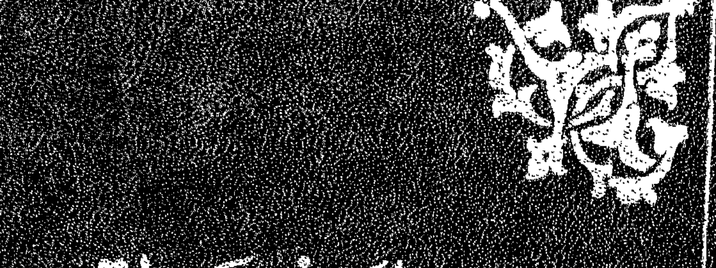


تاريخ مصر القومي

ثورة ١٩١٩

مرحلة الثورة - وما بعد الثورة

(١٩١٤ - ١٩٢١)(١٩٢١ - ١٩٢٧)

بقلم المؤرخ الكبير

عبد الرحمن الرافعي



دار الشعب



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كتاب الشعب

ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الجزء الأول

مؤسسة دار
الشعب
٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة
تليفون ٣١٨١٠

مقدمة الطبعة الثالثة

حمدا لله فها هى الطبعة الثالثة من كتاب المغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى عن ثورة سنة ١٩١٩ فى جزءين – تخرج الى عالم النور بعد وفاته ، تطابق الطبعتين السابقتين دون تغيير – وذلك بفضل الفرصة التى اتاحتها لنا دار ومطابع الشعب وحتى يقف القارىء على تاريخ مصر القومى – وفق الله امتنا الى النصر والخير .

اكتوبر سنة ١٩٦٨

كريمات (المؤلف)

عبد الرحمن الرافعى



مقدمة الطبعة الثانية

ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى أبريل سنة ١٩٤٦ . وانى باعادة طبعه سنة ١٩٥٥ اود أن أذكر أن الطبعة الثانيـة لا تختلف عن الطبعـة الأولى فى ايرادها الحوادث وتفسيرها والتعليق عليها ، ولا فى العبارة والاخراج .

لقد أعقب ثورة سنة ١٩١٩ قيـام ثورة ٢٣ يوليه سـنة ١٩٥٢ . ثورة الجيش المباركة التى تعيش البلاد فى ظلها ، والتى أحدثت من التغييرات والاصلاحات الجوهرية فى حياة الشعب السياسية والاجتماعية والقومية ما يزيد على نتائج ثورة سنة ١٩١٩ ، وهو ما سأزيده بيانا عندما تتاح لى الفرصـة لتأريخها . على أن ثورة سـنة ١٩٥٢ لا تغض من مكانة الثورة التى شبت سنة ١٩١٩ ، ومن ثم رأيت من الحق والانصاف أن لا أغير شيئا من الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، وعندى أن الحقائق التاريخية لا يجوز أن تكون موضع التعديل والتبديل ، ولا أن تعاد كتابتها بأسلوب جـديد كلما تغيرت الظروف والعهود ، والتاريخ هو التاريخ ، وحقائقه وحوادثه يجب أن تكون بمنأى عن مثل هذا التغيير والتبديل ، فالحقائق التاريخية الثابتة يجب أن لا تتغير ، وقد يتغير تفسيرها والتعليق عليها ، ولم أجد فى تفسيرى للحوادث وتعليقى عليها ما يستدعى أى تغيير ، ولذا فان الطبعة الثانية من هـذا الكتاب هى ذات الطبعة الأولى ، ولم أضف اليها سوى نبذة يسيرة عن صدى الثورة فى دمياط ، جاءتنى فى رسائل بعض المواطنين بعد ظهور الطبعة الأولى . فأثبتها فى الطبعة الثانية ، وحرصت على أبراز اضافتها بالاشارة الى ذلك فى هامش الكتاب ، ولكى يعرف القـارىء أنها مضافة ، ولكى يبقى الكتاب كما أخرجته أول مرة .

ثم انى فى الحديث عن زواج السـلطان (الملك) فؤاد وعن مولد الملك السـابق فاروق ، وكلاهما فى الجزء الثانى ، قد غيرت عنوان الحادثين ، فبعد أن كان عنوان الحادث الأول (القران السلطانى السعيد) جعلتـه (زواج السلطان فؤاد) . وكان عنوان الحادث الثانى (مولد الفاروق) ، فجعلته (مولد فاروق) ، وأوجزت الكلام فى كليهما ، ولم أوجز القول ولم أغير شـيئا فى غير هذين الموضعين ، بحيث جاءت الطبعة الثانية طبق الأصل من الطبعة الأولى .

والله يهدينا سواء السبيل .

أكتوبر سنة ١٩٥٥

عبد الرحمن الرافعى



مقـدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

— ١ —

فى هذا الكتاب عرض وتاريخ لثورة سنة ١٩١٩ ، أعرضها وأؤرخها ، كما أرخت الثورة العرابية من قبل ، فهما ثورتان متعاقبتان فى تاريخ مصر الحديث ، تتشابهان فى الأغراض والمقاصد ، وان كانت الثانية تفضل الأولى فى النتائج .

ان ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة فى تاريخ مصر القومى ، شبت فى أعقاب الحرب العالميـة الأولى ، وكانت ولا تزال الأساس لكل التطورات التى تعاقبت على البلاد فى السبع والعشرين سنة الماضية ، وحوادث هذه الحقبة من الزمن لا تعرف حق المعرفة الا بدراسة هذه الثورة ، فهى جـديرة بالتدوين والتحقيق ، فى شتى نواحيها .

— ٢ —

لكل ثورة أسباب ومقدمات ينبغى ان نتعرفها ، لكى نفهم الثورة على حقيقتها ، وتبدو لنا صورتها واضحة جلية ، من أجل هـذا مهدت لدراسة ثورة سنة ١٩١٩ ببحث أسبابها ومقدماتها ، واذ كانت حالة مصر خلال الحرب العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ — ١٩١٨) من أسباب تلك الثورة ومقدماتها ، فقد أفردت لها الفصل الأول من الكتاب ، ثم تقصيت أسباب الثورة جميعها ، من سياسية واقتصادية واجتماعية ، ورجعت بها الى عـدة سنوات خلت ، فهى من الوجهة السياسـية ترجع الى تذمر الشعب من الاحتلال الأجنبى ، واخلافه وعوده فى الجلاء ، وتغلغله فى شئون البـلاد كبيرها وصغيرها ، والغائه دستورها ، ومحاولتـه فصل السودان عنها ، ثم اعلانه الحماية الباطلة عليها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ابان الحرب ، ولقد كتم الشعب تذمره طيلة مدة الحرب ، تحت ضغط الأحكام العرفية ، حتى اذا عقدت الهدنة ، وبدا من الحكومة البريطانية اصرارها على توكيد الحماية وتثبيتها ، ويئس الشعب من الوصول الى حقوقه بالطرق السلمية ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتلال ، ويحقق بها آماله فى الحرية والاستقلال .

وكان لمبادىء الرئيس ولسن اثرها فى التمهيد للثورة ، بما أعلنه من حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، كما أن جهاد الحزب الوطنى له الفضل الكبير فى تهيئة البلاد لها ، وذلك بما بثه فيها ، على تعاقب السنين ، من روح الوطنية الصادقة ، وما غرسـه

مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما فى نفوس الجيل من المثل العليا ، فترسمت الأمة خطاهم فى الجهاد الخالص لله والوطن ، بحيث صارت فى سنة ١٩١٩ على استعداد لأن تبذل فى سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت .

ثم جاء تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ برئاسة سعد ، معجلا لظهور الثورة ، اذ كان موقف سعد وصحبه من الانذار الذى وجهه اليهم الجنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، بمثابة دعوة للمقاومة العامة ، فلقد أنذرهم بأن لا يجعلوا الحماية موضع معارضة أو مناقشة ، وأن لا يعرقلوا تأليف وزارة جديدة ، تخلف وزارة رشدى باشا المستقيلة ، وتوعدهم بأشد العقوبات العسكرية ، فلم يتراجعوا أمام هذا الانذار ، واستمروا فى المقاومة ، وأعقب ذلك اعتقال سعد وزملائه الثلاثة يوم ٨ مارس ، فكان بمثابة الشرارة التى أشعلت نار الثورة .

فالثورة من الوجهة السياسية ترجع الى كل هذه العوامل مجتمعة ، وهى من الوجهة الاقتصادية رد فعل ضد النظم المالية والاقتصادية التى عانتها البلاد قبل الحرب وفى خلالها ، فقد طغت المصالح الأجنبية على الاقتصاد القومى ، فى ظل الاحتلال وتحت كنفه ورعايته ، وأفضى ذلك الطغيان الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى ، مما كان أثره فى دفع الناس الى الثورة ، وكان للعوامل الاجتماعية أيضا نصيب فى التمهيد لها ، فان انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء أساليب الحياة : والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسوية ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح الوطنية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى الاستقلال ، وأشد تبرما بالنظم الاستعمارية ، التى ترجع به الى الوراء ، وتفقده كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

— ٣ —

شبت الثورة فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وبدأت بمظاهرات سلمية تطوف فى شوارع العاصمة ، هاتفة بالاستقلال ، منادية بسقوط الحماية ، ولم يكن الظن بادىء الأمر أنها الثورة ، اذ كان الكثيرون يعتقدون أنها مظاهرات وقتية ، تنتهى فى يومها ، ولا يكون لها ما بعدها ، ولكنها استمرت فى الأيام التالية ، وتصدت لها السلطة العسكرية البريطانية باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وسالت الدماء فى الشوارع فلم يرهب المتظاهرون القتل ، واستمروا فى مظاهراتهم ، وانضمت اليهم طوائف الشعب كافة ، وامتدت الحركة الى الأقاليم ، فقلدت العاصمة فى مظاهراتها واضرابها ، وفاقتها فى بعض المواطن فى العنف والشدة ، واستهدفت الجماهير فى المدن والقرى للقتل ، ولقيت ما لقيت من ضروب الأذى والنكال ، وقطعت السكك الحديدية ، والأسلاك البرقية والتليفونية ، وتعطلت المواصلات فى جميع النواحى ، فأدرك من كان فى نفسه شك أنها « الثورة » .

عمت الثورة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، لم تكن ثمة هيئة أو جماعة تدعو اليها أو توجهها ، بل شملت البلاد فجأة ، وعلى غير انتظار ، وكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها ، وظهر فيها فضل الشعب ، اذ أدرك بفطرته السليمة أن الحركة الوطنية انما قامت ضد الاحتلال الأجنبى ، وكان مقصودا منها بداهة جلاء الاحتلال عن البلاد ، وأن الاستقلال الصحيح لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة ، فبرنامج الثورة كان أوسع مدى من برنامج الوفد ، ولم تكن الثورة وليدة الوفد ، ولا وليدة سعد ، بل كلاهما وليد الثورة ، هذه حقيقة يقتضينا الانصاف أن نذكرها ، تقريرا للواقع ، وابرازا لفضل الشعب فى ثورة سنة ١٩١٩ ، فلقد اتجه وجهة الجلاء ، واحتمل فى سبيل الجهاد ما احتمل من شدائد وتضحيات ، ولذلك عنيت ضمن ما عنيت به فى تدوين وقائع الثورة بتسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، واستنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الثورة ، ولا غرو فهى الناحية التى هدانى البحث الى أنها عماد الحركة القومية ، وليس هذا اتجاه فى التفكير جديدا عندى ، ولا أقصد منه أن اغمط حق الكبراء والعظماء ، بل هو الاتجاه الذى توافرت على صحته الحقائق والحوادث ، ولقد جعلته منذ نحو سبع عشرة سنة أساسا لدراسة التاريخ القومى ، وأوضحت هذا الأساس فى مقدمة الجزء الأول ، من « تاريخ الحركة القومية » ، سنة ١٩٢٩ ، اذ قلت : « ما هى الجهود التى بذلتها الأمة فى سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى ، وفك قيود الاستبداد عنها ، وتقرير حقوق الشعب السياسية ؟ ما هى الجهود التى بذلتها ، والآلام التى احتملتها ، فى سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة ؟ ما هى الحوادث التى ارتبطت بهذه الجهود ، أو وقعت خلالها وناصرتها أو عرقلتها ؟ ما هى الأدوار التى تطورت اليها الحركة القومية من بدء ظهورها الى اليوم ؟ ما هى نظم الحكم التى تعاقبت على البلاد فى خلال تلك الأدوار ، وما مبلغ أثرها فى تطور الحركة القومية ؟ هذا هو موضوع الكتاب ، وتلك هى المسائل التى بحثتها جهد المستطاع على هدى الحقائق التاريخية (١) » .

فالمنهج الذى اتخذته قاعدة لدراستى منذ ١٩٢٩ هو ذات المنهج الذى اتبعته فى تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا ما حدا بى الى البحث عن اشخاص الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فيها ، وتسجيل أسمائهم فى صحائف هذا الكتاب ، ولعلك تلحظ من تتبعهم أنهم فى الغالب شهداء مجهولون ، من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التى تنازعت مجد الثورة وثمرتها فيما بعد ، على أن هؤلاء الشهداء هم قوام الثورة وأساسها ، وهم فخرها وهم أبطالها ، فلهم علينا حقوق يلزمنا أن نرعاها ، وفى ذمتنا لهم أمانة ينبغى أن نؤديها ، واذا كان قد فاتنى أن أذكرهم جميعا ، وأعوزنى العثور على أسماء بعضهم ، فانى أرجو أن يوفق غيرى الى اكمال هذا النقص ، وأن ينبهنى

---

(١) تاريخ الحركة القومية . الجزء الاول . الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩ ص ٦

من يشاء الى من فاتنى ذكرهم ، فأضيف أسماءهم فى طبعة الكتاب الثانية ، لأنه لا يجمل بنا ان نبخس اولئك الشهداء الأبرار حقهم ؛ وحسبهم أنهم ضحوا بحياتهم دون ان يرهقوا الشعب باقتضاء الأجر والمكافأة ، أو ينالوا على جهادهم جزاء ولا شكورا ، ولعلنا تلقاء تضحياتهم نقوم ببعض ما يقتضيه الوفاء ، تخليدا لذكرياتهم المجيدة .

— ٥ —

توقيت الثـــــــورة

دونت وقائع الثورة وأطوارها وملابساتهـا ونتائجهـا فى فصول الكتاب ، مما لا يغنى عنه هنا تلخيص او اجمال ، وانما يلزمنى فى هذه المقدمة توقيت الثـورة ، وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، لمعرفة مبدئها ومنتهاها ، فلقد بدات فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها الى شهر اغسطس ، وتجددت فى اكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة الى شهر ابريل سنة ١٩٢١ ، أى انها مكثت نيفا وسنتين ، ثم أعقبها انقسام داخلى ، يختلف واباها فى الحوادث والاتجاهات ، ولذلك لم ادمجه فى تاريخ الثورة ، ورأيت من حسن النسيق ان اجعله جزءا من كتاب « فى اعقاب الثورة المصرية » .

— ٦ —

واذا كنت قد ارخت ثورة سنة ١٩١٩ ومجدتهـا ، فانى مع ذلك لا اعود الى الثورة ، فى ذاتها ؛ وسيرى القارىء من ذكرياتى عن الثورة (ص ١٥٨) أنى لست من أنصار العنف ، ولا أدعو اليه ؛ بل أدعو الى النضال بالوسائل السلمية ، أدعـو الى الاخلاص للوطن ، فان عقيدة الاخلاص الذى لا نهاية له فى نفس كل مواطن ، هى عدة الأمة فى حياتها القومية ، وان فى القـوة المعنـوية للنفوس ، دون القـوة الغشوم ، ما يكفل لها تحقيق آمالها ، وفى ميـادين الجهاد السلمى ، وفى ساحات الكفاح السياسى والاقتصادى ، مجال فسيح ، لأعمال مجيدة ، تنهض بهذا الوطن ، وتحقق أهدافه ، وترد عنه أحداث الزمان .

أسأل الله ان يلهمنـــا قول الحق ، ويجنبنا مسالك الهوى ، ويهدينا ســـواء السبيل ، عليه اعتمد ، وبه أستعين .

عبد الرحمن الرافعي

ابريل سنة ١٩٤٦ .

أقسام الكتاب

الجزء الأول

الجزء الثاني



الفصل الأول

مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ — ١٩١٨

لا ريب فى أن حالة مصر خلال الحرب العظمى الأولى تعد من أسباب ومقدمات ثورة سنة ١٩١٩ ، من اجل ذلك يجدر بنا أن نصف هذه الحالة ، ونرسم للقارىء فكرة واضحة عنها ، وعن حوادث مصر وتطوراتهـا فى تلك الفترة التى انتهت الى الثورة ، ولقد ألمعنـا الى بعض الحوادث فى الفصل الثالث عشر من كتاب (محمد فريد) ، والآن نعود الى بيانها فى شىء من التوسع ، وبالتفصيل الذى يقتضيه المقام .

نشـبت الحرب العظمى الأولى فى يوليه — أغسطس سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الأرشيدوق فرنسوا فردينند ولى عهد النمسا يوم ٢٨ يونيـه بيد أحـد الصربيين ، اذ أعلنت النمسا الحرب على الصرب يوم ٢٨ يوليه ، فهبت الروسـيا لنجدة الصرب ، وأعلنت الحرب على النمسا ، فانتصرت المـانيا لحليفتها النمسا ، ثم وقفت فرنسا الى جانب حليفتها الروسيا ، وفى ٤ اغسطس ١٩١٤ دخلت بريطانيا العظمى الحرب الى جانب فرنسا والروسيا .

مركز مصر الدولى قبل الحرب

كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية المـاضية تحدده معـاهدة لندن المبرمة سنة ١٨٤٠ ، التى كانت صكا دوليا التزمت الدول باحترامه(١) ، وأهم أحكام هذه المعاهدة الاعتراف باسـتقلال مصر المكفول من الدول ، وضمان عرش مصر فى أسرة محمد على ، ولم يكن يحد من هذا الاستقلال سوى قيد السيادة العثمانية التى قررتها معاهدة لندن ، وقد تراخت هذه السيـادة مع الزمن ، حتى صارت سيادة اسمية ، اذ لم يكن بقى من مظاهرها سوى الجزية السنوية (٢) التى التزمت مصر بها حيال تركيا ، وقـد رهنتها الحكومة التركيـة الى دائنيها من البيـوت المالية الأجنبية بأن حولتها اليهم ، وقبلت الحكومة المصرية هذه الحوالة ، وتعهدت لأولئك الدائنين بأن تدفع لهم أقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ .

فمصر اذن كانت من الوجهة الرسمية مستقلة استقلالا مكفولا بمعاهدة دولية ،

---

(١) راجع الحديث عن هذه المعاهدة فى كتابنا عصر محمد على ص ٢١٧ و ٣٤٣ .

(٢) مقدارها ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه عثمانى (٦٨١٫٤٨٦ جنيه مصرى) .

لا يقيده سوى السيادة الاسمية لتركيا ، تلك السيادة التى كانت سائرة من نفسها نحو الفناء والزوال ، ولم يكن لهذه السياده مظهر ما او أثر عملى يحد من الاستقلال اذا قورنت بالامتيازات الأجنبية ، وفى ذلك يقول المارشال « ويفل » فى كتابه عن « اللنبى » : « قليل من البريطانيين من كان يعرف أن مصر كانت تتمتع باستقلالها الذاتى تحت السيادة التركية منذ عهد محمد على ، وأن هذا الاستقلال كاد أن يكون تاما اذا استثنينا الامتيازات الأجنبية » .

ذلك كان مركز مصر الدولى قبل الحرب العالمية الاولى ، ولكن الاحتلال البريطانى قد عصف باستقلالها منذ سنة ١٨٨٢ ، فالى جانب الاستقلال الرسمى ، قام الاحتلال الفعلى ، الذى حمل فى ثناياه الحماية المقنعة ، وأضحى المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، وخضعت الحكومة الاهلية للسيطرة الانجليزية ، التى استبدت بشئون البلاد كافة ، وحاولت فصل السودان عنها ، وألغت الدستور الذى كان قائما قبل الاحتلال .

تفاقم الحالة

عقب نشوب الحرب

التزمت مصر الحياد فى تلك الحرب ، حتى خاضت انجلترا غمارها ، فتغير موقفها تبعا لسياسة انجلترا ، واخذت الحكومة المصرية بتأثير وجود الاحتلال البريطانى ، تقف من الدول المتحاربة موقف المستعمرات البريطانية ، فخولت انجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة فى الموانىء المصرية ، وفى جميع جهات البلاد ، واول عمل اتخذته فى هذا الصدد هو القرار الذى اصدره مجلس الوزراء فى ٥ اغسطس سنة ١٩١٤ ، أى عقب اعلان الحرب بين انجلترا والمانيا مباشرة « بشأن الدفاع عن القطر المصرى أثناء الحرب القائمة بين المانيا وبريطانيا العظمى »(١) ، فقد جاء فى ديباجته ما يدل على تبعيتها لانجلترا فى تلك الحرب ، قال :

« بما أنه قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور المانيا ، **ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة البريطانية** ، وبما أنه من الضرورى نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ، وبما انه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن أن مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ اغسطس سنة ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو أفندم القائمقام الخديوى قد قرر ما يأتى » .

وفحوى القرار هو منع التعامل مع المانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى ، وحظر التصدير الى المانيا وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الأراضى والموانىء

(١) الوقائع المصرية عدد ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ .

المصرية ، واعتبار السفن الالمانية الراسية فى الثغور المصرية سفنا معادية ، وحجزها فى تلك الثغور .

وفى ١٣ اغسطس سنة ١٩١٤ اصدر مجلس الوزراء قرارا آخر بسريان احكام القرار السابق على النمسا والمجر .

وفى شهر اغسطس ايضا وضعت الرقابة على البرقيات والخطابات المرسلة بين مصر والخارج او بينها وبين السودان .

قانون التجمهر

وفى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٤ وضعت الحكومة قانونا لمنع التجمهر والعقاب عليه ؛ واعتبر تجمهرا كل اجتماع من خمسة اشخاص على الاقل فى طريق او محل عمومى ولو لم يكن له قصد جنائى ، متى راى رجال السلطة انه يجعل السلم العام فى خطر ، وخولهم هذا القانون ان يأمروا المتجمهرين بالتفرق ، ومن لم يطع هذا الأمر يعاقب بالحبس لمدة أقصاها ستة اشهر ، أو بغرامة اقصاها عشرون جنيها ، ولم يكن فى قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة ، واحتوى القانون على عقوبات اشد تصل الى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجمهر .

اعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف

٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

وعلى أثر نشوب الحرب بين تركيا والروسيا فى أول نوفمبر صار من المتوقع أن تشب الحرب بينها وبين انجلترا ، فأعلن الجنرال السيرجون مكسويل Sirjohn J. Maxwell قائد جيوش الاحتلال فى مصر الأحكام العرفية فيها بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« ليكن معلوما انى امرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على مراقبة القطر المصرى العسكرية لكى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه[١] » .

تحريرا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(امضاء) « مكسويل »

(الفريق قائد الجيوش بمصر)

ووضعت الرقابة على الصحف تبعا لاعلان الأحكام العرفية .

واصدر الجنرال مكسويل اعلانا آخر ، حذر فيه الاهلين من تكدير السلام

---

(١) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى (٢ نوفمبر سنة ١٩١٤) .

العـام ومساعدة أعداء انجلترا وحلفائهـا ، ودعاهم الى اتباع جميع الأوامر التى تصدرها السلطة العسكرية ، قال :

« انا جون جرنفل مكسويل لفتننت جنرال قومندان الجيوش البريطانيـة فى القطر المصرى المنوط بتنفيذ الأحكام العرفية أعلن بهذا ما يأتى :

(أولا) « أن السلطة التى تستعمل تحت اشرافى بمعـرفة الادارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الادارة الملكية ، بل تعتبر تكميـلا لها ، وعلى كل الوظفين الذين فى خـدمة الحكومة المصرية الاستمرار على أداء واجبـاتهم بكل دقة فى وظائفهم » .

(ثانيا) « ان أحسن ما يمكن للأهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام ، أو التحريض على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه ، والمبادرة باتباع جميع الأوامر التى تعطى لحفظ السـلام العام وحسن النظام عن طيب خاطر ، ومتى اتبعـوا ذلك لا يكونون معرضين لأى تداخل فى شؤونهم من السلطة العسكرية » .

(ثالثا) « جميـع الطلبات التى ربما تلزم للأحكام العســكرية من خدمات الأفراد أو مما يملكون تكون قابلة للتعويض التام ، وتحدد قيمتهـا بمعرفة سلطـة مستقلة ان لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين » .

مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

الامضـاء

« ج.ج مكسويل »

ابلاغ هذا المنشور

الى الحكومة المصرية

وأبلغ المستر (السير) ملن شيتهام Milne Cheetham القائم وقتئذ بأعمال المعتمد البريطانى (١) هذا المنشور الى حسين رشدى باشا رئيس الوزارة والقـائم مقام الخديو بخطاب قال فيه :

« القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

« الى صاحب العطوفة حسين رشدى باشا رئيس مجلس نظـار الحـكومة المصرية .

« يا عطوفة الوزير ، أتشرف بأن أرفع لعطوفتكم مع هذا صورة المنشور الذى أصدره جناب قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى ، وترون عطوفتكم من هذا المنشور أن السلطة فيما يتعلق بالوسـائل اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد القائد العام ، وأن

---

(١) كان اللورد كتشنر هو المعتمد البريطانى فى مصر ، وكان فى انجلترا حين شبت الحرب ، ثم تولى منصب وزارة الحربية فيها ، ولما أعلنت الحماية عين السير هنرى مكماهون مندوبا ساميا لانجلترا فى مصر .

حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظا للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته » .

فرد عليه رشدى باشا بالخطاب الآتى :

« القاهرة فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤

« الى جناب المحترم المستر ملن شيتهام نائب معتمد بريطانيا العظمى فى مصر »

« يا جناب الوكيل ، علمنا ماجاء فى منشور قائد الجيوش البريطانية العام فى القطر المصرى والذى بعثتم به الى ، ونظرا لغياب سمو الجناب الخديوى الذى نستمد منه سلطتنا أتشرف بابلاغكم بأننا سنستمر أنا وزملائى على ادارة أعمال نظاراتنا الملكية تجنبا للمضار التى تلحق بالبلاد اذا تعطلت حركة ادارتها الداخلية » .

الحرب بين انجلترا وتركيا

واعلان الجنرال مكسويل

ثم دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا وحلفائها فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأصدر الجنرال مكسويل اعلانا نشر فى الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » الصادرة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، أعلن فيه دخول تركيا الحرب ، وأوضح وجه اعتدائها فى ذلك ، وذكر أن انجلترا تحارب لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى ميدان القتال ، واستمرار تمتع مصر بالسلام والرخاء ، وأن انجلترا أخذت على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب وأنها لا تطلب من الشعب المصرى سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، قال :

« قد كلفت بأن أعلن أنه من يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أصبحت بريطانيا العظمى وتركيا فى حالة حرب .

« ولو أنه منذ ابتداء الحرب الناشبة بين جلالته وبين امبراطورى المانيا والنمسا قد أقدمت الحكومة العثمانية مرارا تحت تأثير نفوذ أعداء جلالته على خرق حرمة الحقوق المكتسبة لجلالته بمقتضى القوانين الدولية والمعاهدات ، فان حكومة جلالته قد تحاشت مقابلة هذه الأعمال بمثلها تحاشيا دقيقا ، حتى ارغمت على ذلك ، ليس فقط بسبب الاستعدادات الحربية فى سوريا التى لا يمكن الا أن تكون موجهة ضد القطر المصرى ، بل بسبب خرق حرمة الحدود المصرية بواسطة عصابات مسلحة ، وباعتداء قوات الدولة العثمانية البحرية على أملاك أحد حلفاء جلالته تحت قيادة ضباط المانيين بدون سبب يحملها على هذا الاعتداء ، فان بريطانيا العظمى تحارب الآن لغرضين ، وهما الدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل فى ميدان القتال ، واستمرار هذا القطر على التمتع بالسلم والرخاء اللذين تمتع بهما مدة الاحتلال البريطانى فى ثلاثين سنة .

« ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى ، فقد اخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون ان تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة ، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الاهالى وتطلب اليهم الامتناع عن اى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو اداء اى مساعدة لأعدائها » .

« ليحيى الملك (١) »

وأعلن الجنرال مكسويل فى منشور آخر أصدره بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ سريان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ على تركيا ، قال :

« انه لمناسبة الأحوال التى اقتضت اعلان الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا ، يقتضى أن كل ما جاء فى قرار مجلس نظار الحكومة المصرية الصادر بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ لما نشبت الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وبين امبراطور المانيا يسرى مفعوله على الدولة العثمانية فيما يختص بالسفن التجارية العثمانية التى تكون داخل الموانىء المصرية او داخلة اليها ، فانه لا يسمح لها بأى وقت بمبارحة الميناء الموجودة فيه » .

اعلان الحماية البريطانية

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، ونشرت « الوقائع المصرية » فى اليوم نفسه اعلان الحماية ، وهذا نصه :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى انه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية » .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية اهلها ومصالحها » .

« القاهرة فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ »

بهذا الاعلان حلت الحماية السافرة محل الحماية المقنعة التى فرضتها انجلترا على مصر منذ سنة ١٨٨٢ ومن السهل ان تدرك ما فى هذا الاعلان من معنى البغى والعدوان ، اذ ما علاقة موقف تركيا فى الحرب باعلان الحماية البريطانية على مصر ؟ لقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الموقف لو حسنت نية انجلترا أن تعلن الاعتراف باستقلال مصر التام لأنه بزوال السيادة التركية عنها يصبح استقلالها تاما ، اما ترتيب اعلان الحماية البريطانية على زوال السيادة التركية ، فأمر لا يفسر الا بالغرض الذى كانت انجلترا تسعى له ، وهو اهدار استقلال مصر الداخلى والتام ، وتلك كانت نيتها منذ سنة ١٨٨٢ ، اى منذ احتلالها غير المشروع .

(١) كذا فى الأصل .

خلع الخديو عباس الثانى
وتولية السلطان حسين كامل
١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤

كان الخديو عباس حلمى الثانى غائبا عن مصر وقت نشوب الحرب ، فقد قصد الى الاستانة فى أوائل الصيف ، وبقى بها الى أن أعلنت الحرب بين انجلترا وألمانيا ، وتردد فى عودته الى مصر ، رغم الحاح رشدى باشا عليه فى ذلك ، ولما اعتزم الرجوع اليها أظهرت الحكومة البريطانية رغبتها فى عدم عودته ، اذ كانت نيتهـا مبيتة على خلعـه .

ففى اليوم التالى لاعلان الحماية ، أعلنت خلعه ، وتولية الأمير (السلطان) حسين كامل عرش مصر ، ونشر اعلان ذلك فى الوقائع المصرية (عدد ١٩ ديسمبر) ، وهـذا نصه :

« اعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية »

« وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل على عرش السلطنة المصرية » .

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عبـاس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعداء الملك قد رات حكومـة جلالته خلعه من منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الأمير حسين كامل باشا أكبر الأمراء الموجودين من سلالة محمد على ، فقبـله » .

« القاهرة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ » .

تبليغ الحكومة البريطانية
الى السلطان حسين كامل

وفى نفس اليوم الذى قبل فيه الأمير حسين كامل العرش ، وجهت اليه الحكومة البريطانية تبليغا على لسان السير ملن شيتهام القائم بأعمال المعتمد البريطانى ، أوضحت فيه الأسباب التى سوغت بها احداث هذا الانقلاب وحددت النظـام الذى فرضـه على البلاد فى عهد الحماية ، قال :

« يا صاحب السمو . كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر .

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان ، أحدهما معتدل ، لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمساعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ، ومقتنع بأن الحرب التى دخل فيها جلالته لا تمس مصالح تركيا فى شيء ، ومرتاح لما صرح به جلالته وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لا فى مصر ولا فى سواها ، وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين أفاقين ، لا ضمير لهم ، أرادوا اثارة حرب عدوانية بالاتفاق مع أعداء جلالته ، معللين أنفسهم أنهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة

حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ، ومهاجمة الأسطول التركى بقيادة ضباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة .

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافرة على أن سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى أعداء جلالته منذ أول نشوب الحرب مع ألمانيا ، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر سقطت عنهما وآلت الى جلالته .

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها وحدها مسؤلية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الأخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية .»

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية ،وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد .

« بناء عليه قد كلفتنى حكومة جلالة الملك أن أبلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رؤى فى سموكم أكثر الأمراء سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » ، واننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد اعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول أيضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين .

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر .

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية على أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته ، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد

وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية ، والتدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى ، وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد ، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما ، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم ، ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الاستانة لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والاستانة ، وان تأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التى تهتم بها حكومة جلالة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم أن تعتمدوا فى اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية ، وعلى أن أزيد على ما تقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل اطمئنان على اخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الأمن فى داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، وانى أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم لسموكم أجل تعظيماتى » .

« ملن شيتهام »

بهذه الوثيقة ارادت الحكومة البريطانية تسويغ الانقلاب الذى أحدثته فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولعلك تلحظ من تلاوتها والتأمل فيها مبلغ المغالطة فى أسانيدها ، ووهن الحجج التى تضمنتها فى تسويغ الحماية التى فرضتها على البلاد ، فاذا كانت تركيا قد انضمت الى أعداء انجلترا ، فما ذنب مصر حتى تحتمل تبعة هذا الانضمام ؟ وتفقد من أجله استقلالها وحريتها ؟ « ولا تزر وازرة وزر أخرى » .

لقد كان المنطق السليم يقتضى بعد زوال السيادة التركية أن تؤول هذه السيادة الى مصر ، فيصبح استقلالها تاما ، أما أن تؤول هذه السيادة الى انجلترا لمجرد دخول تركيا الحرب ضدها ، فهو منطق استعمارى ، قوامه انتهاز الفرص لسلب استقلال مصر ، وتحقيق اغراض قديمة تسعى لها انجلترا فى وادى النيل منذ سنة ١٨٨٢ بل قبل ذلك بسنين .

وكذلك ليس من المنطق السليم فى شىء أن يؤدى موقف الخديو عباس الثانى الى فرض الحماية على مصر ، فلقد سبق لانجلترا أن أصرت فى سنة ١٨٧٩ على خلع الخديو اسماعيل ، وكان خلعه استجابة لطلبها ، ولم يؤد خلعه الى انتحالها حقوقا فى البلاد .

وفى الحق ان المرء ليحار فى البحث عن رابطة سببية بين خلع الخديو عباس وأيلولة حقوقه الى انجلترا ، فلا نجد لذلك علة معقولة ولا مشروعة ، بل هى علة الغصب والعدوان فحسب .

ومن المنطق المعكوس أيضا أن تعد الحكومة البريطانية حقوق مصر وديعة تحت يدها ، وأن تفرض الحماية عليها ضمانا لهذه الحقوق !! فان حقوق الشعوب لا تقبل هذا العبث وهذه السخرية ، وليست هذه الحقوق محلا لأن تكون وديعة تحت يد دولة أخرى ، وكل أمة تفرط فى هذه الوديعة تفقد حقوقها ، وترضى لنفسها بالتبعية لتلك الدولة .

على أن نية الغصب والاستعمار تبدو من مجرد المقارنة بين سياسة انجلترا بازاء مصر ، وسياستها بازاء بلجيكا فى الحرب العالمية الأولى ، فلقد هبت لنصرتها تجاه الغزو الالمانى ، وامتشقت الحسام دفاعا عن حيادها واستقلالها ، ومع ذلك لم تدع لنفسها اخذ حقوقها وديعة فى يدها ، ولا اعلنت حمايتها عليها تأييدا لهذه الحقوق ! ومن هذه المقارنة يبدو الفرق جليا بين النية الخالصة الحسنه نحو بلجيكا . والنية السيئة نحو مصر .

ومن عجب أن تدعى انجلترا لنفسها فى هذه الوثيقة حقوقا تقول انها استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين التى سبقت اعلان الحماية ، فليت شعرى ما هى تلك الحقوق التى ادعتها ؟ اذا كانت تقصد احتلالها البلاد منذ سنة ١٨٨٢ واعتداءها على استقلالها ، والغاءها دستورها ، وتغلغلها فى شئونها ، ومحاولة فصل السودان عنها ، فهذه ليست حقوقا ، بل هى مظاهر للغصب والاعتساف ، وان فى تعبيرها عن سنى الاحتلال بأنها سنو اصلاح فيه أيضا مخالفة للواقع ، لأن هذه السنين كانت كلها من ناحية التعليم والثقافة والصحة والصناعة والتجارة والجيش والبحرية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية سنوات تأخر وانحطاط ، لا سنوات تقدم واصلاح (١) .

ومع ذلك لم يدع أحد أن أى اصلاح يعمل لأمة على يد دولة أجنبية غاصبة يعدل استقلالها وحريتها ، لأن الاستقلال هو سر الحياة والكرامة للأمم جميعا ، ولا يعوضه اى اصلاح مزعوم يجىء فى ظل الذل والعبودية ، وفى ذلك يقول اللورد دفرين فى تقريره عن مصر سنة ١٨٨٣ « لو فعلنا ما فعلنا من الاصلاحات لراى المصريون أنهم موضع الغدر والغبن فى شراء تلك المزايا ، ومن حقهم أن يروا ذلك ، اذ يكون ثمنها فاحشا ، وهو ضياع استقلالهم الوطنى » .

ولعلك تلحظ فى شىء من التهكم المرير ما تشير اليه هذه الوثيقة من أن زوال السيادة العثمانية يزيل القيد الذى كان يحدد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر الف مقاتل ، أو بعبارة أخرى أنه يزيح العقبة التى تعوق تقدم الجيش المصرى وزيادة عدده ! فى حين ان الواقع أن هذا القيد لم يكن الا اسميا ، وان مصر كانت قبل الاحتلال حرة فى ان تزيد عددجيشها كما تشاء ، وأن هذا الجيش لم يصب بالضعف والانحلال الا فى عهد الاحتلال والحماية ، وما بعد الحماية .

اما حق الانعام بالرتب والنياشين ، فان ولى الأمر فى مصر كان يتمتع بحق الانعام بها كما يشاء ، هذا الى أن مسألة الرتب والنياشين ليست مما يؤبه له فى حياة الأمم ، **بل هى فى بلاد الشرق وسيلة من وسائل الاستعباد والتأخر .**

وفى الوثيقة اشارة صريحة الى اهدار شخصية مصر الدولية فى علاقاتها مع الدول الأجنبية اذ حتمت أن تكون هذه العلاقات بواسطة المعتمد البريطانى فى مصر ، وهذا القيد معناه الغاء وزارة الخارجية التى كانت لمصر من قبل ، وحرمانها حق الاتصال بالدول الأجنبية بغير وساطة المندوب البريطانى ، وهذا الحرمان من أخص مظاهر الحماية ، وقد الغيت وزارة الخارجية فعلا فى عهد الحماية ، وظلت ملغاة الى ان اعيدت فى مارس سنة ١٩٢٢ .

وفيما يتعلق بنظام الحكم قد اعلنت الوثيقة أن قاعدته هى « التدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة فى الرقى السياسى » ، وهذه القاعدة

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك الفصل الثانى عشر من كتابنا « مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال » (النتائج العامة للاحتلال الاجنبى) ص ١٩٧ وما بعدها .

هى استمرار للسياسة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٨٢ ، وقوامها حرمان الأمة الاستقلال والنظام الدستورى الذى نالته قبل الاحتلال ، متعللة بتلك الدعوى الباطلة ، وهى عدم كفاية البلاد للاستقلال والدستور ، وهذا معنـاه فرض الحكم المطلق على الشعب ، وعلى هذا الأساس وضعت انجلترا النظم الصورية التى تعاقبت على البلاد منذ ١٨٨٣ ، كمجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية ، فجاءت الوثيقة معلنة أن انجلترا لا تحيد عن هذه السياسة التى تحرم الشعب حقوقه الدستورية ، فوق حرمانه حقوقه فى الاسـتقلال ، فما أبعـد الفرق بين ما اعلنتـه انجلترا فى هذه الوثيقة وبين عهودها ووعودها السابقة فى الجلاء عن مصر !

هذا الى أن فى اعلان الحماية نقضا صارخا لمنشور الجنرال مكسويل الذى أذاعه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) وأعلن فيه أن انجلترا انما تحارب للدفاع عن حقوق مصر وحريتها التى كسبها محمد على فى الأصل ميادين القتال ، فها هى انجلترا قد سلبت هذه الحقوق وتلك الحرية ، ولم يمض على هذا المنشور أربعون يوما !

وصفوة القول ان التبليغ البريطانى للسلطان حسين كامل هو من أخطر الوثائق التى تضرب مثلا فى نقض العهـود ، ونكث المواثيق ، وسلب الشعوب حقوقهـــا فى الاستقلال والدستور .

وغنى عن البيان أن هذا التبليغ قد قوبل من الشعب بالسخط والألم ، كما قوبل اعتلاء السلطان حسين كامل عرش مصر على أساس هذا التبليغ بالدهشة والمرارة ، اذ رأى الشعب فى تنصيبه سلطانا على مصر بخطاب موجه اليه من المعتمد البريطانى أول مظهر للحماية وضياع الاسـتقلال ، وأدرك بفطرته السليمة أن السـلطان الذى تعينه انجلترا لا يمثل سيادة مصر ، بل يمثل سيادة الدولة الحاميـة ، ومن ثم كان تعيينه بهذه الطريقة اهدارا للاستقلال وامتهانا لكرامة الأمة والعرش والبلاد جميعا .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا

فى غداة اليوم الذى اعلنت فيه الحماية ، وفى نفس اليوم الذى خلع فيه الخديو عباس الثانى وولى السلطان حسين كامل (١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤) ، تألفت وزارة حسين رشـدى باشـا ، التى كانت تتولى الحكم من قبل ، وبقى الوزراء فى الوزارة الجديدة ، مع تعديل يسير فى مناصبهم ، وتغيير خطير فى نظام الحكم ، اذ صارت البلاد وحكومتها تحت الحماية البريطانية ، والغيت وزارة الخارجية تبعا لنظام الحماية ، وتم تأليف الوزارة بموجب كتاب أرسله السلطان حسين كامل الى حسين رشدى بتكليفه تأليف الوزارة ، وجواب رشدى باشا بقبول هذه المهمة ، ثم صدر المرسوم السلطانى بتأليفها ، وقد تم ذلك كله يوم ١٩ ديسمبر .

ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدر استقلالها ، ولا يبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعيـة التشريعية التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الأمة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل ، بل تبقى الوزارة قائمة تقر الحماية ، ولا يستقيل وزير ، ولا موظف كبير ، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة ، كأن لم يحدث حدث فى البلاد !! بل ان وكيلها المنتخب المرحوم سعد باشا زغلول كان فى مقدمة المحتفين بالسير (هنرى مكماهون) أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه (يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥) ،

وقالَ عنه على مسمع من المستقبلين : « ان دلائل الخير بادية على وجهه » ، وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده (١) .

وانا موردون هنا الوثائق الرسمية التى تألفت بمقتضاها وزارة رشدى باشا ، وهى وزارته الثانية :

كتاب السلطان حسين كامل الى حسين رشدى باشا

« عزيزى رشدى باشا : ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام أدت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ، والى خلو الأريكة الخديوية ، وبهذه المناسبة أرسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعث بصورتها اليكم ، لنشرها على الأمة المصرية ، موجهة فيها نداءها الى ما انطوى عليه فؤادنا من عواطف الاخلاص نحو بلادنا لكى نرتقى عرش الخديوية المصرية بلقب « السلطان » . وستكون السلطنة وراثية فى بيت محمد على طبقا لنظام يقرر فيما بعد .

« وقد كان لنا بعد أن وقفنا حياتنا كلها الى اليوم على خدمة بلادنا أن يكون الاخلاد الى الراحة من عناء الأعمال مطمح أنظارنا ، الا أننا بالنظر الى المركز الدقيق الذى صارت اليه البلاد بسبب الحوادث الحالية قد رأينا مع ذلك أنه يتحتم علينا القيام بهذا العبء الجسيم وأن نستمر على خطتنا الماضية ، فنجعل كل ما فينا من حول وقوة وقفا على خدمة الوطن العزيز : هذا هو الواجب المفروض علينا لمصر ولجدنا المجيد محمد على الكبير الذى نعمل على تخليد الملك فى سلالته .

« وبما فطرنا عليه من الاهتمام بمصالح القطر سنوجه عنايتنا على الدوام الى تأييد السعادة الحسية والمعنوية لجميع أهاليه ، مواصلين خطة الاصلاحات التى بدىء العمل فيها ، لذلك ستكون همة حكومتنا منصرفة الى تعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته ، والى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا العصر ، وسيكون من أكبر ما تعنى به توطيد أركان الراحة والأمن العام بين جميع السكان ، وترقية الشئون الاقتصادية فى البلاد .

« أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى امانينا ان نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية .

« ونحن على ثقة باننا فى سبيل تحقيق هذا المنهاج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا ؛ واننا لموقنون بان تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم يكون من شانه تسهيل تعاون جميع العناصر السياسية بالقطر لتوجيه مساعيها معا الى غاية واحدة ؛ واننا لنعتمد على اخلاص جميع رعايانا لتعضيدنا فى العمل الذى أمامنا . ولوثوقنا بكمال خبرتكم وبما تحليتم به من الصفات العالية ، واعتمادا على وطنيتكم ، نطلب منكم مؤازرتنا فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا ، وندعوكم بناء على ذلك الى تولى رياسة مجلس وزرائنا والى تاليف وزارة تختارون أعضاءها لمعاونتكم وتعرضون أسماءهم على تصديقنا العالى ؛ ونسأل الحق جلت قدرته أن يبارك لنا جميعا فيما نبتغيه من نفع الوطن وبنيه » .

١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ .

« حسين كامل »

---

(١) المقطم عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥ .

جواب رشدى باشا

« مولاى : اقدم لسدة عظمتكم السلطانية مزيد الشكر على ما أوليتمونى من الشرف السامى ، اذ تفضلتم على بأمركم الكريم الذى فوضتم به الى تأليف هيئة الوزارة .

« نعم اننى كنت وكيلا عن ولى الأمر السابق ، ولكننى مصرى قبل كل شىء ، وبصفتى مصريا قد رأيت من المفروض على أن أجتهد تحت رعايتكم السلطانية فى أن أكون نافعا لبلادى ، فتغلبت مصلحة الوطن السامية التى كانت رائدى فى كل أعمالى على جميع ما عداها من الاعتبارات الشخصية ، لهذا فانى أقبل المهمة التى تفضلت عظمتكم السلطانية بتفويضها الى ، ولما كان زملائى بالأمس الموجودون الآن بمصر متشربين بنفس هذه العواطف وهم لذلك مستعدون للاستمرار على معاونتهم لى ، فاننى أتشرف بأن أعرض على تصديق عظمتكم السلطانية وفق هذا المشروع المرسوم السلطانى بتشكيل هيئـــة الوزارة الجـديدة واننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية العبد الخاضع المطيع المخلص » (١)

تحريرا فى ٢ صفر سنة ١٣٣٣ (١٩ ديسمبر ١٩١٤)

« حسين رشدى »

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة على النحو الآتى :

حسين رشـــدى باشا للرياسة والداخليـــة ، اسماعيل سرى باشا للأشــغال العمومية والحربية والبحرية . أحمد حلمى باشا للزراعة . يوسف وهبـة باشا للمالية . عدلى يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . اسماعيل صدقى باشا للأوقاف .

مظاهر الاحتجاج
على هذا الانقـلاب

من الواجب أن نعترف أن انقلاب سنة ١٩١٤ ، وأن كان قد قوبل من الشعب بالألم والدهشة ، الا أنه لم يقابل الا باحتجاج يسير ضيق الأفق ، محدود الأثر . ولعل بسط الأحكام العرفية البريطانية على البـــلاد لأول مرة فى تاريخها الحديث ، كان له دخل فى ايثـــار الأمة جانب الصمت والوجوم ، وكبت الألم فى النفــوس . كما أن تدفق القوات المسلحة على البــلاد كان ولا ريب أهم العوامل فيما عراهـــا من ضعف واستسلام للقوة الغاشمة ، وهذا الأثر يحدث مثله فى معظم البلدان التى تحتلها جيوش أجنبية .

ومن الوسائل التى اتخذتها الحكومة لتدعيم الانقلاب واجتذاب الخاصة اليـــه التعظيم من شأن الوزراء فى ظل الحماية ، واحاطتهم بمختلف المزايا والمظاهر ، لكى يزدادوا تعلقا بمناصبهم ، ويزداد الناس تهافتا عليها ، فمن ذلك اختصـاصهم بألقاب ميزتهم عن حملة الرتب والألقاب ، كتلقيب الوزراء بأصحاب « المعالى » بعد أن كانوا أصحاب « سعادة » فقط ، وتلقيت رئيس الوزراء بصاحب « دولة » ، بعد أن كان صاحب « عطوفة » ، فهـــذه الألقاب من مخلفات عهـــد الحماية ، وقد نص الأمر

(١) مجموعة من القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ، ص ٣٧٧ .

السلطانى الصادر فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ أن يكون لقب « صاحب المعالى » للوزراء ورئيس الجمعية التشريعية والسردار ورئيس الديوان السلطانى وكبير امناء السلطان . وأصحاب الوشاح الأكبر من نشان محمد على ، وحائزى رتبة الامتياز ، ولقب « حضرة صاحب السعادة » للفريق العسكرى وللحائزين لرتبة باشا ، و « صاحب السعادة » فقط للحائزين لرتبة اللواء العسكرية الخ .

وعمد السلطان حسين الى السخاء فى منح رتب الباشوية والبكوية لكثير من الأعيان والوجهاء والموظفين ، فكان لهذه الوسيلة أثرها فى كسر حدة السخط والمعارضة ، وأخذ الأعيان يتطلعون كعادتهم الى التحلى بهذه الرتب ، من طريق الاخلاص للسلطان وللنظام القائم ، فاجتذبت الحكومة بذلك ولاء طبقة الأعيان والمثقفين فى مختلف العواصم والمديريات ، وصار الانقلاب أمرا مألوفا بين الفئة التى تمثل أقوى عناصر المجتمع فى البلاد .

والآن نذكر بعض مظاهر الاحتجاج على هذا الانقلاب .

احتجاب « الشعب » عن الظهور

احتجاجا على اعلان الحماية

كان معروفا أن قرار الحماية سيصدر قبل اعلانه بمدة ، وكان محتما على الصحف أن تنشره عند صدوره ، فأعلن المرحوم أمين بك الرافعى رئيس تحرير جريدة (الشعب) فى عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ أنه سيحتجب من ذلك اليوم ، وانه سيعود بمشيئة الله الى الظهور ، وقد اتخذ رحمه الله هذا القرار على أثر مداولة قصيرة بينه وبين عبد الله بك طلعت مدير الجريدة وبينى ، فاتفق ثلاثتنا على وجوب وقف صدورها ، وكان الغرض من هذا الوقف أن لا ينشر فى « الشعب » اعلان الحماية المشئوم والبلاغات التى تستتبعها الحماية .

كان هذا الاحتجاج أول احتجاج من مصر على الحماية البريطانية ، وقد وقع فى الوقت الذى بلغت فيه صحيفة « الشعب » ذروتها من حيث الانتشار والرواج والمكانة الصحفية ، اذ كانت أوسع الجرائد انتشارا ، وكان الجمهور يتلقفها بلهف زائد ليتعرف منها أنباء الحرب العالمية ، ويتحسس فيها اتجاه الناحية الوطنية ، فكان ايقاف صدورها تضحية مالية كبيرة .

اضطهاد الوطنيين

تولت السلطة العرفية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ، ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ودفاتره ، وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت بأنهم من اعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم فى سجن الاستئناف ، وفى معتقلات درب الجماميز ، وطرة ، والجيزة ، وسيدى بشر ، وسجن الحدرة بالاسكندرية ، ونفت بعضهم الى مالطة وأوروبا ، فمن الذين أصابهم الاعتقال أحمد بك لطفى . على فهمى كامل بك . عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفانى (وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور) . والأساتذة عبد المقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . أمين الرافعى . عبد الرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . اسماعيل بك حافظ صهر محمد بك فريد . محمد فؤاد حمدى . ابراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . أحمد أفندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أحمد حمودة . محمد أفندى الشافعى . مصطفى أفندى حمدى . يعقوب أفندى صبرى . أحمد نبيه قبودان . اسماعيل أفندى حسين . الشيخ ابراهيم مرونى الخ الخ

وممن نفوا الى أوروبا الدكتور نصر فريد بك . والى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ محمد عوض محمد . الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقى . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بى العلايلى . الدكتور حسن نور الدين . سلامة أفندى الخولى . الأستاذ على فهمى خليل . الأمير أفندى العطار . وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو المنفى مددا طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى الى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، أما من أفرج عنهم فقد قيدت حريتهم ، ووضعوا تحت المراقبة .

مظاهرة طلبة الحقوق

يوم زيارة السلطان حسين

اعتزم السلطان حسين كامل زيارة معاهد العلم ، وزار بعضها ، وكان من مظاهر سخط الشباب على الحماية والانقلاب الذى استتبعه أنه لما جاء دور زيارته لمدرسة الحقوق اتفق معظم طلبتها على الامتناع عن الحضور فى اليوم المحدد لهذه الزيارة السلطانية (١٨ فبراير سنة ١٩١٥) ، وانفذوا عزمهم ، وتغيبوا عن الحضور فى ذلك اليوم ، فلما جاء السلطان لوحظ فراغ كبير فى صفوف الطلبة ، فكان هذا الاضراب شبه مظاهرة صامتة ضد الحماية والانقلاب . وقد اهتمت الوزارة للأمر ، وأجرت تحقيقا عمن تقع عليهم مسئولية هذه المظاهرة ، وقررت توقيع العقوبات الآتية على من تبتت ادانتهم ، وها هم أولاء نذكر لك أسماءهم فيما يلى . فلعل فى بيان هذه الاسماء ما يعطيك فكرة عن ناحية من حياة الشباب فى ذلك العصر ، وبخاصة لأن منهم من شغل فيما بعد مراكز ممتازة فى عالم القانون أو السياسة .

(أولا) فصل أربعة وخمسين طالبا . وهم :

أحمد مرسى بدر . محمد صبرى أبو علم . أمين خليفة أبو زيد . أحمد أحمد عبد الله . السيد أحمد محمد ابراهيم . يوسف أحمد الجندى . أحمد اسماعيل فهمى . محمد فؤاد حمدى . عبد السلام يوسف . محمود محمود مرسى . عبد العظيم محمد الهادى رسلان . عبد العزيز ابراهيم عبده . محمود حسن درويش . محمد نصر الدين . محمد سامى . أحمد محمود محمد . سليم خيرى . محمود وهدان . محمد أمين صدقى . حافظ حسن عامر . عثمان فهمى . أحمد والى الجندى . خالد محمد مؤمن . محمد فريد كمال . (من طلبة السنة الرابعة قسم انجليزى) .

محمد فهمى كراره . أحمد لطفى . ابراهيم رياض . محمد السيد واكد . ابراهيم السيد . محمود سامى الزارع . عبد الله بهجت . اسماعيل محمود حمدى . عمر عمر . قايد زكى . عبد العزيز محمد السوسى . محمد حميد . عبد العال السيد (من طلبة السنة الثالثة قسم انجلىزى) .

محمد على صادق . صادق العجيزى . محمد خالد باشات . محمد مصطفى كمال الديب . أحمد عبد اللطيف . سليمان حافظ . محمد فكرى أباظة . على أحمد رضا . محمد أمين الشاهد . رياض الشريف . عبد اللطيف أحمد .

أحمد اسماعيل محمود . اسماعيل محمد دبوس . راتب حمزة . عبد الباقى عثمان . محمد عباس رفعت . حسن يس (من السنة الثالثة قسم انجليزى أيضا)

(ثانيا) حرمان ثلاثة عشر طالبا امتحان آخر سنة ١٩١٥ وهم :

حسن مختار رسمى . حسن اسماعيل الهضيبى (من طلبة السنة الرابعة قسم انجليزى) ابراهيم صبحى . عبد العظيم حسن الهراس . محمود سامى جنينة (من طلبة السنة الثالثة قسم انجليزى) أحمد حسنى . محمد خليل . عباس حلمى محمد . خليفة جمعة . على بدوى . محمد سليم . محرز أحمد الحارتى . عبده محرم (من طلبة السنة الثانية) .

(ثالثا) حرمان ثمانية عشر طالبا امتحان آخر السنة مع ايقاف التنفيذ وهم :

محمود على ناصر . محمد عزمى . محمد عبد الله عنان . محمد محمد محمود . محمد كامل محمود . راغب محمد عبد الله دويدار . عبد الحميد محمد عمر وشاحى . محمد أبو الوفا . مرسى فرحات . سليمان نجيب . محمود حلمى لهيطة . أحمد عبد الباقى راضى . عباس حسن هرجه . محمد البغدادى ابو الوفا . سيف النصر حسين حيدر . أنور على . عبد الغنى زيدان . محمد عمر دمرداش (من طلبة السنة الأولى) .

وقد صدر فى مارس عفو سلطانى عن الطلبة المفصولين والمحرومين من الامتحان ، واستثنى من هذا العفو سبعة عشر طالبا الذين أثبت التحقيق انهم كانوا المحرضين لزملائهم على التظاهر وهم : أحمد مرسى بدر . محمد صبرى أبو علم . محمود وهدان . محمد فؤاد حمدى . عبد العزيز ابراهيم عبده . أحمد والى الجندى . أحمد أحمد عبد الله . حافظ حسن عامر . أحمد لطفى . ابراهيم رياض . اسماعيل محمود حمدى . محمد فهمى كرارة . صادق العجيزى . على أحمد رضا . رياض الشريف . محمد أمين الشاهد . حسن يس .

وعفى فى السنة المكتبية التالية عن هؤلاء السبعة عشر طالبا وعادوا الى المدرسة

الاعتداء على السلطان حسين كامل

تجاوز سخط الشعب على الحماية الى السخط على المغفور له السلطان حسين الذى ارتضى هذا النظام .

وفى رأينا أنه وان كان قد أخطأ بلا ريب فى قبول عرش مصر فى ظل الحماية الأجنبية ، وقبل الحماية فعلا ، الا أنه كان يعتقد أنه ينقذ بهذا القبول عرش محمد على ، ويحفظه لأسرته ، ولقد ذاعت الاشاعات فى ذلك الحين أن الانجليز ربما أجلسوا على عرش مصر أميرا من أمراء الهند .

ولقد كان من مظاهر هذا السخط أن اعتدى عليه مرتين ، الأولى بالقاهرة يوم الخميس ٨ ابريل سنة ١٩١٥ ، اذ أطلق عليه شاب يدعى محمد خليل تاجر خردوات من المنصورة عيارا ناريا حين مرور موكبه بشارع عابدين ، فأخطأه وأصاب العربة التى كانت تقله ، ولم يحدث بها سوى ثقوب فى جلدها ، وقبض على الجانى وحوكم أمام مجلس عسكرى بريطانى ، وحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ .

وبعد مرور شهرين على هذا الحادث وقع اعتداء آخر لا يقل شططا ونكرا عن

الاعتداء الأول ، ففى يوم الجمعة ٩ يوليه سنة ١٩١٥ بينما كان السلطان سائرا بموكبه بالاسكندرية قبيل ظهر ذلك اليوم من قصر رأس التين الى مسجد سيدى عبد الرحمن بن هرمز لأداء فريضة الجمعة ، ألقيت عليه قنبلة من نافذة أحد المنازل المطلة على شارع رأس التين فسقطت القنبلة على ظهر جواد من جوادى المركبة السلطانية ، ثم تدحرجت على الأرض ولم تنفجر ، وقد استغرق التحقيق فى هذه الحادثة زمنا طويلا لغموضها وصعوبة الكشف عن المتآمرين فيها ، وأسفر عن اتهام تسعة من الشبان بتدبير الحادث وهم : محمد نجيب الهلباوى . محمد شمس الدين . محمد فريد . محمود عنايت . شفيق منصور . أحمد سابق . عبد الفتاح يوسف . عبد الله حسن . على صادق . ثم استقر رأى النيابة على ادانة اثنين منهم وهما محمد نجيب الهلباوى ومحمد شمس الدين ، وحوكما أمام مجلس عسكرى بريطانى ، فحكم عليهما بالاعدام شنقا ، وصدق القائد العام للقوات البريطانية (١) على الحكم ، ولكن السلطان حسين طلب تخفيفه ، فأبدله القائد العام بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ويدخل فى هذا السباق حادث الاعتداء على ابراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف (٢) ، ففى مساء ٤ سبتمبر سنة ١٩١٥ ، بينما كان واقفا على رصيف محطة القاهرة مزمعا السفر بقطار الوجه القبلى اعتدى عليه شاب يدعى صالح عبد اللطيف ، وهو موظف بوزارة المالية ، بأن طعنه بخنجر ثلاث طعنات جرحه جروحا بليغة فى كتفه ، ولكنه شفى منها بعد حين ، وحوكم الجانى أمام مجلس عسكرى بريطانى ، وحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ٣ أكتوبر .

تعطيل الجمعية التشريعية

كانت الجمعية التشريعية هى الهيئة شبه النيابية القائمة فى ذلك العهد ، وقد انتهى الفصل التشريعى الأول (الوحيد) لها فى شهر يونيه سنة ١٩١٤ ، قبيل نشوب الحرب ، فلما شبت الحرب رأت السياسة البريطانية تعطيل اجتماعها ، تفاديا من أن تصدر قرارات قد يكون فيها معنى الاحتجاج على الانقلاب .

فصدر أمر عال فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ بتأجيل ابتداء دور الانعقاد الثانى الذى كان محددا له أول نوفمبر سنة ١٩١٤ الى أول يناير سنة ١٩١٥ ، وورد فى ديباجة الأمر بيان السبب الذى دعا الى هذا التأجيل وهو « نظرا للظروف الحالية التى من شأنها أن توقف وضع منهاج خاص للاصلاحات التشريعية ، فضلا عن أن تلك الظروف قد تضطر السلطة التنفيذية فى كل حين الى اتخاذ تدابير استثنائية ومستعجلة » .

وفى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ صدر مرسوم بتأجيل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ، ثم صدر مرسوم آخر بتأجيله الى ١٥ ابريل ، ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت الى أجل غير مسمى بموجب المرسوم الصادر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ولم تدع بعد ذلك الى الاجتماع ، وظلت البلاد محرومة أية هيئة نيابية أو شبه نيابية عشرة أعوام كاملة حتى أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ .

---

(١) هو الجنرال السير ارشيلد مرى الذى خلف الجنرال مكسويل فى قيادة الجيوش البريطانية فى مصر منذ اوائل سنة ١٩١٦ ، وبقى يتولى هذه القيادة الى ان خلفه الجنرال اللنبى فى يونيه سنة ١٩١٧

(٢) كان وزيرا للاوقاف منذ ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ بدلا من اسماعيل صدقى باشا المستقيل

تدفق الجنود البريطانية على مصر

كثر تدفق الجيوش من مختلف أنحاء الامبراطورية البريطانية على مصر ، حيث اتخذت قاعدة حربية عامة للحلفاء في الشرق الأوسط ، وقد أفاد الحلفاء وبخاصة انجلترا من هذا الموقف فوائد حربية وسياسية هامة كان لها أثرها في فوزهم ، فكانت مصر مركزا لدعايتهم السياسية في سوريا وجزيرة العرب طيلة مدة الحرب ، كما كانت لهم قاعدة لحملة الدردنيل ولحملة العراق ، ثم حملة فلسطين وسوريا التي أدت الى النصر النهائي لانجلترا وحلفائها في الشرق .

وقد صدرت من كثير من هؤلاء الجنود تصرفات منكرة في القاهرة والاسكندرية ، وفي مختلف البنادر والثغور والقرى التي حلوا بها ، فوقعت منهم الاعتداءات الكثيرة على الناس في أموالهم وأرزاقهم ، بله الاعتداء عليهم بالضرب والقتل ، مما كان له أثر عميق في كراهية الناس للاحتلال ثم الحماية .

الحملة التركية على قناة السويس

زحفت حملة تركيا على حدود مصر من ناحية العريش واجتازت شبه جزيرة سيناء ، وتبين من تطور الحوادث أن الترك لم يكونوا يقصدون غزو مصر ، بل كانوا يرمون باتفاقهم مع الألمان الى مناوشة البريطانيين ليحجزوا أكبر عدد من الجند في مصر ويخففوا الضغط عليهم في الميادين الأخرى .

واقعة طوسون

٣ فبراير سنة ١٩١٥

وفي ليلة ٢ - ٣ فبراير سنة ١٩١٥ حاول الترك اجتياز القناة من محطة طوسون ، فصدهم الجيش البريطاني بمعاونة كتيبة من الجيش المصري برياسة الملازم الأول احمد افندي حلمي الذي كان يقود على الضفة الغربية للقناة البطارية الطوبجية المصرية الخامسة ، وقد مد الترك جسرا خفيفا منصوبا على زوارق من الألومنيوم لعبور القناة عليه ، ولما أتموا تركيبه وبدءوا فعلا بالسير عليه ليعبروا القناة فاجأهم الملازم الأول بنيران المدفعية ، فأحبط محاولتهم ، وقتل هو في المعركة ، وعرفت هذه الواقعة بواقعة طوسون .

وقد كان اشتراك الجيش المصري في هذه الحرب التي كانت ترمي (من الناحية البريطانية) الى تأييد الحماية على مصر ، أول نقض للعهد الجديد الذي أعلنته انجلترا ، وهي أن لا تحمل مصر شيئا من أعباء هذه الحرب ، ولعلك لاحظت في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ (ص ١٤) - وكان صدوره باتفاق الوكالة البريطانية بل بايعازها - أن وجود الجيش البريطاني في مصر هو الذي جعل مصر عرضة لهجوم أعداء انجلترا ، فهذا الهجوم لم يكن موجها ضد مصر ، بل ضد وجود الانجليز فيها ، ولذلك كان منطقيا ما أعلنه الجنرال مكسويل في منشور ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ (ص ١٧) من تعهد انجلترا بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب ، ولا تطلب من الشعب المصري سوى الامتناع عن أعمال عدائية ضدها ، لأنه لا يمكن أن يطلب من الشعب اشتراكه في أعباء حرب كان مقصودا منها تثبيت الاحتلال والحماية عليه .

واقعة الرمانة

٤ أغسطس سنة ١٩١٦

وفى اغسطس سنة ١٩١٦ حاول الترك مهاجمة سيناء مرة ثانية ، وكان عددهم نحو ثمانية عشر ألف مقاتل ، فهاجموا فى منتصف ليلة ٤ من هذا الشهر المواقع الحربية بين قطية والرمانة فى معركة فاصلة عرفت بواقعة الرمانة (أوورمانى) ، ولكنهم منوا بهزيمة كبيرة ، وارتدوا عن ميدان القتال ، وبلغت خسائرهم هذا اليوم والأيام التالية نحو خمسة آلاف مقاتل ، منهم ٣٣٠٠ أسير ، ولم يفكروا بعد هذه الواقعة فى استئناف الهجوم على قناة السويس ، ثم لم يلبثوا أن انسحبوا من شبه جزيرة سيناء ، واخلوا رفح والعريش .

وكان لفرقة العمال المصريين الفضل الأكبر فى احراز النصر فى هذه المعركة ، فهى التى عبدت الطرق على مسافة الوف الأميال فى سيناء ، ورصفتها بالمكدام ، وجعلتها صالحة لسير السيارات المدرعة وأنواع المركبات كافة ، ومدت خطوط السكك الحديدية فى هذه الصحراء القاحلة ، وحفرت الآبار فى كل مكان ، وأوصلت المياه العذبة الى كل نقطة ، وشادت الحصون والاستحكامات ، وحفرت الخنادق ، ونظمتها بمهارة كبيرة ، ومدت انابيب المياه وطمرتها تحت الرمال صيانة لها ، ونقلت ادوات التليفون والتلغراف ، ونصبتها فى أماكن معينة ، ونقلت المهمات والذخائر الى مسافات شاسعة فى أرض وعرة يصعب فيها السير لولا هذه الأعمال الباهرة التى كانت أساس الانتصارات العسكرية فى هذه المنطقة .

حملة السنوسى على حدود مصر الغربية

واعد السنوسى الكبير (السيد احمد الشريف السنوسى) باتفاقه مع الترك حملة على مصر من حدودها الغربية ، وانفذ هذه الحملة فى نوفمبر سنة ١٩١٥ ، وانسحبت حاميتا « السلوم » و « سيدى برانى » ودخلهما السنوسيون ، واعتصم الانجليز فى « مرسى مطروح » واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها فى أواخر سنة ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ انتهت بارتداد السنوسيين ، وزحفت قوات سنوسية اخرى جنوبا ، واحتلت سيوه والواحات البحرية والفرافرة والداخلة ، ثم زحف الجيش الانجليزى من مرسى مطروح تؤيدة السيارات المدرعة واشتبك والسنوسيين يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ فى معركة (اجاجية) الواقعة فى الجنوب الشرقى من سيدى برانى ، وعلى مسيرة خمسة عشر ميلا منها ، وانتهت باسترداد سيدى برانى .

وفى مارس سنة ١٩١٦ استرد الجيش المصرى الانجليزى مدينة السلوم ، وفى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٦ استرد الواحات الداخلة والبحرية والفرافرة ، وفى فبراير سنة ١٩١٧ استرد واحة سيوة ، وانتهت حملة السنوسى بالاخفاق والهزيمة .

فى السودان

ويدخل فى هذا السياق أن على بن دينار سلطان دارفور شق عصا الطاعة على حكومة السودان فى سنة ١٩١٦ ، فانفذت اليه حملة من الجيش المصرى ، اجتازت حدود دافور فى ابريل من تلك السنة ، فاحتلت الآبار الهامة ، وبذلك اضطرت جيش على دينار الى البقاء فى الفاشر ، وسدت فى وجهه الطرق الرئيسية المؤدية الى حدود

بلاده ، وزحفت الحملة على الفاشر عاصمة دارفور ، واشتبكت مع جيش ابن دينار فى معركة فاصلة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٦ انتهت بهزيمته وفراره الى جبل مرة واحتلال الفاشر وخلع على بن دينار ، وأرسل السلطان حسين كامل الى حاكم السودان العام يهنئه ويهنىء الجيش المصرى بهذا النصر الباهر ، وأرسل اليه الملك جورج الخامس برقية تهنئة قال فيها : « تناولت بمزيد الارتياح الأنباء السارة عن احتلال جنود الجيش المصرى الفاشر عاصمة دارفور بقيادة اللفتننت كولونل كلى ، فأهنىء جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصاعب والمشقات التى حالت فى سبيلهم » وأشار حاكم السودان العام الى فضل الجيش المصرى فى هذه الحملة فى خطبة له ألقاها بنادى الضباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية (١٣٣٥ — ١٩١٦) اذ قال : « انى بمزيد الفخر والاعجاب أذكر الخدمة العظيمة التى قام بها الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحد منكم أن يتيه عجبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة ، التى كانت تعترضه من رمل وقلة مياه وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هذه الصعاب بصبره العجيب وشجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقر داره ضربة قاضية ، ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها ، وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى »

وقد أدركت على بن دينار قوة من الجيش المصرى فى معقله بين جبل مره ودارسلا على حدود دارفور غربا فى نوفمبر سنة ١٩١٦ ، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم بقية الثوار .

حشد السلطة العسكرية للعمال
وجمع الدواب والمؤن

أخذت السلطة العسكرية منذ بداية الحرب تجمع ما تستطيع من العمال والفلاحين بطريق الاكراه لارسالهم الى مختلف النواحى فى شبه جزيرة سيناء أو فى العراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا للعمل فى ما تحتاج اليه الجيوش .

وكان ظاهر الدعوة جمع هؤلاء العمال بطريق الاختيار والتطوع ، ولذلك سموا « متطوعين » ، ولكن الحقيقة أنهم كانوا مكرهين ، يؤخذون بطريق التجنيد ، ووضعت الحكومة المصرية سلطتها وموظفيها رهن أوامر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان الحكام الاداريون ، من المديرين الى عمد البلاد وخفرائها يقومون بعملية جمع الرجال قسرا وتجنيدهم فى هذه الأعمال ، واغتنم كثير من العمد هذه الفرصة لسوق خصومهم الى هذا التجنيد الذى كان بمثابة النفى والاستهداف للأخطار ، وكان كثير منهم أيضا يتخذون الدعوة الى هذا « التطوع » وسيلة للرشوة يبتزونها من الأهلين لاعفائهم من هذا التجنيد ، واشترك فى الرشوة مع الأسف كثير من الحكام الاداريين .

وبلغ عدد العمال والفلاحين والهجانة المصريين الذين أخذوا من مصر بهذه الوسيلة حتى نهاية تلك الحرب نيفا ومليون عامل (١) ، مات كثير منهم ، وكانوا عونا كبيرا لانجلترا فى ادراكها النصر ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره الذى سيرد الكلام عنه : « ان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب

(١) ١٧٠٫٠٠٠ سموا (فرقة العمال والجمالة) ، وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد استخدام نحو مليون ونصف مليون رجل .

بالصبر والرضا ، وان الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لا تقوم بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين » .

واستولت السلطة العسكرية على الدواب اللازمة لها ، فلم تبق على جمل او حمار صالح للعمل الا استولت عليه بأبخس الأثمان ، وكذلك فعلت فيما لزمها من الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، فانها أخذت ما أرادت منها بأسعار بخس حددها قسم مراقبة التموين ، حتى لم يجد الناس ما يلزمهم لقوتهم الضرورى وعلف مواشيهم ، وكذلك استولت على معظم الأشجار الخشبية لتنتفع بأخشابها .

هذا الى أن مصر قد اضطرت الى انقاص مساحة الأراضى المنزرعة قطنا لزيادة مساحة الأراضى المنتجة للحبوب ، وذلك لتموين الجيوش المتدفقة على مصر أو فى ميادين القتال .

وجملة القول أن جميع موارد مصر من الرجال والمهمات والمؤن والمواشى والحاصلات الزراعية والصناعية ، كانت تحت تصرف السلطة العسكرية البريطانية ، وصارت الحكومة بجميع فروعها تعمل بلا انقطاع لتقديم كل المساعدات اللازمة للجيوش البريطانية ، حتى ان بعض المصالح خصصت نفسها لهذا العمل مهملة شؤون وظيفتها الأصلية ، وأرهقت السكك الحديدية بحركات النقل الحربى ، وتلف بذلك عدد كبير من القاطرات والعربات والمهمات .

جمع الرديف

لم تكتف السلطة العسكرية بجمع العمال والمؤن والدواب ، بل طلبت الرديف من الجيش المصرى لتستخدمه فى الأعمال الحربية ، وذلك على أثر هزيمة الحلفاء فى ميدان الدردنيل ، ففى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ أصدر اسماعيل سرى باشا وزير الحربية قرارا بناء على ترخيص مجلس الوزراء بطلب جميع الرجال الموجودين بالرديف للخدمة العسكرية ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة ، وظاهر من مذكرة وزير الحربية الى مجلس الوزراء بشأن هذا القرار أن الباعث له هو الاستجابة لطلب قائد الجيش البريطانى بمصر ، اذ « كان هذا الجيش يعمل فى تنظيم فروع للتشهيلات اللازمة للدفاع عن قنال السويس ، وأن تنظيم هذه التشهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال المتعودين على النظام العسكرى كالذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » وبلغ عدد من جمعوا من الرديف تنفيذا لهذا القرار نحو ١٢٫٠٠٠ مجند .

مظاهرة الرديف أمام سراى عابدين

جمع الرديف قسرا من كل ناحية ، فوقع تذمر شديد بين أفراده ، لسوء معاملتهم ، ورداءة الغذاء الذى كان يعطى لهم .

وحدثت مظاهرة منهم أمام سراى عابدين يوم ٢٩ يناير سنة ١٩١٦ ، اذ اجتمع المجندون منهم بثكنات عين شمس ، وساروا فى شكل مظاهرة الى ميدان عابدين ، وهناك ضجوا بالشكوى من سوء معاملتهم ، فاستدعى رئيس الوزراء على عجل الى السراى ، فحضر ولما علم بتفاقم المظاهرة استدعى مندوبين عن الرديف ، ووعدهم بأن تنظر الحكومة فى شكواهم ، على أن يعودوا الى ثكناتهم ، فعادوا .

وتجددت المظاهرة فى اليوم التالى ، وجاءوا الى ميدان عابدين وكانت الحكومة

قد اتخذت احتياطات عسكرية لمنع اجتماعهم ، فوقع تصـــادم بينهم وبين رجال البوليس الراكب ، وحدث هرج ومرج ، وأصيب بعض رجال الرديف بجروح بالغة ، وصارت هذه المظاهرة حديث الناس فى مجالسهم ، وكان لها صدى بعيد فى النفوس .

الجفاء بين السلطان حسين
والمندوب السامى البريطانى

كان السلطان حسين كامل فى بداية عهده بالعرش على وفاق تام مع دار الحماية والمستشارين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، على أنه لم يلبث أن بدت منـــه فى أحاديثه ملاحظات على بعض تصرفات الموظفين الانجليز ، وانتقادات بلغت حد الطعن فى السياسة البريطانية ، وتناول فى انتقاداته السير هنرى مكماهون
Sir Henry Mac-Mahon
المندوب السامى البريطانى ، فوقع الجفاء بينهما ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يعزون هذا التطور فى نفســية السلطان حسين الى أن شخصية المنــدوب السامى ليست من القــوة بحيث يحسب لها حســابا كبيرا ، وكانوا يلاحظون فى أحاديثهم الخاصة ان السير مكماهون ليس على المام تام بدقائق الأحوال فى مصر ، ولم يسبق له العمل فيها قبل أن يشغل منصبه ، فلم يكن من هذه الناحية على غرار اللورد كرومر أو السير الدون جورست أو اللورد كتشنر ، الذين لم يعينوا فى منصب المعتمد البريطانى الا بعد أن سبق لهم العمل فى مصر من قبل ، ولم يشذ عن هذه القــاعدة سوى السير مكماهون ، وقيل ان اللورد كتشنر هو الذى اختاره بعد نشوب الحرب العامة واعلان الحماية ، على أن يشغل هذا المنصب مؤقتا ويعود اليه كتشنر بعــد انتهاء عمله فى وزارة الحربية (انظر ص ١٦) فلما وقع الجفاء بين السلطان حسين والسير مكماهون فكرت الحكومة البريطانية فى أن تستبدل به مندوبا ساميا سبق له العمل فى مصر والوقوف التام على أحوالها ، فلعله بذلك يكون أقدر منه على تدعيم الانقلاب وامتلاك زمام الحكومة .

تعيين السير رجنلد ونجت
مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر

ففى نوفمبر سنة ١٩١٦ عينت الحكومة البريطانية السير رجنلد ونجت باشــا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر ، بدلا من السير مكماهون ، وكانت ونجت باشا فى الخرطوم حين أعلن هذا النبأ ، فجاء مصر فى أواخر ديسمبر ليشغل منصبه ، وقد أحيط مجيئه بمظاهر العظمة والفخامة ، وكان له من سابق صلته بضباط الجيش المصرى ، وعلاقته بكبار الحكام ، واستناده الى الحماية والاحتلال ، ما جعله يفرض شخصيته ونفوذه على الحكومة والسراى ، ويتملك زمام الموقف ، فكان اليه الأمر والنهى فى شؤون الحكومة عامة ، دون معارض أو رقيب ، واخذ يزور الوزارات والمصالح زيارة الحاكم بأمره فى البلاد ، وفى عهده وقعت مقدمات ثورة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه .

وقد ابقى السير ونجت لنفسه الاشراف على الجيش المصرى وحكومة السودان بعد تعيينه مندوبا ساميا لانجلترا فى مصر ، وعين السير لى ستاك باشا نائبا للسردار ونائبا لحاكم السودان العام الى أن صدر مرسوم بتقليده هذا المنصب نهائيا فى ٩ مايو سنة ١٩١٩ ، وجعل تعيينه سردارا اعتبارا من اول ابريل سنة ١٩١٩ .

وفاة السلطان حسين كامل

٩ أكتوبر سنة ١٩١٧

فى أوائل شهر أكتوبر سنة ١٩١٧ اشتد المرض بالسلطان حسين كامل ولزم الفراش ، ويئس الأطباء من شفائه ، وأخذت العلة تلح عليه ، حتى وافاه الأجل المحتوم يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ (٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٣٥) ، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب حيث نقل جثمانه من قصر عابدين الى مدافن الأسرة المالكة فى مسجد الرفاعى .

اعتذار الأمير كمال الدين حسين

عن عدم قبول العرش

وكان السلطان حسين قد عرض قبل وفاته على نجله الوحيد الأمير كمال الدين حسين عرش مصر ، ليخلفه عليه من بعده ، ولم يكن قد تقرر نظام لوراثة العرش تحت الحماية ، ولكن الأمير تنحى عن القبول ، وأرسل الى والده كتابا فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٨ قبل وفاته بيوم واحد يعتذر فيه عن عدم قبول وراثة العرش ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية

« ذكرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة المصرية من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى الى ما بعد بحثــه ، وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ، ثم بعده لأكبر أبنـائه ، وهكذا على هذا الترتيب .

« وانى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى ، على انى مع اخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل ، مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى ، لذلك ارجو من حسن تعاطفكم أن تأذنوا لى أن أتنازل عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن لى أن أتمسك به فى ارث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد ، وانى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن جميـع ذلك ، واننى لا أزال لعظمتكم السلطانية النجل المخلص والعبد الكثير الاحترام »

القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ « كمال الدين حسين »

ارتقاء السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر

٩ أكتوبر ١٩١٧

بعد أن اعتذر الأمير كمال الدين حسين ، ارتقى السلطان (الملك) أحمد فؤاد عرش مصر يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وارسل اليه السير رجنلدونجت المندوب السامى البريطانى تبليغا من الحكومة الانجليزية فى هذا الصدد ، هذا تعريبه (١) :

« يا صاحب العظمة السلطانية .

« بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن

(١) الوقائع المصرية عدد ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧

أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة جلالة الملك حينما وصل الى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطان حسين كامل الذى أكبرت الأمة المصرية جميعها اخلاصه لكل ما فيه خيرها اخلاصا لا يعتريه فتور ، وقدرته حق قدره ، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية ، واننى أتشرف بابلاغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد ، هذا واننى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن ، وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث المتعين طبعا لوراثة العرش ، فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى ، على أن يكون لورثتكم من بعدكم ، حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم .

« وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلف عظمتكم عند ارتقائه العرش . وهى مقتنعة أن فى استطاعتها أن تعتمد ، فى العمل مع عظمتكم ، على تلك الصداقة التى كانت شعارا لحكم السلطان المرحوم ، وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهة والتقدم ذلك الأمر الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية ما لا يقل منزلته لدى عظمتكم .

« واني أنتهز هذه الفرصة فأقدم لعظمتكم السلطانية أجل احتراماتى » .

القاهرة فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ — رجنلد ونجت »

وقد بدا فى طريقة ولاية السلطان فؤاد العرش — كما بدا فى ولاية السلطان حسين كامل من قبل — مبلغ التدخل البريطانى فى أعظم المهام الداخلية شأنا ، اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، بقولها فى هذه الوثيقة :« أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى » ، وهذا تكرار وتوكيد لما انتحلته فى كتابها الى السلطان حسين كامل (ص ١٩) ، كنتيجة لاعلانها الحماية على مصر ، فلا غرو أن قابل الشعب هذا التدخل وأساليبه بالسخط والوجوم .

وقد تم الاحتفال بتنصيب السلطان فؤاد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وانتقل فى موكبه من قصر البستان الى سراى عابدين ، حيث استقبل المهنئين .

تأليف وزارة حسين رشدى باشا الثالثة

اعتبرت وزارة حسين رشدى باشا منحلة بوفاة السلطان حسين كامل ، على أن السلطان فؤاد لم يشأ تغييرها ، وأقرها فى الحكم ، وعهد الى رشدى باشا تأليفها من جديد ، وارسل اليه فى هذا الصدد الكتاب الآتى :

« عزيزى حسين رشدى باشا

« تعلم رعايانا أنه بسبب وفاة سلفنا وأخينا المحبوب المغفور له السلطان حسين الأول الذى اختطفته المنية قبل الأوان وملأت القلوب حزنا عليه ، قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها .

« منذ ثلاث سنوات كانت حدود بلادنا يظهر أنها مهددة ، وكانت ثروتها الزراعية توشك أن تصاب فى مصادرها ، ولقد لبى سلفنا رحمه الله نداء الواجب وتفانى فى اخلاصه لمرافق بلاده ، فلم يتردد فى تحمل اعباء السلطنة ، مع ما كان يحف بها من المصاعب . واعتمادا على ولاء رعاياه وعلى تأييد الحامية وقف نفسه مدة هذه السنوات الثلاث على تنفيذ المنهاج الذى اختطه فى المرسوم الصادر منه الى دولتكم عند ارتقائه عرش السلطنة ، وقد صار وضع أسس تعميم التعليم وبحث موارد ثروة القطر والشروع فى الوسائل التمهيدية التى من شأنها احلال مصر فى مكانة الكرامة اللائقة بها فى العالم الذى سيستجد على أثر انعقاد الصلح .

« ونحن اليوم ننشد ذلك الولاء نفسه من رعايانا ، فى ظروف هى أكثر يمنا وتوفيقا ، فقد زالت الأخطار التى كان يظهر أنها تتهدد بلادنا ، وعادت ثروة القطر الى ما كانت عليه وبقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لاتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا ، وأن نحقق فى جميع الفروع الاصلاحات التى من شأنها ضمان التقدم المادى والأدبى فى بلادنا .

« ولما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فاننا نوجه الى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة ، ومن الله نلتمس الاعانة على ما نحن قادمون عليه من العمل » .

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ « فؤاد »

وفى هذا الخطاب تسجيل للحماية ، واعتراف من ولى الأمر بانه تولى العرش بالاتفاق مع الدولة الحامية ، فهو من الوثائق التى لا يغتبط لها التاريخ القومى ، كما أن كلمة (رعايانا) التى جاءت فى مستهله ، وتكررت فى صلبه ، اشارة الى الأمة هى من الأساليب العتيقة التى تنطوى على روح الزراية بالشعب ، ومن الحق ان تقول ان ملابسات اعتلاء السلطان عرش مصر ــ فى تلك الظروف التى أوضحناها ــ كانت خليقة بأن تبعث فى نفسه روح التواضع ، بدلا من الاستعلاء على الشعب .

ولقد استجاب رشدى باشا الى طلب السلطان ، والف الوزارة على نحو ما كانت عليه من قبل ، وكتب الى عظمته الخطاب الآتى :

« يا صاحب العظمة السلطانية . انى لأشعر بالشرف العظيم الذى أوليتمونى اياه بما تفضلتم عظمتكم به على من دلائل الثقة الكبرى بتكليفى تأليف الوزارة الجديدة، وبالرغم من اعتلال صحتى لما تحملته من الاجهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد ، كان فى آن واحد صديقا لى ، فانى على وفاء الى النهاية بالواجب المفروض على ، بصفتى مصريا ، أقدم فى ظل حكم عظمتكم ، لخدمة بلادى القليل الباقى لى من القدرة على العمل ، وبناء على ذلك فاننى آخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة ، فأعرض على تصديق عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت ، واننى بكل احترام واجلال لعظمتكم السلطانية » .

القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ ــ العبد الخاضع المطيع المخلص حسين رشدى

وتألفت الوزارة يوم ١٠ أكتوبر على النحو الآتى : حسين رشدى باشا للرآسة والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية والبحرية . أحمد حلمى باشا للزراعة . يوسف وهبة باشا للمالية . عدلى يكن باشا للمعارف . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . ابراهيم فتحى باشا للأوقاف .

ثم حصل فيها تعديل يسير فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ، اذ استقال ابراهيم فتحى باشا ، وعين بدله أحمد زيور باشا ، واستمرت الحال على ما كانت عليه، واعباء السلطة العسكرية تنوء بها كواهل الأهلين .

وصدر مرسوم سلطانى فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٨ بتشجيع الناس على « التطوع فى خدمة السلطة العسكرية ، ومنحهم امتيــازات تحثهم على هذا « التطوع » وزادت حركة مصادرة الابل والدواب ، فقد أصدرت السلطة العسكرية فى نوفمبر ١٩١٨ بلاغا بأنها مازالت فى حاجة الى جمال ونياق وحمير تجمعهــا من مختلف المديريات ، وحتمت على أصحابها أن يحضروا مالديهم من هذه الدواب الى المراكز والأقسام لمعاينتها تمهيدا لشرائها ، ولا يجوز لهم أن يتصرفوا فيهــا أو ينقلوها من جهة الى جهة أخرى الا باذن من المأمور المختص ، وكل جمل أو ناقة أو حمار لا يصلح للأعمال العسكرية يدمغ بعلامة مخصوصة بحيث اذا وجد حيوان غير مدموغ بتلك العلامة ولم تأخذه السلطة العسكرية يؤخذ ويعاقب صاحبــه ، ومعنى ذلك أن السلطة العسكرية استولت على جميع الابل والنياق والحمير الصالحة للأعمــال العسكرية بأبخس الأثمان ، ولم تبق منها الا ما يقرر الأطباء البيطريون عدم لياقته للخدمة .

منحة ثلاثة ملايين جنيه ونصف

للحكومة البريطانية

انفقت الحكومة المصرية منذ نشــوب الحرب لحســاب الحكومة البريطانية ولأغراضها العسكرية مبالغ طائلة فى مختلف المصالح ، وقيدت هذه المبالغ فى حساب العهد على الحكومة البريطانية ، وقد خص معظم هذه النفقات مصلحة السكك الحديدية ووضع السير ويليم برونيت المستشار المالى بالنيابة كشفا فى أوائل سنة ١٩١٨ بالمبالغ التى أنفقتها الحكومة فى هذا الصدد لغاية ٣١ ديسمبر ســنة ١٩١٧ ، فأربت على ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه ، مع تقدير مبلغ نصف مليون جنيه آخر ، كان منظورا صرفه حتى آخر تلك السنة المالية ، أى أن ما أقرضته الخزانة المصرية للحكومة البريطانية بلغ ثلاثة ملايين جنيه ، كان على هذه أن تؤديها لها ، ولكن الحكومة المصرية اظهرت سخاء هائلا فى شأن هذا القرض ، فقد اجتمع مجلس الوزراء برآسة السلطان يوم ٩ مارس سنة ١٩١٨ ، وقرر من تلقاء نفسه أن تتحمل الخزانة المصرية المبالغ المذكورة لغاية ثلاثة ملايين جنيه « اعترافا بجميل بريطانيا العظمى التى حمت البلاد من خطر الغارات » ، وقرر أيضا أن تدرج وزارة المالية نصف مليون جنيــه آخر للقيــا

بالمصروفات التى من هذا النوع فى السنة التالية ، فبلغت منحة الحكومة البريطانية ثلاثة ملايين جنيه ونصفا (١) .

ولقد كانت مرافق البلاد واصلاح أحوالها الصحية والاجتماعية أولى بانفاق هذه الملايين ، بدلا من بذلها اعانة لحرب كان الفرض منها تثبيت الحماية على مصر .

وتأمل فى قول مجلس الوزراء عن هذه المنحة انها اعتراف بجميل بريطانيا العظمى اذ حمت مصر من خطر الغارات ، ولعل مجلس الوزراء اراد بذلك أن يشير الى فضل الحماية البريطانية على مصر (فى نظره) ، وهذا من أعجب ما يروى كدليل على السقوط المعنوى والأدبى للحكمات التى تتطوع لمكافأة الدولة الغاصبة على غصبها وعدوانها وسلبها البلاد حريتها واستقلالها .

عقد الهدنة وانتهاء الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة المانيا وحلفائها ، وكانت أولّ دولة ألقت السلاح هى بلغاريا ، ثم أعقبتها تركيا ، اذ عقدته الهدنة مع بريطانيا العظمى وحلفائها يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ .

وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ عقدت الهدنة بين المانيا والحلفاء ، وانتهت هذه الحرب الطاحنة بانتصار انجلترا وحلفائها .

* * *

(١) علق اللورد ملنر فى تقريره على هذه المنحة بقوله : « ان حكومة السلطان أبدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى ، والدلائل على ذلك كثيرة ، منها تنازلها عن ثلاثين ملايين جنيه انجليزية من حساب الامانات والعهد التى كانت قد أقرضتها اياها ، وكان يحق لها المطالبة بها » .

الفصل الثانى

أســباب الثــورة

قد يكون السبب المباشر لثورة سنة ١٩١٩ هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، ولكن أسبابها الأصلية ترجع الى عدة سنوات مضت ، ولا يمكن القول بأن اعتقال سعد هو السبب الوحيد للثورة ، فقد اعتقل للمرة الثانية فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وكانت منزلته من الشعب قد عظمت وعلت ، ومع ذلك لم تقم فى البلاد ثورة للافراج عنه ، فاعتقاله أول مرة لم يكن السبب الوحيد لثورة ١٩١٩ ، وانما كان بمثابة الشرارة التى أشعلت النار فى بركان الثورة ، فلنبحث اذن عن اسبابها القريبة والبعيدة ، وعلينا أن نتقصى هذه الأسباب ، لكى نتعرف الثورة على حقيقتها ، ونتابعها فى تطوراتها ؛ لأن الثورات لا تفهم فهما صحيحا بسرد وقائعها فحسب ، بل لا بد من دراسة عللها وأسبابها ؛ فما الثورة الا مرحلة من التاريخ القومى ، تتصل بمراحل سبقتها ، وأخرى لحقتها ، وهى تشبه ان تكون طورا من ادوار حياة الانسان . يتصل بعضها ببعض ، ويشتق بعضها من بعض ، فلكى نفهم ثورة سنة ١٩١٩ ، حق الفهم ، يجب أن نتعرف أسبابها ومقدماتها ، وعلى ضوء هذه الأسباب والمقدمات تبدو لنا صورتها كاملة واضحة جلية .

لم تكن ثورة سنة ١٩١٩ ثورة دينية ، ولا ثورة اجتماعية ، ولحسن حظ مصر انها لم تكن كذلك ، فكلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقى العداوة والبغضاء بين طبقات الأمة ، وكلاهما يمزق أهلها شيعا ، ويعود بالضرر والوبال على الجميع ، ومصر أحوج ما تكون على الدوام الى التضامن بين ابنائها ، والتعاون بين طبقاتها .

لم يكن اذن لثورة ١٩١٩ طابع دينى أو اجتماعى ، بل كانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، فأهدافها سياسية ، وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية أيضا ، على أن لها الى جانب ذلك أسبابا اخرى ، اقتصادية واجتماعية ، كان لها دخل فى التمهيد لها ، وفى ظهورها وتطورها .

فلنبدأ بالأسباب السياسية ، ثم نقفى عليها بالأسباب الاقتصادية والاجتماعية .

الأسباب السياسية

ترجع الثورة الى تذمر الشعب من حالته السياسية ، وتطلعه الى ما يصبو اليه من حرية واستقلال .

ظل الشعب المصرى السنين الطوال يعانى احتلالا اجنبيا ، اصيبت به البلاد منذ سنة ١٨٨٢ ، والاحتلال الأجنبى فى ذاته يدعو الى السخط والتبرم عند كل أمة تشعر بشىء من الكرامة والحياة ، ولم تكن مصر اقل من غيرها من الأمم المتمدنة شعورا بالحياة القومية ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر

وعودا وعهودا بالجلاء عن البلاد ، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود .

شهد الاحتلال على تعاقب الأعوام يوطد أقدامه ، ويتغلغل في شؤون الحكومة ، كبيرها وصغيرها .

شهد السعى لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن ، واستئثار انجلترا بحكمه ، وتقطيع أوصال الدولة المصرية التي امتدت على طول مجرى النيل وواديه العظيم .

شهد الغاء الجيش المصرى ، والبحرية ، وتجريد البلاد من كل قوة حربية .

شهد تعيين المستشارين الانجليز في مختلف الوزارات ، واستئثارهم بالحكم والنفوذ ، واسناد كبرى المناصب الى البريطانيين ، في مختلف المصالح والدواوين .

شهد مصرع الحكومة الأهلية ، واهدار الاستقلال ، شهد الغاء مجلس النواب ، وابطال النظام الدستورى الذى نالته من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الأجنبى والحد من سلطة الفرد ، فلقد ألغاه الاحتلال سنة ۱۸۸۳ ، وأنشأ بدله نظاما صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، ثم الجمعية التشريعية منذ سنة ۱۹۱۳ ، وكلها هيئات شورية صورية لا حول لها ولا قوة ، ففقدت البلاد في عهد الاحتلال استقلالها ودستورها ، ورزحت تحت نظام حكم استبدادى خاضع للسيطرة الأجنبية فاجتمع عليها الاستبداد والاحتلال الأجنبى معا ، وهما شر ما تبتلى به الأمة في حياتها القومية .

تعاقبت هذه الأحداث على البلاد ، وبينما كانت الأمة ترتقب أن تنجز انجلترا وعودها وعهودها في الجلاء ، اذا بالاحتلال يتفاقم ويزداد رسوخا باعلان انجلترا حمايتها على مصر في ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، وبذلك ساء مركز مصر السياسى ، وازدادت بعدا عن أهدافها القومية ، اذ بعد ان كانت من الوجهة الرسمية دولة مستقلة استقلالا محدودا يشوبه الاحتلال ، فقدت ذلك الاستقلال ، وصارت بلدا من البلدان الخاضعة للحماية الأجنبية ،فعظم سخط الشعب على السياسة البريطانية ، ولئن مرت سنو الحرب ومظاهر الاحتجاج محصورة في دائرة ضيقة ، وشعور التذمر مكبوت في الصدور ، فلعل الأحكام العسكرية كانت السبب في الحيلولة بين الشعب واعلان سخطه على الاحتلال والحماية ، والانتقاض عليهما ، وكان يرقب تطورات الحرب ، لعل نهايتها تدنيه من اليوم الذى يحقق فيه آماله ، ولكنه رأى من انجلترا بعد خروجها ظافرة من هذه الحرب اصرارا على تثبيت الحماية وتأييد الاحتلال ، فازداد برما بها ، وحنقا عليها وبخاصة حين رأى تنكرها لمصر بالرغم مما أفادته منها طيلة سنى الحرب ، فلقد اتخذت منها قاعدة حربية ، مكنت لها ولحلفائها من اعداد حملاتهم على فلسطين وسوريا والعراق ، كما ساعدتهم من قبل على حشد جنودهم في حملة الدردنيل ، نعم ان هذه باءت بالخيبة ، الا أن الحملات الأخرى يرجع معظم الفضل في انتصاراتهم فيها الى ما أفادوه من مصر ، وما استخدموه من موقعها ومواصلاتها وثغورها ، وخدمات عمالها وريفها ، وما أخذوه من مواردها ، كل ذلك قد جحدته الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب ، فوقفت من الأهداف الوطنية موقف التحدى والخصومة ، وتحقق الشعب ما تضمره له ، اذ صمت آذانها عن الاستماع الى مطالبه، ورفضت الترخيص لممثليه بالسفر الى الخارج لرفع صوت مصر في مؤتمر الصلح ،

ولم تكتف بالرفض ، بل حتمت أن يقدم الشعب مقترحاته فى شأن نظام الحكم الى المعتمد البريطانى فى مصر ، على أن لا تخرج عن حدود الحماية ، فى حين توالت الأنباء بالترخيص لوفود الهند والحجاز وسورية ولبنان وارمنيا وغيرها بالسفر الى المؤتمر ، وتمثيل بعض هذه البلدان رسميا فى ساحته ، وتمكينها جميعا من الدفاع عن حقوقها واعلان مطالبها امامه ، ولقد ظهر من هذه المقارنة مبلغ ما بيتته انجلترا لمصر من أسوأ النيات ، فلما يئس الشعب من الطرق السلمية فى الوصـــول الى اهدافه ، جنح للثورة ، يعلن بها سخطه على الحماية والاحتـلال ، ويحقق بهـا آماله فى الحرية والاستقلال .

فثورة سنة ١٩١٩ هى اذن ثورة على الاحتلال والحماية ، ووثبة على نظام الحكم الذى تفرع عنهما ، وعلى النيات العدائيــة التى كانت تبيتها السياســـة الاستعمارية حيال مصر .

... وعلى مظالم السلطة العسكرية

وهى أيضا ثورة على المظالم التى عاناها الشعب من السلطة العسكرية البريطانية طيلة سنوات الحرب ، مما رايت طرفا منه فى الفصل الأول .

اجتمعت الأحكام العرفية الى الاحتلال والحماية ، ورزحت البلاد تحت هذا النير الثلاثى ، اربع سنوات متوالية ، ضاع فيها كل حق ، واهدرت كل كرامة .

ضربت الأحكام العرفية على البلاد ، ووضعت الرقابة على الصحف ، وعطلت الجمعية التشريعية ، ومنعت الاجتماعات ، واعتقل من اعتقل من أبناء البـلاد ، ووضعوا رهن السجون والمعتقلات ، أو فى المنفى دون تحقيق او محاكمة ، واســاء جنود الأمبراطورية البريطانية معاملة المصريين عامة ، مما أثار كرههم وحفيظتهم ، وجندت السلطة العسكرية من جندت من العمال والفلاحين ، فى مختلف أرجاء البلاد ، لاستخدامهم فى اعمال الجيش البريطانى ، وبلغ عددهم نيفا ومليون مصرى كما تقدم بيانه ، وكانوا يؤخذون كرها باسم المتطوعين ، وما هم بمتطوعين ، ويعاملون معاملة المعتقلين ، وما هم بالمذنبين ، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعـام ، ويقام عليهم الحراس ، وينقلون بالقطارات فى مركبات الحيوانات ، ويعاملون أسوأ معاملة ، ولا يعنى بصحتهم ، ولا بغـــذائهم وراحتهم ، وكانوا يوعدون بأن يستخدموا لمدة محدودة ، ثم تمد على الرغم منهم ، ومات كثيرون منهم فى ميادين القتال ، أو فى صحراء سيناء والعريش ، أو فى العراق وفرنسا ، وأصيب كثير منهم بالأمراض والعاهات التى جعلتهم عاجزين عن العمل .

فلما انتهت الحرب ، وعاد من عاد منهم الى بلادهم وقراهم ، كانت رواياتهم عن القسوة التى عوملوا بها من أكبر الدعايات ضد الحكم البريطانى .

واجتمعت الى تلك المظالم مظالم اخرى بما لجأت اليه السلطة العسكرية من مصادرة الناس فى أرزاقهم وحاصلاتهم الزراعية ومواشيهم ودوابهم ، فقد استولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيرا عن أسعارها فى الأسواق ، وفرضت على كل مركز من مراكز القطر المصرى مقدرا معينـا من الحبوب يورده الى الجيش بهذه الأســعار البخس ، فكان الأهلون يطلب منهـم فى بعض الاحيان اكثر مما عندهم ، فيضطرون تحت تأثير الضغط الى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق ، ويقدمونه كرها بالسعر البخس ، ولقد أصابهم من جراء ذلك ما أصابهم من العنت والعسف والارهاق .

فالآلام التى عاناها الأهلون من السلطة العسكرية كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية ، وتحفزه للثورة ، وقد اعترف بذلك الكتاب الانجليز انفسهم ، نشرت جريدة (رائد العمال) الانجليزية فى ٣ ابريل سنة ١٩١٩ مقالا عن الثورة ، وصفت فيه مظالم نظام « التطوع »الاجبارى ، قالت :

« وضع النظام للتطوع ظهر عدم كفايته ، فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالاكراه ، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية وينتظروا رجوع الفلاحين الى منازلهم فى الغروب ، فيحدقون بهم كالانعام ، وينتقون خيرهم للخدمة ، فاذا رفض احدهم هذا « التطوع الاجبارى »جلد حتى الاقرار بالقبول ، وعلى هذا النحو ساقوا اطفالا من سن ١٤ سنة ، وشيوخا من سن السبعين ويزيد ! واما الكشف الطبى فكان حديث خرافة ، فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الاعمال الحربية ، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب فى الاعمال الشاقة ، واصبح الجلد من الأعمال اليومية ، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى بقعة واحدة ، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد ، وان سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء ،فضلا عن عدم وجود الخيام ، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء ، جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية ، كالتيفوس وغيره ، وضاعف فى تأثير ذلك الجوع والبرد ، فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء ، وان كشف شهداء الامراض والموتى لضخم ، ولكن من أين لنا به ؟ .. وقد بلغت قسوة المعاملة حدا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج ، وكثيرا ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم ، وذلك بواسطة نظام « التطوع الاجبارى » ، وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة الى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم ، فنشأ عن ذلك عدم قيام البريطانيين بالوفاء بعهودهم ، وبجانب مصادرتنا لهؤلاء الناس قد أعددنا مصادرة جمالهم وحميرهم ودوابهم أيضا (الجيد منها على الأقل) : فأصبحت الأعمال الزراعية متعذرة وارتفعت اثمان الحاجيات بمصادرتنا للمحصولات الزراعية ، فعم الغلاء ، واصبح العيش متعسرا ، واجور العمال كما هى ، فساءت حالة الفقراء والعمال بدرجة عظيمة لم تتمالك الصحف رغم الرقابة الحربية من الاشارة اليها ، فهل بعد هذا نستغرب اذا بلغ الكره لنا والحقد علينا مبلغهما فى قلوب المصريين ! وهل يرضى كل هذا جماعة الاستعمار ؟ » .

وكتب المستر روبرستن العضو بالبرلمان الانجليزى مقالا بمجلة « الكونتمبرارى رفيو » فى شهر مايو سنة ١٩١٩ ، اشار فيه الى أسباب الثورة ، وقال :

« اذا شئنا ان نعرف منشأ هذا الاضطراب ، فلنرجع الى المقال المهم الذى نشرته « مس درهام » فى عدد ٢ ابريل سنة ١٩١٩ بجريدة الديلى نيوز ، حيث قالت : « أقمت فى مصر من نوفمبر سنة ١٩١٥ الى ابريل سنة ١٩١٦ ، وانى أؤيد راى الدكتور Guest اذ يقول : بأن هذا الاضطراب يرجع الى سوء معاملتنا للمصريين ، ولقد ارتكب ولاة الأمور فى مصر أسوأ الأغلاط ، اذ أتوا بجنود من المستعمرات الى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئا عن السكان الذين سيعيشون بين ظهرانيهم ، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد انجليزية ، وأن المصريين قوم دخلاء ، ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا الى هذه الديار ، ولقد سمعت غير واحد من الأستراليين يقول : لو كان الأمر بيدى

لما ابقيت على واحد من المصريين فى هذه البلاد ! » ، وكانوا يعاملون المصريين بأشد أنواع القسوة والاحتقار ، ولقد رأيت بعينى فى الكنتين الذى كنت به ، جنديا يضرب بقدمه خادما مصريا أمينا لا لشيء سوى أنه لم يفهم امرا أصدره اليه ، وأبصرت مرة أخرى جنديا يلكم شابا متعلما فى صدره ، ويغتصب منه عصا ثمينة اشتهتها نفسه ، وسمعت كثيرا من النزلاء الانجليز يقولون والأسف ملء قلوبهم : ان ما أحدثه هؤلاء الجنود فى مصر لا يمحى أثره فى قليل من السنين ، وأقسم لو كنت مصريا لما ترددت فى بذل النفس والنفيس لطرد الانجليز من مصر ، وانى والحق يقال كنت أخجل أشد الخجل لانتسابى لبلادى ، وكثيرا ما انبت الجنود الانجليز تأنيبا مرا واكدت لهم انهم بأعمالهم هذه يبرهنون على انهم أعداء الانجليز ، فان كان الألمان يسيئون الى أعدائهم فانهم بأعمالهم هذه يسيئون الى انفسهم فيجعلون من كانوا أصدقاءهم بالأمس أعداء لهم اليوم ، وكان عجبهم من قولى هذا شديدا لأنهم كانوا يجهلون الحالة جهلا تاما ، ومما زاد الطين بلة أن الجنود عند مجيئهم وجدوا الحانات كلها مفتحة الأبواب ليل نهار ، فأدى ذلك الى حدوث مخاز اشمأزت منها نفوس المصريين وملأت قلوبهم غيظا واحتقارا ، وقد شاع فى ذلك الوقت أن الجنود السكارى يأخذون البراقع عنوة من فوق وجوه السيدات المصريات » .

اضف الى تلك المظالم جمع الأموال قسرا بواسطة الادارة للصليب الأحمر البريطانى ، فقد كان الحكام يفرضون على الأهلين اتاوات ، فى شكل تبرعات ويحصلونها منهم بطريق التوريط تارة ، أو الضغط والتهديد تارة اخرى ، فكان الأهلون يدفعونها ساخطين .

مبادىء الرئيس ولسن

أحدثت المبادىء التى أعلنها الدكتور ويلسن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة عند دخول أمريكا الحرب تأثيرا كبيرا فى النفوس قاطبة .

أعلن الرئيس هذه المبادىء فى خطبه العديدة ، فاستمع الناس الى قواعد ومعان جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل العالمى ، اذ نادى بحرية الشعوب ، كبيرها وصغيرها ، والاعتراف بحقها فى تقرير مصيرها .

قال فى رسالته الى مجلس الشيوخ الأمريكى فى يناير سنة ١٩١٧ : « والرأى عندى أن تتفق الأمم على قبول مبدأ الرئيس منرو وتعميم تطبيقه فى جميع انحاء الأرض ، فلا يصبح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب أن يترك لكل شعب الحق وحده فى تقرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا الى التقدم بدون احراج أو تهديد أو ارهاب ، لا فرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى »

وأعلن فى المبدأ الأخير من مبادئه الأربعة عشر التى نادى بها فى خطابه يوم ٨ يناير سنة ١٩١٨ وجوب انشاء جمعية أمم لوضع الكفالات لضمان الاستقلال السياسى وسلامة الأملاك لجميع البلدان صغيرها وكبيرها على السواء .

وقال فى خطبته التى القاها يوم ٤ يوليه سنة ١٩١٨ فى مونت فرنون أمام قبر واشنطون : « أن الامم المتحدة تحارب من أجل اغراض لا يتم السلام الا اذا تحققت ، منها أن تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالأراضى أو بالسيادة أو بالعلاقات السياسية لا يجوز أن تقوم الا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية أو المنفعة التى تعود

على أية أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية أخرى لفائدة نفوذه وسيادته ، نحن لا نبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحكومين انفسهم ، تلك السيادة التى يؤديها الرأى العام المنظم » .

وقرر فيما قرر ان عهد الفتوحات والتوسعات قد مضى وانقضى ، وأصبح من الممكن لكل امة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم أن تصرح الآن أو فى أى وقت من الأوقات بالأغراض التى تصبو اليها ، وأن العدل اذا لم يمنح لكل الأمم فلا يمكن لأمريكا أن تحصل عليه هى أيضا ، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ولكل الجنسيات ، لا فرق بين قويهـا وضعيفها ، والا فان هذه الدعائم تنهار ولا يبقى أثر لشىء منها ، وقرر أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى ، أو باتفـاق بين متنافسين واعداء ، وان الأمانى القومية يجب أن نحترم ، ولا يجوز ان تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها .

قرر كل هذه المبادىء العادلة ، وأنكر على الدولة القوية استعباد الشعوب الضعيفة واستخدامها فى مصلحتها الذاتية ، كما أنكر مبدأ حكم الشعوب بسلطات مستبدة غير مسئولة (خطابه فى ٨ يناير سنة ١٩١٨ وخطابه فى ١١ فبراير و ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٨) .

كانت هذه المبادىء بمثابة دستور أو ميثاق عالمى يحق لكل أمة أن تتمسك به ، وقد استثارت هذه الخطب والبيانات روح الاستقلال والحرية فى الشعوب بالرغم من اخلاف ويلسن لوعوده وعهـوده ، وكانت الأمة المصرية بذكائها وحسن بصرها بالأمور اسبق الأمم الصغيرة الى تمسكها بحقها فى تقرير مصيرها ، وازدادها تمسكا به أن الحلفاء ومنهم بريطانيا العظمى وافقوا على مبادىء ويلسن ، فاستقر فى أذهان الأمة انها بقومتها ضد الاحتلال والحماية لابد واصلة الى تقرير مصيرها ، وهو الحق المعترف به من الجميع ، وقد أيده الحلفاء رسميا فى التصريح الانجليزى الفرنسى للشعوب العربية الذى أعلن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية (وكانت تشمل لبنان وفلسطين) والعراق ، فقد جاء فيه أن انجلترا وفرنسا تنويان تحرير الشـعوب التى انقذت من الحكم العثمانى تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وادارات أهليـة تبنى سلطتها على اختيار الأهالى الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء انفسهم (١) ، فكان بديهيا أن تنال مصر أيضا حقها فى الحرية والاسـتقلال ، لأنها

---

(١) هذا تعريب التصريح المذكور : « ان الغرض الذى ترمى اليه بريطانيا العظمى وفرنسـا بمواصلتهما فى الشرق تلك الحرب التى أثارها الطمع الالمانى هو تحرير الشعوب التى طالما ظلمها الترك تحريرا نهائيا ، وتأسيس حكومات وادارات أهلية تبنى سـلطتها على اختيـار الاهالى الوطنيين لها اختيارا حرا وقيامهم بذلك من تلقاء أنفسـهم ، وتنفيذا لهذه النيات قد حصل الاتفاق على تشجيع العمل لتأسيس حكومات وادارات اهلية فى سورية والعراق اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وفى البلاد التى يواصلون العمل لتحريرها على مساعدة هذه الهيئات والاعتراف بها عند تأسيسها فعلا والحلفاء بعيدون عن أن يرغموا سكان هذه الجهات على قبول نظام معين من النظامات وانما همهم أن يحققوا بمعونتهم ومساعدتهم النافعة حركة الحكومات والادارات التى ينشئها الاهالى لانفسهم مختارين ، حركة منتظمة ، وأن يضمنوا لهم قضاء عادلا واحدا للجميع ، وان يسهلوا انتشار العلم فى البلاد ونقدمها اقتصـاديا وذلك بتحريك همم الاهالى وتشجيعها وأن يزيلوا الخلاف والتفريق الذى طالما استخدمته السـياسة التركية ، ذلك هو ما أخذت الحكومتان الحليفتان على نفسيهما القيام به فى البلاد المحررة » .

وغنى عن البيان أن فرنسا وانجلترا قد نقضتا هذا التصريح بما فرضتاه من قبل ومن بعـد من النظم الاستعمارية فى سوريا ولبنان وفلسطين والعراق .

اسبق الى الاستقلال والنظم الحرة من هاتيك البلاد ، ولأن وعود انجلترا لها بالجلاء اسبق بست وثلاثين سنة من وعود الحلفاء للشعوب العربية .

هذا الى أن الحروب العالمية الطويلة المدى ، هى للشعوب عامة مدرسة تتلقى فيها دروس الجهاد فى سبيل المثل العليا ، لأن الحرب انما تدور رحاها فى نظر كل امة على أساس الذود عن حياتها وكيانها ، فالسنوات الأربع التى اقتضتها الحرب العالمية الأولى قد نبهت الاذهان الى أن حياة الأمة جديرة بأن يبذل لها جميع افرادها كل ما لديهم من حول وقوة ، ومال وحياة . فكانت ميادين القتال من هذه الناحية سجلا رائعا يزدهر بآيات الاقدام والبطولة ويبعث فى نفوس الأمم روح الاخلاص والتضحية .

فالحرب العامة ، ومبادىء الرئيس ويلسن ، كان لها ولا جرم اثرها فى التمهيد لثورة سنة ١٩١٩ .

مصر بين أمم الشرق

ومن الحق أن نعد ذكاء الأمة المصرية وسبقها الأمم الشرقية فى مضمار التقدم والنهوض ، من أسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، فاذا تأملت فى تطورها خلال مائة وخمسين سنة مضت ، تجد أنها كانت ولم تزل فى طليعة أمم الشرق أخذا بأسباب النهضات القومية ، ففى اوائل القرن التاسع عشر امتازت بالنهضة العظيمة التى وضع اساسها محمد على الكبير ، فسبقت أمم الشرق فى الرقى والاصلاح والعمران ، بينما كان كثير من الشعوب الشرقية غارقا فى سبات الجمود والتأخر ، وكانت الثورة العرابية — على ما اكتنفها فى مرحلتها الثانية من خطأ وحظ عاثر (١) — من أسبق الحركات القومية الشرقية التى قامت فى وقت مبكر (سنة ١٨٨١) للتحرر من حكومة الفرد ومن التدخل الأجنبى معا ، وتقرير النظام الدستورى أساسا للحكم فى البلاد ، وكانت مصر اسبق الأمم الشرقية الى تقرير النظام الدستورى ، اذ اعلن فيها الدستور لأول مرة سنة ١٨٧٩ فى أواخر عهد اسماعيل ، ثم فى سنة ١٨٨٢ ابان الثورة العرابية (٢) ، حقا أن الدستور العثمانى (القانون الأساسى) اعلن قبل ذلك فى تركيا سنة ١٨٧٦ ، ولكن لم يكد البرلمان يجتمع فى الاستانة حتى الغى اجتماعه فى أوائل سنة ١٨٧٨ بامر من السلطان عبد الحميد ، ونفى واضع الدستور مدحت باشا ، وعاش الحكم المطلق فى تركيا ، الى أن هبت ثورة سنة ١٩٠٨ ، وكان الغاء الدستور فى تركيا بامر من الحكومة الاهلية المستقلة ، اما الغاء الدستور فى مصر فقد وقع سنة ١٨٨٣ بارادة الاحتلال الاجنبى ، فهى أعرق اصولا من تركيا فى النظام الدستورى .

وكذلك كانت مصر أسبق الأمم الشرقية الى الحركة الوطنية التى ترمى الى تحرير البلاد من النير الاستعمارى ، فقد ظهرت الحركة من نيف ونصف قرن ، على يد باعثها « مصطفى كامل » ، فكانت مصر فى طليعة الأمم الشرقية اخذا بأسباب الجهاد القومى ، واعطت الشرق مثلا عاليا فى فهم مرامى السياسة الاستعمارية ، والعمل على التخلص من شباكها ، ذلك حيث كان كثير من شعوب الشرق وبخاصة

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) .
(٢) راجع كتابنا (عصر اسماعيل) ج٢ ص ٢٢٩ .

التابعة وقتئذ للسلطنة العثمانية يحسنون الظن بتلك السياسة ، ويظنون أنها عنوان الحرية والحضارة ، وكانوا يخدعون فى ظواهرها ، ويميلون الى تصديق وعودها ، الى ان اكتووا بنارها بعد الحرب العالمية الأولى ، فقاموا يطالبون بحقوقهم الكاملة فى الاستقلال التام ، وكانت مصر أيضا أسبق الأمم الشرقية قاطبة الى رفع لواء النهضة الجديدة وخوض غمار الجهاد عقب انتهاء تلك الحرب مباشرة ، فانه لم يكد يعود السيف الى غمده حتى رفعت مصر صوتها عاليا ، فهزت قلب الانسانية بثورة سنة ١٩١٩ التى لفتت الى أرض الكنانة أنظار الشعوب فى الشرق والغرب ، فالغرب قد دهش لهذه الثورة التى قامت فى الوقت الذى ظنت فيه الانسانية انها انهت عهد الحرب واستقبلت عهد السكينة والسلام ، فكانت ثورة مصر نذيرا بهبوب عاصفة الشعوب التى كان ساسة الدول المنتصرة يتآمرون عليها فى مؤتمر فرساى ، ويعملون على القضاء على روح الحياة والاستقلال فيها ، وأما الشرق فقد هزت ثورة سنة ١٩١٩ أعصابه ، وكانت لشعوبه مثالا يحتذى فى اعتماد الأمم على نفسها واستعانتها بقوتها ، وعدم تعويلها على الوعود الكاذبة التى كان المنتصرون يعلنونها وينادون بها قبل أن تضع الحرب أوزارها ، فكانت هذه الثورة ، وما انطوت عليه من الاقدام ، والمبادرة بالجهاد ، دليلا على ذكاء الأمة المصرية ، وصدق نظرها فى ادراك الحقائق ، وانها بهذه الثورة قد سبقت شعوب الشرق الى حظيرة الجهاد القومى الحديث ، ولو استعرضنا الحركات والنهضات القومية التى ظهرت بعد انتهاء الحرب الماضية فى أرجاء الشرق ، كالهند والأناضول وفارس والعراق وسورية وفلسطين وتونس وغيرها ، لوجدنا الثورة المصرية أسبقها الى الظهور ، ولا شك ان هذا السبق قد أكسب مصر منزلة ممتازة بين أمم الشرق يجب علينا أن نحتفظ بها ، ولا يجمل بنا أن نتنكر لهذه المنزلة ، أو نعمل على نقيضها ، أو نتهاون فى الاحتفاظ بها ، أو نبخس الأمة حقها ، وننال من سمعتها مدفوعين باعتبارات شخصية أو نزوات وقتية ، فان الأمم انما تعتز بتراثها الوطنى ، وتدأب على استبقائه سليما ، وتنهض به حتى يبلغ الذروة ، وتسير به دائما الى الأمام !

جهاد الحزب الوطنى

ان لجهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وأنصارهما وتلاميذهما أثرا كبيرا فى قيام ثورة سنة ١٩١٩ ، ذلك بما غرسوا فى النفوس من الدعوة الى الجهاد الخالص لله والوطن ، فالأمة كانت فى أواخر سنة ١٩١٨ قد ادركت بفضلهم خطأ كبيرا من الوطنية الصادقة ، بحيث صارت على استعداد عند سنوح أية فرصة لأن تبذل فى سبيل الاستقلال كل تضحية مهما عظمت ، وليس يخفى أن الثورات كما قلت فى كتابى عن (مصطفى كامل) ليست حركات ميكانيكية تبدو فجأة للناظرين ، بل هى حوادث اجتماعية تتمخض عنها حياة الشعوب تبعا لدرجة استعدادها ، ونتيجة لسريان روح الوطنية فى نفوس ابنائها ، فالسنوات التى قضاها الحزب الوطنى فى الكفاح من سنة ١٨٩٠ على عهد مصطفى كامل ، ومنها الى سنة ١٩١٩ على عهد محمد فريد ، قد مهدت للثورة ، اذ كانت هذه السنوات بمثابة المدرسة التى تلقت الأمة فيها مبادىء الوطنية الحقة ، وهى الفترة التى بعثت فيها الحركة القومية من مرقدها (١) .

(١) راجع كتابنا (مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية) ثم كتابنا (محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية) .

تكونت الروح الوطنية بتأثير جهاد مصطفى كامل ، وخطبه ، ومقالاته ، ورحلاته ، وأحاديثه ، ودعواته ، واستمعت اليه الأمة فى وقت مبكر . يدعو الى الالتفاف حول راية الحرية والاستقلال ، ويحمل الحملات الصادقة على الاحتلال ، ويحارب اليأس ، وينادى بالثبات فى الجهاد ، رغم الصدمات والعقبات ، فلبت نداءه على مر السنين ، وتلقت عنه آيات الوطنية والاخلاص ، رأت فيه منذ سنة ١٨٩٦ « روحا من نور الحرية الساطعة لا تستطيع الحياة فى ظلمات الظلم والاستبداد » (١) ، واستمعت اليه ينادى سنة ١٨٩٧ : « كل احتلال أجنبى هو عار على الوطن وبنيه » .

ووعى الشباب قوله سنة ١٨٩٨ : « ان الوطنية هى أشرف الروابط للأفراد ، والأساس المتين الذى تبنى عليه الدول القوية والممالك الشامخة ، وكل ما ترونه فى أوروبا من آثار العمران والمدنيـــة ، ما هو الا ثمار الوطنية ، أصبح اليوم الوطن المصرى ينتظر منكم ومن بقية أبنائه عدلا وانصافا ، أصبحت مصر تؤمل منكم أن ترفعوها الى منصة الحرية والاستقلال ، وأن تردوا اليها حقوقا وهبها اياها الخالق عز وجل . ولا ريب أنكم معشر المتعلمين ، معشر النابغين فى المعارف والآداب ، أول من يسأل عن خدمة مصر وتأييد مبــدأ الوطنية الحقيقية ، فانكم قرأتم فى التــاريخ الأمثال الكثيرة الوطنية ، وعرفتم سير أناس عديدين ماتوا محبة لبلادهم ، واخلاصا لأوطانهم . فحبوا بموتهم ، وأدركتم ان الحياة سريعة الزوال وان لا شرف لها بغير الوطنية والعمل لاعلان شأن الوطن وبنيه » .

وتعلمت منه الأمة منذ سنة ١٨٩٨ أن « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة » ، وتلقت عنــــه دروس الوطنية الصادقة ، كقوله فى ديسمبر سنة ١٨٩٨ : « انى ثابت على خطتى حتى الممات ، لأن اعتقادى أن ثمر الدفاع وان لم يجنه المدافع الأول أو الثانى فلسوف يجنيه مصرى على مدى الأيام ، واننا اذا لم نقتطف ثمر عملنا وجهادنا فى حياتنا فاننا على الأقل نضع الحجر الأول لمن يبنى بعدنا » ، وقوله عن مأساة السودان على أثر رفع العلم البريطانى فى الخرطوم (٢) : « تنزلوا أيها المصريون الى أعماق قلوبكم ، واسألوا سرائركم هل أنتم فى شـــقاء أم هناء ؟ وهل بالاستسلام وتسليم الأوطان تقابلون نعمة الله عليكم بمصر وهى جنـة الارض وأبدع البلدان ؟ وهل يليق بكم وأنتم سلالة اشرف الأمم أن ترضوا بهــذا الهوان وتقبلوا هذه المذلة وأنتم صاغرون ؟ تمر الحادثات المزعجات علينا وتنفطر لها قلوبنا وتحزن منها أشد الحزن أفئدتنا ثم لا نجد لســـانا ينطق بما يختلج به الجنان ، بل نرى ســكوتا فى سكوت واستسلاما فى استسلام ، فيزداد البــلاء ويتضاعف الشقاء » الى أن قال « لقد بالغنا فى الاستسلام وابدعنا فيه كل ابداع ، وما جنينا الا الخيبة والفضيحة والعــار ، فهذه بلاد الســودان قد فتحتها مصر بأموالها وبدماء ابنائها الأعزاء ، أى راية تخفق اليوم عليها ؟ وأى شرع يقام اليوم فيها ؟ وأى حق يعترف به للمصريين فى نواحيها ؟ الم تقض سياسة الاستسلام بأن تجاهد جنود مصر الأبطال اجمل واشرف جهاد وتبــذل حياتها رخيصة فى ســبيل استرداد السودان ثم تسلم الى الدولة المحتلة هذه البلاد الزاهرة . وهى من مصر

---

(١) من خطاب له الى محمد بك فريد سنة ١٨٩٦ .

(٢) من خطبته بالقاهرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٨ .

الروح والفؤاد ؟ فأى فضيحة بعد هذه الفضيحة وأى عار بعد هذا العار ؟ اقام الانجليز الأرض وأقعدوها بسبب غردون وثأر غردون ونسفوا قبر المهدى نسفا واخرجوا راسه بأشنع صفة وأقبح مثال ، وعقدوا المجامع وألقوا الخطب تحية وسلاما على روح هذا الفقيد ، ورفعوا رايات الفرح والنصر للاخذ بثأره ، والمصريون ينظرون الى هذه المناظر ويتساءلون : أليس لدماء من مات منا ثمن ؟ أليس لرجالنا قيمة ؟ أليس المصرى فى شريعة الله انسانا ككل انسان ؟ أيموت منا الجنود والأبطال قبل استرداد السودان وفى سبيل استرداده ولا يذكرون بشىء بل يقوم منا من يهنىء الانجليز بأخذ ثأر غردون ، أيكون دم فرد من الانجليز غالى الثمن رفيع القدر ودماء الآلاف من المصريين لا ثمن لهـا ولا تقابل بغير النسيان ؟ لقد تعاظم الخطب واصبحت الحياة مرة ، وبات الوطن فى أشد الأخطار . وكل منا يهمل واجباته وينتحل لنفسه عذرا ، فمنا من يطمع فى الثروة والترقى ، ومنا من يخاف الذل والفقر ، ومنا من لا يشعر بالمسئولية ، ومنا من استولى على قلبه اليأس والقنوط » ثم دعا الى قيام كل مصرى بواجباته الوطنية كعلاج لهذه الحال ، وقال عن ايمانه بمستقبل مصر (١) : « انى أشد الناس أملا فى مستقبل أمتى وبلادى ، وأرى الشعب الذى أنا منه جديرا بالرفعة والسمو ، حقيقا بالمجد والحرية والاستقلال ولولا هذا الأمل وهذا الاعتقاد لكنت فارقت الحياة وتركت الدنيا غير آسف على أحد ، وكيف لا أكون ذا أمل وهذه امتى أجد فيها روحا جديدة وحياة صادقة ووطنية ناشئة قوية ، ومن منكم لا يرى ما أرى ؟ وهل ينكر أحد شعور الأمة بحالتها وانتباهها من رقدتها وقيامها من وهدتها وعملها لخيرها وسعادتها » وقال فى محاربة اليأس (٢) : « لا داء اضر بالأمة وأشد وبالا عليها مثل داء اعتقادها السوء فى نفسها ويأسها من مستقبلها ، فجاهدوا ضد هذا الداء ما استطعتم وأعلنوا عليه حربا عوانا ، وبثوا فى ابناء الأمة مبادىء الثقة بالنفس والاعتماد على المجموع ، وربوا البنين والبنات على محبة الوطن » وقال فى هذا المعنى (٣) : « عجبا وألف مرة عجبا ! كيف تسىء الظن بنفسها أمة تغلبت على الأيام والحوادث وقاتلت الليالى وما ولدت وقاومت تيارات الزمان أجيالا طوالا وأوقفتها وهى فى منتهى قوتها ؟ وكيف يقول بعض أبناء هذه الأمة عنها أنها ماتت وزالت آثارها وأصبحت نسيا منسيا ، وهى التى اهتز لمجدها الشرق والغرب وسارت الركبان باحاديث مفاخرها ؟ كيف يقضى اليائسون عليها وقد كانت قبل عهد محمد على اكثر أدواء وأقل أملا فى الشفاء من الآن ثم عادت لها الحياة والقوة والجاه والعز ورفعة الشأن » ، وقال فى سنة ١٩٠٤ : « ان الوطنية شعور ينمو فى النفس ويزداد لهيبه فى القلب ويرسخ فى الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه » ، وقال سنة ١٩٠٧ (٤) : « ان سلاسل الاستعباد هى سلاسل على كل حال سواء كانت من ذهب أو من حديد » .

(١) من خطبته بالاسكندرية فى يونيه سنة ١٩٠٠

(٢) من خطبته فى ابريل سنة ١٩٠١

(٣) من خطبته فى فبراير سنة ١٩٠٢ .

(٤) من كتابه الى السير هنرى كامبل بانرمان رئيس الوزارة البريطانية .

وتجلت قوة ايمانه وعظمته الوطنية فى خطبته سنة ١٩٠٧ اذ يقول : « اننا لا نعمل لأنفسنا ، بل نعمل لوطننا ، وهو باق ونحن زائلون ، وما قيمة السنين والأيام فى حياة مصر وهى التى شهدت مولد الأمم كلها وابتكرت المدنية والحضارة للنوع الانسانى كله ؟ ان العامل الواثق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ونبتهج به وندعو له كأنه حقيقة ثابتة ، وسيكون كذلك لا محالة ، فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الأيام ، وأتى بعد الشروق شروق وأعقب الغروب غروب ، فاننا لا نمل ، ولا نقف فى الطريق ، ولا نقول أبدا : لقد طال الانتظار ! اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا واعمارنا الى اشرف غاية اتجهت اليهــا الأمم فى ماضى الأيام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليــه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا ، ولا الشتائم تؤثر علينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى تصغر بجانبها كل غاية ؛ نعم لو أخذنا الموت من هذه الدار واحدا بعد واحد لكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيدكم ، ويخرج من الجماهير المئات والألوف بدل الآحاد ، للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الأهلية والاستقلال المقدس ! » ، وقال فى تلك الخطبة :

ــ « هل يستطيع مصرى أن يتهور فى حب مصر ؟ مهما احبها فلا يبلغ الدرجة التى يدعو اليها جمالها وجلالها وتاريخها والعظمة اللائقة بها ، الا أيها اللائمون ، انظروها وتأملوها وطوفوها ، واقرأوا صحف ماضيها ، واسألوا الزائرين لها من أطراف الأرض هل خلق الله وطنا أعلى مقاما واسمى شأنا واجمل طبيعة واجل آثارا وأغنى تربة وأصفى سماء وأعذب ماء وأدعى للحب والشغف من هذا الوطن العزيز ؟ اسألوا العالم كله يجبكم بصوت واحد : ان مصر جنة الدنيا ، وان شعبا يسكنها ويتوارثها لأكرم الشعوب اذا أعزها ، واكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح فى حقها وسلم أزمتها للأجنبى » .

ــ « قد يرى السفهاء والطائشون ان الانتساب لشعب مستعبد كالشعب المصرى مما لا يليق بانسان ، ولكن اى شرف يطمع الحر فيه اكبر من العمل لاحياء الأمة التى سبقت الأمم كافة فى العلم والمدنية والأدب ؟ أى رفعة يسعى الشريف اليها أسمى من انهاض شعب كان أستاذ الشعوب البشرية ومربى العالم كله ؟ » .

ــ « ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة » .

ــ « لا قوام لأمة ولا سلامة لبلاد الا بقوة العقيدة الوطنية » .

ــ « ان من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان » .

ــ « الدعوة للاستقلال وبث الروح الوطنية هما المؤديان الى تحقيق آمال الأمة المصرية ، فليكن معتقد المصريين جميعا أن نجاة مصر لا تكون الا بهمم المصريين ، وأن ارتقاءنا موكول الى عزائمنا ، فلنطلب النهوض من انفسنا ولنعمل له بالهمة والصدق والاتحاد » .

وراث الأمة فى حياة محمد فريد مثال التضحية والاخلاص ، وتمثلت لها بطولته فى قوله : « اننا نعرف كيف نصبر على المكاره ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ورأت فى تضحياته وما لقيه من الاضطهاد والسجن والنفى مثالا خالدا فى افتداء الوطن بالنفس والولد ، والمال والحياة (١) .

(١) انظر أيضا الفصل العاشر .

ورأت فى أنصاره وتلاميذه ـ الذين ثبتوا على العهد ـ رجالا « صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

فجهود الحزب الوطنى كان لها فضلها فى ظهور الثورة ، كما بقى لها بعد ظهور الثورة طابعها وأثرها المستمر على مر السنين فى توجيــــه الحركة الوطنية وجهة الجلاء ، والاستمساك بوحدة وادى النيل ، والجهاد الخالص لله والوطن ، ولعـــل فريدا رحمه الله قد أشار الى هذا المعنى فى رسالته الى الأمة التى بعث بها اليها من منفاه فى سبتمبر سنة ١٩١٩ قبيل وفاته (١) ، اذ قال : « نشكر الله على هـــذه النتيجة الحسنة التى دلت على أن ما ألقاه مؤسسو الحركة الوطنية من البـــذور فى تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ثم أزهر وظهرت ثماره » .

فلكى نتعرف أسباب ثورة ســنة ١٩١٩ ، يجب أن نتبينها ، لا فى حوادث تلك السنة فحسب ، بل فى تطور الروح الوطنية وتعهدها والجهاد فى سبيل بعثها طوال ثلاثين سنة خلت ، فهذا الجهاد الطويل المرير كان له الأثر البـــالغ فى اعداد الأمة للثورة ، وهو لها على الدوام خير ذخيرة ، وأقوى عدة ، وأصلح عتاد ، ولقد أشـــار سعد رحمه الله الى شيء من هذه الحقائق بقوله فى خطبته بفندق شبرد يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١ ، اذ قال : « انى أعلم أن البـــلاد تصبو الى الاستقلال ، وأن حركتها الاستقلالية بدت من زمان طويل ، خصوصا من يوم أن ظهر فيها المرحوم مصطفى كامل ، وتلاه المرحوم محمد فريد بك ، هؤلاء الذين أسسوا وأيدوا ما أسسوا فى النهضة الحاضرة » ، وقال فى خطبته بالسرادق يوم ١٩ سبتمبر ١٩٢٣ : « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم ، لا أقول ذلك ولا أدعيه ، بل لا أتصوره ، انما نهضتكم قديمة تبتدىء من عهد مؤسس الأسرة المالكة محمد على ، وللحركة العرابية فضل عظيم فيها ، وكذلك للسيد جمال الدين الأفغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير ، وللمرحوم مصطفى كامل باشا فضل غزير فيها أيضا ، وكذلك للمرحوم فريد بك » .

تأليف الوفد المصرى

وموقف رشدى باشا

ان تأليف الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ كان من أسباب قيام الثورة ، فان المطالبة بالاستقلال التام هى فى ذاتها دعوة الى الانتقاض على الحماية ، كما أن التوكيلات التى نشرها الوفد فى البلاد ، والتى سيجىء الكلام عنها فى الفصل الثالث ، كان لها أثرها فى التمهيد للثورة ، بما نبهت اليه الأذهان من وجوب التعاون والتضامن والعمل للاستقلال ، هذا الى أن موقف سعد وصحبه من الانذار الذى وجهه اليهم الجنرال وطسن فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ ، كان من الأسباب المباشرة للثورة ، فقد كان مثلا صالحا للمقاومة الوطنية ، وعدم المبالاة بالتهديد والوعيد ، فهذه المقاومة كان لها صداها فى الجماهير ، اذ أنها صارت عنوان الدعوة الى المقاومة العـــامة ، وأعقب هذا الموقف اعتقـــال ســـعد وزملائه الثـــلاثة يوم ٨ مارس ، فكانت الشرارة التى أشعلت نار الثورة ، وان اعتقالهم فى ذاته وفى مرماه عمل ظالم يثير النفوس ويملؤها سخطا وحنقا ، لأنه فضلا عما فيه من الظلم والاعتساف ، فانه كان نذيرا بامتهان السياسة البريطانية لكرامة الشعب ، وزرايتها به ، واصرارها على مناوأته فى حريته واستقلاله ، وبقائه تحت ضغط الذل والعبودية .

---

(١) توفى رحمه الله فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ .

حقا ان الثورة ليست وليدة سعد ، ولا وليدة الوفد ، بل هى وليدة الأسباب التى فصلناها مجتمعة ، وانما كان سعد ، وكان الوفد كلاهما وليد الثورة ، لأنهما لم يصلا الى ما وصلا اليه ، من نفوذ ومكانة الا بفضل الثورة ، ولكن من الحق أيضا أن نقول ان تأليف الوفد كان من الأسباب المهيئة لظهور الثورة .

وكذلك كان انضمام حسين رشدى باشا رئيس الوزارة وقتئذ الى الحركة الشعبية منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، من عوامل الثورة ، المهيئة لها ، والمشجعة على ظهورها ، ولا شك أن موقفه من هذه الناحية يختلف بل يتناقض مع موقفه فى أواخر سنة ١٩١٤ ، ولكن من الحق والانصاف أن نفصل بين الموقفين ، كما يجب أن نفصل بين موقف سعد من الثورة ، وموقفه قبل الثورة ، فالثورة قد جعلت منه شخصية جديدة ، أصلح وأقوى من شخصيته السابقة ، والثورات كثيرا ما تفيد من رجال كانوا من قبل لا يدينون بها ، بل ربما كانوا خصوما لها ، ذلك أن الانقلابات الكبرى فى حياة الأمم تنشىء فيها روحا فتية ، وتولد فى نفوس أبنائها وزعمائها اتجاهات جديدة ، وكثيرا ما تغير من ماضيهم وشخصياتهم ، بل من طباعهم وأخلاقهم .

فمن الحق أن نقول ان لرشدى وعدلى على ثورة سنة ١٩١٩ فضلا كبيرا ، فانهما بادرا فى شهر نوفمبر ، الى التحدث فى مصير مصر السياسى ، واستقالا من الوزارة فى ديسمبر اعتراضا على وضع العقبات فى سبيل رفع صوت مصر لتقرير مصيرها .

حقا ان برنامج رشدى باشا ، كما أن برنامج الوفد ، كانا ، فى بداية الحركة ، فى حدود ضيقة ، لكن هذه البرامج قامت على كل حال على أساس الانتقاض على النظام المضروب وقتئذ على البلاد ، وهو نظام الحماية ، ثم تخطته الأمة الى البرامج الطبيعية الصحيحة .

كانت وزارة رشدى باشا تناصر الوفد من أول خطواته ، فساعد هذا الموقف على انتشار دعوته ، وانضمام الناس اليه ، وكانت بلا شك تؤيد توقيع التوكيلات له ، وجاءت استقالتها تأييدا علنيا له ، فكانت تمهيدا مباشرا لنشوب الثورة .

وهنا تختلف ثورة سنة ١٩١٩ عن الثورة العرابية ، فالثورة العرابية قد شبت سنة ١٨٨١ على كره من الوزارة القائمة وقتئذ (وزارة رياض باشا) ، وكان أول مطالبها اسقاط هذه الوزارة التى كانت تناوئها ، فى حين أن ثورة سنة ١٩١٩ لقيت تأييدا كاملا من وزارة رشدى باشا ، بل ان لهذه الثورة كما اسلفنا فضلا كبيرا عليها ، اذ عبدت لها الطريق ، ولولاها لكان من المحتمل ان لا تصادف ما صادفته من الفوز والتوفيق ، وفى هذا تفضل الثورة العرابية ثورة سنة ١٩١٩ لأن الثورة العرابية قامت على الرغم من مناوأة الحكومة القائمة لها ، على أنه من الحق ان نقول من ناحية أخرى أن ثورة سنة ١٩١٩ تفضل الثورة العرابية فى أنها ثورة أمة عزلاء من السلاح ، قامت فى وجه دولة من أقوى دول الأرض ، على حين أن الثورة العرابية اقامت على أكتاف الجيش ، وبقوة سلاحه وضباطه وجنوده ، وهذا لا يغض من فضل الثورة العرابية التى كانت مظهرا للنهوض القومى المبكر ، وقامت لغرض نبيل هو تحرير البلاد من الحكم الاستبدادى ومن التدخل الأجنبى معا ، ولعلك تلحظ مشابهة بين الثورتين فى السبب المباشر لظهورهما ، فالأولى ظهرت على أثر اعتقال الحكومة أحمد عرابى وصاحبيه على فهمى وعبد العال حلمى ، واحالتهم الى مجلس عسكرى لمحاكمتهم بتهمة التمرد والعصيان ، فثار زملاؤهم الضباط ، وقادوا الجند الى قصر النيل ، حيث كان الزعماء معتقلين ، فاقتحموه عنوة وأطلقوا سراحهم ،

وكان ما كان من حوادث الثورة العرابية (١) ، وثورة سنة ١٩١٩ ثارت على أثر اعتقال سعد زغلول وصحبه بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، فكان ما كان من هياج الشعب وثورته ضد الحماية والاحتلال .

مشروع السير وليم برونيت
فى القانون النظامى

ظهر هذا المشروع فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكان من الأسباب الهامة التى عجلت بالثورة .

كان السير وليم برونيت Sir William Brunyate يتولى قبيل نشوب الثورة منصب المستشار المالى بالنيابة ، وكان مستشار دار الحماية ، وصاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شئون الحكومة كافة ، وكان عضوا فى لجنة ألفها مجلس الوزراء بقراره الصادر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات التى يستدعى ادخالها فى القوانين والنظم القضائية والادارية ما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، والغرض الحقيقى من تأليف هذه اللجنة وضع القوانين والنظم التى تنسجم مع الحماية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) ، وكان السير وليم برونيت هو روح هذه اللجنة ومقررها ، وقد وضعت عدة مشروعات قوانين ، كقانون العقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات ، وقانون المرافعات ، وبعض فصول من القانون المدنى والتجارى ، وقطعت شوطا بعيدا فى وضع النظام القضائى الذى كان مزمعا وضعه على أساس ادماج القضاء الأهلى والقضاء المختلط وجعلهما نظاما موحدا مختلطا فى قواعده وهيكله ، مع تغليب العنصر الانجليزى ، ومما تقرر فيه بادىء ذى بدء جعل النائب العام انجليزيا .

وضع السير وليم برونيت مشروع قانون نظامى لمصر ، ينزل بها الى مرتبة المستعمرات التى يراد جعلها سوقا لكل من نزل بها من رعايا الدول الأجنبية ، ويتلخص هذا المشروع فى انشاء مجلس نواب مصرى ، يؤلف من المصريين ، ولكنه استشارى محض ، ليس له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور . وبجانبه مجلس شيوخ ، يملك وحده السلطة التشريعية ، ولكنه خليط من المصريين والأجانب ! يؤلف من أعضاء رسميين ، وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ، ثم من أعضاء منتخبين ، ينتخبون بطريقة كثيرة القيود والشروط ، منهم ٣٠ مصريا و ١٥ أجنبيا ! بحيث تكون الأغلبية فيه للأعضاء الرسميين والأعضاء الأجانب المنتخبين ، والأقلية للأعضاء المصريين المنتخبين ! ولو نفذ هذا المشروع لصارت سلطة التشريع فى يد شرذمة من الأجانب ، ولصار المصريون فى بلادهم غرباء .

لم يكن أحد من المصريين يعرف هذا المشروع ، ولكن أنباءه ذاعت حين قدم السير برونيت صورة منه الى رشدى باشا فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فرد هذا عليه ، وحمل حملة صادقة على المشروع وأعلن استنكاره له ، وما كاد يذاع المشروع والرد عليه ، حتى عم السخط على السياسة البريطانية وعلى النيات التى كانت تضمرها للمصريين ، لأن فيه اهدارا للاستقلال الداخلى التام الذى نالته البلاد منذ سنة ١٨٤٠ . ولأنه أشد ايلاما لها من نظام الجمعية التشريعية الذى كان قائما منذ سنة ١٩١٣ (٢) ، فالجمعية التشريعية ولو أن رأيها استشارى هى هيئة قومية

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) .

(٢) انظر كتابنا محمد فريد ص ٣٤٧ وما بعدها .

مؤلفة من أعضاء أول شرط فيهم أنهم جميعا مصريون ، أما الهيئة التشريعية العليا فى مشروع السير وليم برونيت فهى هيئة مختلطة الجنسيات ، غالبيتها تكاد تكون أجنبية ، ولا تقبل أمة تشعر بشىء ولو يسير من الكرامة أن تتولى التشريع فيها سلطة أجنبية ، لذلك كان هذا المشروع وحده كافيا كما أسلفنا لقيام الثورة ، ولولا الثورة لنفذ ولتحققت به فكرة اللورد كرومر التى ابتدعها فى تقريره سنة ١٩٠٤، من انشاء مجلس تشريعى مختلط ينزل بالأمة الى حضيض الذل والمهانة .

الأسباب الاقتصادية

زعم بعض الكتاب المغرضين أن الرخاء فى مصر كان من اسباب ثورة سنة ١٩١٩ ، وهذا مسخ وتشويه للحقائق ، اذ أن الثورة ، من الوجهة الاقتصادية ، هى رد فعل ضد النظم المالية التى عانتها البلاد قبل الحرب ، وفى خلال الحرب ، فقبل الحرب اخذت الأمة تشعر على تعاقب السنين بأن المصالح والمرافق المالية الأجنبية نمت وازدهرت ، وطغت على الاقتصاد القومى فى ظل الاحتلال ، وتحت كنفه ورعايته ، وأن النفوذ الأجنبى المائل فى البنوك والشركات والمتاجر والمصانع والبيوت الأجنبية عامة قد تغلغل فى حياة البلاد الاقتصادية ، مما افضى الى استعباد الشعب ماليا واقتصاديا ، الى جانب ما عاناه من الاستعباد السياسى (١) ، ولقد فطن الشعب لهذا الاستعباد ، ولمس آثاره فى حياة الناس الفردية والاجتماعية ، واستظهر ما يحمله الاحتلال من تبعات فى هذه الناحية ، اذ أنه كان بلا مراء مؤيدا ونصيرا للسيطرة الأجنبية المالية والاقتصادية فى البلاد ، فمناصرة الاحتلال لهذه السيطرة كانت من أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية من الوجهة الاقتصادية .

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى ، فزادت الناس تذمرا من هذه السياسة .

وأول مظهر لهذا التذمر الشكوى العامة من موقف الحكومة حيال هبوط أسعار القطن هبوطا جسيما فى موسم سنة ١٩١٤ ، على اثر نشوب الحرب ، فلقد نزل سعر القطن تدريجيا الى حوالى عشرة ريالات ، وكان سعره قبل الحرب أربعة جنيهات ، فعم الكساد ، واشتد الضيق بالمزارعين ، من ملاك وفلاحين ، وسرى الضيق الى الطبقات الأخرى ، لأن القطن هو عصب الحالة الاقتصادية فى مصر ، ووقفت الحكومة ، بتأثير المستشار المالى البريطانى ، جامدة بازاء هذه الكارثة الفاجئة ، بل ساهمت فى اشتدادها ، وزاد فى تفاقمها أن البنوك قبضت يدها عن التسليف على القطن ، فى حين اخذت البنوك العقارية تقسو فى المطالبة بأقساطها ، وكان هم الحكومة فى هذه المأساة أن يتم لها تحصيل الضرائب فى مواعيدها ، فأصدرت تعليماتها الى الحكام الاداريين والصيارفة باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى القديم ، فبلغ الضيق غايته حين اجتمعت مطالبة الحكومة الى مطالبة البنوك العقارية ، وساءت حالة الزراع ، واضطر الكثيرون منهم الى بيع أقطانهم بأدنى من الحد الذى هبطت اليه الأسعار ، حتى بيع القنطار فى تلك السنة (١٩١٤) فى كثير من القرى والبنادر بمائة وعشرين قرشا ، وفى كثير غيرها بستين قرشا ! ، فكانت هذه الأسعار هى الخراب بعينه ، وأكرهت الحكومة معظم الزراع على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى ذهبية ، وماشية ودواجن ، لأداء بقية المال المطلوب منهم ، واضطر الكثيرون الى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش للغرض نفسه ، ووقفت الحكومة جامدة أمام هذه المأساة ، وبخاصة أمام اضطرار الناس الى بيع ما لديهم من حلى ومصاغ ، وكل ما فعلته أن عينت

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠٦ وما بعدها .

مثمنين (جاشنجية) لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى الذهبية ، واصدرت فى ذلك اعلانا بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، قالت فيه ما يأتى :

« اتصل بالحكومة ان فريقا من الناس حاولوا بيع مصوغات ذهبية لكى يسددوا ما عليهم من الأموال الأميرية ولكنهم بسبب الاضطراب فى المعاملات لم يفلحوا فى الحصول على القيمة الحقيقية لتلك المصوغات والحلى وتحملوا فى هذا السبيل خسارة لا مسوغ لها ، فلأجل ملافاة مثل هذه الحوادث ومن باب التسهيل فى تسديد الأموال الأميرية بكل الوسائل التى فى مقدور الحكومة قد شرعت الحكومة فى تدبير طريقة من مقتضاها تعيين جاشنجية رسميين فى المديريات المهمة وفى القاهرة يناط بهم تقدير القيمة الحقيقية لما يقدمه الجمهور اليهم من المصوغات والحلى الذهبية فى نظير تسديد الأموال والعوائد المطلوبة للحكومة وبعد خصم مقدار الضرائب الأميرية من قيمة تلك المصوغات والحلى الذهبية يستلم أصحابها الباقى من قيمتها فورا (١) » ، فجاء هذا الاعلان اعترافا من الحكومة باضطرارها الناس الى بيع مصوغاتهم وحليهم لسداد الأموال الأميرية ، وليس هذا من شيمة الحكومة التى تعطف على الشعب فى محنته .

وكانت لجنة البورصة بالاسكندرية قد أصدرت قرارا فى ٦ اغسطس سنة ١٩١٤ « بتقفيل » جميع عقود (كونتراتات) الأقطان بالسعر الذى وضعته اللجنة للمقاصة وهو ١٥ ٨/٣ ريالا ، اى بتحديد سعر أدنى لهذه العقود ، تفاديا من هبوطه الى اقل من هذا السعر ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى أصدرت مرسوما فى ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ بعدم العمل بهذا القرار (٢) .

ولم تفكر فى وضع حد ادنى لسعر القطن ، ولا فى التسليف عليه ، أو شراء جزء منه ولا فى تأجيل تحصيل الأموال حتى تنكشف الضائقة أو تحصيل الأموال عينا فى تلك الظروف الاستثنائية بأن تأخذ ما يقابل المال قطنا ، ولا فكرت فى وقف البيوع الجبرية ، ولو لعدة شهور ، بل تركت البنوك العقارية والمرابين ينزعون أملاك مدينيهم بأبخس الأثمان ، هذا فى الوقت الذى اصدرت فيه المراسيم والقرارات بتأجيل دفع الديون التجارية والأوراق المالية (موراتوريوم) فى اغسطس وما يليه من سنة ١٩١٤ ، ولعمرى ان ديون المزارعين كانت أولى بالتأجيل من الديون التجارية .

وبلغ ثمن محصول قطن ذلك العام ومقداره سبعة ملايين قنطار ١٦ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مقابل ٢٩ر١٤٥ر٠٠٠ جنيه فى السنة السابقة (١٩١٣) ، وهذا يعطيك فكرة عن مبلغ الخسارة الجسيمة التى لحقت البلاد فى سنة ١٩١٤ .

ويهولك الأمر لو علمت مقدار ما نال المنتجين من تلك الستة عشر مليون جنيه ونصف ، ومبلغ ما عاد منه على الأهلين ، بعدما احتجزه الوسطاء والتجار وبيوت التصدير ، ومعظمهم من الأجانب ، ولا تقل خسارة مصر فى موسمى قطن سنة ١٩١٤ و ١٩١٥ عن عشرين مليون جنيه .

وقفت الحكومة اذن جامدة بازاء تلك المأساة ، فى حين عنيت كل العناية بتثبيت مركز البنك الأهلى (الأجنبى فعلا) ، فبادرت منذ نشوب الحرب الى تدعيم مركزه ، اذ جعلت لأوراق النقد التى يصدرها سعرا الزاميا Cours Forcé ، وذلك بأن أصدرت مرسوما فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، نصت المادة الأولى منه على أن « اوراق البنكنوت

(١) الوقائع المصرية عدد ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

الصادرة من البنك الأهلى المصرى تكون لها نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسميا فى القطر المصرى ، وعلى ذلك فكل ما يدفع من تلك الأوراق لأى سبب وبأى مقدار يكون دفعا صحيحا وموجبا لبراءة الذمة كما لو كان الدفع حاصلا بالعملة الذهبية بصرف النظر عما يخالف ذلك من الشروط أو الاتفاقات الحاصلة أو التى تحصل بين أصحاب الشأن وذلك بصفة مؤقتة والى ان يصدر أمر جديد » ، ونصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه « يرخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة والى ان يصدر أمر جديد فى تأجيل دفع قيمة أوراق البنكنوت التى تقدم اليه لهذا الغرض»(١).

وزاد هذا البنك من اصدار أوراقه النقدية (البنكنوت) ، فى الوقت الذى سمح له بأن يرسل الى لندن معظم رصيده الذهبى الذى يحتم عليه القانون ابقاءه ضمانا لاصداره ، واعفى من الغطاء الذهبى لأوراقه النقدية ، اذ وافقت وزارة المالية بقرار منها نشر بالوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ على اعتبار السندات المصدرة على خزانة الحكومة البريطانية بمثابة ذهب ، وهاك نصه : « ليكن فى علم الجمهور انه من جهة ، بالنظر الى الزيادة الكبيرة التى لا تزال تحدثها احتياجات موسم القطن فى الطلب على أوراق البنكوت ، ولما كان من جهة ثانية يحسن ألا يجمع من احتياطى الذهب مبلغ يزيد عن الحد الذى تقضى به الحكمة فى الأحوال الحاضرة ، لذلك تقرر ان يتسامح مؤقتا بعض التسامح فيما هو مفروض على البنك الأهلى المصرى من ابقاء كمية من الذهب فى الخزانة تعادل على الأقل نصف قيمة أوراق البنكوت المصدرة ، وقد رخص للبنك الأهلى أن يستبدل ببونات الخزانة الانجليزية التى لأجل قصير المقدار الذى يلزم من احتياطى الذهب ، لجعل الاحتياطى المذكور معادلا لنصف الأوراق المصدرة طبقا لقانون البنك » .

وهذا القرار معناه ان الحكومة اجازت البنك الأهلى اصدار أوراق بنكنوت من غير أن يكون ملزما بالاحتفاظ فى خزائنه بما يعادل نصف قيمتها من الذهب ، ولا يزال هذا القرار نافذا الى اليوم (١٩٤٥) (٢) .

ثم اخذت أسعار القطن فى السنين التالية تصعد تدريجيا ، وتوقع المصريون أن يعوضهم هذا الصعود بعض ما خسروه فى سنى الشدة ، ولكن الحكومة بتوجيه المستشار المالى قررت فى يونيه سنة ١٩١٧ تحديد سعر القطن بثلاثة وعشرين ريالا . وهو يقل عن سعره الحقيقى ، ويحول دون استمرار الصعود الذى كان متجها اليه ، واجتمع الى ذلك ما قررته الحكومة منذ نشوب الحرب من تخفيض المساحة المزروعة قطنا بناء على طلب السلطات البريطانية ، وما وضع من عقبات فى سبيل تصدير القطن، مما ينتحلونه عند اللزوم ويعزونه الى قلة وسائل النقل البحرى ، ويبخسون بذلك أسعار القطن فى السوق المحلية .

على أن الارتفاع النسبى فى أسعار القطن قد اقترن باشتداد الغلاء فى البلاد ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٣ اغسطس سنة ١٠١٤ .

(٢) الى قرار سنة ١٩١٦ يرجع ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى ، وان كانت تبعية العملة المصرية الاسترلينية ترجع فى الواقع الى بدء عهد الاحتلال البريطانى ، وذلك بتأثيره السياسي والاقتصادي، ففى سنة ١٨٨٥ نظمت الحكومة العملة فقررت أن الجنيه المصرى هو العملة الرسمية لمصر ، ولكنها امتنعت عن سكه الا بمقدار ضئيل للزينة ، وحددت النقود الذهبية التى يجوز التعامل بها فى البلاد الى جانب الجنيه المصرى ، فجعلتها قاصرة على الجنيه الانجليزى والجنيه الفرنسى والجنيه التركى ، وحددت وزن القطعة الذهبية للجنيه المصرى وكمية الذهب الذى يحويه بطريقة جعلت الميزة للجنيه الانجليزى على العملة الفرنسية والعملة التركية ، فصار الجنيه المتداول فعلا فى مصر هو الجنيه الانجليزى .

فارتفعت أسعار الحاجيات ارتفاعا مطردا ، واشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهم السواد الأعظم من الشعب ، ففاضت نفوسهم سخطا وحنقا ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره(١) عن أسباب ثورة سنة ١٩١٩ : « أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود ، فثقلت وطأتها على الفقراء ، ولا سيما أن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى يقتضيها غلاء المعيشة ، فى حين انهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فان عائلة مكونة من أربع أنفس ، رجل وزوجته وطفلين ، لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت الا بثمن يفوق بكثير متوسط الأجرة وقتئذ ، فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر سنة ١٩١٨ الى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين » .

ومنحت الحكومة الموظفين علاوة لغلاء المعيشة ، ولكن هذه العلاوة لم تكن علاجا ناجعا للغلاء ، وزادت من دخلها لتعوض هذا المبلغ ، فرفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠ ٪ علاوة على زيادتها من قبل فبلغت الزيادة ١٠٠ فى المائة .

واحتكرت الحكومة البريطانية بذرة القطن جميعها من محصول سنة ١٩١٧ بسعر أقل من سعرها الحقيقى ، والغت الحكومة فى تلك السنة أوامر تصدير القطن ، وحصرتها فى عدد محدود من بيوت التصدير ، وكلها أجنبية ، فكان هذا الاحتكار فى يدها وسيلة للتحكم فى أسعار ما تشتريه من المحصول ، وبهذه الوسيلة ربحت هذه البيوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس .

وأصيبت مصر بخسارة اقتصادية فادحة فى موسم سنة ١٩١٨ ، اذ احتكرت الحكومة البريطانية محصول القطن جميعه فى ذلك العام ، وحددت سعر شرائه بـ ٤٢ ريالا (سبعة جنيهات و ٤٤٠ مليما) للقنطار من رتبة (فولى جود فير) ، وكان يباع فعلا من أصحاب الأقطان باثنين وثلاثين ريالا .

واصدرت الحكومة المصرية بلاغا فى ١٣ مارس سنة ١٩١٨ عن هذا الاحتكار سوغته بقولها : « نظرا الى الأحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب والمتأثرة بها الآن تجارة القطن المصرى ولا سيما قلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، وأيضا مراعاة لضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية البريطانية وما للحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجتهم الضرورية ، رأت حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية بالاشتراك ، أن تتخذ التدابير اللازمة لاحراز محصول القطن ابتداء من أول اغسطس سنة ١٩١٨ ، وقد عينت لهذا الغرض لجنة مراقبة للاقطان تتألف من المستر رونالد لندسى رئيسا والمستر هورزنل نائب الرئيس ومستر بزلى والمستر كارفر والمستر كنج لويز أعضاء ، وتقوم بمساعدة هذه اللجنة لجنة استشارية تمثل مخازن التصدير ومنتجى القطن والبنوك ، ولجنة مراقبة الأقطان ستكون مستعدة ابتداء من اول اغسطس سنة ١٩١٨ لحين صدور اعلان آخر لمشترى الأقطان سواء كانت من محصول الموسم القادم او بقية المحصول الحاضر بأثمان قاعدتها ٤٢ ريالا عن كل قنطار من فولى جودفير السكلاريدس وارد مخازن الاسكندرية ، وابتداء من التاريخ المذكور فيما بعد ، لا يرخص الا بتصدير القطن الذى اشترته اللجنة ، وتصبح الرخص التى أعطيت من قبل ملغاة الا رخص الأقطان المودعة باحدى الموانىء والتى كان سبق بيعها قبل التاريخ بقصد التصدير » .

---

(١) سيرد الكلام عنه فى الفصل الرابع عشر .

وكان سعر القنطار فى الخارج وقت صدور هذا القرار نحو اربعة وستين ريالا ، فتأمل فى الغبن الذى لحق محصول سنة ١٩١٨ من جراء هذا الاحتكار ، اذ بلغت خسارة المصريين فيه نحو اثنين وثلاثين مليون جنيه !

وتأمل فى انتحال الحكومة المعاذير لتسويغ هذا الغبن ، وما يبدو فى بيانها من المغالطة ومن الاعتراف بان المراد من هذه العملية خدمة الامبراطورية البريطانية ، فهى تزعم ان أحوال الحرب وقلة بواخر النقل وتخفيض مساحة الاراضى المزروعة قطنا كل هذا قد دعاها الى التسليم فى محصول القطن بهذا الثمن البخس ، على ان ظروف الحرب الاستثنائية كانت على العكس سببا لصعود اسعار القطن ، وكذلك تخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، أما قلة بواخر النقل فحجة مصطنعة ، لأن محصول ذلك العام وما قبله وما تلاه قد نقلته البواخر جميعه الى انجلترا أو الى الدول الحليفة والمحايدة ، وفى البيان اعتراف صريح بان الغرض من هذا الاحتكار وهذا التحديد للسعر هو الاحتفاظ للامبراطورية البريطانية وحلفائها بالمواد الطبيعية التى يحتاجون اليها ، ولقد كان العدل فى المعاملة يقتضى ما داموا فى حاجة الى محصول القطن ان يدفعوا له ثمن المثل الذى كان يدفع فى أمريكا وغيرها من دول الحلفاء .

ومع هذا الغبن على محصول سنة ١٩١٨ ، وعلى ما كان مخزونا من محصول سنة ١٩١٧ الذى لم يكن بيع بعد .

وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره بما كان لهذا الاحتكار من الاثر فى التمهيد للثورة ، قال فى هذا الصدد : « وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة فى الأسواق الخارجية مع كون ايجار أطيانه فى ازدياد » .

ويدخل فى سياق الأسباب الاقتصادية للثورة مصادرة السلطة العسكرية لأرزاق الناس وحاصلاتهم ومواشيهم ودوابهم ، مما سبق الكلام عنه فى موضعه ، ثم تخفيض مساحة الأراضى المنزرعة قطنا طيلة مدة الحرب توفيرا لمئونة الجيوش البريطانية وحلفائها ، وجملة القول أن الأسباب الاقتصادية كان لها دخل كبير فى قيام الثورة .

التاريخ يعيد نفسه
فى الحرب العالمية الثانية

ان الصورة التى عرضناها عن حالة مصر المالية والاقتصادية خلال الحرب العالمية الأولى تدعونا الى أن نضع الى جانبها صورة من هذه الحالة خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) ، فان التاريخ يكاد يعيد نفسه ، مع اختلاف فى الأساليب والأوضاع .

وضعت السلطات البريطانية يدها طيلة مدة الحرب على الحاصلات والمواد الأولية الموجودة فى البلاد واللازمة للانتاج ، واستولت على الأخشاب والأسلاك والمواد المصنوعة من الحديد ، كل ذلك مقابل أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى ، بلا رصيد ولا ضابط ، ووضعت يدها على البواخر والسفن الشراعية المصرية وحمولتها نحو ثمانين الف طن ، وحرمت بذلك استخدام ما عندها من اسطول تجارى ، لاستيراد حاجاتها وتصدير منتجاتها .

وفرضت على البلاد كما فرضت فى الحرب الأولى الدورة الزراعية ، وقل انتاجها

من محصول القطن وهو المحصول الرئيسى لأراضيها ، هذا الى ما اتخذ من الوسائل لبخس سعره .

ففى الحرب العالمية الأولى فرض على البلاد حد أعلى لأسعار القطن كما تقدم بيانه ، وفى الحرب العالمية الثانية عدل حقا عن وضع حد اعلى لأسعار القطن ، وسارت الحكومة على قاعدة وضع حد أدنى مع ترك السوق حرة حتى تجد المجال لارتفاع الأسعار ، ولكن الواقع أن جوهر السياسة البريطانية القطنية فى الحرب العالمية الثانية لم يختلف كثيرا عما اتبع حيال مصر فى الحرب الاولى ، فقد احتكرت اللجنة الانجليزية ثم اللجنة الانجليزية المصرية ، كل محصول القطن خلال سنى الحرب ، وحصر التصدير الى انجلترا والولايات المتحدة ، وأدى كل ذلك الى منع التنافس ، فصار القطن المصرى يباع بأقل من سعره الحقيقى فى الخارج ، وخسرت البلاد عدة ملايين من الجنيهات كل عام ، وصارت اية دولة تريد شراء اية كمية من القطن لا تأتى للسوق المصرية مباشرة ، بل يجب عليها أن تستأذن الحكومة البريطانية ، وظل قرار اكتوبر سنة ١٩١٦ (ص ٥٦) معمولا به ، واستطاعت انجلترا بفضله أن تسحب من البنك الاهلى ، خلال هذه الحرب وبعدها ، نحو أربعمائة وخمسين مليون جنيه أوراق نقد (بنكنوت) اشترت بها من بلادنا ما ارادت ، وانفقت منه على قواتها ما شاءت ، وهذا المبلغ الضخم هو ما يعبر عنه بالأرصدة الاسترلينية التى ادت الى افقار البلاد ، فضلا عن أنها سببت الغلاء الفاحش فى الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، مما وقع عبئه الطاحن على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، وهى السواد الأعظم من الأمة ، وقد بلغ ارتفاع تكاليف المعيشة رقما قياسيا ، اذ وصلت فى أواخر الحرب ، بل بعد انتهائها ، الى أكثر من ٣٥٠ فى المائة عما كانت عليه قبل الحرب ، فى حين أنها لم تزد فى انجلترا عن ١٣٥ الى ١٤٥ فى المائة ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عن ١٤٥ الى ١٥٠ فى المائة ، مع أن مصر تنتج حاجتها من المواد الغذائية ، والبلاد التى فى هذه الحالة كجنوب افريقيا واستراليا لم تزد تكاليف المعيشة فيها عن ١٢٠ فى المائة .

وادى ارتباط العملة المصرية بالعملة الاسترلينية مع فرض القيود على الاستيراد والتصدير وعدم وجود رقابة من الحكومة على اصدار البنك الأهلى لأوراق النقد الى وضع البلاد فى شبه حصار اقتصادى ، فلا تستطيع أن تستورد من غير منطقة الاسترلينى ما تحتاج اليه ، حتى من امريكا ، فانها لا تستورد منها الا ما تسمح انجلترا باعطائه لمصر من الدولارات ، وكذلك قامت العقبات فى سبيل صادراتنا الى الخارج ، وما حدث للقطن حدث للارز والسكر وما الى ذلك ، فوجود هذه العقبات قد شل تجارة البلاد الخارجية والحق بحياتنا الاقتصادية أعظم المضار ، وبهذا التعليل تستطيع أن تفسر غلاء الأسعار بالنسبة لما تستورده البلاد مع انخفاض أسعار القطن وهو محصولها الرئيسى الذى يصدر معظمه الى الخارج ، وهذا هو الحصار الاقتصادى الذى يزيد فى عواقبه عن الحصار الحربى أو السياسى ، ويسبب للبلاد الفقر والحرمان .

وهنا ، أنقل من كلمة قلتها فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ (١) ما يصور الضرر الذى لحق البلاد من تراكم الأرصدة الاسترلينية ، قلت :

« المسألة التى اريد أن أتحدث فيها هذه الليلة هى مسألة تضخم أوراق النقد لأنها

(١) لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة .

مسألة فيما أعتقد لها أهمية كبرى ، ولقد تناولتها لجنتكم المالية بالبحث ، ولتسمح لى اللجنة أن لا اشاطرها الرأى الذى تقدمت به فى تقريرها .

« تقول لجنة المالية ان الزياده فى أورا ق النقد هى زيادة تستلفت النظر لأن أوراق النقد التى كانت متداولة قبل الحرب بلغت عشرين مليونا من الجنيهات ، فأصبحت فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ — ٠٠٠ر٧٠٠ر١٠٢ من الجنيهات ، اى انها سارت خمسة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ، هذه الزيادة فى الواقع هى من أهم أسباب الغلاء الذى نشعر به فى الوقت الحاضر ، وقد بحثت لجنة المالية فى هذه الزيادة ، وهل تعتبر تضخما ماليا أم لا ، فقالت فى الصفحة الثانية من تقريرها ما يأتى :

« وهذه الزيادة الكبيرة تعبر عن احد شيئين : اما انها زيادة فى النقد يقابلها زيادة فى الثروات ، وفى هذه الحالة يعتبر اثراء طبيعيا ، واما أن تكون زيادة فى النقد لا يصحبها زيادة فى الثروات بنسبة متقاربة ، وفى هذه الحالة تكون لهذه الزيادة نتائج لازمة ، وهذا ما يطلق عليه التضخم المالى » .

« من ذلك ترون أن اللجنة وضعت قاعدة لا شك فى صحتها ، فهى تقول : ان كانت الزيادة فى أوراق النقد تقابلها زيادة فى الثروات فتعتبر اثراء طبيعيا ، أما اذا لم تقابلها زيادة فى ثروة البلاد فيعتبر هذا تضخما ماليا » ، ثم انتهت اللجنة من بحثها فقالت :

« أن ما قدمناه ليدل على أن كثرة النقود فى مصر لا يعتبر تضخما مما عرفته بعض البلاد الأخرى » .

« فاسمحوا لى ولتسمح لى اللجنة المالية ان أقول ان المقدمات التى ساقتها اللجنة فى تقريرها لا تتفق مع النتيجة التى وصلت اليها .

« ان أوراق النقد هى فى الواقع وسيلة للشراء ، أى انها ليست فى ذاتها ثروة طبيعية ، وهذا ما توافق عليه اللجنة ، فاذا لم تكن زيادة أوراق النقد تقابلها زيادة فى ثروة البلاد اعتبر ذلك بلا شك تضخما ماليا ، فهل الزيادة التى بلغت ثمانين مليونا فى الوقت الحاضر تقابلها زيادة فى الانتاج أو زيادة فى ثروة البلاد ؟ أظن الجواب على هذا السؤال لا يحتاج الى عناء ، لأن انتاج البلاد اذا كان قد زاد بعض الزيادة ، فان هذه الزيادة لا تتناسب مطلقا مع زيادة أوراق النقد المتداولة فى البلاد ، الواقع أن هذه الزيادة فى أوراق النقد انقصت من قيمتها الشرائية ، ومجرد النقص فى القيمة الشرائية يدل على أن الانتاج فى البلاد لم يزد مطلقا بالنسبة التى زادت بها أوراق أوراق النقد مع أن الانتاج لم يزد ؟ » .

« ونقطة البحث التى يجب أن نتوجه اليها جميعا هى من أين اتت هذه الزيادة فى أوراق النقد مع أن الانتاج لم يزد ؟ .

« ان هذه الزيادة نشأت عن الطريقة التى تباع بها حاصلات البلاد ومنتجاتها ، فلو كانت هذه الطريقة سليمة لما زادت أوراق النقد بهذه الكثرة الهائلة .

« الطريقة السليمة التى تتعامل بها الدول الأخرى فيما يتعلق بصادراتها ومنتجاتها انها تصدر الى البلاد الأجنبية صادراتها ولا تأخذ فى مقابلها نقدا ، انما تأخذ بدلا عنها واردات من تلك البلاد ، وتكون هذه الواردات بمثابة الزيادة الحقيقية فى ثروات هذه البلاد ، وبناء على ذلك يكون التبادل قائما على قواعد سليمة اى مع مراعاة الميزان التجارى .

« المسئولية فى الطريقة المتبعة الآن فى مصر من غير شك واقعة على الحكومة ، واقصد بكلمة الحكومة الشخص المعنوى ولا اقصد الحكومة القائمة بالذات ، بل المسئولية موزعة على جميع الحكومات ومنها الحكومة القائمة .

« هذه الطريقة هى أن الحكومة لا تشترط أن يكون مقابل صادراتها واردات تأتى اليها من الخارج تماثلها فى القيمة ، بل اكتفت بأن يدفع البنك الأهلى قيمة هذه الصادرات أو المنتجات سواء بيعت فى مصر أو فى الخارج أوراق نقد لا يمكن أن تعد فى الواقع ثروة حقيقية فى البلاد .

« ما السبب فى هذا التضخم المالى ؟ ان السبب الحقيقى يرجع الى أنه ليس لدينا استقلال فى حياتنا المالية النقدية ، أى ليس لعملتنا استقلال ، لأن المسألة متروكة البنك الأهلى ، ولا توجد مع شديد الأسف رقابة فعلية من الحكومة عليه فيما يتعلق باصدار أوراق البنكنوت ، مع أنه فى البلاد الأخرى تفرض رقابة تامة على البنوك التى تمنح امتياز اصدار أوراق البنكنوت .

« ان الحاصل الآن ان كل ما يباع من السلع والمنتجات سواء أكانت فى أسواق مصر أم خارجها ترد بثمنها تحاويل على البنك الأهلى بضمان سندات الخزانة البريطانية فيصدر البنك الأهلى أوراقا مالية بقيمة الحاصلات ، ويدفعها لأصحابها ، فترتب على ذلك أن تكدست أوراق النقد وزادت حتى نقصت قيمتها الشرائية ، وحتى أصبح من المتعذر لكثرتها ايجاد طريقة لانقاص عددها أو امتصاصها .

« ولقد عملت الحكومة القائمة كل ما يمكن عمله فى سبيل امتصاص جزء من هذه الأوراق ، ولجأت كما تعلمون حضراتكم الى القرض الوطنى ، وهو عمل سليم لا غبار عليه ، ومع هذا لم يقلل هذا العمل من التضخم الموجود الذى وصل الى مبلغ ۱۰۲٫۷۰۰٫۰۰۰ جنيه ، مما يدل على أن الداء لا يزال قائما ، فان لم نعمل على معالجته بطريقة سليمة ستستمر الزيادة فى أوراق النقد بمضى الزمن ، ويزداد الغلاء .

« الطريقة السليمة هى أن الحكومة توجب على البنك أنه عندما يصدر أوراقا مالية لا يصدرها فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، انما يصدرها فى مقابل بضائع وعروض وسلع ترد الى مصر مما تحتاج اليه البلاد ، وبذلك تزداد ثروة مصر الحقيقية ، هذه هى الطريقة الوحيدة التى يجب أن تتبع لعلاج هذا التضخم المالى .

« أعود الى مسألة انعدام الرقابة من الحكومة على البنك الأهلى ، فأقول مع الاسف أن الحكومة تترك حرية اصدار أوراق النقد الى البنك الأهلى بدون قاعدة .

« تركت الحكومة البنك الأهلى يزيد فى أوراق النقد كما يشاء ، مع أن القانون الأساسى للبنك الأهلى الذى صدر به دكريتو ۲٥ يونيه سنة ۱۸۹۸ مذكور فى المادة الرابعة والثلاثين منه صراحة ان لمندوبى الحكومة الرقابة على البنك فى مراعاة الدكريتات بكل دقة وفى تنفيذ لوائح البنك وقانونه الأساسى الخاصة بصوالح الحكومة والثقة العامة ، ويراقبون بصفة خاصة اصدار الأوراق التى تدفع لحاملها أو عند تقديمها وهى أوراق البنكنوت .

« معنى هذا انه يجب على الحكومة أن تراقب البنك الأهلى فى إصدار أوراق البنكنوت .

« المفهوم انه حصل تساهل من الحكومة مع البنك فى الماضى فيما يتعلق باصدار أوراق البنكنوت ، ولكن الى متى يستمر هذا التسامح ؟ ان دكريتو ۲٥ يونيه سنة

١٨٩٨ الذى تأسس البنك بموجبه يحتم على البنك الاهلى فى مقابل اصدار أوراق البنكنوت أن يكون لديه نصف الرصيد ذهبا والنصف الآخر سندات تختارها الحكومة المصرية وتعينها ، ثم صدر دكويتو فى ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ جعل لهذه الأوراق التى يصدرها البنك سعرا الزاميا Caurs Forcé ، وقد كان المفروض المحتم من قبل أن يدفع البنك لحامل هذه الأوراق قيمتها ذهبا ، وذكر فى هذا الدكريتو انه يعمل به بصفة مؤقتة . ولكن هذه الصفة المؤقتة مع الأسف استمرت الى اليوم ، وأكثر من ذلك أنه صدر قرار من وزارة المالية نشر فى الوقائع المصرية عدد ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ بالتسامح مؤقتا فيما هو مفروض على البنك من ايجاد نصف الرصيد ذهبا والترخيص له بأن يستبدله بسندات على الخزانة البريطانية ، وهذا لا يمنع ان النصف الآخر من الرصيد الذى يقابله سندات مالية أيا كانت يجب أن يكون باختيار الحكومة ، على أن هذا التسامح هو بصفة مؤقتة ، وهذا التأقيت الذى حدث فى سنة ١٩١٦ استمر مع الأسف الى اليوم ، وهذا الشرط الجوهرى الذى ورد فى قانون البنك الأساسى وهو أن الحكومة تختار السندات لمقابلة النصف الآخر لم يعمل به مطلقا ، ولم يعمل بهذه الرقابة ، ولذلك استمر البنك على اصدار أوراق البنكنوت بطريقة متزايدة حتى تخمت السوق بهذه الأوراق ، وترتب على هذه التخمة أن قلت قيمة أوراق النقد .

« اذن ترون حضراتكم أن هذه الطريقة المتبعة فى سداد أثمان حاصلاتنا ومنتجاتنا ليست طريقة سليمة فى السداد ، لأننا اذا رجعنا الى أوراق البنك نجد أنها عبارة عن كمبيالة أو سند على البنك ، وورقة البنك من أية قيمة مذكور فيها على لسان البنك : « اتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ جنيه أو خمسة جنيهات أو عشرة جنيهات او مائة جنيه لحامل هذا السند .

« فهذه الورقة ليست الا سندا ، أو بعبارة أخرى ليست الا كمبيالة على البنك الأهلى ، فهذه الكمبيالة على البنك الأهلى ، هل هى فيما يتعلق بالتبادل الدولى بين الدول ، تتفق مع الطريقة السليمة الدولية فى السداد ؟

« كلا ان التبادل بين الدول يتنافى مع هذه الطريقة ، لأن هذه الطريقة فى السداد ليست الا بيعا بقرض ، فشأنها شأن رجل يشترى بضاعة مهما كانت حاله من الغنى والثراء ويعطى بدل البضاعة التى يأخذها من البقال مثلا سندا بما اشتراه ، وكذلك شأنه مع الجزار أو المخبز وغيرهما ، فليست هذه الطريقة هى الطريقة السليمة فى السداد ، وهى هى الطريقة التى نبيع بها حاصلاتنا ومنتجاتنا ، وبخاصة اذا لوحظ أن أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى الكمبيالات أو السندات ، يصدرها البنك فى مقابل سندات على الخزانة البريطانية ، فبدلا من أن يصدر هذه السندات فى مقابل بضائع ترد الينا وتوازى صادراتنا يكتفى باصدار هذه السندات بضمانة سندات على الخزانة البريطانية ، فما معنى هذه الطريقة ؟

« معناها أننا نداين البنك الأهلى ، أو بعبارة أخرى نداين الخزانة البريطانية فى مقدار هذه الزيادة التى زادت فى أوراق البنكوت ، هذا دين غريب ، من نوع غريب ، فهو دين دولة فقيرة على دولة غنية ، دين دولة ضعيفة على دولة قوية ، دين لا تعرف أحكامه ولا شروطه ولا قواعده ، ولا طريقة سداده ، ولا موعد هذا السداد ، فهذه ليست طريقة سليمة مطلقا .

« نحن لم نختر أن نكون دائنين للخزانة البريطانية ، وبعبارة اخرى هو دين اجبارى ، فرض علينا أن نقوم به ، فهذا الدين الذى لنا على بريطانيا العظمى والذى

يتزايد كل يوم ، ما مصلحتنا فيه ! أليس الأسلم لنا بدلا من أن يتراكم هذا الدين اننا نأخذ فى مقابل صادراتنا واردات تزيد من ثروة البلاد وانتاجها ؟ هذه هى الطريقة السليمة التى يسدد بها ثمن ما نبيعه من هذه الحاصلات والمنتجات ، لأن الأمم لا تعيش بالسندات أو الكمبيالات ، واذا استمرت الحالة على ما تجرى عليه الآن من تزايد أوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى فاننا سنصل الى حالة من الغلاء لا تستطيع البلاد أن تواجهها ، سنصل الى حالة من التسليف بحيث لا نستطيع أن نسترد هذا الدين بطريقة تفيد البلاد .

« الطريقة السليمة للحد من موجة الغلاء وللمحافظة على اقتصاديات البلاد ، أن تراقب الحكومة طريقة اصدار « البنكنوت » من البنك الأهلى ، وتشترط عليه أن لا يصدر أوراقا الا فى مقابل بضائع ترد فعلا للبلاد ، فاذا وردت البضائع للبلاد ، تراخت الأسعار ، واقصد بهذه البضائع ما تحتاج اليه البلاد من خامات أو أقمشة أو سماد ، أو حديد أو آلات أو غيرها ، فانها تزيد من انتاج البلاد ، ولكن انتاج البلاد لا يزداد بأوراق نقد يصدرها البنك .

« أرجو الا تعتبروا فى كلامى شيئا من المبالغة أو المغالاة ، فان هذا التعبير الذى ذكرته لحضراتكم يقرب كثيرا من تعبير المنصفين من المفكرين البريطانيين ، ولذلك أتلو على مسامع حضراتكم ما جاء فى مجلة « الايكونومست » الانجليزية ، وهى من أمهات المجلات العالمية ، فهذه المجلة ذكرت فى عددها الصادر فى ٥ يوليو سنة ١٩٤١ أن استثمار البلاد المرتبطة بالأسترلينى لأموالها فى أذونات الخزانة البريطانية هو بمثابة استثمار اجبارى ، وقالت فى عدد ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ صفحة ١٨٠ منها تحت عنوان (ديون بريطانيا) : انها تقدر المبالغ المستثمرة فى انجلترا للبلاد المرتبطة بالأسترلينى بألف مليون جنيه فى منتصف سنة ١٩٤٣ ، وقدرت حصة مصر فيها بمبلغ واحد وسبعين مليونا من الجنيهات فى آخر سنة ١٩٤٢ ، وقد زاد بعد ذلك ، ثم قالت : ان عجز الميزانية البريطانية قد سد جزئيا باقبال البلاد المرتبطة بالأسترلينى على استثمار أموالها فى بريطانيا بشراء سندات الخزانة البريطانية .

« هذا هو التعبير الذى عبرت به صحيفة من أمهات الصحف البريطانية ، وهو تعبير يقرب كثيرا من التعبير الذى تقدمت به أمام حضراتكم ؛ لذلك أرجو من حضرات الزملاء — كما أرجو من الحكومة — أن تعيد النظر فى الطريقة التى يصدر بها البنك الأهلى الأوراق المالية ، ولعلها اذا وفقت الى ذلك واذا وفقت الى أن يكون فى مقابل صادراتنا ومبيعاتنا واردات من البلاد الأخرى سواء كانت انجلترا أو غيرها، فانها تؤدى الى البلاد أعظم خدمة ، لأن هذه هى الطريقة السليمة فى السداد ، والطريقة التى تمنع التضخم المالى الذى يتزايد يوما بعد يوم ، وهذه الطريقة تؤدى الى تراخى الأسعار والى زيادة الانتاج وزيادة الثروة زيادة حقيقية فى البلاد ، وأكرر القول أن البلاد لا تعيش بالسندات ، وانما تعيش بالانتاج والثروات الحقيقية التى تضم الى الثروة القومية » (١) .

هذا ، وقد بلغ دين مصر على انجلترا من الأرصدة الاسترلينية الى اليوم (نهاية سنة ١٩٤٥) أربعمائة وخمسين مليون جنيه ، وهذا الدين قد اضطرت مصر الى اقراضه من رأس مالها الحيوى ، ومن حاصلاتها ومنتجاتها التى هى أحوج ما تكون اليها أو الى ثمنها الحقيقى ، لا للوهمى والخيالى ، وهكذا تجددت فى الحرب العالمية الثانية المأساة التى لا تختلف كثيرا عما عانته مصر فى الحرب العالمية السابقة .

---

(١) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ — ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤.

والآن ، فلنعد الى الحديث عن أسباب ثورة ١٩١٩ ، ولنتكلم عن أسبابها الاجتماعية .

الأسباب الاجتماعية

لامراء فى أن المجتمع المصرى سنة ١٩١٩ كان فى الجملة أكثر تقدما عما كان عليه فى السنوات الماضية ، فان انتشار التعليم ، وتطور الأفكار ، واتساع المدارك ، وارتقاء اساليب الحياة ، والنهضة الأدبية والعلمية والصحفية ، والنهضة النسويه ، كل أولئك قد ساعد على نمو الروح السياسية ، وجعل المجتمع أكثر تطلعا الى المثل العليا ، وأشد تبرما بالنظم الاستعمارية أو الاستبدادية التى ترجع به الى الوراء ، وتفقده كرامته الانسانية ، وحقوقه الطبيعية .

ويلزمنا أن ننوه على الأخص بما كان للأدب والصحافة من فضل كبير فى بث الروح الوطنية فى نفوس الجيل ، فان الأدباء عامة ، والشعراء بوجه خاص ، قد ناصروا الحركة الوطنية فى عهدها الأول ، وغذوها بقصائدهم ومقالاتهم ، وسجلوا حوادثها البارزة ، وعبروا أصدق تعبير عن آمال هذا الشعب وآلامه ، وأشادوا بمفاخره ، وأهابوا به أن ينهض ويستعيد مجده القديم ، واستصرخوا الانسانية لتهب لنصرته ، وتنتصف من الظلم الذى يحيق به ، وان كثيرا من روائع الأدب التى جادت بها قرائح الشعراء والأدباء ، كانت معالم للحركة الوطنية ، وكان الشباب يحفظها عن ظهر قلب ، فتذكى فى نفوسه روح الوطنية والشجاعة والاخلاص ، وللصحافة الوطنية الفضل الأكبر فى بعث هذه الروح بما كانت تنشر من الدروس والعظات التى تستخلصها من الحوادث الغابرة أو الحوادث اليومية التى كانت تقع فى مصر والخارج ، فأدت واجبها فى تثقيف عقول النشء ، وتفهيمهم الحقائق ، وتبصيرهم بما يراد للبلاد من خير أو شر ، وما يرجى لها من نفع أو يبيت لها من ضر .

ومن هنا صار المجتمع أكثر استعدادا لقبول الدعوى الى الجهاد السلمى ثم الى الثورة ، ومما لا شك فيه أن هذا المجتمع كان فى أواخر سنة ١٨٨١ أكثر أدراكا وأقوى شعورا مما كان عليه منذ عشر سنوات أو عشرين سنة مضت ، اعتبر ذلك فيما كانت تقابل به دعوة مصطفى كامل سنة ١٨٩٠ ، ومحمد فريد وانصارهما وتلاميذهما على توالى السنين ، فقد كانت تلبى فى بيئات محدودة ، ولا يظهر صداها الا فى دائرة ضيقة من الشباب ، وفريق من المثقفين والأعيان والمزارعين والعمال ، ولكن غالبية الشعب ، ومعظم الطبقات المثقفة التى تشغل المناصب الحكومية ، وكانوا بمنأى عن الحركة الوطنية ، أما فى سنة ١٩١٨ و١٩١٩ فقد اتسع مداها ، وانضمت اليها طبقات كانت من قبل بمعزل عنها ، كالموظفين والفلاحين ، وهذا ولا شك راجع الى التقدم الاجتماعى فان أحدا لم يكن يتوقع أن يشترك الموظفون فى الحركة الوطنية ويساهموا فيها الى درجة الاحتجاج على نظام الحكومة ، ثم الاضراب عن العمل لغرض سياسى .

حقا قد يكون الباعث المباشر لانضمام الموظفين الى حركة سنة ١٩١٩ استياءهم من احتكار الانجليز للمناصب الحكومية الكبرى ، وازدياد عددهم وتفاقم امتيازاتهم ، وسدهم طريق الترقى فى وجوه الموظفين المصريين ، ولكن كل هذا لا يحول دون اعتبار هذه البواعث الشخصية من العوامل التى أذكت الروح الوطنية فى نفوس الموظفين ، ولو الى حين .

كما أن أعيان البلاد كانوا ـ الا النادر ـ لا يميلون من قبل الى معارضة الحكومة ومناوأتها ، بل كان همهم توطيد علاقتهم بالحكومة والحكام ، والتودد اليهم حرصا على مصالحهم ، ثم جرفهم التيار ، فانضموا الى الحركة فى سنة ١٩١٩ ، وبعضهم منذ سنة ١٩٢١ ، ومهما قيل من أن انضمامهم اليها لم يخل من قصد الانتفاع الشخصى ورعاية مصالحهم من طريق مسايرة التطور السياسى الجديد ، فان انضمامهم الى الحركة كان على أى حال مظهرا من مظاهر التقدم الاجتماعى للأمة .

اما عن طبقة الفلاحين فلم يكن أحد يتوقع أن الفلاح الساذج ، البعيد بفطرته من غمار السياسة وعواصفها ، يندمج فيها الى درجة الثورة وخلع قضبان السكك الحديدية ، وقطع المواصلات ، وبذل الروح فداء للوطن .

كل هذا يدلك على تقدم الأفكار فى طبقات الموظفين والأعيان والفلاحين ، ويدلك على تقدم المجتمع فى شتى نواحيه .

وقد ظهرت نتائج التقدم الاجتماعى فى كون الثورة قد لزمها شعور من النبل والترفع عن الدنايا ، فكانت ثورة سياسية بكل معانى الكلمة ، ولم يشبها التعصب الدينى ، ولا الصراع بين الطبقات ، بل كان رائدها الوحدة القومية ، سواء بين المسلمين والأقباط ، أو بين طبقات المجتمع من أغنياء ومتوسطين وفقراء ، ولم تنتقض أى طبقة على الاخرى ، كما جرى فى كثير من الثورات الدموية فى فرنسا أو الروسيا أو أسبانيا أو غيرها .

وبلغ النضج السياسى والاجتماعى خلال الثورة أن حرص منظمو المظاهرات على رعاية مصالح الأجانب حتى لا يستهدفوا لعداوتهم ، فكانوا يدعون دائما الى عدم التعرض لهم بسوء ، وكان اذا وقع اعتداء عليهم يبدون شديد الأسف لوقوعه ، ويأخذون الحيطة لعدم تكراره .

ومن مظاهر التقدم الاجتماعى مساهمة النساء فى هذه الثورة ، واشتراكهن بأقلامهن وأفكارهن فى اذكاء الروح الوطنية ، وحثهن الرجال على التضحية ، وتأليفهن المظاهرات والجمعيات واللجان للتعبير عن شعورهن ، والمساهمة فى النهضة الوطنية ، وقد استهدفن أحيانا للعنت والمشقة فى سبيل اشتراكهن فى الكفاح .

وصفوة القول ان التقدم الاجتماعى كان له أثره فى ظهور ثورة سنة ١٩١٩ .

والآن ، وقد انتهينا من بحث أسباب الثورة ، فلننتقل الى الحديث عن تطور الحوادث التى أفضت اليها .

***

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

أشرفت الحرب العالمية الأولى على نهايتها ، واقترب موعد تقرير مصير الدول والشعوب ، فأخذ ذوو الرأى من المصريين يفكرون فى طريق عملى لرفع صوت مصر ، وتمثيلها فى مؤتمر الصلح ، وزاد فى هذه الحركة الفكرية ما ترامى من أنباء الشعوب الصغيرة ، اذ اخذت تتأهب لارسال وفودها الى المؤتمر لتحقيق آمالها القومية تطبيقا لمبادىء الرئيس ويلسن .

كان رجال الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد بك فريد مشتتين فى أوروبا ، والصلات بينهم وبين زملائهم فى مصر منقطعة ، هذا الى أن الجانب الذى كانوا يقاومونه ويجاهدونه فى استخلاص الاستقلال منه ، وهو جانب انجلترا وحلفائها ، قد كتب له النصر النهائى فى تلك الحرب ، فكان طبيعيا ان يبرز فى الميدان شخصيات لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لانجلترا والاحتلال البريطانى .

فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، واخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها .

فاتفق مع عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا ، زميليه فى الجمعية التشريعية ، على أن يطلبوا من دار الحماية تحديد موعد لهم ليقابلوا السير رجنلد ونجت Sir Reginald Wingate المندوب السامى البريطانى ، للتحدث اليه فى طلب الترخيص لهم بالسفر الى لندن ، لعرض مطالب البلاد على الحكومة الانجليزية ، وكان هذا الطلب بنصيحة من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، وبوساطته طلبوا هذه المقابلة يوم الاثنين ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وهو اعلان الهدنة ، فأجابت دار الحماية طلبهم ، بوساطة رشدى باشا أيضا ، وحددت لهم يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ الساعة الحادية عشرة صباحا موعدا للمقابلة المطلوبة ، وقابل ثلاثتهم المندوب السامى فى الموعد المحدد ، ودار بينهم حديث طويل فى شأن المقابلة واغراضها نذكره هنا ، نقلا عن المحضر الذى وضعه الوفد عن هذه المقابلة ، لأن فيه بيانا للمقاصد التى ذهب اليها الثلاثة الزعماء فى بداية الحركة .

حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

بدأ السير ونجت الحديث بقوله :

ان الصلح اقترب موعده وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى شغلته زمنا طويلا ، وان مصر سينالها خير كثير ، وان الله مع الصابرين ، وان المصريين هم

أقل الأمم تألما من أضرار الحرب ، وانهم مع ذلك استفادوا منها أموالا طائلة ، وان عليهم أن يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت سببا فى قلة ضررهم وكثرة فائدتهم .

فأجابه سعد باشا : ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداهة يذكرونه لها مع الشكر ، وخرج من ذلك الى القول بأن الحرب كانت كحريق انطفأ ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن أن لا محل لدوام الأحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات ، وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كى ينفسوا عن أنفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاهم أكثر من أربع سنين .

فقال السير ونجت : حقا انه ميال لازالة المراقبة المذكورة ، وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيوش البريطانية فى هذا الصدد ، ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد تمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ، ويأمل الوصول الى ما يرضى ، ثم استمر قائلا : يجب على المصريين أن يطمئنوا ويصبروا ويعلموا أنه منذ فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا .

فقال سعد باشا : ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق أن يكونوا قلقين على مستقبلهم ولا مانع يمنع الآن من أن يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم .

فقال : يجب الا تتعجلوا وأن تكونوا متبصرين فى سلوككم ، فان المصريين فى الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة .

فقال سعد باشا : ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا أفهم المراد منها .

فقال : أريد أن أقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر .

فقال سعد باشا : لا أستطيع الموافقة على ذلك فانى ان وافقت أنكرت صفتى لأننى منتخب فى الجمعية التشريعية عن قسمين من أقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كتشنر فى انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز بك فهمى .

فقال السير ونجت : انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وأمثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية ، فأضرت مصر ولم تنفعها فما هى أغراض المصريين ؟

فقال على شعراوى باشا : اننا نريد أن نكون أصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر .

فقال السير ونجت : اذا أنتم تطلبون الاستقلال ؟ !

فقال سعد باشا : ونحن له أهل ، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟

فقال السير ونجت : ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم تخم .

فقال عبد العزيز بك فهمى : نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم جنابكم أن الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى كان يطلب الاستقلال ، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر

أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيها ما يؤخذ علينا ، وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة ، ولأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدئه الأساسى الذى هو مبدأ كل الامم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يأذن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا حزب الأمة وأنشأوا صحيفة « الجريدة » ، وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والفرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا .

فقال السير ونجت : ولكن نسبة الأميين فى مصر كبيرة لا كما فى البلاد التى ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما أظن .

فقال عبد العزيز بك فهمى : ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق فى الاستقلال التام وهى قائمة بذاتها وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة وهم كثيرو العدد وبلادهم غنية ، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر ، ومن جهة نسبة الأميين للمتعلمين ، فهذه مسألة لا دخل لها فى الاستقلال كما قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم فى كل البلاد أفراد قلائل ، فانى أعرف أن لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها فأرباب الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقـودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة فى كثير من الاحوال لشدة ثقتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وانما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ، ليقوموا بادارتها كما ينبغى وهى مستقلة استقلالا تاما — ونحن عندنا كثير من المتعلمين ، بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين ، وأما من جهة تشبيهنا بالطفل يتحتم اذا غذى بأزيد من اللازم فاسـمحوا لى أن أقول ان حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا الشبه ، بل الواقع اننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحال عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه ، بل هو نفسه الذى يحس بألم الداء ويرشد اليه ، فالمصرى وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من انواع المعارف وما يفيده فى الأشغال العمومية وفى القضاء ، وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورى لرقينا .

فقال السير ونجت : أتظنون أن بلاد العـرب وقد أخذت اسـتقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها ؟

فقال عبد العزيز بك : ان معرفة ذلك راجع الى المستقبل ، ومع ذلك فاذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجدر بذلك .

فقال السير ونجت : قد كانت مصر عبدا لتركيا ، أفتكون احط منها لو كانت عبدا لانجلترا ؟

فقال شعراوى باشا : قد أكون عبدا لرجل من الجعليين وقد أكون عبدا للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ، ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين ،

لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد .

فقال السير ونجت : ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا .

فقال سعد باشا : متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين أى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم قال شعراوى باشا : يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب ، فيمكن بقاء المستشار الانجليزى بحيث تكون سلطته هى سلطة صندوق الدين العمومى .

فقال سعد باشا : نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية وأنا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر ، فنطلب باسم هذه المبادىء أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، واننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الأمور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتى عارفا لمصر مطلعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب .

فقال السير ونجت : قد سمعت أقوالكم وانى أعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حبية فانى لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية فى هذا الصدد وعلى كل فانى شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير ».

فشكره الثلاثة على حسن مقابلته ، وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة

تأملات فى حديث ١٣ نوفمبر

فى حديث ١٣ نوفمبر كلمات قيمة ، كقول على شعراوى باشا : « انا نريد أن نكون اصدقاء للانجليز صداقة الحر للحر لا العبد للحر » ، ورد سعد باشا على السير ونجت فى دعواه أن ليس للمصريين رأى عام ، وقوله ان انتخابه عضوا عن دائرتين للجمعية التشريعية رغم معارضة الحكومة واللورد كتشنر دليل على وجود الرأى العام ، وقوله أن لا محل لبقاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف والمطبوعات مع انتهاء الحرب ، ودفاع عبد العزيز فهمى بك عن الحزب الوطنى اذ زعم السير ونجت أن جهاده كان بلا روية ، وهى تهمة يتهم بها الانجليز كل هيئة تناضلهم وتتمسك بازائهم بحقوق البلاد ، فرد عليه عبد العزيز بك بأن مبدأ الحزب الوطنى الأساسى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، وقوله أن لا مبالغة فى طلب الأمة المصرية الاستقلال التام فانها أرقى من كثير من الأمم التى نالت الاستقلال قديما وحديثا وتكلم فى هذه الناحية كلاما سديدا .

على أن في الحديث مواطن ضعف ملموسة ، لا يمكن السكوت عليها ، نذكر على سبيل المثال تعهد سعد باشا باعطاء انجلترا الضمانات المعقولة التي تكفل مصالحها في مصر وعدم تمكين أي دولة من استقلالها ، كأن مسألة مصر واستقلالها مسألة داخلية لانجلترا ، وجعل قناة السويس هي الضمان لطريقها للهند ، وتخويلها حق احتلالها عند الاقتضاء ، فان اعطاء مثل هذه الضمانات التي منها احتلال قناة السويس كان نقطة الارتكاز لانجلترا في مشروعات المعاهدة التي عرضتها على مصر ، وسوغت فيها الاحتلال تحت أسماء مختلفة ، مما يتعارض قطعا مع الاستقلال .

اضف الى ذلك اعتراف سعد باشا بأن لانجلترا أعمالا عظيمة قامت بها في مصر ، وقوله للسير ونجت : « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا ، ولا نلتجيء هنا لسواك ،ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ، وبذلك جعل دعوته مقصورة على التفاهم بين مصر انجلترا مباشرة ، وأن يكون مجال التفاهم في مصر أو في انجلترا بالذات ، وفي هذا مع ما سبق من الحديث ، معنى التنازل مقدما عن الجلاء ، وهذا المعنى قد ظهر واضحا في مشروع الاتفاق الذي وضعه الوفد سنة ١٩٢٠ ، كما سيجيء بيانه في الفصل الثالث عشر ، وفي هذا ايضا يبدو الفرق جليا بين حديث ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وحديث المرحوم محمد بك فريد سنة ١٩٠٨ ، حين سأل المستر كيتل العضو بمجلس العموم (مجلس النواب) البريطاني عما يطلبه المصريون من انجلترا ، فأجابه على الفور : « نحن لا نطلب شيئا منها سوى الجلاء ، فالجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال » ، ولقد أشار عليه وقتئذ المستر روتسن العضو بمجلس العموم (النواب) ، والمستر بريلسفورد مدير جريدة الديلي نيوز ، أن يتنازل عن طلب الجلاء لكي يظفر بمساعدة رجال السياسة في انجلترا ، فرفض هذا الشرط ، وقال في هذا الصدد : « ان هؤلاء الساسة وضعوا لمساعدتهم شرطا لا يمكن أن نقبله مطلقا ، اشترطوا لتحقيق رغائبنا أن نمحو من بيننا مسألة الجلاء ، فنحن ان رضينا بشرطهم هذا فانما نعترف بهذا العمل العدواني ، وهو الاحتلال ، وهذا محال » .

ومن هذه المقارنة تستطيع أن تعرف الفرق بين مذهبين مختلفين : مذهب التفاهم مع الاحتلال ، ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال .

وفي الحق أن الاستقلال الحقيقي لا يتفق وأي احتلال أجنبي في أي جزء من البلاد ، لأن جوهر الاستقلال كما يجب أن تؤمن به مصر والشعوب الشرقية جمعاء يقتضي أن لا يوجد في أرضها قوة حربية أجنبية ، مهما كانت صفتها ومهما كان موقعها ، وهذه هي الحقيقة التي تفهمها الشعوب الغربية ، وليس هنالك حقائق عن الاستقلال تختلف باختلاف مع البلدان في الشرق أو في الغرب ، اللهم الا اذا كان يراد بنا أن نصدق ما يقوله رديارد كيبلنج شاعر الانجليز : « الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا » . وهذا ما لا يجوز لنا أن نقبله بحال .

على أن الشعب لم يلق بال الى تلك الملابسات ، وفهم بفطرته السليمة أن الحركة التي قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت ضد الاحتلال ، وكان مقصودا منها بداهة جلاء الاحتلال الأجنبي عن البلاد ، وأن الاستقلال التام لا يتحقق الا بالجلاء ، وعلى هذا الأساس قامت الثورة .

تأليف الوفد

عقب مقابلة ١٣ نوفمبر

كان سعد باشا وصاحباه على اتفاق مع حسين رشدى باشا على هذه المقابلة قبل حدوثها ، وقد قابلوه بعدها مباشرة ، بوزارة الداخليــة ، اذ كان ينتظرهم ، فأفضوا اليه بما دار من حديث مع السير ونجت ، وكان مؤيدا لهم فى مسعاهم ومطمئنا لهم بأن الوزارة ستشد أزرهم ، وتقف فى صفهم ، وأفضى اليهم من ناحيته بأنه قد اعد خطابا ليرفعه الى السلطان فؤاد باستئذانه بالسفر مع عدلى باشا الى لندن ، وقد رفعه فى ذلك اليوم كما سيجىء بيانه ، وبعد أن رفع كتابه الى السلطان ، قابل السير ونجت فى اليوم نفسه ، وكاشفه بعزمه هو أيضا على السفر الى لندن مع عدلى باشا ، واستطرد الحديث الى مقابلة سعد وصاحبيه للسير ونجت ، ومما قاله عنهم انه يدهش أن ثلاثة رجال يتحدثون عن أمر أمة بأسرها ، دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها ، فأجابه رشدى باشا بأن لهم هذه الصفة ، اذ أن سعدا هو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة التى كانت تمثل الأمة (من الوجهة النظامية) ، وعبد العزيز بك فهمى وعلى باشا شعراوى عضوان فيها .

وابلغ رشدى سعدا بعد ذلك بما دار بينه وبين السير ونجت ، وشجعه على المضى فى سبيله ، فأخذ سعد يجتمع وصحبه للتشاور فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث عن الأمة ، فاتفقوا على تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » اشارة الى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة .

وقد تألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر على النحو الآتى : سعد زغلول باشا (رئيسا) . على شعراوى باشا . عبد العزيز فهمى بك (باشا) . محمد محمود باشا . احمد لطفى السيد بك (باشا) . عبد اللطيف المكباتى بك (١) . محمد على علوبة بك (باشا) . وكانت تجمعهم رابطة العضوية فى الجمعية التشريعية ، عدا محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد بك .

وقد وضعوا للوفد قانونا ورد فى المادة الأولى منه تأليف الوفد من الأعضاء السبعة المتقدم ذكرهم ، وجاء فى المادة الثانيــة منه « ان مهمة الوفد هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ، وفى المادة الثالثة « ان الوفد يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها راسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية » ، وفى المادة الثامنة « أن للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعيا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل » .

وصدق الأعضاء على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بعد أن ضم اليه أعضاء آخرين كما سيجىء بيانه .

---

(١) لم يكن رحمه الله يحمل رتبة البكوية ، وهذا أمر يشرفه ، على ان اسمه كان مقرونا عرفا بلقب بك ، فجرينا على هذه التسمية .

كيف تألف الوفد

وممن تألف ؟

لم يكن يخلو مجتمع من المصريين المفكرين فى أواخر الحرب الماضية من التحدث عن مصير البلاد ، وما يجب عمله لتحقيق أمانيها فى مؤتمر الصلح ، على أن أول من فكر فى تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر فى المؤتمر هو الأمير عمر طوسون ، وقد التقى بسعد باشا ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ فى حفلة أقامها رشدى باشا بكازينو سان استفانوا احتفالا بعيد جلوس السلطان (الملك) احمد فؤاد ، وذلك قبل الهدنة ، فأفضى اليه بهذه الفكرة ، فأقرها سعد ووافق عليها ، ووعد الأمير بأن يفاتح أصدقاءه بالقاهرة فى تنفيذها ، وأعاد الأمير الكرة عليه يوم ٢٣ أكتوبر فى حفلة شاى أقامها السير رجنلد ونجت تكريما للسلطان فؤاد برمل الاسكندرية ، ثم التقى به غداة ذلك اليوم بالقطار الذى أقلهما الى القاهرة ، وحادثه أيضا فى هذا الصدد ، ثم عاد الأمير الى الاسكندرية ، منتظرا ما ينبئه به سعد باشا من نتائج مسعاه مع أصدقائه ، فلم يتلق منه جوابا .

وفى يوم الهدنة أى ١١ نوفمبر سافر الأمير الى القاهرة والتقى بسعد ، فعلم منه أنه على موعد هو وزميلاه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر ، وظهر أن سعدا أراد أن ينفذ الفكرة التى فاتحه الأمير فيها ، ولكن بعيدا عن الأمير ، وبدا ذلك من أنه اتفق مع سعد حين مقابلته اياه يوم ١١ نوفمبر على عقد اجتماع يدعو اليه الأمير فى قصره بشبرا ليوم ١٩ نوفمبر ، وأرسل فعلا تذاكر الدعوة الى المدعوين ، ولكن الحكومة المصرية قررت منع الاجتماع ، وابلغ رشدى باشا الأمير هذا القرار ، وقيل انه اتخذه باتفاقه مع السلطان ومع سعد باشا ، فلم يكن من الأمير الا أن أرسل الى المدعوين تذاكر بتأجيل الاجتماع ، وقد تأيدت هذه الرواية من كون الأمير تلقى فى غضون ذلك رسالة من السلطان على لسان أمين يحيى باشا بالكف عن التدخل فى هذه المسألة .

وظاهر من هذه الملابسات أن فكرة تأليف الوفد قد صدرت أول ما صدرت عن الأمير عمر طوسون ، وتلقاها عنه سعد باشا وانفرد بها لكى لا تكون الرئاسة للأمير اذا ظل مشتركا فى تنفيذها ، وقد يكون ما عرف عن الأمير من الجفاء بينه وبين الانجليز من العوامل التى أقصته عن الوفد (١) .

توكيل الوفد

عمل الوفد على أن يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة ، ورأى أن الوسيلة العملية فى ذلك وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين ، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب .

---

(١) كان هذا الجفاء معروفا من أول الحرب ، اذ كان الامير عمر طوسون بأوروبا فى صيف سنة ١٩١٤ ، فلما أراد العودة الى مصر بعد اعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية فى عودته وظل وقتا طويلا تحت الملاحظة فى مرسيليا الى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فأذنت له بالعودة الى مصر .

صيغة التوكيل الأولى

وضع الوفد صيغة أولى للتوكيل ، أذاعها فى البلاد : وهذا نصها :

« نحن الموقعين على هذا ، قد أنبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ولهم أن يضموا اليهم من يختارون فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

موقف الحزب الوطنى
وتعديل صيغة التوكيل

كان الحزب الوطنى على عهده بالاستمساك بالجلاء عن وادى النيل ، يرى فيه بحق عنوان الاستقلال الصحيح ، وكان ماضيه فى الجهاد قد جعله يرى فى الاحتلال العقبة الحقيقية دون الاستقلال .

فلم يرض عن صيغة التوكيل التى وضعها الوفد ، لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة القومية ، اذ جعلت المطالبة باستقلال مصر فى حدود مبادىء العدل والحرية التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى ، فى حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال انما يرجعان الى السياسة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ بدء الاحتلال أى منذ سنة ١٨٨٢ ، هذا الى خلو التوكيل من الاشارة الى السودان اطلاقا ، وعدم الاشارة اليه لا يتسق مع وحدة وادى النيل التى هى ركن هام من البرنامج القومى ، فلما نشرت هذه الصيغة وتداولتها الأيدى ، ذهب أربعة من اعضاء الحزب الوطنى النابهين وهم : الأستاذ عبد المقصود متولى . والأستاذ مصطفى الشوربجى . والأستاذ محمد زكى على . والأستاذ محمد عبد المجيد العبد ، الى دار سعد باشا ، وقابلوه وناقشوه فى التوكيل ، واعترضوا على صيغته ، وقد اشتدت المناقشة بينهم حتى غضب سعد واعتبر فى هذا الاعتراض اهانة له ، وقال لهم كيف تسمحون لنفسكم بهذه الحدة وكيف تهينونى فى منزلى ، فأجابه الاستاذ محمد زكى على الفور بأننا نعتبر أنفسنا فى بيت الأمة ، لا فى بيت سعد باشا الخاص ، فسر سعد لهذه التسمية ، وابتسم لمحدثيه وقال لهم متبسطا : لقد تنازلت عن ملاحظتى ، ومنذ ذلك الحين أطلق على بيت سعد « بيت الأمة » .

وقد اجتمع الوفد عقب انتهاء هذه المقابلة ، وبحث فى تعديل صيغة التوكيل ، واعاد النظر فيها على ضوء ملاحظات اعضاء الحزب الوطنى ، وانتهى الى تعديل التوكيل على النحو الآتى :

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا عنا حضرات ... فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » (١)

---

(١) اشار الاستاذ محمود أبو الفتح الى تغيير صيغة التوكيل فى كتابه « المسألة المصرية والوفد » ص ٤٤ بقوله « وكان قد روعى فى وضع صيغة التوكيل الظروف الاستثنائية ، فلم ينص فيه صراحة على أن الاستقلال الذى تراد المطالبة به « تام » وكتبت عبارة تفيد الثقة أو نحوها بعدالة بريطانيا وميلها للحرية ، فقام معارضون من رجال الحزب الوطنى وغيره يطالبون بتغيير صورة التوكيل وجعله صريحا فى النص على الاستقلال التام ، ومجردا من العبارات اللينة التى لا طائل تحتها ، وقد رأى الوفد فى شدة حركة الاعتراض على نص التوكيل دليل حياة قوية فى البلاد ، حياة يمكنه الاعتماد عليها فى عمله ، فازداد شجاعة وقوة ، وغير صيغة التوكيل بصيغة اخرى صريحة لا يدخلها الشك » .

أما عن السودان فقد اعتبر الوفد أن كلمة مصر تتناول السودان ، وأعلن سعد هذا التفسير فى خطبته بدار حمد باشا الباسل يوم ١٣ يناير سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه ، وكان هذا تلبية لنداء الحزب الوطنى .

جمع التوكيلات

طبعت الصيغة الأخيرة للتوكيل واذيعت بين أعضاء الهيئات النيابية والجماعات المصرية على اختلاف طبقاتها ، للتوقيع عليها ، فاقبل الناس عن طيب خاطر وحماسة يوقعون عليها فى مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة الى الأقاليم ، فصادفت نفس الحماسة التى قوبلت بها فى القاهرة .

واذ كانت وزارة رشدى باشا مؤيدة للوفد ، فقد أصدرت تعليماتها الى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد هذا الموقف على انتشار الحركة واتساع مداها .

تصدى السلطة العسكرية للتوكيلات

على أن السلطة العسكرية البريطانية حين رأت أن حركة التوكيلات آخذة فى الاتساع فى المدن والأقاليم ، وأنها توشك أن تكون أساسا لحركة عامة للمطالبة بالاستقلال التام ، أوجست منها خيفة ، وعملت على احباطها ، فأصدر المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية أوامره مباشرة الى المديرين بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها بكل ما لديهم من قوة ، فلما علم الوفد بهذه الأوامر كتب سعد باشا الى حسين رشدى باشا الخطاب الآتى يشكو من هذه الاجراءات ، ويطلب اليه بلهجة ودية أن يأمر بترك الناس أحرارا فى التوقيع على التوكيلات ، قال :

« حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية

« اتشرف بأن ارفع لدولتكم ما يلى : لا يخفى على دولتكم انه على اثر فوز مبادىء الحرية والعدل التى جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها الفت مع جماعة من ثقات الأمة ونوابها واصحاب الرأى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن رأيها فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادىء السامية ــ لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى بصيغة توكيل خاص ، فوق ما لكثير منا من النيابة العامة ، فاقبل الناس على امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء ، وهذا أقل مظهر نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى الأمة فى مصيرها ، لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد امرت بالكف عن امضاء هذه التوكيلات ، ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الرأى العام فى مصر على حقيقته ، فيتعطل بذلك اجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى وشركائها وتحرم الأمة المصرية من الانتفاع بهذا المقصد الجليل ، التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس وحريتهم يتمون عملهم المشروع ، واذا كانت هناك ضرورة قصوى ألجأت الحكومة على هذا المنع ، فانى أكون سعيدا لو كتبتم لى بذلك حتى تكون على بصيرة من أمرنا ونساعد الحكومة بما فى وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

« وفى انتظار الرد ، تفضلوا يا دولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادىء الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم »

« الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى »

« سعد زغلول »

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

وقد استمرت الادارة فى خطتها التى أملاها عليها مستشار الداخلية ، وزادت شدة ، اذ صادرت بعض التوكيلات التى تم التوقيع عليها . فأرسل سعد باشا خطابا آخر الى رشدى باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر ينهى اليه امر هذه المصادرة ، ويلفته الى هذه المعاملة التى يأباها العدل ومبادىء العصر الحاضر ، قال :

« الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتكم أن رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ما تم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه ، فالفت نظر دولتكم الى هذه المعاملة التى يأباها عدلكم ومبادىء العصر الحاضر . وتفضلوا ... الخ »

فرد رشدى باشا على الخطابين بخطاب فى ٢٥ نوفمبر قرر فيه أن هذه الأوامر انما صدرت من مستشار وزارة الداخلية ويرجع سببها الى وجود الأحكام العرفية والى اعتبار التوكيلات مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام ، ولهجة الرد واسلوبه يدلان على تنصل رشدى باشا من تبعة هذه الأوامر والقائها على عاتق المستشار البريطانى ، وعدم اقراره فيما فعل ، فكان الرد تأييدا ظاهرا للوفد واحراجا للسلطة البريطانية . قال :

« حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا

« اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى أتشرف باحاطتكم علما أنه اذا كانت صدرت الأوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها فى كتابيكم المذكورين ، فانما كان ذلك لأن القطر لا يزال تحت الأحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام وتفضلوا..الخ »

وقد تبين من هذا الرد ان الوزارة على خلاف مع السلطة البريطانية فى شأن حركة الوفد ، وأن الحكومة لا تشاطر هذه السلطة وجهة نظرها ولا اجراءاتها ضد الوفد ، فكان ذلك مما ساعد على نمو الحركة واتساعها ، وفعلا لم تحل أوامر المستشار البريطانى دون استمرار التوقيع على التوكيلات ، لأنه كان من العسير على رجال الادارة ان يمنعوا التوقيع عليها ، فضلا عن مصادرتها ، هذا الى شعورهم بأن الوزارة راضية عن الحركة ، فبدا منهم التراخى فى تنفيذ أوامر المستشار البريطانى .

مذكرة أمين بك الرافعى
عن المسألة المصرية

وضع المرحوم أمين بك الرافعى فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ مذكرة سياسية ، بسط فيها المسألة المصرية بسطا وافيا ، وترجمها الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لابلاغها الى الرئيس ويلسن والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح ، ونشر أصلها باللغة العربية بين شباب مصر وجميع المشتغلين بقضيتها السياسية ، وطبعت غير مرة ، وصارت لهم مرجعا لدراسة القضية المصرية على حقيقتها ، وكانت أول مذكرة سياسية وضعت بشأنها عقب الهدنة ، واذ كانت من الوثائق الهامة التى وجهت الأفكار فى ذلك الحين الى التمسك بالأهداف الوطنية وكان لها أثرها فى تنوير الأذهان وتبصير الرأى العام بحقائق القضية المصرية ، فانا موردون هنا نصها ، لكى تطلع عليها فيما يهمك الاطلاع عليه من الوثائق التاريخية لهذا العصر .

استهلها رحمه الله بقوله : « رزح العالم تحت آصار القوة عصورا طوالا وأجيالا متعاقبة ، وما كانت الحروب الا وسائل لارضاء طمع القوى واذلال الضعيف ، وبالرغم من تقدم الحضارة لم تتألف محكمة ذات سلطة لتأخذ للضعيف حقه من القوى ولتضمن احترام قواعد القانون الدولى وتنفيذها فيسود العدل بين الأمم وتعلو كلمة الحق فى كل مكان ، ولقد تألمت شعوب كثيرة من جراء هذا النظام الذى ساد العالم فتعكر صفو السلام بسببه وذهبت ضحيته أرواح عزيزة وسفكت دماء ذكية » .

مبادىء الرئيس ولسن ــ غير أن صوتا من العالم الجديد وهو صوت الرئيس ولسن أخذ ينادى بضرورة القضاء على هذا النظام الفاسد فسمع الناس مبادىء جديدة فى حكم الشعوب وتقرير العدل وتاقت النفوس الى تنفيذها ، لأن الآراء اتفقت على أنها الوسيلة الوحيدة لتآخى الشعوب وبقاء لواء السلام خافقا فوق ربوع هذا العالم الذى ضج من كثرة الحروب وشكا من الاعتداء على الضعيف ، (واستدل ببعض أقوال الرئيس ولسن) ، ثم قال : فنحن باسم هذه المبادىء نرفع صوتنا طالبين تقرير العدل الدولى بالنسبة لنا نحن المصريين ذلك العدل الذى ينادى باستقلال مصر ، وهو الاستقلال الذى يشمل الأراضى المصرية والسودانية وملحقاتها .

المسألة المصرية ــ ليست المسألة المصرية بنت اليوم وليست هذه أول مرة سينظر فيها مؤتمر دولى ، وما هى بالمسألة الصغيرة التى تعنى سكان هذه البلاد وحدهم ، فان مركز مصر الجغرافى (وهى قائمة عند ملتقى ثلاث قارات ويمر فيها أكبر طريق تجارى فى العالم) جعل العالم يعنى بشأنها من قديم الزمن ، لأن تسلط دولة عليها يؤثر فى التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط تأثيرا كبيرا ، ولذلك كانت الشغل الشاغل لساسة أوروبا حتى استقر قرارهم فى سنة ١٨٤٠ على أن يجعلوا مركزها دوليا ويضمنوا استقلالها بمعاهدة دولية خشية أن تطمح أنظار احدى الدول اليها ، فلا يستقيم التوازن الذى طالما كان اختلاله سببا فى اشتعال نار الحرب بين أمم متعددة .

« ومن اجل هذا ما كادت انجلترا تحتل مصر ذلك الاحتلال المخالف للمعاهدات ولقواعد القانون الدولى وأحكام العدل حتى ارتفعت أصوات الاحتجاج من كل صوب ، وكثيرا ما رفع المصريون أصواتهم مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادهم وبرد الاستقلال الى مصر ، رفعوا هذه الأصوات هنا وفى أوروبا بل وفى كل مكان ولم يثن عزائمهم ما كان يسن لهم من القوانين الاستثنائية المضيقة للحرية وما كان يتبع معهم من الاجراءات غير الشرعية ، فصحفهم ومؤتمراتهم وأحزابهم وألسنتهم وأقلامهم كانت موجهة فى هذا السبيل القومى ، ولا جرم أن يكون المصريون أول المرحبين بأقوال الرئيس ولسن ومبادئه لأن فى تحقيقها ادراك غايتهم التى لم يصمتوا يوما واحدا عن المطالبة بها ، وما هذا الصوت المرفوع الآن الا بمثابة ترديد لما سمعه العالم منهم قبل اليوم .»

« لنشرح الآن القضية المصرية مبينين مركز مصر الشرعى وحقيقة مركز الانجليز فى بلادنا من الوجهة الدولية متكلمين عن آمالنا القومية وأغراضنا الوطنية .»

« ان مصر الحديثة ترجع الى سنة ١٨٤٠ ، وقانونها الأساسى هو معاهدة لندره الموقع عليها فى ١٥ يوليه من تلك السنة وكذلك الفرمان الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمؤيد والمتمم بفرمان أول يونيه سنة ١٨٤١ ، فهذه العقود الثلاثة هى أساس استقلال مصر وحريتها وهى التى وضعت حدا للأزمة التركية المصرية التى أقلقت أوروبا من سنة ١٨٣١ الى سنة ١٨٤١ .

« ويلاحظ أن هذه المعاهدة الدولية وما يتبعها من فرمانات لم تسو مسألة مصر وحدها بل سوت أيضا مسألة السودان فهو باعتباره أرضا مصرية يسرى عليه ما يسرى على بقية الأراضى المصرية ، لا سيما ونحن نعلم أن محمد على يرجع اليه الفضل فى رد تلك البقاع الى مصر وهو بعمله لم يفعل شيئا سوى أنه أعاد لمصر الأراضى التى كانت تابعة لها منذ القرون الغابرة فان آثار طيبة تثبت أن الملك تحوتمس الثالث من الأسرة الرابعة توغل لغاية منطقة البحيرات واحتل النقط الحربية التى كانت على النيل .

« وتأييدا لذلك صدر فرمان آخر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ بتخويل محمد على ادارة مديريات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وبعد ذلك صدرت فرمانات تؤيد ما سبقها وتجعل الأراضى السودانية وملحقاتها جزءا من مصر فى الحكم وأهمها فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ وفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ وفرمان أول يوليه سنة ١٨٧٥ وفرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ وفرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« ومما هو جدير بالاعتبار أن هذه الامتيازات لم تعط لعائلة محمد على وحدها وانما أعطيت لمصر فى الوقت نفسه ، فهى حق من حقوق المصريين الشرعية حصلوا بها على استقلالهم بضمانة أوروبا ومن واجبهم أن يتمسكوا بها ، ففى فرمان ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ الموجه الى توفيق باشا نص على ذلك صراحة اذ جاء فيه : « ان زيادة رفاهية مصر وتوفر الأمن والسكينة لأهلها يعدان من الأمور التى نعنى بها كل العناية ولقد أصدرنا تحقيقا لهذا الغرض فرمانا يؤيد أيضا الامتيازات القديمة لهذا الغرض » ، وجاء فيه أيضا « ان الخديو لا يستطيع بأى حجة من الحجج ولا سبب من الأسباب أن يتنازل لأشخاص آخرين عن كل الامتيازات الممنوحة لمصر أو جزء منها » وقد ورد هذا النص نفسه فى فرمان ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ .

« فيتبين من كل ما تقدم أن أوروبا وضعت استقلال مصر تحت ضماناتها ، وهذا ما يجعل باب المسألة المصرية مفتوحا فى كل وقت تنفيذا لتلك الضمانة ويجعل كل احتلال أجنبى لها مطبوعا بطابع عدم الشرعية لأنه ما دام غير مرتكز على عقد قانونى فهو غير موجود شرعا وغير طبيعى فعلا .

كيف وقع الاحتلال البريطانى :

ولننتقل الآن الى البحث فى الاحتلال الانجليزى وكيف وقع وما قيمته دوليا وعدلا . فى أوائل عام ١٨٨٢ حدثت فى مصر بعض قلاقل سياسية لم تكن ذات شأن فى أول أمرها ، لأن الأهالى كانوا هادئين ، ولم تتعد الحركة بعض السياسيين والضباط (جريدة الطان عدد ١ فبراير و ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢) ثم أخذت تكبر شيئا فشيئا ، وكان لعرابى اليد الطولى فيها ، ولا يخفى أن موقف هذا الرجل لا يزال محوطا بأسرار كثيرة ، فان التاريخ لم يكشف لنا حقيقة الدافع له على ما فعل ولم يبين لنا المؤثرات التى كان خاضعا لها ، وقد كان من جراء هذه الحركة أن المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية اقترح على وزارة لندرة ارسال ست

سفن حربية الى الاسكندرية فوصل الاسطولان فى يوم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ ، ثم عاد فاقترح على الدول فى ٣٠ مايو عقد مؤتمر دولى فى الشؤون المصرية ، وقد اجتمع هذا المؤتمر فى طرابيا يوم ٢٣ يونيه ، وفى ٢٥ يونيه وقع أعضاؤه على البروتوكول المشهور (المعروف بميثاق النزاهة) الذى نص على ما يأتى :

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يقع بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال شيء من أراضى مصر ولا على الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها يكون غير ممكن لرعايا الحكومات الأخرى نيله » ومع ذلك فبالرغم من هذا التعهد وبالرغم من استمرار المؤتمر منعقدا ، فان انجلترا أخذت تضرب مدينة الاسكندرية بأساطيلها فى صبيحة يوم ١١ يوليه ، وذلك بحجة أن المصريين كانوا يضعون بعض مدافع فى الحصون تهدد الأسطول مع أن هذه الحجة لم يكن لها محل ، فان الأسطول الفرنسي كان واقفا بجانب الاسطول الانجليزى ولم يدع أن طوابى الاسكندرية تتهدده ، بل على النقيض من ذلك ، فانه لما طلبت الحكومة الانجليزية من الحكومة الفرنسية أن تشترك معها فى ارسال انذار لحكومة مصر فى صدد هذه المدافع رفضت هذا الاشتراك واعتبرت أن ارسال انذار لمصر يكون عملا غير شرعى ، وليس له مسوغ ، ولا سيما أن مؤتمر الأستانة قرر عدم الانفراد بالعمل ، وخوفا من أن تكون الحكومة الفرنسية مسئولة أصدرت أوامرها للأسطول الفرنسى بالانسحاب اذا أرسل انذار انجلترا الى مصر ، وفعلا انسحب الأسطول ، أضف الى ذلك أن الأسطول النمسوى والأسطول الايطالى كانا موجودين فى الاسكندرية ، ولم يدعيا تلك الدعوى التى اتخذتها انجلترا ذريعة لما فعلت .

« ولقد احتجت الحكومة المصرية على انذار الأميرال سيمور وأرسلت اليه الجواب الآتى :

« ان مصر لم تفعل شيئا يبرر ارسال الأساطيل الى مياهها ولم تقدم الحكومة على عمل يستوجب ما طلبه الأميرال سيمور فان الحصون باقية على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأسطول ، ولم يصنع بها شيء سوى ترميمات ضرورية تقيها من التهدم ، وزيادة على ذلك فنحن هنا فى بلادنا فيحق لنا ويجب علينا أن نستعد لرد عادية كل من يسعى لتكدير علائق السلام ، ولا يمكن لمصر ما دامت متمتعة بحقوقها ومحافظة على شرفها أن تسلم حصنا واحدا من حصونها ، ولا مدفعا من مدافعها الا اذا أرغمت عليه بالقوة ، وهى تحتج على تصريحاتك التى أعلنتها اليوم ، وتلقى تبعة كل النتائج التى تحدث من اطلاق القنابل أو هجوم الأسطول على الأمة التى تطلق أول قذيفة فى أوقات السلم على مدينة الاسكندرية الهادئة خارقة بذلك القوانين الدولية والقواعد الحربية » .

« ضرب الانجليز الاسكندرية وأنزلوا جنودهم الى البر وكان المؤتمر منعقدا كما قدمنا ، فقرر فى ١٥ يوليه تكليف الباب العالى بارسال جنود لقمع الفتنة ثم انفض على أن يجتمع عند الحاجة فانفردت انجلترا بالأمر وأخذت تشترط على تركيا لارسال جنودها شروطا كثيرة لم يضعها المؤتمر ، وفى هذه الأثناء كان الجيش الانجليزى يزحف على القاهرة حتى اذا دخلها أرسلت الحكومة الانجليزية الى الباب العالى تنبئه بأن لا حاجة الى ارسال جنود لأن جيش عرابى قد تشتت ، وأن جزءا من الجيش الانجليزى استدعى ، فأجاب الباب العالى مستفهما عن رحيل بقية الجنود الانجليزية ، فلم يتلق جوابا ، وها نحن أولاء نرى الاحتلال باقيا للآن .»

احتلال انجلترا لمصر غير شرعي :

اولا ــ هل احتلها الانجليز باعتبارها من الأراضي المبــاحة ؟ كان الاحتلال حتى في العصور الغابرة طريقة من طرق تملك الأراضي ، وقد عظم شأن هذه الطريقة في عصر الاكتشافات اي منــذ القرن الخامس عشر ، وهو يعــرف في المذهب الدولي الحديث بأنه (حيازة أرض لا مالك لها ــ من الوجهة القانونية الدولية ــ في وقت وضع اليد عليها بقصد جعلها تحت سيادة حائزها) ، فيتبين من هذا التعريف أن الشرط الأساسي لاحتلال ارض ما هو ان تكون هذه الأرض داخلة في دائرة الأراضي الممكن احتلالها ، اى أن الاحتلال لا يصح الا بالنسبة للأراضي غير الخاضعة لأى سيادة من السيادات ، وقال علماء القانون الدولي أيضا : « لأجل أن يكون الاحتلال طريقة شرعية من طرق الملكية يجب أن تكون الأراضي غير مملوكة لأحد ، وأن لا يضر هذا الاحتلال بحقوق الغير ، أو بعبارة اخرى يجب أن لا تكون لأى دولة سيادة على هذه الأراضي أو تكون هذه السيادة قد أهملت وتنوزل عنها » (القانون الدولي العام للأستاذ برى ص ٢٣٨ و ٢٣٩) .

« ولا جرم ان مصر ليست بالبلد المباح ، فضــلا عن أن احتلالها يلحق الضرر بحقوق الدول كلها التى تشتبك مصالحها فيها ، ومن اجل هذا الاشتباك قرر مؤتمر الأستانة أن لا تختص دولة في مصر بميزة أيا كان نوعها .

« ثانيا ــ هل احتلت انجلترا مصر باعتبارها فاتحة لها ؟ قد يقال بأن انجلترا احتلت مصر وقت نشوب حرب ، كما تحتل الدول المتحاربة جزءا من أراضي بعضها ــ وهو قول مردود طبعا ــ فان انجلترا عندما حاربت عرابي وأنزلت جنودها الى مصر كان ذلك بحجة اعادة السلطة الى الخديو ، وهــذا نص النشرة التى وزعها الجنرال ولسلي لما وصل الى ثغر الاسكندرية :

« يعلن الجنرال ولسلي قائد الجيوش الانجليزية ان الدولة البريطانية لم تقصد بارسالها التجريدة العسكرية الى القطر المصري الا تأييد سلطة الجناب الخديوى فجنودنا لا تقاتل الا من كان شاكي السلاح خالعا لطاعة الخديو .. ثم أن الجنرال قائد الجيوش يسر كثيرا وينشرح صدرا من زيارة مشايخ البلاد وغيرهم ممن يود المساعدة في **قمع العصيان والقاء القبض على العصاة الذين عصوا الجناب العــالي الخديوى أمير البلاد وواليها الشرعي المعين من الحضرة السلطانية** » .

« فلم تكن هنــاك اذن حرب بين انجلترا ومصر تخول للأولى احتــلال الثانية ؟ ولو حدثت هذه الحرب لوجب على انجلترا اعلانها وهو ما لم يحصل .

« ثالثا ــ هل تنازل لها أحد عن مصر . كلا فان الأمة المصرية ما فتئت تحتج بكل شدة على الاحتلال كما أن الدولة العثمانية كانت تفعل ذلك وتطالب بالجلاء .

« رابعا ــ هل وكلتها الدول في احتلال مصر . كلا ــ فان هذه الدول قررت عدم انفراد اية دولة فيما يتعلق بشئون مصر ولم تبح لانجلترا القيام بأى عمل في هذه البلاد وزيادة على ذلك لما دارت بين انجلترا والباب العالي تلك المخابرات المعروفة بمخابرات درومند وولف لأجل الجلاء عن مصر وتم التوقيع على اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ رأت الدول أن هذه الاتفاقية تبيح لانجلترا اعادة احتــلال مصر اذا وقعت اضطرابات فيها فلم تقــرها لما في اقرارها من تخويل انجلترا حق النيابة عن أوروبا في شئون مصر ولذلك احتجت فرنسا وروسيا وقتئذ على هذه

الاتفاقية ، وكان من وراء احتجاجهما أن السلطان لم يصـدق عليها فصارت كأن لم تكن .

« وعلى ذلك فان مركز مصر الذى اوجدته الدول فى سنة ١٨٤٠ لم يطرأ عليه اى تغيير من جراء الاحتلال ولا يمكن لأحد أن يصـبغ هذا الاحتلال بصـبغة شرعية ما .

« قال الأستاذ دسبانيه فى كتابه القانون الدولى العام : « ان قرارات مؤتمر لندره سنة ١٨٤٠ لا تزال مستمرة الوجود دائما كما أن الاحتلال الانجليزى لا يمكن أن تكون له غير الصبغة الوقتية بالرغم من جميع المحاولات التى تستعمل لجعله نهائيا » (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٢٨) .

« وقال العـالم الكبير (دى مارتنس) استاذ القـانون الدولى : « ان مركز الحكومة المصرية وجد باتفاق أوروبا اتفاقا شرعيا وهذا الاتفاق نفسه ضرورى لتغيير هذا المركز » (دى مارتنس ص ٣٣٦) ، وقال الأستاذ (كوشرى) فى كتابه المركز الدولى لمصر والسودان : « ان التدخل فى شؤون الأمم الأخرى ليس قانونيـا لأن القوانين تقضى بأن تكون الأمم مستقلة بعضها عن بعض ، فبأى حق تدخلت انجلترا فى شئون مصر ، انها كانت دائما ضد مبدأ التدخل ، ولا سيما عند تدخل النمسا فى ايطاليا سنة ١٨٢١ وفرنسا فى اسبانيا سنة ١٨٢٣ فعلام غيرت اذن مبدأها ؟ هل لها أن تتذرع بدعوة السلطان ؟ كلا فانه لم يوجد شخص رفع صوته أكثر منه محتجا على التدخل الانجليزى فى وادى النيل كما أنه لم يوجد شخص الح أكثر منه فى ان يعيد بنفسه السكينة الى مصر ، ان التدخل الذى خوله القانون الدولى الحديث لا يمكن أن يكون شرعيا الا اذا قام به مجموع الدول وما ما لا ينطبـق على عمـل انجلترا ، وقصارى القول أنه بالرغم من اطلاق القنابل على الاسكندرية ، ومن التل الكبير ومن أم درمان ومن فاشودة ، فان المسألة المصرية لا تزال مفتوحة ، وما مثل انجلترا الا كمثل الكاتب فوق الرمل » (كوشرى ــ المركز الدولى لمصر والسودان ص ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٦٠) .

« وقال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية : « ان الاتفـاق الأوروبى هو الذى أوجد الحـكومة المصرية ، وهذا الاتفـاق وحده هو الذى يملك نقض ما فعل » .

« خامسا ــ تصريحات رجال الحكومة الانجليزية . على اننـا لو رجعنـا الى تصريحات رجال الحكومة الانجليزية انفسهم قبل الاحتلال وبعده نجد انهم يوافقوننا على هذه الآراء ويقروننا على أن الاحتلال غير شرعى ، ويعدوننا بالجلاء العاجل ، مصرحين بأن وقت الجلاء حان منذ زمن بعيد ، (وأورد هذه التصريحات) (١) » .

السودان المصرى وملحقاته :

قلنا ان المعـاهدات والفرمانات سوت مسـألة مصر والسودان معا ، فمركزهما الدولى واحد ، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، ومن اجل ذلك نحن نطلب استقلال مصر والسودان ، أو بعبارة أخرى استقلال البلاد المصرية التى تدخل فيها أراضى السودان وملحقاته .

---

(١) نشرناها بنصوصها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٤٣ وما بعدها .

« ولنتكلم الآن عن حوادث السودان : لما احتل الانجليز مصر ذلك الاحتلال غير الشرعى طلبوا من الحكومة المصرية اخلاء السودان ، وكان شريف باشا وقتئذ رئيسا للوزارة ، فلما عرضت المسألة على مجلس النظار رفض المجلس الموافقة على هذا العمل. واستقال شريف باشا بجوابه المشهور الذى قال فيه : « اقترحت علينا حكومة بريطانيا العظمى أن نخلى السودان ، على أننا لا نملك هذا الحق ، وقد طلبت أيضا أن نعمل بنصائحها دون مناقشة فيها ، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على أن الخديو يحكم البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم السامى أن تقبلوا استعفاءنا ، لأنه لا يمكننا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية » ، ولقد استدعى نوبار باشا فتولى رياسة النظارة ووافق على الاخلاء فى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ : وتم الاخلاء فى السنة التالية .

« ولا جرم أن هذا العمل لا قيمة له من الوجهة الدولية وليس من شأنه أن يفصل السودان عن مصر أو أن يجعله أرضا مباحة ، وقد احتج الباب العالى لدى الدول وقتئذ على هذا العمل ، وعدم شرعية هذا الاخلاء ترجع الى نصوص الفرمانات (ولا سيما فرمان ١٨٧٩) التى تصرح بأن الخديو لا يملك ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية مطلقا .

« أخلى السودان بضغط الانجليز وبعد ذلك أخذت انجلترا تحتل بعض بقاعه وتعقد اتفاقات تقضى باحتلال بعض الدول بقاعا أخرى ثم عادت فأشارت على الحكومة المصرية باعادة فتح السودان وعقدت مع الحكومة اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ القاضية بجعل السودان شركة بين انجلترا ومصر ، فهل هذه التصرفات صحيحة وهل من شأنها أن تجعل للسودان وملحقاته مركزا غير المركز الذى حددته المعاهدات والفرمانات ؟ اللهم كلا ، فان أحكام هذه المعاهدات والفرمانات صريحة ، كما أن قواعد القانون الدولى تنطق ببطلان هذه التصرفات ، ولقد تكلمنا عن بطلان الاخلاء الذى وقع فى سنة ١٨٨٥ ، ومما يؤيد هذا البطلان أيضا ما صرح به رجال الحكومة الانجليزية أنفسهم من أن السودان لم ينفصل فى وقت من الأوقات عن مصر ، ولم يفقد صبغته المصرية بالرغم من اخلائه ، وقال اللورد سالسبورى فى ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ : « لقد أكدت بطريقة عامة فكرة أن وادى النيل كان ولا يزال مملوكا لمصر ، وان كل عقبة وقفت امام هذه الملكية وكل نقص أصابها بسبب فتوحات المهدى قد تلاشيا بانتصار الجيش الانجليزى المصرى فى أم درمان »

« ولا يجوز أن ننسى موقف انجلترا فى حادثة فاشودة ، فانها حاجت فرنسا وقتئذ بأن السودان ملك لمصر ، وليس أرضا مباحة وبناء على هذه الحجة غادرت حملة مارشان فاشوده .

اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

هذا من جهة مركز السودان بعد اخلائه وقبل اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ؟ أما من جهة بطلان هذه الاتفاقية فالأدلة على ذلك متعددة .

« ١ ــ لما كان التنازل الأول عن السودان باطلا ، فكل ما يبنى عليه فى المستقبل يعتبر باطلا أيضا لأنه ما دام السودان لم ينفصل عن مصر فلا يعد أرضا مباحة وعلى ذلك لا يمكن احتلاله بالفتح وهذا رأى انجلترا فى حادثة فاشودة كما قدمنا .»

« ٢ ـ اذا كانت الفرمانات تحرم على الخديو التنازل عن السودان فى سنة ١٨٨٤ ، فهى كذلك تحرم عليه اشراك دولة أجنبية معه فيه لأن هذا الاشراك يعد تنازلا عن جزء مشاع فيه وليس له أن يفعل ذلك .

« ٣ ـ ان الفرمانات تحرم على الخديو فوق ذلك ، ابرام معاهدات سياسية كاتفاقية السودان . (أنظر فرمانى ١٨٧٩ و ١٨٩٢) ولقد صدقت انجلترا على هذه الفرمانات .

« ٤ ـ ان عمل انجلترا يعد اعتداء على ممتلكات الغير وهو يناقض ما تعهدت به فى عدة مواقف ، نذكر منها معاهدة لندره فى ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ ، ومعاهدة باريس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين فى ١٣ يوليه سنة ١٨٧٨ ، ومؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ .

« وهل يجوز لانجلترا ان تلغى الامتيازات الأجنبية فى السودان بمقتضى هذه الاتفاقية مع أنها من الحقوق التى اكتسبتها الدول ولا يمكن مسها بشىء الا اذا اقر الجميع هذا الالغاء ، ولقد قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية عند الاشارة الى هذه الاتفاقية (انها من الوجهة الدولية باطلة بطلانا تاما) .

ماذا جنته مصر من هذه الشركة :

هذه هى قيمة الشركة المصرية الانجليزية من الوجهة الدولية القانونية ، فلننظر الآن فيما جنته مصر منها وهل عادت عليها بشىء من الفائدة أم أنها لم تجن منها الا الخسارة .

« يقولون ان السودان شركة ، ولكن هذا القول لا يسمع فى كل وقت بل ينادى به عندما تتطلبه ذلك مصلحة الانجليز اى عندما يراد دفع المال اللازم لهذه البقاع ، اما فى غير ذلك ، فليس للمصرى شىء فى السودان والانجليزى وحده هو صاحب الكلمة والنفوذ يشاركنا مشاركة القوى للضعيف .

« لقد تكلف علينا السودان من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩١٢ نحو ثمانية عشر مليونا من الجنيهات (انظر النشرة الشهرية لمجلة الغرفة التجارية الدولية بعددها الثانى السنة الحادية عشرة الصادر فى فبراير سنة ١٩١٣) ، وليس هذا المبلغ هو الخسارة الوحيدة التى أصابتنا ، بل الخسارة الحقيقية هى أن هذا المبلغ الجسيم بالنسبة لميزانية مصر اخذ منها فى وقت كانت محتاجة اليه أشد الاحتياج ، فتعطلت بسبب ذلك بعض المشاريع الضرورية للرى والصرف مما الحق بالزراعة ضررا كبيرا ، وقد كتب أحد كبار الماليين والمهندسين الزراعيين مقالات متعددة فى مجلة (الحياة المالية) الفرنسية وفى النشرة التجارية الدولية التى سبقت الاشارة اليها شرح فيها هذه النظرية قائلا : « ان متوسط محصول القطن نقص بمقدار ٣٠ فى المائة على الأقل فى خلال ١٢ عاما من ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٩ وقد قدرت بسبعين مليونا من الجنيهات مبلغ الخسارة التى اصابت مصر من جراء ذلك ، واثبت أن السبب الرئيسى لهذه الخسارة يرجع الى أعمال للرى التى درست درسا رديئا ، ونفذت بطريقة ناقصة نظرا لقلة المال فان الأموال كانت تتسرب الى السودان ويظهر أنهم ضحوا بالاعتبارات الفنية الزراعية فى مسألة الرى فى سبيل الاعتبارات المالية ، وكان الراى السائد فى فكرة تغيير طريقة الرى يرمى الى الحصول على اكبر كمية من الماء فى اقصى وقت لأخذ اقصى ضريبة عقارية ، وبذلك اكثروا من توزيع المياه

دون أن يعنوا بطريقة صرفها على أنهم قرروا الآن أن ينتهوا بما كان يجب البدء فيه وسينفقون ثلاثة أو أربعة ملايين من الجنيهات للقيام بأعمال الصرف التى كان يجب أن تسير جنبا لجنب مع أعمال الرى متى أجلوها لأنهم أرادوا ان يخدموا السودان قبل مصر » .

هذا شيء مما سببته الشركة لمصر ، أضف الى ذلك أن السياسة المتبعة الآن فى تعمير السودان ترمى الى تحويل التجارة عن المرافىء المصرية الى ميناء بور سودان ، فقد انفقت اموال مصر على مد خطوط طويلة من السكك الحديدية فى تلك البقاع ولم يفكر احد فى ايصال وادى حلفا بالسودان ، مع أن المسافة بينهما لا تتجاوز ٣٥٠ كيلو مترا وذلك لعدم تسهيل المواصلات بين البلدين ، ولقد تحققت هذه الغاية وتحولت التجارة الى بور سودان بكثرة عظيمة ينطق بها الجدول الآتى :

السنة	قيمة الواردات والصادرات لبور سودان بالجنيه المصرى	النسبة لمجموع تجارة السودان
١٩٠٨	٨٨٢٥٨٠	٣٦١ فى الألف
١٩٠٩	١٠١٠٩٨١	٤٠٢ »
١٩١٠	١٥٦٣٥٥٨	٥٣٦ »
١٩١١	٢١٢٥١٣٩	٥٧٠ »

« وبذلك تقدمت تجارة بور سودان هذا التقدم العظيم ، بينما تجارة وادى حلفا سائرة الى الوراء ، ولو اقتصر الأمر على ذلك لهان ، ولكن مسألة المسائل هى توزيع مياه النيل بين مصر والسودان ، فان زيادة المساحة المنزرعة فى تلك البقاع ومشاريع الخزانات التى يريدون تنفيذها مما يهدد الرى فى مصر بالخطر ما دام الانجليز هم اصحاب السلطة فى السودان ، وليس الخطر الذى نشير اليه بخيالى ، فقد أثبته كثير من كبار المهندسين وفى مقدمتهم المسيو برمبت المفتش العام للقناطر والجسور الذى كانت الحكومة الفرنسية اوفدته لمصر (فى رسالته السودان والنيل التى تلاها فى المجمع العلمى المصرى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣) ، فقد قرر هذا العالم أن بناء قناطر فى أعالى النيل يهدد مصر بالخطر ان لم يكن بالموت ، وذهب السير سكوت منكريف وكيل الأشغال سابقا فى القاهرة الى الأخذ بهذا الرأى فى خطابه الذى ألقاه يوم أول أكتوبر سنة ١٨٩٥ ، وكتبت النشرة الشهرية للغرفة التجارية الدولية فى مصر فصلا مستفيضا فى هذا الموضوع أيضا فى عددها الصادر فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٢ ، ولقد حاول المستر توتنهام مفتش رى السودان العام ان يطمئن المصريين فيما يتعلق برى اراضيهم بالرغم من المشروعات التى تقضى بزيادة الأراضى المنزرعة فى السودان ، ولكنه قال فى تقريره العبارة الآتية : « حرصا على سلامة ماء الرى اللازم للقطر المصرى يحسن انشاء مقياس دقيق فى وادى حلفا ، ووضع اتفاق بين الحكومتين فتتعهد حكومة السودان بهذا الاتفاق أن تعطى القطر المصرى كميات معينة من الماء لا تنقص عن أقلية مفروضة فى كل فصل من فصول السنة وتكون هذه الكمية مبنية على حاجة القطر المصرى وأقلية الماء الذى يكون فى النيل بالأصل والباقى يعطى للسودان » (تقرير السير جورسب عن عام ١٩١٠) ».

« ونحن نتساءل ماذا تكون النتيجة اذا امتنعت حكومة السودان وهى فى يد اجنبى عن مصر عن اعطائنا الكميات المعينة من المياه ، اللهم ان حياة مصر تتطلب ان يكون السودان متحدا معها وجزءا منها ، لا فى يد اجنبية عنها ، اما شركة الضعيف مع القوى فلا تعود علينا الا بالضرر .

« ولقد القى المستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان خطبة فى الاجتماع الذى أقامته جمعية تقدم القطن البريطانية بمدينة منشستر جاء فيها ما يلى : « لامنا الكثيرون صراحة لأن الحكومة البريطانية لا تدفع شيئا من المال فى السودان مطلقا حتى أنه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع ما يلزم لذلك من زهيد المال ، ثم هل من المعقول أو مما يجمل أن نطلب من الحكومة المصرية ان توجد الأموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (جريدة المانشستر جارديان بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩١٢) .

« ولا يذهبن احد الى الظن بأننا نعد السودان مستعمرة لمصر ونريد ضمه لنسوده ، وانما نحن نعده جزءا منها فما يسرى على الأراضى المصرية لا بد ان يتمشى عليه وما تتمتع به من نعمة الحرية لا مناص من ان يشاركها فيها ، فهما توأمان حقوقهما متساوية ، وواجباتهما واحدة ، وما مثلهما الا كمثل مقاطعتين فى مملكة واحدة لا تفاضل بينهما .

« وغير خفى ان سكان السودان يتكلمون لغتنا واغلبيتهم تدين بدين الأغلبية فى مصر ، وهذا الاتفاق فى الاعتقادات الدينية يدعو الى الاتفاق فى العادات والتقاليد والأخلاق والطبائع ؛ وقصارى القول ان بينهما روابط عديدة تجعل اتحادهما أمرا محتما ، فكل منهما فى حاجة الى الآخر ، اذ مصر متممة للسودان ، والسودان متمم لمصر ، وهما يكونان كتلة واحدة لا سبيل لانفصال احدهما عن الثانى ، فكل هذه الحقائق والاعتبارات فضلا عن مركز السودان من الوجهة الدولية يدعو الى المطالبة بعدم انفصال السودان عن مصر ، وببطلان الشركة الانجليزية المصرية التى لا توجد الآن الا فعلا لا قانونا » .

اتفاقية سنة ١٩٠٤ :

« فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عقدت اتفاقية بين انجلترا وفرنسا تعهدت فيها الاولى بأنها لا تنوى تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وتعهدت الثانية بانها لا تعرقل عمل انجلترا فى البلاد ، لا بطلب تحديد اجل للاحتلال الانجليزى ، ولا بأى امر آخر .

« فهل هذه الاتفاقية غيرت مركز مصر الذى شرحناه أو صبغت الاحتلال بصبغة شرعية أو اكسبت الانجليز حقا فى مصر ؟ اللهم كلا ، فقد قدمنا أن مركز مصر أوجدته وضمنته الدول الأوروبية ، فاتحاد فرنسا وانجلترا دون غيرهما ليس له أى تأثير ، وهما وحدهما غير مختصتين بادخال تغيير على مركز مصر ، ولا تملكان هذا الحق ، كما قال المسيو فريسينيه فى كتابه عن المسألة المصرية ص ٤٢٩ .

« على أن علماء القانون الدولى يقررون من جهة أخرى أن هذه الاتفاقية فى ذاتها وبفرض أن لها تأثيرا دوليا ، لا تكسب الاحتلال بصفة شرعية ، لأن تعهد فرنسا فيها مقصور على عدم عرقلة انجلترا فى مصر ، ولم يتناول اعتراف بشرعية بقائها فى هذه البلاد » .

« قال الأستاذ دسبانيه : « ان فرنسا باتفاقها مع انجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ لم توافق ولم تصدق على المركز الواقعى الذى أوجدته انجلترا لنفسها فى مصر ، لأن هذه الموافقة وذلك التصديق لا يمكن أن يكونا الا باتفاق جديد بين جميع الدول التى اشتركت فى حوادث سنة ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ وان فرنسا وافقت فقط على شىء واحد ، وهو أن لا تضع العراقيل فى سبيل ادارة مصر بواسطة انجلترا : تلى الادارة التى ليست لها الا صبغة وقتية ، والتى لم تتحول الى مركز شرعى صحيح مقبول » (القانون الدولى العام للأستاذ دسبانيه ص ١٦٦) وفضلا عن ذلك كله ، فقد قرر الرئيس ولسن مبدأ عادلا أتينا عليه فى أول هذا البحث ، وقد وافق المتحاربون على هذا المبدأ فى مكاتباتهم التى ضمنوها اقرارهم لمبادىء الرئيس كلها ، ونحن نشير هنا الى قول الرئيس ولسن : « ان الشعوب لا تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى ، أو باتفاق بين متنافسين وأعداء » ، وقصارى القول أن اتفاق فرنسا وانجلترا بعيد عن أن يؤثر أقل تأثير فى عدم شرعية الاحتلال . والمسألة المصرية لا تزال حيث كانت من قبل ، ومركز مصر لم يطرأ عليه أى تغيير .

قناة السويس وحرية البحار

« تقررت حيدة قناة السويس بمعاهدة دولية ، فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ : وجعل الرئيس ولسن فى مقدمة مبادئه حرية الملاحة فى البحار فى وقت السلم والحرب ، ولا ريب أن بقاء دولة قوية كالدولة الانجليزية على ضفاف القنـــاة مما يجعل هذه الحيدة مهددة ، كما يجعل حرية الملاحة غير مضمونة ، ولقد سبق لانجلترا ، أن منعت الملاحة فى قناة السويس فى أثناء الثورة العرابية يوم ٢٠ أغسطس ١٨٨٢ ، فاحتج المسيو دلسبس اذ ذاك على هذا العمل ، ومما يؤيد رأينـا قول المسيو فريسينيه : « مادامت الجنود الانجليزية محتلة مصر فالنصوص الضامنة لحرية الملاحة فى القناة مدة الحرب ســتكون لها قيمة ضئيلة من الوجهة العملية » (المســألة المصرية لفريسينيه ص ٤١٣) .

« وقال المسيو نوتوفتش فى الفصل الذى كتبه عن قناة السويس بمؤلفه (أوروبا ومصر) عندما تكلم على معاهدة سنة ١٨٨٨ : « ماذا يكون تأثير قصاصة الورق التى كتبت فيها هذه المعــاهدة اذا شعرت انجلترا المتســلطة على أرض مصر ومرافىء الاسكندرية ودمياط وبور سعيد والسويس والاسماعيلية بحاجتها الى اغلاق القناة فى وجه جميع السفن أو اذا رأت ضرورة اغراق مراكب أعدائها ، وهى تشق المياه المصرية » ، وقال أيضا : « ان الانجليز يحتلون القناة احتلالا حربيا ، ومن أجل ذلك فهم ينظرون الى معاهدة سنة ١٨٨٨ بكل سكينة واطمئنان ، وبعد أن وقع مندوبو الدول عليها اعترف السياسيون انهم فعلوا أمرا لا فائدة فيه واذا كانت هناك معاهدة أبرمت بقصد أن تخرق أحكامها وتنتهك حرمتهــا فلابد أن تكون هذه ولاسيما فى وقت الحرب » .

« فهذه الأقوال والآراء تعزز قضيتنا ، لأنها تكسبنا دعامة أخرى نرتكز عليهـــا للمطالبة باستقلال بلادنا وجلاء الانجليز عنها احتراما لحيدة القناة وتحقيقا لمبدأ حرية الملاحة فى البحــار » .»

عدالة المطالب المصرية :

« وجملة القول ان قضيتنا واضحة ظاهرة لا يكاد يبحثها المنصف حتى يحكم لنــا بطلباتنا ، اذ ليس استقلال مصر فى مصلحتنا وحدنا ، بل هو فى مصلحة جميع الأمم ، هو ضمانة من ضمانات التوازن الدولى ، هو قاعدة من قواعد السلام فى العالم ، واننا

نردد مع المسيو فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية قوله : « ان هناك مبدأ من مبادىء السياسة الاوروبية لا يطرأ عليه تغيير ، وهو ان مصر لا يجوز ان تملكها دولة من الدول العظمى ، لأن احتلالها يخول امتيازات من شأنها اختلال التوازن بين الممالك ، واذا كانت مصر في يد دولة اجنبية فانها تهدد مصالح الجميع ، والحل الذى يترتب على هذا المبدأ انما هو جعل مصر على الحياد المضمون بالاتحاد الأوروبى » (المسألة المصرية ص ٤٣٣) .

« على أنه يمكننا ان نبدل هذه العبارة بجعل الحل (استقلال مصر المضمون بجمعية الأمم) ، هذا وان من يراجع المكاتبات السياسية التى دارت بين فرنسا وانجلترا فى صدد المسألة المصرية يجد ان الانجليز كانوا قد اقترحوا نفس الاقتراح الذى ارتآه المسيو فريسينيه ، ففى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل مذكرة الى المسيو وادنجتن سفير فرنسا فى لندره وقتئذ خصص القسم الثالث منها بالتعهد بأن يقترح على الدول والباب العالى جعل مصر من البلاد المحايدة على قاعدة المبادىء المطبقة فى بلجيكا ، وقد وافقت فرنسا على هذا الاقتراح ، وصرحت بقبولها فى رد المسيو وادنجتن بمذكرته التى ارسلها للورد جرانفيل يوم ١٧ يونيه ١٨٨٤ .

« ففكرة استقلال مصر وجلاء الانجليز عنها كانت مختمرة فى رءوس رجال الحكومة الانجليزية ، فلماذا لا ينفذونها الآن ، لاسيما وان فى تنفيذها احتراما لمواثيقهم وعهودهم . وتأييدا لمبدأ حرية الشعوب ، وذلك المبدأ الذى اخذت جميع الدول تنادى به الآن » .

النتيجة :

« حيث ان الاحتلال الانجليزى لمصر غير شرعى لمنافاته للمعاهدات الدولية والفرمانات التى صدقت عليها الدول ، وقد صرح رجال الحكومة الانجليزية فى كثير من المواقف الرسمية وغيرها ، بأنهم لا ينوون البقاء فى مصر ، وان زمن الجلاء حان من عهد بعيد ، وحيث ان الدول احتجت على هذا الاحتلال مرات عديدة .

« وحيث أن الأمة المصرية لم ترض بهذا الاحتلال ، بل رفعت صوتها فى كل وقت ، وفى كل مكان طالبة الجلاء والاستقلال .

« وحيث اننا كنا متمتعين قبل الاحتلال بالاستقلال الداخلى المضمون من الدول بمعاهدة لندرة الموقع عليها فى سنة ١٨٤٠ والتى لم يطرأ عليها أى تغيير من الوجهة الدولية .

« وحيث ان هذا الاستقلال الداخلى وحده بالرغم من اتساع دائرته لم يعد كافيا لنا ولا محققا لآمالنا الوطنية ، اذ نحن امة يزيد عدد سكانها على ستة عشر مليونا من عنصر واحد ، لهم قومية معلومة ولغة واحدة ، وثروة كبيرة ، فنحن جديرون بالاستقلال التام ، ويجب أن نتمتع بما تتمتع به الشعوب الأخرى .

« وحيث ان السودان غير منفصل عن مصر بمقتضى المعاهدات والفرمانات فضلا عن أن بين البلدين روابط عديدة تجعل حياتهما متوقفة على اتحادهما ، كما أن كل حيلولة بينهما تهددهما بخطر جسيم .

« وحيث أن السودان لم يكن أرضا مباحة فى أى وقت من الأوقات ، وان اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ باطلة قانونا » .

« وحيث ان مبادىء الرئيس ولسن تقضى بأن الشعوب لا تحكم ولا تساد الا بمحض ارادتها ، وأن الأمم الضعيفة لها حق البقاء حرة كالأمم القوية ، وقد صرحت الدول المتحاربة كلها بأنها موافقة على هذه المبادىء وأصبح من الواجب علينا اعلان ما نرتئيه فى مصير بلادنا ليكون هذا المصير موافقا لرغبات الأمة .

« وحيث ان للأجانب فى مصر مصالح مالية وقضائية يجب احترامها ، فنحن نتعهد بالمحافظة عليها بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال الذى ننشده .

« وحيث ان قناة السويس يجب ان تكون حرة دائما ومفتوحة فى أوقات الحرب كما فى زمن السلم لمرور جميع السفن ، فحرية الملاحة فيها تعنى الدول كلها ، وهى من المسائل التى ستكون فى مقدمة ما ينظره مؤتمر الصلح العام ، ويسرى على قناتنا ما يسرى على غيرها من البواغيز ، صناعية كانت أو طبيعية ، وللمؤتمر أن يكتفى بجعل الحكومة المصرية تتولى أمر المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس مع تكليف وكلاء الدول بمراقبة تنفيذ ذلك كما أن له أن يعين لجنة دولية خاصة للقيام بهذه الوظيفة ، والذى يعنينا فى هذه المسألة أن لا يترك أمر المراقبة ، لدولة او دولتين ، فقد قدمنا أن تسلط دولة أجنبية على قناة السويس يجعل حرية الملاحة فيها مهددة بالخطر .

« واخيرا حيث أن قرب انعقاد مؤتمر الصلح العام يقضى برفع صوت المصريين مطالبين بحقوقهم العادلة وفاقا لمبدأ الرئيس ولسن الذى يقرر أن لكل أمة تتفق آمالها مع العدل وسلام العالم ان تنادى بالأغراض التى تصبو اليها .

فلذلك

« نرفع اصواتنا مطالبين بجلاء الانجليز عن بلادنا ، واستقلال مصر والسودان استقلالا تاما مع احترام حيدة قنال السويس والمحافظة على ما للأجانب من المصالح المالية والقضائية بالطرق المشروعة فى ظل ذلك الاستقلال ، وهذا الصوت المرفوع للمطالبة بالاستقلال التام يعبر عن راى الأمة المصرية بأسرها ، وينطق بآمالها ومطالبها الوطنية ، وان فى استطاعة أعضاء مؤتمر الصلح العام أن يتبينوا هذه الحقيقة لو قرروا اخذ راى امة بطريقة حرة بعد أن ترفع الأحكام العرفية ، وتطلق حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، من القيود التى قيدت بها قبل الحرب وبعد نشوبها ، فهناك يتحقق العالم بالأدلة المحسوسة والبراهين الدامغة أن الأمة المصرية بلا فارق بين الأديان والمعتقدات والمذاهب ، مجمعة على المطالبة بالاستقلال التام » .

القاهرة فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ — « أمين الرافعى »

ضم أعضاء آخرين الى الوفد

لاحظ كثير من ذوى الراى حين تالف الوفد أنه خلا تقريبا من تمثيل الحزب الوطنى ، مع أنه حزب الجلاء الذى احتمل عبء الجهاد على تعاقب السنين ، وكان رئيسه محمد بك فريد فى منفاه بأوروبا عنوانا لما لقى الحزب من اضطهاد الاحتلال ، وقد ابرزت حادثة تعديل توكيل الوفد فضل الحزب فى الحركة الوطنية ، وزعامته للمبادىء السليمة ، فازداد الشعور بالنقص الكبير الذى نشأ عن خلو الوفد من عنصر الحزب الوطنى ، اذ لم تكن بينهم من يمثل فكرته سوى محمد على علوبه بك الذى كان اصلا عضوا فى لجنته الادارية ، وعبد اللطيف المكباتى بك الذى كان يؤيده بشعوره

وميوله : والى هذه الفوارق أشار اللورد ملنر فى تقريره بقوله : « ان الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد زغلول باشا والتى تتسلط على عقول المصريين تمام التسلط ، ولو فى هذا الحين على الأقل ، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين ، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجا وبخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين » .

وقد أدرك بعض أصدقاء الوفد هذا النقص فى تكوينه ، فعرضوا عليه ضم أعضاء من الحزب الوطنى اليه ، وجرت فى هذا الشأن مفاوضات بين الوفد والحزب ، قبل فيها الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينهما على الأعضاء الذين يمثلونه فى الوفد ، ولما تعذر الاتفاق على الأشخاص ، اختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) ، وكان قاضيا بالمحاكم الأهلية ، والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، عضوين بالوفد على اعتبار أنهما يمثلان الحزب الوطنى ، اذ كانا من المعتنقين لمبادئه .

ثم ضم الوفد اليه اعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الأمة أو لتحقيق بعض الرغبات ، وهم على التعاقب : حمد الباسل باشا . واسماعيل صدقى باشا . ومحمود بك أبو النصر . وسينوت حنا بك . وجورج خياط بك . وواصف غالى بك . ثم حسين واصف باشا . وعبد الخالق مدكور (باشا) عضوى الجمعية التشريعية .

تقرير الحزب الوطنى

الى مؤتمر الصلح

وعكف الحزب الوطنى على وضع تقرير مسهب عن القضية المصرية والمطالب الوطنية ، نشره فى أوائل ابريل سنة ١٩١٩ ، وقدمه الى مؤتمر الصلح ، شرح فيه ماضى مصر فى الاستقلال والحضارة ، وبطلان دعوى الاحتلال والحماية ، وأعمال الاحتلال فى مصر ، وجهاد الأمة فى سبيل الاستقلال ، وبرهن على انه لا سلام للعالم بغير استقلال مصر ، ونادى بالجلاء ، وببطلان اتفاقية السودان ، وطالب برد السودان الى مصر « لا باعتباره مستعمرة ، وانما باعتباره جزءا متمما لمصر له ما لها وعليه ما عليها » .

وانا ناقلون هنا بعض فقرات من هذا التقرير ، قال فى مقدمته :

« يرجع شعور الأمة المصرية بالحاجة الى الحرية والاستقلال الى الوقت الذى شعرت فيه الأمم الأخرى بهذه الحاجة ، ولولا أن الدول العظمى قامت مجتمعة فى سبيل غاية هذه الأمة لكانت الآن ركنا مكينا فى بناء الحضارة والمدنية وعضوا عاملا فى حفظ السلام العام .

« بدأ نهوض الأمة فى عهد محمد على باشا ، ففى الوقت الذى قامت فيه الأمة الفرنسية فى وجه الظلم والاستبداد ودكت سجن الباستيل الرهيب وأعلنت حقوق الانسان ، ونشرت على العالم لواء الحرية والمساواة ، قامت الأمم المغلوبة على أمرها على اثر فرنسا تحذو حذوها ، وقامت الأمة المصرية فاختارت محمد على الضابط الصغير واليا على البلاد ، وأصرت على اختياره حتى الجأت باصرارها الباب العالى على التصديق على هذا الاختيار رغم مساعى انجلترا .

« رات الأمة المصرية بنظرها النافذ فى محمد على الضابط الصغير الرجل الكبير الذى يستطيع ان يخرج بها من الظلمات التى كانت فيها ، ويعيد اليها مجدها القديم ، ويحيى معالم شرفها المثلوم ، فانتخبته واليا ، وسلمته أموالها وأبناءها يتصرف فيهما تصرف نابليون وقتئذ فى أموال الأمة الفرنسية وأبنائها . فأدى محمد على الأمانة حق الاداء ، ورفع عن الأمة ظلم المماليك وأبادهم ، ودفع عن البلاد الغزوة الانجليزية ونظم شؤونها على اختلاف انواعها . وبالجملة فقد نهض بهذه الأمة نهضة ذكرت العالم بعهدها القديم يوم كانت مصر معهدا جامعا يؤمه ابنـــاء البلاد الأخرى من كل فج ويدرسون فيه قواعد الحضارة والنظام والعمران وينقلون عنه الى بلادهم .

« فبينما كانت انجلترا وفرنسا تتزاحمان على امتلاك وادى النيل ، وبينما الدول تتحفز لاقتسام تراث الأمم الاسلامية ، اذا بالأمة المصرية وعلى رأسها محمد على قد اشرقت شمسها فى العالم ، وبرزت للوجود فجأة ، وانتفض ذلك الروح الذى كان يظنه العالم ميتا عن روح شاب قوى سليم يطلب مقامه اللائق به فى هذا الوجود، باذلا فى سبيل ذلك . الدم والمال وكل شيء عزيز ، وان التاريخ لشاهد عدل بأنه اولا تداخل الدول العظمى مجتمعة وعلى رأسها انجلترا فى سنة ١٨٤٠ لكانت مصر الآن فى المركز الذى تستحقه ، لكانت دولة حرة مستقلة استقلالا تاما ، على أنها عادت من جهادها الطويل الذى بذلت فيه الأرواح والأموال بالاستقلال الداخلى » .

الى أن قال : « من هنا يتجلى للعالم أن نهضة مصر الوطنية قديمة العهد ترجع الى مبدأ القرن الثامن عشر ــ الى الوقت الذى بدأت فيه الأمم الأوربية ترفع صوتها بطلب حقوقها الطبيعية ــ وان النهضة استمرت بدون انقطاع ، وتطورت الى حركة حكيمة مما يدل على صحتها وقوتها ، وأنها لا تزال قوية الى الآن رغم ما أقيم فى سبيلها من العقبات الهائلة ، وان فى بقاء هذه الروح حية قوية نامية فوق قرن من الزمان لأحسن رد على الذين يرمون الأمة العريقة بأنهــا طبعت على الخضـــوع والاستبداد » .

وقال فى تمسكه بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ :

« كان الحزب الوطنى المصرى يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ ، ولم يكن ذلك رغبة منه عن الاستقلال المطلق ، أو كما يقول أنصار الاستعمار الانكليزى سعيا فى تغيير النير الانجليزى بسيادة تركيا ــ كلا ــ قدمنا ان الحزب الوطنى يتوخى الوسائل السليمة دون غيرها ، لذلك كانت سياسته الاحتفاظ بعضد الدولة العثمانية وتذكير الدول بمعاهداتها الضامنة لمصر الاستقلال الداخلى ، على أننا والحق يقال لم نشعر قط بسيادة تركيا الاسمية بجانب السلطة الانجليزية ولم نر منها من سنة ١٨٤٠ افتياتا على استقلالنا الداخلى ــ لهذا كان من أسباب سكوتنا عن تركيا عدم شعورنا بثقل سيادتها ، أما الآن وقد وصلت الانسانية الى هذه الدرجة من الرقى وجئنا أمام محكمة عادلة تريد أن ترد الحقوق الى أربابها فان لنا أن نطلب كامل الحق ــ نطلب جلاء الانجليز حالا والاستقلال التام » .

وبعد أن أثبت أن البلاد تأخرت فى عهد الاحتلال قال عن عمل الأمة :

« لم تقف الأمة معقولة اللسان مكتوفة اليد أمام الاحتلال وعبثه فى أمورها ؟ فلقد طالما رفعت صوتها محتجة على تداخله وتصرفه كاشفة الستار عن غاياته الخفية ومضار سياسته طالبة من حكومتها أن لا تصرف المال فى غير أوجه الفائدة وان لا تضن به على الأمة ، وكثيرا ما وقف الاحتلال أمام هذا الحق الذى ينادى به صاحبه موقفا

حرجا ، فلجأ الى الحيلة السياسية وحاول تسكين خاطر الأمة باجابة القشور من طلباتها دون الجوهر ولكن الأمة لم تنخدع قط ومن جهة أخرى فقد عرفت الأمة أن من العبث طلب وسائل الاستقلال ممن يسعى فى سلبها اياه فتكلفت هى بالقيام بما هو من شؤون الحكومات فى الأمم المستقلة ، واذا كانت هذه الأمة المجاهدة لم تبلغ بعد فى شؤون الحياة الدرجة التى ترضيها فذلك يسبب العقبات التى تصادفها فى طريقها لتناقض مصلحتها ومصلحة المتسلط فيها » .

وذكر الانجليز بما كانوا ينادون به وقتا ما من جعل مصر دولة مستقلة محايدة كسويسرا ، قال :

« دارت فى سنة ١٨٨٤ بين المسيو وادنجتون سفير فرنسا فى لوندرة وبين اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مخابرات سياسية بشأن مصر : فقال جرانفيل فى خطابة المؤرخ ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ : « ان حكومة الملك ستطرح على الدول الأوروبية وعلى الباب العالى مشروعا لجعل مصر دولة محايدة على قواعد حياد سويسرا » ، وردت الحكومة الفرنسية على هذا الخطاب بتاريخ ١٧ يونيه بتحبيذ هذا المشروع والموافقة عليه قائلة فى ردها : « انها سجلت هذا الوعد على انجلترا » ، وفى ٢٣ يونيه عرض المسيو فيرى هذه المخابرات ذات الشأن على مجلس نواب فرنسا فقابلهـــا المجلس بالاستحسان (ص ٣٣٥ — كتاب فريسينيه) ، فكيف كانت انجلترا ترغب فى جعلنا دولة محايدة فى سنة ١٨٨٤ ، ثم نسمع منها بعد ذلك طعنا فى كفاءتنا ؟ ألا تكون الغاية الاستعمارية اذن هى رائد انجلترا فى هذا الطعن ، أم تريد انجلترا أن تقول ان الأمة التى كانت تستحق الاستقلال فى سنة ١٨٨٤ أصبحت لا تستحقه الآن ؟ » .

وقال تحت عنوان (لا سلام للعالم بغير استقلال مصر) :

« نظرة واحدة على خريطة العالم تظهر لنا هذه الحقيقة ، فان مصر بيد انجلترا القوية تكون آلة هائلة لتحقيق مشاريع استعمارية واسعة وأخرى للاستئثار بخيرات العالم وتجارته والتحكم فى طرقه ومسالكه ، وتكون مثارا لمسائل سياسية ذات شأن كبير كلما خبت مسألة هبت أخرى ، فاذا تركت مصر غنيمة لانجلترا استحال بنـــاء صرح السلام العام بناء لا يدركه الخلل ، ولا بد ان يأتى يوم قريب أو بعيد يختل فيه ميزانه ويندك كيانه وينقلب بنيانه رأسا على عقب » .

الى أن قال : « على أن ضرر امتلاك انجلترا لمصر لا يقف عند هذا الحد فان انشاء قناة السويس زاد فى أهمية مركزها ، ولفت العالم الى العناية بها أكثر من قبل ، كانت الدول قبل فتح القناة تهتم بمصر لذاتها ، فلما فتحت واكتشفت القـــارة الأفريقية صار الاهتمام لذات مصر وللقارة الأفريقية ولقناة السويس ، قال فورنييه فليكس فى كتابه (استقلال مصر والنظام الدولى لقناة السويس) المطبوع سنة ١٨٨٣ ما يأتى ص ٥٨ : « فالطريق بين أوروبا والهند وبين أوروبا واستراليا وبين أوروبا والصين وبين أوروبا واليابان وبين أوروباوجزء من الاقيانسية وبين أوروبا وأفريقيا الشرقية وبين أوروبا وأفريقيا الوسطى وبين هولاندا ومستعمراتها وبين اسبانيا

ومستعمراتها وبين فرنسا ومستعمراتها ـ هذا الطريق هو فى يد انجلترا تفتحه متى شاءت وتغلقه متى شاءت وتتحكم فى ثلثى الكرة الأرضية ، بيدها الحرب وبيدها السلام ، الا ان أمة من الأمم لم تنل مثل هذا الفتح وما نتيجة ذلك الا التسلط على تجارة العالم » .

« وقال المسيو فريسينيه وزير فرنسا سابقا فى كتابه (المسألة المصرية) ص ٤٣٨ : « فلو حصل خلاف بين دول أوروبا لا تستطيع هذه الدول استدعاء أساطيلها من آسيا الا اذا شاءت انجلترا وكذلك لو احتاجت احدى الدول حماية مصالحها فى المحيط الهندى ، أو بحار الصين فلا يتسنى لها ذلك الا اذا أذنت لها انجلترا ، حقـا لقد أدرك ذلك البرنس بسمارك بل ورأى أبعد من هذا ، رأى ان تسلط انجلترا على مصر تسلطا يعززه ويصونه أكبر أسطول فى العالم يمكن انجلترا من السيطرة على آسيا الصغرى وسوريا وبلاد ما بين النهرين والتحكم فى الامبراطورية العثمانية وجميع الطرق البرية بين الاستانة وخليج العجم ، وهكذا تصبح سكة حديد بغداد وقناة السويس قيد ارادة واحدة هى ارادة انجلترا » .

« أضف الى ذلك وجود بوغاز جبل طارق وجزيرتى مالطـة وقبرص وبوغاز باب المندب وبلاد عدن ، وجود هذه كلها فى يد انجلترا ، فأنت ترى أن مصر ليست من البلاد التى تكفى جرة قلم لامتلاكها ، وأن وراء المسألة المصرية مسائل كلها ذات شأن خطير . وراءها مسألة آسيوية ومسألة أفريقية ومسألة البحر الأبيض المتوسط ومسألة التجارة الدولية بل ووراءها أيضا مسألة اسلامية كما أشار الى ذلك وزير خارجية فرنسا فى منشوره الذى أرسله الى الدول سنة ١٨٨٧ وضمنه ملاحظاته على معاهدة دورمند ولف لما لمصر من المكانة السـامية والمركز الأدبى السامى فى نفوس المسلمين (١) ، ولتعرض مكة والمدينة الى خطر تسلط الانجليز عليها ــ ووراءها فوق ذلك كله مسألة بيت المقدس وتسلط دولة بروتستانتية عليه .

« تطوى مسألة مصر فى بطنها جميع هذه المسائل ، كل مسألة منها تكفى لتعريض السلام العام للخطر ولبقاء شبح الحرب ماثلا للأنظار فى كل وقت .

« فعلى أقطاب الأمم ان يحلوا المسألة المصرية محلها من العناية ، عليهم أن يتمسكوا بجعل مصر مستقلة لا سلطة لانجلترا فيها ، والا كانوا كمن يقيم قواعد السلام على أرض من الرمل فلا يلبث بناؤه أن ينقض وتذهب جميع مجهوداتهم فى هذا السبيل هباء منثورا . عليهم أن يتلافوا أسباب الداء فيستأصلونها ، وألا يكتفوا بمداواة اعراضه ، والا عاد المرض بأشد مما كان .

« لقد تناول السياسيون مسألة مصر من قديم فلم يجدوا لها غير حل واحد هو الاستقلال ، وجعل مصر للمصريين . فان لويس ملك فرنسا أعلن للدول أبان

---

(١) الف المستر بلنت كتابا سماه « مستقبل الاسلام » ابان فيه مقاصد حكومة بلاده وأمانيها فى مستقبل الاسلام ، وبين ان مركز الخلافة يجب أن يكون مكة أو المدينة وأن يكون الخليفة محتاجا الى حليف وهو انجلترا .

حروب محمد علي مع الباب العالي أن وجود محمد على السياسى (أى وجود مصر كدولة مستقلة) أمر ضرورى للتوازن الدولى . وقال المسيو كارتييه فى أول يوليه سنة ١٨٣٦ ضمن خطبة له فى مجلس نواب فرنسا : « يجب أن يدرج استقلال مصر فى قانون فرنسا العام كمبدأ لا يقبل الجدل » .

« وقال المسيو فريسينيه فى كتابه عن مصر ص ٤٣٣ « ان من المبادىء الثابتة للسياسة الأوروبيــة أن لا تكون مصر تابعة لاحدى الدول فان فى امتلاكها اخلالا بالتوازن الدولى وقضاء على مصالح الأمم الاخرى فى مصر » .

« وخطب المسيو فريسينيه وزير فرنسا وقتئذ خطبة فى مجلس النواب قال فيها (١) :

« ان مصر كما قرر الآن المسيو دى لافوس ، وكما أجمع السياسيون قبله هى عبارة عن ملتقى لطرق الدنيا ، فهى نقطة الاتصال بين أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وهى الطريق العظيم الموصل الى جميع بلدان الشرق الأقصى ، وان المسيطر عليها يتحكم فى معظم البحر الأبيض المتوسط — فليس هناك أدنى شك فى مايصيب نفوذ فرنسا فى البحر الأبيض المتوسط من الضرر اذا تمكنت احدى الدول من توطيد سيادتها على مصر فعلى فرنسا اذن أن تحول بكل قواتها دون ما يؤدى لمثل هذه النتيجة » .

« وقال المسيو فيرى فى مجلس نواب فرنسا من خطبة له : « ان مسألة مصر ما زالت ولن تزال مسألة أوروبية قبل كل شيء وفوق كل شيء » .

« وقال الكولونيل شايى لونج الأميركى فى كتابه « مصر وأقاليمها الضائعــــة » ص ٢٦٢ : « يقول السير شارل ديلك ان مصر طريق دولى لتجارة جميع العالم — فمن أجل ذلك يجب أن يتقرر استقلالها فى مؤتمر يحضره جميع الدول الأوروبية » .

« ولما كانت المسألة المصرية كما قدمنا ذات تأثير كبير فى كيان السلام العام اجتمع لها « مؤتمر السلام الدولى العام (٢) » فى جنيف فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ على أثر دخول انجلترا مصر ، وأصدر فيه القرار الآتى الذى ننقله بحروفه نظرا لأهميته وليرى الناس أن ما نقوله اليوم هو ما كان يقوله هذا المؤتمر فى سنة ١٨٨٢ وليروا أن الحل الذى نطلبه للمسألة المصرية الآن وهو الاستقلال التام هو نفس الحل الذى طلبه من قبل ، ويلاحظ أن هذا المؤتمر نظرا الى المسألة من وجهة قناة السويس فقط لأن نيات انجترا فى انشاء امبراطورية افريقية ونياتها فى آسيا ما كانت انكشفت وقتئذ ، واليكم قرار هذا المؤتمر :

« وحيث أن قناة السويس التى تنقل فى الوقت الحاضر (سنة ١٨٨٢) سنويا ما يربو على سبعة ملايين طن من البضائع والمتاجر (٣) وما يزيد على ٨٠٠٠٠ سائح

---

(١) فريسينيه (المسألة المصرية) ص ٧٦ و ص ٢٦٦ .

(٢) هو مؤتمر يمثل الشعوب لا الحكومات .

بلغ صافى الحمولة الرسمية للبواخر التى مرت سنة ١٩١٤ بقناة السويس ١٣٩٤٦٧٧٤ طن حسب الاحصاء الرسمى .

توفر على الجنس الانسانى من الوقت والمجهودات ما يمكن تقديره على الأقل بمبلغ مليار ونصف من الفرنكات (٦٠ مليون جنيه) .

« وحيث ان اى تخريب لقناة السويس او اى تقييد لحرية الملاحة فيها او اعاقة المواصلات التى تحصل بواسطتها يكون مصيبة تصيب كل الأمم وتشعر فى الحال بنتيجتها .

« وحيث ان كل محاولة من اية أمة لتختص نفسها بحق على قناة السويس او على ملحقاتها فتنتفع بها وحدها أو تمتلكها أو تحميها او تحافظ عليها او تراقب شؤونها يجب اعتبارها اعتداء موجها الى الجنس البشرى كله ويجب بناء على ذلك ان يقضى على هذه المحاولة كما يقضى على القرصنة سواء بسواء .

« وحيث انه بناء على ذلك فان جميع الأمم لا سيما البحرية منها يتعين عليها ويحق لها أن تتحد فيما بينها بطريقة سلمية ، لتضع من النظم ما يضمن للجميع حرية الانتفاع بالقناة وملحقاتها بطريقة هادئة أمينة .

« وحيث ان المؤتمر الذى عقد حديثا فى ترابيا (الاستانة) من ممثلى دول انكلترا والمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والروسيا وتركيا قد اعترف بالواجب الذى على الأمم فى ذلك وما لهن من الحق وقرر هذا المبدأ باجماع الآراء .

« وحيث أن ضمانة حرية قناة السويس وملحقاتها وتوطيد الأمن فيها لا يمكن تحقيقهما الا اذا كانت على الحياد التام » .

« وحيث ان الأمم الأوروبية هى التى تملك تقرير هذا الحياد » .

« وحيث ان حياد قناة السويس يكون ناقصا اذا كانت المصاعب التى تعترض تقرير هذا الحياد تحل بغير طريقة التحكم الذى تنفذ أحكامه قوة دولية مختلطة » .

فلهذه الأسباب

« يعلن المؤتمر أن مسألة حياد قناة السويس وملحقاتها هى مسألة دولية عامة وأن جميع الأمم المتمدينة يجب عليها ويحق لهـا أن تقرر هذا الحيـاد وتضمن سلامته » .

« اما الحياد فمعناه فيما يختص بالقناة نفسها أن يكون المرور منها حرا فى كل وقت وفى كل الأحوال وبأجر واحد وشروط واحدة لجميع السفن التجارية والحربية مهما كانت تبعيتها ومهما كان مشحونها وذلك على الشرطين الأساسيين الآتيين : أولهما أن لا تقوم هذه السفن فى القناة أو فى ملحقاتها بأى عمل حربى سواء كان ذلك مباشرة او بأية واسطة اخرى وأن لا تنزل فى اى نقطة من القناة او ملحقاتها جنودا أو أسلحة أو ذخيرة من اى نوع كان » .

« اما فيما يختص بملحقات القناة فمعنى هذا الحياد أن يكون شاطئاها والمدن

الواقعة عليها وموانئها وفروعها وترعها العذبة الآتية من النيل ــ أن يكون كل ذلك بعيدا عن أى اعتداء من أى مهاجم فى اى وقت من الأوقات ، وحينئذ لا تكون عرضة لاحتلال أو تخريب أو تعطيل او تحويل او سد لمجراها من اى نوع كان .

« ولكى يكون حيـــاد قنـــاة السويس حيـــادا حقيقيا يجب ان تكون الأراضى المصرية أيضا على الحياد وكذلك مياه البحر الأحمر الذى هو فى الحقيقة امتداد للقناة نفسها .

« واذا تقرر حياد الأراضى المصرية فان من نتائجه الضرورية اللازمة الاعتراف باستقلال الأمة المصرية وحكمها لنفسها اعترافا مطلقا من كل قيد .

« وان هذا الاستقلال يستوجب حتما زوال سيادة تركيا عن مصر والغاء كل القيود التى قررتها معاهدة سـنة ١٨٤٠ وكذلك الغاء كل الفرمانات المقررة لهذه السيادة .

« ولكى تقرر الدول الغاء هذه المعاهدة وما يتبعها من الفرمانات وحياد قناة السويس وملحقاتها مع حياد البحر الأحمر بشاطئيه ، وحياد الأراضى المصرية ذاتها واتخاذ الوسائل اللازمة لاقامة محكمة التحكيم الدولية وايجاد قوة دولية تضمن تنفيذ احكامها ــ لكى تتمكن الدول من عمل كل ذلك يجب أن تؤلف الأمم الأوروبية مؤتمرا لا يقتصر على الدول العظمى التى تألف منها مؤتمر ترابيا فقط ، بل يجب أن تدعى جميع الأمم الأوروبية بغير استثناء لتناقش وتقرر ما تراه ، وكذلك تدعى اليه الامة المصرية لما لها من الحق الطبيعى الثابت (١) » .

« فهذا قرار مؤتمر السلام الدولى : اصدره منذ ســتة وثلاثين عاما . قــرر بحق أن حياد قناة السويس لا يكون محترما الا اذا كانت مصر مستقلة استقلالا تاما ، قرر وجوب تأليف مؤتمر دولى من جميع الدول بدون استثناء لتقرير هذا الحياد ونظامه ، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا مطلقا .

« قرر وجوب حضور ممثلين للأمة المصرية فى هذا المؤتمر ، قرر تشكيل محكمة دولية لضمان هذا الحياد وهذا الاستقلال ، قرر وجوب تأليف قوة دولية لتنفيذ احكام هذه المحكمة الدولية . وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ نظر مؤتمر جمعية القانون الدولى فى لوزان المسألة المصرية ، فقرر أيضا وجوب جعل القناة وملحقاتها على الحياد ، وانعقد مؤتمر السلام الدولى فى أغسطس ١٩١٠ بمدينة استوكهلم ، فأظهر عطفه على الأمة المصرية ، وقرر ادراج قضيتها ضمن أعماله لينظرها فى مؤتمره بروما فى اكتوبر سنة ١٩١١ ، ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد فى موعده بسبب الحرب الطرابلسية بين ايطاليا وتركيا ، ثم انعقد بمدينة جنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ . وقرر مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر »

« من ذلك نرى أن من المستحيل فصل القضية المصرية عن قضية قناة السويس ، لأنهما يكونان معا كلا غير قابل للتجزئة » .

---

(١) يراجع كتاب (استقلال مصر والنظـــام الدولى لقناة السويس) تأليف فورنييه دى فلكس ص ٩٩ وما بعدها وص ١١١ .

« ولقد علمنا التاريخ كيف أن انجلترا خالفت مقتضى حياد القناة عندما اقتضت مصلحتها ذلك سنة ١٨٨٢ ، كما أنها خالفت مقتضاه ابان الحرب الروسية اليابانية ، وللسياسيين آراء ثابتة فى هذا الموضوع ، فقد قال المسيو كلمنسو ضمن خطبته فى مجلس نواب فرنسا سنة ١٨٨٢ ما ملخصه : « انه لا يصح بأى حال من الاحوال فصل مسألة القناة عن المسألة المصرية ، لأن مسألتهما واحدة غير قابلة للتجزئة » ، وقال فى موضع آخر من الخطبة مانصه : « اذا تضاربت مصالحنا مع مصالح انجلترا فى برزخ السويس .... واشتبكت هكذا فى حرب مع مملكة على شواطىء البحر الأبيض ـ أتظنون أن انجلترا تتردد فى الاستيلاء على قناة السويس ! انها الآن فى جزيرتى مالطة وقبرص , احتلت مالطة بصفة مؤقتة من سنة ١٨١٥ (ضحك من المجلس) ، ودخلت قبرص فى ظروف تعلمونها ، ولم يكن دخولها طبعا لغرض تمدينها ... »

« وقال المسيو فريسينيه ص ٤٣١ من كتابه : « لقد سبق أن صرحت برأيى هذا فطالما تحتل الجنود الانجليزية مصر ، فان المعاهدات التى تضمن حرية قناة السويس أثناء الحرب تكون فى الواقع عديمة القيمة » ، وقال ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ : « فلو أن انجلترا اشتركت فى احدى الحروب لاستطاعت مصادرة القنال لأنه فى قبضتها ، ولأن البلاد تحت رحمتها ، أما المعاهدات فهى حائل ضئيل بينها وبين تنفيذ غايتها ، فاتفاقية ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة لا يمكن تحسينها، ولا يجوز الاكتفاء بازالة قيودها (كما حصل فى اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤) ، بل الواجب هو ازالة الاحتلال ذاته اذ لا ضمان لحرية القنال ما دام الاحتلال : هذه هى الحقيقة وما دونها وهم باطل » .

« هذا ولا يفوتنا أن نقول بوجوب تكليف مصر وحدها بالمحافظة على قنال السويس ، وبتنفيذ النظام الذى ترسمه له الدول ، وتكليف مصر بذلك هو نتيجة لأزمة لاستقلالها فضلا عن أنها ليس لها مطامع يخشى منها على القنال وقد حافظت على حياده منذ انشىء الى سنة ١٨٨٢ حتى أن عرابى نفسه لم يخالف موجبات هذا الحياد بالرغم من مخالفة انجلترا له .

« على أن فى معاهدة قناة السويس الواقعة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ما يبرر ذلك اذ أن المادة التاسعة منها تنص على تكليف مصر بالمحافظة على تنفيذ هذه المعاهدة » .

ثم نادى بالغاء الامتيازات الأجنبية ، قال :

« من اهم القواعد الدولية أن تسرى أحكام القانون على جميع سكان البلد بلا تفريق بين وطنى وأجنبى وان تتناول السلطة القضائية بأحكامها جميع الخصومات بأنواعها بغير نظر الى جنسية ذوى المصلحة فيها ، غير أن هذه القواعد التى ترتبط تمام الارتباط بالنظام العام لم تتبع فى مصر بسبب المنح التى اعطتها الدولة العثمانية للأجانب من عهد بعيد فى بلادها وبسبب العادات التى وسعت دائرة هذه المنح فى مصر توسيعا كبيرا ، فالأجانب فى مصر يحاكمون أمام المحاكم المختلطة بقوانين هذه المحاكم فى المسائل المدنية والتجارية ، ما دام النزاع بين وطنى وأجنبى أو بين أجانب

مختلفى الجنسية ، وكذلك يحاكمون أمام المحاكم فى بعض المخالفات وجرائم التفاليس وجرائم أخرى معدوده لها ارتباط بسلطة هذه المحاكم ، أما فيما عدا ذلك فلا يحاكم الأجانب الا أمام السلطة التابعة لدولهم المختلفة وحسب قوانين تلك الدول ، ولا ريب أن فى هذا النظام مساسا كبيرا بنظام العدالة وسيرها فى مصر وبشرف القضاء واحترامه أجنبيا كان أو مصريا اذ أن اقرب نتائج تعدد السلطات القضائية صدور أحكام متعارضة فى مسألة واحدة وعدم معاقبة الجرائم التى يعاقب عليها القانون المصرى ، ولا يعاقب عليها قانون مرتكبها ، وغير ذلك من المضار التى بينها الكثيرون ، فلا حاجة الى الاطالة فيه فى هذا الموجز ، ولقد كانت العلة فى منح هذه الامتيازات للأجانب فى الماضى اختلاف القوانين والنظم القضائية فى الشرق عن القوانين والنظم فى الغرب مع عدم وجود دستور نيابى يضمن اتقان وضعها وتطبيقها فى الشرق ، اما الآن وقد أصبحت قوانين بلادنا نسخة من القوانين الأوروبية ونظام قضائنــــا صورة صحيحة من نظامها ، فقد زالت العلة التى اقتضت وجود تلك الامتيازات ، لاسيما أن طلبنا الغاء هذه الامتيازات هو نتيجة لازمة لاستقلالنا استقلالا تاما : أول مقتضياته أن يعم تطبيق القوانين جميع السكان ، تلك القوانين التى سيضعها مجلس نيابى على النسق الأوروبى ، ولسنا نرى فى الغاء هذه الامتيــازات ضررا يلحق بالأجانب ، لآن المجلس النيابى من شأنه أن يلاحظ عند وضــع القوانين مصلحة القاطنين بالبلاد على قاعدة المساواة بينهم بلا تفريق بين اجنبى ووطنى ، فضلا عن الرقابة التى تقوم بها الصحافة والرأى العام ، بل وكل قاطن بها مهما اختلفت جنسيته وصفته ، أضف الى ذلك الضمانة الدولية العادية الناتجة من وجود ممثلى حكومات الأجانب فى البلاد ورغبة مصر فى بقاء الصلات الحسنة مع جميع الدول » .

ثم قال : « واذا طلبنا الغاء الامتيازات من بلادنا لا نطلب بدعا ، فقد سبقنا الى مثل ذلك كثير من الأمم التى ليست أكثر منا علما واســتعدادا ، فبــلاد اليــونان والصرب والبلغار ورومانيا التى كانت خاضعة لنظام الامتيازات بحكم تبعيتها الى تركيا ألغتها بحكم استقلالها ، ولم يقف فى سبيل ذلك وجود ١٠ فى المائة من الأجانب فى بعضها مثل رومانيا » ، الى أن قال : « لم يكن الحزب الوطنى قبل تقرير المبادىء الجديدة فى العالم يطلب الغاء الامتيازات ، وذلك للسبب الذى أبديناه آنفا ، وهو أنه كان يطلب احترام معاهدة سنة ١٨٤٠ المقررة لسيادة تركيا الاسمية مانحة تلك الامتيازات ، أما وقــد جاء هذا العهد الجديد عهد المساواة المطلقة بين الأمم قويها وضــعيفها ــ كما يقــال ــ فليس لنا الا طلب واحد هو الاســتقلال التام بجميــع مقتضــياته التى منهــا الغــاء الامتيازات » .

ثم أسهب فى الكلام عن وحدة مصر والسودان .

وانتهى الى مطالبه وهى : « الاستقلال التام لمصر والسودان والملحقات استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر

لما كانت البلاد وقتئذ تحت الأحكام العرفية ، فقد كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية ، ففي يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ طلب سعد باشا من قيادة الجيش الانجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر الى انجلترا .

فردت عليه السلطة العسكرية فى اليوم التالى بأن طلبه سينظر فيه فى أقرب وقت ممكن ، فلما ابطأت فى الرد ارسل اليها فى ٢٨ نوفمبر يستعجل النظر فى طلبه ، فجاءه منها الرد فى اليوم التالى بأنه : « قد عرضت صعوبات تمنع من اجابته الى طلبه فى الوقت الحاضر ومتى زالت تلك الصعوبات تبادر باعطائه وصحبه الجوازات التى يطلبونها » .

فلما وصل هذا الرد ، وكان يدل على نيةالسلطة العسكرية فى الرفض ، بادر سعد باشا بارسال الخطاب الآتى تعريبه الى المندوب السامى البريطانى بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ . قال :

« يا صاحب الفخامة ، أتشرف بأن أعرض لفخامتكم أنه قد تألف وفد برياستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر ، وقد أرسلت لرياسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمست فيه اعطائى انا وزملائى جوازات السفر ، فتفضلت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى اقرب وقت ممكن ، ولما كانت المهمة التى اخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بلندن من غير تأخير ، فقد حررنا أمس طالبين النظر فى ملتمسنا ، واليوم ورد لنا خطاب بلندن من السلطة العسكرية يتضمن انه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم ، وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

« تلقاء هذه الاجابة ، ونظرا الى انه من الضرورى أن يكون وفدنا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ، جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا ، وفى الوقت المناسب .

« انا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الأمثلة على تمسكها بمبادىء الحرية الشخصية ، اعتمادا يجعل لنا ثقة فى أن طلب التصريح لنا بالسفر ، سيفصل فيه عاجلا

« وانا فى انتظار اجابة ملتمسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل » .

جواب دار الحماية

رفض الترخيص بالسفر

وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل اللفتننت كولونل سيمس Symes نائب السكرتير الخاص للمندوب السامى خطابا الى سعد باشا برفض الترخيص بالسفر ، وبدعوته الى تقديم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر الى المندوب السامى نفسه ، على أن لا تخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل ، اى فى دائرة الحماية ، وهذا تعريب الرد :

« عزيزى زغلول باشا

« كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما بوصول خطابكم المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر الماضى وباخباركم بأن فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك انه لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع

« وأضيف الى ذلك أنكم اذا كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل ، فالأفضل أن مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى فخامته ، وبهذه المناسبة الفت نظركم الى خطاب السير ملن شيتهام الذى أرسله بناء على امر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين (١) عند توليته عرش مصر » .

« اول ديسمبر سنة ١٩١٨ »

المخلص

« ج . س . سيمس : السكرتير الخصوصى بالنيابة »

كان هذا الرد ايذانا بعدم تمكين الوفد من السفر الى انجلترا ، وتضييق مهمته ، وحصرها فى تقديم ما لديه من مقترحات الى المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على أن تكون مقصورة على نظام الحكم ، وأن لا تتخطى دائرة الحماية التى أعلنتها انجلترا فى ديسمبر ١٩١٤

فأثار هذا الرد اعتراض الوفد ، وأرسل سعد باشا بتاريخ ٣ ديسمبر الى السير ونجت خطابا باللغة الانجليزية بمدلول هذا الاعتراض ، قال :

« أتشرف باخباركم بأنى تلقيت الكتاب المؤرخ فى اول ديسمبر الجارى المرسل الينا من سكرتيركم الخاص ردا على خطابنا المؤرخ فى ٢٩ نوفمبر بشأن جوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى ، وقد جاء بالكتاب المذكور ان سعادتكم مستعدون لقبول اقتراحات كتابية عن طريقة الحكم المطلوبة فى مصر بشرط أن لا تتعارض مع الخطة السياسية الموضوعة من حكومة جلالة الملك ، وردا على ذلك ابادر بابلاغ سعادتكم بانه ليس فى وسعى ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى التوكيلات التى اعطيت لنا ، وانى اعرض على أنظاركم أن هذه التوكيلات قد اقبل على التوقيع عليها بشغف ، كثير ، من كبراء الأمة ومن بينهم أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات الأخرى النيابية ، وكان من المنتظر ان يصل هذا الاقبال الى الاجماع لولا تدخل الادارة فى منع تداولها ومصادرتها

« على أن سفرنا الى انجلترا لا نريد منه الا أن نكون على اتصال برجال السياسة المثلين للأمة الانجليزية ، وللأشخاص الذين يتولون توجيه الراى العام الانجليزى الذين لا شك فى تأثيرهم على القرارات الحكومية ، وسنعنى على هذا الخصوص بأن نجعل وجهتنا ذلك الراى العام ، ونحن واثقون بأن نجاح قضيتنا يتوقف جزء كبير منه على العدالة والحرية وحماية حقوق الضعفاء التى امتاز بها الراى العام الانجليزى .

« وتلاحظون سعادتكم انه فى هذه الظروف يكون من المستحيل علينا ان نصل الى غايتنا بواسطة مخابرات بسيطة تعمل فى مصر وحسب ، فان القضية التى ندافع عنهـا

(١) هو التبليغ الذى نشرناه بالصفحة ١٩ وما بعدها .

يجب أن تعرض بادىء ذى بدء على الرأى العام الانجليزى الذى لا شك فى أنه ؟ للاستنارة فيها ، فى حاجة الى الحصول على تفصيلات لا يمكن أن يبديها الا الممثلون الطبيعيون الموكلون من الأمة المصرية ذاتها

« والصعوبات التى وضعت فى سبيل سفرنا تجعل المأمورية التى أخذناها على عاتقنا غير محققة النفاذ وهى مأمورية اظهار ارادة الأمة ، ومن الصعب أن يلتئم هذا الموقف مع مبادىء الحرية والعدالة التى فتح انتصار بريطانيا العظمى وحلفائها طريقها لخير الانسانية ، ولتحقيق أمانى الأمم ، وتنازلوا ... الخ » .

وكان رشدى باشا معتزما من ناحيته السفر الى لندن مع زميله عدلى باشا يكن لعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث ، وكان ينتظر من آن لآخر قبول الحكومة البريطانية هذه المهمة منه ، فأرسل اليه سعد باشا يوم ٤ ديسمبر ، كتابا يبلغه فحوى الرد ، ويطلب اليه أن يستعمل نفوذه فى تمكين الوفد من السفر ، قال :

« لما شرعنا فى السفر الى انجلترا لنطلع أولى الشأن فيها على رأى الأمة المصرية فى حكم نفسها ، تشرفنا بمقابلة دولتكم فى ١٣ نوفمبر الماضى ، فصرحتم لنا بأنه حدثت صعوبات يتوقف على النظر فيها البت فى أمر الجوازات ، فوسطنا فخامة المندوب السامى فى ذلك ، فكان جوابه فى أول ديسمبر الماضى أنه بعد مخابرة حكومته لا يستطيع المداخلة عند السلطة العسكرية فى أمر تلك الجوازات وأنه ان كان لدينا اقتراحات تتفق مع خطة الحكومة الانجليزية التى أعلنتها من قبل فلا بأس من تقديمها اليه بالكتابة ، لافتا نظرنا فى هذا الصدد الى خطاب السير ملن شيتهام الى المرحوم السلطان حسين عند توليته عرش مصر . فأجبنا فخامته امس بأننا لا نستطيع أن نفاوض فى ما لا ينطبق على رأى الأمة الذى عبرت عنه بالتوكيلات الصادرة لنا ، وأبنا له كيف أن ايقاف الرأى العام الانجليزى على حقيقة الرأى العام المصرى غاية لا تدرك هنا ، بل بسفر وفد الأمة

« فمهما يكن من تلك الصعوبات التى لا نعرف طبيعتها ، وتلقاء تصريح دولتكم المتقدم ذكره ، وما أعلن عن سفر دولتكم ومعالى وزير المعارف ، كوفد من قبل الحكومة فاننا لا نزال نعتمد بحق على عدالكم فى أن تصرفوا قبل سفركم جهدكم الى تسهيل السفر على وفد الأمة أيضا ، وأنا شديد الثقة فى أنه يعز عليكم أن تفوت مصر هذه الفرصة الوحيدة لعرض مطالبها الحقة ، وفى انتظار الرد تفضلوا ، يا دولة الرئيس ، بقبول عظيم احترامى » .

وارسل الوفد فى اليوم نفسه الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية احتجاجا برقيا على تصرفات السلطة العسكرية .

مطالب الوفد ونداؤه
الى معتمدى الدول الأجنبية

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداء الى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى ، وبمواقف السلطة العسكرية البريطانية بازائه ، وكان هذا بمثابة بيان بمطالب الوفد ، كما أرسل الى الرئيس ويلسن نداء برقيا يطلب اليه تحقيق مسعى الوفد فى السفر لحضور مؤتمر الصلح ، وهاك مطالب الوفد ، كما وردت فى ندائه الى معتمدى الدول الأجنبية :

— ١ —

تطلب مصر الاستقلال التام

(أ) لأن الاستقلال حق طبيعي للأمم

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد دم أبنائها . . ولقد كان ما حازته من النصر في ميدان القتال كا... اليها لولا اجماع الدول العظمى في سنة ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، واكر... مطامعها الى أدنى حد ممكن ، وجعلتها تكتفي بالاستقلال الداخ... ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام

(جـ) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال ، بل هي قد ... السيادة الاسمية ، اذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحر... التمسك بهذه السيادة

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لأن تعلن استقلالها التام الذي ... الجغرافي وأحوالها المادية والأدبية .

— ٢ —

تريد مصر أن تكون حكومتها دستورية ، وان تراعي في تفاصيل ال... الخصوصية من جهة ما للأجانب فيها من المصالح وان تقوم بعمل اصلا... وادارية واجتماعية تستعين على تحقيقها بذوي العلم من أهل البلاد الغ... تلك عادتها فيما مضى .

— ٣ —

تعلن مصر أن امتيازات الأجانب فيها ستحترم بكل دقة ، واذا كان بعضها يدعو الى تحوير أليق بمقتضيات الأحوال فانها تعرض ما يعن لها... التعديل التي من شأنها المساعدة على تقدم البلاد مع صيانة المصالح المنظ... فيما تعرضه من ذلك واسعة الصدر ، غاية في الاخلاص والمجاملة .

— ٤ —

تتعهد مصر بالبحث في وضع طريقة للمراقبة المالية لا تقل في أهميته... الأجنبية ذوات المصلحة عما كان متبعا قبل اتفاقية سنة ١٩٠٤ ، ويكو... هو صندوق الدين العمومي .

— ٥ —

تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا... حياد قناة السويس .

— ٦ —

تعتبر مصر نفسها حائزة لأكبر شرف بوضع استقلالها تحت ضمانة... تشترك بهذه المثابة بقدر ما لديها من الوسائل في تحقيق مبادىء الع... النمط الحديث

اجتماع بمنزل حمد باشا الباسل

وخطبة سعد باشا ـ ١٣ يناير سنة ١٩١٩

لم تفد المساعى التى بذلت لتمكين الوفد من السفر ، وقرب موعد اجتماع مؤتمر الحلفاء بباريس(١) لتقرير شروط الصلح دون أن يرخص للوفد بمبارحة مصر ، فأعد لهذه المناسبة اجتماعا ، دعا اليه حمد باشا الباسل بداره بشارع الداخلية ، تجاه بيت الامة ، وحضره جمع من ذوى الرأى من مختلف الطبقات ، وبعد أن تناول المدعوون الشاى القى سعد باشا خطبة ، وهى أولى خطبه السياسية بعد تأليف الوفد ، أبان فيها كيف تألف الوفد والغرض الذى يرمى اليه وكيف حظرت عليه السلطة السفر الى الخارج . قال :

« أيها السادة : انى أشكر زميلى حمد الباسل باشا على أن هيأ هذه الفرصة التى انتهزها لأحدثكم عن تفاصيل هذه الأزمة التى تجتازها مصر فى الوقت الحاضر ، حتى لا يفوت بعض أولى الرأى عندنا شيء من أعمال الوفد الذى شرفته البلاد بتوكيلها للسعى فى قضيتها الكبرى قضية الاستقلال .

« ليست فكرة الاستقلال جديدة فى مصر بل هى قديمة يتأجج فى قلوب المصريين الشوق الى تحقيقها كلما بدت بارقة أمل فيه وتخبو ناره كلما استطاعت القوة أن تخمد أنفاس الحق ، ولقد كان الوقت الحاضر أنسب فرصة لتحقيق هذه الفكرة لأن رابطة السيادة التركية أخذت تتضاءل حتى لم يبق شك فى انقطاعها وأن الاحتلال الفعلى لا يجد فرصة أنسب من هذه الفرصة ليحقق رجاء اللورد سالسبورى الذى قال فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ : « نحن لا نبحث الا عن الخروج من مصر بشرف » .

« قلب هذا الاحتلال الذى لم يكن له حق البقاء الى حماية من بادىء رأى الانجليز ومن غير اتفاق مع مصر ، ولكنها هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ومخالف مخالفة صريحة للمبادىء الجديدة التى خرجت بها الانسانية من هذه الحرب الهائلة ، فنحن أمام القانون الانسانى أصبحنا أحرارا من كل حكم أجنبى فلا ينقصنا الا أن يعترف مؤتمر السلام بهذا الاستقلال فتزول العوائق التى تقف بيننا وبين التمتع به بالفعل ، لهذا الغرض السامى المطابق لما فى نفوس المصريين جميعا ألفت أنا وأصحابى الوفد المصرى لنسعى فى الوصول الى الاعتراف بهذا الاستقلال وتشرفنا بتوكيل الأمة ايانا . وما ضرنا أن أمرت الحكومة الناس بالكف عن تلك التوكيلات وبمصادرتها ، لأن ما لدينا منها ومن خطاب الوزير الأول الذى تعترف فيه الحكومة بعملها ما يكفى فى افادة أن الأمة مجمعة على طلب الاستقلال ، هنا يرد على خاطرى أن أتساءل هل بأمة حاجة الى أن يطلب رأيها فى الاستقلال ؟ هل أمة كمصر مدنيتها أقدم المدنيات وفضائلها الاجتماعية التى تنتقل بالوراثة من جيل الى جيل ظاهرة الأثر من حيث وداعة الأخلاق وحب احترام القوانين والتماثل التام فى الميول ، يمكن أن تسأل فى أمر استقلالها من غير أن تجرح عواطفها المدنية بهذا السؤال ؟ وهل أبناء المدنية الفرعونية والمدنية العربية غريب عليهم أن يستقلوا فيشاطروا فى تقدم المدنية فى خطواتها الى الأمام .

« غير أننا كنا مضطرين الى هذا التوكيل لأنه قد عزى الينا أننا لا نطلب من الحياة الا الدرك الأسفل ، أن نعيش آمنين طاعمين كاسين ، فكان توكيل الأمة الجواب القاطع على هذا الاتهام .

---

(١) كانت جلسة افتتاح المؤتمر يوم ١٨ يناير سنة ١٩١٩ .

« منعنا من السفر وصودرت الحرية فى أشخاصنا وفى المصريين جميعا فلم نغادر مرجعا من المراجع الا احتججنا لديه على هذا التصرف . وها نحن أولاء لا نزال نطمع فى أن يخلى بيننا وبين القيام بمهمتنا بأنفسنا . وان ما أؤكده لكم هو أن هـذا المنع لم يزد زملائى الا حبا فى التقدم الى الفرض العام وحدة فى تضحية كل ما يستدعيه من الضحايا سالكين سبيل الحق والعدل . وما لنا غيره من سبيل » .

ثم تحدث عن مبادىء الرئيس ويلسن ، وكيف أنها يجب أن تسود العالم ، وأبان مطالب الوفد التى يدعو الى تحقيقها ، قال فى هذا الصدد ما يأتى :

« ان ايماننا بقواعد الحق والعدل هو عدتنا ، وكفى بها عدة ، وان اجماع أمتنا على الاستقلال حجة قائمة ، وما ينقصنا الا أن يسمع مؤتمر السلام صـوت الأمة ،ولكن سيصله ولو من بعيد ، يصله فينصت اليه على رغم ما يقال من أن مؤتمر السلام الذى يعقـد اليوم أشـبه ما يكون بما سـبقه من المؤتمرات ، هذا هو النحو الذى ننحوه فى قضيتنا » .

ثم أوضح مطالب الوفد كما اذاعها فى ندائه الى معتمدى الدول (ص ٩٩) .

وأعلن أن مطالب الوفد تشمل السودان ، قال فى هذا الصدد : « وان من الفضـلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان ، لأن مصر والسـودان كل لا يقبل التجزئة ، بل ان السودان كما قال المستشار المالى فى تقـريره سـنة ١٩١٤ : « ألزم لمصر من الاسكندرية » .

وتحدث عن مسألة الامتيازات الأجنبية . قال :

« قد يطيش الفهم فيظن أن هناك منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب . كلا . لا منافاة بين الاثنين فى الوجود ، وان كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال . فلنكن عمليين . ولنطرح المناقشات العقيمـة التى لا طائل تحتها ، والتى لا يعتبر الاصرار عليها الا ضربا من المكابرة ، والمكابرة فى القضية العامة خروج على الوطنية الصادقة ، ولنقبل على عملنا اقبال العالمين بما ينفع الأمة ، ان تحبيب الأجانب فى الاقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة ، فلنقدم عن طيب خاطر مرغباتهذه الاقامة ولنسهل بما فى طاقتنا سـبل المزاحمـة التعليمية والتجارية والصناعية ، فانكم لا تنكرون أن هذه القرون الأخيرة قد عزلتنـا عن الحركة العالمية بعض الشىء ، وان الأجانب فى مصر صلة انعم بها من صلة بيننا وبين ينابيع العلم ومواطن الاختراع والاكتشاف ، وان مصر المستقلة لابد لها من الدخـول فى المسابقة العالميـة ، ولا شـك فى أنه يهمها جـدا أن تكون باكورات هذه المسـابقة فى بلادها

« تعلمون أن حالتنا الاجتماعية الخاصة مانع شديد من مخالطة الأجانب فى بلادنا المخالطة التامة التى من شأنها أن تولد فى النفوس الصداقة الأكيدة التى تغنى فى البلاد الأوروبية عن الامتيازات . وقد نتج عن ذلك أن الأوروبى يقيم فى بلادنا وبين ظهرانينا شطر عمره ولا يزال مع ذلك أجنبيا عنا لا يعرف منـا الا الوجـه الخارجى لصفات المعاملات دون أن يعلم مناحينا الداخلية ودون أن نعلم منه هذه المناحى أيضا لأن بيوتنا غير مفتوحة لهم وبيوتهم غير مفتوحة لنـا بحكم المقـابلة ، فلابد لهم من أداة تحبب لهم الاقامة بيننا ، وهذه الأداة هى الامتيازات . كذلك تعلمـون كمـا ألمعت لـكم أنه من الضرورى لنا جعل بلادنا ميدانا للمسابقة العلمية والتجارية والصناعية وهذه المسابقة مترتبة على كثرة وفود الأجانب الى مصر المتوقف فى ذاته على ثقتهم باكرام وفادتهـم

وضمانة طيب الاقامة لهم ، ولا سبيل الى ذلك الآن مع الاعتبارات الاجتماعية التى اشرت اليها الا بقاء الامتيازات ، وانى شديد الثقة بانه بعد زمان ما ، سيرى الأجانب أنفسهم أن لا حاجة لهم بهذه الامتيازات ، بل سوف يحبون أن ينزلوا عنها متى خالطونا أو عرفونا معرفة تامة بعد نيلنا الاستقلال » .

وختم خطبته باقتراح ارسال تلغراف الى الرئيس ويلسن بتحيته والاعجاب بمبادئه وبان المجتمعين « يعرضون عليه قضية مصر التى يتسلط عليها الأجنبى تسلطا يأباه اهلها أجمعون » .

فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح بين التصفيق والهتاف بحياة الرئيس ويلسن وحياة أمريكا ومصر والاستقلال .

وقد طبع الوفد هذه الخطبة ووزعها على الناس فى العاصمة والأقاليم .

كانت الصحف لا تزال تحت الرقابة ، فلم يكن الرقيب يسمح بنشر أنباء الاجتماعات والحوادث السياسية ، ولم ينشر عن هذا الاجتماع سوى نبذة عابرة لا يفهم منها شيء ، قالت « الأهرام » فى عدد ١٤ يناير سنة ١٩١٩ : « دعا أمس حمد الباسل باشا العضو فى الجمعية التشريعية جماعة كبيرة من أعيان العاصمة والأقاليم الى تناول الشاى فى منزله بشارع الداخلية ، فلبى دعوته نحو ١٥٩ ذاتا ووجيها وأديبا ، وضرب فى حديقة داره الواسعة سرادقا جميلا نسقت فيه الكراسى والمقاعد والأخونة على أجمل طراز ، ثم قدمت الحلوى واطايب المآكل للحاضرين مع الشاى والقهوة ، فقضوا جميعا من الساعة الرابعة الى الساعة السادسة بأطيب الأحاديث ، ثم انصرفوا رويدا رويدا وجماعات جماعات ، وهم يتحدثون بفخامة هذا الاجتماع وبفضل الداعى وكرمه ، وكان سعادته وشقيقه وآله يقابلون المدعوين بما فطروا عليه من اللطف والكرم العربى ، ويمتعون أسماعهم مع أصدقائهم وصحبهم بما يشنفها ، وتمنى الكل لو كثر مثل هذا الاجتماع الكبير » .

فتأمل فى مدى تأثير الرقابة على روايات الحوادث التاريخية وكيف تبترها وتمسخها ، ولا تدع منها سوى عبارات غامضة لا يفهم منها جوهر ما يجرى فى البلاد ، فان من يطالع هذه النبذة ولا يكون معاصرا لهذه الحوادث لا يفهم شيئا عن مغزى هذا الاجتماع ومعناه ويظن أنه حفلة شاى عادية اقتصرت على « تقديم الحلوى والشاى واطايب المآكل » دون أن يستوقف نظره أو يستخلص منه اية حقيقة تاريخية .

رحيل السير ونجت عن مصر

٢١ يناير ١٩١٩

تفاقمت الحالة السياسية فى مصر ، واشتد هياج الخواطر بسبب اجراءات العسف التى انتهجتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تفاقما استقالة حسين رشدى باشا تضامنا مع الوفد ، وسيرد الكلام عنها فيما يلى ، فرأت الحكومة البريطانية استدعاء السير ونجت المندوب السامى الى لندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيدا لوضع الخطة التى تراها ناجعة ، وكان استدعاؤه على عجل ، فكان ذلك دليلا على تردد الحكومة الانجليزية فى اية سياسة تتبعها ، وقد غادر القاهرة مساء ٢٠ يناير ، واستقل الباخرة من بور سعيد يوم ٢١ منه ، قاصدا لندن ، وناب عنه فى غيبته السير ملن شيتهام .

شغل الأذهان أمر هذا السفر المفاجىء ، فصار حديث الناس فى مجتمعاتهم وزادهم اهتماما بمصير البلاد ، وبما يجب أن تتخذه الأمة من الوسائل لتحقيق آمالها بإزاء مناورات السياسة البريطانية .

اشتداد الحركة

بعد رحيل السير ونجت

زادت الخواطر هياجا ، واستمرت الحركة فى اتساع بعد رحيل السير ونجت ، واستمر الوفد فى دعوته . فاعتزم عقد اجتماع عام آخر فى بيت الأمة حدد له يوم ٣١ يناير سنة ١٩١٩ ، لكى يوضح خطته التى ينوى اتباعها ، ولكن السلطة العسكرية لم تنظر الى هذا الاجتماع بعين الرضا ، فقررت منعه ، وارسل الميجر جنرال وطسن Major General Watson قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة الى سعد باشا خطابا يوم ٢٧ يناير ، قال فيه :

« علمت أن سعادتكم تعدون اجتماعا فى منزلكم بمصر فى ٣١ الجارى يحضره نحو الستمائة أو السبعمائة شخص ، وانى ارى أن مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اقلاق للأمن ، فبناء على هذا الاعلان الصادر تحت الأحكام العرفية المعلنة بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ارجو ان تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع » .

فلما وصل هذا الخطاب الى سعد باشا ارسل الى الميجر جنرال وطسن خطابا يسأله فيه ان كان لديه مانع من ارسال اخطار لمن وجهت اليهم الدعوة بأن الاجتماع منع بناء على امر السلطة العسكرية ، فجاءه الرد بأن لا مانع من ذلك ، وارسل سعد الى المدعوين ينبئهم بأن السلطة العسكرية منعت اقامة الاجتماع ، واتخذ الوفد من هذا الرد حجة رسمية على السلطة العسكرية ، وارسل برقية احتجاج على هذا المنع الى المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية والى الرئيس ويلسن .

ثم ارسل برقية اخرى الى المسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر الصلح بضرورة عرض قضية مصر على المؤتمر .

خطبة سعد باشا

فى دار جمعية الاقتصاد والتشريع — ٧ فبراير سنة ١٩١٩

اعدت الجمعية السلطانية (الملكية فيما بعد) للاقتصاد والاحصاء والتشريع اجتماعا فى دارها يوم ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع المحاضرة الثانية للمستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية عن مشروع قانون العقوبات الذى وضعته لجنة الامتيازات المتقدم ذكرها (ص ٥٣) ، وكان قد ألقى محاضرته الأولى عن هذا المشروع يوم ١٧ يناير ، وكان معروفا أن المحاضرة ستتناول التشريع الجديد المنسجم مع الحماية البريطانية ، فاعتزم سعد باشا الخطابة فى هذا الاجتماع عقب انتهاء المستر برسيفال من محاضرته ، لكى يرفع صوته ببطلان الحماية . فحضر الاجتماع يصحبه أعضاء الوفد وكثير من انصاره ، وغصت القاعة بجمع حاشد من المستمعين ، وكلهم من رجال القانون والقضاة والمحاماة ، وعلية القوم والطبقة المثقفة ، وكان من بين الحاضرين عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية ، ومحمد شكرى باشا وكيلها ، والمستر ايموس مستشارها بالنيابة .

وما ان انتهى المستر برسيفال من القاء محاضرته ، وكان يلقيها بالفرنسية ، حتى وقف سعد باشا ، واعتلى منبر الخطابة ، وقال : ان لديه ملحوظات يريد ابداءها ، وبما أن المحاضر يفهم العربية فانه سيلقى ملاحظاته باللغة العربية ، والقى الخطبة الآتية :

« أيها السادة .. انى أشكر حضرة المحاضر على ما قاله من انه يريد أن يكون لمصر فى المستقبل شرع خاص ،ولكنى أقول لحضرته ان هذا الشرع موجود فعلا منذ أمد بعيد ، ان امتنا المصرية ليست من قبيل الأقوام الهمج الذين ليست لهم شرائع مقررة ، وانما بلد كبلدنا تكون له حياة عريقة فى القوانين والشرائع فان من الخطر أن يعمد الى تغيير كلى فى شرعه بدون أن تدعو الضرورة لذلك أو تهدى اليه التجربة والاختبار .

« ان قانون العقوبات المصرى المأخوذ عن القانون الفرنسى جرى عليه العمل منذ زمن طويل ، فهو جزء من محصولنا القانونى تشربته افئدة قضاتنا ومحامينا وسرى فى احلاق الأمة سير الدم فى الجسد ، قد يكون فى المشروع الذى تكلم عنه حضرة المحاضر بعض نصوص صالحة فى ذاتها ، ولكنى لا أرى محلا لقلب التشريع الموجود الآن رأسا على عقب ، من الأرض الى السماء ومن السماء الى الأرض ، ان فى ذلك ضررا عظيما بما ألفه الناس فى هذه البلاد من المعلومات القانونية ، ولكن يظهر أن المراد هو التخلص من النظريات والتقاليد المؤسسة عليها هذه المعلومات .

« لأجل وضع نصوص قانونية مكان اخرى موجودة من قبل ، ينبغى اولا أن تكون هذه النصوص الجديدة متفقة مع أخلاق البلاد وعاداتها ومألوفاتها العلمية ، ثانيا أن تقوم الأدلة على ضرورة وضعها بالاحصائيات وقضاء المحاكم وآراء أهل الفن ، لست أنكر الفائدة من مناقشة مشروع جديد بهذه الجمعية ، ولكنى الاحظ أن موضوع المناقشة الآن ليس مجرد مذهب علمى فى مسألة بعينها ، وانما هو أعظم من ذلك بكثير ، هو أمر يمس حالتنا السياسية والاجتماعية مما لا يصح أن يتخذ هذا المنبر اداة له .

« أستميحكم القول بأنى اخشى كثيرا أن يكون فى بحث هذا الموضوع فى هذه الجمعية العلمية خروج بها عما وضعت له ، وأن يتخذ ذلك وسيلة للقول برضاء الامة بهذا التقنين ، وأن يستغنى به عن مناقشات الجمعية التشريعية التى هى الأداة التشريعية النظامية فى البلاد .

« أشار حضرة المحاضر الى انه تحول على الجمعية التشريعية مشروع يتضمن تعديلا فى نصوص القانون الخاصة بالضربات والجروح ولم تفعل فيه شيئا ، نعم ان هذا المشروع تحول على لجنة الحقانية التى التى انا رئيسها ، فرات أنه يلزمها للاقتناع بضرورة التعديلات المعروضة بيانات واحصاءات طلبت من وزارة الحقانية تقديمها اليها وكررت هذا الطلب عدة مرات حتى انتهى دور انعقاد الجمعية ، ولم ترد هذه البيانات

« رأيت أنه من واجبى أن أبدى لحضراتكم ما قدمت من الملاحظات ، ولكن هنالك أمر آخر هو أهم ما يجب التنبيه اليه ، قد تكلم حضرة المحاضر عن الباب الثانى من المشروع ، وفى هذا الباب ما يتعلق بحالة سياسية لا وجود لها الآن بمصر ، ان بلادنا لها استقلال ذاتى ضمنته معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . واعترفت به جميع المعاهدات الدولية الأخرى ، وعبثا يحاولون الاعتماد على ما حصل من تغيير هذا النظام السياسى اثناء الحرب . انكم أيها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولى يقررون أن الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين ، تطلب احداهما أن تكون تحت رعاية الأخرى ، وتقبل الأخرى تحمل أعباء هذه الحماية ، فهى نتيجة عقد ذى طرفين موجب وقابل ، ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها اصلا .

« فى سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن أن تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة » .

ولم يكد ينتهى سعد من خطبته ويختمها ببطلان الحماية حتى فعلت هذه الكلمة فعل السحر فى النفوس ، فدوى المكان بالتصفيق الحاد ، وكأن الحاضرين جاءوا لسماع سعد فى التدليل على بطلان الحماية ، لا لسماع محاضرة المستر برسيفال فى مشروع قانون العقوبات .

كانت هذه الخطبة نداء قويا ببطلان الحماية فى محفل مهيب يضم كثيرا من الشخصيات المصرية والأجنبية والبريطانية ، فكان لها دوى كبير ، وتردد صداها فى المجتمعات والمحافل ، للظروف والملابسات التى ألقيت فيها ، وقوبلت بالاستحسان والابتهاج ، وهى وان لم تنشر فى الصحف التى كانت ما تزال تحت الرقابة الا أنها ذاعت وتناقلها الجمهور وصارت حديث الناس فى مجالسهم (١) ، واغتبط لها الرأى العام اغتباطا عظيما ، اذ كانت تعبيرا صادقا قويا لميوله وشعوره ضد الحماية ، كما كان لها صدى تبرم واستياء فى الأوساط الانجليزية ، فلقد كانت صدمة قوية لمشروعات السير ويليم برونيت وللحماية فى ذاتها ، وكانت هذه الخطبة من العوامل الفعالة فى اذكاء الحماسة فى النفوس .

استقالة وزارة رشدى باشا
واثرها فى تطور الحوادث

قلنا ان حركة الوفد لقيت تأييدا من حسين رشدى باشا رئيس الوزارة ، وان تأليف الوفد كان بتشجيعه وتعضيده ، وقد كانت خطوات الوفد تسير باتفاقه معه ، وتفاهمه واياه ، وكان ذهاب سعد وصاحبيه الى دار الحماية لمقابلة السير ونجت يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ باتفاقهم مع رشدى ووساطته ، ومما يدل على تمام الاتفاق بينهما فى العمل ان رشدى باشا رفع فى هذا اليوم ذاته (١٣ نوفمبر) تقريرا الى السلطان فؤاد يعرض عليه أن يعهد اليه ، والى زميله عدلى يكن باشا بالسفر الى لندن للتحدث الى الحكومة البريطانية فى شأن مستقبل مصر السياسى ، قال فى هذا التقرير :

« حضرة صاحب العظمة السلطانية

« ان الحوادث تتوالى بسرعة ، وقد أوشكت مفاوضات الصلح أن تبتدىء ، وعما قريب يشرع فى تسوية جميع المسائل التى نشأت عن الحرب ، وانه لمن الأهمية بالمكانة العظمى أن تعرض بطريق مباشر على حكومة صاحب الجلالة البريطانية رغائب حكومتكم فيما يختص بمستقبل مصر السياسى ، ولهذا أعرض على عظمتكم أن تعهدوا الى والى زميلى عدلى باشا فى القيام بهذه المأمورية ، وفى أثناء غيابنا ، ينوب عنى سرى باشا فى رئاسة مجلس الوزراء ، وثروت باشا فى الداخلية ، وينوب زيور باشا عن عدلى باشا فى وزارة المعارف »

---

(١) من طريف ما يذكر عن أسلوب الصحف فى روايتها للحوادث الهامة أن جريدة « وادى النيل » ، وكانت تصدر فى الاسكندرية ، اشارت الى هذه الخطبة بقولها تحت عنوان (فى جمعية الاقتصاد والتشريع) ما يأتى : « ألقى المستر برسيفان المستشار بمحكمة الاستئناف الاهلية بعد ظهر الجمعة الماضية بقية محاضرته الخاصة بالتشريع المصرى الجديد فى جمعية الاقتصاد والتشريع ، وبعد أن انتهى من القائه وقف أحد السامعين وبسط بعض ملاحظات ثم انفض الاجتماع » ، ولم تزد على ذلك !

وقد وافق السلطان على هذا التقرير وعهد الى رشدى وعدلى القيام بهذه المهمة ، وفى ذات اليوم قابل رشدى باشا السير ونجت وافضى اليه بهذه الفكرة وطلب الترخيص أيضا للوفد بالسفر الى لندن ، وانتهت المقابلة على أن يعرض السير ونجت الامر على الحكومة البريطانية ، وقد عرضها عليها وكان يرى الترخيص لرشدى وعدلى بالسفر ، ثم جاء رد الحكومة البريطانية بأن لا محل للترخيص لسعد وصحبه بالمجىء الى لندن ، واما زيارة رشدى وعدلى فليس الوقت مناسبا لها الآن بحجة أن وزير الخارجية البريطانية (المستر بالفور) مشغولا بمفاوضات الصلح ، وانه سيغيب هو وبعض زملائه عن لندن ويقصدون باريس لقرب انعقاد مؤتمر الصلح بها ، وطلب من الوزيرين تأجيل زيارتهما .

رأى رشدى باشا فى هذا الجواب رفضا لطلبه ، فقدم استقالته فى ٢ ديسمبر الى السلطان وبناها على هذا الرفض وملابساته ، قال :

« عندما اخذت على عاتقى أمام ضميرى وامام وطنى وأمام التاريخ مسئولية منصبى فى عهد النظام الجديد ، قد عاهدت نفسى عهدا أساسيا ان أطلب من الحكومة الانجليزية عند الشروع فى مفاوضات الصلح أكثر ما يمكن من الحرية لمصر ، والآن وقد اوشكت هذه المفاوضات أن تبتدىء طلبت من الحكومة الانجليزية بعد تصديق عظمتكم ان تسمع اقوالى ، فكان جوابها بمثابة التسويف الى ما بعد الصلح ، على اننى بالعكس أرى أن الوقت الحاضر هو الذى ينبغى فيه عرض ما لمصر من الأمانى القومية وتأييده .

فلهذه الأسباب

« أتشرف بتقديم استعفائى بين يدى عظمتكم من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخليـة ، وان زميلى عدلى يكن باشـا الذى عينتموه لمرافقتى فى مهمتى يتمسك بمشاركتى فى هذا الأمر فهو يقدم شخصيا استعفاءه من وزارة المعارف العمومية »

ولكن السلطان فؤاد لم يقبل هذه الاستقالة ، وطلب الى رشدى باشا التريث فى الأمر ، وتدخل السير ونجت واشـار على السلطان بألا يقبلها الا بعد مراجعـة الحكومة البريطانية ، لعلها تقبل ما عرضه رشدى باشا ، فانتظر رشدى حتى ورد الجواب من لندن ، فاذا به يؤيد جوابها الأول فى التسويف والتأجيل .

فأصر رشدى باشـا على الاستقالة ، وكتب فى ٢٣ ديسمبر سـنة ١٩١٨ الى السلطان خطابا ضمنه تقريره واستقالته الأولى التى لم تقبل ثم شفعه بقوله :

« ولكن رفع الرجاء الى عظمتكم الا تقبلوا هذه الاستقالة الا بعد مراجعة لندره فلم يكن جوابها الجديد الا مؤيدا للجواب الأول ، لهذا أصررت على الاستقالة ، ومن ذلك الحين لم ترد تبليغات رسمية ، ولكن حدثت مساع ومخابرات اخرى بغير هذه الصفة لم توصـل الى نتيجة ما ، فى هذه الأثناء تألفت وفود من أعضـاء الهيئات النيابية فى البلاد ، وطلبوا أن يسمح لهم بالسفر الى لندره للمرافعة عن مصلحة مصر ، فنصحت ان يؤذن لهم فى ذلك وأن تسمع اقوالهم ، فلم يصـغ لنصحى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ابوا على انا نفسى أن تسمع اقوالى فيما عساه أن يكون نظام الحماية ، لهذا التصرف ستحرم مصر دون غيرها من الأمم من أن يسمع صوتها فى الوقت الذى يبت فيه فى مصيرها .

« فبناء على هذه الاعتبارات يلزمنى أن أعود فألح لدى عظمتكم مع الاحترام بقبول استعفائى » .

وقد سعى الانجليز من جديد لحمل رشدى باشا على سحب استقالته ، فالح عليه المستر هينز المستشار البريطانى لوزارة الداخلية فى ذلك ؛ ولكنه اصر على الاستقالة ، فكان اصراره تأييدا للحركة الوطنية اكسبها قوة وحماسة ، اذ كان وقوف الحكومة الى جانبها مكسبا كبيرا لها ، وكانت الاستقالة فى ذاتها ابرازا لاعتساف السياسة البريطانية بازاء مصر ، ومما زاد فى السخط عليها ، ودفع هذا السخط الناس الى حالة من اليأس تقرب من الانفجار .

وظهر اصرار رشدى باشا على استقالته من الكتاب الذى ارسله الى السلطان بتاريخ ٣٠ ديسمبر يستعجل فيه قبولها ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية ، ان التأجيل فى قبول استعفائى قد يكون من عواقبه تحميلى المسئولية التى اردت والتى أريد قطعيا اجتنابها ، وهى مسئولية قيامى بمنصب الوزير الأول لمصر وعدم اهتمامى مع ذلك بمصيرها فى الوقت الذى سيحصل فيه البت فى أمرها نهائيا ، فأتوسل الى عظمتكم بقبول ذلك الاستعفاء بدون ارجاء ، ولكى لا اجعل سبيلا الى تجديد التسويف اجاهر انه قطعى لا رجوع فيه ، فلم يعد محل للمفاوضات فيما يتعلق به ولم يبق سوى الاشتغال بتأليف وزارة جديدة ، وانى لعظمتكم يا مولاى الخ » .

وقد بقيت الاستقالة معلقة ، لم تقبل ، ولم ترفض ، والمساعى تبذل من جديد لحمل رشدى باشا على سحبها ، وهو مصر عليها ، حتى ازمع السير ونجت السفر الى لندن تلبية لاستدعاء الحكومة البريطانية اياه ، فوعد رشدى باشا بأنه عندما يصل الى لندن يبذل جهده فى اقناع الحكومة البريطانية لترخص له ولزميله عدلى باشا بالسفر الى انجلترا ، وطلب اليه سحب استقالته اذا قبلت الحكومة البريطانية ذلك ، فاشترط رشدى باشا لسحب استقالته ان يسمح ايضا لمن يشاء من المصريين بالسفر الى اوروبا ، وان يصل جواب الحكومة البريطانية تلغرافيا فى المدة المناسبة بعد وصول المندوب السامى الى انجلترا ، ولكن مضت المدة الكافية لوصول الجواب ولم يصل ، فجدد رشدى باشا استعفاءه فى خطاب رفعه الى السلطان بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ ، قال :

« يا صاحب العظمة السلطانية — على اثر كتابى المرفوع الى سدتكم العلية بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ الذى الححت فيه ذلك الالحاح على عظمتكم بقبول استعفائى قد كنت رضيت من باب التوفيق بالاتفاق الآتى بيانه : وهو ان صاحب المقام الجليل المندوب السامى ينتهز فرصة سفره الى لندره فيشرح شفهيا للحكومة البريطانية اننى بعد وصول الحالة الى الحد الذى بلغته أصبحت لا اكتفى بما عرض علىوقتئذ من سفرى أنا وزميلى عدلى باشا الى لندره فى النصف الأول من فبراير واننى اشترط لسحب استعفائى شرطا اساسيا هو اباحة السفر الى اوروبا لمن يطلب من المصريين ، وكان من ضمن ذلك الاتفاق ورود جواب الحكومة البريطانية بالتلغراف فى بحر مدة مناسبة من وصول المندوب السامى الى انجلتره ، وانه اذا كان هذا الجواب سلبيا فان عظمتكم تقبلون استعفائى فورا ، واننى فى اثناء هذه الفترة اباشر بصفة وقتية محضة تسيير الأمور المستعجلة الأمر الذى دعانى للتوقيع على مرسوم تجديد المحاكم المختلطة منعا لوقوف سير القضاء ، على انه قد مضى عشرة أيام على الأقل بعد الوقت الذى لا بد ان يكون المندوب السامى وصل فيه الى لوندره ومع ذلك فلم يصلنى جواب ما .

« يستحيل على أن أقبل أى تأخير جديد ، وانى أعتبر فى حل من القيام ولو مؤقتا بأى عمل ، حتى ولو كان مستعجلا .. فأعود الى التمسك بكتابى المشار اليه المؤرخ فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، والتمس من عظمتكم بكل الحاح انهاء حالة شاذة قد زاد طول العهد عليها » .

قبول استقالة الوزارة

اول مارس سنة ١٩١٩

قبلت الحكومة البريطانية حضور رشدى باشا وعدلى باشا وحدهما ، ودعيا فعلا الى السفر الى لندن فى اواسط شهر فبراير ، فأبيا الا اذا سمح لمن يطلب من المصريين بالسفر الى أوروبا ، ولكن الحكومة البريطانية لم تقبل هذا الشرط ، وكانت استقالة الوزارة لم تزل معلقة ، فاصر رشدى على موقفه ، فقبل السلطان استقالته وارسل اليه خطابا ينبئه بذلك ، قال :

« عزيزى رشدى باشا . ان استقالة دولتكم التى رفعتموها الينا كانت من أشد بواعث الأسف لدينا ، فمع الشكر لدولتكم ولحضرات زملائكم على ما قمتم به من الخدمات الصادقة ارجو الاستمرار فى ادارة الأعمال الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة والله المستعان ـ أول مارس سنة ١٩١٩ » .

* * *

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

استهل شهر مارس سنة ١٩١٩ والأفق السياسى ينذر بهبوب العاصفة ، فقد كانت حالة الأفكار فى هياج ، وبوادر الأحوال تدل على اصرار الحكومة البريطانية على تثبيت حمايتها التى فرضتها على البلاد ، والحيلولة دون حق الشعب فى تقرير مصيره ، وتحقيق استقلاله ، وكان الرأى العام على استئناس من بقاء وزارة رشدى باشا فى الحكم ، لأنها أظهرت رأيها فى مشاركة الشعب شعوره ، وتمكينه من رفع صوته فى مؤتمر الصلح ، وكان برنامجها فى ذلك واضحا صريحا ، وما دامت باقية فى الحكم فان الشعب لم يفقد الأمل فى أن يتمكن من رفع صوته فى المؤتمر ، ولذلك كان الرأى العام على اطمئنان أن تنجح المساعى فى تمثيل مصر فى المؤتمر ما بقيت وزارة رشدى ولم يقبل السلطان استقالتها ، لأن عدم قبول استقالتها معناه امكان تنفيذ وجهة نظرها من هذه الناحية ، ومعناه أيضا أن السلطان متفق مع الوزارة فى سياستها .

فلما قبل السلطان استقالتها ، وبدا من كتاب القبول أن فى الأفق وزارة جديدة ستؤلف ، وأن المطلوب من رشدى باشا الاستمرار فى ادارة الأعمال « الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة » ، أدرك الرأى العام أن تأليف هذه الوزارة الجديدة سيكون طبعا على أساس تثبيت الحماية ، وعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ، لأنه اذا كان برنامجها هو برنامج رشدى باشا فلم يكن هناك موجب لقبول استقالته ، فقبولها معناه أن « السراى » اعتزمت الانفصال عن الأمة فى هذه المسألة الحيوية ، وأن الوزارة الجديدة ستصطدم مع أمانى الشعب لا محالة .

وكان الظن أن السلطان يصر على عدم قبول استقالة رشدى باشا ، لأن اصراره هذا يسند رشدى فى طلباته من الانجليز ، وقد ساعد على هذا الظن أنه أقر رشدى على تقريره الذى رفعه اليه فى نوفمبر ، وعهد اليه وزميله عدلى باشا بالسفر الى لندن للتحدث الى الحكومة البريطانية فى مستقبل مصر السياسى ، ولذلك لم يقبل استقالته منذ رفعها اليه فى ديسمبر ، وأصر على عدم قبولها المرة بعد المرة ، كلما هم رشدى باستعجال قبولها ، وهذا معناه أنه مؤيد له فى موقفه حيال الانجليز ، فلما انتهى الأمر بقبول استقالته فى أول مارس كان ذلك ايذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح يتغير فيها موقف السلطان ، ويذعن فيها للتدخل البريطانى ، فينقطع التضامن بينه وبين الشعب بازاء السياسة البريطانية ، فقبول استقالة رشدى باشا كان نقطة التحول فى سياسة السراى .

ولقد كان الوفد أول من شعر بالخطر من هذا التحول ، لأنه فى كل خطواته ، منذ التفكير فى تأليفه الى أن تحرجت الحال بقبول استقالة الوزارة ، كان يسير مطمئنا الى معاونة رشدى باشا وتأييده له ، وتفاهمه اياه ، وكان لكل هذه العوامل أثرها الكبير فى نجاح الوفد ، فلا غرو أن أوجس خيفة من اقصاء رشدى عن رآسة الوزارة ، واحتمال تأليف وزارة جديدة تقف منه موقف التحدى والمناوأة ، ولا يجد منها المعاونة التى وجدها من رشدى باشا .

كتاب الوفد الى السلطان

٢ مارس سنة ١٩١٩

وقد بدا هذا الشعور جليا فى الكتاب الذى رفعه الوفد الى السلطان على أثر قبول استقالة رشدى باشا ، فانه احتوى على عتب شديد ، بل على اعتراض قوى على قبول استقالة الوزارة ، وعد الوفد هذا القبول معاونة للسياسة البريطانية فى اذلال الشعب ، كما جاء الكتاب فى ذاته مسعى جديا فى الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة رشدى ، وهذا نصه :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى أن يرفعوا الى مقام عظمتكم بالنيابة عن الأمة ما يلى :

« لما اتفق المتحاربون على أن يجعلوا مبادىء الحرية والعدل أساسا للصلح ، وأعلنوا أن الشعوب التى غيرت الحرب مركزها يؤخذ رأيها فى حكم نفسها ، أخذنا على عاتقنا السعى فى استقلال بلادنا والدفاع عن قضيتها أمام مؤتمر السلام ما دام أن حق الاقوى قد زال من ميدان السياسة وما دامت بلادنا قد أصبحت بزوال السيادة التركية حرة من كل حق عليها لأن الحماية التى أعلنها الانجليز بلا اتفاق بينهم وبين الأمة المصرية باطلة ، ولم تكن فى الواقع الا ضرورة حربية تزول بزوال الحرب .

« اعتمادا على هذه الظروف وعلى أن مصر غرمتة كل ما قدرت عليه من المغارم فى صف القائلين بحماية حرية الأمم الصغرى لا يكون لدى مؤتمر السلام ما يمنع من الاعتراف بحريتنا السياسية جريا على المبادىء التى أسس عليها .

« عرضنا رغبتنا فى السفر على كبير وزرائكم صاحب الدولة حسين رشدى باشا ، فوعد بمساعدتنا على السفر وثوقا منه أننا انما نعبر عن رأى الأمة كافة ، فلما لم يسمح لنا بالسفر وحبسنا داخل حدود بلادنا ، بقوة الاستبداد لا بقوة القانون ، وحيل بيننا وبين الدفاع عن قضية هذه الأمة الأسيفة ، ولما لم يستطع دولته أن يحتمل مسئولية البقاء فى منصبه فى حين أن الشعب يصادر فى مشيئته ، استقال هو وزميله صاحب المعالى عدلى يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما .

« ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما فى وقفتهما الشريفة دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين ، لأن فى ذلك متابعة للطامعين فى اذلالنا ، وتمكينا للعقبة التى ألقيت فى سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وايذانا بالرضى بحكم الأجنبى علينا الى الأبد .

« قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذى خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين ، ولكن الأمة من جهة أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش فى زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم ، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لارادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم ، والاعتداد بمشيئة شعبكم ، لذلك

عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا الى أن الأمة فى هــذا الظــرف العصيب انما تطلب منكم ــ يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد على ــ أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها ، مهما كلفكم ذلك ، فان همتكم أرفع من أن تحددها الظروف ، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه فى مركزه ؟ ! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضى عليها بالفشل ؟ !

« عفوا يا مولانا ، قد تكون مداخلنا فى هذا الأمر وفى غير هذا الظرف غير لائقة ، ولكن الأمر قد جل الآن عن أن يراعى فيـــه أى اعتبار غير منفعة الوطن الذى انت خادمه الأمين ».

« ان لمولانا اكبر مقام فى البــلاد ، فعليه أكبر مسئولية عنها ، وفيه أكبر رجاء لها ، واننا لا نكذبه النصيحة اذا تضرعنا اليه أن يتعرف رأى أمته قبــل أن يتخذ قرارا نهائيا فى أمر الأزمة الحالية ، فاننـــا نؤكد لسدته العليـــة أنه لم يبق أحد فى رعاياه من أقصى البلاد الى أقصاها الا وهو يطلب الاستقلال ، فالحيلولة بين الأمة وبين طلبتها مسئولية لم يتحر مستشارو مولانا أمرها بالدقة الواجبة ، لذلك دفعنا واجب خدمة بلادنا واخلاصنا لمولانا أن نرفع لسدته شعور أمته التى هى الآن أشــد ما تكون رجاء فى استقلالها واخوف ما تكون من أن تلعب به أيدى حزب الاستعمار ، والتى تطلب اليه بحقها عليــه أن يغضب لغضبها ، ويقف فى صــفها ، فتنال بذلك غرضها ، وانه على ذلك قدير .

« واننا نتشرف بأن نرفع عبارات الاخلاص الى مقام عظمتكم الكريم ».

« ١٩١٩/٣/٢ »　　　　« توقيعات أعضاء الوفد »

وغنى عن البيان أن الوفد لم يتلق من السراى ردا على كتابه ، ولم يكن له أى تأثير فى موقف الســلطان ، بل مضى فى سبيل تأليف وزارة جديدة تجعـــل خطتها مسايرة السياسة البريطانية .

احتجاج الوفد لدى معتمدى الدول

وأرسل الوفد فى يوم ٤ مارس الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر احتجاجا قويا على السياسة الانجليزية فى قطعها الطريق على الأمة الى المؤتمر ، واشــهدهم على المعاملة الجائرة التى تعــامل بها مصر ، ومبلغ الظـلم الذى يصيبها من المطامع الاستعمارية ، ولم يفته فى احتجاجه أن يلمح الى ملابسات قبول استقالة الوزارة ، وسعى السياسة البريطانية فى تأليف وزارة جديدة تعارض الأهداف القومية ، قال :

« جناب المعتمد

« قضى الأمر ، وبلغ العسف غايته ، لم ينفع مصر أن كانت مشرقا لأقدم أشعة المدنية فى العالم ، ولا أنها زينت صحف التاريخ بآثار مجدها الخالد ، لم ينفعها أن نالت حريتها من قبل بسفك دماء أبنائها ، ولا أنها ما زالت دائبة يوما بعد يوم من عهد محمد على الكبير الى الآن على أن تستعيد المركز الذى لها حق الوجود فيه بين الأمم ، لم ينفعها تقديمها لقضية الحلفاء أثناء الاقتتال أفيد أنواع المعونة تأثيرا ، وقيــامها بذلك فى نفس الســاعة التى افتتحت بريطانيا العظمى فيها الحرب بأشــد ضروب التصرفات السياسية ظلما ، وهو اعلانها الحماية ، لم ينفعها ما لها من وحدة العنصر

ونبوغ الطبقة الراقيـــة فيها ، وما عليـــه من الشغف بالنظام وتعشق الحرية ، والتسامح العظيم ، تلك الخصائص التى تجعلها جديرة بالاستقلال .

« اذن فكل شيء يجب أن يتوارى أمام مطامع الاستعماريين اللامتناهية !

« ان المصريين دون جميع الأمم التى غيرت الحرب مركزها السياسى هم وحدهم الذين بطشت بهم يد القـــوة ، فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم لمؤتمر السلام ، ظلم صارخ يزيد فى ايلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الأنباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وأرمنيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت للأمس ايالات تركية .

« ها نحن أولاء محكوم علينا بالبكم ، نعلك فيه شكيمة الغيظ ، وبالحزن المبرح ، نلبس ثيابه حدادا على حريتنا المسلوبة .

« ان الدولة التى تسومنا الخسف ، ما لبثت أن قررت نهائيا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ساخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهذه الوعود سوى أن تفوت على الأمة فرصة نفيسة ، وأن تعيى همم بنيها .

« ان الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضـــية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعـة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصريا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البـلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق .

« أبلغنا جنابكم من قبل أمانى البلاد ومطالبها ، فمن الفضلة تكرير بيانها الآن ، وغير خاف على جنابكم أيضا جميـع أساليب الدهاء المستعملة لابتلاع البـلد بالمرة تحت ستار ما يسمونه اصلاحات سياسية وقضائية وادارية ، والذى نقصـد الآن انما هو أن نشهدكم على المعاملة الجائرة التى ترزأ بها مصر لكى تقولوا لحكومتكم انه على الرغم من العهود التى التزمت بها انجلتره على رءوس الاشهاد ، وعلى الرغم من المبـادىء التى أقرها الحلفاء بالاجماع ، لا زال فى العـالم امة تتحكم فيها القـوة الغاشمة لخدمة مصالح لا اتفاق لها مع دواعى المدنية وهى أقل اتفـاقا مع دواعى العدل والانصاف » .

واذ كانت الصحف تحت الرقابة لقيـام الأحكام العرفية ، وكان محظورا عليها نشر مثل هذه الرسـائل ، فقد أذاع الوفد كتـابه الى السلطان واحتجاجه لدى معتمدى الدول فى نشرات خاصة طبعها ووزعها على الجمهور فى القاهرة والأقاليم ، وتناقلها الناس فى كل مكان ، فأثارت حماستهم ، وتوالت الوفود على بيت الأمة ، ودارى الوزيرين المستقيلين ، تعلن تأييدها للوفد والوزيرين ، وتوالت الاحتجاجات الى معتمدى الدول من الهيئـات والطوائف المختلفة ، وحمـل البرق الى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحى .

انذار السلطة العسكرية

لأعضاء الوفد ــ ٦ مارس سنة ١٩١٩

رات السـلطة البريطانية فى احتجاجات الوفد المتواليـة لدى معتمدى الدول تحديا لها ، وتشهيرا بها وبتصرفاتها ، وكشفا لسوء نيتها لدى الدوائر الأوروبية ، كما رات فى كتابه الى السلطان فؤاد ، ونشر هذا الكتاب مع احتجاجاته لدى معتمدى

الدول ، اثارة للخواطر ، وتحريضا على المقـاومة ، وتعطيلا لتأليف وزارة تسـاير السياسة البريطانية ، وكان المستر ملن شيتهام قائما بأعمال المعتمد البريطانى فى غيبة السير ونجت ، فتشاور مع المستشارين البريطانيين فى الوزارات ، واتفقوا رأيا على أن يشيروا على حكومتهم بأخذ الأمور بالشدة ، قبل ان يستفحل شأن الحركة ، فوافقتهم على رأيهم ، وعهدت الى السلطة العسكرية انفاذ هذه السياسة ، وكان ظنها ان سياسة التهديد والعنف كفيلة بالقضاء على الحركة فى مهدها .

ففى يوم الخميس ٦ مارس سـنة ١٩١٩ اسـتدعى الميجر جنرال وطسن قائد القوات البريطانية فى مصر بالنيابة رئيس الوفد وأعضاءه للحضور لمركز القيـادة بفندق سافواى بميدان سليمان باشا فى الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم ، فحضروا فى الموعد المذكور ، وهناك ألقى عليهم القائد البـلاغ الآتى باللغة الانجليزية ، وهذا تعريبه :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضـع المناقشة ، وانكم تقيمون العقبات فى سـير الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى فى منـع تشكيل وزارة جديدة ، وحيث أن البلاد لا تزال تحت الأحكام العسكرية ، لذلك يلزمنى أن انذركم أن أى عمل منكم يرمى الى عرقلة سـير الادارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشـديدة بموجب الأحكام العرفية » .

وبعد ان أتم القائد القاء هذا الانذار باللغة الانجليزية وترجم الى اللغة الفرنسية ، أراد بعض اعضاء الوفد الكلام ، فرفض سماع أى كلام قائلا : « لا مناقشة » ، وتركهم وانصرف ، وطلب الأعضـاء أن يتسلموا نسخة من الانذار ، فسلمت لهم نسخة من الأصل الانجليزى .

تلغراف الوفد الى رئيس الوزارة البريطانية

لم يتراجع أعضاء الوفد امام هذا الانذار ، وبادر سـعد فى اليوم نفسـه الى ارسال برقية الى المستر لويد چورچ رئيس الوزارة البريطانية ، أنهى اليـه فيها ما حدث ، وختمها بقوله : « ان السلطة العسكرية انذرتنا اليوم بأننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة ، وتوعدتنا بأشد العقاب العسكرى ، على أنها تجهل أننا نطلب الاستقلال التام ، ونرى الحماية غير مشروعة ، كما تعلم بالضرورة أننا قد اخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن ادائه بالطرق المشروعة ، مهما كلفنا ذلك ، وحسبنا أن نذكر لكم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا فى حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

اعتقال سعد وصحبه ــ ٨ مارس سنة ١٩١٩

رأت السلطة البريطانية اصرارا من الوفد على موقفه ، وتجلى ذلك فى برقيته الى المسـتر لويد چورچ ، فنفـذت فى يوم السبت ٨ مارس ما هددت به ، والقت القبض فى عصر هذا اليـوم على سعد زغلول باشا وثلاثة من صحبه ، وهم محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ، وساقتهم الى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها ، وفى اليوم التالى (٩ مارس) نقلوا الى بور سعيد بقطار الساعة الحادية عشرة صباحا ، ومن هناك أقلتهم الباخرة الى جزيرة مالطة التى اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا .

وقد يتساءل المرء ، لماذا اختارت السلطة الثلاثة الأعضاء الذين اعتقلتهم مع سعد ؟ والجواب على ذلك أن السلطة العسكرية لم تكن تفكر طويلا فى تعليل لاجراءاتها ، بل كان معظم هذه الاجراءات من يوم مصادرة توكيلات الوفد الى اعتقال سعد واصحابه الثلاثة وليد الارتجال والرعونة والاعتساف ، وقد اعترف الانجليز بعد ذلك انهم كانوا — حتى من وجهة النظر البريطانية — جد مخطئين فى هذه الاجراءات ، وانهم لو اذنوا للوفد بالسفر الى لندن أو الى باريس منذ الساعة الاولى ، لما قامت ثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن تصرفاتهم الغشوم هى التى أدت الى انفجار الثورة ، أما اختيار أصحاب سعد الثلاثة الذين اعتقلوا معه ، فأغلب الظن انه راجع الى انهم يحملون رتبة الباشوية ، فرأت السلطة أن تعتقلهم ، ظنا منها أن لقب الباشوية يجعلهم مع سعد أهم الأعضاء شأنا ، حقا ان هذا التعليل كان يقتضى ايضا اعتقال على شعراوى باشا ، ولكن ربما لاحظوا أنه أكبر سنا من زملائه ، وهذا مما يسوغ استثناءه من الاعتقال ، وعلى كل حال فهو العضو الوحيد من بين اعضاء الوفد الذى يحمل رتبة الباشوية ولم تعتقله السلطة العسكرية يوم ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

استمرار الوفد فى الكفاح

بعد اعتقال سعد وصحبه

لم توهن هذه الشدة عزيمة أعضاء الوفد ، بل اجتمعوا عقب اعتقال سعد وصحبه ، وراس على باشا شعراوى الاجتماع بصفته « وكيل الوفد » وقرروا ارسال الكتاب الآتى الى السلطان يعترضون فيه على ذلك التصرف الجائر ، وعلى السياسة البريطانية التى صدر عنها ، ويطلبون منه أن يقف الى جانب الشعب فى هذه الأزمة ، ويعتبون عليه فى لهجة بليغة موقفه منها ، قالوا :

« يا صاحب العظمة

« يتشرف الموقعون على هذا أعضاء الوفد المصرى برفع ما يلى لمقام عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا ، فلما فهمنا أن هذا ربما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم الأسيفة ، وأنه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية ان يقبل تأليف الوزارة ، ما دام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر سفر الوفد ، عرضنا لسدتكم العلية متضرعين ان تتعرفوا رأى الأمة قبل البت نهائيا فى هذا الأمر ، وان تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها مستشاروكم ، وأن تبدوا للأمة آية من آيات ما جبلتم عليه من حبها ، فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لتنال غرضها ، تضرعنا بذلك الى مولانا ، ولبثنا متطلعين بكمال الثقة فى ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

« غير انه لم يمض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى ٦ مارس ، وابلغتنا أنها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع البحث ، وأننا نلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية بمحاولة منع تشكيل الوزارة ، وانذرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان أتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة ، ثم منعتنا من مناقشتها فى هذا البلاغ ، لم تصب السلطة فى رأيها ، فان هذه الحماية

باطلة ، ولكل انسان الحق المطلق فى أن يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية ، واما عدم نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة ان يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير ان يستهين بمشيئة بلاده .

« لم يقف الأمر عند هذا الانذار ، بل قبضت السلطة امس على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا واسماعيل صدقى باشا ، وزجوهم فى قصر النيل ، ثم سيق بهم اليوم الى بور سعيد ، فالى حيث لا تعلم ، وذنبنا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادىء الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة ، والتى قبلتها انجلترا نفسها ، وبينا اننا لم نتعد حدود القانون ، فلم نهج فى البلاد طائرا ، ولم نحرك ساكنا ، بل قبلنا توكيل الشعب ايانا أن نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود ، بل العالم الانسانى فى الاخاء الانسانى سواء .

« على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت توب الأحكام العسكرية ، تلك الاحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة باربعة أشهر ، وبعد ان امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، واخلاد الى سكينة لم يوجد مثلها فى بريطانيا العظمى نفسها .

« اليكم يا صاحب العظمة ، وانتم تتبواون اكبر مقام فى مصر ، وعليكم اكبر مسئولية فيها ، نرفع باسم الامة أمر هذا التصرف القاسى ، فان شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له ان يكرر الضراعة لسدتكم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة .

« واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظمتكم الكريم » .

« ٩ مارس سنة ١٩١٩ » « توقيعات أعضاء الوفد »

وارسلوا برقية الى المستر لويد چورچ احتجوا فيها على اعتقال سعد وصحبه ، وصارحوه أنهم ماضون فى سبيلهم ، وسيستمرون على الدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر ، وارسلوا برقيات بهذا المعنى الى معتمدى الدول الأجنبية .

* * *

الفصل الخامس

الثــورة

لم يكد يترامى نبــأ القبض على ســعد وصحبه ، حتى اخذت سمات الغضب ترتسم فى محيط العاصمة ، وتسرى منها الى الأقاليم .

كانت روح السخط كامنــة فى الجوانح ، والنفوس مغيظة محنقة من تصرفات السياسة البريطانية ، القديمة والحديثة ، متحفزة للثــورة على هذه التصرفات ، وجاء هذا الحادث كالشرارة أشعلت النار فى النفوس المضطرمة .

كان هذا الاعتقال جدبرا بأن يهيج الخواطر ، ويدفع الأمة الى الثورة ، لأنه حلقة من تصرفات جائرة اتخذتها السلطة البريطانية لاذلال الشعب ، والحيلولة دون حقه فى الحياة ، وقد بلغ التحدى لأمانيــه غايته ، بحيث يعد السكوت على ذلك رضــاء واستسلاما ، فجاءت الثورة معلنة ان الأمة لا ترضى بالذل والعبودية .

بدء الثورة

الأحد ٩ مارس سنة ١٩١٩

بدأت الثورة بمظاهرات سلمية الفها الطلبة يوم الأحد ٩ مارس ، اذ أضربوا عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم ، وســاروا بادىء الأمر فى نظام وسكينة ، تتقدمهم أعلامهم وهم يهتفون بحياة مصر والوفد المصرى وسعد ، وسقوط الحماية الانجليزية .

كان طلبة مدرسة (١) الحقوق أول المضربين ، فقــد امتنعوا عن تلقى الدروس منذ صبيحة هذا اليوم ، واجتمعوا فى فناء المدرسة (بالجيزة) ، يعلنون اضرابهم ، فنصحهم المستر والتون ناظر المدرسة بالعدول عن الاضراب ، وكان يخاطبهم بلطف ، فلم يستمعوا لنصيحته ، فاستدعى المستر موريس شلدون ايموس ، نائب المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، فجاء على عجل ، وكرر عليهم النصح بالعودة الى دروسهم ، ودعاهم الى ترك السياسة لآبائهم ، فأجابوه ان آباءنا قد سجنوا ؛ ولا ندرس القانون فى بلد يداس فيه القــانون ، فرأى المستشار أن لا سبيل الى اقناعهم ، وقفل راجعا ، وغادر الطلبة مدرستهم ، وتوجهوا الى مدرسة المهندسخانة ، ثم الى مدرسة الزراعة ، وكلتاهما بالجيزة ، فخرج معهم طلبة المدرستين ، ثم ساروا جميعا يهتفون بحياة مصر وحياة سعد ، وذهبوا الى مدرسة الطب بشــارع قصر العينى ، فاراد ناظرها الدكتور كيتنج أن يحول بينهم وبين تلاميذها ، فرده هؤلاء ، وحصلت بينــه وبينهم مشــادة سقط فيها الى الأرض ، وخرجوا وانضموا الى اخوانهم ، وذهب الجميع الى مدرسة التجارة العليا بشارع المبتديان ، وانضم اليهم طلبتها أيضا ، وبعد أن غادروها ، سار الطلبة جميعا متظاهرين هاتفين ، وقصدوا ميدان السيدة زينب ، وقبل أن يبلغوه أدركهم رجال البوليس فأحاطوا بمئــات

---

(١) هكذا كان اسمها قبل أن تسمى « كلية » بعد انشاء الجامعة ، وكذلك شأن المدارس العليا جميعها

منهم ، وأخذوهم الى قسم السيدة ، وفى ذلك الوقت أى بعد الظهر بقليل و
قوة « بلوك الخفر » مشاة وفرسانا ، آتية من المحافظة بقيادة الضابط ارشر
الحكمدار ، فأرادوا صرف الطلبة الى بيوتهم ، فأبوا ، فهددوهم باعتقالهم فى المحا
فلم يذعنوا ، واقتادهم رجال البوليس من قسم السيدة الى المحافظة (
الخلق) ، مارين بشارع الخليج ، يحف بهم اخوانهم ، وفى طريقهم انضم اليهم
مدرسة التجارة المتوسطة ودار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى والالهامية ال
وغيرها من المدارس التى سرت فيها روح الاضراب ، واختلط الجمهور بطل
المدارس ، وساروا معهم متظاهرين ، ولما وصل الطلبة المحجوزون الى قنطرة
كفر ، داس حصان أحد الجنود على رجل أحد الطلبة ، فنبهه الطالب الى أن
دوس الطلبة ، فلم يكن من الجندى الا أن ضربه ، فغضب الطلبة لزميلهم ، وانض
اليهم العامة ، وانهالوا على الجندى ضربا بالحجارة فحصل هرج ومرج ،
الجندى ، وتبعه بعض الجنود ، فانصرف كثير من الطلبة الى بيوتهم وسط
الاضطراب ، واستمر المتظاهرون سائرين حتى باب الخلق أما بقية الطلبة المحج
وعددهم نحو ٣٠٠ طالب ، فقد حبسوا بالمحافظة ، وساقوهم ليلا الى القلعة

وغص ميدان باب الخلق بالمتظاهرين ، منذ وصل الطلبة المحجوزون ،
الحكمدار رسل بك قوة من « بلوك الخفر » مسلحين بالعصى طاردت المجتمع
وأخلت منهم الميدان بعد جهد شديد استمر عدة ساعات .

وكان طلبة الأزهر والمدارس الأخرى ، وبخاصة المدارس الثانوية ، لم ي
بمظاهرة ذلك اليوم ، فلما علموا بها اتفقت كلمة جميع الطلبة فى جميع المدارس
الاضراب فى اليوم التالى وتأليف مظاهرة تضمهم جميعا .

كان يوم ٩ مارس اول أيام الثورة ، وهو وان كان يوما عصيبا ، واعتقل فيه
اعتقل من الطلبة ، الا أنه لم تسفك فيه دماء ، ولذلك يمكن القول بأنه انتهى بسلا

الاثنين ١٠ مارس ـ أول القتلى والجرحى

وفى اليوم التالى ـ الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ ـ كان جميع طلبة المد
والأزهر قد أضربوا عن دروسهم ، وأعلنوا الاضراب العام ، وألفوا مظاهرة كبر
انضم اليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب ، فسار الجميع فى روعة ومهـ
مخترقين شوارع القاهرة وميادينها ، ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتف
بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية .

كان فى هذا اليوم اول القتلى والجرحى ، ذلك انه حينما مر المتظاهرون بش
الدواوين ، حضرت شرذمة من الجنود البريطانيين لحراسة دواوين الحكومة ، ف
الجند بعض طلقات نارية على المتظاهرين أصابت بعضهم ، وقد اختلف الرواة فى
حدثت اصابات قاتلة فى هذا اليوم ام فى اليوم الذى يليه ؟ فذهب بعضهم الى أن
يحصل قتل فى يوم الاثنين وأن ابتداء القتلى والجرحى كان فى يوم الثلاثاء ١١ مار
وأكد بعضهم أن أول القتلى والجرحى كان فى يوم الاثنين ١٠ منه ، وقد تحققنا م
هذه الرواية بالرجوع الى دفاتر وفيات أقسام العاصمة فى شهر مارس سنة ١٩١٩
فرأينا فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، قيد وفاة (مصرى مجهول) ـ و
رمز الى الشهيد المجهول أو المصرى المجهول ـ وغلام مجهول يوم ١٠ ما
بمستشفى قصر العينى ، وانهما « أصيبا فى حادثة مظاهرة » ، فتحقق لنا من
القيد أن حوادث القتل فى المظاهرات السلمية بدأت يوم الاثنين ١٠ مارس .

حدث الاضراب العام بالمدارس فى ذلك اليوم ، من غير تدبير ولا تحريض ، فكان اجماعيا ، وكان طبيعيا ، لا مصطنعا ولا حزبيا ، بل منبعثا من قلوب مفعمة بالاخلاص الوطن ، ولا غرض لهم سوى الوطن ، وكذلك كانت مظاهرتهم ، وان تخلل تلك المظاهرة الكبرى بعض حوادث لم يكن من الميسور منعها ، فقد تعدى بعض المتظاهرين على قطر الترام فاتلفوا كثيرا منها ، وتعطل سيرها ، واعتدوا على واجهات بعض المحلات التجارية المملوكة للأجانب ، وحطموا زجاجها ، كما حطموا مصابيح بعض الشوارع ، واقتلعوا الأشجار فى بعضها ، وقد استاء الطلبة من وقوع هذه الحوادث ، فبادروا فى اليوم التالى الى اذاعة منشور فى الصحف العربية والأوروبية يعربون فيه عن اسفهم لما وقع من الاعتداء ، ويدعون الى الاقلاع عنه ، قالوا فيه :

« الى الشعب المصرى الكريم . يستحلف طلبة المدارس العالية جميع مواطنيهم الأعزاء باسم مصر البلد الأمين ، أن ينفذوا ما يوجهونه اليهم اليوم من الرغبة الشديدة فى التزام الهدوء والسكينة التامة ، فان مركز مصر يتطلب ذلك ، فمن كان مصريا صميما فليلب هذه الدعوة الصادقة ، وان خير وسيلة لتحقيق الغرض المقصود هى اجتماع القلوب على محبة البلاد فى اخلاص تام ، والذى يلجأ الى مثل ما حدث مما يؤسف له كثيرا ، نكون بريئين منه ، وكذلك مصر والمصريون » .

ولم يكتفوا بذلك ، بل نشروا بيانا للأجانب يكررون فيه أسفهم على ما وقع من حوادث الاعتداء ، ويطمئنونهم على مصالحهم ، قالوا : « الى حضرات اخواننا ومواطنينا الأجانب ، قد تأسفنا نحن معاشر الطلبة المصريين مما وقع من الغوغاء عند قيامنا بمظاهراتنا السلمية التى ما قصدنا بها الا اظهار عواطفنا وشعورنا مع محبتنا لمواطنينا الأجانب الأعزاء ، وهكذا فلنكن أحباء كما عشنا مدى الأزمان » .

الثلاثاء ١١ مارس

وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر اضراب الطلبة ، وتعطل سير الترام ، وأضرب سائقوه وسائقو سيارات الأجرة (التاكسى) ، وقلت عربات الأجرة واضطرب سير مركبات الأمنيبوس ، وكان مسيرها من قبل محصورا فى مصر خطوط ضيقة ، فتعطلت المواصلات فى جميع أنحاء العاصمة ، واقفل معظم التجار متاجرهم ، واقفلت البيوت المالية أبوابها ، وتجددت المظاهرات تطوف انحاء المدينة ، حتى صارت فى شبه مظاهرة عامة .

ولما رات السلطة العسكرية كثرة المظاهرات واتساعها وتشعبها فى مختلف الأحياء ، اصدر القائد العام فى هذا اليوم أمرا بمنع المظاهرات وانذار من يخالفون هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، وقد نشر الأمر فى الصحف ، والصق على الجدران فى الشوارع والميادين ، وهذا نصه :

« جناب قائد عموم القوات فى القطر المصرى يلفت الجمهور الى انه لما كانت البلاد لا تزال تحت الأحكام العرفية فلا يجوز القيام بأى اجتماع عمومى أو اية مظاهرة ، وكل شخص يخالف هذا الأمر يحاكم بصفة مستعجلة » .

وأخذت السرايا (الدوريات) البريطانية تطوف الشوارع والميادين لتنفيذ هذا الأمر ، وسار الجند بأسلحتهم ومعداتهم من بنادق وحراب وسيارات مصفحة واخرى مجهزة بالمدافع الرشاشة لقمع المظاهرات ، واطلقوا النار على من صادفهم من المتظاهرين ، وكانت أول مصادمة بين الجنود البريطانيين والمتظاهرين ، فى هذا

اليـوم ، بميـدان باب الحديد على مقـربة من كوبرى شبرا الممتـد فوق السكة الحديدية ، ثم فى شـارع عماد الدين .

وقد عرفنا من أسماء الشـهداء فى هـذه المصادمة اسم كل من : محمد عزت البيومى ، عبد الفتاح محمود جاد . طلبه حسن . وقد توفوا بقصر العينى بسبب ما أصابهم من الجروح النارية .

والى هذه المظاهرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغاتها الرسمية التى اصدرتها عن بعض حوادث الثورة ، بقولها ما تعريبه « نظم الطلبة فى القاهرة مظاهرة يوم ١١ الجارى ، فانتهز الرعاع (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى الحال هـذه الفرصـة للتدمير والنهب ؛ فتدخل الجنود ومنعوا هذا العمل ، وحدثت مشاغبات صـغيرة مختلفة فى هذا اليوم والأيام التالية قمعت بأقل ما يمكن من استخدام القوة ؛ فلم تحدث غير ست وفيات ، واحدى وثلاثين اصابة منها ٢٢ بنيران البنادق » .

وهذا الاحصاء أقل من الحقيقة.

وليس صحيحا قول البلاغ بحصول نهب وتدمير فى هذا اليوم ، ولا ان هـذا النهب والتدمير قد استدعيا تدخل الجنود ، بل ان تدخلهم واطلاقهم النار انما كان لقمع المظاهرات فى ذاتها .

. وقد قابل الشعب النار بشجاعة واستبسـال ، فلم يرهب رصاص البنـادق والمتراليوزات ، واستمر فى مظاهراته ، على الرغم مما اكتنفها من الحوادث الدموية .

أول شهداء الشباب فى الثورة

المتواتر على الســنة رواة الحوادث عن الثـورة أن الشهيد الأول من شهداء الشباب هو المرحوم مصطفى ماهر أمين ، على أن التحقيق قد انتهى بى الى أن اول هؤلاء الشـهداء هو المرحوم محمد عزت البيومى ، وكان طالبـا ، وكان مقتله يوم الثلاثاء ١١ مارس فى المصادمة التى حدثت بين المتظاهرين والجنود البريطانيين على مقربة من كوبرى شبرا ، وهى المصادمة التى تقدم ذكرها ، واطلعت على اسمه فى دفتر وفيات قسم السيدة زينب ، اذ قيدت وفاته يوم ١١ مارس « نتيجة جروح نارية » وهو ابن المرحوم الأستاذ عبد المجيد البيومى المحامى الشرعى بالمنصورة ، وابن خالة صديقى الأسـتاذ محمود العمرى ، وقد حدثنى عن مقتـله فى مظاهرة ١١ مارس ، وأخبرنى أنه أهدى مكتبة الجامعة هدية نفيسة من الكتب كتب عليها أنها مهداة الى روح ذلك الشهيد .

أما المرحوم مصطفى ماهر أمين ، فكان مقتله يوم ١٩ مارس ، وهو ابن المرحوم حافظ أمين مأمور مركز جرجا السـابق ، وكان طالبا بالسنة الثالثـة بالمدرسـة السعيدية الثـانوية ، ولم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، وقد أصيب يوم ١٩ مارس برصاص الجنود البريطانيين فى مظاهرة بجهة الأزهر ، ونقل الى مستشفى عباس (الذى كان بشارع عابدين) حيث أسلم الروح يوم ٢١ منه ، وشيعت جنازته فى موكب رهيب سار فيه طلبة المدارس العالية والأزهر وجموع كثيرة من مختلف الطبقات ، ولف النعش بعـلم مصرى كتب عليـه « ليحيى الاستقلال ــ شهيد الحرية » ، وحمل النعش أربعة من طلبة مدرسة القضاء الشرعى ، وسارت الجنازة من شارع ممتاز بالبغالة ، حيث منزل الشهيد ، ومرت بمختلف الشوارع الى شارع قصر العينى ثم الى مدافن زين العابدين (زينهم) حيث وورى التراب ، وقبره معروف هناك ، وكان حزن الناس عليه شديدا .

وكنت أعرف والده ، اذ كان بعد أن اعتزل خدمة الحكومة وكيلا لتفتيش احدى الدوائر فى السنبلاوين ، وكانت بينى وبينه مودة ، وكان يزورنى ويحدثنى عن ولده الشهيد ، ويفخر باستشهاده فى ميدان الجهاد ، ووعدته بالكتابة عنه ، وتسجيل بطولته فى تاريخ الثورة .

الأربعاء — ١٢ مارس

استمرت المواصلات معطلة فى العاصمة ، وصار الناس يقطعون المسافات الشاسعة سيرا على اقدامهم ، أو راكبين الحمير والدواب لمن يستطيعون الحصول عليها ، وتجددت المظاهرات ، فاطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين الرصاص من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل عدد منهم ، وكان أكثر القتل فى طلبة الأزهر ، اذ كانوا يسيرون فى مظاهرة من ناحية المجزر الى شارع خيرت ، وأخرجت شركة الترام من مخزن شبرا قطارين من قطاراتها لتسييرهما الى العتبة الخضراء بحراسة الجنود وقيادة بعض مفتشى الترام الأجانب ، ولكن الجمهور هجم عليهما ، فعادا ولم يخرج سواهما .

ونشر احصاء رسمى عن عدد القتلى والجرحى فى المظاهرات من ابتدائها الى هذا اليوم (١٢ مارس) ، وهو كما يأتى :

قسم الموسكى ٨ جرحى . قسم السيدة زينب قتيل واحد و ٦ جرحى . قسم عابدين ٣ قتلى و ١٦ جريحا . قسم الأزبكية قتيلان وجريح .

فالجملة ٦ قتلى و ٣١ جريحا ، وهو احصاء أقل من الحقيقة ، لأن بعض الجرحى لم يبلغوا عن اصابتهم ، وبعض القتلى لم يحصل التبليغ عنهم .

الخميس — ١٣ مارس

استؤنفت المظاهرات ، ووقع أكثرها فى الحلمية والغورية والظاهر وشبرا ، وأهمها مظاهرة قامت أمام مسجد الحسين رضى الله عنه ، مؤلفة من طلبة الأزهر ، ساروا بموكبهم الى الغورية فالحلمية الجديدة ، وهناك التقوا بجمهور آخر من طلبة المدارس العالية والخصوصية والثانوية ، وساروا الى المحكمة الشرعية بشارع نور الظلام ، فاشتد الزحام ، وأمرت المحكمة قضاتها وموظفيها بالانصراف ووقفت أعمالها ، وأطلق الجنود الرصاص على مظاهرات هذا اليوم ، ورابطت قوات بريطانية على مداخل الوزارات والمصالح الأميرية وفى محطة العاصمة .

تهديد الموظفين

خشيت القيادة البريطانية أن تسرى روح التظاهر والاضراب من الطلبة والعمال الى موظفى الحكومة ، ففى هذا اليوم (١٣ مارس) انذرتهم السلطة العسكرية باجتناب مناصرة الحركة ، وأصدرت لذلك بلاغا نشرته الصحف يوم ١٤ مارس ، قالت فيه :

« جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى ينبه جميع مستخدمى الحكومة باجتناب الحركات السياسية ، وبالاستمرار فى محال أعمالهم حيث يكونون تحت حماية السلطة العسكرية ، ويعلن الجميع ان كل من يحاول أن يتعرض لهم أو يؤخرهم فى اداء الأعمال المفروضة عليهم يعرض نفسه للعقاب الشديد بمقتضى الأحكام العرفية »

الجمعة ــ ١٤ مارس

تجددت المظاهرات يوم الجمعة ، وتجدد الاعتداء عليها من الجنــود البريطانيين
وكان أكثر الاعتداءات فظاعة ما وقع فى جهة سـيدنا الحسين . ذلك أنه بينمــا
الناس خارجين من صــلاة الجمعة بمســجد الحسين اذ جاءت سـيارتان مدرعتـ
انجليزيتان ، واخذ من فيها من الجند يطلقون الرصاص على المصلين وهم خارجـ
من المسجد ، وقد ظنوا أنهم متظاهرون ، والحقيقة انهم كانوا منصرفين من المســج
وكان منشأ حضور السيارتين ان صيدليا فى هذه الجهة راى شجارا امام صيدليتـ
فاستدعى البوليس بالتليفــون لفض الشــجار ، فجاءت القــوة البريطانية ، وكا
المشاجرة قد انتهت ، فلما رأوا المصلين خارجين من المسجد فى حشــد كبير كماد
أطلقوا عليهم الرصاص من غير تحقيق أو انذار أو تحــذير ، فوقــع أكثر من ثلاث
مصابا بلغ عدد القتلى منهم اثنى عشر وعدد الجرحى أربعا وعشرين ، واستولى الفز
على الناس من جراء هذا الاعتداء الوحشى ، وســالت الدماء غزيرة أمام المســ
الحسينى ، فكان لذلك وقع أليم فى النفوس .

ووقعت فى هذا اليوم مظاهرتان اخريان فى شارع عباس(الملكة نازلى ــ الآن نهضـ
مصر) والسيدة زينب ، فرقها الجند البريطانيون بالمدافع الرشاشة ، وبلغ عدد قـ
مظاهرة السيدة زينب ثلاثة عشر قتيــلا وعدد الجرحى ســبعة وعشرين ، والى ذ
يشير بلاغ السلطة العسكرية بقوله : « وفى يوم ١٤ مارس أطلق الغوغاء النار على نقـ
عسكرية فى قسم السيدة زينب فقابلت النقطة النار بالنار فقتلت ١٣ وجرحت ٢٧ »

وقد عرفنا من أسماء الشهداء فى ذلك اليوم اســم كل من : خليــل مصطفى
الوايلية الصغرى . محمد محمد المرعشلى من الباطنية بالدرب الأحمر . محمد ســ
عبد الرسول من الجمالية . حسنين يوسف من الجمالية . محمد سلام منصــور ،
الدرب الأحمر . أحمد حسن السرجانى من الدرب الأحمر . محمد جبريل من الجما
(العطوف) . محمود محمد القروى من باب الوزير . منصــور حســين من الدر
الأحمر . همام على من الدرب الأحمر . الســيدة حميدة خليــل من كفــر الزغار
بالجمالية . محمد على غزلان من الباطنية بالدرب الأحمر . محمــود مطاوع من قـ
الشوك بالجمالية . ابراهيم حامد من حوش قدم بالدرب الأحمر .

وانفرد الجنود البريطانيون (بادىء الأمر) بقمع المظاهرات ، وجرد جنود البوليـ
المصرى من أسلحتهم عدا العصى ، وذلك خشية انضمامهم الى المتظاهرين .

اضراب المحامين ــ ١١ مارس

أضرب المحامون عن عملهم اعلانا لاحتجاجهم على الحالة التى وصلت اليها البلاد
وابتدأ اضرابهم يوم ١١ مارس ، اذ اجتمعوا من تلقاء أنفسهم فى هــذا اليــوم بقــا
المحامين بمحكمة استئناف مصر ، وقرروا الاضراب ، ووقعوا على عرائض بهذا المعنى
هذا نصها : « أجمعت الأمة المصرية على طلب استقلالها والسعى لدى مؤتمر الســ
للاعتراف بهذا الاستقلال . ولكن الحكومة الانجليزية رات أن ذلك لا يتفق مع مصا
حزب الاستعمار البريطانى فمنعت المصريين الذين انتدبوا للقيام بهذه المهمة من السـ
ولم تكتف بذلك . بل عمدت الى طريقة الارهاب ، فقبضت على أربعة منهم وأودعتـ
السجن . وبما أن هذا العمل اعتداء على حرية أمتنا . وحرمان لها من اسماع صو

لذلك نعلن احتجاجنا نحن المحامين الموقعين على هذا بامتناعنا عن العمل ونطلب نقل أسمائنا من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين » .

وأقر مجلس نقابة المحامين هذا الاضراب وأصدر القرار الآتى (١) :

« اجتمع مجلس نقابة المحامين بمركز النقابة الساعة ١٢ الظهر من يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩ برئاسة الأستاذ أحمد لطفى بك وعضوية حضرات الأساتذة : الشيخ على ناصر ومحمد بك حافظ رمضان وأحمد بك مصطفى وادوار قصيرى وأحمد الديوانى ومحمد زكى على وعبد الحليم البيلى واسماعيل زهدى سكرتير المجلس . ورأى أن يضم اليه فى مداولاته رؤوس المحامين الموجودين بمحكمة الاستئناف وقت انعقاده وضم اليه فعلا حضرات : محمد بك محمود خليل ومحمد بك يوسف ونصر الدين أفندى زغلول ومحمد بك رشاد وراغب بك وهبه وامام بك فهمى وأحمد بك رمزى وعبد العزيز بك مليكه ومحمد بك رمضان وعبد الرحمن بك الرافعى ومحمود بك بسيونى ومحمد بك امام . والأساتذة : محمد كامل حسين وعبد السلام ذهنى ومحمد كامل البندارى وميخائيل جرجس ومحمد فؤاد حسنى وعبد الحميد حمدى . وبعد المداولة رأى المجلس أن لكل محام الحق فى نقل اسمه من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين طبقا لنص المادة ٥٣ من اللائحة . بناء عليه . قرر المجلس باجماع الآراء (أولا) رفع هذا القرار لرئاسة محكمة الاستئناف مصحوبا بعرائض طلب نقل الاسم من جدول المشتغلين الى جدول غير المشتغلين (ثانيا) مخابرة رئاسة المحاكم الابتدائية ولجان المحاماة الفرعية والنقابة المختلطة والشرعية بذلك » .

وقرر المجلس أيضا انتداب عدد من المحامين عينوا بأسمائهم لكى يحضر منهم اثنان فى كل محكمة ابتدائية أو جزئية لاثبات الاضراب فى محاضر جلسات المحاكم احتجاجا على الحالة الحاضرة وللحضور عن المحامين الموكلين وطلب التأجيل فى جميع قضاياهم لاعلان تنازلهم عن توكيلاتهم ، واذا رفضت المحكمة الطلب فلا ينسحب المحامى ولا يترافع بل يصر على طلب التأجيل للسبب المذكور .

وقد نفذ المحامون قرار الاضراب ، ووافق معظم القضاة على اثبات الاضراب فى محاضر الجلسات وتأجيل القضايا .

كان لهذا الاضراب أثره فى نجاح الثورة ، اذ كان بمثابة دعوة عملية الى طوائف الشعب للاضراب العام ، وهى دعوة لها قيمتها لصدورها عن طائفة ممتازة تحمل علم القانون وتفهم الحقوق العامة والخاصة ، فكان اضرابها استهانة بسلطان الحكومة ، ومجاهرة لها بالسخط والعداء وتحريضا للشعب على الانتقاض عليها ، وقد انضم معظم أصحاب القضايا الى هذه الحركة ، وأخذوا يطلبون هم التأجيل أيضا .

فطنت السلطة العسكرية الى ما فى هذا الاضراب من بث روح الثورة ، فأوعزت الى وزارة الحقانية بالعمل على احباطه ، فأصدرت منشورا الى المحاكم بتوقيع وكيل الوزارة بعدم الموافقة على هذا الاضراب ، قالت : « اذا طلب المحامون التأجيل أوتنازلوا عن التوكيلات لأسباب لم تكن شخصية محضة أو لا ارتباط لها بالدعوى والوزارة ترى أن تشير على القضاة بأن يلفتوا نظر المحامين الى خطورة المسئولية التى أخذوها على عاتقهم ، فاذا أصر المحامون فهى تشير بشطب الدعاوى الابتدائية اذا لم يقبل الخصوم

---

(١) نقلناه بنصه عن مضبطة مجلس نقابة المحامين .

المرافعة فيها ، أما الدعاوى الاستئنافية فللقضاة أن يختاروا التوقيف أو تأجيل الدعوى وذلك مراعاة لمصلحة الخصوم الغائبين ، وأما ما يختص بالجنح والمخالفات فلا يقبل التأجيل مطلقا الا لأسباب جوهرية أو بناء على طلب المتهم » .

ولم يعمل معظم القضاة بهذا المنشور ، وسايروا الاضراب ، وأصر المحامون على اضرابهم وزادوا على موقفهم بأن قدموا طلبات اجماعية الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل أسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولما استفحل اضراب المحامين ، اجتمع المستر ابموس نائب المستشار القضائى لوزارة الحقانية بيحيى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف يوم ١٥ مارس ، للنظر فى وضع حد له ، وانتهيا الى أن يكتب كل منهما خطابا الى الأستاذ عبد العزيز فهمى بك نقيب المحامين ينبهان فيه الى أن العمل الذى عملته النقابة والمحامون من الاضراب يضر بسير العدالة ، وطلبا من النقيب ومن النقابة نصح المحامين الذين قدموا طلبات الى رئاسة محكمة الاستئناف بنقل اسمائهم الى جدول المحامين غير المشتغلين ، أن يعدلوا عن هذا الامتناع حرصا على العدالة وشرف المهنة ، والا فالحكومة تتخذ الاجراءات اللازمة .

فاجتمع مجلس النقابة يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وحضر الاجتماع جمع من المحامين بلغ عددهم ١٣٠ محاميا ، وتباحثوا جميعا فى الرد على كتاب نائب المستشار القضائى ، فقرروا الرد عليه بأنهم فى اضرابهم لم يخرجوا عن قانونهم وأن موكليهم يشاركونهم فى اضرابهم ، وأنهم بعد أن تلوا الخطاب لم يجدوا فيه ما يحملهم على عدم التمسك بقرارهم الأول .

واستمرت حركة نقل أسماء المحامين الى جدول غير المشتغلين ، فأرسلت الطلبات القديمة والجديدة الى رئاسة محكمة الاستئناف وعليها توقيعات نحو ٣١٩ محاميا .

واخذ مندوبو النقابة يطلبون التأجيل لهذا السبب ان لم يجب طلب التأجيل للاضراب .

ولما لم تستطع الحكومة حمل المحامين على العدول عن الاضراب أصدر القائد البريطانى العام فى ١٧ مارس اعلانا بوقف سريان كل نص من نصوص القانون يقتضى حضور محام أمام المحاكم الأهلية فى أى دعوى جنائية كانت أو غير جنائية وأجاز للمحكمة فى هذه الحالة أن تنظر وتفصل فى الدعاوى ولو بغير حضور محام ، ولها عند الضرورة ندب عضو من أعضاء النيابة العمومية أو أى شخص تتوافر لديه المعلومات القانونية للدفاع عن الخصوم ، وأن يسرى هذا الأمر على كل دعوى تنازل فيها المحامى عن توكيله فيها ، وأجاز لكل شخص من المتقاضين فى الدعاوى الجنائية أن يوكل عنه من يشاء للقيام بالدفاع عنه . ونص على أن كل لجنة ملحقة بالمحاكم الأهلية يقتضى القانون عضوية محام أو أكثر فيها (كلجان قيد المحامين أو تأديبهم) تعتبر مشكلة تشكيلا قانونيا بغير حضور المحامين اذا حل القضاة محلهم فيها .

وأرسلت رئاسة محكمة الاستئناف فى ٢٤ مارس الى جميع المحامين الذين طلبوا نقل أسمائهم الى جدول غير المشتغلين كتابا تطلب فيه من كل منهم أن يبين اذا كان لا يزال مصرا على هذا الطلب أو يعدل عنه ، وطلبت منهم الجواب قبل يوم السبت ٢٩ مارس المحدد لانعقاد لجنة قبول المحامين .

واجتمعت لجنة قبول المحامين يوم ٢٩ مارس برئاسة يحيى ابراهيم باشا رئيس المحكمة وعضوية احمد طلعت باشا النائب العام والمستر برسيفال المستشار بحكمة الاستئناف بالنيابة عن المستر هالتون وكيل المحكمة وابراهيم الهلباوى بك وأحمد لطفى بك عن نقابة المحامين ، وقررت تأجيل النظر فى طلبات نقل المحامين أسماءهم الى جلسة تعقد يوم ٦ ابريل ، وبنت قرارها على صعوبة المواصلات وتعذر وصول أجوبة كثير من المحامين المقيمين فى الأقاليم على كتاب المحكمة .

اضراب المحامين الشرعيين

وحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين ، فأضربوا على طريقتهم وأوفدوا بعضهم لطلب التأجيل فى القضايا للتنازل عن توكيلاتهم .

وقد حدث اضرابهم يوم السبت ١٥ مارس ، وبدأ أمام المحاكم العليا الشرعية حين عقد الجلسة ، فحدث أخذ ورد بين الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة العليا ، ونقيب المحامين الشيخ محمد عز العرب بك فى سبب التأجيل ، وفى أثناء الحوار اقتحم المتظاهرون المحكمة ، وأمروا القضاة والعمال بالخروج ، فتعطلت الاعمال ، وأجلت القضايا لعدم انتظام الجلسات ، وجاء المتظاهرون بعربة رئيس المحكمة العليا ، ودعوه الى ركوبها فركب فيها ، وركب معه بعض المتظاهرين ، وأحاطوه بالرعاية والاحترام ، ونشروا علما مصريا على رأسه ، وأوصلوه الى بيته سالما ، ووقف العمل فى المحكمة الشرعية ، واغلقت أبوابها ، وجاء على الأثر رجال البوليس وكانت الجماهير محتشدة بالقرب من المحكمة فاطلق عليها البوليس العيارات النارية المملوءة بالرش والبارود ، واصيب اثنا عشر غلاما فى أرجلهم .

السبت ١٥ مارس ــ اضراب عمال العنابر

استمرت المواصلات معطلة ، وضاعفت السلطة العسكرية قواتها فى حى سيدنا الحسين والأحياء الوطنية عامة بعد المجزرة التى وقعت فى اليوم الماضى (١٤ مارس) ، ورابطت سرايا (دوريات) من الجنود البريطانيين فى مداخل الأحياء القريبة من الأزهر كالتبليطة والغورية والصنادقية والكحكيين ، ووقفت سرايا أخرى فى مداخل شارع الجواهرجية المؤدى الى الصاغة ، وشارع الشنوانى ، وشارع السكة الجديدة ، والموسكى ، كل ذلك لمنع التجمهر والمظاهرات ، ووقعت مع ذلك مظاهرات فى جهات الحسينية والظاهر وشارع عباس (نهضة مصر) ، وساد القلق بين التجار ، فلم يفتحوا محالهم عدا أصحاب المتاجر الصغيرة .

وعهدت السلطة الى جنود بلوك الخفر من حملة العصى الغليظة المساهمة فى منع المظاهرات ، ولما كان هؤلاء الجنود يقومون من قبل بحراسة اقسام البوليس ومصالح الحكومة ، فقد استعيض عنهم فى هذه المهمة بجنود الأورطة الثامنة المصرية .

وفى هذا اليوم أضرب عمال عنابر السكك الحديدية ، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف عامل ، وهؤلاء العمال يشتغلون فى القطارات ، وبدونهم يتعطل سيرها ، وعمد بعضهم الى اتلاف مفاتيح قضبان السكة الحديدية ، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابه ، فتعطلت قطارات الوجه القبلى .

وكان مما عجل بهذا الاضراب أن الحكومة الحقت بعض الجنود الانجليز بهذه العنابر لتمرينهم على مختلف الصناعات ، فاعتقد العمال أن الحكومة تقصد احلال هؤلاء الجنود محلهم ، فهاجوا وأضربوا ، وحاولت الحكومة تهدئة خواطرهم ، وابعاد

هذه الظنون من أفكارهم ، فلم تفلح ، وظل العمال مضربين ، وأرسلت السلطةالعسكرية القوات المسلحة الى حى السبتية والعنابر لحفظ النظام وتشتيت المظاهرات ، ومنعت الاتصال بين العمال والمتظاهرين فى الأحياء الأخرى .

المحاكم العسكرية

أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية ، أخذت تنعقد منذ ذلك اليوم فى قسم الأزبكية لمحاكمة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة ، واستمرت فى الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات ، وكانت أحكامها تصدر بالحبس أو الجلد ، أو ايهما معا أو الغرامة ، ومن نموذج أحكامها أنها قضت بعقاب محمود افندى زكى الميكانيكى بالحبس مع التشغيل شهرين لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة . وصالح رياض بالحبس مع التشغيل ثلاثة أشهر لأنه كان حامل العلم فى مظاهرة أخرى . ومحمود مدكور من طلبة الأزهر بالسجن ثلاثة أشهر وجلده عشر جلدات . ومحمد حسن الصانع بالجلد خمس جلدات . وصادق حسن الصانع بالسجن شهرا وجلده عشر جلدات لكسرهم زجاج الشوارع . وحسن الفكهانى التاجر بالغورية بالسجن ثلاثة أشهر لتوزيعه منشورات باللغة الفرنسية . وحسن عبد الباقى التمرجى بجنيه غرامه أو السجن أحد عشر يوما لتمزيقه منشورا للسلطة العسكرية . ولما كثرت قضايا المظاهرات أنشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية اخرى فى قسم الخليفة لمحاكمة المتظاهرين ، ومحكمة عسكرية فى بنها ، واخرى فى القناطر الخيرية .

الأحد ١٦ مارس

استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة وخارجها ، على أنه قد سير بعض قطارات الترام فى شبرا وشارع بولاق ، وفى الطريق المؤدية الى ميدان الألعاب بالجزيرة ، وكانت الجنود الانجليز تحرس هذه القطارات فى سيرها ، بيد أن الجمهور أعرض فى الجملة عن ركوبها من تلقاء نفسه ، مدفوعا الى هذا الامتناع بفطرته ، اذ كان يعد مقاطعتها عملا وطنيا ، وآثر عليها السير على الأقدام أو الركوب فى عربات (الكارو) ، فراجت رواجا عظيما فى هذه الأيام ، وصار من المناظر المألوفة التى لا تخلو من الفكاهة أن يركبها قوم من الطبقات الممتازة ، ويجلسون فيها الى جانب ركابها العاديين ، ويتبادلون الروايات عن الثورة وأنبائها ، ويتبسطون فى الأحاديث عن شئون البلاد وأحوالها العامة .

وتجددت المظاهرات فى ذلك اليوم ، وعمت أحياء المدينة ، وكانت الحركة قوية فى الأحياء الوطنية العامة ، كحى الأزهر وسيدنا الحسين والسيدة زينب والحسينية وباب الشعرية والجمالية وغيرها .

وأقيمت الحواجز والمتاريس فى كثير من دروب هذه الأحياء لتعطيل سير السيارات الحربية المقلة للجنود ، كما حفر الثوار فى بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق فى ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية لأفراد الشعب من رصاص الجنود ، أو معاقل يرمون منها الجند بالطوب والحجارة .

مظاهرة السيدات — ١٦ مارس سنة ١٩١٩

شاركت المرأة المصرية الرجال فى الثورة ، وأعلنت عن مساهمتها فيها بمختلف الوسائل ، وكان أول مظهر رائع لهذه المساهمة تلك المظاهرة الكبرى التى قام بها السيدات والآنسات يوم الأحد ١٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان الغرض منها الاعراب

عن شعورهن ، والاحتجاج على ما اصاب الأبرياء من القتل والتنكيل فى المظاهرات السابقة .

خرج المتظاهرات فى حشمة ووقار ، وعددهن يربو على الثلثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجا مكتوبا ليقدمنه الى معتمدى الدول ، هذا تعريبه :

« جناب المعتمد

« يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات امهات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية يحتججن على الأعمال الوحشية التى قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة لا لذنب ارتكبته سوى المطالبة بحرية البلاد واستقلالها تطبيقا للمبادىء التى فاه بها الدكتور ويلسن وقبلتها جميع الدول محاربة كانت أو محايدة

« نقدم لجنابكم هذا ونرجو أن ترفعوه لدولتكم المبجلة لأنها أخذت على عاتقها تنفيذ المبادىء المذكورة والعمل عليها ، ونرجوكم ابلاغها ما رأيتموه وما شاهده رعاياكم المحترمون من أعمال الوحشية واطلاق الرصاص على الأبناء والأطفال والأولاد والرجال العزل من السلاح لمجرد احتجاجهم بطريق المظاهرات السلمية على منع المصريين من السفر للخارج لعرض قضيتهم على مؤتمر السلام أسوة بباقى الأمم وتنفيذا للمبادىء التى اتخذت أساسا للصلح العام ، ولأنهم يحتجون أيضا على اعتقال بعض رجالهم وتسفيرهم الى جزيرة مالطة .

« لنا الأمل يا جناب المعتمد ان يحل طلبنا هذا نحن السيدات المصريات محل القبول ، ولا زلتم عونا لنصرة الحق مؤيدين لمبادىء الحرية والسلام » .

سارت السيدات فى صفين منتظمين . وجميعهن يحملن أعلاما صغيرة ، وطفن الشوارع الرئيسية فى موكب كبير . هاتفات بحياة الحرية والاستقلال وسقوط الحماية ، فلفت موكبهن أنظار الجماهير ، وأذكى فى النفوس روح الحماسة والاعجاب، وقوبلن فى كل مكان بتصفيق الناس وهتافهم ، وأخذ النساء من نوافذ المنازل وشرفاتها ، يقابلنهن بالهتاف والزغاريد » .

وخرج أكثر أهل القاهرة رجالا ونساء لمشاهدة هذا الموكب البهيج ، الذى لم يسبق له نظير ، وأخذوا يرددون هتافاتهن .

ومر المتظاهرات بدور القنصليات ومعتمدى الدول الأجنبية لتقديم الاحتجاج المكتوب ، ولكن الجنود الانجليز لم يدعوا هذا الموكب البرىء يسير فى طريقه ، فحينما وصل المتظاهرات الى شارع سعد زغلول يردن الوصول الى « بيت الأمة » ضربوا نطاقا حولهن ، ومنعوهن من السير ، وسددوا اليهن بنادقهم وحرابهم مهددين ، وبقى السيدات هكذا مدة ساعتين تحت وهج الشمس المحرقة ، فلم يرهبن هذا التهديد ، بل تقدمت واحدة منهن وهى تحمل العلم الى جندى كان قد وجه بندقيته اليها ومن معها ، وقالت له بالانجليزية « نحن لا نهاب الموت ، أطلق بندقيتك فى صدرى لتجعلوا فى مصر مس كافل ثانية » ، ومس كافل هى الممرضة الانجليزية المشهورة التى أسرها الألمان فى الحرب العظمى الأولى واتهموها بالجاسوسية وأعدموها رميا بالرصاص ، وكان لمقتلها ضجة كبيرة فى العالم ، فخجل الجندى ، وتنحى للسيدات عن الطريق ، فكتبن احتجاجا ثانيا على هذه المعاملة الغاشمة ، ألحقنه باحتجاجهن الأول ، وقدمته الى معتمدى الدول ، وهذا نصه :

« جناب معتمد دولة ......

« قرر السيدات المصريات بالأمس القيام بمظاهرة سلمية والمرور السفراء لتقديم الاحتجاج الكتابى المرفق بهذا والذى نتشرف برفعه لج وعندما اجتمعن بشارع سعد زغلول باشا حاصرتهن قوة مسلحة من البريطانية ووجهت لهن السلاح حتى لا يتحركن لا الى الأمام ولا الى الخل السيدات هكذا مدة ساعتين تحت نار الشمس المحرقة .

« هذا ما رآه المحتلون من معاملة السيدات ، وهو بمفرده وبغير على استمرار الانكليز فى استعمال القوة الغاشمة حتى مع السيدات لاخما هذه الحركة العامة التى لم يكن اساسها اى عداء لضيوفنا الأجانب ، لأن فقط ضد أعمال الاستبداد والقوة التى يقابل الانكليز بها مطالب الأمة الحق

« لهذا ياجناب المعتمد نضم هذا الاحتجاج الثانى لاحتجاجنا الا ابلاغه لدولتكم الموقرة التى اخذت على عاتقها نصرة مبادىء العدالة وتفضلوا بقبول احترامنا » .

ووقع على هذا الاحتجاج السيدات والآنسات الآتية اسماؤهن (١) :

حرم حسنين رشدى باشا . حرم سعد زغلول باشا . هدى شعر على شعراوى باشا . حرم محمود رياض باشا . حرم محمد سعيد باش اسماعيل صدقى باشا . حرم عمر سلطان باشا . حرم عثمان عرفى باش الدكتور محمد علوى باشا . حرم محمد شكرى باشا . حرم اسماعيل سر حرم الدكتور حسن محرم بك . حرم الأستاذ محمد امين يوسف . حرم مح باشا . حرم محمود سرى بك . حرم احمد راغب بدربك . حرم أحمد عب بك . حرم محمد محرز باشا . حرم مصطفى بك عبد الخالق . حرم احمد حرم عثمان باشا مرتضى . الآنسة كريمة عثمان باشا مرتضى . حرم ا أبواصبع . حرم حسن بك خيرى . حرم اسماعيل حسنين باشا . حرم رأفت . حرم سعيد بك حلمى . حرم ابراهيم رأفت باشا . حرم محمود س البارودى . حرم حنا بك مسيحة . الآنسة كريمة محمود سامى باشا ال حرم طاهر بك اللوزى . حرم عبد الحليم بك العلايلى . حرم على بك سعد حرم الأستاذ عزيز مشرقى . الآنسة كريمة عبد الفتاح بك اللوزى . حر نجيب اسكندر . حرم الدكتور محمد العروسى . حرم الدكتور ابراهيم بك الآنسة كريمة صالح بك فريد . الآنسة كريمة محمد بك منيب . حرم توفيق الآنسة كريمة عبد المجيد بك رضوان . حرم أحمد بك حمدى . الآنس مصطفى بك الباجورى . الآنسة كريمة أحمد بك ندا . حرم اسكندر بك حرم أحمد حجازى . حرم مجيب بك فتحى . حرم حافظ بك محمد . كريمة الشيخ الأنصارى . حرم راتب باشا . حرم محمد بك يوسف . حر بك رياض . الآنسة جوليبت صليب . الآنسة كريمة محمد بك أنور ، حر محمد صدقى بك . حرم مصطفى بك توفيق . حرم توفيق بك صادق . حر بك الطوير . حرم اسماعيل بك سالم . حرم على بك مبارك . حرم هلال . حرم محمد رؤوف باشا . حرم محمد شفيق رفعت بك . الآنس

(١) بحسب البيان والترتيب الواردين فى اصل وثيقة الاحتجاج .

مين باشا الشمسى . مدام رفائيل بغدادى . حرم صالح بك نامق أبواصبع . الآنسة كريمة شوقى باشا . حرم الاستاذ ويصا واصف . حرم أحمد بك شكرى . الآنسة كريمة اسماعيل أباظة باشا . الآنسة كريمة محمود نصيف بك . حرم حسن باشا عاصم . حرم حسنين راغب بك . حرم توفيق باشا . حرم الدكتور على بك ابراهيم . الآنسة كريمة محمود بك اباظة . الآنسة كريمة السيد اباظة باشا . حرم عبد الله بك اباظة . حرم احمد عفيفى باشا . حرم الدكتور احمد سعيد بك . حرم محمد بك حسن . حرم ابراهيم بك شريف . الآنسة مارى ميرهم . الآنسة كريمة عبد الله بك الطوير . حرم أمين بك فؤاد . حرم لبيب بك مسلم . حرم اسماعيل بك فاضل . حرم ابراهيم فاضل . الآنسة كريمة احمد بك ابواصبع . الآنسة كريمة محمد الشواربى باشا . حرم بهى الدين بركات . الآنســة كريمة اسماعيل رمزى بك . حرم على بك فؤاد . حرم شاكر بك حلمى . حرم داود راتب بك . حرم صالح بك جمالى أبو اصبع . حرم مختار بك الارناؤوطى . حرم صليب بك منقريوس . حرم احمد بك عباس يكن . حرم محمد بك برهان . حرم محمد بك أبو شادى . كريمة أمين باشا سيد احمد . حرم فؤاد بك شرين . حرم ميخائيل لبيب . حرم قاسم أمين بك . حرم حسين محرم بك . حرم حسن بك بهادر . حرم رفيق بك فتحى .

قصيدة حافظ ابراهيم

فى مظاهرة السيدات

وقد حيا شاعر النيل حافظ ابراهيم مظاهرة السيدات بقصيدة رائعة ، مجد فيها شعورهن وشجاعتهن ، وحمل حملة لاذعة على مسلك الجنود الانجليز حيالهن ، قال :

خرج الغوانى يحتججن ورحت أرقب جمعهنه
فاذا بهن تخذن من سود الثياب شعارهنه
فطلعن مثل كواكب يسطعن فى وسط الدجنة (١)
وأخذن يجتزن الطريق ودار « سعد » قصد هنه
يمشين فى كنف الوقا ر وقد أبن شعورهنه
واذا بجيش مقبل والخيل مطلقة الأعنه
واذا الجنود سيوفها قد صوبت لنحورهنه
واذا المدافع والبنا دق والصوارم والأسنه
والخيل والفرسان قد ضربت نطاقا حولهنه
والورد والريحان فى ذاك النهار بسلاحهنه

(١) الدجنة : الظلام .

فتطاحن الجيشان ساعات تشيب لها الأجنه
فتضعضع النسوان والنسوان ليس لهن منه (١)
ثم انهزمن مشتتات الشمل نحو قصورهنه

***

فليهنأ الجيش الفخور بنصره وبكسرهنه !
فكأنما « الألمان » قد لبسوا البراقع بينهنه
وأتوا (بهندنبرج) (٢) مختفيا بمصر يقودهنه
فلذاك خافوا بأسهن واشفقوا من كيدهنه !

امتداد الثورة الى المدن والأقاليم

كانت القاهرة ولا تزال ، فى مختلف العهود ، قلب مصر النابض ، وعلمها الخفاق ، ورأسها المفكر ، فيها تنشأ الآراء والأفكار والخواطر ، وعنها تصدر الحركات الفكرية والسياسية ، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية .

وفيها بدأت الثورات والانقلابات ، ثم سرت منها الى مدن الوادى وقراه .

هكذا كان ولم يزل شأن القاهرة ، وتلك منزلتها السامية على مدى السنين .

اعتبر ذلك فيما كان لثورات القاهرة على عهد الحملة الفرنسية من الأثر البعيد فى مختلف النواحى ، فقد امتد صداها واتسع مداها ، وقلدتها الأقاليم فى الثورة والانتقاض على الفرنسيين (٣) ، وكذلك كان شأنها فى الثورة العرابية ، وهذا أيضا كان شأنها فى ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد بدأت فى القاهرة ، ثم امتدت الى المدن والثغور ، والقرى القريبة والبعيدة ، وتشابهت مظاهرها فى الريف والحضر ، حتى كأن هناك تدبيرا سابقا لقيام ثورة عامة فى كل أرجاء البلاد ، والواقع أن لاتدبير ولا اتفاق ، بل هى القاهرة ، عاصمة القطر السياسية والفكرية ، تغذى البلاد بأفكارها وعواطفها ، وتفيض عليها من أمانيها وآمالها ، وتشركها فى أفراحها وأحزانها ، فكأن البلاد مرآة تنعكس عليها صورة القاهرة ، أو كأنها الأفق ، يتردد فيه صدى نداء العاصمة .

لم تكد تبدأ المظاهرات والاضرابات فى القاهرة ، حتى انتقلت أخبارها بسرعة البرق الى الاقاليم ، فبعثت فيها روح الحماسة ، وقلدتها فى النضال والثورة ، وفاقتها فى بعض المواطن فى العنف والشدة ، وساعد على انتشار روح الثورة فى أرجاء البلاد انتقال كثير من طلبة القاهرة الى بلادهم وقراهم بعد اضراب المدارس واقفالها فى العاصمة ، فحملوا معهم الى أهليهم ومواطنيهم أفكار الثورة ومبادئها وأساليبها ، وكانت النفوس على استعداد كما أسلفنا لتلبية أى نداء للثورة .

---

(١) المنة : القوة

(٢) هو الماريشال هندنبرج القائد الالمانى الشهير فى الحرب العالمية الاولى .

(٣) راجع كتابنا « تاريخ الحركة القومية » الجزء الاول ص ٣١٤ وما بعدها والجزء الثانى ص ٤٨ وما بعدها .

قامت المظاهرات فى الاسكندرية وطنطا ودمنهور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبنى سويف والمنيا والفيوم واسيوط ، وسائر العواصم والبنادر ، بحيث لم يات اليوم الرابع عشر والخامس عشر من شهر مارس حتى عمت الثورة معظم المديريات ، وانتهى بعض هذه المظاهرات بسلام ، وقوبل بعضها بضرب الرصاص فقتل وجرح كثيرون من المتظاهرين ، وسنذكر فى الفصل السادس تفاصيل الثورة فى الاقاليم مكتفين الآن بالعموميات .

قطع السكك الحديدية

فى ١٢ مارس وما بعده سرت فى النفوس فكرة قطع المواصلات ، فقطعت خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتلفون ، وكان أول خط قطع بين طنطا وتلا ، وامتد القطع الى مختلف الخطوط ، وانقطعت المواصلات بين القاهرة والأقاليم ، وبين البلاد بعضها وبعض ، وتعذر على الناس ان ينتقلوا من جهة الى اخرى الا بطريق السفن فى النيل والترع ، وصارت البلاد جميعها فى حالة ثورة عامة ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره انه « فى ١٦ مارس قطعت سكك الحديد والأسلاك التلغرافية فى القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى وقطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى ، ولم يات يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة » .

عمت الحركة أرجاء البلاد ، دون أى تدبير أو تنظيم ، ولم تكن ثمة دعوة اليها ، أو هيئة أو لجنة أو جماعة توجهها وتصدر تعليماتها فيها أو تشرف عليها ، بل شملت البلاد فجأة وعلى غير انتظار ، فكان ذلك من مظاهر جلالها وروعتها ، وظهر فيها فضل الشعب ، ولو أن لجنة ألفت سرا أو علنا لتنظيم الثورة ووضع الخطط لها ، لما دبرت ونفذت بهذا الاحكام ، بل أغلب الظن أن تضطرب فى توجيهها ولا تصادف هذا الاجماع وذلك النجاح .

انذار القائد العام

ولما وصلت العاصمة الأنباء الأولى عن قطع السكك الحديدية ، أصدر القائد العام للقوات البريطانية فى ١٣ مارس بلاغا يتوعد فيه كل من يتلف أو يشرع فى اتلاف خطوط المواصلات الحديدية أو البرقية أو التلفونية بالاعدام رميا بالرصاص ، قال :

« جناب القائد العام للقوات فى القطر المصرى ينذر الجمهور ان كل من يتلف مواصلات سكك الحديد أو التلغراف أو التليفون أو يلحق أى عطل بها أو يعبث بها بأى وجه من الوجوه أو يحاول عمل أى شىء من هذه الأعمال يعرض نفسه للاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الأحكام العرفية » .

وقد أرسل هذا البلاغ مطبوعا بحروف كبيرة الى المحافظين والمديرين لتعليقه فى المدن والبنادر والقرى ، ولكن الجمهور لم تؤثر فيه هذه التهديدات ، بل لم يصله نبؤها غالبا ، لأن الذين كانوا يقومون بهذا التخريب لا يقراون الصحف فى الغالب ، ولا يلقون بالهم الى مثل هذا البلاغ ، واستمرت حركة تخريب الخطوط الحديدية والمحطات .

واضطر القطار الذى سافر من القاهرة يوم ١٥ مارس قاصدا الوجه القبلى الرجوع الى العاصمة ، بعد وصوله الى محطة « الرقة » ، لقطع الخط فى طريقه ، وكسرت عرباته ونوافذه ، ثم دمر كثير من المحطات الأخرى ، فضلا عن خلع القضبان فى كثير من الأرجاء .

واشارت السلطة العسكرية الى تخريب المحطات والسكك الحديدية بقولها فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس : « ووقع مثل هذه الحوادث (حادثة طنطا التى سيرد الكلام عنها) فى اجزاء اخرى من البلاد افضت الى نهب محطات السكك الحديدية والقطارات واحراقها ونهب المخازن وتدمير كثير من ممتلكات الحكومة والأفراد ، وتتخذ الاحتياطات العسكرية فى جميع أنحاء البلاد لحماية المحطات والمواصلات » .

واصدرت من قبل بلاغا — فى ١٧ مارس — حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها ، والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها، قالت : « ان القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع نفقات الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حال احراق المحطات او حدوث نهب او سلب » .

الانذار باحراق القرى

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات ، أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس الانذار الآتى :

كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديدية او المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهو آخر انذار » .

واستدعى الجنرال بلفن Lieut General Bulfin القائد العام بالنيابة بعض الأعيان والوزراء السابقين الى مركز القيادة البريطانية بفندق سافواى بميدان سليمان باشا ، وابلغهم أنه لم يتخذ حتى ذلك اليوم الا تدابير دفاعية لقمع الاضطرابات فى البلاد ، ثم قال ما تعريبه :

« فاذا استمرت هذه الحوادث فسوف اراني مضطرا الى اتخاذ تدابير فعالة قوية ، وانى أحذركم من حملى على انتهاج هذه الخطة التى تكون عاقبتها وبالا على البلاد ، فان قوامها تدمير العمائر وتخريب البيوت ، فضلا عن احراق القرى واهراق الدماء البريئة ، الى غير ذلك مما يقتضيه الموقف ، وقد استدعيتكم الى هنا لانذركم هذا الانذار ، واعلموا انه آخر ما اوجهه من الانذارات . فاعملوا كل ما فى وسعكم لتهدئة الأهالى ومنعهم من اجداث القلاقل ، والا فانني منفذ خطتى » .

وأخذت السلطة العسكرية من ناحيتها تقمع حركة قطع الخطوط الحديدية ، فأمرت بتسيير كتائب طوافة من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع لتجوب البلاد التى يترامى اليها نبأ وقوع هذه الحوادث فيها .

واستخدمت الطائرات الحربية فى بعض النواحى للسهر على حماية الخطوط وتشتيت الجموع الذين كانوا يتلفون المحطات ويخربون الخطوط الحديدية ، وحدث ان أطلقت النار على بعض الطائرات التى تقوم بأعمال الدورية ، فأجابت هذه بقذف القنابل واطلاق مدافع المتراليوز ، فأحدثت خسائر شديدة من القتلى والجرحى .

منع الخروج ليلا

ولما لاحظت السلطة العسكرية ان اتلاف الخطوط الحديدية كان يقع ليلا ، منعت خروج الناس من منازلهم من الساعة التاسعة مساء الى الساعة الرابعة صباحا ، واصدرت بذلك امرا هذا نصه :

المادة الأولى — يجب على جميع سكان البنادر عدم مبارحة مساكنهم فيما بين الساعة ٩ افرنجى مساء والساعة ٤ صباحا .

المادة الثانية — عمد ومشايخ البلاد والعزب والخفراء مسئولون شخصيا عن كل مخالفة للأوامر تحدث فى دائرة اختصاصهم ، وعليهم أن يبلغوا عن الأشخاص الذين يقع منهم أى اضرار واعتداء .

المادة الثالثة — يمنع استخدام الخفراء للمحافظة على السكك الحديدية بعد غروب الشمس وستقوم الجنود لبريطانية بخفارة السكك الحديدية ليلا .

المادة الرابعة — ممنوع انتقال سكان القرى من قرية الى اخرى بين غروب الشمس وشروقها .

الحملات لقمع الثورة

ووجهت الحملات والتجاريد الى المديريات لقمع الثورة ، فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى ، وانشأت خطوطا منظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية ، وانفذت البواخر النيلية الى الوجه القبلى محملة بالمدافع والقوات والذخائر لقمع الثورة فى مديريات الوجه القبلى ، وسيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات علاوة على الفصائل المتنقلة وانشأت ايضا دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع ، وكانت هذه الدوريات والبواخر تستهدف أحيانا لاطلاق النار عليها من الثوار ، واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة ، فكانت تحلق فوقها وترافقها فى سيرها ، وتطلق النار على كل حشد من الناس تشتبه فى نياته .

الحالة بعد انقطاع المواصلات

واخذ الناس بعد انقطاع المواصلات الحديدية يستخدمون السفن الشراعية فى النيل والترع للذهاب من بلد الى آخر ، وارتفعت اجورها ارتفاعا كبيرا ، أما السيارات فقلما كانت تستعمل ، لأن الطرق الزراعية اصابها التلف ايضا بسبب الحفر والخنادق التى حفرت فيها ، وركب الناس الخيل والبغال والحمير فى المواصلات القريبة .

واما فى العاصمة ، فقد استمر اضراب عمال الترام وتعطيل ما يسير منها ، واستمر اضراب سائقى سيارات الأجرة ، واضراب الحوذية ، وحملوا سائقى عربات الأمنيبوس على الاضراب معهم ومن لم يسايرهم حلوا بغال عرباتهم لمنعها عن السير ، فتعذرت المواصلات تعذرا تاما ، ولم يعد بها سوى السيارات الخاصة ، وهذه كانت قليلة العدد ، لا يركبها الا السراة والمترفون ، وراجت فى تلك الأيام عربات (الكارو) كما تقدمت الاشارة اليه (ص ١٢٥) بحيث كان يركبها أهل الطبقات الممتازة ، ويجدون فى العثور على مكان بها مغنما كبيرا ... ، ومما يروى فى هذا الصدد ان

مستشارى محكمة الجنايات ببنى سويف غادروها بعد أن تعذر عقد الجلسات بها بسبب الثورة ، وجاءوا الى القاهرة فى نحو العشرين من شهر مارس ، وكان قدومهم فى مركب شراعى بطريق النيل ، ولم يجدوا عند وصولهم سوى عربات الكارو فركبوا واحدة منها ، وذهبوا الى بيوتهم فرحين !

وجاء العاصمة أيضا فى أواخر مارس مستشارو محكمة الجنايات بأسيوط ، وكان قدومهم بالسيارة من أسيوط الى بنى سويف ، ومنها ركبوا النيل فى مركب شراعى حتى بلغوا العاصمة .

اصلاح بعض الخطوط

بذلت الحكومة جهدا كبيرا فى اعادة بعض ما أتلف من الخطوط الحديدية تدريجا ، فتمكنت يوم ١٩ مارس من اعادة المواصلات على خط كوبرى الليمون الى المطرية فقط ، ثم على خط حلوان ، ووضعت فى القطارات جنود مسلحة لخفارتها ذهابا وايابا .

وأرسلت القطارات حاملة المهمات الى خطوط الوجه البحرى ، لاصلاح ما تلف منها ، وقامت البواخر النيلية الى الوجه القبلى لاصلاح خطوطه الحديدية ، وقمع الثورة .

وبدأت القطارات تسير فى غير نظام يوم ١٩ ماس من القاهرة الى الاسكندرية ، وبور سعيد فقط ، حاملة بعض موظفى المصلحة وعمالها ، لاصلاح الخطوط .

واذاعت السلطة العسكرية فى بلاغها الصادر يوم ٢٠ مارس ضمن الأنباء الهامة ان قطارا قام من القاهرة فى الساعة ٤ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ مارس ، فوصل الى بنها فى الساعة ١٠ مساء ، أى أنه قطع المسافة بين القاهرة وبنها فى نحو ست ساعات ، وأبلغ أن الحالة هادئة على الخط ، وان هذا القطار عاد صباح ٢٠ مارس من بنها ، فوصل الى العاصمة فى الساعة ٤ والدقيقة ٢٠ بعد الظهر دون حادث ، وفى بلاغ آخر أن قطار ركاب غادر القاهرة يوم ١٩ مارس فوصل الى الاسكندرية فى الساعة التاسعة والربع من صباح اليوم التالى ، وان القطارات تسير الى بور سعيد « ولكن نقل الركاب محدود نظرا للضرورات العسكرية » .

ووصف سائق قطار جاء من الاسكندرية الى القاهرة يوم ٢٠ مارس حالة الخط بين العاصمتين فقال : ان الخط من الاسكندرية الى طنطا لم يصب بسوء ، وتسير فيه القطارات على مهل ، ومن طنطا الى بنها بقى خط واحد صالح لسير القطار ، والخط الآخر معطل ، وان الخط من بنها الى القاهرة متخرب تسير فيه القطارات بمنتهى التمهل والحذر ، وان عمال السكة الحديدية منتشرون فى جميع المحطات لوصل أسلاك التلغرافات والتلفونات المقطوعة . وندرت القطارات السائرة بين العاصمة والأسكندرية رغم اصلاح الخط . واخذت تسير نهارا ، وتكف عن السير ليلا ، أما مواصلات الوجه القبلى فظلت مقطوعة منذ ١٥ مارس .

ومنعت السلطة العسكرية السفر على الخطوط التى اعيدت ، الا بجواز منها ، والصقت على جدران محطة العاصمة يوم ٢٤ مارس اعلانا قالت فيه انه مرخص بالسفر بالسكة الحديدية الى الاسكندرية والاسماعيلية وبور سعيد والسويس فقط ، وان الترخيص يعطى (أولا) للأوروبيين بشرط أن يكون معهم جوازات سفر مؤشر

عليها بما يفيد الاذن لهم بالسفر الى الخارج ، (ثانيا) وأن يكونوا فعلا من السكان المقيمين فى أحد البلاد الأربعة المذكورة ، اما المصريون فيرخص لهم بالسفر بشرط أن يكونوا من موظفى الحكومة ومعهم كتابات رسمية تجيز لهم السفر موقعا عليها من احد رؤساء مصلحتهم الانجليز (كذا) ، وأن يثبتوا أن الغاية من سفرهم القيام بخدمة تخص السلطة العسكرية !

ومعنى هذا الاعلان منع السفر تقريبا ، لأنه محصور فى دائرة ضيقة جدا ، ومقصور بالنسبة للمصريين على الموظفين بشروط شديدة .

وبدىء بتنفيذ هذا النظام من يوم ٢٦ مارس ، وصدرت الأوامر فوق ما تقدم بمنع الدخول الى المحطات ، ثم أبيح الحصول على جوازات السفر للمصريين غير الموظفين ، اذا كانوا من غير سكان العاصمة ويودون العودة الى بلادهم ، بشرط أن يحصل طالب السفر على شهادة من مأمور مركزه عن شخصيته وحالته ، ولما كانت المواصلات مقطوعة ولا سبيل الى الاتصال بمأمورى المراكز ، فقد تعذر السفر على غير الموظفين ، ومنع السفر بالسيارات من القاهرة أو من الاسكندرية الا بجوازات سفر من السلطة العسكرية .

اما البضائع فقد امتنع نقلها بداهة بطريق السكة الحديدية ، وأعلنت المصلحة يوم ٢٤ مارس أنه بالنظر الى الأحوال الحاضرة قد تعذر نقل البضائع المسلمة الى المحطات ، وطلبت من أصحابها استردادها من هذه المحطات ، وعلى الخصوص من محطة القاهرة .

وصارت الخضرة والفاكهة تنقل الى القاهرة على الحمير وعربات (الكارو) من البلاد القريبة ، لغاية المرج وشبين القناطر ، ثم من البلاد البعيدة ، كبنها ، وبركة السبع وطنطا .

وفى ٢٦ مارس اعلنت مصلحة السكة الحديدية أن عدد المحطات التى يرخص بالسفر اليها بجوازات سفر بلغ ١٢ محطة ، هذا بيانها :

الاسكندرية . بور سعيد . القنطرة . الاسماعيلية . السويس . بنها . الزقازيق . المنصورة . المحلة الكبرى . كفر الزيات . طنطا . دمنهور .

على أن الحركة على هذه الخطوط كانت مضطربة ، والسفر غير مأمون ، لاحتمال حدوث قطوع جديدة فيها ، وقد حدثت قطوع فى بعضها بعد اصلاحها ، واحجم كثير من سائقى القطارات عن قيادتها خوفا من المخاطر ، فأصدرت المصلحة منشورا أنذرتهم فيه بضرورة تلبية أى طلب بالقيام للسفر ، وباتخاذ الاجراءات اللازمة ضد كل من يرفض اطاعة الأوامر .

وأحجم الناس من تلقاء انفسهم عن ركوب القطارات خوفا من التعرض للاخطار ، وزاد فى أحجامهم ما نشرته السلطة العسكرية فى بلاغها المؤرخ ٥ ابريل الدال على خطورة الحالة ، اذ قالت : لكى لا يكون اعتقاد حسن ، سابق لأوانه ، فيما يتعلق بحالة السكك الحديدية التى يمكن ادراكها من الحقيقة الواقعة ، وهى أن بعض القطارات تسير بنظام بين القاهرة الاسكندرية ومدن القنال ، فى حين كادت المواصلات تتم الى اسوان ، يمكن القول انه نظرا لتدمير المحطات وآلات الاشارات فى الوجهين البحرى والقبلى ، لا بد أن يمضى وقت طويل قبل أن تقوم السكة الحديدية بنقل الركاب والبضائع كالعادة ، ثم أن تدمير المصابيح التى لا يمكن سد ما ينقص

منها فى هذه الأونة يجب أن ينقص احتمال العمل ليلا ، وفوق ذلك يجب أن يبقى اصلاح سكك حديد الدلتا الخفيفة وبعض خطوط فرعية معلومة الى ان تتم تسوية الاحوال تماما » .

تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية

واضطراب البريد

ترتب على قطع كثير من الخطوط التلغرافية تعطيل المواصلات البرقية ، فأذاعت مصلحة التلغرافات فى ١٦ مارس اعلانا بأن جميع التلغرافات تقبل تحت مسئولية أصحابها لأنها عرضة للتأخير ، واعلانا آخر بالجهات التى تقبل فيها التلغرافات ، وانقطعت المواصلات التليفونية بين القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المدن ، واستخدمت مصلحة التلغرافات الطائرات السريعة لنقل التلغرافات بدلا من الأسلاك المعطلة .

وحددت فى ٢٢ مارس عدد المكاتب التى أعيدت اليها المواصلات بطريق الأسلاك التلغرافية والتى تقبل فيها التلغرافات تحت مسئولية أصحابها ، وعددها ثلاثة وعشرون مكتبا ، وهى : طنطا . شبرا النملة . كفر الزيات . ايتاى البارود . محلة روح . المحلة الكبرى . سمنود . الرجدية . تلا . البتانون . شبين الكوم . شنوان . الحامول . منوف . كمشوش . رملة الانجب . سمادون . أشمون . دفرة . الكنيسة . الطيرية . كوم حماده . واقد .

وفى ٢٧ مارس عينت مكاتب اخرى مما أصلحت خطوط التلغراف اليها ، وهى : الاسكندرية . دسوق . العامرية . بهيج . ادفينا . القبارى . مرسى مطروح . السلوم . دمنهور . الرمل وفروعها . بنها . ميت بره . القرين . دنشال . سحالى . أبو حمص . معمل الزجاج . عزبة خورشيد . كفر الدوار . أبو الأخضر . أبو صوير . أبو حماد . الاسماعيلية . التل الكبير . القصاصين . المحسمة . نفيشة . القنطرة . فايد . السويس . حوض السويس . أبيار . برما . قرنشو . بسيون . القضابة . صا الحجر . المنصورة . دكرنس . ميت عساس . الراهبين . طلخا . مكاتب الدلتا المتصلة بخط كفر الزيات . الطور . أبو زليمة . جمسة . سفاجة . الغردقة . قويسنا . التوفيقية . الزقازيق . الزنكلون . شبلنجة . جبارس . صفط الملوك .

البريد

واضطرب البريد بسبب قطع المواصلات الحديدية ، وتكدست الرسائل فى مكاتب البريد ، وحال انقطاع المواصلات دون نقلها فى القطارات ، واتفقت مصلحة البريد مع السلطة العسكرية على نقل الرسائل بالطائرات بين القاهرة والاسكندرية ، وبعض المدن الأخرى ، وجعل مركز هذه الطائرات فى مصر الجديدة ، وحددت مواعيد لقيامها ، وقدم البريد الرسمى على ما سواه ، بحيث لا يقبل بريد الأفراد الا اذا كان فى محمول الطائرة محل له بعد بريد الحكومة .

وأعلنت المصلحة يوم ١٦ مارس ايقاف قبول الخطابات المؤمن عليها والطرود والصرر ، وصار البريد ينقل الى الوجه القبلى ومنه ، على البواخر النيلية ، فيتأخر كثيرا عن موعده ، فقد وزعت المصلحة يوم ٢٠ مارس اول بريد جاء على احدى بواخر

الحكومة من يوم انقطاع المواصلات ، ثم استخدمت الطائرات فى نقل بريد الوجه القبلى .

ونقل البريد من الفيوم الى القاهرة على ظهور الابل .»

وقف سريان الاجراءات القانونية

ولما صارت البلاد فى حالة ثورة حقيقية ، وانقطعت المواصلات سواء فى العاصمة أو بينها وبين الأقاليم ، وبين البلاد ذاتها ، أصدرت السلطة العسكرية قرارا نشر يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بعدم سريان المواعيد القانونية المبينة فى قانون المرافعات ، جاء فى ديباجته ما يأتى : « حيث أنه نظرا لحالة الاضطراب فى البلاد وما نشأ عنها من تعطيل المواصلات قد قامت العوائق فى سبيل كثيرين من المتعاقدين والخصوم فلم يتسن لهم أن يقوموا فى المواعيد المعينة بالاجراءات اللازمة لحفظ حقوقهم ، وحيث أنه لذلك يتعين ايجاد حل من شأنه أن يمنع على قدر الامكان كل شك يمكن أن يحوم حول ماهية هذه العوائق ومفعولها ، وكل ضرر يترتب عليها ، فلهذه الأسباب، أنا ادمند هنرى هينمن اللنبى بما هو معطى له من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر ، آمر بما هو آت » ، ويلى ذلك القرارات ، وهى :

أولا ــ يوقف سريان جميع المواعيد المحددة لسقوط الحق بمضى المدة أو لبطلان المرافعة أو لأى اجراءات قضائية أو غير قضائية يترتب على عدم استيفائها سقوط حق من الحقوق وذلك ابتداء من ١٢ مارس سنة ١٩١٩ الى الأجل أو الآجال التى يعينها وزير الحقانية بمقتضى قرار وزارى .

ثانيا ــ لوزير الحقانية أن يحدد بمقتضى قرار وزارى مدة الايقاف المذكورة بحسب الأقاليم أو المحاكم التى يسرى عليها قراره وله أن يؤجل المواعيد التى حددها وأن يتخذ اى اجراءات أخرى يراها ضرورية لتنفيذ هذا المنشور .

ثانيا ــ كل الأحكام القضائية التى صدرت أثناء مدة الايقاف المذكور ضد أى شخص لم يمكنه الحضور أمام المحكمة أو تقديم دفاعه يجوز الطعن فيها على وجه الاستثناء بطريق المعارضة ويشترط فى ذلك (أولا) أن تكون الأحكام المطعون فيها غير قابلة للطعن بالطرق العادية و (ثانيا) أن يثبت الطاعن للمحكمة أنه لم يتمكن من الحضور أو تقديم دفاعه نسبة لظروف الاضطراب الحالى و (ثالثا) أن ترفع هذه المعارضة فى ظرف ١٥ يوما من انقضاء الزمن المحدد للايقاف أو من تاريخ نشر هذا المنشور أو من أخير هذين التاريخين .

واذاعت وزارة الحقانية فى ٢٥ مايو سنة ١٩١٩ القواعد الآتية الخاصة بالحقوق والمواعيد : (١) عرائض الدعاوى المدنية الكلية والاستئنافية المحصل عليها ربع الرسم النسبى أو أمانات ، المعلنة فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم يتيسر قيدها فى الجدول بسبب الأحوال الماضية المعروفة (كذا) لأصحابها الحق فى طلب تجديد اعلانها على أيدى المحضرين بلا رسم اكتفاء بالرسم المستحق على الاعلان سواء كان نسبيا أو مقررا طبقا للمنشور الصادر فى يونيه سنة ١٩١٨ (٢) عرائض الاستئناف التى تعذر تقديمها الى المحاكم فى خلال شهر ابريل سنة ١٩١٩ بسبب الأحوال الماضية المعروفة ، ومضى الميعاد العادى للاستئناف فيها تقبل للاعلان ، وتقيد بعد تحصيل ربع الرسم المستحق عليها وكذلك الحال بالنسبة الى المعارضات (٣) الشهادات

التى تطلب من قلم الكتاب عن قيد استئناف كانت جلساتها فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ولم تقيد فى الجدول تعطى لطالبيها .

وفى ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ اذاعت الوزارة قرارا بانتهاء مدة الايقاف المنوه عنها فى بلاغ الجنرال اللنبى فى أول يونيه ، وذلك بالنسبة لمحاكم الوجه البحرى الأهلية والشرعية ، مع استثناء بعض المحاكم الجزئية التى رات امتداد الايقاف فيها (بسبب تاثرها من حوادث الثورة) وهى : محاكم : قليوب . شبين القناطر . العياط . الصف . كوم حماده . أشمون . قويسنا . ههيا . بلبيس . بور سعيد . السويس .

وفى ٢١ يونيه أصدرت قرارا آخر بانتهاء مدة الايقاف فى أول يولية بالنسبة لمحاكم الوجه القبلى الأهلية والشرعية والمحاكم التى استثنيت فى القرار السابق ، والمحاكم المختلطة عامة .

عود الى الثورة فى القاهرة

قلنا ان الثورة امتدت من القاهرة الى الأقاليم ، ومن الحق أن نقول أيضا أن امتدادها هذا كان له صداه فى القاهرة نفسها ، فان انباءها لم تكد تصل اليها حتى ضاعفت من روح الحماسة والتضحية فى نفوس أهلها ، فاتسع مداها وقويت شوكتها، وتعددت مظاهرها ، وهكذا تنافس الريف والحضر فى رفع لواء الثورة والجهاد ، وقد اقترن استمرار الثورة فى القاهرة بامعان السلطة العسكرية البريطانية فى العسف والتنكيل .

دور الأزهر فى الثورة

وهنا يجب التنويه بالدور الذى قام به الأزهر فى الثورة ، فقد كان الأزهريون فى مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة جراة وحماسة وتضحية ، ومن اشد العاملين على بث روح الثورة والاضراب فى طبقات الشعب ، وكثيرا ما كانت المظاهرات تبدأ من الأزهر ، هذا الى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية ، فكان يتعاقب على المنبر الأزهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمل وغيرهم من مختلف الطبقات ، والجموع تؤمه وقت القاء الخطب ، فيضيق بهم فناء المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط .

كان دور الأزهر فى ثورة سنة ١٩١٩ شبيها بالدور الذى قام به فى أول ثورة شبت فى عهد الحملة الفرنسية (أكتوبر سنة ١٧٩٨) ، اذ كان معقل هذه الثورة ، فقد ذكر نابليون فى تقريره الى حكومة الديركتوار أن « لجنة الثورة » كانت تنعقد بالأزهر (١) ، ولعلك تذكر فى حديثنا عن هذه الثورة (٢) قولنا : « أن الأزهر كان مركز الثورة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقد شغل هذا المركز بعد أكثر من مائة عام ، فان الأزهر خلال سنة ١٩١٩ كان فى فترة من الزمن المعسكر العام للثورة القومية التى قامت فى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية ، والتاريخ يعيد نفسه (٣) » .

---

(١)و(٢) تاريخ الحركة القومية الجزء الاول ص ٢٧٤ وما بعدها ، طبعة سنة ١٩٢٩ .

(٣) ص ٢٨٥ من المرجع السابق ، ولكن التاريخ مع الاسف لم يعد نفسه فى الازهر بعد سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، فان الحركات السياسية التى ظهرت فيه عقب ذلك وبخاصة فى سنوات ١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٨ و ١٩٣١ و ١٩٣٨ وما بعدها ، لم يصدر معظمها عن أهداف قومية عليا ، بل عن أغراض حزبية أو شخصية .

واذ رأت السلطة العسكرية أن الأزهر أصبح معقلا للثورة ، فقد أرصدت الدوريات الانجليزية امام ابوابه ، لكى تمنع خروج المظاهرات من داخله ، فرابطت امامها مدججة بالسلاح والمدافع الرشاشة (المترليوزات) ، ولكن هذه الوسائل لم ترهب الطلبة ، بل كانوا يقتحمون جماعات الجند ، أو يتخطونهم ويؤلفون مظاهراتهم غير بعيد عن ابواب الأزهر ، وقد حدث ان هجم احد الطلبة على أحد المدافع الرشاشة واختطفه من أيدى الجند وسار به نحو زملائه عند أبواب المسجد ، فألهب الحماسة فى نفوسهم ، ولكن الجند أدركوه واستردوه منه ، وقتلوه رميا بالرصاص ، فكان هذا العمل فى ذاته جرأة منقطعة النظير .

وحاولت السلطة العسكرية ايضا منع اجتماع الجماهير فى الأزهر ، فضاعفت دوريات الجند أمام أبوابه ، وفى مسالك الطرق المؤدية اليه ، يسدونها فى وجه قاصديه، ولكن الجماهير كانت تفسد خطتهم ، واتخذ الناس مسالك اخرى يجهلها الجنود ، منها مخارم بشارع الشنوانى لا يعرفها سوى الأزهريين ، ومنها سطوح المنازل المجاورة ، ينتقلون عليها من سطح الى سطح ، وهدموا جدارا بأحد المنازل المجاورة له لكى يصل الناس منه الى المسجد ، وكان يتعذر على السيارات المقلة للجنود أن تتوغل فى كثير من المسالك المؤدية اليه ، لضيقها والتوائها .

خطباء الثورة

كان الأزهر كما اسلفنا محفلا عاما للخطابة ، وهو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه ، ويرجع ذلك الى مكانته ومنزلته الدينية ، فكان لذلك ميدانا تبارى فيه الخطباء من كل الطبقات ، وقد ظهرت فيه شخصيات برزت بمواهبها الخطابية ، وكان بعضهم يسترعى الأسماع حقا بخطبه الحماسية ، ومن الصعب أن نحصر هؤلاء الخطباء جميعا ، ولكن من الممكن ان نذكر بعضهم ، فمنهم الشيخ مصطفى القاياتى . الشيخ على سرور الزنكلونى ، الشيخ محمود أبو العيون . الشيخ عبده ربه مفتاح . الشيخ محمد عبد اللطيف دراز . الشيخ عبد الباقى سرور . وكلهم من علماء الأزهر ، ثم القمص مرقس سرجيوس . القمص بولس غبريال . محمد أبو شادى بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ محمد لطفى المسلمى . الأستاذ يوسف الجندى . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . الأستاذ حسن يس . محمد أفندى يوسف . محمود أفندى عبد السلام المدرس . الأستاذ محمد شكرى . الأستاذ محمد عبد المجيد بدر . الأستاذ محمد أمين صدقى . الدكتور زكى مبارك . الدكتور محجوب ثابت .. الخ .

منتديات الثورة

عرفت فى هذا العهد أماكن كان يجتمع فيها دعاة الثورة والمتحدثون عن شؤونها أو شؤون البلاد عامة ، وكانت الأفكار تصدر عنها ، والمسائل العامة تدرس فيها ، وفيها تتخذ القرارات ، أو ترسم الأهداف التى يرى توجيه الحركة اليها .

وليس من السهل حصر هذه الأماكن ، وبخاصة الأماكن السرية ، ولكن يمكن أن نذكر فى طليعتها : الأزهر . بيت الأمة . محل جروبى القديم بشارع المناخ (الملكة فريدة ـ الآن عبد الخالق ثروت) . محل صولت بشارع فؤاد . قهوة ريش بشارع سليمان باشا . بار اللواء . قهوة الجندى وقهوة السلام بميدان الأوبرا . دار

عبد الرحمن فهمى بك بقصر العينى . دار امين بك الرافعى بالحلمية الجديدة . دار الشيخ مصطفى القاياتى بالسكرية . دار محمود سليمان باشا بشارع الفلكى . دار ابراهيم باشا سعيد خلف بيت الأمة .. الخ .

مظاهرة ١٧ مارس الكبرى

كانت هذه المظاهرة من اكبر مظاهرات الثورة ، وقد نظمت تنظيما محكما ، واحتاط لها منظموها ، وابلغوا الحكمدارية أمرها من قبل . فرات السلطة العسكرية أن لا تتعرض لها حقنا للدماء ، وتولى رسل بك (باشا) حكمدار العاصمة بنفسه حفظ النظام فى هذا اليوم المشهود ، وركب سيارة فى مقدمة المظاهرة حتى لا يصطدم بها الجنود البريطانيون ، وبدات سيرها من جهة الأزهر ، وكانت مؤلفة من مواكب متلاحقة تحمل أعلامها وشارات طوائفها ، وانتظم فيها الألوف من طبقات الأمة كافة فسار فيها العلماء والمعلمون والمحامون والتجار وارباب الاعمال وطلبة الازهر ، وطلبة المدارس جميعها ، وطوائف الصناع ، وبالجملة مثلت فيها طبقات الأمة المقيمة فى القاهرة ، فكانت مظاهرة هائلة ، وسارت فى اكمل نظام تهتف بالحرية والاستقلال .

سارت جموع المتظاهرين من الأزهر ، فالنبليطة ، فالغورية ، الى قصبة رضوان ، فالحلمية الجديدة ، فميدان عابدين ، فميدان الأزهار ، فشارع البستان ، فقصر الدوبارة ، فالقصر العالى ، ثم عادت الى شارع سليمان باشا ، فشارع مظلوم ، فشارع الساحة ، فشارع المدابغ (شريف باشا) ، فميدان الاوبرا ، فشارع كامل (ابراهيم باشا) ، فشارع عباس (نهضة مصر) حيث انتهت هناك برجاء من الحكمدار ، بعد أن استمر سيرها ثمانى ساعات كاملة ، وكان اجتيازها كل شارع يستغرق أكثر من ساعة ، وقد اعجب كل من شهدوا هذه المظاهرة بقدرة المصريين على التنظيم والمحافظة على النظام ، فان مثل هذه المظاهرة التى كانت تضم نحو خمسين الفا من المتظاهرين لو حدثت فى أعظم الحواضر الغربية لكان من المحتمل أن يحدث فيها انتفاض أو اضطراب او هرج ومرج ، أو اعتداء من المتظاهرين ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . واستمرت المحال التجارية مفتوحة فى الشوارع التى اجتازتها المظاهرة ، ولم يحدث أى اعتداء عليها ، من أى نوع كان ، واشتملت جميع المتظاهرين روح واحدة ، وهى الهتاف بحياة مصر وحريتها واستقلالها .

غير أنه حدث فى خلال سير المظاهرة أن اطلقت النار على المتظاهرين من نوافذ بعض البيوت ، من مصدر غير معروف ، قيل انه بعض الجنود البريطانيين ، وقيل بعض الأرمن ، ولم تعرف الحقيقة تماما . وقد اصيب بعض المتظاهرين ، وسقط بعضهم قتلى ، ومع ذلك لم يضطرب حبل النظام . وان كان قد حدث رد فعل لهذا الاعتداء ، وهجم بعض المتظاهرين على بعض المتاجر الأجنبية فحطموها ، ولكن هذه الحركة لم تستفحل ، واوقفت لفورها بفضل حكمة منظمى المظاهرة ، واستمرت المظاهرة فى سيرها حتى نهايتها ، وابلغ منظمو المظاهرة احتجاجاتهم الى معتمدى الدول الأجنبية .

وقد أشارت السلطة العسكرية الى هذه الظاهرة فى بلاغها المؤرخ ١٨ مارس ، ونوهت بما اشتملت عليه من النظام ، واثنت على منظميها ، وعلى ولاة الأمور ، قالت : « وفى ١٧ الجارى حدثت مظاهرة منظمة فى القاهرة باذن من السلطة العسكرية . فسار موكب مؤلف من بضعة آلاف من الناس فى شوارع المدينة ولم يقع حادث سيىء بفضل الاحتياطات التى اتخذها كل من ولاة الأمور ومنظمى المظاهرة »

ويبدو أن ما رأته السلطة العسكرية من ضخامة المظاهرة قد جعلها تعود الى منع المظاهرات ، فأعلنت عن ذلك فى بلاغها الصادر بتاريخ ١٨ مارس ، اذ جاء فيه :
« وعقد القائد العام النية على اعادة النظام وعلى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لوضع حد للأحوال الحاضرة ، واتباعا لهذه الخطة أصدر أوامر مشددة بأنه لا يسمح فى ابان القلق الحالى باجتماعات عمومية أو مظاهرات أو مواكب » .

وحذر البلاغ الناس من الاشتراك فى المظاهرات أو مجرد مشاهدتها بقوله :
« فللقائد العام والحالة هذه الثقة بأن جميع الذين يطيعون القانون يساعدونه فى اعادة النظام بتنحيهم عن الاشتراك فى المظاهرات العامة أو مشاهدتها » .

وتنفيذا لتعليمات القائد العام نصبت المدافع السريعة الطلقات ابتداء من يوم الثلاثاء فى الميادين الكبرى ، كميدان الأوبرا ، وميدان باب الحديد ، والعتبة الخضراء ، وميدان الأزهار ، ومواقع أخرى ، ورابط بجانبها الجنود والفرسان المسلحون بالبنادق .

المظاهرات فى الأيام التالية

لم يؤثر هذا البلاغ فى الجماهير ، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية ، وظلت قطارات الترام معطلة ، عدا خطا واحدا ، وهو الموصل بين شبرا والعتبة الخضراء بحراسة الجنود البريطانيين ، وتعددت المظاهرات فى كل ناحية دون انقطاع ، رغم أن السلطة العسكرية أعدت العدة لمنعها ، وكان الانجليز يتصدون لها لتفريقها ، ويطلقون الرصاص على المتظاهرين من البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) ، وبخاصة فى شوارع قصر العينى وبولاق ، ورابطت شراذم منهم فى الأحياء الوطنية ، وبخاصة فى مداخل الأزهر والشوارع المؤدية اليه لمنع التجمهر والمظاهرات .

وكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميدانا لحوادث دموية مروعة ، فقد اجتمع عمال العنابر وجمهور من الصناع وبعض الشبان فى شارع بولاق يوم ١٨ مارس ، وساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام الى المتظاهرين به ، فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى أبى العلا ، وأطلقت عليهم النار ، فسقط منهم كثير من القتلى والجرحى ، وقد عرفنا من أسماء القتلى اسم كل من : محمد الكردى . سيدة حسن من المناصرة بحى عابدين . محمد عبد المجيد . عبد الحليم سعد محمد . أبو سريع درويش . على فرحات . محمد السيد غريب . محمود السجينى . وهؤلاء من بولاق . محمد منصور .

مظاهرة أخرى للسيدات ـ ٢٠ مارس

وعقد السيدات عزمهن على اقامة مظاهرة أخرى . فاجتمعن يوم الخميس ٢٠ مارس صباحا بالحديقة القريبة من النيل بجاردن سيتى ، ومن هناك سرن ماشيات ، وفى مقدمتهن ستة أعلام ، كتب على احدها باللغة العربية اننا نحتج على سفك دماء الأبرياء العزل من السلاح » ، وكتب على الثانى «نحتج على قتل الأبرياء» وعلى الثالث « نطلب الاستقلال التام » ، وعلى الأعلام الثلاثة الأخرى هذه العبارات مترجمة الى الفرنسية ، وسارت المتظاهرات وخلفهن مركباتهن حتى وصلن الى شارع قصر العينى ، فناظر الجيش بالانشا ، حتى وصلن الى شارع سعد زغلول ، ووقفن أمام « بيت الأمة » هاتفات ، ثم اقبلت قوة كبيرة من البوليس ومن الجنود الانجليز فى سيارات مسلحة ، فضربوا نطاقا حولهن ، وظل الحصار نحو ساعتين ، وهن واقفات فى الشمس ، من منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الظهر ، وارسلن باحتجاجاتهن الى سفارات الدول ، وجاء القنصل الأمريكى

بنفسه ، وشاهد هذا الحصار ، فذهب الى فندق سافواى حيث القيادة البريطانية ، واحتج على هذه الفظاعة ، فصدر الأمر على عجل برفع الحصار ، وتمكن السيدات من الخروج من النطاق المضروب حولهن ، فركبن السيارات والعربات التى كانت تنتظرهن ، وانصرفن الى بيوتهن .

الشرطة الوطنية

الف المتظاهرون فى أيام الثورة جماعة منهم يتولون حفظ النظام فى أثناء سير المظاهرات وفى الاجتماعات التى كانت تعقد لسماع الخطب أو لتنظيم المظاهرات ، سميت « الشرطة الوطنية » ، جعل لأفرادها شارات خاصة تميزهم عن سواهم ، وهى شريط من القماش الأحمر يحيط بالذراع الأيسر ، وقد كتب عليه بالقماش الأبيض (بوليس وطنى) ، وكانوا يحملون العصى ليقصوا عن المتظاهرين من يندس فيهم من الغوغاء ، ومنهم من كان يحمل القرب وقلل الماء لسقيا من يظمأ من المتظاهرين ، وكان الناس يخرجون اليهم بالماء لسقياهم ، وبعضهم يسقيهم الماء المحلى بالسكر ، وكان الجمهور يستجيب لنداء الشرطة الوطنية ، ويعمل بارشاداتهم عن طواعية واختيار ، فكان لهذه الجماعة فضل كبير فى تنظيم المظاهرات والبعد بها عن الاعتداء على الممتلكات والأنفس ، وقد أسندت رئاستها الى الشيخ مصطفى القاياتى ، وكان يصدر تعليماته الى أفرادها من منزله بالسكرية .

وبالرغم من أن هذه الجماعة قد أفادت فى حفظ النظام ومنع اندساس الغوغاء فى المظاهرات فان السلطة العسكرية أصدرت أمرا فى ١٨ ابريل سنة ١٩١٩ بمنعها ، وتوعدت من ينتمى اليها بالاعتقال والمحاكمة ، قالت :

« يأمر القائد العام فى القطر المصرى بما له من السلطة الممنوحة لتطبيق الأحكام العرفية بما يأتى : « اتصل بعلم ولاة الأمور أنه انشئت جمعية البوليس الوطنى ، غرضها الظاهر صون القانون ، وحفظ النظام ، وقد وزعت هذه الجمعية على أعضائها شارة يلبسونها ، ونظمتهم على هيئة قوة بوليس ، واذا كان من واجب كل وطنى معاونة البوليس ، فى تأييد النظام ، فان جمعية كالجمعية التى تقدم ذكرها لا يمكن أن يسمح بها ، فتأليف هذه الفرقة وما يماثلها من الفرق محظور ، وكل من يعثر عليه مرتديا شارة هذه الفرقة أو سواها من الفرق التى تماثلها بعد الساعة السادسة من صباح غد (١٨ ابريل) يقبض عليه ويحاكم بمقتضى الأحكام العرفية »

اعتداء الجنود البريطانيين على المجتمعين فى القهاوى

لم يقتصر اعتداء الجنود البريطانيين على المتظاهرين ، بل اخذوا يعتدون على القهاوى التى يديرها مصريون أو يجلس فيها المصريين عادة ، كقهوة الجندى ، وقهوة السلام بميدان الأوبرا ، وقهوة الشيشة ، ومحل جروبى القديم .

وفى ٣١ مارس أحاط الجنود البريطانيون ومعهم مفتشون من الانجليز بجميع القهاوى والمحال العمومية فى وقت واحد ، وأجروا تفتيش جميع المصريين الجالسين بها بحجة ضبط المنشورات الثورية التى يحملونها ، وكرروا هذا الهجوم والتفتيش غير مرة .

منع حمل الأسلحة
الا بتصريح من السلطة العسكرية

كان السلاح ممنوعا حمله الا بترخيص من وزارة الداخلية ، طبقا للوائح المتبعة ، ولكن السلطة العسكرية أصدرت بلاغا يوم ٣٠ مارس اعلنت فيه أن حمل الرعايا

المصريين للأسلحة النارية أو لأى نوع من الأسلحة داخل حدود محافظة القاهرة يعد مخالفا للأحكام العرفية ما لم يكن حاملها حاصلا على رخصة من السلطة العسكرية ، وانذرت من يخالف هذا الأمر بالسجن لمدة اقصاها سنة أو بغرامة إقصاها ٢٠٠ جنيه أو بالعقوبتين معا .

جنازات الشهداء

ظهرت روح الثورة فى تقدير الامة لضحايا المظاهرات ، ممن قتلوا بنيران البنادق أو المدافع الرشاشة ، فكان الشعب يمجد فيهم التضحية والبطولة ، وقد تجلت هذه الروح فى جنازات أولئك الشهداء ، فكان الشعب يشترك فى مواكبها ويشيع الشهداء الى مقرهم الأخير ، وكانت هذه الجنازات تنتظم صفوف الشعب من جميع الطبقات ، وتضم الألوف المؤلفة من المشيعين ، وكانت من أعظم المواكب التى شهدتها مصر روعة وجلالا ، ويخيل لمن شاهد هذه الجنازات ورأى ضخامتها أن الأمة بأكملها كانت تخرج لتوديع شهدائها ، وكان بعض الجنازات يضم عدة شهداء يشيعون معا ، وعلى كل نعش اسم صاحبه الشهيد يحف به العلم المصرى ، وكانت أولى هذه الجنازات جنازة الشاب مصطفى ماهر أمين التى تقدم الكلام عنها (ص ١٢٠) .

وفى يوم ٩ ابريل احتفل بتشييع جنازة أربعة شهداء قتلوا فى مظاهرة يوم ٨ منه التى سيرد الكلام عنها ، وذلك فى موكب مهيب لا يدرك الطرف آخره ، وقد سار المشيعون فى نظام وصمت وسكون ، يعروه حزن عميق ، وكان يتخلل هذا الصمت بين حين وآخر نداء واحد يعبر عن شعور المشيعين « لتحى ضحايا الحرية » .

وفى ١١ ابريل شيعت جنازة أربعة عشر قتيلا من الشهداء الذين قتلوا فى المظاهرات ، فكان موكب الجنازة رهيبا يبعث الأسى والحزن فى النفوس ، بدأ سيره من مستشفى قصر العينى حيث نقلت نعوش الشهداء بعضها تلو بعض ، وقد عرفنا من اسمائهم : السيدة شفيقة محمد من سكان قسم الخليفة (١) . أحمد مصطفى شكرى . محمود أحمد من حى الحنفى . أحمد كيلانى من هندسة السكة الحديد . احمد السرسى من الخرنفش . زكى محمد من حى أبى العلا . محمد على عامر من الخليفة . محمد بدر من السيدة زينب . حسين محمود الحمامى من باب الشعرية . احمد فهمى من المغربلين . موسى أمين . ليتو سرور .

ومشى فى الجنازة عشرات الألوف من طبقات الشعب وشيعوا الشهداء الى مثواهم الأخير .

وفى ١٢ ابريل احتفل بتشييع جنازة أربعة قتلى آخرين من شهداء المظاهرات فى مشهد جليل اشترك فيه المشيعون من الرجال والسيدات .

وقد تجددت جنازات الشهداء فى نوفمبر سنة ١٩١٩ كما سيجىء بيانه .

---

(١) فى دفتر وفيات قسم الخليفة قيدت وفاةالسيدة شفيقة محمد يوم ١٠ ابريل « وسبب الوفاة جروح رصاصة اخترقت الصدر والبطن ، ومحل سكنها الخرطة القديمة بالخليفة بمنزل عثماوى شياخة ابراهيم قباشى » .

وجاء عنها فى منشور من المنشورات الثورية بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٩١٩ تحت عنوان : (شفيقة أولى ضحايا السيدات المصريات) ما يأتى : « انجلت الموقعة عن قتل أول شهيدة مصرية فى حرب الحرية ، عن أول ضحايا سيداتنا . من موت شفيقة » ، وختم المنشور بقوله : « ان أباها قد أودعها عواطف الشعب المصرى الكريم وتعزى عن وحيدته بحرية بلاده ، فهكذا الرجولة وهكذا الاخلاص للوطن ، ففى ذمة الانسانية : شفيقة . ومس كافل . وجان داوك ! »

الفصل السادس

الثورة فى الأقاليم

بينا بالفصل السابق (ص ١٣٠) كيف امتدت الثورة الى الأقاليم ، والآن نذكر فى شيء من التفصيل ما وسعنا تدوينه من وقائع الثورة فى كل منها .

فى الاسكندرية

لما وصلت أنباء مظاهرات القاهرة الى الاسكندرية ، اتفق طلبة المدارس والمعاهد الدينية فيها على الاضراب ، ونفذوا عزمهم يوم الأربعاء ١٢ مارس ، فأضربوا فى هذا اليوم وألفوا موكبا بدأ يتحرك من ميدان مسجد أبى العباس المرسى ، الذى اتخذه الجمهور فى الاسكندرية قاعدة للمظاهرات ، وساروا هاتفين للحركة والاستقلال ، ميممين شطر دار المحافظة القديمة بشارع رأس التين ، وفيماهم سائرون ادركهم الأميرالاى جارفزبك حكمدار الاسكندرية ، يصحبه المستر انجرام مأمور الضبط ، فأمر مأمور قسم الجمارك بتفريق المظاهرة تنفيذا للامر العسكرى الصادر بمنع الاجتماعات والمظاهرات ، ولكن المتظاهرين لم يتفرقوا ، وساروا متجهين الى ميدان محمد على ، وهناك صدتهم عن المسيرة قوة من بلوك الخفر مشاة وركبانا ، فوقفوا عن السير ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وأغلق بعض أصحاب المحال العومية محالهم حين علموا بهذه المظاهرة ، ولكن المتظاهرين لم يقع منهم اى اعتداء على احد ، ونزلت قبل الظهر قوة بريطانية للمحافظة على النظام ولمساعدة البوليس المصرى على تفريق الجموع ، وقبض على ٥٠ شخصا من المتظاهرين حجزوا فى أقسام المدينة .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس ، ثم يومى السبت والأحد .

وكانت مظاهرة يوم الأحد تنتظم الجموع الزاخرة من طلبة المدارس والمعاهد الدينية والتجار والصناع وعمال السكة الحديدية والفنارات والأحواض وورش الحكومة وغيرهم ، وطافت المظاهرة فى أهم شوارع المدينة وانتهت بسلام .

ثم تغيرت الحال بعد ذلك ، فلم يأت يوم الاثنين ١٧ مارس حتى كانت القوات الانجليزية المسلحة منتشرة فى بعض الشوارع ، وعلى مداخل الطرق والحارات فى الأحياء الوطنية ، وكان الظن أن هذه القوات لا تتعرض للمتظاهرين ما داموا فى حدود النظام والقانون ، ولكن حدث ما لم يكن أحد يتوقعه ، فقد تألفت فى هذا اليوم مظاهرة كبيرة من طلبة المدارس الثانوية ، ومدرسة محمد على الصناعية والمعاهد الدينية والعمال ، وبدأت من ميدان أبى العباس ، وساروا الى الانفوشى ، ولكن الجنود البريطانية ضربت نطاقا حولهم ومنعتهم عن السير ، فلم يمتنعوا ، وأطلق الجند عليهم النار ، فسقط منهم ستة عشر قتيلا ، وأربعة وعشرون جريحا ، ونقل الجميع الى الاسعاف بحالة مروعة .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : منصور على الديب (طالب عمره ١٣ سنة) . السيد ابو العنين . أحمد محمد السخاوى . الشافعى قاسم . حسن العزازى . عمر حسن الأفندى (طالب) . السيد عبد المجيد . الصاوى عفيفى . محمد ابراهيم . أحمد على صالح . أحمد محمد حسان . احمد ابو السعود . ابراهيم حسن حبيش . طه على عامر . عبده أحمد كامل الجداوى . (وهؤلاء العشرة الاخيرون بحارة من المسافر خانة قسم الجمرك) .

اذكت هذه المظاهرة ونهايتها الدموية نار الحماسة فى نفوس الأهلين ، فتعددت بعد ذلك المظاهرات العنيفة فى الثغر ، وكانت المظاهرات الكبرى تبدأ عادة كل يوم جمعة عقب الصلاة ، وتأخذ مسيرها من ميدان ابى العباس ، وتخترق أهم شوارع المدينة .

واعتقلت السلطة العسكرية عددا كبيرا من الطلبة والعمال بحجة اشتراكهم فى المظاهرات فبلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الدينى وحدهم ٤١٥ طالبا . .

وتجددت الحوادث الدموية بالثغر فى شهر ابريل ، فوقع تصادم بين المتظاهرين والجنود البريطانيين يوم ١٠ منه بباب عمر باشا ، وتصادم آخر صبيحة اليوم التالى بحى كرموز ، قتل فيه من المصريين ثلاثة وجرح ستة ، ثم تجدد التصادم بعد ظهر اليوم ، فقتل من المصريين سبعة عشر ، وجرح كثيرون ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد عثمان . اسماعيل محمد . أحمد على . حسن التونى . عبد العزيز عبد الخالق ، وكلهم من باب عمر باشا .

ثم تجددت المظاهرات الدامية فى نوفمبر ، كما سيجىء بيانه .

فى بور سعيد

وحدثت فى بور سعيد مظاهرة يوم الجمعة ٢١ مارس ، بدأت فى شارع أوجينى ، وسارت نحو شارع محمد على ، فتصدى لها الجنود البريطانيون واطلقوا النار على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى منهم سبعة ، وعدد الجرحى سبعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : ابراهيم الزينى تاجر من دمياط . فريد الغنام من عزبة البرج . السيد المصرى . عبد العزيز فزاع . محمد عباده (طالب) . محمد خليفة . رجب السلمونى .

فى البحيرة

قامت بدمنهور مظاهرة كبيرة يوم ١٧ مارس طافت فى بعض شوارع المدينة ، فتعرض مدير البحيرة ابراهيم حليم باشا بشخصه للمتظاهرين ، واهانهم بكلمات اثارت غضبهم ، اذ تحداهم أن يكون بينهم رجل ، فانقضوا عليه ضربا بالنعال ، حتى كادوا يجهزون عليه ، لولا تدخل البوليس ، وقد شتت الجند المتظاهرين ، وقتلوا منهم ١٢ شخصا عرفنا من اسمائهم : أمين محمد جوهر . محمد سلمان محمد . احمد محمد حسين . ابراهيم محمد عمر .

وحوكم بعض من قبض عليهم بتهمة الاعتداء على المدير امام محكمة عسكرية عقدت فى دمنهور ، فاصدرت على المتهمين أحكاما مختلفة بالسجن والجلد والغرامات .

وصدر امر عسكرى يحظر على الأهالى الخروج من منازلهم بين الساعة السابعة مساء الى الرابعة صباحا ، ومنع السفر من دمنهور والبها بغير جواز رسمى .

وهجم البدو على مركز كوم حمادة ، فأرسلت قوة بريطانية لقمع حركتهم ، وصدتهم .

فى رشيد

حدثت فى رشيد يوم ١٧ مارس مظاهرة بدات سلمية ، وسارت من قبلى المدينة الى بحريها ، وانضمت اليها جموع الشعب ، فتصدى لها مأمور المركز محمد مصطفى حجاب ، فوقع تصادم بينه وبين المتظاهرين ، أمر على اثره رجال البوليس باطلاق النار عليهم ، فقتل شاب من ابناء احد الأعيان يسمى ابراهيم زيدان ، فثارة ثائرة الجماهير ، وهاجموا ديوان المركز ورجموه بالطوب والحجارة ، وأضرموا فيه النار ، ولا تزال آثار التدمير والحريق ظاهرة فى بنائه ، وخرب بعضهم محطة السكة الحديد وخلعوا قضبانها واتلفوا خطوط التلغراف والتليفون ، وساد الهرج والمرج فى المدينة ، على أن ذوى المكانة فيها ألفوا من بينهم لجنة حفظت فيها النظام ، بعد أن لجأ مأمور المركز الى احدى العزب القريبة من المدينة ، وفى اليوم التالى والذى يليه حضرت قوة من الجنود الهندية بقيادة ضابط بريطانى ، يصحبه المأمور ، والقت القبض على نحو تسعين شخصا ، ممن أرشد عنهم المأمور ، نذكر منهم : محمد سمك التاجر وعضو المجلس المحلى . ونجله عبد العزيز سمك . عبد الحميد سمك . عبد العزيز عجمية التاجر وعضو المجلى المحلى . أحمد الجارم طالب حقوق (الآن قاض بالمحاكم الأهلية ثم مستشار) . عبد الحكيم الجارم (الآن موظف ببنك مصر) . محمود الطويل التاجر . وآخرين ممن سترد أسماؤهم فى محاكمات الثورة ، وقد نقلوا جميعا الى سجن الحدرة بالاسكندرية حيث حقق معهم ، واحيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية كما سيجىء بيانه فى الفصل الحادى عشر .

فى الغربية والمنوفية

فى طنطا

فى يوم الأربعاء ١٢ مارس قامت مظاهرة كبيرة فى طنطا ، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الأحمدى والمدرسة الثانوية ، واخذوا يطوفون فى الشوارع الكبيرة وانضم اليهم الشعب ، فصارت مظاهرة ضخمة ، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاستقلال ، وسارت المظاهرة بسلام الى أن وصلت الى شارع المديرية ، واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف ، ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، اذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما ان اقترب المتظاهرون ، وكلهم عزل من أى سلاح ، حتى انهال عليهم الجند رميا بالرصاص ، وكان معهم ويا للاسف نفر من رجال البوليس المصرى ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا ، وتسعة واربعين جريحا ، وهذا الاحصاء مأخوذ من بلاغ السلطة العسكرية عن حوادث الثورة ، فكانت مظاهرة دموية .

وقد عرفنا أسماء من قتلوا فيها ، وهم : مرزوق محمد اسماعيل طالب بالمعهد الأحمدى من منيل الهويشات مركز طنطا . السيد يوسف المبيض تاجر . محمد عامر العربى مزارع . على على جابر من خرسيت مركز طنطا (طالب) . محمد مصطفى السيد من محلة مرحوم (طالب) . السيد السيد ابو قورة (طالب) . محمد ابراهيم

راشد من شنتنا منوفية (كاتب) . محمد درويش التهامى من سبرباى (تاجر) . عبد المجيد ابراهيم الديهى من الفرستق مركز كفر الزيات (طالب) . منصور فهمى جرجس (طالب) . محمد محمود شادى من سنجرج منوفيـة (طالب بالمعهد الأحمدى) . مصطفى محمد هاشم من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات (طالب) . محمد على زيدان شيال . محمود السيد جمعة (طالب) . محمد حسين عفيفى من قويسنا (طالب بالمعهد الأحمدى) . عبد الرحمن نصر من طنطا .

وزعمت السلطة العسكرية فى بلاغها عن هذه المجزرة أن المتظاهرين ارادوا الهجوم على المحطة ، فكان ما كان من الضرب والتقتيل ، وهى مزاعم باطلة أرادت بها ستر فظاعة اعتداء الجند ، فاختلقت هذا السبب المكذوب ، لأن المتظاهرين ما كان فى نيتهم الهجوم على المحطة ولا على أى مبنى آخر من مبانى الحكومة .

ولم يكف الجنود البريطانيون بعد هذه الواقعة عن الاعتداء على الأهالى ، ففى ١٦ مارس قتل احد المارة بسبع طلقات من مدفع رشاش منصوب فوق سطح المحطة ، وقتل غلام ضربا بالسنج عند مروره بالقرب من المعسكر الانجليزى ، وفى ١٧ منه أطلق الرصاص على شاب كان يمر مصادفة على مقربة من هذا المعسكر .

فى بركة السبع

وهاجمت فصيلة من الجنود البريطانيين جماعة من المتظاهرين كانوا يعملون على تدمير كوبرى السكة الحديدية ببركة السبع ، فقتل وجرح منهم كثيرون .

فى قلين ودسوق

وفى ليلة ١٨ مارس دمرت محطة قلين تدميرا تاما ، ثم قطعت السكة الحديدية بين طنطا وقلين ودسوق والجهات الأخرى الواقعة شمالى المديرية .

فى سمنود

وتجددت المظاهرات فى سمنود ، وقتل فى احداها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ نقطة سمنود يوم ١٨ مارس ، وجرح أحد عساكر البوليس وقتل ثلاثة من الأهلين ، وهم : محمد مصطفى الشرقاوى (فقيه) . السيد عنتر أبو حبيب (تاجر) . الحاج محمد حسن شحاتة (خياط) .

فى زفتى

الف طلبة المدرسة الثانوية (مدرسة السيد بك كشك) بزفتى مظاهرة طافت فى المدينة وانضم اليها الأهلون ، فبعثت فى المدينة وما حولها روح الثورة ، وتألفت لجنة الثورة برئاسة المرحوم الأستاذ أحمد الجندى ، أعلنت الاستقلال ، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز ، ورفعت بدله علما آخر وطنيا ، ايذانا باعلان الاستقلال ، وأذاعت فى منشور طبعته ووزعته فى المدينة أن اليها يرجع الأمر والنهى ، وكان مأمور المركز من خيار الرجال ، وهو المرحوم اسماعيل بك حمد ، فتعاون مع اللجنة بصفة غير رسمية ، وشاركها شعورها وميولها ، اذ كانت ميوله وطنية ، وتركها تباشر سلطة الادارة ، فألفت لجانا فرعية ، احداها للمحافظة على الأمن وأخرى لتحصيل عوائد البلدية ورسوم شركة الأسواق ، وأخذت تنفق ما حصلته فى مرافق المدينة ، وردمت بعض المستنقعات وأصلحت الشوارع ، وشغلت

فى ذلك العمال العاطلين ، وكان اسماعيل بك حمد يجتمع واعضاء اللجنة فى مقرها بأعلى قهوة « مستوكلى » واصدرت جريدة اسمتها « الجمهور » كانت تطبع بمطبعة محمد افنــدى عجينة ، ولما ترامى نبـأ هذه اللجنة وبخاصة اعلانها الاستقلال الى السلطة العسكرية ، انفذت اليها قوة من الاستراليين لقمع الثورة ، وحين اقتربت القوة من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة فى الطرق الزراعية الموصلة اليها ، وخلعوا قضبان السكة الحديدية ، فاستعدت القوة لمهاجمة المدينة ، وصوبت اليها المدافع ، فتدخل اسماعيل بك حمد فى الأمر وتوسط بين القوة ولجنة الثــورة ونصح هذه بالكف عن المقاومة ابقاء على المدينة ، وأذن للقوة بدخولها على أن لا تتدخل فى شئون الادارة ، اذ احتمل هو مسئوليتها ، فدخل الجند المدينة ، وعسكروا فى بحريها وقبليها ، وأخذوا يبحثون عن اعضاء لجنة الثورة ، فلم يرشد اليهم أحد ، وحظرت القوة على الأهلين التجول فى المدينة من غروب الشمس الى مطلع الفجر ».

فى كفر الشيخ

قامت بكفر الشيخ يوم ١٦ مارس مظاهرة تألفت من الطلبة ، ثم اتسعت بانضمام الشعب اليها حتى بلغت عدتها عشرة آلاف شخص ، وهاجم المتظاهرون بناء المركز وقذفوه بالطوب والحجارة فأتلفوا بعض نوافذه ، وأطلق الجند الرصاص على المتظاهرين فقتل واحد منهم ، وقطعت السكك الحديدية وخطوط التلغراف ، وعزلت المدينة عن البلدان الأخرى .

ولما تفاقمت الحالة أنفذت السلطة العسكرية اليها فصيلة من الجنود البريطانيين لقمع الثورة ، فجاءوها فى صبيحة يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان عددهم نحو اربعمائة ، واتخذوا مركز البوليس مقرا لقيادتهم وعسكرت الفصــيلة فى المدرسة الابتدائية وجعلتها وجعلت دور العلم مربطا لخيولها .

وابعدت مأمور المركز عبد القادر أفندى مختار (بك) عن المدينة بحجة أنه كان مناصرا لحركة المظاهرات ، وامرته بأن يلتزم مدينة طنطا ، وقدم المأمور بلاغا الى المدير والى وزارة الداخلية بالاعتداءات التى وقعت من هؤلاء الجنود ، وطلب اجراء التحقيق بشأنها ، واحتلت القــوة الدور المهمة لمصــالح الحكومة وتفتيش الأوقاف السلطانية (الملكية) وأخرجت منه موظفيها عنوة ، وساقتهم الى سجن المركز ، ثم جاء وكيل النيابة ليتعرف ما حدث ، فضموه اليهم ، وزجوه مع طبيب المركز فى السجن ، ثم أفرجوا عنه وعن مفتش الأوقاف السلطانية وطبيب المركز ، وظل باقى الموظفين محبوسين الى ما بعد العصر .

ونهب الجند دكاكين الأهالى فى المدينة واستولوا على ما بها من مأكولات ، وأخذوا يعاقبون الأهالى بالجلد بدون محاكمة ، وفرضوا على كل بلدة من بلاد المركز عددا من الأهالى لجلدهم يوميا ، ففرضوا على كفر الشيخ ٧٥ ، وعلى سخا ٢٥ ، وعلى ميت علوان ٣٠ ، وهلم جرا ، ولما عجز عمــدة سخا وشيخها عن تقــديم الضريبة المطلوبة من الرجال جىء بهما الى المركز وزجا فى السجن وأسيئت معاملتهما بأن كلفا بحمل التراب من تحت أرجل الخيل وادارة طلمبة المستشفى حيث استقر ضباط القوة ، وادارة طلمبــة المركز أيضا ، على مرأى ومسمع من الأهالى ، وظلوا كذلك أربعة أيام ، وقتل فى أثناء هذه الحوادث عدد من الأهالى برصاص الجند .

وطاف الجنود البريطانيون فى أنحاء المركز وقصــدوا فيما قصدوا اليــه مقر شركة البحيرة بسيدى سالم وكوم الوحال ، وفى طريقهم عرجوا ببلدة (العمدان)

وتبادلوا والأهالى اطلاق الأعيرة النارية ، وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان ، وحوكم بتهمة التحريض على العصيان ، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما (وأفرج عنه سنة ١٩٢٤) .

واعتدى الجند فى بلدة (كفر دمرو) التابعة لمركز المحلة الكبرى على عفاف فتاة كانت تشتغل فى حقلها يوم ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسلبوها شرفها عنوة واقتدارا ، وابلغ العمدة هذا الحادث الفظيع الى المركز بدون جدوى .

فى المحلة الكبرى

قامت بها يوم ١٥ مارس مظاهرة ضخمة جمعت طلبة المدارس وسراة المدينة وعمالها وصناعها وطوائفها كافة ، وطافوا فى الشوارع هاتفين للاستقلال والحرية ، وأضرب الطلبة فى هذا اليوم وانتهت المظاهر بسلام ، وتكررت المظاهرات السلمية فى الأيام التالية .

فى شبين الكوم

وقامت المظاهرات فى شبين الكوم منذ يوم ١١ مارس ، وتجددت فى الأيام التالية ، وكان قوامها طلبة المدارس الذين أضربوا ومن انضم اليهم من جموع الأهالى وطافت فى شوارع البندر الرئيسية ، وانتهت المظاهرات بسلام .

وحضرت قوة بريطانية مسلحة ، وعسكرت فى المدرسة الثانوية ، ومنعت المظاهرات بمعاونة البوليس ، ثم تجددت المظاهرات فى اليوم التالى لحضور هذه القوة ، وكانت سلمية ، وقد فرقها البوليس .

وقامت فى منوف مظاهرات ، والقى المتظاهرون الطوب والحجارة على المركز فحضرت قوة من البوليس ومن الجيش البريطانى لاعادة النظام .

وحدث فى تلا مظاهرة يوم الخميس ١٣ مارس فجاءتها قوة بريطانية مسلحة من طنطا وقوة من البوليس لمنع الاسترسال فى مظاهرات .

فى الدقهلية

عمت المظاهرات مديرية الدقهلية ، وتخللتها حوادث اليمة سفكت فيها دماء الأهلين ، مما نذكر تفصيله فيما يلى :

فى المنصورة

اجتمع طلبة المدارس الثانوية بالمنصورة يوم الجمعة ١٤ مارس فى منتزه الكتانى ، فاستمعوا الى خطبائهم ، ثم الفوا مظاهرة سلمية طافت المدينة وانتهت بسلام .

وفى يوم الثلاثاء ١٨ مارس قامت مظاهرة سلمية كبرى اخترقت شوارع المدينة فى نظام وسكينة ، ولكن لم تكد تصل الى نهاية شارع السكة الجديدة ، تجاه مخازن مودروم ، حتى فاجأها الجنود البريطانيون باطلاق النار بدون تحذير أو انذار ، فانقلبت المظاهرة الى مجزرة مروعة قتل فيها من المتظاهرين تسعة عشر شهيدا ، وأصيب كثيرون بجروح دامية .

وقد عرفنا من أسماء الشهداء : رمضان ابراهيم عطية (كاتب) . العدوى محمد عزام (عطار) . محمد بدر محمد (فقيه) . محمد المنسى (حوذى) . محمد عبد الفنى السندوبى (ساعاتى) . الشحات محمد حسين (شفال) . على حسن على (بياع) . أحمد محمد ماهر (كاتب) . محمد ابراهيم المهدى من الدراكسة (طباخ) . ابراهيم المهدى ابراهيم (صانع أحذية) . عباس عبد الله الزينى (جلاد) . رمضان العفيفى كامل (بناء) . حافظ خليل القصيفى (طالب) . عبد الرحمن رمضان عطية (حلاق) . فؤاد محمد عوض (كاتب) . حسن احمد سليمان (حوذى) حسن محمد الجدامى (طالب) اسماعيل محمود زين الدين (طالب) . محمد على الشحات (نجار) . محمود يونس (حداد) . محمد الكنانى (موظف بالمجلس البلدى) . على على مصطفى (مزارع) . محمد عرفه . عبد العظيم على سلطان من ميت بدر خميس . شعبان المبيض من ميت خميس ، وبعض هؤلاء الشهداء قتل فى بضعة الأيام التالية ليوم المظاهرة ، اذ لم يكف الجند عن الاعتداء على الناس فى الشوارع .

والى تلك المجزرة أشارت السلطة العسكرية فى بلاغها المؤرخ ٢٠ مارس بقولها : « وقعت قلاقل شديدة أخرى فى المنصورة يوم ١٨ الجارى ، واضطر ولاة الأمور الملكيون أن يستدعوا الجنود لمساعدتهم على اعادة النظام » فتأمل فى مغايرة بلاغات السلطة العسكرية للحقائق ، وكيف تقتصر على عبارات وهمية لا تشير الى شىء من القتل وسفك الدماء .

فى دمياط (١)

كان يوم الجمعة ٢١ مارس سنة ١٩١٩ يوما مشهودا فى دمياط ، فقد خرجت المدينة عن بكرة أبيها شبابها وشيبها عقب صلاة الجمعة فى مظاهرة عظيمة تهتف بحياة مصر والاستقلال وسعد زغلول . وكما كانت العادة تصدت لها قوة كبيرة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين بالقوة ومنع استمرارهم فى السير . الا انه رغم استعمال رجال البوليس القسوة لم يستطيعوا تشتيت هذه الجموع الحاشدة واخماد المظاهرة، ولما لم يفلح مأمور البندر فى تفريق هذه الآلاف أخرج مسدسه من جيبه ولوح به فى وجوههم مهددا باطلاق النار . فانبرى له أحد زعماء المتظاهرين ويدعى « الحاج أحمد عمر » وانتزع منه المسدس وانزله عن صهوة جواده الذى كان يركبه . وانضم اليه بعض المتظاهرين وانهالوا عليه ضربا . ثم استمرت المظاهرة فى طريقها حيث مرت امام دار البندر فأطلق عليهم أحد رجال الادارة الرصاص فأصيب محمد رجب الشهاوى التاجر وعوض حسين العباسى المراكبى باصابات قضت عليهما فى الحال . واصيب غيرهما باصابات غير قاتلة . ثم صدرت الأوامر بمنع التجول وباطلاق النار على أى شخص يسير فى الطريق . وسارت الدوريات كاملة السلاح على أهبة اطلاق النار على كل من يرى فى الطريق . وبينما كان المدعو محمد الدنون سائرا فى طريق سوق الخضار أطلق عليه أحد الخفراء النار من بندقيته فأرداه قتيلا .

وصدرت الأوامر المشددة بعدم الاحتفال بتشييع جنازة هؤلاء الشهداء ، فواراهم اهلوهم التراب من غير أى احتفال .

وقبض البوليس على الحاج احمد عمر ، وعبد السلام الحلو ، ومحمد شحاته ،

(١) هذه النبذة مضافة فى الطبعة الثانية .

وامين المداوى ، وعوض زغلول ، ومصطفى النحاس الطالب بالمعهد الدينى وقدموا للمحاكمة العسكرية .

فحكم على الأول بالسجن خمس سنوات مضى منها سنة واحدة فى سجن الزقازيق ثم توفى فى السجن .

وحكم على الثانى بالسجن ثلاث سنوات ووافاه الأجل بعد أن قضى عاما ونصف عام فى سجن طنطا ، وقد شيعت جنازته من محطة دمياط الى القبر فى احتفال رهيب وذلك بعد التصريح بنقله من طنطا الى دمياط .

وحكم على الثالث بالسجن سنتين قضاهما فى سجن المنصورة .

وبعد مظاهرة يوم الجمعة قامت مظاهرات اخرى ولكن لم تسفك فيها دماء ، اشتركت فيها دمياط وجميع بلدان الشطوط بعلمائها وتجارها ومحاميها وطلبتها وموظفيها وعمالها ، تطالب بالاستقلال وتنادى بالحرية .

فى مركز ميت غمر

مذبحة ميت القرشى

أصيبت بلدة « ميت القرشى » بكارثة أودت بحياة مائة من أهلها ، وذلك أنه فى يوم ٢٣ مارس بينما كان الأهلون يقومون بمظاهرة سلمية حول البلد جاء قطار مسلح يقل نيفا ومائة جندى بريطانى ، فوقف القطار ونزل الجند على مقربة من البلد ، وارادوا الانتقام من أهل المدينة بدعوى انه حصل قطع فى السكة الحديدية على مقربة منها ، فالتقوا أول ما التقوا بشاب فى طليعة المظاهرة وهو المرحوم محمد مامون عبد المعطى نجل عمدة البلد ، فسألوه عن تلك الجموع ، فأخبرهم أنها مظاهرة سلمية ، ولم يكد يبتعد عنهم حتى عاجلوه برصاص بنادقهم ،فسقط قتيلا ، فلما سمع الناس دوى الرصاص تفرق جمعهم ، فأعمل فيهم الجند المدافع الرشاشة ، فحصدتهم حصدا ، وتعقبوهم حتى الحقول ، وكلما صادفوا أحدا أردوه قتيلا ، وبلغ عدد شهداء هذه المذبحة نحو مائة قتيل ، عرفنا أسماء بعضهم وهم : محمد مأمون عبد المعطى . على عبد العزيز سعد . محمد فخرى . محمد المهدى . فؤاد نصر . ابراهيم محمد عطوه . ابراهيم احمد الحلوجى . عبد الوهاب عثمان . سليمان نافع ، الشحات سليمان . شحاته طه العوضى . على عوض الله . متولى العوضى . عطيه حسن حلوه . صالح الدسوقى جوده . محمد القرشى محمد نور . سليمان هلال . محمد حسن مراد . عبد المجيد ابراهيم . محمود حسن مراد من كفر المحمدية .

وعرفنا من الجرحى : السيد سليمان سعد . منادرى محمد المرسى . عبد العليم على جاد الله . القرشى مهدى . مرسى محمد قمر . محمد غنيم الشال . محمد عبد المنعم الصعيدى . الآنسة صديقة عروس عبد المجيد ابراهيم . محمد شعبان . ومن البلاد المجاورة : اسعد أمين من كفر بريرى سليمان . محمدشاهين سمره من ميت أبو عربى . هنداوى على زهرة من كفر الوزير . محمد سالم رضوان من كفر مقدام .

واشارت السلطة العسكرية الى هذه المأساة فى بلاغها الرسمى بقولها :

« حدث فى جوار ميت غمر وهى التى ذكرت امس انها لا تزال مع زفتى وميت القرشى مركزا للتمرد والفتن أن قطارا كان يشتغل باصلاح الخط يوم ٢٢ الجارى

فجعله الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) فى معزل بقطع الخط من امامه ومن خلفه ووصل الى مكان الحادثة قطار مسلح لاسعافه يوم ٢٣ الجارى ، فهاجمه المشاغبون بدوره ولكنهم تكبدوا خسارة تزيد على مائة من القتلى والجرحى » .

فى كفر الوزير

وفى نفس هذا اليوم مر القطـــار المسلح بكفر الوزير ، فخرج نفر من الأهلين لمشاهدته ، وكان على مقربة من السكة الحديدية جاموسة يقودها صاحبها ، فأراد ان يبعد بها عن الخط محافظة عليها ، فأصابته وماشيته طلقات نارية اودت بحياتهما ، وصوب الجند الرصاص نحو الأهلين فقتلوا منهم : عنانى محمد سليمان . والسيدة بنت بدران .

فى تفهنا الأشراف

وفى ٢٧ مارس نزل الجند ببلدة تفهنا الاشراف ، وطلبوا من عمدتها الشيخ عبد العزيز القرموطى اخراج رجال من البلدة للعمل فى اصلاح السكة الحديدية ، وبالرغم من انه صدع بالأمر وجمع من استطاع من الرجال ورافقهم حيث السكة الحديدية ، فان الجند قد اعتدوا أثناء غيبته على منازل البلدة واقتحموها وسلبوا ما امتدت اليه أيديهم من مال ومؤونة ، وقتل فى هذه الملحمة عدد من الاهالى عرفنا اسماء بعضهم وهم : عبد الفتاح سيد احمد . احمد متولى القرموطى . محمد على وافى . رقية بنت أحمد متولى .

فى دنديط

وفى ٢٨ مارس هاجموا بلدة دنديط ، واخذوا يضربون كلّ من صادفوه من اهلهـــا ، فساد الرعب ، وأوى الناس الى بيوتهم فاقتحم الجنـــد البيوت يسلبون ما وصلت اليه أيديهم من نقود ومصاغ ومؤونة . وقتل فى هذه الملحمة : عطية على الغلبان . وحنيفة ام عجوه ، وجرح كثيرون ، وبلغت قيمة المنهوبات نحو ٨٧٥ جنيها .

فى القليوبية والشرقية

كان أول عمل ثورى قام به أهالى القليوبية أن تظاهر اهالى قليوب يوم ١٢ مارس واحرقوا محطة سكة الحديد فيها ، كما اتلفوا الخط الحديدى بها وفى جوارها، واتلفوا الاسلاك التلغرافية والتليفونية وخربوا الطريق الزراعى بأن احدثوا به خنادق عميقة تعوق سير السيارات ، وقد انفذت السلطة العسكرية احدى الطائرات الحربية، فأخذت تطلق النار على المتظاهرين .

ويقول البلاغ الذى اصدرته القيادة البريطانية فى ١٩ مارس انه حدث تلف عظيم فى خطوط السكة الحديدية والتلغرافات فى اماكن مختلفة من مديرية القليوبية، ويؤخذ من هذا البلاغ ان المتظاهرين اصطدموا بالجنود البريطانية الذين أطلقوا النار عليهم فقتل سبعة من الأهلين وقتل فى طوخ وقها خمسة آخرون .

وقد عرفنا من أسماء القتلى فى قليوب حسن على ناصر . عبده عبد الفتاح أبو سنه . امام التلوانى . اسماعيل محمد نور الدين . سيد ابراهيم أبو نشابه . ومن أسماء القتلى فى طوخ : ابراهيم امبابى (عمره ٧٠ سنة) . عفيفى عطا الله . علام على . محمد سعد . مبروك مبروك . السيد على . محمد عفيفى .

وقامت المظاهرات السلمية فى الزقازيق وغيرها من عواصم المديرية ، وفى ١٦ مارس هجم المتظاهرون على مركز منيا القمح ، واطلقوا سراح المسجونين ، ثم هاجموا محطة السكة الحديد ، وكانت تخفرها شرذمة من الجنود الانجليز اطلقت النيران على الأهالى ، فقتل منهم ثلاثون وجرح تسعة عشر ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمود محمد . عبد السلام محمد . بندارى محمد . السيد سالم . محمد علم الدين . ام محمد بنت جاد . عامر احمد . على عسكر . عمر على . بيومى عطية . حسن السيد . ابراهيم محمد . سلامه محمد . عوض سيد أحمد . عبد الحميد عثمان . ابراهيم السيد . محمد عثمان . يمن بنت صبيح . السيد الكرانى . احمد محمود السيد سويلم . عوض الله مرسال . عبد الله ابراهيم .

الثورة فى الوجه القبلى

كانت الثورة فى الوجه القبلى أشد منها فى الوجه البحرى ، اذ طبعت فى الجملة بطابع العنف ، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماما بين الوجه البحرى والوجه القبلى ، حتى أن السير برنار باشا السكرتير المالى لحكومة السودان وبعض الموظفين العسكريين والملكيين البريطانيين غادروا الخرطوم يوم ١٧ مارس قادمين الى مصر ، فاضطروا بعد وصولهم الى الشلال ثم الى الأقصر أن يغيروا طريقهم بسبب حوادث الثورة ، وعادوا الى السودان ، وجاءوا مصر بطريق بور سودان والسويس .

وقد سبق القول (ص ١٣٢) بأنه فى ١٥ مارس اضطر القطار الذى سافر من القاهرة قاصدا الصعيد ، الى الرجوع ثانية الى العاصمة ، لقطع الخط الحديدى فى طريقه ، وكسر عرباته ونوافذه .

وفى اليوم ذاته هجم الثوار على محطتى الرقة والواسطى وعلى القطارات التى بهما ودمروا المحطتين وأحرقوهما .

وقتل فى هذا اليوم المستر ارثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية بالقطار عند وصوله الى الواسطى .

ودمرت محطات السكة الحديد فى بولاق الدكرور والبدرشين والحوامدية ، وعطل كوبرى قشيشة بين الواسطى وبنى سويف .

فى الواسطى وبنى سويف

وفى ١٥ مارس أيضا قامت مظاهرة كبيرة فى مدينة بنى سويف واغار المتظاهرون على المحكمة ، وكانت هيئتها منعقدة ، فعطلوا الجلسة وطردوا الموظفين ، وحاولوا القبض على القاضى البريطانى ، ولما عجزوا عن ذلك حطموا مكاتب مختلفة فى مصالح الحكومة ، ثم هجموا على سراى المديرية ، ولكن قوة من الجنود الهندية أجلتهم عنها ، واعتصم النزلاء البريطانيون فى ثلاثة منازل بالمدينة جعلوها فى حالة دفاع .

وقد اندس بين المتظاهرين جماعة من الأشرار بحيث اختلط الأمر وترتب على ذلك وقوع اعتداء على بعض المحلات التجارية ، واقفلت القهاوى والمطاعم ، واستولى الذعر على النفوس .

فى الفيوم

بدأت المظاهرات فى الفيوم يوم ١٥ مارس ، واستمرت فى الأيام التالية ، وفى ١٩ منه بينما كانت مظاهرة تطوف فى المدينة اطلق بعض المتظاهرين عيارات فى الهواء

كعادة البدو فى حفلاتهم ، فتصدت القوة البريطانية لجموع المتظاهرين ، وأطلقت النار عليهم من البنادق والمدافع الرشاشة ، فقتل منهم كثيرون .

وقد عرفنا من أسماء القتلى : محمد وهبة ترزى . محمد عبد الدايم . توفيق عبد الباسط . درويش ابراهيم . رياض على . عبد العال رزق . أحمد أحمد حسين . بدوى عبد النبى . سيد محمود . أحمد روبى . محمود محمد . نعمان ابراهيم . محمد مسعود . عبد الباقى حسن . غريب محمد . عثمان عطية . أحمد حنفى . السيد فتح الباب . محمد عبد الله . خميس بدوى . أحمد رمضان . عبد الجواد أحمد . حميدة سليمان . محمد عزازى . محمد فرحات . عبد العليم حافظ . عبد النبى على . محمد عطا الله . عبد الباسط عبد التواب . نظير على . محمد جبره . منصور أبو بكر . على محمد . حسن حسين . محمود محمد . فاطمة محمود . سيد على . نعمات محمد .

ثم جاءت قوة من البدو وهاجموا الجند فقابلهم هؤلاء باطلاق النار ، وبلغت خسارة البدو والمتظاهرين أربعمائة من القتلى والجرحى .

ورد ذكر هـذه المجزرة فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٠ مارس اذ قالت : « وفى ١٩ الجارى هجمت قوة كبيرة من البدو فى مدينة الفيوم على رجال الحرس ولكنها صدت بعد أن تكبدت خسارة ٤٠٠ من القتلى والجرحى » .

واعقب هذه المجزرة توجيه انذار من القيادة البريطانية الى اهالى الفيوم والوجه القبلى هذا نصه :

« فى الأيام الأخيرة أطلق البدو النار على الجنود البريطانية وقتلوا بعضهم . فاذا أطلق البدو النيران على الجنود البريطانية مرة أخرى اتخذت فى الحال وسائل شديدة قاهرة لا بد أن تفضى الى ضياع أرواح كثير من الأبرياء . وهذا آخر انذار » .

واقتلعت السكك الحديدية فى أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف .

وحاصر البدو فى مركز اطسا ديوان المركز وطلبوا الى رجال البوليس فيه أن يسلموا اسلحتهم وخيولهم فأبوا ، فتقاتل الفريقان ، وانجلى القتال عن هزيمة البدو ، ولجأ موظفو مراكز المديرية الى مدينة الفيوم ليكونوا بمأمن من هجمات البدو ، وقام قائد هجانة البوليس الى العاصمة راكبا هجينا ليبلغ ولاة الأمور بوزارة الداخلية خطورة الحالة فى الفيوم .

واعيدت المواصلات بالسكة الحديدية بين الواسطى والفيوم فى ٢٥ مارس .

فى المنيـــا

بدأت المظاهرات فى مدينة المنيا يوم ١٠ مارس ، وكانت سلمية ، ثم انقطعت اخبار العاصمة ومواصلاتها وصحفها وبريدها منذ مساء ١٥ مارس ، واستمرت المظاهرات فى الأيام التالية تطوف فى شوارع المدينة ، وتألفت بها لجنة وطنية للمحافظة على النظام وعلى أرواح الأجانب بها ، وانشأت فروعا لها فى المراكز والقرى لصون الأمن والمحافظة على الارواح والمصالح ، وكان عدد أعضاء هذه اللجنة نحو خمسة وعشرين من أعيان المدينة والمديرية ، وشهد قناصل الدول وجميع الأجانب ان الحالة فى المنيا كانت حسنة ، وقد حافظت اللجنة على ارواح الأجانب والبريطانيين .

على أنه رغم جهود اللجنة قامت مظاهرة عدائيـة بالمنيا يوم ٢٨ مارس وطاف المتظاهرون فى الشوارع منادين بهتاف عدائى ضد المدير محمود نصرت بك ، وتدخل البكباشى شاهين لمنع هذه المظاهرة على رأس قوة صغيرة من الجيش المصرى ، وأمر رجاله باطلاق النار على المتظاهرين فأبوا ، فأطلق هو الرصاص عليهم فقتل ثمانية منهم ، فكان لهذا الاعتداء أثر أليم فى النفوس ، وكان البكباشى شاهين هذا مشهورا بالقسوة والفظاعة فى قمع المظاهرات الشعبية .

وفى يوم ٣٠ مارس جاءت المنيا قوة عسكرية بريطانية بقيادة البريجادير جنرال هدلستون (١) ، فاستقر فى ديوان المديرية ، واستدعى أعضاء اللجنة الوطنية ، وبدأ تيار من الاتهام يتجه ضدهم بأنهم المحرضون على الاضطراب الذى وقع ، وبأنهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، فأمر القائد باعتقال ستة منهم وهم : محمد توفيق بك اسماعيل . الدكتور محمود بك عبد الرازق . محمد أفندى على رحمى . حسن أفندى على طراف . الأستاذ رياض الجمل المحامى . الشيخ أحمد حتـاتة المحامى الشرعى ، وقد حوكموا بعد تحقيق طويل أمام محكمة عسكرية عقدت بالمنيا يوم ١٥ ابريل والأيام التالية كما سيجىء بيانه .

واصدر القائد أمرا بأن كل مصرى يجب عليـه أن يحيى بالتعظيم كل ضـابط انجليزى يمر عليه ، وحظر على كل موظف أن يبارح وظيفته الا بتصريح منه ولو كان مريضـا .

فى مديرية أسيوط

بدأت الحركة فى مدينة أسيوط بمظاهرات سلمية يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩ والأيام التالية ، وذلك على أثر وصول الأنباء باعتقال سعد باشا ، واضرب طلبة المدرسة الثانوية الاميرية ومعهد أسيوط الدينى ومدرسة الامريكان ومدرسة اخوان ويصا ، وبقية المدارس وشاركهم الشعب فى المظاهرات ، وسرت الحركة الى أرجاء المديرية ، وكان لاضراب المحامين تنفيذا لقرار مجلس النقابة أثر كبير فى امتداد الحركة واتساعها

وكان بمدينة أسيوط أهراء هائلة من التبن مكدسة لحساب السلطة العسكرية لتضغط وتكبس فى مكبس أنشىء خصيصا لذلك ، لكى يجعل منها قوالب مضغوطة تصلح للوقود ، فما أن اندلع لهيب الثورة حتى أشعلت النـار فى هذه الأهراء ، فالتهمتها ، وتصاعدت النار فى جوانبها ، فكان لها منظر مفزع ، استمر عدة أيام ، وحطم الثائرون المكبس وجعلوه أنقاضا ، وانكمش رجال الادارة وعلى رأسهم المدير محمد علام باشا ، وتركوا المدينة عرضة للفوضى ، وامتنعوا فى المستشفى الأميرى ، فتطوع المحامون للمحافظة على الامن والنظام فى المدينة ، وألفوا من بينهم لجانا للطواف فى الشوارع وتطمين الناس على حياتهم وأموالهم ، ومنع اندســاس بعض الأشرار الى المدينة لاغراض غير وطنية ، ومع أن هؤلاء المحامين كانوا يؤدون مهمة جليلة ، فقد اعتقلتهم السلطة العسكرية بعد استتباب السكينة فى المدينة ، وحاكمت بعضهم .

وهجم الثوار على مركز البوليس فى المدينة ، وأخذوا منه السلاح ، وهاجموا القوات البريطانية بها ، ولكنها تلقت الأمداد فصدتهم عن مواقعها بعد أن كبدتهم خسائر جسيمة .

---

(١) هو الماجور جنرال هدلستون Hudleston حاكم السودان العام الآن (سنة ١٩٤٥) ، وكان نائب السردار سنة ١٩٢٤ ، وتولى اجلاء الجيش المصرى عن السودان فى تلك السنة .

مهاجمة القطار بديروط وديرمواس ــ ١٨ مارس

قتل ثمانية من الضباط والجنود بالقطار

وأشد حوادث العنف فى الوجه القبلى ، بل فى الثورة كلها ، مهاجمة الثوار يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر الى القاهرة ، وقد وقع الهجوم فى ديروط ، ثم فى دير مواس ، وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين ، فقتلهم الثوار ، وبلغ عدد هؤلاء القتلى ثمانية ، وهم القائمقام بوب بك مفتش السجون فى الوجه القبلى ،والماجور جارفز ، والملازم وللبى ، وخمسة جنود .

وكان لهذا الحادث ضجة كبرى ، اذ لم يسبق حدوث مثل هذا الاعتداء على ضباط وجنود الجيش البريطانى ، واهتمت السلطة العسكرية بعقاب المعتدين عقابا هائلا ، والقت القبض على مئات من المتهمين ، وقدمت من رأت ادانتهم الى محكمة عسكرية عليا ، فكانت لهم قضية هامة سيرد الكلام عنها فى الفصل الحادى عشر .

تفاقم الحالة فى أسيوط

وتفاقمت الحالة فى أسيوط ، واتخذ الجنود البريطانيون مكانا دفاعيا فى المدينة اجتمعوا به ومعهم النزلاء الاجانب ، وبلغ عددهم ١٤٦ شخصا ، ووضع النساء والأطفال وعددهم نحو سبعين فى المدرسة الثانوية ، وبقوا فى أمان .

وفى صباح ٢٣ مارس هوجم المكان الدفاعى ، وقبل أن تستطيع الامدادات الوصول الى المركز الذى يحرس الطريق من قرية الوليدية الى المدرسة ، تمكن المهاجمون من اختراق النطاق وأخذوا يطلقون النار على الجنود البريطانيين ، وقد صد هذا الهجوم بعد أن تكبد الثائرون خسارة جسيمة من القتلى والجرحى بلغوا عدة مئات .

وفى خلال ٢٣ و ٢٤ مارس عمل الجنود البريطانيون على تفريق جماعات الثوار ومكافحة الرماة .

وفى ٢٤ منه وصلت طائرتان حربيتان مائيتان الى أسيوط ، فاشتركتا فى أعمال الدفاع ، والقتا بعض القنابل فأصابت بعض الأهلين وقتلت بعضهم ، وقد عرفنا من أسماء القتلى : عيسى أحمد . فائقة عبد الله . ونجية عبد الله بنتى الأستاذ عبد الله الشامى المحامى الشرعى ، وكان لانفجار القنابل دوى هائل ألقى الذعر فى النفوس .

وسارت النجدات الحربية مسرعة من القاهرة الى أسيوط بطريق البواخر النيلية ، ولقيت بعض هذه النجدات مقاومة عنيفة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار على ضفة النيل ، فقد هوجمت ثلاث مرات ، الأولى تجاه بلد « شلش » بمركز ديروط اذ كان المهاجمون بضعه آلاف مسلحين بالبنادق الضعيفة والعصى ، وحاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التى بها حصدت منهم عدة مئات، ولم ينل الثائرون من الباخرة منالا ، ووقع الهجوم الثانى قبلى المكان الذى وقع فيه الهجوم الأول ، ولم يفز الثوار فيه بطائل ، بيد أنه فى خلال هذه الملحمة أصيب اللفتننت كولونل هيزل برصاص أحد الرماة من الشاطىء ، فتوفى متأثرا من جراحه ، وكان مفتشا بوزارة الداخلية ، وشغل منصب مفتش فرقة العمال المصريين أثناء الحرب ، وجرح ضابط آخر من ضباط هذه القوة ، ووقع الهجوم الثالث قبلى محطة « نزالى جنوب » ، وكان موقع الثوار صالحا للهجوم ، ولكن المدافع الرشاشة التى صوبت اليهم من الباخرة أحبطت هجومهم وردتهم على أعقابهم .

وقد وصلت النجدات الى أسيوط يوم ٢٥ مارس ، فأعادت الحالة الى ما كانت عليه ، وبلغ عدد فصائل الجنود التى أرسلت الى الوجه القبلى ست عشرة فصيلة ، وتبدو خطورة الحالة فى الوجه القبلى عامة مما جاء فى بلاغ السلطة العسكرية يوم ٢٤ مارس اذ جاء فيه : « وضعت قوة رادعة فى القرى التى لها يد فى الاعتداءات الأخيرة التى وقعت بين امبابة وبولاق الدكرور . وتحتفظ الآن قوات كبيرة بخطوط المواصلات الرئيسية . ونقل موظفو الحكومة والنزلاء (الأجانب) المستهدفون للاعتداء عليهم . وتقوم فصائل عسكرية بتهدئة الحالة فى البلاد . وقد بدات فصيلتان العمل فى حين صدرت الأوامر الى فصائل أخرى بالسير . والنية معقودة على ارسال قوات عسكرية الى الجهات البعيدة من البلاد . وهذه القوات سترد ولاة الأمور الملكيين الى وظائفهم . وتقبض على المجرمين وتتخذ اية وسيلة لازمة لاعادة النظام . فالمرجو من جميع الذين يحافظون على القانون ان يمدوا يد المساعدة فى هذه المهمة » .

وجاء فى البلاغ الصادر يوم ١٢ ابريل ان البرجادير جنرال هدلستون قد أعاد النظام فى منطقة أسيوط ، واخذ فى معاقبة الثوار فى المدينة ، وتولى الماجور جنرال السير جون شى قيادة القوات البريطانية فى الوجه القبلى ، واتخذ مركزه فى أسيوط ، ثم نقل مركز القيادة الى سوهاج ، ثم الى اسوان ، وقبض على اربعمائة شخص فى اسيوط لاتهامهم فى حوادث الثورة .

فى مديرية جرجـا

اما فى مديرية جرجا وبنادرها فقد كانت المظاهرات فيها سلمية لم يتخللها قط حوادث قطع السكك الحديدية او اى اعتداء من اى نوع كان .

بين قنا وأسوان

وفيما بين قنا واسوان اقتصر الاضطراب على اتلاف خطوط السكة الحديدية والتلغرافات ، وظل النزلاء الأجانب والبنوك ومصانع السكر فى أمان .

وفى ١٧ أبريل سنة ١٩١٩ ارسل رئيس محكمة قنا الابتدائية الى وزير الحقانية خطابا ذكر فيه ان قائد القوات البريطانية فى الوجه القبلى اصدر منشورا اذاعه فى بلاد المديرية كافة ، حتم فيه على الأهالى بأن يحيوا كل ضابط بريطانى يكون مارا فى الطريق ، وانذر من يخالف هذا الأمر بالمحاكمة العسكرية ، فكبر هذا الأمر على الأعيان والموظفين ، والأهلين ، وقرر القضاة أن لا يغادروا منازلهم حفظا لكرامتهم ، وقد توسط المدير فى الأمر فلم يجد التوسط نفعا .

مجموع الخسائر فى الأرواح

نشبت الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت الحوادث الثورية طيلة هـذا الشهر وشهر ابريل ، واستمرت الى شهر اغسطس ، وتجـددت فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من تلك السنة .

وليس من المستطاع احصاء عدد من قتلوا من المصريين فى هـذه الفترات التى شملتها الثورة ، على انه جاء فى خطبـة المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجيـة البريطانية فى مجلس العموم يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أن عدد من قتل من المصريين بلغ حتى هذا التاريخ الفا ، وهذا الاحصاء لا يتناول من قتلوا بعد ذلك ، وقال تعليقا على هذا العدد : « ان هذا شيء هائل فظيع » ، وقال : انه قتل من الجنـود البريطانيين سبعة وعشرون ، وجرح سبعون ، وقتل من الملكيين البريطانيين أربعة ، ومن الجنود

الهنود تسعة ، وجرح أربعون ، وقتل من الأرمن ١٥ وجرح ١١ ، وقتل من اليونانيين أربعة وجرح اثنان .

وورد فى تقرير الجنرال اللنبى الذى أرسله الى حكومته ، واشير اليه فى مجلس العموم البريطانى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩١٩ ان عـدد ضحايا الثـورة بلغ (فى تاريخ كتابة التقرير) ٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح من المصريين ، و ٣١ قتيلا و ٣٥ جريحـا من الأوربيين ، و ٢٩ قتيلا و ١١٤ جريحا من الجنود البريطانيين ، وأن عـدد الذين حكم عليهم من الوطنيين على أثر الاضطرابات ٣٧٠٠ ، وأن الحكم على أكثرهم بعقوبات خفيفة ، على أنه حكم على ٤٩ بالاعدام ، وعلى ٢٧ بالأشغال الشاقة المؤبدة ، واحصاء القتلى فى كلتا الروايتين دون الحقيقة بكثير ، لأن المصادر البريطانية كانت ترمى الى التقليل من عددهم ، تهوينا لشـأن الثورة ، والاحصاء الأقرب الى الحقيقـة ، أن عددهم طيلة مدة الثورة لا يقل عن ثلاثة آلاف قتيل .

* * *

الفصل السابع

ذكرياتى عن الثورة

كنت سنة ١٩١٩ لا ازال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنتى (المحاماة) فى المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق الى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فانى أميل الى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل واقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة revolution ، وأوثر عليها التطور فى النهضة evolution ، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فانى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ، ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة الوطنية هى سبيلى فى الحياة ، وهى السبيل التى ادعو اليها ، وأنشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها ، فى خضم هذا المعترك العالمى ، اذ لابد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على أن المقاومة أو المناعة شىء ، والعنف شىء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحيانا لدوام المقاومة واستمرارها ، واجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود .

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تأليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما فى هذا الصدد ، وذهبت يوما لمقابلة المغفور له سعد باشا زغلول ، للتحدث اليه فى هذا الشأن ، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر الى عدم الاتفاق على أشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) والدكتور حافظ عفيفى بك (باشا) ، باعتبار أنهما يمثلان مبادىء الحزب الوطنى كما تقدم بيانه (ص ٨٨) .

وكنت منذ اشتداد الحركة أقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها الى الأقاليم ، فرأيت بعثا جديدا للأمة ، رايت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة .

حدث الاضراب فى المدارس يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، اذ رأينا فى هذا الشباب طليعة جيش الاخلاص الذى يغضب لمصر ، ويثور من أجلها .

حقا لم يكن هذا أول اضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل اضراب طلبة الحقوق ــ وكنت منهم ــ فى فبراير سنة ١٩٠٦ ، احتجاجا على نظام التضييق الذى وضعته لهم وزارة المعارف وقتئذ ، وكان هذا الاضراب موجها ضد سياسة الاحتلال فى التعليم ، وهو أول اضراب من نوعه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ، ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، واكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدرستهم فى مارس من تلك السنة ، تلقاء وعد من المستشار القضائى لوزارة الحقانية بالنظر فى طلباتهم .

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة فى جميع المدارس يوم تشييع جنــازة الزعيم « مصطفى كامل » ، وخروج الطلبة جميعا من معاهدهم فى ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨) ، اظهــارا لشعورهم ، فكان أول اضراب عام حدث فى مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءا من المظاهرة الهائلة التى تجلت فى موكب الجنــــازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعا وتقديرا لزعيم الوطنية الأول .

وقد رأيت فى اضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورة مصغرة من اضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحى الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم .

عادت بى الذكرى الى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتهــا منذ سنة ١٩٠٨ ، كمظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ ، لمناسبة عرض جيش الاحتلال فى ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير ســنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة واعادة قانون المطبوعات (مارس ــ ابريل سنة ١٩٠٩) ومظاهرات المعارضــــة فى مشروع مد امتياز قنــــاة السويس (يناير ــ ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الأسبق للولايات المتحدة ، لمناسبة خطبته فى مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريما للمرحوم فريد بك (ديسمبر ســنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبــة بالدستور سنة ١٩١٠ و ١٩١١ ، ومواكب الذكريات الســنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية (١) ، وأخذت أقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، اذ أن مظاهرات سنة ١٩١٩ وان كانت استمرارا للمظاهرات السابقة ، الا أنهــا فى مجموعها اضخم منها ، وأكثر جموعا وجنــودا ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادى وقراه ، وبدا لى فيها أن روح التضحية والفــداء قد تغلغلت فى نفوس الشعب ، أكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، فلقد انتهت مظاهرة ٩ مارس باعتقال نحو ثلثمائة من الطلبــة ، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن هذا الارهاب كفيل باخماد الحركة فى مهدها ، وأخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون الى الشباب نصائح معكوسة ، يحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت أمام استمرار الاضراب، واتســــاع المظاهرات ؛ واستمرارها فى الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يرهب الناس القتل ، وأخذوا يألفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية ، بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجمــاع الرائع أثرهما فى رفع صوت مصر عاليا مدويا ، فى أرجاء العالم ، بعد أن كان خافتا طيلة سنى الحرب ، وأخذت الصحف التى كانت تمالىء الاحتلال ، وتزدرى الأمة طوال السنين ، تغير من أسلوبها ، وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والاعجاب .

رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (التراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى أثناء المظاهرات .

---

(١) راجع بيانها فى كتابنا « محمد فريد ــ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ » .

كان اذا سقط رافع العلم فى مقدمة موكب المظاهرة مضرجا بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، مناديا بحياة الوطن ، فيردد اخوانه نداءه .

كان الجرحى منهم لا ينفكون ينادون بحياة مصر ، والدم يتزف منهم ، وكثيرا ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحا فى مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير الى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى « نموت ويحيا الوطن » .

وتبدلت حالة الشعب النفسية بتأثير الثورة ، وحاكى فى التضحية أرقى الأمم وطنية واخلاصا .

ويتصل بهذا السياق ان رجال البوليس قبضوا فى احدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين ، وساقوهم الى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكد يرى اخوانهم هذا المشهد حتى تقدموا جميعا الى القسم وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم ، لانهم قد اشتركوا مع اخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس جريمة ، وانهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم فى سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية اثر بالغ فى نفوس الشعب .

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلا ناهضا على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة الى الأمام وقوى فيها عنصر الاخلاص الذى هو أساس الوطنية الحقة ، فان هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافأة على جهودهم ، بل كانوا يشعرون ، وهم يجودون بحياتهم ، أنهم يؤدون واجبا نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمرى أقصى درجات الاخلاص والبطولة .

ومن المشاهد التى أثرت فى نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقا ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد أو الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون ان يعرف المشيعون بعضهم بعضا ، كان يكفى أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع فى ساعة ما ، من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات ، يسيرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق ، لم نكن نسمع فيها عويلا أو نحيبا ، بل كنا نرى جلالا وخشوعا ، وحزنا رهيبا ، يتخلله الهتاف بين آونة واخرى بحياة الشهداء والتضحية ، وضحايا الحرية ، فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معانى التضحية والبطولة ، كانت بعثا جديدا ، لحياة جديدة .

كان الظن عندما وقعت حوادث الثورة الأولى أنها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم نلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا بأعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين احياء القاهرة نفسها ، فأدركنا اننا أمام ثورة عامة شملت البلاد من أدناها الى أقصاها ، وفى الحق اننى مع ما أشعر به من ميل دائم الى التفاؤل ، لم أكن أتوقع أن تقوم فى البلاد ثورة فى مثل هذه الظروف ، وبمثل هذا الاتساع ، وبتلك السرعة والقوة والروعة التى تجلت فى سنة ١٩١٩ ، ولم أكن أنا وحدى فى هذا الشعور ، بل ان « فريدا » رحمه الله ، حين بلغته وهو فى منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها فى مذكراته : « من الأمور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) ، وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها أيضا : « ان

هـذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وان ما أظهره المصريون من التضامن والاتفـاق ما كان أحد ليحلم به » .

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت فى ذهنى صورة واضحة عنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها .

شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تتملكنى ، اذ أدركت أن روح الحياة قد سرت فى الأمة ، وانها أخذت تنفض عنها أكفان الخضـوع والاستسلام ، رأيت فى اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقا للوحدة التى طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رأيت فى تتعدد مظاهر التضحية نجاحا لدعوة الاخلاص فى الجهاد ، تلك الدعوة التى هى أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل أمة تريد لنفسها الحياة والعزة .

ولما حدثت مظاهرة المنصورة يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، تلك المظاهرة الدامية التى أطلق فيها الرصاص على المتظاهرين ، وقتل تسعة عشر منهم كما تقـدم بيانه (ص ١٤٩) ، كنت فى القاهرة ، وعلمت وأنا بها أن قائد القوة العسكرية البريطانيـة فى تلك المنطقة أنذر سكان المدينـة بأنه اذا حدثت مظاهرة أخرى ، فانه سـيلقى مسئوليتها على عاتق أربعة منهم عينهم بأسمائهم ، وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامى ، والأستاذ عبد الوهاب البرعى ، وأنا ، وأنه سيأمر بضربنا بالرصاص فى حالة قيام أية مظاهرة .

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزما العودة الى المنصورة ، لأتعهد الروح العامة فيها ، فقابلنى صديق لى قدم منها ، وأفضى الى بأمر هذا الانذار ، ورغب الى أن أبقى بالعاصمة ، لكى لا أستهدف لتنفيذ ما توعدنا به ، فرأيت فى نفسى شعورا قويا ، لم أعرف مصدره أو سببه ، يدفعنى الى العـودة الى المنصورة ، بالرغم من تحذير اخوانى والأقربين ، فأخذت أبحث عن سبيل للعودة ، وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما أصلح منها كان السفر عليه ممتنعا ، الا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التى يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شأن السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات فى الطرق الزراعية ، تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) ، تنقـل الناس بطريق النيل وفروعه الى الجهات التى يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة فى تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفـاعا كبيرا ، فطفقت أبحث عن رفقـاء لى يقصدون المنصورة ، أو البلاد التى فى طريقها ، فاجتمعت الى نخبة من الأصدقاء والمعارف ، كانوا أيضا يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية ، وأهتدينا الى صاحب سفينة شراعية كان قادما من المنصورة ، ويسره العودة اليها ، فيربح ذهابا وايابا ، وطلب منا سـبعة جنيهات أجرة الرحلة ، فتقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب فى ذلك الوقت ، وكانت فى ذاتها يسيرة اذ وزعناها على المقتدرين منا .

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس ، فى الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا فى الميعاد ، وركبنا السفينة ، بعد أن اشترينا ما يلزمنـا من المؤونة لمدة ثلاثة أيام ، اذ قدر ربان المركب (الريس) أنهـا المدة التى تكفى لقطـع المسافة بحرا بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكبا ، عدا الريس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبى . وبكير أفندى الجندى وكريمته الآنسة لطفيـة الجندى (الآن زوجة حسين أفندى مطاوع) وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود

الجندى (الآن زوجة الأستاذ رياض الجندى) . وعبد اللطيف بك غنام . والشيخ محمد الخشاب قاضى محكمة أجا الشرعية . والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالبا بالطب) . وأخاه محمد افندى أبو النجا . وبعض الطلبة الذين لا تحضرنى أسماؤهم .

اقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم الى القناطر الخيرية ، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا من متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا الى القناطر الخيرية ، قبيل غروب الشمس ، واجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا الى بنها ، وكان الجو باردا ، فقد كنا فى فصل الشتاء ، والليل مقمر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهوينا ، فى بطء وعلى حذر ؛ لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد فى ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول الى بنها فى نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى أن لا بد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا تجتاز هذه المنطقة ، والا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة فى السفينة ، وهى راسية على الشاطىء ، وشعرت ببرودة الجو ، اذ كان مبيتنا فى العراء تقريبا ، ولم نستعد لغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها بأى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطا وابتهاجا ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاما بسيطا ، فأكلنا منشرحين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها ، وما أحدثته من تغيير فى نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلين فى كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيبا وشبانا ، يحيوننا على الجانبين ، دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل فى الطرق الزراعية ، وعلى شواطىء الترع ، فكنا نسمع نداء : لتحى مصر ، ليحى الاستقلال ، لتحى الثورة . واسترعى سمعى بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين وآخر : « ليحى العدل » وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ؟ ثم أدركت شعورهم الحقيقى . وأنهم لا يطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فان مصر لم تكن تطالب الا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل فى شىء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها ، فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة .

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هى غرس الثورة ونتيجتها ، وهى من ناحية اخرى عتادها وعدتها ، وهى علامة الحياة فى شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة .

كانت نفوسنا تفيض بشرآ وفرحا ، اذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب ، وشعرت بأن آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى ، قد بدأت تتحقق ، وانه لا يحق لنا ان نيأس من هذه الأمة ، بل هى من أكثر الأمم استعدادا للرقى ، وانما ينقصها أن توجه دائما توجيها صادقا ، نحو المثل العليا ، وهى مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه احيانا لا يرجع الى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة أحيانا ، والعامة أيضا ، فى انصرافهم فى كثير من المواطن عن المثل العليا ، الى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقدوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولا ،

ثم يقلدهم العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواهم الأخلاقى ، وأن تصلح نفسها ، ثم تعمل على اصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فانهم المطالبون بهذا الاصلاح .

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت الى « طنا مل » فى نحو الساعة السادسة مساء ، فغادرنا بكير أفندى الجندى والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلا الى منشاة عبد النبى ، حيث نزل محمود بك عبد النبى ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) أقلعت بنا السفينة ، حتى اذا وصلنا الى « نوسا الغيط » ، نزل بها الدكتور صديق أبو النجا واخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا الى المنصورة عصر ذلك اليوم .

كانت هذه أطول رحلة لى من القاهرة الى المنصورة ، اذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار أو بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات ، بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من أنهم قبل انشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام ، اما بطريق المراكب فى النيل وفروعه ، أو على ظهور الابل والدواب ، فازددت شعورا بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم واقامتهم ، وريفهم وحضرهم .

وصلت الى المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس ، وذهبت الى منزلى بالبحر الصغير ، وما ان علم اهل المدينة بحضورى ، فى تلك الملابسات العصيبة ، حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن أبقى بالقاهرة ، ولا تثريب على فى ذلك ، وعدوها لى عملا قالوا عنه انه شجاعة ، وقلت لهم انه عمل عادى ، ولاحظت أنهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له اثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف وأربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ ، اذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضا لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين ليست لى به عصبية عائلية ، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تأثره من مختلف الدعايات ، يقدر احيانا أعمال الناس ، حقا انه قد يضل حينا ، وقد يضل كثيرا ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته — وخدمته واجب محتم على كل فرد — أن لا ينقم من الشعب خطاه فى التقدير ، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى تقديره مرة . أو مرات فاذا كانت الجماهير تتنكر احيانا لمن يخدمها ، فان هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما أكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله أقرب الناس الى الانسان ، وأعرفهم بفضله ، واكثرهم علما باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن ادراك الحقائق ، ولكن ما عذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة ، فان الشعب معذور ، وهو سهل الرجوع الى الحق ، ولا ينقصه فى ذلك الا النصح والزمن الكافى ، وصدق الارشاد ، واستمساك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة : « فذكر انما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » ، فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته أن يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لا طغاة مستبدين ، ولا حكاما متجبرين .

ادع هذا الاستطراد جانبا ، وأعود الى ما كان بعد انتهاء رحلتى الى المنصورة ، فقد وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت فيها يوم ١٨ مارس وما يليه ،

وعرفت أسماء الشـــهداء الذين قتـــلوا فى تلك الأيام العصيبة ، وأدركت أن أهلهم وذويهم ، على الرغم من الحزن الذى تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن ، فأكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التى كانت مظهرا من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب .

ثم ترادفت حوادث الثـورة ، وكانت خواطرى وذكرياتى عنها ، ما تراه تعقيبا عليها فى فصول الكتاب .

* * *

الفصل الثامن

مواجهة الثورة

فاجأت حوادث الثورة الحكومة الانجليزية والجمهور البريطاني ، ووقعت منهما موقع الدهشة والاستغراب ، فان أحدا في انجلترا لم يكن يتوقع أن يثور الشعب المصري الهادىء الوديع ، وأن تكون ثورته بهذه العزيمة وبهذه الجراة ، في وقت خرجت فيه انجلترا منتصرة من أعظم حرب في تاريخها ، فأخذت حكومتها تبحث في هذه الحالة المفاجئة ، وأى السبل تسلك لمواجهتها ، وفاضت أعمدة الصحف الانجليزية الى جانب أنباء الثورة بالبحوث عن تعليل لهذا الانقلاب غير المنتظر في نفسية الشعب ، وهرع نخبة من الصحفيين والكتاب السياسيين البريطانيين الى مصر ليدرسوا حالتها عن كثب ، ويبحثوا كيف ولماذا ثار هذا الشعب الذى كانوا يصورونه من قبل راضيا عن الحكم البريطاني ، فاذا به يعمد الى الثورة ليتخلص منه

تعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا

أسلفنا القول (ص ١٠٣) بأن الحكومة الانجليزية استدعت السير ونجت الى لندن لتقف منه على تطور الأحوال في مصر ، وأنه غادر مصر يوم ٢١ يناير سنة ١٩١٩ ، فلما تفاقمت الحوادث بعد رحيله وشبت الثورة ، رأت أن تستبدل به مندوبا آخر أكثر شكيمة وأقوى بأسا ، وأقدر على مواجهة الثورة وقمعها ، وكان من رأى السير ونجت قبل أن تظهر بوادر الثورة اجابة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا الى طلبهما السفر الى لندن ، فلم تأخذ الحكومة برأيه ، ولما وقعت الثورة رأت أخذ الأمور بالشدة ، وبدأت في تنفيذ خطتها بتعيين الجنرال اللنبى (١) مندوبا ساميا فوق العادة في مصر والسودان ، وأذيع هذا النبأ في لندن يوم ٢١ مارس في بيان رسمى جاء فيه أنه : « بسبب خطورة الحالة في القطر المصرى ولغياب نائب الملك فيها عن مركزه عين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فوق العادة لمصر والسودان ، ووكل اليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشئون اذا لزم الأمر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى على قاعدة ثابتة عادلة » .

وكلمة (عادلة) لم ترد في البلاغ الرسمى الذى أذيع عقب وصوله الى مصر كما سيجىء بيانه ، فجاء أقرب الى الحقيقة من البيان الذى أذيع في لندن .

وانك لترى في صيغة هذا البيان ما يدل على أن الحكومة البريطانية ، برغم الثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتثبيتها ، كما أن اختيار الجنرال اللنبى بالذات يدل على اتجاهها الى قمع الثورة بقوة السلاح ، لأن اللنبى انما هو قبل كل شىء رجل حرب وقتال ، لا رجل صلح وسلام ، فهو القائد العام للجيوش البريطانية في مصر منذ يونيه سنة ١٩١٧ ، وتولى قيادة حملة الحلفاء في فلسطين وسورية ، وذاعت شهرته العسكرية بفضل الانتصارات التى نالها في تلك الحملة ، وبعد أن

(١) رقى الى رتبة فيلد مارشال في يوليو سنة ١٩١٩ .

انتهت الحرب بفوز الحلفاء عاد من فلسطين الى مصر، ثم غادرها يوم ١٢ مارس الى باريس تلبية لدعوة زعماء مؤتمر الصلح ليستطلعوا آراءه عن الحالة فى الشرق وفى مسائل الانتداب ، وشهد قبل سفره الحوادث الأولى للثورة ، ولعله لم يلق باله الى خطورتها ، ولم يتوقع انها ستعم البلاد من أدناها الى أقصاها ، أو لعله وهو القائد الذى اعتاد الظفر بالجحافل المسلحة فى ميادين القتال ، لم يرهب ثورة تشب فى بلد اعزل من السلاح ، ومهما يكن الأمر ، فاسناد منصب المندوب السامى البريطانى اليه فى هذه الملابسات ، كان دليلا على اعتزام الحكومة البريطانية مواجهة الثورة بالعنف والشدة .

وصوله الى مصر

وصل الجنرال اللنبى الى القاهرة يوم الثلاثاء ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فاستقبله على محطة العاصمة السير ملن شيتهام نائب المندوب السامى ووكلاء الدول السياسيون ، وجمع من الكبراء .

وبادرت السلطة العسكرية يوم وصوله الى اصدار بلاغ رسمى (١) يشبه فى روحه وأسلوبه البيان الذى اذيع فى لندن ، وينم على نية الحكومة البريطانية فى تجاهل مطالب البلاد ، واستخفافها بالثورة ، قالت :

« ليعلم أنه بالنظر الى الحالة الحاضرة المهمة فى القطر المصرى وبالنظر الى غياب فخامة نائب الملك قد تعطف جلالة الملك بتعيين فخامة الجنرال السير ادمند اللنبى نائبا خاصا عن جلالته فى مصر والسودان ، ولهذا النائب السلطة المطلقة فى جميع الأمور العسكرية والملكية ، وعليه أن يتخذ الاجراءات التى يراها لازمة ومناسبة لارجاع مراعاة القوانين وحفظ النظام فى تلك البلاد ، وان يدير ويدبر فى كل الأمور على حسب احتياج حفظ حماية جلالة الملك فى مصر على أساس ثابت وأمين » .

تصريحاته عقب مجيئه

ولما استقر به المقام فى مصر أفضى يوم ٢٦ مارس بالتصريحات الآتية الى بعض الكبراء والأعيان ممن استدعاهم خصيصا لسماعها ، وقد تلاها بالانجليزية ، وتلا السكرتير الشرقى ترجمتها الى العربية ، قال :

« لقد تعطف جلالة الملك بتعييني نائبا عن جلالته فى مصر ، ورغبتى وواجبى يقضيان على بأن أساعد على اعادة السلام والأمن والراحة الى البلاد ، ولى أغراض ثلاثة ، وهى :

(أولا) أن أضع حدا ونهاية للاضطرابات الحالية .

(ثانيا) أن أعمل تحريات دقيقة فى جميع الأسباب التى حملت أهل البلاد على الشكاوى .

(ثالثا) أن أزيل كل الشكاوى التى تستوجب العدالة ازالتها .

« وان فى استطاعتكم انتم أن تقودوا الشعب المصرى ، والواجب يقضى عليكم أن تعملوا معى لمصلحة بلادكم ، ولست أظن أن أحدا منكم يحجم عن مساعدتى بكل

(١) نشر فى « الوقائع المصرية » عدد ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ »

ما فى طاقتى لادراك الأغراض التى أسعى اليها ، وانى مستعد أن ألقى اتكالى عليكم لتبدؤا بالعمل حالا بقصد تهدئة الخواطر المتهيجة الآن .

« وبعد اعادة الأمن الى البلاد فان لى ملء الثقة بأنكم تعتمدون على بأن أنظر بلا محاباة فى جميع أسباب الشكاوى ، وبأن أوصى باجراء كل ما يلزم لسعادة الشعب المصرى وراحته » ، وبعد تلاوة هذا البيان انصرف المجتمعون ، اذ كان استدعاؤهم لسماعه دون مناقشته أو التعليق عليه ، وقد نشر نصه فى الصحف .

استمرار الثورة

لم تؤثر تصريحات الجنرال اللنبى فى نفوس الناس ، ولم تصرفهم عن متابعة الثورة والهياج ، وكذلك لم يؤثر فيهم من قبل نداء أصدره أعضاء الوفد وبعض الوزراء والعلماء والكبراء فى ٢٤ مارس بالدعوة الى الهدوء والسكينة .

نداء أعضاء الوفد وبعض الكبراء بتهدئة الحالة

فقد اجتمع أعضاء الوفد وكبار العلماء وبعض الوزراء السابقين والأعيان ، واتفقوا على اصدار نداء الى الأمة ، يدعونها فيه الى الاخلاد الى الهدوء والسكينة ، قالوا :

« أصدرت السلطة العسكرية انذاراً (١) بأنها ستتخذ أقسى ما يكون من الوسائل الحربية عقابا على ما يقع من الاعتداء على طرق المواصلات والأملاك العمومية .

« ولا يخفى على أحد أن الاعتداء سواء كان على الأنفس أو على الأملاك محرم بالشرائع الالهية والقوانين الوضعية ، وأن قطع طرق المواصلات يضر أهل البلاد ضررا واضحا اذ هو يحول بينهم وبين مباشرة مصالحهم ، ويوقف حركة نقل المحاصيل والأرزاق ، ويعطل المعاملات والأخذ والعطاء ويسبب العسر وسوء الحال ، على أن العقاب عليه يعرض بعض القرى للتخريب ويعرض الأنفس البريئة الى أن تؤخذ بما لم ترتكب من الذنوب ، وينبغى أن يلاحظ أن مثل هذا الاعتداء يضيع على المصريين ما ينتظرونه من العطف عليهم بما يسبب من رواج اشاعات السوء عنهم .

« من أجل ذلك رأى الموقعون على هذا من أقدس الواجبات الوطنية أن يناشدوا الشعب المصرى باسم مصلحة الوطن أن يجتنب كل اعتداء وأن لا يخرج أحد فى أعماله عن حدود القوانين حتى لا يسد الطريق فى وجه كل الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة .

« كما أننا ندعو أعيان البلاد وأرباب النفوذ فيها أن يقوموا بالواجب عليهم من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيسارعوا الى اتخاذ جميع ما لديهم من الوسائل لمنع وقوع كل ما ينجم عنه ضرر للبلاد .

« وانا شديدو الرجاء فى أن الأمة المصرية بما عرفت به من التعقل والروية

(١) اشارة الى الانذار الذى سبق بيانه (ص ١٣٢) .

تصغى الى هذا النداء ، وتلزم طريق الحكمة فى سلوكها ، والله الهـادى الى سواء السبيل » .

٢٤ مارس سنة ١٩١٩

الموقعـــون

شيخ الجامع الازهر محمد ابو الفضل الجيزاوى . مفتى الديار المصرية محمد بخيت . بطريرك الأقباط كيرلس . شيخ مشايخ الطرق الصـوفية عبد الحميد البكرى . رئيس المحكمة الشرعية العليا محمد ناجى . نقيب الأشراف عمر مكرم . حسين رشدى باشا . عدلى يكن باشا . أحمد مظلوم باشا . اسماعيل سرى باشا . يوسف وهبة باشا . عبد الخالق ثروت باشا . أحمد حلمى باشا . يوسف سابا باشا . اسماعيل أباظة باشا . أحمد زيور باشا . تجيب بطرس غالى باشا . محمود صدقى باشا . على شعراوى باشا . محمد على علوبة بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود أبو النصر بك . أحمد لطفى السيد بك . جورج خياط بك . سينوت حنا بك . عبـد اللطيف المكباتى . مصطفى النحاس بك . دكتور حافظ عفيفى بك . الياس عوض بك . حسين واصف باشا . حافظ المنشاوى بك . قلينى فهمى باشا . عبد الستار الباسل بك . محمد السيد أبو على باشا . محمد السباعى المصرى بك . محمد نافع باشا . محمد عز العرب بك . محمود سـليمان باشا . سـيد محمد خشبة بك . عبد الرحمن محمود بك . عمر عبد الآخر بك . ابراهيم مراد باشا . أحمد خيرى باشا . ابراهيم نبيه باشا . محمد عبد الخالق مدكور باشا . على المنزلاوى بك . أحمد عفيفى باشا . محمود خليل باشا . كامل جلال باشا . للوم السعدى المصرى بك . عبد الله عبد السميع بك . على المصرى بك . أحمد رشوان بك . أحمد حشمت باشا . على رفاعى بك .

نشر هذا النداء مع تصريح الجنرال اللنبى ثم خطبة اللورد كيرزون التى سيجىء بيانها فى يوم واحد ، وهو يوم ٢٧ مارس .

وقد امتنع بعض من عرض عليهم عن التوقيـع عليـه ، لانه بمشـابة دعوة الى السكينة والهدوء ، بدون مقابل من الانجليز .

وكان يجمل بالذين وقعوا عليـــه أن يحتجوا أولا على الفظائع التى ارتكبها الانجليز حيال المظاهرات البريئة العزلاء من السلاح ، وأن يحتجوا على الانجليز فى اخلافهم وعودهم لمصر كل مرة بالجلاء عنها ، أما أنهم يقصرون النداء على استنكار الاعتـداء على الأملاك والانفس وقطع المواصـلات ، أى استنكار ما بدا من الجانب المصرى ، دون الجانب البريطانى ، فليس من الانصـاف ولا من الحكمة فى شىء ، وبخاصة لأن هذا النداء قد أعقبه اذاعة خطبة اللورد كيرزون التى سيرد الكلام عنها ، فكان النداء بمثابة تأييد (غير مقصود) لهذه الخطبة التى تنم عن روح عدائيـة للحركة الوطنية ، والأهداف القومية .

مقابلة اعضاء الوفد

للجنرال اللنبى

قابل الجنرال اللنبى حسين رشدى باشا واعضـاء وزارته المستقيلة ، وذلك بنـاء على رغبته ، لكى يتعرف آراءهم فى اسـباب الاضطرابات ويستطلع رأيهم فى الموقف عامة .

كما انه قابل لهذا الغرض اعضاء الوفد الباقين فى القاهرة وهم : على شعراوى باشا . عبد العزيز فهمى بك . أحمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . محمود أبو النصر بك . جورج خياط بك . الدكتور حافظ عفيفى بك . عبد الخالق مدكور باشا . حسين واصف باشا ، وسألهم عن أسباب الاضطرابات التى وقعت فى البلاد ، فوعدوه بكتابة تقرير عن ذلك ، قدموه له ، أرجعوا فيه الثورة الى استياء الأمة المصرية من عدم مساواتها فى المعاملة بالأمم الصغيرة التى لا تفضلها فى المدنية ، ومنع المصريين من بسط آمالهم أمام مؤتمر الصلح ، وقالوا فى ختام التقرير : « ان كل المصريين من أكبر رجل الى أصغر رجل فيهم هم فى هذا الاستياء سواء ، دفعهم اليأس الى اظهار ما فى نفوسهم ، كل يترجمه على شاكلته ، فالرجال المسئولون من رسميين ، وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة ، وبالامتناع عن العمل ، كالمحامين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الأقاليم فأعرب عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية ، والبعض بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف ، تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن ، بسطناها الى فخامتكم بالاختصار ، وبالحق نرجو ان تأمروا بتحقيقها ، والرجاء معقود بعدلكم أن تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على أسبابه ، فان الأخذ بناصر أمة بأسرها أقدس واجب على عظماء الرجال » .

خطبة اللورد كيرزون

عن الحالة فى مصر ـ ٢٤ مارس سنة ١٩١٩

فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، اى فى اليوم الذى كتب فيه النداء سالف الذكر (ص ١٦٨) القى اللوردن كيرزون (١) فى مجلس اللوردات خطبة باسم الحكومة عن الحالة فى مصر ، أكد فيها أن الأنباء الواردة منها أقل خطورة من ذى قبل ، وتجنى على الثورة ، اذ زعم انها أقرب الى السلب والنهب منها الى السياسة ، ثم أثنى على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى ، وأشاد بحسن سلوكهم فى اثناء الاضطرابات ، واستدل بسلوكهم على أن عقلاء الأمة لم يشتركوا فى الثورة ، واضاف أن بعض الأعيان الذين برهنوا على صداقتهم للبريطانيين حتى الآن يبذلون اقصى ما فى وسعهم لتهدئة الاضطرابات ، ثم صرح بأن الحكومة البريطانية لم تبد قط أدنى معارضة أو سوء نية نحو مجىء رشدى باشا وعدلى باشا الى انجلترا ، وعلى النقيض من ذلك ان وجودهما هنا (أى فى انجلترا) يقابل بمنتهى الرضا والارتياح ، وأثنى عليهما وعلى الخدمات التى قد قدماها لمصر وللامبراطورية خلال الحرب ، وقال ان طلب تأجيل زيارتهما فى نوفمبر الماضى كان الباعث الوحيد عليه انه فى خلال الأدوار الأولى لمؤتمر الصلح لم يكن ممكنا الحصول على الوقت الكافى والاهتمام اللازم لبحث المسائل المهمة المرتبطة بعلاقاتنا المقبلة مع مصر والاصلاح الدستورى المصرى ، وكرر القول بأن زيارتهما وزيارة سواهما من رجال السياسة المصريين المسئولين تقابل وسوف تقابل كذلك بملء الرضا والارتياح ، قال فى هذا الصدد : « اننا نرى دائما أن من اهم الأمور أن نتفق واياهم على تحديد الشكل الذى ستكون عليه الحماية البريطانية فى مستقبل الأيام » وعرج على سعد باشا واعضاء الوفد قائلا : « ان الحال مع سعد زغلول باشا يختلف كل الاختلاف عنها مع هؤلاء ، لأنه هو وأعوانه هم الذين دبروا هذه الاضطرابات ، وانهم قوم غير مسئولين ، غرضهم اخراج الانجليز

(١) رئيس المجلس الخاص وزعيم مجلس اللوردات ، ثم وزير الخارجية البريطانية فى اكتوبر سنة ١٩١٩ خلفا للمستر بالفور .

من مصر ، وقد اختاروا وقت انعقاد مؤتمر الصلح بباريس موعدا للقيام بهذه الحركة الثورية ، فلا سبيل للمناقشة معهم ، لأن وجودهم هنا (انجلترا) كان يساء فهمه بالاجمال فى مصر ، حيث يؤول كدليل على أننا راضون بالبحث فى التخلى عن تبعاتنا نحو تلك البلاد تخليا تاما ، وكان فوق ذلك يهيىء الأسباب لعرقلة واحباط المباحثات مع الرأى المصرى الذى يمثل البلاد ويتحمل التبعة ، وهى المباحثات التى ننتظرها ولا نزال ننتظرها ، اذا ما حانت الفرصــة الملائمــة لوضع تسوية تكون مرضــية لمصر وللدولة الحامية » .

وبدا من هذه الخطبة جليا أن الحكومة البريطانية لا تنوى العدول عن خطتها فى تثبيت الحماية وتأييدها ، وتدل أيضا على أنها لا تنفك تدأب على تشويه الحركة الوطنية ، واختــــلاق الأكاذيب عنها ، باتهامها بأنهــا أقرب الى السلب منها الى السياسة ، مع أن وقائعها وحوادثها تدحض هذا الافك والبهتان ، وهذا التشويه هو سلاح من أسلحة الاستعمار ، يحارب به النهضات الوطنية فى مختلف الأصقاع ، وهو من الوسائل التى تتبعها الدول الاستعمارية عامة ، اذ تنشر الدعايات الكاذبة ضد كل حركة تقوم فى وجهها ، لكى تحول بينها وبين عطف الرأى العــام المتحضر ، وتسوغ بذلك محاربتها بمختلف وسائل الظلم والتنكيل .

وتدل الخطبة أيضا على نيــة السياسة البريطانية فى اصطناع الموظفين وبعض الكبراء المصريين ، وضمهم الى صــفها ، والقاء التخاذل والانقسام فى صفوف الحركة الوطنية ، والتفرقة بين وزارة رشدى باشا المستقيلة وهيئة الوفد ، لكى تفيد من التباعد بينهما ، وتضرب احداهما بالأخرى ، على مألوف عادتها .

وفى الحق ان رشدى باشا لم يستمع الى هذه الدعوة ، ولم يستجب الى هذا النداء ، وظل متضامنا مع الوفد ، فكان موقفه من هذه الناحية مثلا حسنا للتضامن القومى ، وبخاصة اذا قورن بموقف كثير من طلاب الوزارات ، الذين ينتظرون اشارة ولو عابرة من الناحية البريطانية ، أو من غيرها من النواحى ، لكى يقفزوا الى الحكم على حساب حقوق البلاد ومصالحها ، ووحدتها وتضامنها .

احتجاج الموظفين على خطبة كيرزون
واضرابهم ثلاثة أيام

لم يكن للموظفين عمل يذكر فى الثورة قبل خطبة اللورد كيرزون ، فالحركة كانت منحصرة فى الطلبة والشباب ، والمحامين والسيدات ، والعمال والفلاحين ، وفريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، أما الموظفون فكانوا بمنأى عنها ، وكان عملهم مقصــورا على الاعجاب بها ، وبما بدا من هذه الطبقات من الشجاعة والتضحية ، وحينما أضرب المحامون لقوا من القضاة تأييدا وتسهيلا لمهمتهم فى الاضراب وتأجيل القضايا ، وكان هذا شأنهم جميعا ، عدا أفراد يعدون على الأصابع ، وقد فكر بعض صغار الموظفين فى الاضراب مشاركة للأمة فى حركتها العامة ، ولكنهم اخفقوا فى مسعاهم ، اذ عارضت جمهرة الموظفين ، وخاصة كبارهم ، فى الاضراب ، خشية عواقبه ، وكل ما فعله فريق منهم أن وقعوا عرائض احتجاج على اعتقال سعد وصحبه ، رفعوها الى السلطان ، وظهرت هذه الفكرة أول ما ظهرت بين موظفى وزارة الخارجية ، ولقوا صعوبة كبيرة فى حمل بعض المستشارين وكبار الموظفين على توقيعها ، اذ عدوها تدخلا فى السياسة ، بما لا يتفق (فى نظرهم) مع طبيعة مراكزهم !

ولما نشرت خطبة اللورد كيرزون ، استاء لها الموظفون عامة ، اذ جعلتهم فى مركز حرج امام الراى العام ، لما انطوت عليه من اتهامهم بالانحيــــاز الى صف الاحتــلال والحماية ، والتنكر للحركة الوطنية ، فبحثوا مليا فى درء هذه التهمة عن انفسهم ، واتفقوا رأيا على أن يحتجوا على الخطبــة ، وعلى الحالة القائمـــة ، فكتبوا عرائض احتجاج وقعها الموظفون فى مختلف الوزارات ورفعوها الى السلطان ، وقدموا صورا منها الى معتمدى الدول بمصر ، وأعلنوا فيها عزمهم على الاضراب ثلاثة أيام اظهارا لشعورهم وتضامنا منهم مع الأمة .

رفعت هذه العرائض الى قصر عابدين يوم الثلاثاء أول ابريل سنة ١٩١٩ ، ولم تعين فيها الثلاثة الأيام التى قرروها للاضراب ، ولم يكن من الميسور الاتفاق على تحديدها ، لعدم امكان اتصال الموظفين جميعهم بعضهم ببعض ، على أن الاضراب قد ابتدأ فعلا يوم الأربعاء ٢ أبريل فعدت الأيام الثلاثة ابتداء من هذا اليوم ، وصار الاضراب عاما يوم الخميس ٣ منه ، حيث خلت المصالح كلها تقريبا من الموظفين ، وكان القرار ان يستمر الاضراب ثلاثة أيام تنتهى يوم السبت ٥ أبريل ، ثم سرت فكرة الاستمرار فى الاضراب ، حتى يطلق سراح المعتقلين ، وعقد الموظفون اجتماعات فى مسجد ابن طولون للتشاور فى هذا الأمر ، وكانت الفكرة الغالبة هى استمرار الاضراب ، وقد فكروا فى تنظيم شـــئونهم بتأليف لجنـة من مندوبى الموظفين فى الوزارات ، لتقرر ما تراه ، لكى يكون الاضراب باتفاق جميع الموظفين ، على أن المصالح والدواوين استمرت مضطربة يتخلف من يتخلف من موظفيها الى أن تقرر الافراج عن سعد يوم ٦ أبريل ، ثم تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة ، فاتخذ الاضراب شكلا حادا كما سيجىء بيانه .

وكان اضراب الموظفين مقصورا تقريبا على القاهرة ، أما موظفو الاقاليم فلم تصلهم الدعوة الا متأخرة فلم يشترك منهم فى الاضراب الا القليل .

المظاهرات والحوادث فى شهر أبريل سنة ١٩١٩

أثار اضراب الموظفين حماسة الجماهير ، لأنه حادث فذ فى حياة مصر القومية ، كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأســباب سياسية ، ولم يسبق لهم أن أضربوا لأسباب سياسية أو غير سياسية .

فاتخذت القــاهرة يوم الخميس ٣ ابريل شكلا غير مألوف ، وبدت كأنهـــا كلها فى اضراب عام .

اقفلت المحال التجارية فى الأحياء الوطنية ، عدا المخابز التى طلب الجمهور من اصحابها أن يتابعوا عملهم ، وقلت اللحوم ، لانقطــاع معظم الجزارين عن الذبح ، واضربت طوائف الشعب جميعها من الموظفين فى المصالح والدواوين — عدا المحكمة المختلطة — الى الكناسين ، وتدفقت الجماهير فى الشوارع ، تسير فى مظاهرات ، يتلو بعضها بعضا ، وتلاقت الجموع فى ميدان عابدين ، وهناك فى نحو الساعة الحادية عشرة صباحا اطلقت رصاصة أصابت المستر ديكسن رئيس تفتيش التذاكر بالســكة الحديدية ، فسقط قتيلا ، ولم يعرف مصدر هذه الرصاصة ، والراجح أنها من مصدر معاد للشعب ، أراد أن يحدث فتنة باطلاقها ، فوقع فى الميدان هرج كبير ، ثم أطلقت عيارات نارية من منزل بميدان عابدين ، ظهر أنه لأحد الأرمن ، أصابت كثيرا من المتظاهرين ، وجاءت على الأثر الدوريات البريطانية ، ولكن الجموع ثار سـخطها على مطلق النار ، فهاجموا المنزل وحطموا ما فيه ، وأطلقت الدوريات البريطانية النار

على المتظاهرين ، فبلغ عدد القتلى تسعة ، وعدد الجرحى ٥٦ جريحا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : عباس محمد من حارة أبو الليف قسم السيدة زينب . على أحمد المصلوح من البغالة . محمد الجزار من عابدين . محمد محمد الزواوى من باب الشعرية . محمود عبد الوهاب من درب الحجر . محمد محمد حسنين من سوق الزلط بباب الشعرية . محمد أحمد عبد العاطى من باب اللوق . اسماعيل حسنين من حارة الحكر (قسم عابدين) . محمد حسين من درب شعلان .

وامتد الهياج الى شارع محمد على وميدان العتبة الخضراء (الملكة فريدة الآن) ، ورابطت قوات من الفرسان على أبواب الشوارع والدروب والحارات من شارع قصر العينى الى شوارع الشيخ ريحان (السلطان حسين الآن) والداخلية والانشا ووزارة الأوقاف وباب اللوق وسوق الخضار الخ ، ولم يعد الهدوء الا فى نحو الساعة الخامسة مساء .

اشارت السلطة العسكرية الى هذه الحوادث فى بلاغها يوم ٣٠ أبريل بقولها :

« واجتمع اليوم ــ الخميس ٣ ابريل ــ جماهير من الفوغاء (كذا كانت تسمى المتظاهرين) المخلين بالراحة والنظام فى جوار ميدان عابدين ، وفى شارع محمد على بالقاهرة ، وقد قتل المستر ديكسن الموظف بالسكة الحديدية المصرية برصاصة بندقية فى ميدان عابدين فى الساعة الحادية عشرة ، وقتل الفوغاء يونانيا (١) فى شارع محمد على فى الساعة الثانية ، واطلق الرصاص من منزل فى ميدان عابدين ، فأفضى الى وقوع اضطراب جديد أحرق الفوغاء فى خلاله المنزل المذكور ، وقد أعيد النظام فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، ووردت الأنباء بوقوع بعض خسارة من القتلى والجرحى ، والمعروف الى الآن أن ستة قتلوا وأن عددا معينا من الناس جرحوا ، ولكن لم تصل التفاصيل بعد » .

ثم جاء فى بلاغ ٤ أبريل ما يأتى : « اضطرت الدوريات فى خلال الاضطرابات التى وقعت أمس (٣ أبريل) فى القاهرة أن تطلق النيران بضع مرات بسبب الخطة العدائية التى سلكها الفوغاء ، ويرجع الفضل فى تحديد الخسارة الى نظام الجنود وضبط انفسهم ، وقد أثبت ولاة الأمور من رجال البوليس الآن أن تسعة قتلوا و٥٦ جرحوا ، بعضهم بجراح بليغة ، والآخرون بجراح خفيفة ، ويعزى عدد معين من هذه الخسارة الى العمل الذى قام به أحد السكان فى عابدين ، فانه أطلق الرصاص جزافا ، واستتبت السكينة اليوم (الجمعة) فى القاهرة وتولت السلطة العسكرية أعمال التلغرافات نظرا لاعتصام مستخدمى التلغرافات ، فأمكن المحافظة بذلك على القيام بخدمة الجمهور الى درجة محدودة » .

واسلوب هذين البلاغين ــ كأسلوب معظم بلاغات السلطة العسكرية فى عهد الثورة ــ يستوقف النظر ويدعو الى التأمل ، فهى أولا تعبر فى بلاغاتها عن المتظاهرين « بالفوغاء » ، وفى بعضها « بالرعاع » ، وترمى بذلك الى التهوين من شأنهم ، مع أنهم فى الغالب من الشباب ، وكثير منهم من المثقفين ، لم يدفعهم الى التظاهر الا تلبية لنداء الجهاد الوطنى ، ثم انها تفصح حيث تنسب القتل الى المصريين ، وتتعمد الابهام حيث يكون مصدره غير مصرى ، فلا تذكر جنسية من قتل المستر ديكسن ، ولا من اطلق الرصاص من المنزل بميدان عابدين ، مع ما تبين من أن القاتلين من غير المصريين ، اما اليونانى الذى ذكر البلاغ انه قتل فى شارع محمد على (وقد اتضح انه مصرى)

(١) تبين انه مصرى واسمه (على حسن) .

فتذكر ان المتظـاهرين هم الذين قتلوه ، ثم تذكر عددا كبيرا من القتلى والجرحى المصريين ، ولا تذكر من الذين احدثوا هذا القتل ولا هذه الاصابات ، فهذا الافصاح فى موضع ، والابهام فى موضع آخر ، يدلك على أن بلاغات السلطة العسكرية يجب أن تقابل بمنتهى الحيطة والحذر ، وانما ذكرنا بعضها لما فيها من تأييد لبعض حوادث الثورة .

واستمرت المحال التجارية والمخازن معطلة يوم الجمعة ٤ أبريل والسبت ٥ منه ، وقد خشى عقلاء الأمة ومنهم الطلبة عواقب مقابلة اعتداء الأرمن بمثله ، فنشروا اعلانا يحذرون فيه الجمهور من ذلك العمل ، قالوا :

« أيها المواطنون . كل من يعتدى على أرمنى او رومى أو اى اجنبى آخر لا يكون وطنيا ، ولو كان مصريا . ان من يفعل ذلك هو باليقين متشرد أو لص نهاب . فالواجب عليكم كلما رأيتم شخصا من هذا القبيل أن تسرعوا وتعتقلوه وتسلموه الى اقرب نقطة من نقط البوليس » .

ونشر وكيل بطريركية الأرمن اعلانا اظهر فيه اسفه واسف طائفته على هذه الحوادث ، وأعرب عن أمله وأمل اخوانه أن تكون اشاعة اسنادها الى الأرمن غير صحيحة ، واستنكر أى اعتداء من هذا القبيل ، وتبرأ من كل أرمنى يرتكب مثل هذا الاجرام .

ميزانية سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠

نتج عن استمرار حالة الثورة ، وبخاصة عدم قيام وزارة تتولى الحكم ، أن صدرت ميزانية سنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ بقرار من الجنرال اللنبى يوم ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، وكان صدورها بهذا الشكل مخالفا للقانون المالى ، وقد نشر هذا الاعلان فى « الوقائع المصرية » عدد اول أبريل ، مصدرا بالديباجة الآتية :

« اعلان من القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى . لما كانت اللجنة المالية قد أتمت تحضير الميزانية لسنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ على الشكل المرفق بهذا الاعلان، ولكنه لم يتيسر الحصول على الموافقة عليها طبقا للقانون . ولما كان وضع تقدير الايرادات والمصروفات فى السنة المالية القادمة أمرا ذا صفة ضرورية ومعجلة . بناء على ذلك أنا ادمند هينمن اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفتى قائدا عاما لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى آمر واصرح بما يأتى » . ويلى ذلك أرقام الميزانية .

وقد كان صدور الميزانية بقرار من الجنرال اللنبى تحديا صارخا لاستقلال البلاد وكرامتها القومية ، واستهانة بالثورة ، فلا جرم أن قوبل هذا العدوان بالسخط والاستمرار فى الثورة ، وتفاقمت حوادثها فى الأيام الأولى من شهر أبريل .

الجمعية العمومية للمحامين

كان يوم ٢ أبريل سنة ١٩١٩ موعد اجتماع الجمعية العمومية للمحامين بمحكمة الاستئناف ، ولكن عددهم لم يتكامل ، ولما غادروا المحكمة اعتدى عليهم الجنود الانجليز ، فقدموا احتجاجا الى مجلس نقابتهم الذى اجتمع يوم ٤ ابريل ، فأقر الاحتجاج وقرر تأجيل الجمعية العمومية لأجل غير مسمى .

محاولة غلق الأزهر

وفى ٢ ابريل استدعت دار الحماية الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر ، وطلبت منه غلق ابواب الازهر ، فرفض محتجا بانه مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد ابوابه فى وجوه المصلين ، فطلبت ان يفتحه فى مواعيد الصلاة فقط ، فرفض ، وظل مفتوحا فى كل وقت كما كان من قبل .

اجتماع كبير بمسجد ابن طولون ــ ٥ ابريل

كان معظم الاجتماعات الثورية يعقد بالأزهر ، وكان فى نية الجمهور اقامة اجتماع به يوم ٥ ابريل لالقاء الخطب وعرض الحالة التى وصلت اليها البلاد ، ولما علمت السلطة العسكرية بنبأ هذا الاجتماع وضعت على منافذ الازهر القوات الانجليزية المسلحة ، واذ رأى منظمو الاجتماع أن لا سبيل الى انعقاده فى الأزهر ، قرروا عقده فى مسجد ابن طولون ، واحتاطوا للأمر ، فحفروا الخنادق ، واقاموا المتاريس فى الشوارع وعلى منافذ الطرق المؤدية اليه ، لكى لا تجتازها السيارات المقلة للجنود ، فلما ترامى الى السطة نبأ هذا الاجتماع ومكانه الجديد ، انفذت اليه شرذمة من الجند لتفريق شمل المجتمعين ، فاعترضتهم الخنادق والمتاريس ، واخذ الناس من خلفها يرجمون الجند بالحجارة ، فأطلق هؤلاء الرصاص على المتمنعين بها ، وعلى غيرهم من الأهالى الوادعين ، فسقط بعض القتلى والجرحى ، منهم غلام لا يتجاوز الثانية عشرة من عمره ، عرف فى الثورة بابن القباقيبى ، واسمه الحقيقى محمد اسماعيل(١) من شارع الركبية ، اقام هذا الفتى شبه حصن عند سبيل (أم عباس) ، فاصابته رصاصه أودت بحياته ، واحتفل بتشييع جنازته فى اليوم التالى فى مشهد مهيب ، ودفن بمدافن الامام الشافعى ، وأشار بلاغ السلطة العسكرية فى ٦ أبريل الى مقتله بقوله : « ان جمهورا معاديا هجم صباح أمس على دورية فى حى السيدة زينب ، فاضطرت الى اطلاق النيران وقد قتل لسوء الحظ ولد فى العاشرة أو الثانية عشرة من عمره كان بين الجماهير » .

وتم الاجتماع فى مسجد ابن طولون ، وانتهى قبل أن تتمكن القوات البريطانية من فضه .

وفى اليوم التالى (٦ أبريل) احتل الجنود الشوارع المؤدية الى هذا المسجد ، واخذوا يرغمون الناس على رفع الأحجار التى وضعت كمتاريس ، وردم الحفر والخنادق التى أحدثت فيها ، واعادتها كما كانت ، ولم يفرقوا فى هذا الارغام بين صغير وكبير ، وغنى وفقير ، بل كانوا يكرهون كل من صادفوهم على القيام بهذه المهمة ، ومن يتأخر او يحاول التملص يضرب بالرصاص .

الاسراف فى قمع الثورة
فظائع لا مبرر لها

ان أولى الفظائع التى صدرت من الجنود الانجليز سنة ١٩١٩ هى مقابلة المظاهرات البريئة فى العاصمة وسواها باطلاق الرصاص من البنادق والمدافع

(١) سألت أهل الحى ، فعرفت منهم أن هذا هو اسم الغلام ، ورجعت الى دفاتر الوفيات ، فوجدت مقيدا بها بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩١٩ وفاة الغلام (محمد اسماعيل) من شارع الركبية قسم الخليفة سنه ١٢ سنة وأن الوفاة « من طلق نارى من بندقية » ، فتحقق لى ما رواه أهل الحى .

الرشاشة ، مما افضى الى قتل كثير من الأبرياء بلا جريرة ارتكبوها سوى الهتاف باستقلال مصر وحريتها ، ولا يمكن أن يعد هذا الهتاف جريرة ، بل هو نداء طبيعي يهتف به كل من ينتسب لأمة لها وجود وكرامة .

على انه الى جانب هذه الفظائع التى تقدم بيانها ــ وسيرد مثلها فى حوادث المظاهرات الآتية ــ الى جانب ذلك قد وقع من الجنود البريطانيين ، فى كثير من الجهات فظائع لها طابع بارز من الاسراف فى القسوة والتنكيل ، وهو ما افردنا له هذه الصفحة وما يليها .

فى العاصمة

ففى العاصمة وقعت المجازر التى اصابت المظاهرات السلمية وحصدت ارواح المئات من الشهداء ، وقد لاحظ أطباء مستشفى قصر العينى واساتذة كلية الطب من فحص جثث القتلى واصابات الجرحى من المتظاهرين فظاعة التقتيل والتنكيل ، وتملكهم جميعا شعور الاستنكار لهذه الفظائع ، ولم يسعهم السكوت عليها ، فكتبوا يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا اجماعيا سجلوا فيه هذه الفظائع ، وبعثوا به الى المدير العام لمصلحة الصحة ، هذا نصه :

« مستشفى قصر العينى ــ القاهرة فى ١٥ مارس سنة ١٩١٩ .

« جناب مدير مصلحة الصحة العمومية .

« نحن الموقعين على هذا أطباء مستشفى قصر العينى ومدرسة الطب والأطباء الشرعيين لدى المحاكم الاهلية نتشرف برفع هذا لجنابكم .

« انه يحزننا أن نرى السلطة العسكرية تستعمل ضرب الرصاص والمدافع الرشاشة فى تفريق الجماهير المجتمعة لغرض سلمى والغير مسلحة مطلقا وشوش عليهم فى اجتماعاتهم هذه بواسطة غوغاء لا دخل لها ، خصوصا وان بين المصابين أطفالا ونساء قتلى وجرحى لا يمكن مطلقا حصول أى تعد منهم نحو السلطة ، وجزء ليس بالقليل من الجرحى مصاب اصابات خطرة متهتكة فى البطن والصدر ، مما يدل على أن ضربهم بالرصاص كان بغير مبالاة واعتباطا ليس الغرض منه كما هو اللازم مجرد تخويفهم وتفريقهم ، مع العلم بأنه كان يكفى لتفريق اجتماعات مثل هذه ليس بها شخص مسلح قط طرق أخرى غير ضرب الرصاص من المدافع الرشاشة والبنادق جزافا .

« لذلك نحتج اشد الاحتجاج على هذا ، ونطلب من جنابكم بصفتكم مديرا عاما لمصالح الصحة المصرية تبليغ هذا الاحتجاج لجهة الاختصاص منعا لما ينتج عن مثل هذه الأعمال فى المستقبل ، خصوصا وأن العاطفة التى دفعت المتظاهرين الى عملهم هى عاطفة بشرية توجد فى كل الأمم » .

التوقيعات

سليمان عزمى . سيد عبد المجيد سليمان . اسماعيل ضيائى . على ابراهيم . محمد أمين عبد الرحمن . محمد رياض . حسن شاهين . جبرائيل بحرى انيس انسى . ابراهيم فهمى المنياوى . جورجى صبحى . محمد شمس الدين . جرس جرجس الضبع . نجيب مقار . عبد المجيد محمود . ابراهيم شوقى . نجيب محفوظ . محمد كامل براده . محمد خليل عبد الخالق . عزيز اسكندر . عبد الله جلال . احمد شفيق . محمد مبارك . على رامز . محمود ماهر .

ولم يقتصر الأمر على هذه الفظائع ، بل كان كثير من الجنود فى مختلف أحياء العاصمة يعتدون على الناس ، ويسلبون ما معهم من نقود وأشياء ثمينة ، ويطلقون النار على الدور ، حتى بلغ للبوليس من هذا النوع فى حى واحد من أحياء المدينة ٣٢ جناية فى يوم واحد ، ووقع هذا الاعتداء على الناس من مختلف الأقدار ، فلم يوقر الجند كبيرا ، ولم يرحموا صغيرا ، بل لم يتورعوا عن قتل النساء . ومما يذكر فى هذا الصدد أن امراة طاردوها فأقفلت بابها وساعدها زوجها فى الامتناع به ، فأطلق العسكر عليهما النار فقتلت المراة ، واعتدى العسكر فى حادثة أخرى على عفاف فتاة فى نحو العاشرة من عمرها فقضت نحبها .

فى مديرية الجيزة

كانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظـــائع التى تركت فى النفوس ذكريات أليمة .

ففى ١٥ مارس بينما كان أهالى ناحية كفر الشوام (مركز امبابة) مجتمعين فى عرس يحتفلون به ، اذ مرت بهم سيارة تقل نفرا من الجنود الانجليز ، فلم يكن من هؤلاء الا أن باغتوا الفرح باطلاق النار على المحتفلين فقتل منهم ستة ، عرفنا من أسمائهم : محمد سلام حسن . زكى محمد غراب . مصطفى أحمد الشرقاوى . نعيمة عبد الحميد . عبد العزيز أحمد السقا ، وأصيب ثمانية ، منهم صاحب الفرح قطب الباجورى ، وثبت أنه عند قدوم سيارة الجند تقدم خفير الدرك وسار أمامها ليرشد من فيها الى الطريق ، ولم يكد يسير خطوات حتى ألفى الرصاص يطلق من السيارة بلا سبب غير أن الفرح كان فى طريقهم .

وفى ١٦ مارس قتل جندى بريطانى أحد الأهالى فى بندر الجيزة فى طريقه الى دار البريد ، فتجمهر الأهلون اذ رأوا القتل بلا سبب وخربوا دار البريد .

وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق المتانية والحملة (بمركز العياط) وألقت قنابل على البلدتين فأصيب بعض أهلهما .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الأهالى بالسياط واقتحموا بعض منازلها ، فهاج الأهالى ، وكادت الحالة تنقلب الى مأساة ، لولا تدخل العمدة .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بلدة بشتيل ، وأخذوا يضربون الأهالى نجم حال ذهابه لمصر يحمل اللبن لبيعه ، فمات لوقته .

وحدث فى كثير من البلاد أن نهب الجند أرزاق الأهالى وأموالهم ومواشيهم وأتلفوا مزروعاتهم ، مما لا سبيل الى حصره .

فى العزيزية والبدرشين

وأبرز الفظائع ما وقع فى العزيزية والبدرشـين (بمركز الجيزة) ، ونزلة الشوبك (مركز العياط) ، وقد سجلت فى محاضر رسمية ، واحتج عليها مجلس مديرية الجيزة احتجاجا تاريخيا ، وخلاصتها أنه يوم ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ ، فى نحو الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، والناس نيام ، انقض نحو مائتى جندى بريطانى مدججين بالسلاح على بلدتى العزيزية والبدرشين ، وانقسموا الى فريقين فى كل فريق أحاط باحدى البلدتين ، وقصدت شرذمتان منهم الى منزلى عمدتى البلدتين شاهرين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أسلحتهم وطلبوا الى كليهما تقديم ما عنده من السلاح وجمع كل ما يوجد منه بالقرية ، قبل مضى ربع ساعة ، فقدم أحدهما (الشيخ ابراهيم دسوقى رشوان عمدةالعزيزية) ما يملك وهو مسدس ، ولم يكن لدى الثانى (الشيخ محمد منظور الدالى عمدة البدرشين) شىء منه ، فاقتحم الجند المنزلين ، وانسلوا الى غرف السيدات ،فاختبأن تحت الأسرة ، واستولى عليهن الذعر لوقوع هذا الهجوم المفاجىء الفظيع فى ساعة متأخرة من الليل ، وكسر الجنود الصناديق والخزائن عنوة ، وسلبوا كل ما فيها من حلى ومال ، ثم جذبوا النساء من شعورهن ، وانتزعوا بكل قسوة وفظاعة ما كان عليهن من حلى لدرجة أن ثلموا أذن احداهن ، وجاسوا خلال المنزلين ونهبوا كل ما وصلت اليه أيديهم .

ثم طلبوا من العمدتين أن يدلاهم على منازل مشايخ البلدتين واعيانهما ، ففعلا مكرهين ، فارتكب الجنود فى هذه المنازل مثل ما ارتكبوا فى منزلى العمدتين ، وأعلن الضابط الذى يقود الجند فى هذه المعمعة انهم سيضرمون النار فى القريتين ، وأنه مرخص لكل شخص من السكان أن يأخذ ما فى بيته من مال وحلى قبل الرحيل عنه ، ثم لم يلبثوا الا قليلا حتى أضرموا النار فعلا فى منازل القريتين ، مستعينين بما يعلو سقوفها من حطب وقش ، وكانت النيران اذا خبت فى أحدها استعانوا على اشعالها بالبترول الذى كانوا يجدونه فيها ، فذعر الناس ، وخرجوا من منازلهم فرارا من الحريق ، ولم يتركهم الجند يهجرون القريتين ، بل حاصروهما ووقفوا شاهرى السلاح فى وجه المهاجرين ، يفتشونهم قبل انطلاقهم ، ويسلبونهم ما كانوا يحملون من مدخراتهم ، ولم يوقروا فى هذا الاعتداء المنكر أحد حتى النساء ، بل كانوا ينقبون فى ملابسهن وأجسامهن ، ويمزقون ثيابهن ، ويعبثون بموضع العفة من أجسامهن ، واعتدى بعض الجنود على عفاف بعضهن قسرا ، وقتلوا بعض أهالى البدرشين ومنهم سيدة دافعت عن عرضها ، فكان جزاؤها القتل ، كل ذلك وضباطهم يشهدون هذه الفظائع دون أن يحركوا ساكنا !

ولما أكلت النيران دور البلدتين فرت الأغنام والدواجن فاستولى عليها الجند ، واحترقت بعض المواشى فى البيوت ، وكان كل من حاول من الأهلين اطفاء الحريق يطلق عليه الجند الرصاص فيردونه قتيلا .

وقد عرفنا من أسماء القتلى ابراهيم عطوة الدالى ابن عم العمدة . وعبد الجواد سيد ، وقد قتلهما الجند فى عقر دارهما . وابراهيم سيد رفاعى . والسيدة عالية زوجة الشيخ حسنين الجزار ، وقد قتلت وهى تدافع عن عرضها .

وانصرف الجند عن البلدتين فى الصباح المبكر بعد أن جعلوهما قاعا صفصفا ، واستاقوا عمدتى البلدتين ، ومشايخهما الى الحوامدية ، سائرين على الأقدام ، وخلفهم الجند يخزونهم بأسنة الرماح ، لكى يستحثوهم على الاسراع فى السير ، ووصل الجميع ظهرا الى الحوامدية ، وهناك مثلوا امام جمع من ضباط الانجليز ، فتلا عليهم رئيسهم التهمة الموجهة الى القريتين ، وهى أن بعض أهالى العزيزية تعدوا بالضرب على أحد الضباط البريطانيين فى الطريق المؤدى الى أهرام سقارة ، وأن أهالى القريتين اشتركوا فى احراق محطتى الحوامدية والبدرشين .

وعبثا حاول العمدتان أن ينفيا التهمة عن نفسيهما وأسرتيهما وأهل بلدتيهما ، اذ أثبت الأول بشهادة الشهود أنهم كانوا يحمون مصانع السكر بالحوامدية أثناء الاضطرابات ، فلم يكترث الضابط البريطانى لهذه الحجج وأمر المعتقلين بالتوقيع على اقرار أعد لهم مكتوبا ، يبدون فيه أسفهم على ما حدث من تخريب خط السكة

الحديدية ، وما وقع من الاعتداء على الجنود البريطانيين ، ويقرون فيه أن ما حدث لبلديهم حق وفى محله ، وأنهم مستعدون لتقديم ما يطلب منهم من العمال لاصلاح السكة الحديدية ، ويقبلون المحاكمة أمام المجلس العسكرى اذا هم قصروا فى أداء تعهداتهم ، وأكرهوا تحت التهديد بالقتل على التوقيع على هذا الاقرار .

فى نزلة الشوبك

ووقع ببلدة نزلة الشوبك مركز العياط يوم ٣٠ مارس فظائع تزيد عما حل بالعزيزية والبدرشين ، فقد جاءها الجند بعد ظهر اليوم المذكور فى قطاع مسلح ، ونزلت منه قوة مدججة بالسلاح ، فاقتحموا البلدة ومنازلها ، وسلبوا منها ما وصلت اليهم أيديهم من حلى ومال ودواجن ، واعتدوا على أعراض بعض النساء ، وقتلوا عبد التواب عبد المقصود حين كان يدافع عن عرض زوجته ، وكذلك فعلوا مع شيخ الخفراء ، وقتلت زوجة سليمان محمود الفولى وهى تدافع عن عرضها ، ولما رأوا مقاومة من الأهالى أخذوا يطلقون الرصاص جزافا ، فقتل من الأهالى واحد وعشرون ، وجرح اثنا عشر ، وأشعلوا النار فى منازل البلدة ، فدمرت مائة وأربعين بيتا ، والبلدة لا يزيد عدد منازلها عن مائتين وعشرة ، ومن أفظع ما حدث لهذه البلدة ، أنهم قبضوا على أحد مشايخها عبد الغنى ابراهيم طلبة وأخيه عبد الرحيم وابنه سعيد وخفاجه مرزوق من أهالى البلد ، ودفنوهم فى الأرض حتى أنصاف أجسامهم — بدعوى التحقيق معهم — ثم قتلوهم رميا بالرصاص ، وهم على هذه الحالة .

بلاغ السلطة العسكرية

وكل ما اذاعته السلطة العسكرية عن هذه الفظائع أنها قالت فى بلاغ أول ابريل سنة ١٩١٩ : « أذيعت أخبار كاذبة فيما يتعلق بحوادث يقال انها وقعت فى العزيزية ، وقد طلب ارسال بلاغ عن الحقيقة ، فأبلغ الضابط المتولى القيادة هناك أنه وردت أنباء تتضمن أن القرويين فى العزيزية والبدرشين اشتهروا بايواء البدو المسلحين ، وقد أجرى البحث فى القريتين بناء على ذلك يوم ٢٦ مارس ، فوجدت فى العزيزية كمية من الأسلحة ، وقد حاول المشاغبون أثناء البحث الهرب بالقفز من سطح الى آخر ، فأفضى ذلك الى سقوط الأسطح تحت ثقلهم ، وقد سبب سقوط الأسطح فوق النيران أو مصابيح الزيت فى المنازل نشوب بعض حرائق فى القرية » ، وقالت عن نزلة الشوبك « وجد قطار كان يشتغل بأعمال الاصلاح فى أثناء سيره جنوبا بعد ظهر يوم ٣٠ مارس جماعة من القرويين يعبثون بالخط الحديدى فى جوار الشوبك ، وقد قتل خمسة من الذين كانوا يشتغلون بتدمير الخط ، وأطلقت النيران بعدئذ على القطار من القرية فأخرج الجنود أهلها » .

فتأمل فى مبلغ الفرق بين هذا البلاغ وحقيقة الحوادث والفظائع التى ارتكبت فى هذه البلاد ، ولعلك تدهش من أن البلاغ ينسب الحرائق فى العزيزية الى سقوط الأسطح ، مع أن منطق البديهية يوحى بأن سقوطها انما يؤدى الى اخماد النار لا الى اشعالها ، ولكن سبب اطفاء النار انقلب الى سبب لاشعالها ، وهذا هو لعمرى منطق القوة الغشوم ، لا منطق الحق السليم .

احتجاج مجلس مديرية الجيزة

على هذه الفظائع

كان لهذه الفظائع وقع اليم فى النفوس ، مما دعا اعضاء مجلس مديرية الجيزة الى الاجتماع للاحتجاج عليها ، فاجتمع المجلس خصيصا لهذا الفرض فى جلسة غير اعتيادية يوم الأربعاء ٩ ابريل سنة ١٩١٩ بديوان المديرية ، برئاسة أحمد حمدى سيف النصر بك (باشا) مدير الجيزة ، وحضور كل من فضل بك الزمر . عبد الواحد بك القط . حسين بك غراب . أحمد بك المليجى . بيومى بك مدكور . سيد افندى دويدار . محمد أفندى منصور عطا الله من الأعضاء ، وأمين أفندى فهمى أحمد سكرتير المجلس ، وتخلف عن الحضور سعد بك مكرم . ولما افتتحت الجلسة القى أحمد بك المليجى كلمة استنكر فيها هذه الفظائع ، وطلب من المجلس الاحتجاج عليها ، وقدم احتجاجا مكتوبا وقعه هو والأعضاء ليقره المجلس ، هذا نصه :

« تقدمت الينا من بعض أهالى مديريتنا بصفتنا نواب الأمة المنتخبين عنها فى مجلس المديرية شكاوى عما حدث ببعض بلاد المديرية من الاعتداءات الفظيعة والجنايات الفتاكة بهيكل الانسانية وحرمة الفضيلة ــ تلزمنا مراكزنا النيابية بالنظر فيها وتبليغها للجهات الرئيسية المسئولة بالقطر المصرى ، ولقد صدرت تلك الشكايات من نفوس مكلومة وأفئدة جريحة ، تعبر عن آلام قد أحسسنا بها جميعا ، ولم نقف حيالها هذه المدة الا انتظارا لتصريفها بالحكمة والعدل ، ولكننا مع الأسف وجدنا أن الصوت الصاعد من صدر هذه الأمة لا يصح الا أن يكون مؤيدا تأييدا تاما ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها القانونى ، تتلخص تلك الشكايات فى أن بعض الجنود البريطانية احدثت من الاعتداءات ضروبا شتى كاحراق القرى والبلاد فى غسق الليل وفى جوف النهار ، وقتل الأبرياء رميا بالرصاص ، وسلب الأهالى اموالهم وحليهم ، وقتل مواشيهم : واخذ الطيور عنوة ، والاعتداء ويا للأسف على الأعراض اعتداء يندى له وجه الفضيلة خجلا ، وتنتحر أمامه المروءة والشهامة كأمثال ما وقع فى بلاد امبابة . والعزيزية والبدرشين . ونزلة الشوبك من بلاد مديريتنا ، كما ثبت كل ذلك فى محاضر التحقيق الرسمية التى اجرتها جهة الاختصاص ، وانه ليسوءنا جميعا أن صدرت البلاغات الرسمية عن تلك الحوادث مخالفة للحقيقة ، ومنافية للتحقيقات الرسمية التى حصلت ، مما دلنا أن بعض رجال الجيش المرافقين للقوات التى ارتكبت هذه الفظائع قد ابلغوا رؤساءهم عكس ما وقع تماما .

« كان الذى وقع من الاعتداء تأديبا للأهالى ــ على ما قيل ــ بدعوى أنهم عطلوا طرق المواصلات بالسكك الحديدية ، وأن عملهم هذا مقصود به النهب والسلب ــ مع أن الواقع ينافى ذلك ، ويقرر أنه ما كان ثمة نهب ولا سلب وانما هى الرغبة بعد ما حيل بين الأمة وبين ابداء مطالبها بواسطة رجالها الذين انابتهم عنها فى أن تسمع هى بذاتها نداءها للأمم الحرة ، وتعبر عن رغباتها بكل طريقة ووسيلة لتحيا حياة الأمم التى لم تكن مثلها فى الذكاء والنبوغ ، وخولت حق المطالبة باستقلالها التام فى مؤتمر السلام ، وان هذه المطالب ما كانت محرمة فى أى قانون من القوانين ، ليحال دون وصولها الى حيث تريد الأمة عن بكرة ابيها ، خصوصا وأن مبدأ مظاهرتها بهذه المطالب كان سلميا محضا ، بل ان الاستقلال التام الذى هو اهم تلك المطالب واولها والذى هو بغيتنا جميعا لا نستطيع أن نقول بأن أمة عظيمة كالأمة البريطانية تقف فى وجهه وتحول دون ابداء أمنية الشعب المصرى بأكمله فيه ، خصوصا وأنها

من كبار الأمم الحرة وحليفة الامم الاخرى مثلها ، التى حاربت معها على تأييد حقوق الشعوب وحرية الامم ، وان الوقوف حجر عثرة امام مطالبنا المشروعة ، يعتبر وقوفا أمام الرأى العام ، وامام ما ابداه مؤتمر السلام من اتباع الشروط الأربعة عشر المشهورة ، التى ذكرها جناب رئيس الولايات المتحدة وقررتها جمعية الأمم ، بل اننا لنجهر أيضا باننا نشك فى ان مثل هذه المصائب الشديدة والبلايا الفادحة ، التى وقعت من بعض جنود الجيش البريطانى على رأس هذه الأمة الأسيفة المطالبة باستقلالها ، ترضى عنها الأمة البريطانية أو تبرر حدوثها ، واننا لننتظر بصبر نافذ حكم الأمة البريطانية حيال هذه الجنايات التى ارتكبت بواسطة جنودها بعد أن ابدينا حقيتها اجماليا ، من واقع التحقيقات التفصيلية فى المحاضر الرسمية للحكومة المصرية ، لهذا نرفع أولا احتجاجاتنا الشديدة ، كنواب عن هذه المديرية ، عما حدث فيها من الاعتداءات ضد الحركة الوطنية ، ونطلب ثانيا أن يبلغ هذا الاحتجاج بواسطتنا جميعا ، أو بواسطة لجنة منا ، لعظمة مولانا السلطان ، وللجهات الرسمية المسئولة فى القطر المصرى ، مشفوعا بنداء الأمة المصرية ومطلبها الوحيد « وهو الحصول على الاستقلال التام » ، كما نطلب أن يرفع عن عاتق الامة حالا كل ما يضاد النداء بهذا الاستقلال التام المنشود » .

فقال رئيس المجلس : « مع اعترافى بأن ما حدث بنواحى امبابة والعزيزية والبدرشين ونزلة الشوبك ، هو عمل وحشى ، أذكر لحضراتكم أن الأفراد الذين قدموا لى شكاوى عن ذلك قد عملت لهم التحقيقات اللازمة بواسطة حضرة مأمور ضبط المديرية (الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظة) الذى اثق به وأعتبره كشخصى فى اجراء مثل هذه التحقيقات وترجمتها وعملت تقريرا يشمل احتجاجى على ما وقع من الاعتداء على تلك البلاد ، وأرسلت كل ذلك لوزارة الداخلية ، كما أرسلت صورا أخرى من هذه التحقيقات وذلك التقرير لدار الحماية ، ولمركز قيادة الجيش البريطانى بسافواى أوتل بناء على طلبهما ، وجاءنى منهما ما يفيد أنهما اعتنيا بتقريرى وانه تقرر تأليف لجنة لاعادة التحقيق بخلاف اللجنة الأولى ، وبما أنى اعتبرت أن هذه الحوادث كأنما وقعت على شخصى بالذات لوقوعها فى دائرة مديريتى وبغير علم منى ، فانى أصرح لكم بأنه اذا لم يرضنى التحقيق الذى سيعمل ، فانى لا انى عن الاحتجاج عليه بكل قواى مهما ضحيت فى سبيل ذلك من الجهد والمركز » .

وقال محمد افندى منصور عطا الله : انه حتى اليوم الثالث من حادثة نزلة الشوبك كان الأهالى يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح ، أو طافية على وجه الماء فى الترع ، وأن ما أعدم من المواشى من قذائف المدافع ورصاص البنادق التى أطلقها بعض رجال الجيش الانجليزى يفوق كل تقدير ، أما حاصلات البلد من الذرة التى كانت تجفف بحرارة الشمس فوق سطوح المنازل فهذه قد رشها الجنود البريطانيون بالبنزين واحرقوها ، فترتبت على ذلك خسارة عظمى هى جميع حاصلات الأهالى .

وقال احمد بك المليجى : بمناسبة ما ذكره حضرة زميلى محمد افندى منصور عطا الله ، أقول ان قواد الجيش الانجليزى يرسلون قوات من الجيش المذكور للبلاد الهادئة التى لم تحدث منها أية مخالفة للقانون وها أنتم (مخاطبا رئيس المجلس) بصفتكم مدير المديرية تعلمون أن مركز الصف لم يحصل منه أى اعتداء ، ومع ذلك فقد ارسلت اليه قوات انكليزية ، حال أنه معلوم ان الأهالى لا يفهمون اللغة الانجليزية وأن الجنود البريطانيين لا يفهمون اللغة العربية ، وبذلك لا يبعد أن يحدث سوء

فهم بين الفريقين ، لهذا احتج بصفتى نائبا عن ذلك المركز على ارسال تلك القوات ، واطلب من هيئة المجلس الموافقة على هذا الاحتجاج معى حتى لا يقع ببلاد المركز المشار اليه مثل ما وقع بالبلاد التى اشرنا الى حوادث الاعتداء عليها فى احتجاجنا الذى تلى فى الجلسة الآن .

وقال فضل بك الزمر : انه حدث بالأمس فى امبابة بينما كان القطار سائرا بالأهالى يحملون الاعلام ابتهاجا بالسماح للمصريين بالسفر الى أوروبا وعرض مطالبهم ان اعتدى بعض الانجليز على القطار ورموه بالرصاص فقتلوا اثنين بالرغم عما جاء بمنشور جناب القائد العام ، ولذا فانى أحتج بشدة على هذه الجنايات الشائنة التى لا ينقطع حدوثها حتى الآن .

وقال كل من عبد الواحد بك القط ومحمد افندى منصور عطا الله : لقد علمنا أنه تجرى الآن بمركزنا (العياط) عدة تحقيقات مع الأهالى بواسطة مجلس عسكرى ، ومن المعروف أن هذا المجلس واسع السلطة يقضى بعقوبات صارمة منها القتل والجلد وغيره ، وأنه لا يوجد به أعضاء مصريون ، وسيترتب على ذلك ايقاع عقوبات على الأبرياء ، اذ أن تحقيقات ذلك المجلس تبنى غالبا على بلاغات كاذبة ، فيحل العقاب بأفراد لم يقع منهم أى تشويش للأمن العام ، لهذا نطلب سرعة اتخاذ اللازم لايقاف أعمال المجلس ، الى أن يبت فى الحالة الحاضرة ، ويعرف مجرى الأمور ، وفاقا لما صرح به جناب القائد العام .

وقال عبد الواحد بك القط أيضا : انى احتج كذلك على القبض حتى الآن على عمدة نزلة الشوبك بواسطة جنود الجيش الانجليزى ، بعد ما ارتكبوه من الفظائع فى بلده ، وأرجو سعادة الرئيس ابلاغ أولى الأمر المختصين طلب الافراج عنه ، رحمة بأهله وذويه الذين قتل الانجليز منهم نحو الستة على الاقل رميا بالرصاص .

وبعد سماع هذه البيانات أصدر المجلس القرار الآتى : « قرر المجلس باجماع الآراء الموافقة على جميع الاحتجاجات الواردة بهذا المحضر ، وابلاغ جميع ما دون فيه لحضرة صاحب العظمة السلطانية ، ولأولياء الامور ، وللهيئات الرسمية فى القطر المصرى بواسطة هيئة المجلس الحاضرة الآن » .

فى الشبانات مركز الزقازيق

وفى ٢٥ مارس حاصرت قوة من الجنود بلدة الشبانات بمركز الزقازيق بحجة ان جنديا هنديا من الموكول اليهم حراسة السكة الحديدية قد قتل على مقربة من هذه البلدة ، وطلب قائد القوة من العمدة الارشاد عمن قتل هذا الجندى ، فنفى عن اهل بلده ارتكاب هذا الحادث . فأمر القائد اهل البلدة أن يغادروا منازلهم فى الحال لاحراقها ، ومن يعارض يقتل رميا بالرصاص ، وكان عددهم نحو اربعة آلاف ، فخرجوا يهيمون على وجوههم ، وكان الجند يخزونهم بأسنة حرابهم ليستعجلوهم فى اخلاء البلدة ، وماتت امرأة حامل من جراء هذه الوحشية ، ولما غادر البلدة اهلوها اخذ الجند يحطمون ابواب المنازل ويقتحمونها ، ويأخذون منها ما تصل اليه ايديهم من مال ومتاع ، ثم اشعلوا النار فيها جميعا ، واستمرت النار مشتعلة يومين ، فدمرت معظم منازل البلدة ، وبات أهلها فى العراء فى حالة تدمى القلوب وتفتت الأكباد .

فى صفط الملوك

فى منتصف ليلة الاحد ١٣ ابريل سنة ١٩١٩ هاجمت قوة من الجند الانجليز

بلدة « كفر مساعد » التى تبعد عن محطة « صفط الملوك (١) » بنحو خمسة كليومترات واحاطوا بجميع مساكنها بحجة البحث عمن أطلق الرصاص على دورية بريطانية كان منوطا بها حراسة السكة الحديدية ليلا فى هذه المنطقة ، وامروا الأهالى بالخروج من بيوتهم لكى يعرضوا على الدورية البريطانية حتى يعرف من بينهم من أطلق الرصاص عليها .

وبعد أن فتشوا جميع البيوت والأجران ، استاقوا كل الذكور من اهل البلدة الى محطة صفط الملوك بعد أن قتلوا أحدهم يوسف مبروك .

وفى نحو الساعة الثالثة بعد منتصف الليل زحفوا على بلدة « شبرا الشرقية » على بعد كليو مترين من كفر مساعد ، وفعلوا بها ما فعلوا فى البلدة الأولى .

وفى نحو الساعة السادسة صباحا هاجموا بلدة « كفر الحاجة » والعزب التابعة لها ، وفعلوا ايضا مثل فعلتهم فى البلدتين ، واذ كان بعض أهلها قد بكروا فى الصباح الى مزارعهم ، فقد استاقوا الرجال الذين كانوا فى الغيطان بين طلقات البنادق ، واخذوا جميع من اعتقلوهم من أهالى البلاد الثلاثة الى محطة صفط الملوك ، وحجزوهم برصيف البضائع بين نطاق من الجند شاهرى السلاح ، فعمهم الذعر هم وذووهم ونساؤهم الذين تابعوهم الى المحطة ، وعبثا حاول الأستاذ محمد توفيق عمران المحامى من اهالى كفر الحاجة وجرجس افندى بولس من أهالى كفر مساعد اقناع قائد القوة ببراءة الأهالى ، اذ أن المنسوب اليهم أن أحدهم أطلق الرصاص على الدورية الانجليزية ليلا ، فى حين انهم من اهالى الجهة الشرقية لخط السكة الحديدية ، والطلق انما حدث فى الجهة الغربية ، فكان جواب القائد أن لا بد من الارشاد عن الفاعل الحقيقى والا نفذ أوامره ، وقد نفذها بالفعل ، فأمر بأن يجىء الجند بكل فرد من الأهالى المحجوزين وعددهم نحو الخمسمائة ، فجىء بهم واحدا بعد واحد ، وكان كل منهم يسأل عن معرفته لمن أطلق الرصاص فيجيب سلبا ، فيدفع الى كشك صغير على رصيف المحطة ، فيتلقفه الجند ويمزقون ملابسه ، ويسلبون نقوده ثم يجلدونه ضربا بالسياط بلا شفقة ودون حساب أو تخير لمواضع الضرب ، وبعد أن ينتهوا من جلده يقذفون به خارج الكشك ، فيتلقفه شرذمة آخرون من الجنود ضربا بالأيدى وركلا بالارجل ، وقد اغمى على بعض المضروبين ، وقاء البعض الآخر دما من شدة التعذيب ، ولم يحترم الانجليز فى هذه المأساة سنا ولا مقاما ، فضربوا العلماء وكبار السن والأعيان والصغار ، على أن الادلة كانت متضافرة على براءتهم جميعا فان الطلق حصل ليلا فى الجهة الغربية للسكة الحديدية ، وهم جميعا من أهالى الجهة الشرقية ، وكانت الأوامر العسكرية تقضى بالا يفارق الأهالى منازلهم من الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحا ، فكان يستحيل عليهم أن يعرفوا من أطلق الرصاص فى جنح الظلام على الدورية الليلية ، وقد كتب الأهلون بهذه الفظائع شكاوى عدة بعثوا بها الى الوفد والى الجهات المختصة ، وأرفقوا بها صورا فوتوغرافية لآثار التعذيب فى أجسامهم .

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثانى وبه تمام الكتاب

راجع هذا الكتاب المستشار حلمى السباعى شاهين

---

(١) مركز ايتاى البارود بحيرة



فهرست الجزء الأول

الفصل الأول

مصر فى أثناء الحرب العظمى الأولى

١٩١٤ – ١٩١٨

الفصل الثانى

أســـباب الثورة

الفصل الثالث

تأليف الوفد المصرى وتطور الحوادث

الفصل الرابع

مقدمات الثورة

الفصل الخامس

الثـــــورة

الفصل السادس

الثورة فى الأقاليم

الفصل السابع

الفصل الثامن

مواجهة الثورة

* * *

كتاب الشعب

ثورة ١٩١٩

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

بقلم

عبد الرحمن الرافعي

الجزء الثاني

مؤسسة دار
الشعب
٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة
تليفون ٣١٥٩٠



الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الإفراج عن سعد وصحبه

رأت الحكومة البريطانية بعد تعاقب الحوادث أن سياسة قمع الثورة بالقوة والبطش قد تفضى الى اخمادها ، الا أنها وسيلة عكسية لا تؤدى الى الغرض الذى ترمى اليه ، لأنها تؤجج نار العداوة والبغضاء فى النفوس ، وتزيد فى حفيظة الشعب عليها ، فرأت وقد أخذت الثورة بالشدة حينا ، أن تجنح ولو مؤقتا لمهادنتها ، والتخفيف من حدتها ، والتحبب ظاهرا الى الأمة ، واذ اعتقدت أن السبب المباشر للثورة هو اعتقال سعد زغلول وصحبه ، فقد صح عزمها على أن تقرر الافراج عنهم ، والترخيص للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر الى أوروبا ، وبذلك تجتذب قلوب الشعب ، وتكسر من حدة ثورته ، وبهذا نصحها الجنرال اللنبى المندوب السامى البريطانى ، وازجى لها هذا الرأى فى برقية بعث بها اليها فى ٣١ مارس سنة ١٩١٩ ، ولما يمض على قدومه الى مصر أسبوع ، فأخذت بنصيحته .

وقد ساعد على اختيار هذا الحل أن الحكومة البريطانية اتخذت عدتها فى مؤتمر الصلح ، لكى يرفض مطالب مصر ، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب ، واستوثقت من انه سيقر الحماية البريطانية فى معاهدة الصلح ، فلم تر فى الافراج عن سعد وصحبه ، ولا فى التصريح للوفد ولمن يشاء من المصريين بالسفر ، ضررا يلحق اهدافها السياسية ، ولم يكن لهذا الحل من العواقب ما يزيد سوءا عن تأجيج العداوة فى نفوس المصريين ، بابقاء سعد وصحبه فى الاعتقال .

منشور السلطان الى الأمة

ولما استقر عزمها على اصدار هذا القرار مهد السلطان فؤاد لاعلانه بمنشور الى الأمة اذاعه مساء الأحد ٦ ابريل سنة ١٩١٩ ، نصحها فيه بالكف عن المظاهرات ، والاخلاد الى الهدوء والسكينة ، ونشر فى « الوقائع المصرية » وفى الصحف اليومية جميعها ، واسترعى الأنظار ما فيه من روح التضامن مع الشعب فى شعوره الوطنى ، وكان هذا أول منشور للسلطان بهذا المعنى ، وظهر الفرق جليا بينه وبين كتابه الى رشدى باشا غداة ولايته العرش (ج ١ ص ٣٦) .

اصدر السلطان منشوره الى الأمة بهذا المعنى الجديد ، فأدرك الجمهور أنه مقدمة لعمل سار ستفاجأ به البلاد ، قال :

« انى انشر بين قومى هذه الكلمات التى كانت تختلج بصدرى من الوقت الذى اخذت تتوارد الى فيه ملتسمات الأمانى القومية نحو مستقبل البلاد ، وانى بالطبع لا اعنى بالبلاد الا بلادنا المباركة ، لا اعنى بالبلاد الا وطننا العزيز ، هذا الوطن الذى اقتضت حكمة الله أن يكون جدى الأكبر محمد على الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه .

« جلس جدى رحمه الله على عرش مصر والوقت عصيب والفتن سائدة والقوم فى شقاء ، بين ظلم الحكام وظلمات الجهالة ، فتعب فى راحة الوطن العزيز وسهر على أمنه وسعادته ، ونشر فى أرجائه رايات العدل وأنوار العرفان ، فضرب لنـا بذلك مثلا شريفا لا يجدر بنا أن نضل بعده أبدا ».

« فكلما شعرت بدم هذا النابغة العظيم يجرى فى عروقى أشعر بمحبة هذا الوطن العزيز الذى لا ترضى نفسه بأن يكون محبوبا لغيرى اكثر منى فيزداد اهتمامى بما يعود عليه من الخير والسعادة بعون الله .

« ولما كنت عاملا على هذا المبدأ الشريف بكل ما فى وسعى فانى أطالب أبنائى المصريين بما لى من حق الأبوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التى كانت عواقبها غير محمودة فى بعض الجهات وأن يخلدوا الى الراحة والسكون وانصراف كل الى عمله ، وهذه هى يد المساعدة التى أطلبها منهم .

« وأسأل الله القدير أن يمدنا فى جميع أحوالنا بتوفيقاته الصمدانية وأن يهيىء لنا فى أعمالنا من أمرنا رشدا » .

القاهرة فى ٥ رجب سنة ١٣٣٧ ــ ٦ أبريل سنة ١٩١٩) « فؤاد »

منشور الجنرال اللنبى بالافراج عن سعد وصحبه

وفى اليوم التالى ــ ٧ ابريل ــ أعلن الجنرال اللنبى قراره بالافراج عن سعد وصحبه واباحة السفر للمصريين ، وأصدر بذلك منشورا قال فيه :

« الآن وقد عاد النظام بنجاح عظيم فبالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان أعلن انه لم يبق حجر على السفر ، وأن جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد تكون لهم هذه الحرية ، وقد قررت علاوة على ذلك أن كلا من : سعد زغلول باشا ، واسماعيل صدقى باشا . ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا . يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » .

٧ ابريل سنة ١٩١٩ نائب جلالة الملك الخاص

أ . هـ . هـ . اللنبى

مظاهرات الفرح والابتهاج

تبدلت الروح العامة بعد اذاعة هذا المنشور ، وشهدت مصر من مظاهرات الفرح والسرور ما لم يسبق له نظير فى تاريخها الحديث ، فقد عدت الأمة بحق أن الافراج عن سعد وصحبه هو نصر سياسى نالته فى ميدان الكفاح القومى ، لأن السلطة التى اعتقلت سعدا هى ذات السلطة التى اضطرت الى الافراج عنه ، تسكينا للثورة ، أو ترضية لها ، أو مهادنة لها ، فهو على أى اعتبار مكسب لها ، اذ لولا الثورة لما أفرج عن سعد وصحبه ، والحكومة البريطانية لم تأمر باعتقالهم لكى تفرج عنهم بعد شهر واحد من هذا الاعتقال ، فهذا الافراج هو ولا ريب ثمرة للثورة ، ونتيجة من نتائجها .

لم يكد هذا النبأ يصل الى مسامع الناس حتى تألفت المواكب فورا تطوف فى الشوارع والميادين هاتفة بحياة مصر واستقلالها وحياة سعد والمجاهدين وذكرى الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحرية والاستقلال ، ولم يترك الجمهور

مظهرا من مظاهر الفرح والابتهاج الا فعلوه ، فرفعت الأعلام على المحال التجارية ، وزينت قطر الترام بغصون الأشجار ولأزهار ، وازدانت المركباب بالأعلام والرياحين ، والناس فيها ومن فوقها يصيحون ويهتفون ، ووضع المتظاهرون فى يد تمثال ابراهيم باشا فى ميدان الأوبرا علما مصريا كبير منشورا ، فكان يبعث الحماسة والبهجة فى النفوس .

على أن هذا اليوم لم يخل من حوادث دموية وقعت فيه ، فقد اعتدى الجنود البريطانيون على بعض المتظاهرين بالقرب من فندق شبرد ، وأطلقوا عليهم النار ، فقتل منهم اثنان وجرح أربعة ، وقد عرفنا من القتيلين اسم أحمد محمد عمران من شبرا .

وقامت مظاهرات الفرح فى معظم العواصم والثغور والبنادر وكثير من القرى فى الأيام التالية للافراج عن سعد .

مظاهرة ٨ أبريل الكبرى

تعددت مظاهرات الفرح والابتهاج يومى ٧ و ٨ أبريل ، وكانت مظاهرة يوم الثلاثاء ٨ ابريل أعظمها شأنا وأوسعها مدى ، اشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، فانتظمت العلماء والقسوس والقضاة والمحامين والأطباء والأعيان وموظفى الحكومة وطلبة المدارس والمعاهد جميعا ، وطوائف العمال والصناع ، ومع كل فريق من هذه الطبقات علمها الخاص ، وسارت وراء هذه الطوائف مركبات تقل عقيلات العائلات الكريمة ، وابتدأ الموكب يسير فى الساعة الثالثة بعد الظهر من ميدان محطة العاصمة حتى وصل الى ميدان عابدين أمام السراى السلطانية ، وهنالك هتف المتظاهرون بحياة « السلطان العادل » ، فاستقبلهم بالسراى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ، ورجال التشريفات وضباط الحرس يبلغونهم تحيات السلطان ، وطاف الموكب ببيت الأمة ، وبالجملة كانت المدينة تموج بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم مئات الآلاف ، هذا الى غير المتظاهرين ممن خرجوا من منازلهم مدفوعين بدافع البشر والغبطة ، فكأن القاهرة كلها قد خرجت الى الشوارع فى هذا اليوم المشهود ».

الاعتداء على المتظاهرين

على أن هذا اليوم – كسابقه – لم يستمر موسوما بمظاهر الغبطة والسرور ، بل جد فيه من اعتداء الجنود الانجليز ما بدل الفرح حزنا ، ذلك أنه بينما الموكب يسير أمام حديقة الأزبكية اذا بطلقات الرصاص تدوى فى الفضاء ، فأخذ الجمع يتبين الخبر ، فراوا بعض الجنود الانجليز يطلقون النار على المتظاهرين المسالمين ، فقتلوا عددا منهم ، بينهم فتى صغير ، وجرح كثيرون ، فارتج نظام الموكب من فظاعة هذا الاعتداء ، وكاد المتظاهرون يقابلون الشر بمثله ، لولا أن تغلبت الحكمة على العنف ، فحمل بعضهم الغلام والدم يقطر من جراحه ، وذهبوا به الى قصر عابدين ، وطلبوا أن يطل عليهم السلطان ليشهد وحشية هذا الاعتداء ، فأشرف عليهم بعض رجال القصر ووعدوهم بتبليغ السلطان ما حدث ، فهدأ روع الجمهور قليلا ».

أشارت السلطة العسكرية الى الاعتداء الذى وقع يوم الاثنين فى بلاغها الصادر يوم ٨ ابريل بقولها : « وردت الأنباء بوقوع بعض حوادث يؤسف لها خلال مظاهر تحمس الشعب ليلة أمس فى القاهرة والاسكندرية ومن المحتمل أن هذه الحوادث وقعت بسبب سوء التفاهم ، والتحقيق جار فى هذه الحوادث ، أما الحالة فى الأقاليم فلم يطرأ عليها تغيير » ».

وأشارت الى الاعتداء الذى وقع يوم الثلاثاء فى بلاغها الصادر يوم ٩ ابريل بقولها :

« وصل الى مسامع فخامة نائب الملك الخاص مع الأسف الشديد ما وقع من بعض الحوادث الموجبة للأسف فى خلال مظاهرات أمس ، فأمر بتأليف لجنة للتحقيق فى الحال فى هذه المسائل حتى يحال المجرمون فيها على العدالة ليعاقبوا » .

ولم يسمع أحد بعد ذلك بعقاب أحد من هؤلاء المجرمين ، وتبين ان الغرض من هذا البلاغ انما هو تهدئة للخواطر وان يتضمن ترضية كلامية لا جدوى لها ولا أثر .

وتكررت المظاهرات يوم ٩ أبريل ، وقتل فيها عدد من المصريين والبريطانيين ، وقد عرفنا من أسماء شهداء يوم ٨ أبريل : عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر ، امام أحمد ابراهيم حسن من الشعرانى . الحاج أحمد عبد الكريم السودانى من الوايلى . محمد أفندى أبو شادى من كوم الصعايده قسم عابدين . الغلام رجب ابراهيم (سنه ١٢ سنة) من باب الشعرية . سيد صقر أومباشى سوارى من عطفة الشعار . ابراهيم بدوى جاويش بفرقة المطافى من عطفة الشعار . مصطفى احمد سليم من عطفة الشعار . سيد يوسف من عطفة الشعار . عبد العزيز المستكاوى من عطفة الشعار ايضا .

تأليف وزارة رشدى باشا الرابعة

كانت وزارة رشدى باشا الثالثة مستقيلة منذ ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وقد قبل السلطان استقالتها فى أول مارس سنة ١٩١٩ كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٠٩) ، وظلت البلاد دون حكومة طيلة شهر مارس ، وهو الذى شبت فيه الثورة .

فلما قبلت مطالب رشدى الأولى باباحة السفر لمن يشاء من المصريين ، وأفرج عن سعد وصحبه ، عرض السلطان على رشدى باشا مهمة تأليف الوزارة من جديد ، فقبلها ، وكانت وثيقتا العرض والقبول وجيزتين فى مبناهما ومعناهما ، ولم يزد رشدى باشا فى بيان برنامجه على قوله انه ارتضى تأليف الوزارة « أملا فى حل يرضى الأمة » ، وهاك نص كتاب السلطان اليه :

« عزيزى رشدى باشا .

« انه بما لى فى دولتكم من الثقة الكاملة قد عهدت لدولتكم تأليف الوزارة الجديدة وعرضها علينا لصدور أمرنا باعتمادها ، وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » .

« صدر بسراى البستان فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ — ٩ ابريل سنة ١٩١٩ »

« فؤاد »

ولعله أوجز كتاب دعى فيه وزير الى تأليف الوزارة .

فأجاب عليه رشدى باشا فى نفس اليوم بالكتاب الآتى :

« ياصاحب العظمة ..

« أتقدم الى عظمتكم بالشكر الفائق على ما تفضلتم به نحوى من دلائل استمرار الثقة بالأمر الكريم الذى أصدرتموه لى فى هذا اليوم تكلفوننى فيه بتشكيل الوزارة الجديدة ، فنظرا لما فى الظروف الحاضرة من المصاعيب ، وأملا فى حل يرضى الأمة ،

ارى من واجبى قبول القيام بالمهمة التى اقتضت ارادتكم السنية احالتها الى عهدتى ، ولذلك اعرض على نظركم العالى مشروع المرسوم السلطانى المرفق بجوابى هذا لصدور الأمر باعتماده ، واذا كنت لم أحفظ لنفسى سوى رياسة مجلس الوزراء فذلك لأن اعباء الحمل الملقى على عاتقى فى الحال وفى المستقبل القريب لا تسمح لى أن اتولى أيضا ادارة وزارة اخرى ، وانى لعظمتكم العبـد الخاضـع المطيع والخادم المخلص » .

القاهرة فى ٨ رجب سنة ١٣٣٧ — ٩ أبريل سنة ١٩١٩ « حسين رشدى »

وقد صدر المرسوم السلطانى بتأليف الوزارة فى ذات اليوم (٩ أبريل) على النحو الآتى :

حسين رشدى باشا للرئاسة والمعارف (مؤقتا) . يوسف وهبه باشا للمالية . عدلى يكن باشا للداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للحقانية . جعفر ولى باشا للأوقاف . أحمد مدحت يكن باشا للزراعة . حسن حسيب باشا للاشغال والحربية والبحرية .

ويلاحظ أن رشدى باشا استبعد من هذه الوزارة ثلاثة من اعضاء وزارته السابقة ، وهم اسماعيل سرى باشا . واحمد حلمى باشا . واحمد زيور باشا . لأنهم لم يتضامنوا معه فى سياسته الأخيرة التى ادت الى استقالته ، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد ، وهم : جعفر ولى باشا ، وكان وكيلا لوزارة الداخلية ، وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظا للاسكندرية ، وحسن حسيب باشا وكان مديرا للغربية .

* * *

الفصل العاشر

استمرار الثورة

استمرت الثورة بعد الافراج عن سعد وصحبه ، وتأليف وزارة رشدى ، ولم تنقطع حوادثها ومظاهرها ، ولم تجنح البلاد للهدوء والسكينة ، فان روح الثورة كانت لاتزال تضطرم فى النفوس ، فكانت تنأى بها عن الرضا بالحلول المسكنة الوقتية .

تعددت مظاهر الثورة فى هذه المرحلة من تاريخها ، من استمرار المظاهرات وما تخللها من المصادمات بين المصريين والبريطانيين ، الى استمرار اضراب الطلبة والمحامين ، وتعدد الاعتقالات ، والمحاكمات العسكرية ، ثم اضراب الموظفين واضطرار وزارة رشدى الى الاستقالة ، ثم بقاء البلاد بلا وزارة مدة شهر من الزمن .

لم تتبدل الحالة العامة بعد تأليف الوزارة ، على أن المحلات التجارية فتحت جميعها بعد أن كان معظمها مغلقا ، وكثر عدد قطارات الترام التى سيرتها الشركة ، وانتهى اضراب عمال الترام بعد وساطة الوزارة بينهم وبين الشركة فى اجابة مطالبهم التى قدموها واشترطوا اجابتها ليعودوا الى العمل ، وهى مطالب معقولة تتعلق بتحسين حالتهم الاقتصادية .

وظلت المواصلات بين العاصمة والأقاليم متعذرة غير مستقرة ، وأعلنت السلطة العسكرية قبيل تأليف الوزارة (منذ ٧ ابريل) الغاء قيود السفر من القاهرة بالطرق الزراعية والنيل والترع وانه لم تعد حاجة الى الحصول على ترخيص ، على أن قيود السفر بالسكك الحديدية وبخاصة قيود الترخيص ظلت قائمة ، وأعلنت السلطة انها تفضل طلبات الترخيص التى يقدمها من ينتمون الى الطبقات الآتية :

١ - الأشخاص المسافرون الى احدى الموانىء للسفر وكانوا يحملون جوازات بمغادرة البلاد .

٢ - الأشخاص الذين يريدون السفر الى أى بلد يمكن السفر اليها وكانوا من :

(أ) موظفى الحكومة الذين يحملون تصريحا من رئيس المصلحة التى ينتمون اليها .

(ب) الأشخاص الذين يسافرون لقضاء أعمال تتعلق بالسلطات العسكرية .

(جـ) النزلاء الحقيقيين النازلين فى المدن التى يريدون السفر اليها .

(د) أصحاب الأملاك الذين يريدون زيارة أملاكهم .

(هـ) أصحاب الصنائع ومندوبى البيوت التجارية الكبرى الذين يسافرون لأغراض تتعلق بمهنتهم أو اشغالهم .

وقالت فى ختام بلاغها انه « لا يمكن ضمان الحصول على الجوازات بأى حال من الاحوال ولكنها ستمنح فى الأحوال التى ذكرت أو اذا كان هنـاك سبب وجيه فيما يتعلق بأحوال السكك الحديدية الملائمة ، وليس هناك فى هذه الآونة سفر الى الوجه القبلى بواسطة القطارات ، وتقدم الطلبات الخاصة بجوازات السفر الى مدير قلم الرخص والجوازات بادارة بوليس القـاهرة بشارع غيط العـدة (محمود سامى البارودى الآن) رقم ١٢ » .

استمرار اعتداء الجنود الانجليز

استمر اعتـداء الجنـود الانجليز على المصريين الآمنين ، من متظاهرين وغير متظاهرين فقد تقدم القول بما وقع من الاعتداء على مظاهرات يومى ٧ و ٨ ابريل ، واستمر الاعتداء فى الأيام التالية ٩ و ١٠ و ١١ أبريل ، وصدر بلاغ رسمى بتاريخ ١٠ ابريل جاء فيه ان خمسة جنود بريطانيين قتلوا ، منهم واحد فى ميدان عابدين ، واثنان فى شارع محمد على ، واثنان وهما من الهنود فى الخليج المصرى ، وان الجنود اضطروا الى اطلاق النار ، فقتل من المصريين عدد كبير ، وأبلغ مستشفى قصر العينى مساء ٩ أبريل انه تلقى ٢٢ قتيلا و ٤٧ جريحا ، وبلغ عدد القتلى لغاية ١٠ أبريل ٣٨ قتيلا ، ومائة جريح ، وفى ١٠ ابريل قامت شرذمة من الجنود الاستراليين بمظاهرة خرجت من حديقة الأزبكية ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، واخذوا يطلقون النار على الآمنين ويعتدون على المحال التجارية الكائنة فى شارع بولاق .

وقد عرفنا من اسماء شهداء هذه الأيام الثلاثة : احمد مصطفى من غيط العدة . زكى محمد من بولاق . فرج حسن . احمد الكيلانى جاويش من قسم السيدة . احمد ابراهيم من الخرنفش . ابراهيم خشبة من شبرا . محمد المصرى من بلبيس . حسين محمود الحمامى من باب الشعرية . موسى محمد الخليفة من بولاق . محمود احمد العربجى من الناصرية . شاكر عبد الملاك من شارع الجميل قسم الأزبكية . محيى الدين حامد (سنه ١٦ سنة) من الجمالية . حنفى السيد (سنه ١٢ سنة) من قسم السيدة . عبد ربه على الغنام من شبرا وأصله من قليوب . عبده احمد فرج من قسم الخليفة . محمد منصـور من الماوردى . بيومى حسين من قسـم السيدة . محمد شبراخيت من الناصرية . عبد الجواد حسنين من اطفيح مركز الصف . محمود مصطفى من باب الشعرية . شحاته محمد الدكرورى من عرب اليسار قسم الخليفة . احمد جمعة من مصر القديمة . محمود محمد سرموح من مصر القديمة . سيد أحمد كامل من الماوردى . امام السيد من بولاق . السيدة عائشة عمر من السروجية الدرب الأحمر . عبد الفتاح ابراهيم الزناتى من باب الشعرية . الدكتور رزق مينا طبيب أسنان من قسم عابدين . السيدة شفيقة محمد (١) من الخرطة القديمة بالخليفة . الحاج أحمد الفيلالى من حوش قدم بالغورية . محمود على عامر من الخرطة القديمة بالخليفة . محمد جمعة من الدرب الأحمر . محمد بدر حسن من المنيرة . احمد فهمى من المغربلين . السيدة فهيمة رياض من الدرب الأحمر . غالى بولس من بولاق . محمد أبو السعود من شبرا البلد . محمد مرسى سالك من قسم السيدة .

وجاء فى البلاغ الرسمى الصادر بتاريخ ١٢ أبريل : « حدثت الخسارة التالية

(١) التى سبق الحديث عنهـا فى الفصل الخامس (ج ١ ص ١٤٣)

بين الجنود البريطانية فى القاهرة فى ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ ابريل وهى : ٨ من الجنود وصف الضباط قتلوا ، و ٤ ضباط و ١٥ صف ضابط وجندى جرحوا . وحدثت الخسارة الآتية فى الـ ٢٤ ساعة الماضية التى انتهت ظهر يوم ١١ ابريل : ٣ من القتلى و ١٥ جريحا من الملكيين » (أى من المصريين طبعا) .

وشيعت فى يوم ١١ ابريل جنازة اربعة عشر قتيلا من شهداء يوم ١٠ ابريل وما يليه وهى الجنازة التى تقدم الكلام عنها (ج ١ ص ١٤٣) .

سفر الوفد الى باريس

سافر اعضاء الوفد المصرى من القاهرة يوم الجمعة ١١ ابريل سنة ١٩١٩ الى بور سعيد ، ومنها ابحروا الى مالطة حيث التقوا بسعد وزملائه الثلاثة ، وابحروا جميعا الى باريس .

وعلى ذلك صار الوفد الذى ذهب الى أوربا مؤلفا كما يأتى : سعد زغلول باشا . على شعراوى باشا . اسماعيل صدقى باشا . حمد الباسل باشا . محمد محمود باشا . عبد العزيز فهمى بك . احمد لطفى السيد بك . محمد على علوبة بك . عبد اللطيف المكباتى بك . سينوت حنا بك . جورج خياط بك . مصطفى النحاس بك . الدكتور حافظ عفيفى بك . حسين واصف باشا . محمود أبو النصر بك . ثم انضم اليهم بعد ذلك عبد الخالق مدكور باشا .

ورافق الوفد من هيئة سكرتيرته : محمد بدر بك رئيسهم ، والأستاذ جورج دومانى وسافر معهم الأستاذ عزيز منسى . والأستاذ ويصا واصف . وعلى بك حافظ رمضان . وضم الوفد الى أعضائه الأستاذ ويصا واصف بعد وصوله الى باريس .

كان سفر الوفد موضعا لحفاوة الشعب من القاهرة الى بور سعيد حتى أقلعت الباخرة ، وفى الحق أن الوفد قد لقى من تأييد الشعب له ماديا وأدبيا ما لم تلقه اية هيئة سياسية اخرى ، فقد ايده بالتوكيلات التى اكسبته صفة التحدث عن الأمة ، وأمده بالمال الذى ساعده على متابعة عمله فى مصر والخارج ، وبلغ مجموع الاكتتابات التى جمعت له نيفا ومائتى الف جنيه ، وكان اكبر تأييد لقيه أن شبت الثورة فى البلاد بعد اعتقال سعد وصحبه ، فقد ثار الشعب لاعتقالهم طالبا اطلاق سراحهم وتمكينهم وزملائهم من السفر الى المؤتمر ، فالأمة لها الفضل الأكبر أولا وآخرا فى نهوض الوفد واستمراره فى العمل .

الموظفون ووزارة رشدى باشا

كان الظن حين تألفت وزارة رشدى باشا الرابعة أن يهدأ الموظفون ، ولا يعودوا الى الاضراب ، اذ كان اضرابهم احتجاجا على ما تضمنته خطبة اللورد كيرزون من التعريض بوطنيتهم (ج ١ ص ١٧٠) ، ولكن روح الاضراب تجددت فيهم بعد تأليف الوزارة ، والفوا اللجنة التى سبق لهم التفكير فى تأليفها منذ الاضراب الأول (ج ١ ص ١٧٢) ، وقد سميت « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » ، وجرى انتخابها بواسطة الموظفين ، فكان موظفو كل مصلحة يجتمعون فيها ويختارون مندوبا عنهم ، ومن هؤلاء المندوبين تألفت اللجنة ، وقد بلغ عددها اثنين وثلاثين عضوا ، ثم صاروا ٥٧ .

كانت باكورة أعمال هذه اللجنة أن اجتمعت بوزارة الحقانية يوم ١٠ أبريل سنة ١٩١٩ ، وقررت اضراب جميع الموظفين عن العمل ابتداء من يوم السبت ١٢ ابريل

حتى تجاب المطالب الآتية : (أولا) ان تصريح الوزارة بصفة الوفد الرسمية (ثانيا) ان تعلن الوزارة ان تشكيلها لا يفيد الاعتراف بالحماية (ثالثا) الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من الشوارع ومن البنادر والقرى وتفويض حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى .

واستثنى من قرار الاضراب موظفو مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ثم رجال البوليس والسجانون الموكلون بحراسة المسجونين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء انهم لازمون لهم .

رفعت اللجنة هذا القرار الى رشدى باشا ، وطالت المباحثات بينهما ، ولم ينتهيا الى اتفاق ، فأصدر رشدى باشا يوم ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ بيانا من رئاسة مجلس الوزراء ، يهيب فيه بالموظفين أن يعودوا الى أعمالهم قال :

« الآن وقد رخص للمصريين بالسفر وتألفت وزارة شعارها الاخلاص التام فى خدمة الوطن مشاطرة للأمة شعورها ومقدرة لأمانيها حق قدرها ، فان الحكومة تدعو الأمة الى الهدوء والسكينة كما انها تدعو الموظفين وغيرهم ممن أضربوا عن العمل تأييدا للمطالب القومية الى العودة لأعمالهم .

« ان الاصرار على الاضراب عن العمل فى الحالة الحاضرة يؤدى الى ارتباك الأعمال وانتشار الفوضى فليتدبر المضربون عن العمل المسئولية الهائلة التى تقع عليهم بازاء بلادهم اذا ما أصروا على موقف يعرض البلاد الى مثل تلك الأخطار .

« والحكومة على يقين بأن الكافة يدركون أن اهتمام عظمة السلطان بتأليف الوزارة كان أول باعث عليه وضع مقاليد الأمور فى يد السلطة المدنية مقدمة لاناطة المحافظة على النظام والأمن برجال السلطة المصرية والرجوع الى الحالة العادية » .

وفى الفقرة الأخيرة من هذا البيان اشارة الى ما كان يبذله رشدى باشا من الجهد لتحقيق المطلب الأخير من مطالب الموظفين — وهو المطلب الجوهرى — الخاص بالغاء الأحكام العرفية ، ولم يكن من الميسور له ان يلغيها بجرة قلم ، بل كان لابد من التفاهم على ذلك مع السلطة العسكرية البريطانية ، اذ كان اعلان الأحكام العرفية بقرار من قائد الجيش البريطانى .

ولكن لجنة الموظفين رأت أن هذا البيان لا يحقق مطالبها ، فاجتمعت بوزارة الحقانية يوم الأحد ١٣ ابريل ، وكان عدد الأعضاء الحاضرين خمسين مندوبا ، وقررت بالاجماع استمرار الاضراب حتى تجاب مطالبها .

وقررت ايضا انه اذا لحق أحد الموظفين ضرر بسبب قرارات اللجنة أو تنفيذها فيكون جميع الموظفين متضامنين معه ، ولا يعودون الى أعمالهم حتى يرفع عنهم هذا الضرر ، ويضربون من جديد اذا كانوا قد عادوا ، وقررت أن يستثنى من الاضراب الخدمة السائرة .

وأصدر رشدى باشا فى ١٥ ابريل بيانا ثانيا بدعوة الموظفين الى الرجوع الى عملهم فى اليوم التالى ، قال :

« ان الحكومة تكرر الدعوة الى الموظفين بالرجوع الى عملهم غدا الأربعاء وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الاضراب عن العمل » .

ولكن اللجنة اجتمعت فى ذلك اليوم بوزارة الحقانية وقررت استمرار اضراب الموظفين مع الاحتجاج على ما أسمته تهديد الحكومة اياهم ، ووضعت تقريرا بمطالب الموظفين رفعته الى السلطان وقدمت ترجمته الى معتمدى الدول .

مؤتمر عام لتأييد الموظفين

ثم دعت اللجنة الى عقد مؤتمر عام يمثل طبقات الامة ، ردا على ما قيل من أن اضرابهم لم يصدر عن رغبة عامة ، واختاروا الأزهر ليعقد فيه المؤتمر .

ففى يوم الاربعاء ١٦ أبريل أضرب التجار وأصحاب الحرف والمهن الحرة ، وانعقد المؤتمر العام بالأزهر برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ، وحضره مندوبو طوائف المصريين جميعا ، وجمع هائل من مختلف الطبقات والموظفين ، وبعد أن ألقيت الخطب قرر المؤتمر تأييد الموظفين فى اضرابهم ، كما قرروا جميعا الاضراب عن أعمالهم حتى تجاب مطالب الموظفين ، وكتب بذلك قرار رفع الى السلطان والى رئيس الوزارة ومعتمدى الدول .

وقد ترتب على هذا القرار أن انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام حتى الكناسين ، فانهم تضامنوا فى حركة الاضراب ، فاستعاضت عنهم الحكومة بالمسجونين ، كما استعاضت عن سائقى عربات الرش ببعض العساكر الهنود ، وكان الجميع تحت حراسة الجنود الانجليز .

وأصدرت السلطة العسكرية اعلانا بتاريخ ١٦ أبريل باعتقال كل من يحرض الموظفين على الاستمرار فى الاضراب ، قالت فيه : « توجد حملة لارهاب مستخدمى الحكومة وغيرهم ، فالقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى يأمر بالقبض على جميع الأشخاص الذين يعثر عليهم وهم يقومون بمثل هذه الأعمال » .

ولما طال الأمر والموظفون والعمال على اضرابهم تدخل بعض معتمدى الدول الأجنبية وانذروا مصلحة البريد بانشاء مكاتب بريد خاصة لحكوماتهم ورعاياهم اذا استمر اضراب موظفى مصلحة البريد .

استقالة وزارة رشدى باشا — ٢١ أبريل

لم توفق وزارة رشدى باشا الى اقناع الموظفين بالعودة الى العمل ، ورأت حركة الاضراب فى اتساع ، وبخاصة بعد تضامن العمال مع الموظفين ، فقدم رشدى باشا الى السلطان استقالة الوزارة فى مساء ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ ، وبناها على أسباب صحية ، فتلقى يوم ٢٢ ابريل جواب السلطان بقبول الاستقالة .

قال رشدى باشا فى كتابه :

« يا صاحب العظمة : ان حالتى الصحية الآن لا تمكننى من القيام بأعباء مهمتى ، لذلك ارانى مضطرا الى تقديم استقالتى ، وانى أرفع لعظمتكم خالص الشكر على العطف والمعاونة اللذين لقيتهما على الدوام من جانب سدتكم العلية ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع الأمين ، والخادم المخلص المطيع » .

« القاهرة فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ »　　　　« حسين رشدى »

فأجابه السلطان بالكتاب الآتى :

عزيزى رشدى باشا

« ان اضطرار دولتكم للاستقالة بناء على عدم مساعدة حالتكم الصحية للقيام بأعباء مهمتكم ، كما ورد بكتابكم المرفوع الينا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٩ ، قد استلزم مزيد الأسف لدينا ، وقد أصدرت أمرى هذا لدولتكم شاكرا ولحضرات زملائكم على الهمم الصادقة التى بذلتموها فى سبيل مهمتكم » .

واسأل الله أن يمن عليكم بالصحة والعافية من فضله وكرمه » .

« قصر البستان ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ » « فؤاد »

ولعمرى أن لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدى باشا موقفا ينطوى على شيء كثير من العنت والتحدى ، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة ، فهم قد احرجوها بالمطالب الشديدة ، ولكنهم لم يطلبوا مثلها ، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت فى مايو سنة ١٩١٩ ، ولا من وزارة يوسف وهبه باشا وغيرها ، فلماذا اختصوا وزارة رشدى بهذه المطالب المحرجة ؟

اغلب الظن انهم ارادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثا كبيرا يدوى فى أرجاء البلاد ، ويمحو ما أخذ عليهم من الاحجام من قبل عن مشاركة الشعب فى ثورته ، على أنهم كان يجب عليهم أن يتخيروا عملا نافعا يفيد البلاد ولا يضرها ، أو لعلهم اطمأنوا الى وزارة رشدى اذ كانت متضامنة مع الحركة الوطنية ، فوقفوا منها هذا الموقف المحرج ، معتقدين أنها لابد نازلة على ارادتهم ، ولا تخالف لهم أمرا ، وعلى اى حال نعتقد انهم كانوا فى موقفهم حيالها متجنين متعنتين ، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التى ناصرت الثورة وسايرتها وعضدتها ، فأبقوا عليها ، وسهلوا لها مهمة الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، ولو انهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك ادعى الى بقاء رابطتهم قوية متينة ، ولكان لها أثرها السليم المستمر فى مجرى الحوادث ، ولكن الذى حدث أن هذا العنف الذى ظهروا به حيال وزارة رشدى ، حتى اضطروها الى الاستقالة ، قد تراخى ولم يلبث أن تبدد ، وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة ، ولم يسمع للموظفين بعد ذلك صوت فى الأحداث الجسام التى تعاقبت على البلاد ، وسايروا كل وزارة الفت ، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد ، وهكذا يبدو فى مختلف العهود أن الحركات التى تبدأ عنيفة بالغة فى العنف ، لا تلبث أن يعتريها التراخى والفتور ، ثم تتلاشى وتتبدد ، وغالبا ما تنقلب على عقبيها ، وتتنكر لبدايتها ، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهى التى يكفل لها البقاء والاستمرار .

عودة الموظفين الى العمل

ومن عجب أنه على أثر تقديم رشدى باشا استقالته يوم ٢١ ابريل اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة فى منتصف الليل ، وقرروا عودة جميع الموظفين الى العمل ! لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم ! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال اللنبى قد أعد انذارا للموظفين بالعودة الى عملهم ، وأن الانذار سيذاع فى اليوم التالى ، فبادر العشرة الأعضاء الى الاجتماع على عجل ، ليصدرو قرارا بالرجوع ، غير مبنى على انذار اللنبى ، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم فى هذه الساعة المتأخرة من الليل ، اذ أن استقالة رشدى باشا لم تقدم الا فى الساعة الحادية عشرة مساء ، وكان من الضرورى أن يصدر قرار اللجنة ليلا لينفذ فى الصباح .

انذار الجنرال اللنبى للموظفين

وفى صبيحة يوم ٢٢ ابريل اذاع الجنرال اللنبى منشوره للموظفين ، انذرهم فيه بالعودة فورا الى اعمالهم ، والا تشطب أسماؤهم من سجلات موظفى الحكومة ، قال :

« انه بموجب منشور ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ قد اعلن ان البلاد المصرية قد وضعت تحت الأحكام العرفية لأجل تعضيد وليس لأجل الغاء الادارة الملكية ، وقد فرض على جميع الموظفين الملكيين فى خدمة الحكومة المصرية أن يستمروا فى تأدية واجباتهم المتنوعة بكل دقة ، وحيث ان عددا من الموظفين والمستخدمين قد هجروا حديثا مراكزهم وظهر صريحا انهم فعلوا ذلك بقصد املاء خطة سياسية لحكومة عظمة السلطان ورفض الحماية التي وضعتها حكومة جلالة الملك على مصر ، وحيث أن اكثر هؤلاء الموظفين والمستخدمين قد رفضوا العودة الى أشغالهم لما ندبهم الى ذلك رئيس مجلس الوزراء ، وحيث أن كل موظف أو مستخدم يغيب عمدا عن مقر وظيفته فى الظروف المبينة اعلاه يرتكب جرما ضد المنشور السالف الذكر ، وكل شخص ينشىء او يقود هذه الحركة أو يمنع الموظفين او المستخدمين بالتهديد او بالقوة من تأدية اشغالهم يقع تحت طائلة القصاص الشديد بموجب الأحكام العرفية ، وحيث أنه قد آن الوقت لتدخل السلطة العسكرية فى هذا الأمر ، تأييدا للادارة الملكية ، فانى انا ادمند هنرى هينمن اللنبى بما هو معطى لى من السلطة بصفتى الجنرال القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر ، أصدر أمرى هذا الآن الى جميع موظفى الحكومة ومستخدميها الذين غابوا عن مراكزهم بدون اذن ، ليعودوا الى مراكزهم بالمواعيد المعينة ويؤدوا الواجبات المطلوبة منهم بالدقة ، والمدة التى غابوا فيها عن مراكزهم بدون اذن لا يتقاضون عنها راتبا ، وكل موظف أو مستخدم لا يعود الى مقر شغله فى اليوم التالى لتاريخ هذا المنشور ويؤدى بعد ذلك الواجبات المطلوبة منه بالدقة يعد من كل وجه مستعفيا ، ويحذف اسمه من كشف موظفى الحكومة ، وكل شخص بطريق الاقناع او التهديد أو استعمال القوة يمنع أو يحاول أن يمنع اى شخص من القيام بأمرى هذا يلقى القبض عليه ويحاكم بمجلس عسكرى » .

اذيع هذا المنشور فى العاصمة وفى المديريات كافة ، ونشر مع قرار العشرة الأعضاء فى وقت واحد ، وعلى اثرهما عاد أغلب الموظفين الى اعمالهم فى صبيحة يوم ٢٣ ابريل ، وامتنع الباقون عن العودة تفاديا من تسرب الظن الى الجمهور بأن العودة كانت بناء على تهديد الجنرال اللنبى لا بناء على قرار العشرة الأعضاء ، وفى الحق ان الجمهور لم يفته أن يدرك بفطرته السليمة ان انذار الجنرال اللنبى هو الذى حمل الموظفين على العودة الى العمل ، وان قرار العشرة لم يكن الا سترا لموقف يدعو حقا الى الخجل .

قرار لجنة الموظفين بالعودة الى العمل

وفى يوم ٢٥ ابريل اجتمعت لجنة الموظفين بكامل أعضائها فى وزارة الحقانية ، فأقرت قرار العشرة ، معلنة أن عودة الموظفين قد بنيت على استقالة الوزارة ، لا على تهديد الجنرال اللنبى ، وكان الرؤساء الانجليز قد أخذوا يهينون الموظفين بعد عودتهم الى العمل ، فقررت اللجنة فى هذا الاجتماع الاحتجاج على ما بدا منهم من الاضطهاد وسوء المعاملة ، وقررت توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب عدم عودتهم الى العمل فى الميعاد المحدد فى بلاغ المندوب السامى ، واعادة الذين منعوا منهم من مباشرة أعمالهم الى وظائفهم .

وانا ناشرون فيما يلى نص القرار مذيلا بتوقيع أعضـاء اللجنة ، فانه يعطيك فكرة عن الحالة الفكرية للموظفين وزعمائهم فى حركة سنة ١٩١٩ ، قالوا :

« اجتمعت لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها فى وزارة الحقانية الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة ٢٥ ابريل سنة ١٩١٩ ، وبعـد الاطلاع على محضر الاجتماع الذى عقده عشرة من أعضاء اللجنة بصفة مستعجلة فى الساعة ١١ والدقيقة ٥٠ من مساء الاثنين ٢١ ابريل الحاضر عقب استقالة الوزارة الرشدية الذى رأوا فيه دعوة الموظفين الى العودة الى أعمالهم ، وبما ان هذه الدعوة لم يتيسر لعدد من الموظفين العلم بها كما انه لم يتيسر لهم التحقق من الاستقالة التى كانت دون سواها السبب الى العودة لا سيما وأن قبول الاستقالة لم ينشر الا بعد ظهر الأربعـاء ٢٣ ابريل الحاضر ــ وبما انه قد ترتب على كل ذلك تخلف الكثيرين من هؤلاء الموظفين عن العودة الى أعمالهم ولا يزال بعضهم متخلفا ، وبما ان الطلبـات التى طلبها الموظفون تأييدا للقضية الوطنية وأضربوا من أجلها اضرابا عاما وأقرتهم عليها الأمة ممثلة بجميع طبقاتها اقرارا تاما ــ انما طلبت من الوزارة الرشدية ، فلما لم تستطع تلك الوزارة اجابتها بعد ان سلمت بصحتها استقالت ، وبما أن الاستقالة فى هذه الحالة هى فى حكم الاجابة ، فلذلك قررت اللجنة بالاجماع ما يأتى :

اولا ــ اقرار الدعوة التى صدرت من الأعضاء العشرة المشار اليهم بالعودة الى العمل واعتبارها قرارا صادرا من اللجنة بأجمعها .

ثانيا ــ الاحتجاج الشديد على ما بدا من عدد من الموظفين الانجليز فى بعض المصالح من الاضطهاد وسوء المعاملة لبعض الموظفين المصريين الذين عادوا الى أعمالهم وتذكير هؤلاء الموظفين الانجليز بأنهم رغم جنسيتهم موظفون فى الحكومة المصرية ، فلا يسوغ لهم استخدام مراكزهم الرئيسية للانتقام من الموظفين المصريين الذين أقرت الحكومة المشار اليها رسميا بأن اضرابهم كان لتأييد المطالب القومية .

ثالثا ــ توجيه النظر الى ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا ، واعادة الذين منعوا من أعمالهم الى وظائفهم .

فليحى الوطن وليحى الاستقلال التام . محمد عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى . أحمد شرف الدين وكيل ادارة المحاكم الشرعية . محمـد زكى الابراشى وكيل نيابة الاستئناف . سـلامة ميخائيل قاض . على ماهر مدير ادارة المجالس الحسـبية . حسن نشأت مدرس بمدرسـة الحقوق . صادق حنين مدير الادارة والاحصاء بالزراعة . محمود زكى مفتش بادارة الأمن العام بالداخلية . محمود سامى سكرتير عام وزارة الأشغال . محمـد حلمى عيسى مدير الادارة القضـائية بوزارة الحقانية . محمد عبد الهادى الجندى قاض . عبد العظيم راشد وكيل نيابة محكمة مصر المختلطة . محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية . محمود حسن مفتش ادارة الأمن العام بالداخلية . أحمـد صادق وكيل قسم الادارة بوزارة الداخلية . محمد شكرى طلحة بادارة الأمن بالداخلية . محمد قطبى وكيل مصلحة السجون . أمين فريد رئيس ادارة بمصلحة السجون . ابراهيم دسوقى أباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة . محمود عباسى وكيل ادارة بوزارة الحربية . عبد الباقى صالح وكيل ادارة بوزارة الحربية . أحمد حسن بوزارة الحربية . محمود حبيب وكيل ادارة قسم قضايا المالية . عطية حجاج رئيس قلم التحصيلات بالمالية . فؤاد برسوم رئيس قلم نزع الملكية . مصطفى شوقى بالمطبعة الاميرية . نجيب اسكندر دكتور بمصلحة الصحة . برسوم روفائيل بالبوستة . محمد فهمى بالبوستة . أحمد مختار بخيت منـدوب

قلم قضايا الأشغال . عبد العزيز فريد باشمهندس بهندسة السكة الحديد . أحمد فهمى وكيل ادارة بالأشغال . مصطفى منير سكرتير تنظيم مصر . وهبه مينا باشكاتب المبانى بوزارة الأشغال . ابراهيم رمزى مترجم فنى بوزارة الزراعة . على زيتـون قومندان مدرسة البوليس . أبو الفتح الفقى وكيل قلم الترجمة بادارة التعليم الفنى . مصطفى سـعيد رئيس المراجعـة بادارة الخزينـة . اسماعيل نيازى وكيل ادارة بالخارجية . بدرخان على وكيل مديرية الجيزة » .

وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين ، وانطوت صفحتها ، اذ كان هذا القرار آخر عمل لها ، ولم تعقد أى اجتماع بعد ، فكان عملها الوحيد هو احراج وزارة رشدى باشا وحملها على الاستقالة ، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعيـة منفصلة عن الحركة الوطنية ، حقا لم يكن هذا ما قصدت اليه اللجنة ، لكنه نتيجة لعملها ، ولخطة التحدى التى اتبعها أعضاؤها حيال وزارة رشدى باشا ، ولو تدبروا الأمر ما فعلوه .

عودة المحامين

وفى أواخر ابريل قرر المحامون العودة الى أعمالهم وطلبوا اعادة قيد أسمائهم فى جدول المحامين المشتغلين بالمحاماة .

عودة عمال العنابر

وعاد عمال العنابر ، وعمال الترام فى القـاهرة ومصر الجديدة الى أعمالهم فى أواخر ابريل أيضا .

اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية

ابريل سنة ١٩١٩

صدمت الثورة صدمة شديدة ، فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ، باعتراف الرئيس ويلسن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر ، فى حين كانت الأمة تعلق على « مبادىء ويلسن » آمالا كبيرة ، فجاء اعترافه بالحمـاية مخيبا هذه الآمال .

واغتبطت الدوائر الانجليزية بهذا الاعتراف ، وبادرت « دار الحماية » الى اذاعته فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، أوردت فيه الكتاب الذى تلقته من معتمد الولايات المتحدة بمصر فى هذا الصدد ، قالت ما تعريبه :

« تلقى فخامة نائب الملك الكتاب التالى من جناب المعتمد السياسى والقنصل العام لدولة الولايات المتحدة الامريكية فى القطر المصرى ، وهو :

« وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة . القاهرة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ .

« يا صاحب الفخامة . أتشرف باخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن ابلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قـد كلفت أن اقول ان الرئيس والشعب الأمريكى يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة

لتوسيع نطاق الحكم الذاتى ، على انهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة .

« وتقبل يا صاحب الفخامة ما يثبت من جديد احترامى الكبير لكم » .

(الامضاء) « همبسون جارى »

قابل الشعب هذا الاعتراف بالدهشة المقرونة بالمرارة والألم ، والقى صدوره شيئا من الضوء على حقيقة مبادىء ويلسن ، فاستبان أنه لم يكن جادا فيها ، اذ كيف يتفق اعترافه بالحماية مع ما سبق أن جهر به فى خطبه من أن الشعوب لا يجوز أن تنتقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء ، وانه لا يجوز أن تساد الشعوب أو تحكم الا بمحض ارادتها ورغبتها ، وأن تسوية جميع المشاكل بين الأمم لا يصح أن تقوم الا على أساس قبول تلك التسوية قبولا اختياريا محضا من جانب الشعب صاحب الشأن ، وأن دعائم العدل الدولى يجب أن ترتكز على مبدأ تقرير العدل بالنسبة للشعوب قاطبة ، وانه يجب أن يترك لكل شعب الحق فى تقرير مصيره ، دون احراج أو تهديد أو ارهاب ، فكيف يعترف بحماية فرضت قسرا على مصر من دولة تعهدت نيفا وستين مرة بالجلاء عنها ، كيف يعترف بهذه الحماية فى الوقت الذى طرقت فيه مصر أبواب مؤتمر الصلح معترضة عليها ، مطالبة باحترام استقلالها التام ؟ فهل هذا الاعتراف هو التفسير العملى لما نادى به من حق الشعوب كبيرها وصغيرها فى تقرير مصيرها ؟ أم تراه قد نادى بتلك المبادىء لكى تطبق على الشعوب الغربية دون الشرقية ؟

مهما يكن من الأمر ، فالواقع أن ويلسن قد اخلف وعوده للأمم ، وتغيرت مبادئه حين جلس على مائدة المؤتمر ، فصار اداة فى أيدى المؤتمرين من ممثلى الدول الاستعمارية التى تعتبر الشعوب المتوسطة والصغيرة نهبا مقسما بينها ، ومما لا شك فيه أنه وقع تحت نفوذ لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر فى مؤتمر الصلح ، فأصدر هذا الاعتراف تلبية لطلبه ، وكان لدهاء لويد جورج ومهارته السياسية أثرهما فى حمله على هذا الاعتراف ، دون تردد أو ممانعة ، ولعل لويد جورج قد أقنعه فيما أقنعه به أن مبادئه التى أعلنها كانت من أسباب قيام الثورة فى مصر ضد انجلترا ، وان كلمة منه كفيلة بتهدئة الخواطر الثائرة فى وادى النيل ، ورد المصريين الى النهج الذى يبتغيه ، وماذا يهم ويلسن أن يهدر حق أمة شرقية تحقيقا لأطماع دولة غربية كان عونا لها فى سياستها الاستعمارية ؟

قوبل هذا الاعتراف بالسخط على ويلسن ، واستنكار ما ينطوى عليه من نقض المبادىء التى أعلنها ومخادعته الشعوب فى خطبه وبياناته السابقة ، ولكن الشعب لم يتخذ لهذا السخط مظهرا بارزا ، لكى لا يزيد من تآمر خصومه عليه ، ولا يدخل اليأس الى قلبه ، وحسنا فعل .

تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء

ظلت مصر بعد استقالة وزارة رشدى باشا بغير وزارة ، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة فعلية ، وثورة فى الأفكار ، فأحجم المستوزرون عن قبول الوزارة حتى تنجلى الحالة ، أو تخف حدة الثورة ، فيأمنوا الخروج عليها والاستخفاف بها !

ولما كان بقاء البلاد بلا وزارة هو فى ذاته مظهر من مظاهر الثورة ، فقد قررت دار الحماية تخويل وكلاء الوزارات سلطة الوزراء ، وأصدر الجنرال اللنبى بلاغا عسكريا بهذا المعنى فى ٢٨ ابريل سنة ١٩١٩ ، قال :

« قد رخص بموجب هذا لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير ، وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية ، بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم ، وذلك بصفة وقتية ولحين تاليف وزارة جديدة » .

وكان وكلاء الوزارات حين صدور هذا البلاغ والبلاغ الذى سيلى ذكره هم : محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية . اسماعيل حسنين باشا وكيل وزارة المعارف . الفريق محمود حلمى باشا وكيل وزارة الحربية . المستر ارنست دوسن وكيل وزارة المالية . المستر جون لانجلى وكيل وزارة الزراعة . المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال . محمد شفيق باشا وكيل وزارة الأوقاف . المستر جورج موريس مدير ادارة الأمن العام القائم بأعمال وكيل وزارة الداخلية .

وأصدر الجنرال اللنبى فى اليوم نفسه بلاغات اخرى بتعيين المستر ارنست دوسن وكيلا لوزارة المالية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والمستر باترسن مساعدا له وعضوا فى اللجنة المالية ابتداء من أول ابريل ، والمستر تريلونى مراقبا عاما للادارة والحسابات وعضوا فى اللجنة المالية ابتداء من أول ابريل ، واللفتننت كولونل كيلنج مديرا عاما لمصلحة المساحة ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، والكولونل جارنر مديرا عاما لمصلحة الصحة ابتداء من ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، والدكتور جيمس ليز مفتش صحة مصر وكيلا عاما لهذه المصلحة ابتداء من أول ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد صدرت هذه البلاغات فى يوم واحد وقعها الجنرال اللنبى بصفته قائد قوات الجيوش البريطانية فى القطر المصرى .

ثم أصدر بلاغا بتعيين البريجادير جنرال السر جورج ماكولى مراقبا عاما لوزارة المواصلات التى لم تكن أنشئت بعد ، وتخويله سلطات الوزير .

استمرار اضراب الطلبة وانذار الجنرال اللنبى

ظل الطلبة مضربين طوال شهرى مارس (ابتداء من ٨ منه) وابريل سنة ١٩١٩ ، فدعاهم الجنرال اللنبى الى العودة الى مدارسهم ابتداء من ٣ مايو ، ولكنهم ظلوا على اضرابهم ، فأصدر بلاغا فى ذلك اليوم ، انذر فيه باقفال المدارس اذا لم يعد العدد الكافى لفتحها ، قال :

١ — ان لم يعد عدد كاف من التلاميذ لمدارسهم فى يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩١٩ يسوغ استمرار فتح المدارس العالية والثانوية والخصوصية والأميرية فستقفل هذه المدارس لغاية التاريخ المعتاد لابتداء الدراسة فى السنة المكتبية المقبلة .

٢ — ولا يقبل أى تلميذ مقيد الآن بسجلات المدارس المذكورة فى اى امتحان يعقد هذا العام الا اذا قام بما يأتى (أ) أن يعود الى مدرسته فى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، (ب) أن يواظب بانتظام لغاية انتهاء السنة الدراسية اذا استمرت هذه المدارس مفتوحة ، ويستثنى من ذلك التلاميذ الذين يمكنهم أن يثبتوا عدم استطاعتهم تنفيذ هذا الاعلان .

٣ — وتطبق أحكام الفقرة الثانية من هذا الاعلان على التلاميذ المقيدين الآن فى سجلات المدارس الحرة الخاضعة لتفتيش الحكومة .

« ا . هـ . هـ . اللنبى (جنرال) »

ولما اطلع الطلبة على هذا البلاغ اقاموا المظاهرات احتجاجا عليه ، بدلا من الاذعان له ، ففرقتهم القوات البريطانية ، ولما لم يعودوا الى مدارسهم فى الموعد المحدد فى البلاغ وهو ٧ مايو ، أعلن اغلاق جميع المدارس حتى موعد استئناف الدراسة فى العام التالى ، فانتهز الطلبة هذه الفرصة ، واستمروا فى اقامة المظاهرات الكثيرة ، وتعرض لهم الجنود البريطانيون ، فأصيب كثير منهم ، كما قبض على آخرين ».

عيد جلوس ملك بريطانيا

فى يوم ٣ مايو نشرت رئاسة مجلس الوزراء (ولم تكن بالبلاد وزارة) قرارا قالت فيه : « احتفالا بعيد جلوس ملك بريطانيا العظمى (الملك جورج الخامس) تعطل وزارات الحكومة وسائر المصالح الأميرية فى جميع انحاء القطر المصرى يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩١٩ » .

وارسل هذا القرار بالتلغراف الى المحافظين والمديرين ، ونشر قسم المحروسة التابع لوزارة الحربية فى الأوامر اليومية فى أول مايو فقرة مؤداها أن يوم الثلاثاء المذكور يوم بطالة فى جميع المكاتب .

وقد أثار هذا الاعلان غضب الجمهور ، فعمت المظاهرات نواحى القاهرة يوم ٦ مايو احتجاجا على جعل ذلك اليوم عطلة رسمية ، وأقيم اجتماع عظيم فى الأزهر احتج فيه المجتمعون على هذا القرار .

تفريق الاجتماع فى المقاهى

وفى ١٠ مايو اقتحم الجنود البريطانيون محل جروبى ، حيث كان يجتمع فيه كثيرون من المشتركين فى الحركة الوطنية ، وأخذوا يفتشون الجالسين جزافا بحجة العثور على اسلحة او منشورات ، ولما لم يوفقوا الى ضبط شىء من ذلك أصدرت السلطة العسكرية فى اليوم التالى (١١ مايو) امرا بتوقيع الجنرال وطسن بتفريق الاجتماعات فى المقاهى ، ورد فيه ما يأتى :

« محظور عقد اى اجتماع مخل بالنظام فى الحوانيت أو القهوات او المطاعم أو الملاهى فى دائرة محافظة القاهرة ، وكل شخص يشترك فعلا فى مثل هذه الاجتماعات يرتكب مخالفة ضد القانون العرفى ، ويعد اجتماعا مخلا بالنظام كل اجتماع يحضره أكثر من خمسة اشخاص اذا ألقيت فيه خطب أو حدث فيه سلوك غير عادى يكون من المحتمل عقلا أن يؤدى الى الاخلال بالأمن العام ، وكل حانوت أو قهوة أو مطعم أو ملهى عمومى يعقد فيه اجتماع مخل بالنظام يغلق فى الساعة السادسة مساء فى المخالفة الأولى ، ويغلق نهائيا فى المخالفة الثانية » .

اصلاح السكك الحديدية

اتمت الحكومة اصلاح معظم الخطوط الحديدية واباحت السلطة العسكرية السفر بين القاهرة ومحطات الوجه البحرى (فيما عدا منطقة قناة السويس) ، دون حاجة الى جوازات سفر ابتداء من ١٠ مايو ، واستثنيت المحطات الآتية من السفر منها واليها : قليوب . قنا . قها . سندنهور . قريسنا . الشين . المرابعين . سخا . ابو الشقوق . ههيا . ميت القرشى . دنديط . الحلواصى .

والغيت جوازات السفر الى الوجه القبلى ومنه ابتداء من أول يونيه سنة ١٩١٩

اعادة البريد

وأذاعت مصلحة البريد فى أول يونيه بلاغا بأن جميع فروعها التى كانت معطلة بسبب الاضطرابات عادت فى جميع الجهات الى العمل ما عدا الجهات التى لا تقف فيها القطارات .

اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

ومعاهدة فرساى

صدمت الحركة الوطنية صدمة جديدة فى شهر مايو ، اذ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء ، وسلمت الى الوفد الألمانى فى مؤتمر فرساى يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ ، فجاءت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧ الى المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها انجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح ، وصارت جزءا من معاهدة فرساى التى أمضيت يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ .

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة فرساى

وهاك تعريب المواد الخاصة بمصر فى تلك المعاهدة :

« القسم الرابع ـ مصر »

« المادة ١٤٧ ـ تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى ، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« المادة ١٤٨ ـ جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ .

« ولا يمكن لألمانيا ، بأية حال من الأحوال ، أن تتمسك بهذه العقود ، وتتعهد بأن لا تتدخل بأى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى عن مصر .

« المادة ١٤٩ ـ يكون اجراء القضاء فى الرعايا الألمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام .

« المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه .

« المادة ١٥١ ـ توافق ألمانيا على الغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام أو ادخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة .

« المادة ١٥٢ ـ توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس (١) الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

---

(١) نشرنا هذه الاتفاقية فى قسم الوثائق التاريخية .

« وتتنازل عن كل اشتراك في مجلس الصحة البحرية والقورنتينات في مصر وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التي لهذا المجلس الى السلطات المصرية .

« المادة ١٥٣ ـ جميع الأعيان والأملاك التي للامبراطورية الألمانية في القطر المصري تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أي تعويض .»

« وستعد اعيان الامبراطورية والدول الألمانية وأملاكها في هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج ، كالامبراطورية والدول الألمانية ، وكذلك الأعيان الخاصة التي لامبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية .»

« ستعامل جميع الأملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا في القطر المصري طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) .

« المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية في دخول ألمانيا بالنظام الذي يطبق على البضائع الانجليزية » .

احتجاج الوفد

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية

وما ان علم الوفد المصري ، وكان لا يزال بباريس ، بنصوص معاهدة الصلح ، حين عرضت على ألمانيا ، حتى بادر الى الاحتجاج عليها ، وأرسل في هذا الصدد الكتاب الآتي الى المسيو جورج كلمنسو رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس المؤتمر .

« باريس في ١٢ مايو سنة ١٩١٩

« جناب المسيو كليمنسو رئيس مؤتمر السلام بباريس

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل مع انها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظرا لما قامت به من المساعدة التي ادت الى النصر ـ لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت في مقدمة الدول التي أعلنت أنها في حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق وعانت أعظم الضحايا في سبيل قضية الحلفاء ـ لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسي وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأي الأمة المصرية وبغير أن يعير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها في وجه هذه الحماية واظهارها معارضتها لها بأجلى المعاني .

« ان العقل ليأبى اسناد مثل هذا القرار الى المبادىء التي من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتي قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم الصلح ، ولا الى المبادىء التي اعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح اليه اذا صرف النظر عن هذه المبادىء واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التي كان معمولا بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشري أن يفسر نيل الحجاز استقلالها وهي ولاية صغيرة ... وعدد سكانها ... لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تتحمل شيئا من أعباء الحرب . ومصر التي قامت بنصيب وافر منها وعانت ما عانته في سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات اذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال .

« لا يمكن التسليم بأن مصر التى اشتركت من أوائل القرن الماضى فى اقامة صروح المدنية وساعدت تركيا فى انتصارها الذى ادى الى استتباب النظام فى الحجاز بل وفى بلاد اليونان ، والتى قهرت تركيا نفسها فى ميدان الحرب ، يكون حظها ان تعامل بأقل مما عوملت به شعوب افريقيا الوسطى ، وقد أصبحوا اليوم محلا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها ».

« ليس فى العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء الى سبب واحد مقبول للموقف الذى اتخذه المؤتمر ازاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهى التى اشهدت العالم اكثر من ستين مرة على انها لا تفكر مطلقا فى ضم مصر أو فى اعلان الحماية عليها كرها ، وانما هى ترمى فى سياستها الى استقلال هذه البلاد .

« ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره حتى اذا سلم بانه بنى على حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولا شك فى أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل ان الأمر على العكس من ذلك فان مصر هى التى ساعدت انجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو .

« نعم ان بعض الصحف قد ايدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية وأن المبادىء التى أعلنت فى هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك بمثل هذه النظرية ليهدموا فى زمن السلم تلك المبادىء السامية التى اقامت الحرب بناءها وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود التى وعدوا بها من اشترك معهم فى تشييد صرحها . اذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية فى جميع الأحوال بلا استثناء ، فاننا نرى بعض الأمم الشرقية التى آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

« لم يبق الا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسن بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لأنه جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . انه ليشق علينا ان نفكر فى أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من بواعث الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فانه لا يسعنا الا اثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة .

« لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى فى ذلك المثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف روسو وهو : « ان القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » ــ ما يساعدها على التذرع بالصبر . اما الآن وقد اثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور المقوتة التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة انها اضحت تفضل الفناء على البقاء فى قيود الذل ، ولا شك أنه ما كان لتلك المبادىء الجديدة الا أن تصادف فى مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المحتد نشيطة المزاج ، اذا تولد فيها الأمل اثار غضبها على الذين يناوئونها فى استقلالها .

« ان الأمة المصرية لا تقبل ابدا ان تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الاقوياء . ولا شك أنها اليوم بعد التصريحات التى فاه بها ذلك الرسول الجديد فى

عالم السياسة الذى تشف كلماته عن أسمى معانى الأدب وأرقاها ، أبعد منها فى أى زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير . فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادىء الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها الى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لنيران الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هى التى تجتمع فيها عشرون دولة لتقرير موافقتها على الحماية البريطانية !

« ان مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى . وقد قال الرئيس ولسن :

« ان الصلح لا يمكن ان يكون صلحا وطيد الأركان الا اذا الدثر به كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير اقل تمييز بين قويهم وضعيفهم » .

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ اذا صح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن امة ذات تاريخ وماض مجيدين ، وما الذى كان يصيبنا لو كنا انضممنا لأعداء الحلفاء عوضا عن ان نشاطرهم متاعب القتال .

« ان الواجب المفروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصرى يقضى علينا بأن نسمع المؤتمرات صوت هذا الشعب السيىء الحظ الذى حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذى عمت ظلاله جميع اقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه انما كان يعمل للاضرار بمصالحه المشتركة فى العمل مع الحلفاء . نعم ان صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذى حرم من نعم الصلح ومزاياه مع انه كان عاملا امينا فى الحرب .

« ولكن الأمة التى لها امنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها لا تمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها » .

« عن الوفد المصرى رئيس الوفد »

« سعد زغلول »

اشتداد الاضطهاد
بعد اعتراف المؤتمر بالحماية

كان لاعتراف مؤتمر فرساى بالحماية أثر أليم فى نفوس المصريين ، ورأوا فيه اهدارا لحقوقهم فى ذلك المؤتمر العتيد ، على أن هذا الاخفاق لم يفت فى عضد الأمة ، ولم يزلزل عقيدتها ، بل استمرت فى كفاحها فى سبيل الاستقلال .

واراد الانجليز امعانا فى اضطهاد الحركة الوطنية ، فاتبعت السلطة العسكرية سياسة انتقام مطرد فى انحاء البلاد ، واخلت بين الجنود الانجليز ونهب القرى ، واسرفت فى اذلال المصريين ، واستخدمت الكرباج فى معاقبة كل من يشتبه فى أمره ، وارتكب الجنود الانجليز كثيرا من جرائم النهب والاعتداء .

خطبة اللورد كيرزون ــ ١٥ مايو سنة ١٩١٩

على أثر اعتراف مؤتمر الحلفاء بالحماية ، قوى مركز الحكومة البريطانية فى عدوانها على مصر ، واغتبط الساسة البريطانيون لهذا النصر الذى نالوه فى المؤتمر ،

وبدت هذه الغبطة فى خطبة القاها اللورد كيرزون باسم الحكومة البريطانية يوم ١٥ مايو فى مجلس اللوردات عن الحالة فى مصر ، ذكر فى مستهلها أن الحالة تحسنت عن ذى قبل ، ولو انه لا يمكن وصفها بانها تبعث على الرضا والارتياح ، وقال ان النظام عاد اجمالا فى المديريات ، ووقعت فى بعض المدن ، ولا سيما القاهرة ، قلاقل متقطعة يقتضى الحال اخمادها بالقوة ، ولا يزال الأزهر مركزا للتحريض ، وكان للطلبة أكبر دور فى الحض على الاضطراب ، واشار الى حادث ديروط الذى قتل فيه ثمانية من الضباط والجنود البريطانيين ، وندد « بما انطوى عليه من الفظاعة » ، ثم أشار الى الاعتداء الذى وقع على الأرمن — ولم يذكر الاعتداء الذى وقع منهم — وقال ان عدد القتلى والجرحى منهم بلغ أربعين ، وان بضعة آلاف منهم نقلوا الى ملاجىء فى حماية الجنود البريطانية ، والمع الى ما نسب الى اولئك الجنود من استعمال الفظائع والقسوة ، فقال انها بعيدة عن الحقيقة ، وانه قد وقعت عدة حوادث قتل ضد هؤلاء الجنود ، واشار الى اضراب الموظفين واخفاقه بعد انذار الجنرال اللبنى لهم بالعودة وتهديد من لا يعود منهم بالفصل ، وأن الطلبة لم يعودوا الا قليلا منهم الى مدارسهم رغم توجيه مثل هذا الانذار اليهم ، فأغلقت المدارس ، واشار الى السلطة التى خولت للجنرال اللنبى عند تعيينه مندوبا ساميا وما قرره من الافراج عن سعد زغلول وصحبه ، والتصريح لمن يشاء بالسفر الى الخارج ، قال : وقد أفضت هذه المحنة الى تاليف وزارة رشدى باشا ، وكانت مهمتها الكبرى حمل الموظفين على العودة الى العمل ، ولكنها اخفقت فى هذه المهمة فاستقالت فى ٢١ ابريل ، ومنذ ذلك التاريخ تدار شئون مصر دون معاونة الوزراء المصريين ، ثم تكلم عن اعتراف الرئيس ولسن بالحماية البريطانية على مصر ، وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا بها على أثر اعلانها سنة ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على المانيا وحلفائها من الاعتراف بها ، قال : وعلى ذلك لا يمضى زمن يسير حتى تنال الحماية الاعتراف العام ، وتساءل عن الفائدة التى جناها المصريون من الثورة ، واشار الى فداحة الأضرار التى أصابت السكك الحديدية وخطوط المواصلات والمصانع والآلات والأملاك العامة ، والى أن الخسارة فى ذلك واقعة على الأهالى ، وانه اذا كان الغرض من هذه الثورة وما صحبها من الخسارة فى الأرواح والممتلكات انهاء علاقة البريطانيين بمصر ، وتحقيق استقلالها ، فقد قضى عليه بالفشل ، وان حكومة جلالة الملك لا تنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن القيود والتبعات التى تحملتها عندما وضعت مهمة حكم مصر على عاتقها ، وأن هذه القيود والتبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، ثم ابدى عطفا « على الأمانى المشروعة فى دائرة الحماية » ، وقال انه لا ينكر أن كرامة المصريين قد جرحت لعدم تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح ،، مع تمثيل الهند والحجاز فيه ، وأن منع الوفد من السفر الى اوروبا للدفاع عن قضية مصر قد كان من اسباب الهياج الذى وقع .

ونوه بما اعتزمته الحكومة البريطانية كعلاج لهذه الحالة من ايفاد لجنة كبرى برئاسة اللورد الفريد ملنر الى مصر لتحقيق أسباب الاضطرابات وبحث الحالة الحاضرة واقتراح القانون النظامى الذى يعود على البلاد بالسلام واليسر والنجاح والتقدم فى سبيل الحكم الذاتى وحماية المصالح الأجنبية « فى ظل الحماية البريطانية » ، وأعرب عن ثقته فى أن نتيجة ايفاد هذه اللجنة ستكون ازالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية البريطانية على مصر على قواعد توجب رضا الدولة الحامية وسكان البلاد على نسبة واحدة .

وجملة القول أن هذه الخطبة كانت ايذانا باصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها ، ومناواة الأهداف القومية ، والقاء اليأس فى نفوس المصريين . لكى يذعنوا للأمر الواقع ، على أن الأمة قد قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة فى ميدان الجهاد .

تأليف وزارة محمد سعيد باشا
٢١ مايو سنة ١٩١٩

بقيت البـــلاد بغير وزارة مدة شهر تقريبـــا بعد استقالة وزارة رشدى باشا الرابعة ، ثم فوجئت بتأليف وزارة محمد سعيد باشا (١) يوم ٢١ مايو سنة ١٩١٩ ، فى نفس اليوم الذى نشرت فيه خطبـة اللورد كيرزون ، وهى أولى الوزارات التى تألفت بعد الثورة على أساس الانفصال عن الحركة الوطنية ومناهضتها ، والاستخفاف بها ، وذلك أن وزارة رشدى باشا الأخيرة قد استقالت تحت ضغط الرأى العام ، وكان بقاء البلاد بلا وزارة مظهراً لتضامن الامة امام العدوان البريطـانى ، مما أدى الى احجام المستوزرين عن قبول الوزارة ، لان قبولها رجوع الى الحالة العادية التى ينشدها الانجليز ، فجاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة ، فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها ، بحيث تساير الحركة الوطنية ولا تعرقلها ، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته « ادارية » لا تمت الى السياسة بسبب ، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الادارية ، وهى بدعة تنطوى على الخداع والمراوغة ، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعـة ، وهى أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سـياسى قبل كل شىء .

وكان كتاب السلطان الى محمد سعيد باشا ، وجواب سعيد باشا عليه ، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية ، فجاء هـذا مثيرا لاستياء الرأى العـام من ناحية تأليفها ، وزاد فى شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفاتح ممثلى الرأى العـام فى أمر وزارته . وأنه أدخل فيها من الوزراء الجـدد اثنين من مستشارى محكمـة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩ ، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك ، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشـدى باشا حين الف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التى أدت الى استقالة وزارته الثالثة ، وهما اسماعيل سرى باشا وأحمد زيور باشا ، فبدا على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأى العام ، والاستخفاف به ، ومناواة الحركة التى كان على رأسها سعد زغلول .

وليس يخفى ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم ، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولى ، ثم صار زعيما للمعارضة فى الجمعية التشريعية ، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد وبعد قيام الثورة ، فتشكيل سعيد للوزارة فى مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدى لسعد ، ومع ذلك فان سعيد باشا كان أول من مشى فى ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلى ، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ ، حينما استهدف سعد لغضب السراى !

يخلص من كل هذه الملابسات أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية .

---

(١) هى وزارته الثانية ، وكانت وزارته الأولى سنة ١٩١٠ — ١٩١٤.

وهاك نص الكتابين المتبادلين بشأن تأليف هذه الوزارة :

كتاب السلطان — ٢٠ مايو سنة ١٩١٩

« عزيزى محمد سعيد باشا

« انه لكمال وثوقنا بدولتكم ولما نعهده فيكم من مزايا الجدارة والقدرة فى القيام بمهام الأمور قد اقتضت أراداتنا السنية السلطانية ، توجيه مسند رآسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرآسة الجليلة لعهدة لياقتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لبذل الهمة فى انتخاب وتشكيل هيئة الوزارة وعرضه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به ، والله المسئول أن يمدنا فى كل الأمور بعونه وعنايته ، وأن يوفقنا جميعا للعمل بما ينفع البلاد والعباد ان شاء الله »

« فؤاد »

جواب سعيد باشا — ٢١ مايو سنة ١٩١٩

« يا صاحب العظمة . بيد الاجلال تلقيت أمركم الكريم الذى تفضلتم فيه بتكليفى بتشكيل الوزارة الجديدة ، فأقدم لعظمتكم شعائر الشكر والامتنان على ما تعطفتم به نحوى من دلائل الثقة العالية المقرونة بالاحسان برتبة (الرياسة) الجليلة ، ومع علمى بصعوبة المركز وما يحف به من المشاق لم يكن فى وسعى الا امتثال أمركم السامى لكى أقوم بما هو مفروض علينا جميعا من خدمة الوطن تحت ظلكم الكريم وبحسن رعايتكم الفخيمة ، واننى أتشرف بأن أعرض على أنظاركم العالية أسماء حضرات الوزراء الذين اخترتهم لمعاونتى على القيام بهذه المهمة ، وقد حفظت لنفسى مسند وزارة الداخلية ، فاذا صادف هذا الانتخاب قبولا لدى عظمتكم فالتمس التكرم باصدار المرسوم السلطانى باعتماده

« ولا زلت لمولاى ، العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

« محمد سعيد »

وصدر المرسوم السلطانى فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ بتأليف الوزارة على النحو الآتى :

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية . اسماعيل سرى باشا للأشغال والحربية . يوسف وهبة باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمعارف . عبد الرحيم صبرى باشا للزراعة . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق نسيم بك للأوقاف .

الاحتجاج على تأليف وزارة سعيد باشا

قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية فى القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، ورفعت عرائض الاحتجاج على تأليفها الى السلطان من مختلف الطبقات .

وفى يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالاسكندرية (وسعيد باشا من اهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس المرسى وطافت فى بعض الشوارع ثم فرقها البوليس ، وفى يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى ، اذ عقد اجتماع كبير فى مسجد أبى العباس ، وخرج المجتمعون فى مظاهرة سارت فى الشوارع تهتف ضد الوزارة ، وتدخل الجنود البريطانيون ، فجرح ضابط بريطانى

وقتل احد المتظاهرين ، وقبض على كثير منهم ، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب .

وعقد اجتماع كبير في الأزهر ألقيت فيه الخطب العدائية ضد الوزارة ، وبالجملة كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام ، وفي ذلك يقول سعيد باشا في حديث له بجريدة « الطان » الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩) : « انى لا اجهل الطعن الشديد الموجه الى وزارتى ، فانه لا يمر يوم الا ويكون زملائى كما أكون انا نفسى موضع تهديدات توجه الينا مباشرة ، ولا يخفاك أنه قد اطلقت في احدى الليالى طلقات نارية على منافذ منزلى . وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة ، غير انى مع ذلك ، ممتلىء ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم ... » .

زواج السلطان فؤاد

تزوج السلطان فؤاد من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وزير الزراعة وقتئذ ، وقد عقد القران بسراى البستان يوم السبت ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ .

اهتمام الوزارة باحياء ليالى رمضان

ارادت الوزارة ان تتودد الى الجمهور بعمل يخفف من تيار الاستياء والسخط الذى كان يكتنفها ، فاذاعت منشورا طويلا في ٢٨ مايو سنة ١٩١٩ لمناسبة قرب حلول شهر رمضان (أول رمضان سنة ١٣٣٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩١٩) قالت فيه : ان وزير الداخلية « رئيس الوزارة » قد انتهى الى الاتفاق مع السلطة العسكرية « على ازالة بعض القيود لأجل زيادة التسهيل على المسلمين في التفرغ اثناء هذا الشهر المبارك الى احياء لياليه ، بقراءة القرآن الكريم ، واستماع الذكر الحكيم ، وتأدية سائر العادات التى ألفوها في مثل هذا الشهر المبارك ، وان الأوامر المؤكدة صدرت الى رؤساء المناطق العسكرية المختلفة في القطر المصرى بعدم التضييق على المسلمين في استعمالهم لأنوار مساكنهم ، وعدم التعرض لهم في غدوهم ورواحهم للتزاور خارج بيوتهم ، مع احترام ما جرت عليه عادة الكثير منهم من حيث تمضية ليالى هذا الشهر المبارك كلها أو بعضها في المطاعم والقهوات ، كل ذلك لكى يتمكن المسلمون كل التمكن من الاجتماع ، وتأدية الصلوات المفروضة والمسنونة ، وتلاوة القرآن الكريم واستماعه ، وقراءة ما جرت به العادة من الأدعية والأحزاب والأوراد ونحوها في مساكنهم » .

وظاهر من أسلوب هذا المنشور مبلغ رغبة الوزارة في صرف الأمة عن الكفاح السياسى ، بتكبير بعض الظواهر التقليدية كقراءة الأحزاب والأوراد ، فان الصوم انما هو رياضة للنفس والروح ، وليس من جوهره ولا مما يتصل بالحكمة السامية منه شغل الناس بقراءة الأحزاب والأوراد ، أو تمضية لياليه في المطاعم والقهوات ، ولكن عقلية الوزارة ، أو سوء تقديرها لعقلية الشعب ، جعلها تحاول اجتذابه بمثل هذه المظاهر الساذجة ، ويبدو لنا انها ارادت أن يكون لها أسوة بما فعل نابليون في مصر على عهد الحملة الفرنسية ، اذ ظن أن المصريين من السذاجة بحيث تصرفهم مثل هذه المظاهر عن ادراك الحقائق الجوهرية ، فأراد أن يجتذب قلوبهم بمشاركتهم في حفلاتهم الدينية ، والتعظيم من شأنها ، ولكن هذه السياسة «سياسة الحفلات» (١) لم يكن لها اى أثر في نفوسهم ، وظلت قلوبهم منكرة نافرة ، فلا غرو أن قوبل منشور

(١) انظر تاريخ الحركة القومية ج ١ ص ٢٦٧ من الطبعة الاولى وص ٢٠٧ من الطبعة الثانية

الوزارة بعدم الاكتراث من الشعب ، أسوة بما فعل أسلافه فى عهد الحملة الفرنسية .
وقد احتفل المسلمون فى مساء ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٧ (٢٩ مايو سنة ١٩١٩) برؤية هلال رمضان المعظم ، فكان احتفالهم بهذا اليوم عيدا قوميا رائعا ، وزار الأقباط المسلمين فى القاهرة بالجامع الأزهر ، وفى الاسكندرية بجامع ابى العباس المرسى ، لتهنئتهم بهذا الشهر المبارك .

زيادة رواتب الموظفين

من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل اذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم ، فصرفهم بذلك عن التفكير فى المسألة العامة ، وقد نفذ ما وعدهم به ، فقرر مجلس الوزراء فى ٢٦ يونيه تخصيص مبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه لمنحهم العلاوات فى شكل استبقاء اعانة الحرب مع زيادتها بمقدار خمسين فى المائة ، هذا الى تحسين درجات كثير من الموظفين والاغداق عليهم بالرتب والنياشين ، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم الى صفها ، وكان لهذه العلاوات أثرها فى ابعاد الموظفين عن الحركة الوطنية ، وتراخى صلاتهم بها ، بل التنكر لها أحيانا ، والتفاتهم الى مصالحهم الشخصية ، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب فى تغير موقف الموظفين عما كانوا عليه فى عهد وزارة رشدى باشا الأخيرة ، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها ، كما تقدم بيانه ، بينما فترت هذه الحماسة ، وحل محلها البرود والصمت العميق فى عهد وزارة سعيد باشا .

الافراج عن بعض المعتقلين

فى ٢٩ مايو استطاعت الوزارة باتفاقها مع السلطة العسكرية استصدار أمر بالافراج عن ثلاثة عشر معتقلا كانوا فى رفح (بالقرب من العريش) ، وهم : حسن عبد الرحمن . محمد أبو طايلة . السيد أحمد غلوش . على الجندى . وهم من موظفى مصلحة البريد بالاسكندرية (كانوا معتقلين لاتهامهم بتحريض زملائهم على الاضراب) . ابراهيم خليل . جاد محمد حسنين . سليمان عبد الله ، وهم من الاسكندرية ، عبد الله على دلدول . محمد أباظة . محمود عبده عيد ، وهؤلاء من الاسماعيلية ، محمد حسن البنا من بور سعيد . سعيد أباظة الطالب بالزقازيق . يوسف حسين القاضى .

ثم أفرج عن تسعة آخرين كانوا معتقلين فى القلعة وهم : أحمد خضر بك من ذوى الأملاك . سعد حلمى الموظف بوزارة الحقانية . زكى فوزى أبو رية بك من ذوى الأملاك . عبد اللطيف جاويش من ذوى الأملاك . كامل المويلحى الطالب بالحقوق . محمد مكاوى . محمود الطوخى الفلكى . محمد الاسلامبولى . محمد زكى عارف المفتش بشركة ترام الاسكندرية .

وأفرج أيضا عن سبعة من موظفى وزارة المعارف كانوا معتقلين لتحريضهم الموظفين على الاضراب ، وهم : على عمر . فؤاد شيرين . احمد فريد ابو حديد . محمد زكى عمر . عبد الحميد سالم . محمود فهمى النقراشى . حسين فتوح ، وأعيدوا الى وظائفهم مع ستة آخرين من موظفى الوزارة كانوا موقوفين عن عملهم للسبب نفسه ، وهم : أحمد فوزى . محمد فضالى . حسن الأهوانى . على حسن هدايت . محمد صفوت . محمد حمدى وكيل مدرسة التجارة العليا .

وافرج فى يوليو عن معتقلين آخرين فى رفح ، وهم الشيخ مصطفى القاياتى . الشيخ محمود أبو العيون . الشيخ محمد يوسف ، من علماء الأزهر . السيد فؤاد الخولى وكيل مديرية القليوبية . محمد أبو شادى بك . محمد كامل حسين المحامى . حامد العبد . القمص مرقص سرجيوس .

وافرج أيضا عن معتقلين آخرين فى قلعة القاهرة ، وهم : محمد احمد الحاتى . اليوزباشى أحمد نبيه قبودان . الدكتور عبد الفتاح يوسف . اليوزباشى حافظ محمد قبودان . أحمد صادق . اليوزباشى محمود رياض . حسن عيسى . محمد أفندى فريد . أحمد سابق .

وفى شهر أكتوبر أفرج عن المعتقلين فى مالطة ، وهم : محمد ابراهيم . الدكتور شفيق منصور . الدكتور عبد الغفار متولى . الدكتور حسن نور الدين . سلامة محمد الخولى . محمد صبرى منصور . محمد عوض محمد . محمود ابراهيم الدسوقى . ثابت الجرجاوى . عبد الحميد النحاس . عبد العزيز النحاس . محمد راضى . الأمير العطار . محمد عوض جبريل . أحمد حمودة . الأميرالاى خليل حمدى . حامد المليجى . محمد مصطفى عهدى . على فهمى خليل . عبد الرحيم صبحى . عبد الحميد حمدى . حامد العلايلى بك . البكباشى حسنى شفيق . محمد عبد الرحمن الصباحى . محمد أمين حلمى . محمد نافع . عبد المعطى الحجاجى . عبد الحميد أبو السعود . الأميرالاى أحمد بكرى بك . محمد بكرى بك . عطا حسنى بك .

استمرار الاضطهاد

ولكن السلطة العسكرية لم تكف عن اضطهاد الأهلين ، بل استمرت تفتن فى ضروب القسوة والاعتساف ، فمن ذلك أنها ألقت القبض فى أواخر مايو على محمد حمدى بك وكيل مديرية المنيا ، ويونس بك صالح رئيس نيابتها ، وقد انتحر حمدى بك فى السجن قبل محاكمته ، وكانت تهمتهما أنهما ساعدا اللجنة الوطنية التى تألفت فى المنيا على اغتصاب سلطة الحكومة فى ابان الثورة ، واعتقلت السلطة بعض الموظفين بحجة اشتراكهم فى حوادث الثورة .

وخوطب سعيد باشا فى أمر التوسط لهؤلاء فى الافراج عنهم ، فاعتذر قائلا انه لا يستطيع التدخل فى شأنهم ، وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام محكمة عسكرية بريطانية لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين يوم ٢٣ مارس ، وهو اليوم الذى وقع فيه الهجوم ضد الحامية البريطانية بأسيوط (ج ١ ص ١٥٦) ، فحكم عليه بالاعدام ؛ ونفذ فيه هذا الحكم يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ .

وفى سبتمبر سنة ١٩١٩ فصل على بك ماهر وكيل محكمة اسيوط من منصبه ، لمناصرته للحركة الوطنية .

النشرات والصحافة السرية

واذ كانت الصحافة مقيدة لا تنشر الا ما تأذن به الرقابة ، فقد انتشرت المطبوعات والصحافة السرية التى كانت تحمل الحملات الشديدة على الانجليز وعلى الوزارة والسراى ، وكان للطلبة جريدة سرية باسم (المصرى الحر) ، ولها مطبعة

سرية خاصة ، وكان الناس يتلقفون هذه النشرات بلهف ، ويتبادلون الاطلاع عليها ، فعمدت السلطة العسكرية الى طريق الارهاب فى مقاومة هذه الحركة ، وأصدر الجنرال بلفن أمرا فى يونيه سنة ١٩١٩ بعقاب كل من يشترك فى اخراج هذه النشرات أو توزيعها أو حيازتها ، قال :

« كل شخص يطبع أو يجدد أو ييسر أو يذيع أو يوزع أى نشرة أو صورة فتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من هذا القبيل أو يحاول القيام بأى عمل من تلك الأعمال بقصد الاخلال بالنظام او اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى يرتكب جريمة ضد الأحكام العرفية ، وأى شخص فى حيازته نشرة أو صورة فوتوغرافية أو غير فتوغرافية أو رمز أو أى شيء من الأنواع المتقدم ذكرها أو ما يشبهها ويكون الفرض الظاهر منها الاخلال بالنظام أو اثارة الشعور ضد نظام الحكومة المرعى على ما ذكر سالفا يعد مرتكبا لجريمة ضد الأحكام العرفية » .

القائد العام بالقطر المصرى ـ « لفتننت جنرال بلفن »

عيـد ميـلاد ملك بريطانيـا

فى يوم الثلاثاء ٣ يونيه سنة ١٩١٩ احتفلت الحكومة بعيد ميلاد الملك جورج الخامس ملك بريطانيا العظمى بتعطيل الوزارات والدواوين ، ورفع الأعلام على المبانى الأميرية ، واطلاق ٢١ مدفعا من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد .

انشاء وزارة المواصلات وتعيينات أخرى

فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ صدر مرسوم سلطانى بانشاء وزارة للمواصلات ، وعين احمد زيور باشا وزير المعارف وزيرا لها ، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزيرا للمعارف ، فصار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة .

وفى اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلا لوزارة الداخلية ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه من قبل جعفر ولى باشا الذى عين وزيرا للأوقاف فى وزارة رشدى باشا الرابعة . وعين محمود فخرى باشا الأمين الأول محافظا للعاصمة ، وحسن عبد الرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظا للاسكندرية .

فرض غرامات على البلاد بسبب تدمير المحطات ومبانى الحكومة

فى ٢٦ يونيه سنة ١٩١٩ أصدرت السلطة العسكرية بلاغا فرضت فيه غرامات مالية على المناطق التى وقعت فيها حوادث تدمير المحطات والمبانى الحكومية وهى :

١٠٤٠٨	جنيه	منطقة الدلتا
٤١٠٢٠	«	المنطقة الوسطى المؤلفة من الجيزة وبنى سويف والفيوم
١٦٨٠٣٤	«	المنطقة الواقعة بين بنى سويف وابو تيج
٢١٩٤٦٢		
٤٨٩٣	«	غرامات فرضت لأسباب مختلفة فى منطقة الدلتا
٢٢٤٣٥٥	«	مجموع الغرامات

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الغرامات فرضت على الأهالى مقابل تدمير المحطات والمبانى الحكومية المصرية ، فكان من المنطق أن تؤول الى خزانة الحكومة المصرية ، ولكنها آلت الى الخزانة البريطانية ! !

امضاء معاهدة الصلح
٢٨ يونيه سنة ١٩١٩

أمضيت معاهدة الصلح فى قصر فرساى يوم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ ، وسميت « معاهدة فرساى » ، وقد تضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر ، وهى الشروط التى سبق بيانها (ص ٢٠) ، وأهمها اقرار الحماية البريطانية .

ولما وردت الأنباء الى مصر بامضاء هذه المعاهدة ، قررت الحكومة ابتهاجا بها اطلاق مائة مدفع ومدفع ، فى كل من القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وعطلت الوزارات والمصالح فى جميع نواحى القطر يوم الاثنين ١٤ يوليه !!

ومن المتناقضات حقا أن تبتهج الحكومة المصرية لمعاهدة من أهم شروطها بالنسبة لمصر اقرار الحماية التى فرضتها انجلترا عليها ! !

وقد تبودلت زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية ، كما تبودلت برقيات الابتهاج بين سلطان مصر وملك انجلترا ، وفى المساء أقامت جاليات الحلفاء بالقاهرة والاسكندرية حفلات باهرة ابتهاجا بهذا النصر .

أما الشعب المصرى فقد قابل امضاء المعاهدة بالوجوم والسخط ، والحزن العظيم ، لما فيها من اهدار حريته واستقلاله ، وجدد العهد رغم كل هذه المظاهر على متابعة الكفاح حتى يسترد حقوقه فى الحرية والاستقلال ، تلك الحقوق التى لاتزول بمعاهدات أو اتفاقات ، أيا كان عدد الموقعين عليها أو قيمتهم .

وأصدر القائد العام للقوات البريطانية منشورا لمناسبة عقد المعاهدة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبة السجن لمدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبتنزيل مثل هذه المدة للمحكوم عليهم من المحاكم المذكورة بعقوبة لا تتجاوز السنتين .

ايقاف المحاكم العسكرية

كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح تساهل السلطة العسكرية البريطانية فى بعض مطالب طلبتها الوزارة ، فمنها أنها اتفقت معها على ايقاف المحاكم العسكرية ، وكانت قد حكمت فى أهم القضايا ، فأصدرت الوزارة بلاغا بهذا المعنى فى ٩ يوليو سنة ١٩١٩ ، يتضمن قبول القائد العام ما طلبته من ايقاف هذه المحاكم ، واحالة الباقى لديها من القضايا الخاصة بحوادث الاضطرابات الى المحاكم العادية ، وان تكف المحاكم العسكرية عن العمل منذ يوم ١٥ يوليه ، مع استثناء حوادث الاعتداء على افراد القوات البريطانية ، وكان هذا الايقاف مؤقتا ، لأنها عادت الى العمل فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون وحوكموا فى شهر يوليو ــ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه فى الفصل الآتى .

وطلبت الوزارة أيضا من القائد العام الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، فأجاب بالايجاب ، والغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج .

الغاء الرقابة على الصحف

والغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يوليه ١٩١٩ ، عقب توقيع معاهدة الصلح ، ونشرت رآسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونيه بيانا بهذا المعنى ، قالت فيه : « ان الهدوء الذى ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع

السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح ، فالمأمول من مديرى الجرائد أن يلزموا الاعتدال ، ويستخدموا على الدوام حكم ادراكهم كى لا يلجئوا الحكومة الى العودة لوضع القيود والروابط » .

على أن الغاء الرقابة انما كان الغاء صوريا ، ذلك أن ادارة الرقابة أرسلت الى الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأنباء أو المقالات التى عددتها فيها ، وحظرت عليها الاشارة الى هذه المذكرة ، ويكفيك أن تلقى نظرة على محتوياتها لتتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف ، بشكل مستتر ، وهاك ما تضمنته تلك المذكرة :

١ – لا يجوز نشر اى مادة ثورية ولا اى مادة تحرض على احداث فتن أو اثارة شعور الخروج على الحكومة ولا اى مادة فيها ميل الى ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر .

٢ – لايجوز نشر أى مادة تنطوى على عدم الاعتراف بالمركز السياسى الحالى فى القطر المصرى وهذا بالطبع لا يمنع من البحث فى التغييرات الدستورية .

٣ – لايجوز نشر شىء فيه ميل الى الاخلال بالأمن العام فى القطر المصرى أو سوريا أو العراق أو بلاد العرب ، ولا نشر شىء فيه ميل الى اثارة عداوات دينية أو جنسية فى اى طائفة من المجموع ، ولا نشر شىء فيه ميل الى ازعاج الطمأنينة العامة ببث الاشاعات الموهومة او الأراجيف .

٤ – لايجوز نشر أى خبر يتعلق بعظمة السلطان الا بعد أن يصدر به بلاغ رسمى أو يجيزه كبير الأمناء .

٥ – تصدر بلاغات للصحف كلما اقتضت الحال عن حفلات الاستقبال وغيرها التى يقيمها صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة وحضرة اللادى اللنبى ، ولا يجوز نشر شىء آخر من هذا القبيل الا وصف ما يكون سبق اعلانه من تلك الحفلات .

٦ – لا ينشر شىء عن المقابلات السلطانية ولا عن مقابلات صاحب الفخامة نائب الملك فوق العادة ولا عن مقابلات أصحاب المعالى الوزراء الا بعد الاستيثاق من صحتها فى قلم المطبوعات بوزارة الداخلية .

٧ – يجب نشر جميع البلاغات الرسمية بما لها من العنوانات (ان كان) على الصورة التى صدرت بها تماما .

٨ – كل ما يتعلق بخبر القبض على اشخاص او نفيهم أو سفرهم لأسباب عسكرية أو سياسية لا يجوز نشره الا اذا صدر به بلاغ رسمى .

٩ – كل الأخبار المتعلقة بالمجالس والمحاكم العسكرية ما لم يصدر بها بلاغ رسمى يجب عرضها قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية العام بلوكاندة سافواى .

١٠ – حركات الجنود من مصر والسودان أو اليهما أو فيهما وحركات السفن الحربية والنقالات فى البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر أو المحيط الهندى أو قنال السويس لا يجوز نشر خبرها الا اذا صدر عنها بلاغ رسمى أو وردت بها تلغرافات أجنبية عن طريق الأسلاك البحرية .

١١ – الخطابات التى ترد من رجال قوات صاحب الجلالة ، وتكون محتوية على شؤون متعلقة بتلك القوات تعرض قبل نشرها على جناب رئيس الرقابة العسكرية فى مقر السلطة العسكرية بلوكاندة سافواى .

١٢ – لا يجوز نشر اى شىء من شأنه الازدراء بقوات صاحب الجلالة الملك أو صاحب العظمة السلطان .

١٣ – لا يجوز الاشارة الى هـذه التعليمات ولا الى الرقابة التحفظية التى كان معمولا بها قبل اصدار هذه التعليمات .

١٤ – عبارات « صدر بها بلاغ رسمى » و « بلاغ رسمى » التى جاءت فى هذه التعليمات انما يقصد بها البلاغات والأخبار العسكرية التى تصدر عن دار الحماية أو السلطة العسكرية أو ادارة المطبوعات ولا يعتبر أى شىء آخـر رسميا .

١٥ – تسرى هذه التعليمات على كل المواد التى تنشر سواء كانت أصلية او منقولة على اى مصدر خارجى محليا كان أو أجنبيا .

١٦ – تقع تبعة مخالفة هذه التعليمات على أصحاب الجرائد ومديريها ومحرريها وناشريها وطابعيها وكتابها .

١٧ – تعتبر كل مخالفة لهذه التعليمات جريمة ضد الأحكام العرفية .

الاعتداء على محمد سعيد باشا

فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وذلك انه بينما كان راكبا سيارته فى طريقه من داره برمل الاسـكندرية الى سراى الوزارة ببولكى ، القى عليه سيد على محمد من أهالى كفر الزيات (المحامى الشرعى فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس ، القريبة من دار الرئيس ، فانفجرت القنبلة ولكنها لم تصبه ، ونجا من الاعتداء .

وتبين أن المعتدى طالب بمعهد الاسكندرية الدينى ، وقد حوكم امام محكمة جنايات الاسكندرية فقضت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشـغال الشـاقة عشر سنوات .

قرار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى

قررت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى فى اغسطس سنة ١٩١٩ لمناسبة عرض معاهدة الصلح ان مصر من الوجهة السياسية ليست تابعة لتركيا ولا لبريطانيا العظمى ، ويجب أن تكون صاحبة الأمر فى تقرير مصيرها .

فكان لهذا القرار رنة استحسان كبرى فى البلاد ، وفاضت أعمدة الصحف ببرقيات الاستبشار فى أن يكون هذا القرار مقدمة لنجاح القضية المصرية .

وانتهى النقاش فى مجلس الشيوخ الأمريكى فى معاهدة الصلح بعدم ابرامها (مارس سنة ١٩٢٠) ، فكان هذا المصير أكبر صدمة لهذه المعاهدة ، لأن تخلى أمريكا عن ضمان تنفيذها افقدها قوة كبيرة ، وجاء هذا القرار بطريقة غير مباشرة مكسبا

للقضية المصرية ، اذ كانت المعاهدة تتضمن الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر .

احتجاج الحزب الوطنى
على الاحتلال

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز القاهرة فى مثل هذا اليوم من سنة ١٨٨٢ ، وقررت تجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بهذا الاحتجاج الى رئيس الوزارة البريطانية ، هذا نصها :

« جناب المحترم المستر لويد جورج رئيس الوزارة الانجليزية بلندن . اتشرف بأن احيط جنابكم علما بان اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى المصرى قد اجتمعت اليوم لمناسبة ذكرى تاريخ احتلال انجلترا لمصر ، وكلفتنى تبليغ جنابكم احتجاجها على بقائه حتى اليوم لافتة نظركم الى أن الشرف الذى دفع انجلترا الى خوض غمار الحرب دفاعا عن المعاهدات الدولية ــ ولا سيما الخاصة منها ببلجيكا كما صرح جنابكم مرارا وتكرارا ــ هو نفس الشرف الذى يحتم على انجلترا امام الانسانية بأسرها ان تحترم عهودها لمصر فتجلو عنها .

« لقد أقسمت الملكة فيكتوريا وصرح رجال انجلترا المسئولون فى السبع والثلاثين سنة التى مرت على الاحتلال أنه مؤقت وان انجلترا ترى مخالفا للشرف ان تنكث العهد أو تغير مركز مصر بأى حال من الأحوال .

« واننا ياجناب الرئيس بالرغم من الآلام الوطنية التى تنتابنا فى هذه الظروف مازلنا نؤمل احترام الحكومة البريطانية لما اخذته على نفسها من العهود والمواثيق المستمدة من شرف التاج وكرامة الامة ، ولا بد أن جنابكم يجد العار كل العار فى مناصرة أولئك الماليين المستعمرين على الشرف والعدل والحق ، ونصرح لجنابكم مع هذا بأن عزيمة الأمة المصرية قد صحت على نيل استقلالها وحريتها اذ انها تشعر بل تؤمن ايمانا صادقا بأن لا كرامة فى الوجود لأمة تغفل حقها فى الحرية والاستقلال » .

« وكيل الحزب الوطنى »　　　　« على فهمى كامل »

تعديل فى هيئة الوفد

قرر الوفد فى يوليه سنة ١٩١٩ اعتبار اسماعيل صدقى باشا ومحمود بك أبو النصر منفصلين عن عضويته ، وبنى قراره على ما نسبه اليهما من مخالفتهما مبدأ الوفد وخطته ، وفصل ايضا حسين واصف باشا ، وهذا أول انشقاق حصل فى الوفد ، وقرر فى نوفمبر سنة ١٩١٩ ضم على بك ماهر الى الوفد مع بقائه فى مصر يعمل مع العاملين بها ، وذلك على اثر فصله من منصبه .

تاليف لجنــة
لتعويضات حوادث الثـورة

فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٩ صدر مرسوم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر دعاوى التعويض المرتبطه بحوادث الثورة فى القطر المصرى ابتداء من ١٠ مارس سنة ١٩١٩ .

وجاء في ديباجة المرسوم أن السلطان قرر « منح تعويضات الى ضحايا الفتن والقلاقل السياسية التى وقعت فى القطر المصرى منذ ١٠ مارس سنة ١٩١٩ » ، ويقضى بتأليف لجنة تختص بالنظر فى طلبات التعويض المقدمة ضد الحكومة المصرية أو مصالحها والتى ترتبط بهذه الحوادث والفصل فيها بصفة نهائية ، اما برفض الطلب او بقبوله بتحديد قيمة التعويض ، وقد ألفت هذه اللجنة برآسة يحيى باشا ابراهيم رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ووكالة السير الكسندر وردرنتون وعضوية كل من المستر سندرس القاضى بمحكمة الاسكندرية الأهلية والمستر بتز مدير قسم البلديات والمجالس المحلية بوزارة الداخلية ، وحسين كامل بك مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية ورفله تاوضروس بك مدير الأموال المقررة والمسيوسان بلانكا الأستاذ بمدرسة الحقوق الفرنسية »

وخصص المرسوم مبلغ مليون جنيه لسداد جميع التعويضات التى تقبلها اللجنة .

واصدر القائد العام للجيش البريطانى فى مصر أمرا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ بعدم اختصاص المحاكم المختلطة فى طلبات التعويض التى تقدم من الأجانب من حوادث الثورة ، وباختصاص اللجنة المشكلة بالمرسوم سالف الذكر بنظرها والفصل فيها ، وقد اتمت اللجنة مهمتها وفصلت فى طلبات التعويض التى قدمت اليها .

وفاة زعيم الوطنية
« محمد فريد »

فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ انتقل الى جوار به زعيم الوطنية المرحوم محمد بك فريد ، أدركته الوفاة فى منفاه ببرلين على اثر مرض طويل الح عليه ، كان فيه القضاء المحتوم ، ونقلت الأسلاك البرقية الى مصر نبأ وفاته ، وكانت البلاد تضطرم بالثورة ، فراعها نعى زعيم جليل مهد لها بجهاده وتضحياته سبيل الثورة .

حمل محمد فريد زعامة الحركة الوطنية منذ فبراير سنة ١٩٠٨ ، على أثر وفاة الزعيم الأول مصطفى كامل ، فاضطلع بأعبائها بشجاعة واخلاص ، واستهدف لمحاربة قوتين متحالفتين ، قوة الاحتلال ، وقوة الحكومة الأهلية ، فصمد للحرب يتلقاها من الناحيتين ، وناله من اذاهما وشرهما ما ناله ، وحوكم سنة ١٩١١ فى تهمة صحفية لا أساس لها من الحق ، فحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، فكانت سنة ١٩١١ بداية المحن الكبرى التى أصابته فى حياته الوطنية ، لم يهن ولم يضعف ، وخرج من السجن بعد استيفاء مدته ثابت الفؤاد ، قوى العقيدة والايمان ، ومضى فى جهاده لا يلوى على شيء ، ليكمل العمل الذى بدأه مصطفى كامل ، فاستخدم الوسائل والأسلحة التى ساهم فيها مع سلفه العظيم ، وزاد عليها المؤتمرات يعقدها فى أوروبا أو يشترك فيها ، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب والأجناس ، فاشترك فى مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف سنة ١٩٠٩ ، وفى مؤتمر السلام العام باستوكهلم فى أغسطس سنة ١٩١٠ ، وعقد المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وأسمع العالم فى هذه المواطن كلها صوت مصر ، ودافع عن مطالبها ، وترجم عن آمالها فى الاستقلال ، وشكايتها من الاحتلال ، وكان لهذه المؤتمرات صداها فى مصر ، اذ كانت تقوى فى نفوس الأمة روح المقاومة ، والشجاعة ، وتعود أبناءها النضال والكفاح ، وتطالعهم بحقائق المسألة المصرية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ، فكانت لهم شبه مدرسة أنارت بصائرهم ، وصقلت أذهانهم ، وغرست فيهم الروح الوطنية ، والفضائل القومية .

حمل الفقيد على تعاقب السنين لواء الحركة الوطنية ، واحياها بجهاده ، وخطبه ومقالاته ، وأحاديثه واجتماعاته ، ورحلاته وأسفاره ، كما غذاها بثباته وتضحياته ، فلقد ضحى بماله يبذله عن سخاء فى الدفاع عن القضية الوطنية ، وضحى بوظيفته فى سبيل الاستمساك بمبدئه ، ثم بمهنته التى اختارها بعد استقالته من وظيفته ، اذ اعتزل المحاماة سنة ١٩٠٤ ، لكى ينقطع للجهاد ، فعظمت بذلك تضحياته المالية ، وحرم موردا كان يدر عليه الربح الوفير ، ضحى بالمناصب والرتب والالقاب التى كان ينالها لو سلك مسلك غيره فى تأييد الاحتلال ، أو انه اكتفى بمسالمته والابتعاد عن مقاومته ، وضحى براحته وصحته وآمال الشباب فى رغد الحياة ورفاهية العيش ، واستهدف للسجن والنفى والتشريد ، وبدأ منفاه سنة ١٩١٢ ، فلم ينقطع جهاده فى سنوات النفى ، بل كانت سلسلة متصلة من الكفاح والنضال فى سبيل مصر ، اذ دافع عن القضية الوطنية فى مؤتمر السلام بجنيف فى سبتمبر سنة ١٩١٢ ، ثم بمؤتمر السلام فى الهاى سنة ١٩١٣ ، ثم فى الصحف والمجلات ، وفوق أعواد المنابر وفى المجتمعات ، فى كل بلد ينزل به ، ولما شبت الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، استمر فى نضاله عن مصر ، وشعاره الذى لا يتبدل « مصر للمصريين » ، وكان لا يفتأ يعلنه على رءوس الأشهاد ، بين الدول المتحاربة والدول المحايدة ، ويجهر به فى وجه انجلترا وحلفائها ، كما جهر به فى وجه ألمانيا وتركيا ، واستهدف من أجل ذلك لغضب الترك فى خلال الحرب ، فلم يبال غضبهم ، كما لم يبال من قبل ومن بعد غضب الاحتلال وصنائعه ، وحمل بذلك لواء الاستقلال والجهاد فى وجه كل دولة وكل سلطة تناوئه ، فكان حقا البطل الأكبر لهذا الاستقلال ، والمجاهد الأعظم بنفسه وماله فى سبيله .

لم يدع الفقيد فرصة فى خلال الحرب الا وانتهزها لرفع صوت مصر والدفاع عن قضيتها ، وبخاصة فى المؤتمرات العامة التى جمعت ممثلى الدول والشعوب .

فما أن علم بقرب انعقاد مؤتمر دولى اشتراكى فى استوكهلم عاصمة السويد حتى قصد اليها فى مايو سنة ١٩١٧ ، وتعرف مدة اقامته بها بمدير جريدة استكهلم داجبلاد Staochholm Dageblad ، ونشر فى جريدته يوم ١٠ يونيه سنة ١٩١٧ مقالة بعنوان (يجب تحرير مصر) ، وبقى بهذه المدينة شهرين يدافع عن قضية مصر ، ثم سافر الى المانيا للاستشفاء فى ويزبادن ، ثم رجع الى استوكهلم حيث انعقد المؤتمر فى اكتوبر من تلك السنة ، وقدم اليه مذكرة قيمة عن القضية المصرية ، شرح فيها خلاصتها ، وذكر طرفا من نقض انجلترا لعهودها فى الجلاء ، وكيف اعلنت الحماية الباطلة على مصر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأثبت أن حق مصر فى الاستقلال لم يتأثر لا من الاحتلال ولا من الحماية ، قال فى هذا الصدد :

« ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف فى السلع ، وانى أقرر ان اية امه لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها تصرفا يضر بحقوقها ، لأن الوطن ليس ملكا لجيل من الأجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهدة او وثيقة سياسية من هذا القبيل ، **وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا** » .

وقدم الى الدول المتحاربة والمحايدة مذكرة بتاريخ ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ طلب فيها الى الدول جميعا عند انعقاد مؤتمر الصلح أن تقر استقلال مصر التام وحريتها ، وبرهن على ان سلام العالم ومصالح الدول تقتضى هذا الاستقلال ، وأن حيدة قناة السويس لا تكون فعلية ما دام لأية دولة أجنبية جنود فى مصر ، قال فيها :

« ان الحزب الوطنى المصرى الذى كان ولايزال على مبدئه (مصر للمصريين) ؟ والذى وقف نفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل اجنبى تحت اى اسم أو بأية صورة ، يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء ، حتى انجلترا وحلفاءها ، تاركا العواطف والميول جانبا ، متبعا السياسة العملية الحقة .

« انا نريد ان نبين أن الحاجة الى السلم العام ، والى العدل والى الحق ، تنصح لكل الحكومات ان تساعدنا على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى الذى تحول ظلما وعدوانا الى حماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ان كل الحوادث التى جرها احتلال مصر بالجنود البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، والتى ادت الى وضع يد انجلترا على الادارة المصرية معروفة مشهورة ، فلا داعى الى الاطالة فيها والاسهاب ، ولقد نال الوطنيون بزعامة عرابى باشا دستورا كاملا من الخديو توفيق فى سنة ١٨٨٢ ، ساعد على تتميم الاصلاحات التى أعلنوها ، وأعان الشعب على السير الى التقدم فى ظل الحرية ، ولكن انجلترا التى كانت تطمع الى امتلاك مصر وترقب الفرصة للتمكن منها ، هاجت فتنة الاسكندرية فى سنة ١٨٨٢ ، تلك الفتنة التى جرت الى اطلاق القنابل فى ١٠ يوليه ، والى تخريب جزء عظيم من تلك المدينة الآهلة بالسكان ، ثم الى احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر من السنة نفسها ، وقد وعدت اذ ذاك فى المنشورات التى اذاعها الأميرال سيمور واللورد ولسلى ، أن هذا الاحتلال لن يدوم الا أسابيع او شهورا على الأكثر ، وكررت الملكة فيكتوريا هذا الوعد رسميا فى خطبها الملكية ، وكرره وزراؤها على منبر الخطابة ، فى البرلمان الانجليزى ، وفوق ذلك فان ممثليها وقعوا على (ميثاق النزاهة) فى ترابيا فى يونيه سنة ١٨٨٢ ، ذلك الميثاق الذى تعهد الموقعون عليه ألا يسعوا الى احتلال اى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على اى امتياز خاص فيها ، فهل كانت انجلترا وحلفاؤها يحسبن اذ ذاك أن المعاهدات التى ضمنت استقلال مصر من سنة ١٨٤٠ ، لا تستحق الاحترام الذى ظفرت به المعاهدات التى ضمنت حياد البلجيك ؟ حقا انه لمن المدهش أن لا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ولا فى مذكرة البابا أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الأمم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم ان الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الأوروبية .

« وانا مع ذلك لا نريد أن نصدق من أن لهـذا الفرق فى المعـاملة مكانا من نفوس الدول المتمدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى انصافهن ، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائى للحق والعدل ، وبالرغم من الطمع الذى لاحد له والرغبات المتفاقمة فى أفئدة عشاق الامبرا طورية الانجليزيةوالا فان ما كانوا يطنطنون به من تقدم الانسانية وسير البشر الى الاخاء العـام سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة والافلاس التدليسى .

« نحن لانجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادىء الحرة فحسب ، ولكنا نعتمد من جهة اخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس ، فان هذه أمور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فان مركز مصر

من ناحية هذا الطريق الدولى قد اغرى الغزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل أن تحفر قناة السويس ، وقد اراد نابليون فى اواخر القرن الثامن عشر أن يتخذها قاعدة لأعماله الحربية ضد الانجليز فى الهند ، وزادت اهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت أقصر طريق يوصل شرقى أفريقيا بجنوبى آسيا واقاصى الشرق ، وان زيادة اهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة اوروبا وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد لصناعتها تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل لمصر حتى تستطيع بكل صراحة ان تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ما دام لأية دولة اجنبية يد فى مصر ، وانها تستطيع بذلك أن تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان أحسن حل لهذه المشكلة هو ان تعطى مصر استقلالها ، وأن تعهد اليها حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وانه لبديهى انى حين اتكلم عن مصر أريد كل وادى النيل ، من أقاصى السودان الى البحر الأبيض المتوسط ثم البحر الأحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه لايجهل انسان أن من يملك أعالى النيل ، انما يملك رقبة مصر ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن اجل ذلك أوجدت انجلترا حكومة منفصلة فى السودان المصرى متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة فى البحر الأحمر ، وكذلك تعارض دائما فى اتصال السكك الحديدية باخواتها فى السودان ، تاركة تمهيد ما بين أسوان ووادى حلفا ، حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر ان تسيطر على حوض النيل الأعلى ، وعلى فروعه التى تمده ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبا .

« فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادى ، الا وهو النيل .

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة وأخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية منذ سنة ١٨٨٥(١) ، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين اغارتها على مصر بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من أن فرنسا ستمنع — ولو بالقوة — احتلال انجلترا للقناة ، وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسوى ، فامتنع عن سد القناة وغفل عن ان يتخذ منها قواعد اولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد الشروع فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد أن خدعت الجيش المصرى ، ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) ، وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت انجلترا على القناة واحتلتها من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال .

« ان مصر تعلن حقها الطبيعى فى أن تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى اعلنته كل الدول فى مؤتمر الهاى ، ذلك الحق الذى من أجله زعمت انجلترا وحلفاؤها انهن يواصلن القتال .

« ان مصر اذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة لجديرة بأن تبرهن للعالم انها ما فقدت شيئا من خصائصها الأصلية ، وانها محتفظة بمزايا أسلافها العظام ،

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٨٥ التى قررت قاعدة حيدة القناة ! واعقبتها معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ التى نظمت هذه الحيدة ، وقد نشرناها فى قسم الوثائق التاريخية

انها لا تعرف المطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع فى ان يمتد ملكها اكثر من حدوده الطبيعية ، وانما تطلب حقها فى أن تعيش حرة مستقلة ، وان ترتع فى بحبوحة السلم وان يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وان الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا اعرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون افظع من الحرب الحاضرة »

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ « محمد فريد » « رئيس الحزب الوطنى المصرى »

ولما اجتمع مؤتمر (برست ليتوفسك) للصلح بين الروسيا والمانيا وحلفائها ؛ وكان الفقيد وقتئذ فى المانيا أرسل الى المؤتمر رسالة برقية فى يناير سنة ١٩١٨ بالمطالبة بتقرير استقلال مصر ؛ وشفعه بتقرير الى المؤتمر اثبت فيه أن مسألة مصر ليست مسألة عثمانية ، بل هى مسألة دولية ، وطلب فيه باسم مصر الاعتراف بحق الأمة المصرية فى ان تقرر بطريق الاقتراع العام مصيرها ورغبتها فى الطريقة التى تريد ان تحكم نفسها بها ، على أن يسبق الا قتراع جلاء الجيش الانجليزى عن مصر ، وكذلك الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاقتراع ، وطلب الاعتراف كذلك بحيدة قناة السويس تطبيقا لمبدأ الجنسيات ومبدأ حرية البحار .

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وقامت الثورة الداخلية فى المانيا ، غادرها الفقيد الى سويسرا فى اواخر نوفمبر ، وقصد اليها الوطنيون المصريون الذين كانوا بالمانيا والاستانة ، وأخذوا يعدون العدة لاسماع مؤتمر الصلح صوت مصر ، واصدروا فى جنيف مجلة باسم النشرة المصرية Bulletin Egyptien تصدر مرتين فى كل شهر للدفاع عن مصر والمطالب الوطنية .

ولما عقد مؤتمر الصلح فى باريس ارسل الفقيد بالاشتراك مع من كان يصحبه من أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى تقريرا فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨ الى الرئيس ويلسن عقب وصوله الى باريس ، واردفوه بثان فى أواخر ديسمبر ، وبثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩ .

وقد ختموا أول تقرير لهم بالطلبات الآتية :

١ ـ استقلال وادى النيل استقلالا تاما .

٢ ـ قبول مصر فى عصبة الأمم .

٣ ـ تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح .

٤ ـ ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها .

والتقرير الثانى يتضمن شرحا وتأييدا للمطالب المذكورة ، وقد استندوا فيه الى ما أعلنه الرئيس ويلسن من حق الامم فى تقرير مصيرها ، والتقرير الثالث فى تفصيلات القضية المصرية .

وعند ما تألفت لجان المؤتمر ارسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها كما اعترف المؤتمر بهذا الحق لبعض الأمم كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، فجاءه الرد الآتى من سكرتير الرئيس ولسن :

« باريس فى ٢١ يناير سنة ١٩١٩ »

« سيدى العزيز . اكتب اليكم باسم الرئيس لأخبركم بتسلمه المذكرة المذيلة بامضائكم أنتم وبقية اعضاء اللجنة الادارية بسويسرا ولابلغكم بأن هذه المسألة ستلقى عنايته الخاصة » .

ولما اشتدت حوادث الثورة فى مصر أرسل عدة تقارير الى المؤتمر بشرح ما تعانيه مصر من عسف السلطات البريطانية ، وناشد المؤتمر أن يتدخل لتقرير الحل الوحيد للمسألة المصرية وهو الاعتراف باستقلال وادى النيل استقلالا تاما .

مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن

فبراير سنة ١٩١٩

وقدم الى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى برن (عاصمة سويسرا) فى يناير — فبراير سنة ١٩١٩ تقريرا مسهبا فى الدفاع عن القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال التام ، وهناك تعرف الوطنيون بالمستر هندرسن رئيس حزب العمال البريطانى ، وكان واسطة التعارف بينهم قنصل جنرال امريكا فى (برن) ، وقد استمع المستر هندرسن الى مطالبهم فى المسألة المصرية واظهر اقتناعه بعدالتها ، ووعدهم بتأييدها ، والى هذا التعارف ترجع علاقة المستر هندرسن بالقضية المصرية ، والمستر هندرسن هذا هو الذى صار وزير خارجية بريطانيا فى حكومة حزب العمال سنة ١٩٢٩ ، وتولى المفاوضة فى المسألة المصرية مع الوفد المصرى سنة ١٩٣٠ .

مذكرة الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن

اغسطس سنة ١٩١٩

وقدم الفقيد الى المؤتمر الدولى الاشتراكى الذى انعقد فى لوسرن (سويسرا) فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة بمطالب مصر تضمنت شرحا لقضيتها ، وبيانا لما تعانيه مصر من العسف فى ثورة سنة ١٩١٩ ، واستصراخا للانسانية لوضع حد لهذا العسف .

الفقيد وثورة سنة ١٩١٩

أدرك الفقيد ثورة سنة ١٩١٩ وهو فى منفاه ، فابتهج لها فؤاده ، وكتب عنها فى مذكراته ما يأتى تحت عنوان (الثورة فى مصر) :

« من الأمور التى كانت غير منتظرة ، ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة ، اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها ، واتحد فيها الأقباط والمسلمون ، مطالبين باستقلال مصر ، وخلاصة ظهورها أن حسين رشدى باشا طلب من الانجليز عقب التوقيع على الهدنة مع المانيا أن يسافر الى لندرة مع عدلى باشا ناظر المعارف ، لشرح حالة مصر لوزارة الخارجية البريطانية والاتفاق معها على مصالح الوطن المصرى ، فوعده الانكليز بالسفر ، ولكنهم أبلغوه فى شهر مارس سنة ١٩١٩ أن رجال الحكومة الانكليزية مشتغلون الآن بمسألة المؤتمر ، ولا يمكنهم التفرغ لمناقشة الوزراء المصريين ، فاستقال فى ديسمبر سنة ١٩١٨ ، وبقى مصرا على استقالته ، رغما من الحاح الانكليز والسلطان عليه ، ثم قبلوا أن يسافر

مع عدلى باشا ، ولكنه طلب أن يصرح كذلك للوفد الذى ألف فى أثناء ذلك من سعد زغلول باشا وزملائه ليسافر الى لوندرة وباريس ، مطالبا باستقلال مصر ، فرفض الانكليز بتاتا ، ثم قبل السلطان استقالة الوزارة فى أول مارس سنة ١٩١٩ ، وفى ٦ منه استدعى الجنرال وطسون قائد الحامية الانكليزية سعد باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وحمد الباسل باشا الى مركزه ، وأظهر لهم استياء حكومته من تدخلهم فى سياسة البلد ، واتهمهم بعرقلة مساعى الحكومة الاصلاحية ، وهددهم بمحاكمتهم عسكريا ، ثم قبض عليهم فى مساء نفس ذلك اليوم وقرر اعتقالهم فى جزيرة مالطة ، وارسلوا اليها فعلا ، فكان خبر القبض عليهم ونفيهم خارج القطر سببا لظاهرات فى مصر وطنطا وغيرهما مؤلفة من طلبة المدارس العليا والثانوية والأزهريين وكثير من الشبان الموظفين والمحامين ، بل والقضاة ، وقد انتهت هذه المظاهرات بسلام ، ولكن حصل فى بعضها تصادم مع رجال البوليس وجيش الاحتلال استعملت فى أثنائها البنادق فقتل وجرح كثيرون ، فى مصر وطنطا واسكندرية وغيرها ، فزاد غضب الأمة لهذه الفظائع ، وشكلت فى الحال عدة جماعات لتخريب السكك الحديدية ، وحرق المحطات ، وقطع أسلاك التلغراف والتليفون فى جميع أنحاء القطر من اسكندرية الى اسوان ، وامتدت الحركة الى جميع المديريات ، وبما أن الجنرال (اللنبى) كان وقتئذ فى باريس صدر اليه الأمر بالعودة بأسرع ما يمكن معينا مندوبا ساميا للحكومة الانكليزية بدل الجنرال ونجت باشا ، واعطى سلطة مطلقة فى ادارة القطر المصرى عسكريا ومدنيا ، فعاد مسرعا ولكنه أراد مزج اللين بالشدة ، فمع اصداره أوامر مشددة بمجازاة البلاد والقرى التى يحصل بجوارها تخريب فى السكك الحديدية بحرقها بواسطة الطيارات ، وتشكيله جملة فرق سيارة لتمنع الحركات الثورية فى البلاد ، وتأليفه عدة محاكم عسكرية لمحاكمة القائمين بالحركة ، اصدر امرا بارجاع سعد باشا ورفاقه من النفى وبالتصريح لهم ولمن يريد السفر الى أوروبا فحصلت مظاهرات فرح كبيرة فى العاصمة بهذه المناسبة ، ولكنها انتهت بتدخل الجنود الانكليزية وقتل وجرح كثيرين ، كذلك استرضى رشدى باشا بوعود (لا تعلم ما هى) حتى قبل تشكيل وزارة جديدة فى ٩ أبريل سنة ١٩١٩ دخل ضمنها عدلى يكن باشا ، وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسن حسيب باشا ، وجعفر ولى باشا ، ومدحت يكن باشا ، وبالطبع لا يتيسر ذكر تفصيل كل ما حصل بمصر أثناء ذلك فى هذه المذكرات الصغيرة ، ولكن الذى يمكن قوله ، أن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وان ما اظهره المصريون من التضامن والاتفاق ، ما كان أحد ليحلم به ، خصوصا اشتراك السيدات فى المظاهرات ، واتفاق الأقباط والمسلمين لدرجة أن قسوسهم كانوا يزورون علماء المسلمين فى الجامع الأزهر ، والشيخ بخيت نفسه زار بطريرك الأقباط ، وصنع الأهالى بمناسبة هذا الوئام أعلاما جديدة وضعوا بها الصليب مع النجمة فى الهلال ، وكان المتظاهرون يحملون أعلام جميع الدول حتى المحايدة ما عدا العلم الانكليزى .

« وممن اتى من المصريين عقب هذه الحوادث (الدكتور) سليم افندى القلعاوى الطالب فى كلية جنيف ، وكان قد سافر الى مصر فى أوائل صيف سنة ١٩١٤ ، ولما أعلنت الحرب منع من العودة مثل كثير غيره ، فقص علينا تفصيلات هذه المظاهرات بصورة أحيت الأمل فى قلوبنا وأوجدت عندنا الاعتقاد اليقين بأن هذه الأمة العريقة فى القدم لن تموت مطلقا ، وأنها لابد حاصلة على استقلالها يوما ما » .

وقد وقف الفقيد من الوفد المصرى الذى تألف برياسة سعد زغلول موقفا مشرفا ، ضرب فيه المثل الأعلى فى الوطنية لمن تزعموا الحركة من بعده ، وبرهن على مبلغ

تضحيته وانكاره لذاته فى سبيل وحدة الصفوف ، فقد تألف الوفد وهو فى منفاه ، وكان تأليفه فى الجملة من عناصر لا يثق فى اخلاصها وثباتها على النضال ، ولا فى تمسكها بحقوق البلاد ، ومع ذلك ضن بالوحدة الوطنية أن تتصدع ، فآثر الوقوف منه موقف التأييد والتعضيد ، على أن هذا الموقف النبيل قد قوبل مع الأسف بنقيضه ، من الوفد وزعيمه ، كتب الفقيد عن موقفه من الوفد حين تأليفه ما يأتى : « انى اعتقد أن هذا الوفد لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز ، لو وجد منهم صدرا رحبا ، ولا يبقى يطالب فعلا وباخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطنى ، ولكننا لم نرد الآن الظهور بمظهر الانشقاق ، فأظهرنا رضانا عن هذا الوفد ، وتشجيعنا له ، مع اعتقادنا بعدم اخلاص معظم رجاله ؛ وفى ٢٠ ابريل سنة ١٩١٩ وصل الوفد الى باريس ، وهو مؤلف من عشرين عضوا تحت رئاسة سعد باشا زغلول ، ولما أطلعت على خبر وصوله أسرعت بتهنئته بتلغراف هذا نصه :

Saluons en vous Patrie absente vous souhaitons plein succès.

« نحيى فيكم الوطن الغائب ونرجو لكم كمال التوفيق والنجاح » ولكن سعدا لم يجاوبنى على تلغراف التهنئة الذى أرسلته اليه » .

وكانت آخر رسالة للفقيد الى الأمة بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩(١) لمناسبة ذكرى احتلال الانجليز العاصمة سنة ١٨٨٢ ، كتبها من (تريتيه) Territé بسويسرا حيث كان يستشفى من مرضه ، قال رحمه الله :

صوت من وراء البحار

اخوانى المصريين الأعزاء :

« ان الصوت الذى يناجيكم اليوم لصوت منعته الظروف عن الارتفاع فى صحف مصر ، من نحو سبع سنوات ، ولكن منعه عن الارتفاع على ضفاف وادى النيل لم يكن عقبة تعوقه عن الدفاع عن القضية المصرية فى عواصم أوروبا ، سواء قبل هذه الحرب ، أو فى أثنائها ، أو بعدها .

« ان صوت هذا الضعيف لم يخفت يوما واحدا ، ولم يتأخر عن القيام بما تفرضه عليه الوطنية طرفة عين ، بل كان يزداد قوة ونشاطا ، كلما تراكمت أمامه الموانع وتكدست العقبات .

« ان هذا الصوت يناجيكم اليوم من وراء البحار ليهنىء الأمة المصرية على تضافرها وتضامنها فى المطالبة بحق أمنا المظلومة « مصر » ، لا فرق فى ذلك بين أبنائها وبناتها ، مسلمين وأقباط ، مما كان له دوى فى أوروبا أخرس المتهمين اياهم بالتعصب الدينى ، وهم يعلمون انهم لكاذبون ، وقضى القضاء الأخير ، على دعوى أن المصريين اتفقوا على أن لا يتفقوا .

« انني لعاجز عن وصف ما شملنا من السرور نحن معاشر المصريين المقيمين خارج الديار ، عند وصول هذه الأخبار المنعشة الينا ، ولو انها كانت تأتينا مقتضبة مبتورة ، حتى أصبح المصرى فى أوروبا عالى الرأس ، مفتخرا بمصريته اضعاف ما كان يفخر بها قبل الآن .

« اننا كنا ننتظر صحف مصر انتظار الظمآن للماء ، لنقف منها على أخبار هذه الحركة المباركة ، وهاتيك المظاهرات السلمية ، ونشكر الله على هذه النتيجة الحسنة

(١) نشرت بجريدة (الأفكار) عدد ١٦ اكتوبر سنة ١٩١٩ .

التى دلت على أن ما القاه مؤسسو الحركة الوطنية من البذور فى تلك الأرض الخصبة قد نبت وترعرع ساقه ، ثم أزهر وظهرت ثماره الشهية التى قرب زمن جنيها ، كل ذلك بفضل نشاط الشبيبة العاملة ، وارشاد الشيوخ لها الى أحسن طريق لجنى أشهى الثمار ، وهو الاستقلال التام ، بفضل جهود الأمة بلا تباطؤ أو تواكل أو اعتماد على الغير ، لا يؤثر فيها غدر السياسيين ، أو نكرانهم لما أعلنوه واذاعوه من مبادىء عادلة ، استعملت ستارا لاخفاء مطامع أشعبية تغريرا وتضليلا ، للوصول الى استعباد شعوب كريمة لا تطلب الا أن تعيش فى بلادها آمنة مطمئنة ، صديقة لسواها من الأمم ، وأن تعاملها تلك الأمم معاملة الند لنده ، والقرين لقرينه ، طبقا لحقوق الامم الطبيعية وللقانون الدولى ، لكن لا تتطيروا أو تفرحوا لكل ما يصل اليكم ، حتى اذا ما تقشعت سحب الأوهام وظهرت شمس الحقيقة ، لا تكون حالكم كالمسافر فى الصحراء ، يرى السراب فيظنه واحات غناء ، فاذا ما وصل اليه لا يجده شيئا ، واياكم أن تنسوا عبر التاريخ وليكن دائما امام أعينكم ، فمنه تعلمون الحقيقة ، ولتنتظروا خاتمة الأعمال لاصدار حكمكم عليها ».

أيها الأعزاء :

« اكتب هذه السطور اليوم وذكرى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تملأ فؤادى حزنا واسى على مصرنا العزيزة ، وما انتابها من الحوادث القاضية على استقلالها ، ولكنى ارى فجر الأمل يرسم على الأفق خطا من النور اللامع ، نأمل أن يكون طليعة حريتنا المنشودة واستقلالنا المرجو ».

« فسلام عليك أيها الوطن المفدى ! سلام على النيل وواديه ! سلام على الأهرام وبانيها ! سلام على خدام مصر المخلصين ! سلام على شهداء الحرية !!! . »

تريتيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩. « محمد فريد »

تأثرت صحة الفقيد من استمراره فى الجهاد والكفاح ، وزادت سنوات النفى ومتاعبه فى اعتلال صحته ، فمرض بالاستسقاء فى مارس سنة ١٩١٨ ، ولم يقعده المرض عن متابعة النضال ، فكان كلما أحس من نفسه القوة والقدرة ، عاود العمل للدفاع عن قضية الوطن ، ونصح له الأطباء حين اشتد به المرض أن يعدل عن جهاده أو يخفف منه ، ويسالم الاحتلال أو يهادنه ، حتى يستطيع العودة الى مصر ، اذ كانت صحته تقتضى استشفاءه بمناخها ، واقامته تحت سمائها ، وقد صارحوه بالخطر على حياته من بقائه فى جو أوروبا البارد ، وأن صحته لا تحتمل شتاء سنة ١٩١٩ ، ولكنه رفض نصيحتهم ، ولم يقبل أن يتنازل قيد شبر عن مبادئه ، وعمل بكلمته المأثورة ، التى قالها سنة ١٩١٠ : « اننا نعرف كيف نصبر على المكارة ولكننا لا نعرف التسليم فى حقوقنا ولا التنازل عن مطالبنا » ، وظل يجاهد ويناضل ، حتى وافاه الأجل المحتوم فى برلين ، ففاضت روحه الطاهرة يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، مات رحمه الله غريبا عن بلده ، نائيا عن الأهل والولد والخلان ، بعيدا عن مصر التى احبها ، وضحى بحياته وماله وروحه من اجلها .

وصل نعى الزعيم الى مصر بطريق البرق مساء يوم ١٧ نوفمبر ، ونشرت الصحف النبأ الأليم ، فعم الحزن ارجاء البلاد ، ونبه نعيه ضمير الشعب الى تقدير الزعيم الراحل ، بعد أن كاد ينسى فضله ويغمر ذكره بين أمواج الحوادث ، واخذت الصحف تؤبنه بما يستحقه مقامه فى الحركة الوطنية ، ورثاه الشعراء والأدباء

بقصائد ومقالات جاءت آية فى البلاغة ، كما كانت فيض الاخلاص والشعور الصادق بتقدير الفقيد ، وأقيمت عدة حفلات لتأبينه .

كلمتى فى رثائه

شق على نعى الزعيم ، وتملكنى حزن شديد ، اذ فقدت فيه امامى فى الوطنية، وشعرت بفداحة المصاب وعظم الخسارة التى حلت بالبلاد بوفاته ، فى وقت هى احوج ما تكون الى اخلاصه ، ووطنيته المنزهة عن الأهواء ، البريئة من المطامع الشخصية ، وكتبت أرثيه فى مقالة نشرت فى جريدة (مصر) بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩١٩ ، قلت تحت عنوان (الى الفقيد العظيم . والرئيس الراحل الكريم) :

« اليوم تلبس الوطنية المصرية ثوب الحداد حزنا على أبر أبنائها واكبر خدامها، من بذل فى سبيلها حياته وصحته وماله ، ووقف على خدمتها قلمه ولسانه ، وبيانه وجنانه ، مات فريد ، فانطفأ سراج وهاج طالما قرأ المصريون على ضوئه الساطع آيات الاخلاص ودروس الشجاعة والثبات ، انطفأت تلك الشعلة الوطنية الفياضة بنور المبادىء العالية ، ذهبت تلك النفس الكبيرة التى كانت تبعث فى القلوب روح المثابرة والاقدام ، روح الأمل والايمان ، روح التضحية الكبرى ، روح التفانى فى خدمة الأوطان

« فاليك أيها الراحل الكريم ترسل الأمة المصرية تحيات الوداع ممزوجة بالدموع والعبرات ، وعليك تبكى الوطنية المصرية ، ومن أجلك يخفق قلب مصر حزنا وألما !

« الا فى ذمة الله من تلقيت عنه مبادىء الوطنية الأولى ، من كنت أراه فى السراء والضراء ، فى السفر والحضر ، تحت سماء الوطن او فى المنفى ، رافعا لواء الوطنية ، حاملا فى يمينه مصباح الأمل ، يسير به فى كل واد ، وتحت كل سماء ينظر به الى الدنيا ، فتصغر فى عينه المصائب ، وتتضاءل المتاعب ، فى ذمة الله من كان يغالب الدهر ويحتمل الشدائد والمصائب وقلبه مملوء قوة ويقينا ، فى ذمة الله من جعل حياته كتابا مقدسا تقرأ فيه الأمة آيات الجهاد فى سبيل الوطن !

« أيها الفقيد العظيم ! فى سبيل الوطن تعبت وشقيت ، فى سبيله احتملت مضاضة السجون وآلامها ، فى سبيله احتملت الشدائد ، وفارقت الأهل والأبناء ، والاخوان والاصدقاء ، فى سبيله أخذت تجوب الأقطار وتتنقل فى بلاد الغربة ، فاحتملت هناك ما احتملت ، من تقلبات الأيام ، ومتاعب الحياة ، والحنين الى الوطن العزيز ، كل ذلك وأنت أنت البطل العظيم الذى يرى كل شدة وكل تضحية فى سبيل الوطن واجبا مقدسا .

« مرت عليك ثمانية أعوام وأنت بعيد عن مصر بجسمك ، ولكنك كنت قريبا منها بقلبك ، فما كان يخفق الا لها ، وما كان يهتف الا باسمها ، وما تعبت وتعذبت الا فى سبيل الدفاع عن حقوقها ، وأخيرا ، لم تستطع قواك البدنية أن تلاحق نفسك العظيمة ، فاضناك المرض ، واعيا الداء الأطباء ، ومع ذلك كنت وانت فى شدة المرض وآلامه تنادى باسم مصر وتهتف لها ، كنت تفكر وتكتب ، وتعمل وتجاهد ، الى أن قضى الله أن تنتقل الى الرفيق الأعلى ، ففى ذمة الله أيها الفقيد العظيم ! ان حياتك مثل اعلى للمجاهدين فى سبيل أوطانهم ، ففى شخصك الكريم تتمثل المثابرة ، والعقيدة الوطنية الراسخة ، وفى تاريخك تتعلم الأمة فضيلة الاقدام ، وتقرأ سطور الاخلاص وانكار الذات .

« فاليوم تبكيك أمة عرفت لك فضلك الكبير وجهادك العظيم ، تبكيك وأنت بعيد عنها ، وتذكر وهى حزينة ذلك الصوت العالى الذى كان يرتفع من وراء البحار ، مدافعا عن حقوقها ، فيا أسفى على تلك الحياة الكبيرة التى انقضت قبل الأوان ! وواها لتلك الشعلة الوطنية التى أطفأها الموت وهى تضىء الأرجاء ، وترسل الى أعماق القلوب اشعة الأمل ، فتملؤها ثباتا واقداما !

« ايه ياربوع (صارى يار) المطلة على البوسفور ، أيتها الربوع التى قضى بها الفقيد الكبير شطرا من حياته فى منفاه ، ويا ربى سويسرا ومدائنها التى قضى بها معظم أيام جهاده ، ويا أندية جنيف وبرن وباريس ولندن والاستانة وبرلين وستوكهلم ! شاركى مصر فى حدادها ، واذكرى ذلك الراحل الكريم ، فلكم سمعت صوته على أعواد المنابر مناديا بمبادىء الحق والعدل ، مدافعا عن مصر ، يطلب لها وللشعوب الصغيرة الحرية والحياة .

« ان حياتك أيها الفقيد العظيم حياة خالدة ، ستبقى نبراسا لابناء مصر جميعا

« فسلام عليك يوم جاهدت ، ويوم تغربت ، وسلام عليك يوم انتقلت الى جوار ربك الكريم ، سلام عليك كل يوم ترفرف فيه ذكراك على مصر المجاهدة فى سبيل حريتها ، سلام عليك يوم يكلل جهادها بالفوز ، وتخفق فوق ربوعها راية الاستقلال ! »

« عبد الرحمن الرافعى »

وقد نقل رفات الفقيد الى مصر فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، وتحققت بذلك أمنية كانت تجول فى خاطر كثير من المصريين ،و يرونها فرضا عليهم ، اذا لا يليق بالأمة أن تدع رفات زعيمها البار بها ، بعيدا عن أرض الوطن ، بعد أن ضحى بحياته من أجلها ، وجاهد بماله وروحه فى سبيلها ، وقد شهدت الأمة عناية كبرى من الوفد المصرى بنقل رفات الاثنى عشر طالبا مصريا الذين توفوا فى حادثه اصطدام القطار على الحدود النمسوية فى مارس سنة ١٩٢٠ ، كما سيجىء بيانه ، وبادر الى نقل جثثهم الى مصر على نفقته ، ولكنه الى جانب ذلك لم يفكر فى نقل رفات الزعيم الشهيد الى مصر ، حتى قيض الله رجلا من كبار النفوس قام وحده بهذا الواجب المقدس ، ذلك هو المرحوم الحاج خليل عفيفى التاجر بمدينة الزقازيق ، وقد يأخذك الدهش من أن يؤدى هذا الواجب عن الأمة بأسرها فرد ليس من الزعماء ولا من الرؤساء والكبراء ، وكيف لم يتسابق هؤلاء الى القيام بهذا العمل وهم أجدر بهم من سواهم ولكن هكذا تدر أن يكون الحاج خليل عفيفى هو الذى يضطلع بهذه المهمة السامية الجليلة ، فبرهن على أنه كبير فى نفسه كبير فى وطنيته ، وقد تطوع اليها من تلقاء نفسه ، غير متأثر بايعاز احد ، أو ملبيا دعوة احد ، بل لبى دعوة ضميره ، ورأى انه لا يليق ان يبقى جثمان الزعيم بعيدا عن مصر ، فسافر الى المانيا ، وتولى بنفسه وعلى نفقته الخاصة نقل الرفات الى مصر ، جزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته .

وقد وصلت الباخرة المقلة لرفات الزعيم الى الاسكندرية صبيحة يوم الثلاثاء ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وشيعت جنازته فى احتفال مهيب بالاسكندرية ، والقاهرة ، ودفن فى مثواه الأخير بجوار السيدة نفيسة (١) .

---

(١) راجع فى تفصيل ما تقدم كتابنا (محمد فريد ــ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩) .

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

حفل عهد الثورة بمحاكمات عدة ، حوكم فيها من نسب اليهم تأليف الجمعيات الثورية أو الاعتداء على أفراد القوات البريطانية ورجال البوليس ، او مقاومة السلطة القائمة بأى شكل ما .

واذ كانت البلاد تحت الاحكام العرفية البريطانية ، فقد كانت المحاكمات كلها عسكرية ، وتمت امام محاكم عسكرية بريطانية . وقسمت السلطة العسكرية القطر الى عدة مناطق ، لكل منها محكمة عسكرية ، وعينت فى كل منطقة ضابطا أو عدة ضباط سياسيين بريطانيين لجمع التحريات والأدلة ضد من رأت اتهامهم فى حوادث الثورة ، وظلت المحاكمات تجرى امام المحاكم العسكرية البريطانية ، الى ان تألفت وزارة محمد سعيد باشا ، فاتفقت مع السلطة البريطانية على وقف المحاكمات العسكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم من المتهمين الى المحاكم الجنائية المصرية ، وكان معظم المحاكمات قد انتهى الفصل فيها ، على أن هذا الوقف كان مؤقتا ، كما سيجىء بيانه .

قضية ديرمواس

واهم المحاكمات أمام المحاكم العسكرية البريطانية محاكمة المتهمين فى مقتل الثمانية الضباط والجنود الانجليز فى القطار بديروط وديرمواس(1) يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ ، وقد تقدم بيانها فى حوادث الثورة بمديرية اسيوط (ج ا ص ١٥٦) ، وهى أشد وقائع الثورة عنفا . وقد بلغ عدد المتهمين فيها ٩١ شخصا ، منهم عدد من الأعيان وذوى الاملاك ، وابنائهم وذويهم ، وثلاثة من ضباط البوليس ، وعمدة ، وشيخا بلدين ، ومحام ، ومدرس ، واربعة من الطلبة ، وجمع من المزارعين والصناع ، وهاك أسماءهم :

١ ــ اليوزباشى ابو المجد افندى محمد الناظر نائب مأمور مركز ديروط ٢ ــ الملازم الأول عبده افندى ابراهيم ملاحظ بوليس مركز ديروط ٣ ــ الأستاذ شفيق حنا المحامى بديروط ٤ ــ أحمد بك فرغلى أحمد من اعيان صنبو مركز ديروط ٥ ــ عبد العليم فولى مزارع بديروط ٦ ــ عبد المجيد فولى مزارع بديروط ٧ ــ محمد مرسى شحاته مزارع بديروط ٨ ــ رزق مراد عبد الله من اهالى ديروط ٩ ــ محمد مرسى محجوب من اهالى ديروط ١٠ ــ عبد الحكيم عبد الباقى من أهالى ديروط ١١ ــ فرغلى محمد مبارك من اهالى ديروط ١٢ ــ عبد اللطيف على عبد الله معاون مستشفى ديروط ١٣ ــ تغيان سليمان حسان من أهالى المناشى ١٤ ــ حافظ سعد ابراهيم من أهالى ديروط ١٥ ــ عبد الراضى حمدان موسى من أهالى ديروط ١٦ ــ عبد الجابر حمدان موسى من اهالى ديروط ١٧ ــ عبد الباقى على حامد من اهالى

(1) سميت قضية ديرمواس لان معظم القتل حصل فى هذه البلدة .

ديروط ١٨ ـ محمد رجب من أهالى أسيوط ١٩ ـ عبد الله محروس فلاح بديروط ٢٠ ـ عبد الملك فرحات من اهالى ببلاو مركز ديروط ٢١ ـ راغب سويفى على من أهالى ديروط ٢٢ ـ أبو المجد محمد عبد الله من أهالى ديروط ٢٣ ـ عبد العظيم عوض الله حسن من أهالى ديروط ٢٤ ـ محمد ابراهيم عبد الله من أهالى ديروط ٢٥ ـ عبد المجيد محمد صالح حامد مزارع ببلاو ٢٦ ـ قايد حسن سلامة من ذوى الاملاك ببنى حرام ٢٧ ـ محمد قايد حسن شيخ بلد بنى حرام ٢٨ ـ عبد الملك سليم ابراهيم شيال بديروط ٢٩ ـ عبد العال عمر مزارع بديروط ٣٠ ـ راغب عبد العال هلال من اهالى ديروط ٣١ ـ سعيد محمد سعيد خباز بديروط ٣٢ ـ مصطفى مسعود حسنين مزارع بديروط ٣٣ ـ احمد مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٤ ـ محمود مفتاح أحمد من أهالى ديروط ٣٥ ـ عبد الدايم عبد الرحيم من أهالى ديروط ٣٦ ـ محمد هلالى اسماعيل من أهالى ديروط ٣٧ ـ عبد الناصر منصور دلال مساحة بنى حرام ٣٨ ـ محمد على مكادى صانع بجرف سرحان ٣٩ ـ عبد العليم خليفة من أهالى ديروط ٤٠ ـ خليل ابو زيد على (نجل أبو زيد بك على) خريج كلية الزراعة بجامعة لندن من ديرمواس ، ولم يكن مضى على حضوره من انجلترا غير ايام معدودة ٤١ ـ محمد أبو زيد على من أعيان ديرمواس (شقيق السابق) ٤٢ ـ عبد الملك أبو زيد على من الأعيان ديرمواس (شقيق السابقين) ٤٣ ـ عبد الرحمن حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٤ ـ محمد حسن محمود من أعيان ديرمواس ٤٥ ـ عبد الباقى موسى طالب بديرمواس ٤٦ ـ محمد على محمود من اعيان ديرمواس ٤٧ ـ مصطفى افندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس ٤٨ ـ عمر أبو زيد قايد من أعيان ديرمواس ٤٩ ـ عبد العزيز عثمان شرابى من أهالى ديرمواس ٥٠ ـ احمد ابراهيم موسى الصعيدى تاجر بأبوتيج ٥١ ـ عباس عبد العال البحيرى خفير رى بديرمواس ٥٢ ـ عباس عبد العال الفلاح ٥٣ ـ فريد عياد طالب ٥٤ ـ نجيب جرجس طالب ٥٥ ـ عبد المنعم سليم طالب ٥٦ ـ عبد الوهاب محمد قايد من ديرمواس ٥٧ ـ أحمد عثمان من ديرمواس ٥٨ ـ أحمد محمد ابراهيم مزارع بديرمواس ٥٩ ـ عبد الجابر أبو العلا بديرمواس ٦٠ ـ الشيخ زرد محمد ناظر مدرسة ديرمواس الأولية ٦١ ـ اسماعيل الدباح من أهالى ديرمواس ٦٢ ـ عبد الرحمن مصطفى عمدة ديرمواس ٦٤ ـ عبد العزيز عنتر محمدين شيخ ديرمواس ٦٥ ـ عبد الرشيد أبو زيد نجل عمدة الحسابية ٦٦ ـ عبد المنعم عبد الجليل خفير بديرمواس ٦٧ ـ كامل حنا عبد السيد من ذوى الأملاك بديرمواس ٦٨ ـ هلالى على منصور من أهالى ديرمواس ٦٩ ـ زهران دكرورى من أهالى ديرمواس ٧٠ ـ عبد العزيز عبد السلام مزارع بديرمواس ٧١ ـ بدر عبد الصمد مدفعى سابق بديرمواس ٧٢ ـ قاسم محمد قايد ٧٣ ـ حسان مشرقى من أهالى ديروط ٧٤ ـ أبو القمصان من اهالى ديروط ٧٥ ـ ثابت السيد الطباخ من أهالى ديروط ٧٦ ـ محمود أبو العلا مزارع ٧٧ ـ سيف احمد عبد الله الغرابى ٧٨ ـ محمد جاد بديرمواس ٧٩ ـ هلالى جنيدى مزارع بديرمواس ٨٠ ـ عبد السلام أبو العلا من بنى عمران ٨١ ـ عبد العال أبو زيد احمد خفير ببنى عمران ٨٢ ـ محمد حسين من منفلوط ٨٣ ـ محمد ابراهيم عبيد من منفلوط ٨٤ ـ محمد أحمد نصار (توفى قبل المحاكمة) ٨٥ ـ عطية ابراهيم توفى قبل المحاكمة ٨٦ ـ منا بدوى ابراهيم وكيل شيخ خفر ديرمواس ٨٧ ـ محمد ابراهيم خفير ديرمواس ٨٨ ـ عبد النعيم عبد السميع خفير ديرمواس ٨٩ ـ عبد الحفيظ محمود من أهالى ديرمواس ٩٠ ـ احمد خليل ابراهيم شيخ خفر سابق بديرمواس ٩١ ـ محفوظ جاد ».

وكانت تهمتهم التى قدموا بها الى المحكمة انهم فى يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ بديروط وديرمواس قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضباط والجنود البريطانيين بالقطار ، وانهم تجمهروا مسلحين بالنبابيت والعصى والطوب وأسلحة اخرى بقصد مهاجمة البريطانيين الذين قد يوجدون فى القطار عند وصوله الى ديروط وديرمواس .»

وبدأ نظر هذه القضية امام المحكمة العسكرية البريطانية العليا التى انعقدت بأسيوط ابتداء من يوم ١٧ مايو سنة ١٩١٩ ، وكانت مؤلفة من سبعة اعضاء من ضباط الجيش البريطانى ، برآسة اللفتننت كولونل دونس Downes ، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز ، وسمعت المحكمة شهادة ٥١ شاهد اثبات ، ونحو ١٥٥ شاهد نفى ، وانتهت المحاكمة يوم ١٩ يونيه .»

الحـــكم

وقضت المحكمة بالاعدام على واحد وخمسين شخصا ، وعفا القائد العام عن واحد منهم ، وعدل عقوبة الاعدام الى الاشغال الشاقة بالنسبة لعشرة ، وبعد وساطة رئيس الوزراء (محمد سعيد باشا) عدلها ايضا بالنسبة لستة آخرين ، ونفذ حكم الاعدام فى الباقين ، وعددهم ٣٤ أربعة وثلاثون ، بالتفصيل الآتى :

المحكوم عليهم بالاعدام ، عددهم ٥١ ، وهم

١ عبد العليم فولى ٢ ــ عبد المجيد فولى ٣ ــ محمد مرسى شحاته ٤ ــ رزق مراد عبد الله (سنه ٧٠ سنة وأوصت المحكمة بالعفو عنه وعدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٥ ــ محمد مرسى محجوب ٦ ــ عبد الحكيم عبد الباقى ٧ ــ فرغلى محمد مبارك ٨ ــ عبد اللطيف على عبد الله ٩ ــ تغيان سليمان حسان ١٠ ــ حافظ سعد ابراهيم (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ١١ ــ عبد الراضى حمدان موسى (عدل الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ١٢ ــ عبد الجابر حمدان موسى ١٣ ــ عبد الباقى على حامد ١٤ ــ عبد الله محروس ١٥ ــ عبد الملك فرحات ١٦ ــ راغب سويفى على ١٧ ــ ابو المجد محمد عبد الله ١٨ ــ عبد العظيم عوض الله حسن (عدل الى الاشغال الشاقة المؤبدة) ١٩ ــ عبد الملك سليم ابراهيم ٢٠ ــ راغب عبد العال هلال ٢١ ــ أحمد مفتاح أحمد (عدل الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٢ ــ محمود مفتاح احمد (سنه ١٨ سنة ، وأوصت المحكمة بالعفو عنه ، ومع ذلك عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٢٣ ــ عبد الدايم عبد الرحيم ٢٤ ــ محمد هلالى اسماعيل (عدل الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٢٥ ــ محمد على مكادى ٢٦ ــ خليل أبو زيد على (خريج جامعة لندن) ٢٧ ــ محمد أبو زيد على (عدل الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة)٢٨ ــ عبد الملك أبو زيد على (الغى القائد العام الحكم بالنسبة له وعفا عنه) ٢٩ ــ عبد الرحمن حسن محمود ٣٠ ــ محمد حسن محمود (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣١ ــ محمد على محمود (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٢ ــ عمر أبو زيد قايد (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٣ ــ عبد العزيز عثمان شرابى ٣٤ ــ أحمد ابراهيم موسى الصعيدى ٣٥ ــ عباس عبد العال البحيرى ٣٦ ــ عباس عبد العال الفلاح ٣٧ ــ عبد الوهاب محمد قايد (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٣٨ ــ احمد عثمان ٣٩ ــ احمد محمد ابراهيم ٤٠ عبد الجابر أبو العلا ٤١ ــ اسماعيل الدباح ٤٢ ــ على جنيدى محمد (عدل الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٣ ــ عبد المنعم عبد الجليل (عدل الى الأشغال الشاقة ٥ سنوات) ٤٤ ــ قاسم

محمد قايد ٤٥ ـ حسان مشرقى (طلبت المحكمة العفو عنه لصغر سنه وعدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة) ٤٦ ـ محمد أبو العلا ٤٧ ـ سيف احمد عبد الله الفرابى ٤٨ ـ محمد جاد (عدل الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة) ٤٩ ـ هلالى جنيدى ٥٠ ـ عبد السلام أبو العلا ٥١ ـ محمد ابراهيم عبيد .

أحكام أخرى فى القضية

وحكم على ابو المجد افندى محمد الناظر نائب المأمور ومصطفى أفندى حلمى ملاحظ بوليس ديرمواس بالحبس سنتين ، وبجلد عبد العال عمر عشر جلدات ، وعلى عبد العزيز عنتر محمدين ، وعبد الرشيد ابو زيد بغرامة ٤٥ جنيه أو الحبس ستة شهور ، وبراءة الباقين .

قضية مامور بندر أسيوط

وحوكم البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط أمام المحكمة العسكرية بأسيوط لاتهامه بالتحريض على مهاجمة البريطانيين وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ ، أى يوم الهجوم الذى وقع ضد الحامية البريطانية ، وقد دفع التهمة عن نفسه بأن جموع المتظاهرين هاجموا البندر فى هذا اليوم ، وطلبوا منه تسليمهم أسلحة البوليس والخفراء فاتصل تليفونيا بالمدير (محمد علام باشا) فنصح له بعدم مقاومتهم فتركهم يقتحمون البندر واستولوا على الأسلحة ، واستشهد على هذه الواقعة بالمدير ، ولكن جاءت شهادة المدير على غير ما اكده المأمور ، وما دلت عليه القرائن ، وأضيف الى شهادتهما شهادة بعض المرتزقة الذين تصيدتهم السلطة العسكرية ، فحكمت عليه المحكمة العسكرية بالاعدام ، وكان من خيار الموظفين استقامة وأخلاقا ، وقامت وفود عدة من أسيوط الى القاهرة لتخفيف الحكم عنه ، ولكن ذهبت مساعيهم عبثا ، وصدق القائد العام على حكم الاعدام ، ونفذ فيه رميا بالرصاص يوم الثلاثاء ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ .

قضية الواسطى

حوكم المتهمون بقتل المستر ارثر سميث من كبار موظفى مصلحة السكة الحديدية فى القطار عند وصوله الى الواسطى يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ (انظر ج ١ ص ١٥٣) أمام محكمة عسكرية عقدت بالواسطى فى شهر يونيه ، وكانت هذه القضية من أهم القضايا ، ووقائعها تشبه بعض الشبه وقائع دير مواس ، وقدم فيها للمحاكمة أحد عشر شخصا ، اتهم منهم ثمانية بارتكاب القتل ، وهم : أمين عبد القادر . عبد السيد شحاته . محمد شحاته . محمد ابراهيم خالد . بدوى الديب . عبد الجواد جابر . عبد الله أبو زيد . عبد المحسن خالد . واتهم ثلاثة آخرون بمساعدة القاتلين ، ومشاركتهم فى الجريمة ، وهم : أمين بك الريدى . السيد خالد . جابر ابراهيم .

وقد حكم فى هذه القضية ـ بعد تعديل القائد العام ـ بالاعدام على كل من : عبد السيد شحاته . امين عبد القادر . عبد الله أبو زيد . ونفذ فيهم الحكم ، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على امين بك الريدى ، وبها لمدة خمس عشرة سنة على بدوى الديب ، وبراءة الباقين .

قضية ((شلش))

هى قضية الهجوم على احدى البواخر النيلية التى كانت تقل الجنود البريطانية الى أسيوط ، وقد وقع هذا الهجوم تجاه بلدة ((شلش)) بمركز ديروط كما تقدم بيانه فى الفصل السادس (ج ١ ص ١٥٦) ، وكان من المتهمين فيها : زين قرشى ، واحمد قرشى . والأستاذ شفيق حنا . والبكباشى عبد السلام فهمى . وقد حكم فيها بالاشغال الشاقة عشر سنوات على زين قرشى ، وبراءة الباقين .

قضية ((صنبو))

هى قضية الهجوم الثالث على البواخر النيلية الذى تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥٦) وقد كان الهاجمون من البلاد التابعة لنقطة ((صنبو)) بمركز ديروط ، ولذلك عرفت بقضية ((صنبو)) ، وقد حكم فيها بالسجن أربع سنوات على الملازم الاول محمد حسين احمد السبع .

قضية ملوى

حوكم فيها كل من : احمد لطفى محام بملوى . (الدكتور) محمد ابو زيد تونى طالب ثانوى . محمد حشمت طالب ثانوى . عبد الهادى عبد الرحمن سالم طالب ثانوى . حسين حافظ سالم طالب ثانوى . احمد محمود السلاموني طالب . احمد الفحرانى تاجر بملوى . جبالى عزام من اهالى ملوى . محمد على صاحب مطعم بملوى . درويش مصطفى من اهالى ملوى . محمد سعد الوردانى من اهالى ملوى . اسماعيل الوردانى تاجر بملوى . عباس احمد تاجر بملوى ، وقد اتهموا بتأليف جمعية سرية للتحريض على قطع اسلاك الحديدية وتخريب الأملاك الحكومية ، والتحريض على المظاهرات وعلى قتل بعض الانجليز ، ونظرت قضيتهم امام المحكمة العليا العسكرية بأسيوط ، وقضى فيها بالاعدام على كل من : درويش مصطفى . محمد سعد الوردانى . اسماعيل الوردانى . ونفذ فيهم الحكم ، وبالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات على كل من : محمد على . عباس احمد . وبراءة الباقين .

قضية المنيا

ونظرت محكمة عسكرية اخرى فى المنيا قضيــــة كل من : الدكتور محمــود عبد الرازق بك وتوفيق بك اسماعيل . والأستاذ رياض الجمل المحامى . والشيخ احمد حتاته المحامى الشرعى . وحسن على طراف . ومحمد رحمى . وهم من اعضاء اللجنة الوطنية التى تألفت بالمنيا فى ابان الثورة للمحافظة على الأمن والنظام ، وكانت تهمتهم انهم اغتصبوا سلطة الحكومة ، وتفرع عن هذه التهمة الأساسية عدة تهم اخرى ، واستمرت المحاكمة عدة ايام ، وحكم فيها (بعد تعديل الحكم) بالسجن ١٥ سنة على الشيخ احمد حتاته و ١٠ سنوات على الأستاذ رياض الجمل وثلاث سنوات على الدكتور محمود عبد الرازق بك ، وسنتين على توفيق بك اسماعيل مع تغريمه الف جنيه . وسنة على حسن على طراف مع تغريمه ٥٠٠ جنيه ، وستة اشهر على محمد رحمى مع تغريمه ٥٠٠ جنيه .

وانتحر محمد بك حمدى وكيل المديرية فى سجنه ، اذ يئس من ان يأخذ العدل مجراه ، فآثر الموت على محاكمة مزيفة .

قضية فاقوس

وحوكم جماعة من اعيان فاقوس اذ نسب اليهم التحريض والاشتراك في الاضطرابات التي وقعت في فاقوس من ١٥ مارس الى ٢١ منه ، وأدت الى تدمير الخط الحديدي والكوبري المقام على ترعة البحر ومهاجمة المركز والاستيلاء على مافيه من السلاح ، والتجمهر ، واتهم فيها كل من : سليمان بك مصطفى خليل . محمد على المستى . عبد العزيز عبدون . السيد الاسكندراني . محمد غنيم عبدون . حسن عبدون . على بك مصطفى خليل . عيداروس زيد جمعه ، وحكم بالاعدام على الاول واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى الثالث بالاعدام واستبدل بالاشغال الشاقة ١٥ سنة . وحكم (بعد تعديل الحكم) على الثاني والرابع بالسجن ثلاث سنوات . وعلى الخامس بالسجن خمس سنوات ، وبراءة الباقين .

قضية رشيد

تقدم الكلام في الفصل السادس (ج ١ ص ١٤٦) عن الحوادث التي وقعت في رشيد يوم ١٧ مارس سنة ١٩١٩ واعتقال تسعين شخصا من اهلها ممن اتهموا في هذه الحوادث باحراق المركز وتخريب السكة الحديدية والاعتداء على المأمور والتجمهر ، وقد احيل ستون منهم الى محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بالاسكندرية في شهر ابريل . وانتهت المحاكمة بالحكم على أربعة وأربعين منهم بالاشغال الشاقة أو الحبس لمدد تتراوح بين خمس سنوات وسنة أو اقل ، وهاك أسماء المحكوم عليهم وبيان الأحكام الصادرة عليهم :

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن تهمة تخريب السكة الحديدية : عبد العزيز محمد سمك طالب والآن تاجر برشيد . محمود الطويل . احمد خليل كرات . محمد ماضي . ابو النصر طبيخة . سعد محمد عبد العال الأشقر . أحمد البزم . محمد محمد كمونة . عبده المنفلوطي . محمد الخضرجي .

المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات : مصطفى الابياري . احمد زيدان المباريدي . محمد زردق . بسيوني عطا . احمد الزهار . محمد عزمي الصياد (طالب) . على على الرزي . حسين الكسبري . على على أبو سليم . على على دياب . محمدمحمد البحيري . فرج فرج أبو دياب . عبد الفتاح ترك .

المحكوم عليهم بالحبس سنة : عبد الحميد سمك تاجر . عبده القزق تاجر . السيد منسي تاجر . حسن على الفشن .

المحكوم عليهم بالحبس لأقل من سنة : محمد محمد سمك تاجر وعضو المجلس المحلي . مرسي نجيب القزق تاجر . عبد الحكيم الجارم تاجر وموظف الآن ببنك مصر . عبد المحسن شهاب تاجر . أحمد حراز تاجر . عبد الحليم جبري تاجر . رائف كمال فضلي . سيد أحمد أحمد بريش . محمود ابراهيم عجلان . ابراهيم الدنف . على الأنكة . محمد على الفشن . عبده السيد . جمعه يوسف مراد . محمد العيوني . على فايد . حسن البربري .

قضية قليوب

حوكم المتهمون بحوادث تخريب محطة قليوب وخلع قضبان السكة الحديدية بها يوم ١٥ مارس ، وقد تمت محاكمتهم امام محكمة عسكرية عقدت جلساتها

بالقاهرة يوم ٣ ابريل والأيام التالية ، وانتهت المحاكمة يوم ١٠ ابريل ببراءة عبد الفتاح احمد عبد الرحمن . وعبد الحميد اسماعيل أبو زهرة . وبمعاقبة كل من :

١ ــ ابراهيم الأقطش بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات ٢ ــ عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم ٣ ــ سعيد ابو العز ٤ ــ عبد الباقى على عبد الباقى ٥ ــ امام على الشرشبى ٦ ــ محمد حسنين يونس ٧ ــ حمزة احمد هلال بالاشغال الشاقة خمس سنوات ٨ ــ متولى السيد ابو حور ٩ ــ يحيى مصطفى عبد التواب بالاشغال الشاقة ١٢ سنة .

وقد خفف القائد العام لقسم القاهرة العقوبة المحكوم بها على كل من عبد الرحمن ابراهيم عبد الدايم وسعيد أبو العز . وعبد الباقى على عبد الباقى . ومحمد حسنين يونس . وحمزة أحمد هلال . فجعلها السجن مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

وحوكم يحيى مصطفى عبد التواب بتهمة قتله جنديا بريطانيا بقليوب يوم ١٥ مارس ، فحكم عليه بالاعدام شنقا ، ونفذ فيه الحكم يوم ١٩ مايو .

قضايا اخــرى

نذكر فيما يلى خلاصة الأحكام الصادرة فى قضايا أخرى من قضايا الثورة .

فى القـــاهرة

حكم بالأشغال الشاقة خمس سنوات على محمد رفعت الميزانى بتهمة انه القى خطبا مهيجة يوم ١٢ ابريل وقد عدله القائد العام الى الأشغال الشاقة لمدة سنة .

وحكم على عثمان منصور بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة انه خلع عجلات الترام فى مصر الجديدة (هليوبوليس) يوم ١٦ مارس ، وعدله القائد العام الى الحبس لمدة سنتين .

وحكم بالاشغال على محمد أمين رأفت بالحبس سبع سنوات بتهمة انه حصل مالا لجمعية « اليد السوداء » فى السكك الحديدية يوم ٣٠ مارس . وعلى أحمد مصطفى حنفى بالاشغال الشاقة خمس سنوات بنفس التهمة ، وعدله القائد العــام الى الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات .

وحكم على روفائيل سليمان بالسجن سنة بتهمة أنه اشترى اسلحة فى نفيشة .

وحكم على على معوض بالسجن ١٥ سنة بتهمة انه قاد جماعة من الارهابيين وتهدد الأوروبيين بالقتل وعدل الحكم الى ثمانى سنوات .

وحكم على محمد حسن الجزاوى بالسجن أربعة اشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الثورة .

وحكم على محمد فؤاد عفت بالسجن ثمانية أشهر بتهمة انه اتلف المواصلات التليفونية وحرض العمال على الاضراب .

وحكم على يوسف عبد الغفار بالاشغال الشاقة عشر سنوات بتهمة انه حرض على الثورة وحرض موظفى الحكومة على الاضراب . وعدل الحكم الى سبع سنوات .

وحكم على ابراهيم محمد العطار بالاشغال الشاقة ٢٠ سنة ، ثم خفض الى ١٥ بتهمة انه ضرب موظفا بالسكة الحديدية ، وضرب صف ضابط بريطانى .

وحكم على على حسن سليمان بالاشغال الشاقة سنتين بتهمة انه حاول شراء أسلحة نارية فى معسكر الاهرام .

وحكم على محمد على وعلى غنيم وحسين محمد بالاشغال الشاقة سنتين ، ثم خفض الى سنة لمحاولتهما شراء أسلحة نارية بالحوامدية .

وحكم على عبد الحميد حسن بالاشغال اشاقة ١٥ سنة وخفض الى عشر لطلبه مالا لجمعية « اليد السوداء » وضبط سلاح معه .

وحكم على محمد صدقى احد موظفى السكة الحديد بالحبس سبع سنوات بتهمة انه أتلف عمدا صهريجا بقصد تعطيل المواصلات فى بولاق يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ .

وحوكم ابراهيم الياهو احد رجال البوليس السرى ، بتهمة أنه قتل غلاما وشرع فى قتل رجل يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٩ ، بأن أطلق عليهما الرصاص من مسدسه فى حى اليهود على اثر حفر خندق فى الشارع ، وكان المتهم يعمل كمرشد لدورية من الجنود البريطانيين ، ثم اطلق سراحه بعد محاكمة طويلة ، بحجة أنه لم يثبت عليه أنه سبب وفاة المجنى عليه ، وانه كان يدافع عن نفسه .

وعدا ما تقدم ، نظرت المحاكم الجزئية العسكرية عددا كبيرا من القضايا حكم فيها بالحبس مددا لم تزد على سنتين .

فى الاسكندرية

حكم على احمد محمد عمر بالاشغال الشاقة ١٢ سنة بتهمة أنه أمر بصنع اربعة آلاف كرة من الحديد لمهاجمة الجنود ، وانه فتح فى هذه الكرات ثقوبا لتركب فى عصى ، وانه ينتمى الى جمعية عرفت باسم « جمعية العمال » ، واتهم رئيس الجمعية ووكيلها وسكرتيرها باخفاء هذه المؤامرة وحكم على كل منهم بالحبس سنتين ونصف سنة .

فى الغربيــة

حكم على مصطفى شيداوى من كفر الشيخ بالاعدام بتهمة انه أطلق الرصاص على شخص ادى شهادة امام المحكمة العسكرية ، وقد شفى المصاب من جراحه .

وحكم على ابراهيم شلبى بالاعدام فى حوادث سمنود التى وقعت يوم ١٨ مارس ، وقتل فيها الملازم الأول ابراهيم محمد عمار ملاحظ بوليس سمنود (ج ١ ص ١٤٧) وقد اتهم المذكور بقتله ، ونفذ فيه الحكم .

وحكم على احمد يوسف عاشور بالاعدام بتهمة أنه أطلق النار على الجنود البريطانيين فى كفر الشيخ وقد عدله القائد العام الى الاشغال الشاقة المؤبدة .

وحوكم رؤساء مظاهرات كفر الشيخ التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩ أمام محكمة عسكرية بريطانية عقدت بطنطا وحكمت عليهم بالحبس ستة أشهر .

فى اسيوط والمنيا وبنى سويف

حكم على مصطفى فرويز بالحبس ثمانى سنوات والجلد ٤٠ جلدة وعدل القائد العام الحبس الى ثلاث سنوات بتهمة انه اشترك يوم ٢٣ مارس سنة ١٩١٩ بأسيوط فى مظاهرة تقلد فيها المتظاهرون السلاح وهدد مفتش الداخلية بالقتل .

وحوكم الأستاذ محمود بسيونى (رئيس مجلس الشيوخ فيما بعد) بتهمة التحريض على الثورة وحكم ببراءته .

وحوكم عبد العزيز أفندى النحاس معاون البوليس بتهمة توزيع أوراق ثورية بأسيوط يوم ٢١ أبريل وحكم ببراءته .

وحكم على الأستاذ محمد نجيب سرى بالحبس خمس عشرة سنة بتهمة التحريض على قلب نظام الحكومة .

وحكم على احمد افندى محمد انيس ناظر مدرسة أبو قرقاص بالأشغال الشاقة المؤبدة بتهمة أنه حرض جماعة من الثوار على قتل الانجليز من يوم ١٦ مارس الى ١٩ منه ، ويدخل فى هذه المدة اليوم الذى وقعت فيه حادثة ديروط ودير مواس .

وحكم على الباشجاويش محمد عبد العظيم بالحبس ثمانى سنوات ، والصول سيد حجاج بالحبس اربع سنوات ، بتهمة أن أولهما أخل بالواجبات العسكرية ، والثانى حرض الجمهور على الشغب فى أسيوط ، وعدل القائد العام الحكم الى خمس سنوات للأول ، وسنتين للثانى بسبب أن مسلكهما كان بناء على أوامر مأمور البندر الذى حكم عليه بالاعدام .

وحكم على ابراهيم افندى شاكر ملاحظ بوليس نقطة (مطاى) بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة . وعلى سيد أفندى ابراهيم معاون الادارة بها بالأشغال الشاقة مدة اثنتى عشرة سنة ، بتهمة أنهما حرضا الأهلين على الاعتداء على الجنود البريطانيين وتدمير السكة الحديدية فى منشأة مطاى من يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ الى ٢٠ منه .

وحكم على احمد هندى ونور الدين وحافظ سعودى من أهالى مطاى ، الأول والثانى بالسجن خمس سنوات ، والثالث بالسجن ثلاث سنوات ، بتهمة تخريب محطة مطاى .

وحكم على عبد العليم ابراهيم عمدة المنصورة (المنيا) بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنيه بتهمة أنه حرض أهل بلدته على التظاهر بين ١٩ و ٢٠ مارس ، وجاء بهم فعلا الى المنيا لهذا الغرض ، وحكم على كثيرين بالحبس مددا تتراوح بين ثلاثة اشهر وثلاث سنوات لاتهامهم بأعمال الشغب .

وحكم على محمد محمد عبد الوهاب بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات بتهمة أنه فى يوم ٢٥ أبريل حرض مستخدمى السكة الحديدية على الاضراب واقلاق الأمن العام ، وأنه مرسل خصيصا لهذا الغرض من القاهرة .

وحكم على جاد دياب بالأشغال الشاقة المؤبدة وعدلها القائد العام الى ١٥ سنة بتهمة أنه القى خطبا مهيجة ، وأذاع منشورات لجمعية « اليد السوداء » وحض على مهاجمة الجنود البريطانيين فى أبو قرقاص ، وعلى حسين خليفة بالأشغال الشاقة خمس سنوات بتهمة اشتراكه فى الشغب بالمنيا يوم ٢٦ مارس ، وعدل القائد العام الحكم الى الحبس سنتين .

وفى بنى سويف حكم على محمد احمد بهاء بالاعدام لأنه حاول تحطيم قطار عسكرى بجوار الواسطى .

وحكم على شخصين بالحبس مع الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وعلى اربعة

آخـرين بالحبس خمس سـنوات بتهمة القـائهم خطبا تنطوى على التحريض على الثورة ، وذلك بين ١٨ مارس و ٢٥ منه ، وعدل القائد العام الحكم الى سنتين .

وحكم على على بيومى وابنه توفيق بالأشغال الشاقة عشر سنوات للأول ، وسبع سنوات للثانى بتهمة اعتدائهما بضرب أحد الجنود ، وعدل القـائد العـام الحكم الى خمس سنوات للأول وسنتين للثانى .

وعلى محمد مرزوق ، وسيد على عيسى ، بالأشغال الشاقة عشر سنوات وعشرين جلدة لاطلاقهما النار على الجنود .

فى كوم امبو

وحكم على حامد حسين بالحبس اثنتى عشرة سنة عدلها القائد العام الى خمس بتهمـة انه حرض الجمهـور على الثورة ، وهـدد ضابطا بريطانيـا ، وحاول اغراء « مراسلته » السودانى على ترك خدمته .

قضية عبد الرحمن فهمى بك ومن معه

قلنا انه لما تألفت وزارة محمد سعيد باشا اتفقت مع السلطة البريطانية فى يوليه سنة ١٩١٩ على وقف المحاكمات العسـكرية ، واحالة من لم يحكم عليهم بعـد من المتهمين الى المحاكم الجنائية الوطنية ، ولقد كان هذا الوقف مؤقتا ، اذ أن المحكمة العسكرية عادت الى العمل بعد انقضاء عام على هذا الاتفاق ، وذلك فى قضية المؤامرة الكبرى التى اتهم فيها عبد الرحمن فهمى بك وآخرون ، وحوكموا فى شهر يوليو — اكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت هذه القضية من أكبر المحاكمات فى عهد الثورة .

وقد يتساءل الانسان عن السبب الذى من اجله عادت السلطات البريطانية الى المحاكمات العسكرية بعد أن اتفقت مع الحكومة على وقفهـا ، ومضى عام على هـذا الاتفاق .

واغلب الظن أنها لم تطمئن الى المحاكم المصرية ، فى أن تأخذ عناصر الثورة بالشدة والقسوة التى تبتغيها ، فرجعت الى « محاكمها العسكرية » ، وهذا ولا شك مما يشرف قضاءنا المصرى .

ولقد ارادت من اتهام عبد الرحمن فهمى بك ومن معه أن تحيط بالعناصر التى تراها أكثر نشاطا فى الحركة الثورية ، فتقضى عليها عن طريق المحاكمة ، وارادت من ناحية اخرى أن تؤثر فى سير المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة ملنر(١) ، وفى نفسية الأمة عامة بازاء هذه المفاوضات وبازاء مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا (مشروع ملنر) ، فليس يخفى أن الدعوة الى هذه المفاوضات بدات فى شهر مايو سنة ١٩٢٠ ، وسافر الوفد الى لندن للمفاوضة مع لجنة ملنر فى يونيه ، وانتهت المفاوضة بعرض مشروع ملنر على الوفد فى أغسطس من هذه السنة ، ورأى الوفد أن يستشير الأمة فى هذا المشروع ، فحدثت الاستشارة فى شهر سبتمبر ، ومن غريب الملابسات أن تحقيق السلطة العسكرية فى قضيـة عبـد الرحمن فهمى بك بدأ أيضا فى مايو سنة ١٩٢٠ ، واحيل المتهمون الى المحكمة العسكرية التى انعقدت فى يوليه ، واستمرت المحاكمة نحو ثلاثة أشهر حتى ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وكانت المحاكمة على أشدها فى الوقت الذى عرض فيه مشروع ملنر على الوفد ثم على الأمة ، وهذا ولا شك لم يكن

---

(١) سيرد الكلام عن هذه المفاوضات فى الفصل الثالث عشر .

من قبيل المصادفات ، بل هى ملابسات وتدابير ، تدل على أن الغرض السياسى من هذه المحاكمة هو التأثير فى سير المفاوضات لحمل جمهرة الرأى العام على التساهل فى أمر مشروع ملنر وقبوله ، تخلصا من وطأة الأحكام العرفية والمحاكمات العسكرية التى كانت تهدد كل مشتغل بالحركة الوطنية ، وقد كانت هذه المحاكمة ، وما أحاطها من ظروف الرهبة ، والقلق على مصير المتهمين ، من العوامل التى مالت بالكثيرين الى قبول المشروع فى مجموعه ، لأن مثل هذه المحاكمة ، فضلا عن وجود الاحتلال البريطانى ، وقيام الأحكام العرفية فى البلاد ـ كل ذلك كان من وسائل الاكراه التى وقعت على البلاد ، حين عرض المشروع عليها .

أما موضوع هذه القضية ، فهو أن السلطة العسكرية اتهمت فى مايو سنة ١٩٢٠ عبد الرحمن فهمى بك وسبعة وعشرين معه بأنهم أعضاء فى جماعة سميت « جمعية الانتقام » كان الغرض منها خلع عظمة السلطان وقلب حكومته والتحريض على العصيان والقتل ، وقام الاتهام على شهادة شخص يدعى عبد الظاهر السمالوطى ، قيل انه كان ضمن أعضاء الجمعية وخانهم وأفشى سرهم ، والواقع انه جاسوس مأجور ، وبلغ عدد المتهمين فى هذه القضية ثمانية وعشرين وهم : عبد الرحمن فهمى بك . على هنداوى طالب بالأزهر . محمد لطفى المسلمى طالب حقوق . حسنى الشنتناوى طالب ثانوى . توفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط . محمد حلمى الجيار طالب طب . منير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط . حامد الليجى صحفى . ابراهيم عبد الهادى طالب حقوق . محمود عبد السلام مدرس . كامل احمد ثابت خريج الحقوق . كامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق . عبد الحليم عابدين طالب حقوق . محمد ابراهيم سليمان طالب بمعهد الاسكندرية . محمد عبد الرحمن الجديلى خريج القضاء الشرعى . محمد سامى سكرتير الأمير محمد دواد . ياقوت عبد النبى طالب ثانوى . عبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى . محمد يوسف . قرياقص ميخائيل صحفى . صالح حسن شلبى . محمد الميرغنى النجار . حافظ محمود عواد مزارع . محمد حسن البشبيشى المحامى . محمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدى . عاذر غبريال . ناشد غبريال . انيس سليمان عامل بالسكك الحديدية بالسويس .

وقد حوكموا أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا مؤلفة من خمسة ضباط برئاسة البريجادير جنرال لوصون ، وكان القاضى المستشار المستر ثورب من قضاة المحاكم الوطنية ، وتولى رفع الدعوى العمومية المستر مكسويل ، ودافع عن المتهمين جمع كبير من المحامين المصريين والانجليز .

عقدت المحكمة جلساتها بقاعة الجلسات الكبرى بمحكمة الاستئناف الوطنية ، وبدأت فى نظر القضية يوم الثلاثاء ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٠ ، واختصت بأعظم قسط من اهتمام الرأى العام ، وفاضت الصحف بتفاصيل المحاكمة ، وكانت حديث الناس فى المحافل والمجالس والمقاهى والأندية ، وظلت المحكمة العسكرية تنظر القضية وتعقد جلساتها نحو ثلاثة أشهر حتى يوم ٦ أكتوبر ، حيث أعلنت انتهاء المحاكمة وبراءة منير جرجس عبد الشهيد وانيس سليمان وقرياقص ميخائيل ومحمد الميرغنى ، وادانة الباقين ، وعرض الحكم على القائد العام للتصديق عليه ولم تعلن الأحكام الا فى فبراير سنة ١٩٢١ ، وهى كما يأتى :

(عبد الرحمن فهمى بك) حكم عليه بالاعدام وعدل الحكم الى السجن مع الشغل

١٥ سنة ـ (حامد المليجى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمود عبد السلام) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمد يوسف) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمد حسن البشبيشى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (محمد لطفى المسلمى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة ـ (على هنداوى) حكم عليه بالاعدام وعدل الى السجن مع الشغل ١٥ سنة .

(حسنى الشنتناوى) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن ١٢ سنة ـ (توفيق صليب) حكم عليه بالسجن مع الشغل ٢٠ سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن ١٢ سنة ـ (ابراهيم عبد الهادى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة ، وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ٢٥٠٠ جنيه وعدل الى السجن ١٢ سنة ـ (كامل جرجس عبد الشهيد) حكم عليه بالسجن ٥ سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات ـ (عبد الحليم عابدين) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ١٠ سنوات ـ (محمد ابراهيم سليمان) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن خمس سنوات ـ (محمد عبد الرحمن الجديلى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ١٠ سنوات ـ (محمد سامى) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وجلده ٣٠ جلدة وعدل الحكم الى السجن خمس سنوات ـ (ياقوت عبد النبى) حكم عليه بالسجن عشرين سنة وجلده ٣٠ جلدة وعدل الى السجن اثنتى عشرة سنة ـ (عبد العزيز حسن هندى) حكم عليه بالسجن ١٥ سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن عشر سنوات ـ (صالح حسن شلبى) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين ـ (حافظ محمود عواد) حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وعدل الى سنتين ـ (عاذر غبريال) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن خمس سنوات ـ (محمد المصيلحى) حكم عليه بالسجن خمس سنوات وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن ثلاث سنوات ـ (محمد حلمى الجيار) حكم عليه بالسجن خمس عشرة سنة وجلده ٣٠ جلدة وتغريمه ١٠٠ جنيه وعدل الى السجن عشر سنوات .

* * *

هذا ، ويلاحظ أن المحكوم عليهم بغير الاعدام فى قضايا الثورة كلها وقضايا الاعتداء على الوزراء ، قد أفرج عن بعضهم سنة ١٩٢٣ لمناسبة صدور قانون التضمينات ، فى عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وأفرج عن معظم الباقين سنة ١٩٢٤ ، فى عهد وزارة سعد زغلول .

* * *

الفصل الثاني عشر

لجنة ملنر
والحوادث التي لابستها

هال الحكومة البريطانية شبوب الثورة وامتدادها من ادنى البلاد الى اقصاها ، وما ظهر عليها من طابع العنف ، وما بدا فيها من مظاهر النقمة على السياسة الانجليزية ، وما تخللها من روح البذل والتضحية ، فأخذت تفكر في معالجة هذه الحالة النفسية ، وفي الوسائل التي تتفادى بها هذا الخطر الذي يتهدد سلطانها في وادي النيل ، لأن بقاء هذه الحالة يزيد من روح الكراهية والسخط في نفوس المصريين ، ويجعل الثورة محتملة الوقوع عند سنوح اية فرصة ، وهذا ما تريد الحكومة الانجليزية أن تتفاداه ، ففكرت منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ - ولما يمض على الثورة شهر واحد - في ايفاد لجنة كبرى الى مصر لتحقيق أسبابها وبحث الوسائل لملافاة هذه الأسباب في المستقبل .

وفي اليوم الثاني من ابريل صرح المستر هارمسورث وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم (النواب) بأن الحكومة البريطانية ستجرى تحقيقا عن اسباب الحركة الثورية في مصر بأسرع ما يستطاع ، وقال انه يجب أولا أن يضمن صون النظام واعادته أولا ، فكان هذا التصريح أول اشارة رسمية الى اللجنة .

وفي ١٥ مايو سنة ١٩١٩ ، أعلن اللورد كيرزون في مجلس اللوردات في خطبته التي لخصناها (ص ٢٣) اعتزام الحكومة ايفاد هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات وقتئذ .

وبدا من أقوال اللورد كيرزون اصرار الحكومة البريطانية على التمسك بالحماية ، فقد أوضح أن مهمة اللجنة هي : « تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت اخيرا في مصر وتقديم تقرير عن الحالة في تلك البلاد وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتي لها توسيعا مطرد التقدم والترقي ، وحماية المصالح الأجنبية » .

واعلنت الصحف الانجليزية أن اللجنة ستسافر الى مصر في خريف ذلك العام ، ولكن الخواطر كانت هائجة في مصر ، وزاد في هياجها تمسك الحكومة البريطانية بالحماية ، وتواصى المصريون بمقاطعة اللجنة حين حضورها ، فأوجست الحكومة البريطانية خيفة من المقابلة التي تلقاها اللجنة ، اذا هي بادرت بالمجيء ، وأخذت تبحث في الوقت الملائم لسفرها ، فتأخر حضورها الى أوائل ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولما الف محمد سعيد باشا وزارته في مايو سنة ١٩١٩ ، اعرب للجنرال اللنبي المندوب السامي البريطاني عن رايه في تأجيل حضور اللجنة الى ما بعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء ، قال في هذا الصدد في حديث له بجريدة الطان : « ان الوفد المصري قد رفع القضية الى مؤتمر الصلح ، وهناك سيقرر مصيرنا ، كما سيقرر مصير سائر الشعوب ، فنحن في حالة ارتياب تام ، وواجبنا ان ننتظر ، وانا انتظر ،

لأنى اعتقد أنه لا يمكن الآن محاولة أى عمل يكون ثابتا ، فمنذ شهرين عند ما دار البحث على ارسال اللجنة البريطانية التى يرأسها اللورد ملنر الى القطر المصرى طلبت انا نفسى تأجيل مجيئها ، لأنه لا يسعنا فى الحقيقة أن نتباحث الا متى مهد السبيل تماما فى باريس ، والذى أراه ان هذا العمل لا يتم الا بعد توقيع الصلح مع تركيا(١) » .

ولم يكن هذا الراى سديدا ولا متفقا مع الصالح القومى ، فلقد كان معروفا بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى انها لا تتردد فى قبول شروط الصلح التى وضعها الحلفاء ، ومنها اقرار الحماية(٢) .

فتعليق مصير مصر على مؤتمر الصلح وعلى قبول تركيا شروط الحلفاء ، هو تعريض لقضيتها للخسران ، وفيه تسليم مبدئى بقبول النتيجة التى تترتب على تنازل تركيا عن حقوقها فى مصر الى انجلترا ، لأنه كان مفهوما وقد قهرت تركيا فى الحرب أن تقبل هذا التنازل ، فى حين أن تركيا ما كانت تملك نقل حقوقها القديمة الى أية دولة أخرى ، لأن هذه الحقوق قد سقطت منذ قبولها مبادىء الرئيس ويلسن ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تحكم أو تساد الا بمحض ارادتها ورغبتها » ، ومنها « أن الشعوب لا يجوز أن تنقل من سيادة الى أخرى بمؤتمر دولى أو باتفاق بين متنافسين وأعداء » .

فالصحيح أن لا سيادة لتركيا على مصر منذ أعلنت تركيا فى أكتوبر سنة ١٩١٨ قبول مبادىء الرئيس ويلسن ، أى قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وفى ذلك يقول المغفور له « محمد فريد » رئيس الحزب الوطنى فى مقدمة مذكرته الى الصلح والمؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن (عاصمة سويسرا) ، بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ : « ان السيادة التركية لم تكن الا اسمية ، أما الآن وهذه السيادة لا توجد مطلقا فاننا نطالب مؤتمر الصلح بالاستقلال التام لكل وادى النيل وفاقا المبادىء التى سبق اعلانها ووافقت عليها جميع الدول » .

فالرأى الذى أفضى به سعيد باشا الى الجنرال اللنبى كان من كل وجه غير متفق مع وجهة النظر الوطنية الصحيحة .

التمهيد لقدوم اللجنة

فى أوائل سبتمبر سنة ١٩١٩ صدرت الأوامر الى مصالح الحكومة ودواوينها باعداد التقارير والبيانات والاحصاءات اللازمة التى ينتظر أن تطلع عليها اللجنة عند وصولها الى مصر ، وأعد مكتب خاص فى وزارة المواصلات (فندق سمير اميس) لجمع هذه البيانات ، ثم أرسل المكتب المذكور الى بعض الأعيان والوجهاء فى مصر نشرات

---

(١) حديث محمد سعيد باشا فى جريدة الطان عدد ٢١ يوليه سنة ١٩١٩

(٢) قد اعترفت بها تركيا فعلا فى معاهدة (سيفر) التى أمضيت يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ وتنازلت فيها لانجلترا عن السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس ، على أن هذه المعاهدة قد الغيت بعد فوز الثورة الكمالية وحلت محلها معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان وان يسرى مفعول هذا التنازل من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لمدلول التنازل وانه لمصر ، وقد نشرنا نصوص اتفاقية الاستانة والنصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان فى قسم الوثائق التاريخية .

مطبوعة تتضمن عدة أسئلة ، طلب اليهم الاجابة عنها لعرض الأجوبة على اللجنة ، وتتلخص هذه الأسئلة فيما يلى :

١ ــ ما هى الأسباب التى دفعت الفلاح المصرى فى الحوادث الأخيرة الى الهياج .

٢ ــ ما رأيكم فى اشتراك الأجانب فى التشريع .

٣ ــ ما هى حالة النظام النيابى الحالى والتعديلات المرغوب فيها لتوسيع اختصاص الهيئات العامة والاصلاح الادارى .

٤ ــ اسئلة تتعلق بمجالس المديريات ونظام تأليفها وسلطتها والتعديل المطلوب لها .

٥ ــ أسئلة عن نظام البلديات وما يراد ادخاله عليها من الاصلاحات .

٦ ــ التعليم ووسائل ترقيته واسباب الشكوى منه .

اعلان تاليف اللجنة

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩١٩ أعلن رسميا فى لندن تأليف اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود Renel Rood الذى كان سفيرا لانجلترا فى ايطاليا أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية فى مصر سنة ١٨٩٤ وما بعدها ، والجنرال السيرجون مكسويل John Maxwell الذى كان قائدا للقوات البريطانية فى مصر عند نشوب تلك الحرب ، والجنرال السير اوين توماس Owen Thomas العضو بالبرلمان والخبير بالرى والمسائل الزراعية ، والمستر سبندر Spender رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هرست Hirst المستشار القضائى فى وزارة الخارجية البريطانية ، ومن المتخصصين فى القانون الدولى ، وكان بمثابة العضو القضائى فى اللجنة وقد ضم اليهم المستر ا.ت لويد سكرتيرا للجنة ، وكان يتقن اللغة العربية ، والمستر انجرام من موظفى وزارة الخارجية البريطانية مساعدا للسكرتير .

مظاهرات الاحتجاج
على تاليف لجنة ملنر

على أثر اعلان تأليف اللجنة ، قامت مظاهرات الاحتجاج عليها فى مصر والاسكندرية منذ أوائل شهر أكتوبر ، وفاضت الصحف بسيل من الرسائل متضمنة الاحتجاج عليها ومقاطعتها .

وفى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ كانت الموسيقى العسكرية المصرية تصدح فى حديقة الأزبكية ، فلما عزفت النشيد المصرى ، واعقبته بالنشيد البريطانى ، اخذ الحاضرون من الشباب يهتفون بحياة مصر ، ثم خرجوا من الحديقة والفوا مظاهرة سارت فى شارع كامل (الجمهورية الآن) وميدان الأوبرا ، وهم يهتفون للوطن وسقوط لجنة ملنر اذا جاءت الى مصر ، فتصدى لهم البوليس وفرقهم ، وقبض على أربعة منهم ، واقتادهم الى قسم الأزبكية .

فى الاســـكندرية

وحدثت فى الاسكندرية مظاهرات عنيفة يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر والأيام التالية ، ففى اليوم الأول خرج المتظاهرون من مسجد أبى العباس المرسى عقب صلاة الجمعة ، وساروا فى مظاهرة ضخمة بلغ عددها نحو خمسة عشر ألفا ، يهتفون للاستقلال وسقوط لجنة ملنر ، فتصدى لها البوليس فى بدايتها ، واعتدى رجاله على المتظاهرين بالضرب بالعصى الغليظة ، فقابلوه بقذف الأحجار والقلل وغيرها ، فنشبت معركة بين الفريقين ، انتهت بمأســاة أليمة ، اذ استنجـد البوليس بفصيلة من الجيش البريطانى جاءت واطلقت الرصاص على المتظاهرين ، فسقط منهم خمسة من القتلى ونحو اربعين جريحا ، وجرح اربعة من ضباط البوليس أحـدهم مأمور قسم (١) واربعة وعشرون شرطيا .

وكان تدخل البوليس هو السبب فى هذه المأساة ، اذ أن المظاهرة كانت سلمية ، وكان الغرض منها اعلان الاحتجاج على تأليف لجنة ملنر ، ولو تركت تسير دون ان يتعرض لها البوليس لانتهت بسلام .

أثار هذا الاعتداء سخط الجماهير ، واعتزموا متابعة المظاهرات فى الأيام التالية ، مهما كلفهم ذلك من تضحيات ، وصارت المدينة فى حالة هياج شديد ، وأقام منظمو المظاهرات المتاريس واقتلعوا البلاط فى الطريق المؤدى الى رأس التين ، وحفروا الخنادق ليلا فى الشوارع بحى رأس التين والجمرك لمنع سيارات البوليس والجيش البريطانى من تعقب المتظاهرين ، وتجددت فى المدينة حالة الثورة التى كانت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ ، وأقفلت المحال التجارية فى بعض أحياء المدينة .

وفى يوم السبت ٢٥ أكتوبر كانت سيارة بريطانية مسلحة تطوف فى حى الميناء الشرقى ، فلما وصلت الى جهة البوصيرى أطلق الجند الرصاص على جمهور من الوطنيين امام حوانيتهم ، فأصيب نحو عشرة منهم ، ووقع اشتباك بين الأهالى والقوة المسلحة ، كانت نتيجته وقوع أربعة من القتلى ، وستة من الجرحى ، كلهم من الأهلين (٢) ، وعمت المظاهرات أرجاء المدينة ، وانبثت الفصائل الانجليزية المسلحة فى الشوارع التى يتوقع مرور المظاهرات فيها ، وبخاصة فى جميع جهـات قسم الجمرك ، ونصبت المدافع فوق بعض البنايات المرتفعة ، مصوبة الى الشوارع ، واخذت السيارات المصفحة تجوب المدينة وعليها المدافع الرشاشة .

ودعا المحافظ (حسن عبد الرازق باشا) أعيان المدينة الى الاجتماع به فى ذلك اليوم (السبت) للتباحث فى تهدئة الخواطر ، فطلبوا جميعا سحب الجنود الانجليز من الأحياء الوطنية ، كوسيلة أولى لتسكين ثائرة الجمهور ، فوعدهم بالسعى فى ذلك ، ولكن لم يظهر لوعده أية نتيجة ، وتجددت حوادث القتل يوم الأحد ٢٦ أكتوبر .

وقد اثارت حوادث الاسكندرية عاصفة من الاحتجاجات من مختلف الهيئات

---

(١) الصاغ فؤاد عنايت مأمور قسم الجمرك ، ومن الضـبـاط الذين جرحوا البكباشى بلكن ، والبكباشى رمندا ، وعلى عبد الجواد الملازم الثانى .

(٢) عرفنا من شهداء هذين اليومين (٢٤ و٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩) : الشيخ شلبى عوض ، الآنسة فهيمة دهمان ، محمود مصطفى ، محمود السـيد منصور ، محمود رمضان صادق ، محمد خليل .

والطوائف والأفراد ، وأضربت المدارس فى الاسكندرية والقاهرة احتجاجا ، وقامت مظاهرات سلمية فى العاصمة وبعض عواصم المديريات .

وفى مساء الاثنين ١٧ أكتوبر ذهب وفد من أعيان الاسكندرية ممن حضروا اجتماع المحافظة الى دار محمد سعيد باشا رئيس الوزارة ، وكان لم يزل بالاسكندرية ، ومعهم عريضة بالنيابة عن أهالى المدينة تتضمن المطالب الآتية :

١ ـ سحب الجنود البريطانيين من المدينة .

٢ ـ اجراء تحقيق تطمئن اليه الأمة عن تصرف السلطة المدنيه هذا التصرف ، ومن المسئول عن استدعاء القوات الانجليزية ؟

٣ ـ الافراج عن جميع المعتقلين فى هذه الحوادث .

٤ ـ اباحة حرية الاجتماع

٥ ـ النظر فى أمر القتلى واعانة عائلاتهم

٦ ـ نقل مامور قسم الجمرك حالا واحالته الى مجلس التأديب

٧ ـ تصحيح البلاغات الرسمية التى نسبت الاعتداء الى الاهالى ، مع الأمر بالعكس، والتى تلصق بالأهالى تهمة الاعتداء على بعض المحال التجارية ، مع أن لجان التحرى والتحقيق الرسمية أثبتت عدم حدوث شىء من هذا ، وكان الوفد مؤلفا من الشيخ عبد الحميد أحمد باشا . والأستاذ محمد صادق ابو هيف . والأستاذ محمد حسين العرارجى . والدكتور أحمد عبد السلام . واليوزباشى أحمد نبيه قبودان . والأستاذ سعد اللبان ، ولكن رئيس الوزارة اعتذر عن عدم مقابلتهم بحجة أنه متعب ، وعاد الوفد من دار الوزير ، وأرسل أعضاؤه برقية احتجاج على عدم مقابلتهم .

وتحرج مركز الوزارة بعد هذه الحوادث ، اذ نسبت اليها مسئولية تدخل البوليس والجنود البريطانيين فى قمع مظاهرات الاسكندرية ، خلافا لما وعدت به من قبل .

وتجددت المظاهرات يوم الجمعة ٢١ اكتوبر على اثر صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس ، ولم يتعرض لها البوليس فى بداية الأمر ، وسارت الجموع الزاخرة تخترق الشوارع على أتم نظام ، حتى ميدان محمد على ، ومنه الى شارع شريف باشا ، فشارع فؤاد الأول فالنبى دانيال فشارع محطة الرمل (سعد زغلول الآن) ، دون أن يحدث ما يكدر جو المدينة رغم ضخامة المظاهرة ، اذ بلغ عدد المتظاهرين نحو ثلاثين الفا ، ولكن احدى السيارات البريطانية المسلحة كانت تسير بين دار التلغراف الانجليزى وشارع البورصة ، فاندفعت تقتحم الجموع بكل قوتها ، فصدمت من صادفتهم وداستهم ، وأصيب اثنان منهم اصابات خطيرة أودت بحياتهما ، فثارت ثائرة الجمهور ، وأطلقت السيارة الرصاص على الجموع ، فسقط من الوطنيين أربعة من القتلى ، وأربعون من الجرحى .

وقد عرفنا من القتلى : يوسف مرسى . زكى السيد . الطفلة نعيمة بنت على (وعمرها ٥ سنوات) ، وشيعت جنازتهم فى احتفال مهيب الى مدافن عمود السوارى .

وحدث فى ذلك اليوم ، من قبيل المصادفة التعسة أن سيارة لخفر السواحل كانت قادمة من جهة العامرية ، دخلت المدينة ، واجتازت بعض الشوارع ، فما ان اقتربت من جموع المتظاهرين حتى اطلق ركابها من الجنود المصريين الرصاص فى الفضاء ، دون ادراك أو تمييز ، فساد الذعر ، واختل النظام .

ووقع ما يؤسف له من اعتداء بعض المتظاهرين على بعض المحال التجارية الأجنبية ، اذ حطموا واجهاتها واحدثوا اتلافا بها ، وتبين سبب هذا الاعتداء ، وهو ان رصاصات اطلقت منها على المتظاهرين ، فهاجوا وقابلوا الاعتداء بمثله .

ونشرت الحكومة بلاغا نسبت فيه ما حدث من السيارة البريطانية الى أن راكبيها قد فقدوا صوابهم حين اقتحموا الجموع ..! فكان اعتذارا عجيبا ، بعيدا عن الصواب ، واحتجت الهيئات على هذه الفظائع ، ومن أبلغها احتجاج مجلس نقابة المحامين ، فقد أصدر بجلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ القرار الآتى :

« نقابة المحامين وهى تمثل الرجال الذين من شعارهم دائما استصراخ العدالة فى كبح جماح المعتدين على الحرية الشخصية ، وطلب براءة الأبرياء ، لا يسعها أمام الحوادث الدموية المريعة التى تكرر وقوعها بمدينة الاسكندرية فى أيام ٢٤ر ٢٥ و ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ الا أن تظهر جزعها من هذه الحوادث ، اذ أقل ما فيها أن القوات المسلحة اطلقت الأعيرة النارية على المتظاهرين السلميين وهم العزل من السلاح ، كانت النقابة تظن ان ما وقع فى اليومين الأولين من العساكر الانجليزية أقنع كل السلطات بفظاعة ما جرى فاتفقت جميعها على أن تعهد الى سلطة البوليس المحلية دون سواها المحافظة على النظام ، ولكن تعليل البلاغ الرسمى لسفك الدماء الذى وقع يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ (أى فى اليوم الذى حصل الاتفاق فيه على أن تكون المحافظة على النظام بقوة البوليس المصرى) بان سائق سيارة الصليب الأحمر والعساكر التابعين لخفر السواحل كانوا فى حالة فقدان صوابهم من الأمور التى وقعت موقع الاستغراب ، والنقابة مع تسليمها بأنه يجوز لمن يتولى التحقيق أن يباشره فى أحوال استثنائية بدون حضور المحامى عن المتهم ، الا أنها ترى من المصلحة العامة بعد السرية عن تحقيق مثل هذه القضايا التى يتطلع الجمهور الى معرفة من تقع عليهم المسئولية فيها ، على أنه لو كانت أسباب خاصة تعجز النقابة الى الآن عن ادراك حقيقتها ، فان الطريقة التى رفض بها حضور المحامين كانت مخالفة للقانون ، اذ الواجب على المحقق أن يستدعى المحامى لقاعة التحقيق ، ويثبت طلبه ثم يقرر رفضه ، هذا فضلا عن كونها لا تتفق مع كرامة المحاماة فان المعلوم للنقابة ان النائب العمومى أبلغ المنع بواسطة احد الحجاب الى حضرات المحامين دون أن يقابلهم .

« فباسم المحامين عامة الذين استفزتهم فظاعة الحوادث ، وباسم النقابة التى تمثلهم ، نرفع احتجاجنا هذا الى صاحب الدولة رئيس الوزراء ، والى صاحب المعالى وزير الحقانية والى صاحب السعادة النائب العمومى »

قرار مجلس الوزراء بمنع المظاهرات

وعلى أثر حوادث الاعتداء على المتظاهرين فى الاسكندرية أصدر مجلس الوزراء قرارا فى ٥ نوفمبر بمنع المظاهرات ، علله بالبيان الآتى :

« لا حظت الحكومة أن فئات من الأهالى اعتادوا اقامة مظاهرات كانت خاتمتها فى الغالب وقوع حوادث مكدرة لظروف تطرأ على غير انتظار ، ولو كان الغرض من تلك المظاهرات سلميا ، وانه ليؤلم الحكومة أن ترى من حين الى حين تكرار تلك الحوادث المؤدية الى القلق والاضطراب ، ولذلك قررت منع المظاهرات مؤملة من الجمهور اتباع نصحها فى العدول عنها من تلقاء نفسه ، وقد أصدرت الأوامر اللازمة الى جهات الاقتضاء بهذا الشأن » .

رئيس مجلس الوزراء ـ محمد سعيد

وارسلت الحكومة نصف أورطة من الجيش المصرى الى الاسكندرية لتساعد على تنفيذ هذا الأمر ، وتمنع سير المظاهرات ، ورابطت بها ، ومضى يوم الجمعة ٧ نوفمبر دون أن تحدث مظاهرة كبيرة تستدعى تدخل الجند ، وانتهى اليوم بسلام .

بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ومهمتها

وفى مساء ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ نشرت دار الحماية بلاغا رسميا اعلنت فيه قرب قدوم لجنة ملنر ، وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسى الذى يلائم مصر تحت الحماية ، قالت :

« أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى المحافظة على حكومته الذاتية تحت الحماية البريطانية وانشاء نظام حكومة ذاتية تحت حكم سلطان مصر (١) ، وغرض بريطانيا العظمى الدفاع عن مصر من كل خطر خارجى أو من تدخل أى دولة أجنبية ، وغرضها فى الوقت نفسه تأسيس نظام دستورى تحت ارشاد بريطانيا العظمى على قدر الحاجة ، النظام الذى يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فيه نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك ارسال لجنة الى مصر ، مهمتها تقرير نظام الحكم للوصول الى تلك الغاية ، وبعد أن تستشير عظمة السلطان ومعالى وزرائه وأصحاب الراى والشأن من المصريين تباشر الأعمال الأولية اللازمة ، قبل وضع قانون الحكومة المستقبلة نهائيا ، وليس من اختصاص اللجنة أن تستقل بوضع شكل الحكومة على مصر ، فان مهمتها هى أن تدرس الأحوال درسا دقيقا وتبحث مع أصحاب الشأن فى البلاد فى الاصلاحات اللازمة ، وأن تقترح نظام الحكم الذى يمكن تنفيذه فيها فى النتيجة ، والمأمول أن يكون ذلك بالموافقة التامة مع عظمة السلطان ومعالى وزرائه الكرام » .

أثار هذا البلاغ احتجاج الهيئات والطوائف والأفراد ، وجددت عهدها على استمرار الجهاد حتى تنال البلاد استقلالها التام ، ومقاطعة لجنة ملنر .

---

(١) نشرت صحيفة « المقطم » البلاغ وفيه عبارة « تحت رآسة حاكم وطنى » وكلمة « سمو » بدل « عظمة » ، وقالت : انه هو النص الذى تلقته من دار الحماية وارسل الى الصحف الاخرى ، ثم صدر بلاغ من ادارة المطبوعات بتصحيح عبارة «تحت رآسة حاكم وطنى » بعبارة « تحت حكم سلطان مصرى » وكلمة « سمو » بعظمة ، وهذا معناه أن الكلمات التى صححت كانت واردة فى البلاغ أصلا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جواب الحزب الوطنى

لا مفاوضة الا بعد الجلاء

وقد رد الحزب الوطنى على البلاغ فى بيـــان الى الأمة أعلن فيه سياسة عدم المفاوضة مع المحتلين ، قال :

« الآن وقد رفع ذلك الستار الشفاف عن نوايا الحكومة الانجليزية ، فصرحت بأن سياستها تقضى باعلان حمايتها على مصر بالرغم منها وأنها ستنشىء لنا نظام حكومة ذاتية يمكننا ــ نحن أصحاب البلاد ــ من الاشتراك معها فى ادارة أمورنا على أسلوب يزيد فى نفــوذنا على مر الأيام ...!!.. الآن وقد أعلن كل هــذا ما بين يوم وليلة بحكم القوة التى لا تريد أن تحسب لرأى أبناء البلاد حسـابا ، الآن يرى الحزب الوطنى ، كما رأى دائما ، أن تتمسك الأمة بمبدئها السامى الذى تدركه وتجله دون سواه ، ولا ترضى بغيره ، مبدأ المطالبة باستقلال مصر وسودانها وملحقاتها استقلالا تاما خالصا من كل قيد أو شرط .

« يرى الحزب الوطنى أن تثابر الأمة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصر على هذه المطالبة ، وان تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقبات الا ثباتا على هذا المبــدأ الجليل ، وتشبثا بمطلبها الوحيد ، يجب أن لا يعرف اليأس الى قلوبنا طريقا ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلا ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملا ، وبالاستقلال تاما شاملا .

« الا لا يثبطن أحد همتنا بدعوى ضعفنا المـادى ، فقوة الحق ان غلبت اليوم ، فلن تغلب غدا ، والشعوب غير الحكومات ، لا تخضعها القوة ولا يرضيها غير العدل ، ولا عدل الا فى ظل الاستقلال التام ، فليفعل الغاصبون ما شاءوا ، وليسلكوا من سبل الارهاق والارهاب ما أرادوا ، فلن نفاوضهم أبدا ، ولن نمد لهم يدا » .

جواب الوفد

وردت لجنة الوفد المركزية ببيان اذاعته يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قالت فيه :

« صدر بلاغ من الوكالة البريطانية بمصر يفيد أن سياسة بريطانيا العظمى فى القطر المصرى هى :

« المحافظة على وضع مصر تحت الحماية البريطانية وتأسيس نظام يمكن عظمة السلطان ومعالى وزرائه وحضرات مندوبى الأمة فى دوائرهم الخاصة من الاشتراك فى ادارة الأمور المصرية ، وذلك على أسلوب يزيد فى نفوذهم على مرور الأيام ، وعليه فقد قررت الحكومة الانجليزية ارسال لجنة انجليزية الى مصر لتقترح نظاما لتنفيذ هذه السياسة » .

« صدر هذا البلاغ ، فأدهش الناس ، لأنه مخالف لمبادىء الحق والعــدل ، مخالف لمعاهدة لوندرة الموقع عليها من انجلترا وغيرها من الدول فى سنة ١٨٤٠ ، والتى تتضمن استقلال مصر الذى كسبه المصريون بدمائهم ، مخالف للستين عهدا الرسمية التى قطعتها بريطانيا العظمى على نفســـها بالجلاء عن البلاد ، مخالف للمبادىء التى أعلن الحلفاء أنهم خاضوا غمار الحرب من أجلها وهى تحرير الشعوب الصغيرة والقضاء على القوة الغاشمة ، مخالف للمبادىء التى جعلت أساسا للهدنة

والصلح ، وللقواعد التى بنيت عليها عصبة الأمم ، مخالف للروح الاستقلالية السائدة فى أنحاء العالم ، مخالف لارادة الشعب المصرى الذى بيده وحده مصير بلاده ، ولا شك أن الأثر الطبيعى لهذا البلاغ فى نفوس المصريين هو ازدياد تمسكهم بحقوقهم المقدسة ، وانصرافهم عن كل مناقشة خاصة ، وتوثيق روابط الاتحاد والتضامن بينهم ، ومضاعفة جهادهم الوطنى ، وتوجيه كل عزائمهم لخدمة القضية العامة بالوسائل المشروعة ، ان الساعة عصيبة ، والوطن يدعو أبناءه ليكتبوا له تاريخا مجيدا ، فكل مصرى مهما كان مركزه وأيا كان عمله مطالب بأداء واجبه ، فلتحيى مصر ! وليحيى الاستقلال التام ! »

مظاهرات الاحتجاج

على بلاغ دار الحمـــاية

على أثر صدور بلاغ دار الحمـاية قامت المظاهرات فى العاصمـة من يوم السبت ١٥ نوفمبر ، واشتدت فى اليوم التالى منذ الصباح الباكر ، وعمت كل أحياء المـدينة تقريبا ، وكان هذا اليوم (الأحد ١٦ نوفمبر) موعد حضور السلطان من الاسكندرية الى القـاهرة ، فاستمرت المظاهرات بعد وصوله الى محطة العاصمـة ثم الى سراى عابدين ، واتجهت جمـوع المتظاهرين الى ميدان عابدين هاتفين بالاستقلال وسقوط لجنة ملنر .

ووصلت قـوة من البوليس ومن بلوك الخفـر والفرسان ، ثم من جنود الجيش المصرى الى الميدان ، لتفريق هذه الجموع ، فوقع تصادم بين الفريقين ، وكان الجند يطلقون الفشينك فى الهواء ، ولكن حدثت اصابتان مميتتان لاثنين من المتظاهرين ، فتفاقم الهياج ، وهجم المتظاهرون فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر على قسم عابدين ، ثم على قسم الموسكى ، على أثر اطلاق بعض الجنود النار على المتظاهرين ، فذهب جنود الجيش المصرى لمعالجة الحال ، فلم يستطيعوا ، فاستدعت الحكومة الجيش البريطانى للتدخل ، فجاء الجنود الانجليز على عجل وفكوا الحصار عن قسم عابدين ، ووقعت معركة دامية بين الفريقين ، وبلغ عـدد الضحايا فى هذا اليوم من المصريين ١٣ قتيلا و٧٩ جريحا ، وقد عرفنا من أسماء الشهداء : السيدة عائشة محمـد من عابدين . سيد محمد (طالب) . عبد العزيز محمد من الدرب الأحمر . حسين صالح بشارع كوبرى قصر النيل . فهمى ميشيل (طالب) . محمود جاد المولى . صادق حسنين . عبد الحميد زكى . محـمد على عثمان . حسن جمعـه ، وشيعت جنازة الشهداء يوم الاثنين فى موكب ، سار من المستشفى العباسى بعابدين ، ومشت فيه الألوف المؤلفة من مختلف طبقات الأمة ، وحمل الطلبة نعوش القتلى ، مغطاة بالأعلام المصرية ، وسار الموكب مخترقا أهم شوارع العاصمة الى مدافن الامام .

وأقام السيدات المصريات يوم ١٨ نوفمبر مظاهرة للاحتجاج على لجنـة ملنر ، بدأت من ميدان الحلميـة ، وسارت فى شارع محمـد على فميدان العتبة الخضراء ففرق الجند موكبهن ، وحدث أن شابا يدعى احمد خلوصى من بردين شرقية كان يسير بدراجته وراء الموكب ، فرماه أحد الجنود برصاصة أردته قتيلا ، ونقل الى المستشفى العباسى حيث فارق الحياة ، وشيعت الجنازة فى اليوم التالى فى احتفال رهيب الى مدافن الامام .

فى الاسكندرية والمدن الأخرى

وحدثت فى الاسكندرية مظاهرة يوم السبت ١٥ نوفمبر على أثر اطلاع الجمهور على بلاغ دار الحماية ، فاعترضتها قوة البوليس والجيش البريطانى ، فقتل اثنان من المتظاهرين عرفنا منهما عبد السلام احمد من المنشية ، وجرح ثمانية ، وعادت السكينة فى منتصف الليل .

واستمرت المظاهرات يوم الأحد ١٦ نوفمبر والاثنين ١٧ منه ، وشيعت فى هذا اليوم جنازة ثلاثة من ضحايا المظاهرات ، وهم طالبان وفتاة ، فى موكب ضخم سار فيه الألوف من المشيعين بلغت عدتهم خمسة عشر الفا .

وتجددت المظاهرات يوم الثلاثاء ١٨ نوفمبر ، فبدأت من مسجد أبى العباس المرسى كالمعتاد ، وسارت حتى وصلت الى شارع فرنسا ، فاعترضتهم قوة من البوليس المصرى بقيادة البكباشى بلتنر ، أحد مفتشى البوليس ، فأمر القوة باطلاق النار على المتظاهرين ، فامتنع أحد الأونباشية عن اطاعة هذا الأمر رأفة بالأهلين ، فاطلق عليه المفتش رصاصة أصابته اصابة خطرة أودت بحياته ، واطلقت العيارات من البوليس ، فأصابت رجلا يدعى محمود السيد قناوى ، لم يكن مشتركا فى المظاهرة ، بل كان يغلق باب المخزن الذى كان يعمل فيه ، فقتل لوقته ، فعم الحزن المتظاهرين ، فحملوه على أكتافهم بشكل مؤثر ، وذهبوا به الى دار المحافظة ، حيث قابلوا المحافظ حسن عبد الرازق باشا ، فلما علم بتفاصيل ما حدث ، ولم يكن له به علم ، ولا أخذ رأيه فى اطلاق الرصاص على المتظاهرين ، تأثر وقدم استقالته تلغرافيا ، وسافر الى العاصمة ، ولكن ولاة الأمور أقنعوه بالعدول عن الاستقالة ، فعدل ، وعاد الى الاسكندرية .

واشتدت الحالة فى المدينة مساء ١٨ نوفمبر ، فتجددت المظاهرات فى باب سدرة ، وانصرف المتظاهرون الى اقتلاع الأشجار وأحجار الأرصفة ، واقامة المتاريس ، وكذلك فعلوا فى شارع العمود وشارع سوق الطباخين ، حيث وضعوا عربات الكارو والسدود فى مداخل الحارات ومنافذ الشوارع ، وحدث تصادم بين الجنود والمتظاهرين فى باب عمر باشا ، وباب سدرة .

وبلغ عدد القتلى فى هذا اليوم تسعة والجرحى ثلاثين .

واحتلت القوات البريطانية فى هذا اليوم أحياء المدينة ، وحظرت السلطة العسكرية السير فى الشوارع منذ الساعة التاسعة مساء ، وأمرت باقفال المحال التجارية والمحال العامة ، ووجوب عودة الناس الى منازلهم منذ تلك الساعة ، ونفذ الأمر ، اذ أطلق الرصاص فى بعض الشوارع التى كان يسير بها أشخاص بعد الساعة المحددة ، واصدر قائد الحامية البريطانية أمرا آخر بأن لا يمشى فى مواكب جنازات المتوفين اكثر من مائة شخص فى كل مشهد ، وأن تبطل مظاهرات تشييع الضحايا ، واحتل الجند بعض المنازل ، ونصبوا فيها المدافع الرشاشة .

وقامت مظاهرات فى طنطا احتجاجا على بلاغ دار الحماية ، لم يصب فيها أحد ، وكان النظام مستتبا رغم كثرة عدد المتظاهرين ، وضخامة موكب المظاهرة ، اذ ضمت نحو اربعين الفا ، وقامت مظاهرات أخرى فى المنصورة وشبين الكوم وفى كثير من المدن .

استقالة وزارة سعيد باشا

لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر ، واشتداد المظاهرات ، اذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وصرح فى حديث له يوم ١٣ أكتوبر أنه اذا حضرت رغم هذا الطلب فانه مستقيل ، فرفع كتاب استقالته الى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، واشار فيه الى عدم موافقته على حضور اللجنة ، فجاءت استقالته مسببة تسبيبا سياسيا يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية ، قال :

« يا صاحب العظمة

« حينما تفضلتم عظمتكم فطلبتم معاونتى فى تأليف الوزارة قد رأيت أن الواجب المفروض على أمام وطنى يقضى علىّ بقبول هذه المهمة التى ما كنت أتجاهل أعباءها الثقيلة فمع تعضيد عظمتكم وتأييدها قد بذلت كل ما فى وسعى للتغلب على المتاعب المتجددة فى كل يوم بقصد ايجاد ما كان مرغوبا فيه من تهدئة الخواطر فى البلاد ، على أنه قد حدث الآن اختلاف فى النظر بشأن ملاءمة حضور اللجنة المعلن عن مجيئها الى مصر كما قد عرضته على مسامع عظمتكم ، وهذا الاختلاف من شأنه أن يجعل استمرارى فى العمل عديم الفائدة بالمرة للبلاد ولعظمتكم ، لذلك أرانى مضطرا للتقدم بين يدى عظمتكم راجيا التكرم بقبول استقالتى من رئاسة الوزارة مع خالص الشكر لما كنت الاقيه على الدوام من التعطف العالى الذى كنتم تتفضلون به على ذلك الذى لا يزال لعظمتكم الخاضع الخادم المطيع والعبد المخلص الأمين : محمد سعيد » .

وقد استبقى السلطان كتاب الاستقالة ، فلم يقبلها ، ريثما يتهيأ له تأليف الوزارة الجديدة بالاتفاق مع اللورد اللنبى ، وكان السلطان لم يزل بالاسكندرية منذ يونيه ، فعاد الى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر ، كما سبق القول (ص ٦٦) وفى معيته أعضاء الاوزارة المستقيلة ، وكانت المدينة تموج بالمظاهرات احتجاجا على بلاغ دار الحماية ، وتعددت المقابلات بين السلطان واللورد اللنبى ، واعلن على أثرها قبول استقالة وزارة محمد سعيد باشا يوم ١٩ نوفمبر ، وتكليف يوسف وهبه باشا تأليف الوزارة الجديدة .

تأليف وزارة يوسف وهبه باشا

تألفت وزارة يوسف وهبه باشا بغير برنامج فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ على النحو الآتى : يوسف وهبه للرآسة والمالية . اسماعيل سرى للأشغال والحربية . احمد زو الفقار للحقانية . محمد توفيق نسيم للداخلية . احمد زيور للمواصلات . محمد شفيق للزراعة . يحيى ابراهيم للمعارف . حسين درويش للأوقاف . وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة ، عدا يحيى ابراهيم باشا وكان رئيسا لمحكمة الاستئناف ، وحسين درويش بك وكان مستشارا بها ، ومحمد شفيق باشا وكان وكيلا لوزارة الأوقاف .

ومن عجب أن رئيس هذه الوزارة ومعظم أعضائها كانوا من أعضاء الوزارة السابقة التى صرح رئيسها باتفاقه معهم أنها تستقيل اذا حضرت لجنة ملنر ، ومع ذلك فانهم عادوا الى الوزارة على أساس التعاون مع هذه اللجنة ! وتعبيد الطريق لها ! وهكذا كان التهافت على كراسى الحكم هو الغاية عند المستوزرين وعباد المناصب .

وقد قوبل تأليف هذه الوزارة بالسخط العام ، لأن تأليفها على أثر صدور بلاغ دار الحماية كان اقرارا منها للسياسة البريطانية ومعاونة لها على تنفيذها ، فى الوقت الذى ثارت الأمــة فيه ضد هذا البلاغ ، وضد تلك السياسة ، فكان تأليفها خذلانا وتحديا للأمة .

احتجاج الأقباط على تأليف الوزارة

واذ كان رئيس الوزراء قبطيا ، فقد استاء الأقباط من موقفه ، واقاموا اجتماعا كبيرا صباح يوم الجمعة ٢١ نوفمبر فى الكنيسة المرقسية الكبرى ، برآسة القمص باسليوس وكيل البطريركية ، أعلنوا فيه سخطهم على وهبة باشا ، وعلى قبوله تأليف الوزارة (ولم يكن المرسوم بتأليفها قد صدر بعد) ، وخطب فى هذا الاجتماع القمص سـلامة منصور رئيس المجلس الملى بالقاهرة ، والأستاذ توفيق حبيب ، والأستاذ لويس فانوس ، والقمص مرقص سرجيوس ، وكامل افندى جرجس عبد الشهيد بالنيابة عن الطلبة ، واتفق الحاضرون على ارسال البرقية الآتية الى يوسف وهبه باشا ، وقد وقعها بالنيابة عنهم رئيس الاجتماع القمص باسليوس .

« الطائفة القبطيــة المجتمع منها ما يربو على الألفين فى الكنيسة الكبرى تحتج بشدة على اشاعة قبولكم الوزارة اذ هو قبول للحماية ولمناقشة لجنة ملنر ، وهذا يخالف ما اجمعت عليه الأمة المصرية من طلب الاستقلال التام ، ومقاطعة اللجنة ، فنستحلفكم بالوطن المقــدس وبذكرى أجــدادنا العظام أن تمتنعوا عن قبــول هذا المنصب الشائن » .

فكان هذا الاجتماع مظهرا بديعا للتضامن القومى .

المحامون ولجنة ملنر

وما ان علم المحامون بقرب قدوم لجنة ملنر حتى عقدوا جمعيتهم العمومية يوم ٢١ نوفمبر ، وقرروا بالاجماع الاضراب عن العمل لمدة أسبوع يبتدىء من اليوم التالى لحضور اللجنة ، احتجاجا على مجيئها ، وأن يجتمعوا قبل انتهاء الأسبوع بيوم واحد ليقرروا الخطة التى يتبعونها بعد انتهائه .

اعتقالات جديدة

واستأنفت السلطة العسكرية حركة القبض والاعتقــال لمنـاسبة تأليف وزارة يوسف وهبــه وقرب قــدوم لجنة ملنر ، واستدعى اللورد اللنبى قبيل تأليف هذه الوزارة محمود سليمان باشا رئيس لجنــة الوفد المركزية ، وابراهيم ســعيد باشا وكيلها ، وعبد الرحمن فهمى بك سكرتيرها العام ، وأبلغهم بواسطة المترجم انه يعدهم مسئولين عمــا ينشر فى الصحف من المنشورات التى تثير الخواطر ، ويحملهم تبعة ما يحــدث من الحوادث المكدرة ، وطلب الى محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا أن يغادرا القاهرة ويقيما فى بلديهما ، وأن يظل عبد الرحمن فهمى بك فى مصر تحت المراقبة ، وأنهم اذا لم يجيبوه الى طلبه اتخذ ضدهم اجراءات شديدة ، وبعد أن انصرفوا من عنده صح عزمهم على عدم الاذعان لما طلب منهم ، فاعتقلت السلطة العسكرية محمود سليمان باشا وابراهيم سعيد باشا ورحلتهما الى بلديهما للاقامة فيهما ، واعتقلت على بك ماهر ورحلته الى الاقصر ، وأمرته بعدم مبارحتها مؤقتا ،

واعتقلت أيضا كلا من الشيخ مصطفى القاياتى والشيخ محمود أبو العيون والشيخ محمـد عبد اللطيف دراز من زعماء الحركة بالأزهر ، ورحلت الشيخين ابو العيون والقاياتى الى معتقل رفح .

تحذير جديد

من التحريض على المظاهرات

وأصدر اللورد اللنبى منشورا بالتحذير من التحريض على المظاهرات وتهديد كل من يحرض عليها أو يشترك فيها أو يعمل أى عمل من شأنه تعطيل السلطة أو الاخلال بالنظام بالمحاكمة أمام المحكمة العسكرية ، قال :

« من حيث أن بعض الأشخاص من أهل السوء قد سعوا حديثا ولا يزالون يسعون بالنشر فى الصحف وبتوزيع المنشورات وبالخطب العمومية وخلافها ، للتحريض على المظاهرات والاضطرابات التى من شأنها جعل النظام العام فى خطر ، فانا ادمند هنرى هينمان فيكونت اللنبى الفيلد مارشال القائد العام لجيوش جلالة الملك فى مصر ، انذر بأن جميع أعمال التحريض على المظاهرات المخلة بالنظام وغير الجائزة ، أو الاشتراك فيها ، وجميع الأعمال التى من شأنها أن تعطل السلطة أو تجعل النظام العام فى خطر تعتبر مخالفة للأحكام العرفية وتجعل مرتكبيها عرضة للقبض عليهم ولمحاكمتهم امام محكمة عسكرية » .

خطبة اللورد كيرزون ــ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩

ألقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٥ نوفمبر فى مجلس اللوردات خطبة هامة عن المسألة المصرية ، لمناسبة قرب سفر لجنة ملنر ، فجاءت هذه الخطبة بعد خطبتيه فى ٢٤ مارس و ١٥ مايو موضحة سياسة انجلترا نحو مصر ، ذكر فيها خلاصـة الحوادث التى وقعت بعد خطبته الأخيرة ، واشـار الى تاليف لجنة ملنر وأغراضها ، وما قوبلت به من السخط والهياج فى مصر ، ثم اخذ يدافع عن وجهـة نظر انجلترا نحو مصر ، وذكر الأدوار التى مرت بها لجنة ملنر ، من يوم تاليفهـا الى اعتزامها الذهاب الى مصر ، وانا ناقلون هنا بعض فقرات من هذه الخطبة ، مما يوضح مرامى السياسة البريطانية فى المسألة المصرية ، قال :

« لما وقفت أمام حضراتكم فى شهر مايو ، واذكر أن ذلك كان يوم ١٥ منه ، كانت وزارة رشدى باشا القصيرة الأجل قد انتهت ، ولم يكن اللورد اللنبى قد وفق الى اختيار خلف له ، وبعد ذلك بأيام قلائل تقلد الوزارة محمد سعيد باشا ، الذى سبق له تقلدها من سنة ١٩١٠ الى ١٩١٤ فالف ادارة مصرية ، وكانت مهمته الأولى اعادة النظـام والسكينة فى البـلاد التى كانت لا تزال مضطربة بآثار الثورة الفجائية التى حدثت فى الربيع الماضى ، فوجه هو وزملاؤه كل مجهوداتهم الى هذه المهمة ونجحوا فيها نجاحا حمل اللورد اللنبى فى شهر يولية على تحويل قضايا الاضطرابات التى وقعت فى شهرى مارس وأبريل على المحاكم الأهلية ، ما عدا قضايا التعدى على قوات جلالة الملك ، وأعرب عن اطمئنانه الى الوزارة وتعقل الأمـة بالغـاء الرقابة التحفظية على الصحف ، وكانت الأحوال فى هذا الوقت قـد عادت الى مجـراها الطبيعى ، وكان الفلاحون وهم نحو تسعين فى المائة من مجموع السكان يتمتعون برغد لم يسبق له

مثيل ، مما انساهم عواصف الفترة التى مرت بهم أثناء الحرب ، أما فى المدن فقد كان غلاء المعيشة ــ الذى أخشى أن يكون باقيا الى الآن ــ سببا فى استمرار التذمر ، فاستخدم زعمـــاء الوطنيين هذه الظروف فى مواصلة حملاتهم على رئيس الوزارة والدولة الحامية التى اتهموه بالخضوع لها خضوعا لا يليق .

« ففى أوائل يونيه حدثت فى القاهرة مظارهات صغيرة لم ينشأ عنها أى اضطراب خطير أو اخلال بالأمن العام ، وفى شهر اغسطس بدت علامات القلق فى دوائر العمـــال بين طبقات مختلفة من عمال المدن ، وكانت الأسباب الأساسية لهذا القلق اقتصادية ، ولكن المحرضين صرفوها الى الأغراض السياسية ، ولم تفتهم فائدة اتخاذ الاضراب ســـلاحا يتذرعون به الى أغراضهم ، ومن ثم أنشئت النقـــابات ، وكان للاشتراكيين الاجانب دخل غير قليل فى اشعال جذوة القلق الذى كان كما قلت قد شاع بين عمال المدن الكبرى » .

وقال فى شرح سياسة انجلترا نحو مصر :

« لا أرانى فى حاجة الى بسط الأسباب التى اضطرت بريطانيا العظمى الى الاهتمام بحظ مصر السياسى وجعلتها فى موقف لا تستطيع معه تقديم أى تشجيع للمطالبة بالاستقلال القومى التام ، ففضلا عن أن مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية أو على اقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها ، فان موقعها الجغرافى على أبواب فلسطين التى يحتمل قريبا أن تلقى فيها على عاتقنا تبعة خاصة ، ووجودها على مدخل افريقية ، وفى طريق الهند ، تجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية اذ أرادت المحافظة على سلامتها وسلامة ملحقاتها أن تتخلى عن تبعتها فى مصر ، ولا شك أن المصلحة الأولى فى هذه المسألة هى المصلحـــة المصرية ، ويجب أن تكون العناية بحسن نظام الحكومة ورفاهية المصريين وسعادتهم أول ما يلتفت اليه ، الا أنها أيضا مصلحة بريطانية ذات أهمية رئيسية ، وأظن انه لا يوجد الا قليل من الناس ينكرون أنها كذلك مصلحة تهم العالم اجمع ، ولا ضمانة لمصلحة العالم أفضل من بقاء مصر تحت اشراف دولة عظيمة متمدنة ، فاذا سلمنا بهذه الأمور الأساسية التى تنطوى على المسألة بحذافيرها والتى لا يمكن أن تقبل المناقشة فيها حكومة بريطانية أو حزب من الأحزاب ، فقد يبقى بعد ذلك مجـــال للاختلاف البعيد فى الآراء على الشكل الذى يجب أن تتمثل به المصلحة البريطانية ، ولا أريد الآن أن أحاول تعريف صيغة الحماية تعريفـــا علميا ، فهى من الوجهة الدستورية معروفة فى جميع الأمم والعصور ، ومعانيها تتفاوت ، فهى فى أقصى طرفيها سيطرة سياسية أو ادارية شديدة ، وفى الطرف الآخر حالة لا تختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسى ، وعلى كلتا الحالتين لا تخلو الحماية من تعهد الدولة الحامية برد الاغارات الخارجية عن الحكومة المحمية وان تضمن المعاملة العـــادلة للرعايا الأجانب فيها وصيانة مصالحهم فى داخل البلاد ، وعلى العموم الهيمنة على علاقتها السياسية والأجنبية ، أما الدرجة التى تبلغها الحماية فى حق التدخل فى شؤون الادارة الداخلية فلم يتصد قانون لتقديرها ، وانما تقدر فى كل حالة على حسب كفاءة الحكومة المحمية » .

ثم تكلم عن مهمة لجنة ملنر ، وعرج على وزارة يوسف وهبه باشا ، ووصمها بطابع الولاء للاحتلال ، قال : « ولا ريب فى أنه لو كانت هذه النيات معروفة لوثقت لجنة اللورد ملنر لا من مقابلة غير ودية بل من أحسن ترحيب ودى من جانب جميع أصدقاء الجنسية المصرية والتقدم المصرى ، وانى واثق من أن اللجنة ستلقى هذا

الاستقبال على يد الوزارة المصرية الجديدة التى شكلت برياسة يوسف وهبه باشا والتى تؤلف ادارة الأعمال بعد استقالة محمد سعيد باشا منذ أيام قليلة ، وقد أرسل الينا المندوب السامى يثنى على صفة الوزارة وتأليفها وقد تولت الآن أعمالها ، وهى تشاطر حكومة جلالة الملك آراءها المنطوية على الرجاء ، وصممت على أن تعاون باخلاص وولاء فى تنفيذ هذه الآراء » .

وأشار الى تجدد الحوادث الثورية التى وقعت عقب اعلان تأليف لجنة ملنر ، قال :

« بقى على أن أذكر كلمات وجيزة عن القلاقل والاخلال بالنظام والاضطراب الذى تجدد لسوء الحظ فى مصر فى خلال الأسابيع القليلة الماضية ، ففى شهر اغسطس صارت نغمة الوطنيين فى مصر تزداد مرارة لما ظهر تأخير مؤتمر الصلح فى معالجة المسألة العثمانية ،وعجزت لجنة زغلول (الوفد المصرى) عن أن يسمع صوتها فى باريس ، ثم حمل الوطنيون المصريون على مقاطعة لجنة ملنر باشارة حزب زغلول الذى عاد من أعضائه كثيرون الآن الى مصر ، واستمر التحريض يزداد شدة الى ان ختم بمشاغبات شديدة وقعت فى الاسكندرية فى يومى ٢٤ و ٢٥ اكتوبر واستدعى الأمر الالتجاء الى مساعدة الجنود البريطانيين لاعادة النظام ، وتكررت الاضطرابات بعد ذلك بأسبوع ، ثم عادت فتجددت فى القاهرة يوم ١٦ نوفمبر ، وبذل البوليس المصرى والجنود المصريون فى كلتا المدينتين جهدهم للتغلب على حالة شاقة ، ولكنهم طلبوا مساعدة قوات جلالة الملك التى اظهرت من ضبط النفس والاعتدال فى أعمالها ما يضرب به المثل ، ولا أريد فى هذه الآونة أن أبحث بعناية كبرى فى أسباب هذا الهياج الذى هو نتيجة حوادث هذا الوقت ، والذى يوجد على السواء فى كثير من أجزاء العالم الشرقى ، فانه يصعب التفريق بالضبط بين الأدوار المختلفة التى تعزى فى هذا الهياج الى التحريض السياسى ، وتأثير الحرب ، والأسباب الاقتصادية ، وقوات الفوضى غير النظامية ، وقد فرض ذلك على ولاة الأمور من المصريين والبريطانيين معا واجبا أوليا يقضى عليهم بتنفيذ القانون والنظام ومعاقبة مرتكبى الاعتداء والجرائم ، وانا نثق بحزم المندوب السامى وحكمته فى معالجة هذا الوجه من الأمر ، وستنال الوزارة المصرية الجديدة منه ومنا كل تأييد » .

وجوهر هذه الخطبة كما ترى يعطيك فكرة جلية عن أساس سياسة انجلترا نحو مصر ، وهو الحيلولة بينها وبين استقلالها الصحيح ، والتصرف فى أقدارها ، واستدامة أسباب العدوان على حقوقها ، والعمل على ابقائها تحت السيطرة البريطانية وابراز ما فى هذه السيطرة من المعانى الاستعمارية .

ولعلك تلحظ ما تنطوى عليه الخطبة من المغالطة فى تسويغ هذا العدوان ، اذ يقول اللورد كيرزون ان مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على حماية حدودها من الاغارة الخارجية ، والواقع أن وجود الاحتلال البريطانى هو الذى حال على تعاقب السنين دون انشاء جيش مصرى يحمى حدودها ويدافع عن استقلالها ، وان نظرة بسيطة الى ما كان عليه جيشها من قوة ومنعة فى عهد محمد على ، وما حفل به تاريخه من انتصارات ومفاخر فى مختلف المواقع والحروب ، حين كانت مصر مستقلة ، ثم ما آل اليه من الضعف والانحلال فى عهد الاحتلال ، ان هذه النظرة وحدها تدحض مزاعم اللورد كيرزون ، وتدل على أن مصر قادرة على حماية حدودها اذا تركت وشأنها ، وان ما يستند اليه من ضعفها الحربى انما هو من صنع الاحتلال والسياسة

البريطانية ، وهذا الضعف لا يعالج باستدامة العدوان على استقلالها ، بل بالكف عن هذا العدوان ، لكى تستطيع أن تنشىء لها جيشا يدفع الغارة ويحمى الذمار ، وان اية دولة مهما عظمت اذا احتلها الأجنبى وسيطر على شؤونها لا تستطيع ان تنشىء جيشا قويا جديرا بها ، لأن الاحتلال هو أول عقبة تعترضها فى هذا السبيل .

ومن التجنى قول اللورد كيرزون ان مصر اذا تركت وشأنها لا تقوى على اقامة حكومة قوية منصفة فى داخلها ، وهى تهمة اصطلحت الدول الاستعمارية على توجيهها الى كل شعب تريد أن تفرض سيطرتها عليه ، وتلك دعوى مرذولة لايقبلها العقل ولا المنطق السليم ، لأن الاستقلال حق طبيعى لكل أمة ، ولا يوجد مسوغ يخول اية دولة أن تتدخل فى شؤون دولة اخرى بحجة اصلاح حكومتها ، بلّ ان الاحتلال الأجنبى هو الذى يفسد أخلاق الأمة ويضعف وطنيتها ونفسيتها ، ويؤدى تبعا لذلك الى فساد نظم الحكم فيها ، ومن عجب ان يقول ان موقع مصر الجغرافى ووجودها على أبواب فلسطين وعلى مدخل افريقية وفى طريق الهند يجعل من المستحيل على الامبراطورية البريطانية أن تتخلى عن تبعتها فى مصر ، ومعنى ذلك انه ما دام من قواعد سياسة انجلترا الاستعمارية ان تضع يدها على فلسطين وتستبقى امبراطوريتها الاستعمارية فى افريقية والهند فهى فى حاجة الى الحيلولة بين مصر واستقلالها التام ، أو بعبارة اخرى يريد ان يسوغ الاغتصاب بالرغبة فى استبقاء اغتصاب آخر ، فى بلدان اخرى ، وذلك لعمرى هو منطق الغصب والعدوان ، وهو منطق لا تقبله اية أمة تحافظ على كيانها ، وتؤمن بحقوقها وكرامتها .

وصول لجنة ملنر — ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

واخيرا جاءت اللجنة ، ففى صبيحة يوم الأحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وصلت الباخرة المقلة للورد ملنر واعضاء لجنته الى بور سعيد ، وفى الساعة التاسعة صباحا استقلوا قطارا خاصا سار بهم الى العاصمة ، وكان يتقدمه قطار كشاف لحراسته ، وتحرسه ايضا خمس طائرات حربية من بورسعيد الى القاهرة ، فوصل اليها فى الساعة الثانية بعد الظهر ، وكتم موعد سفر اللجنة من لندن وموعد حضورها ، ولم يعلن عنها فى الصحف الا بعد وصولها الى العاصمة ، ولما وصل القطار الى المحطة نزل اللورد ملنر وزملاؤه وهم : السير رنلّ رود . الجنرال السير جون مكسويل . الجنرال السير اوين توماس . المستر سبندر . المستر هرست ، وكان معهم الكولونلّ وطسن المندوب العسكرى بدار الحماية ، والمستر لويد من موظفيها ، وقد اوفدتهما دار الحماية لمقابلة اللجنة ببورسعيد ، واستقبلهم على رصيف المحطة الجنرال كونجريف نائب القائد العام للجيش البريطانى ، وبعض ضباط أركان حرب الجيش المذكور ، والأميرالاى رسل بك حكمدار بوليس العاصمة ، ونائب مدير السكك الحديدية ، وكانت أبواب المحطة موصدة ، ولم يسمح لأحد من الجمهور بالوجود بها حين وصول القطار ، وتولى البوليس حراسة أعضاء اللجنة فى الطريق ، وذهبوا يتقدمهم اللورد ملنر الى دار الحماية ، ثم الى فندق سميراميس القريب من هذه الدار والذى اتخذته اللجنة مقرا لها (١) .

وبدا الفرق جليا بين استقبال اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، واستقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فى أوائل عهد الاحتلال ، جاء اللورد دفرين الى مصر فى نوفمبر سنة

---

(١) يقول اللورد ملنر فى تقريره : « وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات للمحافظة على سلامتنا نظرا الى روح العداء للجنة الذى اشتد فى النفوس بالتحريض والاغراء ، فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه دون أن يحدث حادث ما »

١٨٨٢ ، اذ عينته الحكومة البريطانية مندوبا ساميا لكى يدرس حالتها ويقدم عنها تقريرا بما ينتهى اليه من الآراء والمقترحات ، فقوبل فى الاسكندرية مقابلة فخمة اعدها الانجليز باتفاقهم مع الحكومة المصرية ، لكى يلفتوا الانظار الى مقدم عميدهم الذى جاء ليهيمن على أقدار البلاد ومصايرها ، وأطلقت المدافع بالاسكندرية من البارجة المصرية (محمد على) تحية له ، واستقبله محافظ الثغر نيابة عن الحكومة ، ونزل ضيفا بسراى راس التين ، ثم استقل قطارا خاصا الى العاصمة ، وكان فى استقباله بها رئيس مجلس الوزراء ورئيس التشريفات نائبا عن الخديو توفيق ، ولفيف من كبار رجال الحكومة ورجال الوكالة البريطانية ، وقائد جيش الاحتلال ، ونزل ضيفا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وذهب غداة يوم وصوله الى سراى الجزيرة لمقابلة الخديو ، تحف به كوكبة من الفرسان الانجليز ، وبصحبته السير ادوار مالت قنصل انجلترا العام فى مصر وزكى بك التشريفاتى والمستر نيكلسون سكرتيره الأول ، والمستر بلند سكرتيره الثانى ، فقابلهم الخديو توفيق بالحفاوة والاكرام ، وأطلقت له المدافع من القلعة عند خروجه من قصر النزهة ، وعند عودته اليه ، ورد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة فى مساء ذلك اليوم ».

هذا ما كان من استقبال اللورد دفرين سنة ١٨٨٢ ، فتأمل فى الفرق بين هذه المقابلة ومقابلة اللورد ملنر سنة ١٩١٩ ، من هذه المقارنة يبين لك مبلغ تبدل الحالة السياسية فى مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٩ ، وأثر العامل القومى فى مجرى الحوادث ، وهذا يدلك يقينا على ارتقاء الشعور الوطنى فى هذه الحقبة من الزمن ، واغلب الظن أن هذا التبدل قد استشعر به من كان يعرف مصر من أعضاء اللجنة قبل الثورة ، كاللورد ملنر نفسه ، والجنرال مكسويل ، والسير رنل رود ، فاللورد ملنر قد عرفها وسبر غورها فى الدور الأول من الاحتلال حيث كان الخضوع والاستسلام مخيمين عليها ، فقد كان وكيلا لوزارة المالية المصرية من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩١ ، وفيها الف كتابه المشهور (انجلترا فى مصر) الذى ظهر سنة ١٨٩٢ ، وصار من وجهة النظر البريطانية عمدة المشتغلين بالسياسة المصرية ، والسير رنل رود قد عرفها أيضا ، اذ كان ملحقا بالوكالة البريطانية بها من سنة ١٨٩٤ الى سنة ١٩٠١ فى عهد اللورد كرومر ، والجنرال مكسويل قد شهد الانقلاب الذى اعلنت فيه الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وساهم فيه بقسط وفير كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٥) ، وشهد جمود الوزراء والكبراء وجمهرة الأمة حيال هذا الانقلاب الخطير ، واقتصار الاحتجاج على دائرة محدودة من الشعب ، أما فى سنة ١٩١٩ ، فقد عمت حركة الاحتجاج والثورة ، وصارت البلاد تغلى كالقدر سخطا على الحماية ، واحتجاجا على لجنة ملنر ، وتعلقا بالاستقلال التام ، وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره بالروح العدائية التى قوبلت بها لجنته ، وقال ان عدد الرسائل البرقية التى انهالت عليها بمقاطعتها والاحتجاج عليها بلغ ١١٣١ برقية .

الاحتجاج على اللجنة ومقاطعتها

لم يكد يذيع نبأ وصول اللجنة حتى بدت العاصمة فى حالة غير طبيعية من الهياج والاضطراب ، فمنذ ٨ ديسمبر اضرب الطلبة من جديد وهجروا معاهدهم ومدارسهم احتجاجا على قدوم اللجنة .

وفى يوم ٩ منه قام الطلبة والجمهور بمظاهرات عدة فى نواحى القاهرة وتعددت المظاهرات فى الأيام التالية .

وجد التجار يوم ٩ ديسمبر عندما ذهبوا لفتح محلاتهم اعلانات مصـــلقة على ابوابها ، مكتوبا عليها « المحل مقفل احتجاجا على مجيء لجنة ملنر لبسط الحماية » ، فمنهم من احترموا الاعلان وابقوا محلاتهم مغلقة ، وهم كثيرون ، ومنهم من فتحوا محالهم بعد مرور الجنود المصرية فى الشوارع .

وانهالت برقيات ورسائل الاحتجاج على اللجنة من كل صوب ، واحتجت الهيئات السياسية ومجالس المديريات على قدومها .

وقامت المظاهرات فى الاسكندرية وكثير من العواصم احتجاجا على اللجنة ، ولم تحصل اعتداءات من الجنود على هذه المظاهرات ، فيما عدا مظاهرة قامت بالاسكندرية من مسجد ابى العباس يوم الجمعة ٢٦ ديسمبر عقب الصلاة ، فمرت سيارتان بريطانيتان مدرعتان وأطلق جنودهما المسدسات لتفريق المظاهرة ، فقتل واحد وجرح خمسة ، وقد وقع القتل بعد فترة من الهدوء النسبى لم تقع فيها حوادث دموية منذ ١٨ نوفمبر ، فكان لهذا الاعتداء وقع شديد فى النفوس .

اضراب المحـــامين

واجتمع المحامون فى الجمعية العمومية العادية يوم الجمعة ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، ونفذوا ما أعلنوه يوم اجتماعهم السابق على مجيء اللجنة ، وقرروا الاضراب اسبوعا يبدأ من يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة ، وقد حددوا يوم ١٧ ديسمبر لأنه ذكرى اعلان الحماية(١) .

وحذا المحامون الشرعيون حذوهم .

اجتماع السيدات المصريات بالكتدرائية المرقسية

واحتجاجهن على قدوم لجنة ملنر

وفى يوم الجمعة ١٢ ديسمبر اجتمع عدد عظيم من السيدات المصريات من مسلمات وقبطيات بالكنيسة المرقسية ، للاحتجاج على قيام وزارة يوسف وهبه باشا وقدوم لجنة ملنر ، وكان فى مقدمتهن الســـيدات : هدى شــعراوى . شريفة رياض . حرم محمود باشا راقت . حرم حبيب بك خياط . احسان القوصى . حرم فهمى بك ويصا ، الخ ، واصدرن بيانا ضمنه رأيهن فى الموقف السياسى ، واخلاف الانجليز وعودهم فى المسألة المصرية ، وختمنه بتأييد مقاطعة لجنة ملنر والاحتجاج على قدومها والاصرار على التمسك بالاستقلال التام .

وقام السيدات يوم ١٦ يناير سنة ١٩٢٠ بمظاهرة سارت من محطة مصر الى شارع كامل (الجمهورية الآن) ، فميدان الأوبرا ، فشارع عابدين ، وتعرض لهن الجنود البريطانيون وطلبوا منهن التفرق فأبين واستمررن فى المظاهرة ، الى أن انتهت بسلام .

احتجاج الموظفين

واجتمع جمهور الموظفين يوم ١٥ ديسمبر بمسجد الشيخ صالح أبى حديد وقرروا الاضراب عن العمل يوما واحدا وهو يوم ١٧ ديسمبر احتجاجا على قدوم اللجنة وايذانا بمقاطعتها .

---

(١) انتخب فى هذا الاجتماع خمسة من المحامين ، وهم : مرقس حنا بك . ومحمد أبو شادى بك . وعبد الرحمن الرافعى بك . ويونس صالح بك . واحمد مصطفى بك اعضاء فى مجلس النقابة بدلا ممن انتهت مدتهم ، وانتخب مرقس حـــنا بك نقيبـــا للمحامين . ومحمد ابو شادى بك وكيلا للنقابة .

ولكن الوزارة لم تكد تعلم بهذا القرار حتى قررت يوم ١٦ ديسمبر انزال العقاب الشديد بكل من يضرب فى اليوم التالى ، وابلغ رؤساء المصالح هذا الانذار الى مرؤوسيهم ، وصارحوهم بأن أول مظهر لهذا العقاب هو قطع علاوة الحرب والعلاوات الأخرى ، وفصل كل موظف لا يكون له فى الخدمة اكثر من عشر سنوات ، فعدل الموظفون عن الاضراب ، واكتفوا بالاحتجاج .

انذار الصحف

وكان سيل الاحتجاجات واعلان مقاطعة اللجنة يتدفق على الصحف ، فأصدرت ادارة المطبوعات بلاغا يوم ١٨ ديسمبر يتضمن تهديد الصحف بالتعطيل بمقتضى الأحكام العرفية اذا هى نشرت أعمالا أو آراء سياسية « تصدر عن أشخاص لايدركون تبعة ما يفعلون كتلاميذ المدارس وغيرهم ، أو احتجاجات سياسية موجهة الى السلطات أو اللجنة البريطانية ما لم يصادق عليها الرقيب ، وكل ما من شأنه تحريض الموظفين أو غيرهم على الاضراب أو اهمال القيام بواجباتهم ، وكل خبر أو طعن من شأنه اثارة شعور العامة ضد الحكومتين البريطانية والمصرية أو من يمثلهما » .

وبنى هذا البلاغ على ديباجة جاء فيها : « ان المسلك المخالف للنظام الذى سلكه الطلاب وغيرهم فى الأيام الأخيرة حتى بلغ أشده فى تكرار الشروع فى القتل يمكن اسناده لدرجة عظيمة الى مواد نشرتها الصحف ، وان ماتحدثه الجرائد فى الأقاليم من التأثير المخل بالنظام قد أصبح واضحا » .

وأشار البلاغ الى عودة الرقابة على الصحف بطريقة ملتوية بقوله : « على جميع رجال الصحافة أن يعملوا بهذه التعاليم من حيث مبناها ومعناها ونشير عليهم مراعاة للمصلحة العامة ومصلحتهم الخاصة أيضا أن يعرضوا على جناب رئيس المراقبة (ادارة المطبوعات) المواد التى يرتابون فى كيفية تأثيرها قبل نشرها » .

وقد اجتمع أصحاب الصحف واحتجوا على هذه القيود ، ولكنهم منعوا من نشر هذا الاحتجاج أو الاشارة اليه .

اقتحام الجنود الانجليز الأزهر — ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩

وقع يوم ١١ ديسمبر حادث اهتزت له أرجاء القاهرة ، وأثار عاصفة من السخط والاستنكار فى انحاء البلاد ، وهو اقتحام الجنود الانجليزية الجامع الأزهر ، وتفصيل ذلك ان مظاهرة قامت فى صبيحة ذلك اليوم مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم اليهم ، وبدأ سير المظاهرة من ميدان الأزهر ، وسار المتظاهرون بكل هدوء ونظام حتى وصلوا الى شارع السكة الجديدة . وأرادوا أن يواصلوا سيرهم الى دور معتمدى الدول ، ولكن قبل أن تصل المظاهرة الى شارع الموسكى أدركها الجنود الانجليز بالسيارات ، وهاجموا المتظاهرين ، فتفرقوا ، وعادوا الى قواعدهم بميدان الأزهر ، ودخل كثير منهم الى المسجد يحتمون به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنعالهم وأسلحتهم ، واعتدوا على من صادفوهم بالضرب والايذاء ، فحدث هرج ومرج فى الجامع ، واقتحم الجنود مكاتب الادارة ، وحاولوا كسر الأبواب ، ففزع الموظفون ، وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه .

احتجاج العلماء

وعندئذ ثارت ثائرة المشايخ ، وقصدوا الى شيخ الجامع يقصون عليه ما جرى ، فاجتمع بكبار العلماء ووضعوا احتجاجا شديدا ، وقعوا عليه جميعا ، وبعثوا به الى

السلطان فؤاد ، والى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم الى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« حدث فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع أول سنة ١٣٣٨ هـ (١١ ديسمبر سنة ١٩١٩) أن فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الأزهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الاسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الأقطار ، ثم اخذت تضرب وتروع ، وتجاوزت ذلك الى الاعتداء على محل الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الأزهر ، لولا متانته ، ثم صعدت الى الدور الأعلى من الرواق العباسى ، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فأوصدوها على أنفسهم .

« ان هذا الحادث قد أحزن جميع المصريين المقيمين فى القاهرة وآلمهم أشد الايلام وسيزداد هذا الأثر السيىء بنسبة انتشار الخبر فى أرجاء مصر وتردد صداه فى أنحاء العالم الاسلامى .

« فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر الشريف وأهله » .

٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

توقيعات

محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر . محمد بخيت مفتى الديار المصريه . احمد نصر نائب شيخ السادة المالكية . محمد النجدى شيخ السادة الشافعية . محمد سبيع الذهبى نائب شيخ السادة الحنابلة . عبد الرحمن قراعة وكيل الجامع الأزهر ومدير المعاهد الدينية . محمد ابراهيم . محمد الأحمدى . عبد الغنى محمود (وهؤلاء جميعا أعضاء مجلس الأزهر الأعلى) . احمد زكى باشا عضو المجلس الأعلى . مصطفى عبد الرازق السكرتير العام للمجلس الأعلى . محمد شاكر وكيل الأزهر السابق . محمد حسنين وكيل الأزهر ومدير المعاهد الدينية السابق . محمود الجزيرى . عبد الحميد زايد . ابراهيم الحديدى . دسوقى العربى . محمد احمد الطوخى . عبد المعطى الشرشيمى . محمد بخاتى . وكلهم من هيئة كبار العلماء . عيسوى نجا الابيارى . محمود الامام . حفناوى السيد الجيزاوى . عمر محمد الهجرسى . صادق عزام . عبد الرحمن عيد المحلاوى أستاذ الشريعة الاسلامية بالجامعة المصرية . ابراهيم زيان . عبد الغنى مهنا . أحمد الصفتى . عبد السلام البشرى من علماء الأزهر . عبد المجيد الشاذلى . محمد الحلبى . عيسى منون . سعيد حسن . على مصطفى أبو دره . أحمد المكاوى . أمين حمزة التواوى . محمد عبد الخالق العشرى . عيسوى محمد ماريه . على محمد صبره . خليفه راشد . حسن عامر مذكور . اسماعيل على . أحمد عيسى السلامونى . محمد سعد بركة . محمد الشايب . سعد احمد الذهبى . محمد عبد اللطيف دراز . محمد أبراهيم البيومى . محمد الهدى على . عبد ربه مفتاح . عبد الحليم سعد . احمد عبد اللطيف . أحمد عبد السلام . عواد على حسن . على جاد الحق . عبد الحكيم محمد . يوسف الرمالى . محمود الدينارى . محمد الشاعر . محمد أحمد الشبينى . عبد الله قنديل . محمد محمد المدلل . معوض السخاوى . محمد عبد الله محمد .

على شقير . امين الشيخ . بركات احمد . امين خطاب . على محمد الشيخ . على محمود . محمد احمد القطيشى . محمد يس الجندى . اسماعيل حسين . محمود الغمراوى . عبد الوكيل احمد خاطر . السعدى محمد . محمد الحنبلى . ابراهيم صقر البهى . عبد الرحمن عبد ربه . محمــد الخطيب . سليمان ابراهيم البيلى . عبد الرسول خليفة . مصطفى محمــد عيد . عبد الباقى نعيم . مصطفى محمــد مامون . توفيق محمــد . على عبد اللطيف . سعيد عبد الله . احمــد المرشدى . صادق شعيب . ابراهيم النقراشى . حسن ابو عرب . ابراهيم الدسوقى . مصطفى بدر زيد . عبد الحميد الهتامى . محمد حمــاد خليفة . محمــد محمــد هلالى . عبد العليم رضوان . سليمان قائد . عبد الفتاح احمد . محمــد فريد الضرغامى . عبد الرحيم البرديسى . محمد مخلوف . عيسى الشويرى . على الشايب . محمــد درويش العصــار . موسى شريف . عبد الرءوف عبد السلام . احمــد عبد الحليم هيكل . محمــد على البراوى . على محمــد النجــار . على على البنــا . محمــد حفنى بلال .»

جواب اللورد اللنبى

ولما تسلم اللورد اللنبى هذا الاحتجاج بادر بارســال الرد الى شــيخ الجامع ، وابدى فيه اسفه لوقوع الحادث ، وروى فيه الواقعة على اساس أن دخول الجنود الأزهــر كان على اثر دخول بعض المتظاهــرين فيه وقذفهم الاحجار من داخــله على الجنود ، وهذا نص الكتاب :

« حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد ابو الفضل شيخ الجامع الأزهر

« قد تلقينا كتابكم الذى وجهتموه الينا مع حضرات أصحاب الفضيلة والسادة علماء الأزهر الشريف واعضاء مجلسه الأعلى ، وقد أمرنا باجراء التحقيق اللازم عن حادث يوم ١١ ديسمبر ، وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا الى الأزهر وجعلوا يقذفون منه الأحجار على الجنود حتى اذا ما اثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الأزهر ، ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ، ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو الطلاب المسالمين ، وبينما نأسف فى هذه الآونة لوقوع هذا الحــادث الا اننا نرجو أن نوجه نظر فضيلتكم الى أنه من الواجب على الهيئــة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة للقانون » .

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

« نائب جلالة الملك »
« اللنبى »

ونشرت الحكومة من ناحيتها بلاغا رسميا بمعنى كتاب اللورد اللنبى .

راى علمــاء الأزهــر
فى الموقف السياسى

وقد حركت هذه الحادثة فى نفوس علماء الأزهر الجهر برأيهم فى الموقف السياسى عامة ، فوضعوا بيانا أعربوا فيه عن أن الحل الوحيد للاضطراب السائد فى البلاد هو

ان تفى الدولة الانجليزية بوعودها ، وتعترف للبلاد بالاستقلال التام ، أى أنهم شاركوا الأمة فى معظم مطالبها السياسية ، وأرسلوا هذا البيان الى السلطان والى رئيس مجلس الوزراء والمندوب السامى البريطانى ، وهذا نصه :

« ان علماء الأزهر الشريف وأعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من أقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى ابداء النصح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم فى الأرض وتوطيد العلائق الحسنة بين الأمم والشعوب على دعائم الصفاء والعدل طبقا لما أمر الله به فى جميع الشرائع المنزلة ، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء .

« اجمعت الأمة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام ، واصرت على المطالبة به بكل ما لديها من الوسائل المشروعة ، دون أن يظهر من جانب الحكومة الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ، فادى ذلك الى أحوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق ، فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة .

« لذلك يرى علماء الأزهر الشريف ورجال مجلسه الأعلى الموقعون على هذا أن الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة هى ان تفى الدولة الانكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق أجمع وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الأسف الشديد ، ويخلد ابناء الأمة كلهم الى الهدوء والسكينة ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانكليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل مصالح سائر الدول الأجنبية .

« هـذه هى الأمانة التى وضعها الله فى أعناقنا قد أديناها قياما بالواجب على لخدام الدين ، ونشهد الله على ذلك وهو خير الشاهدين » .

ولقد حذا علماء الاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط حذو علماء الأزهر ، فحرروا بيانا يضمون فيه صوتهم الى صوت اخوانهم علماء الأزهر فى طلب الاستقلال التام .

تهديد الطلبة المضربين

أصدر مجلس الوزراء فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ قرارا بانذار جميع طلبة المدارس العليا وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاضعة لتفتيش الحكومة بالحضور الىمدارسهم فى التواريخ التى حددتها وزارة المعارف ، وبأن كل من يتخلف عن اطاعة هذا الأمر ويتغيب عن مدرسته دون أن يقدم عذرا مقبولا يحرم الدخول فى جميع الامتحانات التى تعقد فى خلال سنة ١٩٢٠ .

بلاغ اللورد ملنر عن مهمته ـ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩

رات لجنة ملنر أن مقاطعة الأمة لها أصبحت عامة محكمة ، وظهرت بمظاهر شتى تحتمع كلها فى اعراض الأمة عن الاتصال بها ، عن قرب أو بعد ، فأخذت تعالج هذه المقاطعة بالأناة وسعة الحيلة ، فاصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، قال فيه :

« ادهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التى كانت لها الى الآن . ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد . فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى لأجل التوفيق

بين أماني الأمة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا العظمى في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين في البلاد .

« ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودي يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الأمة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي (١) Self Governing institutions

« وتنفيذا لهذه المهمة تود اللجنة أن تقف على كل الآراء سواء صدرت من هيئات نيابية او أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة في تقييد حدود المناقشة ، كما أنه لا داعي لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلا منه عن معتقداته ، فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هي متنازلة بسماعها ، وبغير الصراحة التامة في المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

مصر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ « ملنر »

رد الوفد على بلاغ ملنر

وقد ردت لجنة الوفد المركزية على هذا البلاغ ببيان أذيع يوم ٣٠ ديسمبر ، قالت فيه :

« كانت لجنة الوفد تود أن يكون بلاغ اللورد صريحا واضحا ، وأن يتضمن الاعتراف باستقلال مصر التام ، لكنه اقتصر على توسيع دائرة المناقشة ، فبعد أن كانت المفاوضة التي تطلبها اللجنة محصورة في دائرة الحماية أباح البلاغ المفاوضة في غير دائرة مخصصة .

« نعم ان توسيع دائرة المناقشة يدل على اقتناع الانجليز بأن المصريين يرفضون الحماية رفضا باتا ، ولكنه لا ينفي مخاوف المصريين من التصريحات السياسية الانجليزية التي تقدمت مجيء اللجنة وليس من شانه بأي حال أن يحمل الأمة على العدول عن خطتها فضلا عن ذلك فان الأساليب السياسية لا تسمح بمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها .

« واذا كان الغرض الوقوف على مطالب المصريين ، فان هذه المطالب أصبحت معروفة معرفة تامة في جميع أنحاء العالم ، وهي تنحصر في شيء واحد هو « الاستقلال التام » . أما التوفيق بين استقلالنا وبين ما لغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد متى كان الأساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » .

« فلتحي مصر . وليحيى الاستقلال التام » .

وأبرقت لجنة الوفد ببلاغ اللورد ملنر وردها عليه الى سعد باشا في باريس ، فجاءها الرد بموافقة الوفد (*) .

رد الحزب الوطني

وفي ٣١ ديسمبر نشر الحزب الوطني رده على بلاغ اللورد ملنر ببيان أعلن فيه من جديد سياسة (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) تأييدا لقراره في نوفمبر سنة ١٩١٩ (ص ٦٥) ، قال :

---

(١) في الترجمة الرسمية للبلاغ « تحت أنظمة دستورية » والمعنى واحد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« أعلن جناب اللورد ملنر فى بلاغ لجنته للأمة أن الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس اعيانها ما أوفدت اللجنة الى مصر الا لغرض واحد هو التوفيق بين امانى الأمة وما للدولة البريطانية العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فيها ، واظهر جنابه رغبة اللجنة فى الوقوف على آراء الهيئات المشخصة للأمة المصرية وانها لترغب رغبة صادقة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شئون بلادهم تحت أنظمة دستورية ، هذا هو جوهر البلاغ الذى نشرته الصحف المحلية ، وليس للحزب الوطنى ازاء هذا البلاغ سياسة خاصة بل انه لا يزال متمسكا بسياسته التى أعلنها للأمة مرارا وتكرارا والتى أبانها ازاء السياسة الانجليزية بكل وضوح فى الخطبة التى القاها باسمه حضرة على بك فهمى كامل وكيل الحزب فى حفلة تأبين المغفور له رئيسه (محمد بك فريد) يوم الجمعة ١٩ ديسمبر الجارى ، وهذا فحواها : ان الأمة المصرية لا تقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال وانها لا ترضى بالمخابرة مع اية هيئة بريطانية أو غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود الانكليزية عن وادى النيل وسحبت اعلان الحماية .

« انه اذا اعترفت انجلترا امام الملأ رسميا بهذا الاستقلال بحسن النية وصدق الاخلاص اللذين اشار اليهما جناب اللورد ملنر ، وجلت الجنود البريطانية عن البلاد وسحب اعلان الحماية ، فان الأمة المصرية تشعر اذ ذاك بأن انجلترا وفت بوعودها وبرت بعهودها ، وتكون بأسرها مرتاحة لكل مخابرة لا تمس استقلالها التام فى أمورها الداخلية أو الخارجية ، وأما ما دامت خطة اللجنة الانجليزية لا تخرج عما قاله اللورد كيرزون ومستر بالفور ضاربين باستقلال مصر التام عرض الأفق ، وما دامت البلاد محتلة بجيشين احدهما حربى والثانى ملكى ، ومادامت الأحكام العرفية تصدر كل يوم باعتقال أبناء الأمة وتوقيع العقوبات المختلفة على طلاب العلم ، وما دامت حرية القول والكتابة محجورة ، وما دامت البلاد فى فوضى من التشريع ، وفى الجملة ما دامت الأرواح تخطف لأقل مظاهرة سياسية سلمية الى غير ذلك من الضحايا التى ضحتها الأمة فى سبيل استقلالها التام ، نعم ما دام كل هذا وغيره قائما فوق أرض مصر على مشهد من العالم المتمدن ، فان كل مخابرة مع أية هيئة بريطانية لا يكون معناها الا التنازل عن هذا المطلب الأسمى ــ مطلب الكرامة والاباء ــ مطلب الاستقلال التام ، لذلك ينصح الحزب الوطنى المصرى للأمة بأسرها أن تحرص كل الحرص على معنى الاستقلال التام ، وأن يفوتها أنها لو نالته بأى شرط كائنا نوعه ما كان فانه لا يكون استقلالا تاما بمعناه المرسوم ، فالمثابرة على مقاطعة كل هيئة بريطانية ــ ما دام استقلال مصر التام لم يعترف به من قبل انجلترا ولم ينفذ بالفعل ــ واجب كل الوجوب على كل مصرى ينبض قلبه بحب هذا الوطن المقدس ويشعر بمركزه وكرامته فى الوجود » .

« وكيل الحزب الوطنى » ــ « على فهمى كامل »

وسياسة الحزب الوطنى فى عدم المفاوضة قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه ، لأنه ، وهو حزب الجلاء ، ما دام متمسكا بالجلاء ، ولا يقبل ما دونه ، لا يرتضى الدخول فى مفاوضات بين مصر انجلترا والاحتلال قائم ، لأن جوهر القضية بينهما هو فى الاحتلال والجلاء ، فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد

للاحتلال ، كما قال المرحوم محمد فريد (ج ١ ص ٧٠) ، والأصل ان الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة ، فلا يصح ان يجعل هذا الحق موضع شك او مساومة ، والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد منها تشكيك الأمة المصرية فى حقها فى الجلاء وايمانها به ، والوسيلة الطبيعية للجهاد هى المطالبة المقرونة بالمقاومة ، اما المفاوضة فهى من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ، ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخى فى المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت أوضاع مختلفة ، ولقد جربت البلاد المفاوضات مع قيام الاحتلال ، جربتها فى مدى ربع قرن ، فلم تنتج الا بقاء الاحتلال واقراره ، مع تغيير فى أسمائه واوضاعه ، فى حين أن الجلاء لا يصح أن يكون موضع مساومة أو اشتراط شروط فى مقابله ، لأن انجلترا عندما تعهدت ستين مرة (١) بالجلاء عن مصر ، لم تعلق وعودها وعهودها على شروط ، بل كانت عهودا صريحة مطلقة ، فالجلاء — وهو جوهر الاستقلال — لا يصح أن يكون مقيدا بشروط ، وفى ذلك يقول المرحوم « مصطفى كامل » : « نحن مسلوبون والانجليز هم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مغتصبو هذا الحق ، فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا » .

هذا ، الى ان المفاوضات والاحتلال قائم ، فيها معنى الاكراه الأدبى والمعنوى الماثل فى الاحتلال ذاته ، والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ، ويحمل المفاوض المصرى ، تحت تأثير هذا الاكراه ، على المساومة فى الجلاء ، والتساهل فى وجود الاحتلال تحت اى اسم كان ، وهذا ما يتعارض قطعا مع مبدأ الحزب الوطنى الأساسى ، وهو الجلاء ، على ان المفاوضة قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه استفتاء الشعوب فى تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى فى شأنه ، وقد اتفقت الآراء على ان مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ ، لما يلابسه من الاكراه السافر أو المقنع ، وان الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء ، والمفاوضة الصحيحة يجب ايضا ان يسبقها الجلاء ، ولقد كان فريد فى مذكراته الى المؤتمرات الدولية يطلب الاعتراف للأمة المصرية بحقها فى تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء ، على ان يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد ، وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين ، لضمان صحة الاستفتاء .

رســـالة الأمراء

وفى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ اذاع الأمراء : كمال الدين حسين . وعمر طوسون . ومحمد على ابراهيم . ويوسف كمال . واسماعيل داود ، ومنصور داود ، رسالة الى الأمة ، اعربوا فيها عن تضامنهم معها فى امانيها وآمالها ، واعلنوا أنهم يطالبون باستقلال مصر استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط ، فأيدوا برسالتهم وجهة نظر الحزب الوطنى ، قالوا :

« ابناء مصر مواطنينا الأعزاء » .

« يوم ما اقتضت الارادة الصمدانية ايداع مصير مصر بين يدى من كان خالق مصر الحديثة وخادمها منقذ المصرى ومرشده الا وهو جدنا الأكبر وسيدنا الأعظم المرحوم (محمد على الأول) وجمعت القدرة الالهية فى شخص هذا البطل العظيم الحكمة والشجاعة فى أعماله مع الصدق والولاء نحو مصر ، فجعلت المشيئة الربانية ان يعقب هذا الشخص الجليل ذرية تقطن هذه الأرض الطاهرة ، مغمورة بنعمها ، فرض الله علينا يدا خدمة مصر واخواننا المصريين ، والسير على اثر جدنا الأكبر

لتحقيق آماله الشريفة ولتتميم اعماله النافعة لبلادنا والمطالبة بحقوق مصر والمصريين، وحيث أن الأمة المصرية الشريفة التى هى سبب عظمتنا وشوكتنا وفخارنا قد قامت بالواجب عليها قياما يجعل لها ولنا أعظم منزلة نتفاخر بها فى العالم بأسره ، وبما أنه لم تبق من جميع طبقات أمتنا العزيزة طبقة الا نادت بأعظم صراحة وأجلى بيان مطالبة بحقوقها الشرعية المقدسة والحقة ، فقد جئنا نحن أولاد محمد على لا لنشارك امتنا فى امانيها ومقاصدها فقط ، بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ، ونجعل أيدينا فى ايديهم ، حيث اننا لسنا الا روحا واحدة حتى نكون جسما لا يبتر وقوة لا تقهر فنطالب بحقوق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، نطالب بحقوقها الشرعية ، نطالب باستقلال مصرنا استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط »

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على ابراهيم
يوسف كمـال	اسماعيل داود	منصـور داود

مذكرة الأمراء الى اللورد ملنر

وارسلوا فى اليوم نفسه مذكرة الى اللورد ملنر ردا على بلاغه ، قالوا فيها :

« بما أن جميع طبقات الأمة المصرية أعلنت شعورها نحو وطنها وعبرت عن أمانيها طالبة الاستقلال التام لبلادها ، وبما أن هذا العمل الصـادر من الشعب المصرى برهان ساطع قاطع على اخلاصه الذى لا يدع مجالا لاحد أن يتهمه بانه يعمل تحت تأثيرات شخصية أو عوامل خاصة ، وفضلا عن ذلك بما أن جميع اعمال الأمة المصرية المتحدة اتحادا صادرا من اعماق قلوبها تبرهن بكل جلاء على انها منبعثة عن شعور حقيقى لم يدفعها اليه سوى عواطفها الحارة نحو الوطن ، فاننا نقدم اليكم هذه المذكرة لتحيطوا علما اننا لا نقتصر على الموافقة التامة على جميع مطالب الأمة المصرية ، بل ننضم اليها ليكون منا جسم واحد للمطالبة بحقوق وطننا والتمسك بالاستقلال التام لمصر ، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا »

كمال الدين حسين	عمر طوسون	محمد على ابراهيم
يوسف كمـال	اسماعيل داود	منصـور داود

وقد كان لرسالة الأمراء الى الأمة ومذكرتهم الى اللورد ملنر أبلغ الأثر فى اذكاء روح الحماسة فى النفوس ، وقوبلت الرسالة والمذكرة بالغبطة والابتهاج ، اذ جاءتا دليلا ملموسا على تضامن أمراء البيت المالك (السابق) مع الشعب .

وارسل اللورد ملنر رده على مذكرة الأمراء فى خطاب وجيز بعث به الى الأمير كمال الدين حسين بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢٠ ، قال فيه : « يا صاحب السمو اسمح لى أن انبئكم عن تلقى الكتاب الذى وجهـه سموكم وخمسـة من الأمراء من أسرة محمد على ، والذى أبلغتموه فى الوقت ذاته الى الصحف ، ولى الشرف أن أكون لسموكم » .

« المخلص »
(ملنر)

الاعتداء على الوزراء

استهدفت وزارة يوسف وهبه باشا لاعتداءات عدة على حياة أعضائها ، وكانت هذه الاعتداءات من مظاهر السخط العام عليها ، وقد وقعت لأسباب سياسية ،

ونجا الوزراء منها جميعا ، ولكنها تركت اثرا عميقا فى النفوس ، واستمرت هـذه الاعتداءات فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا ، وفى ذلك يقول اللورد ملنر فى تقريره : « يعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهما الوزراء حقهم من المدح والاطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه ، وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم ، ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الامور واعضاؤها هم نفس الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبة باشا ، ما خلا وزيرا واحدا ، فهى ــ كسابقتها فى اوصافها ــ وزارة اعمال مؤلفة من رجال اداريين أكفاء مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور مع المعتمد السامى البريطانى (١) » .

وانا ، مع استنكارنا لمبدأ الاعتداء وحوادثه ، يذكر فيما يلى تسجيلا للوقائع التاريخية حوادث الاعتداء بترتيب وقوعها ، ففى منتصف الساعه العاشرة من صباح يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بينما كان يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ذاهبا بسيارته الى ديوان المالية وعند مروره فى شارع سليمان باشا ــ قبالة النادى الطليانى ــ القى عليه احد الشبان قنبلتين انفجرتا ،ولكنهما لم تصيبا السيارة ، ولم يصب وهبة باشا بسوء ، وقبض على الشاب وهو يحاول اخراج مسدس من جيبه ، فتبين أنه طالب قبطى بكلية الطب ، وهو عريان يوسف سعد ، وقد اعترف الطالب فى التحقيق انه كان يريد اغتيال حياة يوسف وهبة باشا .

وحوكم امام محكمة عسكرية انجليزية فقضت عليه بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وقد أفرج عنه سنة ١٩٢٤ ضمن من شملهم العفو فى عهد وزارة سعد زغلول ، وهو الآن من موظفى مجلس الشيوخ .

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ القى أحد الشبان قنبلة على اسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، وهو راكب سيارته وذاهب الى الوزارة ، فأخطأت القنبلة السيارة ووقعت على الأرض ، ولم تصب السيارة الا بشظية بسيطة فى المؤخرة ، ولم يعرف الجانى ، واعلنت الحكومة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يرشد عنه ، ولكن لم توفق الى العثور عليه .

وفى صباح ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ القيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة ، بينما كان راكبا سيارته بعد خروجه من منزله ، وقد انفجرت القنبلة ولم تصب احد بضرر ، وقبض على المعتدى ، فاتضح أنه طالب بالمدرسة الالهامية يدعى عبد القادر شحاته ، ومعه شريك له يدعى عباس حلمى ، وهو طالب سابق بالمدرسة المذكورة .

وقد حوكم المتهمان أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت عليهما بالاعدام ، ثم عدل الحكم الى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وفى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ القيت قنبلة أخرى على حسين درويش باشا وزير الأوقاف وهو راكب سيارته بشارع المدارس بالحلمية فأصابت السيارة بضرر وجرحت السائق كما قتلت احد الشبان كان على مقربة من الحادثة ، ولم يصب الوزير بسوء .

---

(١) تقرير اللورد ملنر . وقد ظهر اثناء وزارة توفيق نسيم باشا .

رفع معـــاش الوزراء

اشتد السخط فى ذلك العهد على من يتولون الوزارة ، اذ كانوا أداة الأجنبى فى العسف والتنكيل بالأمة ، والحيلولة بينها وبين حقوقها التى تطالب بها وتجاهد فى سبيلها ، فأدركت السراى احجاما من المستوزرين عن قبول منصب الوزارة فى مثل هذه الظروف ، مما قد يؤدى الى اضراب وزارى تخلو به مناصب الوزارة ، وتتجدد الحالة التى شهدتها البلاد بعد استقالة وزارة رشدى باشا ، ولا شك أن بقاء هذه المناصب شاغرة مدة من الزمن يشد من أزر الشعب فى جهاده ، ويظهر السراى أمام الاحتلال بمظهر العجز عن حكم البــلاد حكما أســاسه امتهان ارادة الشعب ، فابتكرت طريقة تغرى المستوزرين بالتهافت على هذه المناصب ، وذلك برفع معاش الوزراء الذين يؤخذون من سلك الوظائف ، ومنحهم معاشا استثنائيا كبيرا ، فصدر مرسوم سلطانى فى ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ بمنح كل موظف مضى عليه عشرون سنة فى خدمة الحكومة وعين وزيرا مرتبا مستديما قدره ١٥٠٠ جنيــه فى العام بعد تخليه عن الوزارة (أو بعبارة أصح بعد تنحيته عنها) .

صدر هذا المرسوم فى عهد وزارة يوسف وهبة باشا ، ونص على سريانه على الوزراء الذين تنتهى وظيفتهم بعد تاريخ نشر المرسوم (ومنهم الوزراء الذين أصدروه) ، وكذلك على الوزراء السابقين اذا دعوا للعودة الى الوزارة !

وكان هذا الاجراء بمثابة رشــوة لكبــار الموظفين ، واغراء لهم بالتهافت على مناصب الوزارة ، لكى يصلوا الى تحسين معاشهم ، فهى عملية ماليــة خاليــة من معانى النزاهة ، وبذلك ضمنت السراى تحت تأثير هذه الرشوة أن تؤلف عند الحاجة أية وزارة من كبار الموظفين تحكم البلاد على غير ارادتها .

مولد فاروق ــ ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

فى غمار الحوادث والعواصف السياسية التى ترادفت على البلاد فى عهد الثورة ، ولد الأمير فاروق نجل السلطان فؤاد ، وكان مولده يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ ، واذاع مجلس الوزراء لهذه المناسبة أمرا من السلطان بهذا الحادث .

واجتمع مجلس الوزراء بوزارة المــالية عند وصول هذا الأمر السلطانى ، وقرر :

أولا : ابلاغه الى جميع المديرين والمحافظين بواسطة وزارة الداخلية

ثانيا : ابلاغه الى المندوب السامى البريطانى والى وزارة الخارجية البريطانية .

ولعلك تلحظ ما فى قرار مجلس الوزراء من الشذوذ فى ابلاغ نبأ مولد الأمير الى المندوب السامى البريطانى وحده ، دون معتمدى الدول ، ثم الى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن الولاء للسياسة الانجليزية أملى على الوزراء هذا القرار ، كما جعلهم يحجمون عن المناداة بالأمير فاروق وليا للعهد انتظارا لصدور الأمر بذلك من لندن !

التــدخل البريطــانى
فى وراثة العرش

ارادت الحكومة البريطانية أن تعلن عن مظهر من مظاهر الحماية بتدخلها فى تقرير وراثة العرش ، فليس يخفى أنه حين ولاية السلطان حســـين كامل ، ثم

السلطان (الملك) فؤاد ، عرش مصر ، لم يكن قد بت فى أمر وراثة العرش تحت الحماية ، ولا تقرر نظام لهذه الوراثة ، ولم يصدر امر من جانب السلطان بتنظيمها ووضع قواعدها ، ولم تعلن الحكومة ولا السراى تلقيب الأمير فاروق بولى العهد ، فانتهزت الحكومة البريطانية هذه الفرصة ، ووضعت هى هذا النظام ، وابلغته الى السلطان فؤاد فى خطاب رفعه اليه اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠ ، ونشرته « الوقائع المصرية » فى عدد غير اعتيادى صدر فى ١٧ ابريل تحت عنوان (ترجمة الخطاب المرفوع للحضرة المعظمة السلطانية من حضرة صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللنبى المندوب السامى البريطانى بشأن نظام وراثة السلطنة المصرية) ، وهذا نص الترجمة :

« دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد الا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك الى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية . وعليه فقد امرت من لدن جلالة الملك بان ابلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الامير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الاكبر من الاولاد فالاكبر من أولاده وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية .

« وانى مع تقديمى التهانى لعظمتكم بهذه المناسبة السعيدة اسمح لنفسى بانتهاز هذه الفرصة للاعراب عن اعتقادى الخالص بان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين .

« ولى الشرف بان اكون على الدوام لعظمتكم بكل احترام واخلاص »

القاهرة فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ « اللنبى . فليد مارشال »

وقد ارسل السلطان فؤاد الى الملك جورج الخامس برقية شكر على هذا البلاغ ، قال :

« القاهرة فى ١٦ ابريل سنة ١٩٢٠

« صاحب الجلالة الملك ـ لندرة

« ارجو جلالتكم التفضل بقبول فائق تشكراتى على البلاغ الذى قدمه الى اليوم بأمر جلالتكم الفيكونت اللنبى نائب جلالتكم بمصر بحصول الاعتراف بنجلى الأمير فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالاكبر من أولاده ، وهكذا وان لم يوجد فبمن يولد لى من الذكور ومن يتناسل منهم من الذكور على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لى فى حق تقلد السلطنة ، وانى انتهز هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم ان المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى ومصر ستكون دائما محل اهتمامى ، واعتقد باننى ساستطيع دائما الاعتماد على معاضدة جلالتكم الثمينة وجميل صداقتكم » . « فؤاد »

فرد عليه الملك جورج ببرقية وجيزة ، اعرب فيها من سروره لبرقية السلطان ، قال :

«لندرة فى ١٨ ابريل سنة ١٩٢٠

«الى عظمة السلطان

«قرات مع خالص السرور برقيـة عظمتكم ، وانى أؤكد لعظمتكم اهتمـامى وتأييدى لكل ما يعود على مصر لتوفير أسباب السعادة ، كما أنى أؤكد صادق ما أتمناه شخصيا لذات عظمتكم ولأسرتكم من العز والهناء» .

«جورج»

ولا يخفى أن صدور نظام وراثة العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التبعية ، فكأن الحكومة البريطانية أرادت أن تسجل هذا المظهر فى وثيقة رسمية ، وكان هذا الوضع شاذا ، ومنافيا للاستقلال ، بل هادما للسيادة القومية ، والكرامة الوطنية ، وكانت البرقيتان اللتان تبادلهما السلطان فؤاد والملك جورج الخامس ادل على هذه المعانى ، وانك لتلمح من رد الملك جورج مبلغ الزراية والاستخفاف ، وانتحال صفات جديدة للتدخل فى شئون مصر ، وفى الحق ان هذه الوثائق الثلاث ليست مما يشرف التاريخ القومى .

احتجاج الحزب الوطنى

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى وراثة العرش ، وأصدر قرارا بهذا الاحتجاج لم يستطع نشره فى الصحف ، فوزعه فى نشرات خاصة مطبوعة، وابلغه الى معتمدى الدول فى مصر ، فى خطاب قال فيه :

«اتشرف بأن ارفع لجنابكم القرار الذى أصدرته اللجنة الادارية للحزب الوطنى المصرى راجيا ابلاغه الى حكومتكم الجليلة خدمة لحقوق الأمة المصرية السياسية ، وهذا نصه :

«لقد نشرت «الوقائع المصرية» ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة فى عددها الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٩٢٠ خطابا من الجنرال اللنبى مؤرخا فى ١٥ فى الشهر الماضى خاصا بولاية عهد الحكومة المصرية ، ثم اصدرت الحكومة منشورا الى موظفيها واعلنت لهم فيه النبأ الخاص بولاية عهد مصر وطلبت اليهم التوقيع عليه اعترافا للعلم بمدلوله ، وبما أن مسألة عرش مصر وما يتعلق به هى من المسائل الخاصة بالأمة المصرية وحدها دون غيرها ، وبما أن اقدام الحكومة البريطانية على التدخل فى شئون مصر الخاصة فى الوقت الذى تعمل فيه الأمة المصرية جميعا على استرداد استقلالها التام باذلة فى سبيل ذلك كل جهودها المشروعة يعد اعتداء صريحا على احكام القانون الدولى من جهة وعلى مبادىء حرية الشعوب وحقوق الأمم الطبيعية من جهة اخرى ، وبما ان الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانية فى تنفيذ أغراضها السياسية ازاء مصر قائمة على سلطان قوتها وعلى الأحكام العرفية المعلنة منها ، فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المـالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية ، وبما ان الأمة المصرية لا تزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانكلترا بمركز خاص فى مصر يخولها أى حق أو اية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش أو الوراثة أو غيره ، وكذلك بما ان الأمة المصرية لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصرالتام مع سودانها وملحقاتهما استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية أو وصاية أو اى تدخل أجنبى .»

« فاللجنة الادارية للحزب الوطنى ترى من واجبها عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتيات على حقوق البلاد كلها أو بعضها ، لذلك قررت بالاجماع :

اولا : الاحتجاج بشدة على جميع هذه الأعمال وما يماثلها .

ثانيا : تبليغ وكلاء الدول الأجنبية وقناصلها العامين الممثلين لها فى مصر هذا القرار لابلاغه الى حكوماتهم ، وتفضلوا الخ » .

« وكيل الحزب الوطنى » — « على فهمى كامل »

احتجاج الوفد

واصدرت لجنة الوفد المركزية بمصر برياسة محمود سليمان باشا قرارا بالاحتجاج على هذا التدخل ، هذا نصه :

« ان الأمة المصرية مع تمسكها الشديد بعائلة محمد على ، مصلح مصر الكبير ، وبأن يكون على عرش مصر احد افراد هذه العائلة المجيدة بطريق الوراثة ، ترى أن فى تقرير نظام هذه الوراثة بواسطة حكومة انجلترا اعتداء على حقوق مصر الشرعية المقدسة لأن الأمة المصرية وحدها بما لها من الحق فى تقرير مصيرها هى صاحبة الحق فى تقرير نظام وراثة الحكم فيها ، وعلى ذلك فاللجنة المركزية للوفد المصرى تحتج على هذا العمل ، وهى بذلك تعبر عن رأى الأمة » .

هذا ، وقد رفع الملك فؤاد بعض الشذوذ والافتئات والتدخل الأجنبى الماثل فى وثيقة ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ ، بعد سنتين من صدورها ، اذ أصدر عقب اعلان « الاستقلال » أمرا ملكيا فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، وضع فيه نظام وراثة العرش ، جاء فى المادة الأولى منه أن « الملك وما يتعلق به من سلطات ومزايا وراثى فى أسرة جدنا الجليل محمد على » ، وجاء فى المادة الثانية : « تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ، ثم الى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، واذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ، ولو كان للمتوفى اخوة ، ويشترط فى كل الأحوال ان يولد الأبناء من زوجة شرعية ، فولاية الملك بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، وأكملت المواد الأخرى نظام توارث العرش .

اعادة الرقابة على الصحف

قررت السلطة العسكرية البريطانية فى مارس سنة ١٩٢٠ اعادة الرقابة على الصحف، وكانت قد الغيت فى عهد وزارة محمد سعيد باشا كما تقدم بيانه (ص٣١)

ففى صباح اليوم الرابع من هذا الشهر استدعى الكولونل سيمز Symes رئيس مراقبة المطبوعات مديرى الصحف ، وأبلغهم فحوى هذا القرار ، ووزع عليهم التعليمات التى أوجب على الصحف مراعاتها ، فرد عليه الصحفيون بالاحتجاج على اعادة هذه الرقابة فى الوقت الذى اطلقت فيه جميع صحف العالم من القيود الاستثنائية ، ونشرت الوقائع الرسمية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٢٠ اعلانا من اللورد اللنبى باعادة الرقابة على الصحف ، سوغتها بقولها :

« نظرا لما تنشره الصحف باستمرار من المقالات التى تخل بسلطة الحكومة ، والتى من شأنها الاغراء على احداث اضطرابات واتيان اعمال مناقضة للنظام والأمن

العام ، ستكون المراقبة على الصحف سابقة للنشر ابتداء من ٦ مارس سنة ١٩٢٠ » .

وتنفيذا لهذا القرار لم يعد ينشر فى الصحف الا ما يأذن الرقيب به ، كما كانت الحال مدة الحرب العالمية الأولى والأخيرة ، وصارت تصدر وفيها فراغات تدل على أن الرقيب لم يأذن بنشر ما كان معدا للطبع .

اضراب الصحف احتجاجا على الرقابة

وفى يوم ٥ مارس اجتمع أكثر مديرى الصحف العربية ، وتباحثوا فى قرار اعادة الرقابة على الصحف ، فقرروا احتجاب الصحف العربية ثلاثة أيام متوالية ابتداء من يوم ٦ مارس احتجاجا على ذلك القرار .

عودة لجنة ملنر

قضت لجنة ملنر فى مصر نحو ثلاثة اشهر تدرس أحوال البلاد عامة ، وأسباب الثورة خاصة ، وتبحث فى العلاج الذى تراه ناجعا لملافاة الحالة الثورية ، وفى المقترحات التى تعرضها الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، وغادر اللورد ملنر العاصمة صباح يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٠ الى القدس فى رحلة بفلسطين ، ثم عاد الى الاسكندرية ، وابحر منها يوم الخميس ١٨ منه الى انجلترا ، وسبقه اليها زملاؤه .

اجتماع الجمعية التشريعية

بمنزل سعد زغلول – ٩ مارس سنة ١٩٢٠

كانت « الجمعية التشريعية » معطلة منذ اكتوبر سنة ١٩١٤ كما أسلفنا (ج ١ ص ٢٩) وظلت بعيدة عن مجرى الحوادث طيلة هذه السنين ، كما ظلت بمنأى عن الثورة حين وقوعها ، ولم يساهم فيها بعض أعضائها الا بصفتهم الشخصية ، ولم تجتمع هيئتها ، كما اجتمعت مجالس المديريات ونقابات المحامين والأطباء والمهندسين والموظفين ومن اليهم ، فرأى فريق من أعضائها أن هذا الموقف لا يليق بهم أن يقفوه ، وانهم أولى من غيرهم بأن يجتمعوا ، بصفتهم الهيئة النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وأن يصدروا القرارات المؤيدة لمطالب البلاد ، فاجتمعوا ببيت الأمة (منزل سعد زغلول) يوم ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، وأصدروا قرارات ، كتبوا بها المحضر الآتى :

« فى الساعة الرابعة والدقيقة عشرة من يوم الثلاثاء ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ الموافق ٩ مارس سنة ١٩٢٠ ، انعقدت الجمعية التشريعية بمنزل حضرة صاحب السعادة سعد زغلول باشا وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى ، بحضور حضرات الآتية أسماؤهم :

ابراهيم سعيد باشا . وحسين واصف باشا . وقلينى فهمى باشا . وراغب عطية بك . وفتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . وحسن سيف أفندى . والدكتور محمد أمين بدر بك . ومحمود الاتربى باشا . والسعدى بشارة الطحاوى بك . وعمر مراد بك . ومتولى حزين بك . وعمر خلف الله بك . وابراهيم على بك . ومحمد محمود بك . وحنفى منصور بك . ومحمد علام بك . وعلى المنزلاوى بك . وسينوت حنا بك . ومحمد رشوان بك الزمر . واسماعيل أباظه باشا . ومحمود أبو حسين باشا . وعبد اللطيف الصوفانى بك . والشيخ محمد شاكر . ومحمد السيد ابو على باشا . وعبد الرحمن عوض بك . والشيخ عبد الفتاح الجمل .

وعلى شعراوى باشا . وحافظ المنشاوى بك . وأمين سامى باشا . ومنصور يوسف باشا . ويوسف أصلان قطاوى باشا . وزكريا نامق بك . وعبد السلام العلايلى بك . ومحمد كمال أبو جازية بك . وطنطاوى بك طنطاوى . وابراهيم دويدار بك . وعلوى الجزار بك . ومحمد أمين أبو ستيت بك . ومحمود همام بك . ومحمد محفوظ باشا . وعبد الرحمن محمود بك . وميشيل لطف الله بك . ومحمد المنياوى بك . ومحمد على سليمان بك . والمصرى السعدى بك . ومصطفى بكير بك . ومحمد عزام بك . وكامل صدقى بك . وحسين الشريعى بك . ومحمد عبد الخالق مدكور باشا .

« وقد انتخب لرئاسة الجلسة حضرة صاحب السعادة ابراهيم سعيد باشا بصفته أكبر الأعضاء سنا ولأعمال السكرتارية حضرات فتح الله بركات باشا . وحسين هلال بك . ومحمد عبد الخالق مدكور باشا ، بالاجماع ، وبعد ذلك أعلن سعادة الرئيس افتتاح الجلسة واقترح محمد عبد الخالق مدكور باشا ايقاف الجلسة خمس دقائق حدادا على من انتقل الى رحمة الله من أعضاء الجمعية فى مدة عطلتها فأوقفت الجلسة خمس دقائق .

« اعيدت الجلسة وتلا سعادة فتح الله بركات باشا اعتذارات واردة من أصحاب السعادة والعزة أحمد مظلوم باشا رئيس الجمعية على لسان صاحبى السعادة ابراهيم سعيد باشا وفتح الله بركات باشا اللذين دعياه لحضور الجمعية . وطلبة سعودى باشا . ومحمد شريعى باشا . ومرقس سميكة باشا . ومحمد عثمان اباظة بك ، وكذلك تليت جملة تلغرافات واردة من جهات متعددة من أعيان ووجوه القطر باظهار شعورهم نحو الجمعية وتضامنهم معها واحتجاجهم على المشروعات التى آلمت الأمة ، ثم تباحثت الجمعية فيما عرض عليها من اقتراحات حضرات الأعضاء وقررت فيها ما يأتى :

أولا — ان الجمعية التشريعية تعتبر الحماية التى أعلنتها انجلترا من تلقاء نفسها على مصر عملا باطلا لا قيمة له من الوجهة القانونية .

ثانيا — تقرر الجمعية أن البلاد المصرية التى تشمل مصر والسودان مستقلة استقلالا تاما وفاقا لقواعد الحق والعدل والقانون ، وكل مظهر من مظاهر اعتداء القوة على هذا الاستقلال لا يؤثر فى وجوده من الوجهة القانونية ، وليس من شأنه الا أن يزيدنا تمسكا به .

ثالثا — تحتج الجمعية على تعطيلها ، وعلى كل القوانين والنظامات التى وضعت فى أثناء تعطيلها لصدورها من غير عرضها عليها .

رابعا — تحتج على كل الاعتداءات التى أصابت البلاد وأبناءها سواء أكان الاعتداء واقعا على النفس أم المال أم أى نوع من أنواع الحرية .

خامسا — تحتج على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت فى المسألة المصرية ويعرض الأمر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (أ) لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة ، وكل مشروع يتعلق بهما لايجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه ، (ب) لأن هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفردا ولا مصلحة مصر وحدها ، ولا مصلحة الاثنين معا ، وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا أن

هذه المشروعات ضارة بالبلاد وانه لم يقصد بها سوى مصلحة الأجنبى وفائدة أصحاب رؤوس الأموال والشركات من الانجليز .

سادسا — قررت أن كل عمل قامت او تقوم به الهيئة الحاكمة ، ويكون فيه مساس بالاستقلال التام لمصر والسودان أو مصالحهما ، يعد لغوا ، ولا يلزم الأمة فى شىء فالامة وحدها صاحبة الشأن فى تقرير كل ما يتعلق بأمورها الحاضرة والمستقبلة .

سابعا — تقرر الجمعية ابلاغ هذه القرارات الى الجهات الآتية : ١ — الوفد المصرى فى باريس ٢ — رئاسة مجلس الوزراء ٣ — قناصل الدول فى مصر ٤ — الصحف المصرية ٥ — كبريات الصحف الأجنبية خارج القطر ٦ — سكرتارية الجمعية التشريعية لحفظه بسجلاتها .

ثامنا — ارسال تلغراف لسعادة رئيس الوفد المصرى بباريس لشكر الوفد على ما قام به من الأعمال .

« تلى المحضر وتصدق عليه وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السابعة والدقيقة ٤٥ مساء ، ويلى ذلك امضاءات جميع الأعضاء الحاضرين » .

امر عسكرى بمنع اجتماع النواب

أزعج السلطة العسكرية اجتماع الجمعية التشريعية واصدارها هذه القرارات الخطيرة المؤيدة للحركة الوطنية ، وبخاصة لتضمنها بطلان الحماية ، واعلان الاستقلال ، وحسبت حسابا بعيدا لما ينجم عن تكرار هذه الاجتماعات ، وما تحدثه من الأثر فى النفوس ، فقد تؤدى الى شل سلطة الحكومة ، والى ما يشبه العصيان المدنى فى الهند ، فاصدر اللورد اللنبى أمرا فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ بمنع اجتماعها ومنع اجتماع كل هيئة تمثيلية فى غير الأوضاع المقررة فى القوانين واللوائح ، قال :

« انا الموقع أدناه ادمند هنرى هينمن فيكونت اللنبى بمقتضى السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلد مارشال قائدا عاما لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى ، اصرح واعلن ما يأتى : ممنوع كل اجتماع للجمعية التشريعية أو لأى مجلس مديرية أو لأى هيئة منتخبة وكل اجتماع من أعضاء تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ، ما لم يكن ذلك بمقتضى الشروط المنصوص عليها فى القوانين واللوائح الخاصة بها ، ويشمل هذا المنع كل اجتماع من هيئتين او أكثر من الهيئات المنتخبة ومن أعضاء هيئتين أو اكثر من تلك الهيئات بصفتهم أعضاء فيها ما لم يكن مرخصا بهذا الاجتماع ترخيصا صريحا بمقتضى القانون ، وكل مخالفة للأحكام المتقدمة تقع تحت طائلة الأحكام العسكرية ، وكل قرار تتخذه أو توافق عليه احدى الهيئات المنتخبة فى أى موضوع خارج عن اختصاصها يكون ملغى ولا يعمل به ، وجميع الأعضاء الذين يكونون قد وافقوا على ذلك القرار يكونون عرضة للمحاكمة أمام مجلس عسكرى » .

فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٠ « اللنبى . فيلد مارشال »

تغيير فى صيغة خطبة الجمعة
وما قوبل به من الجمهور

وافق يوم الجمعة ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ عيد ميلاد السلطان فؤاد ، فاعدت وزارة الأوقاف لهذه المناسبة صيغة جديدة لخطبة الجمعة ، وزعتها على خطباء

المساجد لتلاوتها فى ذلك اليوم ، وأسلوبها يختلف عن أسلوب الخطب السابقة ، فما ان سمعها الجمهور فى المساجد حتى هاجوا وماجوا ، ونادوا بهتافات عدائية ضد السلطان ، وانزل بعض المصلين الخطباء عن منابرهم ، وكان هذا من مظاهر تجهم الرأى العام للسراى ، وقد بدا هذا الشعور ايضا فى اجتماع الجمعية التشريعية بمنزل سعد زغلول ، فقد قررت ضمن ما قررت ابلاغ قراراتها الى الجهات الرسمية وغير الرسمية ، واستثنت منها السراى .

كارثة القطار فى أوديني
وفاة اثنى عشر طالبا مصريا

فى خلال حوادث الثورة وقع فى أوروبا حادث اليم أودى بحياة اثنى عشر طالبا مصريا ، فكانت وفاتهم تشبه — من بعض النواحى — مصرع شهداء الحرية فى حوادث المظاهرات ، وذلك انه فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ ركب بعض الطلبة المصريين الذين قصدوا الى اوروبا لاتمام دراستهم القطار القائم من تريستا الى ڤيينا ، ولم يكد يصل الى محطة بونتا القريبة من أودينى من أعمال ايطاليا حتى اصطدم بقطار بضاعة ، ونتج عن الحادثة قتل ١٤ من الركاب وجرح ٣٠ ، وقتل من الطلبة المصريين ١٢ طالبا ، وجرح تسعة ، أما القتلى فهم : عبد الوهاب أحمد سبع من نوسا الغيط مركز المنصورة . على حسن بكرى من دمياط . رمضان محمود هدايت من طنطا . احمد طلعت اسعد من الزقازيق . عبد الحليم محمود . ورزق يعقوب من دمياط . شفيق سعيد من صهرجت . محمد ابراهيم سالم زويل من بور سعيد . محمود عبد الرحمن من القاهرة . حسين شلبى من القاهرة . فريد فتحى من طهطا . ابراهيم العبد من شبرا النملة .

وقد وقع نبأ هذا الحادث فى النفوس وقعا اليما ، واظهرت الأمة شعورا عميقا نحو اولئك الشهداء الذين ماتوا مغتربين فى سبيل طلب العلم ، وسموا شهداء الغربة والعلم ، واحتفل بتشييع جنازاتهم فى بلادهم احتفالا عظيما .

استقالة وزارة يوسف وهبه باشا — ١٩ مايو سنة ١٩٢٠

فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ رفع يوسف وهبه باشا استقالته الى السلطان ، وبناها على قوله فى كتابه : « فى هذه الأيام الأخيرة شعرت بالاحتياج للراحة » .

وقد اختلفت الآراء فى أسباب هذه الاستقالة ، فعزاها بعضهم الى شعور وهبه باشا بمظاهر السخط على وزارته من كل ناحية ، مما جعله يميل أخيرا الى الراحة والاعتكاف ، وبخاصة لأنه كان فى ذاته متقدما فى السن .

وعزاها آخرون الى رغبة السلطان فى تنحيته عن الحكم ، لما بدا له من العجز من مواجهة الحوادث ، فلم يجد وهبه باشا بدا من النزول على هذه الرغبة ، لأنه انما تولى الوزارة تلبية للأمر السلطانى ، فاستقال تنفيذا لمثل هذا الأمر ، وقيل — وهو الأرجح — عن السبب المباشر لاستقالته ان توفيق نسيم باشا عرض على السلطان بحضور يوسف وهبه باشا احضار أكبر عدد من الأعيان والعمد الى السراى للتهنئة والتبريك بمناسبة اعتراف الحكومة البريطانية بالأمير فاروق ولى عهد للسلطنة ، ولم تكن هذه المظاهر وأشباهها مألوفة فى ذلك العهد ، فاظهر يوسف وهبه باشا تخوفه من احجام القوم عن الحضور من تلقاء انفسهم ، وانهم فى حالة الضغط عليهم قد لا يحضر منهم الا القليلون ، ولما انصرف وهبه باشا اعاد نسيم باشا الكرة على السلطان ، واخذ على عاتقه بوصف كونه وزيرا للداخلية انجاح الفكرة ،

فوافقه السلطان ، وأحضر نسيم باشا فعلا عددا كبيرا من الأعيان والعمد ، ونجحت الفكرة ظاهرا ، فتغير السلطان على يوسف وهبه ، ومرت على هذا الحادث أيام ، ثم انتهز فرصة حديث له معه فى موضوع آخر ، فاظهر عدم رضاه عنه ، فلزم يوسف وهبه داره متمارضا ، وانتهى الى تقديم استقالته .

وهذا الحادث يعطيك صورة مألوفة لطريقة ولاية الوزارة فى ظل الحكم المطلق ، فهى لاتتبع مصلحة الشعب ، ولا تتصل بارادته ، بل تتبع رغبات ولى الأمر ، اذا رضى عن رجل قفز به الى منصب الوزارة ، واذا غضب على وزير أقصاه بلمحة أو اشارة ، دون أن يسأل فيم كان غضبه أو رضاه ، ومناط الرضى والغضب عند ولى الأمر فى ظل هذا النظام ، هو فى الغالب ما تمليه عليه ميوله وأهواؤه ، أو مصالحه ورغباته ، وبعبارة أخرى هو لا يعتبر الوزراء وكلاء عن الشعب ، كما هو روح النظام الحر ، بل يعتبرهم موظفين فى بلاطه ، يتصرف فيهم بالتعيين والعزل ، كما يشاء ويهوى .

تأليف وزارة نسيم باشا الأولى

٢٢ مايو سنة ١٩٢٠

قبل السلطان استقالة وزارة وهبه باشا فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ ، وعهد فى اليوم نفسه الى محمد توفيق نسيم باشا وزير الداخلية تأليف الوزارة الجديدة ، وكان بديهيا ، وقد نجحت فى الظاهر فكرته التى مر ذكرها ، أن يكافأ عليها باسناد رياسة الوزارة اليه ، فألف وزارته (بغير برنامج) ، وصدر المرسوم السلطانى بتشكيلها فى ٢٢ مايو على النحو الآتى : نسيم للرياسة والداخلية . أحمد زيور للمواصلات . أحمد ذو الفقار للحقانية . محمد شفيق للاشغال والحربية والبحرية . حسين درويش للاوقاف . محمد توفيق رفعت للمعارف . محمود فخرى للمالية . يوسف سليمان للزراعة .

وكانت هذه الوزارة استمرارا لوزارة وهبه باشا . وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى ، وقامت على أساس الاستخفاف بالحركة الوطنية ومناهضتها ، فلا غرو أن قوبلت بالسخط العام .

الاعتداء على رئيس الوزارة

فى نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٠ ، وقع اعتداء على محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزارة بالقاء قنبلة عليه ، أخطأته ولم تصبه ، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصدا الى مقره بوزارة الداخلية ، ألقى شاب على سيارته قنبلة فى شارع الشيخ ريحان (السلطان حسين فيما بعد) عند اتصاله بشارع الشيخ عبد الله (مصطفى كامل الآن) ، فانفجرت القنبلة على الأرض الى يمين السيارة وحطمت زجاجها ، ولكنها لم تصب رئيس الوزارة ، وأصابت سائق سيارته بجرح بليغ ، وكان للانفجار دوى شديد ، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتى الدرب الأحمر والموسكى ، وكان شبيها بصوت مدفع الظهر ، وتبين أن المعتدى شاب يدعى ابراهيم حسن مسعود من موظفى حسابات مصلحة الصحة ، وقد حاول الهرب بعد الحادثة ، ولكن الجاويش خليفة يوسف لحق به ، فاطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه ، فأصابه اصابات خفيفة ، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث باصابته حتى تعب ، ودخل المعتدى حارة واختفى بأحد منازلها ، وفى هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطانى وبوليس قسم

عابدين ، وطوقوا الحى من جميع جهاته ، حتى قبضوا على أربعة من الشبان وساقوهم الى قسم عابدين .

ولما بلغ السلطان نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء الى نسيم باشا لتهنئته بنجاته ، وعلى أثر ذلك حضر نسيم باشا الى سراى عابدين ليقدم واجب الشكر الى عظمة السلطان ، ثم زاره السلطان فى منزله فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر ، تقديرا له وتكريما ، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا الى السراى ، لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية ، فأنعم عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد على ، وقلده اياه بيده .

وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية ، وحكم عليه بالاعدام ، ونفذ فيه الحكم (*)

تصفية املاك الخديو عباس الثانى

نوفمبر سنة ١٩٢٠

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ اصدر اللورد اللنبى اعلانا بالترخيص للحارس على أموال أعداء بريطانيا ببيع أملاك الخديو عباس الثانى ، وقد انشئت هذه الحراسة بأمر من الجنرال أرشبلد مرى القائد العام للقوات البريطانية فى ٣١ يوليو سنة ١٩١٦ ، وتنفيذا لأمر اللورد اللنبى باع الحارس على أموال الأعداء جميع أملاك الخديو (*)

❋ ❋ ❋

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

لم يجد الوفد المصرى بباريس عضدا له فى مهمته ، فقد أوصدت دونه أبواب مؤتمر الصلح ، وعلى الرغم من أنه أرسل الى رئيس المؤتمر والى رؤساء وفود الدول العظمى عدة رسائل ومذكرات فى الترخيص له بابداء مطالب مصر ، صم المؤتمرون آذانهم عن سماع هذه المطالب ، وطفق يطرق أبواب ممثلى الدول ، ويتصل بالصحف ، ويقيم المآدب للدعاية للقضية المصرية ، ويرسل التقارير والرسائل الى زعماء المؤتمر ، والى مختلف الحكومات والمجالس النيابية ، فلم يجد من أيها مؤيدا أو نصيرا ، واستمال بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين فى الصحف والمجلات ، وألف فيكتور مرجريت ــ أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين ــ رسالة باسم (صوت مصر) ، La voix de L'Egypte قدم لها أناتول فرانس Anatole France أكبر أدباء فرنسا فى ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هى فى ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية ، وقد تليت فى المأدبة التى أقامها الوفد لرجال السياسة بباريس يوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٩ ، قال ما تعريبه :

« ان السلطة العليا لأساطيلنا بعثت من الفناء عشرين شعبا كانت من قبل فى عداد الأموات ، فهذه بولونيا وارمنيا تضمدان الآن جراحهما ، وهناك على « بحر ييفيد » الجميل نرى اليونان تنتعش ، ولكن العدالة الانسانية ما زالت بتراء ناقصة ، وقد أدى نقص العدالة وجنون الذين يزعمون أنهم عقلاؤنا الى جعل مصر ضحيــة الصلح الكبرى .

« ومع ذلك فان أرض منفتاح القديمة لا ينقصها ما يستوجب اعتراف العــالم بجميلها ، فهى المربية الروحية لليونان ، وكهنتها هم الذين رفعوا النقاب لأول مرة عن أسرار هذا الوجود ، وأهل الفن فيها هم الذين تمكنوا بفطرتهم من أن يجعلوا آية الجمال مبصرة ، وبالأمس كان علمهم يشترك فى نصرة الحق مع أعلام الحلفاء .

« على أنه هل هناك حاجة لتقديم حجج ومستندات فى حين أن العهد الجديد للأمم يخول كل شعب حق الحياة ؟ ولكن وا أسفاه ! ! .. فاذا كان المنافقون قد أساءوا تفسير التعاليم التى جاء بها المسيح ، فكذلك كان شأن مبادىء ويلسن ، فانها استخدمت لارضاء جشع الطامعين ولخدمة الوسائل الدنيئة التى تتبعهــا الحكومات دائما تحت ستار الحق لادراك أغراضها ، فليرتفع صوت مصر وليصل الى أعماق جميع القلوب ، حتى يجد من تضامن الشعوب وتآخيها نصيرا على الظلم » .

وندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك الذى كان وقتا ما مستشارا قضائيا لوزارة الخارجية الأمريكية ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية ، وقدم عنها فى أغسطس سنة ١٩١٩ مذكرة الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكى ، وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر ، وهو القرار الذى سبقت

الاشارة اليه (ص ٣٣) ، ولكن هذا القرار لم يكن له صدى فى قرارات المجلس .

على أن اعضاء الوفد لم يحتمل أكثرهم الصدمات السياسية التى لا بد أن يلقاها من يتصدى لخدمة القضية الوطنية ، وكانت أولى هذه الصدمات اعتراف الرئيس ويلسن بالحماية (ابريل سنة ١٩١٩) ، ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو ، ثم توقيع معاهدة الصلح بين ألمانيا والحلفاء فى ٢٨ يونيه من تلك السنة ، وفيها الاعتراف بتلك الحماية ، وعلى أثر توقيعها دب اليأس فى نفوس أغلبية أعضاء الوفد ، وفكروا فى مصارحة الأمة باخفاق الوفد فى مهمته ، لولا ما كان يصلهم بباريس من انباء ثبات الأمة فى جهادها ، واحتمالها التضحيات تلو التضحيات فى سبيل استقلالها .

فلما جاء اللورد ملنر الى مصر ، ولقى من مقاطعة الأمة للجنته ، ما رأى ، عاد الى لندن وفى جعبته الرغبة فى مفاوضة الوفد المصرى ، اذ ادرك وهو فى مصر أن الوفد لا يأبى التساهل والتنازل فى سبيل الاتفاق والتفاهم ، وان فى يده مؤقتا مفتاح هذا التفاهم ، وبعبارة أخرى أدرك اللورد ملنر من خلال المقاطعة ، أن الوفد لا يأبى الخروج بالقضية المصرية عن وضعها الطبيعى ، وهو الجلاء ، الى مساومة وتساهل فى شأن الجلاء .

سفر الوفد الى لندن للمفاوضة

فلما عاد اللورد ملنر الى لندن ، عهد الى المستر هرست أحد أعضاء لجنته أن يتوجه الى باريس ليدعو الوفد للمجىء الى لندن للمفاوضة مع اللجنة ، فجاء المستر هرست الى باريس وقابل سعد باشا فى مايو سنة ١٩٢٠ ، ودعا الوفد الى مفاوضة اللجنة بلندن .

رأى الوفد قبل أن يلبى الدعوة ايفاد ثلاثة من أعضائه ، وهم محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، ليتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية نحو المطالب القومية ، فذهب ثلاثتهم الى لندن وقابلوا اللورد ملنر ، واظهر استعداده للمفاوضة مع الوفد بدون قيد ولا شرط ، وانه اذا اقتنعت انجلترا فى نهاية المفاوضات بضمان مصالحها الخاصة ، فانها تعجل بالاعتراف لمصر باستقلالها التام ، ولما طلب منه الأعضاء الثلاثة تدوين كلامه هذا أبى ، وقال أن العبرة بالنتائج ، ولا خوف من شىء ما دامت المفاوضة مطلقة ، وأرسل الثلاثة الى الوفد بباريس بنتيجة مقابلتهم للورد ملنر ، فاستقر رأى الوفد على قبول دعوته ، والذهاب الى لندن لمفاوضته ، وأرسل سعد باشا الى لجنة الوفد بمصر البرقية الآتية :

« لقى زملاؤنا فى لندن قبولا حسنا ، وتلقوا من التأكيدات ما يبعث الأمل فى التوصل بالمفاوضات الى حل مرض ، ولهذا عزمنا أن نتوجه جميعا اليهم بحول الله يوم السبت المقبل (٥ يونيه سنة ١٩٢٠) للدخول فيها ، مستمدين القوة من اتحاد الأمة ، وحكمة أبنائها ، والحجة من وضوح الحق ، والمعونة من الله ناصر الضعفاء » .

المفاوضـــات

وصل الوفد الى لندن يوم ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ ، واستقبله بمحطة فيكتوريا جمهور الطلبة المصريين الموجودين بلندن استقبالا حماسيا .

وجرت أول مقابلة بين الوفد واللورد ملنر فى وزارة المستعمرات يوم ٧ يونيه ، واسفرت المفاوضات عن مشروع للمعاهدة بين مصر وانجلترا قدمه اللورد ملنر الى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ، ورفضه الوفد ، ومشروع قدمه الوفد الى اللورد ملنر فى نفس هذا اليوم ، وقد رفضته اللجنة ، ننشرهما هنا فيما يلى :

ترجمة مشروع المعاهدة

الذى قدمه اللورد ملنر الى الوفد فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠

النقط التى استوثق انه يمكن الاتفاق عليها مع الوفد المصرى الموجـــود الآن بلندن هى :

ابدال الحالة الحاضرة بمعاهدة محالفة مستديمة بين بريطانيا العظمى ومصر يتقرر فيها ما يأتى :

١ ـ تتعهـد بريطـانيا العظمى بضـمان سلامة أرض مصر واسـتقلالها كمملكة (سلطنة) ذات نظامات دستورية .

٢ ـ وتتعهد مصر من جانبها أن لا تعقد أى معاهدة سياسية مع أى دولة اخرى بدون رضاء بريطانيا العظمى .

٣ ـ نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ونظرا لما لها من المصلحة الخاصـة فى حفظ مواصـلاتها مع ممتلكاتها فى الشرق والشرق الأقصى ، فمصر تعطيها حق ابقاء قوة عسكرية بالأراضى المصرية وحق استـعمال الموانىء والمطـارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ومن المحافظة على مواصـلاتها مع املاكهـا المذكورة ، أما المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها تلك الجنود البريطانية فانها تعين بعد باتفاق الطرفين .

٤ ـ تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك مستشارا ماليا يعهد اليه بجميع الاختصاصات المخولة الآن لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق دائنى مصر ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب استشارته فيها .

٥ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر وفى وضع نظام بمقتضاه تكون القوانين المصرية سـارية على المصريين والأجانب على السواء .

٦ ـ وتوقعا لتنازل الدول الأجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الآن ونظرا لضرورة تطمين تلك الدول على ان حقوق الأجانب الشرعية ستكون مع ذلك محترمة ، فمصر تعطى لبريطانيا العظمى حق التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لايقاف تنفيذ اى قانون يكون ماسا بحقوق الأجانب الشرعية أو مخالفا للمتبع فى البلاد المتمدنة ، وان وجدت الحكومة المصرية حق التدخل

هذا قد استعمل فى أى حالة مخصوصة بدون وجه فلها رفع الأمر لعصبة الأمم .

٧ ـ قضاء المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المماثلة لها يبقى قائما وينسحب هذا القضاء على المواد الجنائية وجميع الدعاوى الأخرى الخاصة بالأجانب فى مصر .

٨ ـ تقبل مصر أن تعين بالاشتراك مع حكومة جلالة الملك موظفا انجليزيا بوزارة الحقانية يكون له من الاختصاص والسلطة ما يتمكن معه من تأكيد حسن ادارة القوانين فيما يتعلق بالأجانب .

٩ ـ تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لأن تأخذ على عهدتها تمثيل مصر فى أى بلد لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر ان تعهد بهذا التمثيل لأى دولة أخرى غير بريطانيا العظمى .

١٠ـ تعترف الحكومة أن لمركز ممثل بريطانيا العظمى فى مصر صفة خاصة ، وان له باعتباره ممثل الدولة الحليفة حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

١١ـ الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب عدا من ذكروا بالمواد السابقة تسوى حالتهم باتفاق خاص بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

وهذا الاتفاق يعتبر جزءا متمما للتراضى المزمع عقده بينهما .

مشروع الوفد

قلما تسلم الوفد مشروع اللورد ملنر ، وكان قد انتهى من وضع مشروعه ، بادر سعد باشا بتقديمه الى اللورد ملنر فى نفس اليوم ، أي يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ ، وارفقه بخطاب قال فيه ما تعريبه :

« اتشرف بأن ابلغكم نبأ استلام خطابكم المؤرخ ١٧ الجاري والمذكره المرفقة به ، وانى ابادر فاعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة فى شأنها فى أحاديثنا ، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها .

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع بالصفة التى هو عليهـا من شأنه ان يرضى الطرفين ، فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانكليزى والمصرى .

« ومن المتفق عليه بيننا ان النقط التى لم نبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد .

« ولى الثقة التامة بأن اعمالنا التى توليتم رياستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر لى السفر الى « شاتل » و « فيشي » قبل فصل الخريف للاستشفاء الذى لا بد منه لصحتى على ما يظهر .

وتفضلوا .. الخ »

وهذا نص مشروع الوفد المرافق للخطاب سالف الذكر

المـادة الأولى ـ تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر

تنتهى الحمايه التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤



المادة الثامنة ـ لبريطانيا العظمى ـ ان رأت لزوما ـ أن تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الآسيوى لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو .

ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق فى التدخل فى أمور مصر ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى أكتوبر سنة ١٨٨٨ (١) الخاصة بحرية الملاحة فى قنال السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هـذه النقطة لم يعـد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم .

المـادة التاسعة ـ فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى الا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى .

المـادة العاشرة ـ يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ ـ عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبيل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط اداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة ـ تتعهد مصر ، فوق ذلك ، بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة اخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة ـ هـذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها .

المادة الثالثة عشرة ـ مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

المادة الرابعة عشرة ـ كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

المـادة الخامسة عشرة ـ تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

---

(١) هى المعاهدة المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس . راجع نصها والحديث عنها فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٨٦ وما بعدها ، وقد أعدنا نشرها فى قسم الوثائق التاريخية

المادة السادسة عشرة — يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

* * *

هذا ، ومما يلاحظ على مشروع الوفد ، أنه أقر القاعدة العسكرية البريطانية ، أو بعبارة أخرى أقر الاحتلال الأجنبى مع تغيير اسمه ، واغفل السودان ، وقبل حلول انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتهـا ، وتعيين نائب عام انجليزى فى المحاكم المختلطة ، وتعيين مستشار مالى بريطانى وحلوله محل صندوق الدين فى اختصاصاته ، وزاد على مشروع ملنر تعهد مصر فى حالة اشتباك انجلترا فى حرب مع دولة أخرى ، ولو لم تكن سلامة مصر فى خطر مباشر ، بأن تقوم لها فى داخل حدودها بجميع ما تحتاج اليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل .

مشروع ملنر الأخير — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

أسلفنا القول بأن هذين المشروعين كان نصيبهما الرفض ، فقد رفض الوفد مشروع اللجنة ، كما رفضت اللجنة مشروع الوفد ، وتوقفت المفاوضات عقب هذا الرفض الثنائى ، ثم استؤنفت بعد ذلك بوساطة عدلى باشا يكن ، ووضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا يشتمل على تعديل يسير فى العبارات الواردة فى مشروعها الأول دون تغيير فى جوهره وقواعده ، وقد سلمه اللورد ملنر يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ الى عدلى باشا لكى يوصله الى الوفد . مقرونا بخطاب مؤرخ فى اليوم نفسه ، قال فيه :

« ان المذكرة (١) المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهر يونية الى شهر اغسطس سنة ١٩٢٠ ، بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى ، وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضا ، وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على احسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما ، فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هـذه المذكرة ، اذ اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها ، وانهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المقترحة المبينة فى المادتين ٣ و ٤ ، وواضح انه اذا كان الفريقان لا يتحدان قلبيا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا » .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ — امضاء (ملنر)

نص المشروع

١ — لكى يبقى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الاعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

(١) يقصد بالمذكرة نصوص المشروع

٢ ــ ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية ، وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ، ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمى الى الوصول الى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ ــ (أولا) تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى ، تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

(ثانيا) ــ تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ ــ تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

(أولا) ــ تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومةالمصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى وتتعهد مصر بألا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتعهد كذلك بألا تعقد مع دولة اجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية .

(ثانيا) ــ تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

(ثالثا) ــ تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات التى لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها

(رابعا) ــ تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ويجب احاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له من مساس بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

(خامسا) ــ نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بالا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفا بالاجانب .

صيغة اخرى لهذه الفقرة

« نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بالا تستعمل هذا الحق الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب فى مادة فرض الضرائب اولا تتفق مع مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات » .

(سادسا) — نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

(سابعا) — الضباط والموظفون الاداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى اى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش او التعويض الذى يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى .

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس .

٥ — تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ، ولكن لا يعمل بها الا بعد انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلفة .

٦ — يعهد الى الجمعية التأسيسية فى وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر .

٨ — تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات ، وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

(أولا) — لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أى دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون .

(ثانيا) — يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ، ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

(ثالثا) ـ تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى انجلترا .

(رابعا) ـ المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء ابطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ، ريثما تعقد اتفاقات بخاصة تكون مصر طرفا فيها .

(خامسا) ـ تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر .

(سادسا) ـ تضمن أيضا حرية ابقاء أو انشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات .. الخ وتنص المعاهدات أيضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية .

٩ ـ التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية .

وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ ـ تقضى المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة ، بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ، ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس .

١١ ـ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوا فى جمعية الأمم .

كتاب اللورد ملنر عن السودان

أخرج اللورد ملنر السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ومن مشروعه ، وأوضح للوفد ان مشروع المعاهدة لا يمسه بحال ، وانه يبقى على الوضع الذى كان فيه منذ ابرم بشأنه اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كأنه مسألة مفروغ منها ومن ضياعها على مصر ، وتوكيدا لهذا المعنى ارفق اللورد ملنر بمشروع المعاهده الاخير الذى سلمه الى عدلى باشا كتابا قال فيه :

« حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن

« ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

« عزيزى الباشا : بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس اعود فأقول مرة

اخرى انه ليس بين اجزاء المذكرة التى انا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكره نفسها . ولكنى أرى اجتنابا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأى اللجنة ، وهو أن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ، فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى احوالهما ، ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث الآخر .

« ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة ، على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى ايراد المـاء الذى يصل اليها مارا فى السودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة » .

الامضاء (ملنر)

فهذا الخطاب ينبىء عن اصرار الحكومة البريطانية على فصم عرى الوحدة بين مصر والسودان ، واستمرار الوضع الذى اوجدته اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، هذا الوضع الذى يجعل من السودان شبه مستعمرة انجليزية ، هذا الى أن مشروع ملنر فى مجموعه انما يرمى الى تصحيح مركز انجلترا فى وادى النيل ، واقراره من جانب مصر ، وقد اشار سعدباشا الى هذه النية فى خطبته يوم ١٤ يونية سنة ١٩٢١ فى الاجتماع الذى اقيم بدار السيد عبد الحميد البكرى بالخرنفش ، فذكر أن اللورد ملنر قال له فى حديث معه خلال المفاوضات : « اننا الآن فى مصر واضعون يدنا على كل شىء ونريد ان نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد ، وهو أن تعترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن فعلى ، **ونريد ان يكون شرعيا ، مستندا الى قوة عسكرية ، نحن نبحث عن مصر منذ اكثر من مائة سنة ، وهى الآن فى قبضتنا فعلا ، ونريد أن يكون مركزنا فيها شرعيا بقبولكم** » .

وهذا القول يدل على الروح التى صدرت عنها مفاوضات ملنر ، والغاية التى كانت تنشدها انجلترا منها .

* * *

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمـــة في مشـــروع ملـــنـــر

لما عرض اللورد ملنر مشروعه على الوفد كان مفهوما أن يبت الوفد برأيه فيه بالقبول أو الرفض ، لأن اللورد ملنر أخبر الوفد أن المشروع معروض لكى يقبل كله أو يرفض كله ، وأنه أقصى ما تستطيع انجلترا الاتفاق عليه مع مصر .

وقد اجتمع أعضاء الوفد للبحث فيما يجيبون به اللورد ملنر ، فرأى فريق منهم قبول المشروع مع ادخال تعديلات عليه ، ورأى فريق آخر رفضه جملة ، وانتهى الرأى الى استشارة الأمة فى المشروع ، قبل ان يقطع الوفد بالجـــواب ، واتفق الوفد مع اللورد ملنر على تأجيل المفاوضات حتى تتم هذه الاستشارة .

وكانت هذه الاستشارة فى ذاتها مكسبا للحركة الوطنية ، لأنها رجوع من الوفد الى الأمة ، وتثبيت لمبدأ (الأمة مصدر السلطات) ، الذى هو أساس النظام السياسى الصحيح ، كما أنه السبيل لنهضة الأمة وتطورها فى الحياة القومية ، وهو أيضا تثبيت وتوكيد لحقها فى تقرير مصيرها ؛ ولقد كانت هذه الاستشارة ميدانا لشرح المشروع جملة وتفصيلا ، وتوضيح المبادىء الســياسية والدستورية المرتبطة بالاســتقلال والعلاقات الدولية بين الأمم ، ثم بحث الفوارق بين الاستقلال والحماية ، مما كان له الأثر فى استنارة الأفكار ، ودراسة الحقائق والنظم السياسية والدولية .

حقا قد لا تكون فكرة الرجوع الى الأمة هى التى دعت الوفد الى هذه الاستشارة ، بل رغبته فى أن لا يتحمل مسئولية ابداء رأيه فى مشروع يعلم هو فى خاصة نفسه أنه يحتوى على عناصر الحماية ، ولكن مهما يكن الباعث على الاستشارة ، فقد اكسبت الأمة حقا كان موضع الشك والنزاع ، وهو الاعتراف بأنها المرجع الأعلى فى أمهـــات المسائل ، وأنها مهما أولت هيئة ســياسية من الثقـــة ، فان لها حق الرقابة عليها وتوجيهها الوجهة التى يستقر عليها رأيها العام .

واذ انتهى راى الوفد الى استشارة الأمة فى المشروع ، فقد عهد الى أربعة من أعضائه الذين اشتركوا فى المفاوضة وهم : محمد محمود باشا وعبد اللطيف المكباتى بك واحمد لطفى السيد بك وعلى ماهر بك ، السفر الى مصر ، على أن ينضم اليهم بها ثلاثة من الأعضاء الذين كانوا بمصر ، وهم : مصطفى النحاس بك والأستاذ ويصا واصف والدكتور حافظ عفيفى بك ، لكى يتولوا جميعا مهمة عرض المشروع على الأمة وتعرف رأيها فيه .

بيان سعد الى الأمة

عن مشروع المعاهدة

سافر سعد باشا الى فيشى للاستشفاء ، ولينتظر نتيجة الاستشارة ، ومن هناك ارسل بيانا الى الأمة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ لخص فيه ادوار المفاوضة ، وعرض فيه على الأمة ابداء رأيها فى المشروع ، قال :

« اخواننا الكرام

« نهضت الأمة المصرية المطالبة باستقلالها فى ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الامم ، واجتمع اقطاب السياسة لتقرير قواعد السلام ومصير الأقوام ، على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم .

« وندبت من ابنائها أعضاء الوفد المصرى ليعبروا عن رأيها ، ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها ، حيثما وجدوا للسعى سبيلا ، فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع اوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها ، وبذلوا فى سبيلها من المجهودات ما تعلمون وما لا تعلمون ، وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة ، ولقد أمدهم ابناؤها على اختلاف اديانهم وتباين أهوائهم فى جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم ، وضحوا فى سبيل نصرتهم بكل مرتخص وغال ، وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ، ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه اذ أوصدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا ان يعرفوا صفته ولا وجوده ، وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية انجلترا على مصر ، فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده فى نشر القضية المصرية فى العالم القديم والحديث على طريقة اظهرت حقيقتها لكثير من الأفهام وعرفتها لكثير من الشعوب التى لم يكن لها معرفة بها من قبل ، حتى استفز بيانه الكثير من الأحرار فى البلاد المتمدنة الى الانتصار لها ، والدعوة لاجراء العدل فيها .

« فرأت الحكومة الانجليزية أن تعين لجنـــة لتحقيق أمرها ، والوقوف على أسباب الاضطرابات التى عمت بسببها ، فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها ، لعلمها ان الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد فى دائرتها ، وابت أن تقف منها موقف المسئول من السائل واحالت أمر المفاوضات الى عهدة وفدها ، فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث أتت ، ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها ، فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد ، وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضائه الى لوندرة ، فتأكدوا من حسن الاستعداد حيث صرح لهم انه ليس فى مصالح انجلترا بمصر ما يعارض استقلالها ، ولهذا لم نجد بدا من الدهاب الى لوندرة للدخول فى المفاوضة ، ولقد باشرناها منذ وصلنا اليها ومكثنا نزاولها الى ١٦ أغسطس ، وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات ، أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا ، والثانى منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الأخير ، وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الأساسات التى بنى عليها ، وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه ، لأنه تضمن فى اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد أن هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه ــ مع ذلك ــ معلقا تنفيذه على غير ارادتنا ، وغير واف بمطالبنا ، فلم يسعنا قبوله ، لخروجه عن حدود توكيلنا ، واظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به .

« غير انه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين امانيها ، راى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة ، وحرصا على كل

فائدة ، واستبقاء لكل فرصة ، ألا يبتوا فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون ، وأصحاب الرأى فيها ، وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائى الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعين كل من حضرات محمد باشا محمود . وعبد اللطيف بك المكباتى . ولطفى بك السيد . وعلى بك ماهر . وويصا بك واصف . وحافظ بك عفيفى . ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التى ترون الوقوف عليها لازما لتكوين اعتقادكم حتى تبدو بعد استشارة ضمائركم والتأمل فى حاضركم وقابلكم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه . واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد .

« أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب فى ترويكم ، وأن يكلل بالنجاح مساعيكم آمين » .

فيشى فى ٢٢ اغسطس سنة ١٩٢٠ سعد زغلول

خطابه الى اعضاء الوفد الثلاثة بمصر

على أن سعد باشا أرسل فى اليوم نفسه خطابا الى اعضاء الوفد الثلاثة بمصر (ص ١٦٥) صارحهم فيه برأيه فى المشروع ، وهو أنه حماية لا استقلال ، وطلب اليهم عند عرضه على الأمة أن يبينوا لها الحقائق ، بلا تفسير أو تأويل ، والحق أن الفرق كبير بين بيانه الى الأمة وخطابه الى الأعضاء الثلاثة ، قال :

« أهديكم أطيب تحياتى ، وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الأمة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، وأظنكم تستشفون منه انى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الأمة أنتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لأنه (وأريد أن يكون الأمر بينى وبينكم) مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير ، كالقوة العسكرية ، والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انكليز ، وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الأخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انجلترا ، وتولى انكلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى ، وفضلا عن ذلك فان ما اشترطه من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية ، وصدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة يجعل الفوائد التى تعود منه على المصريين وهمية ، اذ قد ينقضى الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم ، ولكن اخوانى لا يرون فيه رأيى ، ولم أرد أن أظهر الخلاف بينى وبينهم حرصا على الوحدة التى هى قوتنا لكيلا يشمت الأعداء بنا ، ولو ان اخوانى أصغوا الى قولى أو لم أكن أخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت لندرة فى يوم ٢٢ يوليه الماضى ، وهو اليوم الذى ورد لنا فيه خطاب من لورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدأنا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع ، ومن الغريب أن المشروع الثانى جاء أبلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها ، ومع ذلك رأى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الأمة ، ولا أريد ان أشكو منهم اليكم لأنهم انما رأوا ذلك لأسباب قامت عندهم وأقنعتهم بصحة

آرائهم ، أهمها تغيير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج ؟ وانفراد الدولة الانكليزية بالعزة والسلطان ، وعدم قدرة الأمة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى أعترف بأهمية هذه الأسباب ، ولكنها لا يمكن أن تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته ، وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت به الأمة فى سبيل النفور منه والقضاء عليه من دماء الكثير من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة ألويته والصائحين به فى كل صقع وناد على أن نتحول الى تأييد ما هو بعيد عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر .

« وأما اذا قبله غيرنا وكانت الأغلبية معهم ، فذلك شيء آخر لا تقع تبعته علينا ؟ ولهذا رأيت أن أكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم (اذا استحسنتم) من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير ، لكيلا يجد خصومكم سبيلا للطعن عليكم ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التى دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التى ورد فى البلاغ ذكرها ، وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التى يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن ، وانى على ثقة تامة بأنكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، وانى مستعد لأن أرسل اليكم كل ما تشاءون من الأوراق ، ولأن أجيبكم عن كل ما تشاءون الوقوف عليه من المسائل ، والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الأعين وما تخفى الصدور » .

« سعد زغلول »

ولقد كان يجدر بسعد باشا أن يصارح الأمة برأيه فى المشروع ، لا أن يكتفى بذكر هذا الرأى فى خطاب خاص الى الأعضاء الثلاثة ، نعم كان واجبا عليه ، وقد كان يتولى زعامة الأمة ، أن يصارحها برأيه الواضح فى أهم مسألة عرضت لها فى ذلك الحين ، وهى مسألة تقرير مصيرها ، فاذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه فى مثل هذه المسألة الهامة ، ففيم اذن ترجع الى زعامته ؟ وفى أى أمر تنتظر الأمة هدايته ونصيحته ؟ من واجب الزعيم أن يتحمل تبعة الرأى الصواب ، يرشد الأمة اليه فى الأوقات العصيبة ، ومن الخير أن يرجع الى الأمة ليستمد سلطته منها ، ولكن على شرط أن يدلى لها برأيه ، وبالتوجيه الذى يرى فيه خيرها وصلاحها ، وبذلك يكون قد أدى لها واجب النصح والارشاد ، وهداها سبيل الحق والسداد .

وفى الحق ان أعضاء الوفد ، فى الجملة ، لم يكونوا شارحين لقواعد المشروع فحسب ، بل كانوا محبذين ومؤيدين لها فى مجموعها ، وفى ذلك يقول اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية فى خطبته بمجلس اللوردات التى سيرد الكلام عنها « فى شهر سبتمبر أوفد أربعة من زملاء زغلول باشا الى مصر لكى يشرحوا لأبناء وطنهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها ، فلم يشرحوها فقط ، بل حبذوها لاشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة ، وتحسنت الحالة فى مصر تحسنا عظيما » .

على أن سعد باشا لم يعترض على الوضع الذى جرت عليه الاستشارة ، وحبذ مسلك زملائه فى تفسيراتهم ، وأرسل فى هذا المعنى تلغرافا بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٠ الى محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، قال فيه : « وصلتنا أنباء الاستشارة فملأتنا سرورا وفخارا ، وقد كان لما أعلنته الأمة بجميع طبقاتها من

تأكيد الثقة بنا أعظم وأحسن وقع فى نفسى و نفس زملائى أعضاء الوفد ، ولا شك أنه يحق لنا أن نفخر بأمتنـــا التى وقفت موقفا حكيما جـــديرا بها ، فأثبتت بذلك ما تنطوى عليه من قوة معنوية وحياة وطنية » .

نتيجة الاستشارة

فاضت الصحف وقتئذ بآراء الهيئات والكتاب والباحثين والأفراد فى مشروع المعاهدة ، فنشر الحزب الوطنى تقريرا مسهبا فى معارضته واظهار ما فيه من عناصر الحماية ، وأصدر القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى مساء يوم الاثنين ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ وتلت التقرير الذى قدمته اليها اللجنة المكلفة بفحص قواعد الاتفاق واصدرت القرار الآتى نصه :

(أولا) الموافقة على تقرير اللجنة المكلفة بفحص القواعد بصيغتها النهائية التى ستنشر بعد .

(ثانيا) اعتبار قواعد الاتفاق المعروضة خالية من المزايا بالنسبة لمصر ومقررة لحماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومنظمة لهذه الحماية تنظيما يسلب مصر سيادتها الداخلية والخارجية معتمدة اتفاقية السودان اعتمادا مستورا .

(ثالثا) ابداء النصح للأمة المصرية بأن لا تقبل هذه القواعد أساسا لاتفاق بين مصر وانجلترا .

(رابعا) القاء التبعة أمام الشعب وامام الأجيال المستقبلة وامام التاريخ وامام الله على كل من يعمل لتحقيق هذا المشروع .

(خامسا) الاستمرار فى الجهاد الوطنى بجميع الوسائل المشروعة » .

« وكيل الحزب الوطنى »
« على فهمى كامل »

أما التقرير الذى أشار اليه الحزب فى قراره ، فقد أوضح فيه رايه فى المشروع تفصيلا ، مما نقتطف هنا بعض فقرات منه ، فقد بين ان المزايا الواردة بالوضـــع الماثل فى المشروع هى مزايا وهميه ، فمما ذكره عنمزيه الاســـتقلال . « ان الـــذين تهافتوا على القول بوجود الاستقلال فى قواعد الاتفاق جروا على طريقة لا تؤدى الى حكم صحيح ، ومن الغريب انهم على اختلاف اماكنهم ومهنهم اتبعوا فى بحثهم جميعا طريقة واحدة ، واعتمدوا على ادلة واحدة ، ثم وصلوا الى نتيجة واحدة هى وجود الاستقلال .

« اغفلوا الكلام جميعا عن ميزة الاستقلال وعلامته القانونية ، ثم تناولوا من بين حقوق انجلترا الكثيرة فى قواعد الاتفاق حقوق الارتفاق التى تريد أن ترتبها لنفسها على الأرض المصرية ، وأخذوا فى تصغير شأنها ، وقالوا ان لكل منها نظيرا عند بعض الدول المستقلة ، هكذا قالوا ، ولكنهم لم يجرؤوا على الادعاء باجتماع عدد من هذه الحقوق عند دولة واحدة كما هو الحال مع مصر .

« ان ميزة الاستقلال وعلامته القانونية هى اهلية الدولة المستقلة لمباشرة أعمالها وحدها داخل بلادها وخارجها ، فاذا زالت من الدولة هذه الأهلية أو تحـــددت دائرتها بتدخل دولة اخرى فلا استقلال » .

وتفى مزايا التمثيل السياسى والمجلس النيابى والتخلص من الموظفين الأجانب بالشكل الوارد فى المشروع ، ثم دحض مزية حرية التصرف فى المالية قائلا :

« هذه المزية معدومة منه أيضا للأسباب الآتية :

١ ــ تنص الفقرة الثالثة من البند الرابع من المشروع على ما يأتى : تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد اليه فى الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التى لاعضاء صندوق الدين ويكون تحت تصرف الحكومة لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها » .

(أ) فهذا النص يفرض على الحكومة المصرية ضرورة تعيين مستشار مالى لها باتفاقها مع الحكومة الانجليزية ، ويفرض أيضا اضافة اختصاصات صندوق الدين الى المستشار ، فوظيفة الاستشارة اذن وظيفة دائمة لا وقتية .

(ب) ما دام لدينا مستشار مالى فلا يهم البحث عما اذا كان المقصود الاختصاصات المالية لصندوق الدين أو اختصاصات جديدة قد تقرر له كما يمكن أن يستفاد من التعبير الوارد فى الفقرة السادسة من البند الثامن التى تقول « التغييرات اللازمة فى صندوق الدين » . لا يهمنا هذا البحث لأننا نعرف لغة انجلترا عند تعبيرها بلفظ مستشار ، نعرف ذلك من تعريف اللورد جرانفيل لهذه الكلمة فى تلغرافه المشهور ، ونعرف أيضا معناها من الكتاب الذى ألفه اللورد ملنر واضع القواعد فان القاموس السياسى الانجليزى يقول ان كلمة المستشار أمر يجب أن يطاع ، وان انجلترا لم تستخدم فى التعبير لفظ « مستشار » وفعل « استشار » الا للادلال على مرادها ، تريد ان تقول لنا بهذا التعبير : انى أقصد المستشار الذى تعرفونه آمرا فى ميزانيتكم متصرفا فيها كما يحب ويهوى ، تريد أن تقول لنا انى أقصد معنى الكلمة حسب قاموس سياستى ، ولذلك اخترت التعبير بها دون غيرها ، وانكم تعرفون لغتى السياسية حق المعرفة من تلغراف اللورد جرانفيل وكتاب اللورد ملنر وسوابق عمل المستشار ، فلا يحق لكم أن تفسروها بغير لغتى ، وليس أدل على صحة ما تقوله لنا من انها عبرت فى الفقرة الرابعة من البند الرابع بلفظ الموظف ولم تعبر بلفظ مستشار مما يدل على أنها تريد أحكاما مخصوصة لكل من اللفظين .

(جـ) اننا لم نفهم التعبير بلفظ « فى الوقت اللازم » الوارد فى النص ، فهو قيد خاص بهذه الفقرة لا نعرف المراد منه ، ويلاحظ ان هذا القيد لا يمكن تفسيره بالقيد الشامل لجميع البنود ، وهو قيد تعليق تنفيذ المعاهدة على انفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية ، فهذا القيد الشامل لجميع البنود لا يحتاج فى سريانه للاشارة اليه فى بند خاص .

(و) ان انكلترا هى وحدها التى استفادت من ايراد هذا النص فى المعاهدة ، فانها ضمنت حق ايجاد رقابة لها على المالية المصرية بواسطة هذا المستشار كما انها ضمنت أن تكون صاحبة الكلمة فى تعيينه وبالطبع لا يمكن عزله الا برضا من عينه .

(هـ) ولا عبرة مما جاء فى النص من انه « يكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى ترغب فى استشارته فيها » ــ لا عبرة بهذا النص ، فانه من الجمل السياسية التى لا تؤدى المعنى الظاهر ، وان انكلترا ما تعمدت التعبير بلفظ « استشارة » مرتين فى هذه الجملة القصيرة الا لتدلنا على مرادها الحقيقى من النص ، والذى يؤيد ذلك ما جاء فى أقوال عارضى المشروع من ان اللورد ملنر هو الذى حتم بادخال هذا النص وتشدد فى ابقائه .

« فنحن اذن لم نكتسب شيئا من الوجهة المالية ، وبذلك يكون القول باننا سنكون احرارا فى انشاء المدارس التى [illegible] توسيع التعليم وهما باطلا لان المستشار سيقف امامنا فى كل مشروع من هذا القبيل . »

ودحض مزية الجيش والأسطول وابان ان دخول مصر عصبة الامم ليس معناه الاعتراف باستقلالها .

واشار الى ما فى المشروع من نصوص اخرى تهدم معانى الاستقلال :

فمنها تخويل انجلترا دون مصر حق المفاوضة مع الدول ذات الامتيازات فى تعديلها ، قال فى هذا الصدد :

« ينص البند الثانى على أنه لا يمكن تحقيق الفرض الثانى المبين فى البند الاول وهو تعديل الامتيازات الا بمفاوضات تحصل لهذا الغرض بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات .

« والقيام بهذه المفاوضات من حقوق مصر وحدها باعتبارها دولة مستقلة ، فقيام انجلترا بهذه المفاوضات هو تطبيق لحماية سنة ١٩١٤ ، لاننا لو سلمنا بالراى القائل بعدم تمسك انجلترا بالحماية لما كان هناك وجه شرعى لمباشرة هذه المفاوضات بنفسها ، ان مفاوضات انجلترا مع الدول بالنيابة عن مصر هو تطبيق لحقها الذى احتفظت به فى خطاب السير ملن شيتهام الى السلطان حسين ، ولا يمكن ان يقال ان انجلترا تتلقى هذا الحق بالتوكيل او التفويض من مصر ، لأن التعبير بعبارة « لايمكن » ينفى فكرة التفويض او الوكالة ، اضف الى ذلك ان القانون الدولى لا يعرف تفويضا مطلقا كهذا لا يرجع فيه الأمر فى النهاية الى الدولة التى اعطت التفويض ، فتسليم مصر لانجلترا بأنها وحدها صاحبة الصفة فى المفاوضة والاتفاق مع الدول بشأن تعديل الامتيازات يعتبر اعترافا ضمنيا آخر بحماية سنة ١٩١٤ » .

ومنها ابدية المعاهدة والمحالفة ، قال فى هذا الصدد : « ومما يؤيد ان النظام حماية عدم تحديد مدة للمحالفة ولا للمعاهدة ، ولم يعرف التاريخ الى الآن معاهدة او محالفة أبدية بين دولتين متساويتين » .

ومنها منح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر وتخويله حق التقدم على جميع الممثلين السياسيين .

وتخويل بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضى المصرية ، قال فى هذا الصدد :

« تنص الفقرة الثانية من البند الرابع على ما يأتى : « تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر » .

« بهذه المنحة ضمنت الحكومة الانجليزية بقاء احتلالها الى الأبد وحولت احتلالا عسكريا مؤقتا الى احتلال نظامى مؤبد ، بهذه المنحة برئت ذمة انجلترا من جميع تعهداتها لنا بالجلاء من سبعين عهدا ووعدا كانت كالشوكة فى جوف سياستها المصرية ، وان لهذه المنحة مثيلا فى معاهدة باردو وقصر سعيد المعقودة بين تونس وفرنسا (المادة ٢ معاهدة) ، غير ان فرنسا كانت فيها اخف وطاة على تونس من

انجلترا علينا ، فلقد بنت فرنسا حقهـا فى احتلال تونس على سـبب مؤقت ، وهو وجود مشاغبات على الحدود والشواطىء كما أنها نصت فى المـادة على امكان انتهاء الاحتلال بالاتفاق » .

ومنها تعيين الموظف القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، قال فى هذا الصدد :

« تنص الفقرة الرابعة من البند الرابع على أن : « تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية ، يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالأجانب ، ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى اى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام » .

« فهذا الموظف الذى تعينه مصر بالاتفاق مع انجلترا أو بعبارة اخرى هذا الموظف الذى تعينه انجلترا سيتدخل فى شؤوننا الداخلية بالحقوق الآتية :

١ ـ له حق الاتصـال بالوزير ، ولا نستطيع أن نفهـم من هذا النص أن يكون الغرض السماح لهذا الموظف بالدخول على الوزير بدون وساطة أى موظف مصرى ، فان وظيفة من هذا القبيل لا تشغل انجلترا الى حد ادراجها فى المعاهدة ، وانما الذى نفهمه من هذه الوظيفة هو ان هذا الموظف يكون له حق الاتصال بعمل الوزير ، وعمل الوزير يتناول تنفيذ القانون والأحكام القضـائية والمسائل الادارية المتعلقـة بالادارة القضائية والتحقيقات والنيابة ، وكل ذلك بالنسبة لجميع سكان القطر المصرى ، فالموظف له حق الاتصال بجميع هذه الشؤون لا بالنسبة الى الأجانب فقط ، ولكن بالنسـبة للمصريين ايضـا ، ولا ندرى ماذا يكون حد هـذا الحـق ولا حد هـذا الاتصال .

٢ ـ ويجب احاطة هذا الموظف بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضـاء فيما له مساس بالأجانب ، وقـد نشرت هذه الفقـرة مصـادفة فى بعض الجـرائد بنصها الانكليزى ، فوجدناها تختلف بعض الاختلاف عن الترجمة الصحيحة التى تؤدى الى أن هذا الموظف يجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القانون باعتبـاره ماسا بالأجانب ، وبما أن النص الانكليزى هو الأصل المعتمد . فان المعنى أن كل قانون يعتبر ماسا بالأجانب ، وبهذه المثابة يكون لهذا الموظف اختصاص فى ادارة القانون الذى يطبق على الأهالى .

٣ ـ ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، فهذا هو المستشار القضائى المعروف ومستشار الداخلية المعروف ، بل هو يجمع فى شخصه جميع المستشارين الانكليز المعروفين ، والفرق بينهم انه معين من قبل انكلترا ، اما المستشارون فكانوا يعينون ولو فى الظاهر من قبل الحكومة المصرية ، فهل يوجد تدخل من انكلترا فى أعمال الحكومة الداخلية أكثر من هذا التدخل ؟ وهل بعد ذلك نقول ان حقوق سيادتنا الداخليـة سـليمة لم تمس بقواعد الاتفاق .

« ولا يفوتنا أن نلفت النظر الى أن هناك حقوقا أخرى لانجلترا واضحة فى قواعد الاتفاق ، من اهمها ما تكسبه بالبنـد التاسع الذى يقضى باصدار أمر عال باعتبـار جميع الاجراءات التشريعيـة والادارية والقضـائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة ، واننا لا نستطيع أن نبين جميع هذه الاجراءات لفرط كثرتها ، ولكننا نقول انها تحتوى على اجراءات تمس سيادة البـلاد كالأمر الصادر من القائد العام فى ١٩ اغسطس سنة ١٩١٨ القاضى بأن تكون ٥٦٢ فدانا بأبى قير فى حيازة وزير حربية انكلترا وملكا له بصفة مستديمة لأغراض عسكرية » .

وذكر ضياع السودان في المشروع قال :

« ان قواعد الاتفاق تؤدى الى الاعتراف ضمنيا بصحة اتفـاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وذلك ان التسليم بتجزئة مصر والسودان هو اعتراف بأن السودان ليس جزءا من مصر ، والسكوت من قبلنا عن المطالبة بالسودان فى الوقت الذى نسوى فيه مسائلنا مع انجلترا اعتراف بأن السودان ليس محلا للبحث ، واغفال الكلام فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع هذه الظروف اقرار بهذه الاتفاقية ، وبيان مندوبى الوفد الذى يقصر مسألة السودان على حقوقنا فى المياه تحديد للمسألة السودانية بيننا وبين الانكليز ، فلا نزاع اذن أننا نغلق بقبول هذه القواعد باب المطالبة بالسودان .

« السودان كما هو معلوم جزء من مصر كما هى البحيرة والمنوفية والغربية ، وهو ألزم لمصر من الاسكندرية ، وهو مصدر نعمتنا وحياتنا ، وهو النيل كله ، هو كل شيء فكيف نطمئن على حياتنا وعلى بلادنا والسودان فى غير يدنا ؟.

أين تلك الضجة الهـائلة التى أحدثناها يوم علمنا بمشاريع الخـزانات ؟ أين الاحتجاجات ؟ أين الصحف ؟ أين المهندسون ؟ أين الجمعية التشريعية ؟ أين أعضاء مجالس المديريات ؟ ماذا أصابنا حتى ننسى السودان ، وهو ان تركناه فلا يتركنا كما قال شريف باشا ، فأصبح السودان غير جنسنا لأن اللورد ملنر لم يقبل أن يدخله فى البحث ، أصبح مركز انجلترا فيه شرعيا لأن اللورد ملنر هددنا اما أن نقبل الكل أو نرفض الكل ، انسينا ما بذلنـاه فى سـبيله من الأموال والأرواح ؟ انسينا أنه كان ولا يزال من القدم امتداد مصر وعضوا من مصر ، أنسينا اننا لا نطمئن على وجودنا ما دام السودان هكذا »(١) .

ومما نجد تجدر ملاحظته ان هذا التقرير قد تأيد بما فيه من الحجج والأدلة ، وتأيد فى مجموعه بما ذكره سعد باشا فى خطابه المتقدم ذكره الى الأعضـاء الثـلاثة (ص ١٦٧) ، اذ وصف المشروع بأنه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها ، وتأيد أيضا بما ورد فى تقرير قدمه الأستاذ عبـد العزيز بك فهمى (باشا) الى الوفد فى أكتوبر سنة ١٩٢٠ بعد انتهاء الاستشارة (٢) .

رأى الأستاذ عبد العزيز فهمى

وانا ناقلون هنا بعض فقرات منه ، قال :

« ان سياسة الانجليز فى هذا المشروع لاتخفى على من ينظر فى الأمور بعين الناقد البصير ، هى تنحصر فى هذه الصيغة : اخذ اقرار الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركزهم

---

(١) من بواعث الأسف أن فريقا من الحزب الوطنى قد خرجوا على رسالته السليمة التى تبدو فى هذا التقرير والمستمدة من تعاليم أسلافه العظام ، وأقروا الوضع الذى قررته معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا سنة ١٩٣٦ باشتراكهم غير مرة فى الوزارة فى ظل هذه المعاهدة وعلى أسـاس تنفيذها « بروح الود والاخلاص » على ما فيها من اقرار لوجود القوات الأجنبية فى البلاد ومحاولة فصم عرى الوحـــدة بين مصر والسودان ، ومن التناقض البين والتعارض مع مبادىء الحزب قبول هذا الفريق الاشـتراك فى الحكم على أساس أوضاع رفضها الحزب الوطنى ودعا الأمة الى رفضها ، والا ففيم كان اعتراضهم على من يقبلون هذه الأوضاع اذا كانوا يقرونها عمليا باشتراكهم فى وزارات تألفت على أساس تنفيذها ؟ لاشك أن الاشتراك فى الحكم على أساس هذه الاوضاع وفى ظلها هو انتقاض على رسالة الحزب الوطنى ومبادئه ، والعبرة بالمسميات لا بالأسماء .

(٢) نشر هذا التقرير فى مارس سنة ١٩٢١ .

ازاءها كما اخذوا اجماعا أو شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معا » .

وقال عن القوة العسكرية :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية فى الأراضى المصرية هو اشتراط لا يتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل ، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر أن توجد قوة أجنبية فى بلدة مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال عن هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها فى ذاتها قوة أجنبية مجرد وجودها كاف للمساس بالسادة الداخلية التى للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من أفريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وأنواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية . وللانكليز مع هذا الابهام أن يدعوا ان ما كان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قنال السويس) فيصدق عليه أنه من مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وأن يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى أى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك اشد وأخطر أنواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الداخلية » .

وقال عن المستشارين المالى والقضائى :

« تشترط بريطانيا العظمى فى الفقرة الثالثة من المادة الرابعة أن تعين مصر بالاشتراك معها مستشارا انكليزيا بالمالية وتشترط بآخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان الموظف الانكليزى الذى يعين بالحقانية بالكيفية المذكورة يجمع بين يديه فوق وظيفته الأصلية وظيفتى مستشار الحقانية والداخلية معا لقول العبارة « ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية للاستشارة فى اية مادة متعلقة بتأييد القانون والنظام تأييدا فعليا » فالوزارات الثلاث التى هى روح الادارة الداخلية فى البلاد ، وهى المالية والداخلية والحقانية سيكون لها مستشاران من الانجليز لن تستقل الحكومة المصرية بتعيينهما ، بل يكون تعيينهما بالاتفاق مع حكومة بريطانيا ، مهما يقل من أن هذين المستشارين لن تكون لهما اية سلطة تنفيذية ، وان الوزراء معهما سيكونون أحرارا لأنهم غير مسئولين الا امام البرلمان ، وان هذه المسئولية تقتضى قانونا وعملا عدم الانصياع لآراء المستشارين ومهما يقل فوق ذلك من أن المستشار المالى لن يكون له القول الفصل فى المسائل المالية ولا حضور مجلس الوزراء ، فان اقل مقدار المفهوم من هذه الاشتراطات أن مالية الحكومة المصرية وقضاء البلاد المصرية والأمن العام فى البلاد المصرية سيكون ذلك جميعه تحت مراقبة الانجليز . فدخائل ماليتنا ستكون معلومة لديهم ودخائل ادارتنا وبوليسنا ستكون معلومة لديهم ودخائل قضائنا الأهلى والشرعى ستكون معلومة لديهم (بقطع النظر عن القضاء المختلط) ، ويكفى هذا ليتحقق للانجليز ولو معنى المراقبة على ادارة البلاد الداخلية وهذه المراقبة مهما قل أثرها طعن فى سيادة البلاد الداخلية ومصداق واضح للحماية .

« على أن القول بأن المراقبة المذكورة انما هى نظرية فقط ، انما هو قول لا يسلم به الا من يجهل آثار احتكاك الأمم الكبرى بالصغرى ، ان هذين المستشارين حتى لو امسكت الحكومة المصرية عن استشارتهما فى شىء ما فانه لا مانع يمنعهما من التبرع

بالشـورى من تلقـاء أنفسهما ، والاخـذ والرد بينهما وبين الوزراء ــ وهما قويان تسندهما سلطة تمثل انكلترا ذى المركز الخاص والقوة العسكرية الانجليزية الموجودة بالبلاد والوزراء على كل حال ضعاف ــ لا بد أن ينتج عنه فى العمل ان ينصـاع الوزراء لآرائهما ينفذون منها ما ليس من شأنه أن يعرض على البرلمان ، ويجتهدون فى ترويج آرائهما لدى البرلمان فيما من شأنه ان يعرض عليه ، وينتهى الحال يتعود البلاد ووزرائهـا وبرلمـانها على خطة مخصـوصة هى عدم معارضـة آراء هذين المستشارين خوف المشاكل مع انجلترا القوية ، وتلبث البلاد ابد الآبدين بقوة الاتفاق تابعة للآراء الانجليزية فى أمورها الداخلية ، هذا قول مبنى على مشاهدة ما يجرى وما من شأنه أن يجرى بين القوى والضعيف ، وعلى كل حال فواقع الأمر ان أمورنا الداخلية من مالية وقضائية وادارية ستكون تحت مراقبة الانجليز ، ولو تضـاءلت هذه المراقبة وأن هذا مساس بالسيادة ومصداق للحماية .

« على أنى فيما قدمت استنتجت اهون ما يمكن مما تدل عليه العبارات الخاصـة باستشارة هذين الموظفين والا فالمتمعن يرى ان موظف الحقانية سـيكون فى الواقـع مستشارا لكل وزارات الحكومة ، فان كل وزارة من وزارات الحكومة حتى الأوقاف انما تسير على مقتضى القانون الخاص بها ، والنظام ليس شيئا آخر سوى مراعاة الامة حاكمها ومحكومها لما تقضى به القوانين ، فاذا أضيف لهذا ان الوظيفة الأسـاسية لهذا الموظف هى مراقبة تنفيذ القوانين فيما يتعلق بالأجانب (وهذه الوظيفة كانت محدودة هكذا فى المشروع الأول ، اما فى المشروع الأخير فمداول عليها بوسيلتها فقط ، وهى ضرورة احاطة هذا الموظف علما بكل ما يتعلق بادارة القانون بالنسبة للاجانب) وهى وظيفة لا تقف عند حد الشورى ، بل تقتضى بذاتها المداخلة والالزام بالرجوع لموجب القوانين ، وانها بذلك وظيفة تنفيـذية محضـة ، نقول متى اضيف هذا لوظيفة الاستشارة تبين أن هذا الموظف سيكون هو الكل فى الكل فى الحكومة المصرية ، وما أظن احدا يمكنه أن يقول بحق أن هذا ليس من مشخصات الحماية الصريحة » .

وقال عن المركز الخاص للممثل البريطانى :

« لا تقتضى اى محالفة من المحالفات المعقودة بين الأمم المستقلة الحـرة ان يكون لممثل احداها مركز خاص وتقدم على ممثلى الدول الأخـرى الا محالفاتنا فمشـترط بالفقرة السادسة من المادة الرابعة ان من آثارها هذا .

« ان كون ممثل انجلترا له مركز استثنائى بمصر وله التقدم على سائر معتمدى الدول الأخرى لا يصح مطلقا ان يكون نتيجة من نتائج التحالف العادى ، وانما هـو نتيجة صريحة لوضع مصر داخلا وخارجا تحت المراقبة الانجليزية دون سواها ، وهذا الاشتراط لا يعهد له نظير الا فى البلاد المحمية بغيرها . وأما المستقلة الحرة فلا شىء فيها من هذا القبيل » .

وقال عن حلول انجلترا محل الدول فى امتيازاتها كما ورد فى المشروع :

« ان استقلال بريطانيا العظمى بمباشرة حقوق الأجانب الامتيازية بمصر كمقتضى الفقرة الخامسة من المادة الرابعة مقتضاه غل يد الدول الأجنبية عن أن يكون لهـا ادنى تداخل فى التشريع والقضاء فى حق الأجانب وغل يد المصريين ايضا عن المفاوضة مع أية دولة بخصوص حقوقها الامتيازية فى القطـر المصرى بحيث يصـبح المصريون والأجانب معا فى مصر لا عميل لهم من جهة التشريع والقضاء المختـلط الا الانجليز ، وهى سلطة هائلة لا معنى لاستقلال الانجليز بها الا اذا كان لهم بمصر مركز غير مجرد مركز الحليف العادى ، بل مركز الحليف الحامى ، ومن يقل بغير ذلك فواهم .

« فى هذا القدر ما يكفى لبيان حقيقة هذا المشروع ، وان مصر معه باقية تحت الحماية الانكليزية والمراقبة الانكليزية والتداخل الانكليزى القانونى والفعلى داخلا وخارجا » .

هذا ما ذكره الأستاذ عبد العزيز فهمى عن المشروع ، وقد ختم تقريره بقبول المشروع مع التحفظات ، دون أن يذكر ما هى هذه التحفظات .

بيان الأمراء

هذا وقد أصدر الأمراء عمر طوسون واسماعيل داود وسعيد داود ومحمد على ابراهيم بيانا عن المشروع فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قالوا فيه :

« أصدرنا بلاغنا المعلوم الذى قوبل بمزيد الاستحسان من جميع طبقات الأمة فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ وجئنا اليوم فى هذا الوقت الخطير نبدى رأينا فى مستقبل بلادنا الذى سيبت فيه كباقى افراد الأمة التى نعتبر أنفسنا منها ، ونتشرف بانتسابنا اليها، وهو ان مبادئنا التى ذكرت فى ذلك البلاغ لم تتغير ، واننا لازلنا متمسكين بها أشد التمسك ، واننا لا نبرر عقد اى اتفاق ينافى او ينقص استقلال مصر مع سودانها ، استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط .

« هذا هو رأينا فى هذه المسألة الخطيرة ، وللأمة الرأى الأعلى فيها . والله يهدينا جميعا الى الصواب » .

عمر طوسون　　اسماعيل داود　　سعيد داود　　محمد على ابراهيم

رأى الدكتور ابو هيف بك

ونشر الدكتور عبد الحميد أبو هيف بك استاذ القانون الدولى بمدرسة (كلية) الحقوق السلطانية ست مقالات(١) فى تكييف المشروع ، معارضا اياه ، نقتطف منها ما يلى ، قال :-

« تدل الفاظ المشروع على انه يقرر استقلال مصر ، وانه يشمل تحالفا بين بريطانيا العظمى والقطر المصرى المستقل ، والمراد معرفته الآن هو :

اولا ــ هل يعتبر مركز مصر بمقتضى هذا الاتفاق مركز دولة مستقلة من الدول التى تشترك فعلا فى التمتع بكامل الحقوق التى يوجبها القانون الدولى العام وفى القيام بكل الواجبات التى يحتمها ذلك القانون ؟

ثانيا ــ هل تعتبر هذه المعاهدة تحالفا بين دولتين مستقلتين يحفظ استقلال كل منهما على السواء ولا يمس كيانه ؟

« ان ما يخشاه المصريون أن تكون القيود الواردة فى المعاهدة مضيعة للاستقلال الذى هو الغرض الأساسى من الاتفاق ، كما أنهم يخشون أن تكون المعاهدة المقررة للتحالف باللفظ مقررة فى الحقيقة للاتحاد بين انجلترا ومصر اتحادا قانونيا يجعل مصر غير متمتعة بالاستقلال وتابعة بعد ذلك للامبراطورية البريطانية .

« ليس من السهل الحكم من بادىء الأمر على ماهية الاتفاق ، بل بالعكس يعتبر تكييفه من اصعب الأمور ، اذا لم نقل انه يكاد يكون مستحيلا من الوجهة القانونية ادخال الاتفاق المذكور تحت نوع معين من الأنواع المعروفة فى القانون » .

---

(١) الاهرام ٢١ ــ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٠ .

وبعد أن تكلم عن مبادىء القانون الدولى ، قال :

« وعلامات الحكومة المستقلة هى ان الجماعة المكونة لها قد تأسس اتحادها لغرض سياسى وتوطدت دعائم ارتكازها على جزء من البسيطة معين ، واستقلت بنفسها عن الرقابة الخارجية عليها من أية دولة من الدول الأخرى .

« فاذا ما تكونت الحكومة تكوينا كاملا كان لها بموجب استقلالها الحرية الكاملة فى العمل ضمن حدود القانون الدولى . فى علاقاتها مع الدول الاخرى . و لاتعتبر حريتها فى حكم الزائلة من وجهة القانون الدولى لمجرد كونها قد عقدت مع الدول الأخرى اتفاقات تقيد بها حرية عملها ، بشرط أن تكون تلك الاتفاقات جائزة النقض فى أى وقت أو بعد وقت معين . أو بشرط الا تكون تلك الاتفاقات من طبيعتها أن تجعل الارادة القومية اى ارادة الشعب خاضعة خضوعا حتميا لزمن غير معين لسلطة دولة أخرى ، ولذلك بمجرد دخولها فى اتفاقات مقصود أنها تكون غير قابلة للنقض أو اتفاقات لا يفهم من طبيعتها أنها تكون قابلة للنقض من احد الطرفين ويكون من مقتضاها اخضاع أعمال الحكومة الخارجية لارادة دولة أخرى ، فان هذه الحكومة تعتبر فيما يتعلق بتلك الاتفاقات فاقدة لاستقلالها وبالتالى لا تعتبر شخصا من الأشخاص المقر عليهم فى القانون الدولى ، غير أن شخصيتها لا تفنى فناء تاما ، بل تعتبر فى الأحوال التى لا مساس لها بالاتفاق حافظة لكيانها القانونى المعتاد (هول فى القانون الدولى ص ٢٣) .

وقال فى تكييف الاستقلال : « الاستقلال هو حق كل حكومة فى ادارة شئونها الداخلية والخارجية بدون رقابة عليها من الحكومات الأخرى ، وهو من حق كل الحكومات المستقلة ، أما الحكومات محدودة الاستقلال أو المستقلة جزئيا فانها بالضرورة لا تعتبر مستقلة استقلالا تاما لأن شروط وجودها تمنعها من أن تكون لها الحرية المطلقة فى العمل فيما يتعلق بالأمور الخارجية » .

الى أن قال :

« والاستقلال هو القوة التى بها تستطيع الدولة أن تنفذ قراراتها المنبعثة عن ارادة حرة غير متأثرة بارادة دولة أخرى ، ولذلك فهو حق الدولة فى أن تظهر ارادتها بدون تدخل من الدول الأجنبية فى كل الأمور وفى كل الظروف التى تعمل فيها بصفتها دولة مستقلة ، وبهذا يعتبر شاملا لحق المحافظة على الوجود وتنمية موارد الحياة » .

وقال فى تطبيق مبادىء القانون الدولى المشروع :

« وأصبح ظاهرا للملأ ان قواعد الاتفاق لا تنطبق على الاستقلال التام ، ولقد تبين من القواعد القانونية كيف ضاع الاستقلال التام بين « الاستقلال والتحالف » ، وتبين أنه يكاد يكون من المستحيل قانونا ادخال الاتفاق تحت نوع معين من أنواع الحكم الموجودة فى القانون الدولى وذلك لكونه يختلف عن كل نوع بفوارق معينة ، والحقيقة المرة أن المشروع لا يقرر الاستقلال المعروف فى القانون الدولى والذى تتمتع به (الدول المستقلة) ، نعم انه يقرر بعض مظاهر الاستقلال الخارجى مثل التمثيل (فى البلاد الأجنبية) وحق عمل المعاهدات الذى (يفهم) من قول المشروع (تتعهد مصر بأن لاتعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية) ، ولكن هذين المظهرين قد يوجدان حيث يكون الاستقلال معدوما أو شبه معدوم ، الم يكن بعض الحكومات الالمانية الخاضعة لسلطة بروسيا متمتعة بحق التمثيل ؟ أفئن أعطى لنا هذا الحق بما هو مفيد به من القيود مع استقلال داخلى ناقص جدا ، فيقال اننا مستقلون ؟ كلا ، ان العبرة

بمجموعة الحقوق التي يتمتع بها البلد لا بظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ! تعطى لنا لمجرد المحافظة على احساساتنا او ارضاء لبعض مطامعنا ، وأما حق التعاهد مع الغير فانه متى كان مقيدا بقيده السابق ذكره ، فانه لا يكون ظاهرة من مظاهر الاستقلال الخارجي ، بل هو ينادى من نفسه بعكس ذلك .

« سيقال ان التحالف يستتبع قيودا لابد منها ، وان التحـالف من شأن الأمم المستقلة . نعم ان الدولة المستقلة حرة في الدخول في معاهدات او محالفات تقيد بها حريتها من بعض الوجوه لمنافع تعود عليها أو لمصلحة دولية تراها الدول مقدمة عـلى مصلحتها الخاصة بها ، فيرغمنها عليها ارغاما ، ولكن يشترط فيها كلها الا تكون هادمة للاستقلال او مضيعة له ، وضغط الدول متجمعة يعتبر في نظر القانون الدولي مختلفا اختلافا كبيرا عن ضغط دولة على دولة ، فان هذا يذهب بالاستقلال او يقيده تقييدا يعتبر غنما لصالح الدولة ذات القوة ونقصا في استقلال الدولة الضعيفة فتنشأ عـن ذلك علاقات (تبعية) تتشكل بالاشكال المختلفة التي سبق الكلام عنها أو بأشكال اخرى لاتختلف عنها في جوهرها ، أما ضغط الدول المتجمعة على دولة واحدة فليس له هذا الأثر ، بمعنى أن ما ينتقص من استقلال الدولة الضعيفة يكون غنما لمصلحة الجمـاعة ولا تكون ثمة علاقات (تبعية) تجعـل الدولة الضعيفة تشـعر شـعورا مسـتديما بخضوعها لدولة معينة .

« وقد يقال انه سوف لا يكون ثمة خضوع ، واننا سنكون متمتعين بتمام الحرية داخل بلادنا وخارجها مع بعض قيود تستدعيها المصالح البريطانيـة في مصر ، ولكننا نقول والأسف ملء الفؤاد اننا نفهم مما قرره علماء القانون الدولي الانجليز انفسـهم ان استقلالنا المقرر بالمشروع لا يجعلنا حكومة مسـتقلة عن بريطانيا العظمى ، وان استقللنا عن جميع الدول الأخرى » .

وقال عن المركز الاستثنائي لممثل انجلترا : « فماذا عسى أن تكون مزايا هذا المركز وواجباته ومستلزماته في أمة مستقلة ؟ سيقال انه ضروري أو جائز أن ينص على ذلك حتى يقوم هذا الممثل بالواجب المفروض عليه فيما يتعلق بالتشريع بالنسبة للأجانب ، ولكن النص على اختصاصه في ذلك كاف في تخويله ما يستتبعه ذلك الاختصاص من نفـوذ في الحكومة المصرية ، ولا داعى مطلقـا للنص عليه . سـيقال ان هـذا المركز الاستثنائي انما يمتاز به على جميع الممثلين الآخرين لأنه ممثل حليفتنا ، والرد أن هذا يكفى فيه الشطر الأخير من الفقرة نفسها (الفقرة السادسة من البند الرابع) ، وهذا قد لا يعنينا لأنه ترتيب بين غيرنا ، اما المركز الاستثنائي فهـو الذي يدخل الرعب في قلوبنا لأنه نذير التدخل المبنى على مسئولية انجلترا عن مصر .

« حقا ان التدخل قد كتب علينا من جانب ممثل انجلترا فيما يتعلق بمنع تنفيذ القوانين على الأجانب ولكن هذا مسلم أنه جائز الآن ونحن نقبله كارهين حتى يشـق الغرب بالشرق أو يثقوا بنا ولا يجدون بعد ذلك ما يجعلهم يتطلبون ضمانات بالنسـبة للأجانب ، غير أن التدخل لمصلحة الأجانب في احوال معينة شيء واسـتعمال المـركز الاستثنائي شيء آخر في نظري .

« أن جلاء الموظفين البريطانيين كلهم أو بعضهم وان كان يمكن المصريين من تحمل مسئولية الوظائف وحدهم ويطلق لهم الحرية فيما يرونه نافعـا لوطنهم الا أن هـذا الجلاء لا يفيد أن قواعد الاتفاق تجعله علينا من غير عوض ، وهذا العوض هـو المركز الاستثنائي الذي يكون لممثل انجلترا ، هو وحده في نظر علماء القانون الدولي الانجليز قد يقوم مقامهم جميعا تمام القيام » .

الى أن قال : « ان المجاذبة والتشاد اللذين أحاطا بالمفاوضة يظهران لكل انسان أن انجلترا لم ترد أن تجعلنا مستقلين عنها وتكتفى بالضمانات اللازمة لمصالحها والتى لا تمس استقلالنا ، بل انها للآن تمنحنا حقوقا معينة فردية منعزلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تعتبر أن الأصل ان كل الحقوق لهـا واننا نتناول منهـا بعض ما ترانا جديرين بأن نتولاه بنفسنا ، يؤيد ذلك قول سعد باشا فى بيانه نقلا عن لورد ملنر : « ان هذا المشروع تضمن فى اعتباره اقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه » بل زاد « ان هناك شكا فى صواب التساهل فى بعض ما اشتمل عليه » .

« لست أقول ذلك لأننا نلنا استقلالنا بقوة السيف أو اننا قادرون على أن نناله كذلك ، ولكن أقوله لأبين مقدار الخطر من وجود صاحب المركز الاستثنائى يستعمل مركزه بقوة الاتفاق ليتوصل الى كل أو بعض ما يتوصلون به بواسطة جيش الموظفين وبدون لزوم لأن يذكر فى المعاهدة شىء عن التدخل فى الأمور الداخلية .

« ان من يقول ان الاستقلال ينافى التدخل يصيب اذا كان استقلالنا تاما ولكنه بالأسف ليس كذلك فلا يكون التدخل ممنوعا من نفسه .

« يؤيد نظرية استبقاء نية التدخل عند بريطانيا العظمى النص على الاستشارة فيما يتعلق بالمستشار المالى والموظف الكبير الذى يتمتع بحق الاتصال بالوزير فى الحقانية، فان من يتتبع تفسير رجال الوفد للنصوص المتعلقة بالاستشارتين وبيانهم لبعض تفاصيل المفاوضات يجد أن فكرة استبقاء نية التدخل متجسمة فى مشروع الاتفاق كل التجسم ولا تستطيع انجلترا أن تتخلى عنه وقد اعترفت لها الدول بحمايتها على مصر وتنازلت لها تركيا عن سيادتها عليها(١) .

« ان تدخل صاحب المركز الاستثنائى أشد خطرا فى نظرى على استقلال البلاد من وجود نقطة عسكرية على مقربة من القنال » .

ثم عـدد المظاهر التى تخذل الاستقلال فى المشروع ومنها : منح مصر بريطانيـا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، والحقوق التى تلزم لتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات ، وعدم التكافؤ فى التعهد بالمساعدة الحربية ، وثقل وطأة التزاماتنا الحربية ، وتعهد مصر وحدها الا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة ، وفى هذا القيد من المعانى ما فيه ، وتعهـدها وحدها بألا توجـد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وبعدم عقدها مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية على الاطلاق ، وأن تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية ، وجواز استشارة الحكومة المصرية للمستشار المالى البريطانى وهذا الحق يبقى حتما فى نظر بريطانيـا العظمى بعد زوال الديون الأجنبيـة لأنه لو كان صحيحا أن زاولها يزيل الاستشارة ماتمسكوا شديدا بابقاء اسمه وجواز استشارته ، ثم جواز استشارة الموظف الكبير المتصل بالحقانية فى أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام ، وهذا يظهر بوضـوح ان بريطانيـا العظمى ترى نفسها مسئولة عن تأييد القانون والنظام فى مصر ، وهذه المسئولية تستتبع التدخل فى شؤوننا الداخلية فى نظر القانون ، وحلول بريطانيا العظمى بمفردها محل جميع الدول صاحبة الامتيازات فان هذا الحلول حاصل أو حصـل بمقتضى ما لهـا من الحمـاية على مصر وهى الآن

---

(١) يشير الى معاهدة سيفر التى عقدت يوم ١٩ أغسطس ١٩٢٠ ، على أن هذه المعاهدة قد الغيت وحلت محلها معاهدة لوزان فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ (انظر هامش ص ٥٩) .

تريد أن تنفذ حق حماية الأجانب فتعطيه شكل التدخل بوساطة ممثلها ذى المركز الاستثنائى ليمنع أن ينفذ على الأجانب اى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية .

الى أن قال : « ان مظاهر الاستقلال الداخلى أهم فى نظرى كثيرا من مظاهر الاستقلال الخارجى لأن هذا الأخير لا قيمة له اذا لم يكن الاستقلال الداخلى مبنيا على اسس ودعائم ثابتة لا يحيط بها النفوذ الأجنبى من جانب دولة واحدة ولا يتعرض لأن تتهدم جوانبه كل يوم بواسطة التدخل من ممثل بريطانيا العظمى صاحب المركز الاستثنائى ، ومن مستشاريه صاحبى المقام الرفيع فى المالية والحقانية ، اننى أحرص على الاستقلال الداخلى أكثر مما أتمسك بمظاهر الاستقلال الخارجى ، لأن الأول منهما ما دام يرتكز على أسس صحيحة فانه يوصل حتما الى الثانى تاما وبكامل مظاهره ولذلك فان أهم ما يجب أن نتمسك به بعد زوال الحماية والاعتراف بالاستقلال هو تفاصيل الاستقلال الداخلى . يجب أن يكون هذا الاستقلال كاملا غير منتقص الا بقدر ما تستلزم ذلك الامتيازات الأجنبية وحقوق الدائنين الأجانب فقط » .

وقال فى ختام بحثه :

« ان آخر الضربات التى كان ينتظر توجيهها الينا قد نزل بنا بالاعترافات الكثيرة بحماية انجلترا علينا وبنزول تركيا عن سيادتها الى انجلترا(١) ، فلم يبق لدينا الا ان نساوم على استقلالنا حتى نشتريه ، وليكن ذلك بأى ثمن الا بالاستقلال نفسه ، فهذا ما لا حياة من بعده » .

وثمة فريق آخر من الكتاب نشروا آراءهم بتحبيذ المشروع والموافقة عليه .

وسلكت أغلبية الأمة طريقا وسطا ، بأن أبدت تحفظات على المشروع لا تقبله دون تحقيقها ، وبعض هذه التحفظات يتعارض فى الواقع مع روح المشروع وقواعده ، بحيث كان ابداؤها رفضا للمشروع .

استئناف المفاوضات

قضى اعضاء الوفد المنتدبون فى مصر حوالى الشهر لاستشارة الأمة فى مشروع المعاهدة ثم غادروا مصر الى باريس فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، وهناك اجتمع الوفد واخذ يبحث تقارير الأعضاء المنتدبين عن نتيجة الاستشارة ، واستخرج من مجموع تحفظات الأمة ما رآه هو مهما .

وأوفد اللورد ملنر مندوبا خاصا لدعوة الوفد الى موافاته بلندن لاتمام المفاوضات، وعلى ذلك قرر الوفد تلبية الدعوة ، وأن يصحبه عدلى باشا يكن ، فسافر أعضاء الوفد الى لندن على دفعتين ، والتقى سعد باللورد ملنر ، وافضى اليه بأن الأمة أبدت تحفظات على المشروع ، فرفض ملنر بحث هذه التحفظات ، متمسكا برأيه الأول ، وهو قبول المشروع كله ، أو رفضه كله ، وقال فى تفسير موقفه :

« ان مأموريته قد انتهت وانه يجب عليه أن يقدم تقريره الذى استبطأ قومه ظهوره ، وان من المفهوم أن لكل فريق تحفظات وملاحظات يريد ابداءها ، فمثل هذه وتلك يجب تركها للمفاوضات الرسمية القريبة ، وبخاصة لأن المشروع عبارة عن اسس خالية من التفصيل والتأويل » .

---

(١) انظر هامش ٥٩ و ١٢٠ .

ولكن سعدا لم يقبل هذا الوضع وتمسك بالتحفظات ، ووقف الأمر مؤقتا عند هذا الحد .

التحفظات التى قدمها الوفد

وفى ٢٥ اكتوبر دعى الوفد الى مقابلة اللورد ملنر ثانية ، فلبى الدعوة ، وحضر سعد ومعه كل من عدلى باشا . وعبد العزيز فهمى بك . ومصطفى النحاس بك . وعلى ماهر بك . وقبل اللورد ملنر فى هذا الاجتماع ان يستمع الى تحفظات الوفد على أن لا تتقيد اللجنة بشىء جديد ، فقدم الوفد الفوج الأول من التحفظات ، وهى :

أولا ــ الغاء الحماية صراحة

ثانيا ــ حذف العبارة الثانية من الفقرة الأولى من المادة الثالثة من المشروع التى تقضى بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات اللازمة للدول الأجنبية لحصول على تنازلها عن حقوقها الامتيازية ، لكى لا يترك مجال للقول بان مصر تعطى حقوقا ازيد من الحقوق المبينة بطريق الحصر فى مشروع المعاهدة .

ثالثا : (أ) ــ حذف الشرط الوارد فى المادة الخامسة الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا العظمى ، وعلى انفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط ، بحيث تكون المعاهدة نافذة المفعول ، بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا العظمى لها .

(ب) ــ النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية واقرارها عليها قبل نشرها .

رابعا ــ دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية .

خامسا : (أ) ــ حذف النص الوارد فى المادة الرابعة ، الخاص بتعيين موظف بريطانى بوزارة الحقانية ، فان وجود نائب عمومى انجليزى باختصاصاته العادية فيه الضمان الكافى للأجانب .

(ب) ــ حذف النص الوارد فى المادة الثالثة الخاص باستشارة المستشار المالى .

سادسا ــ قصر الاتفاقات الواردة فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة والتى لا يمكن لمصر عقدها مع الدول متى كان فيها اضرار بالمصالح الانجليزية على المعاهدات السياسية المحضة ، بحيث يبقى لمصر الحرية فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وغيرها بدون أدنى قيد .

سابعا ــ حل مسألة السودان على الأساس الآتى :

(أ) ضمان مياه النيل اللازمة ارى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة .

(ب) أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين .

(جـ) تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان .

ثامنا ـ الغاء كل حكم فى المعاهدة مقيد لاستقلال مصر بمجرد زوال الأسباب الداعية لهذا التقييد .

ومما يلاحظ على هذه التحفظات انها ليست جوهرية ، ولا تغير من قواعد المشروع شيئا ، وفى التحفظ الخاص بالسودان حصر الوفد اهتمامه فى مسألة ماء النيل وأولوية مصر فى اخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، وهذا التحفظ لا يليق صدوره ، لأن أول ما تعنى به مصر هو تحقيق وحدة وادى النيل واعتبار مصر والسودان جزءين لا يتجزآن من وطن واحد ودولة واحدة .

هذا ، وبعد أن انفض اجتماع ٢٥ اكتوبر ، استدعى الوفد بقية أعضائه من باريس فلما حضروا اجتمع بكامل هيئته يوم أول نوفمبر ، وقرر ارسال خطاب الى اللورد ملنر يطلب فيه موعدا آخر للاجتماع ، لكى يتم عرض التحفظات والتعديلات التى طلبتها أغلبية الأمة ، وهذا تعريب الخطاب :

« سافواى أوتيل بلندرة فى أول نوفمبر سنة ١٩٢٠»

« عزيزى اللورد

« قد أرسلتم فى شهر اغسطس الماضى عن يد صديقنا عدلى باشا مشروعا متضمنا القواعد التى رأيتم فخامتكم وزملاؤكم انها صالحة لتكون أساسا لاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، ولما لم يكن فى استطاعتنا قبول هذا المشروع الذى يتجاوز نصوص حدود توكيلنا اتفقنا معكم على ارجاء المفاوضات الى وقت آخر حتى يعرض المشروع على الأمة . وقد ندب الوفد أربعة من أعضائه للسفر الى مصر لهذا الفرض ، وجاءت نتيجة مهمتهم مثبتة لرغبة الشعب المصرى الصادقة فى تأسيس اتفاق بينه وبين بريطانيا العظمى على المودة المتبادلة المبنية على الثقة والاخلاص ، ولأجل الوصول الى هذه الغاية رأت الأمة من الضرورى ادخال تعديلات على المشروع الذى عرض عليها ، وهذه التعديلات ترجع فى قسم عظيم منها الى تحديد معنى بعض النصوص ومرماها بما يزيل الابهام ولا يجعل محلا لتغيير لا يكون متفقا مع قصد المتعاقدين ، ولقد انعم الوفد المصرى النظر فى المطالب التى قدمت اليه وفحصها فحصا جيدا ، واستخرج منها بعض النقط الأساسية التى طلبتها الأغلبية العظمى للأمة ، وكان لنا الشرف بأن عرضنا عليكم بعض هذه التحفظات أثناء اجتماعنا بالجلسة التى انعقدت بوزارة المستعمرات فى يوم ٢٥ أكتوبر التى تفضلتم فيها بأن أقررتم التفاسير التى فسر بها المندوبون المشروع فى مصر ، ثم تأجلت الجلسة لحين حضور باقى أعضاء الوفد من باريس وهم الآن بلندرة ، فارجو أن تتفضلو بتحديد جلسة لنتمكن فيها من اتمام عرض مطالب الشعب ، ولى كامل الثقة فى أن فخامتكم تقبلون هذه التحفظات بالارتياح ، فإن قبولها يمكن الوفد المصرى من تعضيد الاتفاق المنوى عقده بين بريطانيا العظمى ومصر ويضمن له النجاح ، وتفضلوا الخ .. »

« سعد زغلول »

مناقشات مجلس اللوردات

فى المسألة المصرية ـ ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وفى غضون ذلك طرحت المسألة المصرية فى ميدان البحث والمناقشة أمام مجلس اللوردات بجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، فتكلم فى هذه الجلسة خطباء من معارضى

الحكومة ومؤيديها ، وسنذكر هنا خلاصة وافية لخطبة كلّ من اللورد سالسبرى من المعارضين ، واللورد كيرزون وزير الخارجية ، واللورد ملنر وزير المستعمرات وصاحب مشروع المعاهدة ، فان هذه الخلاصة تعطيك فكرة واضحة عن نيات الساسة البريطانيين نحو مصر ، سواء كانوا مؤيدين لحكومتهم أو معارضين .

خطبة اللورد سالسبرى

خطب اللورد سالسبرى معارضا سياسة الحكومة ، متهما اياها بكتمان حقائق المسألة المصرية عن المجلس وعن الجمهور البريطانى ، ورماها بالضعف وبأن ليس لها سياسة مستقرة فيها ، وطعن فى مبدأ « تقرير المصير » الذى نادى به الرئيس ويلسن ، وانتقد ما سماه ضعفا من الحكومة البريطانية بتقريرها الافراج عن سعد وصحبه بعد نفيهم الى مالطة ، وانتقد تباطؤ الحكومة فى ايفاد لجنة اللورد ملنر وتباطؤ اللجنة فى أداء مهمتها ، ثم عرض فى ختام خطبتة قواعد اربعة تنم عن نزعته العريقة فى الاستعمار وطلب ملاحظتها فى اية تسوية للمسألة المصرية .

قال فى مقدمة خطبته : « ان أهل هذه البلاد (انجلترا) يحتاجون الى معلومات أوفى مما بين أيديهم فى الوقت الحاضر ، وهذا هو السبب الرئيسى الذى من أجله اجترات الآن أن اعرض هذا الموضوع على أنظاركم » .

سياسة التكتم

« قيل شىء كثير منذ زمن وجيز عن السياسة السرية وقيل لنا ان الأيام السيئة القديمة قد مضت وانقضت وان لنا فى المستقبل أن نامل وضع ترتيبات تكون الأمة بمقتضاها ادخل فى ثقة الحكومة منها الآن فيما له مساس بالمفاوضات ، ولقد كانت تلك آمالا باطلة ، ولا أستطيع أن أقول انى كنت أومن كثيرا بتحقيقها ، ولكنا بدلا من أن تتحسن الأحوال القديمة رجعنا الى الوراء رجوعا بينا وصار أهل هذه البلاد أقل علما بدلا من أن يكونوا أكثر احاطة مما كانوا قبل الحرب بما يصنع باسمهم .

« ولو ان هذه كانت أوقات هدوء لا تقع فيها حوادث كبيرة لرضينا بمثل هذا النظام ، ولكن حوادث عظيمة تمر بنا ، وانا استجيز لنفسى أن أقول ا نتغييرات من أعمق نوع تهدد الامبراطورية من كل جانب ، ولا أرى أن اتحاشى هذه الكلمة فانا نحس كأنما نحن مقبلون على عصر تفكك ، ومن أجل هذا ينبغى أكثر من ذى قبل أن يعرف أبناء هذه البلاد الذين يعنيهم الأمر قبل غيرهم ما يصنع حكامهم على وجه الدقة » .

عدم وجود سياسة

« ويظهر ان الوزراء ليست لهم آراء مستقرة تمام الاستقرار ، ويخيل الى أنهم يختطون سياسة فى آخر لحظة ولا يحكمون الحوادث وانما ينساقون أمامها الى ما تكرههم عليه ، وسواء وجهنا النظر الى ارلندا أو الهند وبولندا أو سورية فلسنا نحس ان هناك سياسة مبرمة تتوخاها حكومة جلالة الملك بعد التفكير والروية فيها ، ولا حاجة بى الى الكلام على ارلندا ، فقد اشتغلتم بموضوعها منذ يومين ، ولكنه من الجلى أن هناك شيئا تتحرى الحكومة كتمانه عن الأمة فيما يتعلق بارلندا ، أما من حيث الهند فلم يكن ثم شىء أوضح ــ مهما كان الراى فى قيمة السياسة

التى اتبعتها الحكومة ــ من أن أيدى البرلمان والبلاد مضغوط عليها وأن ليس فى نية الحكومة مصارحة البلاد والبرلمان قبل الوصول الى قرارات لم يكن الى الرجوع عنها سبيل ، ولا يعلم أحد شيئا عن ارتباطات الحكومة فى المسألتين البولندية والسورية ولا عن كيفية القيام بها وتنفيذها ».

« ومما له دلالة كبيرة أن العادة التى كانت متبعة فى زمن السلم من تقديم الكتب الزرقاء » الى البرلمان قد عدل عنها عدولا تاما على ما يظهر ، والا فلماذا لا نرى أوراقا عن سورية وبولندا ؟ لقد كانت العادة فى الأيام القديمة السالفة أن يعد كتاب ازرق بعد كل حادثة كبيرة ويقدم الى البرلمان وكانت تنشر التلغرافات المتبادلة مع تقييدات ضرورية معينة توخيا للمصلحة العامة وكانت تطبع رسالة كبيرة تتضمن سياسة الحكومة وردود الحكومات الأجنبية التى يعنيها الأمر ، فكان البرلمان والبلاد يستطيعان أن يعرفا المسألة التى تعرضها الحكومة على الأمة والردود الواردة من الأطراف الأخرى للمفاوضات ، وأن يصدرا حكما عادلا ورأيا رصينا فى الأمر ، ونحن بعد بلاد تحكم نفسها ، أو نحن كنا كذلك ، وانه لواجب الأمة نفسها أن تضمن المحافظة على مصالحها وشرفها ، وهى لا تستطيع ذلك الا اذا توافرت لديها المعلومات اللازمة ، وأنا أقترح أن تنفى الحكومة عن أذهانها كل الآراء الناشئة عن الحرب وان تطرد الاعتقاد بأن البلاد مستعدة أن تثق بها ثقة عمياء كما فعلت بحق أثناء الحرب ، وعلى الحكومة أن ترتدى ثوب السلم وتخضع كما خضعت كل الحكومات السالفة لحكم البلاد ».

سياسة بريطانيا فى مصر

« وماذا عن مصر ؟ ماذا نعلم عن سياسة الحكومة فى مصر ؟ ان فى الصحف مقدارا معينا من المعلومات ، ولكنى لا اظن أنه قدم للبرلمان ورق ما منذ عرضت تلك الورقة « البرلمانية » الخاصة بالثورة فى تلك البلاد ».

لورد ملنر ــ ان هناك تقرير لورد اللنبى

لورد سالسبرى ــ هذا صحيح فقد قدم الينا تقرير لورد اللنبى ، ولكن هذا هو التقرير المعتاد الذى يتناول الشئون الداخلية المصرية ورفاهيتها وأحوالها ، وليس له علاقة ما بالمسائل السياسية الكبيرة الخاصة بتلك البلاد ، ولا ريب أن هناك مكاتبات ، ولا شك فى أن رسائل وبضعة تلغرافات تبودلت بين حكومة جلالة الملك والمندوب السامى ، وقد عاد الى هنا مندوبان ساميان عوملا على ما فهمت معاملة ليست حسنة جدا ، وقد كان فى الامكان الانتفاع بمعلومات السير هنرى مكماهون (١) ، والسير رجنالد ونجت (٢) فهل استشيرا ؟ وهل هناك أوراق تتضمن رأيهما ؟ هذان هما الرجلان اللذان شهدا الأمر وعايناه ، وهناك بالبداهة لجنة الفيكونت النبيل الجالس أمامى (ملنر) ، وهى لجنة لا شك عندى فى أن البلاد كلها تشكرها ولابد أن تكون هناك تعليمات أعدت وصدرت اليه (ملنر) ــ اذا كانت وزارة الخارجية تسير على ما ألفنا من قبل ــ وتضمنت وصف المسألة وما يطلب اليه القيام ببحثه والحدود التى خولته الحكومة العمل فى دائرتها ــ وكلها أمور لاشك أنها موجودة كتابة وينبغى أن تعرض على البرلمان ، على أن الذى نريده فوق كل شىء هو روح الثقة المتبادلة بين الحكومة والبلاد ، ونحن نريد أن نكون على ثقة من ان الحكومة فى عزمها أن تطلع البلاد على سياستها واجراءاتها ، وأن تدرك أن المسألة

(١ ، ٢) انظر ج ١ ص ٢٣ و ٢٤ .

ليست فقط خاصة بها وبالأمة المصرية أو الذين يتكلمون باسمها ، بل ان للرأى العام البريطانى والبرلمان دخلا فى ذلك لعله أعظم من دخل كل من عداهما ، وانهما يجب أن يحاطا بأتم المعلومات فى الوقت المناسب ، ولست أريد أن أمثل أمامكم كحجة فى شئون مصر ، ولكن أعلم أن مصر كانت أثناء حياتى السياسية كلها من أهم المصالح السياسية للبلاد » .

الى أن قال : « ان علينا أخيرا مسئوليتنا امام امبراطوريتنا ، اى مسئولية المحافظة تماما على القوة التى نستطيع بواسطتها أن نحكم امبراطوريتنا ، وأن نجود بنعم حكمنا على شعوب لا حصر لها فى الشرق (!) وهذه أمور لا يمكن أن يسمح لها أن تضطرب اكراما لعبارة مثل « تقرير المصير » ، وأحسب أن ليس ثم كلمة خليقة بأن تحدث من الضرر فى السياسة ما تحدثه هذه الكلمة ، نعم انها تتضمن فكرة نبيلة عظيمة ، ولكن الواجب تفسيرها بأعظم التحفظ ، أما الفكرة القائلة بأن نتخلى عن مسئولية امبراطوريتنا من أجل أن سياسيا امريكا فقد الآن ثقة مواطنيه انفسهم (١) اخترع عبارة « حق تقرير المصير » فهى فكرة يثور عليها كل سياسى عملى .

نقد السياسة البريطانية

« ماذا كانت سياسة حكومة جلالة الملك ؟ انى اذا انتقدت هذه السياسة فليس ذلك لخطأ فيها بل لأنه لم يكن هناك سياسة بالمرة ، الى أن تناول المسأله الفيكونت ملنر ، ولقد كانت سياسة الحكومة البريطانية فى مصر الى أن قامت الحرب واضحة، وكنا مشتغلين بترقية الحكومة وتحسينها فى تلك البلاد ، ولم يكن ذلك لأنا كنا ضد التغيير الدستورى ، بل على العكس اذا لم تكن الذاكرة قد خانتنى كان كل من اللورد كرومر واللورد كتشنر دائمى الرغبة فى السير فى طريق الحكم الدستورى ، واظن أن آخر أعمال اللورد كتشنر قبل سفره لمباشرة عمله العظيم فى الحرب ان خطا خطوة اخرى فى سياسة الحكم الدستورى فى مصر ، ولقد توخينا نفس هذه السياسة حتى بعد الحرب ، ولما اعلنت الحماية كان الظن ان نكون اقدر على القيام بمهمتنا الكبيرة ، لأن الحماية كان من تأثيرها ــ أو كان المرجو ان يكون من تأثيرها ــ جعل مركزنا أبسط وأسهل وتمكيننا من التخلص من كل العوائق ، واعتقد أنه كان المظنون أن نستطيع التخلص من كل شىء يقف فى طريقنا بسبب التدخل الزائد عن الحاجة الذى تسمح به امتيازات الدول الأجنبية ، فهذه كانت سياسة سائرة فى طريق واحد .

« فماذا حدث بعد ذلك ؟ لبثنا وقتا طويلا وليس هناك الا سياسة الارجاء والتردد ، وانا اشعر ان فى قولى هذا شيئا من الغمط للوزراء المكدودين فى تلك الأيام ، ولا ينبغى أن يتوهم احد أن تخطئه السياسة تستدعى بالضرورة الانحاء على الوزراء الذين كانوا منهمكين فى الحرب والذين هم مسئولون عن هذه السياسة ، ولكن الحقائق عنيدة ، ومهما قيل على سبيل الاعتذار عن الوزراء فان السياسة السيئة لا تحدث الا نتائج سيئة ، وهذا هو الذى يجب عليكم معشر اللوردات بصفتكم رجالا عمليين أن تتناولوه .

« كانت هناك سياسة استسلام لمجرى الحوادث ؛ على الرغم من التحذير والاحتجاج ، ولم يكن ممثلونا هناك صامتين لا يتكلمون ، فقد كانوا على العكس لا ينفكون يطالبون الحكومة بأن تكون لها سياسة .

(١) يريد الرئيس ويلسن . انظر ج ١ .

لورد كيرزون ـ متى كان هذا ؟

لورد سالسبرى ـ فى أثناء الحرب

لورد كيرزون ـ أحب أن أقول انى وانا أصغى الى المركيز النبيل لم أستطع أن أفهم متى انتهى عهد السياسة المحدودة ، وتلتها سياسة الاستسلام لمجرى الحوادث والضعف والارجاء ، وأظن أنى أكون أقدر على الرد عليه اذا تفضل بتحديد التاريخ .

لورد سالسبرى ـ لم اتهم قط صديقى النبيل بالضعف ، فان هذه خشونة لا أدب فيها ، وقد بدأت سياسة الاستسلام بعد اعلان الحماية تقريبا ، وكان من الواضح أنه يجب على الحكومة أن تعد سياسة لما بعد الحرب ، وأظن صديقى النبيل يوافق على هذا ، وقد قال المصريون ذلك للحكومة هناك ، ولكن هذا لم يكن له تأثير على حكومة جلالة الملك ، فلم تفعل شيئا ولعلها فكرت فى ذلك ولكنها لم تفعل شيئا واستسلمت للحوادث ، والواقع أنه لم يحدث شىء الى آخر الحرب على سبيل اتخاذ الأهبة لوقت يجب فيه اخراج سياسة .

« ولما وضعت الحرب أوزارها تبين انه كان من الضرورى الاستعداد ، لأن الوطنيين المصريين تحركوا ، ولم تكد الهدنة تعقد حتى بدأت المتاعب فى مصر ، ولا حاجة بى الى تذكيركم بسلسلة تلك الحوادث ، وانه لمن البديهى أن حكومة جلالة الملك لم تكن عندها فكرة واضحة عما يجب عمله ، ولما تحدى الوطنيون سلطة بريطانيا فى مصر قوبل ذلك منهم فى أول الأمر بهمة ، ونفى أربعة من زعمائهم الى مالطة ، فشبت الفتنة على أثر ذلك مباشرة ، فلم تلبث حكومة جلالة الملك أن لانت وسمحت للزعماء الأربعة بالعودة الى مصر ، ولست أشك فى أنه كانت هناك أسباب لهذه السياسة ، ولكنها فشلت كل الفشل كما تفشل كل سياسة ضعيفة ، فهى لم تتألف أحدا ، وحدث عقب ذلك مباشرة ما يسمى اضرابا ـ حسب تعابير هذه الأيام ـ فأضرب الموظفون فيما اظن وكل من استطاع أن يضرب غيرهم ، ولم تجد سياسة الافراج عن هؤلاء الزعماء الوطنيين .

« وفى مايو من السنة الماضية قالت الحكومة انه لا بد من عمل شىء ، وفعلا صنعت خير ما تستطيع فى هذه الظروف ، اذ قصدت الى الفيكونت ملنر ، وطلبت اليه أن يذهب الى مصر ، وهذه سياسة حميدة لو أنها نفذت حينما وضعت ، ولكن الحكومة ابطأت مرة اخرى ، ولا علم لى بالسبب ، وأحسب أن حوادث أخرى حالت دون التنفيذ فلم يصنع شىء بين مايو ونوفمبر ، ولم ينزل صديقى النبيل بأرض مصر الا فى نوفمبر ، وفى مرجوى أن تكون هذه التواريخ صحيحة ، وان يصحح خطئى اذا اخطأت ، اذ ليس من همى أن اقص الأمر على غير وجهه .

لورد ملنر ـ صدقت فان هذا كان فى نوفمبر ..

لورد سالسبرى ـ واذا سمح لى الفيكونت النبيل فانى أقول ان استقباله لم يكن حسنا جدا ، وقد كان عليه أن يباشر مهمته أمام صعوبات كبيرة قابلها برجولة كما هو المنتظر من مثله ، ومن الأسباب التى اوجدت هذه الصعوبات طول هذا التباطؤ ، ولست حجة فى مسائل الشرق ، ولكن أظن ان أخطر الأشياء فى معاملة الشرقيين عدم وجود الثقة بالنفس وظهور التردد فى ما ينبغى عمله ، وقد لا تكون اجراءات الحكومة كذلك ، ولكن علائم التردد وعدم الثقة بالنفس كانت ظاهرة كل الظهور فى السياسة التى كان ينبغى اتباعها .

« وقد نشرت ذكرى هذه الحوادث فى تاريخ مصر الحديث لانى احس بالحاجة الى تبرير موقف عدم الثقة بالوزراء فيما يتعلق بمسائل السياسة الكبرى . وبودى لو تحققت ان للحكومة فى أى ميـدان من ميادين السياسة الكبرى التى ذكرتها مبادىء ثابتة ونيات ثابتة ، وليس فى قولى هذا شىء شخصى ضد صديقى النبيل ، فان لى أعظم ثقة فى الفيكونت النبيل الذى قام بهذه المهمة ، وانى أكون من أعظم الناس اطمئنانا على المستقبل اذا أحسست أن هؤلاء الوزراء النابهين يستقيلون اذا لم يمكنوا من اتباع خطتهم ، ولكنى على أتم ثقة من انهم لا يفعلون هذا .

لورد ملنر ــ هل تعنى فى مصر أم هنا ؟

لورد سالسبرى ــ يؤسفنى أن أقول هنا ، ولسبب وجيه ، ولست أشك فى حسن نية صديقى النبيل ، ولكن الوزراء يرون على ما يظهر ان الاحتفاظ بالحكومة من الاهمية بحيث لا يتبعون المنهج المألوف أى رفض المسئولية عن سياسية لا يستطيعون أن يوافقوا عليها ، وانى أفهم بواعثهم ، حتى وان كنت أخالفهم فى النتيجة التى يصلون اليها .

المبادىء التى يعرضها ــ المبدأ الأول

« ولهذا السبب وحده اجترات أن اعرض اعتبارا او اثنين ينبغى أن نلاحظا فى وضع التسوية لمصر ، ولست اريد الدخول فى التفاصيل ، فانى واثق من عدم كفايتى لذلك ولعدم استعدادى لعمل بيان شامل فى الموضوع ، ولكن هناك مسألة أو اثنتين على جانب من الأهمية فيما أرى ، فمن ذلك انه من الأمور الحيوية أن تكون السلطة التى تحتفظ بها بريطانيا العظمى فى مصر سلطة حقيقية مهما كان مبلغها ، ولقد الفنا فى السياسة البريطانية تلك الحالة التى يكون لنا فيها السلطة الحقيقية وان لم يكن لنا مظهرها ، ومما هو خليق أن يزعجنى أن يعكس هذا المبدأ فى اية تسوية توضع لمصر ، وان نحتفظ بمظهر السلطة ونفقد حقيقتها ، واظن أن من المسلم به أنه ليس ثم دولة أوروبية سوانا ينبغى أن تكون لها الغلبة فى مصر ، وماذا عساه يحدث اذا فرضنا ان دولة اجنبية ساءها بعض أعمال الوزراء المصريين ؟ لا شك أنها تقول لنا اما أن تنصفونا والا انصفنا انفسنا ، ومن الواضح أن هذا لا بد أن يقع ، فلكى نستعد لهذا الطارىء الذى قد لا يحدث ابدا ، والذى يجب علينا مع ذلك أن نتوقعه بصفتنا اهل حزم ــ يجب علينا أن تكون لنا حقيقة السلطة .

المبدأ الثانى

« وهذا يقودنى الى المبدأ الثانى العام ، وهو انه يخيل لى ولعدد كبير منكم فيما اعتقد أن علاقات مصر الخارجية يجب أن تكون دائما فى أيدى الحكومة البريطانية ، وقد سمعت اشاعة بأن من يفاوضون عن مصر لا يريدون أن تترك العلاقات الخارجية فى أيدى الحكومة البريطانية ، وهذا ما أرى أن لا سبيل للتوسط فيه للأسباب التى أبديتها ، واذا سمحتم لى قلت أن هذا مطابق لأحدث المبادىء فى السياسة الدولية ، لأن العلاقات الخارجية فى كل الحمايات تكون فى أيدى الدولة الحامية مهما كانت الحماية من الكرم واتساع النطاق فى الجهات الأخرى . ولا بد انكم لاحظتم ذلك فى عهد عصبة الأمم .

لورد ملنر — فى الوصايات ؟

لورد سالسبرى — فى كل انتداب ، ولست أجهل أن مصر غير خاضعة للوصاية ، وكل ما أقوله اذا اعتبرتم عهد عصبة الأمم انه فى كل وصاية وهى آخر شىء نشأ فى القانون الدولى — مهما كان كرم شروط الانتداب تحتفظ الدولة الحامية بالعلاقات الخارجية .

المبدأ الثالث

« والشرط الثالث الحيوى الأهمية هو مركز السودان ، وينبغى أن تكون حكومة السودان فى أيدينا للأسباب التى أبديتها ، ومهما يكن تقدم مصر وترقيها فى القدرة على ادارة امورها فلا شك أنه ليس لها من التجارب ما يكفى فى حكم شعب آخر فان هذه مهمة شاقة نحن اهل لها بصفة خاصة ، ولا نستطيع أن ننفض أيدينا منها بدون أن نسىء الى سمعتنا ، ولكن اذا كانت حكومة السودان ستظل فى أيدينا فان مسائل صعبة ستنشأ من اجل مركز مصر بالنسبة اليه وانتم تعلمون أن العلمين المصرى والبريطانى يخفقان على السودان فى الوقت الحاضر وان البلدين من حيث القانون فى مستوى واحد من حيث السودان ، ولكن الواقع ان للحكومة البريطانية الكلمة العليا ، وان حكومة السودان فى أيدينا ، وهذا ترتيب ممكن ما دام لنا الاشراف على الحكومة المصرية ، ولكن على قدر سحب اشرافنا على مصر يتعقد مركزنا بصفتها مساوية لنا فى الحقوق فى السودان .

وهناك صعوبة اخرى ، وهى مسألة الحامية التى تتألف الآن من الجنود المصرية على الأكثر ، ولست أسأل الحكومة شيئا لأنى لا أريد أن الح عليها فى الاباحة بما ينبغى لها كتمانه صيانة للمصلحة العامة ، ولكنى أقول انه على قدر نقض اشرافنا على مصر تكون صعوبة استخدام الجنود المصريين فى حكومة السودان » .

المبدأ الرابع

« يضاف الى الشروط الثلاثة شرط رابع خاص بالمركز الحربى لبريطانيا العظمى فى السودان ، وليس فى نيتى ان اقول شيئا لأنى أرجو متى قدمت الى البرلمان الأوراق اللازمة أن يكون أمامنا رأى المندوب السامى نفسه عما يحتاج اليه مركز بريطانيا الحربى حسب الترتيب الجديد الذى سيوضع .

« والاحظ أن هناك صعوبة خاصة ستنشأ فيما يتعلق بامداد منطقة القناة بالماء فان هذا الماء يأتى من النيل ، ولا حاجة بى الى تذكيركم باننا اذا فقدنا السيطرة على الماء اللازم للحامية فقد نصبح فى موقف صعب جدا .

« وانا الح على حكومة جلالة الملك فى النظر فى هذه الاعتبارات ، ولن أشكو اقل شكوى اذا اتهمونى بالجهل ، وهم يردون على لما لهم من العلم والتجربة وغير ذلك مما ليس لى ، ولأنى لا أدعى كما أسلفت انى ثقة فى هذه الأمور ، ولكن المهم الآن هو تقارب الدنيا ، بحيث صار كل ما يعمل فى ناحية منها تتجاوب بأصدائه الكرة كلها ، ولا يخفى أن كل شىء يعتبر سابقة ، وأن كل ما تزرعون فى مصر تحصدونه فى الهند ، فكل عمل تعملونه وكل مبدأ تقبلونه وكل منحة تعطونها حتى ولو كانت منحة يسهل الدفاع عنها ، يجب أن ينظر اليه فى ضوء تأثيره فى ناحية أخرى ، وثقوا انه سيطلب اليكم المساواة والمشابهة فى المعاملة من نواحى أخرى من الإمبراطورية ، ولذلك ليس لكم مفر من الحذر والعناية ، ولست أريد أن أقول انه من واجبكم

أن تفعلوا شيئا خليقا ان يزيد فى عبء النفقات المثقل بها كاهل هذه البلاد ، ولما كنت على يقين من أن السياسة التى توضع بعد روية وتفكير هى فى الحقيقة أرخص من سياسة مترددة فقد طلبت الى حكومة جلالة الملك ملاحظة هذه الاعتبارات بالحاح ، وان أستطيع أن أؤكد للحكومة أنها فى مثل هذه القرارات ستنال التأييد التام من الأمة الانجليزية ، ونحن لم نسأم بعد من الامبراطورية ، ولم نتعب من حمل عبئها ، وما زلنا مستعدين لأداء واجبنا والقيام بما تفرضه علينا لها ، ولم ننفك على اتم استعداد للقيام بهذا الواجب مع ملاحظة الغير ، ونحن نريد أن تتالف النفوس النافرة ، ولكننا مصممون على أداء واجبنا الامبراطورى وسنفعله بغير تردد أو خوف » .

خطبة اللورد كيرزون

والقى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية خطبة رد فيها على خطبة اللورد سالسبرى وأوضح فيها سياسة انجلترا نحو مصر ، قال بعد مقدمة وجيزة :

« تظن المعارضة دائما أن الحكومة تخفى ما ينبغى الكشف عنه وتحسب ان قناع التستر والتكتم مسدل ابدا على سياسة البلاد الخارجية ، وملاحظتى على ذلك انها شكوى غير وجيهة اذا صدرت من أحد أعضاء مجلسكم ، لأن لكم امتيازات استثنائية يستطيع بفضلها اى عضو اذا دون الاقتراح على الورقة أن يضمن المناقشة فى اى موضوع متعلق بالشئون الخارجية ، مهما كان او غير مهم ، ومع أنه قد يحدث أحيانا أن ممثل وزارة الخارجية أمام هذا المجلس يستنكر ــ كما فعلت هذا مرات ــ المناقشة فى ظرف معين الا أن هذا لا يؤثر فى المبدأ العام الذى يجعل من حقكم فى أى لحظة أن تتناقشوا فى مسألة مصر أو فارس أو العراق أو سورية أو أية بلاد أخرى .

نفى التكتم

« وقد شكا صديقى النبيل من العدول عن اصدار الكتب الزرقاء أو الأوراق البيضاء ، وانى لأعجب كيف لم يخطر له اعتباران أولهما اننا خارجون من حرب كانت فيها كل همات هذه البلاد وفى جملتها وزارة الخارجية وغيرها من الوزارات موجهة الى اجراء القتال وضمان النصر ، وأنا أشك فى أنه يستطيع أن يجد فى أية وزارة خارجية أو أى برلمان فى أوروبا ذلك السيل من المطبوعات الرسمية عن الشئون الخارجية الذى اعتدناه فى الأيام العادية ، أما الاعتبار الثانى فهو انه من المألوف اصدار « كتب زرقاء » متى بلغ مجرى الحوادث أو السياسة مرحلة محدودة ولا أقول نهائية ، وهذا مبدأ تلقيته عن والده الكبير (١) ، وانى لا اذكر أحوالا كثيرة عظم فيها الالحاح فى اصدار أوراق عند مرحلة يكون اصدار الأوراق فيها خليقا ان يثير المتاعب ، وقد يعوق التسوية أو يحدث الاحتكاك ، وكثيرا ما كان يقال فى مثل هذه الظروف : « دعونا ننتظر حتى نقطع مرحلة يكون قد تم فيها شيء او انتهينا عندها الى نتيجة ، ثم بعد ذلك نقدم الأوراق الى البرلمان » ، وانى أؤكد للمركيز النبيل أن هذا هو المبدأ الذى نعمل به ونتوخاه ، فليست هناك رغبة منا فى التكتم ، وستكون القصة كلها بعد قليل أو كثير فى متناول اللوردات والبرلمان والجمهور .

التعليمات الى لجنة ملنر

« ولأتناول الآن مسألة أو اثنتين ذكرهما المركيز النبيل فى خطابه استشهادا على النظرية التى أشرت اليها ، فمن ذلك ما قال عن التعليمات الصادرة الى صديقى

(١) اللورد سالسبرى زعيم المحافظين ورئيس الوزارة البريطانية غير مرة . توفى سنة ١٩٠٣ .

النبيل لورد ملنر ، ومع أن المركيز النبيل يثق بعلم لورد ملنر وقدرته ثقة عظيمة طبيعية فقد قال . « لماذا لم نعرف فى أى شىء أرسل ؟ » ، فيا أيها الأعيان ان التعليمات الصادرة الى لورد ملنر تليت فى البرلمان ونشرت فى الصحف ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل ان لورد ملنر لما وصل الى مصر بصفته رئيس لجنته أذاع بيانا بالنيابة عن الحكومة واللجنة أوضح فيها الظروف التى حملته الى مصر والأغراض التى يرمى اليها .

حوادث مصر فى السنوات الأخيرة

« استطرد المركيز النبيل من ذلك الى سرد تاريخ غريب بعض الغرابة لحوادث مصر فى السنوات الأخيرة ، وانى اعترف بعجزى عن تطبيق ما روى على الحقائق كما اعرفها أنا ، ويظهر مما قال أنه مر عصر كانت لنا فيه سياسة معينة مقرونة باسم لورد كرومر أولا ثم بعد ذلك بشخصية لورد كتشنر ، والذى فهمته أن هذا العهد لم يوجه اليه نقد ما ، ولكن بعد ذلك جاء عصر تردد واستسلام لمجرى الحوادث وابطاء ، ولما سألت المركيز النبيل وأنا دهش متى بدأ هذا العهد قال ردا على ان مبداه اعلان الحماية على مصر فى أوليات الحرب وخريف ١٩١٤ ، فنحن كانت لنا سياسة الى ذلك العهد على قول المركيز النبيل ، وبعد ذلك لبثنا بغير سياسة ما ، واظن فى هذا اساءة كبيرة لممثلينا فى مصر فى ذلك الوقت ، وتعريضا خطيرا بحكومة جلالة الملك فى ذلك العهد ، وقد كان لورد جراى على ما اذكر وزير الخارجية ، وكان رئيس الوزارة المستر اسكويث ، فلو كانت البلاد سائرة فى طريق الارتباك والخراب فكيف لم توجه هذه الشكوى الى هؤلاء الوزراء والى تلك الحكومة ؟ لقد كنت أحد الذين انضموا الى الحكومة (الوزارة) فى مايو سنة ١٩١٥ ، ولست أذكر شكوى من هذا القبيل ، واسمحوا لى أن أرد هنا بما رددت به فى موضع آخر ، وهو أن كل هماتنا أثناء الحرب — سواء كان فى مصر أو هنا — كانت موجهة الى تسيير الحرب ، ولم تتخذ المسألة السياسية صورة مهمة الا بعد أن وضعت الحرب اوزارها ، فكان علينا أن نعالج الأزمات السياسية التى ظهرت .

نفى سعد باشا وزملائه

« وهنا نقطة أخرى اذا سمح لى المركيز النبيل قلت له أن معلوماته فيها خطأ ، فقد انحى باللوم الخاص على حكومة جلالة الملك لسماحها بعودة زغلول باشا وبعض اخوانه من مالطة التى اعتقلوا فيها الى مصر التى نفوا منها ، ولعل المركيز النبيل لا يعرف الظروف التى اعيدوا فيها ، فقد نفوا بناء على مشورة القائم باعمال المندوب السامى فى مصر ، وبعد ذلك بقليل — واظن بعد بضعة أسابيع اذا لم تخنى الذاكرة — عين لورد اللنبى عقب انتصاراته فى الشرق مندوبا ساميا فى مصر ، فحمل اليها معه تأثير تجاربه العظيمة ونفوذه الكبير ، وخول السلطة التامة لمعالجة الموقف — الذى لم يكن ينقصه الانفجار — على ما يشاء ويختار ، فكان أول ما أشار به أن يعاد زغلول باشا واخوانه من مالطة ، فهل يعنى المركيز النبيل حقيقة انه كان من واجب الحكومة بغية وضع سياسة أن تهمل أول اقتراحاته ، وتصر على ابقاء هؤلاء الناس على رغم مشورته ؟ ان المركيز النبيل أعظم تجربة من أن يذهب الى شىء من هذا النوع » .

تأخير ارسال لجنة ملنر

« وقد بث المركيز النبيل شكواه من التباطؤ فى سفر اللجنة المسندة رياستها الى صديقى النبيل لورد ملنر ، واعتبر هذا التباطؤ دليلا آخر على تردد حكومة

جلالة الملك ترددا ليس منه دواء ولا له علاج ، وقال ان هذا التأخير غير معروف السبب ، وآخر ما انتظر أن يذكره اى انسان — حتى من كان قوى الذاكرة مثل المركيز النبيل — هو خطبة ألقيتها أنا ، ولكن الواقع انى القيت منذ عام تقريبا خطابا وافيا فى مجلسكم هذا عن مصر ومع أنى لم اتوقع أن يشرفنى احد بالاشارة اليه فى هذا المساء فان من حسن الحظ ان معى الآن نصه لأنى بذلك استطيع أن اقرأ للمركيز النبيل ما قلته بالضبط فى هذه النقطة ، وهذا ما قلته بالحرف : لقد كان فى العزم ارسال لجنة لورد ملنر فى تاريخ مبكر متى تم تأليفها ، ولكنا صادفنا صعوبات من جهات شتى فلم نجد من السهل العثور على اعضاء لهم التجربة والقوة اللازمتان ، وليس الشتاء انسب الأوقات للقيام بأبحاث وتحقيقات فى داخل بلاد مثل مصر فى مناخها ، ورأينا من المرغوب فيه أن نتيح الفرصة للادارة (الوزارة) المصرية (١) المؤلفة حديثا لكى توطد مركزها ، وظننا فى ذلك الوقت — وهو ظن طاش — ان مؤتمر الصلح فى باريس ، قد يستطيع قبل الخريف أن يفرغ لحل المسألة الشرقية ، وقد أبلغنا لورد اللنبى الذى تعتمد حكومة جلالة الملك على رأيه اعتمادا كبيرا ، ان كلا من سلطان مصر ورئيس الوزراء يميل الى تأخير مجىء اللجنة الى الخريف ، وانه موافق على رأيهما ، وهذه هى الظروف التى استدعت ان يتأخر موعد سفر اللجنة ، فهل كان علينا مرة أخرى أن نهمل نصيحة لورد اللنبى ؟ وان نعمل على عكس رغبات السلطان ووزرائه ؟ لا يشير بشىء من هذا من كان مثل المركيز النبيل تجربة وعقلا .

عدم استقالة الوزراء

« ومما أحب أن ألفت أنظاركم اليه مما جاء فى خطبة المركيز النبيل اعرابه عن استيائه التام من أن بعضنا لم يستقل ، وقد تركنى المركيز انا وزميلى لورد ملنر فى حيرة لا نعلم ماذا كان ينتظر منا ان نصنع ، فهل نحن اللذان ينبغى ان نستقيل أم يستعفى غيرنا ونبقى نحن ؟ هذه مسألة مسدلة عليها حجب الغموض الذى يقال لنا انه يكتنف أجراءات حكومة جلالة الملك ، ويخيل الى — حسب ماجربت من ذلك — أن الوقت الذى يحس فيه الوزير انه مطالب بالاستقالة هو اذ يجد نفسه قد عزلته عن زملائه خلافات راجعة الى المبدأ او الشرف ، والمركيز النبيل يوافق على هذا ، فمن أين جاءه ان هناك اختلافات ؟

لورد سالسبرى — أنا لا أعلم بوجودها ، وانما ظننت فقط .

لورد كيرزون — لماذا يلح علينا اذن فى الاستقالة ؟ الحقيقة ان المركيز النبيل بلغ من سخطه على الحكومة الحاضرة انه لما رآها لا تستقيل جملة ازعجه أننا لا نستقيل واحدا بعد واحد ...

لورد سالسبرى — كل ما فى الأمر أنى لم احسبك موافقا على كل ما فعلته الحكومة .

لورد كيرزون — ان المركيز النبيل كان مرة عضوا فى وزارة ، وفى كل وزارة مقدار من الأخذ والعطاء ، ولعل تاريخ المركيز النبيل السياسى فى الوزارة كان يكون اقصر لو أنه استقال كلما خالف زملاءه ، ولكن الحكومة لا تسير بهذه الطريقة ، وانما يستقيل الوزير متى نشأت خلافات أساسية بينه وبين زملائه ، وقد وقفت هذا الموقف مرة ووقفه غيرى من زملائى فى أثناء حياة الحكومة الحالية ، أما هـذه الاشارة المبهمة

(١) وزارة محمد سعيد باشا

الموجهة الينا بانه ينبغي علينا أن نسهل على المركيز النبيل آراءه بأن نستقيل — فليست مما يملأ نفسي ثقة كبيرة .

لماذا أرسلت لجنة ملنر ؟

« فهل نحن هنا هذا المساء لنتناقش بطريقة غامضة خطابية في تاريخ مصر الماضي ؟ لا شك ان الامر ليس كذلك ! لما انتهت الحرب وقام الاضطراب في مصر اوائل ربيع العام الماضي بدا طور جديد في علاقاتنا بتلك البلاد (مصر) ، وكان ذلك طورا يستوجب اعظم العناية في التفكير ، واعمق البحث عن الأسباب التي لعلها أحدثت الاضطراب ، وأشد الروية والتدبر في الوصول الى حل ، هذه هي الأغراض التي من اجلها قررنا في خلال العام الماضي أن نطلب الى صديقي النبيل لورد ملنر نظرا الى قدرته وتجاربه الخاصة أن يذهب الى مصر .

ماذا حدث بعد ذلك

« واسمحوا لي في خلال الدقائق الباقية التي سأستغرقها من وقتكم أن أتناول ما هو في الحقيقة الشيء المهم الذى حدث منذ ذلك الوقت ، ذهب صديقي النبيل وزملاؤه الى مصر في نوفمبر سنة ١٩١٩ وبلغوها في شهر ديسمبر ، ولا ننكر ان ماقوبلوا به هناك لم يكن من شأنه ان يشجعهم ، فقد كانت الاضرابات على قدم وساق ، وبذل حزب الوطنيين مجهودا مدبرا لمقاطعة اعضاء اللجنة ومقاطعة اجراءاتها كذلك ، والواقع انهم لم يلقوا تسهيلات قط في المراحل الأولى من عملهم ، ولكن صديقي النبيل وزملاءه واصلوا القيام بواجبهم بصبر لا يعرف الملل ، وجلد يستحق الاعجاب ، وفي خلال الشهور الثلاثة التي قضوها في مصر حادثوا رجالا من كل مراتب الحياة ، وكل طبقات الاجتماع ، وزاروا الأقاليم وفحصوا عمل كل مصلحة ، ونقبوا عن أسباب الاضطراب ودواعي الانتقاض في أوليات العام ، واستمعوا لكل رأى ، وجمعوا مقدارا عظيما من الاثبات ، ولست أظن شيئا فاتهم ، ثم قفلوا عائدين الى هذه البلاد في شهر مارس . وبعد أن زايلوا مصر — وفي خلال شهر مارس وابريل — تجددت الاضطرابات والفظائع في تلك البلاد ، واطلقت النار على الضباط البريطانيين في الطرقات ، وقتل ضابط والقيت القنابل على أكثر من وزير مصري واحد ، ويسرني أن أقول ان الاضطراب المتجدد كان قصير العمر فقد خمد في شهر مايو وانطفأت جذوته ولم يتجدد شيء من هذا النوع بعد ذلك .

المفاوضة بين سعد باشا ولورد ملنر

« نأتي الآن الى صيف هذا العام ، ففي شهر يوليو جاء سعد باشا وزملاؤه الذين لبثوا مدة في باريس الى انجلترا ، وبدأت المحادثات بينهم وبين صديقي النبيل وزملائه ، ولم تكن هذه زيارة رسمية قام بها هؤلاء السادة ، فانهم لم يكونوا وفدا ، ولم يمثلوا الحكومة المصرية ، وانما كانوا أشخاصا ذوى نفوذ ينطقون بلسان عدد كبير من مواطنيهم ، وكان صديقي النبيل وزملاؤه على اتم استعداد ورغبة للدخول معهم في محادثات ، والواقع ان هذا كان من واجبهم كما فعلوا مثل ذلك مع طبقات شتى دعوها الى محادثات شبيهة بهذه لما كانوا في مصر ، وقد استمرت هذه المحادثات شهري يوليو واغسطس ، وفي اغسطس — وأظن في الأسبوع الثالث منه — أرسلت الى القاهرة مذكرة بالمحادثات التي جرت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة ، ونشرت في الصحف خلاصة وجيزة لها ، وكان صديقي النبيل أوضح لهم أن هذه ليست الا آراء لورد ملنر وزملائه ، وقيل أن الحكومة لم تنظر فيها ، وانه لم تكن هناك

فرصة لذلك لأن رئيس الوزارة (المستر لويد جورج) كان فى ذلك الوقت قد ذهب الى الخارج ، وكان البرلمان فى عطلة والوزارة لاتعقد اجتماعات ، وكان من الواضح تماما أن النظر فى الموضوع — وهو شيء محتم على أى حال — لابد أن يرجأ الى الخريف ، وفى شهر سبتمبر أرسل زغلول باشا اربعة من زملائه الى مصر ليشرحوا لمواطنيهم الاقتراحات التى كانوا يبحثونها مع لجنة ملنر ، فلم يشرحوها فقط بل حبذوها لأشياعهم ، فكان لها حظ كبير من الموافقة فى تلك البلاد ، واذا نظرنا الآن الى الحالة فى مصر ، فانه يسرنا جميعا أن نعلم ان الموقف قد تحسن كثيرا ، فقد زال الشعور العدائى الذى كان سائدا منذ عام ونصف عام ، وعادت الأمور الى مجاريها المألوفة ، وتدل آخر التقارير التى كنت أتلو منها أن الضباط البريطانيين يلقون مقابلة ودية فى نواحي البلاد المختلفة ، هذه هي الحال الموجودة الآن فى مصر .

الموقف فى الوقت الحاضر

« قد تسألون ما هو الموقف هنا فى بلادنا ؟ انه هذا : ان الوزارة تعنى بدرس الاقتراحات التى وصل اليها لورد ملنر وزملاؤه فى الظروف التى وضعتها لجنتهم ، ولا يصعب عليكم أن تدركوا أنها ليست مسألة تقرر أو ترفض فى جلستين تعقدهما الوزارة ، لا ولا فى ثلاث جلسات ، لأن الموضوع ينطوى على مسائل كبيرة ، خذوا مثلا الاعتبارات الأربعة التى لفت المركيز النبيل الأنظار بحق اليها ، فان حل كل واحدة من هذه يثير مصاعب عظيمة وانا على يقين من انه سيكون آخر من يلح على الحكومة أن تعجل بغير ضرورة فى وضع قرار عن هذه المسائل ، ولم يذهب لورد ملنر ولا احد سواه الى أن مشروعه هو وزملاؤه — مهما كانت رجاحة الوزن فيه — هو مشروع الحكومة ، وليست اقتراحاته باقتراحات الحكومة ، وعلى أنها لم تعرض بعد بصفة رسمية على الحكومة المصرية فهى قابلة للنظر واعادة النظر هنا فى الظروف التى وصفتها ، وهى كذلك محل لنظر الحكومة المصرية نفسها ، وكلا الطرفين يحتفظ لنفسه بمقدار متساو من الحرية فى الموضوع .

مفاوضة الدول

« وهناك أيضا البحث مع الدول بحثا هو بالضرورة طويل معقد ، وقد اشار اليه المركيز النبيل واعنى به البحث الذى لا بد أن يدور مع الدول التى تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر ، والتى ستنزل عن امتيازاتها التى تتمتع بها بدون أن تأخذ ضمانات كافية فى مقابل ذلك ، وهذه مرحلة لا بد من اجتيازها ، ومتى وصلت المناقشات هنا الى درجة متقدمة ، فان المفروض ان سلطان مصر سيرسل ممثلين معتمدين ليقابلوا حكومة جلالة الملك ، وليواصلوا حل هذه الأمور ، هذه هى الحالة كما هى الآن ، ولا شك أنها كما بينتها — ولتصدقونى اذا قلت انى عرضتها بصراحة واخلاص تامين — لا تدل على ما قاله المركيز النبيل من أننا نتعلق بأهداب سياسية فى اللحظة الأخيرة ، اذ ليس ثم ما هو اعظم من هذا الحذر والتدبر ، ولا اشد بطأ من هذه المراحل التى نجتازها ونقطعها واحدة بعد أخرى ، وبودى لو استطعنا ان نسرع السير ، ولكنه لا يوجد رجل يعرف مصر ، حتى ولا المركيز النبيل نفسه ، يرضى أن يحثنا على الاسراع والمخاطرة بما يحتمل أن يحدث منه تقوض كل ما شيد .

الاعتبارات الثلاثية الرئيسية

« وقد قال المركيز النبيل فى أواخر كلامه أن هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية لا بد من ذكرها ، وقد أشرت الى أولها وهى حماية الحقوق الأجنبية فى مصر ، ولا حاجة بى ان أقول اكثر من أنها بالبداهة لا بد أن تكون موضع الدرس الدقيق والعناية التامة ، اما الاعتبار الثانى فخاص بالعلاقات الخارجيـــة بحكومة مصر فى المستقبل ، والثالث خاص بمسألة على أعظم جانب من الأهمية الحقيقية ، اى مستقبل المركز الحربى والسياسى فى السودان ، وكل هذه المسائل كانت محل نظر لجنة لورد ملنر ، وهى الآن موضع درس الحكومة ، وللمركيز النبيل أن يثق أننا لم ننسها ولا غفلنا عنها » .

خطبة اللورد ملنر

وألقى اللورد ملنر خطبة ذكر فيها طرفا من أعمال لجنته ، والنتائج العامة التى يراها ، قال :

« لقد خالجنى بعض الشك فى هل ينبغى لى أن أقول شيئا فى هذه الفرصة لأسباب سأبينها لكم بعد قليل ، وانى لأتكلم بصعوبة واعانى مقدارا كبيرا من التنقيد ، ولولا أن خطبا معينة ألقيت على أثر ما قاله صديقى النبيل (لورد كيرزون) لما وجدت داعيا الى الكلام ولا باعثا عليه ، فقد شرح الموقف الحالى شرحا واضحا بديعا ، ولكن من تلوه من الخطباء ولا سيما صديقى النبيل الجالس امامى (لورد سلبورن) ضمنوا كلامهم بعض انتقادات لا ارى مفرا من الاجابة عليها بايجاز ، واظن ان الرد الوحيد الذى أستطيعه على تهم التكتم التى رميت بها الحكومة هو ان أسرد لكم ما حدث فى هذا الموضوع سردا بسيطا .

« وقد خاف صديقى النبيل ــ ولا أدرى لماذا ؟ ــ أن يصبح واذا بهذه المسألة التى هى من اعقد واصعب ما يمكن أن نعالجه والتى مهما تكن النتيجة لا مفر من البطء فيها ــ خاف أن يصبح فاذا بهــا قد سويت فجأة بطريقة لا ســبيل الى تعديلها ، وبغير ان تتاح الفرصة للأمة ولهذا المجلس أن يعربا عن رأيهما فيها ، الا انى لأهم ان اقول : بودى لو امكن السير بمثل هذه السرعة !

الموقف الحالي ــ متى يطرح الموضوع

« وما هو الموقف اليوم ؟ ان اللجنة التى أتشرف برياستها والتى تعالج حل هذه المسألة منذ آخر العام الماضى لم تضع تقريرها بعد ، وأنا فى هذه المسألة لى صفتان ، فانى رئيس اللجنة ، ومن وزراء حكومة جلالة الملك ، وما أعظم التبعة الملقاة على عاتقى بصفتى الأولى وما أعجزنى عن تصور تبعة أخطر من هذه من حيث تقرير اللجنة ، ولكنى متى وضعت اللجنة تقريرها فسيكون على حكومة جلالة الملك أن تدرس التقرير بعناية ، ولا ريب أن على تبعة معينة أيضا عن درسها هذا وبحثها وسأدافع بالبداهة بأقصى ما يسعه طوقى عما اشير به وأنصح ، ولكن متى تم ذلك واوسعت الوزارة تقرير اللجنة درسا وفحصا فستصدر الحكومة بيانا عن سياستها فى شكل من الأشكال ، وحينئذ ــ اذ لا يمكن أن تبعث الحكمة والعقل على اختيار وقت قبل هذا ــ يطرح الموضوع كله على هذا المجلس وعلى البلاد كلها متى نشر تقرير اللجنة واستطاعت الحكومة أن تقول ماذا تنصح للبلاد بالأخذ به فيما يتعلق باقتراحات اللجنة .

طول الوقت

« ومع أن اللجنـة لم تضـع تقريرها بعد ، فأظن أنه قد ذاع عن اجراءاتها اكثر مما يعرف عادة فى مثل هذه الأحوال ، وقد استفاض الخبر بجانب كبير من أعمالنا ، ولعل الذى يحتاج الى تعليل أو الى تبرير هو طول الوقت الذى مضى منذ ذهبت اللجنة الى مصر ، والذى سيمر الى أن تضع اللجنة تقريرها ، وفى وسعى أن أعلل ذلك وافسره ، واسمحوا لى أن أقول فى الوقت نفسه انى وان كنت شديد الأسف ـ ولأسباب شخصية أجد كل شيء يحملنى على الأسف ـ لطول الاجراءات فقد جنينا منفعة عظيمة من هذا الطول ، لأننا فى الأدوار الأخيرة حصلنا على مقدار من المعلومات ، ودارت معنا محادثات ستكون لها عندنا أكبر قيمة ممكنة فى تكوين رأينا ، ولقد كنت أقدر لما غادرنا مصر فى مارس الماضى أن نستطيع رفع تقريرنا فى ابريل أو مايو ، ولكنى كنت احس حينذاك ـ وانى أعنى اذ أقول « أنا » نفسى وزملائى جميعا الذين شاطرونى رأيى فى هذه النقطة وفى أكثر النقط المهمة التى عرضت لنا فيما اعتقد ـ أقول انى أحسست أننا لو كنا قدمنا تقريرنا فى ابريل أو مايو لجاء ناقصا ، لأن فرصة الاطلاع على آراء عدد من الأشخاص ذوى النفوذ العظيم فى مصر والذين يمثلون على اى حال جانبا كبيرا من الرأى العام المصرى ، هـذه الفرصـة لم تكن قد امكنتنا من قيادها ، فاننا اثناء وجودنا فى مصر ، وان كانت قد اتيحت لنا فرص لا حصر لها انتفعنا بها على قدر ما وسعته قدرتنا فى الاطلاع على آراء الناس من جميع الطبقات ، كان بيننا وبين المصريين دائما حجاب حائل لا يرفع ، ومع أن الناس حادثونا على انفراد فلم يكن ثم أحد مستعدا أن يتقدم ويقول انه يستطيع أن يعرب لنا عن آراء أى طائفة كبيرة من الأمة المصرية .

الاحالة على سعد

« لم يرض أحد أن يتقدم الينا ويقرر هذا ، ولم يكن أحد مستعدا أن يكون معنا على اتم صراحة ، وكنا دائما نحال على أشخاص لم يكونوا فى مصر ـ على زغلول باشا وآخرين بصفتهم الذين ينبغى لنا أن نتجه اليهم ليعربوا لنا اعرابا صادقا عن الرأى العام المصرى ، فلو انا كنا قدمنا تقريرنا بعد عودتنا لكنا شعرنا فيما أرى اننا استطعنا الى مدى كبير أن نسبر غور احساسات الأمة المصرية ، لكنا كنا دائما نرجو ونحن فى مصر أن يجادثنا وينفعنا بآرائه على كل حال رجل يعده جانب كبير من مواطنيه ممثلا بصفة خاصة لآرائهم ، وهذا لم يكن ميسورا فى مصر ، ولكن بعد قليل من أوبتنا الى انجلترا اتصل بى أن زغلول باشا وزملائه الرئيسيين الذين هم أعضاء ما يعرف فى مصر باسم « الوفد » يرغبون أن يعرضوا علينا آرائهم ، فاستقر رأينا فى اثر ذلك على أن الأفضل ان نرجىء تقريرنا الى ان نظفر بفرصة هذه المناقشات التى كنا دائما نرغب فيها ونحن فى مصر والتى لم تتهيأ لنا فرصتها أثناء مقامنا هناك ، فجاء زغلول باشا وطائفة من زملائه الرئيسيين الى لندن ثم لحق بهم مصريون آخرون ليسوا من هذا الفريق الخاص (يعنى الوفد) ـ رجال آخرون لهم نفوذ واهمية ، اخص بالذكر منهم عدلى باشا ، أمكنتنا الفرصة من محادثة بعضهم فى مصر ولم تمكنا من محادثة البعض الآخر ، ولى أن أقول ان التأخير الذى طال شهورا عديدة والذى كان داعية هذه الظروف التى بينتها ـ هذا التأخير كان له فى رأينا أعظم فائدة ممكنة ، واننا سنكون اليوم فى مركز افضل من مركزنا الأول يسمح لنا أن نقدم

الى حكومة جلالة الملك تقريرا جامعا شاملا للرأى العام المصرى ومتضمنا توصيات قائمة على اساس هذا الرأى العام وهو ما لم نك نستطيعه لو كنا اقتصرنا على المعلومات التى وفقنا الى جمعها لما كنا فى مصر .

نتيجة المحادثات

« والآن دعونى اقول شيئا آخر لعله أهم الجميع ، ان نتيجة هذه المحادثات قد تكون ، وقد لا تكون ، قاعدة اتفاق مستقبل بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ، وربما حدث — وقد لا يحدث — أن نشير نحن أعنى اللجنة على الحكومة البريطانية بالدخول فى « ترتيب » يمكن ان يسمى معاهدة ، ولست الى الآن فى مركزا يخولنى أن أقول شيئا قاطعا ، ولكنى واثق من شىء واحد — وهو أن المحادثات التى دارت بين اللجنة وبين هؤلاء السادة المصريين الذين أشرت اليهم قد ايدت اعتقادا كان ينمو فى ذهنى وهو اننا كنا مخطئين بعض الخطأ فى فكرتنا عن غايات الوطنية المصرية وروحها .

« لقد وقعت فى خلال الهياج الذى كان موجودا بمصر فى العام الماضى أو العامين حوادث كثيرة يؤسف لها ، واتبع ما يعرف باسم « الحزب الوطنى » المصرى منهجا كان فيما يظهر يدل على عداء مر لهذه البلاد (انجلترا) وعلى وجود روح لا سبيل الى تألفها ومصالحتها ، وتجربتى الخاصة هى اننا لما صرنا وجها لوجه أمام بعض هؤلاء الذين يعدون من اشد الزعماء المصريين عداء للانجليز وجدنا ولا شك اختلافا عظيما فى الرأى فى كثير من النقط ولكننا اكتشفنا أيضا — أو على الأقل ثبتت لدى بعضنا فكرة كانت تجول فى نفوسهم من قبل — انه ليس ثم من سبب يدعونا ان نظن أن الوطنيين المصريين على العموم معادون لبريطانيا العظمى ، أو ان بلوغ أمانيهم متعارض بالضرورة مع ضمانة المصالح البريطانية فى مصر أو مع ضمانة الاصلاحات التى كانت بريطانيا العظمى واسطة فى اجرائها بمصر ، ومع أنه لا يزال من المستحيل ان يتكهن أحد بما عسى أن تكون نتيجة المحادثات التى أسلفت الاشارة اليها ، بل حتى بما عسى أن توصى به فى النهاية هذه اللجنة التى تشرفت برياستها ، فانه لا يسعنى أن أقول شيئا سوى ان المحادثات الوثيقة — ولى أن أضيف الى نعوتها « الودية » — التى دارت معنا هنا مع الأشخاص الذين ذكرتهم ، والتى لم تنته حتى الآن ، قد جعلتنى أعظم املا مما كنت منذ ستة شهور ، بل مما كنت فى أى وقت قبل ذلك وأكبر رجاء فى امكان الوصول الى تفاهم حسن دائم ، أو دعونى أقول فى امكان تبديد سحب الشك والمرارة التى تكاثفت واظلت العلاقات بين البريطانيين والمصريين بعد أن كانت فى بعض ما مر وانقضى حسنة مرجوة الخير » .

« فاما اننا نستطيع أن نحتفظ بمركزنا فى مصر بالقوة الى الأبد فلا يخالجنى فى ذلك ادنى شك ، ولا حاجة بى ان أؤكد لكم اننى شخصيا لن أوافق ابدا على شىء اعتقد انه يكن الى اقل درجة ان يضعف المركز الامبراطورى الذى لبريطانيا العظمى فى مصر ، ولكن الخطر الذى كان يهددنى فى بعض الأوقات هو ان نلقى انفسنا محتفظين بهذا المركز ضد رغبات الشعب المصرى ومع استمرار روح الاستياء والانتقاض من جانبه على ما قد يعدونه نيرا اجنبيا غريبا ، وفى اعتقادى أن من الممكن انتهاج خطة عمل تمكننا من الاستيثاق من كل ما نحتاج اليه فى مصر بما فى ذلك المحافظة على النظام والتقدم اللذين كنا نحن موجديهما فى مصر ، بدون أن نورط انفسنا فى عداء دائم مع الأمة المصرية ، وأنا مقتنع أعظم الاقتناع بانه وان كان هناك ولا شك عنصر

من عناصر الوطنية المصرية معاد لبريطانيا ، الا ان سائر عناصرها التى هى خير واقوى ، ليست معادية لبريطانيا ، ولكنها فقط متمسكة بمصريتها ، وانه يمكن أن يوجد تحالف حسن دائم بين الوطنيين المتمسكين بمصريتهم وبين السياسى البريطانى « الامبراطورى » ، أنه ليس هناك تضارب دائم فى المصالح ، وانى لأدرك المصاعب الكبيرة التى تعترض طريق التفاهم الحسن فى هذا الموضوع بيننا وبين الوطنيين المصريين الذين يريدون أن يروا بلادهم تشغل مكانها تحت الشمس وتكون لهـا قومية معترف بها ومركز قائم بنفسه ، ولكنى شخصيا لا اعتقد ان تذليل هـذه العقبات من وراء الامكان ، ولست أستطيع تفصيل توصياتنا وشرح الأسباب التى تبررها فى نظرنا وتدعو اليها ، وستكون كلها بعد قليل بين ايدى الحكومة ، ثم تعلن الى المجلس والجمهور ، ولا أدرى ماذا ادخر الحظ لها ، وقد تلقى « قطعتى » صفير الاستهجان فى المسرح ، ولكنى على يقين ان اللوردات النبلاء لا ينوون أن يستهجنوها قبل أن يسمعوها » .

رد على هذه المناقشات

يطول بنا المقام لو أردنا أن نرد على النزعات الاستعمارية البادية فى هذه المناقشات، وقد رددنا على مثلها فى فصول الكتاب السابقة ، على أننا نود ان ننقل هنا بعض نصائح ازجاها للمصريين رجل من خيار البريطانيين ، وهو المستر بلنت Blunt صديق مصر والمصريين ، أوضح فيها السياسة البريطانية نحو مصر ، وذلك فى رسالة له الى المؤتمر الوطنى المصرى الذى انعقد برئاسة المرحوم محمد فريد فى بروكسل عاصمة بلجيكا عام ١٩١٠ ، فان فى هذه النصائح أبلغ رد على تلك المناقشات ، قال فى رسالته مخاطبا المصريين :

«احذروا منا ، فاننا لا نريد لكم شيئا من الخير ، لن تنالوا منا الدستور ولا حرية الصحافة ولا حرية التعليم ولا الحـرية الشخصية ، وما دمنا فى مصر فالغرض الذى نسعى اليه من البقاء فيها هو أن نستغلها لمصلحة صناعتنا القطنية فى منشستر ، وأن نستخدم أموالكم لتنمية مملكتنا الافريقية فى السودان ، وأن نستمر بأقل حياء من الماضى فى تنمية مشروعاتنا المالية الانجليزية الصهيونية فى بلادكم ، وان نقيد أيديكم وارجلكم لنجعلكم هدفا لأطماعنا الاقتصادية .

« لم يبق لكم عذر اذا أنتم انخدعتم فى نياتنا بعد أن وضح الأمر فيها وضوحا تاما ، فاحذروا أن تنساقوا الى الرضى باستعباد بلادكم ودمارها » .

ثم أخذ ينصح للوطنيين المصريين فقـال : « ثابروا على أن تعارضونا معارضة جهرية جريئة كل يوم ، اطلبوا بلسان واحد وفى كل فرصة أن يوضع حد لما تتألمون منه ، وأن نعود نحن الى حظيرة القانون وأن نسحب جنودنا من بلادكم ، وأن نكف عن التدخل فى شؤونكم ، اطلبوا ذلك فانكم بطلبه لا تخسرون شيئا اذ نحن غرباء فى بلادكم ، ومن حقكم أن تطالبونا بترككم ، ذكرونا دائما وبكل وسائل الاعلان بأن لا حق لانجلترا فى أن تتصرف عندكم تصرف السيد ، وأنكم لا تريدوننا حامين لكم ولا مستشارين ولا منظمين لادارتكم ولا تتركوا لنا عذرا نعتذر به لندعى لأنفسنا شيئا من ذلك .

« اظهروا معاداتكم لنا بصراحة ، ولكن لا تظهروها بثورات سابقة للأوان لا تفيدكم شيئا ، بل بتلك الوسائل التى تستطيعها كل الشعوب التى تمنى بالأجنبى

لتثبت له استيلاءها ؛ وهى مقاطعته فى معاملاته التجارية والرسمية وفى علاقات الأفراد بعضهم ببعض .

« لا ، لم يبق لكم الا وسيلة واحدة لاقناعنا ، وهى أن تثبتوا لنا أن احتلالنا بلادكم مصدر تعب لنا ينمو دائما ، ومصدر خطر عظيم علينا اذا شبت الحرب ، اقنعونا بذلك ، اذ فى اليوم الذى يفهم فيه ذهن جمورنا الثقيل ان الفائدة من احتلال بلادكم لا توازى المتاعب والأخطار التى يسببها لنا ، نرى أنكم محقون ونترك بلادكم ، وثقوا بأننا لن نترك بلادكم قبل ذلك بلحظة واحدة » (١).

قطع المفاوضات ــ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠

كان الوفد يأمل بعد خطبة اللورد ملنر فى مجلس اللوردات أن تستأنف اللجنة مفاوضاتها معه فى التحفظات ، وقد التقى بكامل هيئته بهيئة اللجنة فى الموعد الذى حدده اللورد ملنر لهذا الاجتماع وهو يوم ٩ نوفمبر ، ولكن لم تدر فيه مناقشة ، وظهر فى جو الاجتماع منذ بدايته طابع الوجوم ، وبعد تبادل التحية بين أعضاء الوفد وأعضاء اللجنة وقف اللورد ملنر وأمسك بيده ورقة تلاها على أعضاء الوفد بصوت متهدج من أثر الانفعال الذى كان باديا عليه ، وأعلن فيها إنه ليس من الملائم المناقشة الآن فى التحفظات ، وأنه اذا تقرر عقد معاهدة فانها لا تكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وفى هذه المفاوضات يمكن ابداء هذه الأمور (التحفظات) .

ولما انتهى اللورد ملنر من تلاوة هذه الكلمة وقف سعد باشا ورد عليه بكلمة قصيرة ، خلاصتها أنه شديد الرغبة فى ايجاد حالة موافقة للتسوية ، كما ان اللجنة شديدة الرغبة فى ذلك ، ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدا اذا لم يستطع أن يحقق شيئا من تحفظات الأمة التى أبدتها ، ولا سيما إذا عجز عن أن يقول للمصريين ان بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا ، وعلى ذلك انفض الاجتماع ، وقبيل إنفضاضه طلب الوفد صورة من الكلمة التى تلاها اللورد ملنر ليبعث برده الكتابى عليها ، فأرسلتها اللجنة فى شكل مذكرة هذا تعريبها :

مذكرة اللجنة

« تراءى من المرغوب فيه عقد هذا الاجتماع قبل سفر النواب المصريين بقصد ايضاح الحالة وترك الباب مفتوحا للعمل بالاشتراك بينهم وبين اللجنة فى المستقبل

« أن التقرير الذى اتى لنا به حضرات من عادوا أخيرا من مصر يظهر أنه دال على ميل قسم عظيم من الرأى العام لتسوية تكون على الأساس الوارد بمذكرة أغسطس ، ومن جهة أخرى فانهم يقولون ان بالمذكرة نقطا عديدة يرغبون فى تعديلها وأن هناك شروطا أخرى يريدون اضافتها ، وذلك قبل أن يعدوا بتعضيدهم تعضيدا مطلقا ، انى لا حاجة بى الى المناقشة اليوم فى هذه الأمور فان اللجنة مجمعة رأيها على أن لا فائدة من زيادة المناقشة فى مسائل تفصيلية فى الدور الحاضر .

« لم يكن قط مقصودا بالمذكرة أزيد من بيان القواعد العامة التى يمكن الوصول بها لبناء إتفاق عليها ، وعلى كل حال فانه (كما حسبنا دائما) اذا تقرر عمل اتفاق ،

---

(١) ص ٨٧ من كتاب « أعمال المؤتمر الوطنى المصرى ببروكسل سنة ١٩١٠ » بالفرنسية

فان هذا الاتفاق فى ذاته لن يكون الا نتيجة لمفاوضات رسمية بين نواب معتمدين بطريقة أصولية من الحكومتين البريطانية والمصرية ، فى تلك المفاوضات يمكن ابداء الأمور التى قدمتموها قائلين انها نتيجة زياره بعضكم لمصر ، كما يمكن ابداء أمور اخرى من كلا الطرفين ، اذ ذاك يكون من المستحيل ومن غير المرغوب فيه نبذ أى طلب غير مناف منافاة بديهية لروح الاتفاق المرسوم هيكله بتلك المذكرة التى كما يلوح عليها تستدعى ايضاحا قبل امكان صيرورتها معاهدة رسمية ، ان تعجيل هذه المناقشات لا يكون من شأنه فى رأينا أن يسهل أى تسوية ، وعليه فنظن من الأحكم الامساك فى الوقت الحاضر عن ابداء أى رأى بخصوص النقط الجديدة التى اثرتموها اخيرا ، وان كنا نعتقد أنه فى الامكان ايجاد حل مرض بل ان هذا الحل سيوجد متى أمكن ابتداء المفاوضات الرسمية .

« واهم من اطالة المناقشة فى التفصيلات فى الدور الحاضر أن يحصل التاثير على الرأى العام هنا وفى مصر لاستمالته لتسوية المسألة على المبادىء التى استصوبناها معا ، وعلى الخصوص أن تستعمل كل الوسائل لتنمية روح المودة والثقة المتبادلة وتمكينها ، تلك الروح التى ساعدت محادثاتنا هنا على ايجادها والتى يجب ان تسرى سريانا شاملا بين الطرفين اذا أريد لمجهوداتنا أن تكون موصلة للغاية المنشودة أما فيما يتعلق ببلادنا نحن فاننا نتعشم أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون باتمامه فى اقرب ما يمكن يكون من وراء تقديمه الوصول لهذه الغاية ، ولكن من المهم أيضا ان مثل هذا الأثر يحدث فى مصر بفضل مساعيكم ، وانا لنعترف بما قمتم به من العمل فى هذا السبيل ونحمدكم عليه ، ولكن من البديهى أنه ما زالت هناك معارضة يلزم التغلب عليها اذ يوجد عدد عظيم من المصريين لم يتشربوا روح الاتفاق ، ولكنهم لسبب ما ، يكرهون حسن التفاهم بين انجلترا ومصر ، هؤلاء يتشككون فى نيات بلادنا أو يظهرون أنفسهم بمظهر المتشككين ولا يقدرون ما يخامر بريطانيا العظمى من العواطف الكريمة التى تجعلها حسنة الاستعداد لتقبل مطالب الشعب المصرى ، فأنتم بمقدار ما تستطيعون من تبديد هذه الظنون السيئة ومن ازالة سوء التفاهم ومن تقوية الشعور الحسن تكونون قد قطعتم فى السبيل الموصلة الى التسوية التى يشغف بها كلانا شوطا لا يقطع بأية وسيلة اخرى » .

رد الوفد

فلما وصلت هذه المذكرة الى الوفد أرسل الى اللجنة ردا تمسك فيه بوجوب المناقشة فى التحفظات قبل الدخول فى المفاوضات الرسميه واعرب عن رايه فى ان ارجاء هذه المناقشة الى أن تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها وتريد الغاء الحماية ، وطلب أيضا الغاء القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية فى مصر لامكان تهيئة الجو للاتفاق بين البلدين ، قال :

« أتشرف أن أبلغكم انى تسلمت نص المذكرة التى تلوتموها فى جلسة ٩ نوفمبر الجارى وهذه المذكرة تقرر ان باب المناقشة لا يزال مفتوحا بين لجنتكم والوفد وانه من غير المناسب أن تبحث الآن التحفظات التى ابدتها الأمة المصرية بالنسبة للمشروع الذى وضع فى ١٨ أغسطس الماضى ، وان محل هذا البحث يكون فى خلال المفاوضات الرسمية ، وتشير هذه المذكرة بنوع خاص الى المصلحة الرئيسية التى تنجم من ايقاف الرأى العام فى البلدين على الحالة بحيث توجد بين الأمتين روح حقيقية للوفاق

بدونها لا يكون أى اتفاق ممكنا ، ولا جرم ان الوفد المصرى مقتنع بهذه النظرية كل الاقتناع ، ولذلك ما فتىء يظهر رغبته الشديدة فى مناقشة التحفظات فى الدور الحالى من المفاوضات ، ولو تم ذلك لأدت هذه المناقشة الى ازالة كل سوء تفاهم ومحو كل اثر للشكوك وتحقيق الفرض المنشود تحيقا كليا ، وهو ايجاد وفاق مرتكز على الثقة المتبادلة بين الأمتين .

« ولا يخفى ايضا ان مناقشة التحفظات الآن امر لا مندوحة عنه لأنها مرتبطة كل الارتباط بأحكام المشروع الذى يراد أن يكون قاعدة للمفاوضات الرسمية ، فارجاء هذه المناقشة الى ان تبدأ المفاوضة بين الحكومتين معناه ارغام المفاوض المصرى على الدخول فى تعاقد على قواعد مخالفة كل المخالفة لأمانى البلاد التى تريد استقلالها كما تريد الغاء الحماية ، وهذا ما لا يقبله الوفد ولا أى مصرى حائز لشىء من ثقة مواطنيه .

« ولأجل هذا السبب لم نستطع قبول مشروع ١٨ أغسطس ، ولنفس هذا السبب أيضا لم تتردد البلاد فى المطالبة بتعديله بما أبدته من التحفظات التى تشرفت بابلاغها الى جنابكم .

« على ان هناك من جهة أخرى تلك القوانين الاستثنائية التى تطبق فى مصر منذ سنين عديده ، وكذلك المحاكم العسكريه وغيرها من الوسائل والأعمال التى لا تتمشى مع روح الاتفاق ولا مع الرغبة الصادقة التى أظهرتموها فى القاء مقاليد حكم البلاد الى أبنائها ، وهذا كله يجعل من العبث أية محاوله فى توجيه الدعوة لاحلال الثقة فى النفوس ، فالانسان الذى يقف فى مثل هذا الجو ليدعو الى الاتفاق لا بد أن تعده البلاد خادعا أو مخدوعا مهما كانت الثقه فيه غير محدوده ، ومهما كان حائزا لاحترام الجميع ومحبتهم ، ولا شك أنه يسقط تحت صيحات الاستياء العام لاتباعه منهجا منافيا للحقيقة ولشعور كل مصرى ولحكم العقل نفسه .

« وعلى ذلك فالوفد المصرى يأسف كل الأسف لأنه يرى من المستحيل انتهاج السبيل الذى تدعونه اليه ، ولقد كان يعد نفسه سعيدا اذا كنتم خولتموه الوسائل الضرورية التى تمكنه من أن يسعى سعيا نافعا فى ايجاد تيار ميال للوفاق فى البلاد ، ومهما يكن من الأمر فان ترك باب المناقشة مفتوحا بين لجنتكم والوفد يجعلنا نأمل فى الاعتماد على حكمتكم وحكمة زملائكم لتذليل الصعاب الحاضرة حتى يكون فى مقدرتنا ان نبث بين أبناء الأمة المصرية روح الثقة الحقيقية والرغبة الصادقة فى الاتفاق التام مع بريطانيا العظمى » .

« سعد زغلول »

سفر الوفد الى باريس

وقد غادر الوفد لندن يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ووصل الى باريس ، ومن هناك أرسل سعد باشا الى مصر النداء الآتى يدعو فيه الأمة الى الاتحاد والتضحية والايمان بالنفس وبعدالة القضية الوطنية لكى تنال استقلالها ، قال :

« أيها المواطنون الأعزاء ، لقد رفعتم منذ عامين عن كبريائكم القومى ذلك العبء الذى كان يثقل كاهله ، وبصيحة الاستقلال أعلنتم فى وجه العالم بأسره حقكم فى الحياة وما زلتم منذ ذلك اليوم تثبتون أنكم جديرون بأمانيكم الوطنية ، وجاءت نتيجة الاستنارة برأيكم فى مشروع الاتفاق مثبتة أن الاستقلال ليس فى نظركم كلمة

تردد فى الفضاء بغير معنى ، بل انتم تريدونه استقلالا حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذى سيرسل غدا اشعته الوضاءة على مصر الحرة وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والايمان بانفسنا وبعدالة قضيتنا المقدسة ايمانا هادئا صادقا »
« سعد زغلول »

وفى الحق ان البلاد قد كسبت ولم تخسر شيئا بقطع هذه المفاوضات وحبوط مشروع ملنر ، فان « المزايا التى لايستهان بها » والتى اشار سعد الى اشتماله عليها فى بيانه الى الأمة (ص ١٠٦) قد نالتها بشىء من الصبر والجهاد دون ان ترتبط بتلك القيود الواردة فى المشروع والمضيعة للاستقلال والسودان ، فهذه المزايا تنحصر فى الغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد اعترفت انجلترا بكلا الأمرين فى تصريح من جانبها ، وهو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى سيرد الكلام عنه فى الفصل الثالث من كتاب « فى اعقاب الثورة » ، ولا شك ان هذا التصريح مهما قيل فيه اقل ضررا من مشروع ملنر ، ولا يقيد الأمة فى شىء ، لانه تصريح من جانب واحد .

قرار الوفد

واجتمع الوفد فى باريس بكامل هيئته وقرر بالاجماع ان لا يدخل المفاوضات الرسمية على اساس مشروع ملنر قبل تعديل هذا الأساس بالتحفظات التى ابدتها الأمة .

قرار الحزب الوطنى

وأصدر الحزب الوطنى نداء الى الأمة بعد قطع المفاوضات ، اهاب بها أن تظل متمسكة باستقلالها التام لا ترضى عنه بديلا ، قال :

« اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٥ نوفمبر الجارى واصدرت بيانا سياسيا للأمة هذا نصه :

« أصدر الحزب نشرة فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ قال فيها : انه يعاون الأمة بكل ما فى وسعه على العمل لنيل الاستقلال التام ويمد يده باخلاص الى كل حزب أو جماعة أو طائفة أو أى كائن من كان يعمل لهذا الإستقلال ، ولقد صار الحزب يجد فى هذه السبيل الشريفة وجعل يعمل لهذا الغرض الأسمى بهمة رافعا الاحتجاج تلو الاحتجاج ، مصدرا البيان تلو البيان ، ناشرا التقرير تلو التقرير داعيا الأمة الى الاتحاد والصبر والثبات ، حتى اذا ماهبطت لجنة لورد ملنر أرض البلاد واصدرت بلاغها الشهير فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ أصدر الحزب بلاغه الذى رغب الى الأمة فيه الا تفاوض اية هيئة انجليزية فى امر الاتفاق بين مصر وانجلترا الا اذا اعلنت الحكومة البريطانية بصفة رسمية دولية إستقلالها التام غير المشوب بأية شائبة ، وجلت جنودها عن البلاد ، مكررا دعوة الأمة الى الاحتفاظ باتحادها ومثابرتها على طلب الاستقلال التام .

« ولما عرضت على الأمة مذكرة لورد ملنر الشاملة قواعد الاتفاق فى ١٠ سبتمبر الغائب محصت لجنة الحزب الرئيسية هذه القواعد تمحيصا دقيقا واصدرت باسم الحزب قرارا اعلنت فيه للأمة رفض المشروع بحذافيره مبينة الاسباب فى تقرير

نشرته بالعربية فى طول البلاد وعرضها ، وبالفرنسية والانجليزية فى العالمين الأوروبى والأمريكى ، والقت تبعة قبول هذا المشروع على الذين يروجونه ليهدموا كيان مصر السياسى الشرعى ويقضوا على مطالبة الأمة ونفسيتها قضاء مبرما ، كما حضت الأمة على الاستمرار فى الجهاد بجميع الوسائل المشروعة .

« هذا وقد كانت النتيجة السارة ان الامة بأسرها أعلنت العالم كله مرة أخرى رغبتها الأكيدة فى الحياة المستقلة الحرة بتمسكها بالاستقلال التام تمسكا لا شبهة فيه ، وازداد اتحادها قوة وثباتها متانة وعقيدتها فى الاستقلال التام ايمانا راسخا لا تتحول عنه يمينا ولا شمالا ، ولقد زال الأثر الذى كان قد ألم ببعض النفوس من جراء أعمال بعض خصوم استقلالنا عندما أعلنت الأمة فى هذه الأيام على رؤوس الاشهاد ما أعلناه من قبل من ان الاستقلال لم يكن لفظا فحسب ، بل هو ما يضم مدلوله من كل معانى السيادة التامة للأمة على مرافقها جميعا داخل بلادها وخارجها دون تدخل اية سلطة اجنبية فى مرفق واحد منها ، ولذلك يكرر الحزب الوطنى الرجاء لكل مصرى طاهر القلب صادق العزيمة ان يتبت على عقيدته الوطنية مثابرا على المطالبة بالاستقلال التام متحدا مع العاملين له باخلاص ونزاهة ، وكذلك يعلن الحزب من جهته أن يده ممدودة من يوم عمل لحرية بلاده واستقلالها ولا تزال ممدودة لكل رجل ثابت الجنان أبى النفس موفور الكرامة يعمل لهذا المبدأ الأرفع مبدأ الاستقلال التام ، فانما الشخصيات تفنى فى خدمة الغاية الرافعة من ضعة ، غاية النجاة والحياة ، والله نصير العاملين »

وكيل الحزب
على فهمى كامل

تقرير اللورد ملنر ـ ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

رفع اللورد ملنر تقريره الى اللورد كيرزون وزير خارجية انجلترا فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، واذنت الحكومة البريطانية بنشره فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ ، وقام خلاف بينه وبين زملائه فى الوزارة ـ اذ كان وزيرا للمستعمرات ـ انتهى باستقالته كما سيجىء بيانه .

وهذا التقرير هو من الوثائق الهامة فى تاريخ المسألة المصرية ، وهو فى أهميته يشبه تقرير اللورد دفرين الذى أوفدته الحكومة البريطانية الى مصر عقب اخماد الثورة العرابية لدرس احوالها ووضع تقرير عنها ، وقد قدم هذا التقرير الى حكومته فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ ، ووضع فيه قواعد سياسة انجلترا فى مصر على عهد الاحتلال ، وخلاصتها فرض الحماية المقنعة على مصر ، وأساس هذه الحماية ابقاء جيش الاحتلال فى البلاد ووضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة وجعل الحكومة خاضعة لهم (١) .

وقد وضع اللورد ملنر فى تقريره قواعد السياسة التى اتبعتها انجلترا فى مصر من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٣٦ وما بعدها حيث أبرمت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا .

بسط اللورد ملنر فى هذا التقرير عمل لجنته فى مصر ، وما صادفته من صعوبات

---

(١) راجع مهمة اللورد دفرين وتقريره فى كتابنا (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ص ٢٠ وما بعدها .

بسبب المقاطعة والهياج اللذين قاما فى وجهها ، وخلاصة الحوادث التى جرت أثناء اقامة اللجنة ، وشرح أسباب ثورة سنة ١٩١٩ من وجهة النظر البريطانية ، وتكلم عن تطور الحوادث فى مصر منذ اعلان الهدنة الى قيام الثورة ، وذكر بعض وقائعها ، ثم تكلم عن الحركة الوطنية والمطالب المصرية ، ورسم قواعد السياسة المقبلة التى اقترحها على حكومته ، فقال ما خلاصته انه يرى العدول عن السياسة القديمة التى كانت تتبعها قبل الحرب من فرض حماية (وقد سماها وصاية) على مصر تستأثر بشؤون الحكم فى البلاد ، وان حالة الهياج الذى شاهده فى مصر لا يمكن معالجته بالرجوع الى هذا النظام القديم ، ولا باصلاح ادارى فى أداة الحكم ، بل يرى احداث تغيير جوهرى يناسب الحالة الجديدة ، واقترح أن يكون حل المسألة المصرية بعقد معاهدة يرضاها الفريقان (انجلترا ومصر) توفق بين امانى مصر فى الاستقلال ومصالح انجلترا الجوهرية فى مصر ومصالح الأجانب فيها ، وذكر النقط البارزة التى تكفل المصالح البريطانية ، وهى أن تسترشد مصر ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية ، وأن تعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية ، وهذه الحقوق فى نظره وبحسب تسميته على نوعين ، أولهما أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى ابقاء قوة عسكرية فى ارض مصر لتحمى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، وثانيهما أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بمصالح الأجانب المشروعة ، وأن تترك انجلترا لمصر شؤونها الداخلية فيما عدا ذلك تتولاها بنفسها ، وقال انه اذا استثنيت هذه الضمانات للمصالح البريطانية والمصالح الأجنبية ، فانه يرى أن تعاد حكومة مصر فعلا الى ما كانت عليه نظريا مدة الاحتلال ، أى حكومة مصرية للمصريين ، وأشار بأن تعترف انجلترا لمصر باستقلالها مقيدا بهذه القيود ، مع استبعاد السودان اطلاقا من هذه التسوية ، وابقاء الحالة فيه على ما هى عليه طبقا للوضع الذى أوجده اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، كما أوضحه فى خطابه المرافق لمشروعه (ص ١٦١) ، واشترط أن تقر المعاهدة جمعية وطنية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية .

هذه هى خلاصة القواعد التى اقترحها اللورد ملنر فى تقريره ، وهى كما ترى بعيدة بعدا شاسعا عن الاستقلال بمعناه الصحيح ، الذى تفهمه الأمم كافة ، وتدركه الفطرة الوطنية السليمة ، وذكر أنه عرض هذه القواعد على بعض ذوى المكانة فى مصر بصفة غير رسمية فلم يجد منهم فى الجملة اعتراضا جوهريا عليها ، وانما احالوه للمناقشة فيها على الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا والذى كان فى باريس وقتئذ ، ثم ذكر خلاصة مفاوضاته مع الوفد فى لندن مما لا يخرج عما اوردناه فى موضعه (ص ١٥٠) وأنها أسفرت عن مشروع ١٨ اغسطس سنة ١٩٢٠ (الذى نشرناه فى موضعه وقد أسماه مذكرة) ، وقد وضعته اللجنة محتويا على النصوص التى تحبذها وتشير على الحكومة البريطانية بقبولها ، وأورد فى تقريره نصوص هذا المشروع وشرحها ، وقال ان الوفد فى مفاوضته اللجنة سلم من بادىء الأمر بتخويل بريطانيا العظمى قاعدة عسكرية فى أرض مصر لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، غير أن أعضاءه ألحوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قناة السويس ، وفضلوا أن تكون فى الضفة الشرقية ، ولم يأبوا أن تتسلم بريطانيا العظمى زمام الموارد المصرية كلها فى مدة الحرب ، وقال انه أخرج السودان عمدا من مناقشاته مع الوفد ، وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ، وان المعاهدة لا تمس حالة السودان بحال ، وعرض لاستشارة الأمة فى مشروعه ، فقال انه تبين من أقوال مندوبى الوفد ان الرأى العام قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ،

قال فى هذا الصدد ما يأتى : « صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين ند حملوا على التسوية الملنوية حملة منكرة فى أول الأمر » وقال النـاقدون ان لاستقلالالمنوى لمصر ليس استقلالا حقيقيا،واحتجوا خصوصا لعدمادخالالسودان ى المشروع ، وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت السلطانى الذين صدروا منشورهم المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٩٢٠ (ص ٨٢) ، فانتهزوا الفرصة نشروا فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بلاغا آخر بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون تفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ، قال ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرا ذكر ، ولما رأى أولئك الأمراء ان مقترحات اللجنة وقعت وقعا حسنا عند الناس موما (كذا على ما يزعم) تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد شروه قبلا (١) .

ونصح بالتغلب على الحزب الوطنى الذى سمى أعضاءه بالمعارضين فى الاتفاق ، ال : « من البين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها ، وان فى مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق ، بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا لعظمى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون لك ، غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب لمصرى »

واشار الى ان أهم الشهادات الناطقة باستحسان الرأى العام للمشروع شهادة لأعضاء الباقين من « الجمعية التشريعية » فى اجتماع عقدوه فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بحضور مندوبى الوفد ، وكان عدد أولئك الأعضاء ٤٩ عضوا ، أقر ٤٥ منهم قواعد المشروع وامتنع اثنان عن ابداء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه وتخلف عن لحضور اثنان وكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة عليه ، قال وعلى ذلك يكون ٤٧ ن الواحد والخمسين عضوا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية قد افقوا عليه .

وختم اللورد ملنر تقريره (الذى وقع عليه هو وأعضاء لجنته) بالنصح الى لحكومة البريطانية بالتعجيل فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد المعاهدة ، قال فى هذا الصدد ما يلى : « فنصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا ابطاء زائد ى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها ، وعندنا ن اضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة » .

---

(١) يشير الى حديث للامير عمر طوسون مع الشيخ عبد المجيد اللبان نشرته جريدة (الاهرام) ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٠ قاله فيه الامير : « انه يقدر جهاد العاملين حق قدره وتسره نهضة الامةواحتفاظها بحقوقها ، وانه وان كان رأيه الخاص الذى يتمسك به كل التمسك هو وجوب حصول البلاد على حقوقها كاملة غير منقوصة ، فهو يحترم رأى الأمة لانه رأى الجماعة التى يتحتم احترام رأيها ، وان بلاغ الأمراء انما هو مجرد ابداء لرأيهم كأفراد مصريين يودون لامتهم الكمال ، وانه لا يقصد به التأثير فى الرأى لعام أو تحويل اتجاهه ، وان كل رأى تراه الامة فهو يحترمه ويجله ، وان شعاره سيظل دائما النهوض مصر والعمل لابلاغها السعادة التى يجب أن يتمتع بها الشعب المصرى العريق ، وان هذا المعنى هو الذى شير اليه خاتمة بلاغنا حيث اسندنا الامر فى النهاية الى الامة وجعلنا لها الكلمة العليا فى مشروع الاتفاق » ، وليس فى هذا الحديث عدول من الأمير عن رأيه فى مشروع ملنر ورفضه اياه .

استقالة اللورد ملنر ، وتصريح المستر تشرشل
بأن مصر جزء من الدائرة الامبراطورية المرنة

وبعد أن قدم اللورد ملنر تقريره الى حكومته ، حدث خلاف فى شأنه بينه وبين زملائه فى الوزارة ، أدى الى استقالته من منصبه فى يناير سنة ١٩٢١ (وكان وزيرا للمستعمرات) ، وفى فبراير سنة ١٩٢١ خلفه فى منصبه المستر ونستون تشرشل ، وقبيل تسلمه مهام هذا المنصب رسميا أدلى بتصريح فى مأدبة أقيمت للورد ريدنج حاكم الهند العام ، تناول فيه المسألة المصرية ، فعدها من المسائل البريطانية ، وعد مصر جزءا من الامبراطورية البريطانية المرنة ، واعرب عن أمله فى أن الصعاب القائمة من جانب ارلندا ومصر تتناقص فى سنين قليلة ، وأن تتولى هاتان الأمتان شؤونهما تحت ظلال السلام والفلاح ضمن الدائرة المرنة للامبراطورية البريطانية .

الاحتجاج على تصريح تشرشل

وقد أثار هذا التصريح عاصفة من الاحتجاج فى مصر ، اذ جاء فى أعقاب ما أبدته الأمة من التمسك باستقلالها التام ، فكيف تفاجأ بتصريح من وزير المستعمرات الجديد بأنها جزء من الامبراطورية البريطانية وبأنها يجب أن تبقى ضمن الدائرة المرنة لهذه الامبراطورية ، وقد أرسلت برقيات الاحتجاج من مختلف الهيئات والجماعات على هذا التصريح الى جميع الصحف والدوائر السياسية .

***

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى

بأن الحماية علاقة غير مرضية

على اثر دراسة الوزارة البريطانية (وزارة المستر لويد جورج) تقرير اللورد ملنر ، قررت اعتبار الحماية التى أعلنتها على مصر علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول فى مفاوضات رسمية « للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخاصة لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى » (كذا) .

وقد ابلغ اللورد اللنبى هذا القرار الى السلطان فؤاد فى خطاب أرسله الى عظمته فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قال :

« دار الحماية : القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

« الى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين

« يا صاحب العظمة . لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته (١) الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها .

« ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم ، وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشرع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فى ما يختص بالاتفاق المنوى عقده ، وانى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم الى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية ، وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

« وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم :

« ان حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فى ما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى .

---

(١) كذا فى الاصل ، اى حكومة جلالة ملك بريطانيا ، وهو تعبير مألوف فى المراسلات السياسية البريطانية

« وانى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق » « اللنبى »
وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة يوم ٤ مارس سنة ١٩٢١ .

كان هذا التبليغ حادثا جديدا فى السياسة البريطانية ، حقا انه لم يكن ليدنى مصر من استقلالها ، ولا يخطو بها الى تحقيق آمالها ، ولا يصلح أساسا لمفاوضات ناجحة ، ولكن امرا هاما يبرز فيه ، وهو أنه احتوى أسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى ، وخطة جديدة فى مواجهته ، وهذا الاسلوب يختلف عن اسلوبها من قبل ، فهى فى هذا التبليغ تعترف بأن الحماية التى اعلنتها وفرضتها قسرا على البلاد ، وتمسكت بها على تعاقب السنين ، هى علاقة غير مرضية ، فهذا الاعتراف هو حجة جديدة كسبتها مصر فى ميدان النضال ، تؤيدها فى ثورتها ضد الحماية والاحتلال ، وفى مطالبتها بالاستقلال التام ، ولا يخفى ان سياسة الاستعمار تتشكل وتتنوع تبعا لدرجة قوة المقاومة لدى الأمم المهضومة حقوقها ، فكلما زادت قوة المقاومة فيها ، تراخت تبعا لذلك قبضة الاستعمار .

قارن بين هذا التبليغ وبين اعلان الحماية ذاته ، أو بينه وبين تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، تجد فرقا كبيرا فى الأسلوب والمعانى .

ففى بلاغ اعلان الحماية (١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤) أعلن وزير الخارجية انه « بالنظر الى حالة الحرب بين انجلترا وتركيا قد وضعت مصر تحت الحماية البريطانية، وأنها أصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بهذه الحماية » .

وفى تلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، قال مخاطبا الدول العظمى : « انه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فان حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، والى أن يحين ذلك فان مركز حكومة جلالة الملكة بازاء سموه يقضى عليها ببذل « نصائح » لتتأكد من أن النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم » .

وقال فى تلغرافه الثانى الذى ارسله بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ الى السير افلن بارنج (اللورد كرومر) : « ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى انه فى حالة اصرار حكومة صاحبة الجلالة الملكة على طلب اخلاء السودان ، لا تقبل حكومة سمو الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة ، ولا أرى حاجة الى أن أوضح لكم أنه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ان تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع « النصائح » التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من ان المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة جلالة الملكة لواثقة من انه اذا اقتضت الحال استبدال احد الوزراء ، فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » (١) .

---

(١) رجع كتابنا مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ص ٢٨

فاذا وضعت هذه الوثائق وغيرها الى جانب تبليغ ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، نجد اعترافا من الحكومة البريطانية بالعدول عن التمسك بالحماية ، وتغييرا فى اسلوبها ، بحيث اخذت تحسب حسابا للشعب المصرى ، وهذا التغيير هو نتيجة لازدياد قوة المقاومة الوطنية فى البلاد .

استقالة وزارة نسيم باشا
١٥ مارس سنة ١٩٢١

كان منتظرا بعد هذا التبليغ ان تستقيل وزارة نسيم باشا ، البغيضة الى الشعب ، وتخلفها وزارة تمثل البلاد بصفة عامة ، وتساهم فى خدمة قضيتها ، وقد اتجهت الأنظار الى عدلى باشا ليؤلف هذه الوزارة .

ولم يكن السلطان يميل الى استقالة وزارة نسيم باشا ، لأنه كان واثقا من سياستها فى تدعيم الحكم المطلق فى البلاد ، والخضوع لسياسة السراى ، مع الاذعان للاوامر البريطانية وكان يبغى أن تبقى رغم سخط الشعب عليها ، وأن يعهد الى عدلى باشا يكن بمهمة المفاوضة ، لكن عدلى باشا لم يكن مطمئنا الى سياسة نسيم باشا ودسائسه ، وبخاصة لأن عدلى قد اعتزم أن يجعل ضمن برنامج وزارته هدفا داخليا هاما ، كانت تتمخض عنه الحوادث ، وهو اعلان الدستور ، ولم يكن هذا البرنامج مما يتفق مع سياسة السراى فى الحكم ، لأن السلطان فؤاد لم يكن يميل فى خاصة نفسه الى النظام الدستورى ، وظل برما به ، متجهما له ، طول حياته ، فاستمسك ببقاء نسيم فى رآسة الوزارة ، وطلب الى عدلى باشا أن يقتصر على رآسة وفد المفاوضة ، فرفض عدلى هذا العرض ، ولم ير السلطان بدا من الاذعان لضغط الحوادث ، وتنحية وزيره الثقة الامين ، فرفع هذا اليه كتاب استقالته فى ١٥ مارس سنة ١٩٢١ ، وضمنه ما كان من إعلانه حين الف وزارته انها لا تبت فى نظامات البلاد السياسية حتى يفصل فى حالتها السياسية ، واشار الى المفاوضات غير الرسمية ، ثم الى قرار الحكومة البريطانية الأخير فى شأن التساهل فى أمر الغاء الحماية والمفاوضات الرسمية ، وأنه لذلك يقدم استقالته ، قال :

« يا صاحب العظمة :

« لما رأى مولاى ورايه الموفق على الدوام أن يعهد الى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة الكون صدعت للأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد ، حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففرغنا الى عملنا بصدق من نياتنا ، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدات الحقوق تؤخذ مسمحة ، ولله مصائر الخلق وعواقب الأمر .

« بدات هذه الحكومة عهدها فبدات معه المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير ، بين رءوس مدبرة ، وعقول مفكرة ، وهى تتمه بظهور آية البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها ، فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل ، أخذ الله بقلوبنا الى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدى العاملين لخير البلاد وأسعادها .

« لقد اعلنت حكومة عظمتكم جهرة اثر تشكيلها انها تسلمت الأعمال لتكون أمانة فى يدها ، وأن لا تبت فى نظامات القطر السياسية حتى يفصل فى حالة مصر السياسية ،

كما انى قبلت وقتئذ الرياسة معلنا ارتياحى لبدء تلك المفاوضات ، مقدما حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيــار عظمتكم عليــه اذا وفق الله ، وجاء دور المفاوضات الرسمية .

« ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه الى ما وصل اليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الانجليزية التساهل فى أمر الغــاء الحماية قبـل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده فانى أتقدم لعرشكم المجيد رافعــا استقالتى بقلب ملؤه الاخلاص لذاتكم السنية ومفعم بالاجلال والاعظام لسدتكم العلية واضعا هــذه الأمانة بين يدى المليك المعظم الأمين على البلاد والذى هو للكل وليس للفرد ، والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب ، ولا زلت يا مولاى عبدكم الأمين » .

« محمد توفيق نسيم »

تأليف وزارة عدلى يكن باشا

١٧ مارس سنة ١٩٢١

قبل السلطان استقالة وزارة نسيم باشا فى ١٦ مارس ، وعهد فى اليوم ذاته الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها وصدر المرسوم بتأليفها فى ١٧ مارس ؛ وضمن عدلى باشــا جوابه برنامج وزارته ، فأعلن أنهــا ســتجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن تصل الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وأنها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها ، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وأن هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور ، **وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل رأى الأمة تمثيلا صحيحا ،** ووعد بالعمــل على رفع الأحكام العسكرية والغــاء الرقابة على الصحف وبالامتناع عن احداث كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد .

وهاك نص الوثائق التى تبودلت فى صدد تأليف الوزارة :

كتاب السلطان الى عدلى باشا

« عزيزى عدلى يكن باشا

« لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا ابلاغ أمتنــا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ الينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بالغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنــا للمفاوضة فى وضــع اتفاق بين البلدين ، وانا لنبتهج لهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية ، وبما لنا فى ذاتكم من الثقة الكاملة قديما وما تعهده فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبــة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم واصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياســية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« وانى أضرع الى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته » .

فى ٦ رجب سنة ١٣٣٩ (١٦ مارس سنة ١٩٢١) « فؤاد »

جواب عدلى باشا

« يا صاحب العظمة

« اتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة العالية اذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة ، لقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم اكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد ، لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه .

« حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء . عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية . اسماعيل صدقى باشا وزير المالية . أحمد زيور باشا وزير المواصلات . جعفر ولى باشا وزير المعارف . أحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف . محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية . نجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة . عبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية .

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق اليه البلاد ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة ، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض .

« ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة ، وسيكون للأمة على لسان المثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وبما أن هذه الجمعية ستكون ايضا بمثابة جمعية تأسيسية فان الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادىء الحديثة للأنظمة الدستورية **وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا** ، وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وانا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

« واننا لندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى ، بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على أننا بتأييد عظمتكم لنا سنعنى بادارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضوع اهتمامنا العظيم ، هذا وان الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو اليها لخير رعاياها وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود

معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد ، وانى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة فى ٧ رجب سنة ١٣٣٩ — ١٧ مارس سنة ١٩٢١ « عدلى يكن »

وقد صدر المرسوم السلطانى يوم ١٧ مارس على النحو الوارد فى كتاب عدلى باشا .

وزارة الثقة

سميت وزارة عدلى « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية الى سعد ، فهو الذى اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر الى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابلهم عدلى ورشدى وثروت ، فصارحوه الرأى بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالمحادثة الى الوفد ، وبأن لا أمل فى محادثة مع غير الوفد ، وقد أرسل سعد باشا برقية الى ابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال : « سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم (أى تقرير اللجنة المركزية للوفد) ، وقد أرسلنا قرارنا تلغرافيا الى اصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا الينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة » .

وكان سعد على اتصال بعدلى اثناء اقامة لجنة ملنر بمصر ، وبعد رحيلها ، ورأى تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات ، فأرسل الى عدلى خطابا من باريس فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٠ يشرح فيه هذا المعنى ويؤيده وينوه بأن يتولى عدلى باشا تأليف هذه الوزارة ، قال :

« لم يخطر ببالى ولا ببال أحد من زملائى التوجه الى لوندره للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر اذ ليس فى محادثته معكم ولا فى مذكرته لكم ما يشجع على هذا ، لأن مذكرته مع كونها خصوصية سرية لاتتضمن مايصح أن يعتمد الانسان عليه حتى فى نفسه بالنسبة لأمر هام كمسألتنا ، بل فى محادثته ما يمنع من هذا الانتقال ، وهو عدم رضا الحكومة الانجليزية بالمفاوضة مع الوفد وحده ، لأن فيه انكارا لصفته التى اجمعت عليها الأمة من توكيله وحده للمفاوضات ، أما العودة الى مصر فلم يتغير فيها رأينا للأسباب التى بيناها لكم ، نعم ان ترجمة عبارة Self governing institutions بالحكومة الدستورية هى الأصح ، ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا ، لأن هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولأن ايرادها فى المكان الذى وردت فيه من البلاغ (١) مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التى حددتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمناه ، والقول بأن القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنها نتيجة للتعاقد لا وسيلة له .

« ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من (أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى) لزم قبل كل شىء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا .

---

(١) بلاغ لجنة ملنر الصادر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ ص ٧٩ .

« ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة ، لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية فى رأينا هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد ، موثوق بها ، ويكون البرجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية ، ثم عرض ما تنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق ، ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو واعلنت برجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة ، والسعى فى أن تنتخب أعضاء فى تلك الهيئة ، اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم فى التاريخ احسن الذكرى » .

« سعد زغلول »

وارسل سعد الى عدلى برقية من باريس فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نتمسك برأينا فى موضوع عودتنا الى مصر ، ونظرا لأننا لم نفكر مطلقا فى ذهابنا الى لوندره فاننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراح ، وبما أن المفهوم من عبارة Self governing institutions أن الحكومة البريطانية لا تتعاقد الا مع حكومة دستورية فقد صار اذا من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة يكون برنامجها تحضير هذا الدستور ثم المفاوضة للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ولبريطانيا مصالحها الخاصة ، ويجب أن يعرض هذا المشروع على تصديق الجمعية النيابية التى ينشئها الدستور الحديث ، وقد سبق ارسال خطاب تفصيلى »

« سعد زغلول »

وكتب سعد الى عدلى خطابا آخر استيفاء لشرح هذه المسألة ، قال :

« صديقى العزيز

« ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لأنه من الطبيعى أن تجرى المفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الأمة ، وأن يتصدق على ما تنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى طريقة تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم وفيما اكده لكم من المقصود بعبارة Self governing institutions التى أوردها فى بلاغه ان لم تكن هى بذاتها ، ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ، ولا يصعب عليه أن يتضمن برجرامكم عبارة الاستقلال التى أوضحناها فيما كتبته لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهى فوق هذا ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها واكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم **ولكنها ليست فوق همتكم وانتم أهل لتحمل مثل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم** ، والوفد مستعد لأن يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم **حتى لا يساء الظن فى نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطرق امامكم** ، وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم ويعلن برجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الأفهام ، وصيانة الرأى العام من خطرات الأوهام التى لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها

عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ، ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لأن يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى » .

« سعد زغلول »

ففى هاتين الرسالتين نوه سعد بوجوب تأليف وزارة ثقة برئاسة عدلى تتولى وضع الدستور ، ثم تباشر المفاوضة ، ولا يدخلها الوفد .

ولما انتهى اللورد ملنر من عمله فى مصر أرسل سعد يستدعى عدلى الى باريس ، وبعث اليه ببرقية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ ، قال فيها :

« نكون سعداء برؤيتكم فى باريس ، أما عن الاقتراح الثانى (١) فانا نوافقكم عليه ، ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات » .

« سعد زغلول »

وكرر استدعاءه اياه فى برقية بتاريخ ٢٥ مارس ، هذا نصها :

« نشاركم رأيكم فى عدم قبول الأساسات كما عرضت (وهى اقتراحات من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقدر المستطاع » .

« زغلول »

فرد عليه عدلى بتاريخ ٢٦ مارس ببرقية هذا نصها :

سعد زغلول باشا ٣٩ شارع شانزلييزيه — باريس

« قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلى » .

« عدلى يكن »

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية فى ٣١ مارس سنة ١٩٢٠ :

« وصل تلغرافكم متأخرا ، نكون سعداء برؤيتكم فى أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم » .

« زغلول »

فلبى عدلى دعوة سعد ، وبارح مصر فى ١٦ ابريل ، ولازم الوفد فى مفاوضاته مع ملنر ، ثم عاد الى مصر فى أواخر نوفمبر سنة ١٩٢٠ .

فلما ألف وزارته فى ١٦ مارس ١٩٢١ ، كانت هى « وزارة الثقة » التى دعا سعد باشا الى تأليفها ، ومن هنا جاءت تسميتها « وزارة الثقة » فلا غرو أن قوبلت بابتهاج الأمة واغتباطها ، وجاءتها البرقيات من مختلف الهيئات ، كما جاءتها الوفود من كل ناحية تعلن هذا الابتهاج ، وكانت من هذه الناحية تشبه وزارة شريف باشا التى تألفت سنة ١٨٨١ فى ابان الثورة العرابية ، نزولا على ارادة الأمة ، وقوبل تأليفها بالاغتباط العظيم ، وسميناها « وزارة الأمة »(٢) .

(١) وهو اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضة.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) ص ١٣٨ وما بعدها و ١٩٧ وما بعدها (ط)

ومن غرائب المصادفات أن مصير وزارة عدلى كان شبيها بمصير وزارة شريف باشا(١) ، بل كان أسوأ منه ، وانتهت بمثل ما انتهت به الأولى ، اذ استهدفت كلتا الوزارتين للسقوط بين مظاهر السخط والاستنكار ، وفى الحق أن نصيب عدلى من هذه المظاهر كان أكبر بكثير من نصيب شريف باشا .

عودة سعد الى مصر

أرسل عدلى الى سعد بطريق البرق نبأ تأليف وزارته وبرنامجها ، ودعوة الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية .

فجاء الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر ، وغادر باريس يوم ٢٩ مارس ، ووصل الاسكندرية يوم الاثنين ٤ ابريل ، والى القاهرة يوم ٥ منه ، وقوبل فى الاسكندرية وفى الطريق منها الى القاهرة ، وفى العاصمة ، باعظم مظاهر الفرح والحماسة ، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له نظير فى تاريخ مصر الحديث .

وهنا تبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر القومى ، سنعرض لها فى كتاب(٢) « فى أعقاب الثورة المصرية » .

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ١٣٨ وما بعدها و ص ١٩٧ وما بعدها .

(٢) ظهر هذا الكتاب فى ثلاثة اجزاء .

الفصل السادس عشر

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟ وفيم نجحت ؟

نريد فى الفصل الأخير من هذا الكتاب ، أن نستبق الحوادث التى سيرد ذكرها فى كتاب « فى أعقاب الثورة المصرية » ، لأن هذه الحوادث لاتغير شيئا من جوهر الرأى فى نتائج ثورة ١٩١٩ ، فموضع هذا البحث هو فى كتاب الثورة ، لأن الواجب يقتضى منا بعد أن تحدثنا عن أسباب الثورة ووقائعها ، أن نبحث فى نتائجها ، وهل نجحت فى الجملة أم لم تنجح ، واذا كانت قد نجحت ، فما هو مدى نجاحها ؟ وفى أى النواحى كان هذا النجاح ؟

لقد قيل كلام كثير فى هذا الموضوع ، واختلفت الآراء اختلافا بينا فى الجواب على ذلك السؤال ، وهذا الخلاف يرجع فى الغالب الى الزمن الذى يصدر فيه الجواب ، والظروف التى تلابسه ، وحالة الانسان النفسية فى الوقت الذى يجيب فيه .

ومن الواجب علينا بادىء ذى بدء ، لكى نصل الى جواب اقرب الى الحقيقة وادنى الى الانصاف ، وابعد عن التأثرات الشخصية ، أن نوسع دائرة البحث والتحقيق ، وان نتخير القواعد التى نبنى عليها بحثنا .

فأول قاعدة يصح ان نتخذها اساسا للبحث فى مبلغ نجاح اية ثورة أو عدم نجاحها ، هى تعرف الحالة التى كانت عليها البلاد قبل الثورة ، والحالة التى وصلت اليها بعد الثورة ، وهل تقدمت أم تأخرت ، وما علاقة الثورة بهذا التقدم أو التأخر .

اتبعنا هذه القاعدة فى الجواب على مثل هذا السؤال بالنسبة للثورة العرابية ، وانتهينا الى أنها أخفقت ولم تنجح ، وبينا أسباب اخفاقها ، وافردنا لذلك الفصل التاسع عشر من كتابنا عنها (لماذا اخفقت الثورة العرابية) (١) .

قامت الثورة العرابية فى أوائل سنة ١٨٨١ لتقرير النظام الدستورى أساسا للحكم فى البلاد ، وتحريرها من الحكم المطلق ، ومن التدخل الأجنبى معا ، ونجحت مؤقتا فيما قصدت اليه ، اذ اعلن النظام الدستورى الكامل فى فبراير سنة ١٨٨٢ ، ولكن الأحداث التى تعاقبت على البلاد ، والدسائس الاستعمارية ، قد افسدت عليها نهاية الثورة ، فانتهت بالغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وضياع الاستقلال

---

(١) كتاب الثورة العرابية ص ٥٥١ وما بعدها

معا ، وحل محلهما الاحتلال الأجنبى والحكم المطلق ، فكان حقا علينا أن نعتبر الثورة العرابية قد أخفقت فيما قامت من اجله .

ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٢ ، يعصف باستقلال مصر ، ويسيطر عليها ، ويستأثر بشؤون الحكم فيها ، وزادت وطأته شدة باعلان الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، فصار احتلالا مقرونا بحماية ، الى أن قامت ثورة سنة ١٩١٩ .

أثر الثورة فى الناحية السياسية

أوضحنا فى أسباب الثورة (ج ١ ص ٤٠) انها قامت ضد الحمـاية وضد الاحتلال ، فمن الحق أن نقول ان الثورة نجحت فى قومتها ضـد الحمـاية ، اذ اعترفت الحكومة البريطانية فى فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم اعلنت الغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، أما الاحتلال فلم تنجح الثورة فى اجلائه ، لأنه مع الأسف لايزال قائما حتى اليوم (١٩٤٥) .

حقا ان الاحتلال يحمل فى طياته عناصر السيطرة الأجنبية التى قد تشـبه الحماية الفعلية من بعض النواحى ، وحقا ان الاستقلال الذى اعترفت به الحكومة البريطانية ليس هو الاستقلال الحقيقى الذى تنشده مصر ، ولكن من الحق أن نعتبر الغاء الحماية مكسبا دوليا لمصر ، وربحا سياسيا وأدبيا لكرامتها القومية ، لأن هناك فرقا كبيرا بين دولة مشمولة بحماية دولة أجنبية ، ودولة مستقلة يحد من استقلالها احتلال أجنبى ، ليست له بأى حال صفة شرعية .

وليس يخفى أن الحماية التى أعلنت انجلترا الغاءها سنة ١٩٢٢ هى الحماية التى اعترفت بها الدول بطلب انجلترا ذاتها فى مؤتمر فرساى ، فالغاؤها من الدولة التى اعلنتها ، وتبليغ الالغاء الى تلك الدول التى سبق أن اعترفت بها ، جعل لهذا الالغاء صبغة دولية ، فمصر الآن فى نظر الدول الأجنبية جمعاء دولة مستقلة ، وهى من هذه الناحية لها مكانة دولية والادبية لا تنكر ، بين مجموعة الأمم المستقلة ، أما الاحتلال الأجنبى فهو غصب ثم يزول ، وسيزول ان شاء الله فى وقت أقرب مما يظنون ، ولا نزاع فى أن أثر الاحتلال فى الحد من الاستقلال أقل بكثير من أثر الحماية والاحتلال معا .

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت اذن فى الغاء الحماية ، وفى حمل انجلترا على اعلان هذا الالغاء ، والاعتراف باستقلال مصر .

ولا تظنن ان الحماية كانت سائرة من نفسها الى الزوال ، أو انها كانت فى نظر انجلترا ضرورة من ضرورات الحرب ، بل الواقع انها حين أعلنتها فى ديسمبر سنة ١٩١٤ كانت ترمى الى تثبيتها وتوكيدها ، وتدعيمها وتأبيدها ، ولولا ثورة سنة ١٩١٩ ، لظلت مضروبة على البلاد ، أما نظرية أن الحماية كانت من ضرورات الحرب ، فانما كانت دعاية من الجانب المصرى ، لاقامة الحجة عليها بعد انتهاء الحرب ، ولعمرى انها لم تكن من ضرورات الحرب ، بل كانت من وسائل البغى والعدوان فحسب .

وانك اذا تأملت فى وثائق الحماية ، وبخاصة فى التبليغ البريطانى الى السلطان حسين كامل حين توليته عرش مصر سنة ١٩١٤ (ج ١ ص ١٩) ، تجد ان انجلترا

اذ أعلنت الحماية قد اعتبرت انها نظام دائم ، وهذا ظاهر من قولها فى هــذا التبليغ : « وقد رات حكومة جلالته أن افضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية اعلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظام وراثى يقرر فيما بعد » (ص ٢٠) .

وكررت هذا المعنى فى تبليغها الى السلطان فؤاد سنة ١٩١٧ (ج ١ ص ٣٦) اذ قالت : « حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هــذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم » .

وردد السلطان حسين كامل هذا المعنى فى كتابه الى رشدى باشا (ج ١ ص ٢٤) اذ قال : « ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الأيام ادت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر والى خلو الأريكة الخديوية » .

كما ردده السلطان فؤاد اذ قال فى كتابه الى رشدى باشا (ج ١ ص ٣٦) : « قد تولينا بالاتفاق مع الدولة الحامية عرش السلطنة المصرية على ان يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقــا للنظام الوراثى الذى سيوضــع بالاتفاق بيننا وبينها » .

ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، لم تتغير وجهة نظر الحــكومة البريطانية فى اعتبار الحماية نظاما دائما ، وهذا ظاهر من الخطاب الذى ارســله سكرتير المندوب السامى البريطانى الى سعد باشا فى أول ديسمبر سنة ١٩١٨ (ج ١ ص ٩٧) ، وفيه يبلغه رفض الترخيص للوفد المصرى بالســفر ، وينبئه أنه اذا كان للوفد مقترحات عن نظام الحكم فى مصر فليتقدم بها الى المندوب السامى البريطانى على أن لاتخرج عن حدود التبليغ البريطانى الى السلطان حسين كامل ، اى فى حدود الحماية .

ولما شبت الثورة ، احتجاجا على الحماية ، أصرت الحكومة البريطانية فى بلاغاتها وتصريحات وزرائها ورجالها على تثبيتها والاستمساك بها ، وحمل الدول على الاعتراف بها ، ففى بلاغها الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩١٩ بتعيين الجنرال اللنبى مندوبا ساميا فى مصر (ج ١ ص ١٦٦) أكدت انها وكلت اليــه اتخاذ « جميع الوسائل التى يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام فى هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون اذا لزم الأمر ناظرا الى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصرى » .

وبادرت الى حمل الرئيس ويلسن على الاعتراف بالحماية فى ابريل ســنة ١٩١٩ ، واعترف بها مؤتمر الصلح فى مايو ، واقرتها معاهــدة الصلح مع المانيا (معاهدة فرساى) فى يونيه من تلك السنة ، وصرح اللورد كيرزون فى خطبته بمجلس اللوردات يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ (ص ٢٣) بأن الحماية ستنال بعد توقيع المانيا على المعاهدة (وقد وقعت عليها فى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩) الاعتراف العام ، وان الحكومة البريطانية لاتنوى مطلقا أن تغفل أو تتخلى عن التبعات التى تحملتهــا عند ما وضعت مهمة الحكم فى مصر على عاتقها ، وان هذه التبعات قد تأيدت باعلان الحماية البريطانية عليها ، وظفرت الحكومة البريطانية باعتراف النمسا بالحماية فى معاهدة الصلح المعقودة معها فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والمعروفة بمعاهــدة

« سان جرمان » ، وظفرت أيضا باعتراف تركيا بهذه الحماية فى معاهدة سيفر المعقودة فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ (١) .

ولما الفت لجنة ملنر كانت مهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية .. الخ » .

كل هذه التصريحات والملابسات تدل قطعا على ان الحكومة البريطانية منذ أعلنت حمايتها الباطلة على مصر كانت وظلت مصرة على تثبيتها والاستمساك بها .

فاذا كانت قد رأت فى أعقاب الثورة ، وبعد ما أعيتها الحيل فى حمل الأمة المصرية على قبول هذا النظام البغيض ، أن تعدل عنه ، وتعلن الغاء الحماية ، فهذا ولا شك كان نتيجة الثورة ، وهو أول نجاح لها من الوجهة السياسية .

ولا مراء أيضا فى أن الغاء الامتيازات الأجنبية(٢) فى مصر كان ثمرة لثورة سنة ١٩١٩ ، فان سياسة انجلترا قبل الثورة ، وبعدها ، كانت ترمى الى أن تحل هى محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها ، ولكن الثورة قد نجحت فى الغاء هذه الامتيازات اطلاقا ، وفى بسط سلطان الحكومة المصرية على الأجانب فى التشريع والادارة والأمن العام منذ سنة ١٩٣٧ ، والقضاء (ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩) ، وهذا ولا شك مكسب قومى كبير .

فى نظـــام الحكم

وثمة نجاح آخر للثورة فى نظام الحكم ، فلقد كان لها الفضل الأكبر فى تقرير النظام الدستورى ، وتوجت بذلك جهادا طويلا شاقا ، استمر أربعين سنة سبقت الثورة ، فليس يخفى أن جهاد الأمة فى سبيل الدستور قد بدأ فى أواخر عهد اسماعيل ، اذ فزعت الطبقة المفكرة الى التخلص من مساوىء الاستبداد ، وانقاذ البلاد من تدخل الدول الأوروبية فى شؤونها ، ذلك التدخل الذى بدأ فى ذلك العهد ، ونجح الأحرار فى دعوتهم ، وألف شريف باشا وزارته الأولى فى أواخر عهد اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، فوضع الحجر الأساسى للنظام الدستورى فى مصر ، وسن دستورا يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ (٣) ، ثم خلع الخديو اسماعيل فى يونيه سنة ١٨٧٩ بناء على طلب الدول ، وتعطل انفاذ الدستور زهاء سنتين فى أوائل حكم الخديو توفيق ، الى أن قامت الثورة العرابية ، فكان من نتائجها الأولى تأليف مجلس نواب كامل السلطة ، واعلان دستور سنة ١٨٨٢ (٤) ، الذى لا يختلف فى جوهره عن دستور سنة ١٨٧٩ ، ثم تلاحقت الأحداث والدسائس الأجنبية ، فأفضت الى الاحتلال البريطانى ، وكان أول عمل هام له من ناحية نظام الحكم الغاء دستور سنة ١٨٨٢ ، وانشاء نظام فاسد يجعل سلطة الأمة معدومة حكما وفعلا ، وهو نظام « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » الذى فرض على البلاد من سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩١٣ ، أى زهاء ثلاثين سنة ، ثم حل محله نظام (الجمعية التشريعية) سنة ١٩١٣ ، وهو أيضا من صنع الاحتلال ، ومن

(١) الغيت معاهدة سيفر بعد فوز الثورة الكمالية كما تقدم بيانه (ص ٥٩) .
(٢) الغيت بموجب اتفاقية منترو التى عقدت فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧
(٣) راجع نصوصه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٠
(٤) راجع نصوصه فى كتاب عصر اسماعيل ج ٢ ص ٢٣٧

النظم التى أرادت بها السياسة البريطانية اهدار سلطة الشعب ، والاستبشاق من خضوع الوزارات المصرية لارادتها واوامرها .

ولقد جاهد الحزب الوطنى وجاهدت الأمة جهادا طويلا فى سبيل الدستور ، سواء فى عهد مصطفى كامل أو فى عهد محمد فريد .

فكان مصطفى كامل ، الى جانب دعوته الى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته .

كتب فى عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد دفرين باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمرى اذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول وأجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية انجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء » .

ودعا الى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو الى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (افلاس احتلال) اظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى ان هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد الى مجلس نيابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ولا تحور مادة الا بمشيئته ، ولا يزعزع نظام بغير أمره ، ولا تعلو كلمة على كلمته ، والا فان **بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال** » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيابى) فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٤ من اللواء ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر وكتبناه فى هذه الجريده وغيرها من **وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر سنوات كاملات** ، ويسرهم كما سرنا أن هذا المطلب العزيز صار على السنة الكثيرين من اهل القطر ، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو **لاحقا لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة** والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى ان قال : « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، **فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال** » .

واستمر جهاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور ، الى جانب جهاده فى سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة الى حركة اجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد

لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » .

كان هذا الجواب اهانة للأمة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد ، فاعتزم محمد فريد رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعية من الأمة للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على اعضائه وانصاره ، والمصريين كافة فى جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمدن والاقاليم ، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٫٠٠٠ قدمها الفقيد الى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٫٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور .

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لاتفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، ردا على كل حركة يقوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به السير الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجماعية التى قدمها محمد فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء مجلس نيابى باطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان اخرى أوروبية فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو ان الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون ــ وهذا ما يدعو الى الأسف ــ وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتها علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد ان كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ، وعد المرحوم محمد فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية ــ وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب ــ اذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة ــ ١٩٠٩ ــ علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديريات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن ابناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات أعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة امامهم ، فان الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة ، وللجرائد التى تعبر عن أفكارها ، حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لاموقف

المعاند او المكابر ، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف الى احترام آرائهم والاخذ بملاحظاتهم » .

وكان لا يفتأ يدعو الامة الى المطالبة بالدستور ، الى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له فى ذلك قبل مماته كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اذ دعا فى خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال وارسال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور الى الامة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، ولبى المؤتمر دعوته واصدر القرارين معا ، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة ، واوحى الى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية ان يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها ، وحوكم الفقيد عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل ، واسماعيل حافظ ، بالحبس سنة له ، وبثلاثة اشهر لزميليه .

وظلت الحكومة البريطانية على تعاقب السنين تحول دون الامة ودستورها ، ولما شبت الحرب العالمية الاولى اعلنت الاحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، واعقبها اعلان الحماية فى ديسمبر من تلك السنة ، فازدادت الامة بعدا عن تحقيق آمالها فى الدستور ، وبدا من وثائق الحماية تصميم السياسة الانجليزية على اهدار سلطة الامة ، ففى تبليغها الى السلطان حسين كامل (ج ١ ص ١٩) اعلنت انها دائبة على ما اسمته سياسة « التدرج فى اشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة فى الرقى السياسى » ، وهى هى السياسة التى سارت عليها منذ سنة ١٨٨٢ ، وسوغت بها حرمان الامة دستورها اربعين سنة متوالية ، وكان فى نيتها الاستمرار عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، لولا ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبدو هذه النية فى مشروع القانون النظامى الذى وضعه السير ويليم برونيت المستشار المالى البريطانى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ والذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٥٣)، فانه مشروع ينزل بمصر الى مرتبة اسوأ من كثير من المستعمرات البريطانية ، اذ يجعل سلطة التشريع فيها فى يد شرذمة من الاجانب تهدر بجانبها شخصية الامة وكرامتها وسلطتها الشرعية ، وهذا المشروع يدلك على مبلغ ما كان يبيت للبلاد من اسوأ النيات بالنسبة لنظام الحكم فيها .

فثورة سنة ١٩١٩ قد نجحت فعلا فى واد هذا المشروع وهو فى مهده ، وفى تقرير الدستور نظاما للحكم ، واعلانه سنة ١٩٢٣ ، وهذا الدستور فضلا عن تقريره سلطة الشعب وحقه الشرعى فى حكم نفسه بنفسه ، فانه قرر حقوق المصريين وحرياتهم السياسية والشخصية .

ومن الحق ان نقول ان هذه الثورة هى حد فاصل بين عهد وعهد ، بين نظام قديم قوامه الغاء سلطة الامة حكما وفعلا ، والزام الحكومة الاهلية باتباع « النصائح» البريطانية طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وحصر السلطة فى يد المستشارين والموظفين البريطانيين ، وفرض حماية باطلة على البلاد ، ونظام جديد ، قوامه استقلال ناقص ، يشوبه احتلال أجنبى غير مشروع ، ودستور يقرر سلطة الامة ويحد من سلطة الفرد ومن التدخل الأجنبى .

وينبغى أن لا نغفل عن حقيقة جوهرية ، لا افتأ انادى بها ، وهى ان الدستور لا يكون كاملا ، وسلطة الامة لا تكون مستقرة ، ما دام الاحتلال الأجنبى قائما ، هذه

حقيقة لا مراء فيها ، ولكن الى جانب هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، وهى أن الدستور هو الأداة الطبيعية القومية لحكم الشعب حكما مشروعا ، وهو من أسلحة النضال عن الاستقلال وعن سلطة الأمة وحقوقها ومصالحها ، فالبلاد التى يسود فيها نظام الحكم المطلق تحرم هذه الأداة الطبيعية ، وتعيش مستعبدة من الداخل ، وفرق كبير بين الأمة الحرة والأمة المستعبدة فى نضالهما عن حقوقهما .

وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا .

هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وان لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فانهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم ، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق واخلاص ، وأناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة الى الوراء .

والحقيقة أن النظام الدستورى — وأساسه حكم الشعب بارادته ممثلة فى انتخابات حرة — لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطىء فى ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح من الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة ، قد يخطىء ويتعثر فى سيره ، بادىء الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولا بدله من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس العلاج للشاب الناشىء فى الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، وتفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعثار ، فانك ان فعلت ذلك سلبته الارادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح فى الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وانما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الأمة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية أن تصل فيه الى الكمال فى بداية حياتها الدستورية ، بل هى فى حاجة الى سنين عديدة ، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل باصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة ، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية .

كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى بسط سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله فى الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، أهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم

الاستبدادية الداخلية وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، وأضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها ، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها ، لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية او السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التى ظهرت او ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزايا ،بل هى أقل من مثلها فى بلاد من ارقى الامم حضارة وسلطانا ، ثم انها بلا مراء أقل من عيوب الحكم المطلق .

على أن عيوبها لا ترجع الى الدستور فى ذاته ، و لاالى قواعده ومبادئه ، بل الى اخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى .

واصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به ، واهداره حكما او فعلا ، بل باصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لان الاستبداد آفة الاخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشىء الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشىء الا امما مستعبدة .

هذا الى ان الدعاية الى اهدار حقوق الامة الدستورية تضر بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بارادتها ، وأنها فى حاجة الى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر اعلان عن الأمة ، واساءة الى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو الا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال ، فاذا قام فى أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بارادتها ، فان هذا يغرى بهـا الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فان تعويد الشعب على الاذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى الى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال ، فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى ، ولعلك اذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها ، تجد أن البيئات التى صدرت عنهـا نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات الى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية .

يخلص مما تقدم أن ثورة سنة ١٩١٩ قد أفلحت فى تقرير الدستور نظاما للحكم فى مصر ، وهى من هذه الناحية قد نجحت ، حيث أخفقت الثورة العرابية .

فى الناحية المعنوية

وثمة نجاح آخر لثورة سنة ١٩١٩ ، وهو نجاح معنوى ، يرتبط بتاريخها القومى ، ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية ، جديرة بان تحيى فى النفوس روح الاخلاص للوطن ، هذه الروح التى هى عدتنا فى النضـال والكفاح ، فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم سنة ١٩١٩ وما تلاها ، فى سبيل مجد الوطن وعظمته ، غير ناظرين الى مكافأة ينالونها ، أو منافع يجنونها ، خليقون بأن يبعثوا فى نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص لله والوطن .

ولا تظنن ان اثر هؤلاء الشهداء المجهولين قد تلاشى مع الايام ، ولا تقولن ان هذه الصفحة المجيدة قد عفى عليها الزمان ، واعقبتها صفحات اخرى من التهافت على الغنائم ، فالى جانب هذا التهافت تبقى دائما فكرة الوطنية التى كانت الثورة احدى مراحلها ووسيلة لبثها فى طبقات الشعب .

حقا ان هذه الفكرة لم ترسخ بعد فى النفوس بالقدر الذى بلغته عند كثير من الأمم الاخرى ، ولا يزال مستوى الوطنية ضعيفا فى نفوسنا ، ويلزمنا جهاد طويل لتثبيتها وتدعيمها وتعميمها ، لكنها قد شقت طريقها الى الأمام ، ووصلت الى مرحلة تتلوها ان شاء الله مراحل نحو النمو والكمال .

ولا يغيبن عن اذهاننا ان صفحات المجد فى حياة الأمم لا تبلى عظمتها ، ولا تخلق جدتها ، ولا تنال منها السنون ، ولئن رانت على بعض النفوس شوائب النفعية ، فليس هذا ذنب الثورة ، بل ذنب بعض خلفائها او المنتسبين اليها او مستغليها ، وستبقى صفحة الثورة ناصعة البياض ، توحى بالعمل الصالح ، واذا كانت سيرة البطل الواحد خليقة بان تكون مصدرا لهذا الوحى ، بالرغم من تقادم العهد وتطاول السنين ، فأخلق باولئك الشهداء المجهولين ان يكونوا مصدرا دائما لمثل هذا الوحى المجيد .

ليست روح الثورة فى قيام الجماعات ضد نظام من النظم ، ولا فى نزوعها الى الشر والعدوان ، او الفوضى والانقسام ، فان مثل هذه الظواهر قد تهدم اسمى معانى الثورة ، وانما الروح المجيدة للثورة هى عقيدة الاخلاص الذى لا نهاية له فى نفس الوطنى ، فهذه العقيدة هى روح الثورة ، وهى تراثها الدائم الذى به تعيش وتتجدد ذكراها فى النفوس على تعاقب الاجيال ، ولا غرو فهذه العقيدة ــ عقيدة الاخلاص للوطن ــ هى الأساس الثابت لكل نهضة قومية ، ولكل عمل صالح فى حياة الأمم .

واذا كان لى ان انصح الشباب ممن يقرءون هذا الكتاب ، فانى اقول لهم :
لا تكونوا ثوريين كاسلافكم سنة ١٩١٩ ، بل كونوا مثلهم مخلصين للوطن فى اعمالكم واهدافكم .

لا تكونوا مثلهم ثوريين ، فان فى ميادين الجهاد السلمى السياسى والاقتصادى والاجتماعى مجالا فسيحا لجهودكم ، واخلاصكم وتضحياتكم ، وان فيها لأعمالا مجيدة تنتظركم ، لكى تنهضوا ببلادكم فى مختلف النواحى .

لا تكونوا فى حياتكم الوطنية معتدين ، فانه لخير للبلاد وللحركة الوطنية ان تكونوا معتدى عليكم لا معتدين ، فباستهدافكم للاعتداء عليكم ، تقوى فى نفوسكم روح التضحية واحتمال الشدائد فى سبيل بلادكم .

واذا انتظمتم فى سلك الحياة العملية ، فتعهدوا فى نفوسكم شعلة الوطنية ، ولا تدعوها تنطفىء او تذبل على الايام ، فهى الشعلة التى تنير للأمم طريق الحياة والنهوض والسعادة والمجد .

ادوا واجبكم فى الحياة ، فلو ادى كل منكم ، رجالا ونساء ، واجبه نحو الوطن ، الزارع فى حقله ، والصانع فى مصنعه ، والتاجر فى متجره ، والكاتب والأديب فى ادبه وتفكيره ، والموظف فى وظيفته ، وصاحب المهنة الحرة فى مهنته ، والسياسى فى بيئته ، لسعد بكم الوطن ، ولأديتم له من الخدمات اكثر مما ادى اسلافكم .

كونوا مؤمنين بالوطن ، مؤمنين بالواجب نحوه ، ولا يزعزع ايمانكم يأس أو خيبة امل ، فان الأمم لا تنهض باقوام ينجسسون مواضع النقص والضعف فى مواطنيهم ، لا ليصلحوها ، بل ليسوغوا لأنفسهم نزعة التنكر للمثل العليا ، ولا تنهض بأقوام يحاسبون بلادهم حسابا عسيرا فى اقتضاء المكافأة العاجلة على أعمالهم وخدماتهم ، لا تنهض الأمم ، بهؤلاء وأولئك ، بل تنهض بقوم يملأ الاخلاص قلوبهم ، فيترسمون فى الحياة سبيل الواجب نحو بلادهم ، يؤدونه ، ولو كانوا ضحية هذا الواجب ، اوضحية المجتمع الذى يخلصون له ، فمهما تبلغ تضحيات المرء فى هذه الدنيا ، فانها لا تقاس الى تضحيات الشهداء فى ثورة سنة ١٩١٩ ، وشهداء الوطن عامة ، او شهداء الأمم فى الحروب التى حصدت الملايين من بنى الانسان ، ممن بذلوا ارواحهم فى سبيل أوطانهم .

فثوره سنة ١٩١٩ هى من هذه الناحية معين لا ينضب لعقيده الاخلاص للوطن .

فى الناحية الأخلاقية

هل نجحت الثورة فى الناحية الأخلاقية للأمة ؟

أرى أن الثوره لم يكن لها اثر جوهرى فى اخلاق الامة ، لأن الأخلاق ترجع فى صلاحها أو فسادها الى عوامل أخرى ، لا دخل للثورة فيها ، واهمها الوراثة ، والتربية المنزلية والمدرسية ، ثم البيئة الاجتماعية ، على أن الأخلاق عامة قد تراجعت بعد الثورة ، فالصدق والاخلاص ، والوفاء والمروءة ، قد نقص مستواها عما كانت عليه من قبل ، وطغت على النفوس موجة من النفعية يلزمنا أن نتعاون على صدها ، وهذه العوارض لا علاقة لها بالثورة ، وبعضها كان موجودا الى حد ما قبل الثورة ، ولكن قوة الملاحظة قد زادت فينا بسبب ارتقاء مستوى المدارك والأفكار ، فكشفت لنا عن عيوب كنا نغفل عنها ، أو لا نلقى بالا اليها ، وازدياد قوة الملاحظة ظاهرة طيبة تدل على أن الأمة سائرة فى الجملة الى الامام ، ومن الحق أن نقرر أن معظم عيوبنا الأخلاقية قد ورثناها عن الأجيال الماضية ، وهى من نتائج نظم الحكم التى كانت مضروبة على البلاد ، كما أن الجانب الأكبر منها يرجع الى الاحتلال الأجنبى ، وما أفسده من نفوس الناس وأخلاقهم ووطنيتهم ، فهذا الذى نشكو منه ، من نفاق وجبن وذبذبة ، وتهافت على المنافع الشخصية ، هو فى الغالب من تراث الحكم المطلق وتأثير الاحتلال ، على ان من الواجب أن نعترف أيضا أن الشباب المتعلم كانوا قبل الثوره خيرا منهم بعدها ، فقد كانوا — فى الجملة — أكثر جلدا على العمل ، وابعد عن مفاتن الشباب وغروره ، وأكثر وفاء ، واشد اخلاصا فى العمل لوجه الله والوطن ، ولعل من اهم أسباب هذه الظاهرة أن الثورة قامت على أكتاف الشباب ، ونجاحها يرجع الى مظاهراتهم واضراباتهم وتضحياتهم ، وجمعياتهم وخطبهم وقراراتهم ، فسرى الزهو والخيلاء الى نفوس الشباب عامة ، حتى الذين لم يشتركوا فى تضحيات الثورة ، ولم يقتبسوا من فضائلها ، فصرفهم هذا الشعور عن الاكباب على دروسهم ، والاستزادة من العلم والمعرفة ، وداخلهم من هذه الناحية شىء كبير من الاستهتار والغرور ، ومال ميزان الأخلاق فى نفوس الجيل . .

ومما زاد الحالة سوءا أن الشباب رأوا من تمليق بعض الشيوخ والزعماء لهم ما زادهم غرورا ، ولما استمر الانقسام بين الزعماء ، جهد بعضهم فى أن يستميل الى جانبه المجندين السابقين فى الثورة ، أو خلفاءهم ، وأغروهم بالمنافع والمزايا ، فأفسدوا فيهم روح الاخلاص ، وأضعفوا فيهم الناحية الخلقية .

ومن الممكن اصلاح هذا الضعف ببث روح الوطنية والاخلاص فى نفوسهم ، وتحبيبها اليهم بالقدوة الصالحه ، والاسوة الحسنه ، والدعوة الخالصة ، ويجب على الخاصة أن تبدأ بهذا الاصلاح ، وتأخذ فى اصلاح نفوسها أولا ، لأننا مع الأسف ينقصنا من الأخلاق السياسية والأخلاق الشخصية ما ينهض بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفى الحق أن هذه ناحية هامة من الاصلاح ، يجب أن نتعاون جميعا على النهوض بها ، لأن الأخلاق هى سياج نهضة الأمم ، ولا يمكن للمرء أن يؤدى رسالته فى الحياة الا اذا كان متحصنا بالأخلاق والفضائل القومية التى تجعل منه جنديا مخلصا من جنود الوطن .

الثورة والنهضة الاقتصادية

هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ فى النهضة الاقتصادية ؟

اذا رجعنا الى زعامة الثورة نجد انها أهملت الناحية الاقتصادية اهمالا شاملا ، وهنا تبدو ناحية من نواحى النقص فى زعامة الثورة ، اذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فان زعامة قبل الثورة تفضل زعامة الثورة فى توجيه الأمة الى البعث الاقتصادى ، مما بدا أثره فى تأسيس البنوك التعاونية ومنشآت التعاون عامة ، والمؤسسات والنقابات العمالية ، وذلك على الرغم من أن الظروف لم تكن مواتية لهذا البعث ، وغاندى وأنصاره فى الهند قد جعلوا لدعوتهم جانبا اقتصاديا واسع المدى ، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية ، وفى قوة الحركة الوطنية عامة ، أما زعامة الثورة سنة ١٩١٩ فقد أغفلت هذا الجانب الهام من البرنامج القومى .

على ان منطق الثورة السليم قد سار على خلاف توجيه الزعامة السياسية فيها ، فاتجه من تلقاء نفسه الى تعضيد النهضة الاقتصادية ، والى متابعة البعث الاقتصادى الذى بدأ قبل الثورة .

فما ان ظهرت فى أعقاب الثورة دعوة الزعيم الاقتصادى طلعت حرب الى تأسيس بنك مصر (اغسطس سنة ١٩١٩) حتى ناصره الشباب وأيدوه ، وبثوا دعوته بين طبقات الشعب فى المدن والأقاليم ، مدفوعين الى ذلك بفطرتهم السليمة ، ونجحت الدعوة الى هذه المؤسسة العظيمة ، بعيدة عن زعامة الثورة ، وتأسس البنك فى سنة ١٩٢٠ ، وليس يخفى أن تأسيس بنك مصر هو النواة للنهضة الاقتصادية والمالية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الثمرة الاقتصادية للثورة ، فالروح العامة التى أوجدتها الثورة فى النفوس كان لها أثرها فى نجاح هذه الدعوة ، ونستطيع أن نلمس هذا الأثر اذا رجعنا قليلا الى الماضى ، فان الدعوة الى تأسيس البنك الوطنى قد ظهرت فى ابان الثورة العرابية ، ثم تجددت قبل الحرب العالمية الأولى ، وقبل ظهور ثورة سنة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات ، ولكنها لم تلق من الأمة التأييد الذى يكفل نجاحها ، وفى ذلك يقول المرحوم عمر بك لطفى فى خطبته التى القاها يوم ٣١ يناير سنة ١٩٠٩ : « انى وان كنت أحبذ فكرة انشاء بنك وطنى كبير لكنى اظن أن هذا المشروع سابق لأوانه وان الأفكار لم تتهيأ بعد لقبوله ، وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن ادخاله الآن هو نظام التسليف القائم على مبادىء التعاون » ، وقال فى خطبته التى القاها فى ٢ مايو سنة ١٩١١ ، أى بعد أكثر من سنتين من خطبته السابقة : « اذا كان المصريون غير قادرين اليوم أو ليسوا موفقين اليوم الى انشاء مصرف عام فعلى الأقل يجب عليهم أن يقوموا بتأسيس النقابات وبنوك التعاون الصغيرة ليخلصوا على الأقل

من شر المرابين » ، واخرج المرحوم طلعت حرب فى نوفمبر سنة ١٩١١ كتابا عن (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ، دعا فيه الى انشاء البنك الوطنى ، ولكن دعوته لم تتحقق فى ذلك الحين ، ولم يكن طلعت حرب لتعوزه الهمة والعزيمة والكفاية اللازمة لتحقيقها ، ولكنه لم يجد من الأمة فى سنة ١٩١١ ، من الاستعداد لتأييد دعوته ، مثلما وجد فى سنة ١٩٢٠ ، أو بعبارة أخرى . ان الدعوة الى تأسيس البنك الوطنى لم تلق من مناصرة الأمة قبل الثورة ، وما لقيته بعد الثورة ، وهذا ولا شك مرجعه الى أن الروح العامة للثورة قد بعثت فى النفوس قوة معنوية كفلت نجاح الدعوة الى تأسيس بنك مصر .

الثورة والنهضة الاجتماعية

كانت النهضة الاجتماعية فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى من أسباب الثورة ، كما أوضحنا ذلك فى الفصل الثانى من هذا الكتاب ، ومن الحق أن نقول ايضا ان الثورة كان لها اثرها فى تطور هذه النهضة ، وازدياد عناصر النشاط فيها ، اذ أخذت طبقات المجتمع ، تحت تأثير الثورة ، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض ، واول ظاهرة لهذا التطور ذيوع الروح الرياضية فى الشباب وغير الشباب ، وكانت من قبل محصورة فى اضيق دائرة ، فبدأ الشباب ومن اليهم يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية ، وتألفت فرق الكشافة المصرية فى المدن والاقاليم ، وتأسست فى أبريل سنة ١٩٢٠ جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على انشاء فرق جديدة وتنظيمها ، فنمو الروح الرياضية كان نتيجة للروح التى أوجدتها الثورة فى النفوس .

وكان للثورة أثرها فى النهضة النسائية ، فان اعتياد السيدات تأليف المظاهرات، والقاءهن الخطب فى المجتمعات ، وتأليفهن الجمعيات ، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات ، ومساهمتهن فى تطور الحوادث عامة ، واضطلاعهن بأعمال البر والاحسان ، وبخاصة التى يقصد منها النهوض بالطبقات الشعبية ، كل هذه العوامل قد افادت من الثورة ، حقا ان بعضها كان سابقا عليها ، ولكن الثورة كان لها أثرها فى ابرازها واتساع مداها .

وكذلك كان للثورة أثر فعال فى النهضة التعاونية ، والنهضة العمالية ، فقد ركدت الحركة التعاونية خلال الحرب العظمى الأولى ، ولكنها بعثت بعثا جديدا فى أعقاب الثورة ، فازدادت جمعياتها ، واتجهت افكار المتعاونين وعزائمهم الى استئناف نشاطهم ، ولما اشتد الغلاء اتجهت الحركة التعاونية الى مكافحة الغلاء بالتعاون ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار ، فأخذ التعاون شكلا اجتماعيا انسانيا بتأسيس جمعيات التموين الخيرية التى قامت على المبادىء التعاونية ، وانتشرت هذه الجمعيات سنة ١٩٢٠ فى العواصم والمدن والقرى ، وكان لها فضل كبير فى مكافحة الغلاء وتيسير حصول الطبقات الفقيرة على حاجاتها بأسعار معتدلة ، واستأنف التعاون نشاطه فى الريف والحضر .

ونشطت الحركة العمالية خلال الثورة وفى اعقابها ، فازداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهم ، والمطالبة بحقوقهم ، وترقية شئونهم ، وكثرت مطالب العمال فى مختلف جهات العمل ، فألفت الحكومة فى اغسطس سنة ١٩١٩ لجنة للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل للنظر فى هذه المطالب ، وحل ما ينشأ من خلاف على أجور وساعات العمل وشروطه .

وتعددت نقابات العمال ، بحيث لم يكن يمر وقت الا ونسمع بين حين وآخر نبأ تاليف نقابة جديدة لهم ، فكانت سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بعثا جديدا للنهضة العمالية ، وسرت الروح النقابية الى طوائف أخرى ، كالمعلمين والخبراء والصحفيين والأطبـاء والتجار ، وبعض الموظفين ، فشرعوا من ذلك الحين فى تأسيس نقابات لهم .

فروح الثورة قد طافت بالمجتمع ، على اختلاف طبقاته وبيئاته ، واستثارت فيها عوامل الوعى والتقدم ، بما اشاعت فى النفوس كافة من التطلع الى المثـل العليـا ، وتحقيق ما يجيش بها من امان وآمال ، وظهرت هذه الروح أكثر ما ظهرت فى الطبقات الشعبية ، ولا غرو فهى التى احتملت أكبر قسط من أعباء الثورة وتضحياتها ، فكان من حقها أن تساهم فى الحياة العامة بأكثر مما كان لها من قبل .

وصفوة القول ، ان ثورة سنة ١٩١٩ تعد بحق من الشـورات الناجحة فى تاريخ الحركات القـومية ، وقد ظهـر نجاحها فى شتى النـواحى السياسـية والمعنـوية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن حق الأمة المصرية أن تفخر بهذه الثورة .

* * *

وثائق تاريخية

عهود انجلترا باحترام استقلال مصر

ووعودها بالجلاء (١) (أنظر ص ٨٠)

نذكر فيما يلى اهم عهود الانجليز المتكررة باحترام استقلال مصر ووعودهم العديدة بالجلاء :

١ – تصريح السير هنرى اليوت Henry Elliott سفير انجلترا فى الاستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ (مجموعة الفرمانات السلطانية لمصر سنة ١٨٨٢ ص ٣١) .

« ليس فى انجلترا حزب له أقل رغبة فى الاستيلاء على مصر » .

٢ – تصريح السير ادوار مالت Edward Malet قنصل انجلترا العام فى مصر للسلطان فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ٩ سبتمبر – ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨١) .

« ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو ، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » .

٣ – تلغراف اللورد جرانفيل Granville وزير خارجية انجلترا الى السير ادوار مالت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق السابق والجريدة الرسمية – الوقائع المصرية – فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكمال حريتها التى نالها الخديو بموجب الفرمانات العديدة وباستقلالها الادارى الذى ضمنه السلطان لها ، وان انجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومى اذا هى رغبت فى انتقاص هذه الحرية ، وان العلاقة التى تربط مصر بالباب العالى تعد ضمانة كبرى ضد كل تدخل أجنبى ، فاذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر فى مستقبل قريب معرضة لخطر اطماع المتنافسين » .

٤ – تصريح اللورد جرانفيل الى موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن فى ٤ اكتوبر سنة ٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .

بالرغم من جميع الاشاعات والشكوك ليس لنا اية رغبة فى أن نعمل لاحتلال مصر او ضمها وانما نحن نرغب فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة وبحقوق السلطان » .

٥ – تصريح اللورد جرانفيل لسير روسيا فى لندن فى ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصى وانما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

---

(١) نشرناها فى كتاب «مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٤٣ ، ونعيد نشرها هنا

٦ ــ تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير انجلترا فى الاستانة للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨١) .

« لقد صرحت للسلطان أن انجلترا بعيدة عن ان يكون لها مطامع فى مصر ، فان غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والراى العام فى انجلترا مجمع على هذه السياسة ، وقد ضفت الى ذلك انى لا أجهل أن السلطان يرتاب فى نياتنا ، وان من الأسف العظيم أن يتولاه مثل هذا الخوف الخيالى » .

٧ ــ تلغراف اللورد جرانفيل الى اللورد ليونس Lyons سفير انجلترا فى باريس فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق ٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ ــ ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٢) .

« ان لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال انجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وان التدخل التركى أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ ــ تصريح اللورد ليونس الى المسيو دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .

« ان حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربى فى مصر » .

٩ ــ تصريح الملكة فيكتوريا فى خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ .
« سأبذل كل مالدى من نفوذ للاحتفاظ بالحقوق التى قررتها الفرمانات والاتفاقات الدولية بما يكفل ادارة البلاد (مصر) ادارة حسنة مع ترقية نظاماتها » .

١٠ ــ تصريح اللورد جرانفيل الى المسيو تيسو Tissot فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق والكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .

« ان الحكومة الانجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلى فى مصر او احتلالها حربيا » .

١١ ــ ميثاق النزاهة الموقع عليه يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ بالاستانة من سفراء انجلترا وفرنسا والمانيا والنمسا والمجر والروسيا وايطاليا (الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٢) .

« تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال اى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لايخول لرعايا الحكومات الأخرى » .

١٢ ــ منشور اللورد جرانفيل الى الدول فى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) .

« ان عمل الأميرال سيمور سيقتصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الانجليزية غرض مستتر » .

١٣ ــ تلغراف اللورد جرانفيل الى اللورد دفرين سفير انجلترا بالاستانة فى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢) .

« ان انجلترا لا تسعى فى مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض ينافى مصالح الشعب المصرى » .

١٤ ـ تصريح السير شالس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية الى المسيو تيسو Tissot فى ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٢) :

« ان الجنود التى نزلت الى البر تكون مهمتها الوحيدة الاحتفاظ بالامن فى الاسكندرية » .

١٥ ـ تصريح المستر جلادستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم يوم ٢٤ يوليه سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأزرق لسنه ١٨٨٢) .

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع فى مصر ، وهى لم ترسل الجنود اليها الا لاعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدها ، وهى تنوى بكل تحقيق ان تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسالة المصرية تسوية نهائية » .

١٦ ـ تصريح السير شارلس ديلك فى مجلس العموم يوم ٢٥ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لانجلترا ولمصر أن تقوم فى مصر حكومة حرة لا حكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم نختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وان الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى نفخر بها » .

١٧ ـ خطاب الأميرال سيمور الى الخديو توفيق فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ :

« أنا اميرال الأسطول البريطانى اوى الفرصة سانحة لأسارع الى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا التعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وان غرضها الوحيد أن تحمى سموكم والمصريين من العصاة » .

١٨ ـ تصريح المستر جلادستون فى مجلس العموم يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٢

« ليس فى نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، واذا كان هناك شىء لا نقدم عليه فهو ذلك الاحتلال ، لأن فيه مناقضة تامة للمبادىء التى اعلنتها حكومة جلالة الملكة ، وللوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أوروبا نفسها » .

١٩ ـ منشور الجنرال ولسلى قائد الحملة البريطانية الى المصريين فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ (الوقائع المصرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢) .

« يعلن الجنرال قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد سلطة الحضرة الخديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط الحاملى السلاح ضد سموه » .

٢٠ ـ منشور اللورد جرانفيل وزير الخارجية للسفراء فى اغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول » .

٢١ ــ تصريح اللورد دفرين لسعيد باشا فى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

« لا ضرورة لارسال جنود تركية الى مصر لأن حكومة جلالة الملكة تتأهب لاستدعاء جزء من جنودها » .

٢٢ ــ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال ميناברى فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام أحد على الخضوع لارادتها » .

٢٣ ــ تصريح المستر دودسون Codson فى خطابه بسكربرو Scarborough يوم ١١ اكتوبر سنة ١٨٨٢ .

« ليس لانجلترا نية البقاء فى مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة وهى تؤمل أن تعود الحكومة الأهلية بعد قريب ولا حاجة لانجلترا فى بسط سيادتها على مصر ولا فى ضمها وانما هى ترغب فى أن تعيد مصر للمصريين » .

٢٤ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس الاحتلال الا وقتيا وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة المصرية » .

٢٥ ــ خطبة المستر تشمبرلين فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

« انى لا اضيع وقتى فى تكذيب ما ينسبونه للحكومة من انها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفنا اذ به نكون قد أوجدنا ارلندا جديدة فى الشرق ، ولا ريب فى اننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها ، واننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن والسعادة والاستقلال » .

٢٦ ــ تصريح الملكة فيكتوريا فى خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ .

« سنحترم كل الالتزامات الدولية فى مصر » .

٢٧ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ :

« اننا لا نطيل اجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذى تقضى فيه الضرورة بوجود الجنود فيها ، ولا ريب أن هناك أمما أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لانجلترا فى مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح انجليزية منفصلة عن المصالح العامة التى للأمم المتحضرة » .

٢٨ ــ تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، ولن تبق الجنود البريطانية بوادى النيل يوما واحدا اكثر مما تقتضيه الضرورة » .

٢٩ ــ تصريح جلادستون فى خطبته بوليمة محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« لم نذهب الى مصر لأغراض انانية ، وان رغبتنا الوحيدة هى تعجيل الاصلاح فى مصر ، وعند تمام هذا الاصلاح سنرحل عنها » .

٣٠ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٩ اغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان الحكومة الانجليزية لم تفكر فى ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف انجلترا » .

٣١ ــ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ٩ اغسطس سنة ١٨٨٣ :

« ان حكومة جلالة الملكة معارضة فى ضم مصر وفى كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بعهودها وصيانة لمصالح انجلترا » .

٣٢ ــ تصريح السير وليم هركور William Harcourt فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ :

« ان انجلترا لاتنوى ضم مصر مطلقا ولا تعترف لنفسها بأى حق فى هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص مما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل اننا سنجلو عن مصر متى استتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٣ ــ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجتون فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤ (انظر الكتاب الأصفر لسنة ١٨٨٤) :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها فى بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول وقتئذ ان الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن فى مصر » .

٣٤ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد ان لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد اول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن فى مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد » .

٣٥ ــ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« مثل التصريح السابق » .

٣٦ ــ تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ (انظر الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٥) :

تنوى الحكومة الانجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية » .

٣٧ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى فى السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة » .

٣٨ ــ تصريح اللورد كمبرلى Kimberley وزير الهند فى مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سنرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأية حكومة بريطانية ان تواجه أوروبا بسياسة اخرى ، واذا نحن صرحنا باستعدادنا لضم جزء كبير من السودان الشرقى فسنضطر الى ابقاء جيش قوى بالسودان لأغراض لاتتناسب مع ما يستلزم ذلك من التضحيات » .

٣٩ ــ تصريح السير ميخائيل بيش Michael Beach وزير المالية فى مجلس العموم يوم ٥ اغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ليس فى نية انجلترا أن تبقى على الدوام فى مصر ، وان الغرض الوحيد لحكومة جلالة الملكة هو اعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٤٠ ــ تصريح جلادستون رئيس الوزارة فى منشور انتخابى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على انجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطانى ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا اطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تعويض مهما كان نوعه فى مقابل المجهودات والتضحيات التى بذلناها لليوم ، ان السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وان أحسن ما يعمل فى مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٤١ ــ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمسيو وادنجتون فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« اذا ظننتم اننا نريد البقاء فى مصر تكونون مخدوعين ، لأننا لا نبحث الا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٤٢ ــ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى خطاب ألقاه فى الوليمة التى اقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سينتهى ، وان أقوال أوروبا فى هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى المدة »

٤٢ ــ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات فى ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولى ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالى على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ، ولا تتعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة فى وادى النيل ، ولقد عقدت اتفاقية فى هذا الصدد مع تركيا ، وهى تقضى بأن الاحتلال الانجليزى ينتهى بعد ثلاث سنوات » .

٤٤ ــ تصريح السير هنرى درومندولف الى الصدر الأعظم فى سنة ١٨٨٧ (الكتاب الأزرق رقم ٢ سنة ١٨٨٧) :

« كذبت الحكومة الانجليزية كل نية فى ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد انجلترا السياسية ، ونقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهاكا لحرمة القانون الدولى » .

٤٥ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مأدبة محافظ لندن يوم ١٠ اغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان نتيجة مفاوضات الاستانة(١) لا تغير شيئا من واجبات بريطانيا العظمى » .

٤٦ ـ تصريح السير جيمس فرجسن James Fergusson وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم يوم ١١ اغسطس سنة ١٨٨٧ :

« ان اخفاق المفاوضات الانجليزية التركية (مفاوضات درومندولف) لا يحل قط انجلترا من عهودها للدول من احترامها لهذه العهود » .

٤٧ ـ تصريح السير جيمس فرجسن المذكور فى مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« لسنا فى سواكن الا فى مركز الدفاع ، ولا ترمى قط الى غرض الفتح » .

٤٨ ـ تصريح المستر ستانهوب Stanhops وكيل وزارة الحربية فى مجلس العموم يوم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :
« التصريح السابق » .

٤٩ ـ تصريح و . هـ . سميث W. H. Smith وزير الخزانة فى مجلس العموم يوم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا ان نتوقع فى مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادى النيل كله » .

٥٠ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ١٢ اغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع اعلان حمايتنا على مصر ولا اعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا ، لأن هذا يعد نقضا لتعهدات انجلترا الدولية » .

٥١ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التى تربط مصر بالدولة العلية ، وانما نحن نرغب فى ان نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيالى الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات ، واننا نتقدم فى هذا السبيل ونؤمل من صميم افئدتنا أن ندرك ذلك الغرض قريبا » .

٥٢ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا فى خطابه بمدينة سدنى فى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت انجلترا بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ، ولقد حل اليوم وقت الجلاء ، وليس هذا لأننا وعدنا به ، بل لأن مصلحتنا ايضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذى جر الحكومة الى التنازل عن هلجولند والتخلى عن الهوفاس فى مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين فى ترنيف » .

---

(١) هى مفاوضات درومندولف بشأن الجلاء . انظر ص ٧٧ من كتابنا (مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال) .

٥٣ ـ تصريح اللورد دفرين سفير انجلترا فى باريس للمسيو دفيل فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان زيادة الحامية الانجليزية فى مصر لا تدعو الى أى تعديل فى التأكيدات التى قدمتها حكومة جلالة الملكة فى عدة مواقف بخصوص الجلاء عن مصر ، كما انها لاتدعو لأى تغيير سياسى » .

٥٤ ـ تصريح اللورد روزبرى وزير الخارجية للمسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ :

« مثل التصريح السابق » .

٥٥ ـ تصريح اللورد كمبرلى وزير الهند فى مجلس اللوردات فى ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ :

« ان ارسال المدد الى مصر لا يغير بأى حال مركز انجلترا حيال هذا البلد » .

٥٦ ـ تصريح السير هنرى كمبل بانرمان Sir Henry Cambell Bannerman وزير الحربية لجريدة نيوزوينر فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر الا وقتيا ، واننا لا يمكننا البقاء الى الأبد فى مصر الا اذا نقضنا تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محتقرين فى نظر أوروبا » .

٥٧ ـ تصريح السير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق فى محاضرته التى القاها يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزى مصدر ضعف لانجلترا ، وحيث أننا لا نرى أية مصلحة فى البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلاءنا عن هذا البلد » .

٥٨ ـ تصريح المستر جلادستون فى خطابه الذى أرسله الى المرحوم مصطفى كامل فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ (انظر كتابنا ـ مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٥٧ من الطبعة الأولى و ٥١ من الطبعة الثانية) :

« ان زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى منذ سنين » .

٥٩ ـ تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة فى مجلس اللوردات يوم ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ :

« ليس فى نيتنا مطلقا أن ننازع حليفنا الخديو حقوقه ، ولا أن نرتكب حياله أى عمل ظالم » .

معاهدة الاستانة ـ ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

المعقودة بين انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وايطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا وهولندا ، والمقررة والمنظمة لحياد قناة السويس (انظر ص ٥٩ و ١٠٠)

المادة ١ ـ تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية ، وتباح الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية أو الحربية ، دون تمييز بين الدول .

ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب أو فى وقت السلم ، ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى .

المادة ٢ ــ تعترف الدول المتعاقدة بأهمية ترعة المياه العذبة للقناة البحرية ، ومن ثم تقر تعهدات الجناب الخديوى مع شركة قناة السويس العمومية ، فيما يختص بترعة المياه العذبة ، تلك التعهدات المنصوص عنها فى الاتفاق المؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ ، والتى تتكون من مقدمة واربع مواد .

وتتعهد الدول أن لا تمس سلامة هذه الترعة او أحد فروعها بحيث تبقى بمأمن من أى شروع فى ردمها .

المادة ٣ ــ تتعهد الدول المتعاقدة أيضا بأن لاتتعرض بسوء للمهمات أو المبانى أو المنشآت او سائر متعلقات القناة البحرية أو ترعة المياه العذبة .

المادة ٤ ــ بما ان القناة تبقى مفتوحة وقت الحرب ، وتباح حرية الملاحة فيها حتى للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة ، حسب نص المادة الاولى من هــذه المعاهدة ، فان الدول المتعاقدة تتعهد بعدم استعمال أى حق للحرب وعدم القيام بأى عمل عدائى ، أو أى عمل من شأنه ان يعوق حرية الملاحة فى القناة ، او فى أحد موانئها وفى منطقة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانىء ، حتى ولو كانت السلطنة العثمانية هى احدى الدول المحاربة .

وليس للبوارج الحربية التابعة للدول المحاربة أن تمتاز فى القناة أو فى أحد موانئها الا فى حدود ما تقتضيه الضرورة ، وعليها أن تجتاز القناة بأسرع ما يمكن بحسب اللوائح المعمول بها ، وبدون أن تقف بها الا بما تقتضيه ضرورات خدمة السفينة ، ويجب أن لا تتعدى مدة اقامتها فى بور سعيد أو فى ميناء السويس مدة أربع وعشرين ساعة ، الا فى الأحوال القهرية ، وفى مثل هذه الحالة يجب أن تقلع هذه السفن فى أقرب وقت ممكن ، ويجب فى حالة مرور عدة سفن حربية معادية فى القناة أن تمر أربع وعشرون ساعة بين خروج احدى هذه السفن من الميناء وبين اقلاع سفينة معادية لها من نفس الميناء .

المادة ٥ ــ لا يجوز فى وقت الحرب للدول المحاربة أن تنزل فى القناة وموانئها ، أو تنقل منها جنودا أو ذخائر أو مهمات حربية ، ولكن عندما تعترض السفن عوائق مفاجئة فى القناة تعوق سيرها ، فانه يمكن انزال او نقل جماعات مجزاة من الجند فى القناة وموانئها ، بشرط أن لا تزيد كل جماعة منها على ١٠٠٠ رجل مع ما يناسب هذا العدد من مهمات الحرب .

المادة ٦ ــ تخضع غنائم الحرب للنظام المتبع فى هذا الصدد بالنسبة للسفن الحربية للدول المحاربة .

المادة ٧ ــ لا يجوز للدول أن تبقى أية بارجة حربية لها فى مياه القناة ويدخل فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة .

ومع ذلك فان الدول تستطيع أن تبقى فى مينائى بور سعيد والسويس بوارج بشرط أن لا يزيد عددها على اثنتين لكل دولة ، ولا يخول هذا الحق للدول المحاربة .

المادة ٨ ــ يعهد لممثلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة فى مصر ملاحظة تنفيذ أحكامها ، وفى كل الأحوال التى تصبح فيها سلامة القناة أو حرية الملاحة فيها مهددة

يجتمع هؤلاء الممثلون بناء على دعوة ثلاثة منهم وتحت رآسة عميدهم لاتخاذ الملاحظات والمعاينات اللازمة ، وعليهم أن يحيطوا الحكومة المصرية علما بالخطر الذى لاحظوه ، لكى تتخذ هى الوسائل التى تكفل حماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها .

وعلى كل حال فعليهم أن يعقدوا اجتماعا مرة فى كل سنة ، ليتأكدوا من حسن تنفيذ هذه المعاهدة ، وتعقد هذه الاجتماعات السنوية برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض حكومة السلطنة العثمانية ، ويمكن أن يحضرهذه الاجتماعات مندوب من قبل الخديو ، وله أن يرأسها فى حالة غياب المندوب العثمانى .

ويحق لهؤلاء الممثلين أن يطلبوا ازالة أى بناء أو تفريق أى حشد على احدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه أو تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القنـــاة .

المادة ٩ ــ تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعـــاهدة .

وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ (١) وتتبادل الراى معها عند اللزوم فى هذا الموضـوع .

ولا تمنع نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ ومن الاجراءات التى يمكن اتخاذها تنفيذا لهذه المادة .

المادة ١٠ ــ وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخوله له ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر أو حفظ النظام العام فيها .

وفى هذه الحالة تحيط الحكومة العثمانية الدول الموقعة على تصريح لندن علما بذلك ومن المتفق عليه أيضا أن نصوص المواد الأربع سالفة الذكر لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتامين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الأحمر .

المادة ١١ ــ ان الوسائل التى تتخذ بمقتضى نصوص المادتين ٩ و ١٠ من هذه المعاهدة يجب أن لا تعرقل حرية الملاحة فى القناة .

وفى هذه الأحوال فانه يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من هذه المعاهدة .

المادة ١٢ ــ تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من أركان هذه المعاهدة بأن لا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية أو تجارية او امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الاقليمية .

(١) أنظر كتابنا (مصر والسودان فى أوائل الاحتلال) ص ٢٣٩ .

المادة ١٣ ــ فيما عدا الالتزامات الموضحة صراحة فى نصوص هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان ولا الحقوق والحصانات والضمانات التى لسمو الخديو بمقتضى الفرمانات .

الماده ١٤ ــ تتفق الدول المتعاقدة على أن التعهدات المنصوص عليها فى هذه المعاهدة لا تكون موقوتة بالمدة المقررة لامتياز شركة قناة السويس .

والمادة ١٥ ــ شروط هذه المعاهدة لا تمنع من اتخاذ الوسائل الصحية المعمول بها فى القطر المصرى .

المادة ١٦ ــ تتعهد الدول المتعاقدة بأن تحيط الدول التى لم توقع على هذه المعاهدة علما بأحكامها ، وأن تسعى لديها للموافقة عليها .

المادة ١٧ ــ يحصل التصديق على هذه المعاهدة وتتبادل التصديقات فى الاستانة فى مدة شهر أو اقل من ذلك اذا أمكن .

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائها فى ٢٤يوليه سنة ١٩٢٣ (أنظر ص ٥٩) .

المادة ١٧ ــ يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ ــ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ ــ ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدول المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ ــ ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

تم الجزء الثانى من هذا الكتاب (الطبعة الثالثة)
وراجعه المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرست الجزء الثانى

الفصل التاسع

مهادنة الثورة

الفصل العاشر

استمرار الثورة

الفصل الحادى عشر

محاكمات الثورة

الفصل الثانى عشر

لجنة ملنر

والحوادث التى لابستها

الفصل الثالث عشر

مفاوضات ملنر

الفصل الرابع عشر

استشارة الأمة

فى مشروع ملنر

الفصل الخامس عشر

التبليغ البريطانى بأن الحماية

علاقة غير مرضية

الفصل السادس عشر
هل نجحت ثورة سنة ١٩١٩ ؟
وفيم نجحت ؟

وثائق تاريخية

كتاب الشعب

فى أعقاب الثورة المصرية

ثورة ١٩١٩

بقلم
عبد الرحمن الرافعى

الجزء الأول

يشتمل على تاريخ مصر القومى

من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧

١٣٨٩ — ١٩٦٩



مقدمة الطبعة الثالثة

نحمد الله وبعد ــ فهذا كتاب فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) ــ الجزء الأول فى طبعته الثالثة . يطابق تماما الطبعة الأولى والثانية . اللتين ظهرتا فى حياة المغفور له والدنا سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٩ ــ يجمع تاريخ مصر القومى فى الفترة من سنة ١٩٢١ ــ بعد ثورة سنة ١٩١٩ ــ حتى سنة ١٩٢٧ حيث توفى زعيمها سعد زغلول .

لعلها مناسبة طيبة أن يعاد طبع هذا الكتاب بعد مرور خمسين عاما على هذه الثورة العظيمة .

وفقنا الله وهدانا دائما الى سبيل الحق،

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

مارس سنة ١٩٦٩

مقدمة الطبعة الثانية

ظهر هذا الكتاب (فى أعقاب الثورة ــ الجزء الأول) سنة ١٩٤٧ ، وهو يحتوى على تاريخ مصر القومى من نهاية ثورة سنة ١٩١٩ فى ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة زعيمها سعد زغلول فى أغسطس سنة ١٩٢٧ .

وهذه هى الطبعة الثانية من هذا الجزء ، أخرجها سنة ١٩٥٩ ، وهى طبق الأصل من الطبعة الأولى ، لا زيادة فيها ولا نقصان . ولا تعديل أو تغيير .

أسأل الله السداد والتوفيق

مارس سنة ١٩٥٩

عبد الرحمن الرافعى



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الاولى

لما أخذت فى تأليف كتابى عن « محمد فريد ــ رمز الاخلاص والتضحية ــ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ » ، فكرت فى هل أتابع الكتابة عن تاريخ مصر القومى بعد هذه الفترة ، أم أكتفى بها واقف عنـدها ، ولم يطـل بى التفكير فى ذلك ، اذ وجدت أن ثورة سنة ١٩١٩ هى مرحلة هامة من تاريخ الحركة القوميـة ، جديرة بالدراسة والتدوين ، وأن تاريخنـا القومى يكون ناقصـا بدونها ، فاعتزمت تأريخها ، وسلخت عدة سنين فى دراستها ، ووضعت من أجلها كتاب « ثورة سـنة ١٩١٩ ــ تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ » ، وكان مما عنيت به أن أبحث فى توقيت الثورة وتحديد مداها من الوجهة الزمنية ، وانتهيت الى أنها بدأت فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت متتابعة الحوادث الى ابريل سنة ١٩٢١ ، وعلى هذا الأساس من التحديد الزمنى وضعت كتابى عن الثورة ، وفى أثناء وضعه فكرت فى هل أقف عند نهايتها ، وأدع الفترة التى أعقبتهـا ، أم أؤرخ أيضـا لهذه الفترة ؟ وتنازعتنى فى هذا الصدد عوامل شتى ، بين الاستمرار أو عدم الاستمرار فى تدوين تاريخنا القومى بعد انتهاء الثورة ، وكان أهم ما شغلنى انى تساءلت هل يؤمن المؤرخ أن لا ينحرف عن جادة الانصـاف والاعتـدال اذا هو أرخ لفترة عاصرها وساهم فى حوادثها ، وهلا يكون متأثرا الى حد ما بشعوره الشخصى فى هذه الحوادث ، وبعد أن فكرت فى هذه الناحية ، وجدت أنه مادام الحق رائد الانسان ووجهته ، فلا يصح أن يتأخر عن تأريخ الحوادث التى عاصرها ، ولا تصرفه عن هـذه المهمة خشـية التأثر بشعوره الشخصى ، فان هذا الشعور قد يكون أدعى لتحريه الصدق والحق ، لكى يطمئن ضميره الى ان شعوره لم يكن له دخل فى عرض الحوادث ايرادها وتفسيرها ، بعيدا عن التحيز أو التحامل ، ومن ثم اعتزمت أن أؤرخ هذه الفترة ، واخذت نفسى بأن ألتزم الصدق والانصاف فى تدوينها وشرحها وتفسيرها ، ما استطعت الى ذلك سبيلا ، وهذا ما أخذت نفسى به فى تأريخ « مصطفى كامل » و « محمـد فريد » و « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وهى عهود عاصرتها وساهمت فيها ، وقد زاد هذا العزم فى نفسى توكيدا أن معاصرة الانسان للحوادث هى أدعى لتدوينها على وجهها الصحيح ، وأن أول من يجب أن يؤرخوها هم الذين شاهدوها وعاصروها ، فهم أعرف الناس بها ، وأكثرهم فهما لها ، وحسبهم أنهم شهود العيان فيها ، والواقفون على مقدماتها ، وأسرارها وملابساتها ، فهم المصدر الأول لتأريخها وتدوينها ، واذا لم يرجع الناس الى شهود العيـان فى تعرف الحوادث وتفهم الحقـائق ، فالى من يا ترى يرجعون ؟ أيرجعون الى روايات يتناقلها الناس بعضهم عن بعض وينسبونها الى من شهدوها وهم لم يدونوها ؟ ان هذا ولا شك مصدر يكتنفه الخطأ ، والعثار والشطط ، وخير وسيلة هى تدوين الحوادث فى حينها ، ممن عاصروها وشهدوها ، وهذه هى الوسيلة المتبعة فى مختلف الأمم ، فان كتب التاريخ القديم والحديث قد تتناول أقرب الحوادث الى الذين يكتبون عنها ، اعتبر ذلك فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فقد أرختا فى أعقاب كل منهما مباشرة ، بل فى خلال وقوعهما ، أما احتمال انحراف الانسـان عن

الحق بتأثير شعوره الشخصى ، فهذا مرجعه الى ذات المؤرخ ، وعلى الذين يقراونه أن يحكموا اذا كان هذا الشعور قد صرفه أم لم يصرفه عن تحرى الحق والتزام الصدق ، ولهم بل عليهم أن يصححوا ما عسى أن يكون قد زل فيه القلم أو اخطأه التوفيق ، فالحقيقة بنت البحث ، ومن الخير للتاريخ أن يكتب ممن عاصروا حوادثه ، وفى حياة من عاصروها وشاهدوها ، لتكون موضع التمحيص والتحقيق والمراجعة ، من هؤلاء وأولئك ، قبل أن تضيع المعالم وتطوى الحقائق ، ويتبدل الناس غير الناس ، وقد زادنى البحث ايمانا بهذه الحقائق ، فان كثيرا من الحوادث وبخاصة حوادث الثورة قد عانيت صعوبات جمة فى تعرف أسرارها وتفاصيلها ، لتأخرى بضع سنين فى تحقيقها والرجوع الى شهود العيان فيها ، ولو كنت أخذت فى تدوين تاريخ الثورة فى اعقابها مباشرة لكان ذلك أيسر لى مما عانيت حين شرعت فى دراستها وتأريخها .

وثمة عامل آخر شغلنى قبل أن آخذ بسبيل الكتابة عن حوادث ما بعد الثورة ، ذلك أن الكتابة عنها قد تمس أشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو أكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية ، وقد تساءلت هل على أن أضحى بهذه الاعتبارات عندما أكتب عن أشياء تمسهم ؟ ان هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن فى الدنيا شيء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف ، فكيف السبيل الى التوفيق بين واجب المؤرخ ومقتضيات المجاملة ومراعاة الظروف ، لقد تأملت فى ذلك وترددت ، وفكرت ثم قدرت ، وانتهى بى البحث الى أنه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك اذا أراد أن يجامل أن يدع الفترة المحرجة ، ويرجىء تأريخها حتى حين ، ولكن الى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها ؟ واذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم اذن يتنحى عن تأريخها ؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليا ، ولم اكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت الى انه ليس من حقى ان أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حملت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلى أن أؤدى الرسالة كاملة ، قدر ما وسعنى الجهد ، وكل ما أطلبه من الذين يقرأون هذا الكتاب ، اذا هم وجدوا فيه من الوقائع أو الأفكار والآراء ما لا يرضون عنه ، أن يخففوا من اللوم والعتاب ، فانى علم الله ما اردت طعنا أو تجريحا ، ولا تحاملا أو تشهيرا ، بل قصدت فى كل ما كتبت وجه الحق والصدق ، والمؤرخ فى طبيعة رسالته يشبه أن يكون قاضيا ، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق احدا ، ولو كان أقرب الناس اليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان ابغضهم الى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويجتنب المجاملة والمحاباة أو التحامل فى ما هو بسبيله ، هذا ما اتجه اليه قصدى ، وانعقدت عليه نيتى : « انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرىء ما نوى » .

على هذا الأساس وضعت هذا الكتاب ، والجزء الأول منه يشتمل على تاريخ مصر القومى من نهاية الثورة فى ابريل سنة ١٩٢١ ، الى وفاة زعيمها سعد زغلول فى اغسطس سنة ١٩٢٧ ، حيث تنتهى مرحلة كاملة من تاريخنا القومى ، والله أسأل أن يلهمنا السداد والحق فيما نقول ونعمل ، عليه توكلت واليه أنيب .

أول يوليه سنة ١٩٤٧

عبد الرحمن الرافعي

فصول الجزء الأول

* * *



الفصل الأول

الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١

عاد سعد زغلول باشا الى مصر فى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى باشا يكن ، فى صدد اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية التى دعيت اليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين انجلترا .

كانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام ، ذلك انه على أثر تبليغ الحكومة البريطانية الى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية ، ودعوة مصر الى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول الى ابدال الحماية بعلاقة اخرى ، تألفت وزارة عدلى فى ١٧ مارس من تلك السنة ، وكان من برنامجها الدخول فى هذه المفاوضات ، فأرسل الى سعد بطريق البرق ، وكان بباريس ، نبأ تأليف وزارته ، ودعوة الوفد الى الاشتراك فى هذه المفاوضات ، فجاءه الرد من سعد تلغرافيا فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر (١) ، فلما عاد الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى ، اشترط للاشتراك مع الوزارة فى هذه المفاوضات الشروط الآتية (٢) :

أولا — أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول الى الغاء الحماية بوجه عام ، أى فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعا ، لا بعلاقتها مع الدولة الانجليزية فقط ، الغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ووردت فى معاهدة « فرساى » وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانيا — الوصول الى الاعتراف بالاستقلال التام الدولى الداخلى والخارجى مع ملاحظة ارادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر (٣) .

ثالثا — الغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول فى المفاوضات .

رابعا — أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة ، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه ، وهذه الكيفية مرسوم سلطانى يبين ويحدد هذه المأمورية .

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلى على الشرطين الأول والثانى ، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بالغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء فى المفاوضات ، فلم يكن فى مقدور الوزارة الغاء الأحكام العرفية ، لأن هذه الأحكام قد اعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية ، فكان لا بد من موافقة هذه السلطة

---

(١) راجع تفصيل ذلك فى كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها (الطبعة الاولى) .

(٢) ذكرها سعد فى خطبته يوم ٢٢ ابريل سنة ١٩٢١ فى حفلة تكريمه بحى السيدة زينب .

(٣) راجع هذه التحفظات فى كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٤٣ (الطبعة الاولى) .

على رفعها ، وهى لم ترفع الا فى سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه ، على أن عدلى باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف فى شهر مايو سنة ١٩٢١ ، ولم يفد ذلك فى تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعد ، لأن الشرط الذى قام عليه الخلاف الجوهرى بينهما هو الرآسة ، فقد تمسك عدلى بأن تكون له رآسة هيئة المفاوضة ، ما دام هو رئيسا للحكومة ، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال ان يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة او غيرها ولا يكون هو رئيسها ، وتمسك سعد بالرآسة لأن الأمة أولته زعامتها ، فمن حقه أن يتولى رآسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها .

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة الى عدم الدخول فى هذه المفاوضات ، والى ترسم خطة الجلاء ، فيقتصر الشأن بين مصر وانجلترا على المطالبة بالجلاء ، لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية ، بل هو جوهر الاستقلال .

لقد جربت البلاد المفاوضات فى يوليه واغسطس سنة ١٩٢٠ ، فلم تؤد الى الاستقلال ، بل انتهت الى مشروع ملنر ، الذى يقر الاحتلال ويفصل السودان عن مصر ، وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات الا بعد قبول التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر ، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود اليها ، اذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة فى هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية .

فلم يكن من مصلحة البلاد فى شىء ان يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة فى مفاوضات جديدة على الأساس الذى عرضته انجلترا ، وكان واجبا أن يتعاهد الجميع على أن لا يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء ، وأن يقتصر النضال السياسى على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل فى أمره بتاتا ، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو محالفة .

ومن الحق أن نقول أيضا أن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد فى شروطه أن تنفرد هى بالمفاوضة ، لأن هذا الانفراد قد زاد فى أسباب الانقسام الداخلى ، فضلا عن أنه اهدار لارادة الأمة وحقوقها وكرامتها ؛ لأن من حق كل امة تحترم نفسها أن تكون هى المرجع فى شئونها ، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها ، فليس لأية حكومة أن تتحدث فى مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها ، وقد تبين أن وزارة عدلى قد انفردت بالمفاوضات على غير ارادة الأمة ، وبغير توكيل منها ، وكانت فى هذا غير مكترثة لحقوقها .

خطبة شبرا — ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها فى خطبه ، وبدأ هذه الحملة فى خطبته التى ألقاها يوم ٢٥ أبريل فى حفلة تكريمه بشبرا ، اذ هاجمها ردا على حديث لعدلى نشرته « الأهرام » فى صباح هذا اليوم ، أصر فيه على أن تكون الرآسة له بوصف كونه رئيس الحكومة ، وأنه سيسير فى المفاوضة ، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد ، وكان حديثه تحديا لسعد ، فجاءت خطبة شبرا ردا على هذا التحدى .

قال سعد عن تمسكه برآسة المفاوضات ، ردا على ما قاله عدلى فى حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رآسة بعثة المفاوضة : « هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة ؛ فلا اعتبار لها ، على أنه اذا صح فى البلاد الأوربية أن

رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر مطلقا بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها . فان مصر ليست بلدا دستوريا ، ووزارته لا ينتخبها الشعب ، بل هى معينة من طرف الحاكم ، فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبـــة عن الأمة . فهى معينة من عظمة السلطان ، بل أجاهر بالحقيقة الآتية : المندوب السامى أيضـــا ، ومتى كان المرسوم السلطانى ممضى من رئيس الوزارة والوزراء فانهم يكونون هم المسئولين عنـــه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم ، ليس لمصر وزارة خارجيـــة الآن ، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية ، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجيـــة حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيســـا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الانجليزية ، ورئيس الوزارة ليس الا موظفـــا من موظفى الحكومة الانجليزية يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرآسة فانما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ، وهى قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية ، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا .

« ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ، فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر ســـنة ١٩٢٠ : من الذى يعـــين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية ، فقلت : اذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس » .

الى ان قال : « الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيـــانها بأنها تريد أن تســـير بارادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة وهذا أمر لا نقبله مطلقا ، ان الوزارة التى قالت انها تتمشى مع ارادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ، ففرحت بها الأمة ، هى التى تأتى فى الوقت نفســـه وتعمل على ابعـــاد الوفد عن المفاوضة ، ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية ، لا يمكننى أن أقبلها ، وأقول ان مهمتى فيكم هى أن أفضح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم ، وأن يسير كل أمر طبق ارادتكم ، فاذا تمكنت من ذلك فحسبى والا فقد قمت بواجبى والسلام » ، واعلن سعد فى هذه الخطبة عدم ثقته فى الوزارة .

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ ، فرأت اغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضـــة ، مع عدم محاربة الوزارة فيها ، فصمم سعد على رأيه ، وعلى اعلان عدم الثقة بالوزارة .

فاستقال من الوفد فى هذا اليوم على شعراوى باشا ، وكتب خمسة آخرون من اعضائه وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . احمد لطفى السيد . محمد على علوبة ، كتابا الى سعد نشروه فى الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأى اغلبية الأعضاء ، قالوا :

« قضت مصلحة البلاد التى اخذنا انفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول اننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار .

« نقول والأسف يملأ قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ، ما عدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئا فى حسن سير المفاوضات .

« فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليــوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى ، وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتى .

« تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا أن نبرأ الى الله والى الأمة من تبعــة الشــقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقـــائه الى حد مجاراة بعضـــنا اياكم على دخول الوفد فى المفاوضات خلافا لخطته .

« والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينـــا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها » فان الوزارة لا تستطيع أن تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ، ولا نخال خذلانهـــا الا خذلانا للغـــرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن راينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المثـلى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة الى أن كل اتفـــاق ليس شـــاملا للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر ان الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا ، وأعجل من ان يقبل أناة ، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالله نسأل أن يوفق أهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد . وتفضلوا بقبول فائق احترامنا » .

الامضـــاءات

حمد الباسل . عبد اللطيف المكباتى . محمد محمود .
احمد لطفى السيد . محمد على علوبة

فنشر سعد بيانا للأمة فى ٢٩ أبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماض فى سبيله ، قال :

« استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم ، وأن يقولوا فينا غير الحق ، وقد أفرغت جميــع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادا عن الانقسام واستبقاء للوحدة ، فلم انجح ، وأبوا الا الاستمرار فيه واظهاره على طريقة تبين منها جليا عدم وجود تضامن فى العمل ، وهو المبدأ الذى وضــعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه ، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم

تعد بطبعها خروجا عنه وانفصالا منه ، لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة ، لهذا فاننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها وأبدتها عند كل مناسبة ، وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة لخطتنا ، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل ، رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية ، وفى تبادل الثقة والاخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها ، ويسعون بكل ما فى وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية ، فلا تهنوا ولا تحزنوا فان قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم » .

« سعد زغلول »

ومن ذلك الحين سمى الأعضاء المنفصلين « منشقين » ، وشملت هذه الكلمة كل من خالف سعدا فى رأيه ، وانضم الى هؤلاء من اعضاء الوفد عبد العزيز فهمى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مدكور باشا ، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد فى يونيه ، فاعتبرهم الوفد جميعا منفصلين ، وبقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من مصطفى النحاس بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . سينوت حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . على ماهر بك ، وهم وان كانوا من جهة العدد أقلية فى الوفد بالنسبة الى الأعضاء المنشقين الا أن شخصية سعد اجتذبت الى جانبه الغالبية العظمى من الأمة .

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلى وضد الأعضاء المنشقين ، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة .

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة فى طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١ ، فتعرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين ، فعجزت عن ذلك لكثرة عددهم اذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا ، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه ، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة ، فأجاب رجال البوليس باطلاق النار من بنادقهم ارهابا ، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين باصابات بليغة توفى على أثرها أربعة من المصابين ، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحا ، فكان لهذه الحادثة دوى هائل وأثر عميق فى النفوس ، وزادت مركز الوزارة حرجا ، اذ كانت سلاحا قويا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة وسفك الدماء ، وعبثا أعلن عدلى أن الوزارة لم تأمر قط باطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وانه يستنكر مسلك رجال البوليس فى هذه الحادثة ، وانه أمر باجراء تحقيق لمعرفة من أمر باطلاق الرصاص لمحاكمته ، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذى نسب اليه الأمر باطلاق الرصاص واحالته الى مجلس عسكرى لمحاكمته ، كل هذا لم يجد فتيلا فى وقف تيار السخط على الوزارة .

اقتراح الأمير عمر طوسون

تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانا فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه حسما للخلاف الذى شجر ان تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب وأن يعرض عليها أمر المفاوضة ، فتقرر هل تدخلها أم لا ، واذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين ، وطلب فى بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورا ، وأن تجرى المفاوضة فى مصر لا فى لندن لكى يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة .

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت اليه فى ضجة الانقسام التى غمرت البلاد ، وفى الحق أن الموقف كان واضحا فيه أن الأغلبية العظمى من الامة تؤيد سعدا ، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة ، أو أنهم لم يحسبوا حسابا كبيرا لارادة الشعب — وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة فى نفوسهم — فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام .

رفع الرقابة عن الصحف

أراد عدلى أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذى واجهته وزارته ، فسعى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكى ترفع الرقابة عن الصحف ، اذ كانت هى التى اعلنتها فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فأجابته الى طلبه ، واعلنت الوزارة هذا النبأ ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ، وصدر بذلك اعلان من اللورد اللنبى Allenpy بوصف كونه قائد القوات البريطانية فى مصر ، واعلنت الوزارة انها تواصل السعى فى رفع الأحكام العرفية اذ انها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، بأمر السلطة العسكرية البريطانية ، ولم يفد هذا القرار فى منع استمرار السخط على الوزارة ، واخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلى والوزارة والمنشقين .

وزاد فى شقة الخلاف أن الوزارة قررت احالة بعض الموظفين الى مجالس تأديب لمحاكمتهم على اقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة ، وهم : صادق حنين بك ، ومحمود فهمى النقراشى بوزارة الزراعة ، وحسين فتوح ، وفؤاد شرين بوزارة المعارف ، والدكتور نجيب اسكندر بمصلحة الصحة ، وزكى جبرة بقسم البلديات ، وسلامه ميخائيل بك القاضى ، ومكرم عبيد ، واحمد محمد خشبه بك بوزارة الحقانية .

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد ، ثم خفض استئنافيا الى انذاره ، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامه بك ميخائيل ، وقضى بانذار الآخرين ، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء فى ٢ يونيه فصله من وظيفته ، وكانت هذه التصرفات سببا فى زيادة السخط على الوزارة .

وفى الحق ان وزارة عدلى قد أساءت الى نفسها باحالة هؤلاء الموظفين الى مجالس التأديب ، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء ، واستفحل الانقسام بمضى الوزارة

فى أضطلاعها بمهة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها ، وبرغم اعلانه عدم الثقة بها ، وأخـذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها ، وبدات هذه العرائض فى محيط أنصارها ، ثم استخدمت الادارة فى جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن اليهم ، فكان هذا التدخل أمرا معيبا ، لأن اقحـام الادارة فى مثل هذه الأمور مفسد للرأى العام ، وقد كان له وقع سيء فى نفوس المخلصين ، وكان سنة سيئة اتبعتها الحكومات من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الادارة .

الوفد الرسمى للمفاوضات

مضت الوزارة فى سبيلها ، واستصدرت من السـلطان فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برآسة عدلى باشا يكن ، وعضوية حسين رشدى باشا ، واسماعيل صدقى باشا . محمـد شفيق باشا ، وهؤلاء من أعضـاء الوزارة ، واحمـد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين .

واصطحب هذا الوفـد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفـين مؤلفـة من : عبد الحميد بدوى بك . توفيق دوس بك . محمد أبو الفتوح باشا . ابراهيم وجيه بك . الأستاذ احمـد امين . محمود فايد بك . محمـد شريف صبرى (باشا) . عبد الحميد سليمان بك . عبد المجيد عمر بك . يوسف أصلان قطاوى باشا . يوسف نحاس بك . الياس عوض بك . اللواء محمود عزمى باشا . القائمقام محمد يوسف بك . ابراهيم فهمى بك . الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظه . الأستاذ محمد خطاب . حسن فريد افندى . حسن نصيف افندى . حامد العلايلى بك . احمـد محمـد حسنين (باشا) . احمد كامل . عبد القوى احمد . عباس سيد احمد .

كان واجبا على عدلى أن يستقيل

ولقد كان واجبا على الوزارة أن ترجيء المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذى وقع بينها وبين الوفد ، لأن اجراء المفاوضة الرسمية فى هذا الجو يزيد الفتنة استفحالا ، ويضعف مركز مصر ، وكان واجبا على عدلى اذا لم يوفق فى حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفا لوطأة الانقسام .

حقا ان سعدا كان مسرفا فى الحمـلات التى شنها على عدلى ، وكان فى الغالب متجنيا عليه ، ولكن استقالة عدلى امام هذاالاسراف كانت تعد عملا نبيلا يبطل حجة المرجفين ، وبخاصة لأن المفاوضـات كان متوقعا لها الاخفاق ، وقد استقال فعـلا بعد اخفاقها .

ولم يعرف عن عدلى أنه كان متهافتا على الحكم ، فانه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سـنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلى ، تولى عدلى الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد واقراره ، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرا اذ استقال على أثر قرار من مجلس النواب عده عـدم ثقة ، واصر على الاستقالة بالرغم من الحاح سعد عليه فى البقاء فى الحكم ، فمع هذا التعفف والاباء يبدو عجيبا أن يتمسك ببقائه فى الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التى اعترضته ، وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن اغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسا للمفاوضة ولا رئيسا للوزارة ، فكان

عليه احتراما لارادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة ، لأن المفاوضة فى مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلا من الأمة ، والحكم فى ذاته هو وكالة عن الأمة ، وهذه الوكالة هى جوهر النظام الدستورى ، فالوزارة التى تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل ، وفى يقيننا أنه لو ترك عدلى لمحض ارادته لما تردد فى الاستقالة قبل ان يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة ، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء فى الحكم ليقوى به جانبهم فى خصومتهم مع سعد ، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام .

تفاقم الانقسام
بعد تأليف الوفد الرسمى

وقد زادت المظاهرات عنفا بعد تأليف الوفد الرسمى ، سواء فى القاهرة أو الاسكندرية ، وفى كثير من المدن الأخرى ، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدا فى رأيه ، والنداء بسقوطهم ، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحجارة ، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام ، ومن الأسلحة المقوتة فى الخصومة السياسية ، لأن النضال السياسى بين المختلفين فى الرأى من ابناء الأمة يجب أن يكون مقصورا على نضال الآراء ، ومقارعة الحجة بالحجة ، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه ، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لاكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأى والعقيدة ، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداء بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء ، قال فيه :

« يا ابناء بلدى الأعزاء ، بلغنى مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين فى اثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف بالأحجار فى الشوارع الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأى الآخر وعدم الحظر على أحد وان شذ فى رأيه ، واذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الانجليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا ارغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة ؟ فأرجوكم أشد الرجاء الاقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا ، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا ، اننى لأقول هذا لا انحيازا الى جانب الوزارة ، لأنى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى(١) ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبين لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم ، هدانا الله جميعا الى الصواب » .

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثا فى تيار الفتنة التى فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء .

---

(١) هو الاقتراح المنشور ص ١٤ .

الحوادث الخطيرة بالاسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفا فى الاسكندرية ، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة فى حى الهماميل (١) ، وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص ، واشتعلت النار فى عدة منازل ، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية ، وبالجملة تحولت هذه المظاهرات الى اضطرابات ألقت الفزع فى النفوس ، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصرى لقمعها ، ولم يعد النظام الا فى نحو الساعة الثالثة صباحا ، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الأثنين ٢٣ مايو ، وتبودلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب ، فتدخل جيش الاحتلال وتولى قومندان القوة البريطانية المرابطة فى الاسكندرية قيادة المدينة ، واصدر أمرا عسكريا بمنع المرور فى الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء الى الساعة الرابعة صباحا ما لم يكن بيد الشخص اذن بالمرور ، وبغلق جميع المحال العمومية فى الساعة التاسعة مساء ، وقد عاد الهدوء الى المدينة منذ مساء ذلك اليوم .

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات المقوتة ٤٣ قتيلا و١٢٩ جريحا من المصريين ، و ١٥ قتيلا و ٧١ جريحا من الأوروبيين ، فكان لهذه المأساة وقع أليم فى النفوس .

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدت الى الأجانب وتحولت الى اضطرابات هى أبعد ما تكون عن التظاهر ، وأدرك خطورة العواقب السيئة التى نجمت عنها ، فنشر نداء ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب ، قال فى ختامه : « أيها المصريون اناشدكم الوطنية الصادقة والاخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى اكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفى حسن الرعاية لهم وألا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم ، فذلك ابقى لمودتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب » .

ثم نشر فى اليوم التالى نداء آخر الى الشعب بوقف المظاهرات « وأن يقف اظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة ! » .

تصريح تشرشل

وعلى إثر وقوع حوادث الاسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صرح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر « خشية أن يقضى الرعاع فى القاهرة والاسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الاصلاحات التى تمت على يد الادارة البريطانية » .

فكان لهذا التصريح أثر مؤلم فى مصر ، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطنى والوزارة ، ومن مختلف الجماعات ، وكان نذيرا باخفاق المفاوضات الرسمية .

---

(١) هو الحى الذى بدأت فيه مذبحة الاسكندرية فى يونية سنة ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التى مهدت للاحتلال البريطانى (واجع كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٢٩٨ وما بعدها الطبعة الاولى) .

مفاوضات عدلى ــ كيرزون

سافر الوفد الرسمى برآسة عدلى من الاسكندرية يوم أول يوليه سنة ١٩٢١ ، ووصل لندن فى ١١ منه ، ثم بدأت المفاوضـات بينه وبين اللورد كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية ، وطالت على غير جـدوى ، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الاجازات فى انجلترا ، ثم انتهت باخفاقها ، اذ سـلم اللورد كيرزون الى عدلى باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى فى أى مكان بالبلاد والى زمن غير محدود ، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى ، وجعل شئونها الداخلية فى المـالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، هذا الى أنه يفصل السودان عن مصر ، وانا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة فى هذا المشروع .

خلاصة مشروع كيرزون

أولا ــ فى مقابل ابرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية . وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجانب الآخر معـاهدة وميثاق دائمان للسـلام والمودة والتحالف(١) .

ثانيا ــ تخويل انجلترا الحق فى ابقـاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين ، وترسانات وثغور حربية .

وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورا فى مشروع ملنر على حماية هذه المواصلات) ، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلى .

ثالثا ــ استبقى المشروع لقب المندوب السامى لممثل انجلترا فى مصر وأن يكون له فى جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى .

رابعا ــ أوجب على وزير خارجيـة مصر ان يبقى على اتصـال وثيق بالمنـدوب السامى (وهذا معناه أن يكون خاضعا لرقابته مباشرة فى ادارة الشئون الخارجية) .

خامسا ــ أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أى اتفـاق سياسى مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامى .

سادسا ــ تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة فى الغاء الامتيازات الاجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب فى مصر .

---

(١) هذه الفقرة ترجمت حرفيا عن أصلها الانجليزى فى المشروع .

سابعا ــ لا تعين الحكومة المصرية ضباطا أجانب بالجيش المصرى أو موظفين اجانب فى أى مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامى البريطانى .

ثامنا ــ تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا « مستشارا » ماليا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولا عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين الى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتى المستشارين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما ، ويجب أن يحاط المستشار المالى احاطة تامة بجميع الأمور الداخلية فى اختصاص وزارة المالية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، ولا تعقد الحكومة المصرية قرضا خارجيا أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالى .

تاسعا ــ تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرا « مستشارا » قضائيا يكون له حق مراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب والتى من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية ويكون له فى كل وقت حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية .

عاشرا ــ لم يذكر المشروع عن السودان الا أن رقيه فى هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها ، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر فى أداء نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدى لحكومة السودان بدلا من ذلك اعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين ، وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام ، وتضمن انجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، ولهذا الغرض لا تقام اعمال رى جديدة على النيل وروافده جنوبى وادى حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث اوغندا .

حادى عشر ــ تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات .

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودا وأمعن فى العدوان على استقلال مصر والسودان ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذى حدث فى البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها انجلترا فزادت فى أطماعها واعتداءاتها .

وقد اجاب عدلى باشا على هذا المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق ، على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانيا فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، فأضعف من قيمة الرد ، وكان الرد ، فى نهايته ، ايذانا بقطع المفاوضات ورفض المشروع ، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر .

الحوادث الداخلية

أثنـاء المفاوضـات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات ، وزادت هوة الانقسام بينهما .

نفى على فهمى كامل بك

وكيل الحزب الوطنى

ففى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفى على فهمى كامل بك وكيل الحزب الوطنى ، وبنى أمر النفى على ارساله تلغرافا الى الخديو السابق بصيغة تتضمن « انكار حقوق الذات العلية السلطانية » ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٩ سبتمبر ايضا وقف جريدة « اللواء المصرى » ستة أشهر لنشرها مقالا تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره « وأن هذا من شأنه الاخلال بالنظام العام » .

وقد ودع على بك الأمة قبيل رحيله الى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه : «لولا أن ايماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا فى مستقبل الوطن قوى وقلبنا مفعم بحبه وحواسنا جميعا تذكر أياديه علينا ـ لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفى فى سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها ، نيلها وسودانها ، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها ، كبيرها وصغيرها » .

وودعته الجماهير عند سفره فى محطات القاهرة وطنطا والاسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعا حافلا ، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى فى فندق رجينا (وندسور الآن) القيت فيها الخطب الحماسية فى تكريمه وتوديعه ، وأبحر من الاسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر ، وعطلت جريدة الأهالى ستة أشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١ .

بعثة سوان

هى بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال فى البرلمان البريطانى وعلى رأسهم المستر سوان . استقدمها سعد الى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد !

وصلت البعثة فى شهر سبتمبر ، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم ، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر ، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة « محافظة على النظام والأمن العام » ، ثم زار معهم بورسعيد فالمنصورة ، واقيمت له فيهما حفلات كبيرة ، وألقيت فيهما الخطب طعنا فى عدلى باشا ووزارته ، وأقام لهم سعد وليمة فى فندق شبرد تكريما لهم ، تبودلت الخطب من الجانبين ، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردا على ما قيل عنهم انهم بحضورهم يتدخلون فى شئون مصر الداخلية : « لم يبق الا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية . ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر ؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل فى شئون مصر الداخلية ؟ أليست مما يهم انجلترا ؟ والا فكيف تعرض علينا الحكومة الانجليزية كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الانجليزى فى مصر ؟ ان الحقيقة ان مجيئنا الى هنا هو فى مصلحة انجلترا قبل غيرها » .

فجاء هذا القول مصداقا لما توجسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى اليه من تدخل الانجليز حتى فى منازعاتنا الداخلية .

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر فى ٧ اكتوبر بعد أن كان حضورهم سببا لزيادة الفتنة فى البلاد .

زيارات سعد للأقاليم

وبعدرحيل هؤلاء النواب اعتزم سعد زيارة مديريات الوجه القبلى فى رحلة نيلية ، وكانت أسيوط أول مرحلة فى هذه الزيارة ، ووصلت الباخرة النيلية التى تقله الى مدينة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ ، فوقع فيها شجاركبير بين انضاره وخصـومه ، وكان رجال البوليس والأدارة منحـازين الى جانب هؤلاء ، وقد جندت الحكومة قواتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول الى البر ، وفى الحق ان مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف ، فان الحكومة لا يحق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أى فرد للأقاليم مهما كان خصما لها ، وللناس كامل الحق فى أن يؤيدوا الزعيم الذى يختارون ، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم ، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحا ، وغرق ثلاثة فى النيل ، ومنعت الادارة سعدا من النزول بأسيوط ، فكانت هذه الحادثة مظهرا أليما للحرب الداخلية ، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمى يتفاوض فى لندن ، فكانت نذيرا بما آل اليه أمر المفاوضة من الاخفاق المحقق .

وحدث شجار آخر فى جرجا ، ثم أصدرت الوزارة قرارا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلى فى هذه الرحلة ، فعاد الى العاصمة بطريق النيل .

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ اقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، احدهما أقامه سعد باشا فى سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلى ووزارته ، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الادارة فى منع هذه الرحلة وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا .

والثانى أقامه الاعضاء المنفصلون وانصارهم فى فندق الكونتننتال ، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمى بك . وابراهيم الهلباوى بك . وعلى المنزلاوى بك . والشيخ محمد بخيت . والاستاذ محمـد توفيق دياب . والدكتور محمد حسين هيكل . ومحمود أبو حسين باشا .

استقالة عدلى

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

عاد عدلى الى مصر فى اليوم الخامس من ديسمبر ، وقدم فى اليوم الثامن منه تقريرا الى السلطان عن المفاوضات ، ابان فيه مراحلها ، واوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزن ، قال ضمن تقريره : « أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ولالغاء الحماية الغـاء صريحا ، ولكننا الفينا المشروع الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من اجلها ، فكان حقا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة والا نسترسل فيها لأكثر من ذلك » .

وفى اليوم الذى قـدم فيه هذا التقـرير رفع الى السلطان استقالة الوزارة ، وبناها على عدم تحقيق برنامجه فى المفاوضات ، قال :

« ياصاحب العظمة السلطانية

« لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها ودعتنى الى تشكيل وزارة يكون أخص اعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

« وبما ان المفاوضات التى باشرها الوفد الذى كنت اراسه فى لندره منذ بضعة اشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فانى أتشرف بان أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وارجو ان تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم اكبارى للتعطف السامى الذى تفضلتم على به .

« وانى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ ــ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

« عدلى يكن »

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجىء بيانه (ص ٢٧) ، وقبلها السلطان فى ٢٤ ديسمبر .

* * *

الفصل الثانى

الموقف السياسى
بعد قطع مفاوضات عدلى

كان متوقعا بعد قطع المفاوضات ، ورفض عدلى مشروع المعاهدة الذى عرضه اللورد كيرزون أن تحدد الحكومة البريطانية موقفها حيال هذا الرفض .

التبليغ البريطانى الى السلطان فؤاد
٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

ففى ٣ ديسمبر — قبل عودة عدلى الى مصر — ذهب اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الى سراى عابدين وقابل السلطان فؤاد ، وسلمه تبليغا يتضمن ايضاحا لسياسة الحكومة البريطانية بازاء مصر ، بدأه بالاشارة الى أنه بموجب التعليمات التى وصلته من حكومته يرفع الى عظمة السلطان هذا البيان متضمنا آراء حكومته فيما يتعلق بالمفاوضات ، وأنها قابلت بمزيد الأسف عدم قبول الوفد الرسمى مشروع المعاهدة ، وشرح القواعد الجوهرية لهذا المشروع وأيدها ، واخذ فى صدد تسويغها يمن على الأمة بما أفادته من الاحتلال ، ثم عرض لموقف الحكومة البريطانية بعد رفض المشروع قائلا :

« ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة ، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدا السياسة البريطانية . ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن ، ولذلك فان حكومة جلالة الملك ، ترغب أن تبدى بوضوح حالة موقفها الآن » .

وخلاصة هذا الموقف كما جاء فى هذا التبليغ ان الحكومة البريطانية لا تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية واشتراكها ، على أنها فى انتظار هذا الرضا ستزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة ، وانها على استعداد من الآن لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاورة الحكومة المصرية لأجل الغاء الامتيازات الأجنبية ، وفيما يتعلق بالأحكام العرفية اعرب التبليغ عن رغبة الحكومة البريطانية فى أن تحل الحكومة المصرية محل القائد العام للقوات البريطانية فى سلطة الأحكام العسكرية .

أما عن المستقبل فقد أوضح التبليغ تمسك الحكومة البريطانية بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة ، وهى استبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتى المالية والحقانية ، واغفل الاشارة الى السودان اطلاقا ، ودعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية فيما يتعارض وهذه الحقائق ، ثم عمد الى التهديد ، فتوعد بمقاومة الحركة الوطنية التى تتجاهل هذه الحقائق ، وسماها خطة التهييج ، وأن الحكومة البريطانية ستستمر على مواصلة عرضها كمرشدة لمصر ، وأنها مصرة على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر (كذا) ومصالحها الخاصة ، وأن السبيل الوحيد لتقدم الشعب

المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة للمفاوضة من جديد فى أى طريقة قد تعرض عليها لتنفيذ مشروع المعاهدة فى جوهره .

وهاك نص اقواله فى هذا الصدد ، وهو الجزء الثانى من التبليغ ، قال :

« ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الأمة المصرية واشتراكها ، ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت لديها على الدوام وهى العمل على انماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع ولا سيما فى الفروع الادارية العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوربيين وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل بمشاورة حكومة عظمتكم المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل الغاء « الامتيازات » لكى يكون الموقف الدولى جليا عندما يحين وقت اصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات ، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية ، وهى تسر برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر « قانون التضمينات » Act of indemnity (اقرار الاجراءات العسكرية) ، ويعمل به فى كل المحاكم المدنية والجنائية فى مصر ، وهو قانون لابد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر .

« واما من جهة المستقبل فان حكومة جلالة الملك ترغب أن توضح بعبارة جلية السياسة التى تنوى اتباعها ، فقد علمت أن المشروع الذى قدمته الى وفد عظمتكم قد رفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعا صحيحا ، وهى تأسف غاية الاسف على ان استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما الى هذا الحد .

« اذا كان الشعب المصرى يستسلم الى أمانيه الوطنية مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها دون أن يكترث اكتراثا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمى لا يصيبه التأخير فقط بل يتعرض للخطر تعرضا تاما ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق ، وان الزعماء المتطرفين الذين يدعون الى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها ، وهم بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث قد تحدوا مرة بعد مرة الدول الأجنبية فى مصالحها واثاروا مخاوفها ، وكذلك عملوا فى الأسابيع الاخيرة على التأثير على مصير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتها ، وان حكومة جلالة الملك لا تعتبر انها تخدم مصلحة مصر بتساهلها ازاء تهييج من هذا القبيل ، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى الا متى اظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج ، فان العالم يتألم الآن فى جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة الهيطرية ، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء

فى مصر أو فى غيرها ، وأن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات انمـا يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشد لزوما وبذلك يطيلون أجلها .

« واذ الأمر كذلك ، فان حكومة جلالة الملك مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتهـا الخاصة أيضا ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها ولايكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة الى مصر اذا تبين أن مصر بعد أن تركت لنفسها بغير معونة قد عادت الى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى فرغبة حكومة جلالة الملك أن يستكمل العمل الذى بدىء به فى عهد اللورد كرومر ، لا أن تبدأه من جديد ، وهى لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية وتوسيع مجال العمل امامها وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقا تاما . ولكنها ترى من الواجب أن تصر على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء وذلك الى أن يظهر الشعب المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتما من تداخل الدول الأجنبية .

« وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا على تنافرهما ، وحكومة جلالته لرغبتها فى هذا التآزر مستعدة فيما يتعلق بها للبحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ اقتراحاتها فى جوهرها ، وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم ، على أنها مع هذا لايسعها تعديل المبدأ الذى بنيت عليه تلك الاقتراحات ولا اضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها ، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه ، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه كلما قلت الحاجة الى هذه الضمانات ، وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به أن المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج » .

اذاعة الوثائق الثلاث

اذيعت الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون . ورد عدلى باشا . وتبليغ ٣ ديسمبر ، فى وقت واحد ، وهو يوم ٤ ديسمبر ، فكان لاذاعتها بالغ الأثر فى النفوس ، اذ بدا فيها مبلغ اصرار الحكومة البريطانية على عدوانها على مصر وابقاء سيطرتها واحتلالها ، سواء فى المعاهدة أو فى نظام الحكم الذى أوجده الاحتلال ، وصارت هذه الوثائق حديث الناس فى مجالسهم ، وموضع سخطهم وتفكيرهم ، وكان ابلغ عبرة منها أن يقع الانقسام فى سبيل مفاوضات هذا مبلغ ما أسفرت عنه ، وانهالت الاحتجاجات من كل صوب على مشروع كيرزون وعلى تبليغ ٣ ديسمبر .

استمرار الانقسام

قطعت المفاوضات ، وغادر الوفد الرسمى لندن يوم ٢٠ نوفمبر ووصل الى الاسكندرية يوم ٥ ديسمبر كما اسلفنا (ص ٢١) .

وكان منتظرا أن تخف وطأة الانقسام ، وأن تلتئم الصفوف بعد الصدع الذى أصابهـا فى ابريل ومايو سنة ١٩٢١ ، وكانت الفرصة سانحة لرأب ما انصـدع من

الوحدة الوطنية التى هى أقوى عدة للأمة فى كفاحها ، ولكن الجماهير قابلت عدلى عند عودته بكل صنوف الاهانات والتحقير ، واجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بفاحش القول وبذىء العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات ، ويولول النساء فى طريقه ، الى غير ذلك من ضروب الاسفاف فى الخصومة .

وبذلك حبطت المساعى لاعادة الوحدة فى وقت كانت فيه البلاد أحوج ماتكون اليها .

اعتقال سعد للمرة الثانية

نشر سعد يوم ٧ ديسمبر نداء الى الأمة دعاها الى مواصلة الجهاد ، وحمل حملة قوية على التبليغ البريطانى ، وختم نداءه بقوله : « فلنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ، ونفوس ملؤها استبشار ، وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام » .

ودعا الى اجتماع كبير بنادى سيروس (بشارع سليمان باشا) حدد له يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ الساعة العاشرة صباحا « للنظر فى الأحوال الحاضرة » ، وأرسل الدعوى الى جمهور كبير من ذوى المكانة فى البلاد ، فاتخذت السلطة العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله للمرة الثانية ، ذلك انها قررت اولا منع هذا الاجتماع وأصدرت بلاغا بذلك يوم ٢١ ديسمبر ، فاحتج سعد على هذا المنع .

وفى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ أنذرته السلطة العسكرية بعدم القاء خطب وعدم حضور المجتمعات العامة أو الكتابة فى الصحف السيارة أو المشاركة الفعلية فى الشئون السياسية ، وأمرته بمغادرة القاهرة ، والاقامة فى الريف ، كما أصدرت أمرها الى كل من : فتح الله بركات باشا . وعاطف بركات بك . ومصطفى النحاس بك . وصادق حنين بك . والأستاذ مكرم عبيد . وجعفر فخرى بك . وسينوت حنا بك . والأستاذ أمين عز العرب بالتوجه الى بلادهم للاقامة بها وعدم التدخل فى الشئون السياسية .

وقد أبلغ هذا الانذار الى كل منهم فى كتاب من البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية وقتئذ .

فرد عليه سعد بخطابه المشهور الذى قال فيه كلمته المأثورة (ان للقوة ان تفعل بنا ما تشاء) التى صارت مثلا على الثبات فى الجهاد ، قال :

« اتشرف باخباركم انى استلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلد مرشال اللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة والزامى بالسفر الى عزبتى بلا تأخير للاقامة بها تحت مراقبة المدير ، وهو أمر ظالم أحتج عليه بكل قوتى ، اذ ليس هناك ما يبرره ، وبما انى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادى ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام ، وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى » .

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ — **سعد زغلول**
رئيس الوفد المصري

واجاب معظم اصحاب سعد بأن ردهم هو نفس الرد الذى ارسله الرئيس ، وكان جواب السلطة العسكرية على هذه الردود أن اعتقلت سعدا فى صباح يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ، واعتقلت فى اليوم نفسه أصحابه الذين أنذرتهم ، عدا الأستاذ أمين عز العرب الذى قبل السفر الى عزبة والده بالسنطة ، وصادق حنين بك الذى قبل البقاء بمنزله بالزيتون ، وجعفر فخرى بك .

واصدر ألجنرال اللنبى أمرا عسكريا يوجب على البنوك والأفراد الامتناع عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو باسم الوفد أو احد أعضائه الا باذن كتابى منه .

مظاهرات الاحتجاج

احتج الوفد احتجاجا قويا على أعتقال سعد وصحبه .

وقامت فى القاهرة وفى بعض المدن مظاهرات الاحتجاج على هذا الاعتقال ، كما أصدرت جميع الهيئات المختلفة قرارات بالاحتجاج عليه ، واقترن هذا الاحتجاج بالنداء بمقاطعة التجارة الانجليزية .

وكان احتجاج البلاد بهيئاتها وطوائفها وأفرادها على التصرف الجائر اجماعيا ، مما بعث الأمل فى أن يكون سبيلا الى عودة الوحدة الى الصفوف .

وقد استعدت السلطة العسكرية لقمع كل حركة ثورية تترتب على أعتقال سعد وعلق فى أحياء العاصمة يوم ٢٥ ديسمبر أمر عسكرى من القائد البريطانى للواء القاهرة هذا نصه : « ليكن معلوما عند الجمهور أن الاخلال بالنظام والشغب والتخريب تقمعها رجال العسكرية بشدة ، ولديهم الأوامر باطلاق الرصاص عند الضرورة » ، وحدثت مصادمات فى العاصمة بين المتظاهرين والسلطة العسكرية فى مظاهرة قتل فيها ثمانية وجرح نحو عشرين .

استعجال عدلى
قبول استقالته

اسلفنا القول بأن عدلى قدم تقريره عن المفاوضات كما رفع استقالته من الوزارة يوم ٨ ديسمبر عقب وصوله الى القاهرة بيومين ، وقد تمهل السلطان فى قبول استقالته ، وطلب اليه أن ينتظر حتى تؤلف الوزارة الجديدة ، فلما ابطأ تاليفها وعمدت السلطة العسكرية الى اجراءات العسف والاضطهاد ، واعتقلت سعدا يوم ٢٣ ديسمبر ، بادر عدلى فى نفس هذا اليوم الى استعجال قبول استقالته لكى لايتحمل مسئولية اعتقال سعد ، قال فى كتابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة ـ تشرفت على أثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت الى عظمتكم استقالة الوزارة ، وقد بقى زملائى يقومون بانجاز الأعمال العادية اطاعة لأمر عظمتكم ، ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن اجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها ، فانى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقالة ، وانى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين .

« عدلى يكن »

وقد قبل السلطان استقالة الوزارة فى اليوم التالى (٢٤ ديسمبر) .

وأصدر المارشال اللنبى اعلانا بالترخيص لكل وكيل وزارة أو للقائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها أعمال الوزير وأن يتولى سلطته فى المسائل الادارية .

نفى سعد وصحبه الى سيشيل

استقر راى السلطات البريطانية على نفى سعد وصحبه الى جزائر سيشيل Seychelles وهى جزائر نائية فى أرخبيل(١) تملكه بريطانيا فى المحيط الهندى بالشمال الشرقى لجزيرة مدغشقر .

أبحر سعد من السويس مساء الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢١ يصحبه كل من :

فتح الله بركات باشا . عاطف بركات بك . مصطفى النحاس بك . سينوت حنا بك . الأستاذ مكرم عبيد . على ظهر احدى النقالات الحربية ، فأقلتهم الى « عدن » ، وبعد أن لبثوا بها قليلا نقلوا فى مارس الى جزائر سيشيل ، وظلوا منفيين بها ، ثم نقل سعد الى جبل طارق مراعاة لصحته وغادر الجزيرة يوم ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ .

الدعوة الى وحدة الصفوف
بعد نفي سعد

دعا المرحوم أمين بك الرافعى الى توحيد الصفوف ، ووجد فى اجراءات العسف التى اتخذتها السلطة العسكرية حيال سعد وصحبه الفرصة المؤاتية لهذه الدعوة ، ورغم ما اصابه من أذى كبير لمخالفته رأى سعد فى دخول المفاوضات ، كتب فى هذا الصدد يقول(٢) : « نعم يجب أن ننسى الأيام التى انصرمت وأن نسدل ستارا على ما أصابنا فيها من أذى ، يجب أن ننسى أشخاصنا ، ونذكر أن الوطن فى حاجة الى مثل هذا النسيان ، حتى نتمكن من أن نذكره وحده ، ونعمل له وحده ، ونسعى فى خيره وحده ، هذا واجب المصرى اليوم ، هذا جواب البلاد على اعتقال سعد باشا ومصادرة الحرية الشخصية ، هذا رد مصر على تحدى السياسة الانجليزية ، فالى الاتحاد والتضامن ، الى الاتفاق والتصافح ، الى التآزر والتكاتف ، الى الاستمرار فى المطالبة بحقوقنا ، الى اليقظة والسهر على قضيتنا ، الى مواصلة السعى فى دائرة القانون ، الى المستقبل المملوء أملا ورجاء ، الى الحرية والاستقلال التام !» .

عودة الوحدة مؤقتا الى الوفد

كان من أثر هذا النداء أن بذلت مساع لعودة الأعضاء الذين سموا منشقين الى حظيرة الوفد ، وهم (مع حفظ الألقاب) : محمد محمود . عبد العزيز فهمى . حمد الباسل . أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفى . عبد اللطيف المكباتى . محمد على علوبه . جورج خياط ، فانضموا الى الأعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا وهم : واصف بطرس غالى . ويصا واصف . على ماهر . واجتمعوا فى بيت الأمة يوم ٢٨ ديسمبر ، وأصدروا بيانا مشتركا أعلنوا فيه انهم أجمعوا كلمتهم ووحدوا

---

(١) يطلق اسم سيشيل على جزائر الارخبيل كله وأهمها جزيرة « ماهي » Mahé وهى التى نفى اليها سعد وصحبه .

(٢) الاخبار عدد ٢٥ ديسمبر ١٩٢١ .

جهودهم ليسلكوا سبيل العمل الذى بداوا به منذ ثلاث سنوات ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد خالصا من شوائب التفرقة والتخاذل وان تعتصم بالاتحاد الذى هو السبيل الوحيد لبلوغ غايتها ، ووجهوا الى سعد فى منفاه والى صحبه خالص تحياتهم القلبية .

وضم الوفد الى اعضائه فى يناير وفبراير سنة ١٩٢٢ كلا من : على الشمسى . وعلوى الجزار . ومراد الشريعى . ومرقس حنا . وعبد القادر الجمال .

على ان عبد العزيز فهمى بك لم يلبث أن استقال من الوفد فى يناير سنة ١٩٢٢ ، واذاع استقالته فى الصحف دون أن يذكر لها أسبابا .

وتبعه زملاؤه : أحمد لطفى السيد . محمد محمود . محمد على علوبه . عبد اللطيف المكباتى . حافظ عفيفى . فانقطعوا عن الوفد ، ثم انفصلوا عنه لوقوع خلاف على اختيار الأعضاء الجدد الذين ضمهم الوفد اليه ، اذ رأوا أن ضمهم يقصد منه تغليب جانب الأعضاء الذين بقوا مع سعد عندما وقع الانقسام الأول ، وان الباعث على ضمهم هو الارتياب والشك فى اخلاص المنفصلين ، وفى الحق انها حجة ضعيفة ، وكان يجدر بهم الا يجعلوا هذا الأمر الثانوى سببا للانفصال ونقض الوحدة ، ولكن هكذا كانوا سبب الانقسام من جديد .

وظهر هذا الانفصال للجمهور من عدم توقيعهم على نداء الوفد الخاص بالمقاومة السلبية الذى سيرد الكلام عنه .

المقاومة السلبية

بلغ من ثورة الخواطر بعد اذاعة الوثائق الثلاث المتقدم ذكرها واعتقال سعد وصحبه ونفيهم الى سيشيل ، أن خطرت فكرة المقاومة السلبية لأذهان الكثيرين لتكون سلاحا تشهره الأمة فى وجه السياسة البريطانية .

ولقيت هذه الفكرة مجالا واسعا من دراسة المفكرين والباحثين ، وتمخضت عن تنظيمها ووضعها فى حيز التنفيذ .

فأصدر الوفد قرارا فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ بتنظيم هذه المقاومة ، وجعلها على نوعين :

١ ــ عدم التعاون .

٢ ــ المقاطعة .

اما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد ويقتضى قطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز ، والغرض منه أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة ، فليس لعامل أن يخدم انجليزيا ، ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده ، وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك، كما انها تقضى على المصريين الا يمتنعوا عن الاشتراك فى الأعمال الانسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

عدم التعاون السياسى ــ ومن أجلى مظاهره امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، ولقد اجمعت الأمة على وجوب سلوك

هذا المنهج »، فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم انها ادارية ».

ودعا الى مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ، وتنظيم المقاومة السلبية ، ونشر الدعوة اليها ، وتأليف لجان لتنفيذها ، وتضامن الأمة فى سبيل انجاحها .

وهاك نص البيان كاملا :

« غضب الشعب المصرى بعد أن مد يد الصداقة للشعب الانجليزى الحر ، فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزون ومذكرته الايضاحية ، ذلك الى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الانجليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين ، ولقد اظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حى شاعر بكرامته محب للسلام ، والوفد المصرى المعبر عن ارادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة .

« والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية :

« الأولى عدم المعاونة ، والثانية المقاطعة .

عدم المعاونة

— ١ —

فى معاملات الأفراد

« يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل انسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة صائبة ، والغرض أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة .

« وليس لعامل ان يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك كما انها تقضى على المصريين أن لايمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الانسانية والخيرية ولو كانت انجليزية .

— ٢ —

فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم

« من أجلى مظاهر عدم المعاونة اعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة مادامت السياسة الحاضرة قائمة ، وبذلك يتحمل الانجليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة ، وان سياسة القوة لاتدوم طويلا فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ شعوره القومى وهذا مركزه فى وسط العالم المتمدين ، ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الاجماع ، لافرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تتستر وراء زعم انها ادارية .

« وليذكر الموظفون أنهم انما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها وانه ليس لانسان كائنا من كان أن يطالبهم بمعاونة فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة ، لأن المبادىء العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا الا منفذين لارادة الأمة .

« واجب الأهالى أن يتجاهلوا وجود الموظفين الانجليز وان يرفعوا اعمالهم الى الموظفين المصريين .

« وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام .

المقـاطعة

— ١ —

مقاطعة البنوك الانجليزية

« على المصريين ان يسحبوا ودائعهم من المصارف الانجليزية .

« واذا أودعوها فى بنك مصر فليكن ايداع المبالغ لمدد معينة بقدر الامكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء اسهم بنك مصر حتى يبلغ راس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد فى احياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية .

— ٢ —

مقاطعة السفن

« على التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج أن لايشحنوا بضائعه على سفن انجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب انجليزى ، وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الانجليزية وادخال بضائعها الى الجمارك وتموينها بالفحم .

— ٣ —

مقاطعة شركات التامين الانجليزية

« على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة ، ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا كالتأمين ضد السرقة أو الحريق والاتلاف لا يجوز لمصرى تجديدها الا فى شركات غير انجليزية .

— ٤ —

مقاطعة التجارة

« يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها وتشجيع الاقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب الى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة ، أما التاجر

الانجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة ، وكذلك مقاطعة كل بضاعة من أصل انجليزى أو مستوردة بمعرفة وسطاء انجليز مهما كانت جنسية المتجر بها ولو كان مصريا ، ولكن لأجل عدم الاضرار بالتجار المصريين ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل انجليزى الى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الانجليزية وقد رؤى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وماشاكلها وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها .

« انما يجب على التجار المصريين ان يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على اى بضاعة من جنس انجليزى .

« وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الانجليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الانجليزية على هذه الصورة حتى اذا خالف التعهد احدهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة ، وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من مصادر بضائعهم وستؤلف لجنة لارشاد التجار عن المصادر غير الانجليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع ، وستكون مهمة اللجنة .

أولا : عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحال وجودها .

ثانيا : الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الانجليزية) وارسال مندوبين اليها لتشجيعها على عمل معارض فى القطر المصرى تعرض فيها مصنوعات بلادها .

ثالثا : تعضيد الشبان المصريين على التمرن داخل القطر وخارجه على أعمال الوسطاء : المصدرين منهم والموردين .

نشر الدعوة

« يجب أن يبشر بهذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات .

« ومن اكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات ، فاشتراكهن ومجهوداتهن اعظم أثرا فى هذا الوقت الخطير انقاذا للوطن .

« ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الاسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات ، وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجانا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل مايتعلق بها من نشر الدعوة والارشاد ، وتكون كلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية .

« أيها المصريون . ان المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فاحكموا استعماله ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم الى النهاية يسلمكم الى النصر ، وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم ، اثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته ، منظم فى خطواته ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية ، وحرام أن تمس أجسادكم صناعة انجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد ايديكم لمعاونة انجليزى ، واعلموا انه

بقدر ما يكون أحكامكم فى استعمال سلاحكم واجماعكم على تنفيذ ارادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم وانحناؤه أمام قوة ايمانكم ومتين اجماعكم واعترافه بحقوقكم ورغبته فى مودتكم وتقديره لسمو أغراضكم .

« أيها المصريون — اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وان النصر آت لاريب فيه » .

ووقع على هذا النداء كل من : حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف بطرس غالى . أما الأعضاء الذين كانوا منفصلين ثم انضموا فلم يوقعوا وانفصلوا نهائيا من الوفد .

اعتقال أعضاء الوفد

وبعد أن نشرت الصحف قرار الوفد بالمقاومة السلبية اعتقلت السلطة العسكرية يوم ٢٥ يناير الأعضاء الذين وقعوا عليه وسجنتهم فى قصر النيل .

وعطلت الصحف التى نشرت هذا القرار ، وهى : الأخبار والمحروسة والنظام والأمة والمقطم ، ثم عادت فأذنت لها بالظهور .

هيئة وفد جديدة

وعلى أثر اعتقال هؤلاء الأعضاء تألفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . الشيخ مصطفى القاياتى . سلامة بك ميخائيل . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى .

واصدروا نداء الى الأمة بالاستمرار فى الجهاد .

الافراج عن أعضاء الوفد

على أن السلطة العسكرية ما لبثت أن أفرجت يوم ٢٧ يناير عن أعضاء الوفد المعتقلين فانضموا الى زملائهم الجدد .

حوادث الاغتيال

تعددت فى هذه الفترة حوادث الاغتيال والاعتداء على البريطانيين ومن والاهم .

فاعتدى مجهول على محمد بدر الدين بك مراقب الجنايات بادارة الأمن العام بأن أطلق عليه الرصاص يوم ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ، فأصيب اصابة غير مميتة ، ولم يعرف الفاعل .

وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل المستر براون المفتش بوزارة المعارف والمستر جوردان صاحب مصنع بالشرابية ، وشرع فى قتل المستر بيتش وكيل القسم الميكانيكى بمصلحة السكك الحديدية ، ولم يعرف الفاعلون .

* * *

الفصل الثالث

تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، وظل شاغرا أكثر من شهرين ، وأحجم المستوزرون عن قبول تأليف الوزارة بعد التبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ، لما أثاره من سخط الرأى العام ، وقد فوتح عبد الخالق ثروت باشا فى مهمة تأليف الوزارة ، فاشترط لقبولها أن يتغير الوضع الذى أوجده مشروع كيرزون والتبليغ المتقدم ذكره ، وجرت فى هذا الصدد أحاديث بينه وبين اللورد اللنبى والسلطان فؤاد ، أصر فيها على الامتناع عن قبول هذه المهمة حتى تجاب شروطه ابتداء .

وفى الحق أن فى وضعه شروطا لتأليف الوزارة واشتراطه قبولها قبل أن يؤلفها ، سنة حميدة تدل على التقدم السياسى فى ولاية الحكم ، فانك لتذكر أن الوزارات فى عهد الاحتلال والحماية بل فى عهد الثورة كانت تؤلف (فى الغالب) بلا برنامج لمجرد الرغبة فى تولى الحكم ، والتهافت على المناصب ، فاشتراط ثروت باشا أن يكون لوزارته برنامج يتقيد به ويضمن تحقيقه هو فى ذاته عمل محمود ، ولقد سار فى ذلك على خطة عدلى ، اذ سبقه الى وضع برنامج لوزارته قبل أن يؤلفها فى أبريل سنة ١٩٢١ كما تقدم بيانه(١) .

شروط ثروت باشا

أما الشروط التى اشترطها ثروت باشا لتأليف الوزارة فهى :

أولا — عدم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به (يقصد التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر ١٩٢١) .

ثانيا — تصريح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء .

ثالثا — اعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل .

رابعا — انشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه .

خامسا — اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة .

سادسا — لا يكون للمستشارين فى الوزارات الا رأى استشارى وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .

سابعا — حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

(١) راجع كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ٢ ص ١٧٥ (الطبعة الاولى) .

ثامنا ــ استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)

تاسعا ــ رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة فى سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين واعادة المبعدين .

عاشرا ــ الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لانجلترا والأجانب . ولحل مسألة السودان ، بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزون ، ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها .

حادى عشر ــ يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية .

كانت هذه الشروط حسنة فى مجموعها بالنسبة الى ذلك العهد ، أى فى الظروف التى وضعت فيها ، والمهم فيها أن ثروت باشا طلب أن تتخلى انجلترا عن بعض ما اغتصبته ، دون أن يكون لهذا التخلى مقابل من ناحية الأمة بالتنازل عن حقوقها ، فهذا التخلى من جانب واحد هو من غير نزاع أجدى وأفيد من مشاريع المعاهدة التى تتضمن ارتباطا من الجانبين وتحتم على مصر تنازلا عن حقوقها الجوهرية واقرارا للاحتلال .

موقف الوفد

هاجم الوفد هذه الشروط ، واقتبس من الحزب الوطنى تمسكه بالجلاء ، واصدر بيانا بهذا المعنى قال فيه :

« ومن أخطر الأمور فى هذا البيان ــ بيان شروط ثروت باشا ــ أنه أغفل أهم المطالب المصرية وراسها ، وهو الجلاء ، فلم يرد ذكره على الاطلاق لا فى الشروط المحققة فورا ولا فى المسائل المؤجلة للمفاوضة . وهذا الاغفال يجعل التفاصيل العديدة التى وردت فى البيان باعتبارها مزايا قليلة الأهمية ضئيلة النفع ، فاشتراط جعل رأى المستشارين الانجليز استشاريا مع بقاء المعتمد السامى لحكومة انجلترا وسلطته الفعلية مرتكزة على جيش الاحتلال يصبح فى الواقع اشتراطا وهميا ، ان السكوت عن طلب الجلاء من قبل الحكومة المصرية عند ذكر المسائل التى ستحصل المفاوضة بشأنها أمر عسير التعليل ، خصوصا وأن المفاوضات السابقة فشلت بسبب الخلاف فى نقطة بقاء الجيوش الانجليزية فى مصر » ، الى أن قال « ان هذه الأقوال لا يقبل معها اغفال طلب الجلاء فى برنامج وطنى يقصد به الوصول الى الاستقلال » ، وختم بيانه بالعبارة الآتية : « لم تكتف الوزارة بوضع البيان ونشره بغير استشارة رجال الأمة السياسيين ووكلائها عملا بالمبادىء الدستورية ، بل عمدت فورا الى طلب التأييد والتعضيد ، ولكن الأمة يقظة بعد ما قاسته من التجارب المرة وعرفت أن البيانات والعهود والوعود لا قيمة لها الا اذا كان تنفيذها موكولا لرجال موثوق بهم ، أن الأمة لا تؤيد بيانا الا اذا كان خاليا من الابهام والتسويف ، أساسه احترام الحرية الشخصية والحرية السياسية لجميع المصريين على السواء ، أيها المواطنون !

لا تحيدوا عن المقاومة السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم المعاونة هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة ، فلتحى مصر . وليحى الاستقلال التــــام .

القاهرة فى ٥ جمادى الثانية ســـنة ١٣٤٠ ــ ٢ فبراير ســـنة ١٩٢٢ ــ ٢٥ طوبة سنة ١٦٣٨ .

التوقيعات : **حمد الباسل . ويصا واصف . على ماهر . جورج خياط . مرقس حنا . علوى الجزار . مراد الشريعى . واصف غالى » .**

كان هذا البيان حسنا فى مجموعه ، وكان تحولا نحو المبادىء الوطنية السليمة ، ودعوة للأمة الى الاستمساك بالجلاء الذى هو الرمز الصحيح للاستقلال الصحيح ، بل هو جوهر الاستقلال وكيانه .

اقتنع اللورد اللنبى Allenby بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال ، فتبادل الرأى مع حكومته فى شأنها ، ورأى أن يذهب بنفسه الى لندن لاقناع أقطابها بقبولها ، فسافر من القاهرة يوم ٣ فبراير سنة ١٩٢٢ يصحبه البريجادير جنرال كليتون مستشار وزارة الداخلية والسير شــلدون ايموس مستشار وزارة الحقانية وكانا يشاطرانه رأيه فى قبــول شروط ثروت باشا ، وقابل فى لندن المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية واللورد كيرزون وزير خارجيتها ، وتباحثوا فى الاتجاه الذى تتخذه السياسة البريطانية حيال مصر ، وانتهت مباحثاتهم الى قبول شروط ثروت باشا ، واعلان التصريح المعروف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان للتهديد بمقاطعة التجارة البريطانية الأثر الأكبر فى صدور هذا التصريح ، لأن هذا التهديد ازعج أقطاب التجارة والصـــناعة ورجال السياسة فى انجلترا ، وخشوا اذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة والصناعة البريطانية بالبوار فى مصر ، فعمدوا الى التســـليم لمصر ببعض حقوقها المغتصبة .

صدر اذن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ تحت ضغط هذه الظروف ، وعاد اللورد اللنبى الى القاهرة يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يحمل هذا التصريح وعنوانه (تصريح لمصر) ، وهو يتضمن اعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، والغاء الأحكام العرفية بمجرد اصـــدار الحكومة المصرية قانون التضمينات ، ثم احتفاظ انجلترا بصورة مطلقة بتولى المسائل الأربع الآتية ، وبقاء الحالة فيما يتعلق بها على ما هى عليه الى أن يتم بشأنها اتفاقات بين مصر وبريطانيا وهى :

١ ــ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية .

٢ ــ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبى بالذات أو بالواسطة .

٣ ــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

٤ ــ الســـودان .

نص تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وهاك نص التصريح :

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن » .

خطاب الحكومة البريطانية
الى السلطان فؤاد

وقابل اللورد اللنبى السلطان فؤاد يوم وصوله (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢) ورفع اليه خطابا ضمنه اتجاه سياسة الحكومة البريطانية حيال مصر ، وأرفق به نص التصريح ، وهذا الخطاب عبارة عن مذكرة تفسيرية له . قال :

« يا صاحب العظمة :

١ — أتشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا فى تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية (١) التى قدمتها الى عظمتكم فى الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها وهو ما آسف له أشد الأسف .

(١) هو تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتقدم ذكره (ص ٢٣) .

٢ — ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى فى روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع فى نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية ، وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها

٣ — غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل أن الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما » وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى .

٤ — واذا كان المصريون قد رأوا فى هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبثه كذلك أن يزول الاضطراب السائد فى مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد فى أن الأحوال العالمية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل فى المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هى من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ — أما أن تكون انجلترا راغبة فى التدخل فى ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول » ان أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين ادارة شئونهم » ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى ، واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتداخل فى شئون مصر ، وكل ما قصدته هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ — هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة فى الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة فى حكومة أهلية .

٧ — فاذا كانت هذه هى نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تتوق اليه مصر أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول فى خطر ، وانه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون فى التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا (١) أى مساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها فان الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهييج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

(١) يشير هنا الى اعتقال سعد زغلول وصحبه ونفيهم الى سيشيل .

٨ ـ والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى والتى تتغلب فى الساعات الحاسمة ، فانني لسعيد أن أنهى الى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشـير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا واننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقـة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ ـ وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ـ أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصرى .

« واذ أبطأ لأى سبب من الأسباب انفـاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير اليه فى التصريح الملحق بهذا فاننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى الى أن يتم الغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ـ فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى أنها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها تسترشد فى أمرها بالعقل والروية لا بعامل الأهواء .

« ولى مزيد الشرف الخ

القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ « اللنبى . فيلد ماريشال »

الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يتضمن انتهاء الحماية البريطانية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وهذه أول مرة صدر فيها هذا الاعلان منذ الحرب العالمية الأولى ، ولقد كانت انجلترا سواء منذ أعلنت الحماية فى ديسمبر سنة ١٩١٤ أو فى أثناء الحرب أو فى عهد الثورة أو فى معاهدات الصلح (١) متمسكة بها ، فاعلان انتهاء هذه الحماية ثم اعترافها بمصر دولة مستقلة ذات سيادة هو بلا شك مكسب لمصر ، مكسب سياسى ومعنوى ؛ وقد ترتب على انتهاء الحماية اعادة منصب وزير الخارجية الذى الغى فى عهد الحماية ، وتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر ، كما أن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة قد أزال العقبة التى كانت تعترض فعلا اعلان الدستور ، فبزوال هذه العقبة قد تمكنت مصر من أن تجعل نظام الحكم فيها نظاما دستوريا .

حقا ان بقاء الاحتلال البريطانى يجعل الاعتراف بالاستقلال صوريا أكثر منـه جديا ، لأن الاحتلال هادم للاستقلال . كما أن الجلاء هو الأساس الصحيح للاستقلال الصحيح ، وحقا ان احتفاظ انجلترا فى التصريح بتولى الأمور الأربعـة الواردة فى البند الثالث منه الى أن يحين الاتفاق بشأنها يتعارض مع كل استقلال صحيح ،

(١) معاهدة فرساى مع ألمانيا فى ٢٨ يونية سنة ١٩١٩ ، وسـان جرمان مع النمسا فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وسيفر مع تركيا فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

وحسبك أن هذه التحفظات تشمل تأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة وحماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، ثم السودان أيضا ، وهذه التحفظات تعصف بجوهر الاستقلال وبكيان البلاد ، وتمكن انجلترا من أن تنفذ الى أعماق الشئون الداخلية لمصر » فضلا عن شئونها الخارجية .

كل هذا حق لا مرية فيه ، ولكن الأمر الذى لا نزاع فيه أيضا أن القضية المصرية قد انتقلت بهذا التصريح خطوة الى الأمام ، لأن مصر قد كسبت فيه اعتراف انجلترا باستقلالها ، وهذا الاعتراف يرفع من شأنها بازاء انجلترا ذاتها ، وبازاء الدول التى سبق لها الاعتراف بالحماية البريطانية ، ثم بازاء الدول والبلاد الأخرى عامة ، وهى كدولة مستقلة ذات سيادة أمكنها أن تستقل ببعض شئونها الداخلية ، وأن تتخذ الدستور نظاما للحكم فيها ، ذلك الدستور الذى الغته انجلترا سنة ١٨٨٣ عقب احتلالها لمصر ، وحالت دون تمتعها به طيلة سنى الاحتلال ، نعم ان التحفظات الأربعة تقضى على أية سيادة داخلية أو خارجية ، كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه ، ولكن السيادة الناقصة والدستور الناقص خير من الحماية ومن الحكم الاستبدادى معا ، وان الفرق ليبدو جليا بين التبليغ البريطانى المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ على أثر قطع مفاوضات عدلى باشا (ص ١٩) وبين تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فمن مقارنة هاتين الوثيقتين يتبين أن السياسة الانجليزية قد طرأ عليها تغيير جوهرى بين الأولى والثانية ، وهذا التغيير كان مكسبا جزئيا لمصر ، وهو نتيجة جهاد الأمة واستمرارها على النضال رغم التهديدات التى احتواها تبليغ ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

ان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ يكون ضارا لو قبلته الأمة وارتضت به أو اعتبرته خاتمة الجهاد ، أما اذا كانت ماضية فى جهادها فانه بلا شك فوز لها فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منها نضالها القومى الطويل .

ان ميزة هذا التصريح أنه اعلان من جانب واحد وهو انجلترا ، وليس فيه ارتباط أو قبول من جانب مصر ، أى أن مصر لم تتقيد بموجبه بأى قيد ، ولا تنازلت عن أى حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه ، فهو من هذه الناحية يفضل حل القضية المصرية بواسطة مشروعات المعاهدة المتعاقبة ، لأن هذه المشاريع قد تضمنت تنازلا من جانب مصر عن حقوق لها ، واعترافا بمركز غير مشروع للاحتلال ، وهذا الاعتراف وذلك التنازل لم يفرض على البلاد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

وقد صرح المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية أن من الأسباب التى دعتها الى هذا التصريح أنه لا توجد حكومة مصرية تستطيع حمل مصر على الارتباط بمعاهدة مع بريطانيا تكفل الضمانات التى تطلبها هذه ومن ثم عمدت الى اعلان تصريح من جانب واحد .

وهذا معناه أنها اذ لم تظفر بالمعاهدة قد تنازلت عما كانت تنوى التنازل عنه مقابل ارتباطات مصر فى المعاهدة ، دون أن تتقيد مصر بهذه الارتباطات أو تقبلها ، وهذا ولا شك مكسب جزئى لمصر ، وفرق بين تحفظات صادرة من جانب واحد وهو انجلترا وبين أن تحصل انجلترا على هذه التحفظات بصفة شرعية باقرار مصر وقبولها

ويرجع عدول الحكومة البريطانية عن سياستها فى ضرورة عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ولجوؤها مؤقتا الى التصريح من جانب واحد الى موقف عدلى باشا فى

مفاوضاته مع اللورد كيرزون سنة ١٩٢١ ، ذلك أنه حين رفض مشروع كيرزون اقترح فى حديثه معه أن تنفذ الحكومة البريطانية المزايا التى يتضمن المشروع الاعتراف بها للمصريين ، الى أن يحين الوقت للاتفاق على المسائل المختلفة عليها ، فقبل كيرزون الفكرة مبدئيا ، ولكنه أشار الى أنها تقتضى معاونة مثل عدلى باشا ، فاعتذر عدلى لأنه انما جاء لينفذ برنامج معين ، وهاك ما جرى من الحديث بينهما فى هذا الصدد :

عدلى باشا — لا يخفى عليكم أن المصريين لن يصادقوا على الاحتلال أو على اشراف دولة أجنبية على شئونهم ، ولو كان ذلك مؤقتا والى أجل ، وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من النظامات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا بها ، وعلى أى حال فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك الى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من المسائل .

اللورد كيرزون — ولكن كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا يتضمن تمثيلا خارجيا ونظاما نيابيا كاملا من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك ؟

عدلى باشا — ان لى برنامجا معروفا ، ولم أقبل الوزارة الا للسعى فى تحقيقه ، فلا يسعنى أن أعود الى مصر وأعلن للملأ أنى لم أنجح ولكنى باق لتنفيذ جزء من المشروع الذى لم أقبله (١) .

وعلى ذلك قطع عدلى المفاوضات واستقال من الوزارة ، وكان موقفه من هذه الناحية سليما ، وترك للسياسة البريطانية تنفيذ فكرته فى التصريح من جانب واحد لا يقيد مصر فى شىء .

على أنه يجب أن نلحظ خطورة التحفظات التى استبقتها انجلترا فى تصريح ٢٨ فبراير ، حقا ان مصر لم تعترف ولم ترتبط بهذه التحفظات ، ولكنها فى الواقع هادمة للاستقلال ، مبقية مصر فى دائرة الحماية الفعلية ، ولهذا لم تقابل الأمة هذا التصريح بغير الاعراض والاستنكار ، وهى محقة فى هذا الموقف ، وقد دلت بذلك على صدق نظرها وحسن بصرها بالأمور ، وادراكها ما يبيت لها من نيات السياسة البريطانية ، وقد تكشفت هذه النيات من الوثائق والتصريحات السياسية التى لابست صدور هذا التصريح .

فقد ابلغ المستر لويد جورج فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ رؤساء حكومات الممتلكات المستقلة (الدومنيون) سياسة حكومته فى برقية قال فيها :

« يسرنى أن أبلغكم أن حكومة جلالة الملك قررت الآن ، بالاتفاق التام مع لورد اللنبى ، اصدار تصريح لمصر تنتهى به الحماية مع المحافظة التامة على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانية فى مصر ، وهذا التصريح مصوغ وفق الآراء التى أعرب عنها فى المؤتمر الامبراطورى ، وهو تنفيذ للمبادىء التى وضعت وقتئذ .

« وقد ابلغتم من قبل شروط التسوية التى عرضتها حكومة جلالة الملك فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ مع الوثائق التى نشرت فى شهر ديسمبر ، وقد كان من نتائج حبوط المفاوضات أن استقالت الوزارة (العدلية) وأن حدثت اضطرابات صغرى فى عدة مدن

---

(١) وثائق المفاوضات — مضابط دور الانعقاد غير العادى للبرلمان — نوفمبر سنة ١٩٣٦ ص ٣٧٢ .

قمعت بسهولة ، وارتكبت بعض جرائم القتل السياسية ، وبذلت جهود لتنظيم مقاطعة تجارية ، ولاحداث اضراب عام بين مستخدمى الحكومة ، ولكنها لم تفـز الا بنجاح ضئيل ، وبعد عيـد الميـلاد مباشرة نفى زغلول زعيم التهييج الوطنى تحت الأحكام العسكرية لابائه أن يكف عن النشاط السياسى ومعه زملاؤه الخمسة الرئيسيون ، وهم الآن فى طريقهم الى سيشيل ، وفى خلال هذا مضى لورد اللنبى فى المفاوضات لتأليف وزارة ، وعرض فى يناير اقتراحات لهذا الغرض على هـذه الحكومة (الانجليزية) ، وخلاصة هذه الاقتراحات أن تنهى بريطانيا العظمى الحماية حالا ، وأن تعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، مع ترك التدابير الضرورية لحماية الصوالح الخاصة التى للامبراطورية البريطانيـة فى مصر لمناقشـات تدور فى المستقبل ، وقد اعتبرنا هـذه الاقتراحات مما لا سبيل الى قبوله ، اذ كانت صورة التحفظ المقترح غير كافية فى نظرنا كضمان لصوالحنا الخاصة الخليقة بأن لا يكون لها سند قانونى متى انتهت الحماية وأن تصبح رهنا بما قد يكون الوزراء المصريون على استعداد فى المستقبل للمفاوضة فى عقده من الاتفاقات ، ولذلك اقترحنا طريقة أخرى نعلن بمقتضاها استعدادنا للاشارة على البرلمان بانهاء الحماية متى عقد الوزراء المصريون معنا اتفاقات تكفل صيانة الصوالح البريطانية ، ولكن اللورد اللنبى صرح بأن هذا الاقتراح لا يتفق مع تعهداته للساسة المصريين ، وانه لا يستطيع أن يأمل الحصول على تأليف وزارة مصرية على هذه القاعدة ، فطلبنا اليه أن يحضر لاستشارته ، وقد أدى ذلك الى نتائج مرضية جدا .

« ومن حيث أن كل المفاوضات الأخيرة لم تؤت ثمرة ما ، فقد تقرر أن نمضى الى انهاء الحماية على قاعدة تصريح من جانب واحد ، أرسلناه اليه بالتلغراف مع هذا ، وهذا التصريح ــ مع اعترافه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ــ يقرر المركز الذى ندعيه فى مصر حيال كل الدول الأخرى ، ويسرد الأمور التى تجعل الاحتفاظ بمركزنا الخاص حيويا لتأمين الامبراطورية ، وقد أبقيت الحالة الراهنة فى كل هذه الأمور ، ولكننا نعلن استعدادنا للمفاوضة فى عقد اتفاقات خاصة بها مع الحكومة المصرية فيما بعد متى شاءت ذلك ومتى آذنت الظروف بالنجاح ، وفى خلال ذلك يكون المصريون أحرارا فى وضـع انظمتهم القومية محتذاة على مثال أمانيهم .

« ونحن ننوى ، فى ابلاغنا جوهر هذا التصريح الى الدول الأجنبية ، أن نعلن أن **انهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا ما فى الحالة الراهنـة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ، وفى نيتنا أن نصرح أن رفاهية مصر وسلامتها ضروريتان لسلم الامبراطورية البريطانية وسلامتها** ، ولذلك فانها (أى بريطانيا) ستحافظ دائما بينها وبين مصر على العلاقات الخاصة التى اعترفت بها الحكومات الأخرى منـذ زمن طويل باعتبار أنهـا مصلحة بريطانية جوهرية ، ونحن بلفتنا النظر الى هـذه العلاقات الخاصة كما هى محددة فى التصريح الذى يعترف باستقلال مصر ، **ننوى أن نصرح أننا لن نسمح بأن تنازع أو تناقش فيها أية دولة أخرى** ، واننا نعـد كل محاولة يراد بها التدخل فى شئون مصر من جانب دولة أخرى عملا غير ودى واننـا نعتبر كذلك اى اعتداء على أراضى مصر عملا عدائيا نرده بكل الوسائل التى لدينا .

« وسيسلم اللورد اللنبى التصريح الى السلطان فى ٢٨ فبراير ، وسـيقدم الى البرلمان هنا بعد ظهر اليوم نفسه ، أما نصه فسيرسل اليكم فى تلغراف على حدة » .

والقى المستر لويد جورج فى مجلس العموم (النواب) يوم ٢٨ فبراير خطبة بهذا المعنى أكد فيها النيات التى أعرب عنها فى برقيته الى الممتلكات المستقلة ، واضاف الى ذلك توضيحا لسياسة انجلترا فى السودان ، وهى انكار الوحدة بينه وبين مصر ، والعمل على فصله عنها ، والتحدث عنه كأنه مستعمرة بريطانية ، قال : « ان الحاجة كانت تدعو الى اشتراك مجهودات بريطانيا ومصر لانتشال بلاد السودان الواسعة الأرجاء من حالة الخراب التى وقعت فيها ، وقد قدمت كل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء رجالا وأموالا منذ اعادة فتح السودان أى منذ نحو عشرين عاما بقصد اعادة السلم والرخاء اليه حتى يحل اليوم الذى يصبح فيه خصبا آهلا بالسكان بقدر ما هو الآن قحل خلو من الناس ، وان الحكومة لن تسمح مطلقا بأن يتعرض للخطر ما تم فيه فعلا من التقدم وما يرجى منه كثيرا فى المستقبل ، وان لمصر حقا لا ينكر فى الضمانات الكافية بأن لا يكون لرقى السودان أى دخل مطلقا فيما تحتاجه من ماء الرى الآن أو تحتاجه فى المستقبل لزراعة أراضيها بأكملها ، والحكومة البريطانية مستعدة لتقديم هذه الضمانات ، وليس هناك سبب لأن تعرقل الضمانات تقدم السودان بأى وجه من الوجوه » .

التبليغ البريطانى الى الدول باستقلال مصر

وبعد أن وافق البرلمان البريطانى على التصريح ، أبلغ اللورد كيرزون وزير الخارجية الانجليزية فحواه فى كتاب الى معتمدى انجلترا فى الخارج لكى يبلغوه الى الحكومات الأجنبية عامة ، وتمسك فى التبليغ بالتحفظات الأربعة الواردة فيه ، وعد تدخل أية دولة أخرى فى شئون مصر عملا غير ودى لانجلترا ، **فألقى هذا الكتاب ضوءا كاشفا لنيات انجلترا من تصريح ٢٨ فبراير وأنها لم تقصد منه الاعتراف باستقلال صحيح لمصر بل استبقت لنفسها كل عناصر الحماية والسيطرة عليها** ، قال :

« قررت حكومة جلالة الملك بمصادقة البرلمان أن تنهى الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وأن تعترف بها دولة مستقلة ذات سيادة ، فعند تبليغكم هذا القرار الى الحكومات التى أنتم معتمدون لديها يقتضى أن تبلغوها أيضا ما يأتى :

« لما تعرض السلام والرخاء فى مصر للخطر فى ديسمبر سنة ١٩١٤ باشتراك تركيا فى الحرب العظمى وتحالفها مع الدول الوسطى أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها حماية بريطانية .

« وقد تغيرت الحال الآن ، فان مصر خرجت من الحرب ناجحة سليمة ، وقررت حكومة جلالة الملك ، بعد التدبر الدقيق وطبقا لتقاليدها السياسية ، أن تنهى هذه الحماية بتصريح تعترف فيه بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى الوقت ذاته تحتفظ لنفسها ، الى حين عقد الاتفاقات بينها وبين مصر ، بمسائل معينة ذات ارتباط خاص بمصالح الامبراطورية البريطانية وتعهداتها ، وستبقى الحالة الحاضرة

فيما يتعلق بهذه المسائل كما هى بغير تغيير الى أن يتم عقد هذه الاتفاقات ، وستكون الحكومة المصرية حرة فى اعادة وزارة للشئون الخارجية ، وبذلك تمهد الطريق لتمثيل مصر فى الخارج تمثيلا سياسيا وقنصليا ، وسوف لا تقوم بريطانيا العظمى فى المستقبل بحماية المصريين فى البلاد الأجنبية الا بقدر ما قد ترغبه الحكومة المصرية والى أن يتم لمصر تمثيلها فى المملكة المختصة .

« ومع ما سبق فان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .

« ان سلامة الأراضى المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية وسلامتها ، ولذلك فهى تتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ــ تلك العلاقات التى اعترفت بها الدول من زمن مديد ــ مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية فى التصريح الذى اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك فى هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها » .

بيان الحزب الوطنى
عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

وقد نشر الحزب الوطنى رأيه فى التصريح فى بيان أصدرته اللجنة الادارية يوم ٢ مارس سنة ١٩٢٢ ، أوضحت فيه حقيقة نيات السياسة البريطانية واصرارها على اغتصاب حقوق مصر ، وهاك نص البيان :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الخميس الموافق ٢ مارس سنة ١٩٢٢ وقررت نشر القرار الآتى مع ابلاغه الى سفراء الدول بمصر والى الصحف الأجنبية والشركات التلغرافية :

« لا ترى اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى خطاب اللورد اللنبى المؤرخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتصريح الحكومة البريطانية المرفق به اى تغيير فى مقاصد الحكومة الانجليزية بالنسبة لمصر ، فان من يتأمل عبارات هاتين الوثيقتين لا يجد فيهما غير اتخاذ انجلترا وسيلة جديدة للتوصل الى حمل المصريين على اعتبار مركزها فى مصر شرعيا ووضع القواعد لتنظيم الحماية غير المشروعة تحت ستار الاعتراف باستقلال مصر واعلان انتهاء الحماية ، وقد فات السياسة الانجليزية أن المصريين يدركون أن احتفاظ انجلترا بعلاقاتها الخاصة التى تدعيها مع مصر وحصولها على الضمانات التى تطلبها لحفظ مصالحها ومصالح الأجانب ومصالح الأقليات ، وفصل السودان عن مصر ، كلها أمور لا تجعل لاعلان استقلالهم قيمة وتجعل تصريح الحكومة الانجليزية مبدلا لفظ الحماية بنظام آخر مقتضاه الاعتراف لانجلترا بالمركز الذى تدعيه وما يستلزمه هذا المركز الاستثنائى من التدخل فى شئون البلاد الداخلية والخارجية .

« ان تصريح الحكومة الانجليزية صريح فى اعتبار حماية ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ حماية صحيحة قانونا وفى أن انجلترا هى صاحبة السيادة على مصر وفى أن ما تخوله

لمصر من التصرفات والامتيازات ليس الا من قبيل المنح والتنازل من جانبها وحدها ، وقد قصدت الحكومة الانجليزية بتصريحها المذكور الاحتفاظ بجميع سلطتها ونفوذها الجوهرى فى البلاد ومنها الأحكام العرفية ، ثم هى فى الوقت نفسه تغرى المصريين على الدخول فى مفاوضات جديدة وان كانت موصوفة من الآن بأنها غير مقيدة الا انها فى الواقع محصورة فى دائرة الاتفاق على مقدار الضمانات التى تعطيها مصر لانجلترا ، فالدخول فى مفاوضات بقصد وضع اتفاق على هذه المسائل يجعل المسألة المصرية من مسائل انجلترا الداخلية ويعتبر اقرارا صريحا وتسليما من جانب مصر بالحقوق التى تدعيها انجلترا لنفسها وبفصل السودان عن مصر فصلا تاما .

« وان تصريحات رئيس الوزارة الانجليزية فى البرلمان الانجليزى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما تلاه ، تلك التصريحات التى نقلتها التلغرافات ، وابلاغ الوثيقتين المذكورتين الى المستعمرات الانجليزية (المستقلة) تجعل المسألة أكثر وضوحا لمن خدعه ظاهر التصريح ، وتفصح عن حقيقة نيات الحكومة الانجليزية فى اعتبار مصر داخلة ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية « المرنة » ، وفى أن كل ما يتم من جانب انجلترا بالنسبة لمصر لا يصح أن يغير فى نظر العالم العلاقات الخاصة التى تدعى انجلترا وجودها مع مصر .

« ومما يلفت النظر بصفة خاصة فى تصريح الحكومة البريطانية أمران :

(الأول) أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية الى يوم انتهائها وأن انجلترا كانت لها صفة شرعية فى حكم البلاد .

(الثانى) أن الأحكام العرفية لا تلغى الا اذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به اقرار جميع الأعمال التى قامت بها السلطات العسكرية تنفيذا للأحكام العرفية ، وقد أبان الحزب الوطنى فيما نشره على الأمة من التقريرات والخطابات والقرارات المضار العظيمة التى تلحق البلاد من اقرار تلك الأعمال .

لذلك

تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى أن تصريح الحكومة البريطانية الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لا يغير شيئا فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة واستمالة نفر من ابنائها للاستعانة بهم على تنفيذ سياستها ، واللجنة تنبه الأمة الى الاحتفاظ دائما بمطلبها الأسمى وهو استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مقيد بحماية أو وصاية أو وكالة أو احتلال أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

❋ ❋ ❋

الفصل الرابع

وزارة ثروت

أصبح منتظرا بعد اعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أن يعهد بتأليف الوزارة الى ثروت باشا ، لأن صدور التصريح كان استجابة لشروطه .

كتاب الملك الى ثروت باشا

ففى أول مارس سنة ١٩٢٢ طلب اليه السلطان فؤاد تأليف الوزارة فى كتاب نوه فيه بتصريح ٢٨ فبراير ، وما تضمنه من انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها ، والمع الى أن يكون من بين أعضاء الوزارة وزير للخارجية (وكان هذا المنصب ملغى طيلة عهد الحماية) ، وأعرب عن أمله فى أن تحقق الأمة كل أمانيها فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية . وطلب أن تعد الوزارة مشروع الدستور ليكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة ، قال :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« ان القرار الذى أبلغنا اياه حضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى فيما يختص بانتهاء الحماية البريطانية على مصر وبالاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة يحقق أعز أمنية لنا ولشعبنا العزيز ، وهو ثمرة الجهاد القومى الذى تعهدناه على الدوام بالتشجيع والتأييد ، ولا ريب عندنا فى أن استمساك الأمة بروابط الوئام والاتحاد والتزامها جانب الحكمة فى هذا الدور الجديد من حياتها السياسية كفيل بتحقيق كامل أمانيها ، ونظرا لما نعرفه لكم من الجهد المشكور فى خدمة القضية المصرية ولما لنا من الثقة التامة بكم وما نعهده فيكم من الجدارة الكاملة للقيام بمهام الأمور قد اقتضت ارادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف وزارة جديدة يكون من بينها وزير للخارجية وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به .

« ولما كان من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة لذلك يكون من أول ما تعنى به الوزارة اعداد مشروع ذلك النظام .

« وانا نسأل الله العلى القدير أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة وهو المستعان » .

صدر بسراى عابدين فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

جواب ثروت باشا

أجاب ثروت باشا فى اليوم نفسه على كتاب السلطان بجواب ذكر فيه أسماء زملائه الذين اختارهم لمعاونته ، وأوضح برنامج وزارته ، فأشار الى أنه ما كان له أن يتولى أعباء الحكم فى ظل المبادىء التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى مشروع المعاهدة الذى

عرضه اللورد كيرزون على عدلى باشا فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفى التبليغ البريطانى الذى أعقبه (تبليغ ٣ ديسمبر) ، قائلا ان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادىء قد يكون فيه معنى القبول لها ، ثم عرج بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والكتاب المرافق له ، فقال انهما قد أحدثا تغييرا كبيرا فى الحالة يسمح بتأليف وزارته لما فى هاتين الوثيقتين من الترضية للشعور القومى ، وأعلن اعتزام الوزارة وضع مشروع دستور يطابق مبادىء القانون العام الحديث ويقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب . والغاء الأحكام العرفية والرجوع فيما اتخذ فى ظلها من التدابير المقيدة للحرية (يقصد بذلك اطلاق سراح المعتقلين) وأن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وأعرب عن أمله فى أن تتذرع الأمة فى الدور الجديد من حياتها السياسية باتحاد الكلمة وتآلف القلوب والأخذ بدواعى النظام والحكمة ، وهاك نص جوابه :

« يا صاحب العظمة

« اتقدم الى سدة عظمتكم بفائق الشكر على ما تفضلت فأولتنى من الثقة السامية اذ عهدت الى بتأليف الوزارة الجديدة ووجهت لى رتبة الرياسة الجليلة .

« وانى لأتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل وهم : اسماعيل صدقى باشا لوزارة المالية ، وابراهيم فتحى باشا لوزارة الحربية والبحرية ، وجعفر ولى باشا لوزارة الأوقاف ، ومصطفى ماهر باشا لوزارة المعارف العمومية ، ومحمد شكرى باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى فتحى باشا لوزارة الحقانية ، وحسين واصف باشا لوزارة الأشغال العمومية ، وواصف سميكة بك لوزارة المواصلات ، وقد احتفظت لنفسى بوزارتى الداخلية والخارجية ، فاذا وقع هذا الاختيار موقع الاستحسان لدى عظمتكم يصدر المرسوم العالى بالتصديق عليه .

« يا صاحب العظمة . لم يكن لزملائى ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال ، الا أن نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادىء التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته ، فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادىء قد يكون فيه معنى القبول بها ، غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدثا فى الحالة تغييرا كبيرا ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة اذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق ، أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

« على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة ، ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر

عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

« وغنى عن البيان أن انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية وأنه عن أى حال يجب أن تجرى الانتخابات فى أحوال عادية وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغتا أخيرا الى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا امهال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما أنها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية ، هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج ، ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شئون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة .

« والوزارة تحيى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو أن يجىء مكللا لمجهود البلاد ، واننى لا ازال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين » .

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ (أول مارس سنة ١٩٢٢) .

وقد صدر المرسوم السلطانى فى اليوم نفسه (أول مارس) بتأليف الوزارة على النحو الوارد فى جواب ثروت باشا : عبد الخالق ثروت باشا للرآسة والداخلية والخارجية . اسماعيل صدقى باشا للمالية . ابراهيم فتحى باشا للحربية والبحرية . جعفر ولى باشا للأوقاف . مصطفى ماهر باشا للمعارف . محمد شكرى باشا للزراعة . مصطفى فتحى باشا للحقانية . حسين واصف باشا للأشغال . واصف سميكة بك للمواصلات .

اعلان الاستقلال

والمناداة بالسلطان فؤاد ملكا لمصر

١٥ مارس سنة ١٩٢٢

بدأ عهد وزارة ثروت باشا بداية حسنة بالنسبة الى الوزارات السابقة ، اذ أعلن السلطان فؤاد فى ١٥ مارس استقلال البلاد ، واتخذ لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأصدر الكتاب الآتى الى رئيس الوزارة :

« عزيزى عبد الخالق ثروت باشا

« فى هذا اليوم السعيد الذى تم فيه الاعتراف باستقلال البـــلاد نشعر بأعظم الاغتباط واكبر الارتياح لتوجيه الخطاب الى أمتنا العزيزة

« وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم لتحيطوا هيئة الحكومة علما بهذا الخطاب المرسلة صورته مع أمرنا ولتعمموا نشره فى جميع أنحاء القطر وتبلغوه بصفة رسمية لمن يلزم تبليغه اليه » . « فؤاد »

صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ ــ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

وهذا نص الخطاب الذى وجهه الملك فؤاد الى الأمة وأعلن فيه الاستقلال . قال :

« الى شعبنا الكريم

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وانا لنبتهل الى المولى عز وجل بأخلص الشكر واجمل الحمد على ذلك ، ونعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية واسباب العزة القومية .

« وها نحن نشهد الله ونشهد امتنا فى هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهدا فى السعى بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم لخير بلادنا المحبوبة والعمل على اسعاد شعبنا الكريم .

« وانا ندعو المولى القدير ان يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد لمصر ذكرى ماضيها المجيد » . « فؤاد »

« صدر بسراى عابدين فى ١٦ رجب سنة ١٣٤٠ ــ ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ » .

واطلق لهذه المناسبة مائة مدفع ومدفع فى القـــاهرة والاسكندرية وبور سعيد والخرطوم وسواكن ، واطلق ٢١ مدفعا فى عواصم المديريات وفى دمياط والسويس ، وتلى الخطاب الملكى والأمر الكريم فى المحافظات وعواصم المديريات .

واعتبر يوم ١٥ مارس عيدا وطنيا تستريح فيه مصالح الحكومة من العمل ، ولكن الشعب لم يشارك الحكومة الابتهاج بهذا الاعلان ، وكان موقفه سليما مشرفا ، اذ لم يجد تحقيقا لمظاهر الاستقلال الصحيح ، بل رأى على العكس أنه رغم هذا الاعلان فان الاحتلال البريطانى قائم ، والأحكام العرفية الأجنبية مبسوطة ، وانجلترا مستبقية تحفظات تهدم قواعد الاستقلال ، والسودان مفصول عمليا عن مصر ، فلا غرو ان قوبلت مظاهر الابتهاج واطلاق المدافع بالفتور والاعراض ، وكان هذا الشعور دليلا على تقدم الوعى الوطنى فى طبقات الشعب .

وقد أبلغت الحكومة المصرية معتمـدى الدول الأجنبيـة ان مصر أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة وأن ولى الأمر اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وهاك نص الكتـاب الذى أرسـله ثروت باشـا فى هـذا الصـدد الى كل من معتمدى الدول :

« اتشرف بأن أرسل لكم طى هذا ترجمة النطق الملكى الذى أصدره مولاى ولى الأمر على اثر الغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ومتخذا لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر . وانى أرجوكم

التكرم بتبليغ هذا النطق الى حكومتكم وأنتهز هذه الفرصة لاكرر لجنابكم الاعراب عن عظيم احترامى » .

وبذلت وزارة ثروت باشا سعيا محمودا فى تحقيق بعض مظاهر الاستقلال .

ففضلا عن اعلان الاستقلال قد أنشأت وزارة للخارجية تولاها ثروت باشا بعد أن كانت هذه الوزارة ملغاة طيلة عهد الحماية (من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٢) .

وكانت العادة جارية فى عهد الحماية بتعطيل مصالح الحكومة يوم عيد جلوس ملك انجلترا وعيد ميلاده ، فأبطل ثروت باشا هذه العادة وقرر مجلس الوزراء عدم تعطيل المصالح فى هذين اليومين ، وأصدر بلاغا رسميا بذلك ، وسارت الحكومة من بعده هذه القاعدة .

والغيت وظيفة مستشار وزارة الداخلية ، وكان آخر المستشارين البريطانيين لها البريجادير جنرال السير جلبرت كليتون .

وكف المستشار المالى البريطانى عن حضور جلسات مجلس الوزراء بعد أن كان متمتعا بهذا الحق طيلة عهد الاحتلال والحماية .

وعينت الوزارة وكلاء مصريين لوزارات الداخلية (الشئون الصحية) والمالية والأشغال والزراعة والمواصلات بدلا من الوكلاء البريطانيين ، ووكيلا مصريا لوزارة الخارجية ، كما عينت بعض الموظفين المصريين بدلا من كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة .

وعنيت عناية موفقة بايفاد البعثات العلمية الى الخارج ، فأوفدت عددا كبيرا من خريجى المدارس العليا وطلبتها الى جامعات أوروبا وامريكا لتخريج مصريين اخصائيين يشغلون الوظائف الفنية ويضطلعون بالأعمال المتصلة بنهضة مصر ويحلون محل البريطانيين والأوروبيين فى الوظائف التى احتكروها فى عهد الاحتلال والحماية ، وأنشأت « المجلس الاقتصادى » للعناية بأمور مصر الاقتصادية .

نظام وراثة العرش

أسلفنا القول فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ »(١) أن الحكومة البريطانية قد انتحلت لنفسها حق التدخل فى نظام وراثة العرش وابلغت السلطان فؤاد فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ قرارها فى هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد للسلطنة المصرية ، وقلنا ان هذا التدخل هو من أخص مظاهر الحماية ، وان هذا الوضع كان وضعا شاذا .

وقد ازال الملك فؤاد بعض هذا الشذوذ بعد سنتين من وقوعه ، اذ أصدر بعد اعلان الاستقلال أمرا ملكيا فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ بنظام وراثة العرش يقضى بأن الملك وراثى فى أسرة محمد على (المادة الأولى) وان ولاية الملك تنتقل من صاحب العرش الى أكبر أبنائه ثم الى اكبر ابناء ذلك الابن الأكبر ، وهكذا طبقة بعد طبقة ، واذا توفى

(١) ج ٢ ص ١٠٢ . (الطبعة الاولى) .

اكبر الأبناء قبل أن تنتقل اليه ولاية الملك كانت الولاية الى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة ، ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية (المادة ٢) .

وتطبيقا لقاعدة توارث العرش نصت المادة الثانية فى ختامها على ما يأتى « فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق » ، ونصت المادة الثالثة على طريقة انتقال ولاية الملك فى حالة ما اذا لم يكن لصاحب العرش عقب ، ونظمت بقية المواد أحكام انتقال وراثة العرش فى كل الأحوال المحتملة (١) .

نظام الأسرة المالكة

وأصدر الملك قانونا فى ١٠ يونية سنة ١٩٢٢ بنظام الأسرة المالكة ، يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته ، والطبقات التى ينحصر فيها لقب الامارة ونظام توارث ذلك اللقب ، وتأليف مجلس البلاط الذى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية التى يكون فيها الطرفان او أحدهما من أمراء وأميرات الأسرة المالكة .

والحق بالقانون كشف بأسماء الأمراء والأميرات فى الأسرة المالكة .

وفى ٢١ يونيه سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بأسماء أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم لقب نبيل أو نبيلة .

اقرار تصفية أملاك الخديوى عباس

وفى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٢ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ باقرار ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من تصفية أملاك الخديو عباس الثانى ، وقضى بتطبيق ماله من الحقوق وحرمانه المجىء الى مصر ومنعه من التقاضى امام المحاكم المصرية ؛ وأقرت المادة ١٦٨ من الدستور هذا القانون مع اعطائه الصيغة الدستورية .

وضع الدستور

الفت وزارة ثروت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ، عهدت برآستها الى حسين رشدى باشا . وتألف على النحو الآتى : حسين رشدى باشا (الرئيس) . احمد حشمت باشا (نائب الرئيس) . الأعضاء : يوسف سابا باشا . احمد طلعت باشا . محمد توفيق باشا . عبد الفتاح يحيى باشا . السيد عبد الحميد البكرى . الشيخ محمد بخيت . الأنبا يؤانس . قلينى فهمى باشا . اسماعيل أباظه باشا . محمود أبو حسين باشا . منصور يوسف باشا . يوسف أصلان قطاوى باشا . ابراهيم أبو رحاب باشا . على المنزلاوى بك . عبد اللطيف المكباتى بك . محمد على علوبه بك . زكريا نامق بك . ابراهيم الهلباوى بك . عبد العزيز فهمى بك . محمود أبو النصر بك . الشيخ محمد خيرت راضى بك . حسن عبد الرازق باشا . عبد القادر الجمال باشا . صالح لملوم باشا . الياس عوض بك . على ماهر بك . توفيق دوس بك . عبد الحميد مصطفى بك . حافظ حسن باشا . عبد الحميد بدوى بك .

---

(١) ولما صدر الدستور سنة ١٩٢٣ نصت المادة ٣٢ منه على أن عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وأن وراثة العرش تكون وفق النظام المقرر بالامر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ .

وعدد اعضاء اللجنة ثلاثون عدا الرئيس ونائب الرئيس ، ولذلك سميت « لجنة الثلاثين » .

وهى فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء ورجال الدين والسياسيين المعتدلين والأعيان والتجار والماليين ، ولكن الوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، لأنهما لم يقبلا الاشتراك فى عضويتها ، وقد اعتذرت عن عدم قبولى عضوية اللجنة لأنى كنت (ولا أزال) أرى أن الدستور كان يجب أن يعهد وضعه الى جمعية وطنية تأسيسية تمثل الأمة لا الى لجنة تؤلفها الحكومة ، وقد كان برنامج عدلى باشا فى وزارته التى ألفهــا فى مارس سنة ١٩٢١ يتضمن أن يكون وضع الدستور من اختصاص جمعية وطنية تأسيسية (انظر ص ١٧٦ ج ٢ من كتاب ثورة سنة ١٩١٩ الطبعة الأولى) ، وكان ثروت باشا عضوا فى هذه الوزارة ومقرا برنامجها بداهة ، فاختصاصه لجنة حكوميــة بوضع الدستور هو خروج على هــذا البرنامج .

اتمت اللجنة مهمتها ، ووضعت الدستور ، ومن الحق أن نقول انه فى مجموعه من خير الدساتير وقد وضع على أحدث المبادىء العصرية .

ورفعت اللجنة مشروع الدستور الى ثروت باشا فى يوم السبت ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكان منتظرا ان يصدر به المرسوم الملكى على أثر تقديمه الى رئيس الوزارة لأن ثروت كان متتبعا أعمال اللجنة ومقرا النصوص التى وضعتها ، وقد قدمت اليه اللجنة بعد أيام قليلة مشروع قانون الانتخاب المرافق للدستور .

وكان ثروت جادا فى بناء دار البرلمان ، اذ شرعت وزارة الأشغال فى اقامة بنــاء مجلس النواب الحالى منذ اغسطس سنة ١٩٢٢ ، وتوسيع بناء الجمعية التشريعية ليكون مقرا لمجلس الشيوخ ، ولكن استقالته من الوزارة حالت دون صدور الدستور كما سيجىء بيانه .

العقبات فى طريق ثروت باشا

ان العيب الجوهرى فى وزارة ثروت باشا انها تألفت دون اتصال بالرأى العام أو استئناس بارتياحه اليها ، وبعبارة اخرى أنها لم تكن وليدة ارادة الأمة ممثلة فى برلمان (اذ لم يكن البرلمان قد انشىء بعد) ، أو فى اتجاه الرأى العام ، ولم يلق ثروت باشا باله الى هذا النقص الجوهرى فى وزارته ، مع أنه يتصل بناحية هامة من الحيــاة السياسية فى بلاد كانت تتطلع الى تقرير حقوقها العامة ، وأول هذه الحقوق أن تكون الوزارات وليدة ارادتها وقد خلت وزارة ثروت من هذا الطابع ، ومن هنا جاء الضعف فى كيانها ، ولم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، فبدأت وزارته بغيضة الى أغلبية الأمة ، وزاد فى بغضها له انه ألف وزارته فى الوقت الذى كان سعد زغلول ورفاقه فى طريقهم الى المنفى السحيق الذى قضت السياسة الانجليزية بابعــادهم اليه ـــ فى سيشيل (ص ٢٨) ، ولم تكن هذه الملابسات مما يدعو الى اغتباط الأمة بوزارة ثروت ، ومن حقها الا تغتبط بها ولا تؤيدها ، لأنه ليس مما يتفق وكرامة الأمة أن ترضى عن وزارة تتألف فى الوقت الذى يقصى فيه زعماؤها عن البلاد بقوة الغاصب ، فحساسية الأمة من هذه الناحية كان لها كل ما يسوغها ، وكل أمة تعتز بشخصيتها وكرامتها تقف هذا الموقف لا محالة ، وكان معروفا ما بين سعد وثروت من الخصومة ، وبخاصة لأن ثروت كان وزيرا للداخلية فى وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التى

وقعت فى عهد هذه الوزارة ضد سعد وأنصاره ، فلما علم الناس أن ثروت فى سبيل تأليف وزارته فى الوقت الذى علموا فيه أن سعدا فى طريقه الى منفاه ، كان بديهيا أن يرتابوا فيه وفى وزارته . ومن ثم كان الطريق أمام ثروت مليئا بالعقبات والأشواك .

ولا يسوغ مسلكه أنه هو الذى اشترط شروطه التى صارت فى الجملة تصريح ٢٨ فبراير وان من حقه بناء على ذلك أن يلى الوزارة ، لأن صاحب الفكرة فى هذا التصريح هو عدلى باشا كما سلف القول ، ومع ذلك لم يتمسك بالبقاء فى الحكم واستقال من وزارته الأولى ، ولم يقبل أن يؤلفها من جديد ، ولعله تعفف عن أن يؤلفها اذ رأى بثاقب نظره أن الأمة لا تؤيده فى تأليفها ، لكن ثروت تغاضى عن هذه الناحية الهامة من الحياة السياسية ، ومن الحق أن نقول أن شخصية عدلى كانت أقوى واسلم من شخصية ثروت ، ولعل أعضاء الوفد المنشقين قد زينوا له أن يؤلف الوزارة سواء رضيت عنها الأمة أو لم ترض لأنه قد خيل اليهم أن الأمة لابد وأن تذعن للهيئة السياسية التى فى يدها قوة الحكم والسلطان ، وهذا نقص كبير بل عيب خطير فى تفكيرهم السياسى ، ظهر أثره على تعاقب السنين ، وجعلهم المرة بعد المرة أداة للرجعية والعبث بحقوق الشعب .

لم يكن الطريق اذن أمام ثروت سهلا ولا معبدا ، بل كان كما قلنا مليئا بالعقبات والأشواك ، فقد شرع فى قتله قبل أن يؤلف الوزارة ، اذ دبرت مؤامرة لاغتياله ، وكان محددا لانفاذها يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ ، أى فى الوقت الذى كانت المجالس تتحدث عن قرب احتمال تكليفه بتأليف الوزارة ، واكتشف البوليس هذه المؤامرة ، وقبض على المتآمرين وعلى المسدسات والقنابل التى اعتزموا استعمالها لاغتياله ، وكان القبض عليهم وضبط القنابل والمسدسات فى منزل بجنينة ماميش بحى السيدة زينب ، واتهم فى هذه المؤامرة كل من : محمد حسن فرغل . محمد حسن سعد . على رحمى . محمود حنفى سامى . عبد الحى كيرة . عبد الحكيم محمود . عبد الحليم غنيم . وحوكموا فى شهر مارس سنة ١٩٢٢ أمام محكمة عسكرية بريطانية قضت بحبس محمود حنفى ثلاث سنوات مع الشغل وحبس كل من على رحمى ومحمد حسن سعد سنتين مع الشغل .

وتعددت حوادث اغتيال الموظفين البريطانيين ولم يعرف الفاعلون فى معظمها ، وتحرج لها مركز الوزارة .

ففى مارس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولان الرصاص على المستر مكنتوش بك مدير قسم القاطرات بالسكك الحديدية بالقرب من منزله بالزيتون فأصيب باصابات بليغة .

وفى مايو أطلق مجهول الرصاص على البكباشى كيف مساعد حكمدار فرقة ب بشارع الفلكى ، فمات من جراء اصابته .

وبلغت هذه الحوادث سبعا ، ولم تهتد الحكومة الى الجناة فيها .

احتجاج الحكومة البريطانية

على حوادث الاغتيال

أدى تكرار هذه الحوادث وعدم ظهور الفاعلين فيها الى انزعاج الحكومة البريطانية فاحتجت رسميا لدى الحكومة المصرية ، وأبلغ هذا الاحتجاج كتابة الى ثروت باشا فى مايو سنة ١٩٢٢ عن يد اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ، وقد جاء فيه : « ان عدم الاهتداء الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب ، يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لأن تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض من يقع عليه اعتداء من الأجانب أو تعويض ورثته ان أدركته الوفاة ، كما أنها تحتفظ بحق تقدير كفاية التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية أو عدم كفايته » .

ورد ثروت باشا على هذا الاحتجاج بأن الحكومة المصرية أول من يأسف لوقوع تلك الاعتداءات التى تنكرها وينكرها الشعب المصرى ، وأنها اتخذت التدابير الأدبية والمادية لمنع وقوعها ، وهى لا تتأخر عن التشديد على جهات البوليس بمضاعفة اليقظة والانتباه مبالغة فى العمل على زيادة تأثير التدابير التى سبق اتخاذها ، وأما عن التعويض فمع أن الحكومة لا ترى أنها مسئولة بأكثر من توفير شرطة تقوم بأداء واجباتها قياما حسنا ، الا أن ما تعودته من حسن الضيافة نحو الأجانب يجعلها لا تتردد فى أن تمنح برا منها وكرما من وقع به أمثال هذه الاعتداءات السياسية ما ترى أن الظروف تقضى به من التعويضات ، وان الحكومة أظهرت استعدادها للجرى على هذه الخطة فى أحوال سابقة وانها ستظهر مثل هذا الاستعداد كلما رأت الظروف تدعو الى ذلك .

وفى الحق أن الرد صيغ فى قالب مملوء حكمة وكرامة واتزانا .

ولم تقف حوادث الاعتداء اثر هذا الاحتجاج والرد عليه .

ففى ٣ يوليه اكتشفت مؤامرة لاغتيال المستر برت المفتش بالسكة الحديدية .

وفى ١٥ يوليه ، أطلق بعض المتآمرين الرصاص على الكولونيل بيجوت الموظف بالمصلحة المالية التابعة للجيش البريطانى فأصيب باصابات بليغة .

فأرسل اللورد أللنبى الى ثروت باشا كتابا فى ٢٠ يوليه ، يبلغه فيه أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق متزايد الى الاعتداءات المتكررة التى لم يتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، وآخر مثل منها محاولة اغتيال الكولونول بيجوت ، وان الحكومة المصرية يتعلق بها أن تتخذ اجراءات شديدة لاكتشاف الجناة ومعاقبتهم ، وأن تضع حدا قاطعا لحملة الجرائم السياسية ، على أنه كلف بأن يخبره بأنه ان لم يتم ذلك فان الحكومة البريطانية ستعتبر المسألة ذات خطورة كبرى .

فرد عليه ثروت باشا بأن المندوب السامى لا يجهل أن الحكومة المصرية لم تقصر فى اتخاذ تدابير خاصة فى هذا الشأن ، وأخصها زيادة عدد القوات الأوروبية فى البوليس لكى يتيسر له زيادة عدد دورياته ، واذا كانت هذه التدابير لم تؤد الى منع وقوع تلك الجرائم ، وتعرف مرتكبيها ، فان الحكومة المصرية أول من يأسف على

ذلك ، على أنها ستثابر على الخطة التى أبلغها اليه فى رده السابق ، وانها عملا بهذه الخطة لن تألو جهدا فى أن تزيد على قدر المستطاع اشد التدابير المتخذة لمنع وقوع هذه الجرائم والبحث عن فاعليها ، وأنها تنوى أن تنشىء فى وزارة الداخلية فرعا خاصا تحصر فى يده التحقيقات الخاصة بالاعتداءات السياسية والاشراف على الأبحاث المتعلقة بها .

وفى أغسطس سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر توماس براون مدير قسم البساتين بوزارة الزراعة ، فقتل سائق عربته المصرى ، وجرح هو ونجله وخادمته جروحا شفوا منها بعد حين .

اضطهاد المعارضة

على أن وزارة ثروت باشا قد اتخذت من اجراءات العسف والاضطهاد ومصادرة الحرية ما بغضها الى الرأى العام ، نذكر على سبيل المثال مصادرتها الاجتماعات السياسية المخالفة لها ، مع اباحتها الاجتماعات المؤيدة لها ، وتعطيل جريدة (الأهالى) تعطيلا نهائيا فى مايو سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الأمة) لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليه سنة ١٩٢٢ ، وتعطيل جريدة (الليبرتيه) نهائيا فى يوليه ، وتعطيل جريدة (الأهرام) ثلاثة أيام ، واصدارها تعليمات للصحف بعدم ذكر اسم سعد باشا وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو أنبائها ، وهذا من أعجب وأسخف التعليمات وأبعدها فى الشطط والاعتساف .

اعتقال أعضاء الوفد ومحاكمتهم

زاد مركز وزارة ثروت حرجا أن السلطة العسكرية البريطانية اعتقلت أعضاء الوفد يوم ٢٥ يوليه وهم : حمد الباسل باشا . الأستاذ ويصا واصف . مرقس حنا بك . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . جورج خياط بك . مزاد الشريعى بك ، وقدمتهم للمحاكمة بتهمة أنهم ارتكبوا جريما معاقبا عليها بنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات المصرى بأن طبعوا ونشروا حوالى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ منشورا يعرض للكراهة والاحتقار حكومة جلالة ملك مصر ، وأنهم فى ١٨ يوليه أذاعوا منشورا موضوعه اثارة الكراهية ضد نظام الحكومة الحاضر ، وسجنوا بثكنة قصر النيل ، ثم اقيمت عليهم الدعوى العمومية أمام محكمة عسكرية بريطانية انعقدت بدار محكمة الاستئناف الوطنية يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، واسترعت هذه المحاكمة انظار الأمة ، ورأت فيها تناقضا مع الاستقلال الذى أعلن فى ١٥ مارس ، اذ كيف يتفق الاستقلال مع محاكمة مصريين أمام محكمة عسكرية بريطانية وانتحال السلطة العسكرية البريطانية حق حماية نظام الحكم فى مصر ؟! وكانت هذه المحاكمة الشاذة مما أحرج مركز الوزارة ، لأنها جعلتها فى حمى السلطة العسكرية الانجليزية ، وقد وقف المتهمون فى هذه القضية موقفا مشرفا ، فدفعوا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ، ورفضوا الاعتراف باختصاصها ورفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن انفسهم ، وانتهت المحاكمة يوم ١١ منه اذ قضت المحكمة عليهم بالاعدام ، وأبدلته القيادة البريطانية العامة بالحبس سبع سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠٠ جنيه ، ثم أفرج عنهم فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ كما سيجىء بيانه .

واعتقلت السلطة العسكرية عبد الرحمن فهمى بك . الشيخ مصطفى القاياتى . فخرى بك عبد النور . الأستاذ محمود فهمى النقراشى . الدكتور نجيب اسكندر .

الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار بك الباسل . الأستاذ حسن يس الخ .. وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فعد ذلك اقرارا لها ، وكان من المآخذ عليها .

وتألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى . السيد حسين القصبى . الأستاذ حسن يس الخ .. وسكتت الوزارة عن هذه التصرفات ، فعد ذلك اقرارا راغب اسكندر . سلامة بك ميخائيل . الأستاذ عبد الحليم البيلى .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

تأسس حزب الأحرار الدستوريين فى أكتوبر سنة ١٩٢٢ على عهد وزارة ثروت باشا ، وبمعاونتها ومساعدتها ، وقد تألف من الأعضاء المنفصلين من الوفد ، ومن معظم المخالفين لسعد زغلول ؛ ولذلك حمل منذ تأليفه طابع العداء لسعد وللوفد ، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ بفندق شبرد ، وخطب فى هذا الاجتماع عدلى باشا يكن الذى اختاروه رئيسا للحزب ، واعلن فى هذه الخطبة : « أن النظام الدستورى هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة فى المدنية كأمتنا » ، ولو سار هذا الحزب على هذه القاعدة لكان له اثر طيب فى حياة مصر السياسية ، ولكنه مع الأسف قد نقضها ، وكان دأبه فى مختلف العهود تعطيل الحياة الدستورية ، منفردا أو مؤتلفا مع كل جماعة من الرجعيين .

ولم يكن عدلى باشا ميالا بطبيعته الى الخصومة الحزبية ، ولكنه قبل رآسة حزب الأحرار الدستوريين بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين ارادوا أن يتخذوا من رآسته سندا لحزبهم ، كما أقنعوه من قبل باستمساكه بالوزارة حين شجر الخلاف بينه وبين سعد فى ابريل سنة ١٩٢١ ، على أن عدلى لم يلبث أن عاد الى طبيعته التى تنفر من الخصومة الحزبية ، فاستقال من رآسة الحزب سنة ١٩٢٤ وخلفه عبد العزيز فهمى باشا .

وعيب هذا الحزب انه وضع قاعدة التساهل مع الانجليز للوصول الى حل القضية المصرية ، وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ، ويسمونها « كياسة » ، وما هى من الكياسة فى شىء ، بل هى سبيل التفريط فى حقوق البلاد ، ولقد حرص على هذه السياسة منذ تأليفه وفى أطوار نشاطه ، فلم تذكر فى برنامجه كلمة الجلاء ، والجلاء كما تعلم هو جوهر الاستقلال ، وكان أعضاؤه يأخذون على سعد انه يضع العقبات فى سبيل اتمام الاتفاق بين مصر وانجلترا ، وهم يعلمون على أى أساس تريد انجلترا اتمام هذا الاتفاق ، وما الذى تبغيه من اتمامه .

وثمة عيب آخر فى تكوينه ، وهو أنه تألف لا استنادا الى تأييد الشعب ، بل ارتكانا على سلطة الحكومة ، وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزبا شعبيا يرتكز على ارادة الشعب ، بل هو حزب حكومى يعتمد دائما على قوة الحكم ، ومن هنا جاء تغليبه لسلطة الحكومة على سلطة الشعب ، وميله الى اهدار سلطة الأمة لكى يصل الى مناصب الحكم ، ولا ترتقى الأمم بهذه الأساليب فى النضال السياسى ، لأن النضال الذى يقوم على التوهين من سلطة الأمة وتخضيد شوكتها انما يرمى آخر الأمر الى استعباد الشعب ، ومن ثم ظهرت فى محيط هذا الحزب معظم الوسائل والتدابير التى ترمى الى حرمان الشعب حقوقه السياسية .

وكان وجود هذا الحزب موضع اطمئنان السياسة البريطانية اذ كانت تهدد به كل هيئة نيابية لا تميل الى التسليم فى حقوق البلاد ، كما كان مع غيره من الأحزاب الرجعية وسيلة لاستعادة الحكم المطلق ، وسترى ذلك واضحا من متابعة الفصول الآتية من هذا الجزء ومن الجزء الذى يليه .

مقتل اسماعيل زهدى بك وحسن باشا عبد الرازق

روعت البلاد فى مساء ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بمقتل رجلين من خيرة رجالها ، وهما المرحومان اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا .

كان مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين مجتمعا فى ذلك اليوم بمركزه بدار جريدة السياسة بشارع المبتديان . وانتهى الاجتماع فى الساعة السابعة ونصف مساء ، فخرج كل من حسن عبد الرازق باشا واسماعيل زهدى بك عضوى مجلس ادارة الحزب قبل اخوانهما ، ولما هما بركوب السيارة تقدم نحوهما اربعة مجهولون وأطلقوا عليهم الرصاص من مسدساتهم ، فأصابت منهما مقتلا وأودت بحياتهما .

كان لهذا الاغتيال وقع اليم فى النفوس ، لانه اعتداء فظيع أساسه محاربة المخالفين فى الرأى السياسى بوسائل القتل والارهاب ، وفى هذا من العدوان على حرية الرأى ما تنبو عنه العدالة الانسانية والمنطق السليم والنضج السياسى الرشيد ، وقد قوبل بالاستنكار من جميع من يقدرون حرية الرأى فى البلاد ، وأسف الناس أن تبلغ الخصومة السياسية الى هذا الحد من الاجرام .

استقالة وزارة ثروت باشا
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢

قدم ثروت باشا استقالته يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ الى الملك ، فقبلها فى اليوم نفسه ، ولم يذكر فى كتاب استقالته الأسباب التى دعته الى التخلى عن الحكم ، وانما ذكر فيه برنامجه الذى أعلنه فى خطاب تأليف وزارته ، وعدد الأعمال التى حققها من ذلك البرنامج . قال :

« مولاى صاحب الجلالة

« تفضلت جلالتكم فشرفتنى بثقتها العالية ودعتنى الى تأليف الوزارة فتمكنت بمعونتها السامية من السعى فى تغيير الحالة السياسية للبلاد بالغاء الحماية التى ضربت عليها ، فلما آذن بالنجاح ذلك السعى الذى تعهدته جلالتكم بالرعاية والعطف شرفتنى بأن عهدت الى رسميا بتأليف الوزارة وكان أسعد افتتاح لعهدها ما أعلنته جلالتكم على ملأ العالم من استقلال البلاد الذى اعترفت به الدول فانتقلت بذلك مصر الى مصاف الأمم الحرة المستقلة وتوطد ملكها على دعائم ثابتة مكينة .

« ولقد كان من الواجب على فى تلك الظروف أن آخذ على نفسى بين يدى جلالتكم ويدى البلاد عهدا بما اختطه من وجوه تحقيق امانيها ، لذلك رفعت الى سدتكم الملكية فى الكتاب الذى أنهيت فيه الى جلالتكم بقبولى تأليف الوزارة ، بيانا عن خطتها كان فى مقدمة ما جاء فيه انها تنفيذا لارادة جلالتكم ستعمل على اعداد مشروع دستور طبقا لمبادىء القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية ويمكن الهيئة النيابية

من الاشراف على العمل السياسى المقبل وانها ستتولى حكم البلاد بنفسها وتوجهه الى المصلحة القومية دون غيرها كما أنها ستعمل على الغاء الأحكام العرفية .

« ومن دواعى الغبطة للوزارة أنها وفقت فى ظل عطف جلالتكم الى تحقيق ما اختطته لنفسها ، فقد فرغت اللجنة التى نيط بها وضع مشروع الدستور من عملها وقدمت مشروعا حاويا لما ترجوه الوزارة للبلاد من مبادىء الحكم ، وهو الآن تحت النظر ، كذلك نجحت الوزارة فى وضع أساس ادارة البلاد بواسطة حكومتها الوطنية دون غيرها ، فالغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ولم يستبق منهم الا مستشارا المالية والحقانية ، مع قصر مهمتهما على ابداء الرأى والمشورة ، الا فيما يتعلق بالديون العمومية بالنسبة لأولهما ، وأبطل ما جرى عليه من العمل من حضوره جلسات مجلس الوزراء ، كذلك أصبح الموظفون الأجانب تابعين لسلطة الوزير المصرى دون سواه ، وأخذت الحكومة بعد ذلك فى احلال المصريين محل من يخرج من أولئك الموظفين الأجانب ، ثم أوفدت بعثات عدة الى أوروبا لتكوين الكفاءات اللازمة بين المصريين وليتسنى تعيينهم فى وظائف الحكومة التى تقتضى كفاءة خاصة ، وعلى العموم فقد جرت الوزارة فيما يتعلق بمرافق الأمة ومصالحها على خطة توخت فيها المصلحة القومية دون غيرها .

« أما ما يتعلق بالغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا اذ اتفق على قانون « اقرار الاجراءات العسكرية » الذى اشترط لالغائها ، وأصبح أمر ذلك الالغاء مرهونا بارادة حكومة جلالتكم .

« ولقد عرض فى أثناء تولى الوزارة لعملها أن أدى تغير الأحوال فى الشرق الى تعديل معاهدة « سيفر » . فطلبت الحكومة من الدول ذات الشأن أن تدعوها لحضور مؤتمر لوزان كى لا يقرر فيه شىء يمس مصر دون أن يسمع صوتها ، وعرضت على جلالتكم برنامجها فيما يتعلق بتعديل ما يهمنا من نصوص تلك المعاهدة تعديلا يحقق أمانى البلاد ، وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى .

« لذلك أتشرف بأن أرفع استقالتى الى أعتاب جلالتكم ، شاكرا ما لقيته فى عملى من العطف والتعضيد ، سائلا المولى عز وجل أن يهيىء لبلادنا العزيزة من أمرها رشدا وأن يحقق فى ظل جلالتكم كل ما ترجوه من الخير والسعادة .

« وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين .

القاهرة فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢)

فرد عليه الملك بقبول استقالته قال :

« عزيزى ثروت باشا

« اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات أثناء قيامكم بمهمتكم » .

صدر بسراى عابدين فى ١٠ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢) .

ولعلك تلحظ ما فى أسلوب الجواب من روح الجفاء ، وتلك كانت مكافأة الوزير

الذى كان له الفضل بحسن مسعاه فى أن يرتقى السلطان فؤاد من سلطان تحت الحماية الى ملك لدولة اعترف لها بالاستقلال والسيادة !

لماذا استقال ثروت باشا ؟

لم يتضمن كتاب ثروت باشا أسباب استقالته ، وانما يؤخذ من قوله : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكنى أرى أن أترك الأمر لغيرى » ، يؤخذ من هذه العبارة أنه استقال مرغما ، اذ كان « يرجو » أن يمضى فى تنفيذ برنامجه ، ولكن لم يتحقق رجاؤه ، ولم يبن استقالته على أسباب صحية كما جرت بذلك العادة فى كثير من الاستقالات ، فلابد أن تكون هناك أسباب قوية لم يشأ أن يذكرها فى كتابه الى الملك ، فما هى تلك الأسباب التى أدت الى استقالته وحالت دون تحقيق ما كان « يرجو » من المضى فى تنفيذ برنامجه حسب تعبيره ؟

ليس من حق المؤرخ أن يغفل مسألة هامة كهذه ، بل عليه أن يبين لمن يقرءونه لماذا استقال ثروت باشا ، ومن واجبه وهو يدون الحوادث الهامة فى سفر التاريخ أن يبين أسبابها وعللها ، اذ بدون هذا البيان يفقد التاريخ روحه وفائدته ، ويصبح جامدا مغلقا ، بل يكون مجموعة من المعميات ، ويقتصر على سرد وقائع غير مفهومة وغير مترابطة ، ولا يؤدى الى الغاية منه وهى توسيع الأفق الذهنى والعلمى لقراء التاريخ .

فلماذا اذن استقال ثروت باشا ؟

الواقع أن المغفور له الملك فؤاد لم يكن يميل الى بقاء ثروت باشا فى الحكم ، بل لم يكن ميالا فى الأصل الى اسناد الوزارة اليه ، ولكن ضغط الحوادث كان فوق ارادته ، فاحتمل ثروت باشا على كره منه ، مضمرا انتهاز الفرص لاسقاطه ، هذا الى انه لم يكن يميل أيضا الى صدور الدستور ، أما عدم ميله الى ثروت فلأنه كان ذا شخصية كبيرة لا تخضع فى كل الأمور لما يطلب الملك ، وليس هذا هو الطراز الذى يرتضيه ، بل كان يؤثر الرؤساء والوزراء الذين لا شخصية ولا ارادة لهم ، فالملك فؤاد كان يريد وزراء يعتبرهم موظفين فى بلاطه ، يأمرهم فيأتمرون ، ولا يريد وزراء يعتدون ببرامجهم وشخصياتهم ، ولذلك كان يضمر اسقاط ثروت من اليوم الذى ألف فيه وزارته ، ولم يشفع له أنه كان له الفضل بحسن مسعاه فى التعظيم من شأنه . اذ صار صاحب الجلالة الملك بعد أن كان سلطانا تحت الحماية البريطانية ، لم يكن لهذا الفضل أثر فى نفسه ، بل كان له فيها أثر عكسى ، لأن من خصائص الملوك الحاكمين بأمرهم أن يحقدوا على من له فضل عليهم .

ومن ناحية أخرى فقد كان ثروت باشا جادا فى وضع الدستور واستصدار المرسوم الملكى به ، وكان يستحث لجنة الدستور على انجازه ، حتى يصدر وهو لا يزال فى الوزارة ، وقد أتمت اللجنة وضعه وقدمه ثروت فعلا الى السراى كما وضعته اللجنة ، ولكن الملك فؤاد لم يكن يميل الى اصداره ، لأنه رآه كما يقول يغل سلطته ويجعل الحكم مرجعه الى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك ، وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ، ناقما على ما أسماه انتقاص سلطة الملك ، مع أنه قبل اعلان الاستقلال لم يكن يملك سلطة ما ، بل كان سلطانا تحت الحماية ، لا يصدر عنه الا ما يأمره به عمال الحماية ، ولكن هكذا شأن الملوك الحاكمين

بأمرهم ، يتناسون الحقائق اذا كان فى ذكرها ما يتعارض مع أهوائهم ، ولا يفكرون الا فى الاستزادة من سلطتهم على حساب سلطة الشعب .

كان الملك فؤاد اذن غير راض عن الدستور ، وقد أفضى الى عدلى باشا باستنكاره للنصوص التى أسماها انتقاصا لسلطته ، وطلب اليه التدخل لتعديلها ، ولكن عدلى باشا لم يتدخل ، ولم يجد سندا ولا مسوغا لملاحظات الملك ، وترك الأمور تجرى فى مجراها الطبيعى .

كان لابد اذن للملك من تنحية ثروت عن الحكم ، لكى يتغير مجرى الأمور من بعده ، فيتعطل صدور الدستور ، وقد يقبر قبل أن يولد ، فدبرت اشاعة لاسقاطه ، كان مصدرها محمد سعيد باشا باتفاقه مع السراى ، فقد نقل سعيد باشا الى الملك أنه سمع من حسن صبرى بك (باشا) نبأ خطيرا ، اذ علم وهو فى أوروبا أن لثروت باشا صلة بالخديو السابق عباس حلمى الثانى ، وزعم سعيد باشا فيما زعم أن حسن بك صبرى سمع هذه الرواية من الخديو نفسه حين قابله فى صيف ذلك العام ، وكانت هذه الاشاعة ذريعة اتخذها الملك لتسويغ غضبه على ثروت باشا ، وابلغه فعلا أنه لا يريد بقاءه فى الحكم ، وكانت الاشاعة مكذوبة من أساسها ، ويعلم الملك بكذبها وتدبيرها ، فاضطر ثروت باشا أمام غضب الملك أن يستقيل ، وبخاصة بعد أن علم أن السراى دبرت ضده مظاهرة تنادى بسقوطه يوم الجمعة (أول ديسمبر سنة ١٩٢٢ — ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١) ، اذ اعتزم الملك أداء صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر ، ودعا ثروت الى أن يصحبه فى موكبه ، ونمى الى ثروت تدبير المظاهرة فآثر تقديم استقالته حتى لا يستهدف لمثل هذه المكيدة .

وقد أفضى ثروت باشا بعد استقالته بحديث نشره فى الصحف كشف فيه عن مصدر تلك الوشاية ، فذكر أن الذى نقل الاشاعة الى الملك فؤاد هو محمد سعيد باشا ، وأن سعيد باشا زعم أنه تلقاها عن حسن صبرى بك (باشا) ، وكذب صبرى باشا ما نسب اليه تكذيبا قاطعا ، فجاء هذا التكذيب دليلا على تدبير الوشاية واختلاق الاشاعة لاسقاط ثروت ، حتى اذا ظهر كذبها فيما بعد كان السهم قد نفذ ، وكانت الغاية من اختلاق هذه الاشاعة قد تحققت ، ولا يهم بعد ذلك أن يتضح كذبها !

فسقوط وزارة ثروت باشا كانت أسبابه محض داخلية ، وفى ذلك قالت جريدة « الديلى تلغراف » : « ان النزاع الذى قام بين جلالة الملك وثروت باشا هو نزاع شخصى بحت ، فثروت باشا فى نظر الملك واسع الحرية فوق اللازم ، والملك فى اعتقاد رئيس الوزراء أوتوقراطى (حاكم بأمره) ، وليس للورد اللنبى ولا للحكومة البريطانية أى دخل فى هذا الخلاف الداخلى مباشرة ، وفى الحقيقة أن الأمر الوحيد الذى يعنينا انما هو أن تراعى أية حكومة مصرية الشروط التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير مراعاة تامة ، وليس ثمة سبب يدعو الى الاعتقاد أن توفيق نسيم باشا سيخيب رجاءنا فى هذا الشأن » .

ولعلك تلمح فى هذه الملابسات عنصرا خفيا من عناصر المحيط السياسى فى هذا العهد ، وسببا من أسباب النقص السياسى والخلقى فى هذا المحيط ، ولعلك تدرك بقليل من المقارنة بين ما جرى فى مصر وما يجرى فى انجلترا مثلا ، لعلك تدرك من

هذه المقارنة سببا من اسباب ظهور الشخصيات الكبيرة فى ظل العرش البريطانى ، فان هذا العرش يفسح المجال لكبار الرجال الذين ساسوا الامبراطورية البريطانية ، وكانوا من بناة مجدها وعظمتها ، أما فى مصر فالأمر قد جرى ، مع الأسف العظيم على غير هذا النهج القويم .

كان من نتائج سقوط وزارة ثروت أو خلفتها وزارة محمد توفيق نسيم التى لم تكن تعطف على الدستور ، ولا تبغى أن يرى ضوء النهار ، وانتهزت السياسة البريطانية هذه الفرصة لتطلب حذف نصوص السودان من الدستور ، اذ وجدت من التلكؤ فى اصداره فرصة انتهزتها لتطل على نصوصه وتحذف منها ما شاءت لها اغراضها ، وقد أجابها نسيم الى طلبها كما سيجىء بيانه فى الفصل السادس فكان هذا الانقلاب على حساب الأمة وعلى حساب حقوق البلاد ووحدتها .

* * *

الفصل الخامس

مصر فى مؤتمر لوزان

أكتوبر ١٩٢٢ – يوليه ١٩٢٣

نفضت تركيا عن نفسها أكفان الانحلال الذى أصابها فى نهاية الحرب العالمية الأولى وبعثت الحياة من جديد على يد زعيمها مصطفى كمال وصحبه وأنصاره ، بالرغم من الهزائم التى حاقت بها فى تلك الحرب .

احتل الحلفاء الاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل الأروام (اليونانيون) أزمير فى مايو سنة ١٩١٩ ، فرأى الوطنيون الترك أن بلادهم مهددة بالتمزق اذا ظلوا ساكتين ينتظرون حكم الحلفاء ، فان كل الدلائل كانت مجمعة على أن هؤلاء قد أعدوا لتركيا حكم الفناء والاعدام ، فانبعثت الحركة الوطنية فى الأناضول عقب احتلال ازمير ، وانشئت الجمعية الوطنية (المجلس الوطنى الكبير) فى أنقره ، وتولت تنظيم الجهاد الوطنى وادارة شئون البلاد ، وافتتحت يوم ٢٣ ابريل سنة ١٩٢٠ ، وقطعت صلتها بحكومة الاستانة التى كانت موالية للحلفاء ، مستسلمة لمطالبهم ، وبدأ استسلام هذه الحكومة من توقيعها فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ معاهدة « سيفر » Sèvres التى كانت تقضى على تركيا قضاء مبرما ، فلم تعترف بها الجمعية الوطنية، واعتبرتها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى كان يمده الانجليز بالعون والعتاد ، فظفر الترك باليونان فى معارك عدة أهمها معركة « اين اونو » الأولى فى يناير سنة ١٩٢١ ، والثانية فى مارس ، ومعركة « سقاريا » فى اغسطس سنة ١٩٢١ ، ومعركة « دملوبينار » فى أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ودخل الجيش التركى أزمير فى ٩ سبتمبر ، وقذف بالأروام الى البحر ، واضطرت اليونان الى عقد الهدنة مع الترك فى « مودانيه » يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

وعلى أثر هذه الانتصارات الحاسمة تغير وجه المسألة الشرقية ، وطلب الترك من الحلفاء اعادة النظر فى معاهدة « سيفر » ، فلم ير الحلفاء بدا من أن يقبلوا هذا الطلب واتفقوا مع الحكومة الوطنية التركية على عقد مؤتمر دولى فى « لوزان » لابرام الصلح مع تركيا الجديدة ، وتسوية الحالة فى الشرق الأدنى عامة .

وكان لابد من أن يتناول هذا المؤتمر ضمن ما يتناوله النظر فى مصير المسألة المصرية ، اذ هى جزء من المسألة الشرقية ، لذلك اتجهت الأنظار الى ضرورة تمثيل مصر فيه للمطالبة باستقلال البلاد والدفاع عن حقوقها ، وقد ظهرت هذه الدعوة فى أواخر عهد وزارة ثروت باشا ، وأراد ثروت أن تمثل مصر فى المؤتمر تمثيلا رسميا ، وأوفد سيف الله يسرى باشا الى أوروبا للاتصال بساسة الترك فى المؤتمر ليقروا وجهة نظر مصر ، وهى أن يكون تنازل تركيا عن حقوقها السابقة فى مصر والسودان

اليها ، ولكن سقوط وزارة ثروت أوقف هذه المهمة ، وجاءت وزارة نسيم باشا فأهملت الأمر ، ولم تتابع مساعى وزارة ثروت فى هذا الصدد ، وأضاعت على مصر فرصة ثمينة لابراز شخصيتها الدولية والدفاع عن حقوقها فى هذا المؤتمر العتيد .

ورأى الحزب الوطنى والوفد المصرى وجوب اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح اشتراكا شعبيا ، فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

قرار الحزب الوطنى فى اشتراك مصر فى مؤتمر لوزان

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الاثنين ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الساعة الرابعة بعد الظهر تحت رياسة حضرة الأستاذ أحمد لطفى بك وكيل الحزب وحضور حضرات عبد اللطيف الصوفانى بك واسماعيل لبيب بك ومحمد فؤاد المنشاوى بك ومحمود بك نصير والدكتور محمود بك ناشد وحسن خيرى بك ومحمد حافظ رمضان بك وسعيد بك طليمات وعبد الرحمن الرافعى بك والأساتذة احمد وجدى وعبد المقصود متولى وأحمد وفيق ومحمد زكى على

« وبعد المناقشة فى مسألة اشتراك مصر فى مؤتمر الشرق الأدنى قررت اللجنة ما يأتى :

« ان من مصالح مصر أن تشترك فى مؤتمر الصلح لتصل بذلك الى اعلان حقوقها وتقريرها ، غير أن الحزب الوطنى يرى أن اشتراك مصر بهيئة غير معتمدة من جانب الأمة ممثلة فى جمعية وطنية لا يحقق ما ترجوه مصر من فوائد ذلك الاشتراك .

« والحزب الوطنى فى الوقت الذى أيدت فيه الحوادث صدق نظره ودعت من لم يكن فى بادىء الأمر على رأيه الى نصرة مبادئه وتعضيد خططه يرى أن الوقت الحاضر أكثر ما يكون ملاءمة لدعوة الأمة الى ضم صفوفها وتوحيد كلمتها والعمل على تحقيق مطالبها كاملة غير منقوصة واقناع جميع الأمم بصحة تلك المطالب .

« وأنه فى الوقت الذى لا تتمتع فيه الأمة بسيادتها ولا تستطيع فيه اعلان أغراضها ورغباتها لما يحيط بها من وسائل الضغط والاجراءات الاستثنائية لا يرى الحزب الوطنى بدا من ايفاد مندوبيه لبيان حقيقة الحال فى مطالب الأمة والدفاع عن كامل حقوقها (١) » .

قرار الوفد

وأصدر الوفد المصرى فى اليوم نفسه القرار الآتى :

« سيعقد عما قريب على أثر انتصار الجيوش التركية مؤتمر دولى لتسوية مسائل الشرق الأدنى واعادة النظر فى معاهدة سيفر .

ولما كان فى تلك المعاهدة ما هو خاص بمركز مصر — ولما كان لتركيا عليها من سيادة وكانت مصر قد حرمتها انجلترا فيما مضى من حضور مؤتمرات الصلح فقد صار الواجب أن تنتهز الأمة المصرية الفرصة السانحة الآن لتشترك فى المؤتمر الجديد ممثلة فيه بمن لا يزالون محل ثقتها ممن وكلتهم للدفاع عن قضيتها — وهم هيئة الوفد الذى يرأسه سعد زغلول باشا ليحصل على أمرين :

---

(١) الاهرام — ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢ .

أولا — اقرار الدول بتنزل تركيا الى مصر عن سيادتها على مصر والسودان وعلى ما كان لها من كافة الحقوق وبخاصة المتعلق منها بحيدة قناة السويس .

ثانيا — تسوية مركز بريطانيا ازاء مصر تسوية نهائية على قاعدة جلاء جيوشها عن وادى النيل .

« على أن تصادق مصر ممثلة فى هيئة نيابية منتخبة على كل ما يتم من اتفاق فى هذا الشأن .

« ولما كان من مصلحة انجلترا أن تنفرد دون الدول بحل المسألة المصرية فى جوهرها على الوجه الذى صوره رئيس وزارتها فى اخطاره الممتلكات الحرة والدول بما تضمنه تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فقد أذيع أن مخابرات تجرى باسم الوزارة المصرية للموافقة على قبول مصر عضوا فى المؤتمر وفى هذا كل الخطر لأن معناه — اذا صح — أن انجلترا تسعى بواسطة مروجى سياستها من المصريين لكى يكون نقل السيادة التركية الى مصر اسميا ، وأن تظل هى محتفظة بجوهر السيادة ، انه قد يمر زمن طويل قبل أن تسمح الظروف لفرصة كالتى تعرض الآن بانعقاد المؤتمر القادم ، فوجب أن يرتفع فيه صوت مصر منبعثا من قلوب الشعب ، لا مرددا لصدى ما يمليه الانجليز على ألسنة من ليس للبلاد فيهم أدنى ثقة

« ان كرامة مصر ومصلحتها لتحتمان فى هذه الآونة الخطيرة رفع الأحكام العرفية وسائر ما ترتب عليها ليكون للشعب وزعمائه الحرية التامة فى ابداء الرأى نحو مصير البلاد ولكى لا تحرم مصر من خدمات أعز أبنائها عليها وابرهم بها .

« المصرى السعدى ، حسين القصبى ، اميرالاى محمود حلمى اسماعيل ، عبد الحليم البيلى ، راغب اسكندر » ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٢

وألف الحزب الوطنى وفده من أحمد لطفى بك ، وحافظ رمضان بك ، والأستاذ أحمد وجدى . وأحمد خيرى بك ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، وسعيد طليمات بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٢ .

وألف الوفد وفده من حسن حسيب باشا ، وعلى الشمسى (باشا) ، وسلامة ميخائيل بك ، والأستاذ عبد الحليم البيلى ، وحسين هلال بك ، وابراهيم راتب بك ، وعطا عفيفى بك ، وأبحروا من الاسكندرية يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢

انضمام الوفدين واعلان الميثاق الوطنى — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢

واذ رأى الوفدان بعد وصولهما الى أوروبا أن انفصالهما يضعف من قوة المطالب الوطنية التى يتقدمان بها الى المؤتمر ، ويظهر الأمة بمظهر الانقسام ، فقد قررا الاندماج معا فى هيئة واحدة سميت (الوفد المصرى) ، وتم الاتفاق على ذلك فى اجتماع عقده أعضاء الوفدين بمدينة روما بفندق « اكسلسيور » يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ، وكتبوا بذلك وثيقة وقعوا عليها جميعا ، سميت « الميثاق الوطنى » ، هذا نصها :

« انه بمناسبة انعقاد مؤتمر الشرق بلوزان وطلبا لتوحيد الجهود لخدمة القضية المصرية والدفاع عن مطالب المصريين لدى هذا المؤتمر قد اجتمع اليوم بأوتيل اكسلسيور بروما أعضاء وفد الحزب الوطنى وأعضاء الوفد المصرى وعرض

كل منهما برنامجه على الآخر ، وبعد الاطلاع عليهما والمناقشة فيهما تقرر بين الطرفين ما يأتى :

أولا — أن يكون البرنامج الوحيد للوفدين فى ماموريتهما لدى المؤتمر المذكور هو البرنامج الآتى :

١ — الاستقلال التام لوادى النيل بدون اى تدخل أجنبى أو قيد أو مساس بهذا الاستقلال

٢ — معاهدة سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان باطلة ملغاة لا أثر لها .

٣ — جلاء الجنود الانجليزية (البريطانية) عن جميع بقاع وادى النيل

٤ — عدم الاعتراف ومقاومة كل زعم من مزاعم انجلترا يقصد به ايجاد اى مركز ممتاز خاص لها فى جميع انحاء وادى النيل

٥ — مسألة الامتيازات الأجنبية لاتحل الا بمفاوضات بين مصر والدول مباشرة

٦ — مقاومة اى محاولة تفضى الى مفاوضة انجليزية مصرية لحل قضية مصر عند بحثها فى مؤتمر لوزان

٧ — احباط كل محاولة انجليزية ترمى الى حمل مصر على اقرار اى تدبير من التدابير التى اتخذت فى ظل الأحكام العرفية

٨ — تقرير حيدة قناة السويس طبقا للمبدأ الذى تقرر فى مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٨ والحصول على تكليف مصر المستقلة بالدفاع عن تلك الحيدة

ثانيا — العمل على منع تمثيل مصر فى المؤتمر بواسطة اى وفد من الحكومة المصرية لأنها لا تعبر عن رأى الشعب .

ثالثا — العمل على تمثيل الشعب المصرى لدى المؤتمر بواسطة الهيئة المكونة من الوفدين المتحدين لهذا الغرض مع المطالبة بفك اعتقال معالى سعد زغلول باشا ليتمكن من رئاسة هذه الهيئة لتحقيق هذا البرنامج المتفق عليه

رابعا — يكون اسم هذه الهيئة المتحدة من الوفد المصرى والحزب الوطنى (الوفد المصرى)

« تحرر هذا من نسختين فى يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ »

وقد أقر سعد باشا هذا الائتلاف ، وارسل برقية من جبل طارق الى الوفد المتحد قال فيها : « سرنى الخبر الذى وصل الى من ابرام الاتفاق بينكم ولكنى لا أرى لزوما للسعى لدى مؤتر لوزان من أجلى ، ان الافضل ان توجهوا مجهوداتكم الى تحقيق أهداف الامة » .

مذكرة الوفد المتحد الى المؤتمر

قدم الوفد بعد ائتلافه مذكرة الى رآسة المؤتمر يوم ٢١ نوفمبر ، طلب فيها قبوله فى المؤتمر لتشرح مطالب مصر والدفاع عنها ، قال ما تعريبه :

« يرى مندوبو الشعب المصرى انه من الأمور اللازمة التى لابد منها أن تسمع اقوالهم فى مؤتمر لوزان لانه يكون من أشد ضروب الاجحاف والحيف ان يقرر مصير مصر بدون ان يقبل مندوبوها لعرض مطالبها وتأييدها

« ان المعاملة التى كانت مصر ضحيتها حتى الآن لم يكن لها من نتيجة الا أنها زادت حالة بلادنا السياسية تفاقما ، فمصر فى حالة اضطراب وفوضى منذ عقد الهدنة ، وهذه الحالة من الوجهتين الدولية والوطنية تنطوى على اشد الأخطار ومن شأنها أن تفضى الى مشاكل يخشى أمرها ، وهذا فى حين ان الشعب المصرى يريد النظام والأمن ، فيقتضى لأجل مصلحة السلم الدولى وخصوصا لمصلحة السلم في دائرة البحر الابيض المتوسط أن يوجد فى نهاية الأمر حل عادل يكون مرضيا لجميع الذين لهم مصلحة ويكون قبل كل شىء آخر مرضيا الشعب المصرى

« ان مؤتمر لوزان الذى اجتمع لوضع معاهدة تقوم بدلا من معاهدة « سيفر » وتكون من جهة مطابقة لمبادىء الحق والعدل ومن جهة ثانية مطابقة لمصالح الدول ان هذا المؤتمر يكون قد عمل عملا ناقصا لا وافيا تماما اذا هو لم يباشر البحث في المسألة المصرية لحلها بالاتفاق مع ممثلى الشعب المصرى

« ان الحالة الفعلية المفروضة على مصر بالاحتلال الانكليزى الذى وقع فى سنة ١٨٨٢ لم تكن فى وقت من الأوقات حالة قائمة على الحق ، ونحن لم نقبلها قط كما أنها لم تحصل قط على موافقة الدول الأوروبية .

« ثم ان الحالة الفعلية المفروضة على مصر فى سنة ١٩١٤ باعلان الحماية لم تكن الا بمثابة اطالة لاحتلال سنة ١٨٨٢ مقرونة بتعزيز موقفه ، ولا يمكن التسليم على رغم معاهدات الصلح بأن لهذه الحالة ادنى صفة قانونية ، لأن مصر صاحبة الشأن الأول لم يؤخذ رأيها فيها ، وكذلك الحالة الفعلية المفروضة على مصر بتصريح ٢٨ فبراير وهو نتيجة قرار من بريطانيا العظمى وحدها تستمر به الحماية تحت شكل مستتر ، فهى حالة رفضها المصريون أيضا .

« وتعد مصر نفسها مستقلة استقلالا تاما مطلقا ، والأمر الوحيد الذى يمس هذا الاستقلال هو وجود انجلترا فى بلادنا ، فمهما تكن الأسباب التى حملت الحلفاء بمناسبة معاهدات الصلح على ان يفرضوا على أعدائهم السابقين الاعتراف لا بحالة مشروعة بل بحالة فعلية هى الحالة المكونة وقتيا من الحماية البريطانية الباطلة تماما ، فان لنا ثقة وطيدة بأن مؤتمر لوزان يتلافى حيفا كبيرا ظاهرا .

« ان استقلال مصر لا يهدد أحدا ولا يهدد مصلحة ، وبعكس ذلك فان تسلط أية دولة من الدول على وادى النيل يجعل الدول الأخرى عرضة لأخطار كبيرة ويجعل مصالح عظيمة سواء كانت ادبية أو مادية مستهدفة للخطر .

« ان مثل هذا التسلط هو الذى عارضه « البروتوكول » أو الاتفاق الذى امضى فى سنة ١٨٨٢ فى ترابيا (١) وقضى باجتناب المصلحة الخاصة ونص فيها صريحا على أنه لا يحق لدولة من الدول أن تسعى الى الحصول على امتياز خاص بها فى مصر أو احتلال اى جزء من أراضيها ، فوجود بريطانيا العظمى حامية اسما أو فعلا يوجد لأوربا منبعا لمشاكل لا تحصى ، وهكذا لا يكون حياد قناة السويس مضمونا وموطدا ، فان السيادة السياسية التامة فى مصر لدولة مثل بريطانيا العظمى تجعل هذا الحياد وهميا ، واذا وقعت حرب فان الدولة التى يكون جنودها على ضفاف قناة السويس تقبض على احد مفاتيح البحر الأبيض المتوسط وهو ليس أقلها شأنا وأهمية .

---

(١) هو الميثاق المعروف بميثاق النزاهة الذى عقد فى ترابيا (ضواحى الاستانة) يوم ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ (راجع الكلام عنه فى كتابنا « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » ص ٣٢٦ الطبعة الاولى) .

« ولم نشأ فى هذا الوقت الا توجيه أنظار الدول الى حالة دقيقة جدا ، فاذا كنا نحن المصريين — الذين يطلبون الاستقلال لأن لهم على كل وجه حقا فى الاستقلال — نعد هذا الاستقلال كمسألة حيوية وعامل أساسى لكيان وطنى صحيح فان أوروبا يجب ان تعد استقلال مصر بمثابة عامل رئيسى للسلم فى الشرق وأمن البحر الأبيض المتوسط ، فمسألة مصر ليست اذن مسألة سياسية داخلية بريطانية وليست من المسائل التى يمكن حلها بارادة دولة واحدة ، أن لأوربا كلها مصلحة فى توطيد السلم، وكيف يوطد السلم فى مصر التى تطلب استقلالها بلا كلل بدون أن تفاوض مصر مفاوضة قائمة على حسن القصد والاخلاص ؟

« يجب أن تشترك مصر فى مؤتمر لوزان اذ لابد لها قبل كل شىء آخر من أن تدافع عن شخصيتها وتحقق استقلالها .

« ولعل أقطاب الدول المعهود اليهم فى ادارة أعمال المؤتمر يأبون أن يكون تمثيل مصر صوريا ، فلكى يكون هذا التمثيل مفيدا يجب أن يكون حقيقيا ويجب أن يتمكن ممثلو مصر الحقيقيون من التكلم باسمها ، ولا يمكن أن يتولى هذه المهمة رجال لا تفويض لديهم غير التفويض الممنوح لهم من الحكومة البريطانية التى تحاول الحصول على قبول وفد مرسل من الحكومة المصرية فى مؤتمر لوزان ، فبازاء هذه المحاولة نرى من واجبنا نحن ممثلى الشعب المصرى الحقيقيين أن نحذر ممثلى الدول فى المؤتمر كى لا يتجدد فيما يتعلق ببلادنا الخطأ الذى كلف كثيرا من الأموال والأرواح وأوقف الأكثرية العظمى فى انقره ضد الاقلية الصغرى فى الاستانة .

« ان الوفد الذى يراسه سعد زغلول باشا المنفى الآن فى جبل طارق هو الوفد الوحيد الذى وكلته الأمة ليتكلم باسمها ، لذلك نتشرف أن نطلب الى ممثلى الدول فى المؤتمر ان يقبلونا فى هذا المؤتمر باعتبار أننا الموكلون الحقيقيون بالتكلم والبحث بملء الحرية باسم الشعب المصرى »

وقدم الوفد المتحد عدة تقارير الى المؤتمر بشرح المطالب المصرية ، نخص بالذكر منها التقرير الذى قدمه فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ عن المسألة المصرية بين فيه أن انجلترا هى وحدها الدولة المعارضة لتحقيق استقلال مصر الفعلى التام .

وحلل الوفد فى التقرير تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه الحكومة الانكليزية تحت ضغط الحوادث التى وقعت منذ عقد الهدنة بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واكد ان التحفظات الأربعة التى اشتمل عليها هذا التصريح تجعل هذا الاستقلال وهميا

ثم بسط الحالة المالية فى مصر ، فذكر كثيرا من الحجج والأدلة التى تثبت أن هذه الحالة على اعظم جانب من السلامة والمتانة وأن رؤوس الأموال الأجنبية لا تستهدف لأدنى خطر بل على النقيض من ذلك فانه متى تم لمصر استقلالها تنمى وتزيد علاقاتها التجارية والمالية مع جميع الدول وهو ما تميل الادارة الانكليزية الى الحيلولة دونه .

أما السودان فقد اثبت الوفد أنه جزء من مصر لا يمكن فصله عنها وأنه حيوى لها من جميع الوجوه .

وفى ختام التقرير ألح الوفد على المؤتمر بأن يتلافى الحيف الذى كانت مصر ضحيته ، وأضاف الى ذلك أنه يستحيل على انجلترا أن تقدم أية حجة صحيحة

مشروعة تبرر بها وضع يدها على مصر ، وليس للاحتلال والحماية والاستقلال فى عرف انجلترا الا معنى واحد هو السيطرة الظاهرة أو المستترة .

وذكر الوفد التضحيات التى بذلها المصريون منذ نشوب الحرب ومنذ عقد الهدنة ، وقال ان الشعب المصرى على رغم ما عاناه من الآلام والشدائد ثمانى سنوات تحت الأحكام العسكرية البريطانية مصمم على ان يرفض بكل قواه الارادة الجائرة التى تقضى عليه بالاستعباد ، ثم قال انه ليشق علينا ان نظن ان الارادة الانكليزية يمكن أن تتغلب على العدل زمنا غير محدود وان على مصر أن تدفع حريتها المفقودة وشرفها الوطنى وكيانها نفسه ثمنا لذلك الامتياز المحزن ، امتياز وقوعها على طريق الهند ، فمؤتمر لوزان يستطيع ان يعيد السلام فى مصر التى هى من المراكز التى تعد محور السياسة الشرقية وأن يضع بذلك حدا نهائيا لحالة لا يقتصر أمرها على انها مثيرة فى حد ذاتها بل يمكن ان ينشأ عنها تأثير لا يستطاع اجتنابه فى الجانب الأفريقى والجانب الآسيوى من البحر الأبيض المتوسط ، ولما كان الوفد المصرى يثق برغبة الدول فى ان تقيم فى الشرق سلما عاما ثابتا فانه يطلب باسم الشعب المصرى :

أولا ــ الاعتراف بالاستقلال التام لوادى النيل (مصر والسودان) .

ثانيا ــ جلاء الجنود البريطانية عن وادى النيل كله .

ثالثا ــ ابقاء الحياد الفعلى التام لقناة السويس وأن يعهد الى مصر فى المحافظة على هذا الحياد .

وقدم مذكرة عن مسألة قناة السويس ، أبرز فيها وجوب جلاء الجنود البريطانية عن مصر لضمان حيدة القناة ، وألمع الى الأدوار التى مرت بها ، قال :

« ان مصر اجازت حفر قناة السويس بقصد خدمة مصالح جميع الأمم ، وقد نص فى عقد الامتياز نفسه على حياد القناة ، فمصر هى صاحبة الفكرة الأولى فى تقرير هذا الحياد حرصا على مصلحة جميع البلدان ، وبذلت مصر فى سبيل القناة تضحيات عظيمة ، فأنفقت عشرين مليون جنيه وقدمت للعمل لدى الشركة التى هى صاحبة الامتياز أكثر من خمسة وعشرين ألف عامل هلك الوف منهم أثناء العمل ، وهكذا لم تقتصر مصر على خدمة الانسانية من الوجهة الأدبية بل اقدمت على ذلك من الوجهة المادية والمالية ايضا » .

ثم شرح الوفد فى المذكرة اقدام بريطانيا العظمى على خرق حياد القناة لأول مرة سنة ١٨٨٢ ، فى حين انه لو لم تحترم الجيوش المصرية عهود مصر المتعلقة بحرية الملاحة فى القناة لكان فى وسع هذه الجيوش أن تعرقل بلا شك سير الأعمال الحربية البريطانية ولكانت بذلك أنقذت البلاد من الاحتلال .

ثم أشار الى مسلك انجلترا قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها ، مبينا انها كانت قبل حفرها معارضة لهذا المشروع ثم غيرت خطتها بعد ما تم حفر القناة واخذت تحاول احتكار القناة من الوجهة السياسية بعد ما اغتنمت فرصة الارتباك المالى فى عهد اسماعيل باشا فاشترت بثمن بخس ٦٠٢ و ١٧٦ من أسهم القناة ، وقال ان المعاهدة المعقودة فى الاستانة سنة ١٨٨٨ والمنظمة لحياد القناة هى بمثابة قانون دولى حقيقى لقناة السويس ، فلهذا الاتفاق قيمة المعاهدة القانونية الصحيحة التى يرتبط ويتقيد باحترامها شرف الدول الموقعة عليها وحسن نيتها .

ثم أوضح الوفد أن وجود الجنود البريطانية في وادي النيل هو بمثابة تهديد دائم لحياد القناة يهدم مبدأ المساواة بين الدول وهي المساواة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٨٨٨ .

وختم الوفد بيانه قائلا : « ان استقلال مصر هو خير وسيلة لصون حياد القناة صونا حقيقيا وافيا ، ومصلحة مصر ومصلحة الدول واحدة من هذه الوجهة ، ومصر هي وحدها التي يحق لها من الآن فصاعدا ان تتولى حراسة حياد القناة ، فالحق المخول لتركيا في أن تقدم المساعدة لمصر في الدفاع عن حياد قناة السويس هو حق يرجع سببه الى ما كان لها من السيادة على مصر ، والواقع الآن أن تركيا لاتتمسك بهذه السيادة ، فالحق الذى كان لها يعود الى مصر طبعا ، ويتبين مما تقدم ان مقتضيات الحرص على حياد قناة السويس هي مما يستوجب الاعتراف باستقلال مصر » .

على انه ، مع الأسف ، حصل انشقاق في الوفد المتحد ، اذ انفصل الوفدان ، واسترد كل منهما حريته في العمل ، فضعف شأنهما معا ، وبدأ انفصالهما من ايفاد كل منهما الى أنقره بعثة تمثله ، وقابلت كل بعثة الغازى مصطفى كمال ، واخذت كل منهما تنتقص من صفة البعثة الأخرى ، فكان لهذا الانقسام اثره السيء في نفوس ساسة الترك .

رسالة مصطفى كمال الى الشعب المصرى

وابدى الغازى مصطفى كمال (أتاتورك) شعورا طيبا نحو الشعب المصرى في كتاب بعث به الى رئيس الوفد المؤتلف ، اعرب فيه عن امله في أن تنال مصر الاستقلال التام بفضل اتحاد الشعب المصرى ومثابرته في مجهوداته وتضحياته . قال :

« حضرة صاحب المعالي حسن حسيب باشا (رئيس الوفد المصرى) بالنيابة . لوزان

« تلقيت بمزيد السرور خطابكم الموجه الينا باسم « الوفد المصرى » رياسة سعد زغلول باشا كما تقبلت بالفرح العظيم التهاني التى بعث بها الشعب المصرى الى الشعب التركى بمناسبة انتصاراته الباهرة التى توجت تضحياته العظيمة .

« ان الشعب التركي الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الاخاء والصداقة ليتتبع باقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام كما ان الأمة التركية تكون سعيدة ان ترى مصر قد حلت في المكان اللائق بها بين الأمم ، وما دام الشعب المصرى متحدا ، ومثابرا ، في مجهوداته وتضحياته ، فانه لاشك سيدرك ما ينشده من الاستقلال التام ، وسيستثمر جميع موارده ، وقواه وثروته ، لأن هذا المطمح الأسمى حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية ، وانى أؤكد لسعادتكم أن العالم الاسلامى بأسره ، والشعب التركى ، وشخصى ايضا ، نغتبط أعظم اغتباط عند ما نرى مصر القت عن كاهلها نير الانجليز ، وانتهز هذه الفرصة لأرجو سعادتكم أن تتفضلوا بابلاغ عبارات شكرى الى الشعب المصرى النبيل » .

القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية « غازى مصطفى كمال »

وقد انتهى مؤتمر لوزان دون ان تمثل فيه مصر لا بصفة رسمية ولا بصفة شعبية ، وتم فيه التوقيع على معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء ، وهى المعروفة بمعاهدة لوزان ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ .

النصوص الخاصة بمصر

فى معاهدة لوزان — ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣

كانت معاهدة « سيفر » تنص على اعتراف تركيا بحماية بريطانيا على مصر وتنازلها لها عن السلطات المخولة بمقتضى معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياد قناة السويس ، اما معاهدة لوزان فقد نسخت هذه الأحكام ، ونصت المادة ١٧ منها على مجرد تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان ، وصرح عصمت باشا رئيس الوفد التركى فى مؤتمر لوزان بأن لمصر الحق فى تقرير مصيرها بنفسها ، فكان هذا التصريح تفسيرا لمدلول التنازل ، وانه لمصر ، وقد شكر الوفد المصرى عصمت باشا على هذا التصريح قبل عودته الى مصر ، وتكلم فى هذا الصدد حسن حسيب باشا قائلا :

« اسمحوا لنا أن نشكر دولتكم باسم الشعب المصرى للتصريح الذى أبديتموه فى ٣١ يناير وأكدتم به رسميا أن المجلس الوطنى الكبير فى انقره تنازل للشعب المصرى عن حقوق تركيا وامتيازاتها فى مصر ، وانكم بهذا التصريح الرسمى قد وثقتم العلاقات القديمة الجامعة بين وطننا ووطنكم ، وان الشرق ليفخر بتركيا التى نال ساستها اعجاب العالم بما ابدوه من السياسة الحازمة المقرونة بالكرامة والشهامة ، كما نال جنودها وزعماؤها الكبار اعجاب العالم كله بأعمالهم فى ميادين القتال ، واننا نرجو ان تبلغوا الغازى مصطفى كمال باشا والمجلس الوطنى الكبير فى أنقره عواطف الشعب المصرى ودعاءه للأمة التركية النبيلة بالعظمة والسعادة والنجاح » .

فرد عصمت باشا معربا عن الشكر لما ابداه حسيب باشا من عواطف الشعب المصرى وتمنياته وقال : « اننا كنا دائما صادقين وصرحاء فى جميع تصريحاتنا واننا نرغب أن تكون مصر بلادا مستقلة استقلالا داخليا وخارجيا ، فمصر ذات مقام معدود بين الأمم العظمى ، وهى جديرة بالاستقلال ومستحقة له بما لها من المدنية والحضارة والآداب العظيمة ، ان الشعب المصرى على جانب عظيم من القوة ، فكونوا على علم وشعور بقوتكم وأنتم تنجحون ، والاتحاد هو السلاح الأساسى للشعب الذى يكافح فى سبيل حريته ، وانى اعلم أن الأقباط عنصر من أعظم العناصر وطنية ورقيا فى بلادكم ، واننا نتمنى لوفدكم الذى كنا دائما نشعر نحوه أعظم شعور بالعطف والاحترام أن ينجح فى مساعيه ومجهوداته فى سبيل استقلال مصر » .

وهاك بيان النصوص الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان :

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من

مدفوعات الدين المصرى العام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ ـ أن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ـ ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها .

المادة ٩٩ ـ ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها

(٦) معاهدة الاستانة المعقودة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

* * *

الفصل السادس

وزارة محمد توفيق نسيم

فى اليوم التالى لاستقالة وزارة ثروت باشا عهد الملك فؤاد الى محمد توفيق نسيم باشا — وكان اذ ذاك رئيسا للديوان الملكى — تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ذات اليوم (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢) ، وكان اختياره بالذات لرآسة الوزراء أمرا طبيعيا ، لأنه وهو رئيس للديوان الملكى كانت له يد فى الدسائس التى حيكت لاسقاط وزارة ثروت ، فكان تعيينه خلفا له بمثابة المكافأة له على هذه الدسائس ونجاحها ، وجاءت وزارته صورة مكررة من وزارته الأولى من حيث الروح والطابع (١) ، وهى من الوزارات التى اصطنعتها السراى لتتولى بواسطتها الحكم ، وقد تألفت بغير برنامج ، وعدلت بذلك عن سياسة وضع البرامج التى سارت عليها وزارة ثروت ، ووزارة عدلى من قبل ، وبذلك رجعت البلاد الى الوراء فى سياسة الحكم ، وانك لتجد فى جواب نسيم باشا بقبوله تأليف الوزارة ذلك الأسلوب العتيق الخالى من البرامج ، المجرد من المعانى السامية فى ولاية الحكم ، فهو لا يعتبر ولاية الوزارة الا انها منحة من ولى الأمر ، ونعمة تقترن بالعبودية لمن تصدر عنه هذه النعمة ، كما انه اختار لوزارته اعضاء معظمهم لا رأى ولا برامج لهم فى المسائل السياسية والمسائل القومية عامة ، بل هم موظفون يرون فى الوزارة منصبا ارفع مما كانوا يشغلون ، أو وزراء سابقون يريدون العودة الى مناصبهم الزائلة .

قال نسيم باشا فى كتابه الى الملك :

« مولاى صاحب الجلالة

« لما كنت فى سعة دائمة من فضل مولاى تعطف ودعانى لتولى الحكم والبلاد ترى وضع نظامها وفق ما أنالها وأعطاها ، وما أنا الا عبد من رعاياه فرضت على طاعته وكان حقا على أن أخدم أمتى بما تصل اليه قوتى ولا قوة الا بالله ، فاذا قضيت بالعدل حق بلادى وبالولاء والطاعة حق مليكى قمت بواجبى وأديت أمانتى تلك التى ما حملت عبئها يوما الا على مضض وأنا أعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس ، فبذلك القلب الوفى أتقدم الى سدته العلية رافعا آيات الشكر على ما أولانى من الثقة السامية متقبلا مسند الرياسة وأنا على منهاج الحق الذى سلكته من قبل مستعينا بالله فى أمورنا على ما يكون ، راجيا سيدى ومولاى أدامه الله عزا لبلاده وشرفا لأمته اذا وافق رأيه العالى أن يصدر المرسوم الملكى بتقليدى وزارة الداخلية ، وباسناد الوزارات الأخرى حسب البيان المذكور بعد الى الزملاء الذين اخترتهم لمشاركتى ومؤازرتى فى العمل وهم :

(١) أنظر الحديث عن وزارته الاولى فى كتابنا ثورة ١٩١٩ ج ٢ ص ١١١ (الطبعة الاولى) .

اسماعيل سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية . أحمد ذو الفقار باشا لوزارة الحقانية . يحيى ابراهيم باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق رفعت باشا لوزارة المواصلات . محمود فخرى باشا لوزارة الخارجية . يوسف سليمان باشا لوزارة المالية . احمد على باشا لوزارة الزراعة . محمد ابراهيم باشا لوزارة الأوقاف . محمود عزمى باشا لوزارة الحربية والبحرية .

« وانا نسأل الحق جل شأنه أن يوفقنا وقومنا الى ما فيه رضاه من الاقامة على العدل فى العباد ، والسعى بما أوتينا من جهد فى تحقيق أمانى البلاد ، وانى على الدوام يا مولاى لجلالتكم الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » .

القاهرة فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ ـ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢

تجدد حوادث الاغتيال

اخذ الرأى العام يتبرم من عدم اهتمام هذه الوزارة باطلاق سراح سعد غلول وصحبه ، واتجه الى المطالبة بفك اعتقالهم ، فلما أبطأ الأمر تجددت حوادث اغتيال البريطانيين .

ففى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ وقع اعتداء على المستر روبسون الأستاذ بمدرسة (كلية) الحقوق الملكية فى شارع الجيزة عقب خروجه من المدرسة ، اذ أطلق عليه ثلاثة مجهولون الرصاص فأصيب اصابات قضت عليه ، وكان القتيل محبوبا من تلاميذ المدرسة جميعا ، فكان لمقتله أثر حزن عميق فى نفوس الطلبة وقوبل بالاستنكار من الرأى العام .

الشروع فى مسخ الدستور

أهم عمل لوزارة نسيم باشا أنها شرعت فى مسخ الدستور ، وادخلت على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم باشا كان يصدر عن فكرة رجعية ، وهى أن الدستور منحة من الملك ، لا حق من حقوق الأمة ، فأدخل فى مشروع الدستور التعديلات الآتية :

١ ـ حذف النص على أن الأمة مصدر السلطات .

٢ ـ جعل اعطاء الرتب والنياشين من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة

٣ ـ جعل عدد الشيوخ المعينين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين مع تخويل الملك حق حل المجلسين (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) .

٤ ـ جعل تعيين رئيس مجلس الشيوخ من حق الملك وحده من غير مشاركة للوزارة

٥ ـ للملك حق اصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ولو اثناء دور انعقاد البرلمان

٦ ـ اخراج بعض معاهدات التجارة من رقابة البرلمان .

٧ ـ تقرير الميزانية يكون بطريقة خاصة لا يتعداها مجلس النواب .

٨ ـ أن لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الاسلامى والأوقاف التى فى يد وزارة الاوقاف .

٩ – زيادة الأغلبية الواجبة لتنقيح الدستور وضرورة تصديق الملك على التعديل حتى فى المرحلة الأولى خلافا لما تقضى به المادة ١٥٧ (١) .

وكان هذا المسخ والتشويه سببا فى وقوع كارثة وطنية اقرها نسيم باشا قبل أن يستقيل ، ذلك انه حين رأت الحكومة البريطانية أن مشروع الدستور عرضة للتغيير والتبديل قبل صدوره طلبت هى أيضا ادخال تغيير خطير فيه ينقض وحدة وادى النيل كما سيجىء بيانه .

استقالة وزارة نسيم باشا

بعد قبولها حذف نصوص السودان من الدستور

لم تبق وزارة نسيم الا حوالى الشهرين ، اذ استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ولم تفعل شيئا فى المطالب القومية ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وبقى سعد زغلول وصحبه فى منفاهم ، وتلكأت فى اصدار الدستور ، وحاولت مسخه وتشويهه كما تقدم بيانه ، ولم تبذل أى مسعى فى تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان ، ولا فى الغاء الأحكام العرفية .

وسلمت فى آخر عهدها بالحكم بالمطالب البريطانية فى شأن الدستور ، اذ طلبت الحكومة الانجليزية فى يناير سنة ١٩٢٣ حذف النصوص الخاصة بالسودان : وهى المادة ٢٩ من المشروع ، التى كانت تنص على أن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » ، والمادة ١٤٥ التى كانت تنص على أنه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها عدا السودان فمع أنه كان جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » وسوغت طلبها بدعواها أن السودان من المسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن النصوص الواردة فى مشروع الدستور لا تتفق وهذا التحفظ ولا مع اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وأعلنت فى آخر مذكرة لها فى هذا الصدد أنه اذا لم تقبل وجهة نظرها فى أربع وعشرين ساعة فانها تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر ، وانها تلجأ عند الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا .

وقد قبلت الوزارة طلب الحكومة البريطانية حذف لقب «ملك مصر والسودان» وجعله « ملك مصر » ، واستعيض عن المادة ٢٩ بالمادة ١٦٠ التى تضمنت هذا التعديل ، وهاك نصها : « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان » ، وبقى هذا النص قائما اى لم يلقب الملك بملك مصر والسودان ، لأن المفاوضات التى انتهت الى معاهدة سنة ١٩٣٦ قد علقت تعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ على عقد اتفاقات جديدة بشأنهما ، ولم يحصل هذا التعديل الى اليوم (سنة ١٩٤٧ (٢)) ، فبقى لقب الملك رسميا ملك مصر فقط .

وقبلت أيضا تعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، فصارت المادة ١٥٩ التى

---

(١) تنص المادة ١٥٧ من الدستور على ما يأتى : « لاجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالاغلبية المطلقة لاعضائها جميعا قرار بضرورته وبتحديد موضعه ، فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح ، ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء » .

(٢) وقت ظهور الطبعة الاولى من الكتاب .

تنص على انه « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » .

وبذلك سلمت وزارة نسيم باشا للانجليز فى طلباتهم ، وحذفت النصوص الخاصة بالسودان من الدستور .

وبعد أن قبلت مطالب الحكومة البريطانية على النحو المتقدم ونفذتها . استقالت فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ ، فجاءت استقالتها عجيبة فى ذاتها ، اذ كان الأولى بها أن تستقيل دون قبول المطالب البريطانية ، أما اذعانها لهذه المطالب وتنفيذها ، ثم استقالتها بعد ذلك فمهزلة تدل على انحطاط الأخلاق السياسية والقومية فى كثير من النفوس ، وهكذا رجعت البلاد الى الوراء فى عهد وزارة نسيم باشا ، وكان الأحكم أن يترك ثروت باشا فى الحكم ، فقد كان بلانزاع أقدر من نسيم باشا على مواجهة الأزمات وعلى اصدار الدستور سليما من التشويه الرجعى أو العبث البريطانى ، ولكن نزعة الحكم المطلق دبرت اسقاط وزارة ثروة واقامة وزارة نسيم باشا ، وكانت مصالح البلاد ضحية لهذا التدبير .

قال نسيم باشا فى كتاب استقالته ما يلى :

« مولاى

« مرت على البلاد ظروف عدة أثناء تطورها السياسى وهى تتوقع فى كل يوم حكومة تطأبها الطريق السوى فلما شرفنى مولاى انا وزملائى بخدمة الأمة قبلنا العمل على تحقيق آمالها التى جعلت أمانة فى أيدينا ، ولما كانت البلاد تجتاز دورا من أدوارها لحل جملة من مسائلها العامة الخاصة بمؤتمر لوزان واعلان الدستور والفصل فى قانون التضمينات توطئة لالغاء الأحكام العرفية وما يترتب عليها ، أقدمنا على بحث هذه المسائل ، وابتغينا الوسائل متلمسين الخطأ ، مبتدئين بمسألة لوزان التى تشعبت فيها آراء الناس بشأن التمثيل والممثلين ولما لم تكن وصلت الى الحكومة المصرية دعوة رسمية لحضور هذا المؤتمر سعت وزارة الخارجية المصرية على اثر تسلمنا ادارة البلاد للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن فى بعث هذه الدعوة ولكنها لم توفق ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه .

« وفى أثناء هذه المفاوضات كانت اللجنة التشريعية تفحص مشروعى قانون الانتخاب والدستور فلما فرغت منها رفعتهما الى الحكومة فبحثتهما وأزالت من قانون الانتخاب بعض عبارات وأدخلت على بعض النصوص تعديلا وكان من وراء ذلك عدم حرمان المنفيين والمعتقلين أو المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية بأحكام وفى جرائم معينة من التمتع بحقوق الانتخاب ، ولم تنقص من الدستور ما يمس بحقوق الأمة بل أبقت فيه ما يتعلق باشتراكها فى الحكم اشتراكا فعليا وتركت لها الاشراف ومسئولية الوزارة امام مجلس النواب ، ولقد كان هذا الدستور محل البحث والتعديل وهو على وشك الصدور لاخراجه مطابقا لغيره من دساتير الأمم المتمدينة لولا ما صادفته الحكومة من اعتراض الحكومة الانكليزية على النصين الواردين فيه بشأن السودان طالبة تحرير أحدهما وقصر النص الآخر على تلقيب الملك بملك مصر وليس بملك مصر والسودان .

« وقد كان البحث مقصورا فى أول الأمر على المادة ١٤٥ من الدستور وقد افضى تبادل الرأى فيما تقدم الى مناقشة طويلة أثبت فى غضونها بالحجج القانونية والأدلة الفعلية الناهضة على وجوب الاحتفاظ بنص المشروع وكان من اهم ما لاحظته

أن المادة ١٤٥ المقصودة بتبادل الرأى لا تنطوى على شىء ما يخالف الحالة السائدة فيما يتعلق بالسودان من جهتى الواقع والقـــانون بل كل ما تحتويه انما هو مجرد تقرير ما لمصر من الحقوق الشرعية بدون ادخال تغيير ما ، على الحالة الراهنة .

« وفى نهاية الأمر اقترحت دار المندوب السامى نصا جديدا طرح على بســاط المناقشة والبحث ، فبعد تحويره تحويرا طفيفا حاز الموافقة أبلغ الى وزارة الخارجية وخلاصة ما ورد فيه أن الدستور يتناول تطبيقه الأقطار المصرية ما خلا السودان وذلك بشرط الا يمس هذا الاستثناء بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه ، ثم جدت مناقشة بشأن تلقيب الملك بملك مصر والسودان وعرضت وزارة خارجية بريطانيــا العظمى نصين آخرين يقضى أحدهمـــا بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر يتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، ولما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته ، وقدمت مذكرة لفخامة المنـدوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضـوع ، ولكن مع الاسف الشديد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التى قدمت اخيرا لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها خصوصا وقد كانت المفاوضات دائرة بينها وبين دار المندوب السامى بروح الوفاق والوئام ، فلما اطلعنا على هذه المذكرات لم اقبل تحمل تبعتها وعرضت فى الحل على جلالتكم استقالتى ، ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للاجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صـــار مده ريثما يجتمع الوزراء فى الصباح ، ولقد جرت مخابرات بين الحكومة ودار فخامة المندوب السامى كانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما أن هذا اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة الممثلين المفوضين وأن تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، ورفع فخامة المندوب السامى النصين الى وزارة خارجية انجلترا منتظرا الرد الذى لم يصل بعد .

« ونظرا لما اكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأن الحكومة البريطانية لاترغب قط فى أن تتعرض لحقوق مصر فى السودان ولا لحقوقها فى مياه النيل وصرح بأنه اذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فان الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بازاء الحالة السياسية فى السودان وفى مصر واوضـــح بأنها تلجأ عنـــد الضرورة الى أى تدبير تراه مناسبا ، ونظرا للاخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد فى الحال من جراء هذا الانذار فى حالة الرفض القطعى عند حلول الميعاد ، وما كانت تدعو اليـــه الحالة والظروف ، تلافت الحكومة الأمر ووافقت على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم الى الآن ريثما يرد رد الحكومة الانجليزية وقد مضى ميعاد الأربع والعشرين ساعة المفروضة لوصوله .

« بقيت الوزارة غير قابلة الى آخر لحظة محددة للرد المطلوب من مصر ، وهى اذا أجابت نداء الواجب نحو العرش فانها أجابت أيضا من أول الأزمة الى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه تحت تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد .

« أما قانون التضمينات الذى علقت الحكومة الانجليزية رفع الاحكام العرفية عليه ، والتى تئن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لاقراره من الكفالات والضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية ، وقد خطونا فى هذا السبيل خطوات واسعة ،

ولكنا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الانجليزية فيما حددنا من الطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر وذلك من جهة ، ولعدم اتمام البحث من جهة اخرى ، ولقد جعلنا للمنفيين والمسجونين والمعتقلين حظا كبيرا من تفكيرنا وقسطا من أعمالنا وطلباتنا من أول تولينا الحكم بل وفى كل فرصة كانت تسنح لنا فيحدث ما يحول دون اتمام النجاح تارة ولتعلق بعض الحالات على انهاء تلك المسائل العامة او بعضها تارة أخرى .

« وما رجونا من وراء جهادنا جزاء ولا شكرا ، وتحملنا ألم السكوت ونقد الناقدين ريثما تنتهى المفاوضات الى نتيجة حسنة ، وما وهنت يوما ارادتنا ولا نأت نفوسنا عن العمل لاننا ما كنا نبغى المحال بل نسعى جهدنا لتحقيق آمال بلادنا وللتوفيق بين مصالح قومنا ومصالح غيرنا مؤملين ادراك النجاح . فلما أبطأ علينا نزعت يدى من ولاية الحكم قبل أن يتم شيء بلا تثريب علينا سائلين الرحمن أن يكلأ جلالتكم بعنايته وأن يهيء للامة حكومة قديرة على تحقيق أمانيها فتتبوأ فى مجلس الحكم مقاما محمودا راجيا قبول استقالتى ولا زلت لجلالتكم العبد الخاضع والخادم الأمين » .

« صباح الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٢٣ « **محمد توفيق نسيم** »

وقد قبل الملك استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« اطلعنا على كتاب استقالة دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٥ فبراير الحاضر فكان اسفنا لاستقالتكم عظيما لما نعلمه عنكم من شرف المقصد والاخلاص ولحسن مساعيكم فى خدمة البلاد .

« وانا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الخدم الجليلة التى قمتم بها للأمة والوطن فى عهد وزارتكم . وقد أصدرنا هذا لدولتكم بذلك » . (**فؤاد**)

وفى كتاب الاستقالة ، رغم الغموض الذى يكتنف كثيرا من عباراته ، حقائق تسجل على نسيم باشا ، فهو يقر بالنسبة للدستور أن ثمة تعديلات أدخلها فى مشروعه ، فكان هذا تأييدا لما استفاضت به الأنباء عن هذه التعديلات ، ويقول بالنسبة لنصوص السودان انه لم يقبل فى البداية النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى اللذين يقضى أحدهما بحذف لقب ملك مصر والسودان وقصره على ملك مصر ، والآخر بتعديل المادة ١٤٥ تعديلا جوهريا ، وان مذكرته فى هذا الصدد لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانكليزية ، فكان واجبا عليه فى هذه الحالة أن يستقيل ويصر على الاستقالة حتى لا يتحمل مسئولية عمل يعترف هو نفسه فى كتاب استقالته انه ماس بحقوق البلاد ، والواقع انه مضيع لهذه الحقوق ، ثم يقول بعد ذلك أن المخابرات بينه وبين دار المندوب السامى قد استؤنفت وكانت نتيجتها وضع نصين ورد فيهما ان اللقب يقرر وقت الفصل النهائى فى نظام السودان بواسطة المفاوضات وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر فى السودان ، وانه وافق على ان تكتب الوزارة الى الملك بقبول هذين النصين ، وقد كتب هذا الجواب فعلا وأمضاه هو والوزراء جميعا ورفع الى الملك كما صرح بذلك نسيم باشا فى حديث له بعد استقالته .

وهذا وحده يحمله مسئولية جسيمة ، لان هذين النصين لا يختلفان فى جوهرهما عن النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى فى بداية الأزمة ، ومآلهما

واحد ، وهو حذف لقب « ملك مصر والسودان » من الدستور وقصره على « ملك مصر » الى أن يتقرر اللقب النهائى فى المفاوضات ، وحذف النص على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وأن نظام الحكم فيه يقرر بقانون أى بقانون تصدره الحكومة المصرية ؛ حذف هذا كله وقبل نسيم باشا النص الذى أطاح بقاعدة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر ، ولم يشر الا الى حقوق مصر فى السودان ، وهى عبارة مبهمة لا مدلول لها الا أنها تجزئة لوحدة وادى النيل ، لذلك لا يكون من الحق قول نسيم باشا فى كتابه انه قدم استقالة الوزارة قبل أن تسجل فى الدستور ما وافق عليه الملك تحت تأثير الحوادث ، لأن نسيم باشا قد قبل النصين اللذين طلبتهما دار المندوب السامى وأشار على الملك بقبولهما قبل أن يقدم استقالته ، فهو مأخوذ بهذا التسليم ، يشاركه فى ذلك الملك فؤاد ، لأنه يبدو من كتاب الاستقالة أنه كان قابلا للنصين البريطانيين منذ الساعة الأولى .

استمرار حوادث الاعتداء

وتعيين محافظ عسكرى بريطانى للقاهرة

فى أعقاب استقالة وزارة نسيم باشا وقع اعتداء جديد بجزيرة بدران بشبرا يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ على أحد الرعايا البريطانيين يدعى المستر امبلر ، وهو موظف بمصلحة السكة الحديدية ، فأصيب اصابات لم تلحق به ضررا جسيما ، فأصدر اللورد أللنبى فى اليوم نفسه أمرا عسكريا بتعيين الكولونل كوك كوكس حاكما عسكريا للقاهرة والجيزة ، وخوله سلطة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحفظ النظام بالجهات المذكورة ، وبنى الأمر على تعدد الاعتداءات فى القاهرة والجيزة ضد الرعايا البريطانيين وأنه رغما عن الاحتياطات التى اتخذتها السلطة المحلية فقد وقع الاعتداء الأخير على حياة أحد هؤلاء الرعايا .

وأصدر الحاكم العسكرى المذكور يوم تعيينه أمرا يقضى بمنع كل الاجتماعات العامة فى منطقتى القاهرة والجيزة الا باذن خاص من حكمدار بوليس القاهرة أو مدير الجيزة ، وبأن كل اجتماع يعقد بدون رخصة يفرق ، وكل الأشخاص الذين يعقدون أو يحضرون مثل هذا الاجتماع يلقى القبض عليهم ويحاكمون امام محكمة عسكرية .

وأصدر أمرا آخر فى اليوم نفسه باعتبار بعض الجهات منطقة عسكرية لا يسمح لأى شخص بدخولها أو الخروج منها الا من أمام مخفر البوليس ، وكل من يحاول الخروج أو الدخول من أى نقطة أخرى فى هذه المنطقة يعرض نفسه لاطلاق النار عليه ، ولا يصرح لأى شخص بالدخول اليها أو الخروج منها لم يكن حاملا لترخيص من البوليس ، وتطلب هذه التصاريح من كافة مخافر البوليس ، وكل من يخالف أو يحاول مخالفة هذا الأمر يلقى القبض عليه ويحاكم أمام محكمة عسكرية ، وحدد الأمر هذه المنطقة بأنها يحدها شمالا شارع ترعة جزيرة بدران وشرقا ابن الرشيد وجنوبا خط السكة الحديدية وغربا شارع أبو الفرج .

وأصدر اللورد أللنبى يوم ٨ فبراير أمرا آخر بفرض غرامة قدرها ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة ، لوقوع الاعتداء الأخير فيها ، لأنه بالرغم من أن المعتدى نظره جملة أشخاص لم يبادر أحد الى القاء القبض عليه أو ارشاد السلطة اليه ، وورد فى الأمر المذكور طريقة تنفيذه وذلك بالزام جميع سكان وأصحاب الأملاك الواقعة فى المنطقة المذكورة بدفعها وأن السلطة المختصة تحدد المبلغ الذى يدفعه كل فرد منهم ،

وللسلطة العسكرية أن تأمر البوليس بالحجز على منزل أى شخص يتأخر عن دفع الغرامة المفروضة عليه حين طلبها ويصير بيع هذا المنزل للحصول على المبالغ المقررة .

القاء قنبلة على المعسكر البريطانى

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقيت قنبلة من مجهول على المعسكر البريطانى بجزيرة بدران أصابت يونانيا وأودت بحياته ، وجرح اثنان من الجنود البريطانيين جراحا يسيرة ، فأصدر اللورد اللنبى بلاغا فى ٢٠ منه بفرض غرامة قدرها ١٨٠ جنيه على سكان تلك المنطقة ، واتبع فى تحصيل هذه الغرامة الطريقة السالف ذكرها فى بلاغه السابق .

اقفال بيت الأمة

وفى ٢٠ فبراير فتشت السلطة العسكرية منزل سعد زغلول (بيت الأمة) واستولت على ما أرادت أخذه من الأوراق ، وبعد أن تم التفتيش والاستيلاء أقفلت السلطة البيت وأخلته ممن فيه وأقامت عليه الحرس لمنع الدخول اليه .

ثم أعيد فتحه يوم ٨ يوليه على أثر الغاء الأحكام العرفية ، واستدعى المحافظ العسكرى للقاهرة أعضاء الوفد وقتئذ وهم : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى بك عبد النور . الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر . وأبلغهم اقفال بيت الأمة على أثر منشور لهم اصدروه واعتبره تحريضا على الاجرام ، وانذرهم بأنه اذا حصل قتل أى انجليزى فانهم يكونون مسئولين شخصيا عن ذلك .

فاحتج الأعضاء على هذا الاعتساف وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى السعدى بك بالمنيرة .

واعتقلت السلطة العسكرية بعض الأفراد فى الحركة الوطنية ، نذكر منهم : الأستاذ محمود بسيونى . الدكتور محجوب ثابت . عبد الستار الباسل بك . الأستاذ محمد كامل حسين . الأستاذ حسن يس . الضابط محمود رياض .. الخ ، ولم تنقطع حوادث الاعتداء رغم هذه التصرفات ، ففى مساء ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ألقى مجهول قنبلة يدوية على خمسة من الجنود الانجليز كانوا سائرين بشارع نوبار باشا (ابراهيم باشا) تجاه جامع أولاد عنان ، فجرحت الخمسة فى أرجلهم وواحدا فى يده وجرحت أيضا ثلاثة من الوطنيين .

وفى ٤ مارس القيت قنبلتان فى حى الازبكية أمام ميدان الخازندار ، احداهما بدكان بائع سمك بجانب دار التمثيل العربى كان به ثلاثة من الجنود الانجليز فجرح الثلاثة جراحا خفيفة وأصيب أربعة من الوطنيين مات أحدهم ، والأخرى ألقيت فى المعسكر الانجليزى ولكنها لم تنفجر .

اعتقال أعضاء الوفد وبعض أعضاء الحزب الوطنى

وعلى اثر القاء تينك القنبلتين اعتقلت السلطة العسكرية فى ٥ و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ أعضاء الوفد وأذاعت ادارة المطبوعات عن سبب اعتقالهم البلاغ الآتى : « على أثر التعديات التى حصلت بالقاء القنابل فى ٢٧ فبراير الماضى ومساء ٤ مارس

الجارى القى القبض على المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك . الاستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر ، واعتقلوا لأن حركاتهم وتصرفاتهم أدت الى هدم النظام والأمن العام » ، وعطلت جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى واعتقل مديرها الأستاذ عبد المقصود متولى والأستاذ أحمد وفيق رئيس تحريرها ، واتخذ الحزب الوطنى جريدة (الأفكار) لسان حاله بعد تعطيل اللواء ، واعتقل صادق حنين بك والأستاذ عبد القادر حمزه (باشا) صاحب (البلاغ) ، وعطلت صحيفة (البلاغ) من صحف الوفد .

هيئة وفد جديدة

وتألفت هيئة وفد جديدة من حسن حسيب باشا . على الشمسى (باشا) سلامة بك ميخائيل . حسين هلال بك . مصطفى بكير بك . ابراهيم راتب بك . عطا عفيفى بك . الأستاذ عبد الحليم البيلى ، واصدروا بيانا الى الأمة بالمثابرة على الجهاد .

* * *

الفصل السابع

الدستور

ظل الرأى العام مضطربا قلقا على مصير البلاد ، وشمل القلق مصير الدستور ذاته ، اذ تلاحقت المؤامرات والتدابير للعبث به وتأخير صدوره

تأليف وزارة يحيى ابراهيم

وقد بقى مركز الوزارة شاغرا بعد استقالة نسيم باشا مدة تزيد على الشهر ، الى أن فوجئت البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٣ بتأليف وزارة برياسة يحيى باشا ابراهيم ، وعضوية أحمد حشمت باشا للخارجية . محمد محب باشا للمالية . أحمد زيور باشا للمواصلات . أحمد ذو الفقار باشا للحقانية . محمد توفيق رفعت باشا للمعارف . أحمد على باشا للاوقاف . محمود عزمى باشا للحربية والبحرية . حافظ حسن باشا للاشغال . فوزى جورجى المطيعى بك للزراعة .

تألفت هذه الوزارة بغير برنامج ، ولذلك سميت (وزارة ادارية) ، وسلكت منهج وزارة نسيم باشا فى تأليفها دون برنامج ، وهى تشبهها فى الطابع والمنشأ ، ولا غرابة فى ذلك ، فخمسة من أعضائها — بما فيهم رئيسها — كانوا أعضاء فى وزارة نسيم باشا ، أى انهم تخرجوا من مدرسته — مدرسة الوصولية وانتهاز الفرص — للوصول الى كراسى الوزارة .

ومما يستوقف النظر أن هؤلاء الخمسة كانوا المستقيلين مع رئيسهم السابق على أثر اذعان الوزارة وتسليمها فى النصوص الخاصة بالسودان فى الدستور ، وكأنهم أرادوا باستقالتهم أن يظهروا شيئا من الندم على ما فعلوا ، فكيف بهم يقبلون الاشتراك فى الوزارة الجديدة على أساس حذف هذه النصوص ؟ ان هذه المهازل لا يمكن تعليلها الا بان هذا النفر من الناس يريدون ان يكونوا وزراء فحسب ، بأى ثمن ، وعلى أى أساس ، وقد بدأ يحيى باشا ابراهيم عمله بأن أدلى بحديث قال فيه انه معتمد فى أداء مهمته على مساعدة المندوب السامى !! ولم يصدر من قبل مثل هذا التصريح من رئيس وزارة ، وان كان اغلبهم سار على منهاجه ، وهذا يعطيك فكرة عن أساس تأليف الوزارة ، ويدلك على تراجع فكرة ولاية الحكم وانحطاط الأخلاق السياسية فى البلاد .

الوزارة والدستور

كان معروفا فى الأوساط المطلعة أن وزارة نسيم باشا عملت على انتقاص أحكام الدستور ومسخه وحذف بعض نصوصه على النحو الذى تقدم بيانه (ص ٩١) ، وقد بقيت هذه النية سرا مكتوما فى عهد وزارة نسيم ، فلم يعلم بها الا القليلون ، ثم استقالت قبل أن تخرج الدستور مشوها مبتورا ، وجاءت استقالتها بعد ان أقرت حذف نصوص السودان منه .

فلما وليت وزارة يحيى باشا ابراهيم الحكم ، أخذت تسلك مسلك الوزارة السابقة ، وتعيد النظر فى نصوص المشروع ، ولكن الأنباء استفاضت بما بيتته الوزارة النسيمية فى هذا الشأن ، فارتفعت الأصوات من كل جانب بالاحتجاج على أى بتر أو تشويه لمشروع الدستور .

خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك

فى شأن الدستور

ومن أقوى الاحتجاجات فى هذا الصدد خطاب مفتوح لعبد العزيز فهمى بك (باشا) وجهه الى يحيى ابراهيم باشا ، ناشده فيه أن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة ، من غير بتر أو تشويه ، وأورد التعديلات الخطيرة التى أدخلتها وزارة نسيم باشا على مشروع اللجنة (وقد لخصناها ص ٧٣) .

ولما لهذا الخطاب من الأهمية ، وما كان له من الأثر البالغ فى الرأى العام ، ننشره هنا بنصه ، قال :

« سيدى الرئيس

« رجل يجلك ويتفاءل خيرا بوزارتك يرى واجبا عليه أن يوجه اليك هذا الخطاب بلاغا وتبصيرا .

« لست أشك فى أن أول ما يهمك كما يهم البلاد من أقصاها الى أقصاها هو أمر الدستور الذى رات مصر بارقة فى عمرها مرة سنة ١٨٨١ والذى تشرف البلاد الآن — بفضل كفاح بنيها وظروف الأحوال وحسن توجهات مليكها — على أن تنعم به للمرة الثانية نعيما مرجوا دوامه ان شاء الله ، ويعلم سيدى الرئيس أن هـذا الدستور قد وضعت مشروعه لجنة رأسها أحد أعضاء وزارتكم(١) ، وكان فيها وزيران آخران من زملائكم ، سل ثلاثتهم يخبروك أن هذه اللجنة قد قامت بعملها مراعية فيه وجه الله والوطن ووجه مليك البـلاد فأقرت كل شىء فى نصـابه وأعطت كل ذى حق حقه فلم تغمط الأمة حقها فى أن لها السيادة وأنها مصـدر كل سلطة ، ولم تغمط العـائلة المباركة العـلوية حقها الثابت فى أن الملك فيها الى ما شـاء الله ولم تخرج فى أى أمر من الأمور التفصيلية عما تقتضيه قواعد القانون العام الحديث وما يتفق مع حال البلاد ، ولقد بلغ بها التحرج فى عملها حدا اخذها به كثير من الكتاب فلم يحجم بعضهم عن وصفها تارة بأنها حكومية واخرى بأنها رجعية ، لكنها صبرت على هذا وهى مؤمنة بأنها أدت لوطنها ولمليكها ما كان عليها من الواجب ، والآن أخشى كثيرا كما يخشى كل من يغار على الحق فى بلده أن يصدر الدستور لا كما وضعته تلك اللجنة بل مشوها بالتعديلات التى يتناقل الناس ان وزارة دولة نسيم باشا أدخلتها عليه ، لست أدرى ياسيدى مبلغ مطابقة الاشاعات للواقع ، ولكن أرجوك أن تسمح لى فأقص عليك ما يتناقله الناس من أمر هذه التعديلات :

أولا

عنيت لجنة الدستور عناية تامة بالبحث فى شأن السيادة على البلاد فرأت أنها تمحضت للأمة ، وان كل سلطة قد أصبحت الأمة مصدرها ، وان سلطانها أضحى فوق كل سلطان ، فجعلت المبدأ اساسا للدستور دونته بالمـادة ٢٣ من مشروعها ،

(١) يقصد أحمد حشمت باشا نائب رئيس اللجنة وكان يرأسها فى غيبة حسين رشدى باشا .

لكن الناس يتناقلون أن دولة نسيم باشا غفر الله له قد حذف هذه المادة من مشروع الدستور فقلبه بهذا الحذف راسا على عقب واصبح الدستور الذى اشار باعطائه للبلاد مجرد منحة من العرش على اعتبار أن لا حق فى الاصل للأمة ولا سلطان للأمة ولا سيادة للأمة ! ! !

مذهب ان كان قد صح فى نظر دولة نسيم باشا غفر الله ذنبه وستر عيبه فعهدى بك يا سيدى الرئيس وقد كنت كبير القضاة انك فى حق وطنك اكثر معدلة واشد انصافا ، وانك لابد قائل معى ومع كل من لايلهيه نعيم يومه عن شقاء غده ان السيادة هى للأمة والسلطان للأمة ومصدر كل ولاية فى البلاد هو الأمة ، وان كنت يا سيدى محتاجا لشىء من البيان فى هذا الصدد فما عليك الا أن تأمر فأفصله لك فى خطاب آخر تفصيلا .

ثانيــا

يتناقل الناس ان دولة نسيم باشا بعد ان عدل قوانين الرتب والنياشين بأن جعل اعطاءها للاعيان من حقوق صاحب العرش وحده بلا مشاركة للوزارة (وقد كانت تلك المشاركة واجبة بمقتضى القوانين التى وضعها المغفور له السلطان حسين سنة ١٩١٥) خشى أن البرلمان لا يقر هذه الجريمة وان يعدل تلك القوانين أو يلغيها فاراد ان يسد الباب على البرلمان ويسلبه حق المراقبة فى هذا الشأن ، فعمد غفر الله ذنبه وستر عيبه الى المادة (٤١) من مشروع اللجنة (وكانت تقضى كما هو الحق والواجب وحسن النظام بأن منح جلالة الملك للرتب واوسمة الشرف يكون فى حدود القوانين اى بأن لنواب الأمة السلطة فى المراقبة عليها وعلى القوانين الخاصة بهــا وتعديل تلك القوانين بما يوافق مصلحة البلاد) أقول عمد دولته الى المادة المذكورة فعدل نصها تعديلا يجعل قوانين الرتب التى وضعها دولته قوانين دستورية ، ونتيجة ذلك ان يكون للملك انشاء الرتب واوسمة الشرف كما يشاء ومنحها لمن يشاء من الأعيان بدون اى تدخل للحكومة ولا للبرلمان ولا مراقبة لأيهما ، وسيدى الرئيس يعلم ان لا حق لدولة نسيم باشا فى شىء من هذا بل انه بجملته وتفصيله سلب جرىء لحقوق البلاد الثابتة لها ثبوتا لاريب فيه ، وفتح لباب واسع من أبواب الفوضى والاخلال بالنظام .

ثالثــا

سمعت ياسيدى انه حصل تعديل فيما للملك من حق حل البرلمان فبعد أن كان مشروع اللجنة يقصر هذا الحق على مجلس النواب راى دولة الباشا سامحه الله ان يكون للملك حق حل المجلسين معا أو بالانفراد ، اى ان له أن يحل مجلس النواب متى شاء او يبقيه ويحل مجلس الشيوخ كما يشاء او ان يحلهما كليهما أنى شاء ، سلطة فى غاية الخطر ياسيدى ليست من مصلحة الأمة ولا من مصلحة الملك ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا لتقريرها فانه ما من متنبه فى البلاد الا ويدرك مبلغ مثل هذا التعديل من الخطر خصوصا وان بمجلس الشيوخ أعضاء معينين فالحل فيه تهديد شديد لهم .

رابعــا

سمعت انه حصل تعديل فى المادة (٧١) من مشروع اللجنة فبعد أن كانت تقضى بجعل عدد أعضاء الشيوخ المعينين ثلاثين لايزيدون ولا ينقصون قد جعل

دولته هذا العدد مساويا لعدد المنتخبين ، وفى هذا انتقاص ظاهر لحق الأمة ، وخطره فى العمل لا يخفى على البصير خصوصا وأن دولته كما فى الوجه السابق جعل مجلس الشيوخ عرضة للحل كمجلس النواب .

خامسا

سمعت أن دولة نسيم باشا لم يكتف بتعديل كيفية تأليف مجلس الشيوخ بل انه عمد الى المادة (٧٥) من مشروع اللجنة فعدلها بان جعل تعيين رئيس الشيوخ من حق الملك وحده لا رأى فيه لهذا المجلس ، وهو افتئات على حق المجلس لا يتفق مع مصلحة البلاد ولا مع كرامة المجلس بل ولا كرامة العرش لأنه ليس من كرامة العرش فى القرن العشرين أن يلزم وجوه البلاد وكبراؤها بقبول رياسة رجل قد لايرضونه ، ولا أدرى كيف انساق دولة نسيم باشا الى تقرير مثل هذه الافتئات .

سادسا

سمعت انه عدل المادة (٣٩) من المشروع بأن جعل للملك حق اصدار مراسيم يكون لها قوة القانون حتى ولو اثناء دور انعقاد البرلمان وهذا خطر لا يجوز مطلقا متابعة دولته عليه .

سابعا

سمعت أنه عدل المادة (٤٢) فاخرج بعض معاهدات التجارة والملاحة من مراقبة البرلمان وهذا غير جائز لما قد يكون فيه من الخطر .

ثامنا

سمعت انه عدل المادة (١٢٦) بأن رسم طريقة خاصة لكيفية تقرير الميزانية وهذا حجر غير مقبول أصلا بل يجب ترك ذلك للوائح الداخلية تقرره كما يراه النواب .

تاسعا

سمعت مما يتناقله الناس أن دولته قد أضاف الى الدستور مادة حاصلها ان هذا الدستور لايخل بالامتيازات المخولة للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى الاسلامى وبالأوقاف التى فى ادارة وزارة الأوقاف ، ولئن صح ماسمعت لكان دولة نسيم باشا قد أراد أن يخلق للملك حقا دستوريا فيما يتعلق بالتعليم الدينى الاسلامى ، وحقا دستوريا فيما يتعلق بالأوقاف العمومية وان يحرم نواب البلاد من تنظيم الحقوق التى قد تكون القوانين الحالية خولتها عرضا للملك ، هذا شىء هائل جدا كان يجب أن يتمعنه دولة نسيم باشا قبل أن يتورط فى الاشارة به .

عاشرا

يقال انه عدل المادة (١٤٧) من المشروع وهى الخاصة بطريقة تنقيح الدستور فصعبها من وجهين : الأول زيادة الأغلبية اللازم توفرها لاقرار التعديل والثانى ضرورة تداخل الملك للتصديق على التعديل حتى فى المرحلة الأولى ، ومقتضى ذلك أن كل ما ابتكره دولة نسيم باشا من التعديلات التى سلبت الأمة شيئا من حقها سيبقى أبديا لاسبيل الى التحلل منه .

تلك ياسيدى الرئيس أمور أساسية من بين أمور أخرى يقول الناس ان دولة نسيم باشا عدل بها مشروع الدستور ، ولاحتمال أن يكون ما يتناقله الناس فى هذا الصدد صحيحا رأيت من واجبى المسارعة الى تنبيهكم لما فى تلك التعديلات وأمثالها من الخطر على حقوق البلاد ، حتى اذا كنتم على أهبة اصـدار الدستور ـ كما يقال اليوم ـ قدمتم تقوى الله على تقوى خلق الله ، وعملتم بمـا توجبه الذمة ، والضمير الطاهر ، وأصدرتموه لا على أنه مجرد منحة بل على أنه حق ثابت للأمة يصـدر على شكل اتفاق بين الأمة بواسطة الوزراء الذين هم منها وبين جلالة الملك آى بصفة عرض من مجلس الوزراء وقبول من الملك ، مع الغاء التعديلات التى تكون وزارة نسيم باشا قد أدخلتها على مشروع اللجنة تلك التى تقدمت الاشارة اليها .

« ها قـد بلغتكم فأديت ما على من الواجب ، والأمانة الآن فى عنقكم ان شـئتم اديتموها ولكم الشكر ، وان شئتم أهملتموها وعليكم وحدكم الوزر .

« ولم أرد أن أذكركم بمسألة السودان فشأنها معروف لكم وللخاص والعام ، وقد أصبح من المقرر أن الأمة لاتقبل فيها هوادة ، ولا تبغى عما قررته بشأنها اللجنة حولا .

« على أننى لا يفوتنى فى هذا المقام أن أخاطب من زملاء سيدى الرئيس من كانوا أعضاء بلجنة الدستور ، وهم أصحاب المعالى حشمت باشا الذى رأس تلك اللجنة زمنا طويلا ، وتوفيق رفعت باشا وحافظ حسن باشا وهؤلاء قد أجد ما يحملنى على التشدد فى خطابهم فأقول لهم بالصراحة اما أن يصدر الدستور كما قررته اللجنة واما أن تعتزلوا مراكزكم فذلك هو الأصلح لبلادكم ومليككم والأليق بكرامتكم والأشرف لأنفسكم والسلام .

وتفضل ياسيدى الرئيس بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٣ المخلص

عبد العزيز فهمى المحامى

ولم يرد نسيم باشا على ما احتواه خطاب عبد العزيز فهمى بك من اتهام وزارته بتشويه مشروع اللجنة ، فدل سكوته على صحة هذا الاتهام ، وأفضى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ، ولكن زعم أن وزارة نسيم باشا لم تكن تبت نهائيا فى هذا الشأن ، فدل هذا الحديث على صحة ما جاء فى خطاب عبد العزيز بك وان النية كانت مبيتة على تشويه مشروع اللجنة وحال دون تنفيذ هذه النية سقوط وزارة نسيم باشا .

وقد وضع أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ والتشويه وقعوه جميعا وقدموه الى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة .

خطاب آخر لعبد العزيز فهمى بك

واستمرت الوزارة تتلكأ بايعاز من السراى فى اصدار الدستور ، فكتب عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا ثانيا الى يحيى باشا فى ١٥ أبريل ذكر فيه ما استفاضت به الأنباء من تعديلات أخرى أريد ادخالها على الدستور ، وأهاب بيحيى باشا أن لايرتكب هذا الاثم وان يسارع الى اصدار الدستور ، قال :

« سيدى الرئيس

« ذلك الرجل الذى يجلك لايزال يحسن الظن بك ويتفاءل خيرا بوزارتك ، غير انه قلق أرق لايهدأ له بال ولا يستقر به مضجع ، انه ليرى أشباحا تطوف أنت واخوانك حول الدستور تغريكم بأن تمسوا حماه المحرم بسوء وتنالوا منه بظلم ، تحقيقا لما أراد البعض من قبلكم ، وانه ليخيل اليه انكم عاكفون من حول هذا الدستور الأعزل تصوبون اليه سهما بيد ، وتحبسونه بأخرى ، يدفعكم الى الرمى حب المجاملة وتمنعكم عنه الذمة ومراقبة الله والناس ، ولانه يعلم ان من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، فتراه ياسيدى هلوعا يخاف هذا الشر المستطير على نفسه وعلى أهل وطنه كما يخشى عليكم نار الله الموقدة وفيكم أهله واصدقاؤه ، ولانه سمع فوق ما بلغكم اياه فى المرة الأولى ويخشى أن تجتزئوا بالنظر فيما ظهر من التشويه عما يظن منه ، فها هو ذا فرارا من وخز ضميره يسارع الى تنبيهكم لشىء من التعديلات الأخرى التى يتحاكى بها الخاصة ويألمون لها ، ولئن كان دولة نسيم باشا قد فزع من نسبة ماظهر منها اليه وما فتىء المدافعون عنه يبرئونه من وصمتها ، فانى أحمد له الله اذ وافقنى بوجومه على انها فى الحق نكبات مفزعات لايأتها الا كل ظالم لنفسه ، كما أشكر لدولته ولمناصريه على تبرئهم واقنع به قضية مسلمة وحقيقة اعتبارية غير معقب ولا منقب ، فما كنت ممن يتلمسون عثرات الناس .

« أولا — كانت المادة ٤١ من مشروع اللجنة تنص على أن « الملك (أى السلطة التنفيذية) يرتب المصالح العـــامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وذلك على الوجه المبين بالقوانين » أى أن هذا الترتيب وتعيين الموظفين ومنهم ضباط الجند وعزلهم تعمله الحكومة ولكن وفق القوانين التى يضعها البرلمان وتحت مراقبة النواب ، فيقول الراوى ان يد العبث بعد ان سعت فحذفت من المادة قولها « المدنيين والعسكريين » عمدت الى المادة ٤٢ فحشرت فيها عقب حق خاص بشخص الملك عبارة : « ويعين الضباط ويعزلهم » فصارت المادة هكذا : « الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يعين الضباط ويعزلهم وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح الخ » .

« صحيح أن المادة ٥٧ تقضى بأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليهـــا رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون . وصحيح ان أوامر الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم هى توقيعات فى شئون الدولة فمن شأنها أن لاتنفذ الا اذا وقع عليها الرئيس والوزير المختص ولكن كثيرا من الموظفين كوكلاء الوزارات والقضاة والمديرين وغيرهم من عمال الحكومة الذين تنطبق عليهم المادة ٤١ يعينون هم أيضا بأوامر موقع عليها من الملك فاخراج الضباط من حكم هذه المادة وافرادهم بالذكر فى مادة أخرى عقب حق شخصى للملك قد يفتح الباب الى أن يدعى رجال السراى فى المستقبل ان تعيين الضباط وعزلهم من حقوق الملك وحده لا مراقبة عليه لأحد او أن يدعوا على الأقل أن للملك أن يرفض التوقيع على تعيين ضابط أو عزل ضابط تطلب الوزارة تعيينه أو عزله تنفيذا للقوانين وفى هذا من الخطر على البلاد وعلى العرش نفسه ما فيه ، نحن لا يضيرنا نقل ما يتعلق بالضباط من مادة بالدستور الى مادة أخرى ولكن الذى يضير هو حذف القيد الوارد بالمادة ٤١ وهو كون التعيين او العزل حاصلا على الوجه المبين بالقوانين فان كان يلذ للمعدلين ابقاء التعديل فليوضع هذا القيد عقبة مباشرة اتقاء للخطر فى المستقبل ، وليعلم أن الصراحة فى التقنين احفظ للحقوق وأنفى للشك وابعد لسوء التأويل .

« ثانيا — من حقوق الملك الخاصة بمقتضى المادة ٤٥ تعيين الوزراء واقالتهم ، فيقال انه صار اشراك الممثلين السياسيين مع الوزراء فى هذا الحكم ونتيجة ذلك أن يصبح سفراء مصر فى الخارج العوبة فى أيدى رجال السراى يسعون فى توليـة من شاؤا واخـراج من شاؤا لا رقيب عليهم فى هذا ولا حسيب وان تصبح سياسة مصر الخارجية هى سياسة السراى لا سياسة الحـكومة المصرية ! كأنما ضحى المصريون بما ضحوا لفائدة رجال السراى وكأنما تنازل الانجليز عن الحماية واعترفوا لمصر بحق التمثيل الخارجى لفائدة رجال السراى !

« ثالثا — يقولون ان اليد التى سطت على الدستور حذفت من مشروع اللجنة المـادة ٥٦ القاضية بأن « تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالذات » وهى كما يرى تقرر حقا أساسيا للوزراء تمتنع معه الوساطة السيئة وسوء التفاهم ، وفى حذفها ترك الباب مفتوحا لرجال السراى يضربون من انفسهم نطاقا حول العرش ويستبدون بالشورى على صاحب العرش وهذا من أسوأ الأمور وأضرها بمصالح البلاد .

« رابعا — يقولون ان تلك اليد عدلت المادة ٤٠ بأن جعلت افتتاح الملك للبرلمان سنويا بخطاب منه أمرا اختياريا أى ان شاء فعله وان شاء تركه ، وهذا غير جائز البتة لأن من تتملكه الشهوة الشخصية من الملوك — والعصمة لله وحده — قد يتخذ هذه الفرصة ذريعة لاظهار غضبه على البرلمان بالامساك عن خطابه ، وفى هذا من دواعى التأذى والاضطراب ما فيه ، وانا لنفضل حذف المادة برمتها ، على ابقائها وفيها مثل هذا التعديل المعيب .

« خامسا — تقضى المادة ٥٩ من المشروع بأن أوامر الملك شفهية كانت أو كتابية لا تخلى الوزراء ولا غيرهم من عمال الدولة من المسئولية بحال ، فيقال انه صار حذف عبارة « ولا غيرهم من عمال الدولة » .

« صحيح ان مسئولية الوزراء تكفى ولكن فى بلدنا حديث العهد بالديموقراطية والنظام الدستورى يلزم أن نحث جميع عمال الحكومة بأن الواجب عليهم الخضوع للقوانين ليس الا ، فاثبات هذه العبارة فى دستورنا من ألزم ما يكون .

« سادسا — تقرر المادة ١٠٠ من مشروع اللجنة لأعضاء البرلمان حق استجواب الوزراء وتقضى بأن لا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانيـة أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال أو موافقة الوزير ، فيقل : « أولا — ان هذه المادة عدلت العبارة الأخيرة منها بأن صارت « وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير » بدل « أو موافقة الوزير » ، ومقتضى هذا التعديل ان يكون بيد الوزراء محو كل أثر للاستعجال ، وجعل المجلس مضطرا لانتظار ثمانية أيام على الأقل لتجوز له المناقشة فى الاستجواب ولو كان متعلقا بأمر من أمور الدولة الهامة التى تقلق بال النواب ويحبون تعرفها ومناقشة الحكومة فيها فى أقرب وقت وتلك نتيجة لا يرضاها أحد » . « ثانيا — يقال انه فوق الميعاد الذى قررته المادة المذكورة قد أضيف نص يقضى بأن اقتراح الاقتراع بعدم الثقة بالوزراء (وهو فى العـادة يحصل عقب المناقشة فى الاستجواب) لا ينظر فيه هو أيضا الا بعد ثمانية أيام أخرى !

« ان مثـل هذا النص لا معنى له الا تهيئـة الوقت للمساعى والدسائس التى تستعمل فى الخفاء لعدم المساس بالوزارة ، وفى هذا من افساد أخلاق النواب ، وتقليل أهمية المسئولية الوزارية ما فيه .

« قد نفهم أن يقال ان اقتراح عدم الثقة اذ أتى غير مسبوق باستجواب فربما

كان نظره فى الحال من عدم الانصاف اذ قد ينتهز خصوم الوزارة غياب انصارها فيأخذونها بهذا الاقتراح على غرة ، ولكن لا يجوز البتة بناء على مثل هذا القول أن يعطى للوزارة الا الميعاد اللائق لجمع انصارها وهذا أمر قد تتكفل به اللائحة الداخلية .

« سابعا — تقضى المادة ١٢٥ بأن الاحتكارات والالتزامات لا تعطى الا بتصريح البرلمان ، فيقال انه صار تعديل هذه المادة تعديلا يجعل هذا الاعطاء من حقوق الحكومة وفق القوانين بدون حاجة لاشتراط تصريح البرلمان مقدما ، وفى هذا التعديل خطر كلى على حقوق البلاد ويكفى ما قاسته فى الماضى من التفريط فى هذا الموضوع .

« تلك ياسيدى أمور يتناقلها الناس ، ولا بد انك رأيت أيضا مما نشر ببعض الصحف ما تستدل منه على أن زميلك معالى ذو الفقار باشا اقترح على اللجنة التشريعية بجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ جعل قانون الأسرة المالكة (نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٢) خارجا من سلطة الحكومة والبرلمان لا يمكن مساسه بأى تعديل ، ويقال انه يراد تعديل الدستور بما يوافق هذا الاقتراح ، ولست أدرك كيف أن هذا الافتئات المحض على حقوق البلاد يجوز فى مذهب معالى ذى الفقار باشا ، لقد كنت أنت يا سيدى رئيس المجلس الحسبى العالى وكان معاليه عضوا فيه معك ولقد حضرتما تحكمان فيه على الأمراء كما تحكمان على عامة الناس ، فالقضاء المصرى العادى مكتسب من زمن طويل حق الحكم فى الأحوال الشخصية على هؤلاء الأمراء ، فبأى مسوغ يراد سلبه الآن هذا الحق نهائيا ؟ وبأى مسوغ يمنع نواب البلاد من الاشتراك فى التقنين للأمراء فى هذا الشأن ومن تعديل مثل ذلك القانون أو الغائه بالمرة اذا تراءى لهم فى وقت ما ان العدل والمصلحة يقضيان بذلك ، انك ياسيدى لن ترضى بهذا السلب ولن توافق عليه .

« وسمعت أنهم يقولون — فى معرض الدفاع عن حذف المادة ٢٣ الخاصة بسلطة الأمة — أن سيادة الأمة أمر بديهى لاريب فيه ولكن من الأليق عدم التنصيص عليها والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور وأخصها مسئولية الوزراء لأن فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش ، فهل يجوز عليك مثل هذا الدفاع السخيف ؟ ان الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم كان باستقلال مصر نفسها وبسيادة مصر نفسها فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب وانما هم بما أطلقوا للشعب من بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لتحرير هذا الشعب نفسه على شرط حق مسلم به من الجميع وهو بقاء الامارة للسلطان وخلفائه من العائلة المباركة العلوية ، واذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هى أهم ما تسعى الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء ، فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الانجليز ثم يأتى أناس من المصريين انفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك بتلك العلة علة عدم جرح الاحساس ؟ اللهم ان هذا كلام المستهزئين الذين يستضعفون هذه الأمة فيضيعون أهم حق لها بمثل هذا التعليل السخيف ! أيكفى يا سيدى اعتراف هؤلاء المستهزئين شفهيا بأن سيادة الأمة أمر تغنى بداهة عن تدوينه فى الدستور ؟ ما أشبه هذا بحال من يعترف فى كل صقع وناد بحق غريمه الا بالكتابة أو فى مجلس القضاء ! اعتراف لا يضر المقر ولا ينفع الغريم ، انما هى خديعة كبرى وتخدير لأعصاب الناس

عن البحث فى موقفهم وتعرف حقوقهم ، خديعة يلمسها سيدى الرئيس بأصابعه اذا قارن بين حذف المادة ٢٣ الخاصة بسيادة الأمة وسلطتها وبين المادة التى أرادوا اضافتها للدستور وهى التى تنص على امتيازات للملك فى المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيد البلاد وصاحب الولاية العامة فيها ، انهم ياسيدى رأوا أن بقاء المادة ٢٣ يتنافر مع السيادة وحقوق الخلافة التى يحاولون تقريرها للملك بتلك المادة الاضافية فحذفوا المادة ٢٣ وأبقوا مادتهم الاضافية ، وبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت اصالة السيادة الدينية والدنيوية لملوك مصر دستوريا وقتلت اصالة سيادة الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة الى الأمة الأصلية العبودية وعوضوا الأمة عن هذا التعدى ذلك الكلام الشفهى النظرى السخيف الذى لا يسمن ولا يغنى .

« يبثون أيضا بين الناس أن من عدم اللياقة الخوض فى مسألة الرتب والنياشين التى يراد جعلها الى الأبد من حقوق الملك الخاصة قائلين ان التعرض لها مما يجرح احساس جلالته ، ياعجبا كل العجب ! اذا كان أهم موضوعات الدستور تحديد العلاقة بين الشعب وملوكه فنغمة جرح الاحساس ان أقيم لها وزن قضت على كل حقوق الشعب ومنعته من التمسك بشىء منها وعلى الأخص بالمسئولية الوزارية لأن أشد ما يجرح الاحساس أن وزراء الدولة يكونون مسئولين أمام النواب ويضطرهم النواب الى الاستقالة ولو كانوا من أعز صنائع العرش .

« على أن من وراء ترويج هذه السخافة ايقاعكم وايقاع صاحب العرش نفسه فى خطر خفر الذمة ونكث العهد ، ذلك بان حكومة مصر عاهدت الأمة المصرية عهدا رسميا علنيا ممضى من قائم مقام الخديوى ومن الوزراء — وهو ديكريتو ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ — على أن كل قانون يصدر أثناء تعطيل الجمعية التشريعية يجب عرضه عليها عند افتتاحها لابداء رأيها فيه والا كان باطلا حتما ، فكل القوانين التى صدرت أثناء تعطيلها انما هى مؤقتة ومنها قانون الرتب والنياشين الأخير وقانون الأسرة المالكة الذى سبقت الاشارة اليه ، واذا كان عرض هذه القوانين وأمثالها على الجمعية التشريعية واجبا فعرضها على البرلمان أوجب ، وكل من سعى فى اعتبار هذه القوانين نهائية نافذة بدون رأى نواب الأمة فهو رجل يحتقر أمته ويدوس احساسها ويخفر ذمته وينكث عهده اذ يعتبر العهد الرسمى الذى كان بين الحكومة المصرية قصاصة ورق لاقيمة لها ، وهى نظرية مشئومة ملأت الأرض دما وعويلا .

« ياسيدى — ان الله لا يستحى من الحق ، والحق الصريح ان معظم التعديلات التى يراد ادخالها على مشروع لجنة الدستور سلب من حقوق الأمة بالباطل واضافة لجانب ملوك مصر فى زمن من الله عليها فيه بملك دستورى جم المروءة شريف النفس يكره أن ينال الوزراء له ولخلفائه الأكرمين من حقوق الأمة ولا يعوزه الا مجرد لفت نظره العالى الى الحق فيسارع الى احقاقه والمضى فيه .

« فهل أنت أيضا ياسيدى ستكون على الأمة لا لها ؟ كلا ! ان عهدى بك انك أقوم خلقا وأكبر نفسا من أن تسعى فيما ليس بحق ، غير انى كما ذكرت لك فى بدء خطابى مضطرب البال لأنك ياسيدى أغرقت فى الابهام وتركت الناس حيارى لايدرون أن كنت حقا ستعمل لاصدار الدستور خاليا من التشويه أم لا ، فاسمح لى أن أرجوك فى أن تعلن للناس رأيك بالصراحة وأن تكاشفهم بكل أعمالك فى الدستور قبل أن تفاجأهم به نهائيا واجب التنفيذ ، ولاتظن ياسيدى انك غير مكلف باجابة رجائى بل انك متى تأملت فى حقيقة مركزك وحددت صفتك وأهليتك قانونا أدركت حتما

ان اجابة طلبى أمر واجب عليك لاتملك التحلل منه بحال ، ذلك بأن الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر وضعه لعظمته وللشعب المصرى . فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا حتى الأجنة فى بطون امهاتهم ، ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحجهم ويتعاقد عنهم ، أدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع للوكالة عن الشعب فى أمر الدستور واشترط هذا فى صك قبوله للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته بعد ان وضع فى عهدها مشروع عمل هو بما توجبه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه ثم انتظر رأى الشعب فأنظر الناس انهم لايقنعون بأقل منه ، ثم أتت وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم اعمالها النظر فى الدستور ، فصفتك ياسيدى أنت وزملاؤك فيما يتعلق بالدستور صفة الوكلاء عن الشعب وليس لكم فى هذا الشأن أدنى صفة فى الوكالة عن جلالة الملك ، وأهليتكم لا تعدوا أهلية الوكلاء ، وواجباتكم انما هى واجبات الوكلاء .

« متى كان الأمر كذلك فلتحكم أنت على نفسك — وأنت سيد العارفين بالقانون — بأن من واجبك الأكيد أن تطلع الشعب موكلك على ما جل وقل من أمور الدستور وان لاتكتم عنه شيئا منها وان لاتتنازل عن ذرة من حقه وان تكون فى أقوالك صريحا مبينا لامبهما مربكا وان لاتصغى لما يقوله بعض العوام من أن مسألة الدستور من الأسرار الداخلية التى لا يصح أن يطلع عليها أحد فما كان للوكيل أن يعتبر شيئا من أمور التوكيل سرا جائزا حجبه عن موكليه .

« ألا أن الحلال بين والحرام بين والحق أحق أن يتبع وليس بعد الهدى الا الضلال ، فيضوا بأيديكم صحيفة تاريخكم ولا تدعوا شيطان الأهواء وعوامل الضعف والاستكانة تكدرها عليكم فى العالمين .

« وانى الى هنا قد اديت ما كان يثقل ضميرى من واجب التبصير وجعلت الله شهيدا بينى وبينكم ، ومن بعد اليوم لا تحسبوا أنى أخاطبكم فقد مللت فكسرت قلمى وحبست لسانى وفوضت الأمر لله وهو أحكم الحاكمين ، والسلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » .

١٥ أبريل سنة ١٩٢٣

المخلص

عبد العزيز فهمى

صدور الدستور — ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣

وأخيرا صدر الأمر الملكى بالدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ طبقا للمشروع الذى وضعته لجنة الدستور محذوفا منه النصان الخاصان بالسودان ، وقد رفعه يحيى باشا ابراهيم الى الملك مسبوقا بكتاب نوه فيه بمزايا النظام الدستورى وخلاصة الأدوار التى مر بها المشروع ، راجيا من الملك التفضل بتوقيعه ، وأشار فى كتابه الى تغيير النصين الخاصين بالسودان ووضع نصين آخرين بدلا عنهما ، وعلل ذلك تعليلا سقيما ، قال :

« مولاى صاحب الجلالة

« ان ما فطرتم عليه من حب الخير لبلادكم واسعاد أمتكم جعل نهوض شعبكم الذى تعهدتموه على الدوام بالتشجيع والتأييد من أكبر أمانيكم فنال بذلك فى عهدكم السعيد حظا وافرا من التقدم والارتقاء ، وقد أردتم حفظكم أن الله تتوجوا أعمالكم الجليلة بأثر عظيم يسجله لكم التاريخ ويبقى ذكره خالدا على ممر العصور والأجيال فأصدرتم لحكومتكم أمرا كريما فى أول مارس سنة ١٩٢٢ باعداد مشروع لوضع نظام دستورى يحقق التعاون بين الأمة والحكومة فى ادارة شئون البلاد ، فصدعت بالأمر وتعهدت بوضع مشروع مطابق لمبادىء القانون العام الحديث ومقرر لمبدأ المسئولية الوزارية ورأت أن تستعين فى القيام بهذه المهمة الخطيرة بآراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية فشكلت لجنة منهم عهدت اليها فى وضع مشروع للدستور تتحقق به المبادىء المذكورة على الوجه المتقدم وقد قامت تلك اللجنة بما عهد اليها بعزيمة صادقة وهمة كبرى تستحق عليهما الشكر والثناء ورفعت مشروعها الى الحكومة .

« ولما كان نظام التشريع المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة الاستشارية التشريعية قدمته الحكومة الى تلك اللجنة لفحصه فعنيت أكبر عناية بدرسه وتمحيصه وأدخلت عليه تعديلات خاصة بالشكل القانونى واقترحت بعض نصوص لتقرير حقوق فات وضعها وكان من المتعين أن يشملها الدستور .

« وقبل أن تتمكن الوزارة التى قدم اليها المشروع من اتمام درسه استقالت وخلفتها وزارة أخرى لم تتمكن بعد درسه من رفعه لعتبات مولاى .

« ولما شرفتمونى جلالتكم بأن عهدتم الى فى تأليف الوزارة الحالية كان من أهم ما عنيت به وزملائى درس هذا المشروع وما أدخل عليه من التعديلات فى الأدوار التى مر بها وجعلنا نصب أعيننا أن يكون الدستور محققا لرغبات الأمة وأمانيها الحقة ومطابقا لأحدث الأنظمة الدستورية وأن تراعى فى أحكامه تقاليد البلاد وعاداتها القومية وقد انتهينا من درسه وفحصه فجاء بحمد الله محققا للغرض الذى توخيناه وقد وضع النصان الخاصان بالسودان بالصورة التى وردت بالدستور بناء على ما بداه فخامة المندوب السامى من التأكيد التام بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقا أن تنازع فى حقوق مصر فى السودان ولا فى حقوقها فى مياه النيل .

« وانى وزملائى لنغتبط بأن قدر لنا اتمام هذا العمل الجليل على أيدينا فأتشرف برفع المشروع لعتبات مولاى حتى اذا صادف قبولا حسنا تفضل بتتويجه بأمره الكريم .

« وانا نبتهل الى الله جلت قدرته أن يحفظكم ذخرا للبلاد وأن يجعل الحريات فى ظلكم مصونة والحقوق فى جواركم مقدسة وأن يجعل عهد هذا الدستور عهدا سعيدا حافلا بالخير والبركات وأن يوفق الأمة فى حياتها الدستورية الجديدة الى سلوك سبيل الحكمة والرشاد .

« وانى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين »

القاهرة فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

يحيى ابراهيم

وقد وقع الملك الدستور واصدر به أمرا ملكيا قال فى ديباجته :

« نحن ملك مصر . بما اننا ما زلنا مذ تبوانا عرش اجدادنا وأخذنا على انفسنا أن نحتفظ بالأمانة التى عهد الله تعالى بها الينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما فى وسعنا ونتوخى ان نسلك بها السبيل التى نعلم انها تفضى الى سعادتها وارتقائها وتمتعها بما تتمتع به الأمم الحرة المتمدينة .

« ولما كان ذلك لا يتم على الوجه الصحيح الا اذا كان لها نظام دستورى كأحدث الأنظمة الدستورية فى العالم وأرقاها تعيش فى ظله عيشا سعيدا مرضيا وتتمكن به من السير فى طريق الحياة الحرة المطلقة ويكفل لها الاشتراك العملى فى ادارة شؤون البلاد والاشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها ويترك فى نفسها شعور الراحة والطمأنينة على حاضرها ومستقبلها مع الاحتفاظ بروحها القومية والابقاء على صفاتها ومميزاتها التى هى تراثها التاريخى العظيم .

« وبما أن تحقيق ذلك كان دائما من أجل رغباتنا ومن أعظم ما تتجه اليه عزائمنا حرصا على النهوض بشعبنا الى المنزلة العليا التى يؤهله لها ذكاؤه واستعداده وتتفق مع عظمته التاريخية القديمة وتسمح له بتبوء المكان اللائق به بين شعوب العالم المتمدين وأممه ، أمرنا بما هو آت »

ويلى ذلك مواد الدستور .

وابلغ الدستور الى رآسة مجلس الوزراء فى كتاب من الملك قال فيه :

« عزيزى يحيى ابراهيم باشا

« اطلعنا على مشروع الدستور الذى عنيتم بتحضيره ورفعتموه الينا وانا لشاكرون لكم ولزملائكم ما بذلتم من الهمة فى وضعه وما توخيتم فيه من مصلحة الأمة وفائدتها .

« وبما أنه وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت ارادتنا اصدار أمرنا به راجين أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمة وارتقائها وعنوانا دائما لمجدها وعظمتها .

« وقد جعل الأمر الصادر به من أصلين حفظ أحدهما بديواننا والآخر مرسل الى دولتكم ليحفظ برياسة مجلس الوزراء .

« والله المعين على ما فيه الخير والسداد » .

(فؤاد)

« صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ »

كيف وقع الدستور

لم يكن أحد يتوقع صدور الدستور فى ذلك اليوم (١٩ ابريل سنة ١٩٢٣) لما كان يعرفه الخاصة من معارضة الملك فؤاد فى اصداره ، ولكنه وقعه تحت ضغط الحوادث ، ففى مساء هذا اليوم ذهب يحيى ابراهيم باشا الى سراى عابدين وقابل الملك وافضى اليه أن مصلحة البلاد تدعو الى امضاء الدستور الليلة ، فقبل الملك توقيعه ، وفى الساعة التاسعة مساء استدعى الوزراء الى سراى عابدين وكانوا يجهلون هم أيضا أن الدستور سيصدر تلك الليلة ، بل كانوا يجهلون سبب استدعائهم ، فلما جاءوا الى السراى علموا انهم استدعوا للتوقيع على الدستور .

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ مثلوا أمام الملك فؤاد فى قاعة العرش وكان الدستور مكتوبا ومعدا للتوقيع مع الوثائق الملحقة به ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة مساء وقعه الملك ، وتلاه الوزراء فوقعوا جميعا ، ثم نزلوا الى ديوان كبير الأمناء وأرسل رئيس الوزراء تلغرافات البشرى الى المحافظات والمديريات بصدور الدستور، وصدرت الأوامر الى القلاع بأن تطلق فى العاصمة والثغور مائة مدفع ومدفع وفى المدن الداخلية ٢١ مدفعا .

القواعد الأساسية للدستور

يقع الدستور فى ١٧٠ مادة ، وفى الحق انه فى مجموعه قد أسس على احدث المبادىء الدستورية ، وهو الى جانب أنه وضع نظام الحكم الدستورى ، قرر حقوق المصريين وكفلها لهم ، ويهمنا أن نستخلص من أحكامه أهم القواعد الأساسية التى قررها ، فان فى التنويه بهذه القواعد ما يعطينا فكرة عامة عن الدستور ، وانا ملخصون هذه القواعد فيما يلى :

١ – قرر فى أول مواده أن مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة وملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى ، وفى المادة (٣٢) « ان عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) » .

٢ – جميع السلطات مصدرها الأمة (الأمة ٢٣) .

٣ – قرر مبدأ المساواة بين المصريين فهم لدى القانون سواء وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة (المادة ٣) .

٤ – حق ولاية المناصب مقصور على المصريين ولا يولى الأجانب من هذه المناصب الا ما يعينه القانون فى أحوال استثنائية (المادة ٣) .

٥ – الحرية الشخصية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى مكفولة ولا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون (المواد ٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ١٤) .

٦ – كفل حرية الصحافة وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع انذارها أو تعطيلها أو الغاءها بواسطة الادارة (المادة ١٥) .

٧ – لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون (المادة ٦) .

٨ – حظر نفى أى مصرى من الديار المصرية (المادة ٧) وحظر تسليم اللاجئين السياسيين (المادة ١٥١) .

٩ – قرر حرمة المنازل (المادة ٨) .

١٠ – قرر حرمة الملكية فلا ينزع عن أحد ملكه الا للمنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون بشرط تعويضه عنه وحظر عقوبة المصادرة للأموال (المادة ٩و١٠) .

١١ – التعليم الأولى الزامى ومجانى للمصريين من بنين وبنات (المادة ١٩) .

١٢ – قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات (المادة ٢٠و٢١) .

١٣ ــ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التداخل فى القضايا (المادة ١٢٤) .

١٤ ــ يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، ويؤلف مجلس الشيوخ من أعضاء ينتخب ثلاثة أخماسهم ويعين الباقون (الخمسان) ، ويؤلف مجلس النواب من أعضاء جميعهم منتخبون ، وعدد الشيوخ المنتخبين يكون بنسبة عضو عن كل مائة وثمانين ألفا من الأهلين ، وعدد النواب بنسبة نائب عن كل ستين ألفا ، ومدة عضوية الشيوخ عشر سنوات يتجدد نصفهم كل خمس سنوات ، ومدة عضوية النائب خمس سنوات (المواد ٧٤ وما بعدها) .

١٥ ــ يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب(١) أن تكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة على الأقل (المادة ٨٥) ، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن تكون سنه أربعين سنة ميلادية كاملة (المادة ٧٧) وأن يكون من الطبقات الآتية :

أولا ــ الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا ــ سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا ــ كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائه جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ، وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها (المادة ٧٨) .

١٦ ــ الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب عليها أن تستقيل واذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة (المادة ٦١ و ٦٥) ، وللملك حق حل مجلس النواب ، واذا حل فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر (المادة ٣٨ و ٨٨) .

١٧ ــ الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه (المادة ٤٨) .

١٨ ــ لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان بمجلسيه وصدق عليه الملك (المادة ٢٥) واذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه فاذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر . واذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بأغلبية ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر ، فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه ، فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع

(١) سترد هذه الشروط فيما يلى ص ٩٥ .

بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون واصدر (المواد ٢٥ و ٣٥ و ٣٦) .

١٩ – لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون (المادة ١٥٥) .

٢٠ – يختص كل مجلس بالفصل فى صحة نيابة أعضائه ولا تعتبر النيابة الباطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى الأصوات (المادة ٩٥) .

٢١ – يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور (المادة ٩٦)(١)) .

قانون الانتخاب

٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣

وفى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ صدر قانون الانتخاب ، وهو أول قانون للانتخاب صدر فى عهد الدستور ، وقد أسس على القواعد الآتية :

١ – حق الانتخاب مقرر لكل مصرى بلغ احدى وعشرين سنة ميلادية .

٢ – الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين ، الأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين والثانية هى انتخاب النواب ، ففى المرحلة الأولى ينتخب كل ثلاثين ناخبا مندوبا منهم يشترط أن تكون سنه خمسا وعشرين سنة ، والمرحلة الثانية هى انتخاب النواب ، فالمندوبون الثلاثونيون هم الذين ينتخبون عضو مجلس النواب فى دائرتهم .

ومدة نيابة المندوب الثلاثينى خمس سنوات ، واذا انتهت نيابة أحد المندوبين لوفاته أو استقالته أو لتغيير موطنه أو لفقدانه حق الانتخاب ، وجب انتخاب مندوب آخر تنتهى نيابته فى الميعاد الذى كانت تنتهى فيه نيابة من حل هو محله ، واذا أجرى انتخاب عام أو تكميلى وجب عمل انتخاب جديد لابدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه (المادة ٢٤) .

٣ – الانتخاب لأعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث درجات ، فالأولى هى انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والثانية هى انتخاب المندوبين عن المندوبين ، وذلك ان كل خمسة منهم ينتخبون من بينهم مندوبا عنهم ، يشترط ان تكون سنه ثلاثين سنة ، وهؤلاء المندوبون عن المندوبين هم الذين ينتخبون عضو مجلس الشيوخ فى دائرتهم .

٤ – يشترط فى النائب زيادة على شرط السن (ثلاثين سنة) أن يكون اسمه مدرجا بجدول الانتخاب فى المديرية أو المحافظة التى ينتخب فيها وأن يرشحه ثلاثون على الأقل من مندوبى دائرة انتخابه ، ويشترط فى عضو الشيوخ زيادة على على شرط السن (أربعين سنة) أن يكون اسمه مدرجا فى جدول الانتخاب على

(١) تلك هى القواعد الجوهرية للدستور ، وقد نشرناه كاملا فى قسم الوثائق التاريخية بآخر هذا الجزء .

النحو المشترط للنائب وأن يرشحه عشرون على الأقل من مندوبى المندوبين فى دائرة انتخابه .

وقد أخذ قانون الانتخاب بقاعدة الانتخاب الفردى بأن تقتصر كل دائرة انتخابية على انتخاب نائبها وشيخها ، وهو النظام المعمول به الى اليوم (١٩٤٧) (١) ، يقابله الانتخاب بالقائمة أو الانتخاب النسبى الذى يخول كل ناخب حق انتخاب نواب عدة دوائر أخرى .

ويؤخذ مما تقدم أن قانون الانتخاب لم يشترط فى الناخبين والمندوبين أو مندوبى المندوبين شروطا مالية أو ثقافية ، فكان فى ذلك أقرب الى المساواة والديموقراطية ، ولم يشترط الدستور فى النائب شروطا مالية ، وانما اشترطها لعضو مجلس الشيوخ فى بعض المرشحين كما تقدم بيانه .

٥ — يحرم حق الانتخاب أبدا (١) المحكوم عليهم بعقوبة من عقوبات الجنايات ، و (٢) المحكوم عليهم فى جناية بعقوبة من عقوبات الجنح و (٣) المحكوم عليهم فى بعض الجرائم التى عددها القانون .

٦ — يوقف استعمال الحقوق الانتخابية بالنسبة للمحجور عليهم مدة الحجر والمصابين بأمراض عقلية المحجوزين مدة حجزهم ، والذين أشهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ اشهار الافلاس ، والمحكوم عليهم بغرامة لا تتجاوز جنيها أو بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا فى جرائم انتخابية مدة خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى ، اما المحكوم عليهم بعقوبة أشد فيكون الوقف لمدة عشر سنوات .

٧ — حق الانتخاب للضباط وصف الضباط والجنود فى الجيش والبحرية وليسوا فى الاستيداع أو فى أجازة موقوف ما داموا تحت السلاح ، ويجرى حكم هذه القاعدة على الضباط وصف الضباط والجنود فى البوليس أو فى مصلحة خفر السواحل أو فى أية هيئة ذات نظام عسكرى (المادة ٦) .

٨ — يعاقب بالحبس لمدة أقصاها سنة وغرامة أقصاها مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه فى الانتخاب أو لاكراهه على الانتخاب على وجه خاص ، وكل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كى يحمله على الانتخاب على وجه خاص أو على الامتناع عن التصويت ، وكل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره ، وكل موظف عمومى حكم عليه فى جريمة من جرائم الانتخاب ارتكبها أثناء تأدية وظيفته ، يجوز الحكم عليه بالعزل .

الافراج عن سعد

٣٠ مارس سنة ١٩٢٣

رأت الحكومة البريطانية تحت ضغط الحركة الوطنية أن ليس من الحكمة ولا من حسن السياسة ابقاء سعد زغلول فى الاعتقال ، وأن استمرار اعتقاله يزيد فى ثورة الهياج فى مصر ويحول دون تهدئة الخواطر ، بل ربما كان سببا فى كثرة الجرائم السياسية .

فقررت الافراج عنه يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ (قبل صدور الدستور) ، وكان

(١) وقت ظهور الطبعة الاولى من الكتاب .

معتقلا فى جبل طارق ، وأذاع اللورد اللنبى هذا النبأ فى بلاغ أصدره يوم ٣١ مارس ، وأصدرت وزارة الخارجية البريطانية من قبل بيانا بذلك قالت فيه : « قال الطبيب المعالج لزغلول باشا فى تقريره ان تغيير نظام الحياة والاستحمام بالمياه المعدنية فى أوروبا ضروريان لصحة الباشا ، ولهذه الأسباب قررت الحكومة بعد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق وقد أرسلت التعليمات اللازمة الى خاكم جبل طارق فى ٢٧ مارس » .

ونفذ الافراج عن سعد يوم ٣٠ مارس ، وسافر من جبل طارق الى فرنسا ، وقصد الى (اكس ليبان) للاستشفاء ، وقد تلقت الأمة هذا النبأ بالغبطة والابتهاج العظيم .

الافراج عن المعتقلين فى مصر

وأفرجت السلطة العسكرية فى أبريل عن المعتقلين فى مصر من أعضاء الوفد المصرى : المصرى السعدى بك . السيد حسين القصبى . فخرى عبد النور بك . الأميرالاى محمود حلمى اسماعيل بك . الأستاذ محمد نجيب الغرابلى . الأستاذ راغب اسكندر .

وأطلق سراح الأستاذ عبد المقصود متولى . صادق حنين بك . الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب البلاغ . الأستاذ احمد وفيق الخ .

وأصدر اللورد اللنبى بلاغا بالغاء منشوره السابق بتعيين حاكم عسكرى للقاهرة والجيزة .

الافراج عن المحكوم عليهم من أعضاء الوفد والمعتقلين منهم فى سيشيل

وأعقب صدور الدستور اطلاق سراح أعضاء الوفد الذين حوكموا أمام المحكمة العسكرية وحكم عليهم بالحبس سبع سنوات وكانوا معتقلين فى الماظه ، فأفرج عنهم يوم ١٤ مايو سنة ١٩٢٣ وهم : حمد الباسل باشا . مرقس حنا بك . الأستاذ ويصا واصف . الأستاذ واصف بطرس غالى . علوى الجزار بك . مراد الشريعى بك . جورج خياط بك .

وافرج أيضا عن كثير من المعتقلين السياسيين .

وفى ٣١ مايو أبلغ حاكم جزائر سيشيل أعضاء الوفد المعتقلين بجزيرة (ماهى) أن الحكومة البريطانية قررت فك اعتقالهم ابتداء من صباح الجمعة أول يونيه وهم : فتح الله بركات باشا . مصطفى النحاس بك . عاطف بركات بك . الأستاذ مكرم عبيد . سينوت حنا بك . وقد أبحروا من الجزيرة ووصلوا مصر يوم ٢٦ يونيه ، فاستقبلوا استقبالا حافلا .

وأصدر الوفد قرارا فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٢٣ باعتبار القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من حمد الباسل . سينوت حنا . جورج خياط . مصطفى النحاس . واصف بطرس غالى . ويصا واصف . مكرم عبيد . فتح الله بركات . عاطف بركات . مرقص حنا . مراد الشريعى . محمد علوى الجزار . على الشمسى ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء وممن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية

وهم : المصرى السعدى . حسين القصبى . مصطفى القاياتى . سلامة ميخائيل . فخرى عبد النور . محمد نجيب الغرابلى . محمود حلمى اسماعيل . راغب اسكندر عبد الحليم البيلى . حسن حسيب . حسين هلال . مصطفى بكير . ابراهيم راتب . عطا عفيفى .

قضية المؤامرة السياسية والحكم فيها

هى قضية اتهم فيها خمسة عشر متهما بالتآمر لارتكاب حوادث قتل الانجليز فى المدة من أبريل سنة ١٩٢٠ الى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وقتل الأشخاص الذين كانوا شهود اثبات أمام المحاكم العسكرية البريطانية والذين أعطوا معلومات فى هذه الحوادث ، وتوزيع آلات القتل والمنشورات الثورية ، وقد نظرت هذه القضية أمام محكمة عسكرية بريطانية عليا عقدت جلستها فى شهر أبريل سنة ١٩٢٣ ، واستمرت طيلة شهرى مايو ويونيه وأوائل يوليه ، وبلغت جلساتها نيفا وستين جلسة ، والمتهمون فيها هم : ابراهيم خليل نظير . محمد دسوقى مصطفى . الأستاذ محمد شافعى البنا . محمد أمين احمد . على فهمى على . الأستاذ سيد محمد . حسن بك العرب . محمد معوض . صبحى ابراهيم . سليم باسيلى . حسن السعيد . حسن توفيق . حسين محمد امين . محمد كامل عبد الخالق . عبد السلام صالح . وقد أصدرت المحكمة العسكرية حكمها فى ٢٢ يوليه ، وهو يقضى باعدام كل من : ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . والأستاذ محمد شافعى البنا . وعلى فهمى على . ومحمد كامل عبد الخالق . وبالأشغال الشاقة المؤبدة على الأستاذ سيد افندى محمد . وبها لمدة ١٥ سنة على حسن توفيق . وبالسجن عشر سنوات على سليم باسيلى . وخمس سنوات على حسن بك العرب . وثلاث سنوات على حسين محمد أمين . وقد عدل الحكم بالنسبة لمحمد معوض . وحسين السعيد . وصبحى ابراهيم ، وكان يقضى بحبس الأول ثلاث سنوات ، والثانى خمس سنوات ، والثالث بجلده اثنتى عشرة جلدة . فقرر القائد العام العفو عن هؤلاء الثلاثة واطلاق سراحهم .

واستأنف المحكوم عليهم الحكم أمام المجلس العسكرى البريطانى الأعلى بلندن ، فقضى (أولا) بالغاء الحكم بالنسبة لحسن توفيق ، (ثانيا) حفظ الحكم بالنسبة لحسن بك العرب لاعادة النظر فى قضيته (ثالثا) تعديل الحكم بالنسبة لكل من : الأستاذ محمد شافعى البنا . ومحمد كامل عبد الخالق . وجعل عقوبتهما الأشغال الشاقة المؤبدة (رابعا) تأييده بالنسبة لبقية المحكوم عليهم وهم : ابراهيم خليل نظير . ومحمد دسوقى مصطفى . وعلى فهمى على المحكوم عليهم بالاعدام شنقا . ثم الأستاذ سيد محمد المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وسليم باسيلى المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات . وحسين محمد أمين المحكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات .

فى الحزب الوطنى

اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو سنة ١٩٢٣ وقررت انتخاب محمد حافظ رمضان بك (باشا) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر سنة ١٩٢٢ ، وكان هذا الاختيار بموافقة كل من : احمد لطفى بك .

عبد اللطيف الصوفانى بك . الدكتور اسماعيل صدقى بك . اسماعيل بك لبيب . حسن خيرى بك . محمد بك احمد الشريف . محمد بك فؤاد المنشاوى . الدكتور محمود ناشد بك . عبد الرحمن الرافعى بك . محمود بك نصير . محمد عبد المجيد العبد . اسماعيل حافظ . محمد رمضان . سعيد بك طليمات . والأساتذة : محمد زكى على . احمد وجدى . مصطفى الشوربجى . عبد المقصود متولى . محمد فؤاد حمدى . أحمد وفيق . أعضاء اللجنة الادارية .

وقد أصدر حافظ رمضان بك لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب بيانا قال فيه :

« نقدم لأعضاء الحزب الوطنى ولباقى مواطنينا شكرنا الجزيل على الثقة التى ما زالوا يغمروننا بها برسائلهم المشجعة وكنا نود أن نعبر لهم عن عواطفنا فى ظروف اخرى حتى لا تشوبها شبهة الرغبة فى الرياسة والله يعلم أننا من أزهد الناس وأبعدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكنا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه وقد اتسعت دائرة العمل وضاقت ساعاته فعلى كل عضو فى الحزب وعلى كل نصير له وكل منتم اليه وعلى كل مستعصم بمبادئه نعتمد كما نعتمد على الله .

« وان لنا من زعيمينا السالفين القدوة الحسنى والمثل الأعلى وان « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا » .

حافظ رمضان

وارسل الى سعد باشا (وكان يستشفى فى اكس ليبان) برقية فى ١٧ مايو لمناسبة انتخابه رئيسا للحزب الوطنى : قال :

« انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابى رئيسا للحزب الوطنى أبلغكم أطيب الأمانى التى أرجووها لكم ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة القديمة التى بيننا ، وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التى شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفى بالبعد عنها » .

حافظ رمضان

فرد عليه سعد بالبرقية الآتية :

« ان تلغرافكم المنبىء بانتخابكم رئيسا للحزب الوطنى والذى ضمنتموه امانيكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فأشكر لكم ذلك وأقدم لكم تهانى الشخصية » .

سعد زغلول

وبرقية حافظ بك الى سعد باشا صدرت من غير شك عن فكرة سديدة ، فان الحزب الوطنى الذى يجب أن يكون ويبقى رمزا للمبادىء الوطنية الكاملة يجدر به توكيدا لانتشار هذه المبادىء أن يعمل على ضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وعليه وهو الهيئة الشعبية الأولى أن يستبقى قدر ما يستطيع حسن الصلات مع الهيئة الشعبية التى تمثل غالبية الأمة ، فانه بذلك يكون أقدر على تعميم مبادئه بين طبقات الشعب ، وهذه الخطة هى بلا جدال أحكم واسد وأقرب الى روح مبادئه من التحالف مع الأقليات السياسية التى تقف لحقوق الشعب بالمرصاد .

قانون الاجتماعات ــ ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣

أصدرت الوزارة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ المسمى « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية » ، قيدت فيه حق الاجتماعات بقيود شتى استنكرها الرأى العام .

قانون الأحكام العرفية

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون .

فكان لا بد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ويبين الأحوال التى يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة فى ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر هذا القانون الا بعد انعقاد البرلمان ، ليتسنى له أن يضع من الأحكام ما يكفل التوفيق بين ضرورات النظام العرفى وصيانة حقوق الأفراد والجماعات ، ولكن الوزارات بادرت الى اصدار هذا القانون فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمر أو النظام العام فى الأراضى المصرية أو فى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، ويكون اعلان الأحكام العرفية ورفعها بمرسوم ، على أن المادة ٤٥ من الدستور تنص على أنه يجب أن يعرض اعلان الأحكام العرفية أى المرسوم الصادر بها فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها .

وبين القانون مدى السلطة التى خولها للحاكم العسكرى ، وهى سلطة واسعة ، تشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ، ومراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها ، ومراقبة الرسائل البريدية والبرقية والتليفونية ، ونفى الأشخاص الى الجهة التى يعينها الحاكم العسكرى ومنع أى اجتماع عام وحله ، ومنع أى ناد أو جمعية أو اجتماع وحله ، وأباح لمجلس الوزراء أن يزيد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ويرخص لها باتخاذ أى تدبير آخر مما يقتضيه صون الأمن والنظام العام .

وفى الحق أنه قانون يضع فى يد الحكومة سلطة لا حد لها تتضاءل فى ظلها الحريات والضمانات التى كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية لروح الدستور ، ومن ثم قوبل صدوره بالاستنكار والاستياء ، وبخاصة لاستئثار الوزارة بوضعه قبل اجتماع البرلمان .

قانون التضمينات ــ ٥ يوليه سنة ١٩٢٣

جرت المفاوضات بين الوزارة ودار المندوب السامى البريطانى على طريقة الغاء الأحكام العرفية التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات الذى يقضى باجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من اجراءات ادارية وقضائية أو تشريعية مدة الأحكام العرفية .

فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ وأقر الوثائق الآتية :
١ ــ مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزارة ودار المندوب السامى .

٢ ـ مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو من العقوبة عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية .

٣ ـ مشروع مذكرة سياسية أعدت لارسالها من وزير الخارجية الى ممثل الدولة البريطانية فى مصر متضمنة الايضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين .

واطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الاعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بالغاء الأحكام العرفية .

وعلى هذه الأسس صدر فى هذا اليوم قانون التضمينات وهو يقضى باجازة جميع ما قامت به السلطة العسكرية منذ اعلان الأحكام العرفية فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أى مدى تسع سنوات من اجراءات ادارية أو قضائية أو تشريعية ، وتنص الوثائق المرافقة للقانون على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم الا اذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسا (وكان بريطانيا) ، ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان بريطانيا كذلك ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف .

ونص أيضا على منع المصريين من الرجوع بتعويض الأضرار التى أصابتهم تحت الحكم العرفى ، وفى الوقت نفسه قضى قرار مجلس الوزراء المرافق للقانون بتعويض الخزانة المصرية لتعويض الأجانب على ما يكون قد أصابهم منه ، كما قضى بأن تبقى الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية البريطانية أو احتلتها على حالتها الى أن يفصل فيها فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، أى أنه اعتراف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بتلك الأراضى ، وهى حالة خطيرة ، لأن من هذه الأراضى المساحات الشاسعة التى أقامت عليها السلطة العسكرية البريطانية مطاراتها ومنشآتها فى أبو قير ومصر الجديدة ومنطقة قناة السويس وغيرها .

وقد كانت البلاد تطالب بارجاء صدور هذا القانون الى أن ينعقد البرلمان ليصدر بالطريقة الدستورية ، ولكن الوزارة عجلت بصدوره لتضع البرلمان أمام الأمر الواقع ، وأصدرته فى شكل اتفاق بين الحكومة المصرية والمندوب السامى البريطانى ، بحيث لا سبيل الى التحلل منه الا باتفاق آخر ، من أجل ذلك قوبل هذا القانون بالسخط والاستنكار من مختلف الهيئات .

وأصدر وزير الحقانية فى يوم صدوره قرارا بتأليف لجنة العفو من المستشار القضائى البريطانى رئيسا ومن وكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان انجليزيا ومستشارين مصريين بالاستئناف ، وكانت مهمتها أن تعرض على الوزير مقترحاتها فى العفو عن العقوبة الصادرة بها أحكام المحاكم العسكرية أو بابدال هذه العقوبة بأخف منها .

انهاء الأحكام العرفية

وفى اليوم المذكور (٥ يوليه) أصدر اللورد اللنبى أمرا بالغاء الأحكام العرفية هذا نصه :

« بما أن حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات متعلقا بجميع التدابير التى اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . وبما أنه قد حان الوقت اذن لالغاء نظام الأحكام العرفية المشار اليه الا فيما تقتضيه تصفية بعض الأمور المنظورة الآن .

« فانا الموقع على هذا ادمنــد هنرى هينمان فيكونت اللنبى بموجب الســلطة المخولة لى بصفتى الفيلد مارشال القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى

آمر بما هو آت :

« يلغى من تاريخ هــذا الاعلان نظام الأحكام العرفيــة الذى أعلن فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية وعلى الأخص الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقــوق التى خولتهم اياها الاعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك الى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الاعلانات وبشرط أن جميع القضايا المنظورة الآن فى جلسات المحــاكم العســكرية يستمر الســير فيها أمامها الى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج » .

اللنبى (فيلد مارشال)
القائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة
البريطانية فى القطر المصرى

٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (ليحيى الملك)

العفو عن بعض المحكوم عليهم

وفى ٥ يوليه أيضا صــــدر عفو عن بعض المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية بعقوبات أقصاها ١٥ سنة لمناسبة صدور قانون التضمينات والغاء الأحكام العرفية وقد بلغ عددهم ٢٥٠ شخصا .

اعادة حرية المبعدين

وأذاعت رآسة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليه بلاغا بأن فى مكنة المصريين الذين كانوا مبعدين بأمر السلطة العسكرية البريطانية أن يعودوا الى مصر وأنه لم يبق حظر على مجيئهم واقامتهم فى الديار المصرية .

قانون تعويضات الموظفين الأجانب

وفى ١٨ يوليه سنة ١٩٢٣ أصدرت الوزارة قانون تعويضات الموظفين الأجانب ، وقد صدر أيضا بصيغة اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كما هو الشــأن بالنسبة لقانون التضمينات ، وهو يقضى بمنح الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة مكافآت وهبات وتعويضات جسيمة تفوق ما يستحقونه بمقتضى القوانين العــامة للمعاشات أضعافا مضاعفة ، وحملت الخزانة المصرية أعباء ثقالا ناءت بها .

تصرفات أخرى

لوزارة يحيى ابراهيم

كان الأمر كله فى عهدها مرجعه الى السراى ، وانفردت السراى بتعيين الوزراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات والقنصليات ، وقد استقال من أجل ذلك فؤاد سليم الحجازى بك (باشا) المدير العام لوزارة الخارجية ، اذ رأى أن الوزارة لم يؤخذ لها رأى فى تعيين الوزراء المفوضين ولا أى موظف بالمفوضيات والقنصليات .

.وفى عهـد هذه الوزارة عين اللواء اسبنكس باشـا مفتشا عاما للجيش المصرى (ديسمبر سنة ١٩٢٣) ، وجعلت له القيادة الفعلية للجيش نيـابة عن السردار ، وكلاهما من البريطانيين .

عودة سعد الى مصر

عاد سعد زغلول الى مصر فى شهر سبتمبر سـنة ١٩٢٣ ووصـل الاسكندرية يوم ١٧ منه ، فاحتفلت الأمة بمقدمه احتفالات عظيمة فى الاسكندرية والقاهرة والمدن التى مر بها ، وأعادت هذه الاحتفالات الى الأذهان حفاوة الشعب به عنـد عودته الأولى فى ابريل سنة ١٩٢١ ، فانها كانت صورة تطابقها فى المعنى ولا تقل عنها كثيرا فى اتساع مداها . وقابل سعد الملك فؤاد فى قصر المنتزه يوم وصوله الى الاسكندرية (على خلاف ما فعل عند عودته أول مرة فى ابريل سنة ١٩٢١) .

أكدت هذه الحفلات زعامة سـعد للأمة وتعلقها به والتفافها حوله ، وجاءت برهانا جديدا على أنه أقوى شخصية فى البلاد .

وكان منتظرا أن يعمل على توحيـد الصفوف التى تصدعت منـذ ابريل سنة ١٩٢١ ، وبدت خطبته فى الاسكندرية تشير الى ذلك ، وكان جميلا منه قوله فيها : « انى شاكر لهذه الأمة على اختلاف طبقاتها وانى لا أرى الشكر بلسانى وافيا بحقها ولذلك عزمت وآليت أن أتفانى فى خدمتها وأن أضحى كل عاطفة لخدمتها ، ولهذا فانى أسامح كل عائب على شخصى قصـدنى بسوء شخصيا ، انى أسامح كلا من سبنى ، كل من قذفنى ، ولا أطلب مطلقا حتى من الله الا أن يجازيهم أحسن الجزاء »

ولكن خطبه فى القاهرة تنبىء بأنه عدل عن التسامح بازاء خصومه ، اذ أخذ يحمل عليهم الحملات الشـعواء ، ولقـد كان فى استطاعته أن يعيـد الوحدة الى الصفوف ، وكانت الأمة مستعدة لتلبى نداءه حتما ، فان منزلته منها وزعامته لها وثقتها به ، كل أولئك كان كفيلا باستجابتها الى دعوته ، ولو فعل ذلك لأسدى أجل خدمة للبـلاد ، ولكنه مع الأسف لم يفعل ، ولو أنه قبـل فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ ما قبله بعد ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ اذ ائتلفت الصفوف بزعامته (١) ، لوفر على البلاد كثيرا من العواقب والمتاعب التى عانتها من الانقسام ، ولقد جاء قبوله لدعوة الوحدة والائتلاف فى سنة ١٩٢٥ متأخرا عن موعدها ، أما الموعد الصالح فكان فى ابريل سنة ١٩٢١ ، أو فى سبتمبر سنة ١٩٢٣ .

فى الحزب الوطنى

عاد من أوروبا فى تلك السنة بعض أقطاب الحزب الوطنى ، وكانوا فيها مبعدين ، منهم : على فهمى كامل بك . والشيخ عبد العزيز جاويش . والدكتور عبد الحميد سعيد . والدكتور نصر فريد . واسماعيل بك لبيب وغيرهم ، وأخذوا يستعدون لخوض غمار المعركة الانتخابية التى اقترب موعدها ، ولكن الرأى العام كان معظمه متجها الى الوفد ، فلم ينجح من هؤلاء فى الانتخاب سـوى الدكتور عبـد الحميد سعيد .

---

(١) أنظر الفصل الحادى عشر .

وقد قررت الوزارة بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٣ اقفال جريدة (اللواء المصرى) لسان حال الحزب الوطنى نهائيا ، بحجة أنها نشرت يوم ٢١ أكتوبر مقالا عن تشييع جنازة الأمير محمد عبد القادر نجل الخديو السابق قالت عنه الوزارة انه مقال شديد اللهجة وفيه تعريض جارح بأولى الأمر واخلال بالنظام العام .

باشرت النيابة العمومية اجراءات التحقيق بشأن هذا المقال مع الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مدير اللواء ، والدكتور اسماعيل صدقى بك صاحب الامتياز ، والأستاذ محمد الههياوى كاتب المقال ، وانتهى التحقيق بتقديم الأستاذ الههياوى للمحاكمة حيث قضى عليه بالحبس ستة أشهر ، ثم صدر عفو ملكى عنه بعد الحكم عليه .

***

الفصل الثامن

الانتخابات العامة والبرلمان الأول

كان قانون الانتخاب الأول الذى صدر مع الدستور يجعل الانتخاب لأعضاء مجلس النواب على درجتين كما تقدم بيانه ، وقد اقتضى تنفيذه وقتا طويلا لاعداد كشوف الناخبين فى جميع أرجاء البلاد .

واذا كان عضو مجلس النواب بموجب الدستور ينوب عن ستين الفا من السكان فقد قسمت البلاد الى ٢١٤ دائرة انتخابية ، وصدر بتقسيم الدوائر قرار من وزارة الداخلية ، ريثما يصدر به قانون ، ووزعت الدوائر كما يلى : المحافظات ـ ١١ دائرة للقاهرة ـ ٦ للاسكندرية ـ ١ لبور سعيد والاسماعيلية (محافظة القنال) ، ١ للسويس ، ١ لدمياط ، ٣ للحدود . المديريات : ١٥ للبحيرة ، ٢٨ للغربية ، ١٨ للمنوفية ، ١٧ للدقهلية ، ١٦ للشرقية ، ٩ القليوبية ، ٩ للجيزة ، ٨ لبنى سويف ، ٩ للفيوم ، ١٣ للمنيا ، ١٧ لأسيوط ، ١٤ لجرجا ، ١٤ لقنا ، ٤ لأسوان .

وقسمت البلاد الى ٧١ دائرة للشيوخ المنتخبين وزعت كما يأتى :

٤ للقاهرة ، ٢ للاسكندرية ، ٥ للبحيرة ، ٩ للغربية ، ٦ للمنوفية ، ٥ للدقهلية ، ٥ للشرقية ، ٣ القليوبية ، ٣ للجيزة ، ٣ لبنى سويف ، ٣ للفيوم ، ٤ للمنيا ، ٥ لأسيوط ، ٥ لجرجا ، ٥ لقنا ، ١ لأسوان ، ١ لمحافظة القنال ، ١ لمحافظة السويس ، ١ لمحافظة دمياط .

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد حدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثينيين ، وحدد لانتخاب النواب يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولاعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة أى النصف زائدا واحدا من أصوات المندوبين الحاضرين .

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها اهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة اجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد .

وكانت الدلائل والملابسات تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، فشخصية سعد ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولاغرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات .

وظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فان معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك ايذانا بفوز الوفد فى انتخاب النواب والشيوخ .

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى ، والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، اذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطنى يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد ، أما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى ، ولولا ذلك لما نجح منهم أحد ، لأن الشعب كان محنقا من خطب الأحرار الدستوريين وأحاديثهم فى مجتمعاتهم ومجالسهم ، فانها كانت مقتصرة على الطعن المقذع فى سعد ، وكان الشعب متأثرا أيضا من أفاعيلهم ضد سعد فى رحلته بالوجه القبلى ، وفى الحق انها كانت أفاعيل خالية من السداد والاستقامة .

لمست تيار الوفد الجارف فى هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسى فى دائرة مركز المنصورة ، معتمدا على الله ومستندا الى مبادئى وشخصيتى وماضى فى الحركة الوطنية ، وكان الوفد رشح ضدى على بك عبد الرازق من أعيان المنصورة ، فكان موقفى حرجا ، اذ كان المندوبون والناخبون عامة مع تقديرهم لى مترددين بين انتخابى وانتخاب من رشحه الوفد ، وكانوا يسألوننى : لماذا لم يرشحك الوفد ؟ أو لم يترك لك الدائرة ؟ فكنت أقول لهم ان الوفد قد ترك لكم حرية الانتخاب ، فعليكم أن توازنوا بين المرشحين فتنتخبوا من هو أفضل وأرسخ قدما فى الجهاد والاخلاص ، فضلا عن الكفاية ، وأما ترشيح الوفد فيدخله طبعا قرارات اللجان الوفدية ، وأعضاؤها يساعدون بعضهم بعضا ، ولا يميلون الى غير رابطتهم ، فكان بعضهم يقتنع بهذا الجواب ، وبعضهم يصر على انتخاب مرشح الوفد ، وبعضهم ظل مترددا الى آخر لحظة .

وتألفت لجنة وطنية لتأييد ترشيحى أخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة الى انتخابى ، ويطيب لى وقد مضى نحو ربع قرن (١) على تلك الحوادث أن أدون أسماء من أذكرهم من أعضاء هذه اللجنة ، اعترافا بما لهم من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة ، وهم :

الحاج محمد عبد البر . سيد أفندى على . الأستاذ عبد المجيد البيومى . صالح أفندى الطنطاوى . الأستاذ محمود السيد عقل (بك) . الأستاذ حسين فهمى الصباغ . الأستاذ محمد عبد الرحمن . الأستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى أفندى العسقلانى . الأستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعة . مصطفى أفندى أبو الوفا . الشيخ أحمد السعيد الجمل . اسماعيل أفندى هواش . صالح أفندى رمزى . حامد أفندى عبد المجيد . شكرى أفندى صادق . الخ ، وفى الحق أنهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب أو ذى مكانة فى بلده ، واقناعهم بانتخابى ، وكنت أمر أنا أيضا معهم ، مجتمعين أو منفردين ، وألقى أحيانا ترحيبا ، وأحيانا اعراضا ، ولم يحصل لى أذى بفضل الله ، فان مخالفى فى الرأى كانوا الجملة يحترموننى شخصيا ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الرأى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت الى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » ، « ونقابات التعاون الزراعية » ، و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها أثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى .

---

(١) لغاية سنة ١٩٤٧ تاريخ ظهور الطبعة الاولى للكتاب .

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ، وكان أعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دوائر المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع أنهم كانوا فى الغالب وفديين ، آثرونى على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم الى جانبى أثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء أو المحاماة أو الطب ، أذكر منهم : الأستاذ أحمد كمال (القاضى الآن) . الأستاذ حسين حسنى المحامى . الأستاذ على السعدنى (القاضى الآن) . الأستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الأستاذ محمود البحيرى (القاضى) . الدكتور زكى منتصر . الأستاذ بدوى حمودة (وكيل ادارة التشريع بوزارة العدل) الأستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . الأستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف . الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة الخ .

وبدأت المعركة الانتخابية تقريبا منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، أى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات ، واستمرت الى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ أى يوم الانتخاب ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، اذ كان مطلوبا منى أن أمر على المندوبين فى بلادهم واقناعهم شخصيا باستحقاقى لثقتهم ، وقد أصبت أثناء الحملة بمرض التيفويد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالهما ، حتى أذن الله لى بالشفاء (١) ، وقامت اللجنة أثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى بلاد الدائرة .

وفى الحق ان ضمير الشعب لم يتأثر الى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، ولو عالجه خصوم الوفد بشىء من الأناة والاخلاص والصدق والبعد عن المساوىء لما استهدفوا للسخط الشديد من الشعب ، فعلى الرغم من أنى لم أعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية أو نفوذ شخصى أو قوة حزبية فى دائرة مركز المنصورة ، فان ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد أوجد شيئا من التوازن بينى وبين منافسى ، ففزت عليه بصوت واحد ، اذ نلت ١٧١ صوتا ، ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين أعطوا أصواتهم ٣٤١ مندوبا

وكان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا اعطاء الأصوات أن أحد المندوبين ، وكان متقدما فى السن ، دخل ليعطى صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلعثم قائلا : بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه ، واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه الى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد اعطاء صوته لعلى بى عبد الرازق ؛ ولكن أسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن الى خطئه (كذا تعبيره) أراد ان يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه انما يقصد انتخاب على عبد الرازق لا عبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه العدول وقال ان هذا تلاعب لا يجوز وانه استنفد حقه فى الانتخاب باعطاء صوته أول مرة .

---

(١) كتب أخى المرحوم أمين بك فى جريدة (الاخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان « شفاه الله » : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ أيام لمرض انتابه ويسرنا أن نعلن بأن الاطباء قرروا زوال الخطر عنه وأن صحته آخذة فى التحسن ، فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونسأله الشفاء التام » .

وتحدث الناس كثيرا عن نجاحى بصوت واحد ، وقال لى بعض الصوفية انه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم اننى فعلا كنت وما زلت (ولا ازال) معتمدا على الله .

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب : واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، ومدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سببا لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية المطلقة هى نصف الأصوات زائدا واحدا ، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائدا واحدا ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، وانى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلس وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن .

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب اشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزراء يحيى ابراهيم باشا فى دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنيبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقا ، اذ كانت هذه الانتخابات نموذجا للانتخابات الحرة .

ولم ينجح من الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى . ولم ينجح من الأحرار الدستوريين سوى محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وعبد الله بك أبو حسين وعبد الجليل أبو سمرة وعبد الحليم العلايلى بك وتوفيق بك اسماعيل .

* * *

الفصل التاسع

وزارة سعد

أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان بديهيا أن يعرض الملك على سعد تأليف الوزارة بوصف كونه زعيم الأغلبية ، لأن الوزارة طبقا للأوضاع السليمة الحرة هي وكالة عن الشعب ، وقد أعلن الشعب في الانتخابات أنه يولي الوفد ثقته ، فصار من حقه ولاية الحكم ، وهنا عرضت في ميدان البحث والمناظرة مسألة تناهت في دقتها ، وهي هل يقبل سعد رآسة الوزارة ؟ أو يدعها لأحد من أنصاره أو من غير حزبه ممن يثق به ، ويقتصر على زعامة الحركة الوطنية ؟ وقد تردد سعد بين الرأيين ، ولم يعلن أيهما يرجحه ويعمل به ، وكان بعض خاصته يرى أن يتنحى عن رآسة الوزارة ، لأنه ولو أن الأوضاع الدستورية تجعل الحكم حقا للأغلبية الا أن هناك حالة تعترض هذه الأوضاع وهي وجود الاحتلال الأجنبي في البلاد ، وله من غير شك نفوذه على الحكومة القائمة ، وليس من مصلحة بلاد يحتلها الأجنبي ولا تزال تجاهد لاجلائه أن يتولى الحكم زعماء الحركة الوطنية المتمسكين بمبادئهم في الجهاد حتى يجلو الاحتلال ، لأن ولايتهم الوزارة تجعلهم وهم في الحكم يصطدمون بالاحتلال وطلباته ويميلون في الغالب الى مجاراته في معظم طلباته ، فيسلمون له ، وهذا من شأنه اضعاف الروح الوطنية ، أو يصطدمون به ، وبذلك يكشفون عن ضعف البلاد ممثلة في الزعامة الوطنية ، اذ كيف يكون مسلك الزعامة في الحكم مع بقاء الاحتلال قائما في البلاد ؟ هل تسكت عنه وتجامله وبذلك تتنازل عن أول مهمة لها ؟ أو تنذره بالجلاء وماذا يكون العمل اذا لم يكترث لهذا الانذار ؟ فالمذهب الذي يقول بابتعاد زعماء الحركة الوطنية عن الحكم مع قيام الاحتلال أو الأوضاع التي تولدت عنه — وأنا من هذا المذهب — يرى في هذا البعد صونا لسلامة الحركة الوطنية وتجنيبا لها من الانزلاق بالبلاد الى تساهل تلو تساهل بازاء الاحتلال وأوضاعه .

حقا ان النظام الدستوري يقتضي أن يتولى رآسة الوزارة زعيم الغالبية التي اختارها الشعب في انتخابات حرة ، لأن هذا هو أساس الحكم الديمقراطي أو حكم الشعب ، والشعب يستشعر في ظل هذا النظام بأن ارادته محترمة نافذة في اختيار رئيس وزارته ووزرائه ، وهذا هو الفارق بين الحكم الدستوري والحكم المطلق ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكن لزعيم الأغلبية في بلد محتل أن يعهد الى واحد من أنصاره أو ممن يثق به من غير حزبه كي يتولى رآسة الحكومة ، لأن من الصعب امكان التوفيق بين زعامة الجهاد في بلد لا تزال تجاهد في سبيل استقلالها الصحيح ورآسة الحكومة التي تقتضي بداهة مراعاة الظروف الواقعيـة والتنازل عن بعض المبادىء والمطالب التي يقتضيها الجهاد ، فاما أن يسلم في كثير من المبادىء ، وبذلك تتراجع الحركة الوطنية ، واما أن يصطدم بالاحتلال بحيث قد يكشف عن ضعف البلاد أمام القوة الغشوم ، ويكون لهذا الاصطدام أثر عكسي في الجهاد ، فلا غبـار اذن على زعيم الأغلبية في أن يتنازل عن حقه في ولاية الحكم ويدع لغيره مهمة تأليف الوزارة لكي يبقى عدة للبلاد ومرجعا لها عند اشتداد الأزمات ، وتبقى له حرية

العمل وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة ، وما دامت الأغلبية لها السيطرة على الموقف فى البرلمان فان الأوضاع الدستورية تبقى سليمة فلا تؤلف وزارة معادية للأغلبية ، ولا تبقى فى الحكم وزارة تفقد ثقة البرلمان ولا تخضع لرقابته وتوجيهه ، وهذه هى الوجهة التى أخذ بها سعد سنة ١٩٢٦ بعد عودة الدستور كما سيجىء بيانه ، وقد نصح الأمير عمر طوسون باتباع هذه الوجهة منذ ظهرت نتيجة الانتخابات الأولى سنة ١٩٢٤ ، اذ صرح فى حديث له بالأهرام (١) بأن الحيطة تقضى على سعد باشا بأن تبتعد عن تأليف الوزارة » ولما سئل عن السبب قال : « ان السبب الذى يجعلنى أرى هذا الرأى هو تصريح ٢٨ فبراير فان هذا التصريح لم ترض عنه الأمة وهى غير معترفة به الى الآن ، فتأليف وزارة من نواب الأمة ونحن لا نزال فى ظل هذا التصريح يكون اعترافا به منهم يؤدى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها اياه ، واما الحصول على الغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة . فأمر غير ممكن » .

بقى سعد مترددا بين القبول والتنحى طيلة الأيام التى انقضت من بدء المعركة الانتخابية الى ظهور نتائجها ، وبعد ظهورها سأله مراسل روتر عن رأيه فيما يمكن أن يترتب من النتائج على الانتخابات التى اكسبته هذه الأغلبية الساحقة ، فقال : اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا ابراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخاب وفاز عليه مرشح الوفد ، فقال له مراسل روتر : ان المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل اليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة فهل تقبلون فى هذه الحالة رياسة الوزارة ؟ فأجاب سعد : سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة .

استقالة وزارة يحيى ابراهيم باشا

وعلى أثر هذا الحديث قدم يحيى باشا ابراهيم الى الملك استقالته فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، ونوه فى كتاب الاستقالة بنزاهة عملية الانتخابات — وكان صادقا فى ذلك — اذ قال : « ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ، ويسعد الوزارة ان تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام » .

وأشار الى أنه كان معتزما البقاء الى أن تتم عملية انتخاب الشيوخ ، ولكنه آثر عملا بمبدأ الحياد بعد أن تبينت رغبة الوفد فى تغيير الوزارة أن يرفع استقالته ؛ وهاك كتاب الاستقالة كاملا :

« مولاى صاحب الجلالة

« أوليتمونى جلالتكم ثقتكم الغالية باسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان فصدعت بالأمر قياما بواجبى نحو الوطن مستعينا بالله عز وجل ومعتمدا على تعضيد جلالتكم وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة فى عصركم السعيد

(١) عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ .

ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد ، وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ اليها الحكومات المتمدينة ، وتوصلا الى تحقيق مبدأ احلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الاخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد وذلك باصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الادارات ، ولما تمهد السبيل لانفاذ الدستور جرت الحكومة فى اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافية لتحقيق حرية الآراء الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام ، وقد كان فى عزم الوزاة أن تتم عملها فى انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل تمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى الى تغيير الوزارة الا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه الى الآن أن نرفع الى جلالتكم هذه الاستقالة .

« وانى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين »

يحيى ابراهيم

القاهرة فى ١١ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (١٧ يناير سنة ١٩٢٤)

وقبل الملك استقالته فى ٢٧ يناير

كتاب الملك فؤاد الى سعد

وعهد الملك الى سعد تأليف الوزارة وأرسل اليه فى هذا الصدد كتابا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ قال :

« عزيزى سعد زغلول باشا

« لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائما نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته وبما ان بلادنا تستقبل الآن عهدا جديدا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجو لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأى فى تصريف الأمور وبما لنا فيكم من الثقة التامة قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به ، ونسأل الله جلت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة انه سميع مجيب »

صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

ومما يلاحظ فى كتاب الملك انه لم يجعل من أسباب تكليفه سعدا بتأليف الوزارة انه نال ثقة الأمة فى الانتخابات ، بل لم يشر اطلاقا ، واقتصر الكتاب على العبارات

التقليدية التى تكتب لمن يختاره ولى الأمر لتأليف الوزارة ، ولعل الملك أراد بهذا الاغفال المتعمد أن لا يعترف بالأساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها ولا يعترف بسلطة الأمة وبحقها فى اختيار حكامها ، وقد أكمل سعد هذا النقص فى جوابه الى الملك ، اذ جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة وارتكاز الحكومة على ثقة وكلائها .

جواب سعد

أجاب سعد على كتاب الملك بقبوله تأليف الوزارة وبيان برنامجها ، وأسماء من اختارهم لمعاونته .

والنقط البارزة فى هذا البرنامج اعلانه أن قبوله تأليف الوزارة لا يعتبر اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى ، وقد أراد بذلك عدم الاعتراف بالتحفظات التى انتحلتها انجلترا لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، ونوه بأن الانتخابات دلت على تمسك الأمة بضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وميلها الى العفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، واستنكارها لكثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية أى منذ سنة ١٩١٤ ، وشكواها من سوء تصرف الحكومات المتعاقبة فى نواحى المالية والتعليم والادارة والصحة والاقتصاد ، ووعد بتوجيه الوزارة عنايتها الى كل هذه الشئون وتحقيق رغبات الأمة فيها واعداد العدة لقرب انعقاد البرلمان ، وتثبيت الروح الدستورية فى مصالح الحكومة ، وتعويد الجميع على احترام الدستور والخضوع لأحكامه .

والبرنامج حسن وممتاز فى مجموعه ، وهو من خير البرامج التى أعلنتها الوزارات ، وفيه ناحية تدل حقا على الشجاعة ، وهى اعلانه عدم الاعتراف بأى حالة أو حق سبق للوفد أن استنكره ، قال :

« مولاى صاحب الجلالة

» ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا أزال متشرفا برياسته .

« أن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الأمة على تمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من حقوق البلاد وحدت من حرية أفرادها وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ،

الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الأمة فيها وازالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان ، ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن .

« ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا وهى تنظر الى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا أمينا يسعى لخيرها ، وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرا سيئا فى ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها ، فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست الا قسما من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام ، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم ، كما يلزمها أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الاخلال بما تقتضيه .

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة ، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمانا طويلا » ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها .

« فأرجو اذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية : محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية . محمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية . أحمد مظلوم باشا لوزارة الأوقاف . حسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية . محمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة . مرقص حنا بك لوزارة الأشغال العمومية . مصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات . واصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية . محمد نجيب الغرابلى أفندى لوزارة الحقانية .

« وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء ، وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

سعد زغلول

تحريرا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير ١٩٢٤) .

وصدر المرسوم الملكى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ ، وتألفت الوزارة على النحو الوارد فى كتاب سعد .

سياسة وزارة سعد

استقبلت الأمة وزارة سعد بالغبطة والابتهاج ، واسمتها الوزارة الشعبية ، وقد حفل تاريخها بأعمال هامة نعرض لها فيما يلى .

الافراج عن المسجونين السياسيين

كان أول عمل هام قام به سعد فى الوزارة هو سعيه فى الافراج عن بقية المسجونين السياسيين الذين قضت المحاكم العسكرية البريطانية بادانتهم فى عهد الثورة ، وفى مقدمتهم عبد الرحمن فهمى بك وزملاؤه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى أو قضية جماعة الانتقام (١) .

وكان قانون التضمينات كما أسلفنا ينص على جعل العفو من اختصاص اللجنة المشار اليها فيه (ص ١٠٠) ، ولكنى سعدا طلب كتابة من الحكومة البريطانية الافراج عن هؤلاء المسجونين مباشرة دون احالة أمرهم الى اللجنة ، فجاء الرد من الحكومة البريطانية بقبول هذا الطلب ، وفى يوم ٨ فبراير سنة ١٩٢٤ توجه المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة الى فندق مينا هاوس حيث كان يقيم سعد مؤقتا ، وسلمه جواب وزارة الخارجية ردا على طلبه ، والجواب صادر من المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية بصفته وزير خارجيتها ، وخلاصته أن الحكومة البريطانية قررت موافقته على أن يشمل المسجونين السياسيين عفو شامل الى اقصى درجة مستطاعة وأنها تنزل عن كل حقوقها فى الأحكام الصادرة عليهم ولا ترى لزوما للتقيد بأحكام المذكرات المتبادلة بين حكومتى مصر ولندن فى ٥ يوليه سنة ١٩٢٣ (اشارة الى قانون التضمينات) فى أصدار هذا العفو ، أى انها تنازلت عن الحق الذى احتفظت به فى هذا القانون بعدم العفو عن أحد المسجونين السياسيين الا بقرار من اللجنة المخصوصة .

وفى اليوم نفسه أصدر سعد أمره بالافراج عن عبد الرحمن فهمى بك وزملائه المحكوم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى ، فأطلق سراحهم وهم : عبد الرحمن فهمى بك . الأستاذ محمد حسن البشبيشى . الشيخ محمد يوسف . الأستاذ حسنى الشنتناوى . الأستاذ عبد الحليم عابدين . الشيخ محمد عبد الرحمن الجديلى (وكانوا بسجن المنشية) والشيخ على هنداوى . الأستاذ ابراهيم عبد الهادى . الأستاذ توفيق صليب . محمد سامى زاده . عبد العزيز افندى حسن هندى (وكانوا بسجن طنطا) . الأستاذ محمد لطفى المسلمى . محمد افندى ابراهيم سليمان (وكانا بسجن الزقازيق) . محمود افندى عبد السلام . ياقوت افندى عبد النبى . عازر غبريال افندى . الأستاذ حامد المليجى (.وكانوا بسجن قنا) ، وعددهم جميعا سبعة عشر .

وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ أفرج عن ٤٩ سجينا سياسيا آخرين .

وفى ١٤ منه أطلق سراح تسعة غيرهم ، واخذت الوزارة تطلق سراح الباقين ، فبلغت عدتهم ١٤٧ سجينا .

مقبرة توت عنخ آمون

وقفت وزارة سعد موقفا محمودا فى مسألة مقبرة توت عنخ آمون ، وخلاصتها أن الحكومة كانت قد منحت اللورد كارنارفون منذ عدة سنوات امتياز الكشف عن آثار وادى الملوك ، وقد وفق الى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون الشهيرة ، وفيها من الكنوز ما لا نظير له ، وكان يعاونه فى أعمال الكشف مساعده المستر كارتر ، ثم توفى

(١) أنظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ٢ ص ٦٧ (الطبعة الاولى) .

اللورد كانارفون بعد الكشف ، واستمر المستر كارتر فى عمله نيابة عن الليدى كارنارفون ، فقام خلاف بينه وبين الوزارة على فتح الناووس اذ كانت وزارة الأشغال جادة فى المحافظة على محتوياته لكى لا تمتد اليها الأيدى بالعبث والسرقة ، وكان المستر كارتر يعارض فى الاجراءات التى اتخذتها الوزارة فى هذا السبيل ، فقام الخلاف بينهما ، ونقلت أسلاك البرق أنباءه الى الصحف البريطانية ، وأخذت هى وبعض الصحف الأجنبية المحلية تتهم الحكومة بكراهية الأجانب ، ولكن الحكومة لم تحفل بهذه التهم واستعملت حقها فى المحافظة على هذا التراث العظيم ، وقررت بازاء مسلك المستر كارتر الغاء الترخيص الذى منحته الليدى كارنارفون على أثر وفاة قرينها ، ووضعت يدها على المقبرة ومحتوياتها ، وأقامت عليها حراسة دقيقة صانتها من عبث العابثين ، فكان موقفها مدعاة لثناء الرأى العام وتقديره ، ولو هى تساهلت فى هذه المسألة لتسربت هذه الكنوز الى الخارج ولضاعت على البلاد لا محالة .

مسألة اللاجئين الطرابلسيين

اجتاز عشرة من المجاهدين الطرابلسيين حدود طرابلس لاجئين الى مصر ، وكانت الحكومة الايطالية تتعقبهم لتنكل بهم ، فطلبت من الحكومة المصرية تسليمهم ، ولما كان الدستور ينص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور (المادة ١٥١) فقد امتنعت عن تسليمهم ، فقام خلاف شديد بين الحكومتين المصرية والايطالية فى هذا الشأن ، انتهى باصرار الحكومة المصرية على عدم تسليم هؤلاء اللاجئين ، ولكنها قررت تكليفهم بمغادرة البلاد فضا للاشكال القائم بينها وبين ايطاليا فى شأنهم ، واضطروا فعلا الى مغادرة البلاد ، فكان موقفها حيالهم موقفا غير محمود ، وغير كريم ، وكان واجبا عليها أن تحميهم ولا تكلفهم مغادرة الديار المصرية ، مثلما كانت حكومات الاحتلال تفعل مع خصوم الحكومة العثمانية الذين كانوا يتخذون مصر مقرا لدعايتهم ضدها ، فانها كانت تأويهم وتحميهم ولا تكلفهم الرحيل عن البلاد .

حقوق الوزارة السياسية

كان سعد فى سياسته العامة يحرص على حقوق الوزارة وسلطتها الدستورية ، فلم يكن يقبل تدخلا من المندوب السامى البريطانى ولا من السراى ، وفى الحق انه من هذه الناحية قد وطد دعائم الحكم الدستورى ، وله فى ذلك فضل عظيم ، وهو فى ذلك يمتاز عن خصومه الذين تولوا الحكم من بعده ، فانهم كانوا يذعنون تارة لتدخل المندوب السامى ، وطورا للسراى ، وليس هذا من الحكم الدستورى فى شىء ، لأن أساس الدستور أن « الأمة مصدر السلطات » .

وقد جاء استقلال وزارة سعد بشئون الحكم طبقا لأحكام الدستور على خلاف ما كانت تبغيه السراى وما كنت تسير عليه فعلا فى عهود الوزارات السابقة ، ومن هنا وقع الجفاء بين سعد والسراى ، مما كان له أثره فى تطور الحوادث والتعجيل باسقاط وزارته .

ثم ان وزارة سعد قد وضعت الموظفين الأجانب وبخاصة الانجليز عند حدهم ، وتضاءلت سلطتهم فى عهدها ، وبهذا يمتاز عن كثير من الوزارات السابقة واللاحقة .

ومن المحقق أن تضاؤل نفوذهم فى عهدها قد جعلهم يدبرون المكايد لاسقاطها ، يؤيد ذلك أن نفوذهم قد استفحل فى عهد وزارة زيور التى خلفت سعدا فى الحكم .

وقد رفض سعد تجديد عقد السير موريس شلدون أيموس المستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية ، اذ انتهت مدته فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من الوزارة تجديد عقده ، ولكن سعدا رفض هذا التجديد ، وكان موقفه فى ذلك مشرفا ، وقد أسرها المندوب السامى فى نفسه ، حتى وقعت حادثة السردار ، فكان من مطالبه فى الانذار البريطانى ابقاء منصب المستشار القضائى ومنصب المستشار المالى واحترام سلطتهما وامتيازاتهما ، كما سيجىء بيانه .

ومن القرارات المجيدة لوزارة سعد أنها رفضت اشتراك الحكومة فى الاحتفال بالعيد الخمسينى للمحاكم المختلطة ، فقد تألفت فى سنة ١٩٢٤ لجنة لهذا الاحتفال برآسة المسيو أرنست أيمن رئيس محكمة الاستئناف المختلطة ، ومن أعضائها المسيو (البارون) ڤان دن بوش النائب العام بها ، وعبد العزيز كحيل باشا أحد مستشاريها ، وقابل أعضاء اللجنة سعدا فى يونيه سنة ١٩٢٤ ليدعوا الحكومة الى الاشتراك فى هذا الاحتفال ، فأجابهم سعد بأنه من اعترافه بالخدمات التى أدتها المحاكم المختلطة للبلاد من نحو نصف قرن فانه لا يرى ان مصر التى ترغب فى تثبيت استقلالها تستطيع أن تحتفل بالعيد الخمسينى لمحاكم فرضت اقامتها على البلاد لمدة خمس سنوات فاستمرت رغم صفتها الوقتية خمسين سنة كاملة على حساب السيادة القضائية للأمة ، ولا يسع الحكومة أن تثبت باحتفالات رسمية فكرة عدم كفاية القضاء الوطنى التى تستوحى من استمرار هذه الحالة الشاذة .

وقد أقيم الاحتفال فى عهد وزارة زيور فى فبراير سنة ١٩٢٦ ، واشتركت الحكومة فيه بصفة رسمية ، وضربت صفحا عن قرار وزارة سعد !

انتخابات الشيوخ

جرت انتخابات الشيوخ يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ ، وعدد دوائرها ٧١ دائرة ، ولم تتدخل الوزارة فى الانتخاب وتركته ، حرا ، وفاز المرشحون الوفديون فى معظم الدوائر .

الشيوخ المعينون

الخلاف بين الملك وسعد على حق تعيينهم

واذ كان الدستور ينص على أن ثلاثة أخماس اعضاء المجلس ينتخبون والخمسين يعينون ، فلم يبق على اكتمال البرلمان والاستعداد لافتتاحه الا أن يصدر المرسوم الملكى بالشيوخ المعينين ، وعددهم ٤٨ عضوا .

وقد قام خلاف بين الملك فؤاد وسعد على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ؛ أهو الملك أم الوزارة ، وهو أول خلاف قام بين الملك وسعد فى وزارته ، فكان الملك يرى أن التعيين من حقه هو ارتكانا على ظاهر المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أنه « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب » .

أما سعد فقد استمسك بالرأى الدستورى السليم ، وهو أن الملك لا يباشر سلطته الا بواسطة الوزراء ، كما تقضى بذلك المادة ٤٨ من الدستور وهذا نصها : « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ، والوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة طبقا لحكم

المادة ٥٧ من الدستور التى تقضى بأن « مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة » ، والمادة ٦٠ منه التى تنص على أن « توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون » ، والمادة ٦٢ منه ونصها أن « أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال » ، فالوزارة هى المسئولة عن أعمال الدولة ومنها تعيين الشيوخ ، فهى التى تملك سلطة العمل فعلا وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ، وهذا هو المعنى المستفاد من نصوص الدستور سالفة الذكر ، ومن مناقشات أعضاء لجنة الثلاثين ، فقد جاء فى تقرير لجنة المبادىء العامة : « ان هذا المبدأ الأساسى مترتب على ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وقصرها على الوزراء ، اذ ما دامت الوزارة فى قيامها بالسلطة التنفيذية هى المسئولة أمام مجلس النواب عن السياسة العامة وعن أعمالها كلها فليس بمقبول أن يقاسمها الملك سلطة العمل ولا أن يكون له صوت معدود فى مداولاتها » .

واقوى من ذلك ما جاء فى المذكرة التى صدرت من وزير الحقانية عند صدور الدستور من أن « كل عمل يعمله الملك وتكون له علاقة بشئون الدولة يجب لتنفيذه ان يوقع عليه رئيس الوزراء والوزراء ذوو الاختصاص فالملك يستعمل سلطاته بواسطة وزرائه والوزراء مسئولون سياسيا عن جميع اعمال الملك » .

واذ لم يقتنع الملك فؤاد بحجة سعد فقد ارتضى التحكيم فى هذه المسألة ، واتفق مع سعد على تحكيم البارون ڤان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة وقتئذ ، وكان عالما بلجيكيا ، فاستدعى الى القصر الملكى ، وعرض عليه الخلاف ، وطلب اليه أن يبدى رأيه فيه بوصفه حكما ، فأصدر حكمه بما يأتى :

« ليس لى الحق بأن أقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر أساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدأ لا يحتمل اى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع أعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام فى روحه وأساسه ، لذلك ارى اذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

وقد روى البارون ڤان دن بوش قصة هذا التحكيم فى كتابه (عشرون عاما فى مصر) ، قال :

« كنت جالسا أمام مكتبى بالنيابة العمومية فى ظهر يوم سبت من أيام شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، فدق جرس التليفون فجاة وكان المتكلم سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، دعانى للذهاب الى مكتبه فى اليوم التالى الساعة الرابعة مساء ، فأجبته اننى سأسافر الى القاهرة صباح الخميس التالى ، ورجوته تأجيل الموعد الى ذاك اليوم نظرا الى كثرة أعمالى القضائية ، لكن رئيس الوزراء أجاب : « هذا مستحيل فالأمر مستعجل وهام » ، وقد تبينت خطورة الموضوع من لهجة حديثه .

« لم تمض عشر دقائق حتى دق جرس التليفون مرة ثانية ، وكان المتكلم حسن نشأت باشا موضع ثقة الملك فؤاد ، سألنى عما اذا كنت سأحضر فى الموعد الذى حدده رئيس الوزراء ، فأجبت : نعم : وعقب على اجابتى قائلا : « هذا أمر ضرورى » .

« وفى صباح اليوم التالى قمت من الاسكندرية الى القاهرة بأول قطار ، وعند وصولى الى محطة بنها صعد فى العربة مواطنى الأستاذ جورج مرزباخ المحامى ودخل الديوان الذى كنت جالسا فيه كأنه البرق الخاطف ، واخذ يحادثنى ، قال لى : « انه جاء بالسيارة خصيصا ليبلغنى ما سمعه من أحد الوزراء ، وهو أننى دعيت الى القاهرة للفصل فى خلاف دستورى خطير بين الملك وسعد زغلول باشا ، وأن مصير الحكومة وهدوء الحالة فى مصر قد يتأثران من طريقة فض هذا الخلاف » .

« تظاهرت بعدم الاكتراث للأمر ولكننى كنت مقدرا لخطورة الحالة لمعرفتى نفسية الطرفين اللذين نشأ بينهما الخلاف .

« وصلت الى رياسة مجلس الوزراء فى تمام الساعة الرابعة ، وكانت الحديقة غاصة بالوفود ، والأعلام الخضراء والحمراء ترفرف عليها ، وكنت أسمع هتافات طويلة حادة « فليحيى سعد » .

« أما قاعة الانتظار فكانت ملأى بالزائرين ، وعلى الرغم من كثرتهم دعانى السكرتير لمقابلة سعد زغلول باشا بمجرد وصولى ، دخلت على الرئيس ، فرأيته جالسا أمام مكتبه ، ولكنه ما كاد يقع نظره على حتى نهض وقدم لى يده مصافحا ثم قال : « أهلا وسهلا اننا فى حاجة اليك » ، ثم سرد لى الموضوع بلا مقدمة ، وقال لى أن خلافا جوهريا نشب بين الملك والوزارة على تفسير مادة من مواد الدستور المصرى ، ومطلوب منى أن أبدى رأيى فيها اذ أنها مأخوذة من الدستور البلجيكى ، وهى المادة ٧٤ من الدستور التى تنص على أن الملك يعين خمسى اعضاء مجلس الشيوخ ، فهل هذا حق خاص من حقوق الملك يستعمله بدون أن يشرك فيه وزرائه ؟ أم هو معلق على نص المادة ٤٨ من الدستور التى تقضى بأن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، ثم ختم رئيس الوزارة حديثه بحركة قوية وقال : « هذا هو الموضوع ، ويجب أن يفصل فيه فى ظرف أربع وعشرين ساعة » .

« بدأت اعتذر بضعف ذاكرتى محاولا التخلص من الموضوع ، ثم رجوت دولته أن يترك لى وقتا لمراجعة النصوص وللتروى ، وأثناء ذلك كانت المناقشة مستمرة ، فكم أعجبت يومئذ بقوة الذاكرة ومتانة الحجة وبلاغة البيان التى يمتاز بها هذا الشيخ السبعينى من العمر ، على الرغم من آلام المرض والنفى ، بل كم دهشت لارادته التى لا تقاوم .

« كانت الجموع الحاشدة تهتف آونة بعد اخرى ، وتطلب سعدا ، فخرج مرة ثم مرة اخرى ، وشكر المتظاهرين ، وأخيرا تهيجت أعصابه فانحنى الى النافذة وصاح بصوت الآمر : « دعونى اشتغل لمصلحتكم » ، ثم اغلق النافذة بعنف وختم حديثه معى قائلا :

« اذن الى الغد الساعة العاشرة فى سراى عابدين »

« آذنت الشمس بالغروب ، ووجدت صعوبة فى أن أفسح لنفسى طريقا بين جموع المتظاهرين المحتشدين عند خروجى من رياسة مجلس الوزراء ، وكانت الأعلام تهتز يمينا وشمالا ، والأنظار متجهة نحو النافذة المطل منها الشيخ الطويل القامة وقد مد يده الى الأمام كأنه يطرح بركته على الجموع .

« وعندما دخلت صباح اليوم التالى الى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة

لقطع الورق ، وكل حركاته تدل على التأثر ، اما زغلول باشا فكان جالسا أمامه ، متملكا لحواسه ، يتحدث بهدوء وسكينة .

« استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر : مليك ربى حسب التقاليد الشرقية وما تمتاز به تلك التقاليد من صفات الحكم الفردى يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة ، وامامه رئيس وزراء متمسك تمسكا شديدا بالامتيازات التى يضمنها له الدستور ، ولمحت من خلال العبارات الرقيقة فى الحديث ان تنافرا يوشك أن ينقلب الى كارثة اذا لم يعالج بغير ابطاء ، وسمعت زغلول باشا اثناء المناقشة التى كان يتزايد نشاطها يقول : « اذا استشير الشعب .. »

« نظرت من الشباك الزجاجى العريض الى الفضاء الواسع بميدان عابدين ، الى الرمل الأصفر الذهبى تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء الى اعمالهم ، والأولاد يمرحون ، ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحا وجسدا ــ كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة الهادئة الى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب !

« وفى تلك اللحظة تنبهت الى صوت سعد زغلول باشا وهو يقول : « أتقبل يا مولاى أ نيفصل جناب النائب العام فى الموضوع ، وأن يكون حكمه غير قابل للمناقشة ؟ » .

« فكر الملك هنيهة ثم قال فى لهجة تشف عن الاذعان : « لا بأس » .

« التمست أن يصرح لى بالاعتكاف قليلا ، فقادنى احد الأمناء الى قاعة مطلة على الحدائق الملكية .. منظر جميل .. هناك على بعد ارى قمة جبال المقطم مكسوة بأشعة الشمس ومحاطة بقباب المساجد ومآذنها الرشيقة ، وأمام ناظرى والى جوارى حديقة متسعة اختلطت فيها الزهور بأشجار النخيل واكتست أرضها بالخضرة .. امام هذا الأفق جلست وكتبت بعض كلمات بالقلم الرصاص .

« ثم عدت الى مكتب جلالة الملك ، فوجدت المتناظرين فى نفس موقفهما الذى تركتهما فيه ، فأبديت التصريح الآتى وقلبى يخفق من شدة التأثر : ليس لى الحق بأن اقيم نفسى قاضيا على النظام الدستورى الذى ينظم الآن مصير مصر ، ان عدم مسئولية الملك يعتبر اساسا لهذا النظام الذى يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته الا بواسطة وزرائه ، وهو مبدا لا يحتمل اى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد الى جميع اعمال الملك ، فاذا استثنى عمل واحد فان هذا الاستثناء يصيب النظام الدستورى فى روحه وأساسه ، لذلك ارى اذن أن تعيين اعضاء مجلس الشيوخ يجب ان يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » ، ثم أضفت الى ذلك ما يأتى : « وحيث اننى نلت اليوم الحظوة بأن اكون حكما فى هذا الموضوع بصفتى بلجيكيا ، ولتشابه الدستورين ، فلتسمح لى جلالتكم بأن اذكر بكل احترام أن ثلاثة ملوك تولوا عرش بلجيكا فى ظل هذا النظام الدستورى ، فالأول وضع أسسا متينة لاستقلالنا فى ظروف حرجة ، والثانى صبغ حياتنا القومية بصبغة عبقريته على الرغم من القيود التى وضعت فى سبيله ، اما الثالث فجلالتكم تعلم أن النظام الدستورى لم يمنعه من أن يكون جنديا عظيما ! ووطنيا عظيما ! » .

« وفى الحال قدم لى الملك يده وصافحنى قائلا : « اننى موافق على رأى يبدى بهذا الشكل » ، فعقب زغلول باشا على ذلك بقوله : « وأنا أيضا » .

« انتهت المقابلة ، وعندما رافقت رئيس الوزراء فى السيارة أخذ يدى بين يديه بعطف شديد ثم شكرنى قائلا : لقد أنقذت مصر من أزمة شديدة . وشديدة جدا(١) » .

وليس يخفى أن التحكيم عقد يلتزم به الطرفان النزول على حكم المحكم ، وقد رضى الملك فؤاد حكم البارون ڤان دن بوش ، وكان حكمه قاطعا وصريحا فى أن تعيين الشيوخ من خصائص الوزارة ، وصدر المرسوم الملكى بتعيين الشيوخ الذين عرضت الوزارة أسماءهم .

على أن هذه المسألة التى كان يجب أن يكون مفروغا منها بهذا التحكيم ، قد اثيرت بعد ذلك غير مرة ، وكانت سببا لأزمات هائلة بين الوزارة والقصر ، كأن لم يحصل فيها اتفاق أو تحكيم .

افتتاح البرلمان

١٥ مارس سنة ١٩٢٤

افتتح البرلمان يوم السبت ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، وكان يوما مشهودا فى تاريخ مصر الحديث ، فلأول مرة منذ وقع الاحتلال سنة ١٨٨٢ اجتمع نواب البلاد وشيوخها المنتخبون انتخابا حرا فى برلمان تتمثل فيه سلطة الأمة .

وقد أعاد هذا الافتتاح الى الأذهان حفلة افتتاح مجلس النواب الأول الذى اجتمع سنة ١٨٨١ فى عهد الثورة العرابية ، وكان أول مجلس نيابى كامل السلطة شهدته مصر الحديثة ، ثم عصفت به يد الاحتلال فألغى سنة ١٨٨٣ ، وظلت البلاد بلا دستور اربعين سنة متوالية ، الى أن ظفرت به سنة ١٩٢٣ ، وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

فاجتمع أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى دار البرلمان بهيئة مؤتمر ، وقد تكامل جمعهم منذ الساعة التاسعة صباحا .

يمين الملك

ودخل الملك فؤاد قاعة البرلمان فى الساعة العاشرة يحف به الأمراء والوزراء وكبار موظفى السراى ، فوقف النواب والشيوخ ، فحياهم وردوا التحية بالهتاف له ، وكان يرأس الجلسة اكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنا وهو المصرى السعدى باشا(٢) ، ولما وصل الملك الى الأريكة أقسم اليمين الدستورية بالصيغة الآتية (٣) : « أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » ، فهتف الأعضاء للملك وصفقوا طويلا ، ثم جلس وجلس الأعضاء .

---

(١) عشرون سنة فى مصر . للبارون ڤان دن بوش ص ٧٥ طبع سنة ١٩٣٢ .
Vingt anneés d'Egypte p. Baron Van Den Bosch

(٢) تنص المادة ١٢١ من الدستور على انه « كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ » وكان احمد زيور باشا قد عين رئيسا لمجلس الشيوخ ولكنه لم يكن وصل بعد من ايطاليا فرأس المؤتمر اكبر اعضاء مجلس الشيوخ سنا .

(٣) هى الصيغة الواردة فى المادة ٥٠ من الدستور .

خطاب العرش

وبعد تأدية هذه اليمين قدم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء الى الملك خطاب العرش ، وهو الخطاب الذى تضعه الوزارة فى مستهل الدورة البرلمانية وترسم فيه سياستها العامة ، وتلقيه باسم الملك ، فأخذه الملك وناوله سعدا فألقاه ، وهو أول خطاب عرش ألقى طبقا لدستور سنة ١٩٢٣ قال :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

« أهديكم أطيب سلامى ، وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم ، وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادىء العصرية ، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة .

« اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور ولا ريب فى أنها تبشر باقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة .

« لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من ادق المهمات واخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ، ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية ، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى لا انفصام له بين العرش والأمة . والذى توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذىأقسمناه ، وستؤدونه انتم عما قليل .

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى ادارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة ، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية ، ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات ، فعليها تنفيذ مبادىء الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية ، وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى اشار الدستور اليها ، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب ايقاف أعمالها ، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

« وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الايرادات والمصروفات متعادلة ، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية ، غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية ، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الادارة ، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة ، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

« ويجب اصلاح الادارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة ، وتوزيع الوظائف

المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط ، والشعور بالمسئولية والحرص على النظام ، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات .

« أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها ، غير أنه ينبغى النظر فى مراجعتها ، وتكميل نظامها ، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعا أعدل بل أيضا لتقرير رسوم على الايرادات المعفاة من الضرائب فى الوقت الحاضر .

« وغير خافه أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب يضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أهملت من سنوات .

« ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة الى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع نطاقها .

« ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى واصلاح حالة الامن والصحة العمومية وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الأولى والراقى .

« وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

« أيها الشيوخ والنواب .

« ان مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة ، منها ما أشرت اليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها ، ولكنى عظيم الثقة فى أن هذه المهمة تتم تدريجا بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن .

« ويملأ قلبى سرورا أن أفتتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وان يوفقنى واياكم لما فيه خير البلاد » .

وبعد أن انتهى سعد من تلاوة خطاب العرش هتف رئيس المؤتمر بحياة الملك ، فردد الأعضاء هتافه ، ثم نهض الملك للانصراف فوقف الأعضاء وهتفوا قائلين (ليحيى جلالة الملك ليحيى ملك مصر والسودان) ، ثم غادر الملك القاعة ، وانتهت بذلك حفلة افتتاح البرلمان .

اجتمع مجلس النواب عقب انفضاض جلسة المؤتمر برآسة أكبر النواب سنا وهو محمد سعيد بك نائب الكوم الطويل ، وحلف الأعضاء اليمين الدستورية ، وبجلسة ١٦ مارس انتخب احمد مظلوم باشا رئيسا للمجلس ، واحمد محمد خشبه بك (باشا) وحمد الباسل باشا وكيلين ، وكان ثلاثتهم من الوفديين ، وفى جلسات أخرى انتخب أعضاء هيئة مكتب المجلس ولجانه .

واجتمع مجلس الشيوخ يوم ١٥ مارس أيضا برآسة المصرى السعدى باشا ؛ وفى جلسة أخرى انتخب احمد زكى ابو السعود باشا وعلوى الجزار بك وكيلين .

ثم انتخب اهيئة مكتب المجلس ولجانه ، واخــذ كلا المجلسين يواليان عقــد جلساتهما .

الحياة الدستورية

المؤيدون والمعارضون

شهدت الحياة الدستورية فى مطلعها ، وكان لى من مساهمتى فيها ما يعطينى فكرة واضحة صحيحة عنها ، ومن حقى وقد لازمتها فى البرلمان الأول أن أتحدث عنها ، واذكر مالها وما عليها .

كنت فى هذا البرلمان معارضا ، وقد تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية من نواب الحزب اللوطنى ، وكنا لا نزيد عن أربعة وهم . عبد اللطيف الصوفانى بك وأنا والدكتور عبد الحميد سعيد والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، حملنا لواء المعارضة فى مجلس النواب ، وتبادلنا بيان وجهة نظرها فى مختلف المناسبات ، وكانت غايتنا من المعارضة أن نجعل من النيابة أداة جهاد وكفاح فى الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة الى الأخذ بوسائل الاصلاح فى شتى نواحيه ، وبعبارة أخرى اعتبرنا الحياة البرلمانية استمرارا لحياة الجهاد الذى كنا نساهم فيه من قبل ، ولذلك حرصنا على أن نسير على مبــادىء الحزب الوطنى داخل البرلمان ، فكنــا لانفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع فى ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الاصلاح ، ولم نكن ننظر الى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقــدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف واياها فيه ، ولم يكن يدور بخلدنا ان نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لاسقاطها حين استهدفت للأزمات التى انتهت باستقالتها .

ومن الانصاف ان اقول ان مجلس النواب ، وكانت غالبيته الهائلة وفدية ، كان يقدر المعارضة ، ويحسن الاصغاء الى ما تبدى من الآراء ، وليس لى ما اشكو منه من معاملة الغالبية لى فى هذا العهد ، بل بالعكس كنت ألمح منهم علائم التقدير والرغبة فى الانصات والاستماع الى آراء المعارضة .

واذكر أن اقول موقف لى فى هذا الصدد كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، وكان دورى فى الكلام يأتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الافضاء به ، وفى أثناء خطابه همس فى أذنى هارون سليم أبو سحلى (باشا) نائب فرشوط ، وكان يجلس خلفى ، ناصحا لى ان أتنازل عن كلمتى لانه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم الق بالى الى نصيحته ، وتكلمت معارضا فى دورى ، فألفيت من المجلس اصـــغاء تاما وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك . ورأيت مثــل ذلك فى كل مرة ، وكنا من ناحيتنا نجتنب العبارات العنيفة أو الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد أظن انها صارت اسسا صالحة للمعارضة النزيهة التى اجمع الكل على انها ضرورية للحياة الدستورية .

وقد انضم الينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوفديين الذين مالوا الى اتجاهاتنا ، فكانت عدتنا عشرين نائبا وهم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعى . عبد الحليم العلايلى . عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . محمود عبد الرازق . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل أبو سمره . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم أبو سحلى . على الطحاوى المغازى . أحمد المليجى . محمد الشريعى . خليل أبو رحاب . عبد الله أبو حسين . محمود وهبه القاضى . محمد توفيق اسماعيل .

وكنا نجتمع فى منزل عبد الله بك أبو حسين بالحلمية الجديدة لنتبادل الرأى فيما يكون موقفنا فى الجلسات الهامة .

تأليف الهيئة الوفدية البرلمانية

كانت الأغلبية العظمى من النواب وفديين كما أسلفنا ، وكانت نسبتهم فى مجلس الشيوخ تقل عن نسبتهم فى مجلس النواب ، ولكن كانت الأغلبية الكبرى لهم فيه ، وقد فكر الوفد فى تأليف هيئة وفدية من ممثليه فى البرلمان لكى يتبادلوا الرأى فى اجتماعات خاصة بهم فى المسائل التى ستعرض على المجلسين .

وتأليف مثل هذه الهيئة ليس بدعا فى النظم البرلمانية ، بل هى وسيلة لتنظيمها ، فلكل حزب الحق فى أن يجتمع أعضاؤه ويتدارسوا المسائل التى ستعرض على المجلس لكى ينظموا صفوفهم ولايتعارض بعضهم مع بعض فيما يعرض من الشئون الا فيما لامعدى من اختلاف الرأى فيه ، واذا كانت هذه الوسيلة ترمى الى هذا الغرض ولا تقضى على حرية الرأى فلا غبار عليها ، بل هى لازمة لتنظيم الحياة البرلمانية ومنع الفوضى بين جوانبها ، والأحزاب السياسية كلها تتبع هذا الأسلوب فى التنظيم .

وقد تألفت هذه الهيئة فى حفلة اقيمت يوم ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ بمنزل حمد باشا الباسل ، وكان المدعوون فيها من النواب الوفديين ، وأقيمت حفلة أخرى للشيوخ الوفديين فى ردهة البرلمان يوم ٢٤ مايو وافقوا فيها على تأليف هذه الهيئة .

أهم قرارات البرلمان

يطيب لى انصافا للحياة الدستورية ان أذكر فيما يلى أهم الأعمال التى صدرت عن البرلمان الأول سواء من مجلسيه أو احدهما وكان لها أثرها الطيب فى ترقية شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية :

١ – قرر أن كل ما يباع من أملاك الدولة لا يستخدم ثمنه فى مصروفاتها العادية بل يخصص لاستهلاك الدين العام (جلسة ٩ يونيه ١٩٢٤) ، وقد نفذ هذا القرار ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، وهو من أهم القرارات التى صدرت عن البرلمان وكان تحقيقا لارادة البلاد فى التخلص من الدين العام .

٢ – قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة اصدار البنك نوت (أوراق النقد) التى تجعل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية ، لما فى هذه التبعية من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ، ووضع نظام يجعل العملة المصرية

مستقلة عن العملة البريطانية ، وهو أول قرار لمجلس النواب بوجوب استقلال العملة المصرية (جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٣ ــ سحب المبلغ المودع بنك انجلترا من الاحتياطى (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

٤ ــ اعطاء الحكومة سلفا لشركات التعاون تنشيطا وتشجيعا للحركة التعاونية (نفس الجلسة) .

٥ ــ فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لاضافته الى ميزانية وزارة المعارف وتخصيصه لانشاء ١١٠ مدرسة أولية وادارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الاجبارى للبنين والبنات (جلسة ١٤ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٦ ــ فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لنشر وتشجيع الفنون الجميلة (نفس الجلسة) .

٧ ــ تشكيل لجنة حكومية لبحث حالة مصلحة الأملاك الأميرية ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين ادارتها ووضع مشروع لاصلاح الأطيان البور وتأجير ما يمكن تأجيره من الأطيان المنزرعة بالمزاد (جلسة ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤) .

وكان هذا القرار أول العهد بالاصلاح فى مصلحة الأملاك .

٨ ــ بيع اكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين (جلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٢٤) .

٩ ــ أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة (جلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٠ــ انشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (ديوان المحاسبة) ــ نفس الجلسة ــ وقد عنيت الوزارة بتنفيذ هذا القرار وورد فى خطبة العرش الثانية التى القاها سعد فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن الحكومة تشتغل بوضع نظام لهذا الديوان ، اذ جاء فى هذه الخطبة ما يلى : « ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لانشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الايرادات والمصروفات » ، ووضعت وزارة المالية مشروع هذا النظام واعتزمت الوزارة تقديمه الى البرلمان فى دورته الثانية لولا خادثة السردار التى أعقبها حل مجلس النواب وتعطيل الحياة البرلمانية .

١١ــ ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى الشركات الأجنبية وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب (جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٢ــ أن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضا للجمعيات الخيرية المصرية (نفس الجلسة) وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

١٣ــ حذف مبلغ ١٤٫٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصرى فى دخولها السودان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٤– حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الميزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٫٢٥٠ ج فى السنة وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات المهينة منذ سنة ١٨٨٢ ، فانقطعت سنة ١٩٢٤ بقرار البرلمان (جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤) .

١٥– تقرير قانون الانتخابات المباشرة وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر فى ٢٤ يوليه من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلسى النواب والشيوخ بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ ، وأبقى سن الناخب ٢١ سنة لانتخاب النائب ، وجعلها ٢٥ سنة لانتخاب عضو مجلس الشيوخ ، وهذا القانون من أهم أعمال البرلمان .

يتضح لك من هذا البيان أن البرلمان الأول قد اضطلع بمهمته قدر ما استطاع ، وسترى فيما يلى أنه أدى واجبه فى الأزمات الخطيرة ، ولعلك بعد هذا توافقنى على أن الحملات التى شنت عليه كان أغلبها صادرا عن تحامل واعتساف ، وأن الذين حلوا مجلس النواب الأول قبل أن يمضى عام على اجتماعه كانوا متجنين عليه ، ظالمين له ، وأن البلاد لم تفد من حله ، بل بالعكس كان هذا الحل توجيها انجليزيا نفذه عمال مصريون ، وكان بداية التصرفات التى أفسدت على البلاد حياتها الدستورية .

ما يؤخذ على البرلمان

على أن هناك بعض أمور تؤخذ على البرلمان الأول

من ذلك موقفه من قانون الاجتماعات والمظاهرات (١) الصادر سنة ١٩٢٣ فى عهد وزارة يحيى باشا ابراهيم وأحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ليقرها أو يلغيها ، وهو قانون يضيق حق الاجتماع ويقيده بقيود هى بمثابة الحجر على حرية الاجتماع ، وقد أحيل هذا القانون على لجنة الداخلية بمجلس النواب لتقديم تقرير عنه ، فبحثته اللجنة بحثا مستفيضا ورأت وجوب الغائه وقدمت تقريرها بذلك الى المجلس ، فقرر الغاءه باجماع الآراء .

صدر هذا القرار بجلسة أول يوليه سنة ١٩٢٤ ، ولكن الوزارة طلبت فى الجلسة التالية (٢ يوليه) اعادة النظر فى قرار الالغاء بحجة أنها لم تكن حاضرة فى جلسة أول يوليه ، وتولى سعد شرح هذا الطلب بنفسه وتمسك به ، فعدل المجلس عن قراره الأول ، وقرر تأجيل المناقشة فى القانون حتى تقدم الحكومة مشروع قانون آخر للاجتماعات ، وكان واجبا على المجلس وقد أصدر قراره الأول باجماع الآراء أن يتمسك بهذا القرار ولا يعدل عنه ، وقد قدمت الحكومة بعد ذلك مشروعا بتعديل قانون سنة ١٩٢٣ قبله مجلس الشيوخ وأحاله الى مجلس النواب ، وهذا أحاله الى لجنة الداخلية ، ولكن انفضاض الدورة البرلمانية (٢) حال دون فحصه وعرضه على المجلس ، ثم حل المجلس فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما سيجىء بيانه ، فبقى القانون القديم قائما بأحكامه الاستبدادية ، وكان عدول المجلس عن قراره الأول هو الذى أدى الى هذه النتيجة ، ومن سخرية القدر أن الأغلبية البرلمانية قد حوربت ببقاء هذا القانون واستخدمته حكومة سنة ١٩٢٥ فى تفريق اجتماعاتها وتقييد حريتها

---

(١) هو القانون رقم ١٤ الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٣ الذى سبق الكلام عنه ص ١٠٠

(٢) انفضت الدورة البرلمانية الاولى فى ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤ .

المآخذ على وزارة سعد

لوزارة سعد أخطاء عدة تؤخذ عليها ، فمن ذلك أنها كانت تضيق صدرا بالمعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، فمع أن مجلس النواب كان فى الجملة واسع الصدر بازاء المعارضة فالوزارة نفسها لم تكن على هذا الغرار ، ويلوح لى أنها كانت تنظر الى المعارضين بعين الحقد ، وبدا ذلك فيما اضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة ، وكان واجبا على الوزارة أن ترحب بالمعارضة الدستورية ، لأنها ولا شك عنصر هام من الحياة البرلمانية الصحيحة ، وقد قيل عنى اننى بمواقفى فى المعارضة كنت أريد احراج سعد ، ولعمرى ان هذا كان أبعد ما يكون عن خاطرى ، فانى ما قصدت احراج سعد أو وزارته ، بل كنت أرى فى الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا أفتأ أحمل على سياسة العدوان البريطانى فى مختلف المناسبات ، وهى الخطة التى اتبعتها الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان فى يونيه ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان .

وقد بدرت من سعد كلمة قالها بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت خطأ كبيرا ، وهى قوله لى : « هل عندكم تجريدة » عندما ما وجهت سؤالا الى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التى كان الانجليز يقيمونها فى الجزيرة (بالسودان) ، وقال قوم انى باثارتى هذا الموضوع الهام كنت أريد احراج سعد ، والواقع أنى ما أردت احراجا ، بل أردت التنبيه الى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات ، هذا الى أن سؤالى كان موجها الى وزير الأشغال ، والسؤال كما تحدده الاوضاع البرلمانية مقصور على السائل والمسئول ، ولكن سعدا تدخل فى النقاش وقال تلك الكلمة التى أراد بها أن يظهر استحالة وقف هذه المشروعات ، وقد اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، أما أنا فلم يزد تعليقى عليها على قولى : « اننا كنا ننتظر أو نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا أن نسمع كلمات تبعث اليأس فى النفوس » .

ومن الحق أن أقول ان كلمات سعد فى الجلسات اللاحقة كانت من أقوى ما قاله رئيس وزارة عن السودان من فوق منبر البرلمان ، كما سيجىء بيانه .

لم تكن اذن وزارة سعد واسعة الصدر بازاء المعارضة البرلمانية ، وكان يضيق صدرها أيضا بالصحف المعارضة ، فتعقبتها بالاضطهاد والتحقيق والمحاكمة ، واخلت بينها وبين المظاهرات الصاخبة ضدها ، ووقفت جامدة بازائها ، وكان هذا ولا شك مأخذا كبيرا على سياستها ، كانت هذه المظاهرات العدوانية تقوم ضد الصحف المعارضة فلا تبذل الوزارة أى جهد جدى لمنعها ، وقد طلب مرة من سعد أن يمنع اعتداء وقع على جريدة الاخبار التى كان يصدرها المرحوم أمين بك الرافعى ، اذ كان المتظاهرون يقذفونها بالطوب والحجارة ، فقال لمحدثه : « أتريدون منى أن أحمى خصومى ؟ » ، وهو قول لا يتفق مع واجب الحكومة فى حماية حرية الرأى ، لأن حرية الرأى حق من الحقوق التى كفلها الدستور للمصريين جميعا ، وهذه الكفالة واجبة لمؤيدى الحكومة وخصومها على السواء ، اما أن تقتصر كفالة الحرية على المؤيدين دون المعارضين فهذا اهدار لحرية الرأى .

ومن مظاهر حنق الوزارة على الصحف المعارضة كثرة تحقيقات النيابة مع معظم هذه الصحف ، وقد حوكمت جريدة السياسة على مقالات عدتها الحكومة اهانة

لهيئة مجلس النواب وهيئة مجلس الشيوخ ، وقدمت النيابة الدكتور حافظ عفيفى بك صاحب امتياز الجريدة والدكتور محمد حسين هيكل بك رئيس تحريرها والاستاذ محمد توفيق دياب أحد محرريها لمحاكمتهم على هذه المقالات .

فقضت محكمة جنايات مصر فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ببراءة الدكتور حافظ عفيفي بك والاستاذ توفيق دياب وبغرامة قدرها ثلاثون جنيها على الدكتور محمد حسين هيكل بك ، ورفع نقض عن هذا الحكم ، فقضت محكمة النقض بالغائه وبراءة هيكل بك ، وكانت هذه القضية أولى القضايا الصحفية فى عهد وزارة سعد .

وأسرفت الوزارة فى التحقيق مع الصحفيين المعارضين وتقديمهم الى المحاكمة ، وقد قضت المحاكم فى معظمها بالبراءة .

وزارة سعد والمحسوبية

ومن عيوب وزارة سعد استبقاؤها آفة المحسوبية فى وظائف الدولة ، وظهرت هذه المحسوبية فى التعيينات وفى الترقيات ، ولم تبال الوزارة انتقاد الناقدين ، بل قال سعد فى حديث له بجريدة (الليبرتيه) : « انى لآسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء والا لكنت عينت منهم فى كل مكان ولكان عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة : اسما ومعنى ودما » ، وقال أيضا « انى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الادارة حسب آرائى » .

وليس يخفى أن المحسوبية آفة وبيلة تعيب الحكم وتفسده ، ولقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من انصارها أو من غيرهم ، لأن الحكومة البرلمانية اذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاية والمؤهلات ومصلحة العمل ، حقا أن للحكومة البرلمانية أن تسند بعض المناصب الكبرى الى انصارها لتكفل انتظام أداة الحكم ، بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، ولكن على أن يكون ذلك فى اضيق دائرة ممكنة ، وأن يجرى العمل على مثل ما يجرى عليه فى انجلترا مثلا ، فان الوزارات فيها حزبية ، ولكن كل حزب ينال الأغلبية ويتولى الوزارة يعتبر الموظفين جميعا ابناءه وعماله بصرف النظر عن لونهم الحزبى ، هذا الى أن فى انجلترا مناصب دائمة فى الوزارات لا يتغير شاغلوها بتغير الوزارة ، ومصر محرومة مثل هذا النظام ، وترتب على ذلك أن المحسوبية أثرت فى مشروعات الحكومة وحرمتها ميزة الثبات والاستقرار .

ولو أن وزارة سعد منعت المحسوبية فى الوظائف لخدمت أداة الحكم خدمة كبرى ، ولكنها لم تفعل واقرت هذه الآفة ، وسارت عليها الوزارات اللاحقة ، حقا أن خصومها لم يكونوا مخلصين فى حملتهم عليها من هذه الناحية ، ولم يقصدوا خيرا ولا اصلاحا ، بل كانوا يريدون أن يدال لهم منها فحسب ، كل هذا صحيح لا شبهة فيه ، ولكنه لا يمنع أن المحسوبية كانت من أكبر المآخذ على وزارة سعد .

حوادث السودان

كان لثورة سنة ١٩١٩ صداها فى السودان ، فقد تأثر لها الشباب السودانى المثقف ، ونهضوا يبثون الفكرة الوطنية فى نفوس اخوانهم ، وتعددت وتلاحقت مظاهر هذا النهوض ، ففى سنة ١٩٢٠ تألفت جمعية من بعض الشباب سميت « جمعية

الاتحاد » تدعو الى الاستقلال التام لمصر والسودان ، وأخذت في تهيئة الشعب للتحرر من النير الانجليزى وتعده للنهوض فكريا واقتصاديا ، نذكر من مؤسسى هذه الجمعية المرحوم عبيد أفندى الحاج الأمين . والاستاذ توفيق أحمد البكرى . والاستاذ بشير عبد الرحمن . والاستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل (وكانوا وقتئذ من طلبة كلية غردون) وغيرهم من الطلبة ، وبعض الأعيان والموظفين ورؤساء العشائر ، وأخذوا يبثون أفكارهم في صمت وسكون ، وألفوا عدة فروع لجمعيتهم في بعض المدن .

ولما جاءت سنة ١٩٢٢ نهض الضابط السودانى الباسل الملازم الأول على عبد اللطيف يجاهد علنا بالانتقاض على النظم الاستعمارية ، وأعلن مبادئه الوطنية ، وقوامها اعتبار مصر والسودان وحدة واحدة لا تتجزأ ، وتحرير السودان من الاستعمار البريطانى ، ونشر هو وزملاء له من الشباب رسالة حملوا فيها على الاستعمار البريطانى ، خلاصتها :

١ ــ ان الانجليز يسعون لفصل السودان عن مصر رغما من ارادة أهله .

٢ ــ ان الذين خطبوا ووقعوا على عرائض الولاء للحكم البريطانى لا يمثلون الا أنفسهم .

٣ ــ ان السياسة الانجليزية لم تجلب للسودان أى منفعة تعود على أهله .

٤ ــ انها أثقلت كاهل الأهلين بالضرائب .

٥ ــ انها لم تنصف سكان المديريات ولا سيما أهل الجزيرة فقد أخذت أراضيهم وسلمتها للشركات الانجليزية .

٦ ــ احتكرت القطن والسكر .

٧ ــ احتكرت جميع الوظائف الممتازة وحرمتها على أهالى البلاد المتعلمين الاكفاء .

٨ ــ ان أموال البلاد ، تصرف جزافا في بناء واصلاح المنازل الفخمة لسكنى الموظفين الانجليز .

٩ ــ ان الموظفين الوطنيين يسكنون في بيوت من القش والطين على حسابهم من مرتباتهم الضئيلة وهذه المساكن عرضة للتدمير بسبب الحرائق أو السيول الجارفة .

١٠ ــ ان التعليم ناقص في كلية غردون والمدارس الأخرى .

وقد قابلت الحكومة البريطانية في السودان هذه الحركة بالاضطهاد والقمع ، واذ كان يتزعمها ذلك الضابط الشهم ، فقد وقفته عن العمل وقدمته للمحاكمة أمام محكمة الجنايات بالخرطوم ، فقضت عليه في يونيه سنة ١٩٢٢ بالحبس سنة كاملة ، وقد اهتزت مشاعر السودانيين لهذه المحاكمة وأحاطوا الضابط السجين بعطفهم واعجابهم وتأييدهم .

ولما تألفت وزارة سعد سنة ١٩٢٤ كان لتأليفها أيضا صداه وأثره في السودان ، فازدادت الحركة الوطنية نشاطا واتساعا ، وجاشت نفوس الطبقة المثقفة من أبنائه بالأمل في أن يكون تأليف الوزارة الشعبية فاتحة عهد جديد تتحقق فيه أهداف وادى النيل ، وأعربوا عن شعورهم الفطرى في التضامن مع مصر والمساهمة في برنامجها القومى وتوثيق أواصر الوحدة بين مصر والسودان والتعاون مع المصريين في تحقيق الجلاء عن وادى النيل ، وكان الانجليز من ناحيتهم ماضين في سياسة فصل السودان عن مصر واعتباره مستعمرة انجليزية ، فاستثارت هذه السياسة

الشعور الوطني في السودان ، وظهر هذا الشعور بمظاهر شتى ، مما جعل الانجليز يوجسون خيفة من استفحاله واتساع مداه ، وخشى بعضهم أن يؤدى الى ثورة تشبه ثورة سنة ١٩١٩ في مصر أو ثورة المهدى سنة ١٨٨٠ .

وقد وقع الاحتكاك غير مرة بشأن السودان بين وزارة سعد والانجليز ، وكان لكل احتكاك صداه في السودان ، وسنذكر فيما يلى مظاهر هذا الاحتكاك وأطواره

تمثيل السودان في معرض ومبلى

أقيم في سنة ١٩٢٤ معرض عام لمستعمرات الامبراطورية البريطانية في ومبلى بالطرف الشمالي الغربي للندن ، اشتركت فيه حكومة السودان دون أن تأخذ رأى الحكومة المصرية .

كان هذا الاشتراك افتياتا على حقوق مصر والسودان معا ، اذ مثل السودان في هذا المعرض باعتباره مستعمرة بريطانية ، وما أن علم سعد بهذا الافتيات حتى احتج عليه ووقف موقفا محمودا ، فأرسل في أواخر ابريل سنة ١٩٢٤ برقية الى السير لى ستاك باشا الحاكم العام للسودان قال فيها : « وصل الى علمى أن السودان سيمثل رسميا في معرض الامبراطورية البريطانية الذى سيفتتح قريبا في ومبلى أرجو افادتي على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك في هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ، وكيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية » .

كانت هذه البرقية بمثابة احتجاج على تصرف الحاكم العام ، فارتبك السير لى ستاك من هذه الرسالة التى لم يتعود مثلها من الحكومات المصرية السابقة ، وبعث بها الى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطاني في مصر ، فأرسل خطابا الى سعد أخبره فيه أنه أرسل تلغرافا يطلب المعلومات من حكومته عن جلية الأمر ، ومتى ورد اليه الرد أخبره به حال وصوله ، فلم يقابل سعد هذه الطريقة في الرد بالسكوت ، وبخاصة اغفال الحاكم العام الرد عليه ، فأرسل اليه برقية أخرى قال فيها : « بعثت اليكم بتاريخ ٣٠ ابريل الماضى برقية لم ترسلوا الرد عليها ولقد أخبر اللورد اللنبى انكم خاطبتموه بخصوصها ، وحيث ان المسائل التى كلفتكم بها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم فانى مازلت في انتظار الرد منكم وأرجو الا يتأخر الرد زيادة عما مضى » .

وأرسل سعد في اليوم نفسه الى وزير مصر المفوض في لندن (عبد العزيز عزت باشا) لكى يحتج بشدة لدى الحكومة البريطانية أولا على كونها أقدمت على دعوة السودان رأسا ورسميا للاشتراك في معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية وتخطيها لها ، و (ثانيا) على أن قبول حاكم السودان العام وقع بدون اذن من الحكومة المصرية وفي كلا الأمرين اعتداء صارخ على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية .

وقد رد الحاكم العام على برقية سعد ببرقية قال فيها : « آسف أشد الأسف لتأخر الرد على تلغراف دولتكم الرقيم ٣٠ ابريل ، وقد أبلغت المعلومات التى طلبتموها دولتكم الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة ، وكنت اظن أن فخامته أبلغ دولتكم المعلومات المطلوبة الى أن وصلنى تلغرافكم الرقيم ١٠ مايو ، على انى علمت أنه قام بذلك الآن ، وانى أقدم اعتذارى على ما بدا من عدم اللياقة في تأخير الرد على برقية دولتكم الأمر الذى يرجع الى هذا الفهم الخاطىء وهو ما آسف له كل الأسف » .

وفى ١٢ مايو تلقى سعد من اللورد أللنبى خطابا قال فيه :

« يلزمنى أن أبين لدولتكم أن السير لى ستاك جرى فى حالة طلب دولتكم الى طبقـا للتقاليد المعمول بها فقد كانت القاعدة المقررة فى المـاضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحكومة السودان انما يكون عن طريق المندوب السامى ، لذلك فانى أظن انكم توافقون على أن ما صنعه السير لى ستاك لم يكن فيه أى مساس بالحكومة المصرية » .

وأخبره فى الخطاب نفسه بالمعلومات التى تلقاها من حكومته عن دعوة السودان لمعرض ومبلى ويقول فيها :

« ان هذه الدعوة التى وجهت منذ أكثر من سنتين من سكرتيرية تنظيم المعرض لأهميته التجارية ، ونظرا لان كثيرا من الاموال الانجليزية تستغل فى الاعمال التجارية بالسودان وصلت الدعوة عن طريق المنـدوب السامى وأجابها حاكم الســودان عن الطريق عينها طبقا للاجراءات المعمول بها ، وان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها أن تطلب أخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر ، وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب الســامى أو الحكومة البريطانيـة ما عرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضــات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونيه سنة ١٩٢٠ ، ومن جهة أخرى فان معرض ومبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية ، بل ان فيه أشياء أخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ، ومعرض من التيبت ، وأخيرا فانه موصوف فى الخرائط والكتالوجات المعروضة فى القسم الخاص بافريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه » .

وقد رد عليه سعد باشا فى ٩ يونيه بخطاب جاء فيه : « لقد أوضحت للمستر كار قبل سفره بالاجازة وبعده للمستر فرنس أثنـاء الكلام معهما فى هذا الشأن أنه من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة للتخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان ، فان اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ ، ولو أنه ليس هنا مجال مناقشة أصلها ولا تحديد معناها ، الا انه من الواضح أنها تتعارض فى معناها وفى مبناها مع النظرية المذكورة فى خطاب فخامتكم ، وفى الحقيقة انه يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفـاقية المذكورة أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته وتنص المادة الرابعة صراحة على أن كل اعلان للقـوانين والأوامر واللوائح يجب أن يبلغ فى الحال الى المعتمـد البريطانى فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه فان الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفـاقية سنة ١٨٩٩ ، وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخابر ان مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق ، ففى سبتمبر سنة ١٨٩٠ وصل الى الحكومة المصرية من الحاكم العـام للسودان رأسا مشروعان بقانون للعمل بهما فى السودان ، مصحوبة برجاء من الحاكم العام للسودان الى رئيس مجلس النظار أن يؤيدهما أمام المجلس ففعل ، ثم أرسل تلغرافا الى الحاكم العـام يخبره بالمصادقة على المشروعين بعد ادخال تعديلات معينة فى نصوص الأوامر التى تنص على سريان العمـل بهما فى السودان وقد رد الحاكم العام فى الحال معربا

شكره ومؤكدا بانه سيعمل بالتعديلات التى وضعها مجلس النظار ، وبما انه لم يحدث بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ امضاء أى اتفاق آخر مغاير لها فلا يكون هناك أى مبرر لاتباع طريقة أخرى للمخابرة بيننا وبين حاكم السودان العام ، أما من جهة تمثيل السودان بمعرض ومبلى فقد بينت أنه بالنظر الى الظروف التى حدث فيها لا يمكن أن يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت أنه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية أى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت ، وليس هذا حال معرض ومبلى ، ولذلك احتججت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية ولا شك أنه كان يسرنى ألا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الوضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور ، ولست فى حاجة الى أن أزيد على ما تقدم ، انى آسف لأن هذا الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات ، نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر ماكدونالد ، ولكن من واجبى أن احتج على كل عمل اعتبره ما سا بحقوق مصر » .

ووقفت المسألة عند هذا الحد

منع وفد سودانى من السفر الى مصر

وأعقب مسألة تمثيل السودان فى معرض ومبلى أزمة أخرى نشأت عن منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التى دبرها الانجليز هناك ، منعت الحكومة سفر هذا الوفد الى مصر واعتقلت بعض أعضائه ، فى الوقت الذى أخذت فيه تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطانى .

صدى حوادث السودان فى البرلمان

كان لهذه الأزمة صداها فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان . تكلمت فيها ، وتكلم عبد اللطيف الصوفانى بك وحمد الباسل باشا ومحمود علام بك وأحمد رمزى بك ، ومما قلت فى كلمتى (١) :

« ان البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفى هذه الأيام تدور حوادث خطيرة فى السودان ، اذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

« أما الحركة الطبيعية فهى التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوى الرأى فيه ينادون بأنهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لاظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن اداء هذه المهمة الوطنية .

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى ؛

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ .

فهذه حركة لايمكن السكوت عليها لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن انما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية ، واذا قلت السيادة المصرية فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما اقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

« فازاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا .

« سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وأن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عونا للعمران فى السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع وأقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، الى أن قلت : « فأضم صوتى الى الصوفانى بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف لانه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة مع جماعة من اخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن على أفندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه الا انه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى ، واظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا اذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علنا بأننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك بكل اخلاص ».

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسألة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشاركم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر .

« والاجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لاظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثانى : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر ، فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل اعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

« اذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول انها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية .

« أنا فى تصريحى هذا منضم اليكم فيما أعلنتم من ان هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات : بدون شك) .

« وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضــون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنـا بالسودان كاخوان لهم معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، أقول ان هذه الاجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وانى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » .

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، أحدهما منى ، وهذا نصه :

« على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر للاعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناوارت المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » .

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحـات الحكيمة التى أبداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الاجراءات غير الشرعيـة القائمة فى السـودان للسعى فى فصـل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال » .

فوافق المجلس بالاجماع على الاقتراحين معا .

واصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه .

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان
فى مجلس اللوردات

وعلى أثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هـذا المجلس قائلا : « ان الحكومة البريطانيـة لا تترك السـودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى ، واستطيع أن أقول من غير تردد ان نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » .

فظهر من هـذا التصريح أن وزارة العمـال لا تختلف عن غيرها فى سـياستها الاستعمارية فى السودان ، وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« انى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصـفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاصب ، ضـد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن ، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ

هذا الحق وتصل الى التمتع به ، وان كنا فى حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا فاننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبنــاءهم ، وأبنــاء أبنــائهم ، ولابد أن يأتى يوم يفــوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، ان حقوق الأمم لا تضيع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغــاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يقتفون خطواتنا فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم ان شاء الله تعالى (تصفيق) .

الى أن قال : « أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات « انها ستكون على أســاس تصريح ٢٨ فبراير ســنة ١٩٢٢ » وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته فى البيان الوزارى ، استنكرته فى كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن ، وأقول انهم وان قالوا اننــا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فانى لا أدخل فى المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى ، وقلت لكم أيضا انى اذا لم أصل الى هــذا فانى أتخلى عن الحكم وأنا مســتعد لهذا التخلى (أصــوات ــ أبدا . حاشا) ، هــذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصــفيق متواصل) .

وقد عقبت على خطبة سعد بكلمة قلت فيها :

« أرى واجبا على أن أبدأ كلمتى بتوجيه جزيل الشكر والثناء الى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التى فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتى ، نحن فى صراع مع السياسة الانجليزية ولسنا منخدعين فى تلك السياسة ولا معتقدين البتة ان هذا الصراع ينتهى فى ساعة أو فى يوم ، ولكن هذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لابد أن ينتهى بفوز الحق وخذلان البــاطل (تصفيق) ، وما التصريحات الســياسية التى تلقى فى مجالس النواب الا ســهام يتراشق بها المتخاصــمون كما يترامى المتقــاتلون بالقنابل فى ساحة القتــال ، فهذه التصريحات التى فاه بها الساسة الانجليز أخيرا فى مجلس اللوردات انما هى سهام يقصد منها أن تثبط عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا الى هذه الطريقة فى كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنــا فى ســنة ١٩١٩ ســمعنا فى مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحــات القديمة لتفل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا الى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها ، الى أن قلت : « والآن أقول لكم انه اذا كان الانجليز يعتقدون اننا ضعفاء أمامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر واننا اذا كنا ضــعفاء ماديا فنحن أقوياء معنويا : ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشــعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعا أن المصرى هو مادة العمران فى السودان فلا يمكن بقــاء العمران هناك اذا انقبضت الأيدى المصرية عن العمــل ، فقد قال لى خبير بشــئون السودان عاد منــه أخيرا : ان الانجليز لا يســتطيعون أن يقيموا مشروعات الرى فى السودان اذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية وقــد جربوا مرارا أن يستخدموا عمالا صوماليين أو هنودا أو يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا

هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل ، والتجأوا أخيرا الى عمال مصر وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية ، في يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو ألا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين في تلك البلاد ، وفي هذه الحالة لا اظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية ، أنا لا أقول اننا نلجأ الى طرق العنف والثورة ، ولكن في يدنا قوة سلبية أمضى سلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هي السر في تلك الحقيقة التاريخية التي أجمع عليها المؤرخون وهي « ان وادي النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هي مصداق للحديث الشريف « مصر كنانة الله في أرضه فمن أرادها بسوء قصمه الله » (تصفيق) .

أزمة وزارية بسبب السودان

عرض سعد استقالته على الملك فؤاد يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤ على أثر خطبته في مجلس النواب عن السودان اذ رأى في تصريحات اللورد بارمور في مجلس اللوردات ما يحمله على التخلي عن المفاوضة وبالتالي عن الحكم ، ولكن الملك لم يقبل استقالته وبقيت الوزارة .

جمعية اللواء الأبيض

وفي غضون سنة ١٩٢٤ تألفت بالسودان جمعية من شباب الوطنيين سميت « جمعية اللواء الأبيض » غايتها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام الى مصر في الحركة الوطنية وتحقيق الجلاء عن وادي النيل ، وزادت الجمعية نشاطها لمناسبة تأليف وزارة سعد وانعقاد البرلمان المصري ، وتألفت هيئتها التنفيذية برآسة الملازم الأول علي عبد اللطيف البطل السوداني ووكيلها عبيد أفندي الحاج الأمين أحد مؤسسي جمعية الاتحاد الأولى ومن أبطال الحركة الوطنية ، وضمت الجمعية طائفة من خيرة الشباب ، نذكر منهم : عرفات أفندي محمد عبد الله . ومحمود أفندي محمد فرغلي وصالح أفندي عبد القادر وحسن أفندي صالح (وبعض هؤلاء من موظفي الحكومة بالخرطوم) ومحمد أفندي سر الختم المهندس السوداني بمصلحة الري المصرية بالخرطوم . والسيد محمد المهدي التعايشي وعلي أفندي ملاسي ، ووهبه أفندي ابراهيم الموظفين بمصلحة البريد والتلغراف ، والشيخ محمد زكي عبد السيد القاضي الشرعي بواد مدني . وعبيد صالح ادريس بالجمارك . والشيخ عمر دفع الله التاجر بأم درمان الخ . وانشئت فروع للجمعية في العطبرة وحلفا وبور سودان والأبيض وواد مدني وغيرها من العواصم .

وكان لهذه الجمعية فضل كبير في بعث الحركة الوطنية وتأليف المظاهرات المنادية بوحدة مصر والسودان .

المظاهرات في السودان

قامت المظاهرات الشعبية العدائية للانجليز في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، وبدات بمظاهرة طبيعية مفاجئة يوم ١٩ يونيه لمناسبة تشييع جنازة الصاغ المصري عبد الخالق حسن مأمور أم درمان ، وكان معروفا بجميل الأخلاق وكريم السجايا ، فشق نعيه على السودانيين وسار في جنازته الألوف العديدة منهم ، فكانت جنازة شعبية هائلة ، وفي ختامها نهض الشيخ عمر دفع الله ونادى بصوت جمهوري : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل معي : لتحيى الأمة المصرية . ليحيى الاستقلال التام لمصر والسودان . ليحيى الاستقلال التام لوادي النيل . ليحيى فؤاد ملك مصر والسودان ليحيى سعد باشا زغلول . لتحيى الشبيبة المصرية » فرددت الجموع هتافه

بحماسة وقوة ، وساروا بشكل مظاهرة طافت أم درمان وسوقها واستمرت الى مغرب الشمس ، وتعددت المظاهرات العدائية للانجليز فى الايام التالية ، فقابلتها الحكومة السودانية (الانجليز فعلا) بمنتهى القسوة واعتقلت كثيرين من شباب السودان وزجتهم فى السجون وعوملوا فيها أفظع معاملة ، وقبض فى حلفا على اليوزباشى زين العابدين عبد التام والسيد محمد المهدى التعايشى عضوى الوفد الذى أزمع السفر الى مصر يحملان عرائض ووثائق تبين شعور البلاد ، وأعيدوا الى السودان مقبوضا عليهما .

وقبض على الضابط الشهم على عبد اللطيف زعيم حركة المقاومة وحوكم من جديد بتهمة التحريض على الثورة .

وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة ، ثم حكم عليه بعد ذلك فى تهمة مؤامرة لقلب نظام الحكم وحكم عليه فيها بالسجن سبع سنوات مضافة الى الثلاث السابقة (وهو الآن فى مستشفى بالقاهرة ، شفاه الله) (١) .

واعتقل محمد أفندى سر الختم المهندس السودانى عقب القائه خطبة فى أحد المساجد استشهد فيها ببعض آى الذكر الحكيم وهتف فى ختامها بحياة « ملك مصر والسودان » وحكم عليه بالسجن . وممن اعتقلوا فى هذه الحركة الأفندية عبيد الحاج الأمين وكيل جمعية اللواء الأبيض وقد انتهت اليه رآستها ، وصالح عبد القادر وحسن مدحت وموسى احمد لاظ ومحمد عبد البخيت وجابر عبد الله والشيخ عمر دفع الله وحسن شريف وعلى سيد أحمد رخا والطيب عابدون وعلى ملاسى وعبيد صالح ادريس وعمر احمد الفلكى وغيرهم بتهمة التحريض على التظاهر ولندائهم باستقلال وادى النيل .

وقبض على بعض الموظفين والضباط المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات كما اعتقل كثير من السودانيين الأحرار وحكم على على أفندى ملاسى بالسجن ست سنوات ، وحكم على عبيد الحاج الأمين زعيم شباب السودان ورئيس جمعية اللواء الأبيض بعد اعتقال زعيمها الأول على عبد اللطيف بالسجن ثمانى سنوات ، ومات رحمه الله سجينا فى « واو » عاصمة مديرية بحر الغزال النائية التى جعلوها معتقلا لزعماء الشباب مبالغة فى تعذيبهم والتنكيل بهم والاجهاز عليهم ، وحكم على سيد أحمد أفندى رخا بالسجن سنتين ونصفا ، وبالسجن ستة شهور على كل من : الطيب أفندى عابدون وعبيد أفندى صالح ادريس ومحمد أفندى هدية منصور ووهبه أفندى ابراهيم ومحمد عبد المنعم أفندى زايد وأحمد أفندى صبرى زايد .

مظاهرة طلبة المدرسة الحربية

وفى صباح يوم السبت ٩ اغسطس خرج تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم من المدرسة فى مظاهرة عسكرية منظمة حاملين البنادق والحراب والعلم المصرى ، واخترقوا المدينة بنظام هاتفين بحياة مصر والسودان واستقلال وادى النيل وحياة ملك مصر والسودان وحياة سعد ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط على عبد اللطيف ، واستمروا فى مظاهرتهم نحو أربع ساعات ، فاضطربت الحكومة لهذه المظاهرة وأنفذت الأورطة الانجليزية المعسكرة فى الخرطوم الى المدرسة واستولت على الذخائر التى كانت بها ، فلما عاد الطلبة اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم

(١) هامش الطبعة الثانية — توفى الى رحمة الله فى نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

الدخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ، وأحاطت القوة البريطانية بالمدرسة ، ثم توسط آباء الطلبة وذووهم وحملوهم على تسليم أسلحتهم فسلموها فى المساء ، وألقى القبض على زعمائهم وحكم على بعضهم بالسجن ، وأقفلت المدرســة .

مظاهرة أورطة السكة الحديدية بالعطبرة

وفى يوم ٩ أغسطس بالذات خرجت أورطة السكة الحديد بالعطبرة فى مظاهرة تهتف بوحدة مصر والسودان ، ولم يكن لدى رجالها أسلحة ، فقامت فصيلتان من الجيش البريطانى وقمعتها ، واستؤنفت المظاهرة فى اليوم التالى والذى يليه فحاصرها الجنود البريطانيون فاخترق رجال الأورطة خط الحصار دفعتين ، وأطلق الجنــود البريطانيون عليهم النار ، وأسفر ذلك عن قتل أربعة من الأورطة واصابة أحد عشر باصابات خطرة .

وقد اجتمع مجلس الوزراء على أثر ابلاغه هذه الحوادث ، وأصدر البيان الآتى :

« فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرســة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنـــادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى أثناء ذلك أخذت الدخائر من المدرسة فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم مالم ترد اليهم الدخــائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحــة اذا استعملت معهم القوة وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء وانه ألقى القبض على رؤســاء الحركة ، وقيل ان هــذه المظاهرات وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية وعلى مشروع الجزيرة ، وابلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت فى اليوم نفســـه بمظاهرة غير منتظمة وأحدثت اتلافا وأن فصيلتين من الجيش البريطانى قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن هذه المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصــار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديد فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين ماتا متأثرين بجراحهما واصابة أحد عشر باصابات خطرة وخمسة بجراح خفيفة واصابة غلامين كانا بالثكنة باصابات خفيفة فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الاجراءات الآتية :

أولا ــ الاستعلام من حاكم السودان العام طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع اليها والاجراءات التى اتخذت فى شأنهــا واخطار الحكومة أولا فأول بما يحصل فيها .

ثانيا ــ أبلغت الحــكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلنــدره وكلفتــه تبليــغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب ايقاف المحاكمات والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسؤوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنا للدماء .

« وان الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وفى الوقت نفسه أرسلت الحكومة البريطانية الى حكومة مصر مذكرة تشتمل على ما يأتى :

أولا — « ان الحكومة الانجليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام .

ثانيا — « ان الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان فى أن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم ابعادها .

ثالثا — « ان الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسؤولين عن حوادث السودان » .

وردت الوزارة المصرية على هذه المذكرة بمذكرة أخرى أبانت فيها أنها لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها وهو فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى وهذا معناه أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى حدود هذه الوظيفة الى رأى الحكومة المصرية ، ورفضت قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان ، وأوضحت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحف المصرية لم يكن الا ردا على ما قيل فى البرلمان الانجليزى وكتب فى الصحف البريطانية ، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف وأن يكون للحكومة البريطانية أن تأذنها بهذا التصرف .

وأصرت الحكومة البريطانية على اعتسافها وعدوانها وعززت الحامية البريطانية بالخرطوم وأيدت حكومة السودان فى تصرفاتها ، وأعيدت أورطة السكة الحديدية الى مصر بأمر اللواء هدلستون باشا نائب السردار .

ولقد وجه مستر لانسبورى العضو فى البرلمان الانكليزى الى وزير الخارجية البريطانية فى مجلس العموم (النواب) سؤالا يوم ١٨ مارس سنة ١٩٢٥ عن عدد الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطة البريطانية فى السودان فى الأشهر الستة الماضية بتهم سياسية ، وكم عدد الذين اخرجوا من السودان ، وما هى التهم التى اتهموا بها ؟ وهل من بينهم موظفون فى الحكومة ؟ فأجابه مستر تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى : « قبض على أربعة وتسعين شخصا بتهم تعاقب عليها قوانين السودان منذ وقعت اضطرابات شهر أغسطس الماضى (سنة ١٩٢٤) وكانت للتهم علاقة بهذه الاضطرابات وأعيد الى مصر فى المدة ذاتها مائة وخمسة وعشرون شخصا كانوا جميعا تقريبا موظفين فى حكومة السودان ، وسبب اعادتهم هو ان وجودهم فى السودان كان خطرا على الأمن العام » .

الاعتداء على سعد

١٢ يوليه ١٩٢٤

كان سعد وزملاؤه الوزراء على موعد للسفر الى الاسكندرية فى صبيحة يوم السبت ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ لتقديم التهنئة الى الملك فؤاد لمناسبة عيد الأضحى ، فبينما كان سعد يسير على رصيف المحطة قبيل الساعة السابعة صباحا قاصدا الصالون المخصص له اذ أطلق عليه شاب الرصاص من مسدسه ، فأصابه فى ساعده الأيمن ، وهم الجانى أن يثنى برصاصة أخرى ، ولكن الجماهير هجمت عليه وكادت تفتك به ، لولا أن قبض عليه رجال الحفظ وخلصوه من أيديهم ، وتبين أن الجانى

شاب مصرى مفتون يدعى عبد الخالق عبد اللطيف كان طالبا بالطب فى برلين ، وظهر من التحقيق أنه اعتدى على سعد لأسباب سياسية ، وقابلت الأمة على اختلاف طوائفها وأحزابها هذا الاعتداء بالسخط والاستنكار الشديد ، وأظهرت الأمة لهذه المناسبة بالغ تعلقها بسعد وابتهاجها بنجاته من هذا الاعتداء المنكر ، واتضح من الكشف الطبى على الجانى أن به مسا من الجنون ، فلم يحاكم ووضع فى مستشفى الأمراض العقلية .

مباحثات سعد ـ ماكدونالد

سبتمبر ـ أكتوبر سنة ١٩٢٤

تلقى سعد يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من المستر رمزى مكدونلد رئيس الوزارة البريطانية أبدى فيها استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة المصرية ، وكانت الوزارة البريطانية مؤلفة من حزب العمال ، وكان سعد يظن أن هذا الحزب يختلف فى المسائل الخارجية عن حزب المحافظين أو حزب الأحرار ، وأعرب عن هذا الشعور فى خطبته يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ لمناسبة تكريم النواب اياه اذ قال : « من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » .

استجاب سعد الى طلب المستر ماكدونلد ، واعتزم السفر الى لندن للمفاوضة ، على أن كل الظروف والملابسات كانت تدل على أن هذه المفاوضة مصيرها الى الاخفاق ، وخاصة بعد حوادث السودان ، وبعد ما تبين من التصريحات الرسمية وأقوال الصحف البريطانية أن الحكومة الانجليزية مستمسكة بأطماعها الاستعمارية فى البلاد وباستبقاء السودان فى حوزتها واستدامة احتلالها لوادى النيل .

أبحر سعد من الاسكندرية يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٤ ، وقصد الى باريس ، ثم بارح باريس الى لندن يوم ٢٣ سبتمبر لمفاوضة المستر ماكدونلد وكان يصحبه مصطفى النحاس باشا وزير المواصلات ، ومحمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس ، وبعض كبار الموظفين وبعض النواب والسكرتيرين .

ولم تدم المفاوضات طويلا ، ولا يجوز أن تسمى مفاوضات ، لأن طبيعة المفاوضة قبل الجلاء أن تكون مساومة وتنازلا ، ولذلك سميناها محادثات ، لأن موقف سعد فيها كان موقف مطالبة لا مفاوضة ، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها ، اذ لم تر منه الحكومة البريطانية قبولا للمفاوضة التى تنطوى على معنى المساومة ، فقد اجتمع بالمستر ماكدونالد يوم ٢٥ سبتمبر ثم ٢٩ سبتمبر فيوم ٣ أكتوبر ، وانتهت الاجتماعات بانقطاع المحادثات ، وقدم سعد الى المستر ماكدونالد أثناء المحادثات ، المطالب التى يراها كفيلة بتحقيق الاستقلال التام وهى :

أولا ـ سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا ـ سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا ـ زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولاسيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية

فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ (١) قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

سادسا — استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بأنها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

وقد وردت هذه الطلبات فى وثيقة رسمية وهى « الكتاب الأبيض » الذى صدر عن الحكومة البريطانية فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بشأن المحادثات وتضمن رسالة المستر ماكدونالد عنها الى المندوب السامى البريطانى ، قال :

« فى أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى سعد زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اجنبية اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

« اما فى شأن السودان فاننى لفت النظر الى البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السير لى ستاك بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا انه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك انه مازال متمسكا بهذا الموقف » .

(١) هى المذكرة الواردة فى ص ٤٣ .

كان موقف سعد قويا سليما فى هذه المحادثات ، وفى ذلك قال كلمته المأثورة : « لقد دعونا الى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى » وكان هذا الموقف بلا مراء تصحيحا لموقفه فى مفاوضاته مع اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه الكثيرون من خصومه من التسليم للانجليز فى طلباتهم من المفاوضة ، وقف هذا الموقف المشرف فى الوقت الذى كان يتوقع فيه بعد قطع المحادثات أن تستهدف وزارته للتحدى من جانب الانجليز ومن جانب السراى ، وعاد الى مصر يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ .

تعديل فى الوزارة

أدخل سعد بعد عودته تعديلا فى الوزارة ، بتعيين فتح الله بركات باشا وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل محافظة مصر وكيلا لوزارة الداخلية .

موقف وزارة سعد بعد قطع المحادثات

واجه سعد بعد قطع المحادثات تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه .

وقد أدركت السراى أن مركزه قد تزعزع بعد قطع محادثاته مع المستر ماكدونلد ، وان مركزه ازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال فى الانتخابات العامة التى جرت فى انجلترا أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، اذ فاز فيها المحافظون وسقطت وزارة العمال (١) ، فبدأت السراى تبذل مساعيها لاسقاط وزارة سعد ، لأنها تعلم أن وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية فى مصر ، وبخاصة بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية .

اضراب الأزهريين

فظهرت حركة معارضة قوية فى صفوف الأزهريين ضد وزارة سعد ، بعد أن كانوا أشد نصرائه وأعوانه ، ولم يعرف على وجه التحقيق سر هذا التحول ، على أنه قد بدأ على أثر تقديم لجنة ألفتها الحكومة لاصلاح الأزهر تقريرها الى الحكومة وعدم نشره ، وحسبان الأزهريين أن مطالبهم لم تحقق ، فأضربوا عن الدروس فى أوائل نوفمبر ، كما أضرب طلبة المعاهد الدينية فى الاسكندرية وطنطا وأسيوط ، وقام المضربون فى العاصمة بمظاهرة كبيرة فى الشوارع نادوا فيها نداء جديدا لم يكن مألوفا من قبل وهو (لا رئيس الا الملك) ، بعد أن كان نداؤهم المألوف (لا رئيس الا سعد) ، فعرف من أية ناحية حدث الايعاز لهم بهذا الاضراب ، وقد أنذرتهم الحكومة بالعودة الى دروسهم وهددتهم بأن لا تنظر فى مطالبهم ما داموا مضربين ، وعادوا الى الدراسة بعد أيام من الاضراب .

استقالة سعد ــ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حدد لافتتاح الدور الثانى للبرلمان يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وجرى الاحتفال المعتاد بافتتاحه ، فى جو قلق ، تكتنفه الاشاعات عن وجود أزمة وزارية وأن سقوط الوزارة وشيك الوقوع .

وقد تحققت هذه الاشاعة ، اذ قابل سعد الملك فؤاد فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر ، وقدم اليه استقالة الوزارة .

---

(١) استقال المستر مكدونالد يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وألف المحافظون الوزارة برآسة المستر بلدوين .

فما أن ذاع هذا النبأ حتى اهتزت العاصمة لهذه الاستقالة التى ما كان أحد يتوقعها بهذه السرعة ، وحضر سعد فى مساء ذلك اليوم جلسة مجلس النواب (١) ، وأعلن فيها أنه قدم استقالته الى الملك لأن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه ومتاعبه ، وأعلن ذلك أيضا فى مجلس الشيوخ ، فقوبلت الاستقالة فى كلا المجلسين بالدهشة وباعلان الثقة بالوزارة .

وأوفد مجلس الشيوخ رئيسه زيور باشا ووكيليه أحمد زكى أبو السعود باشا وعلوى بك الجزار الى القصر الملكى ليعرضوا على الملك رغبة المجلس فى عدم قبول استقالة سعد ، فاستقبلهم الملك ، وأبلغهم انه ساءه استعفاء سعد باشا ، وانه أعرب له عن ثقته به وعن أمله فى العدول عن الاستقالة .

وبعد انتهاء جلستى المجلسين ذهب كثير من النواب والشيوخ الى بيت الأمة ليستوضحوا سعدا عن السبب الحقيقى الذى دعاه الى الاستقالة ، فأجابهم : « هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهنالك أيضا « دسائس » . فاستزادوه صراحة فى البيان ، فلم يجب الا بقوله : « أنا لا احب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لابد لى من الاستقالة » ، وكان معروفا أنه يقصد دسائس السراى ، وقد أفضى بذلك الى خاصة رجاله .

ويرجع السبب الحقيقى فى الاستقالة الى أن السراى أرادت أن تحرج الوزارة وتحيطها بالعقبات ، واجتمعت عدة مظاهر لهذا الاحراج ، (منها) اثارة مسألة الأزهر ، وكان معروفا أن السراى تؤلب الأزهر والمعاهد الدينية على الوزارة وتدبر مظاهرات الأزهريين ، حقا ان الأزهريين كانت لهم مطالب ، ولكن هذه المطالب ما كانت لتأخذ شكل الاضراب والمظاهرات لولا ايعاز السراى وتدخلها .

(ومنها) تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف وكيلا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة ، والانعام عليه بوسام دون علم الوزارة وموافقتها ، وقد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة ، فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلا للديوان الملكى مكافأة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفى الوقت نفسه صدرت الغازيته العسكرية لحكومة السودان وفيها الانعام بأوسمة على بعض الضباط الذين اشتركوا فى قمع المظاهرات لمصر فى السودان ، وصدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة .

وظهرت يد السراى فى الأزمة باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية فى منتصف نوفمبر وهو معروف بالانصياغ دائما لأوامر السراى وايعازها ، فكانت استقالته ايذانا ببدء المؤامرة لاسقاط الوزارة . وقد قابل سعد هذه المؤامرة بالعمل على تدعيم الحياة الدستورية حتى لا تصبح عرضة لمثل تلك الدسائس ، فطلب أن لا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ، ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة ، واستند فى ذلك الى المادة ٤٨ من الدستور التى تنص على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وهو نص عام يسرى على حق منح الرتب والنياشين وتعيين موظفى السراى ، وطلب أيضا أن لا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية حقيقية فعلية بعد أن كانت صلاتهم بالسراى رأسا .

طلب سعد هذه المطالب ، وعلق استرداد استقالته على قبولها ، فقبلها الملك ؛

(١) هى الجلسة الأولى للمجلس فى هذا الدور .

وانفرجت الأزمة على هذا الأساس ، واسترد سعد استقالته ، وتوكيدا لهذا الاتفاق صحح أمر تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكي ، فوقع عليه سعد ، لكي يكون متفقا مع ما تقضى به المادة ٤٨ سالفة الذكر .

اعلان العدول عن الاستقالة – ١٧ نوفمبر

وحضر سعد جلسة مجلس النواب يوم الاثنين ١٧ نوفمبر حيث اجتمع المجلس لانتخاب رئيسه ووكيله ومكتبه عن الدورة الجديدة ، فأعاد انتخاب أحمد مظلوم باشا رئيسا ، وحمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبه بك وكيلين ، وأعلن سعد أنه قابل جلالة الملك أمس (١٦ نوفمبر) فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارته ، وانه لا يسعه ازاء هذه الارادة الاجتماعية أن يقبل استعفاءه ، وصرح له بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ولم يسعه بازاء هذا العطف الا أن يسحب استعفاءه ، وأعلن ذلك أيضا فى مجلس الشيوخ .

وصرح فى بيان له : « انى سحبت استقالتى وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لننفذه معتمدين على الله وارادة الشعب »

وفى ١٩ نوفمبر عين على الشمسى (باشا) وزيرا للمالية بدلا من توفيق نسيم باشا .

مقتل السردار

السير لى ستاك باشا – ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤

كان الظن بعدان تم اتفاق الملك وسعد على المسائل التى كانت مثار الخلاف بينهما أن تستقر الحياة الدستورية ، ويتوطد حكم الشعب ، ولكن لم يكد يمضى يومان على هذا الاتفاق حتى وقع حادث مروع عصف بالوزارة وبالحياة الدستورية معا ، كما عصف بحقوق البلاد وبوحدة مصر والسودان ، هذا الحادث هو مقتل السير لى ستاك باشا Lee Stak سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

ففى نحو الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، بينما كان السردار عائدا فى سيارته من مكتبه بوزارة الحربية الى داره بالزمالك ، أطلق عليه الرصاص خمسة أشخاص كانوا متربصين فى سيارة بشارع الطرقة الغربى (شارع اسماعيل باشا أباظة الآن) ، فأصيب السردار اصابات خطرة فى بطنه ويده وقدمه ، وأصيب ياوره البكباشى كامبل ، كما أصيب سائق سيارته وجندى بلوك الخفر من حرس مخفر وزارة المعارف أراد أن يتعقب الجناة ، وقد توفى السردار متأثرا من جراحه يوم ٣٠ نوفمبر حوالى منتصف الليل .

ارتجت البلاد لهذا الحادث المروع ، وتوقع الناس له عواقب خطيرة ، اذ كان هدفه من أكبر شخصيات انجلترا السياسية والعسكرية فى مصر والسودان .

وثارت الحكومة البريطانية بعد وقوعه ، وبدت مظاهر هذه الثورة فى الصحف البريطانية ، فقد أخذت تهدد البلاد وحكومتها ، وتحمل حملة شديدة على سعد واتهمته بتهييج الشعور ضد بريطانيا ، وتحمله ووزارته مسئولية الحادث .

وفى الحق ان مقتل السردار قد أضر بالبلاد ضررا بليغا ، وترتبت عليه نتائج أليمة تمثل فيها الاعتداء على حقوقها وسيادتها ، وذهب الناس مذاهب شتى فى

تفسير البواعث على ارتكاب هذه الجريمة ، فهى لم تكن جريمة ضد شخصية من أكبر الشخصيات البريطانية فحسب ، بل كانت مصوبة أيضا الى وزاره سعد ، حتى كأنها دبرت لاسقاطها ، لأن كل الدلائل والملابسات تدل على أن الوزارة القائمة ستكون هدفا لمطالب جسيمة تؤدى حتما الى استقالتها ، وفى ذلك يقول سعد بعد وقوع الحادثة : « ان جريمة اغتيال السردار قد أصابت مصر وأصابتنى شخصيا » ؛ وقال عنها فى خطبته يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أى بعد انقضاء قرابة عام من وقوعها :

« حدثت من تاريخ الاحتفال الأخير فى بلادنا حوادث هامة سببت انقلابات خطيرة ، وأكبر هذه الحوادث أثرا وأسوأها شؤما هى حادثة قتل المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ، هجمت هذه النازلة على البلاد ، فأزعجتها وهزت أرجاءها هزا عنيفا ، وكنت أول المهزوزين بهجومها ، وأول المتطيرين من شرها، وأشد الناس اعتقادا بتدبيرها ضد وزارة كنت متشرفا برآستها ، وكانت الدسائس كثيرة حولها ، ونية الدساسين معقودة على اسقاطها ، ولو أدى الأمر الى تخريب البلاد وتدميرها ، ولقد استنكرها الناس عموما ، وأظهروا بكل الوسائل استنكارها ، واشتد سخطهم على من دبروها ، وكنا أشدهم سخطا عليها وأسفا منها ، لشعورنا بأننا نحن المقصودين بها ، ولأنها ألمت بنا والأمن سائد ، والراحة الشاملة ، والهم منصرف الى تحسين العلاقات الخارجية واصلاح الأحوال الداخلية ، والأمة والبرلمان والحكومة فى أتم اتفاق على السير بالأمور فى طريق التقدم والكمال ، وخطبة العرش التى لم يكن جف مدادها تفيض فخرا بذلك الأمل الشامل ، وهذا الاتحاد الكامل » .

الانذار البريطانى

الى الحكومة المصرية ــ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

شيعت جنازة السردار باحتفال مهيب فى صباح السبت ٢٢ نوفمبر ، وفى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ذهب اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى الى دار رآسة مجلس الوزراء فى مظاهرة عسكرية يتقدمه مائتان وخمسون جنديا بريطانيا من حملة الرماح ، ويتبعه مثل هذا العدد ، وقابل سعدا فى مكتبه مقابلة جافة ، وقدم اليه بلاغين (انذارين) محررين باللغة الانجليزية ، بعد أن تلا عليه نصهما ، وانصرف عائدا الى دار الوكالة البريطانية ، وكان مجلس النواب منعقدا فى أثناء هذه المقابلة ، وأعلن رئيس المجلس استنكاره للجريمة ، ووافق الأعضاء بالاجماع على هذا الاستنكار ، ووقفت الجلسة حدادا على السردار عشر دقائق .

وقد صيغ الانذاران البريطانيان فى قالب عنيف تبدو فيه ثورة الغضب والميل الى الانتقام ، مما لم يكن الموقف يقتضيه ، واحتويا مطالب جسيمة ، نلخصها فيما يلى :

١ ــ اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .
٢ ــ أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .
٣ ــ أن تمنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
٤ ــ أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .
٥ ــ سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها .

٦ ــ اطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة اطيان الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان (كما كان مقررا من قبل) الى مقدار غير محدود (١) .

٧ ــ أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب فى مصر وأن يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وأن تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية ، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة .

ولما لخطورة هذين الانذارين ، ولأنهما من الوثائق الهامة فى تاريخ العلاقات بين مصر وانجلترا ، فانا ننشر نصهما فيما يلى :

الانذار الأول

« دار المندوب السامى القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

« يا صاحب الدولة . أقدم لدولتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى : أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا ممتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيعا فى القاهرة ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن ، لازدراء الشعوب المتمدينة ، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان ، وهذه الحملة القائمة على انكار الجميل انكارا مقرونا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

« ولقد نبهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التى تترتب حتما على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام واثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الاجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

« فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

١ ــ ان تقدم اعتذارا كافيا وافيا عن الجناية .

٢ ــ أن تتابع بأعظم نشاط وبدون مراعاة للأشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقوبات .

٣ ــ أن تمنع من الآن فصاعدا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع فى الحال الى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

---

(١) كانت ادارة مياه النيل فى السودان سنة ١٩٢٤ فى يد وزارة الاشغال المصرية ، وكانت جميع أعمال الرى فى السودان من اختصاص هذه الوزارة وحدها أسوة بأعمال الرى فى مصر ؛ وكان مما قررته التصريح برى ٣٠٠٠٠٠ فدان فقط بالجزيرة ، فجاء البلاغ البريطانى نقضا لهذا القرار .

٥ – أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد .
٦ – أن تبلغ المصلحة المختصة ان حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة .
٧ – ان تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

«واذا لم تلب هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان ، وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : اللنبى (فيلد مرشال)
المندوب السامى

الانذار الثانى

« دار المندوب السامى – القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
« يا صاحب الدولة : الحاقا ببلاغى السابق أتشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ان مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

١ – بعد ان يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط) .

٢ – ان القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

٣ – من الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية وتحترم ايضا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصه وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الامضاء : اللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

رد الحكومة على الانذارين
٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفى اليوم التالى (٢٣ نوفمبر) ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى البريطانى وقدم رد الحكومة على هذين الانذارين ، ويتلخص

فى نفى المسئولية عن الحكومة المصرية وقبول المطالب الأربعة الأولى ، فوعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، مع اعتذارها عن الحادث ، ودفع نصف المليون جنيه ، وصرحت باعتزامها منع كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام . ورفضت المطالب الثلاثة الأخيرة .

وقد صيغ الرد فى قالب حكيم ، ولا يلام سعد على أنه قبل المطالب الأربعة الأولى ، لأن الموقف كان يقتضى قبولها درءا لما هو اشد منها ، وقد جاءت وزارة زيور فقبلت المطالب جميعها ، وهاك نص الرد :

« رياسة مجلس الوزراء — القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى .

« ياصاحب الفخامة . ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الى نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالاجماع ، وذلك لانها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها ، ومن جهة أخرى فان الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل اثارتها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائما الى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

« أن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها انما هى اقتفاء أثر المجرمين ، وقد اتخذت اجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وأن النتيجة المرضية التى أدت اليها هذه الاجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

« على انه لاثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وارضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما انها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة الف جنيه ، وتصرح الحكومة أيضا بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الاخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة الى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

« أما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل فى المذكرة الثانية فانشرف بأن الاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تماما لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى التى تنص على ان الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

« وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فانى الاحظ لفخامتكم أن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

« وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابعة أتشرف بأن الاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ، وعلى أى حال فان مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد ادخالها على النظام الحالى ، ولذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة ، وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فان الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذى يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ، ومع ذلك فان الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن .

« وانى لواثق كل الثقة من ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما ، وعلى أى حال فقد أملته علينا الرغبة الخالصة فى ابقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

« وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الاعراب عن عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

جواب المندوب السامى
على رد الحكومة المصرية ــ ٢٣ نوفمبر

لم يرض هذا الرد الحكومة البريطانية ، فأرسل اللورد اللنبى فى مساء اليوم نفسه (٢٣ نوفمبر) جوابه على هذا الرد ، وخلاصته انه تلقاء رفض الحكومة المصرية الطلبين الخامس والسادس فانه أرسل تعليماته الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك ، وبأنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود ، أما عن المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر فسيعلم رئيس الوزارة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه اياه ، واضاف الى ذلك انه ينتظر دفع مبلغ نصف المليون جنيه اليه قبيل ظهر الغد (٢٤ نوفمبر) .

وهاك نص الجواب :

« دار المندوب السامى ــ القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

« الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

« يا صاحب الدولة . ايماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم انه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما يلى :

أولا ــ أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا ــ انها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى مقدار غير محدود تبعا لما تقضى به الحاجة .

« وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر ، وانى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد ، وانى انتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى » .

رد الوزارة

وفى ٢٤ نوفمبر أرسل سعد باشا الى اللورد اللنبى خطابا أرفق به تحويلا على البنك الأهلى بمبلغ نصف المليون جنيه ، وأضاف أن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها الأولى المؤرخة فى ٢٣ نوفمبر ، وتحتج احتجاجا صريحا على ماتخذته الحكومة البريطانية من القرارات الخاصة باجلاء الجيش المصرى عن السودان وزيادة مساحة الأراضى الزراعية بالجزيرة ، وترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها ، قال :

« رياسة مجلس الوزراء — القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .
« الى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى .

« يا صاحب الفخامة . ردا على مذكرتكم المؤرخة امس والحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٣ الجارى اتشرف بأن أرسل اليكم طى هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة الف جنيه .

« أما فيما يتعلق بالاجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فان الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة ٢٣ الجارى وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى أن لامسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى »

رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول

احتلال جمارك الاسكندرية

فرد اللورد اللنبى فى نفس اليوم بكتابين ، أولهما بتسلمه تحويل نصف المليون جنيه ، وثانيهما بأن أول تدبير اتخذه هو صدور التعليمات الى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، قال :

« ياصاحب الدولة

« أتشرف باحاطة دولتكم علما بأنى استلمت تحويلا على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف أفرنكى وقد سلمه الى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية ، وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى »

وقال فى كتابه الثانى :

« الحاقا بكتابى امس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ هو انه صدرت التعليمات الى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية ، وانى اغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى » .

استقالة سعد ــ ٢٣ نوفمبر

كان مفهوما من المراسلات التى تبودلت بين اللورد اللنبى وسعد باشا أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد فى الوزارة بعد مقتل السردار ، وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن هذا الحادث .

فعرض سعد على الملك استقالة الوزارة شفويا يوم ٢٢ نوفمبر أى يوم وصول الانذار البريطانى الأول .

وفى اليوم التالى رفع الى الملك كتاب الاستقالة ، قال فيه :

« مولاى أتشرف بأن أرفع لجلالتكم انى لم أقبل مسؤولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وانى واياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وأدامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال » .

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « **شاكر نعمتكم : سعد زغلول** »

وتلقى سعد بعد تقديمه كتاب الاستقالة جواب اللورد اللنبى على رد الحكومة ، فأرسل الى الملك كتابا يذكر فيه مضمون هذا الجواب ويستعجل قبول استقالته ازاء الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها . قال :

« مولاى . تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالتكم شفهيا عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليها ، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء والححت فى قبولها ، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم ، وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا وردنى خطاب من فخامة اللورد اللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى فيه أوامر لحكومة السودان : أولا ــ بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك . ثانيا ــ انها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠٫٠٠٠ فدان الى مالا نهاية .

« وزاد بانه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة الف جنيه قبل ظهر اليوم ، فأرسلت الحكومة الى فخامته تحويلا على البنك الأهلى مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات .

« ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس لقبول استعفاء ، وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك اسكندرية .

« ازاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعنى الا الالحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالاسراع فى قبول الاستعفاء لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية ، ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم » .

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ « **سعد زغلول** »

فقبل الملك فى اليوم نفسه استقالة الوزارة فى كتاب قال فيه :

« عزيزى سعد زغلول باشا : اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم ، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم اخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم » .

« **فؤاد** »

صدر بسراى عابدين فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ – ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

نظرة الى البلاغات البريطانية

ان نظرة فاحصة الى البلاغات البريطانية فى حادث مقتل السردار يتبين منها مبلغ الظلم والعسف الذى بدا من الجانب البريطانى اثر هذا الحادث ، فان الاعتداء على السردار كان ولا شك حادثا فرديا ، فمن الظلم أن تحمل الحكومة والبلاد مسئوليته ، ومن أفظع مظاهر الظلم أن ترتب عليه الحكومة البريطانية اقصاء الجيش المصرى عن السودان ، واطلاق يد الادارة الانجليزية فيه وزيادة مساحة اطيان الجزيرة الى مقدار غير محدود خدمة للشركات الاستعمارية ، ومضاعفة التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية ، ففى أى شرع وبموجب أى قانون دولى أو غير دولى تكون الحكومة القائمة فى أى بلد من البلدان مسئولة عن كل حادث جنائى يقع على اى فرد من الأفراد مهما علا مقامه ؟ وأى منطق يجعل البلاد كلها مسئولة عن مثل هذا الحادث ؟

لقد قتل المارشال ويلسن القائد العام للجيش البريطانى ورئيس أركان حربه فى الحرب العالمية الأولى فى شارع من أهم شوارع لندن ، فى يونيه سنة ١٩٢٢ ، قتله ارلنديان لأسباب سياسية ، واهتزت انجلترا لمقتله ، وحوكم القاتلان وحكم عليهما بالاعدام ونفذ فيهما الحكم ، ولكن الحكومة البريطانية لم تحمل ارلندا مسئولية الجناية مثلما فعلت مع مصر فى مقتل السردار .

بل تأمل فيما يقابل به الانجليز جرائم الارهابيين الصهيونيين التى تقع عليهم فى فلسطين ، تجد الرحمة والتساهل يبلغان اقصى حدودهما ، فقد قتل اللورد موين وزير الدولة البريطانية فى الشرق الأوسط فى نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، قتله بالقاهرة صهيونيان اعترفا بجرمهما وحوكما أمام محكمة جنايات مصر وقضت عليهما بالاعدام ، ولم ينتقم الانجليز من الصهيونيين الذين حرضوهما ودفعوهما الى ارتكاب الجريمة ، وتابع الارهابيون ارتكاب جرائم القتل والتدمير فى فلسطين ، ونسفوا فى يوليه ١٩٤٦ مقر الحكومة بفندق الملك داود بالقدس ، وقتل فى هذا الحادث عدد من الانجليز من ضباط وموظفين ، فلم تتحرك السلطات البريطانية للانتقام بله القصاص ، كما فعلت عقب مقتل السردار ، وانك لترى من هذه المقارنة ان مقتل السردار ما كان الا فرصة انتهزتها الحكومة الانجليزية لقضاء اغراض استعمارية كانت تضمرها من قبل .

ان البلاغات البريطانية فى حادثة مقتل السردار تفوق فى لهجتها وشدتها بلاغات الحكومة النمسوية الى السرب (يوغوسلافيا) فى يوليه سنة ١٩١٤ ، على اثر مقتل الأرشيدوق فرانسوا فردينند ولى عهد النمسا فى بلغراد ، تلك البلاغات التى عدتها الدول المتمدنة عدوانا منكرا من النمسا على استقلال السرب ، أدى الى نشوب الحرب العالمية الأولى ، فما استنكرته انجلترا فى سنة ١٩١٤ ، قد فعلت مثله بل اشد منه سنة ١٩٢٤ ، وفى ذلك تقول جريدة « الديلى هيرلد » الانجليزية فيما كتبت تعليقا على الانذار البريطانى الأول : « ان اللورد جراى – وزير خارجية انجلترا – قال فى سنة

١٩١٤ عن البلاغ النمسوى الى السرب : لم أر قبل الآن دولة تخاطب دولة اخرى مستقلة بوثيقة مروعة كهذه ، ولا شك أن البلاغ النمسوى يعد وديا مرضيا اذا قيس الى البلاغ البريطانى المرسل الى مصر » .

فالبلاغات الجائرة ، والمطالب الظالمة ، التى توجهت بها انجلترا الى مصر فى أعقاب حادثة السردار ، لم تكن الا مظهرا لسياسة العدوان التى درجت عليها بازاء مصر من قبل ومن بعد ، وهى منطق القوة الغشوم فى الاعتداء على الحق ، وما كانت حادثة السردار الا فرصة سنحت ، فاتخذتها ذريعة لتحقيق أغراضها ، وبعبارة أخرى كانت هذه المطالب برنامجا سابقا لانجلترا حيال مصر ، تلك حقيقة دلت عليها الحوادث المترادفة ، وقد أيدها الكاتب الفرنسى (موريس برنو) فى كتابه (قلق الشرق ـ أو على طريق الهند (١) الذى ظهر فى منتصف سنة ١٩٢٧ ، فقد ذكر (ص ٢٥) أنه قابل اللورد اللنبى بعد مقتل السردار وتقديم البلاغات البريطانية وسأله عن وجهة نظره ، فأجابه اللورد اللنبى فى صراحة الجندى الذى يصدع بما يؤمر : « ان كل ما حدث كان متوقعا وقد كان البلاغ النهائى فى درج مكتبى قبل أن يقتل السردار بوقت طويل ، ولكنى غيرت فقط صيغته التى جعلتها أكثر شدة » .

فالنية كانت مبيتة على هذا البغى والعدوان ، وما هذه البلاغات الا حلقة من سلسلة الاعتداءات التى وقعت على مصر والسودان من السياسة الاستعمارية البريطانية .

احتجاج البرلمان ـ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر فى جو مضطرب مكفهر ، وأعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة ، واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، قال فى هذا الصدد :

« وبما أننا لم نستعف من الوزارة الا خدمة للمصلحة العامة فانى مستعد مع اصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها » .

وقرر مجلس النواب بالاجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج الى لجنة الفها المجلس من أربعة اعضاء ، وهم الوكيلان حمد باشا الباسل واحمد محمد خشبة بك ، والاستاذ مكرم عبيد ، وأنا (٢) ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، وهذا نصه :

« ازاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب :

اولا ـ تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة .

ثانيا ـ انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل

---

(١) Maurice Pernot, L'inquiotude de L'Orient sur La route de l'Inde

(٢) بمضبطة جلسة ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ؛ فانه لما يؤسف له كل الأسف ان الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الارهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان والزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ الف فدان الى مالانهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبيـــة فى مصر ، الى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعـــلا ما توعدت به وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها ، ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية الاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن اســتقلالها بديلا » .

واقر المجلس هذا النص بالاجماع .

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى .

موقف الدول الأوروبية
حيال عدوان الحكومة البريطانية

قلنا ان مطالب الحكومة البريطانية بعد مقتل السردار شبيهة بمطالب النمسا من السرب بعد مقتل ولى عهد النمسا ، ولقد أثارت هذه المطالب ثائرة الرأى العام الأوروبى وتحركت الصحافة الأوروبية للذود عن السرب واظهار العطف عليها حيال فداحة المطالب النمسوية .

أما المطالب البريطانية فلم تحرك منها ساكنا ، ولم تبد أية دولة عطفا ما على مصر فى محنتها ، بل ان معظمها أيد الحكومة البريطانية فى مطالبها .

وكتبت جريدة « الفيجارو » الفرنسية تدعو الدول الأوروبية الى مؤازرة بريطانيا، قالت : « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها أن تقف صفا واحدا وأن تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » .

فاستقلال الدول الشرقية جريمة فى نظر أولئك الاستعماريين الذين لا يريدون للشرق الا أن يكون حقلا لاستعمارهم وبغيهم ، ويخشون من نزعاته الاستقلالية ، ويرونها خطرا على مطامعهم الاشعبية ، فما أشد ما فى هذه السياسة من ظلم وبغى وعدوان !

* * *

الفصل العاشر

وزارة زيـــور

والانقـــلاب الأول

لم تدم الأزمة الوزارية طويلا ، فقد تألفت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد زيورباشا ــ وكان رئيسا لمجلس الشيوخ ــ فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد باشا ، وكان الأمر مبيتا من قبل ، اذ لم يكن معقولا فى الظروف الخطيرة التى كانت تكتنف البلاد أن تؤلف الوزارة الجديدة فى نفس اليوم الذى قبلت فيه استقالة سعد ، لو لم يكن الأمر مدبرا قبل ذلك بين دار المندوب السامى والسراى .

تألفت وزارة زيور يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على النحو الآتى : أحمد زيور باشا للرئاسة والداخلية والخارجية . أحمد محمد خشبه بك (باشا) للمعارف وللحقانية مؤقتا . عثمان محرم بك (باشا) للأشغال . محمد السيد أبو على باشا للزراعة . محمد صدقى باشا للأوقاف . يوسف أصلان قطاوى باشا للمالية . نخله جورجى المطيعى بك للمواصلات . محمد صادق يحيى باشا للحربية والبحرية ، ثم عين أحمد موسى باشا وزيرا للحقانية .

برنامج الوزارة

التسليم على طول الخط

لم يكن لهذه الوزارة برنامج ، ولم يتضمن الكتاب الذى رفعه زيور باشا الى الملك مهمة تأليفها أية اشارة الى سياسة تسير عليها ، فقد قال فيه « ان ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة وحبى لبلادى العزيزة ، يفرضان على واجب تلبية الدعوة التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها الى ، وانى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق فى الظروف الحالية الصعبة ، ولكن لى أمل بفضل ما يولينى اياه مولاى من جليل التعضيد وما ألقاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة وستعلن الوزارة برنامجها عند تقدمها للبرلمان » .

فزيور باشا فى هذا الكتاب لم يعلن لوزارته برنامجا ، ووعد باعلانه عند تقدمها للبرلمان ، ولم يكن صادقا فى وعده ، لأن أول عمل لوزارته أنها استصدرت فى اليوم التالى لتأليفها مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل أن ينتهى هذا الشهر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب .

ولم يكن منتظرا مثل زيور باشا أن يكون له برنامج ؛ لأنه ليس من الفرار الذى يعنى بوضع البرامج السياسية أو غير السياسية ، بل هو من طراز كبار الموظفين الذين يرون فى المناصب العليا أيا كان نوعها مطمحهم فى الحياة ، وكان مفهوما من طابع وزارته وطريقة تأليفها أنها ستكون ضيعة لدار المندوب السامى ، ثم للسراى .

على أن برنامج وزارة زيور باشا قد ظهر فى حديث له باحدى الصحف الأجنبية (وهى جريدة البتى باريزيان) الباريسية اذ قال فيه : « انه يرجو أن يوفق الى انقاذ ما يمكن انقاذه » ؛ وهو يقصد « تسليم ما يمكن تسليمه » .

واقد سلمت وزارته فعلا ببقية المطالب البريطانية التى وردت فى انذار (بلاغ) ٢٢ نوفمبر .

سلمت بجلاء الجيش المصرى عن السودان وبطرد الموظفين المدنيين المصريين منه ، وقد بلغ عدد هؤلاء الموظفين ١٢٥ موظفا ، وبذلك وقع جلاء مصر عسكريا ومدنيا عن السودان ، وسلمت بمطالب الحكومة البريطانية فى دعوى حماية مصالح الاجانب وأهمها وأخطرها بقاء منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى البريطانيين ، وقبلت تحميل كاهل البلاد أعباء مالية فادحة فى تعويض الموظفين الاجانب ، علاوة على ما أثقل كاهلها من قبل فى قانون التعويضات ، وخولت المستشار المالى البريطانى سلطة لم تكن له من قبل فى تنفيذ هذا القانون ، وسلمت له وللمستشار القضائى البريطانى لوزارة الحقانية باستقلال يتنافى مع استقلال البلاد وكرامتها ودستورها ، وقبلت أن تتعهد باحترام الحكومة لآرائهما وآراء مدير القسم الأوروبى (الانجليزى) للأمن العام بوزارة الداخلية الى أن يحصل اتفاق نهائى بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، وقبلت وضع قلم الموظفين الأجانب تحت مراقبة لجنة تؤلف من المستشار المالى البريطانى رئيسا ومن عضوين أحدهما أجنبى ، ومعنى هذا خروج هذا القلم وموظفيه من سلطة وزير المالية .

وتبادلت ودار المندوب السامى فى هـــذا الصدد مراسلات ومكاتبات توكيدا وتوضيحا للمطالب البريطانية التى استجابت اليها ، قال اللورد اللنبى فى كتابه الى زيور باشا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ :

« ردا على سؤالكم أتشرف باحاطتكم علما بأن الطلبات التى يصح لى معها أن اشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هى :

١ ــ تقبل الحكومة المصرية احالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤و٧و٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقا للاختيار الذى سيخول لهم الحق فى ابدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ ، ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول ابريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أولى الشأن أو لتاريخ أول ابريل سنة ١٩٢٧ .

٢ ــ تتعهد الحكومة المصرية باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الاسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البـــلدية الاجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة .

٣ ــ فى حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأول يمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق اذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ ، معاشا يقوم مقـــام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات . ويحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى تشترط خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعـــاش وفى هذه الحـــالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القـــانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة الى ٦ .

٤ ــ يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من

موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

٥ — يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الادارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسا ومن عضوين احدهما أجنبى .

٦ — تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأى المستشار المالى فيما يطرأ حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط احالتهم على المعاش .

٧ — يعترف باستقلال (autonomie) المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح .

٨ — تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت الى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى .

اللنبى (فيلد مارشال)
المندوب السامى

وفى اليوم نفسه (٣٠ نوفمبر) أرسل المستر كلارك كار المستشار بدار المندوب السامى كتابا آخر الى زيور باشا بتوكيد سلطة المستشارين المالى والقضائى البريطانيين قال :

« عزيزى الرئيس

« رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى الى تجاوز الغرض الذى ترمى اليه الفقرتان ٦ و ٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى اتشرف بأن أعطى لدولتكم الايضاحات الآتية : تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصيغة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما اى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية ، ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات » .

الامضاء : كلارك كار

جواب التسليم

وقد أرسل زيور باشا فى نفس اليوم (٣٠ نوفمبر) الى المندوب السامى كتابا بالتسليم بالمطالب البريطانية قال :

« يا صاحب الفخامة : اتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بارسالها الى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية اخلاء جمرك الاسكندرية على قبول الحكومة المصرية

لها ، واتشرف بأن اخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى أبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هـــذه الشروط بأكملها بدون قيد ، مذعنة فى ذلك الى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

وأرسل فى أول ديسمبر كتابا الى المستر كلارك كار بقبول التفسيرات والتحفظات الواردة فى كتاب هذا الأخير ، قال :

« عزيزى المستر كار . تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابا لكل تفسير يؤدى الى تجاوز الغرض الذى ترمى اليه الفقرتان ٦و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى :

« تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة ، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ، على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسئولية الدستورية .

« ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الايضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية » .

« وقد أحطت علما بهذه الايضاحات وأثبتها . وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد التحيات » .

رئيس مجلس الوزراء
أحمد زيور

قبلت الوزارة هذه المطالب جميعها ، وبذلك انتهت الأزمة ... وأخليت جمارك الاسكندرية من الجنود البريطانية ... فكان لهذا التسليم الشائن وقع اليم فى أرجاء البلاد .

وأطلقت الوزارة يد المستر كين بويد مدير القسم الأوروبى بوزارة الداخلية ، وخاطب المديرين مباشرة بقوله لهم : « أمرنى فخامة المنـــدوب السامى أن أطلب الى سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم الخ » ، وصار له الحول والطول فى ادارة الأمن العام .

وأخذ حكمدار العاصمة رسل باشا يرسل الى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم وأن عليهم أن يتلقوا منه هو التعليمات وأن ينفذوا أوامره .

وصار هدف الوزارة فى سياستها عامة هو العمل على استرضاء الانجليز واستبقاء عطفهم عليها ، فلم تكلف باطلاق يدهم فى الحكومة ومنحهم المنح السخية تنفيذا لقانون التعويضات بل بلغ بها الاسفاف أن دفعت لبعضهم التعويضات الباهظة

المناسبة اعتزالهم الخدمة ، ثم أعادت تعيينهم فى وظائف أخرى ، ومن ذلك انها قبلت استقالة المستر توتنهام وكيل وزارة الأشغال ومنحته لهذه المناسبة تعويضا كبيرا قبضه ، ثم عينته من أول أبريل سنة ١٩٢٥ مديرا لمكتب مشتريات الحكومة بلندن براتب ٢٣٠٠ جنيه ، فى حين أن راتب سلفه كان ١٦٠٠ جنيه .

عودة الاعتقالات

اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٧ نوفمبر كلا من عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ مكرم عبيد عضوى مجلس النواب ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية ، مع أن الأحكام العرفية البريطانية قد الغيب منذ سنة ١٩٢٣ ، هذا الى أن اعتقالهم يتنافى مع الحصانة البرلمانية بالنسبة للأول والثانى .

كان اعتقال هؤلاء الثلاثة بواسطة قوة عسكرية بريطانية أهانة للحكومة المصرية وللنظم القضائية ، فاتفقت الوزارة مع دار المندوب السامى تخفيفا لثائرة الرأى العام والبرلمان (ولم يكن مجلس النواب قد حل بعد) على أن تسلم المقبوض عليهم الى السلطات القضائية المصرية لتتخذ حيالهم الاجراءات التى يقضى بها القانون .

ثم قبض البوليس المصرى تنفيذا للتعليمات البريطانية على كل من الاستاذ شفيق منصور . والشيخ مصطفى القاياتى . والأستاذ راغب اسكندر . والأستاذ حسن يسن ، وكلهم من النواب ، ولم تكترث الحكومة لما كان لهم من الحصانة البرلمانية وقبض على كثيرين غيرهم من غير النواب .

استقالة وزيرين

وفى مساء ٣٠ نوفمبر استقال عثمان محرم بك من الوزارة ، وفى أول ديسمبر استقال أحمد محمد خشبة بك ، وصرحا فى الصحف أن قبول الوزارة للمطالب البريطانية كان على غير رأيهما وأنه من الأسباب التى دعتهما الى الاستقالة .

وقد قبلت استقالتهما ، وعين محمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمعارف ، ومحمود صدقى بك وزيرا للأشغال .

جلاء الجيش المصرى عن السودان

قلنا أن وزارة زيور قبلت المطالب البريطانية جميعها ، وكان أخطرها شأنا جلاء الجيش المصرى عن السودان .

ولما صدرت التعليمات من السلطات البريطانية الى وحدات الجيش المصرى بالجلاء عن السودان والانسحاب الى مصر ، أبى ضباطه وجنوده أن يغادروا مراكزهم الا اذا تلقوا أمرا بذلك من الحكومة المصرية ، ووقفوا موقف مقاومة جدير بالثناء ، وكان على رأس هذه الحركة ضابط شهم هو القائمقام (الأميرالاى فيما بعد) احمد رفعت بك قائد المدفعية ، فقد أصدر اللواء هدلستون باشا نائب السردار ونائب الحاكم العام وقتئذ أمرا كتابيا الى رؤساء وحدات الجيش المصرى برحيل الضباط والجنود الى مصر بدون ذخيرة هذا نصه : (١) .

« كان من نتائج قتل المرحوم صاحب المعالى السردار والحاكم العام فى القاهرة أن قدم صاحب الفخامة المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان حالا ، وبما أن الحكومة(٢) .

(١) كما جاء فى مذكرة للاميرالاى أحمد رفعت بك عن اخلاء السودان ، نشرها الامير عمر طوسون .
(٢) يقصد وزارة سعد زغلول .

المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فى مدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرة فخامته فقد امر فخامته صاحب السعادة نائب الحاكم العام بالقيام باخراج الأورط المصرية والضباط المصريين من السودان، وبصفتى نائب السردار فقد عهد الى تنفيذ هذه الأوامر، وبما أن الحكومة المصرية لم تسلم باخلاء السودان فقد وجب على أن أتخذ جميع الاحتياطات العسكرية ومن ضمن هذه الحالة ايجاد الجنود الانجليزية ووضع القشلاقات فى معزل .

« تركب الجنود المصرية فى القطار بالسلاح والبيارق ولكن بدون جبه خانة » .

١٩٢٤/١١/٢٤ — **الامضاء**

هدلستون . نائب السردار

أبى رفعت بك وأبى معه الضباط والجنود الاذعان لهذا الامر ، وحاصر الجنود الانجليز ثكنات الجيش المصرى ، وحاولوا الاستيلاء على ذخيرته ، فردهم عنها الضباط والجنود المصريون وامتنعوا فى ثكناتهم ورفضوا السفر .

كان هذا الموقف المشرف كافيا لاستقالة الوزارة ، حتى لا تصدر أمرا مهينا يصمها بوصمة العار ، ولكن وزارة زيور قررت باتفاقها مع السراى سحب الجيش المصرى من السودان ، وعهدت الى وزير الحربية صادق يحيى باشا أن يبعث برسالة الى ضباطه وجنوده بوجوب الاذعان لهذا الامر ، وحمل هذه الرسالة اليهم البكباشى أمين هيمن ، واستعجلت انفاذ الانسحاب ، فسافر الرسول على متن طائرة حربية أقلته الى السودان ووصل الخرطوم يوم ٢٨ نوفمبر ، فابلغ الضباط الرسالة وابلغهم أن الملك يأمرهم بالانسحاب ، فأذعن الضباط والجنود للامر آسفين محزونين ، وجلا الجيش المصرى عن السودان فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر وأول وثانى ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وكانت مأساة قومية أعادت الى الأذهان مأساة قرار الحكومة اجلاء السودان فى عهد الخديو توفيق سنة ١٨٨٤ ، (١) بل هى أشد منها ، لأن جلاء الجيش المصرى عن السودان سنة ١٩٢٤ كان معناه اخلاءه للسيطرة الانجليزية والاستعمار البريطانى

وقد أبدى الضباط والجنود السودانيون تضامنا رائعا مع اخوانهم المصريين فى هذه المحنة ، وتجلى هذا التضامن فى بلوكين من الأورطة الحادية عشرة السودانية بالخرطوم اذ غادر الجند السودانيون ثكنتهم يوم ٢٧ نوفمبر ، واتجهوا شرقا لكى يحولوا دون اخراج الجنود المصريين من ثكنتهم ، فتصدت لهم الجيوش البريطانية بالقرب من مستشفى الجيش المصرى . ثم وصل هدلستون باشا نائب السردار وأنذرهم بالرجوع الى ثكنتهم ، فلم يذعنوا ، فأمر جنوده من البريطانيين باطلاق النار عليهم فأطلقوها ، فأجاب الجند السودانيون بالمثل ، وقتل منهم عدد كبير ، وقتل ثلاثة ضباط من الجانب البريطانى .

وفى صباح ٢٨ نوفمبر امتنع الجند السودانيون فى مستشفى الجيش المصرى، ولما دنت منهم الجنود البريطانية لحصارهم أطلقوا عليها النار ، فأطلق الانجليز قنابل مدافعهم على بناء المستشفى . ودمروه تدميرا ، وهو من اكبر المستشفيات فى العالم . اذ كان به ٤٠٠ سرير ، وقتل من السودانيين بالمستشفى الضابط الباسل الملازم الأول عبد الفضيل الماس وخمسة عشر جنديا . وكان تدمير المستشفى عملا وحشيا لا تقره الأوضاع المدنية بله الانسانية .

(١) انظر فى تفصيل ذلك كتابنا (مصر والسودان) فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٢٧ وما بعدها (الطبعة الاولى) .

وفى ديسمبر حوكم أربعة من ضباط هذين البلوكين السودانيين امام مجلس عسكرى عقد فى الخرطوم بتهمة التحريض على العصيان وهم : الملازم الثانى على محمد البنا . والملازم الأول سليمان محمد . والملازم الثانى ثابت عبد الرحيم . والملازم الثانى حسن فضل المولى . فحكم عليهم بالاعدام . وعدل هذا الحكم بالنسبة لأولهم الى الأشغال الشاقة ١٥ سنة ونفذ بالنسبة للثلاثة الآخرين . وأعدموا رميا بالرصاص بالخرطوم يوم ٥ ديسمبر ، وكان هذا اليوم يوم حداد عام للسودان . وقد استقبلوا الموت بشجاعة وبطولة ، وكانت آخر كلمة لكل منهم قولهم : « لهذا الشرف عملت . وفداء للوطن ولدت . وللوحدة المصرية السودانية جاهدت » .

وحكم على الملازم الأول أحمد سعد بالسجن خمس سنوات . وحكم غيابيا بالاعدام على الملازم السيد فرج ولكنه اختفى ولم يقبض عليه وجاء الى مصر ودخل خدمة الحكومة المصرية وهو الآن (منتصف سنة ١٩٤٧) برتبة بكباشى بمصلحة الحدود .

وحوكم آخرون واستعملت معهم ضروب القسوة والمهانة والتعذيب فى سجونهم . ولزمت الوزارة الصمت أمام هذه الفظائع .

ورفض بعض الضباط السودانيين البقاء فى السودان بعد جلاء الجيش المصرى عنه وجاءوا الى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية . نذكر منهم : اليوزباشى خضر على . وهو الآن قائمقام والملازم الأول سيف عبد الكريم . وهو الآن قائمقام والملازم الثانى عبد الحميد فرج الله وقد توفى الى رحمه الله برتبة بكباشى .

خلف السير لى ستاك باشا

فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ عين السير جوفرى أرشر حاكم أوغندة حاكما عاما للسودان خلفا للسير ستاك باشا . وكان تعيينه بمرسوم ملكى بناء على ترشيح الحكومة البريطانية . وقد بقى فى منصبه الى أن استقال فى يوليه سنة ١٩٢٦ . وخلفه السيرجون ميفى الذى كان سنة ١٩٢٤ مندوبا ساميا لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندسية .

انشاء قوة دفاعية فى السودان منفصلة عن الجيش المصرى

وفى يناير سنة ١٩٢٥ أعلن حاكم السودان العام الجديد فى حفلة رسمية منشورا بانشاء قوة دفاع عن السودان . حلت محل الجيش المصرى بعد انسحابه . لا تدين بالولاء لملك مصر . بل تدين بالولاء لحاكم السودان العام قال فيه :

« عملا بالسلطة العسكرية والملكية السامية المخولة لى بمقتضى شروط تعيينى ، أنا السر جوفرى فرنسيس آرشر حامل نيشان القديسين ميخائيل وجورج من درجة فارس حاكم السودان العام أعلن ما يأتى :

« بما أنه بسبب انسحاب الجيوش المصرية من السودان قد أصبح من الضرورى انشاء قوة للسودان ، وبما أنه من المرغوب فيه ازالة ما قد يوجد فى أذهان الضباط من أهالى السودان الذين خدموا فى الجيش المصرى والمزمع نقلهم قريبا الى قوة السودان من ارتياب من أجل مراكزهم ، فبناء على ما تقدم أعلن الآن ما يأتى :

اولا ــ تسمى القوة الجديدة المراد انشاؤها كما تقدم « جيش دفاع السودان » وتدين بالولاء لحاكم السودان العام .

ثانيا ــ يعين الحاكم العام ويعزل جميع الضباط وتمنح جميع البراءات باسمه

ثالثا ــ بما ان الحكومة المصرية غير قادرة ، بعد الآن ، على استخدام ضباط الجيش المصرى الذين هم من أهالى السودان ، فسيقبل من جميع هؤلاء الضباط من رأى فيهم الجدارة فى خدمة « جيش دفاع السودان » بموجب الشروط المنظمة لاصدار البراءات فى هذا الجيش والتى ستبلغ فى هذا اليوم الى أولئك الضباط .

رابعا ــ عند اصدار البراءات الجديدة ، تتولى حكومة السودان مسئولية الرواتب والمعاشات والمكافآت المستحقة لاولئك الضباط بمقتضى شروط الخدمة فى الجيش المصرى » .

وكان انشاء هذه القوة الدفاعية بهذه الأوضاع هو استمرار لسياسة فصل السودان عن مصر ، واعتداء صارخ على وحدة مصر والسودان .

وقد رفض كثير من الضباط السودانيين أن يؤدوا يمين الولاء لحاكم السودان العام ، وجاءوا الى مصر وانتظموا فى سلك الحكومة المصرية ، وعرفت مصر لهم ولزملائهم السابقين فضلهم فى التمسك بوحدة الوادى ، نذكر منهم : اليوزباشى ابراهيم عبد الرحمن (الآن برتبة أميرالاى بالمعاش) ، واليوزباشى فرج الله محمد (الآن برتبة أميرالاى ببوليس الاسكندرية) ، واليوزباشى عبد الله النجومى (الآن اللواء عبد الله النجومى باشا بحرس الملك) ، واليوزباشى محمد صالح جبريل (توفى الى رحمة الله برتبة قائمقام) ، والملازم الاول سيد شحاتة (الآن بكباشى بالمعاش) ، والملازم الاول عبد الله مرجان (توفى الى رحمة الله برتبة يوزباشى) ، والملازم الثانى عبد العزيز عبد الحى (الآن بكباشى بمصلحة السجون) ، والملازم أول ابراهيم فرج علام (الآن بكباشى بوزارة الداخلية) ، والملازم الأول عبد الدايم محمد (توفى الى رحمة الله برتبة قائمقام) .

لجنة توزيع مياه النيل
بين مصر والسودان

طلب زيور باشا من المندوب السامى اعادة النظر فيما قرره من زيادة مساحة الاطيان التى تروى بالجزيرة الى مقدار غير محدود ، وبعث اليه فى هذا الصدد بكتاب مؤرخ فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ قال فيه :

« طلبتهم فخامتكم فى المذكرة المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ التى وجهتموها الى سلفى أن تزداد مساحة الأطيان التى تروى فى الجزيرة بالسودان من ٣٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود .

« وقد رد سلفى على هذه المذكرة بمذكرة مؤرخة ٢٣ نوفمبر صرح فيها بأن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تزرع بالجزيرة هى على الاقل سابقة لاوانها ويجب طبقا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين .

« وعلى أثر هذا الرد أعلنتهم الوزارة المصرية فى ذلك الوقت بمذكرة صادرة فى نفس اليوم أنه قد أرسلت تعليمات لحكومة السودان بأنها أصبحت مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى فى الجزيرة الى مقدار غير محدود .

« ان توسيع نطاق الرى فى السودان يجب أن لا يكون من شأنه بحال من

الأحوال الاضرار بالرى فى مصر ولا المساس بما يتوقع انفاذه من المشاريع التى تدعو اليها الضرورة للقيام بحاجات أهالى البلاد المشتغلين بالزراعة الذين يزداد عددهم ازديادا سريعا ، ولا أظننى مخطئا فى التأكيد بأن هذا المبدأ الحيوى لمصر ، قد اعترفت به الحكومة البريطانية تمام الاعتراف .

« لهذا أرجو فخامتكم أن تتفضلوا باعادة النظر فى مسألة رى الجزيرة والعدول عن التعليمات السابقة الذكر » .

فأرسل اليه المندوب السامى جوابا بتاريخ ٢٦ يناير قال فيه أن الحكومة البريطانية مع عظيم اهتمامها بتقدم السودان لا تنوى الافتيات على ما لمصر من الحقوق التاريخية والطبيعية فى مياه النيل وأنها تعترف بهذه الحقوق كما كانت تعترف بها فى الماضى وأنها عندما أصدرت التعليمات المشار اليها الى حكومة السودان لم تكن أن تفسر تلك التعليمات بغير هذا المعنى (تأمل فى هذا التناقض !) . على أنها مستعدة مراعاة لهذه الاعتبارات لاصدار تعليمات الى حكومة السودان بأن تنفذ ما سبق ارساله اليها من التعليمات فيما يتعلق بتوسيع نطاق رى الجزيرة توسيعا لا حد له ، على أن تؤلف لجنة خبراء من المستر كانتر كريمر رئيسا (هولندى) ، والمستر ماك جريجور مندوبا عن الحكومة البريطانية ، وعبد الحميد سليمان باشا مندوبا عن الحكومة المصرية ، وأن تجتمع هذه اللجنة من ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ لتدرس وتقترح القواعد التى يمكن اجراء الرى بمقتضاها (أى لتوزيع مياه الرى بين مصر والسودان) وأن تقدم تقريرها حوالى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٥ .

ولقد قبلت وزارة زيور تأليف هذه اللجنة ، وكان خطاب المندوب السامى لاحقا على قبولها ، وانشاؤها هو من آثار الانذار البريطانى الذى أعقب مقتل السردار ، كما كان اعتداء صارخا من انجلترا على استقلال مصر والسودان ، وعلى وحدة وادى النيل ، و معنى تأليفها متابعة السياسة البريطانية فصل السودان عن مصر ، وايذان بأن كليهما لا يستطيع التصرف فى مياه النيل الا برضا الانجليز وتدخلهم ، وقبول الحكومة المصرية تأليف هذه اللجنة هو اقرار لهذه السياسة الباغية .

تأجيل البرلمان شهرا

استصدرت وزارة زيور فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا ، وقصدت من ذلك أن لاتتقدم الى البرلمان ببيان برنامجها ، وكان هذا التأجيل نذيرا بما سيعقبه من حل مجلس النواب .

تعيين اسماعيل صدقى
وزيرا للداخلية

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، قبل أن يحل مجلس النواب بأيام ، عين اسماعيل صدقى باشا ، وكان من أقطاب حزب الأحرار الدستوريين ، وزيرا للداخلية ، وكان الغرض من تعيينه فى هذا المنصب تقوية الوزارة ، والاستعانة به فى تسخير الأداة الحكومية للعبث بالانتخابات التى بدت بوادرها تلوح فى الأفق ، وقمع حركات المقاومة التى استثارها عدوان الانجليز واستسلام الوزارة أمام مطالبهم الجائرة ، ، وبهذا التعيين برز أصبع « الاحرار الدستوريين » فى الازمة ، باشتراكهم فى الوزارة التى سلمت للانجليز بجميع مطالبهم ، فهم اذن قد اشتركوا فى الوزارة على أساس التسليم

فى حقوق البلاد الاستقلالية ، وسنرى فيما يلى انهم كانوا حلفاء زيور باشا فى اهدار حقوق الشعب السياسية ، وتحطيم الحياة الدستورية ، وهذا كان دأبهم فى الوزارات التى ألفوها منفردين أو مشتركين مع غيرهم من الرجعيين .

حل مجلس النواب

قبل أن ينتهى الشهر المضروب لتأجيل البرلمان بيوم واحد استصدرت الوزارة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ مرسوما بحل مجلس النواب ، وتحديد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ لانعقاد المجلس الجديد .

وبدا من مسلك الوزارة فى هذا المرسوم مبلغ استهانتها بالدستور ، فقد اشتمل على دعوة المندوبين الثلاثينيين لانتخاب النواب يوم ٢٤ فبراير ، وهذا معناه اجراء الانتخابات على درجتين طبقا لأحكام قانون الانتخاب القديم ، مع أن البرلمان قد ألغى هذا القانون واستبدل به قانون الانتخاب المباشر وهو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى سبق الكلام عنه (ص ١٢٦) .

وتوكيدا لخروج الوزارة على الدستور استصدرت فى ٢٤ ديسمبر مرسوما آخر بأن تجرى الانتخابات العامة وفاقا لنصوص الانتخاب القديم (الملغى) ، وبأن يجرى انتخاب جديد للمندوبين الثلاثينيين .

لم تجر الوزارة على سنن الدستور ، فان قانون الانتخابات المباشر الذى قرره البرلمان كان يجب أن يبقى قائما ، وأن تجرى الانتخابات على أساسه ، ولكن الوزارة طرحته جانبا ، وفى الوقت نفسه لم تحترم قانون الانتخابات القديم ، اذ أمرت بتجديد انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، فى حين أن القانون القديم يجعل انتخاب هؤلاء لمدة خمس سنوات (١) تنتهى فى سبتمبر سنة ١٩٢٨ ، فلاهى احترمت قانون الانتخابات الجديد ولا هى نفذت القانون القديم ، بل لفقت نظاما فذا ، وأخذت تسوف وتماطل فى اجراء الانتخابات .

كان هذان المرسومان بداية لسلسلة التصرفات غير النزيهة التى لجأ اليها دعاة الحكم المطلق وعباد المناصب لحرمان الشعب حقوقه الدستورية ، والوصول الى كراسى الحكم رغم ارادته ، كما أن مسلك الحكومة فى الانتخابات التى دعت الى اجرائها كان بداية الضغط الحكومى على حرية الانتخابات ، هذا الضغط الذى افسد النظام الدستورى من أساسه ، اذ أن أساس هذا النظام هو حرية الناخبين فى اختيار ممثليهم .

وكان « الأحرار الدستوريون » هم الذين استنوا هذا الضغط ، وبدأوا بتنفيذه فعلا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ ، اذ استعارت الوزارة كبيرا منهم وهو اسماعيل صدقى لادارة حركة الانتخابات كما تقدم بيانه ، فجعل الادارة ومصالح الحكومة كافة أداة للضغط على الناخبين فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين ، والضغط على هؤلاء فى انتخاب النواب ، وسخر قوى الحكومة ، لانجاح مرشحيها واسقاط خصومهم بمختلف الوسائل غير المشروعة ، بالتهديد تارة ، والاغراء وافساد الأخلاق تارة أخرى .

كان صدقى اذن وكان الأحرار الدستوريون أول من استنوا سنة تزييف

---

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الانتخاب الاول الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٣ على أن مدة نيابة المندوبين خمس سنوات واذا جرت انتخابات عامة او تكميلية وجب عمل انتخاب جديد لابدال أحد المندوبين بغيره أو استبقائه اذا طلب ذلك أغلبية قسم ناخبيه .

الانتخابات ، وقد اتبعوها هم وحلفاؤهم على تعاقب السنين « ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من يعمل بها يوم القيامة »

ومن سخرية القدر أن يكون اتباع هذه السنة الممقوتة على يد الحزب الذى اتخذ لنفسه اسم « الأحرار الدستوريين » ، فكان أول عمل لهم فى الحكم هو استلاب حرية الشعب فى اختيار ممثليه والعبث بالدستور ، ولقد وقفوا من الدستور موقف التحدى المرة بعد المرة ، فلا كانوا أحرارا ولا كانوا دستوريين ، واتضح من منطق الحوادث أن الباعث لهم على هذا الذى فعلوه وكرروه هو الوصول الى مناصب الحكم فحسب ، فكأنما تحركت فى نفوسهم نزعتهم القديمة التى عرفوا بها وعرف بها أسلافهم فى عهد الاحتلال ، وهى التعلق بالمناصب صغيرها وكبيرها ، ولم تغادرهم هذه النزعة ، حتى بعد أن بعثت الثورة فى النفوس روحا جديدة من التعلق بالحرية ، والتطلع الى المثل العليا .

لم يكن ثمة مسوغ
لحل مجلس النواب

ومن عجب أن الوزارة التى سلمت بمطالب الانجليز كلها هى التى حلت مجلس النواب ، انها حقا لسخرية مريرة أن تكون وزارة التسليم على طول الخط هى التى تأمر بحل مجلس النواب ، وتطلب من الشعب أن ينتخب مجلسا آخر يسايرها فى سياستها ، ومعنى ذلك انها تدعوه الى تأييد سياسة التسليم للاحتلال بمطالبه ، وهذا وحده كان كافيا لكى يبقى الشعب فى صف المجلس القديم الذى وقف تجاه البلاغات البريطانية موقفا مشرفا ، اذ رفض التسليم بمعظم المطالب البريطانية الجائرة التى قبلتها الوزارة جميعها .

لاشك أن هذه الملابسات تدل يقينــا على أن حل مجلس نواب سنة ١٩٢٤ كان وفاقا لرغبة انجليزية ، نفذها عمال مصريون لا غرض لهم الا الوصول الى المناصب وعودة الحكم المطلق فى البلاد .

وقد اعترض المرحوم أمين بك الرافعى بحق على حل المجلس قبل أن تتقدم الوزارة اليه ببرنامجها ، وعد ذلك نقضا لروح الدستور وأحكامه ، وحذر الوزارة مغبة هذا العمل قبل أن يصدر مرسوم الحل ، وكتب فى هذا الصدد يقول (١) : « أن هذه بدعة غريبة فى النظم الدستورية ، فان الوزارة يجب أن تتقدم قبل كل شىء الى البرلمان حتى اذا وقع خلاف بينهما على شىء من تصرفاتها أو على جزء من سياستها أو على سياستها كلها وكانت الوزارة تعتقد أن مجلس النواب لم يعد يعبر عن رأى الأمــة أصبح لها الحق فى أن تحتكم الى الأمة فى نقطة الخــلاف بينها وبين المجلس ، اننا اذا رجعنا الى التقرير الذى وضعته لجنة الدستور وجدناه يقول عنــد الكلام على حل مجلس النواب انه حق أقرته دساتير الأمم ذات النظام البرلمانى كافة ، فقد ينقطع لطول العهد أو لتغيير الحوادث ما بين الأمة وبين النواب فتقوم الحاجة الى الرجوع الى رأى الأمة فى أمر معين ، كما قد تقع مشادة بين الهيئة النيابية والهيئة التنفيذية تعرقل اداء المصالح العامة ، وقد يقع خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى أمر هام ولا تفلح وسائل التوفيق بينهما ، وقد تنقسم الأحزاب فى المجلس الى فئات متعددة يتعذر معها قيام الأغلبية المتجانسة التى لا يستغنى عنها لانتظام العمل ، فهذه وغيرها مما لا يسهل تحديده أسباب تدعو الى حل المجلس والرجوع

---

(١) الاخبار عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر مرسوم حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر .

الى الأمة نفسها ، حقا ان الوزارة اذا اقدمت على حل مجلس النواب قبل التقدم اليه تكون قد ارتكبت عملا منافيا للسوابق الدستورية واثبتت انها وزارة لاتعرف العمل الا فى الظلام » .

ومع أن أمين بك كان معارضا لوزارة سعد ومنتقدا لمجلس النواب فى كثير من قراراته ، فقد اعترض على التخلص منه بطريقة غير دستورية ، قال : « ان التخلص الاستبدادى من مجلس النواب يعد سابقة سيئة يمكن لأية وزارة أن تستفيد منها فى المستقبل ضد أى مجلس آخر يكون قائما بواجبه حق القيام ، ولا جرم أن تهرب الوزارة من مواجهة المجلس ومبادرتها الى حله قبل التقدم اليه عملا منافيا للسوابق الدستورية وهادما للروح النيابية (١) » .

تأسيس حزب الاتحاد

يناير سنة ١٩٢٥

فى غمرة من الحوادث والأحداث ، وفى الوقت الذى كانت تستهدف فيه البلاد لعاصفة من أقسى عواصف البغى والعدوان ، فوجئت الأمة فى يناير سنة ١٩٢٥ بظهور حزب جديد سمى « حزب الاتحاد » ، وبينما كانت تنتظر أن تضيق شقة الخلاف بين الاحزاب الثلاثة القائمة اذ ذاك وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، اذا بها تشهد تأسيس حزب رابع ، زاد من أسباب التخاذل والانقسام .

وهذا الحزب هو وليد ارادة السراى ، جمعته من بعض المنفصلين عن الوفد ، وكان لحسن نشأت باشا وكيل الديوان الملكى ورئيسه بالنيابة القسط الأكبر فى تأسيسه وتوجيهه الى الخطط التى ترسمها السراى .

وقد جعل الحزب مسوغا لتأسيسه ووسيلة لدعايته « الولاء للعرش » ، متهما الوفد بعدم الولاء له .

وتأليف حزب الاتحاد على قاعدة أنه حزب الولاء للعرش لم يكن من الحكمة السياسية ولا من الاخلاص للبلاد والعرش فى شىء ، فالعرش يجب أن يكون بعيدا عن الأحزاب وأن يظل للأحزاب كلها ، لا ان يكون له حزب خاص ، لأن هذا معناه التشكك فى ولاء الأحزاب الأخرى للعرش ، ومعناه أيضا أن الدعاية لهذا الحزب اذا لم تنجح — وهى لم تنجح — ولم تنضم له أغلبية الأمة كان ذلك دليلا على أن أغلبية الأمة مشكوك فى ولائها للعرش ، وهذا فضلا عما فيه من اتهام غير صحيح ، فانه قد يعد من ناحية أخرى كشفا للعرش واعلانا بأنه لم يكتسب محبة الشعب وولاءه .

وواقع الأمر أن أساس الفكرة التى أوحت بتأليف هذا الحزب هى أن الشعب يجب أن يسيره الحاكم كما يشاء ويهوى ، وأن تكون السراى هى مرجع الحكم ومصدره ، أما الشعب فلا يصح أن تترك له ارادة فى ولاية الحكم أو توجيهه ، بل يجب أن يحكم بواسطة حكومة تفرض عليه فرضا ، دون أن يكون له رأى فى قيام الوزارات أو سقوطها ، وبعبارة أخرى لا محل لما يسمونه الدستور ، واذا كان لا بد من نظام دستورى فليكن نظاما صوريا ، أو كان لا بد من أحزاب فليكن أهمها وسيدها الحزب الذى تنشئه السراى أو يخضع لارادتها وتحركه كيف تشاء ، وهذا الضرب من الحكم هو من أنواع الحكم المطلق ، وأساسه اهدار حقوق الشعب والرجوع به الى

(١) الاخبار عدد ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ .

نطاق الذل والعبودية ، وهو نظام يمتنع معه كل تقدم سياسى أو أخلاقى فى البلاد .

من اجل ذلك كان تأسيس حزب الاتحاد خليقا بأن يقابل بالسخط والاستنكار ، وقد كان حقا اختيار اسم (حزب الاتحاد) لهذا الحزب مدعاة للعجب ، اذ كيف يكون تأليف حزب يزيد فى هوة الانقسام حزبا للاتحاد ؟ لا شك أن هذا الاسم هو من أسماء الأضداد ، كما جاءت تسمية حزب آخر الفه اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وسماه (حزب الشعب) من أسماء الأضداد أيضا ، ومن مهازل القدر أن حزبى الاتحـاد والشعب قد اندمجا فيما بعد وتسميا باسم (حزب الاتحاد الشعبى) ، وهذا أيضا هو بلا مراء من أسماء الأضداد ، فلا هو حزب للاتحاد ، ولا هو حزب للشعب ، ولا حزب للاتحاد الشعبى .

اجتمع مؤسسو هذا الحزب بفندق سميراميس يوم ١٠ يناير سـنة ١٩٢٥ ، وخطب فيهم اللواء موسى فؤاد باشا من الضباط المتقاعدين وأحد الشيوخ المستقيلين من الهيئة الوفدية ، ثم تلاه خيرت راضى بك المحامى الشرعى وقال : « ان هذا الحزب هو الذى سيعمل لتحقيق مدلول هذا اللفظ » ، وتلاه الأستاذ عبد الحليم البيلى المحامى فتكلم فى أغراض هذا الحزب ، ثم أعلن المجتمعون تأسيس الحزب وبرنامجه ، وأسسوا جريدة تنطق بلسانه أسموها جريدة (الاتحاد) أسندت رئاسة تحريرها الى الأستاذ عبد الحليم البيلى ، واشتروا من الأستاذ ليون كاسترو المحـامى المختلط جريدته الفرنسية (الليبرتيه) مقابل ثمن ضخم ، فجعلوها تنطق بلسان حزبهم ، بعد أن كانت وفدية ، وهكذا بذل هـذا الحزب الصورى الأموال الطائلة التى جمعوها لاصطناع مظاهر الأحزاب السياسية من صحف ولجان وأندية وما الى ذلك ، واختاروا لرئاسة هذا الحزب يحيى ابراهيم باشا ، واخذت الادارة تسخر الناس لدفع الأموال للحزب الجديد ، وتدعوهم قسرا الى الاشتراك فيه أو فى جريدته ، وعانى النـاس فى هذا السبيل كثيرا من ضروب التوريط والاكراه . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة والأموال الطائلة التى بذلت فى تأليف هذا الحزب وجمعت له بواسطة الادارة وغيرها ، فانه لم يخرج عن نطاقه الضيق ، وهو أنه هيئة تألفت فى الجملة من جمـاعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة هذا الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسى الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم .

وبدأت فى ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية ، وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عـدم ولاء سعد للعرش ، وانضـم معظم المستقيلين الى حزب الاتحاد الجديد ، وكانت هذه الاستقالات تستوقف النظر ، لأنها دلت على أن انضمام الكثيرين الى الأحزاب لم يصدر عن عقيدة بل عن اعتبارات نفعية ليس غير ، وانهم يعتبرون الانضمام الى الأحزاب ضربا من ضروب المغنم والربح .

وكان أهم هذه الاستقالات استقالة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الأسبق ، وكان عضوا فى الهيئة الوفدية ، فأحدثت استقالته ضجة كبيرة ، اذ انه فضـلا عن شخصيته البارزة فانه كان وزيرا فى وزارة سعد ، وكان يتظاهر بالاخلاص العميق له ، هذا الى ما عرف عنه من بعد النظر فى ميدان الوصولية ، فما كان ليستقيل من الهيئة الوفدية لو لم يكن واثقا من أن نجم الوفد قد أخذ فى الأفول ، فكان لاستقالته صدى بعيد ، وجرت فى طريقها استقالات عديدة ، ممن أرادوا أن يقلدوا سعيد باشا فى بعد النظر والجرى مع الربح فى انتهاز الفرص .

على أنه قد استبان السبب الحقيقى لاستقالته انما كان خوفه على صلته بالسراى أن تتأثر ، لقوامته على الأمير احمد سيف الدين ، وكانت السراى هى المرجع الأعلى فى محاسبته على أموال الأمير ، وكان متهما بتبديد هذه الأموال ، فوجد المغنم له فى ارضاء السراى بالخروج على الوفد .

وكانت ثانية الاستقالات التى لفتت الأنظار استقالة الأستاذ عبد الحليم البيلى ، اذ كان عضـوا بالوفد ، وكانت صلته بالوزارة هى الباعث لاستقالته من الوفـد وانضمامه الى حزب الاتحاد .

انتخابات سنة ١٩٢٥
وتعـديل وزارة زيور

أفتنت الحكومة فى التدخل فى انتخابات سنة ١٩٢٥ لانجاح مرشحيها ، فعدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء صدر فى أول فبراير سنة ١٩٢٥ ، وشمل التعـديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعـديل استجابة رغبات مرشحى الحكومة ، وترتب على انفاذه أن قررت فتح باب الترشيح فى بعض الدوائر بعد أن انتهى ميعاده القانونى ، وسخرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والادارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها ، وأخذت تسوف فى اجراء الانتخابات ، وأخيرا حددت لها يوم ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ .

جـرت الانتخابات العـامة فى هـذا اليوم ، وعلى الرغم من الضغط الحكومى والتدخل الادارى لانجاح مرشحى الحكومة ، كانت النتيجة فوز الوفد بالأغلبية ، وهى وان كانت أقل من الأغلبية التى نالها فى انتخابات سنة ١٩٢٤ ، الا أنها كانت خذلانا للحكومة ، اذ نال الوفـد ١١٦ مقعدا ، فى حين نالت الأحـزاب غير الوفـدية والمستقلون ٨٧ مقعدا (عدا الدوائر التى أعيد الانتخاب فيها) .

وعلى الرغم من هذه النتيجة أصـدرت الوزارة بيانا (كاذبا) يوم ١٣ مارس ، أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفـدية نالت الأغلبية فى الانتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها فى الحكم ...! مع تعديل فى تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع فى شىء .

ورفع زيور باشـا الى الملك استقالته فى ١٣ مارس ، فعهـد اليه تأليف الوزارة الجديدة ، وتألفت فى اليوم نفسه على النحو الآتى :

احمد زيور باشا للرآسة والخارجية . يحيى ابراهيم باشا للمالية . اسـماعيل صدقى باشا للداخلية . اللواء موسى فؤاد باشا للحربية والبحرية . عبد العزيز فهمى بك للحقانية . توفيق دوس بك للزراعة . اسماعيل سرى باشـا للأشـغال . يوسف قطاوى باشا للمواصلات . على ماهر بك للمعارف . محمد على علوبة بك للأوقاف .

كانت هذه الوزارة خليطا من الأحرار الدستوريين والاتحاديين وبعض المستقلين ، فمن الدستوريين اسماعيل صدقى باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على علوبة بك وتوفيق دوس بك ، ومن الاتحاديين يحيى ابراهيم باشا وقطاوى باشا وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر بك ، ومن المستقلين زيور باشا وسرى باشا .

وتبين من هذا التشكيل لماذا تألف حزب الاتحاد ، ولماذا تحالف معه الأحرار الدستوريون على تسخير الحكومة فى الضغط على الناخبين ، فلقد أرادوا من هذا الحلف أن يصلوا الى كراسى الحكم على حساب الدستور وعلى حساب الوحدة الوطنية ، فوجهة نظرهم انه اذا لم يوصلهم الدستور الى كراسى الحكم ، فليعبثوا به أو ليوقفوه أو يعطلوه أو يمحوه ، ولا يمكن القول بأن وزارة زيور الأصلية أو المعدلة كانت خيرا من وزارة سعد ، بل العكس هو الصحيح ، فالخلاف اذن كان على كراسى الحكم ليس الا ، وهذا حقا من دواعى الأسف ، ومن أسباب المحن التى أصابت هذه البلاد .

لم يشترك الحزب الوطنى فى هذه الوزارة ، فاحتفظ بسلامة مبادئه ، فان هذه الوزارة قد تألفت على أساس التسليم بالمطالب البريطانية ، ثم على أساس حل المسألة المصرية بالاتفاق مع انجلترا على ما يناقض مبادىء الحزب الوطنى ، ومن ناحية أخرى فانها تألفت على أساس اهدار أحكام الدستور ، وهذا ما لا يقره الحزب الوطنى بحال .

ولذلك عدت الصحف عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة اعلانا بمعارضته لها فى سياستها .

وبدت نيات الوزارة ضد الدستور من تصريح لعبد العزيز فهمى بك وزير الحقانية فى غرفة المحامين يوم ١٧ مارس سنة ١٩٢٥ قال فيه : « لقد اشتغلت بلجنة الدستور وكنت اعتقد أن الدستور مناسب لبلدنا ، ولكن العمل اظهر أنه ثوب فضفاض ، وبالرغم من هذا الذى أظهره العمل سنحافظ عليه ونرعاه » ، وأعلن أن للملك حق حل مجلس النواب من جديد ، قال : « فى هذا الدستور حق مقرر لجلالة مولانا الملك وهو حل المجلس فى كل وقت متى أراد ومتى رأى فى ذلك المصلحة للبلاد ، واننا نصرح لحضراتكم انه فى سبيل تأدية واجبنا اذا وضعت العراقيل أمامنا فاننا لن نلتمس من صاحب الجلالة الملك الا يستعمل حقه المطلق فى حل المجلس » .

كان هذا التصريح سقطة كبيرة من عبد العزيز فهمى بك أحد واضعى الدستور ، فان القول بأن الدستور ثوب فضفاض لمصر هو ترديد لما كان يتقوله اللورد دفرين واللورد كرومر والسير جورست وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطانى من عدم كفاية مصر للحكم الدستورى ، وهذا معناه أن الاستقلال أيضا ثوب فضفاض عليها ، لأن البلد الذى ينادى وزراؤه بأنه ليس أهلا لأن يحكم نفسه بارادته يغرى الطامعين فيه بالطعن فى أهليته للاستقلال ، ولعمرى ليس الفاصل بين أهلية البلاد للدستور وعدم أهليتها له أن تخرج الانتخابات أغلبية من هذا الحزب أو ذاك ، فالحكم الديمقراطى معناه أن يختار الناخبون ممثليهم من أى حزب أرادوا . وفى كل يوم نجد أعرق الأمم فى الحياة الدستورية قد تخذل فى الانتخابات كثيرين ممن أسدوا لها أجل الخدمات ، ومع ذلك لم يفكر هؤلاء المهزومون فى حرمان قومهم حقهم الطبيعى فى اختيار ممثليهم وحكوماتهم ، فعلينا أن نروض انفسنا على احترام حكم الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات ، أيا كان لون هذه الأغلبية ، ولنعارضها اذا اردنا ولكن يجب علينا أن لا نسلبها حقها فى ولاية الحكم ، واذا عارضناها فلنعارضها بالوسائل الدستورية ، فان هذا هو السبيل لنهوض الشعب واطراد تربيته السياسية ، ثم ان قول عبد العزيز بك فهمى أن للملك حق حل المجلس اطلاقا مخالف للدستور الذى ينص على انه لا يجوز حل المجلس النيابى لأمر واحد مرتين (المادة ٨٨ من الدستور) ، على أن عبد العزيز فهمى بك قد رجع عن هذا الخطأ فى أحاديثه اللاحقة كما سيجىء بيانه فيما يلى .

حل مجلس النواب الجديد

يوم انعقـــاده ـ ٢٣ مارس ١٩٢٥

افتتح البرلمان بمجلسيه فى هيئة مؤتمر صبيحة يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ برآسة محمد توفيق نسيم باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك حفلة الافتتاح ، وتلا زيور باشا خطاب العرش ، ثم انفض المؤتمر .

واجتمع مجلس النواب فى نحو الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ، وبدأ فى انتخاب رئيسه ، وجرى الانتخاب بطريقة التصويت السرى طبقا للقاعدة المتبعة ، فظهر من نتيجة الانتخاب أن أغلبية النواب من الوفديين ، اذ كان التنافس على الرآسة بين سعد وثروت ، فنال سعد ١٢٣ صوتا ، ونال ثروت ٨٥ صوتا فقط ، فظهرت بذلك النتيجة التى لا شك فيها فى الانتخابات العامة لمجلس النواب الجديد ، وأنها أسفرت عن أغلبية وفدية خلافا لما زعمته الحكومة فى بلاغها يوم ١٣ مارس ، وظهر أن الوزارة لا تحوز ثقة المجلس الجديد ، فكانت هذه النتيجة صدمة شديدة للوزارة ، وتأجل اجتماع المجلس الى الساعة الخامسة من مساء ذلك اليوم لمتابعة أعماله وأولها انتخاب وكيلى المجلس والسكرتيرين والمراقبين (أعضاء مكتب المجلس) .

ولو اتبعت أحكام الدستور وكان الغرض من حل مجلس النواب الأول هو الرجوع الى الأمة لكان واجبا على الوزارة أن تستقيل ، وقد أعدت استقالتها فعلا عقب انتخاب سعد لرآسة المجلس ، ولكن كان الأمر مبيتا على أن تكون الاستقالة صورية وأن تكون اتهاما للأغلبية وأن لا يقبلَ الملك هذه الاستقالة .

فرفع زيور باشا كتاب الاستقالة الى الملك ، ومما جاء فيه قوله : « بمجرد انعقاد المجلس وقبل بحث برنامج الوزارة الذى تضمنه خطاب العرش ظهرت فى المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها وقد بدت تلك الروح جلية فى أن المجلس اختار لرياسته زعيم تلك السياسة والمسئول الأول عنها » .

والسياسة التى أشار اليها زيور فى هذا الكتاب هى سياسة البرلمان الأول التى أغضبت الحكومة البريطانية اذ رفض مطالبها الجائرة .

لم يقبل الملك استقالة الوزارة وجدد ثقته فيها على الرغم من خذلان مجلس النواب الجديد لها ، فرفع زيور الى الملك كتابا آخر عرض فيه حل هذا المجلس فأصدر الملك على الفور مرسوما بحله .

استأنف المجلس اجتماعه فى الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم ، ورأس الجلسة سعد باشا ، وأخذ الأعضاء فى انتخاب الوكيلين ، فأسفرت النتيجة عن انتخاب على الشمسى (باشا) والأستاذ ويصا واصف للوكالة ، وتلا ذلك انتخاب السكرتيرين وهم الدكتور احمد ماهر والأستاذ على حسين ومحمد عبد اللطيف سعودى وراغب قوده ، ثم أخذ الأعضاء فى انتخاب المراقبين ، وفى أثناء وضع أوراق الانتخاب فى الصندوق استأذن سعد فى الانصراف بعد أن وضع ورقته ، فرأس الجلسة الأستاذ على الشمسى أحد الوكيلين .

وفيما كانت الأوراق تفرز دخل زيور باشا ومعه الوزراء ، وخاطب الاعضاء قائلا : أتشرف باخبار المجلس أن الوزارة رفعت استقالتها الى جلالة الملك فأبى قبولها ،

فأشارت على جلالته بحل المجلس فأصدر المرسوم الآتى نصه ، وتلاه ، وهى يقضى بحل المجلس وبدعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ وأن مجلس النواب الجديد سيجتمع فى أول يونيه ! !

كانت تلاوة مرسوم الحل قبيل الساعة الثامنة مساء ، فلم يعش ذلك المجلس سوى تسع ساعات ، لأنه انعقد فى الساعة الحادية عشرة صباحا ، وحل فى الثامنة مساء ، فكان أقصر المجالس النيابية عمرا .

قوبل حل المجلس الجديد بالدهشة والألم ، لأنه كان مفهوما أن يبقى وأن تستقيل الوزارة ، وكان هناك طرائق كثيرة لمعالجة هذه الأزمة ، بأن تؤلف وزارة جديدة من حزب الأغلبية أو موالية لها وتنال ثقة المجلس وتسير الأمور طبقا لأحكام الدستور ، ولكن العناد الذى يشبه عناد الأطفال جعل الوزارة باتفاقها مع السراى والانجليز تستصدر المرسوم بحل مجلس النواب ،منتهكة بذلك حرمة الدستور وارادة الأمة ، وكان الباعث على هذا الذى وقع هو تعلق بضعة نفر من الوصوليين بكراسى الوزارة فحسب ، ورغبتهم الجامحة فى الا تفلت هذه الكراسى من أيديهم .

نظام غير دستورى
وحكم غير مسئول

صار الحكم منذ تأليف وزارة زيور حكما غير دستورى ، لأن الوزارة بدلا من أن تواجه البرلمان لكى تنال ثقته ، وبدلا من أن تنزل على ارادته ، حلت مجلس النواب الأول ، ثم حلت مجلس النواب الثانى حين آنست أن الأغلبية ليست فى جانبها ، وبذلك حل مجلس النواب لسبب واحد مرتين ، وهذا نقض لأحكام الدستور واهدار لكيانه اذ تقضى المادة ٨٨ بأنه (اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر) .

حلت الوزارة المجلس الجديد ثم استصدرت مرسوما فى ٢٦ مارس بوقف عمليات الانتخابات بدعوى أنها شرعت فى تعديل قانون الانتخاب ، وأخذت تسوف وتماطل فى اجراء الانتخابات وتعدل ما يشاء لها الهوى فى نظامها لكى تباعد اليوم الذى تجرى فيه ، ولكى تجرى ـ اذا جرت ـ وفقا لأهوائها ، وبذلك سلب الشعب حقه فى الحكم الديمقراطى ، وعاد الحكم استبداديا يقتسمه حزبان أرادا الاستئثار به ، وضحيت حقوق الأمة فى سبيل أطماع جماعة من طلاب المناصب ، واستفحل نفوذ السراى فى ظل هذا النظام ، لأن الوزارة لم يكن لها سند غير السراى ، بعد أن أهدرت ارادة الأمة ، وصار الحكم غير مسئول .

وهكذا عطل الدستور ، فى حين لو سارت الأمور وفق أحكامه لتولت الحكم وزارة من الأغلبية تواجهها معارضة قوية فى عددها وأشخاصها ، اذا كان عددهم يبلغ ٨٥ عضوا ، وهى معارضة كفيلة بأن تهز اقوى حكومة وتضطرها الى الحذر والاستقامة فى سياستها ، ولكن روح التطلع الى المناصب والميل الى اطفاء شهوات الحقد والضغينة يفسد نفوس بعض المشتغلين بالسياسة ، وينكبهم طريق السداد والنزاهة .

ولعمرى ما كنا نحن الذين عارضنا سعدا فى البرلمان الأول ــ ما كنا نعارضه لكى تصل البلاد الى هذه النتيجة ، بل كنا نعارضه على أن يبقى الحكم دستوريا ، لأنه هو السبيل الى نهضة الأمة وتقدمها واستكمال الشعب تربيته السياسية ، كنا نعارض

سعدا على أن تظل معارضتنا فى حدود الدستور ، ويبقى البرلمان قائما ويكون الحكم للأغلبية التى تختارها الأمة .

أما أن ينتهز جماعة من طلاب المناصب فرصة أزمة خارجية خلقها عدوان دولة أجنبية ، فينقضوا على الدستور ويهدموه ويقيموا فى البلاد حكما غير مسئول ، فهذا ما يؤسف له أشد الأسف ، وهذا ما لا يشرف تاريخنا القومى .

ومن عجب أن من هؤلاء السادة من صبروا على حكم الاحتلال السنين الطوال ولم يتبرموا به أو يقاوموه أو يعارضوه ، ثم هم أولاء لم يصطبروا على حكم الشعب أشهرا معدودات !

والى هذا المعنى أشرت فى خطبتى بالاسكندرية يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٥ فى حفلة تأبين المرحوم عبد اللطيف الصوفانى بك ، اذ قلت :

« أن سلطة الأمة يجب أن تحترم ، هذه حقيقة لا نزاع فيها ، بل هى أساس الحياة الدستورية ، وليس للأقلية على الأغلبية الا حق النصح والارشاد ، « فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » ، أما اذا دعت أقليـة من الأقليات السياسية أن لها أن تعبث بآراء أغلبية النواب كما تعبث بآراء أغلبية الناخبين فهذه الأقلية تعمل فى الواقع على هـدم الدستور من أساسه ، كانت أقليتنا فى مجلس النواب تحترم سلطة الأمـة وتصونها من كل عبث واعتداء ، كان مبدؤنا أن الزمن والأمـة كفيلان باصلاح عيوب الحكومة البرلمانية الأولى ، هذا هو الاصلاح الذى يتفق مع روح الدستور ، وهذا هو الاصلاح الذى يهذب أخلاق الأمة ويرقى شعورها ومداركها السياسية ، يقولون ان البرلمان الأول قد أخطأ السير وارتكب غلطات ، فليقولوا ما شاءوا ! ولكن أرونى أيها السادة أمة لم تتعثر فى حياتها السياسية ولم تخطىء فى سيرها ولم ترتكب الغلطات ولم تستفد من غلطاتها ! ان الأمة اذا أخطأت وتعثرت فى حياتها السـياسية فليس معنى ذلك أنها لا تستحق أن تتمتع بنعمة الدستور ، بل معناه أنها فى حاجة الى المران على الحياة الدستورية حتى تصل فيها الى درجة الكمال ، وكل أمة فى العـالم مهما كانت عريقة فى الحياة البرلمانية محتاجة الى المران ، والمران يحتمل الخطأ والصواب ، وما البرلمـان المصرى الا كسائر البرلمانات الحديثة يخطىء مرة ويصيب أخـرى ، فلماذا يعدون عليه السيئات ولا ينظرون الينا كما ينظرون الى الأمم الأخرى ؟ ان خصـوم البرلمـان قـد استعجلوا الحـوادث وحلوا مجلس النواب ليحلوا محل منافسيهم فى الحكم ، هذه هى الحقيقة التى أيدتها الحوادث ، فالمسألة اذن لم تكن اصلاحا للحياة الدستورية ، بل كانت فى الواقع نزاعا على الحكم ، هذا النزاع الذى كان فى الأصل علة شقاء الأمة المصرية وعلة فساد الحياة الدستورية ، عجبا أيها السادة وألف مرة عجبا ! انهم صبروا على حكومة الاحتلال الايجليزى أربعين سنة فلماذا لم يصبروا على حكومة البرلمـان المصرى سنة واحـدة ؟ يزعمون أنهم يصلحون الحياة الدستورية ولكنهم فى الواقع يحاولون أن يجهزوا عليها ، ان بنـاء النظام الدستورى قد تصـدع منذ حل مجلس النواب الأول ، لذلك كنا نحن الأقلية من نواب الحزب الوطنى أول الآسفين على حله ، أسفنا لحله ، لاننـا ما دخلنـا مجلس النواب طمعـا فى الحـكم ، فانا فيه من الزاهدين ، أسفنا وحزنا لأن حل المجلس فى الظروف التى وقع فيها واقترن بها قد أوجد فى البـلاد تقاليد تجعل الدستور عرضة للخطر ، ان الدستور ليس فقط تلك النصوص الحرفية التى يحويها قانونه الأساسى ، بل هو مجموعة المبادىء والتقاليد الحرة التى تفسر معنى الدستور ، ليس من شك فى أن التقاليد الدستورية هى من أهم أركان الحياة البرلمانية فى بلد من البلدان ، فليس من التقاليد الدستورية أن تتولى

حكم البلاد أو تأمر بحل مجلس النواب وزارة غير برلمانية ، ليس من التقاليد الدستورية أن تعمد الوزارة الى حل مجلس النواب دون أن تتقدم اليه ببرنامجها وتترك له الوقت الكافى لمناقشة هذا البرنامج والحكم له أو عليه ، ليس من التقاليد الدستورية أن تصدر الوزارة قوانين فى غيبة البرلمان وبعد حل المجلس بفكرة عرضها على البرلمان الجديد ، ليس من التقاليد الدستورية أن تلجأ الحكومات الى حل المجلس الا اذا أرادت استفتاء الأمة فى أمر جوهرى لا يعرف فيه رأى الأمة ، أما اذا كان رأى الأمة معروفا من قبل ومؤيدا للبرلمان فمن العبث بالدستور اجراء استفتاء للشعب ، فالواقع أن البرلمان الأول لم يفقد ثقة الأمة ولم تظهر الأمة رغبتها فى تغييره ، فمن العبث بالدستور حل مجلس النواب مع العزم على فرض سياسة معينة على الناخبين، من العبث بالدستور أن تصمم الوزارة على حل المجلس مرتين وثلاثا اذا لم يرضها تكوينه ، لأن هذا قلب لأحكام الدستور وسخرية من سلطة الأمة ، فالدستور يقضى بأن لا يحل المجلس لأمر واحد مرتين والدستور يقضى بأن تنزل الوزارة على ارادة البرلمان لا أن يكون البرلمان تحت رحمة الوزارة (١) » .

هذا ما قلته منذ نيف وعشرين سنة (٢) ، وهو ما أومن بصحته وأنزله من نفسى منزلة المبادىء الجوهرية التى أدين بها على تعاقب السنين ، وأرجو أن تقوم الحياة السياسية فى البلاد على ضوئه وعلى هداه .

أثر الانقلاب
فى سياسة الحكومة

فسدت الأداة الحكومية بتأثير هذا الانقلاب الذى بدأ فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فالى جانب التسليم فى مطالب الانجليز الجائرة استسلمت الوزارة لمطالب السراى ، وصارت هذه مرجع الأمور كلها ، ولم يكن للوزارة من عمل فى هذه الناحية سوى تركيز السلطات فى يد السراى ، فى حين أن السلطة يجب أن تؤول الى الأمة وتصدر عنها .

واستفحل نفوذ السراى فى التعيينات للوظائف ، فصارت هى مرجع التعيينات فى جميع دوائر الحكومة وبخاصة وظائف السلك السياسى فانها لم تكن تصدر الا بوحى منها ، وتهافت الناس على حزب الاتحاد لاعتقادهم أنه أداة السراى فى التعيينات والترقيات ، ومثلت الوظائف بالمحاسيب والأقرباء والأصهار والوصوليين ، وافتنت السراى والحكومة معا فى مظاهر تكبير الملك وتعظيمه وجعله المرجع الأوحد فى الأمور كلها .

وهكذا نجحت السراى بمعاونة نفر من طلاب الحكم فى تركيز السلطات جميعا فى يدها ، وصارت هى مصدر السلطات ، بدلا من أن تكون الأمة هى مصدر السلطات ، وكان المفهوم أن هذه السلطات تكون من حقوق الأمة كما يقضى بذلك الدستور ، وخاصة لأن اعلان الدستور انما كان نتيجة جهاد الأمة وتضحياتها ، ولولا هذا الجهاد وهاتيك التضحيات لظلت سلطات الحكم غصبا فى يد الاحتلال ، لا تتولى السراى شيئا منها قط ، وقد ارتضى ولاة العرش ذلك الغصب وأذعنوا له

---

(١) اللواء المصرى والاخبار عدد ٢٦ يوليه سنة ١٩٢٥ ، والاهرام فى اليوم نفسه .

(٢) ظهرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب سنة ١٩٤٧ .

بل أقروه وسايروه منذ سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق فالخديو عباس ، ثم فى عهد السلطان حسين فالسلطان فؤاد ، ولولا جهاد الأمة لظل هذا الغصب قائما ، ولكن الاحتلال قد اضطر تحت ضغط الثورة الشعبية أن ينزل عن بعض ما كان يغتصبه من سلطة الحكم ، فكان الانصاف يقتضى أن تتولى الأمة سلطاتها الدستورية التى كسبتها فى ميدان النضال ، لا أن تتلقفها السراى ويقتنصها الوصوليون من طلاب الحكم ، بيد ان الأمر قد جرى مع الأسف على غير ما يقتضيه العدل والنزاهة والانصاف .

تعيين المستر برسيفال

مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية

من مساوىء وزارة زيور التى كشفتها على حقيقتها موقفها من تعيين مستشار بريطانى جديد لوزارة الحقانية .

فقد كان عقد السير موريس شلدون ايموس المستشار القضائى لهذه الوزارة ينتهى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وطلبت دار المندوب السامى من سعد زغلول فى عهد وزارته تجديد عقده فأبى ، وكان هذا الرفض من المآخذ التى اخذتها دار المندوب السامى على وزارة سعد كما تقدم بيانه (ص ١١٦) .

فلما وقعت حادثة السردار كان من المطالب البريطانية ابقاء منصبى المستشارين القضائى والمالى ، ولما استقال سعد وجاءت وزارة زيور انفسح المجال للاستجابة الى هذا المطلب ، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٤ قررت الوزارة استبقاء السير ايموس فى منصبه ستة اشهر أخرى ، وفى مايو سنة ١٩٢٥ عينت المستر برسيفال وكيل محكمة الاستئناف الأهلية (الوطنية) مستشارا قضائيا خلفا للسير ايموس ، وأبرمت معه عقدا لمدة خمس سنوات .

ومن عجب أن الأحرار الدستوريين والاتحاديين أقاموا له حفلة تكريم خطب فيها من الوزراء عبد العزيز فهمى باشا وتوفيق دوس باشا ، ومن المحامين ابراهيم الهلباوى بك وأحمد نجيب براده بك ، وكان جديرا بهم بعد كارثة الانذار البريطانى أن يتورعوا عن مثل هذا الاحتفال الذى أقيم تكريما لشخص كان تعيينه امتهانا ظاهرا للاستقلال المصرى وللكرامة المصرية .

العسف والتنكيل

أطلقت يد الادارة فى العسف والتنكيل بخصوم الحكومة تهديدا لهم وارهابا لكى ينضموا الى جانبها ويؤيدوها فى سياستها ، وفى هذا السبيل استبيحت الحرمات ، واهدرت الحقوق والحريات ، وأبرز الحوادث التى وقعت فى هذا العهد ودلت على هذه السياسة الباغية حادثة أخطاب (مايو سنة ١٩٢٥) ، بلدة محمود باشا الأتربى ، فقد عمد ضابط البوليس فريد التهامى ملاحظ النقطة الى التنكيل بأهلها وبأهل البلاد المجاورة لاكراههم على ترك العمل مع الأتربى باشا لأنه من أنصار الوفد ومن خصوم الحكومة القائمة ، وارتكب الملاحظ من أعمال الاجرام ما كان موضع الاستنكار العام ، اذ سلح رجاله بالعصى ، وأمرهم أن يتفرقوا فى البلدة لغلق المحال التجارية بها واعتقال من يجدونه من الأهالى خارج منزله ، فنفذ رجال البوليس أوامر رئيسهم ، وأغلقوا الحوانيت ، وأخذوا يضربون كل من صادفوهم من الناس ضربا مبرحا وساقوهم الى السجن واعتقلوهم بغير جريرة ، وعمت هذه القسوة

النواحى المجاورة كميت فضالة ، وميت مسعود ، والغراقة ، والسنيطة ، ومنشية عبد النبى ، نكاية بالأتربى باشا ومحمود بك عبد النبى وكلاهما من أنصار الوفد ، وكان رجال البوليس يتعقبون من يأنسون أنهم من رجال الأتربى باشا ، ويربطونهم بالحبال ، ويسوقونهم سوق الأنعام ، ويوسعونهم ضربا بالعصى والسياط ، ويتفننون فى اذلالهم وتعذيبهم ، وطاردوا الأبرياء فى الطرق والغيطان ، وفى داخل منازلهم ، فتشرد الأهلون ، وهجروا بيوتهم وقراهم فرارا من هذه المظالم ، وقد ثبتت هذه الجرائم فى تحقيقات النيابة ، وقدم الملاحظ وأعوانه من العساكر الى محكمة جنايات المنصورة بعد أن بذلت الحكومة مساعى حثيثة لحفظ القضية ، ونظرت أخيرا أمام محكمة الجنايات وانتهت بالحكم على الملاحظ بالأشغال الشاقة خمس سنوات وعلى رجال البوليس بعقوبات أخف ، وبالزام المحكوم عليهم بالتضامن مع الحكومة بتعويض قدره ٢٥٠٠ جنيه ، وصدر هذا الحكم يوم ١٥ يناير سنة ١٩٣٠ (١) .

استقالة اللورد اللنبى ــ مايو سنة ١٩٢٥

وتعيين اللورد جورج لويد مندوبا ساميا

فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ استقال اللورد أللنبى من منصب المندوب السامى البريطانى وعينت الحكومة البريطانية السير (اللورد) جورج لويد بدلا عنه ، وأعلنت فى مجلس العموم بلسان وزير خارجيتها أن هذا التغيير لا يتضمن اى تبدل فى سياستها وعلاقتها بمصر والسودان .

وقد بارح اللورد أللنبى مصر فى منتصف يونيه .

الحكم فى قضية مقتل السردار

٧ يونيه سنة ١٩٢٥

اخذت هذه القضية قسطا كبيرا من جهود الحكومة فى سبيل الكشف عن المرتكبين للجناية ، وقد أمكنها العثور عليهم واعترف بعضهم على بعض وقدمتهم الى المحاكمة وهم :

(١) عبد الفتاح عنايت الطالب بمدرسة الحقوق (٢) عبد الحميد عنايت الطالب بمدرسة المعلمين العليا (٣) ابراهيم موسى الخراط بالعنابر (٤) محمود راشد المهندس بالتنظيم (٥) على ابراهيم محمد البراد بالعنابر (٦) راغب حسن النجار بمصلحة تلغرافات الحكومة (٧) شفيق منصور المحامى (٨) محمود أحمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف (٩) محمود صالح سائق سيارة أجرة .

وقد نظرت قضيتهم أمام محكمة الجنايات ، وكانت مؤلفة من : أحمد عرفان باشا رئيسا والمستر كرشو ومحمد مظهر بك عضوين .

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ ، قضت على الثمانية الأول بالاعدام شنقا وحبس محمود صالح سنتين ، ثم استبدل حكم الاعدام بالنسبة للأول وجعل الأشغال الشاقة المؤبدة ، ونفذ الحكم فى الباقين .

---

(١) نشر الحكم فى مجلة « المحاماة » . السنة الحادية عشرة (١٩٣٠ ــ ١٩٣١) ص ٣٧٨ رقم ٢١٤ ، وكان الحكم على الملاحظ غيابيا ، وقد عدل حضوريا الى السجن ثلاث سنوات .

تعديل قانون العقوبات
وتشديده فى التهم الصحفية

أصدرت الوزارة مرسوما بقانون فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٥ بتعديل قانون العقوبات فى المواد الخاصة بجنح الصحافة والنشر بقصد التشديد عليها وافساح المجال لاغلاق الصحف ، فقد افترض سوء النيـــة فى الكاتب والناشر وألقى عليهما عبء اثبـــات العكس ، ووسع دائرة الاتهام فيما ينشر فى الصحف بالنص على عقاب كل من يعمل على (تضليل الرأى العام فى أعمال السلطات العامة او بأية طريقة أخرى) ، وهى عبارات غامضة من شأنها توسيع مجال الاتهام ، فلا يستطيع الصحفى اجتناب الوقوع تحت طائلة العقاب ، ومن ثم تعطل أكبر مهمة للصحف وهى نشر الأخبار وتصـــبح أكثر الصحف عرضة للاغلاق ، ولم تبال الوزارة حكم المادة ٤١ من الدستور التى تحظر فيما بين أدوار انعقـــاد البرلمان سن قوانين جديدة . ومضت الوزارة تهـــدر أحكام الدستور وتسوف فى اجراء الانتخابات بدعوى تعديل قانون الانتخاب وتضع مثل هذا التشريع فى غيبة البرلمان .

وكان مما يســـترعى النظـــر أن يشترك الوزراء « الأحـــرار الدستوريون » فى وضع هذا القانون الرجعى وهم الذين ينعون على وزارة ســـعد اضطهادها لحرية الصحافة !

تعديل فى الوزارة

استقال يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات فى شهر مايو سنة ١٩٢٥ ، وسبب استقالته ما لوحظ عليه انه مر على دار سعد يوم عيد الفطر وترك بطاقته للتهنئة ، فاعتبرت هذه الزيارة عملا عدائيا للسراى ، وأشير عليه بالاستقالة فقدمها ، وعين على الفور محمد حلمى عيسى باشا وكيل وزارة الداخلية وزيرا للمواصلات ، وصدر المرسوم بذلك يوم ٦ مايو ، وبقى الاتحاديون أربعة وهم : يحيى ابراهيم باشا ، وعلى ماهر باشا ، وموسى فؤاد باشا ، وحلمى عيسى باشا .

كتاب الأستاذ على عبد الرازق
وانفصال الأحرار الدستوريين

ألف الأستاذ على عبد الرازق حين كان قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية كتابا عن (الاسلام وأصول الحكم) عرض فيه للخلافة الاسلامية ، ودلل على أنها ليست من أصول الاسلام ، وكانت الخلافة فى ذلك الوقت مطمح نظر الملك فؤاد بعد الغائها فى تركيا ، فثارت ثائرة الحكومة على الكتاب وصاحبه ، وأوعزت الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصف كونه من العلماء ، فحاكمته وأصدرت حكمها باخراجه من زمرة العلماء (أغسطس سنة ١٩٢٥) .

وكان زيور باشا يصطاف فى أوروبا ، فطلب يحيى ابراهيم باشا رئيس الوزارة بالنيابة من عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية تنفيذ هذا الحكم بفصل الأســـتاذ على عبد الرازق عن منصبه ، فأحال الوزير الأمر الى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدى رأيها فى الموضوع ، وبخاصة فيما اذا كان هذا القرار يؤدى حتما الى فصل القاضى عن منصبه أم لا ، وعرض يحيى باشا الأمر على السراى فرأت فى موقف عبـــد العزيز باشا مخالفة لرغبـــاتها ، ومن ثم يجب اخراجه من الوزارة ،

فصارحه يحيى باشا بأن لا سبيل الى التعاون واياه ، وطلب اليه أن يستقيل ، فامتنع ، فصدر على الفور مرسوم « بتكليف على ماهر باشا وزير المعارف بالقيام بأعباء وزارة الحقانية الى أن يعين لها وزير بدلا من عبد العزيز فهمى باشا » ومعنى هذا اقالته من منصبه (سبتمبر سنة ١٩٢٥) .

أقيل اذن عبد العزيز فهمى باشا من الوزارة لموقفه من مسألة الأستاذ على عبد الرازق ، ولسبب آخر كانت تسره له السراى ، وهو أنه سبق له أن عارض مرة فى مجلس الوزراء فى صفقة استبدال سراى الزعفران التابعة للخاصة الملكية بتفتيش بشبيش التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، اذ رأى أن التفتيش يزيد فى قيمته وفى ريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران ، فنقم منه الملك هذه المعارضة ، ومع أنه عدل عنها بعد ذلك وأقر الصفقة لكن الملك لم يغفرها له وأسرها فى نفسه ، فلما جاءت مسألة الأستاذ على عبد الرازق أنفذ فيه ارادته ، وأقاله من منصبه ، ولم يبال أنه رئيس أحد الحزبين اللذين تتألف منهما الوزارة .

دل هذا التبديل على استفحال نفوذ السراى ، وكان نذيرا بانهيار الائتلاف بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين .

فلقد طرد وزير من منصبه دون أن يقدم استقالته ، طرد كما يفصل أصغر موظف فى الدولة ، فكان فى ذلك مهانة للمنصب نفسه ولمن يتولاه .

وعلى أثر هذه الصدمة استقال الوزيران محمد على علوبة باشا وتوفيق دوس باشا ، تضامنا مع رئيس حزبهما ، وكان اسماعيل صدقى باشا يصطاف اذ ذاك فى أوروبا ، فأرسل هو أيضا يستقيل تضامنا مع الوزراء من حزبه .

ولم تكترث السراى لهذه الانفصالات ، وسرعان ما ملأت الفراغات التى حصلت فى الوزارة ، فعين أحمد ذو الفقار باشا وزيرا للحقانية ، ومحمد توفيق رفعت باشا وزيرا للمواصلات (وللأوقاف مؤقتا) ، ونخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة ، ومحمد حلمى عيسى باشا وزيرا للداخلية ، وصدر المرسوم الملكى بهذه التعيينات فى ١٢ سبتمبر ، بينما كان رئيس الوزارة زيور باشا غائبا عن مصر يصطاف فى فيشى ، ولم يكن له من الأمر شىء ، بل كان فى الواقع رئيسا صوريا ، وكان الأمر كله مرجعه الى السراى . وبعد أن تم هذا التعديل قرر مجلس التأديب بوزارة الحقانية فصل الأستاذ على عبد الرازق من وظيفته .

وانضم الوزراء الجدد الى حزب الاتحاد ، فصارت الوزارة كلها من الاتحاديين ، وبذلك انفرد هذا الحزب بالحكم ، وصارت السراى تتدخل فى كل كبيرة وصغيرة من شئون الحكومة ، وسخرت الادارة فى الدعاية لحزب الاتحاد وحده بعد أن كانت موزعة بينه وبين الأحرار الدستوريين .

واغلب الظن أن السراى لم تعمد الى هذه الخطوة الجريئة فى الاستغناء عن أحد الحزبين اللذين كانا يسيران فى ركابها الا لاعتقادها أنها ستكسب عطف الرأى العام باستثارة عواطفه الدينية ضد كتاب الأستاذ على عبد الرازق ، اذ هو فى ظاهره يعارض الخلافة الاسلامية ، وقد أخرجت « هيئة كبار العلماء » مؤلفه من زمرة العلماء لهذا السبب ، ولكن الرأى العام كان أنضج من أن يتأثر من الدعاية الدينية التى كثيرا ما يستخدمها دعاة الحكم المطلق وسيلة للتضليل بالشعب ، فلم يكترث لهذه الدعاية التى ليست من الدين فى شىء ، ودل ذلك على تقدمه فى الوعى السياسى والدينى معا ، وظل منكرا مناوئا لهذا النظام الذى أهدر حقوقه السياسية .

حضور اللورد لويد
المندوب السامى البريطانى

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الى القاهرة فى أكتوبر سنة ١٩٢٥ فاستقبله بمحطة العاصمة يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزارة بالنيابة ، والوزراء جميعا ، وكبار الموظفين ، وأعدت لاستقباله مظاهر بالغة فى الحفاوة والتعظيم ، اذ فرشت المحطة بالأبسطة الفاخرة ، وفتح له الباب الملكى ، ونثر الرمل فى الشوارع التى مر بها ركبه ، وصفت على جوانبها الجنود المصرية ، فكانت هذه المظاهرة اعلانا من الوزارة باستخذائها للمندوب السامى الجديد ، وقد أرادت بذلك أن تنال الحظوة لديه وتثبت مركزها المتداعى .

عدم تقديم أوراق اعتماده

وزاد فى التعظيم من شأنه أنه لم يقدم أوراق اعتماده الى الملك ، على خلاف ما كان متبعا قبل اعلان الحماية ، وكان مفهوما أن الغاء الحماية واعلان الاستقلال يعيدان الحالة على الأقل الى ما كانت عليه قبل اعلان الحماية ، فيقدم المعتمد البريطانى أوراق اعتماده الى الملك كبقية المعتمدين السياسيين وكما كان المتبع قبل سنة ١٩١٤ ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل ، وسكتت الوزارة على هذا الوضع المهين ابتغاء الزلفى لدى المعتمد الجديد !

وكانت هذه الملابسات كشفا لحقيقة « الاستقلال » الذى أعلن فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

تهافت الكبراء

وأكثر من ذلك أن كبار المصريين خفوا الى زيارة المندوب السامى على اثر تسلمه مهام منصبه ، فكان مما يحز فى النفس أن يتهافتوا على استقباله فى وقت كانت البلاد لا تزال تدمى من الضربات التى وجهتها الحكومة البريطانية الى مصر وحقوقها وكرامتها .

وتستطيع أن تقارن بين المقابلة التى لقيها اللورد لويد عند حضوره الى مصر سنة ١٩٢٥ ، والمقابلة التى لقيها اللورد اللنبى حين حضر سنة ١٩١٩ ، أو اللورد ملنر حين جاء على رأس لجنته سنة ١٩٢٠ (١) ، فتجد أن روح الثورة قد تضاءلت فى النفوس خلال هذه السنين ، وأن التطلع الى المناصب وروح الانقسام والتخاذل قد أفسد الحياة السياسية ، وأدى بكبار مصر وقادة الرأى فيها الى التهافت على موائد الغاصب .

وقد أقيمت للورد لويد حفلة تكريم يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتننتال حضرها مع الأسف بعض كبار المصريين .

---

(١) أنظر كتابنا « ثورة ١٩١٩ » ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٧٧ من الطبعة الاولى .

الاضطهاد ومنع اجتماع المعارضة

أمعنت وزارة زيور فى الاضطهاد والاعتداء على الحريات ، فمن ذلك أنها أوعزت الى حكمدار القاهرة باصدار منشور أباحت فيه لضباط البوليس أن يستوقفوا كل من كان سائرا فى الطريق أو راكبا عربة أو سيارة ليسألوه ما شاءوا من البيانات ويسوقوه الى القسم اذا رأوا هذه البيانات غير كافية ، كما أباح لهم أن يفتشوه تفتيشا دقيقا ، وكان هذا المنشور امعانا فى الاستهتار بحرية النـــاس وحقوقهم ، واشتدت الحكومة فى منع الاجتماعات التى اعتزمت الأحزاب المعارضة عقدها .

فمنعت عقد اجتماع أعده الحزب الوطنى بسينما « متروبول » يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحجة أن تحديد الاجتماع فى هذا اليوم الذى حضر فيـه اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد يتنافى وواجب المجاملة له !

وحوصر « بيت لأمة » (منزل سـعد باشا) بالجنود ، وكان الوفد قد أعد اجتماعا فى النادى السعدى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ، فمنعته الوزارة واعتدى رجال البوليس على المجتمعين بالقـوة والضرب واقتحموا النادى عنوة وترك الاعتداء فى أجسام بعض المدعوين آثارا جسيمة .

خطبة عبد العزيز فهمى باشا
فى وجوب التمسك بالدستور

على أنها لم تمنع اجتماعا للأحرار الدستوريين عقدوه فى ناديهم يوم ٣٠ أكتوبر ، وخطب فيه عبد العزيز فهمى باشا ، فأعلن خطأه فى اشتراكه فى الحكم ، وحمل على حزب الاتحاد حملة شعواء ، ودعا الى وجوب التمسك بالدستور .

قال فى مستهل خطبته : « قدر الله على أن دخلت الوزارة وكنت من قبل حرا طليقا لا شأن لأحد معى فيما آتى وما أدع ، ولكنها كانت محنة ، أحمد الله على أن نجانى منها قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة » .

وقال يصف مركزه كوزير فى وزارة تتلقى الأوامر من السراى : « لم يمض الا أقل من شهر حتى كان ما كنت أخشاه ، وظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناسا يراد سوقنا عند الاقتضاء الى ما لا يود الرجل الشريف » .

وذكر طرفا مما كانت السراى تأمر به الوزارة قال : « تحدثت الجرائد كثيرا عن سفاراتنا فى الخارج ، وتعددها على غير موجب ، وكثرة نفقاتها ، وفى مسألة استبدال سراى الزعفران ، وفى تعـديل قانون العقوبات فيمـا يختص بالجرائم الصحفيـة وغير ذلك » .

ووصف الفساد الذى دب الى البلاد من عودة الحكم المطلق وتعطيل الدسـتور قال : « أترضون افساد أخلاق أهليكم ومواطنيكم على هذا الشكل الفظيع وأن تنتهى الحال بكم الى ضياع البقية الباقية من نتائج مجهوداتكم وهو الدستور وأن تكون بلادكم العوبة فى يد موظف من الموظفين يقلبها ويقلبكم على ما يريد له هواه ؟ لا شك أن أحدا منكم لا يرضى » .

وتكلم عن علاج هذه الحال فقطع بأن فى الدستور واجراء انتخابات حرة العـلاج الناجع لهذا الداء ، قال : « ان من الواجب علينا أن نحافظ على الدستور فى كل

مقام ، بقطع النظر عن كل اعتبار ، أن هذه الأمة لا تسكت عن حقها ، انها قديمة العهد فى طلب الدستور وحكم الدستور ، ثارت له فأخذته فى سنة ١٨٨١ ، ثم ما فتئت بعد الاحتلال الانجليزى تحلم بالدستور وبحكم الدستور ، وكثيرا ما تغنى الناس من أيام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية بالدستور ، وبأن مقام الأمة فوق كل مقام ، ولما هبت هذه الأمة فى وجه الانجليز خلوا بينها وبين أخذ الدستور » . ودعا الى « الاسراع فى اجراء الانتخابات على أى قانون يكون ، وأن يترك الناس أحرارا فى آرائهم فيها وأنا ضمين أن الناس لن ينتخبوا الا الأكفاء القادرين المتدربين » .

وقال فى ختام خطبته : « ان لكم حقــوقا معلقة فى يد الانجليز هى موضوع ما اصطلحتم على تسميته بقضية البلاد ، **وأنكم لن تستطيعوا السير فى هذه القضية الا اذا أصلحتم داخليتكم ، وعقدتم برلمانكم ، ان البرلمان والوزارة البرلمانية هى أداتكم الوحيدة لتولى الدفاع فى قضيتكم والوصول الى استكمال حقكم ، فما لم تصلوا الى عقد البرلمان فكل كلام فى هذا الموضوع فضلة وهباء** » .

فالرأى الذى انتهى اليه عبد العزيز فهمى باشا بعد أن جرب الحياة الدستورية وجرب الحكم المطلق ، ووازن بين الحكمين ، هذا الرأى قاطع فى وجوب الاستمساك بالدستور والمحافظة عليه ، والنزول على ارادة الأمة فى انتخابات حرة ، وهذا الرأى له قيمته من رجل كان خصوم الدستور يستدلون برأى سابق له فى أن الدستور ثوب فضــفاض على مصر ، فما هو ذا يرجع عن خطئه فى قوله هذا ويشــهد بأن الدستور هو خير أنواع الحكم ، ويؤيده ويدعو الأمة الى الاستمساك به والحرص عليه ويؤيد حق الأمة فى انتخابات حرة ، وهو المبدأ السليم الذى يجب أن يكون من دعائم الحياة السياسية فى البلاد .

قانون الجمعيات والهيئات السياسية

استمرت وزارة زيور ممعنة فى نقض الدستور والاستهتار به والاعتداء عليــه فاستصدرت فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمى « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » ، يحتم عليها اخطار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية ، وأن تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات ، وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجــوز حلهــا بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنــوية الا للجمعيات التى يصادق على قانونها النظامى بمرسوم ملكى ، وجعل القانون هذه الجمعيات والأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمة الحكومة ، وخولها حق حلها متى أرادت ، والغرض من هذا القانون هو الغاء الأحزاب السياسية فى البلاد .

احتجاج الأحزاب على هذا القانون

وقد احتجت الأحــزاب الســـياسية : الوفــد والحــزب الوطنى والأحــرار الدستوريون ، على هذا القانون وقررت عدم الرضوخ لأحكامه .

قرار الحزب الوطنى

فأصدر الحزب الوطنى القرار الآتى :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة والنصف صباحا وتباحثت فى القانون الذى أصدرته الحكومة خاصا بالجمعيات السياسية وقررت باجماع الآراء ما يأتى :

« أصدرت الحكومة فى يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قانونا للجمعيات السياسية ترمى به الى وضع الأحزاب والهيئات السياسية تحت رحمتها فحتمت على الأحزاب أن تبلغ عن لجانها وفروعها وأماكنها وأسماء الأشخاص الذين تتألف منهم وأسماء باقى أعضائها ومحال اقامتهم ، وانتحلت لنفسها أن تحل كل جمعية سياسية بحجة أن أغراضها ضارة بمصالح الدولة ، الى غير ذلك مما لا يدع شكا فى أن الحكومة تريد أن تضع تحت رقابتها سياسة الأحزاب الأخرى وأن تسيطر على برامجها وتراقب أشخاصها .

« ولم تجرؤ حكومة من الحكومات التى قامت فى عهد الاحتلال وعلى رمح الغاصب أن تمد يدها الى صميم الحركة الوطنية بمثل ما اجترأت عليه الحكومة الحاضرة .

« ان المبدأ الوطنى أو الفكرة السياسية عقيدة راسخة يلتف حولها كل مؤمن بها ويقوم بنصرتها أفراد يكونون لجانها ويقومون بنشر دعايتها ولا سلطان للحكومات عليهم الا فيما يقع منهم مخالفا للقانون العام أو مهددا للنظام الاجتماعى ، غير أن حكومة اليوم التى لا ترتكز على ارادة الشعب والتى تآمرت على الحياة الدستورية واستسلمت لشهوات المحكم ونزعات الهوى تريد أن تغتصب حق التشريع فى أهم أمر من أمور حياتنا السياسية ، تريد حكومة هذا الوقت أن تدعى لنفسها حق السيطرة على برامج الأحزاب وتحل ما تريد حله منها بحجة المنافاة لمصلحة الدولة (المادة السابعة) ولا شك أن الحكومة التى تقوم على سيف المحتل تعتبر منافيا لمصلحة الدولة وجود أحزاب تنادى بالجلاء تحقيقا للاستقلال الفعلى ، تريد حكومة هذه الساعة أن تقف على أسماء الأعضاء ومحال اقامتهم ولو كانوا من غير اللجان العاملة ، تريد ذلك وهى تعلم استحالة ما تطلب ، وأية هيئة سياسية قائمة على فكرة وطنية صحيحة يعتنق مبادئها كل يوم الآلاف من الناس وهى لا تجمع منهم مالا ولا توزع عليهم جاها ، أية هيئة سياسية هذا شأنها تستطيع أن تجيب الحكومة الى ما تطلب ؟ وأية هيئة سياسية صادقة فى جهادها انحطت مداركها الى هذا الحضيض الذى يجعلها ترضى أن تكون تحت هذه الرقابة الخطرة ، تقبل أن تكون عرضة لتحكم الحكومة فى بقائها أو حلها ؟ وأية سياسة للحكم ، هذه السياسة التى تريد القضاء على الهيئات السياسية ولا تخشى أن تحل محلها الجمعيات السرية والنزعات الثورية ؟

« ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لا يقاد جذوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضع سياسة البلاد على المبادىء الصحيحة التى أيدتها وتؤيدها الظروف كل يوم وحارب سياسة البلاد على المبادىء الصحيحة التى لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم .

لذلك

« يعلن الحزب الوطنى صراحة أن هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية ترتكز على قوة الغاصبين وتنفذ سياستهم وتجر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ويقرر عدم رضوخه لأحكام هذا القانون الباطل ، تاركا للحكومة أن تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة ، فهى وان استطاعت أن تغتصب حق التشريع وتغتصب سيادة الشعب فلن تستطيع أن تغتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

قرار الوفد

وأصدر الوفد القرار الآتى :

« اجتمع الوفد المصرى فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأربعاء ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ببيت الأمة تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وتناقش فى موضوع المرسوم بقانون الجمعيات السياسية وأصدر فيه القرار الآتى :

« من يوم أن قامت بمصر حكومة منظمة ، وحق تأليف الجمعيات السياسية طليق لم يقيده قانون ، وما حده حكم ، وقد تمتعت البلاد به تحت الحكومات المختلفة ، قبل الاحتلال وبعده ، وفى عهد الحماية ، وتحت سلطان الأحكام العرفية ، فلم تعارض أية حكومة من هذه الحكومات فى تأليف الجمعيات السياسية التى قامت فى الأزمنة المختلفة حتى تمكن فى النفس احترام هذا الحق ، وجاء الدستور فأقره فى صراحة تامة ، فقد نص فى المادة (٢١) منه على أن « للمصريين حق تكوين الجمعيات » ، وخشية أن تعتدى السلطة التنفيذية عليه بما يقيد استعماله قرر فى هذه المادة أن كيفية استعماله تكون بقانون ، أى باقرار البرلمان ، لأنه لا يكون القانون قانونا الا بهذا الاقرار .

« غير أن الوزارة الحالية ، لاستيلاء النزعة الحزبية عليها ، وميلها الى الاستبداد المطلق ، أعطت نفسها سلطة وضع ذلك القانون ، وأصدرته بنصوص ترمى فى مجموعها ، لا الى بيان كيفية استعمال ذلك الحق المقدس ، بل الى اعدامه ، فقد علقت وجود الجمعيات بارادتها مع انها هى المدينة بذلك الحق ، اذ هى التى تملك القوة على معارضته ، فهى التى يجب عليها بمقتضاه ألا تعارض الناس فى التمتع به ، ولا معنى لحق يكون استعماله معلقا بمشيئة المدين به ، لأنه اذا جاز له أن يعارض فى استعماله كلما شاء المعارضة لم يكن هذا الحق حقا عليه ، بل عارية يستردها كلما أراد .

« والوزارة الحالية تريد بأحكام ذلك المرسوم الرجعية أن تقضى على كل حزب يخاصمها حتى تستقل هى بحكم البلاد ، وتقيم فيها دولة الظلم والاستبداد ، وبهذا تحقق ماخشيه الدستور وتبطل ما قرره من حق وضمان ، وفضلا عن كون هذا المرسوم صادرا من هيئة لا تملك سلطة التشريع ، وملغيا للحق الذى جاء لبيان كيفية استعماله فأنه مخالف مخالفة صارخة للمادة الواحدة والأربعين من الدستور التى استند اليها . فلم يصدر بين أدوار انعقاد البرلمان التى يكون فيها موجودا واجتماعه ممكنا ، ولم يحدث ما يوجب الاسراع باتخاذ التدابير التى اشتمل عليها ، ولم تكن هذه التدابير مما لا يحتمل التأخير ، بدليل المدد المحدودة فيه لتنفيذ بعض أحكامه ، ولا يمكن الوفاء بالضمانة التى أوجبتها هذه المادة من دعوة البرلمان الى الاجتماع فورا بصفة غير عادية .

« وفوق هذا فان الوزارة تذرعت بهذا التشريع الجائر للجمعيات الى تشريع غادر بالأفراد ، فحرمت وعاقبت أفعالا لا يصح تحريمها ولا العقاب عليها الا بقانون ، أى تشريع يقرره البرلمان ، كما أباحت مصادرة الأموال التى نص الدستور على انها محظورة ، فجاء أجمع تشريع لأنواع الظلم والاستبداد وأشأم نذير بما تنويه حكومة « الاتحاد » .

« لهذا استفظعه جميع الناس ، واستنكره قريبهم وبعيدهم ، وعده الكل نكبة على الدستور ونقمة على الحرية ، واعتبره الذين قرأوه انتقاما من خصوم الحزب

الحاكم ، وسهما مصوبا على الأخص الى قلب الوفد بقصد تمزيق شمله وتفريق جمعه ، ولكنه سهم طائش وقصد خائب ، لأن الوفد يمثل فكرة رسخت فى الأمة رسوخ الايمان ، ومبدأ انبث فى نفوس أبنائها انبثاث الروح فى الأجسام ، والنور فى الظلام ، ذلك هو مبدأ الاستقلال التام ، الذى أصبحت لا تقبل فيه تغييرا ولا تعديلا ، فمثل هذا المبدأ باق ما دام الاحتلال موجودا ، وما دام الاستقلال منشودا ، واذا عطلت القوة منه أعضاء ، أعملت الأمة مكانهم آخرين ، ولقد تألف من عدة ستين ، وأعضاؤه معلومون لكل وزارة فى كل حين ، وتولوا هم الحكم بأنفسهم عدة شهور . وهم وان كانوا محصورين فى عدد محدود ، يمثلون عددا من الأمة غير محدود ، بل أغلبيتها الكبرى — فمن غير المفهوم ولا القابل للفهم أن يحمل ، وهذه حاله ، على الغاء حياته الماضية وانكار صفته الحاضرة ، وان يبتدىء حياة جديدة يتعلق بقاؤها بمشيئة خصومه الذين يريدون بالقضاء عليه القضاء على الحركة القومية والنهضة الاستقلالية التى اعتبرته الأمة رمزها ، وجعلته حامل لوائها .

« ولقد أقسم أعضاؤه على هذا كما أقسم ولاة الأمور ، أمام الله والناس ، على الاخلاص للوطن والطاعة للدستور .

« فبرا بهذا القسم الأعظم ، يستنكر الوفد المصرى ذلك المرسوم ، ويعد تنفيذه جرما كبيرا ، والرضا بأحكامه حنثا أثيما ، ويعلن ، فى عزة المحق وشمم الأبى ، اهماله ، ويترك للقوة اعماله ، وبينه حد الله وارادة الأمة وعدل القضاء » .

* * *

الفصل الحادى عشر

اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥)
وعودة الحياة الدستورية

كانت الحالة السياسية فى سنة ١٩٢٥ سيئة من كل النواحى ، فالدستور معطل ، والأحزاب السياسية فى تناحر وتقاطع ، والصحف فى مجموعها تملأ أعمدتها بالمطاعن والمثالب تكيلها الى خصومها ، والحكومة تتولاها وزارة رجعية تستند الى حزب السراى ، ولا تتصل بالأمة بصلة ، وهمها ارضاء الغاصب لكى تنال رضاه ، وأهم عمل لها سن القوانين المعطلة للحركة الوطنية وتعطيل الحياة النيابية والتسويف فى اجراء الانتخابات قدر ما تستطيع بدعوى انها تعمل على تعديل قانون الانتخاب ، ووضع القوانين فى غيبة البرلمان مستهينة بأحكام الدستور .

وقد ضاق الناس ذرعا بهذه الحال ، وأخذوا يتلمسون مخرجا منها ، الى أن وفق المرحوم أمين بك الرافعى الى دعوة صادقة دعا اليها على صفحات جريدة (الأخبار) ، فنتج عنها بعث الحياة الدستورية ، وعودة الوحدة الى الصفوف معا ، فكانت دعوة موفقة من كل ناحية .

كنا فى أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فرأى أمين أن البرلمان لابد أن يجتمع من تلقاء نفسه فى اليوم الحادى والعشرين من هذا الشهر تنفيذا لحكم الدستور ، واستند رأيه الى المادة ٩٦ منه التى تقضى بأنه « يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع المجلس بحكم القانون فى اليوم المذكور » .

فأخذ ينشىء الفصول الضافية ، يدعو فيها الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، من غير حاجة دعوة من الملك .

كتب أول مقالة له فى هذا الصدد بجريدة الأخبار يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ تحت عنوان (الدستور يحتم اجتماع البرلمان فى يوم السبت الثالث من الشهر الحالى — بطلان مرسوم حل مجلس النواب — المجلس المنحل موجود قانونا ويجب اجتماعه) ، فكان هذا العنوان الضخم لافتا أنظار جميع المشتغلين بالحركة الوطنية الى استيعاب أول مقالة كتبها الفقيد فى تدعيم دعوته بالأسانيد الدستورية ، فلقيت على الفور اقرار الجميع واعجابهم وتأييدهم .

وكتب فى اليوم التالى — ٩ نوفمبر — مقالة ثانية فى هذا الموضوع تحت عنوان (رئيسا مجلسى النواب والشيوخ مطالبان بدعوة أعضاء البرلمان للاجتماع فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذا للمادة ٩٦ من الدستور) .

وفى اليوم الثالث (١٠ نوفمبر) عاد الى الموضوع تحت عنوان (ليس الدستور قصاصة ورق — مرسوم حل مجلس النواب باطل — لأن الوزارة امتنعت عن تنفيذ أحكامه الأساسية وخالفت نصوص الدستور) .

وفى ١١ نوفمبر كتب مقالة بعنوان (مسئولية الوزراء الجنائية اذا خالفوا الدستور بتأجيل الانتخابات على أثر حل مجلس النواب) .

وكتب مقالة فى نفس الموضوع يوم ١٢ نوفمبر بعنوان (اذا لم ندافع عن الدستور استمرت الوزارة فى ثورتها عليه) ، وكرر الدعوة الى وجوب انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر .

اغتبطت الأحزاب السياسية لهذه الدعوة ، وكان الحزب الوطنى أول من لباها ، فاجتمعت لجنته الادارية يوم الجمعة ١٣ نوفمبر وأصدرت القرار الآتى :

« اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، يوم الجمعة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وقررت ما يأتى :

« اعتدت الحكومة على الدستور اعتداءا صارخا وعطلت الحياة البرلمانية وحرمت البلاد من ممثليها الذين يشرفون على أعمال السلطة التنفيذية ، ثم انتهزت فرصة حل البرلمان فأجلت الانتخابات وجعلت مسألة تعديل قانون الانتخاب كمرآة تنعكس فيها الوعود الباطلة والمواعيد المتكررة على غير طائل ، مع أن الدستور يحتم اجراء هذه الانتخابات فى خلال شهرين وعقد المجلس الجديد بعد عشرة أيام من انتهائها طبقا للمادة (٨٩) من الدستور وعملا بأحكام نفس المرسوم الذى صدر بحل المجلس ، ولقد انقضت المواعيد المبينة فى الدستور وفى مرسوم الحل دون اجراء انتخابات وعقد المجلس الجديد .

« لذلك أصبح من الواجب ان يجتمع المجلس القديم فى الحال بعد أن صار أمر حله باطلا وملغيا وكان من الواجب على الحكومة أن تدعو المجلس القديم للانعقاد .

« غير أن الحكومة توارت خلف تأجيل الانتخابات للاستمرار فى حكم البلاد بطريقة استبدادية متذرعة بأن هذا التأجيل ضرورى لتعديل قانون الانتخاب فى حين انها لاتملك حق هذا التعديل كما انها لاتملك تأجيل اجراء الانتخابات ، ولقد أظهرت الأمة انها لاتستطيع أن تتحمل استمرار تعطيل الحياة البرلمانية وطالبت بحقها فى التشريع وبالاشراف على أعمال السلطة التنفيذية لتضع حدا لتصرفات الحكومة ، تلك التصرفات الجائرة التى تبدو كل يوم فى شكل قانون استثنائى جديد مما لم تعهد البلاد مثله فى أى زمن آخر .

« ولما كان الدستور قد احتاط لمثل هذه الحالة وفرض حدوث اعتداء من السلطة التنفيذية على الحياة البرلمانية وحتم من أجل هذا فى المادة (٩٦) اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر اذا لم تدعه الحكومة للانعقاد قبل ذلك ، ولما كان أقل واجب لأعضاء البرلمان ان ينفذوا أحكام الدستور الذى اقسموا يمين الطاعة له .

لذلك

« يدعو الحزب الوطنى أعضاءه فى مجلسى النواب والشيوخ وكل من ينحو نحوهم ويسير سيرتهم أن يذهبوا الى البرلمان فى يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الساعة العاشرة صباحا حتى يؤدوا واجبهم الوطنى حيال أمتهم ، وحيال وطنهم ، وحيال دستور البلاد ، وحيال حزبهم ، وحيال مبادئهم ، فاذا حالت القوة بينهم وبين الاستمرار فى اداء واجبهم فليرفعوا صوتهم بالاحتجاج على هذا العدوان الجديد ، وليشهدوا

العالم على انتهاك حرمة الدستور ، وليسجلوا على العابثين عبثهم حتى يحاسبوا عليه يوم تزول دولة الاستبداد ، وتعود الحياة البرلمانية الى البلاد » .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

وانهالت رسائل التأييد لاجتماع البرلمان من تلقاء نفسه .

اضطربت الوزارة أمام هذه الدعوة وما لقيته من النجاح ، ورأت فى اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه ما يزعزع مركزها ، ويعرضها للسقوط ، فحاولت بكل الوسائل منعه ، وأنفذت قوة عسكرية الى دار البرلمان لمنع أى اجتماع فيه فى اليوم الموعود ، وأصدرت ثلاثة بلاغات رسمية ، أحدها باسم مجلس الوزراء قالت فيه : « انها قررت أن تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر ، وعلى ذلك ترجو من النواب السابقين ومن أعضاء مجلس الشيوخ أن يمتنعوا عن محاولة عقد اجتماع غير مشروع » .

والبلاغ الثانى من وزارة الداخلية بمنع اجتماع البرلمان جاء فيه :

« تنفيذا للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان أو بأى مكان آخر بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة ، تعلن وزارة الداخلية الجمهور بانها قد اتخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان ، والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة ، وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم باطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك او حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى ، وتقضى هذه التعليمات بالقاء القبض على كل مشاغب ، وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر ومنع كل مظاهرة والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها أو عصى الأمر الصادر للمجتمعين بالتفرق تطبيقا لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ منه تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما ، وقد خول للبوليس الحق فى القاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى ، وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .

والبلاغ الثالث من وزارة المعارف توعدت فيه الطلبة بتوقيع العقاب الشديد على من يضربون عن الدرس أو يقومون بالمظاهرات .

وتنفيذا لأوامر الوزارة سلم معاون بوليس البرلمان مفاتيحه ومفاتيح جميع غرفه ومكاتبه الى قائد القوة العسكرية التى عهد اليها فى المحافظة على دار البرلمان ، فوضعت هذه المفاتيح فى حرز ختم بالشمع الأحمر .

وفى مساء الجمعة ٢٠ نوفمبر وزعت الحكومة قوات الجيش المصرى فى الشوارع ، وحول دار البرلمان وبداخله ، لمنع الاجتماع به ، وتشتيت المظاهرات والتجمهر ، وعسكرت هذه القوات صفوفا فى سراى الاسماعيلية وفى دار البرلمان .

وبعد فجر يوم السبت خرجت هذه الصفوف المتراصة شاكية السلاح ، حاملة البنادق ، وأحاطت بجميع الشوارع والمنافذ الموصلة الى دار النيابة ، وصارت هذه

الدار كالقلعة الحصينة لا يمكن الدخول اليها الا على أسنة الرماح ! وهكذا سخر الجيش المصرى فى هذا العهد والعهود الانقلابية التالية لهدم الدستور ، بعد أن كان فى سنة ١٨٨١ هو صاحب اليد الطولى فى اعلان الدستور .

ولما رأى النواب والشيوخ أن الاجتماع فى دار البرلمان ممتنع بحكم القوة المسلحة ، أجمعوا رأيهم منذ مساء يوم الجمعة على أن يكون الاجتماع بفندق الكونتننتال .

اجتماع البرلمان

اجتمع أعضاء البرلمان فى فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر منذ الساعة التاسعة صباحا ، وامتلأت بهم ردهة الفندق الكبرى ، فكان منظر اجتماعهم فى هذا المكان رائعا جليلا . وكانت الحماسة بالغة أقصى مداها ، وبعد أن اكتمل جمعهم بهيئة مؤتمر ضم أعضاء المجلسين أصدروا القرارات الآتية :

« تنفيذا لأحكام المادة ٩٦ من الدستور اجتمع أعضاء البرلمان اليوم (السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥) وارادوا عقد المجلسين فى دار البرلمان فمنعتهم القوة من الوصول اليه وعلى ذلك اجتمعوا اليوم فى فندق الكونتننتال وتكامل عددهم القانونى ، وبعد المناقشة فى الحالة الحاضرة قرروا بالاجماع ما يأتى :

أولا — الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بقوة السلاح .

ثانيا — قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة طبقا للمادة ٦٥ من الدستور (١)

ثالثا — اعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلسين فى المواعيد والأمكنة التى يتفق عليها الأعضاء .

رابعا — نشر هذه القرارات فى جميع الصحف » .

ووقع جميع الأعضاء على هذه القرارات ، وهاك توقيعاتهم :

سعد زغلول (نائب السيدة زينب) محمد شوقى الخطيب (نائب السنطة) سلطان السعدى (نائب صفانية) بشرى حنا (نائب الفشن) محمد توفيق حسن (نائب بنى العرب) ابراهيم يوسف عطا الله (عضو الشيوخ عن القنال) محمود طاهر عبد اللطيف (نائب برنبال القديمة) عبد الستار الباسل (نائب الفيوم) جعفر ولى (نائب المطرية) حسن نافع (نائب ميت يعيش) عبد السلام فهمى الجندى (نائب البتانون) حامد العلايلى (نائب غيط النصارى) أمين شلقامى (نائب اسمو العروس) على الشمسى (نائب الشرقية) على مفتاح معبد (نائب الفيوم) محمود فرج ذكرى (نائب اسطنها) محمد يوسف (نائب جزيرة الأعجام) عبد الله سليمان أباظه (عضو الشيوخ) حسين عامر (نائب مشتول) نعمان الأعصر (نائب المحلة الكبرى) عبدالعزيز رضوان (عضو شيوخ عن ههيا) على أيوب (نائب سنهوا) محمد عوض جبريل (عضو الشيوخ) السيد فوده (عضو شيوخ عن السنبلاوين) سعيد فهمى الروبى (عضو الشيوخ) عبد الرحمن للوم (نائب طنبدى) عبد الحميد سعيد (نائب كفر الشيخ) على المنزلاوى (نائب أبو صير) ابراهيم عيسوى صقر (نائب قطور) محمد

(١) نص المادة ٦٥ : « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

محمد الشناوى (نائب المنصورة) محمود وهبه القاضى (نائب قويسنا) . راغب فوده (نائب ديرب نجم) . عمـــر مراد (نائب بلبيس) . عبـد الحليم الشمسى (نائب الزقازيق) . محمد كامل حسن (نائب سوهاج) عزيز انطون (نائب اللبان) . محمد مرزوق (نائب بندر المنيا) . حامد الماوردى (نائب بولاق) . على لهيطه (نائب القنال) حامد محمود (نائب طوخ) . محمود حمـدى (نائب ميت بره) . مصطفى هاشـم (نائب السويس) . محمد أبو الفتوح (نائب بلقاس) . عبد الحميد البنان (نائب الجمالية) . حسين مصطفى خليل (نائب فاقوس) . حماد اسماعيل (نائب طنطا) عـبد العظيم المصرى (عضو شيوخ عن مغاغه) . محمـد توفيق اسـماعيل (نائب اطسا) . عبد الحميد عبد الحق (نائب الفكرية) . ابراهيم ممتاز (نائب ساقلته) . على رمضـان الطوبجى (عضو الشيوخ عن بندر المنصورة) . محمود همـام حمادى (نائب اخميم) . احمـد حميد أبو ستيت (عضو الشيوخ عن البلينـا) . مصطفى الخادم (نائب كرموز) . السيد مرسى (نائب مينا البصل) . جعفر فخرى (نائب العطارين) . اسماعيل حمـزة (نائب الطود) فهمى حنا ويصا (عضو الشيوخ) . عبـد الله ابو حسين (نائب دائرة طنوب) . حسن عبـد القادر (عضو الشيوخ عن المحلة) . عبد الفتاح رجائى (عضو الشيوخ) . راغب عطية (عضو الشيوخ عن زفتى) يس أبو جليل (عضو الشيوخ) . ابراهيم بهجت (نائب قلين) . الدكتور عبد العزيز العجيزى (نائب شربين) . عبد الرحمن الرافعى (نائب مركز المنصورة) . عبد الحليم العلايلى (نائب دمياط) . محمود عبـد الرازق (نائب أبى جرج) . محمـد محمود (نائب البربا) . محمد عبد الجليل أبو سمره (نائب كفر بدواى) . محمد عبد اللطيف سعودى (نائب مركز الفيوم) . سعد الانصارى (نائب رشيد) . على حسين (نائب الشبانات) . على محمود (نائب أبى تيج) . محمود بسيونى (عضـو الشـيوخ عن أبى تيج) . الدكتور عبد الحميد فهمى (نائب سرس الليان) . عبد الفتـاح اللوزى (عضو الشيوخ) . عبد المجيد ابراهيم (نائب البدارى) . مصطفى الشوربجى (نائب محـلة مرحوم) . محمد احمد الشريف (عضو الشيوخ) . شـعبان السيد مؤمن (عضو الشيوخ عن الفيـوم) . رياض المصرى (نائب منيـا القمح) . محمد علوى الجزار (وكيل مجلس الشيوخ) . عثمان محمد (عضو الشيوخ) . أحمـد شريف (عضو الشيوخ) . محمود لطيف (نائب بلفيـا) . أحمد الشيخ (نائب نطـاى) . الدكتور محمد أمين نور (نائب دكرنس) . الدكتور عبد الرحمن عوض (نائب ههيا) . الدكتور حسن كامل (نائب بندر طنطا) محمود عبد النبى (نائب أجـا) . محمود الأتربى (عضو الشيوخ) . أحمـد الأتربى (نائب دماص) . الدكتور محمـد هاشم (عضو الشيوخ عن بنها) . محمد حبيب (نائب أبى حمص) . يوسف أحمد الجندى (نائب زفتى) . محمود محمد صلاح (نائب مصر القديمـة) . مغـازى البرقوقى (نائب شباس الشهداء) . عبد العزيز فهمى (نائب كفر المصيلحة) . عبد الهـادى القصبى (نائب طلخـا) . حسـين القصبى (عضو الشيوخ) . حسين هـلال (نائب ميت غمر) . على سليمان (نائب مركز بنى سويف) . الدكتور نجيب اسكندر (نائب شبرا) . عبد الخالق عطيه (نائب سنباط) . ويصا واصف (نائب المطـرية دقهليـة) . عبد السـلام عبد الغفار (نائب بركة السبع) . محمد فؤاد حمـدى (نائب الكفر الغربى) . بسيونى الخطيب (عضو الشيوخ عن السـنطة) . محمـد الحفنى الطرزى (عضو الشيوخ عن أسيوط) . ابراهيم أبو الجدايل (عضو الشيوخ عن السويس) أحمد سابق (نائب شبين القناطر) أحمد رمزى (نائب تمى الأمديد) . مصطفى بكير (نائب نوى) . مصطفى المنيـاوى (نائب كفر الدوار) . عبد الواحـد الوكيل (نائب البحيرة) . اللواء على فهمى (عضو الشيوخ) . محمود حسن جازية

(نائب بسيون) . متولى عمر حجازى (عضو الشيوخ عن فاقوس) . شاكر غزالى (نائب بنى محمد) . ابراهيم حليم مهنا (عضو الشيوخ عن كوم حمادة) . محمد مبارك الجيار (نائب كفر داود) . محمد صبرى أبو علم (نائب منوف) . حافظ سلام (نائب المنوفية) . عيسوى حسن زايد (نائب المنوفية) . محمد عز العرب (عضو الشيوخ عن السيدة زينب) . أمين اسماعيل (نائب كوم حمادة) . محمد لطفى طنطاوى (عضو الشيوخ عن سنورس) . عبد العليم سمهان (نائب دير مواس) . كيلانى دكرورى (نائب الحسانية) . احمد ابو سيف راضى (عضو الشيوخ) . على اسماعيل (عضو الشيوخ) . عبد الله عبد الفتاح (نائب الفيوم) . على عبد الرازق (عضو الشيوخ) . غالى ابراهيم (نائب الدلنجاب) عبد المجيد نافع (نائب ميت أبى خالد) . توفيق الدروى (نائب الروضة) . طه حسنين (عضو الشيوخ) . عبد المقصود حبيب (نائب المنوفية) . محمد على (نائب الواسطى بأسيوط) . عثمان صادق (نائب الفيوم) حسنين عبد الغفار (عضو الشيوخ عن تلا) محمد محمد قريطم الصغير (نائب حوش عيسى) عبد اللطيف الحناوى (نائب البحيرة) . محمد ابراهيم الأعسر (نائب الدهتمون) عباس على الجزار (نائب شبين الكوم) . أحمد عبده (عضو الشيوخ) . أحمد عصمت (نائب النحارية) . محمد محمد بلبع (نائب دمنهور) . حمد الباسل (نائب أبى جندير) . على الطحاوى المغازى (نائب كوم الحنش) . عبد الله بركات (نائب مطوبس) عبد الرازق القاضى (نائب) . شهدى بطرس (نائب البلينا) . أحمد عبد الغفار (نائب تلا) . خالد الحناوى (نائب التوفيقية) . أحمد عبد الباقى راضى (نائب الواسطى) . عفيفى حسن البربرى (عضو الشيوخ عن مصر القديمة) . محمد محفوظ (نائب الحواتكه) حافظ عابدين (عضو الشيوخ عن الجيزة) . حسيب عبادى حمدين (نائب ادفو) . عوض عريان المهدى (عضو الشيوخ) . محمد فتح الله بركات (عضو الشيوخ عن دسوق) . الأنباء لوكاس (عضو الشيوخ) . جورج خياط (نائب باقور) . محمد سليمان الوكيل (نائب البحيرة) . على نجيب (نائب الفيوم) . محمد حامد جودة (نائب الحمراء) . حبيب خياط (عضو الشيوخ) . عبد المنعم رسلان (نائب شونى منوفية) . سوريال غبريال (عضو الشيوخ) .

وبعد صدور تلك القرارات انسحب الشيوخ الى قاعة أخرى ، وبقى النواب فى القاعة برآسة سعد باشا ، ثم أعلن الرئيس افتتاح جلسة مجلس النواب ، وطلب من الأعضاء انتخاب مكتب المجلس ، فانتخبوا بالاجماع سعد زغلول باشا رئيسا ، ومحمد محمود باشا والدكتور عبد الحميد سعيد وكيلين ، ولوحظ فى انتخابهما أن يكون الاول ممثلا للاحرار الدستوريين ، والثانى ممثلا للحزب الوطنى ، وانتخب الاستاذ ويصا واصف والاستاذ على الشمسى وعبد الجليل ابو سمرة بك واحمد عبد الغفار بك سكرتيرين ، والاستاذ على حسين والاستاذ شوقى الخطيب وعبدالمجيد بك رضوان مراقبين .

وكانت الجموع فى أثناء اجتماع البرلمان محتشدة أمام فندق الكونتننتال ، تحيى المجتمعين وتؤيدهم ، ومن طريف ماحدث فى هذا اليوم المشهود أن زيور باشا رئيس مجلس الوزراء كان يقيم (كعادته) فى هذا الفندق ، فنزل من غرفته وبارح الفندق فى الوقت الذى كان يعج فيه بالنواب والشيوخ ، فلم يلق باله الى الاجتماع ، بل ربما لم يفطن اليه ، وحيا ممثلى الامة التحية المعتادة ، وبارح الفندق قاصدا رآسة مجلس الوزراء ، فالفى الجموع المحتشدة تصيح هاتفة : « نريد الدستور ! احترموا الدستور ! استقيلوا ! » فقابل هذا الهتاف بالصمت ، وتابع سيره الى دار الحكومة .

وأصدر حزب الاتحاد فى هذا اليوم قرارا بتأييد الوزارة .

طلب الأمراء من الملك

اعادة النظام الدستورى

واذ وجد أمراء العائلة المالكة أن فى استمرار تعطيل الحياة الدستورية حرمانا للشعب من حقوقه السياسية ، يصح أن يحتملوا فيه مع السراى تبعة أدبية ، فقد اجتمعوا وتشاوروا فى الحالة ، فأجمعوا أمرهم على رفع الكتاب الآتى الى الملك فؤاد يرجون فيه اعادة النظام الدستورى قالوا :

« نتشرف نحن الموقعين على هذا أعضاء عائلة جلالتكم نرفع التماسنا الى ذاتكم الجليلة .

« يا صاحب الجلالة . لما تراءى لنا أن الحالة السياسية قد بلغت فى وطننا مبلغا من الخطورة ، وأنه يجب الاهتمام بصفة خاصة ، جئنا نلتمس من جلالتكم اعادة النظـام النيابى الى البلد طبقا لنص الدستور الذى تكرمتم بمنحنـا اياه ، هذا مع ما يليق بذلك المقام الاعلى من الاجلال والتعظيم والاحترام » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥

امضاءات : عمر طوسون . كمال الدين حسين . محمد على . يوسف كمال . اسماعيل داود . عمر حليم . سعيد داود . سليمان داود . عمرو ابراهيم . سعيد طوسون . حسن طوسون . على فاضل . عثمان فاضل . عباس ابراهيم حليم .

وقد كان لهذا الخطاب أثر كبير فى النفوس ، اذ جاء عقب اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه تأييدا لهذا الاجتماع وما اتخذ فيه من قرارات .

ترقيع فى الوزارة

كان جواب زيور باشا على قرار عدم الثقـة بوزارته أن أجرى فيهـا تعـديلا يسيرا أراد أن يوهم به الناس أن وزارته باقية غير مكترثة لقرار مجلس النواب ، فصدر مرسوم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بنقل حلمى عيسى باشا وزير الداخليـة الى المواصلات ، ونقل محمد توفيق رفعت باشا وزير المواصلات الى الاوقاف ، وتولى زيور باشا وزارة الداخلية مع الخارجية والرآسة ، وكان هذا رابع ترقيع فى وزارة زيور الثانية .

وصرح فى حديث له أن مركز الوزارة ثابت وأنه لا يرد على قرارات الاحزاب لانها لا وجود لها من الوجهة البرلمانية ! !

اتفاقية جغبوب
والتسليم فيهـا
٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥

لم تكتف وزارة زيور بقبول بقية المطالب البريطانية وحل مجلس النواب الأول ، والتدخل فى الانتخابات ، ثم حل مجلس النواب الثانى ، وتعطيل الحياة الدستورية ، وسن القوانين الجائرة ، واضطهاد المعارضة ، وافساد أداة الحكم ، بل زادت على ذلك تسليمها واحة (جغبوب) لايطاليا ، وامضاءها الاتفاقية المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ التى تقضى بالنزول عنها للطليان ، وقد وقعت هذه الاتفاقية فى غيبة البرلمان ، وكان توقيعها بناء على ايحاء من الحكومة البريطانية التى أرادت فى ذلك

الحين أن تجامل ايطاليا على حساب مصر ، فأذعن زيور لهذا الايحاء وبادر الى توقيع هذه الاتفاقية الباطلة .

وقد صدق برلمان اسماعيل صدقى باشا على هذه الاتفاقية فى يونيه سنة ١٩٣٢ كما سيجيء بيانه .

قانون جديد للانتخاب

تظاهرت الوزارة بانها شارعة من غير ابطاء فى اجراء انتخابات جديدة ، وانها لا تنتظر لاتمامها سوى تعديل قانون الانتخابات القديم .

وأخيرا استصدرت مرسوما فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب المعدل ، ضيقت فيه حق الانتخابات فجعلته على درجتين واشترطت شروطا مالية فى المندوبين الناخبين .

وأرادت الوزارة باصدار هذا القانون أن تظهر استخفافها باجتماع البرلمان الذى عقد يوم ٢١ نوفمبر وبقرار مجلس النواب عدم الثقة بها ، وانها لا تكترث لهذا القرار وانها ماضية فى سبيلها .

ولقد جاء صدور هذا القانون بعد عقد اتفاقية التسليم فى جغبوب ثانى جريمتين ارتكبتهما الوزارة قبيل سقوطها .

احتجاج الأحزاب على التسليم فى جغبوب
وامتناعها عن تنفيذ قانون الانتخاب

أصدر الحزب الوطنى قرارا يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بالاحتجاج على توقيع الوزارة اتفاقية جغبوب وأعلن بطلان هذه الاتفاقية لمخالفاتها لحكم المادة الأولى من الدستور (١) ، وأعلن أيضا بطلان قانون الانتخاب الجديد ، ونادى بعدم جواز العمل به ، ودعا الى وجوب الامتناع عن تنفيذه ومقاطعة الانتخابات التى تجرى على اساسه . قال :

«اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يوم الاربعاء الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الساعة الثانية عشر صباحا ثم استأنفت اجتماعها فى المساء وبحثت فى الحالة التى عليها البلاد الآن وقررت ما يأتى : —

« اجتمع نواب الأمة فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ عملا بالحق المخول لهم فى المادة ٩٦ من الدستور وأقسموا بملء أفواههم ومن صميم قلوبهم أن يضحوا فى سبيل الدفاع عن الدستور أنفسهم وأموالهم ثم بدءوا عملهم فعلا بهيئة مجلس نواب فانتخبوا رئيسه ووكيليه ومكتبه واصدروا قرارا بالاجماع بعدم الثقة بالوزارة التى تتحكم فى البلاد الآن ، وقد كان لهذا الاجتماع ولما قرره النواب ابتهاج عظيم وتأييد تام فى جميع انحاء البلاد .

« وبقيت الامة تنتظر من ساعة الى أخرى ومن يوم لآخر أن تدرك الوزارة حقيقة مركزها أمام الامة ونوابها فتعتزل الحكم ولكنها لم تبال بسخط الامة ولم تأبه لعدم

(١) نص المادة الاولى من الدستور : « مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى » .

الثقة التي طوقها بها مجلس النواب واستمرت متربعة فى كراسى الحكم ومنتفعة بما تراه مزايا ومنافع شخصية .

« ولم يكن يخطر ببال أحد أن تبلغ الجرأة بهؤلاء الوزراء واستهانتهم بالأمة وحقوقها أن يقدموا على ارتكاب جريمة تجزئة ملك الدولة بالتخلى للطليان عن جغبوب والدستور الذى يتبجحون بأنهم يعملون بأحكامه ينص صراحة على أن ملك الدولة لا يجزأ ، ولا ينزل عن شيء منه .

« وقد أضافت الوزارة الى هذه الجريمة جريمة أخرى فى حق الأمة وكرامتها وهى اصدار قانون انتخاب بنت نصوصه على فكرة ظاهرة هى تضييق حق الانتخاب وتخويل الادارة سلطة واسعة لتتمكن من انجاح مرشحيها فى انتخابات مقبلة ظنت أن الأمة تقبل الدخول فيها ، وقد نسيت أن الأمة التى هى مصدر كل سلطة فى البلاد أعلنت ارادتها ظاهرة جلية وهى تأييد مجلس النواب المنعقد فى دور اجتماعه العادى وعدم الالتفات الى مناورات الوزارة الحاضرة .

فلذلك

« تعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى أن الوزارة الحاضرة وقد فقدت كل ثقة من جانب الأمة ونوابها ما كان لها أن تقدم على تعاقد بشأن جغبوب لأنها لا تملك الصفة القانونية التى تخولها هذا الحق ، وفوق هذا فان المعاهدة المذكورة خارجة عن حكم المادة الأولى من الدستور .

« وتعلن اللجنة ايضا أن قانون الانتخابات الجديد الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ هو قانون باطل لا يجوز العمل به ويجب الامتناع عن تنفيذه .

« وبهذه المناسبة تطلب اللجنة الادارية من نواب الامة المبادرة الى الاجتماع لأداء واجبهم برا بيمينهم التى أقسموها يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كما تطلب من الأحزاب السياسية المتفقة أن تفكر من الآن درءا لما قد يطرأ من الحوادث فى وضع خطة عدم المعاونة مع الوزارة الحاضرة بعد أن ظهرت بمظهر الاستخفاف بالأمة ونوابها » .

وأصدر الوفد وحزب الأحرار الدستوريين قرارات بهذا المعنى .

اضراب بعض العمد

عن تنفيذ قانون الانتخاب

شرعت وزارة الداخلية بعد صدور هذا القانون فى ارسال الدفاتر والأوراق الخاصة بتنفيذه الى المديريات والمحافظات لتحرير جداول الانتخابات الجديدة .

وقد سرت فى الأمة فكرة مقاطعة الانتخابات التى تجرى على أساسه تأييدا لقرار الأحزاب المؤتلفة ، فقامت حركة موفقة بين كثير من العمد فى مختلف المديريات للامتناع عن تنفيذه .

وكان عمد مركز تلا منوفية أول من أعلنوا هذا الاضراب ، وأرسلوا بذلك برقية الى وزارة الداخلية ، وكانت هيئة الوزارة لا تزال فى مصيفها بالاسكندرية ، فسافر مدير قسم الادارة بوزارة الداخلية الى الاسكندرية على عجل وقابل رئيس الوزارة ليتلقى تعليماته فى شأن هذا الاضراب ، فكلفه بالتوجه الى مديرية المنوفية وتخيير

موقعي هذه البرقية بين العدول عن الاضراب أو العزل من العمودية ، فأصر عشرة منهم على الاضراب ، وصدر قرار الوزارة برفتهم ، فتضامن معهم بقية عمد المركز واستقالوا من العمودية ، وأضرب كثير من العمد في المديريات الأخرى تأييدا منهم لمقاطعة الانتخابات ، التي تجرى على أساس هذا القانون .

محاكمة العمـــد الممتنعين
عن تنفيذ قانون الانتخاب

خشيت الوزارة أن تسرى بين العمد حركة الامتناع عن تنفيذ هذا القانون ، فقدمت العمد الممتنعين الى محاكم الجنح لعقابهم بموجب المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات ، وهى تقضى بمعاقبة الموظفين أو المستخدمين اذا اتفق ثلاثة منهم على ترك عملهم بدون مسوغ شرعى .

وحكم القضاء فى معظم قضايا هؤلاء العمد بالبراءة ، فبرهن على استقلاله فى قضائه واستقال كثير من العمد من وظائفهم اعلانا لامتناعهم عن تنفيذ قانون الانتخاب الباطل ، ومع ذلك قدمتهم النيابة للمحاكمة فقضت المحاكم ببراءتهم جميعا .

وقد ترافعت فى احدى هذه القضايا كان المتهم فيها الشيخ محمد عبد الجواد عمدة كفر نفره (مركز السنطة) ومشايخها ، ونظرت قضيتهم أمام محكمة جنح السنطة يوم الأربعاء ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ، وكنت أرافق فى هذه القضية جمعا من أعلام المحاماة ترافعوا فيها ، أذكر منهم أحمد لطفى بك . وتوفيق دوس باشا . ومحمد زكى على بك . ومصطفى الشوربجى بك ، وحسين بك هلال ، وبعد سماع دفاعنـــا اختلت المحكمة للمداولة قليلا ثم قضت ببراءة العمدة والمشاريخ جميعا ، وأقام لنا الشيخ محمد عبد الجواد وليمة غداء فى هذا اليوم بمنزله بكفر نفره حضرها المحامون الذين دافعوا فى القضية وجمع كبير من الأعيان ، وكانت الجموع محتشدة فى السنطة وفى كفر نفره تحيى هيئة الدفاع وتهتف للدستور .

التدخل البريطانى
وسقوط حزب الاتحاد

تعالت الشكوى من تداخل السراى فى شئون الحكم وتعطيلها للحياة الدستورية ، ولكن الوزارة ظلت تقر هذا النظام الذى هو وليدها وهى وليده ، وكانت الشكوى قد عمت من استفحال نفوذ حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى دوائر الحكومة ، ولكنه مع ذلك بقى فى مركزه ، ولم يكترث الملك فؤاد لسخط الرأى العـــام لتعدد الاحتجاجات على استفحال هذا النفوذ غير المشروع ، وظلت الحال على هذا النحو الى أن جاء اقصاء نشأت باشا ــ مع الأسف ــ بناء على تدخل اللورد لويد المندوب السامى البريطانى الجديد ، وكان يبغى بهذا التدخل أن يتودد الى الأمة فى مستهل عهده ، فقابل الملك فؤاد يومى ٨ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، وأشار باقالة نشأت باشا من منصبه بالسراى ، وكانت الحجة التى تذرع بها أن اسمه ورد فى التحقيقات الخاصة باغتيال السردار ، مما يجعل الشك يحوم حوله ، فلم تمض بضع ساعات على هذه الاشارة حتى أذعن الملك وأقصاه عن منصبه ، وأظهر مع ذلك عطفه عليه بأن نقله الى السلك السياسى وعينه وزيرا مفوضا لمصر فى اسبانيا .

كانت اقالة نشأت باشا من منصبه ايذانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة ، والتمهيد لعودة الحكم الدستورى .

ولقد كان الأكرم للسراى وللبلاد أن يكون أقصاؤه تحقيقاً لرغبة الرأى العام ، لا بناء على التدخل البريطانى ، ولكن هكذا سارت الأمور على غير قاعدة من الحكمة أو الكرامة القومية ، فالقاعدة عند السراى أنها لم تكن تكترث لارادة الشعب ولا تحسب له حسابا .

وقد قوبل اقصاء نشأت باشا عن السراى بابتهاج كبير فى البلاد ، لأن الرأى العام اعتبر هذا الحادث تمهيدا لعودة الحكم الدستورى ، ولم يخفف من هذا الابتهاج أن جاء أقصاؤه بناء على التدخل البريطانى ، لأن الشعب ليس مسئولا عن هذا التدخل ، وانما المسئول عنه هو السراى ، وليس من العدل ولا من الانصاف أن يحتمل الشعب مسئولية أخطاء لم يشترك فى وقوعها ، بل كان يعترض عليها ويقاومها ويحتج عليها ، وليس مطلوبا من الشعب أن يتنازل عن حقوقه فى سبيل تغطية أخطاء السراى ، أو فى سبيل عودة الحكم المطلق ، قال المرحوم أمين بك الرافعى فى هذا الصدد ما يلى :

« كان فى استطاعة الوزارة ان تنفذ ارادة البلاد وتحافظ على كرامة الأمة واستقلالها بأن تتقدم لجلالة الملك طالبة اليه اقصاء نشأت باشا عن القصر مادام هذا شأنه ، وفى الوقت نفسه كانت تتحرر من سلطة هذا الرجل وتعيد للبلاد حياتها البرلمانية ، فتصبح مصر محكومة بحكومة برلمانية صحيحة مسئولة أمام نواب الأمة ، ولكن الوزارة لم تشأ أن تتبع هذه الخطة وجبنت عن أن تخطو اية خطوة فى هذا السبيل ، فكانت نتيجة هذه الجناية انها أوجدت للمعتمد البريطانى فرصة سانحة للاعتداء على استقلال البلاد واهانة كرامتها ، لأنه لم يعد خافيا على أحد أن اقصاء نشأت باشا عن القصر الملكى لم يكن الا تنفيذا لمطالب المعتمد البريطانى ، ولا يخفى ما فى هذا من التدخل الخطر فى شئون البلاد الداخلية ، ومن الغريب أن الوزارة التى ادى مسلكها الشائن الى هذا الموقف لم تستطع أن تحصل على رضا أحد من الناس ، بل انها أسخطت جميع الطبقات حتى أنصارها أنفسهم ، فقد نشرت جريدة «الليبرتيه» التى يصدرها وينفق عليها حزب الاتحاد تصريحات قالت انها لوزير سابق وكلها نقد وتجريح لموقف الوزارة فى الأزمة الحاضرة ، وقد قال هذا الوزير فى خلال حديثه ان المسألة لا تخرج عن فرضين ، فاما أن الوزراء مقتنعون بأن وجود نشأت باشا على رأس الديوان الملكى يضايق سير الادارة بطريقة من الطرق ، وفى هذه الحالة كان يجب عليهم ان يطلعوا جلالة الملك على رأيهم وان يضعوا بسرعة حدا لمثل هذه الحالة ، واما ان يكون الوزراء غير مقتنعين بذلك ، وفى هذه الحالة يكون من الصعب تبرير موقفهم وسكوتهم حيال المساعى التى بذلها المعتمد البريطانى ، وقد استطرد الوزير السابق بعد ذلك الى البحث فى موقف الوزارة فاعترف بأنه أصبح مزعزعا وأن الباب صار مفتوحا لاحلال وزراء جدد بدل هؤلاء الوزراء الذين قبلوا أن يمهدوا السبيل ويزيلوا العقبات (وينظفوا الطريق) لمن يأتى بعدهم ، وذلك بما فعلوه من القيام بالمهمات الدقيقة مثل التنازل عن واحة جغبوب واصدار قانون الانتخاب ، وختم الوزير تصريحاته بأن نصح بضرورة استئناف الحياة البرلمانية فى أقرب وقت لأن الحياة البرلمانية هى وحدها التى تستطيع أن تخرجنا من المتاعب الحاضرة وتوجد لنا حلا معقولا وطبيعيا للأزمة السياسية التى تجتازها مصر الآن » (١) .

(١) الاخبار عدد ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

وصدر أمر ملكى يوم ١٤ ديسمبر بتعيين محمد توفيق نسيم باشا الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ رئيسا للديوان الملكى ، وكف الديوان مؤقتا عن التدخل فى شئون الحكم .

مظاهر الائتلاف
بين الأحزاب

تعددت مظاهر التقارب والائتلاف بين الأحزاب الثلاثة ، وأمسكت الصحف عن الطعن فى خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة الى التعاون القومى وتوحيد الصفوف ، وتجلت هـذه الروح أول ما تجلت فى اجتمـاع الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر .

وأقام سعد باشا حفلة شاى فى النادى السعدى يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، دعا اليها أعضاء الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين ، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحـدة الوطنيـة ، قال : « عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ بانتخابى رئيسا لمجلس النواب ألقيت كلمة قلت فيها : أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلا لحزب من الأحزاب وانما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم الى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفـاء ، ويحل مكانهما ما تقضى به روح التسامح من عطف وولاء ، ولكن أمر الحل باغتنا وقضى على هذه الفكرة كما قضى على غيرها من الأفكار الطيبة والميول الصالحة ، وانى أحمد الله تعالى كل الحمد على أن قصر هذا الزمان وهيأ الأسباب لحصول الاتفاق الذى كانت تلك الفكرة احدى وسائله ، وكان تنفيذها احد مظاهره ، وعادت الى عقب اجتماع الكونتننتال لتوثيق عرى الاتفاق الذى انعقد فيه ، ولتوكيد القسم العظيم الذى أقسمناه على انقاذ الدستور » .

فكانت هذه الحفلة مظهرا لاتحاد الكلمة وتآلف الأحزاب .

لجنة الأحزاب المؤتلفة
يناير سنة ١٩٢٦

وانشئت فى يناير سنة ١٩٢٦ لجنة تنفيذية للأحزاب المؤتلفة لتنظيم الجهود المشتركة ، تدعيما للائتلاف الذى تم بينها ، مثل الوفـد المصرى فيها كل من (مع حفظ الألقاب) : فتح الله بركات . على الشمسى . علوى الجزار . ويصا واصف ، ومثل الحزب الوطنى كل من : حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . محمد زكى على . أحمد وجدى . ومثل حزب الأحرار الدستوريين كل من : محمد محمود . محمود عبد الرازق . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على مقاطعة الانتخابات
وعقد مؤتمر وطنى

اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على اصدار قرار مشترك بمقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى يضـم شيوخ الأمـة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها ، لبحث الحالة الشاذة التى صارت اليها البلاد ، وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وأصدرت بيانا بمقاطعة الانتخابات التى اعتزمت الحكومة اجراءها على أساس قانون الانتخاب

الجديد ، وعقد مؤتمر وطنى عام ، وقد وقع البيان مندوبون عن الأحزاب الثلاثة ، هاك نصه وأسماء الموقعين كما وردت فى البيان :

« تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية ، انها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها ، غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى حتى امتدت اليها يد الاستبداد تعبث بدستورها ، وهبت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وادارتهــا .

« تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب ، وامتنعت عن دعوته ، وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده ، وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة ، وأساليب منوعة ، فوجم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية ، وسارع نواب البلاد الى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم ، كحكم الدستور ووحى ضمائرهم ، وجددوا يمينهم باحترام الدستور وانقاذ الحياة النيابية ، وأظهر معانى هذا الاجتمــاع الذى أيدته الأمة من كل ناحيــة أنه كان بمثابة انذار للحكومة لتراجع نفســها وتكف عن التمادى فى أخطائها وتقــدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبــادرة الى الرجوع للحيــاة النيابية ؛ ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمــة على خطتها غير مكترثة بارادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم ، بل هى مصرة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بارادة الأمة !

« ازاء هذه الحالة الخطيرة ، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ ، وأمام الأيمان التى أقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة :

أولا ــ على مقاطعة الانتخابات تنفيــذا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد فامتنع كثير من عمــدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخــابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الاباء .

ثانيا ــ على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبا للخروج منها ، وسترى الحكومة ان هى استمرت فى عملهــا قيمــة ذلك الاجماع ، كما أن المؤتمر سيبحث فى الحالة الحاضرة ويقــرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن مصالحها اذا ما جد الجد واشتد الخطر .

والله وحده الموفق لما يشاء » .

عن الوفد المصرى : ســعد زغلول . فتح الله بركات . مرقص حنــا . مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى . حسن حسيب . على الشمسى . حمــد الباسل . مكرم عبيد . محمــد علوى الجزار . فخرى عبد النور . ســلامة ميخائيل . راغب اسكندر . حسين هــلال . حسين القصبى . ويصــا واصف . سينوت حنــا . جورج خياط . عطا عفيفى . ابراهيم راتب . مصطفى القاياتى . مصطفى بكير .

عن الحزب الوطنى : محمد حافظ رمضان . أحمد لطفى . عبد الحميد سعيد . الدكتور محمود ناشد . محمد فؤاد المنشاوى . عبد الرحمن الرافعى . أحمد وجدى . محمد فؤاد حمدى . فكرى أباظه . عبد المقصود متولى . أحمد وفيق . أسماعيل العسيلى . محمد زكى على . ابراهيم رياض .

عن حزب الأحرار الدستوريين : عبد العزيز فهمى . محمد محمود . السيد عبد الحميد البكرى . توفيق دوس . ابراهيم الهلباوى . على المنزلاوى . صليب سامى . عباس أبو حسين . عبد المنعم رسلان . عبد الجليل ابو سمرة . كامل بطرس . نعمان الاعصر . محمد حسين هيكل . أحمد عبد الغفار . محمد على علوبة . سيد خشبة . الدكتور حافظ عفيفى . عيسوى زايد . حسين عبد الرازق . صالح لملوم . حامد فهمى . ابراهيم دسوقى اباظه . على اسلام . محمد سامى كمال . محمد محفوظ . الدكتور أحمد رشيد عبد الله .

واذ رأت الحكومة تصميم الأحزاب على مقاطعة الانتخابات على أساس القانون الذى أصدرته ، اضطرت الى الاذعان لضغط الراى العام ، وقرر مجلس الوزراء فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٦ ايقاف العمل بقانون الانتخاب الجديد ، واجراء الانتخابات على مقتضى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ، وهو قانون الانتخاب المباشر .

اجتماع المؤتمر الوطنى
١٩ فبراير سنة ١٩٢٦

اجتمع المؤتمر الوطنى عصر يوم الجمعة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بحديقة منزل محمد محمود باشا بشارع الفلكى ، وقد دعى اليه أعضاء مجلس النواب المنتخب فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعضاء المجلس الأول الذين لم ينتخبوا فى المجلس الأخير ، وأعضاء مجلس الشيوخ ثم أعضاء مجالس ادارة الأحزاب المؤتلفة ، وهى الوفد والحزب الوطنى وحزب الاحرار الدستوريين ، وأعضاء مجالس المديريات والهيئات النيابية الأخرى ، والوزراء السابقون ، وبلغ عدد أعضائه الحاضرين ١٠٩٧ عضوا ، منهم ٩٠ من الشيوخ ، ١٩٢ من أعضاء مجلس نواب سنة ١٩٢٥ ، و ٦٥ من أعضاء مجلس النواب السابق ، و ٧٥٠ من أعضاء الهيئات المختلفة .

وكانت دعوة أعضاء مجلس النواب السابق الذين لم ينجحوا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ اتهاما لهذه الانتخابات بأنها لا تعبر تعبيرا سليما عن ارادة الناخبين .

ورأس المؤتمر سعد زغلول باشا ، فجلس فى صدر المنصة ، وجلس بجانبيه عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا .

والقى سعد خطبة ذكر فيها اعتداء وزارة زيور على الدستور وعلى الحياة النيابية ، وحبذ توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب ، ودعا الى قبول ما عرضه مجلس الشيوخ(١) على الحكومة من اجراء انتخاب على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ ، كحل للموقف ووسيلة الى اعادة الحياة النيابية .

وجرت مناقشة فى هذا الاقتراح ، فوافقت عليه الأغلبية العظمى من المجتمعين ، وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

١ ــ تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التى صدرت منها مخالفة للدستور .

---

(١) اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ بدار النادى السعدى يوم الاثنين ٨ فبراير سنة ١٩٢٦ وتباحثوا فى ايجاد حل للموقف ، فقرروا مطالبة الحكومة باعادة الحياة النيابية بعقد البرلمان الحالى ، واذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى انتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور ، وقد أوضحوا أنهم يقصدون قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان الاول والمعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ .

٢ ـ دعوة الأمة الى الدخول فى الانتخابات على حسب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ (قانون الانتخاب المباشر) وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات واتمامها لتعود الى البـلاد الحياة النيـابية التى حرمت منها زمنا طويلا .

٣ ـ يجب الى أن تتالف وزارة موثوق بها من الأمة وينعقد البرلمان توقيف اجراء اى عمـل تشريعى وتوقيف النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردا فى ميزانية الدولة ، وتوقيف مباشرة كل ما من شانه أن يحمل الخزانة نفقات ليست واردة فى تلك الميزانية أو يترتب عليه نقص فى حقوق الدولة أو فى أراضيها .

٤ ـ انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمـله لتنفيذ القرارات التى أصدرها المؤتمر الآن وبحث الاقتراحات التى تقدمت أو تقدم بحثا دقيقـا وعرضها على المؤتمر مع رأيها فيها فى الوقت الذى تحـدده لذلك . وقد تألفت هـذه اللجنـة من كل من : عبـد الخالق ثروت . فتح الله بركات . محمـد محمود . واصف غالى . مصطفى النحاس . محمد على علوبه . ويصّا واصف . على الشمسى . حافظ عفيفى . أحمد عبد الغفار . حافظ رمضان . عبد الحميد سعيد . أحمد لطفى . محمد زكى على . احمد وجدى .

صوت الشعر
قصيـــدة شـــوقى

وقد نظم المرحوم أحمد شوقى أمير الشعراء قصيدة عصماء فى تحية الدســتور وتوحيد الصفوف ، القاها الأستاذ فكرى أباظه فى المؤتمر ، فكانت صوت الشعر فى هذا الاجتماع التاريخى الرائع ، قال فيها :

صرحٌ (١) على الوادى المبارك ضاحى ... متظاهرُ الأَعلام والأَوضاحِ
ضافى الجلالة كالعتيق مُفصَّلٌ ... ساحاتِ فضلٍ فى رحابِ سَماح
وكأَن رفرفه رُواقٌ من ضُحىً ... وكأَن حائطَه عمودُ صبَاح
الحقُّ خلف جناحٍ استذرى به (٢) ... ومراشدُ السلطانُ خلف جَناح
هو هيكلُ الحرية القانى ، له ... ما للهياكل من فِدًى وأَضاحى
يُبنَى كما تُبنَى الخنادقُ فى الوغى ... تحت النبال وصوبْها السحاح
ينهارُ الاستبدادُ حولَ عِراصِه ... مثل انهيار الشرْك حول صلاح (٣)
ويكبُّ طاغوتُ الأُمورِ لِوَجْهه ... متحطمَ الأَصنام والأَشباح

(١) يريد الدستور .
(٢) استذرى : استظل .
(٣) صلاح اسم لمكة .

هو ما بنى الأَعزالُ بالرّاحات أَو   هو ما بنى الشُّهداءِ بالأَرواح
أَخذَتْهُ (مصرُ) بكل يوم قاتم   وَرْدِ الكواكب أحمرِ الإِصْباح
هبَّتْ سِماحًا بالحياة شبابها   والشِّيبُ بالأَرماق غير شحاح
ومشت إلى الخيل الدوارع وانبرت   للظافر الشاكى بغير سلاح
وقفاتُ حقٍّ لم تقفها أُمةٌ   إلا انثنت آمالها بنجاح
وإذا الشعوب بَنَوا حقيقةَ مُلكهم   جعلوا المآتم حائطَ الأَفراح

وقال فى توحيد الصفوف :

بشرى إلى الوادى تهز نباته   هزَّ الربيع مناكب الأَدواح
تسرى ملمحةَ الحُجول على الرُّبى   وتسيل غُرتها بكل بطاح
التامت الأَحزابُ بعد تصدع   وتصافت الأَقلام بعد تَلَاحى
سُحبت على الأَحقاد أذيالُ الهوى   ومشى على الضِّغن الودادُ الماحى
وجرت أَحاديث العتاب كأَنها   سَمرٌ على الأَوتار والأَقداح
ترمى بطَرْفك فى المجامع لا ترى   غير التعانق واشتباك الراح

الى ان قال :

شتى فضائلَ فى الرجال كأَنها   شتى سلاحٍ من قنا وصِفاح(١)
فإذا هى اجتمعت لمُلك جبهةً   كانت حصونَ مناعة ونِطاح
اللهُ أَلَّف للبلاد صُدورَها   من كل داهية وكل صُراح
وزراءُ مملكة دعائمُ دولة   أَعلامُ مؤتمرٍ أَسودُ صَباح(٢)
يبنون بالدستور حائطَ مُلْكهم   لا بالصِّفاح ولا على الأَرماح
وجواهرُ التيجان ما لم تُتخذ   من معدن الدستور غيرُ صِحاح

وقال يصف تعطيل الحياة الدستورية :

احتلَّ حصنَ الحق غيرُ جنوده   وتكالبت أَيدٍ على المفتاح
ضجت على أَبطالها ثُكناتُه   واستوحشت لكُماتها النُّزاح
هُجرت أَرائكه وعُطل عودُه   وخلا من الغادين والرُّواح
وعلاه نسجُ العنكبوت فزادهُ   كالغارِ من شرفٍ وسَمْت صلاح

(١) الصفاح : السيوف .
(٢) الصباح هنا بمعنى الحرب .

وقال ينصح الشباب :

قلْ للبنين مقالَ صدق واقتصدْ ذَرْعُ الشباب يضيقُ بالنُّصاح
أنتم بنو اليوم العصيب نشأتمو فى قصفِ أنواءٍ وعصفِ رياح
ورأيتمو الوطنَ المؤلّف صخرةً فى الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتمو صَدْعَ الصفوف وماجنى من أمر مُفتات ونهى وَقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمعًا فإذا تفرق كان بعضَ نُباح
أظمتكمو الأيامُ ثم سقتكمو رَنَقًا من الإحسان غير قَراح
وإذا مُنحتَ الخيرَ من متكلّف ظهرت عليه سجيةُ المنّاح
تركتكمو مثل المهيض جناحه لا فى الحبال ولا طليق سراح
من صبر الأغلالَ زُهرَ قلائد وكسَا القيودَ محاسنَ الأوضاح
إن التى تبغون دون منالها طولُ اجتهادٍ واضطرادُ كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلة إن الأناةَ سبيلُ كل فلاح
وخُذوا بناء المُلْكِ عن دستوركم إن الشراعَ مثقّفُ الملاّح

انتخابات مايو سنة ١٩٢٦

أذعنت الحكومة لقرارات المؤتمر ، واستصدرت يوم ٢٢ فبراير مرسوما باجراء الانتخابات طبقا لأحكام قانون الانتخاب المباشر ، وكان صدور هذا المرسوم بمثابة الغاء لقانون الانتخابات ، الذى أصدرته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ، ولم تحدد الوزارة فى المرسوم موعد اجراء الانتخابات ، فأوجس المؤتلفون شرا من اغفال هذا التحديد ، واخذت الوزارة تسوف فى تحديد الموعد ، الى أن صدر مرسوم آخر يوم أول أبريل بتحديد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ موعدا للانتخاب لمجلس النواب .

وفهم من هذا المرسوم أن البرلمان سينعقد حوالى ٣٠ مايو ، لأن الدستور ينص على أن البرلمان يعقد فى خلال العشرة الأيام التالية لاعلان نتيجة الانتخابات ، ولكن عدم اشتمال المرسوم على تحديد يوم لاجتماع مجلس النواب يرجع الى تعمد الوزارة ترك الباب مفتوحا لعدم اجتماعه ، فلعل الظروف تؤاتيها فلا يكون ثمة تعهد رسمى بدعوة المجلس الجديد للاجتماع ، وقد تلكأت الوزارة فعلا فى استصدار مرسوم بدعوة مجلس النواب الجديد الى الاجتماع ، فلم يصدر الا يوم ٦ يونيه ، فى اليوم السابق على استقالتها ، اذ استقالت يوم ٧ منه وحددت يوم ١٠ يونيه لاجتماع مجلس النواب الجديد .

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات فى انتخابات سنة ١٩٢٦

اتفقت الأحزاب المؤتلفة على أن لا تتنافس ولا تتناحر فى الانتخابات ، صونا للوحدة وجمعا للكلمة ، ومنعا لأسباب الفرقة والانقسام ، واتفقت على توزيع الدوائر بينها

بقدر المستطاع ، وأن يتعهد كل حزب بأن لا يرشح أحدا من أعضائه فى الدوائر التى خصصت لغيره ، ونشرت بذلك بيانا فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ، ترك فيه للوفد ١٦٠ دائرة ، وللأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، وللحزب الوطنى تسع دوائر ، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاث من الدوائر التى تركت للوفد ، وهاك نص البيان :

« تأييدا للوحدة وجمعا للكلمة اتفقت الأحزاب المؤتلفة الا تتنافس فى الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى الأحزاب المؤتلفة حق فى أن يرشح أو يساعد من قبله أحدا فى أية دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور ، الا ما استثنى فيما يأتى :

فبناء عليه

« قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له على أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة واخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء .

« وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب :

دوائر خاصة بالحزب الوطنى

(فى القاهرة) — الخليفة . (فى القليوبية) — قليوب . (فى الشرقية) — سنهوا . (فى الغربية) — محلة مرحوم وحصتها . السنطة . سخا . الكفر الغربى . المعتمدية . (فى قنا) — أولاد عمرو .

دوائر خاصة بالأحرار الدستوريين

(فى القاهرة) — باب الشعرية . الجمالية . (فى الاسكندرية) — محرم بك . (فى دمياط) — دمياط . (فى القليوبية) — البرادعة وخلوتها . المطرية . (فى الشرقية) — بردين . التلين . فاقوس . (فى الدقهلية) — كفر بداوى القديم . (فى الغربية) — قطور . تطاى . فرسيس . (فى المنوفية) — النعناعية . قويسنا . بركة السبع . البتانون . تلا . طنوب . شوبنى . (فى الجيزة) — نكلا . بشتيل . ناهيا . (فى الفيوم) — سنورس . سنهور القبلية . اطسا . (فى المنيا) — الحسانية . اطسا (حسن باشا) . سمالوط . قلوصنا . بنى مزار . أبو جرج صفانية . (فى أسيوط) ملوى . الحواتكة . أبو تيج . بندر أسيوط . الغنايم . الواسطى . البدارى . القوصية . (فى جرجا) — طهطا . نقطة بوليس الخيام . (فى قنا) — دنفيق . (فى أسوان) — كوم امبو .

دوائر خاصة بالوفد المصرى

بقية الدوائر فى جميع انحاء القطر .

استثناء

« انما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية :

كفر داود . كفر الدوار . مركز المنصورة .

« على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق » .

سعد زغلول	**محمد محمود**	**محمد حافظ رمضان**
عن الوفد المصرى	عن الأحرار الدستوريين	عن الحزب الوطنى

وكانت نتيجة الانتخابات ظفرا للوفد ، اذ فاز ١٦٥ نائبا من الوفديين ، و ٢٩ من الأحـــرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، و ١٠ من النواب المستقلين و ٥ من الاتحاديين .

وعين حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ .

واستقال عبد العزيز فهمى باشا من رآسة حزب الأحرار الدستوريين على أثر معارضة سعد باشا فى ترشيحه .

قضية الاغتيالات السياسية والحكم فيها

كانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٢٦ فوزا كبيرا للوفد كما تقدم بيانه ، وقد أعقب هذا الفوز فوز آخر ، وهو صدور الحكم ببراءة رجاله فى قضية الاغتيالات السياسية ، وذلك أنه على أثر مقتل السردار اتجه التحقيق فى عهد وزارة زيور الى ايجاد صلة بين هذه الحادثة وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل ، وقد طال التحقيق فيها ، وكانت وجهته اتهام فريق من الوفديين بأن لهم يدا فى هذه الحوادث ، وانتهى بتقديم كل من الدكتور أحمد ماهر (باشا) . والأســتاذ محمود فهمى النقراشى (باشا) . والأستاذ حسن كامل الشيشينى (باشا) . وعبد الحليم البيلى بك . ومحمد أفندى فهمى على . ومحمود أفندى عثمان مصطفى . والحاج أحمد جاد الله . للمحاكمة أمام محكمة جنــايات مصر بتهمة تدبير حوادث القتــل والاشتراك فيها .

وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو رئيسا وكامل ابراهيم بك وعلى عزت بك عضوين ، وممثل النيابة مصطفى حنفى بك .

كانت هذه القضية من أكبر القضايا السياسية واعظمها شأنا ، وقد ترافع فيها جمع كبير من المحامين ، فدافع الأســــتاذ زهيرى صبرى عن محمد فهمى على . والأستاذ ابراهيم رياض عن الحاج أحمد جاد الله . ومصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ونجيب الغرابلى باشا وســلامة بك ميخائيل ومحمــد بك يوسف عن الدكتور احمــد ماهــر والأستاذ محمود فهمى النقراشى . والأستاذ عبــد الله حسين عن محمود عثمان مصطفى . واحمد لطفى بك ومصطفى الشوربجى بك عن الأستاذ حسن كامل الشيشينى . ووهيب بك دوس عن الأستاذ عبد الحليم البيلى .

وفى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ صدر الحكم بالاعدام شنقا على محمد فهمى على ، وبراءة جميع المتهمين الآخرين ، وبذلك خرج الوفد بريئا من الاشتراك فى حوادث القتل السياسى .

ولم يكن القاضى كرشو موافقا على براءة ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان مصطفى ، فقدم استقالته من وظيفته بعد الحكم ، وبناها على اعتراضه على براءة هؤلاء ، فكان لهذه الاستقالة ضجة كبرى فى مصر ، وبخاصة بعد اذ أبلغ المندوب السامى الحكومة المصرية بأن الحكومة البريطانية ترفض قبول حكم المحكمة بالنسبة لهؤلاء كدليل على براءتهم من التهم الموجهة اليهم .

* * *

الفصل الثاني عشر

الوزارات الائتلافية

كان محتوما على وزارة زيور أن تستقيل عقب ظهور نتيجة الانتخابات ، فان الحزب الذى كانت تستند اليه وهو حزب الاتحاد لم ينل سوى خمس دوائر من مجموع ٢١٤ دائرة .

وقبل أن تقدم استقالتها كانت الأحزاب المؤتلفة تتفاوض فى طريقة تأليف الوزارة الجديدة ، وكانت الغالبية العظمى من الفائزين فى الانتخابات من الوفديين ، وللأغلبية بمقتضى النظام الدستورى حق تأليف الوزارة ، فاتفقت الأحزاب المؤتلفة وتعاهدت على احترام أحكام الدستور ، بحيث يدعى زعيم الأغلبية التى أسفرت عنها الانتخابات الحرة لتأليف الوزارة ، ومن حقه توليها وله أن يتولاها ، واذا رأى أن ملابسات الجهاد الوطنى تقتضى أن يبتعد عن الوزارة مؤقتا فيكون ذلك برضاه واختياره ، وتظل الغالبية التى أسفرت عنها الانتخابات مسيطرة على الموقف ، بحيث لا يؤدى تنحى زعيمها الى تأليف وزارة مناوئة للأغلبية ، وقد لخصت « الأهرام » هذا الميثاق بقولها فى عدد ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ على أثر ظهور نتيجة الانتخابات : « ان تنفيذ نص الدستور الموكول الآن أمره الى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الأغلبية لتأليف الوزارة ، فاما ان يقبل ذلك ، واما ان يشير بايكال هذا التأليف الى سواه من الزعماء السياسيين ، وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن ، ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك لانهم جاهدوا لاحياء الدستور ، فهم يريدون أن تكون حياته كامله سليمة من كل مساس ، واذا رأوا فى ذلك مساسا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الاباء ، هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد » .

وقد أبدى سعد خلال هذه المفاوضات رغبته فى التنازل عن رآسة الوزارة ، تفاديا من الاصطدام مع السياسة البريطانية ، كما حدث فى عهد وزارته الأولى ، فاتفق مع عدلى وثروت على تأليف وزارة ائتلافية يرأسها عدلى وتوزع مقاعدها بين الوفديين والدستوريين .

أما الحزب الوطنى فقد امتنع عن الدخول فيها . رغم أنه كان عنصرا هاما فى الائتلاف الدستورى الذى أعاد الحياة النيابية ، لم يشترك فيها لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه المعروفة مع قيام الاحتلال ، وكان موقفه سديدا من هذه الناحية ، وجاء منسجما مع منطق الحوادث ذاتها لأنه اذا كان سعد قد رأى فى رآسته للوزارة تعارضا مع زعامته ، فأولى بالحزب الوطنى وهو أكثر منه صلابة فى المبادىء وبخاصة فى تمسكه بالجلاء والسودان وتمسكه بأن لا مفاوضة قبل الجلاء ، أن لا يشترك فى وزارة تؤلف على غير هذا الأساس ، وفى ذلك قال المؤرخ احمد شفيق باشا فى حولياته السياسية عن تأليف وزارة عدلى باشا الائتلافية :

« أصبح من الضرورى (بعد انتصار الأحزاب المؤتلفة فى اعادة الدستور) ان

تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ما عدا الوطنيين الذين من مبدئهم أن لا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد » (١) .

وصرح حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب الوطنى بهذا المعنى فى حديث له بجريدة « الانفورماسيون » الصادرة يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (قبل سقوط وزارة زيور) اذ سأله محدثه : « هل يمكنكم أن تحدثونى عن موقف الحزب الوطنى ازاء تطور الأزمة الحاضرة ، فهل تقبلون الدخول فى وزارة ؟ » فأجابه على الفور : « يمكننى أن أصرح لك فى غير مواربة أن الحزب الوطنى الذى اتشرف برآسته بعد كبار الرجال الذين ذاع صيتهم ليس له مطمح وزارى فى الحالة الحاضرة ، ان برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ، ولكن فى انتظار حوادث جديدة تنشىء لنا امرا جديدا ، قد رأينا أن لا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على اعادة الحياة البرلمانية وتبذل الجهد فى ادارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا (٢) » .

وكتب « اللواء المصرى » لسان حال الحزب الوطنى فى عدد ١٥ مارس سنة ١٩٢٦ يقول : « ان الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء كان قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لأنه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخدم الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم أو ذليلا بالرضوخ والعدول عن خدمة البلاد الا وفق مرامى الغاصب » .

كان هناك اذن شبه اتفاق مبدئى على أن يتنحى سعد عن تأليف الوزارة ، على أنه بعد أن تقدمت المفاوضات بينه وبين عدلى وثروت على تأليف الوزارة الائتلافية برآسة عدلى ، عاد الى التمسك بحقه الدستورى فى رآسة الوزارة حين استفاضت الأنباء بأن دار المندوب السامى البريطانى تشترط تنحيته عنها ، ورأى الأمر قد صار ارغاما ، لا رغبة واختيارا ، فلما علم اللورد جورج لويد بهذا التحول صارح سعدا فى مقابلة بينهما أن الحكومة البريطانية تعارض فعلا أن يتولى رآسة الوزارة ، وكان هذا تدخلا غير مشروع فى شئون الحكم ، فتحرج الموقف من جديد ، ورأى المؤتلفون بازاء هذا التدخل وبازاء تربص السراى للحياة الدستورية وانتوائها البطش بها من جديد اذا اشتدت الأزمة ، رأوا أن يتنحى سعد عن رآسة الوزارة ، واعلن عن ذلك فى حفلة التكريم التى اقيمت له يوم ٣ يونيه ، وبنى تنحيه على أن صحته لا تحتمل متاعب الحكم .

استقالة وزارة زيور

وفى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ قدم زيور باشا استقالة الوزارة ، فقبلها الملك فى اليوم نفسه بعد أن تم الاتفاق على أن يؤلف عدلى باشا الوزارة الجديدة .

---

(١) حوليات مصر السياسية ـ الحولية الرابعة ص ١١٠ .

(٢) الاخبار والانفورماسيون عدد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٥ .

تأليف وزارة عدلى يكن
٧ يونيه سنة ١٩٢٦

عهد الملك فى ذات اليوم الى عدلى باشا يكن تأليف الوزارة فألفها ، وصدر المرسوم الملكى بتأليفها يوم ٧ يونيه على النحو الآتى : عدلى باشا للرآسة والداخلية . عبد الخالق ثروت باشا للخارجية . فتح الله بركات باشا للزراعة . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . أحمد محمد خشبة بك للحربية . محمد محمود باشا للمواصلات . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . مرقص حنا باشا للمالية . على الشمسى للمعارف . عثمان محرم بك للأشغال .

والوزارة مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين ، وعلى رأسها رئيس مستقل اختاره زعيم الأغلبية للرآسة ، وفيها مستقل آخر وهو ثروت باشا ، وقد وقع عليه أيضا اختيار زعيم الأغلبية ليشترك فى الوزارة ، فكانت الأوضاع الدستورية سليمة من جهة تأليفها .

تقليد دستورى حميد

وثمة تقليد حميد اتفق عليه المؤتلفون ، وهو أنهم استبعدوا من المرشحين للوزارة كل وزير سابق اشترك فى الانقلاب الأول غير الدستورى ، ولعلك تلحظ من المقارنة بين أسماء أعضاء هذه الوزارة وأعضاء وزارة الانقلاب أن المؤتلفين حرصوا على انفاذ هذا التقليد ، وهو ولا ريب تقليد حميد ، اذ لم يكن منطقيا ولا مستساغا فى الوقت الذى عادت فيه الحياة الدستورية بعد جهاد طويل أن يلى الحكم من اشتركوا فى تعطيلها من قبل ، فلعل فى اقصائهم عن الوزاره ما يزع المستوزرين ويشعرهم بعواقب العبث بالنظام الدستورى والاستهانة به ، وأولى هذه العواقب حرمانهم كراسى الوزارة التى جعلوها مطمح آمالهم فى الحياة .

وقد اتبع هذا التقليد الحميد فى عهد الوزارات الائتلافية الثلاث المتعاقبة : وزارة عدلى ، ووزارة ثروت ، ووزارة النحاس الأولى .

اجتماع البرلمان

اجتمع البرلمان يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦ برآسة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ ، وحضر الملك جلسة الافتتاح ، وتلا عدلى باشا خطاب العرش ، وقد نوه بعودة الحياة الدستورية وضرورة تثبيتها ، قال : « اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده »

وألمع الى أن الوزارة ستسعى فى انضمام مصر الى عصبة الأمم ، قال : « وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية » .

وأشار اشارة خفيفة الى تصرفات الانجليز فى السودان قال : « وترى حكومتى أن ما اتخذ من اجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية التى ما زالت باقية كما كانت ، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها الى حل ترتضيه البلاد » .

واجتمع مجلس النواب وانتخب سعد باشا رئيسا له ، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين .

والقى سعد لمناسبة انتخابه رئيسا للمجلس خطبة أشار فيها الى وجوب وضع حد للاعتداء على الدستور فى المستقبل ، قال : « والأمر الثانى الذى ألفت له أنظاركم هو أن تفكروا من الآن فى وضع تدابير تشريعية لوقاية هذه الحياة الدستورية من التعطيل مرة أخرى ، وأمامنا طرق تشريعية كثيرة يمكن أن نتقى بها هذا العبث بتلك الحياة التى هى الحياة الغالية ، لأن حياة الأمم تحت حكومة مطلقة ليست حياة مطلقا ، وانما الحياة هى التى يشعر فيها كل فرد من الأمة أنه ليس خاضعا الا لأمر واحد هو الدستور والقانون » .

كانت عودة الحياة الدستورية هى أهم حوادث سنة ١٩٢٦ ، فكانت هذه السنة من هذه الناحية ربحا للأمة ، بعد أن كانت سنة ١٩٢٥ سنة الرجعية والحكم المطلق .

وقد أفاد الائتلاف فى تصفية الجو وقتا ما من المهاترات والمطاعن التى كانت تفيض بها الصحف من قبل .

ومن ثمرات الائتلاف أن الوزارة سارت فى الجملة فى شئون الحكم سيرا معتدلا لم تفسده الحزبية الا فى النادر من الأمور .

وفى عهد هذه الوزارة احتفل بتأسيس مدينة بور فؤاد فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ ، وهى مدينة أنشأتها شركة قناة السويس تنفيذا لاتفاقها المبرم مع الحكومة فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

وفى عهدها خرج من خدمة الحكومة آخر مستشار بريطانى من محكمة الاستئناف وهو المستر رافرتى .

لكن الأمر الهام الذى يؤخذ عليها أنها لم تعن بقضية الاستقلال ، ولا بمقاومة الاعتداء البريطانى ، ولم تعمل عملا ما لرفع آثار الاعتداءات المتكررة من الانجليز فى السودان ولا لاعادة الجيش المصرى الى ربوعه ، وأهملت المسألة السياسية العامة ، حتى فيما كان من الميسور عمله ، كانضمام مصر الى عصبة الأمم ، وهو ما وعدت به فى خطبة العرش ، فانها لم تبذل أى مسعى فى هذا السبيل ، ولم تعمل شيئا فى صدد الغاء الامتيازات الأجنبية ، وسكتت عن عدم تقديم اللورد لويد أوراق اعتماده ، فلم تثر هذه المسألة لكى لا تغضب دار المندوب السامى ، ويؤخذ عليها أيضا أنها لم تضع لنفسها برنامجا انشائيا اصلاحيا ينهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وتركت الأمور تسير على منهاجها القديم من الاشتغال بالمسائل الحكومية العادية ، دون البرامج الاصلاحية الواسعة المدى ، وبالرغم من أنها أعلنت فى خطاب العرش أنها ستعنى ببعض هذه الشئون فانها لم تعمل أى عمل انشائى فى هذه الناحية ، ولم تفكر فى وضع برامج لها ، بل لم تدرس شيئا منها يصح أن يكون مقدمة لهذا الاصلاح الذى يجب أن يكون أهم مقاصد الحكومات ، ولقد كان الظرف مهيأ لها لكى تقوم بأعبائه ، لأنها لم تكن هدفا لحملات من خصومها ، أو مؤامرات تدبر لاسقاطها وتضطرها الى صرف جهودها لاحباطها ، ومع ذلك لم تنتهز هذه الفرصة المواتية ، ولم تعمل عملا انشائيا ذا شأن .

على أن البرلمان فى دورته الأولى قد أدى للبلاد خدمات تذكر له بالخير ، نذكر منها :

١ – الغاء المراسيم بالقوانين التى صدرت فى غيبة البرلمان ، واهمها قانون الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فى عهد الوزارة الزيورية ، واعتباره باطلا بطلانا أصليا لمخالفة صدوره للدستور ، وبذلك توطد قانون الانتخاب المباشر الذى أقره البرلمان سنة ١٩٢٤ .

٢ – وجوب ايداع أموال المجالس البلدية والمحلية بنك مصر بدلا من البنك الأهلى (الانجليزى فعلا) .

٣ – اقرار قانون العفو الشامل عن كل ما ارتكب من الجرائم (السياسية) من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (تاريخ حل مجلس النواب الأول) الى ٣ ابريل سنة ١٩٢٦ (يوم صدور المرسوم فى الجريدة الرسمية بتحديد موعد الانتخابات) .

٤ – اقرار قانون منع خلط القطن وقانون مراقبة بذرة القطن .

٥ – اقرار قانون بالاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا .

٦ – استنكار تصرف وزارة زيور فى شراء دار المفوضية المصرية بلندن اذ كانت صفقة خاسرة كلفت خزانة الدولة مبالغ طائلة ، فوق ما تقتضيه طاقتها ومصلحتها ، وانفقت دون اذن البرلمان ودون أن ترد فى الميزانية ، ودعوة الحكومة لاتخاذ الاجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة ، وضرورة تضمين مشروع قانون محاكمة الوزراء نصا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بشأنه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان .

٧ – الغاء وظائف القناصل فى جميع المدن التى فيها مفوضيات وفى هذه الحالة يقوم الوزير المفوض بأعمال القنصل العام ويكتفى بتعيين مأمور قنصلية للقيام بالأعمال الادارية والغاء قنصليات سلانيك ، وأنفرس . وبرشلونة ، وميونيخ . وليون . وهامبورج . وبودابست ، اقتصادا فى النفقات .

وقد قضت الدورة البرلمانية يوم ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ .

واجتمع البرلمان فى مستهل الدورة الثانية يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ، وألقى عدلى باشا أيضا خطبة العرش ، وأعيد انتخاب سعد زغلول باشا لرآسة مجلس النواب ، ومصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف وكيلين .

وقد وقف الحزب الوطنى موقف المعارضة فى هذه الدورة وفى الدورة الماضية من الناحية السياسية العامة التى تدور على العلاقات بين مصر وانجلترا .

ومن أهم اعمال البرلمان فى هذه الدورة معالجة أزمة هبوط أسعار القطن فى ذلك العام هبوطا غير طبيعى نشأ فى الغالب عن ضغط المضاربين فى البورصة ، فاقر قانون انقاص الأراضى التى تزرع قطنا الى ثلث الزمام فى سنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ .

وقرر دخول الحكومة سوق كونتراتات القطن مشترية وتعيين لجنة من بعض اعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومندوبين عن الحكومة لتنفيذ هذا القرار (جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦) ، وخصصت الحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه لتسليف المزارعين على أقطانهم لمنع بيعها ببخس الثمن .

وأقر البرلمان الغاء المرسوم الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩١٨ بتسخير الأهالى للعمل فى تقوية جسور النيل .

ومن أهم أعمال وزارة عدلى فى هذه الدورة وضع مشروع انشاء محكمة النقض والابرام ، وقد أحالته الى هيئة محكمة الاستئناف لبحثه وابداء رأيها فيه ، وهو المشروع الذى صدر به قانون سنة ١٩٣١ بعد ادخال تعديلات فيه .

ووضعت مشروع قانون التعاون ، وقد أحيل الى البرلمان فى مايو سنة ١٩٢٧ على عهد وزارة ثروت وصدر فى عهدها .

والغت بعض المفوضيات التى انشئت فى الخارج لمجرد ملئها بالموظفين من المحاسيب فى عهد وزارة زيور على حساب ميزانية الدولة وهى مفوضيات (١) بروكسل ببلجيكا (٢) مدريد بأسبانيا (٣) براج بتشيكوسلوفاكيا (٤) بخارست برومانيا (٥) لاهاى بهولاندا (٦) ريو دى جانيرو بالبرازيل (٧) استكهلم بالسويد (٨) برن بسويسرا .

وفاة على فهمى كامل بك
وكيل الحزب الوطنى — ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦

كانت وفاة على فهمى كامل بك حادثا جللا فى تاريخ الحركة القومية ، مات رحمه الله ميتة الأبطال فى ميدان القتال ، كان يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ محددا للاحتفال بالذكرى السابعة لوفاة المرحوم محمد بك فريد ، وأقيم الاحتفال مساء ذلك اليوم بدار سينما متروبول بالقاهرة ، وخطب فيه الفقيد خطبة وطنية اشاد فيها بذكرى فريد وجهاده فى سبيل بلاده ، وختمها بآخر رسالة له بعث بها من منفاه الى مواطنيه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وكان الخطيب قويا فى القائه ، جهوريا فى صوته كعادته ، مثيراً للحماسة فى نفوس السامعين ، وما أن أتم خطبته حتى سقط من فوق منبر الخطابة ، وكان الظن أنها حالة اعياء أصابته من اجهاد نفسه فى الخطابة ، ولكن لم تمض لحظات مرت كالبرق الخاطف حتى تبين أنه أسلم الروح ، وحم القضاء فضج الحاضرون بالبكاء ، وتعالت أصوات النحيب فى أرجاء المكان ، ونقل الفقيد الى بيته بين بكاء الباكين ، ووجوم المشدوهين ، كانت وفاته صورة رائعة لمصرع القائد الشجاع يطيب له أن يجود بحياته فى حومة الوغى ، ولقد عم الحزن عليه أرجاء البلاد ، وذكر الناس ولا يزالون يذكرون له نضاله المتواصل عن قضية الوادى تحت لواء شقيقه الزعيم الأول « مصطفى كامل » ، اذ لازمه فى نضاله ، وتابع النضال بعد وفاته ، وحفظ عهده الى آخر نسمة من حياته ، كما تراه فى موضعه من هذا الكتاب ، وفى كتاب ثورة ١٩١٩ (١) ، وشيعت جنازته فى مشهد مهيب ضم الألوف المؤلفة من طبقات الشعب كافة ، وسار المشيعون من منزل الفقيد بعابدين الى ميدان الأوبرا فالعتبة الخضراء فشارع محمد على وصلى عليه فى جامع قيسون ، واستأنفت الجنازة سيرها الى مقابر الامام الشافعى حيث دفن الى جوار شقيقه العظيم .

---

(١) راجع أيضا كتابنا « مصطفى كامل » وكتابنا « محمد فريد » .

أستقالة وزارة عدلى

استقالت وزارة عدلى يوم ١٩ ابريل سنة ١٩٢٧ ، ولم تكن أستقالتها متوقعة ، بل حدثت فجأة وعلى غير انتظار ، وذلك أن مجلس النواب كان يتناقش بجلسة ١٨ ابريل فى توظيف المال الاحتياطى للحكومة وتخصيص جانب منه لتشجيع الصناعات الوطنية ، وفى أثناء المناقشة تقدم اقتراح من خمسة عشر عضوا يتضمن شكر المجلس للوزارة على ما قدمته من التعضيد لبنك مصر منذ ولايتها الحكم ، والرجاء فى أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه ، فيوكل الى البنك بعض الأعمال التى يمكن أن يقوم بها والتى فى قيامها مصلحة للحكومة والبنك معا كشراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وايداع جانب من أموالها فيه مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصا فيما يتعلق بالتسليف على القطن وايداع مال البدل الذى لدى الأوقاف الأهلية .

فاعترض النائب عبد السلام جمعة بك على هذا الاقتراح لما تضمنه من شكر الوزارة وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح ، وكان عدلى باشا حاضرا فى هذه الجلسة ، فعد هذا القرار من المجلس بمثابة عدم ثقة بوزارته ، فلما رفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت لم يحضرها ولم يحضر كذلك أحد من الوزراء ، وظهر من ذلك أن أزمة قد بدت فى الأفق ، وأراد مصطفى النحاس باشا ، وكان يرأس الجلسة فى غيبة سعد ، أن يتلافى الأزمة ، فقال ردا على طلب بعض الأعضاء تأجيل الجلسة حتى يحضر الوزراء : يظهر أن الوزارة متأثرة مما حدث قبل الاستراحة من رفض الاقتراح الذى كان متضمنا شكر الحكومة ومشتملا على طلبات أخرى تتعلق ببنك مصر ، ويظهر أنها رأت أن رفض الاقتراح معناه عدم الثقة بها ، ولكنى لا أظن مطلقا أن هذه الفكرة قد جالت بخاطر المجلس ، وكل ما فهمته هو أن الاقتراح كان متشعبا ولهذا رفضه المجلس اكتفاء بالاقتراحات التى قرر احالتها على لجنة المالية لفحصها ، وسأل أعضاء المجلس قائلا : هل يخالفنى أحد فيما صرحت به الآن ؟ فأجاب الأعضاء : كلنا موافقون ، وكرر القول بأنه لا يفهم مطلقا أن المجلس قصد عدم الثقة بالوزارة ، وأقره الأعضاء على ذلك ، وقال عبد السلام جمعه بك أنه حينما تكلم ضد الاقتراح كانت فكرة عدم الثقة بالوزارة بعيدة عن ذهنه كل البعد وان المجلس فى كل فرصة يعلن أنها محل ثقته .

ولم تفد هذه التصريحات فى تبديد سوء التفاهم ، ورفعت الجلسة على أمل أن يقتنع عدلى باشا بأن المجلس لم يقصد عدم الثقة بوزارته ، ولكنه أصر على رأيه ، وأعيدت الجلسة وحضرها ، وأعلن عزمه على الاستقالة قائلا : سمعت الحكومة أثناء نظر تقرير الميزانية انتقادات من كثير من حضرات الأعضاء ، وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذه المجلس فى هذه الجلسة ، وترى الحكومة فى هذا القرار وفيما تضمنته هذه الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها صيانة لكرامتها الى أن تتخلى عن الحكم ، ورفعت الجلسة عقب ذلك مباشرة .

ومن رأينا ان قرار المجلس وبخاصة بعد التفسيرات التى فسرها بها الأعضاء لا يعد قرارا بعدم الثقة ، وما كان يستوجب استقالة الوزارة ، ولكن عدلى باشا كان دقيق الحس ، شديد الحرص على كرامته ، غير متهافت على منصب الوزارة ، فرأى رغم التصريحات الودية التى بدت من رئيس المجلس وأعضائه أن مجرد رفض المجلس لاقتراح الشكر يحمل فى ثناياه عدم التقدير لوزارته ، فآثر مبالغة منه فى احترام سلطة مجلس النواب أن يستقيل من الحكم ، وهذا أمر متروك تقديره الى

رئيس الوزارة ، وهو على اى حال احساس حميد اذا قورن بالوزارات التى تتحدى المجلس فتعاقبه بالحل اذا هو أبدى عدم ثقته بها أو لمحت فى الأفق أنه سيقرر عدم الثقة بسياستها ، مما أفقد الحياة الدستورية روحها ومعناها ، وجعلها حياة صورية خيالية .

قدم عدلى الى الملك يوم ١٩ ابريل أى فى اليوم التالى لقرار المجلس استقالة الوزارة ، وقد وقعها الوزراء جميعا ، ولم يذكروا فيها أسبابا .

وطلب سعد الى عدلى العدول عن الاستقالة ، وألح عليه فى ذلك ، فأبى . وعلى ذلك قبلت استقالته فى ٢١ ابريل .

وزارة ثروت باشا
٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧

هى ثانية الوزارات الائتلافية ، وقد رغب سعد الى ثروت أن يؤلفها بعد استقالة وزارة عدلى ، فقبل هذه المهمة ، ومن ثم استدعاه الملك ، وعهد اليه تأليف الوزارة الجديدة فالفها فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٧ على النحو الآتى : ثروت باشا للرآسة والداخلية . جعفر ولى باشا للحربية والبحرية . أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية . فتح الله بركات باشا للزراعة . مرقس حنا باشا للخارجية . محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف . على الشمسى باشا للمعارف . أحمد محمد خشبة باشا للمواصلات . عثمان محرم باشا للأشغال . محمد محمود باشا للمالية . وهى أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير يسير فى مناصبهم ودخول جعفر ولى باشا فيها .

كانت سياسة هذه الوزارة هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وكان الدكتور حافظ عفيفى بك مرشحا للدخول فيها من ممثلى حزب الأحرار الدستوريين ، لكن الملك فؤاد رفض تعيينه ، لما سبق له من جهود فى سبيل اعلان الدستور كانت تتعارض مع رغبات الملك ، فأسرها له فى نفسه ، وحال دون دخوله الوزارة ، فعين بدله جعفر ولى باشا .

وقد اعترض حزب الأحرار الدستوريين على هذا التدخل ، واحتج عليه فى بيان له أصدره عقب تأليف وزارة ثروت باشا اذ قرر : « الاحتجاج على مخالفة التقاليد الدستورية المقررة لدى جميع الأمم ذات النظم النيابية بالعدول عن تعيين مرشح فى منصب الوزارة بعد أن تم ترشيحه على الطريقة الدستورية باتفاق رئيس الأغلبية ورئيس الحكومة وتمام رضا حزب الأحرار الدستوريين » .

ولعلك تشعر بشىء من الدهشة والتهكم المرير عندما تقرأ هذا القرار ، فهذا الحزب الذى يثور على مخالفة تقليد دستورى سليم ويتمسك بحق الأغلبية فى ولاية الحكم هو بذاته الذى أهدر حقوق الأغلبية واشترك غير مرة فى تعطيل الدستور ، لكى يستأثر بمقاعد الحكم ، فالحكم عنده هو هدفه الوحيد ، وسيان عنده أن يصل اليه من طريق الدستور أو من طريق هدم الدستور ، وما بهذه الأساليب الملتوية تخدم الأمة ، ولا لمثل هذه الغاية تنشأ الأحزاب السياسية وتفيد منها البلاد .

أزمة الجيش
مايو ــ يونيه سنة ١٩٢٧

وقعت فى أواخر شهر مايو وأوائل شهر يونيه سنة ١٩٢٧ أزمة سياسية حادة بين مصر وانجلترا ، سميت « أزمة الجيش » ، وكانت صورة متكررة للاعتساف البريطانى بازاء مصر ، كما دلت على نية مبيتة من انجلترا على أن لا تمكن مصر من أن يكون لها جيش أو قوة دفاعية اطلاقا .

وبيان ذلك أن ميزانية الدولة عن سنة ١٩٢٧ ــ سنة ٩١٢٨ كانت معروضة على مجلس النواب ، واتباعا للأوضاع البرلمانية أحيلت على اللجنة المالية بالمجلس لبحثها وتقديم تقرير عنها للمجلس ، وقد استأنست اللجنة بآراء لجان المجلس المختلفة وطلبت اليها ابداء ملاحظاتها عنها . وكانت لجنة الحربية منوطا بها ابداء ملاحظاتها على ميزانيه وزارة الحربية ، فألفت لجنة فرعية لفحصها انتهت الى ابداء عدة مقترحات خاصة باصلاح الجيش المصرى وترقيته ، منها الغاء منصب السردار (وكان شاغرا منذ مقتل السير لى ستاك) ، ومنها تحسين أسلحة الجيش ومهماته ، وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضاء اللجنة تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون المفتش العام للجيش وقتئذ وكان بريطانيا (اسبنكس باشا) عضوا فيه ، وذلك على غرار مجلس الجيش فى انجلترا ، وأبدت أيضا بعض ملاحظات على مصلحة الحدود ومصلحة خفر السواحل وعن المناطق التى كانت باقية تحت الحكم العرفى سواء فى محافظتى الصحراء او الواحات .

قدمت اللجنة الفرعية تقريرا بهذه المقترحات والملاحظات الى لجنة الحربية ، وقبل أن تفحصها هذه وتبت فيها برأى وصل نبؤها الى دار المندوب السامى والصحف البريطانية ، فهبت ترعد وتبرق ، وتتهدد وتتوعد ، ونشأت هذه الأزمة ، وكان مظهرها توجيه مذكرة من الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية بواسطة دار المندوب السامى فى ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ ، خلاصتها :

ان الحكومة البريطانية ترى أنه يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية المواصلات الامبراطورية ، وترغب أن يكون جيش مصر صالحا مستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة بشرط أن تكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من الأشخاص البريطانيين ، اذ أن هذه القوة ستدعى للتعاون مع الجنود البريطانية فى مصر ، وأنه لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية ، وهذه المحاولات لقيت أخيرا تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر حديثا وسيطرح للمناقشة قريبا فى البرلمان ، وترى الحكومة البريطانية أن الموافقة على هذه التوصيات تقلل كثيرا من الفرص التى تتهيأ للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولذلك فانها تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ، وخلصت المذكرة الى طلبات الحكومة البريطانية وهى :

١ ــ وجوب تمكين المفتش العام للجيش المصرى (اللواء اسبنكس باشا) من أن يؤدى فى حرية وعلى الوجه المناسب اختصاصاته كما تسلمها من اللواء هدلستن

باشا فى يناير سنة ١٩٢٥ ، اذ هى لم تلغ قط ، ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مع المرتب المتناسب وواجباته ، ويجب أن يعطى عقـدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر .

٢ ــ اذا بقيت لجنة الضباط على شكلها الحاضر فيجب على وزير الحربية الا يتأخر عن أن يرفع الى صاحب الجلالة ملك مصر توصيات هذه اللجنـة فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة .

٣ ــ أن يعين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بها المفتش العـام نفسه ، وهذا الضابط يحل محله فى غيابه ، أو عندما يكون قائما بأعمـال المفتش العـام أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا .

٤ ــ يجب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر أخيرا) ، تحت اشراف المفتش العام البريطانى للجيش أو نائبه فى غيابه ، ويمكن بدلا من ذلك أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كان الحال حتى أبريل سنة ١٩٢٥ .

٥ ــ أن تظل المراكز التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا أدمجت فى مصلحة الحدود محفـوظة فى أيد بريطانيـة ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم لا مباشرة ولا بالواسطة .

٦ ــ وفيما يتعلق بالاختصاص القضـائى تبقى الحالة الحاضرة على ما هى عليه فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

وظاهر من هذه المذكرة أن الغرض منها استبقاء الأشراف البريطانى كاملا على الجيش المصرى ، كما كان فى عهد الاحتلال والحماية .

لم تنشر الحكومة نص المذكرة بأكمله فى حينه ، واكتفت الصحف بنشر خلاصات مما وصل الى علمها عنها ، وأرادت الحكومة بعدم نشرها التهوين من خطرها وتهدئة الخواطر .

وقد رد ثروت باشا على هذه المذكرة فى ٣ يونيه سنة ١٩٢٧ ردا مفرغا فى قالب الود والتسليم بمعظم المطالب البريطانيـة ، ذكـر فيه أن الحكومة المصرية تشـاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش وانها تتوق أبدا الى أن تجلو كل شك عن الجيش المصرى فى هذه الناحية ، ولم يكن ليفوتها اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وذكر عن التقرير الذى أشار اليه المندوب السامى فى مذكرته أنه ليس من عمل لجنـة الحربية البرلمانية ، بل ان لجنة فرعية منها تألفت لبحث مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى أنشأ مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فكلفت اثنين من أعضائها وضع تقرير فى الموضوع ، وأن مشروع هذا التقـرير هو الذى نشر بغير ان يقدم لا للجنة الحربية ولا للجنة الفرعية نفسها ، وقال أن الحكومة المصرية على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيـام بهذه المفاوضـات ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبـات يمكن أن يحتفظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق ،

وأنه منذ اعلان مرسوم سنة ١٩٢٥ المذكور آنفا الذى أدخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط ، منذ هذا المرسوم والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط فما كانت الا نادرة وعرضية ، وكانت تدور غالبا حول مدة الترقية الوقتية ، على أنه يمكن القول بأن الوزير (لمصلحة الدقة وحسن النظام) سيقبل بصفة عامة آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات والتى يتخذ منها سندا لقراراته ، وفيما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ترى الحكومة أن عقد المفتش العام لما يكد يبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية حالية ، ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه ، على أن وزير الحربية سيبحث من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء أعباء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وما دامت حاجة العمل تقتضى هذا التعيين فلن يتأخر عن القيام به فى حدود السلطة المخولة له لتعيين أجنبى فى منصب فنى ، وهذا الضابط سيحل محله متى دعت الحاجة أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى ، وفيما يختص بمصلحة الحدود فان هذه المصلحة التى تشتغل بأعمال الادارة الداخلية البحتة ومنع التهريب قد ألحقت بوزارة الحربية بمرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وبمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٥ المنشىء لمجلس الجيش يكون المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى ذلك المجلس بحكم وظيفته ، هذا الى أنه ما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص مجلس الجيش فان هناك كل ما يدعو الى الثقة بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان وطبقا لمقتضيات الخدمة ، وفوق ما تقدم فان الضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة قد انتفعوا بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، ونظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألة هؤلاء الضباط عند ما انتهت مدة عقودهم فقرر — لمصلحة العمل — أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وهذه العقود تثبتهم فى الأعمال التى كانوا يقومون بها ولا يزالون مستمرين على القيام بها ، وانما يكون عند انتهاء هذه العقود البحث فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أو لا ، وعند بحث هذه المسألة ستكون الحكومة المصرية طبعا خاضعة لمصلحة العمل فقط لا لأى اعتبار آخر مهما كان ، أما النظام القضائى المنفذ فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود فما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها ، ومرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن يحل محله نظام أوفى ، ومنذ هذا الوقت لم تدع الأسباب الحكومة المصرية الى النظر فى وضع النظام الجديد ، ويرجع على الأقل الى أسباب تتصل بالأحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية أن الحكومة تدرس مسألة اعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلى وهذه المحكمة هى التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث .

وأعرب ثروت باشا فى ختام رده عن رجائه فى أن الايضاحات والتأكيدات المتقدمة ستبدد كل سوء تفاهم بين الحكومتين ، موضوع الجيش المصرى ، وعن رغبة الحكومة المصرية فى أن تقوى العلاقات بين البلدين يوما فيوما وأن يظل حسن التفاهم سائدا بينهما وأن تكلل بالنجاح مجهودات الطرفين فى الوصول الى اتفاق يقوى روابط الصداقة ويوحد بين البلدين كما يضمن مصلحتهما .

ولم ينشر الرد فى حينه ، لكى لا يثير الرأى العام على الوزارة .

وبينما كان الأخذ والرد متبادلين بين الجانبين ، اذا بالأزمة تأخذ شكلا حادا ، فقد اذاعت أنباء لندن البرقية أن ثلاث بوارج بريطانية أمرت بالسفر من مالطه الى المياه المصرية ، ثم ألقى السير أوستن تشمبرلين وزير خارجية بريطانيا بيانا فى مجلس العموم عن الأزمة قال فيه ان الحكومة البريطانية انما تدخلت فى هذه المسألة لأن فريقا من الساسة المصريين ذوى الكلمة النافذة أراد استعمال الجيش أداة معادية لانجلترا ، وأن الدليل على ذلك هو ما اقترحته اللجنة الحربية (الفرعية) لمجلس النواب من زيادة وحدات الجيش واسلحته (تأمل !) ، وأضاف الى ذلك أن الحكومة البريطانية مستعدة لفتح باب المفاوضات فى المسائل المعلقة ، ولكن الى أن يتم الاتفاق عليها يجب الاحتفاظ بأسباب الأمن فى مصر وأن الحكومة البريطانية قد تلقت تقارير من مصر بأن هناك سعيا يبذل للتحريض والهياج ، وهذا هو ما أدى الى ارسال البوارج الثلاث الى مصر .

وقد جاءت هذه البوارج فعلا الى ميناء الاسكندرية وبورسعيد ، فكان لحضورها وقع أليم فى النفوس .

وانتهت الأزمة بأن قررت الحكومة مد مدة خدمة اسبنكس باشا المفتش العام للجيش ، ومنحته رتبة فريق ، وقبلت تعيين وكيل انجليزى له وهو اللواء بالمر باشا ، وعينت ضباطا انجليز جددا بالجيش .

واستبان من ملابسات هذه الأزمة أن انجلترا لا تريد أن يكون لمصر جيش قوى يعول عليه فى الدفاع عنها ، وقد أفصح المحرر الحربى لجريدة الديلى تلغراف عن هذه النية بقوله : « اذا ما قبلت زيادة عدد الجيش المصرى وجبت زيادة جيش الاحتلال ، واذا ما قبلت زيادة سلاح الجيش المصرى وجبت زيادة سلاح الجيش المحتل » .

وارادت انجلترا من ناحية أخرى الضغط على الحكومة المصرية واكراهها على الدخول فى مفاوضات لعقد المعاهدة التى تربط مصر بانجلترا ، وانذارها بأنها ما لم تقبل المعاهدة فستظل انجلترا على سياستها فى احراجها واثارة الأزمات فى وجهها والتدخل فى شئونها الداخلية ، وقد اتضح فيما بعد أن عقد المعاهدة لم يضع حدا لهذا التدخل ، بل كانت بابا جديدا من نوع جديد لاستدامة البغى والعدوان .

رحلة الملك فؤاد الى أوروبا
يونيه — نوفمبر سنة ١٩٢٧

اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا ، وأرادها رحلة ملك مطلق ، لا ملك دستورى ، فلم يدع أى وزير لاصطحابه ، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات ، ولكن الملك ابدى رغبة فى أن لا يصحبه أحد الوزراء ، وهنا نشأت أزمة داخلية ، وقف سعد فيها الى جانب ثروت ، واشترط أن يصحب الملك فى رحلته ، وقد عرض على البرلمان فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية ، فأحجم عن اقراره ، لأن الملك فؤاد كان لا يزال مغترما السفر دون أن يصطحب أحدا من الوزراء ، وكان معروفا أن الملك لم يكن فى خاصة نفسه يميل الى الوزارة من يوم تأليفها بل كان يعتبرها مفروضة عليه ، ويود أن يخلق لها العقبات وأن يتخلص منها فى أول فرصة ، وانتهت الأزمة بقبول الملك اصطحاب ثروت باشا فى رحلته ، وعلى ذلك أقر البرلمان اعتمادات الرحلة ، على أن الملك أبى أن يركب معه رئيس الوزراء اليخت « المحروسة » على سعته وعديد غرفه ووفرة اقسامه وابهائه ،

واستقله وحده وحاشيته ، وابحر من الاسكندرية صبيحة يوم الجمعة ٢٤ يونية ، أما ثروت باشا فقد ابحر على ظهر الباخرة « ماريبت باشا » ، والتقى بالملك فى أوروبا !

وصل الملك فؤاد الى مرسليا فباريس ، ثم الى لندن ، حيث قوبل مقابلة فخمة ، واستقبله على محطة فيكتوريا الملك جورج الخامس وبعض الأمراء ، والمستر بولدوين رئيس الوزارة البريطانية ، والسير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية ، وكثير من العظماء ، وأقيمت له يوم ٤ يوليه مأدبة رسمية بقصر بكنجهام ، القى فيها الملكان خطبتين تختلفان فى روحهما ومعناهما عن الخطب التى تتبادل بين ملكى دولتين مستقلتين ، فقد ورد فى خطبة الملك جورج قوله : « ولست فى حاجة الى أن أؤكد لجلالتكم الاهتمام الوثيق المقرون بالعطف الذى تتبعت به تقدم مصر وانه ليسرنى أن هذا التقدم الذى تم فيما مضى عززه التعاون الودى بين حكومتينا » وقال : « ولا يقل عن ذلك ترحيبنا بجلالتكم بصفة كونكم ملكا لبلاد تربطنا بها مصالح عديدة مشتركة ويجب أن ننظر بمزيد الاهتمام الى ارتقائها ارتقاء منظما » .

فهذه العبارات تحمل فى طياتها معانى السيادة والاشراف على شئون مصر .

وفى خطبة الملك فؤاد اعتراف بهذه المعانى أشد دلالة على التبعية ، كقوله : « وانى لأشكر جلالتكم كذلك على العطف الذى تتبعتم به تقدم مصر وانه ليسرنى أن أعترف بالمساعدة الفعلية التى قامت بها بريطانيا العظمى فى الماضى لتحقيق هذا التقدم » .

وقد القيت هاتان الخطبتان فى أعقاب المذكرة البريطانية التى قدمت فيها انجلترا مطالبها فى شأن ابقاء السيطرة الانجليزية على الجيش المصرى ، وقبلتها الحكومة المصرية مرغمة تحت تأثير البوارج الحربية التى صحبت تقديم هذه المطالب ، فكانت الخطبتان تأييدا واقرارا لهذا العدوان الصارخ ، ويتبين من هذه الملابسات أن المقابلة الفخمة التى استقبل بها الملك فؤاد فى لندن كانت كلها مغنما للاحتلال ، وقد بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلين ، وهى المحادثات التى أسفرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ عن مشروع معاهدة تبعية واحتلال .

وبعد أن تمت زيارة لندن عاد الملك الى باريس ، ثم زار ايطاليا ، فقوبل فيها مقابلة عظيمة ، وطاف ببعض المدن الايطالية ، ورجع الى باريس فى ٢٠ أغسطس ، ثم قصد الى فيشى للاستشفاء ، وزار بلجيكا .

وفى ١٧ أغسطس ابحرت الملكة نازلى على اليخت الملكى « المحروسة » من الاسكندرية الى أوروبا ، لتلحق بالملك فى رحلته ، وزار الملك باريس زيارة رسمية فى اكتوبر ، فقوبل بالحفاوة البالغة ، وعاد من رحلته فى نوفمبر ، فبلغ الاسكندرية يوم ١٤ منه وانتقل الى العاصمة يوم ١٦ منه .

وفاة سعد زغلول
٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧

سافر سعد يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٢٧ الى « بساتين بركات » ببلبيس ، وقضى بها عشرة أيام فى ضيافة فتح الله باشا بركات (ابن أخت الفقيد) وشعر بالراحة من عناء العمل ثم انتقل الى « مسجد وصيف (١) » ليقضى بها أياما أخرى فى قصره الريفى الذى اعتاد أن يذهب اليه صيفا فى بعض السنين ، ومرت الأيام الأولى وهو فى صحة عادية ،

(١) من بلاد مركز زفتى على النيل (فرع دمياط) .

ولكنه فى أوائل اغسطس شعر بألم فى أذنه اليمنى ، وكان الظن أنه ألم خفيف لا يلبث أن يزول ، غير أنه أخذ فى الاشتداد ، وارتفعت حرارة الرئيس ، وعاده الأطباء فوجدوا أن مرضه نوع من الحمرة ، وأخذوا فى علاجه بالحقن بالمصل المقاوم لهذا الداء ، ولما تحسنت حالته وهبطت الحرارة قليلا نصحوا بعودته الى العاصمة ، لأن فيها وسائل العلاج والراحة مالا يتوافر فى الريف ، فبارح « مسجد وصيف » صباح الجمعة ١٩ اغسطس وآثار المرض بادية عليه ، وأقلته الباخرة « محاسن » الى القاهرة ، فلما وصلها لزم داره مريضا وتحسنت صحته قليلا ، ثم عاوده المرض ، وأخذ يتفاقم ويشتد ، حتى وافاه الأجل المحتوم فى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧

فما ان ذاع نعى الزعيم حتى ارتجت البلاد لوفاته ، وعم الحزن أرجاء الوادى ، وطيرت الأسلاك البرقية نبأ نعيه فى الشرق والغرب

ونعاه مجلس الوزراء فى بيان قال فيه : « مجلس الوزراء ينعى الى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه القدر المحتوم حوالى الساعة العاشرة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها ، والى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان ، والى الشعب المصرى جميل العزاء ، وستشيع الجنازة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الأربعاء الموافق ٢٤ اغسطس سنة ١٩٢٧ من بيت الأمة الى مدفن الفقيد بالامام الشافعى » .

ونعته الصحف والهيئات والأحزاب نعيا بالغ الأثر فى تقدير الزعيم الراحل .

وشيعت جنازته عصر يوم الأربعاء فى موكب رهيب احتشد فيه جموع المشيعين ، واشترك الشعب بأسره فى توديع سعد الى مقره الأخير ، وشيع جثمانه الى قبره المؤقت بحى الامام الشافعى ، ورثاه الشعراء والكتاب ، وأبنته الصحف فى مصر والبلاد العربية قاطبة ، وعدته زعيما للشرق لا لمصر وحدها ، وساهمت الصحف الأوروبية فى نعيه على اختلاف مشاربها ومذاهبها .

تخليد ذكرى سعد

اجتمع مجلس الوزراء عقب وفاة سعد وقرر تخليدا لذكراه (أولا) اقامة تمثال للفقيد فى العاصمة وآخر فى الاسكندرية ، (ثانيا) شراء منزله « بيت الأمة » وضمه الى الأملاك العمومية المخصصة للمنافع العامة على أن يبقى حق السكنى فيه لحرم الفقيد مدى الحياة ، (ثالثا) انشاء مستشفى أو ملجأ فى العاصمة يطلق عليه اسم سعد زغلول ، (رابعا) شراء البيت الذى ولد فيه المرحوم ببلدة « ابيانه » بمركز فوه وضمه أيضا الى الأملاك العامة ، (خامسا) تشييد ضريح للفقيد على نفقة الحكومة .

وقد نفذت هذه القرارات عدا الثالث ، ونقل جثمان الزعيم الى ضريحه الحالى يوم الجمعه ١٩ يونيه سنة ١٩٣٦ ، فى احتفال مهيب ، أعاد الى الأذهان صورة الاحتفال الأول بتشييع جنازته غداة وفاته .

***

الفصل الثالث عشر

شخصية سعد زغلول

تولى سعد زعامة الأمة فى دور من أهم أدوار حياتها القومية ، واقترنت زعامته بأعظم ثورة فى تاريخها الحديث (١) ، وأسلمت له الأمة قيادها عن طواعية واختيار من أواخر سنة ١٩١٨ الى أن انتقل الى رحمة الله سنة ١٩٢٧ ، وظلت ذكراه بعد وفاته تملأ الأسماع والأذهان ، فمن واجبنا ، ومن حقه علينا ، أن نفرد هذا الفصل لشخصيته

ولد سعد فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٦ م) فى بلدة « ابيانه » من بلاد مركز فوه بمديرية الغربية ، وكان أبوه الشيخ « ابراهيم زغلول » من أعيان بلدته وذوى الثراء فيها ، ووالدته السيدة مريم بنت الشيخ بركات من أسرة كريمة بمنية المرشد القريبة من ابيانه ، وقد توفى الشيخ ابراهيم زغلول وسعد فى سن الطفولة فكفله أخوه من أبيه الشناوى أفندى زغلول ، وأدخله مكتب القرية وهو فى نحو السادسة ، وتعلم به مبادىء القراءة والكتابة وحفظ القرآن ، وانتقل الى الجامع الدسوقى حيث أتم تجويد القرآن وتلقى دروسا فى النحو والفقه ، ودخل الأزهر سنة ١٨٧١ ليتم دراسته به ، وتتلمذ على شيوخه ، وقرأ كتب التوحيد على الامام الشيخ محمد عبده ، وانضوى الى مجلس السيد جمال الدين الأفغانى الذى هبط مصر لأول مرة سنة ١٨٧٠ ، وكان يختلف اليه طلاب الحكمة فى داره بخان أبى طاقية ، فكان لهذين الامامين أثر كبير فى توجيه الفقيد الى التجديد والاصلاح ، وسلامة المنطق وحرية التفكير ، وقوة البلاغة والبيان ، وكان له من ذكائه الفطرى ما ساعده على سرعة تكوينه ونضجه الفكرى فى سن مبكرة .

وعندما تولى الشيخ محمد عبده رآسة تحرير « الوقائع المصرية » ، وهى الصحيفة الرسمية للحكومة ، اختاره ليكون ضمن هيئة تحريرها ، وكان لا يزال الشيخ سعد زغلول ، فعين فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ محررا بالقسم الأدبى فيها ، وبذلك انتقل من الأزهر الى الوظائف الحكومية ، ثم نقل الى وظيفة معاون بوزارة الداخلية ، فغير زى العمامة ولبس الطربوش ، ثم نقل الى وظيفة ناظر لقلم القضايا بمديرية الجيزة فى أواخر سنة ١٨٨٢ ، واتجه الى الدراسات القانونية وهو فى الوظيفة ، لما كان لها من الاختصاص القضائى فى المواد الجزئية .

وشبت الثورة العرابية وانتهت بالاخفاق والاحتلال ، ولم يكن لسعد عمل فيها ، على أنه عرف بالتشيع لها ، ففصل من وظيفته فى أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الثورة .

واتهم مع زميل له ، وهو حسين أفندى صقر ، بتأليف جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » ، وحقق معهما ، فتبينت براءتهما ، وأفرج عنهما بعد اعتقال دام عدة أشهر .

---

(١) ظهرت الطبعة الاولى لهذا الكتاب سنة ١٩٤٧ .

وانتظم سعد فى سلك المحاماة سنة ١٨٨٤ ، فبرزت فيها شخصيته كمترافع قدير ، ومحام كبير ، ذكى الفؤاد ، قوى الحجة ، بليغ البيان ، وجمع الى كفايته النزاهة والأمانة فى عمله ، والاحتفاظ بكرامته ، فسطع نجمه فى سماء المحاماة ، ونال فيها وفى المجتمع منزلة ممتازة .

وعين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) بمحكمة الاستئناف ، فانتقل من المحاماة الى القضاء ، وبرزت كفايته كقاض ذى شخصية كبيرة ، وازدانت مجاميع القضاة وملفاته بأحكامه المليئة بالآراء والمبادىء القانونية السديدة ، والبحوث العميقة ، والأساليب الرفيعة فى كتابة الأحكام ، وعرف فى قضائه بالاستقلال وسعة الأفق والنزاهة ، وتحرى الحق والعدالة .

على أن انتقال سعد من المحاماة الى القضاء دل على حالة نفسية لازمته سنين عديدة ، قبل أن يخوض غمار الحياة العامة ، وهى ايثار الاستقرار على حياة الكفاح والنضال ، فالمحاماة هى ولا ريب مرادفة للكفاح المستمر الذى لا يعرف تراجعا أو هوادة ، ومع أن سعدا قد امتاز فيما بعد بقوة النضال السياسى ، فانه فى هذه المرحلة من تاريخه قد جنح الى الهدوء والاستقرار ، وأقر لزملائه المحامين فى حفلة تكريمهم اياه أنه اختار القضاء « ليستريح بعد العناء (١) » .

وقد صاهر فى سنة ١٨٩٥ « مصطفى فهمى باشا » رئيس الوزراء وقتئذ ، فسعد بزواج كريمته السيدة صفية زغلول ، التى كانت نعم العضد والشريك له فى حياته الخاصة والعامة ، وكانت رحمها الله مضرب الأمثال فى الاخلاص لزوجها ومشاركتها اياه فى السراء والضراء ، والوفاء له فى حياته ، وبعد مماته .

ولم يكن سعد يحمل اجازة الحقوق فى المحاماة والقضاء ، ولكنه بعد أن عين مستشارا بمحكمة الاستئناف لم يشأ أن يكون أقل من بعض زملاء له فى المؤهلات « الشكلية » فى فأكب على دراسة الحقوق الفرنسية ، وحصل سنة ١٨٩٧ على اجازة الحقوق من جامعة باريس بدرجة متفوقة .

سعد زغلول ومصطفى كامل

حينما بدأ مصطفى كامل حياته الوطنية سنة ١٨٩٠ ، كان سعد لا يزال المحامى النابه (سعد زغلول) ، وكان منصرفا الى عمله فى المحاماة ، ثم عين سنة ١٨٩٢ قاضيا (مستشارا) ، فانقطع الى قضائه بدار العدالة ، وليس يخفى أن سعدا أدرك الثورة العرابية حين كان شابا فى مقتبل العمر ، وهو وان لم يكن له دور فى وقائعها وتطورها ، لكنه شهد اخفاقها وهزيمتها سنة ١٨٨٢ ، ولعل هذه الهزيمة قد جنحت به الى الانصراف وقتاما عن النضال السياسى ، فانقطع للمحاماة ، ثم للقضاء ، وشهد من منصة القضاء جهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال على تعاقب السنين ، وكان سعد يكبره فى السن بثمانى عشرة سنة ، ولابد أنه كان معجبا بنضال ذلك الزعيم الشاب الذى لم يعرف اليأس الى قلبه سبيلا ، ولقد افاد من هذا النضال ، فان تعيينه وزيرا للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ كان بلا مراء نتيجة لجهاد مصطفى كامل ضد الاحتلال فى حادثة دنشواى ، فقد وقعت هذه الحادثة فى يونيه سنة ١٩٠٦ (٢) . فدوى صوته دويا هائلا ، وأشهد أوروبا والعالم أجمع على فظاعة المحتلين فيها ، وكان لحملاته

---

(١) المؤيد عدد ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٢ .

(٢) راجع تفصيلها فى كتابنا « مصطفى كامل » ص ٢٠٠ وما بعدها من الطبعة الاولى .

صدى بعيد فى أوروبا وانجلترا ، وتحرج لها مركز الحكومة البريطانية ، وأدركت أن سياستها فى مصر تحتاج الى تبديل وتعديل ، فاعتزمت استبدال اللورد كرومر قنصلها العام فى مصر والمسئول الأول عن سياستها ، كما اعتزمت اسناد بعض المناصب الى الأكفاء من المصريين ، وأن تترك لهم جانبا من السلطة ، لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ، وكان من مظاهر هذه السياسة الجديدة تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف فى أكتوبر سنة ١٩٠٦ ، ثم استقالة اللورد كرومر فى ابريل سنة ١٩٠٧ ، وكلا الحادثين من نتائج جهاد مصطفى كامل فى حادثة دنشواى .

وكانت علاقة مصطفى بسعد ودية حتى سنة ١٩٠٦ ، ويبدو وده لسعد مما كتبه (اللواء) فى عدد ٧ فبراير سنة ١٩٠٦ عن مرضه ، قال تحت عنوان (شفاه الله) :

انحرفت صحة حضرة الأصولى المفضال سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وقضت باجراء عملية بسيطة له ، وقد تمت على غاية ما يرام ، وأخذت صحته تتحسن تحسنا عظيما ، مما سر أصدقاءه ومحبيه العديدين الذين يتوافدن كل يوم على منزله لعيادته . نسأل له الشفاء التام والصحة والعافية حتى تنتفع البلاد بعلمه الغزير ومعارفه الواسعة » ، فهذه الكلمة تدل على تقدير مصطفى لسعد .

ولما عين سعد وزيرا للمعارف امتدح مصطفى صفاته ، وأمل الخير على يده ، وكتب فى لواء ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد بك زغلول وزير المعارف) يقول : « لما قابل جناب اللورد كرومر أول البارحة سمو الخديو المعظم فى سراى رأس التين عرض عليه تعيين سعادة سعد بك زغلول المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية وزيرا للمعارف المصرية ، فارتاح سمو الخديو لهذا الطلب لما يعهده فى سعادة سعد بك من الفضل والعلم والأخلاق القويمة وان ما يعرفه الناس فى أخلاق وصفات سعد بك زغلول وهو فى المحاماة أولا ، وفى القضاء ثانيا ، يحملهم جميعا على الارتياح لهذا التعيين الذى صادف مصريا مشهورا بالكفاءة والدراية والعلم الغزير ، وحب الانصاف والعدل ولكن لما كانت الوزارة من سنوات مضت الى اليوم منصبا لا عمل فيه ، وكان المستشارون الانجليز أصحاب السيطرة التامة فى النظارات ، حق للناس أن يتساءلوا عما يعمله سعد بك زغلول فى وزارة المعارف ، هل يكون كبقية الوزراء — أمره وأمر المعارف بيد المستر دنلوب — أم يكون وزير اسما وعملا ويحيى سلطة الوزراء المصريين ؟ اللهم اننا عرفنا سعد بك زغلول فى ماضيه وحاضره أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه ، وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم وسمعناه يقرع بلهجة حادة الكسالى والمقصرين كبارا كانوا أو صغارا ، فاذا بقى سعد بك فى وظيفته الجديدة كما هو وكما كان — وهو كما نعتقد — أملنا خيرا كبيرا للمعارف ، ورجونا سريان هذه الروح الى بقية النظار وعودة « الحياة المصرية » الى الوزارة ، على أنه اذا كان جناب اللورد كرومر اختار سعد بك زغلول وزيرا للمعارف تقديرا لعلمه واعلانا لتغيير جنابه للسياسة الاحتلالية الماضية ، واتباعه لسياسة جديدة قاضية باعطاء المناصب لمستحقيها وتشريف الكفاءة ، فان هذه السياسة تقضى قبل كل شىء بأن يكون الوزير وزيرا حقيقة ، وأن يكون العامل عاملا مؤديا لوظيفته ، متمتعا بكل حقوقه ، لا أن يكون آلة فى يد الموظف الانجليزى ولوجب أن يكون سعد بك زغلول المدير الفعال لدفة المعارف المصرية والمصلح لخللها الكثير ، والمحقق لآمال الأمة فى نظارة خابت فيها مع المستر دنلوب كل الآمال ، فنحن لا نبتهج اليوم بتعيين سعادة سعد بك زغلول وزيرا للمعارف الا بأمل أن يكون كما كان على مبارك باشا والفلكى باشا وأمثالهما ممن خدموا العلم فى هذا القطر خدمات خالدة وكانت لهم فى مناصبهم الكلمة النافذة ، والرأى المتبع ، ونطالبه قبل مطالبتنا للاحتلال بأن يكون كذلك ، وأن يكون فى مستقبله

كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه ، الرجل المستقل الذي لا يخدعه منصب ولا مال » .

ولكن مصطفى اخذ ينتقد سعدا حين انسحب من مشروع الجامعة المصرية عقب تعيينه وزيرا للمعارف (وكان نائب الرئيس أو الرئيس الفعلى لها) ، فانه لم يكد يتولى وزارة المعارف فى ٢٨ اكتوبر حتى وقف اجتماع اللجنة ، وكانت تجتمع فى داره ، ثم اجتمعت يوم ٣٠ نوفمبر بدار حسن بك جمجوم أحد أعضائها ، وحضر سعد باشا الاجتماع ، فأعلن انسحابه من اللجنة ، بدعوى أن كثرة أعماله فى الوزارة لا تسمح له بالاشتراك فى مشروع الجامعة ، مع أن تعيينه وزيرا للمعارف كان أدعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات وزارة (التعليم) ، وكتب مصطفى كامل فى هذا الصدد يقول : « كيف يهتم المستشار فى الاستئناف بمشروع علمى ولا يهتم به ناظر المعارف ؟ » ، وقال فى مقالة أخرى : « ان تخليه يظهر للملأ الخطر الذى يحيق بالمشروعات العامة اذا كان لرجال الحكومة دخل فيها ، واعتقادنا أن أقوى ضمانة لأمثال مشروع الجامعة المصرية أن يكون القائم بها هو الأمة دون سواها » .

وتبين أن انسحاب سعد من رياسة اللجنة كان تحقيقا لرغبة الاحتلال لكى يحبط المشروع ، وقد أصابه الفتور والركود فعلا بعد انسحابه من اللجنة ، وبخاصة لأن الحكومة خلقت فى هذا الحين (بايعاز من الاحتلال ايضا) حركة انشاء الكتاتيب ، واستحثت الأعيان فى مختلف الجهات على التبرع لها ، معارضة بذلك مشروع الجامعة ، وبقى المشروع راكدا حتى دبت فيه الحياة حين تولى رياسة لجنته الأمير أحمد فؤاد (المغفور له الملك فؤاد الأول) فى سنة ١٩٠٨ .

واشتد مصطفى فى نقد سعد حين طلبت الجمعية العمومية من الحكومة فى مارس سنة ١٩٠٧ جعل التعليم فى المدارس الأميرية باللغة العربية ، وكانت وقتئذ باللغة الانجليزية ، فاعترض سعد باشا وكان وزيرا للمعارف على هذا الاقتراح ، والقى خطبة طويلة فى هذا الصدد سوغ فيها جعل التعليم باللغة الانجليزية ، قائلا « ان الحكومة لم تقرر التعليم باللغة الأجنبية لمحض رغبتها أو اتباعا لشهرتها ، ولكنها فعلت ذلك مراعاة لمصلحة الأمة » وقال : « اذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية وشرعنا فيه فعلا فاننا نكون أسأنا الى بلادنا والى أنفسنا اساءة كبرى لأنه لا يمكن للذين يتعلمون على هذا النحو أن يتوظفوا فى الجمارك والبوستة والمحاكم المختلطة والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة الخ » .

على أن الجمعية العمومية رفضت اعتراضات سعد باشا على الاقتراح ، وأقرته بالأغلبية العظمى ، وقد كانت خطبته دفاعا عن سياسة الاحتلال فى التعليم ، لأن الاحتلال هو الذى أحل اللغة الانجليزية محل اللغة العربية فى التدريس بالمدارس الأميرية ، فأحدث هذا الموقف ضجة استياء عند الرأى العام .

وكتب مصطفى كامل مقالا فى « الاتيندار اجبسيان » عربه اللواء فى عدد ٩ مارس سنة ١٩٠٧ تحت علوان (فشل وزير) ، قال فيه :

« ان الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كانوا يفهمون من قبل ، لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزارة (مصطفى فهمى باشا) الأمين على وحيه ، الخادم لسياسته ، وفهموا أيضا لماذا قامت الصحف الانجليزية والصحف المتحزبة للانجليز وذرت الرماد فى العيون قائلة ان الوزير الجديد هو من الحزب

الوطنى ، فى حين أن كل شىء من احواله وشئونه يدل على شـدة ميله الى السلطة ، فسعد باشـا زغلول قد فشل فشلا عظيما فى الجمعيـة العموميـة ، ولو كان وزيرا أوروبيا يتكلم أمام برلمان لكان قد أستقال فى الحال ، ولكنه وزير فى مصر ، يعتقد أن ثقة اللورد كرومر به كافية وحدها لحمايته ، الا أن الذين كانوا يحترمون الوزير كقاض ليأسفون على حاضره كل الأسف ، وليخافون على مستقبله كل الخوف ، ويفضلون ماضيه كل التفضيل ، ذلك لأن الوزير قائم الآن على منحدر هائل مخيف » .

وزاد فى انتقـاده اياه امتداح اللورد كرومر له فى خطبة الوداع التى القـاها قبل رحيله عن مصر ، على حين أنه طعن فى المصريين جميعا ، ورماهم بنكران الجميل .

وصفوة القول أن موقف مصطفى كامل من سعد زغلول كان وديا حتى انسحابه من لجنة مشروع الجامعة ، ثم تحول الى موقف انتقاد نزيه وخصومة شريفة ، تبعا لما اقتضاه الدفاع عن الصالح الوطنى العام(١) .

على أن سعدا قد عنى بعد ذلك ببعض المشروعات العلميـة فى وزارة المعارف ، كاستئناف ارسال البعثات الى معاهد العـلم فى أوروبا ، وانشـاء مدرسة القضـاء الشرعى التى أسدت للقضاء وللثقافة العربية جليل الخدمات .

وكان يحرص على الاعتزاز بشخصيته ، فاصطـدم غير مرة بالمسـتر دنلوب المستشار البريطانى لوزارة المعارف وصاحب الحول والطول فيها آنئذ .

سعد وفريد

لما تولى فريد زعامة الحركة الوطنية سنة ١٩٠٨ كان سعد لا يزال وزيرا للمعارف فى عهـد وزارة مصطفى فهمى باشا ، ثم فى عهـد وزارة بطرس غالى باشا ، وكانت « الجمعية العمومية » قد قررت مطالبة الحكومة بانشاء « مجلس نيابى » ، فردت الوزارة على هذا الطلب فى فبراير سنة ١٩٠٨ بأنها ترى أن الوقت لم يحن بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، فأثار هذا الرد فريدا ، وعده اهانة للأمة ومتـابعة لسياسة الاحتلال فى الطعن فى كفـايتها للحكم الدستورى ، وعارضه ببعث حركة اجماعية من الأمة بالمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى العرائض للتوقيع عليها من طبقات الأمة كافة ، ووقع عليها بستون ألفا ونيف ، ورفع فريد هذه العرائض الى الخديو ، وأحدثت هذه الحركة دويا كبيرا فى البلاد ، ولكن الحكومة قابلتها بالصمت والجمـود ، واشتركت الوزارة على تعاقب الأيام فى اجراءات القمع التى أوعز بها الاحتلال والخديو ضد الحركة الوطنية ، كتقييد حرية الصحافة ، واعادة قانون المطبوعات القديم ، وتشتيت المظاهرات السلمية ، وما الى ذلك ، ولما عرض مشروع مد امتياز قناة السويس على « الجمعية العمومية » ، وكان الرأى العـام معارضا له بحق ، دافع عنه سـعد فى الجمعية بحماسة ، فاستهدف لسخط الرأى العام ، ورفضت الجمعية العمومية المشروع .

وفى فبراير سنة ١٩١٠ ، على أثر مقتل بطرس غالى باشا ، ألف محمـد سعيد باشا الوزارة وعين فيها سعدا وزيرا للحقـانية ، واستمرت هـذه الوزارة فى مناوأة الحركة الوطنية ، باضـطهاد الصحفيين ومحاكمتهم ، وسنت فى يونيه سـنة

(١) مقتبس من كتابنا « عن مصطفى كامل » ص ٣٩٨ الطبعة الاولى .

١٩١٠ قانونا باحالة تهم الصحافة الى محاكم الجنـايات ، وقانونا آخر بمعاقبـة الاتفاقات الجنـائية ولو لم يتوافر فيها أركان الاشتراك فى ارتكاب الجريمة ، وكان غرضها من هذا القانون الأخير قمع الاتفاقات الجنـائية السياسية ، وفى عهـد هذه الوزارة أقيمت الدعوى العموميـة على فريد بتهمة تحبيذ الجرائم والتحريض على ارتكابها ، وحكم عليه فى ينـاير سنة ١٩١١ بالحبس ستة أشهر(١) ، وحوكم للمرة الثانية فى سنة ١٩١٢ ، اذ أقيمت عليه الدعوى العمومية بتهمة التحريض على كراهية الحكومة ، على أن سعدا استقال من الوزارة فى مارس سنة ١٩١٢ ، أثناء التحقيق مع فريد بك ، وصرح فى حديث له مع المرحوم أمين بك الرافعى أن الاجراءات التى اتخذت ضده لم يؤخذ رأيه فيها وكان ذلك من الأسباب التى عجلت باستقالته (٢) ، فاغتبط الرأى العام لاستقالة سعد ولتصريحه فى صدد قضية فريد .

ومن أعماله التى يذكرها له المحامون بالخير أنه فى عهـد ولايته لوزارة الحقانية وضع مشروع قانون المحاماة ، وصار هذا المشروع قانونا فى عهد خلفه حسين رشدى باشا (٣) ، وانشئت بموجبه نقابة المحامين ، وهى المؤسسة التى لها الفضل الكبير فى رفع شأن المحاماة وصون حقوقها وكرامتها .

سعد فى الجمعية التشريعية

أتيح لسعد باستقالته من الوزارة أن ينال تدريجا عطف الأمـة ، وكانت قوة شخصيته ، ومواهبه العديدة ، وكراهية الشعب لوزارة محمـد سعيد باشـا التى استقال منها ، كفيلة بأن تجعل الأنظار تتطلع اليه وترجو منه أن يؤدى للبلاد بعيدا عن قيود الوزارة ما يستطيع من خدمات .

فلما أنشئت « الجمعية التشريعية » سنة ١٩١٣ (٤) ، تقدم سعد للانتخابات فيها ، ورشح نفسه فى دائرتين بالقاهرة ، وساعده الحزب الوطنى فى هذه الانتخابات ، اذ عاهده على أن يكون فى الجمعية منضما الى المعارضة ، وعقـد أنصار الحزب له الاجتماعات الانتخابية ، وزكوه وناصروه ، ففاز بالعضوية فى دائرتى الخليفة وبولاق ، اللتين رشح نفسه فيهما ، وكان فريد فى منفاه ، فأرسل له برقية تهنئة على نجاحه .

كان سعد أقوى شخصية فى الجمعية التشريعية ، وكان لها بحكم نظامها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة ، والثانى ينتخبه الأعضاء ، أما الرئيس فكان يعين من قبل الحكومة ، وقد انتخب سعد وكيلا للجمعية ، وجاء انتخابه للوكالة دليلا على اعتراف زملائه له بالزعامة .

برزت مواهب سعد الخطابية فى الجمعية التشريعية ، فكانت خطبه فيها تسترعى الأنظار وتنال الاعجاب من سامعيها وقارئيها ، وأولاه زملاؤه زعامة المعارضـة فى الجمعية ، فكان أهلا لهذه الزعامة ، واضطلع بها بجدارة واستحقاق ، وقد وقف تجاه وزارة سعيد باشـا البغيضة الى الشعب مواقف معارضة قـوية رفعت منزلته من

---

(١) انظر فى تفصيل كتابنا (محمد فريد) الطبعة الاولى ص ٢٥٥ .

(٢) العلم (لسان حال الحزب الوطنى) عدد ٥ ابريل ١٩١٢ ، وذكرت صحيفة العلم فى عدد ٣ ابريل أن اجراءات التحقيق والسير فى الدعـوى اتخذت دون أخذ رأى الوزير المستقيل وكانت المخابرة فيها دائرة بين رئيس الوزراء والنائب العام .

(٣) هو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الصادر فى ٣٠ سبتمبر من تلك السنة .

(٤) أنظر الحديث عنها ونظامها وتاريخها فى كتابنا « محمد فريد » ص ٣٥٠ وما بعدها . الطبعة الاولى .

الشعب ، وعضدته صحافة الحزب الوطنى وأثنت عليه فى هذه المواقف ، ولما استقال سعيد باشا فى ابريل سنة ١٩١٤ وخلفه فى رآسة الوزارة حسين رشدى باشا ، ظل سعد حاملا زعامة المعارضة ، على انه كان على صلات ودية برشدى باشا ، فلم يصطدم بوزارته مثلما اصطدم بوزارة سعيد باشا ، هذا الى أن رشدى باشا قد عرف بصراحته ونفوره من سياسة الدسائس ، فلم يجعل للمعارضة مجالا لاختصامه ومناوأته ، على أن الجمعية التشريعية لم يمتد بها الأجل ، فقد انفضت فى يونيه سنة ١٩١٤ ، وختمت بذلك الفصل التشريعى الأول والوحيد لها ، ولم تجتمع بعد ذلك لنشوب الحرب العالمية الأولى .

الحرب العالمية الأولى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وعطلت الجمعية التشريعية ، وقد ساير سعد الانقلاب الذى وقع فى ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ولزم الصمت طيلة مدة الحرب ، ولم تبد منه حركة معارضة للسياسة البريطانية ، فلم ينله سوء فى هذه الفترة العصيبة من حياة مصر القومية .

فى أعقاب الحرب

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تولى زعامة الحركة التى قامت للمطالبة بالاستقلال كما فصلناه فى موضعه من كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، وبدات الحركة بتأليف « الوفد المصرى » عقب مقابلة سعد وزميليه عبد العزيز فهمى بك وعلى شعراوى باشا للسير ونجت المعتمد البريطانى فى مصر يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وتولى سعد رآسة الوفد منذ تأليفه ، وكان اختياره للرآسة باتفاق جميع زملائه ، فكانت زعامته موضع الرضا والاتفاق ، ولم تلق أية عقبة فى طريقها ، وقد نوهت الى هذه الحقيقة فى كتابى عن الثورة ، اذ قلت : « فى هذه الظروف تقدم سعد زغلول باشا الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ، وأخذ يعمل على تأليف جماعة لرفع صوت مصر والمطالبة بحقوقها ، وتبادل الرأى فى هذا الشأن مع بعض من كانوا يتصلون به بصلة الزمالة فى الجمعية التشريعية أو الصداقة الشخصية ، وكانت وكالته للجمعية التشريعية ، وهى الهيئة الرسمية شبه النيابية القائمة فى ذلك الحين ، وزعامته للمعارضة فى هذه الجمعية ، واعتراف زملائه له بالزعامة ، وقوة شخصيته ، ومواهبه ومكانته ، ومقدرته الخطابية ، كل أولئك كان يؤهله لرياسة هذه الهيئة والتحدث عن الأمة فى تقرير مصيرها(١) » .

وقد ترادفت الحوادث السياسية بعد تأليف الوفد ، حتى اذا ما اعتقلت السلطة البريطانية سعدا وزملاءه الثلاثة هبت الثورة من أقصى البلاد الى أقصاها ، وكان من أول مطالب المتظاهرين الافراج عن سعد ، فسجلت الثورة زعامته للأمة ، وصار رمزا للثورة وزعيمها غير مدافع ، مما زاد من مكانته فى الأمة ، واشتدت حركة الثورة فى مختلف الأرجاء ، فاهتزت لها الحكومة البريطانية ، وأخذت تفكر تفكيرا جديا فى علاجها ، وكان أول ما اعتزمته الافراج عن سعد وكان معتقلا فى مالطة ، فأفرج عنه ٦ أبريل سنة ١٩١٩ ، فازداد الشعب تعلقا به ، وسافر من مالطة الى باريس ، ولحق

---

(١) « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٦٩ . الطبعة الاولى .

به أعضاء الوفد ، وهناك طفقوا يطرقون أبواب مؤتمر الصلح ، ولكنها أوصدت دونهم ، وصم المؤتمرون آذانهم عن سماع طلباتهم .

وتجلى تعلق الشعب بسعد وثقته به حين حضرت لجنة ملنر الى مصر فى أواخر سنة ١٩١٩ ، فان الأمة قاطعتها مقاطعة محكمة وأحالتها على الوفد اذا هى أرادت أن تعرض ما لديها من آراء أو مقترحات فى المسألة المصرية ، وكان هذا الاتجاه توكيدا وتثبيتا لزعامة سعد ، ولما عادت لجنة ملنر الى انجلترا اتصلت به وكان بباريس ، واستدعاه اللورد ملنر الى لندن للمفاوضة فى حل المسألة المصرية ، وتولى المفاوضة سنة ١٩٢٠ على رأس هيئة الوفد .

لم يكن موقف سعد من هذه المفاوضة صحيحا ولا سليما ، لأنه لم يركز القضية الوطنية فى الجلاء ، وهو جوهر الاستقلال ، بل قبل أن يجعله موضع المساومة ، وارتضى وجود قاعدة عسكرية بريطانية فى البلاد ، وان كان قد حدد مكانها بالشاطىء الآسيوى لقناة السويس ، وأغفل السودان اطلاقا ، حقا أن موقف زملائه فى الوفد كان اضعف منه ، وكانوا فى الأغلبية يستعجلون عقد الاتفاق مع انجلترا ولو كان فيه اهدار للجلاء ووحدة وادى النيل ، ولكن هذا الاتجاه من اغلبية اعضاء الوفد لا يسوغ موقف سعد فى هذه المفاوضات ، وقد انتهت بقطعها فى نوفمبر سنة ١٩٢٠ اذ لم تقبل لجنة ملنر ادخال التحفظات التى تقدم بها الوفد على مشروع المعاهدة .

ويبدو لنا أن سعدا أراد أن يتدارك خطأه فى مفاوضاته مع ملنر ، فأعلن حين اقتربت مرحلة المفاوضات الرسمية حملة قوية على مشروع المعاهدة ، وفى غضون ذلك عاد الى مصر فى ابريل سنة ١٩٢١ ، فاستقبلته الأمة بأعظم مظاهر الابتهاج والحماسة ، وكان استقباله سلسلة لانهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات المنقطعة النظير ، واستبان من هذا الاستقبال أن الأمة قد وضعت فيه ثقتها المطلقة ، وكأنه قد ملكها روحا وقلبا وشعورا ، وتأكدت زعامته للأمة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل ، وهنا وقع الخلاف المشهور بينه وبين عدلى ومعظم أعضاء الوفد ، ووقع الانقسام الذى فصلنا الكلام عنه فى الفصل الأول من الكتاب ، وقد أبدينا رأينا فيه ، فلا نعود اليه تفصيلا ، وانما من الحق أن ننوه بما دلت عليه الحوادث اللاحقة ، وهو أن خصوم سعد فى الوفد كانوا يرون فيه عقبة فى سبيل الاتفاق مع انجلترا ، وكان هذا أكبر مأخذ لهم عليه ، وهذا وحده يكفى لرجحان كفته عليهم عند الحكم على هذا الخلاف على أن الذى يؤخذ على سعد أنه هاجم عدلى وأعضاء الوفد المنفصلين ومخالفيه فى الرأى عامة مهاجمة عنيفة ، وحمل عليهم الحملات الشعواء ، وألب عليهم الجماهير ، فى حين لم يكن الأمر يقتضى ذلك ، اذ كانت البلاد فى حاجة الى استمرار الوحدة فى صفوفها ، قدر الاستطاعة . وكان سعد يستطيع بلا مراء أن يعالج الأمور بغير استدامة أسباب الانقسام ، ولكنه لم يفعل ، بل زاد الانقسام على يده تفاقما واستفحالا ، ولا ريب فى أن انجلترا قد أفادت من هذا الصدع الذى أصاب بناء الوحدة .

وعلى أثر اخفاق المفاوضات الرسمية التى تولاها عدلى استهدف سعد لاضطهاد الانجليز من جديد ، اذ اعتبروه العقبة الجوهرية التى عطلت عقد المعاهدة ، فاعتقلوه للمرة الثانية ، ونفوه وبعض أنصاره الى جزائر « سيشيل » ، فازداد الشعب تعلقا به ، وعطفا عليه ، وتأييدا له ، وكان ظن الانجليز أن نفيه للمرة الثانية يضعف نفوذه فى المحيط السياسى ، ولكن الحوادث اخلفت ظنونهم ، وظل اسم سعد وهو فى منفاه

العامل الأكبر أثرا فى هذا المحيط ، والشخصية المسيطرة على السياسة المصرية ، ويبدو أن الانجليز كانوا فى هذه المرة يعتزمون ابقاءه فى المنفى الى غير رجعة ، ولا ينوون أن يكرروا ما فعلوه حينما نفوه أول مرة الى مالطة اذ أفرجوا عنه بعد حوالى شهر من اعتقاله بها ، ولكن حوادث الاغتيال التى تعاقبت بعد نفيه الثانى والتى كان الدافع الأكبر اليها انذار الانجليز انه مادام سعد فى المنفى فلا تنقطع هذه الحوادث ، قد جعلتهم يعيدون النظر فى شأنه ، فنقلوه الى « جبل طارق » ، مراعاة لصحته ، اضطروا للافراج عنه فى مارس سنة ١٩٢٣ ، فزادت مكانته فى نفوس الشعب ، وتجلت هذه المكانة فى الانتخابات البرلمانية الأولى التى جرت فى يناير سنة ١٩٢٤ ، وكانت انتخابات حرة ، فاكتسح الوفد الميدان ، وفاز بتسعين فى المائة من مقاعد النواب ، فبرهنت هذه النتيجة على التفاف الشعب حول سعد والوفد ، مافى ذلك شك .

سعد فى الوزارة

واجه سعد فى الوزارة حربا من ناحيتين : الانجليز والسراى ، فالانجليز كانوا يأملون فيه ويريدون منه أن يقبل مشروع المعاهدة ، ولكنه أخلف ظنهم من هذه الناحية ، وكان موقفه فى محادثاته سنة ١٩٢٤ مع المستر رمزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية سليما مشرفا ، ومن الحق أن نقول انه أول وزير مصرى واجه الانجليز رسميا بمعظم مطالب البلاد الوطنية ، وهذه المطالب هى :

أولا — سحب جمع القوات البريطانية من الأراضى المصرية .

ثانيا — سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى مارس سنة ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

سادسا — استمساكه بالنسبة للسودان بتصريحاته التى أدلى بها فى البرلمان المصرى ، وقد لخصها البيان البريطانى عن المحادثات بانها مطالبة بملكية مصر العامة للسودان ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة (انظر ص ١٤٠) .

وكان تقديم سعد لهذه المطالب بصفة رسمية ، ومواجهة الحكومة البريطانية بها ، شجاعة منه واقداما ، وبخاصة لأنها كانت السبيل الى اقصائه عن الوزارة ، اذ جعل نفسه هدفا لسياسة انجلترا العدائية حياله ، مما أدى به فعلا الى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

أما السراى فكانت تنقم من سعد تمكسه بسلطات الشعب الدستورية ، وكانت تبغى أن تؤول اليها هذه السلطات ، ولكن سعدا أبى أن تلين له قناة أمام مطالب

السراى . ومن هنا ظهر النضال بينه وبين الملك فؤاد ، وقد وقف سعد فى هذا النضال موقفا مشرفا ، جديرا بزعامته للأمة ، وكان الملك ينقم منه وصوله الى رآسة الوزارة بارادة الأمة ، واعتزازه بثقتها ، فاحتمله على مضض ، وما فتىء يتطلع الى الأفق يرقب ما تؤاتيه به الحوادث ، لكى يضرب ضربته التى يقصى بها الزعيم المستند الى قوة الشعب عن منصب الحكم ، ويقضى بعد ذلك على منزلته الشعبية بقوة الحكومة التى تخلفه ، ولقد أفلح فى المرحلة الأولى من برنامجه ، ولكنه أخفق فى المرحلة الثانية ، ففى المرحلة الأولى انتهز فرصة تغير الانجليز على سعد لتمسكه بمطالبه فى محادثاته من ماكدونالد ، فأخذ يثير الأزمات الداخلية لاحراجه (انظر ص ١٤٢) ، الى أن وقعت حادثة السردار المشئومة وهاج غضب الانجليز على سعد وعدوه مسئولا عن الحادثة ، فاستقال أمام مطالبهم الجائرة .

ومن الواجب أن ننوه الى أن استقالته لم تكن بفعل السياسة البريطانية وحدها ، بل ان للسراى وللمستوزرين دخلا كبيرا فى دفعه اليها ، فكأن مؤامرة قد اتفق عليها بين هؤلاء وأولئك ، لاقصاء وزارة الشعب عن الحكم ، واحلال وزارات الأقلية أو وزارات السراى محلها ، وقد رأيت كيف أضعف هذا الوضع جبهة مصر حيال العدوان البريطانى ، وكيف استغلته انجلترا فى مختلف المناسبات لكى تضغط على مصر وتضعها منها موضع الضعيف المتخاذل ، أمام العدو القوى المتماسك .

استقال سعد من الوزارة فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وهنا بدأت المرحلة الثانية من سياسة الملك ، وهى تأليف وزارة يصطنعها لتحقيق برنامجه فى القضاء على الزعامة الشعبية ، وتمكين السراى من حصر سلطات الحكم فى يدها ، وكان ظن الملك أن أية وزارة يعينها تستطيع أن تخضع هذا الشعب المهيض الجناح فى نظره ، ولكن الحوادث جاءت على عكس ما ظن وقدر ، كما تراه مفصلا فى موضعه من الكتاب(١) ، وبقيت الأمة مؤيدة للزعامة الشعبية ، فبرهنت على قوة النضال ، واباء للضيم ، وثبات فى تمسكها بحقوقها ، واعتزاز بشخصيتها ، ونفور من الحكم المطلق ، وتلك لعمرى صفات دلت على تقدم الأمة فى الحياة السياسية .

ومن الحق أن نعترف لسعد بأنه كان مناضلا عظيما عن سلطة الأمة ، تلك السلطة التى هى قوام النظام الديمقراطى فى الشعوب الحرة ، وهنا رجحت أيضا كفته على كفة معظم خصومه ، فان جلهم (ومن الانصاف الا أقول كلهم) قد مالأوا السراى فى اهدار سلطة الشعب ، فكانوا عونا لها على هذا الشعب ، ومن أسف أن بعض خلفاء سعد وتلاميذه قد نقضوا عهده من هذه الناحية ، وانضموا الى جبهة الحكم المطلق ، متحالفين متعاونين ، مع خصوم الدستور الأقدمين ، فتنكروا لماضيهم فى النضال عن سلطة الأمة ، وكانوا فى ذلك من الخاطئين ، ومن عجب أنهم من ذلك ظلوا ينتسبون اليه ، ويتسمون باسمه ، فما أكثر ما فى بلادنا من متناقضات ، وما أعظم الفرق أحيانا بين الأسماء والمسميات !

زعامة سعد

ان الزعامة هى قدرة الانسان على أن يقود الجماهير وأن يجمع حوله أكثر ما يمكن من الأنصار والمؤيدين أو المعترفين بزعامته .

---

(١) راجع الفصل العاشر والفصل الحادى عشر .

ولا شك أن سعدا قد جمع حوله منذ أواخر سنة ١٩١٨ الى أن توفى سنة ١٩٢٧ أكبر ما يمكن من الأنصار ، وكانت له مقدرة عجيبة فى اقتياد الجماهير ، وقد جمع حوله بغير منازع الغالبية العظمى من الأمة ، على اختلاف طبقاتها وطوائفها ، فزعامته أصبحت حقيقة من حقائق التاريخ القومى لمصر الحديثة ، ولئن نازعه فى زعامته بعض معاصريه ، فانهم بعد أن خاصموه عادوا الى الاعتراف بزعامته ، اعتبر ذلك فى الائتلاف الذى حدث سنة ١٩٢٥ ، فقد أقر له خصومه السابقون بزعامته وولوه رآسة البرلمان الذى انعقد من تلقاء نفسه فى نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، وأسندوا اليه رآسة المؤتمر الوطنى الذى جمع الأحزاب المؤتلفة كلها فى فبراير سنة ١٩٢٦ ، واعتبر ذلك أيضا فى أن الحزب الوطنى ارتضى حين تأليف الوفد فى نوفمبر سنة ١٩١٨ أن يمثل فى هيئة الوفد بزعامة سعد ، وانما وقع الخلاف على أشخاص من يمثلونه ، فلم يتم تمثيله(١) ، وعندما عقد الميثاق الوطنى بين الوفد والحزب الوطنى فى نوفمبر ١٩٢٢ لمناسبة انعقاد مؤتمر لوزان (ص ٦٤) كان من قواعده المطالبة بفك اعتقال سعد (وكان وقتئذ فى منفاه بجبل طارق) ليتمكن من رآسة الهيئة المتحدة المكونة من الوفد والحزب الوطنى وان يكون اسم هذه الهيئة « الوفد المصرى » .

ولما اضطر سعد الى أن يتنحى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ ، كان هو الذى اختار من يرأسها ، فاختار عدلى سنة ١٩٢٦ ، واختار ثروت سنة ١٩٢٧ ، فهذه الظواهر كلها تدل دلالة صريحة على أن زعامة سعد للأمة قد اعترف بها الجميع .

المآخذ على سعد

أهم المآخذ على سعد أنه رسم خطة المفاوضة مع انجلترا مع بقاء قواتها العسكرية فى البلاد ، والطريقة المثلى كما أسلفنا تقتضى تركيز القضية الوطنية فى الجلاء عن وادى النيل والنضال فى سبيل هذا الجلاء وعدم التساهل فى أمره ، لأنه هو جوهر الاستقلال ، وقد ظهرت عيوب خطة المفاوضة ، فيما استتبعته من تساهل وتنازل عن كثير من حقوق البلاد الاستقلالية ، فى مختلف المفاوضات .

وبدأ تنازل سعد فى مشروعه الذى قدمه الى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ ، فانه أقر النقطة العسكرية البريطانية فى مصر ، وان كان اشترط أن تكون على الضفة اليمنى لقناة السويس ، واغفل السودان بتاتا ، وكان هذا المشروع هو نقطة الارتكاز التى كان يستند اليها المفاوضون لتسويغ مشروعات المعاهدة .

لقد كان واجبا على سعد أن يرسم للأمة طريق المقاومة المستمرة ، وأن يركزها فى الجلاء ، فلا يتفاهم مع انجلترا الا بعد الجلاء ، لأنه ليس مطلوبا من أمة تتمسك باستقلالها أن تتفاهم مع دولة تحتل بلادها .

ومن ناحية أخرى لم يوجه الأمة توجيها اقتصاديا فى كفاحها القومى ، لقد كانت منزلته الكبرى التى نالها من الأمة تكفل استجابتها اليه اذا هو دعاها الى النضال فى هذا الميدان ، لكى تسترد استقلالها الاقتصادى والمالى الذى هو ولا شك من دعائم

(١) انظر كتابنا « ثورة سنة ١٩١٩ » ج ١ ص ٩٢ ، ١٧٤ من الطبعة الاولى .

استقلالها الوطنى والسياسى ، ولو أنه وضع لها برنامجا اقتصاديا واسع المدى تتحرر به من التبعية الأجنبية فى حياتها الاقتصادية والمالية ، وتعهد هذا البرنامج بالرعاية والتنفيذ ، لكان له فى هذه الناحية فضل كبير على البلاد ، ولكنه أهمل هذا الجانب الانشائى ، مع أن الأمة كانت على استعداد لأنه تخطو الخطوات الواسعة الموفقة فى هذا المضمار ، فاهمال سعد هذا الجانب الهام من حياة مصر القومية هو مأخذ كبير على زعامته وعلى سياسته العامة .

وثمة مأخذ آخر ، وهو أنه لم يقدر عواقب الانقسام الذى حدث فى صفوف الأمة سنة ١٩٢١ ، فلم يعمل على تلافيه ، وكان فى استطاعته أن يتلافاه .

حقا ان خصومه فى الوفد يحملون التبعة الأولى فى هذا الانقسام كما بينا فى الفصل الأول ، ولكنه هو أيضا يحمل التبعة معهم ، وكان فى مقدوره أن يجد حلولا شتى لرأب الصدع الذى أصاب وحدة الأمة ، ولكنه على العكس زاد فى أسباب الانقسام ، وهاجم خصومه مهاجمة عنيفة دون مقتض ، وأباح فى مهاجمتهم أساليب من النضال أفسدت حياة البلاد السياسية .

ولقد لبى الدعوة الى الوحدة سنة ١٩٢٥ ، وهذا يدل على أن الدعوة فى ذاتها قويمة سليمة ، وكان واجبا أن يلبيها سنة ١٩٢١ أو سنة ١٩٢٣ ، لا ان ينتظر حتى سنة ١٩٢٥ ، وكان عليه بعد أن ظفر بالثقة العظمى التى أولاها اياه الشعب فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن يمد يده الى خصومه ، ويدعوهم الى التعاون معه ، وفى هذه الحالة تكون دعوة كريمة صادرة عن شعور بالقوة لا عن خوف من الهزيمة ، كان واجبا عليه أن يمكن لبعض خصومه من مقاعد البرلمان ، ولو عن طريق التعيين فى مجلس الشيوخ ، ولو فعل ذلك لبدأ على عمله طابع الايثار والسعى لتأليف القلوب ، ولكنه لم يفعل ، وهذا موضع ضعف كبير فى حياته السياسية .

ويؤخذ أيضا على سعد أنه فى وزارته أقر قاعدة المحسوبية فى التعيينات والترقيات ، وجهر بها فى حديثه بجريدة الليبرتية كما تقدم بيانه (ص ١٢٨) ، وكان واجبا عليه أن يحارب هذا الداء الذى هو بلا مراء من شر الآفات التى تفسد أداة الحكم ، ولا يخفف من تبعيته أن خصومه فى الحكم كانوا أيضا يتبعون هذه القاعدة ، فان الزعيم الذى نال ما نال من ثقة الغالبية العظمى من الأمة كان مطلوبا منه أن يصلح العيوب التى تضر بالبلاد ، ويرسم الخطط الكفيلة بتقدمها ونهضتها ، فاقرار سعد لقاعدة المحسوبية فى الحكومة كان من أكبر المآخذ على سياسته .

ومن الانصاف لسعد أن نقول انه فى السنين الأخيرة من حياته قد تدارك بعض أخطائه ، فكان لا يميل الى عقد معاهدة تربط مصر بانجلترا ، وآثر أن تظل البلاد طليقة من قيود التحالف معها ، ومن ناحية أخرى رضى بالتخلى عن رآسة الوزارة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٧ ، وكان أحق بها بوصف كونه زعيم الأغلبية ، وكان هذا منه ايثارا يحمد له ، حقا انه ارتضى هذا الايثار لأن خصومه قد أقروا له بالزعامة عليهم ، وحفظوا له مكانته فى المحيط السياسى ، بحيث كان هو الرئيس المعنوى لهم ، ولكن هذه الملابسات لا تغض من قيمة المثل الذى أعطاه .

وهاءنذا قد ذكرت ما وسعه الجهد من الحديث عن شخصية سعد ، فلعلى قد التزمت جانب الحق والانصاف فيما كتبت عنه ، ذاكرا ما له وما عليه ، وليس أولى وأبقى من الحق ولا أجدر منه رائدا لنا فيما نقول ونعمل .

***

الفصل الرابع عشر

الدستور والحكم المطلق

أود أن أختم الجزء الأول من هذا الكتاب بكلمة عن الدستور والحكم المطلق ان نضالا طويلا يقوم بينهما في مصر ، فالى أى جانب وفى أى معسكر يجب علينا أن نقف مدافعين مجاهدين ؟

ان الدستور فى روحه وفى مجموع نصوصه هو النظام الذى يكفل للشعب حكم نفسه بنفسه بارادته واختياره ، ويكفل لأفراده تمتعهم بحقوقهم الشخصية والسياسية ، فالدستور هو المرادف للديمقراطية ، والحكم المطلق هو قيام حكومات تفرض على الشعب فرضا ، وتلجأ ، لكى تبقى على غير ارادته ، الى اهدار حقوقه وكبت حريته .

هذا هو الفارق بين الدستور والحكم المطلق ، لقد دافعت وسأدافع عن حقوق الشعب الدستورية ، ولعلك تلاحظ أن هذا الدفاع يتمشى فى معظم فصول هذا الجزء ، وستراه متمشيا فى فصول الجزء الذى يليه ان شاء الله ، وانى فى دفاعى هذا انما أصدر عن عقيدة لازمتنى طول حياتى الوطنية ، تلقيتها أول ما تلقيتها عن مصطفى كامل ومحمد فريد ، وانى لأرجو ممن تتلمذوا على هذين الزعيمين العظيمين أو من ينتسبون اليهما أن يحفظوا عهدهما فى الذود عن الدستور ، لأنه لا يجمل بالانسان أن ينتسب الى زعيم وفى الوقت نفسه ينقض عهده والميثاق .

كان مصطفى كامل الى جانب دعوته الى الجلاء ، لا ينى فى المطالبة بالدستور ، سواء فى خطبه أو مقالاته .

كتب فى عدد ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ من « اللواء » مقالة بعنوان : (الحكومة والأمة فى مصر) ، ذكر فيها وعد اللورد « دفرين » باسم حكومته أن يؤسس فى مصر مجلس نيابى ، واخلاف الحكومة البريطانية هذا الوعد ، كاخلافها وعودها فى الجلاء ، ثم قال : « لعمرى اذا كان الانجليز يودون حقيقة أن يعيشوا مع هذا الشعب المصرى فى وفاق واتفاق ويسيروا به فى طريق السعادة كما يدعون فأول واجب نطالبهم به هو أن يحققوا وعد اللورد دفرين ويجعلوا للحرية والعدالة أساسات قوية متينة لا تستطيع يد بشرية انجليزية أو مصرية أن تمسها بسوء » .

ودعا الى الدستور فى خطبته فى العيد المئينى لمحمد على يوم ٢١ مايو سنة ١٩٠٢ ، وكان على صفحات « اللواء » يدعو الى انشاء المجلس النيابى كأداة للحكم الصالح ، كتب فى عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مقالة تحت عنوان (افلاس الاحتلال) ، أظهر فيها فساد الأداة الحكومية فى المعارف والداخلية ، وختمها بقوله : « وعندى أن هذه الأدوار المختلفة والأدواء المتنوعة دالة كلها على شدة حاجة البلاد الى مجلس

نيــابى تكون له السلطة التشريعية الكبرى ، فلا يسن قانون بغير ارادته ، ولا تحور مادة الا بمشيئته ولا يزعزع نظام بغير أمره ، ولا تعلو كلمة على كلمته ، والا فان بقاء السلطة المطلقة فى يد رجل واحد سواء كان مصريا أو أجنبيا يضر بالبلاد كثيرا ويجر عليها الوبال » .

وكتب تحت عنوان (انشاء مجلس نيــابى) فى عــدد ٩ مارس ســنة ١٩٠٤ من « اللواء » ما يأتى : « لعل قراء اللواء وغيرهم من أفراد الأمة المصرية يذكرون ما قلناه من فوق المنابر ، وكتبناه فى هذه الجريدة وغيرها من وجوب انشاء مجلس نيابى منذ عشر ســنوات كاملات ، ويسرهم كما سرنا أن هــذا المطلب العزيز صــار على ألسنة الكثيرين من أهل القطر ، لأنه الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون بعــد طلب الاستقلال ، وسواء كان سابقا أو لاحقا لتخلص البلاد من رق الاحتلال ، فانه الضمانة الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة » الى أن قال : « ليس للاحتلال مصلحة فى ايجاد مجلس نيابى لهذه البلاد ، ولكن صوت الأمة يعلو على صوته اذا تمسكت به ودعت اليه وطالبت وجاهدت بقوة الرأى والفكر والثبات التى هى أكبر القوى الفعالة فى حياة الأمم ، فلتفعل ، فانها تخطو بالوصول اليه أكبر خطوة فى طريق الاستقلال » .

واستمر جهــاد الحزب الوطنى فى سبيل الدستور ، الى جانب جهاده فى سبيل الجلاء ، على عهد محمد فريد ، فقد كان من أجل أعمال الفقيد توجيه الأمة الى حركة اجماعية للمطالبة بالدستور ، وذلك لمناسبة رد مجلس الوزراء على ما طلبته « الجمعية العمومية » فى شهر مارس سنة ١٩٠٧ من انشاء المجلس النيابى ، اذ جاء فى هذا الرد المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٠٨ ما يأتى : « ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس نواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاص مجالس المديريات » .

كان هذا الجواب اهانة للأمــة ، واتهاما لها بعدم كفايتها للنظــام الدستورى ، وترديدا وتأييدا لوجهة النظر الاستعمارية فى هذا الصدد ، فاعتزم فريد بك رد هذه الاهانة ببعث حركة اجماعيــة من الأمة ، للمطالبة بالدستور ، وأعد الحزب الوطنى عرائض لتقديمها الى الخديو بطلب انشاء المجلس النيابى ، وطبع عشرات الألوف من هذه العرائض ، ووزعها على أعضائه وأنصاره ، والمصريين كافة فى جميع الجهات ، للتوقيع عليها ، فانهالت عرائض الدستور على الحزب من العاصمة والثغور والمــدن والأقاليم ، واشترك فى توقيعها أعيان البلاد والطبقة الممتازة والمثقفة ، والسيدات والآنسات المهذبات ، وتبعهم جميع طبقات الأمة ، وبلغ عدد الموقعين على الفوج الأول منها ٤٥٫٠٠٠ ، قدمها الفقيد الى الخديو عباس الثانى فى أبريل سنة ١٩٠٨ ، وفى ديسمبر من تلك السنة قدم الفوج الثانى منها ، وعليها ١٦٫٠٠٠ توقيع ، فكان لهذه العرائض دوى هائل فى البلاد ، وكانت أكبر دعاية للدستور .

ولقى الحزب الوطنى من الاحتلال مقاومة مستمرة لدعوته وجهــاده للدستور ، مثل المقاومة التى لقيها منه فى دعوته للجلاء ، وكانت الحكومة البريطانية لا تفتأ تعلن على لسان وزرائها ومعتمديها فى مصر معارضتها فى عودة الدستور ، ردا على كل حركة يقــوم بها الحزب الوطنى فى هذه الناحية ، اعتبر ذلك فيما صرح به الســير الدون جورست المعتمــد البريطانى فى مصر سنة ١٩٠٨ ردا على العرائض الاجمــاعية التى قدمها محمد بك فريد الى الخديو بطلب الدستور ، اذ قال : « اذا كان المقصود من

هذه الصيحة فى طلب الدستور انشاء مجلس نيـابى باطلاق المعنى كما هو الحال فى انجلترا وفى بلدان أخرى أوروبية ، فليس عندى على ذلك الا جواب واحد ، وهو أن الشروط اللازمة لادارة البلاد بموجب نظام مثل هذا النظام غير متوفرة الآن ، والتفكير فى ادخال تغيير يحدث انقلابا كهذا الانقلاب ضرب من الحماقة والجنون » .

وبقيت السياسة البريطانية على اصرارها فى مقاومة عودة الدستور ، يعاونها فى ذلك الخديو والوزراء المصريون ــ وهذا ما يدعو الى الأسف ــ وكل ما تراخت فيه تحت ضغط الحركة الوطنية هو ادخال بعض تعديلات طفيفة فى نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، كجعل جلساتهما علنية (قانون ٣ مارس سنة ١٩٠٩) ، بعد أن كانت من قبل سرية ، وتقرير حق سؤال الوزراء فى مجلس شورى القوانين ، وتوسيع اختصاصات مجلس المديريات ، وعد المرحوم محمد بك فريد هذه التعديلات مكسبا للحركة الوطنية ــ وقد كانت حقا مكسبا فى ذلك الوقت العصيب ــ اذ قال عنها فى خطبته بالمؤتمر الوطنى يوم ٧ يناير سنة ١٩١٠ : « مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها فى هذه السنة ــ ١٩٠٩ ــ علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وتعديل نظام مجالس المديريات ، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى ، وهى مسائل وان كانت فى ذاتها لا تعد شيئا مذكورا بالنسبة للدستور الذى تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس ، الا انها تعد خطوة ولو صغيرة فى سبيله ،وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها وعرفوا طريق الانتفاع بها ، وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى فى مجادلات اعضائه للنظار ، ومباحثاتهم فى القوانين المطروحة أمامهم ، فان الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة وللجرائد التى تعبر عن أفكارها حسابا كبيرا ، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة ورضاها عنه بوقوفه موقف المناقش العاقل والمحاسب المفكر ، لا موقف المعاند أو المكابر ، حتى اضطروا الحكومة فى عدة مواقف الى احترام آرائهم والأخذ بملاحظاتهم » .

وكان لا يفتأ يدعو الأمة الى المطالبة بالدستور ، الى جانب المطالبة بالجلاء ، وآخر موقف له فى ذلك قبل منفاه كان فى المؤتمر الوطنى الذى اجتمع يوم ٢٢ مارس سنة ١٩١٢ ، اذ دعا فى خطبته الى اصدار قرار بتجديد الاحتجاج على الاحتلال ، وارسال برقية بذلك الى وزير خارجية انجلترا ، وقرار آخر بطلب رد الدستور الى الأمة ، وارسال برقية بذلك الى الخديو ، ولبى المؤتمر دعوته ، وأصدر القرارين معا ، وقد تعقب الاحتلال الفقيد بعد هذه الخطبة وأوحى الى صنائعه من الوزراء والحكام والقوامين على الدعوى العمومية أن يعتبروا المطالبة بالدستور تهمة تقع تحت طائلة العقاب ! وعدوها تحريضا على كراهية الحكومة وبغضها وازدرائها ، وحوكم الفقيد عليها فعلا ، وحكم عليه وعلى اثنين من زملائه فى الجهاد وهما على فهمى كامل بك ، واسماعيل بك حافظ ، بالحبس سنة له ، وثلاثة أشهر لزميليه .

* * *

تلقيت اذن عن مصطفى كامل ومحمد فريد عقيدتى فى الدفاع عن الدستور ، فكان أول كتاب وضعته هو كتاب « حقوق الشعب » ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه ، وضعته سنة ١٩١٢ فى شرح المبادىء الدستورية ، وتأييدها وتعميمها ، وقد عبرت فيه عن الحكام بأنهم « وكلاء الأمة » ، وقلت فى هذا الصدد : « ان الحكام فى الزمان الماضى وفى الحكومات الاستبدادية على العموم يعتبرون أنفسهم سادة متحكمين لا وكلاء عن الأهالى ولكن هؤلاء الحكام يعتدون على حقوق الأهالى لسكوت الأهالى عنهم

وتساهلهم معهم ، أما الأمة الحريصة على حقوقها فلا يمكن حكومتها أن تقوم بأعمالها الا اذا كانت الأمة راضية عنها وعن سياستها ، لأن الوكيل لا يمكن أن يستمر فى عمله الا اذا كان موكله راضيا عنه ولكن الوكيل اذا رأى من موكله غفلة أو تساهلا اعتبر نفسه فى آخر الأمر سيده ومولاه ، وكذلك تفعل الحكومات مع الأمم المتساهلة فى حقوقها(١) » .

وقلت فى موضع آخر : « الحكام ما هم الا المنفذون لارادة الأمة ، ومجلس النواب هو المعبر عن ارادة الأمة والساهر على تنفيذ ارادتها ، وخلاصة ما تقدم أن النواب هم وكلاء الأمة فى التعبير عن رغباتها ، والحكام هم وكلاؤها فى تنفيذ تلك الرغبات(٢) » .

وفى سنة ١٩٢٢ قلت تحت عنوان (لماذا لا تحترم ارادة الأمة فى دور الانتقال) قبل صدور الدستور . « أن الأمة فى دور الانتقال أحوج ماتكون الى تحقيق ارادتها ، لأن هذا الدور الخطير يترتب عليه مستقبل البلاد فى حياتها السياسية والاجتماعية ، فكيف تبقى ارادة الأمة معطلة فى تقرير مصيرها ووضع القواعد والأنظمة التى تسير عليها ويرتبط بها حاضرها ومستقبلها ؟ هذه حالة غريبة يكفى أن نقول فيها انها حالة غير طبيعية ، حالة لا يمكن أن ترضى بها الأمة ولا يمكن أن تؤدى الا الى اتساع مسافة الخلف بينها وبين الحكومة ، فان انتقال الأمم من حال الى حال لا يتم الا فى ظل الارادة الوطنية العامة ، فاذا عطلت هذه الارادة فللأمم أن تستاء ، ولها أن تتذمر وتتبرم ، ولها أن تنفر من كل نظام أساسه تجاهل ارادتها ، وهكذا تؤدى الحالة التى نحن فيها الى استمرار التباعد بين الحكومة والأمة ، والحكومة التى لا تعتمد على ارادة الأمة ولا ترتكن على تأييد الرأى العام فيها لا يمكن أن تكون حكومة قوية فى حل المعضلات التى تعرض لها فى دور الانتقال ، ان الحكومة التى لا تؤيدها الأمة لا يمكن أن تكون قوية أمام الاحتلال الانجليزى ولا أمام المطامع الأجنبية ، فابعاد ارادة الأمة عن الميدان وتعطيل ذلك العامل الأكبر فى حياة الشعوب ضرر كبير يصيب البلاد وهذا الضرر لاتقع تبعته فى التاريخ الا على الذين يتجاهلون ارادة الأمة(٣) » .

ولما أعلن الدستور سنة ١٩٢٣ بفضل جهاد الأمة ، ودخلت النظامات الدستورية فى دور التنفيذ ، ظللت على عقيدتى فى وجوب تمتع الأمة بحقوقها الدستورية مهما كانت الأغلبية التى تسفر عنها الانتخابات العامة ، سواء كانت من هذا الحزب أو ذاك ، لأن أساس النظام الدستورى ان تحترم ارادة الأمة فى اختيار ممثليها ، وبالتالى حكامها . وقد عبرت عن هذه القاعدة فيما قلت سنة ١٩٢٥ اعتراضا على تعطيل الحياة الدستورية وقتئذ ، ونقلته فى موضعه من الفصل العاشر (ص ١٧٢) ، وأيده حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى خطبته بهذا الاجتماع اذ قال : « انه ليحلو لى جدا أن أسمع اليوم على لسان خطباء الحزب الوطنى دعوة صادقة الى الاتحاد ، ولكن لا لخدمة الأغراض الذاتية والمنافع الشخصية ، بل لتأييد الدستور وتأمين الأمة على سيادتها القومية ، يحلو لى ذلك لأن رجال الحزب الوطنى ، وهم طلاب الدستور من قديم ، والسجناء تحت ظلال أحكامه ، هم الذين يرفعون اليوم أصواتهم لصيانته (٤) .

---

(١) « حقوق الشعب » ص ١٠ .

(٢) « حقوق الشعب » ص ١١ .

(٣) الاخبار عدد ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ .

(٤) اللواء والاخبار عدد ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٥ .

وانى لأرجو من كل من ينتسب الى الحزب الوطنى الا ينحرف عن هذه الرسالة .

وعبرت عن هذا المعنى أيضا فى جلسة ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ بمجلس الشيوخ ، اذ قلت : « انى بالرغم من معارضتى للوفد ، وبالرغم من أنى كنت معارضا لسعد سنة ١٩٢٤ فى البرلمان الأول ، وبالرغم مما أصابنى من سعد وخلفاء سعد ، فانى أدين بأن الحكم يجب أن يكون بارادة الأمة ، كما أدين أيضا بحق الأغلبية فى تولى الحكم ، مهما تكن هذه الأغلبية ، لنا أو علينا ، لأن حكم الأغلبية هو حكم الأمة ، وهو الحكم الذى يجب أن تتجه اليه جهودنا وأفكارنا وأنظارنا ، ان حكم الشعب له أخطاء وله عيوب ، وقد يخطىء الشعب فى اختيار ممثله ، ولكن هذا الخطأ يمكن اصلاحه ، ويكون ذلك بممارسة الشعب حقوقه السياسية ، اذ لا توجد أمة فى العالم قد وصلت فى النظام الدستورى الى حد الكمال فى سنة أو سنتين ، كلا ، فان التربية السياسية للشعب تحتاج الى سنين طويلة ، يمارس الشعب فيها حقوقه السياسية ، فخير علاج للنظام الدستورى ولما فيه من العيوب هو أن يمارس الشعب حقوقه ويتولاها بنفسه ، هذا هو الطريق الصحيح لحكم الشعب نفسه بنفسه ، وهو الطريق الذى يبعث فى الأمة روح الاستقلال ، روح العزة والكرامة ، روح التقدم الى مستوى الأمم العظيمة (١) » .

وأود فى هذا المقام أن أنقل ماكتبته دفاعا عن الدستور فى كتاب « ثورة سنة ١٩١٩ » ، لأنه متابعة لرأيى وعقيدتى منذ سنة ١٩١٢ ، بل منذ سنة ١٩٠٨ حين ساهمت فى المطالبة بالدستور على يد المرحوم محمد بك فريد ، قلت : « وهنا يلزمنى أن أرد على قوم لا يعدون الحياة الدستورية مغنما ، بل يتجهمون لها ويتنكرون ، ويطيب لهم أن يعدوا عليها المآخذ والعيوب ! ويضعوا فى طريقها العقبات سرا وعلنا .

« هؤلاء الناقمون لهم دعايتهم ضد الدستور ، وهم وان لم يعلنوا هذه الدعاية جهرة ، فانهم يبثونها فى أحاديثهم ومجالسهم ، وتنم عليها أعمالهم وتدابيرهم ، واتجاهات أفكارهم ، فالى هؤلاء الناقمين أوجه القول فى صدق واخلاص ، واناشدهم أن يعيدوا النظر فى آرائهم ، فقد يكون الرأى الذى يقولون به هو نتيجة التسرع فى الحكم ، أو عدم الاحاطة بالموضوع من شتى نواحيه ، أو نتيجة للتأثرات الوقتية ، أو الاعتبارات الشخصية ، ولعلهم يتدبرون فى جسامة التبعة الأدبية التى يحملونها فى الحيلولة بين الأمة وحقوقها الدستورية والرجوع بالبلاد خمسا وستين سنة الى الوراء .

« والحقيقة أن النظام الدستورى ــ واساسه حكم الشعب بارادته ممثلة فى انتخابات حرة ــ لا يمكن أن يبلغ الغاية من الكمال فى سنة أو سنتين ، بل هو فى حاجة الى مران طويل ، وممارسة مستمرة ، لكى تشرب نفوس الخاصة والعامة روح الدستور ومعانيه ، ولا يضير الأمم أن تخطىء فى ممارسة هذا النظام ، فان الخطأ يصلح مع الزمن ، والأمة فى ممارستها حقوقها الدستورية كالفرد الذى يدخل معترك الحياة ، قد يخطىء ويتعثر فى سيره بادىء الأمر ، ولكن هذه الأخطاء هى التجارب للانسان ، يفيد منها ، ولابد له من المرور بها حتى يتم له النضج والخبرة ، وليس

(١) مضبطة جلسة مجلس الشيوخ ــ ٢٢ ابريل سنة ١٩٤٣ .

العلاج للشاب الناشىء فى الحياة أن تحرمه حرية العمل ، أو أن تحجر عليه ، ونفرض عليه وصيا بحجة حمايته من الخطأ والعثار ، فانك ان فعلت ذلك سلبته الارادة والحرية ، اللتين هما المميز للانسان ، وهما قوام النجاح فى الحياة ، وقضيت عليه بأن يألف عيشة التبعية والعبودية ، وبذلك تقتل فيه روح الحياة والخبرة ، والنهوض والتقدم ، وكذلك الأمم ، لا تنجح ولا تنهض تحت نير النظم الاستبدادية ، وانما طريق التقدم والنجاح لها أن تثابر على ممارسة حقوقها السياسية والدستورية ، التى تبعث فيها روح الحرية والكرامة الانسانية ، ولا يطلب من الأمة المصرية التى حرمت الدستور أربعين سنة متوالية ان تصل فيه الى الكمال فى بداية حياتها الدستورية ، بل هى فى حاجة الى سنين عديدة ، لكى تعوض من ذلك الحرمان الطويل خبرة ومرانا .

« ومهما تكن عيوب الحياة الدستورية ، فان الزمن كفيل باصلاحها ، أما النظم الاستبدادية فعيوبها مستديمة ، وحسبك أنها تقتل فى الأمم روح العزة والكرامة ، وتغرس فيها طبائع الذل والهوان والعبودية .

« كانت هذه النظم آفة الشرق فى الجملة ، بل كانت سبيل الغرب الى سيطرته على بلدانه ، فلقد وجد الاستعمار الأوروبى فى الشرق مرتعا خصبا ، لم يجد مثله فى الغرب ، ولهذه الظاهرة أسباب شتى ، اهمها أن الشعوب الشرقية قد أضعفتها النظم الاستبدادية الداخلية ، وأرهقتها على توالى السنين ، وأفسدت أخلاقها ، واضعفت روح المقاومة المعنوية فى نفوس أبنائها ، فلم تقو على صد أمواج الاستعمار التى ارتطمت بها ، لأن الشعب الذى يألف العبودية الداخلية هيهات أن يقاوم العبودية أو السيطرة الأجنبية ، فالعيوب التى ظهرت أو ستظهر فى الحياة الدستورية عندنا ، أقل بكثير من مزاياها ، بل هى أقل من مثلها فى بلاد من أرقى الأمم حضارة وسلطانا ، ثم انها بلامراء أقل من عيوب الحكم المطلق .

« على أن عيوبها لا ترجع الى الدستور فى ذاته ، ولا الى قواعده ومبادئه ، بل الى أخلاق بعض أفراد الشعب ، من خاصته وعامته ، وهذا النقص الخلقى هو نتيجة النظم الاستبدادية التى رزح الشعب تحت نيرها السنين الطوال ، وزاد فى تأثيرها الاحتلال الأجنبى .

« واصلاح هذه العيوب لا يكون بالتنكر للدستور والتبرم به ، واهداره حكما أو فعلا ، بل باصلاح أخلاقنا وتقويمها ، ولا تصلح الأخلاق فى ظل الاستبداد والحكم المطلق ، بل تزداد ضعفا وفسادا ، لأن الاستبداد آفة الأخلاق والنفوس ، والنظم الحرة تنشىء الأمم الحرة ، أما النظم الاستبدادية فلا تنشىء إلا أمما مستعبدة .

« هذا الى أن الدعاية الى اهدار حقوق الأمة الدستورية تضر بالبلاد فى حقوقها الاستقلالية ، لأن هذه الدعاية معناها أن الأمة لا تصلح لأن تحكم نفسها بارادتها ، وأنها فى حاجة الى وصاية داخلية تفرضها عليها الحكومات فرضا ، وهذا ولا شك شر اعلان عن الأمة ، واساءة الى سمعتها بين الدول والشعوب ، وهو سلاح يستخدمه الغير للعدوان على حقوقها الاستقلالية ، لأن الحكم الأهلى ما هو الا ركن من أركان السيادة القومية التى يتألف منها الاستقلال ، فاذا قام فى أمة من ينادى بأنها لا تصلح لحكم نفسها بارادتها ، فان هذا يغرى بها الطامعين ، ويحرضهم على الاستهانة باستقلالها ، ومن ناحية أخرى فان تعويد الشعب على الاذعان والخضوع والتفريط فى حقوقه الدستورية ، ينتقل بطريق العدوى الى حقوقه الاستقلالية ، وهنا الخطر كل الخطر ، لأن كلا النوعين من الحقوق حقوق عامة كسبتها أو تكسبها الأمة فى ميدان النضال ،

فالتفريط فى أحدها يغرى بالتفريط فى الأخرى ولعلك اذا تأملت فى سير الحوادث قديمها وحديثها . تجد أن البيئات التى صدرت عنها نزعات الاستهتار بحقوق الشعب الدستورية هى أقرب البيئات الى التفريط فى حقوق البلاد الاستقلالية (١) » .

وما بى حاجة الى أن أزيد الأمر بيانا وتوضيحا ، فان البلاد قد خسرت كثيراً بتحطيم الحياة الدستورية وتزييفها ، خسرت كثيرا باهدار حقوق الأمة وقيام حكومات تفرض نفسها عليها فرضا ، دون أن تدرى كيف تقوم وكيف تسقط وكيف تتبدل ، هذا هو الحكم المطلق فى حقيقته ومعناه ، وأقل ما يحمل فى طياته أنه امتهان لهذا الشعب ، والزام له أن يذعن لكل حكومة تقوم عليه ، وتعويد له على الخضوع والاستكانة ، ولا يمكن بمثل هذه الروح أن تنهض الأمم وتستكمل تربيتها السياسية ، أو تقوى على صد الأطماع الخارجية ، لأن الأمة التى تألف الذل والهوان فى الداخل لهى أضعف من أن تقاوم العدوان الذى يصيبها من الخارج ، هذا الى أن حرمان الأمة حقوقها الدستورية يضطرها الى النضال لاسترداد هذه الحقوق ، ومن حقها بل من واجبها أن تناضل عنها ، وبغير هذا النضال تفقد وجودها ويعد اذعانها قبولا منها للحكم المطلق ، وهذا النضال هو اقتطاع من جهود البلاد ، وتعطيل لنهضتها ، لأن هذه الجهود كان يجب لو احترمت حقوقها الدستورية أن تصرف فى الدفاع عن حقوق البلاد الاستقلالية بازاء الأطماع الخارجية ، ثم النهوض بمشروعات الاصلاح التى تحتاج اليها ، فالحكومات التى تقوم على أساس اهدار ارادة الأمة توزع جهود البلاد وتضعف جبهتها بازاء العدوان الخارجى ، ثم انها تعطل حركة التقدم والاصلاح ، لأنها تصرف معظم جهودها فى سبيل بقائها فى مقاعد الحكم على غير ارادة الشعب .

ولا تظنن أن الذين يصلون الى المناصب الوزارية عن طريق الحكم المطلق لهم عقيدة يصدرون عنها فى نظام الحكم ، فهم فى الواقع لا يصدرون الا عن رغبة الوصول الى المناصب فحسب ، ورغبة البقاء فيها قدر ما يستطيعون ، وهم قطعا لا يقصدون اصلاحا ولا رعاية لمصالح البلاد العليا ، وما مطاعنهم على الحياة الدستورية الا دعاية يريدون منها تشكيك الأمة فى حقوقها ، لكى يطمئنوا الى بقائهم فى الحكم رغم ارادتها ، وانك بقليل من المقارنة ، ومن غير تحيز أو محاباة تستطيع أن تقطع بأنهم لم يصلحوا شيئا من العيوب التى يأخذونها على الحياة الدستورية ، وان عيوب الحكم فى عهدهم أكثر منها فى العهود الدستورية ، ومهما اختلفت الآراء فى هذا الصدد ، وقال قائل أن العيوب هى هى ، فما دام من الثابت أن عهود الحكم المطلق لم تكن خيرا من العهود الدستورية ، فلا مسوغ اذن لحرمان الشعب حقوقه السياسية .

ان البلاد قد خسرت كثيرا من تغليب الحكم المطلق على النظام الدستورى . وحسبك أن ترجع الى معظم الانقلابات غير الدستورية التى وقعت فى البلاد ، وأولها ذلك الانقلاب الذى تحدثنا عنه فى الفصل العاشر ، فانك تراها قد حدثت باتفاق صريح أو ضمنى بين طرف مصرى وبين الجانب البريطانى ، عقب كل أزمة تحدث بين مصر وانجلترا ، فالجانب البريطانى كان يرى فى الانقلاب عقوبة لمصر على عدم اذعانها لسياسته ، والطرف المصرى الذى باشر الانقلاب يرى فيه وصولا الى الحكم فحسب ؛ وكان هذا الاتفاق سبيلا جديدا للتدخل البريطانى فى شئون البلاد ، فى حين لو اتبعت قواعد الدستور وجرى على سننه ، لما انفتحت الثغرات ، ولسد باب كبير من أبواب

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ١٩٠ (الطبعة الاولى) .

التدخل ، أضف الى ذلك أن هذا الاتفاق ، صريحا كان أو ضمنيا ، ظاهرا كان أو خفيا ، يستتبع انتحال الجانب البريطانى سلطة وضع حد له ، أو انهائه عند اللزوم، لكى يترضى الأمة ويتقرب اليها ، وهذا وذاك تنويع وتفريع للتدخل الأجنبى ، لا يتفق مع كرامة البلاد ولا مع استقلالها ، ولا ريب أن المسئولين عن هذا الوضع هم دعاة الحكم المطلق، الذين يسلبون الأمة حقوقا لها كسبتها فى ميدان النضال، ويضعفون جبهتها بازاء المطامع البريطانية والأجنبية ، ومثل هذا التخاذل لم يحدث فى البلاد التى ناضلت عن حقوقها فى ظل الدستور ، خذ لذلك ارلندا مثلا ، فان أحـــدا من طلاب الحكم فيها لم يفكر فى الانتقاض على حق الشعب فى اختيـــار حكومتـــه ، ولا تقبل الأقليات السياسية أن تنتزع من الاغلبية حقها فى ولاية الحكم ، ومن ثم قامت فيهـا حكومة قوية بثقة أغلبية الشعب ، واذ ظفر حزب ديفاليرا بهذه الثقة فى الانتخابات ، لم تناوئه الأقليات فى موقفه حيال انجلترا ، ولم تأتمر به لتنتزع منه الحكم من غــير طريق الشعب ، ولذلك بقيت ارلندا قوية فى نضالها عن حقوقها ، مع أنها رسميا جزء من الامبراطورية البريطانية ، وهذا هو الاستقرار الذى كفل لارلندا ثباتها وقوتها فى النضال ، على عكس ما جرى فى مصر .

ولعلك تذكر كيف أصر ديفاليرا فى الحرب العالمية الأخيرة على أن تقف ارلنـــدا موقف الحياد ، على الرغم من تهديد انجلترا اياه ، وعندما اشتد الخلاف بينه وبينها رجع الى الشعب فى انتخابات عامة ، فأيده فيها ، فاستمر فى الحكم قويا بثقة الشعب ، مصرا على سياسة الحياد التى اختطها فى تلك الحرب ، اذ لم يجد من خصومه تآمرا عليه لانتزاع الحكم من يده بالرغم من ظفره بثقة الأغلبية ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب على مصر أن تحتذيه لكى تكفل لنفسها القوة واتحاد الكلمة أمام الحوادث والأحداث ، فالوضع السليم هو أن يكون للأمة حق اختيار حكومتها ، والسبيل الى هذا الاختيار واضحة مرسومة فى الدستور وهى اجراء انتخابات حرة تختار فيهـا الأمة ممثليها ، وتتبين منها الاغلبية التى لها حق الحكم ، فالأغلبية التى تسفر عنهـا الانتخابات الحـرة هى صاحبة الحق فى ولاية الحـكم ، ولها أن تمارسه منفردة أو مؤتلفة مع غيرها ، ولها أن تتنحى عنه اذا رأت فى ذلك مصلحة القضية الوطنية ، على أن ترسم هى الطريق لولاية الحكم ، بحيث يكون لها فى كل الأحوال حق الترجيـــح والاشراف على شئون البلاد عامة ، أما أن تقصى عن الميـــدان وتحل محلها أقليـــات تغتصب حق الحكم ، فهذا انتزاع لأهم حقوق الشعب السياسية ، هذا الحق الذى هو قوام الحياة الحرة عند الأمم التى تعيش عيشة الكرامة والآدمية .

ان دعاة الحكم المطلق فى مصر قد حطموا الحياة الدستورية ، ووقفوا لها بالمرصاد منذ ولادتها ، وهذا يقطع بأن خصومتهم لها لم تصدر عن تجارب شاهدوها وأملت عليهم آراء ونظريات كانت نتيجة لهذه التجارب والمشاهدات ، لأنه من غير المعقول أن يقطع الانسان بصلاح التجربة أو عدم صلاحها الا بعد وقت كاف من الزمن تتبين فيه الحقائق وتتضح النتائج ، ولكن هؤلاء الدعاة بدأوا مؤامرتهم على الحياة الدستورية منذ الساعة الأولى ، أى منذ أن وجد أول برلمان فى البلاد ، فلم يطيقوا صبرا على حكم البرلمان بضعة أشهر ، وهم هم الذين صبروا على حكم الاحتلال ، بل أيدوه وناصروه السنين الطوال ، أقول ان مؤامرة دعاة الحكم المطلق على الحياة الدستورية بدأت منذ ولادتها ، مع تبدل وتغير فى أشخاص المؤتمرين ، وقد اتخذت المؤامرة أشكالا وســبلا متنوعة ، يجمعها غرض واحد ، وهو وثوب هؤلاء الدعاة الى مناصب الحــكم من غير

طريق الوكالة عن الشعب ، وفرض أنفسهم على البلاد فرضا ، وقد اقتضى منهم هذا الفرض أن ينشروا بين الناس دعاية واسعة النطاق ، أساسها الارجاف بعدم صلاحية البلاد للنظام الديمقراطى ، ووجوب حكمها حكما مطلقا ، وهو ظلم بين لهذه الأمة ، لأنها ولاشك أكثر صلاحية للحكم الدستورى من كثير من الأمم ، وان من البلاد من اقتبست عنا النظم الدستورية ولم يدع المرجفون أنها غير أهل لها ، وقد بينت لك فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الجزء كيف أن الحياة البرلمانية وهى فى مستهلها قد حققت كثيرا من ضروب الاصلاح ، وكيف دافعت عن حقوق البلاد فى الأزمات ، على عكس الحكم المطلق الذى فرط فى هذه الحقوق وأفسد أداة الحكم ايما افساد . واذا كانت الحياة الدستورية قد أخطأت وظهرت لهـا نقائص وعيوب ، فمن الواجب أن نترك للزمن اصلاح هذه العيوب ، وتدارك هذه الأخطاء لأن التجارب ، ويقظة الضمائر ، وتقدم الوعى القومى ، كل ذلك كفيل باصلاح عيوب الحياة الدستورية ، أما تحطيمها والقضاء عليها فهو رجوع بالأمة الى مساوىء الحكم المطلق ، تلك المساوىء التى كانت وبالا على البلاد .

ولم يقل أحد ولا من دعاة الحكم المطلق انهم أصلحوا أداة الحكم ، بل ان العيوب فى عهدهم قد استفحلت وتفاقمت ، هذا الى انهم قد جعلوا هذه الامة موضع الاستخفاف والزراية ، فى نظر الطامعين والكاشحين والواقفين لها بالمرصاد . فقد انتهى افسادهم لنظام الحكم الى اظهار الشعب فى صورة المدعن لكل حكومة تفرض عليه فرضا ، ففى البلاد الديمقراطية التى تحترم نفسها تجد ان الشعب هو الذى ينتخب البرلمانات ، والبرلمانات هى التى تختار الحكومات ، أما فى مصر فقد انتهى الأمر الى أن الحكومة هى التى تصطنع الانتخابات والبرلمانات ، فكأنما كتب على هذه الامة أن اية حكومة تقوم فيها تستطيع أن تنشىء البرلمان الذى تريده ، لأنه ما دامت قد درجت على قاعدة الاكراه والضغط والتزييف فى الانتخابات ، فمعنى ذلك أن أية وزارة تستولى على الحكم تستطيع أن تحل البرلمان القائم اذا هو لم يؤيدها فى سياستها ، وتأتى بمجلس نواب تعين أعضاءه أو أغلبية أعضائه بطريق التدخل الحكومى فى عملية الانتخاب ، فالحكومة فى مثل هذا النظام هى التى تنشىء الانتخابات ، وتنشىء البرلمانات ، ولذلك لم نر منذ سنة ١٩٢٤ الى اليوم برلمانا واحدا يسقط وزارة ، لأن مجلس النواب الذى اجترأ سنة ١٩٢٥ على مخالفة سياسة الحكومة القائمة كان جزاؤه الحل قبل أن ينقضى على اجتماعه بضع ساعات .

أقول لم نر برلمانا واحدا الى اليوم (سنة ١٩٤٧) يسقط وزارة ، فى حين أن جميع البرلمانات قد اسقطتها الوزارات ، وأنشأت بدلها برلمانات تؤيدها فى سياستها ؛ ومعنى هذا أن لا دستور فى هذه البلاد ، لأنه اذا كانت أية حكومة تؤلف تستطيع أن تحل البرلمان القائم ، وتأتى فى ركابها ببرلمان جديد ، فهذا ليس من الأوضاع الدستورية ولا من الرجوع الى الشعب فى شىء ، بل هو أقرب أن يكون استعبادا لهذا الشعب .

ولا يستطيع انسان مهما بلغ به الاسراف فى الطعن على كفاية هذه الأمة للحياة الدستورية أن يكابر فى أن بضعة الانتخابات القليلة التى جرت فى جو من الحرية قد انتجت هيئات نيابية أصلح بكثير من الانتخابات التى تمت فى ظل الضغط والاكراه والتزوير ، لا يستطيع أحد أن يجادل مثلا فى أن انتخابات سنة ١٩٢٤ التى جرت فى عهد وزاره يحيى باشا ابراهيم ، وانتخابات سنة ١٩٢٦ فى أواخر عهد الوزارة الزيورية ، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى باشا الثالثة ،

وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى تمت فى عهـــد وزارة على باشا ماهـــر الأولى . كانت انتخابات حرة بعيدة عن الضغط الحكومى ، وقد أنتجت هيئات نيابية كانت خيرا من الهيئات التى أنشأتها الحكومات ، ومعنى ذلك أن هذه الأمـــة تستطيع أن تمـــارس الانتخاب الحر ، وليست فى حاجة الى من يريدون أن يفرضوا أنفسهم أوصياء عليها فيسلبوها حرية اختيار ممثليها ، فهذه الانتخابات التى ضربتها لك مثلا ، تدل يقينا على بطلان مزاعم من يتهمون الأمة بالعجز وعدم الأهليـــة للانتخابات الحرة ، وهذه التهمة فضلا عما تنطوى عليه من التشهير بالبلاد واغراء الطامعين فيها ، فانها أبعـــد ما تكون عن الحق والنزاهة ، بل هى وليدة أغراض شخصية أو نزوات نفسية تكمن وراء تلك الدعاوى الباطلة .

فالمؤامرة على النظام الدستورى هى من عمل فئة من الوصوليين أرادوا أن يصلوا الى مناصب الحكم من غير طريق الوكالة عن الشعب ، وهذا خذلان لهذا الشعب ، ورجوع به الى الوراء ، لأن الذين يريدون حكم البـــلاد على غير ارادة الشعب يرون أنفسهم فى حاجة الى تقليم أظفاره ، وتخضيد شوكته وكبت حريته ، لكى يضمنوا لأنفسهم البقاء فى الحكم رغما عنه ، وهذه سياسة مدمرة ، تضعف من مناعة البـــلاد أمام الأطماع الأجنبية والأزمات المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية .

وقد اتخذ هؤلاء الوصوليون الدعاية ســـلاحا لهم ، فزعموا ضمن ما زعموا أن الحكومة التى تمثل الأغلبية هى أداة استبداد ودكتاتورية ، ولعمرى انهم فيما يؤلفون من حكومات ، وينشئون من برلمانات ، هم مثال الاستبداد والدكتاتورية . ولا يخفى أن الوزارة الدستورية مهما كان بها من عيوب فهى تعمل تحت اشراف البرلمان ومراقبة المعارضة فيه ، وثمة رقابة أهم من ذلك ، وأعنى بها رقابة الصحافة والرأى العام ، كل هذه الوسائل كفيلة بتقويم المعوج من تصرفات الحكومات الدســـتورية ، والوعى القومى كفيل بأن يوازن بين التصرفات الصالحة وغير الصالحـــة ، ومهما قال دعاة الحكم المطلق فى التهوين من كفالة هذه الوســـائل فى الرقابة ، فانهم لا يستطيعون أن يجادلوا فى أنها أضعف شأنا وأقل أثرا فى عهود الحكم المطلق ، بل انها تتلاشى ولا يؤبه لها فى هذه العهود ، فحيثما قلبنا المسألة على مختلف نواحيهـــا نجد أن النظـــام الديمقراطى أقل ضررا وأكثر نفعا من النظام غير الدستورى .

والى جانب سلاح الدعاية ، فان دعاة الحكم المطلق قد أفادوا من طبقات حالفتهم وعاونتهم ، فاستعانوا أول ما استعانوا بطائفة من الموظفين « الممتازين » ، وأقصـــد بالممتازين من وصلوا الى كبرى المناصب ، أو هم فى ســـبيل الوصول اليها ، فهؤلاء بطبيعة تكوينهم البيروقراطى (الوظائفى) ينفر بعضهم (وأنزه الكثيرين منهم عن هذه النزعة) من النظام الدستورى اذ يرون أنه يسد الطريق أمام أطماعهم الشخصية فى الوصـــول الى الوزارة ، وهى غاية ما يطمحون اليه فى الحيـــاة ، وهم بحكم تكوينهم وعقليتهم وماضيهم ، لا يتصلون بالشـــعب ، ولا يستسيغون بل لا يتصورون تغليب ارادته على ارادة الحكام ، لأنهم درجوا على أن يروا الحكومة لا الأمة مصدر السلطات ، فهذه الطبقة من الموظفين هم من أنصار الحكم المطلق ، ولذلك تراهم مصـــدر دعاية منظمة ضد النظام الدستورى وصلاحية البلاد له ، وتراهم يمدون دعاة الحكم المطلق بكل صغيرة عن مســاوىء العهود الدستورية ، يكبرونها ويبالغون فى تصويرها ، بينما يغضون الطرف عن مساوىء الحـــكم المطلق وعيوبه ، ويسوغونها بمختلف وســـائل الجدل والتلفيق ، وقد استخدم دعاة الحكم المطلق هذه الطبقة فى نشر دعايتهم ضد

الحكم الدستورى ، وعرفوا كيف يجتذبونها الى معسكرهم بتعيين بعض افرادها وزراء ، فأحيوا فى نفوسهم ونفوس زملائهم الأمل فى الوصول الى الوزارة عن طريق مناصرة الحكم المطلق والتنكر للنظام الدستورى .

وثمة طبقة أخرى استخدموها فى نشر دعايتهم ، وهى طبقة فريق من الأعيان وذوى المهن الحرة ، ممن اخطأهم التوفيق فى بعض الانتخابات ، فهؤلاء لم تشرب نفوسهم الروح العامة والشعور بالواجب فى الحياة القومية ، بل يرون فيها وسيلة للظهور والتفاخر فحسب ، ولذلك تراهم اذا أخفقوا ولو مرة واحدة فى اكتساب ثقة الناخبين ، انقلبوا على الدستور وعلى الشعب ساخطين ، ومالأوا كل حكومة تنكل بالشعب وتجرده من حقوقه السياسية .

ومن أسف أن دعاة الحكم المطلق قد اجتذبوا أيضا الى معسكرهم بعض رجال القلم وبعض الشباب المثقف ، وهؤلاء وأولئك كان يجب أن يكونوا فى طليعة المناضلين عن حقوق الشعب ، ولست أريد أن أطيل فى الحديث عنهم ، فلعلهم الى الحق يرجعون ، والى ساحة النضال الشعبى يعودون .

يخلص مما تقدم أن الحياة الدستورية فى حاجة الى جهاد المؤمنين بحقوق هذا الشعب وتعاونهم ، لكى تستقر وتتغلب على العقبات التى تعترضها ، ومن الواجب على الذين ينظرون بعين الرعاية والاعتبار الى مصالح الوطن العليا ، أن لا يترددوا فى بذل ما يستطيعون من جهود للدفاع عن الحقوق العامة التى تتميز بها الشعوب الحرة عن الشعوب المستعبدة .

فعلينا جميعا أن نؤدى هذا الواجب ، اذا أردنا لهذا الشعب أن يأخذ مكانه بين الأمم الحرة المستقلة ، ويساير ركب الحضارة والديمقراطية .

***

وثائق تاريخية

دستور الدولة المصرية

١٩ أبريل سنة ١٩٢٣

(أنظر ديباجته ص ٩٢)

الباب الأول ـ الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ ـ مصر دولة ذات سيادة وهى حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى .

الباب الثانى ـ فى حقوق المصريين وواجباتهم

مادة ٢ ـ الجنسية المصرية يحددها القانون .

مادة ٣ ـ المصريون لدى القانون سواء . وهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين . واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ولا يولى الأجانب هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يعينها القانون .

مادة ٤ ـ الحرية الشخصية مكفولة .

مادة ٥ ـ لا يجوز القبض على أى انسان ولا حبسه الا وفق أحكام القانون .

مادة ٦ ـ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون . ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها .

مادة ٧ ـ لا يجوز ابعاد مصرى من الديار المصرية .

ولا يجوز أن يحظر على مصرى الاقامة فى جهة ما ولا أن يلزم الاقامة فى مكان معين الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ٨ ـ للمنازل حرمة . فلا يجوز دخولها الا فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة ٩ ـ للملكية حرمة . فلا ينزع عن أحد ملكه الا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

مادة ١٠ ـ عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة .

مادة ١١ ـ لا يجوز افشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا فى الأحوال المبينة فى القانون .

مادة ١٢ ـ حرية الاعتقاد مطلقة .

مادة ١٣ ـ تحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب .

مادة ١٤ ـ حرية الرأى مكفولة . ولكل انسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون .

مادة ١٥ ـ الصحافة حرة فى حدود القانون . والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك الا اذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ١٦ ـ لا يسوغ تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى المعاملات الخاصة أو التجارية ، أو فى الأمور الدينية ، أو فى الصحف والمطبوعات أيا كان نوعها ، أو فى الاجتماعات العامة .

مادة ١٧ ـ التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب .

مادة ١٨ ـ تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون .

مادة ١٩ ـ التعليم الأولى الزامى للمصريين من بنين وبنات . وهو مجانى فى المكاتب العامة .

مادة ٢٠ ـ للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم الى اشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون . كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

مادة ٢١ ـ للمصريين حق تكوين الجمعيات . وكيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون .

مادة ٢٢ ـ لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشئون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون الا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

الباب الثالث ـ السلطات

الفصل الأول ـ أحكام

مادة ٢٣ ـ جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

مادة ٢٤ ـ السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب .

مادة ٢٥ ـ لا يصدر قانون الا اذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

مادة ٢٦ ـ تكون القوانين نافذة فى جميع القطر المصرى باصدارها من جانب الملك ويستفاد هذا الاصدار من نشرها فى الجريدة الرسمية .

وتنفذ فى كل جهة من جهات القطر المصرى من وقت العلم باصدارها .

ويعتبر اصدار تلك القوانين معلوما فى جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوما ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح فى تلك القوانين .

مادة ٢٧ ـ لا تجرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

مادة ٢٨ ـ للملك ولمجلسى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصا بانشاء الضرائب أو زيادتها فاقتراحه للملك ولمجلس النواب .

مادة ٢٩ ـ السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود هذا الدستور .

مادة ٣٠ ـ السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها .

مادة ٣١ ـ تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

الفصل الثانى ـ الملك والوزراء

الفرع الأول ـ الملك

مادة ٣٢ ـ عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على .

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر فى ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

مادة ٣٣ ـ الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .

مادة ٣٤ ـ الملك يصدق على القوانين ويصدرها .

مادة ٣٥ ـ اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده اليه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه .

فاذا لم يرد القانون فى هذا الميعاد عد ذلك تصديقا من الملك عليه وصدر .

مادة ٣٦ ـ اذا رد مشروع القانون فى الميعاد المتقدم واقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثى الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون واصدر . فان كانت الأغلبية اقل من الثلثين امتنع النظر فيه فى دور الانعقاد نفسه . فاذا عاد البرلمان فى دور انعقاد آخر الى اقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

مادة ٣٧ ـ الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها .

مادة ٣٨ ـ للملك حق حل مجلس النواب .

مادة ٣٩ ـ للملك تأجيل انعقاد البرلمان . على انه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

مادة ٤٠ ـ للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان الى اجتماعات غير عادية وهو يدعوه ايضا متى طلب ذلك بعريضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين . ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادى .

مادة ٤١ ـ اذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الاسراع الى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر فى شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى وعرض هذه المراسيم عليه فى أول اجتماع له ، فاذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

مادة ٤٢ ـ الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتابا يضمنه جوابه عليها .

مادة ٤٣ ـ الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين والقاب الشرف الأخرى . وله حق سك العملة تنفيذا للقانون كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

مادة ٤٤ ـ الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين .

مادة ٤٥ ـ الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض اعلان الأحكام العرفية فورا على البرلمان ليقرر استمرارها أو الغاءها . فاذا وقع ذلك الاعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

مادة ٤٦ ـ الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وامنها مشفوعة بما يناسب من البيان .

على أن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة الا اذا وافق عليها البرلمان .

ولا يجوز فى اى حال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

مادة ٤٧ ـ لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة اى المجلسين فى ذلك الا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره الا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

مادة ٤٨ ـ الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه .

مادة ٤٩ ـ الملك يعين وزراءه ويقيلهم . ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

مادة ٥٠ ـ قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم انى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ٥١ — لا يتولى أوصيـاء العرش عملهـم الا بعـد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمـين المنصوص عليها فى المـادة السـابقة مضـافا اليها : « وأن نكون مخلصين للملك » .

مادة ٥٢ — اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القـانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة . فاذا كان مجلس النواب منحلا وكان الميعـاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر فان المجلس القـديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

مادة ٥٣ — اذا لم يكن من يخلف الملك على العرش فللملك أن يعين خلفـا له مع موافقة البرلمان مجتمعا فى هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره فى ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

مادة ٥٤ — فى حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقا لأحكام المـادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القـانون فورا فى هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار فى مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

فاذا لم يتسن الاختيار فى الميعـاد المتقـدم ففى اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين فى الاختيار أيا كان عدد الأعضاء الحاضرين ، وفى هذه الحالة يكون الاختيار صحيحا بالأغلبية النسبية واذا كان مجلس النواب منحلا وقت خلو العرش فانه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه .

مادة ٥٥ — من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته .

مادة ٥٦ — عند تولية الملك تعين مخصصاته ومخصصات البيت المـالك بقـانون وذلك لمـدة حكمه . ويعين القـانون مرتبـات أوصيـــاء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

الفرع الثانى — الوزراء

مادة ٥٧ — مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

مادة ٥٨ — لا يلى الوزارة الا مصرى .

مادة ٥٩ لا يلى الوزارة أحد من الأسرة المالكة .

مادة ٦٠ — توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليهـا رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون .

مادة ٦١ — الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

مادة ٦٢ — أوامر الملك شفهية أو كتابية لا تخلى الوزراء من المسئولية بحال .

مادة ٦٣ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ويجب ان يسمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يكون لهم رأى معدود فى المداولات الا اذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفى دواوينهم أو أن يستنيبوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

مادة ٦٤ ــ لا يجوز للوزير أن يشترى أو يستأجر شيئا من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس ادارة اية شركة ولا أن يشترك اشتراكا فعليا فى عمل تجارى أو مالى .

مادة ٦٥ ــ اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها ان تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

مادة ٦٦ ــ لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزارة فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى الآراء .

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم . ويعين مجلس من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

مادة ٦٧ ــ يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيسا ومن ستة عشر عضوا ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التى تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

مادة ٦٨ــ يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم المنصوص عليها فيه ، وتبين فى قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التى لم يتناولها قانون العقوبات .

مادة ٦٩ ــ تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتا .

مادة ٧٠ ــ الى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء .

مادة ٧١ ــ الوزير الذى يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل الى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره . ولا يمنع استعفاؤه من اقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته .

مادة ٧٢ ــ لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص الا بموافقة مجلس النواب .

الفصل الثالث ــ البرلمان

مادة ٧٣ ــ يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

الفرع الأول ــ مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ ــ يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٧٥ ــ كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين الفا أو أكثر تنتخب عضوا عن كل مائة وثمانين الفا أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين

الفا تنتخب عضوا . وكل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين الفا تنتخب عضوا ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٧٦ ــ تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب اكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التى لايبلغ عدد اهاليها مائة وثمانين ألفا ولكن لا يقل عن تسعين ألفا دائرة انتخابية مستقلة . وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة . فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التى لها حق انتخابهم وبتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٧٧ ــ يشترط فى عضو مجلس الشيوخ زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى .

مادة ٧٨ ــ يشترط فى عضو مجلس الشيوخ منتخبا أو معينا أن يكون من احدى الطبقات الآتية :

أولا ــ الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف أو اية محكمة أخرى من درجتها أو اعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعدا ــ سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثانيا ــ كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعدا ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل مائة وخمسين جنيها مصريا فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن الف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التى نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها .

وتحدد الضريبة والدخل السنوى فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب .

مادة ٧٩ ــ مدة العضوية فى مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف الشيوخ المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز انتخابه أو تعيينه .

مادة ٨٠ ــ رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين . ويجوز اعادة انتخابهم .

مادة ٨١ ــ اذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ .

الفرع الثانى ــ مجلس النواب

مادة ٨٢ ــ يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

مادة ٨٣ ــ كل مديرية أو محافظة يبلغ عــدد أهاليها ستين ألفــا فأكثر تنتخب نائبا واحدا لكل ستين ألفا أو كسر هذا الرقم لا يقــل عن ثلاثين ألفا . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا تنتخب نائبا . وكل محافظة لا يبلغ عــدد أهاليها ثلاثين ألفا يكون لها نائب ما لم يلحقهــا قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

مادة ٨٤ ــ تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب . وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق .

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الامكان مساواة الدوائر فى المديريات والمحافظات التى لها حق انتخاب أكثر من نائب . وللقانون مع ذلك أن يعتبر عواصم المديريات التى لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفا ولا يقل عن ثلاثين ألفا ، دائرة انتخابية مستقلة .

وفى هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

مادة ٨٥ ــ يشترط فى النائب زيادة على الشروط المقررة فى قانون الانتخاب أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحسـاب التقويم الميلادى .

مادة ٨٦ ــ مدة عضوية النائب خمس سنوات .

مادة ٨٧ ــ ينتخب مجلس النواب رئيس ووكيلين سنويا فى أول كل دور انعقاد عادى ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز اعادة انتخابهم .

مادة ٨٨ ــ اذا حل مجلس النواب فى أمر فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل ذلك الأمر .

مادة ٨٩ ــ الأمر الصادر بحل مجلس النـــواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعــاد لاجتماع المجلس الجديد فى العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب .

الفرع الثالث ــ أحكام عامة للمجلسين

مادة ٩٠ ــ مركز البرلمان مدينة القاهرة . على أنه يجوز عند الضرورة جعــل مركزه فى جهة أخرى بقانون . واجتماعه فى غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

مادة ٩١ ــ عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى تعينه توكيله بأمر على سبيل الالزام .

مادة ٩٢ ــ لا يجوز الجمــع بين عضوية مجلس الشـيوخ ومجلس النــواب . وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى .

مادة ٩٣ ــ يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

مادة ٩٤ ـ قبل أن يتولى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علنا بقاعة جلساته .

مادة ٩٥ ـ يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .

ويجوز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص الى سلطة أخرى .

مادة ٩٦ ـ يدعو الملك البرلمان سنويا الى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعلن الملك فض انعقاده .

مادة ٩٧ ـ أدوار الانعقاد واحدة للمجلسين فاذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

مادة ٩٨ ـ جلسات المجلسين علنية على أن كلا منهما ينعقد بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ، ثم يقرر ما اذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أم لا .

مادة ٩٩ ـ لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قرارا الا اذا حضر الجلسة اغلبية اعضائه .

مادة ١٠٠ ـ في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وعند تساوي الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضا .

مادة ١٠١ ـ تعطى الآراء بالتصويت شفهيا أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يختص بالقوانين عموما وبالاقتراح في مجلس النواب على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائما بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويحق للوزراء دائما أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية ايام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

مادة ١٠٢ ـ كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال الى احدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه .

مادة ١٠٣ ـ كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب احالته الى لجنة لفحصه وابداء الرأى في جواز نظر المجلس فيه . فاذا راى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

مادة ١٠٤ ـ لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون الا بعد اخذ الرأى فيه مادة مادة ، وللمجلسين حق التعديل والتجزئة في المواد وفيما يعرض من التعديلات .

مادة ١٠٥ ـ كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه الى رئيس المجلس الآخر .

مادة ١٠٦ ـ كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

مادة ١٠٧ ـ لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه الى الوزراء أسئلة أو استجوابات وذلك على الوجه الذى يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ولا تجرى المناقشة فى استجواب الا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

مادة ١٠٨ ـ لكل مجلس حق اجراء التحقيق ليستنير فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه .

مادة ١٠٩ ـ لا يجوز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء فى المجلسين .

مادة ١١٠ ـ لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بأذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

مادة ١١١ ـ لا يمنح أعضاء البرلمان رتبا ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مععضويةالبرلمان كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

مادة ١١٢ ـ لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان الابقرار صادر من المجلس التابع هو له . ويشترط فى غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور وبقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

مادة ١١٣ ـ اذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة او الاستقالة او غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخابات على حسب الأحوال وذلك فى مدى شهرين من يوم اشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد الا الى نهاية مدة سلفه .

مادة ١١٤ ـ تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وفى حالة عدم امكان اجراء الانتخابات فى الميعاد المذكور فان مدة نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة .

مادة ١١٥ ـ يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب او بطريق التعيين فى خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فان لم يتيسر التجديد فى الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم الى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

مادة ١١٦ ـ لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل الى الوزراء ما يقدم اليه من العرائض وعليهم أن يقدموا الايضاحات الخاصة بما تتضمنه تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك اليهم .

مادة ١١٧ ـ كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

مادة ١١٨ ـ يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون .

مادة ١١٩ ـ يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا فيها طريقة السير في تأدية أعماله .

الفرع الرابع ـ احكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ ـ فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فانهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

مادة ١٢١ ـ كلما اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرياسة لرئيس مجلس الشيوخ .

مادة ١٢٢ ـ لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة الا اذا توفرت الأغلبية المطلقة من اعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر . ويراعى المؤتمر فى الاقتراح على هذه القرارات احكام المادتين المائة والأولى بعد المائة

مادة ١٢٣ ـ اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية او غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين فى تأدية وظائفه الدستورية

الفصل الرابع ـ السلطة القضائية

مادة ١٢٤ ـ القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة فى الحكومة التدخل فى القضايا

مادة ١٢٥ ـ ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها يكون بقانون .

مادة ١٢٦ ـ تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التى يقررها القانون

مادة ١٢٧ ـ عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تتعين حدوده وكيفيته بالقانون

مادة ١٢٨ ـ يكون تعيين رجال النيابة العمومية فى المحاكم وعزلهم وفقا للشروط التى يقررها القانون

مادة ١٢٩ ـ جلسات المحاكم علنية الا اذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام او للمحافظة على الآداب

مادة ١٣٠ ـ كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه

مادة ١٣١ ـ يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها

الفصل الخامس ـ مجالس المديريات والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ ـ تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها اشخاصا معنوية وفقا للقانون العام بالشروط التى يقررها القانون

وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة

ويعين القانون حدود اختصاصها

مادة ١٣٣ ـ ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى فى هذه القوانين المبادىء الآتية :

اولا ـ اختيار اعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب الا فى الحالات الاستثنائية التى يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين

ثانيا ــ اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة وهذا مع عدم الاخلال بما يجب من اعتماد أعمالها فى الأحوال المبينة فى القوانين وعلى الوجه المقرر بها

ثالثا ــ نشر ميزانياتها وحساباتها

رابعا ــ علنية الجلسات فى الحدود المقررة بالقانون

خامسا ــ تداخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها او اضرارها بالمصلحة العامة وابطال مايقع من ذلك

الباب الرابع ــ فى المالية

مادة ١٣٤ ــ لا يجوز انشاء ضريبة ولا تعديلها أو الغاؤها الا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم الا فى حدود القانون

مادة ١٣٥ ــ لايجوز اعفاء أحد من اداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون

مادة ١٣٦ ــ لايجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تعويض او اعانة أو مكافاة الا فى حدود القانون

مادة ١٣٧ ــ لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبالغ من الخزانة فى سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة البرلمان

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد أومصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار لا يجوز منحه الا بقانون والى زمن محدود

يشترط اعتماد البرلمان مقدما فى انشاء أو ابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية . وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة

مادة ١٣٨ ــ الميزانية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها. والسنة المالية يعينها القانون

وتقرر الميزانية بابا بابا

مادة ١٣٩ ــ تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا

مادة ١٤٠ ــ لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية

مادة ١٤١ ــ اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذا لتعهد دولى

مادة ١٤٢ ــ اذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة

ومع ذلك اذا اقر المجلسان بعض ابواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتا

مادة ١٤٣ ــ كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به البرلمان . ويجب استئذانه كذلك كلما اريد نقل مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية

مادة ١٤٤ الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنقضى يقدم الى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده

مادة ١٤٥ ـ ميزانية ايرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى

الباب الخامس ـ القوة المسلحة

مادة ١٤٦ ـ قوات الجيش تقرر بقانون

مادة ١٤٧ ـ يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات

مادة ١٤٨ ـ يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات

الباب السادس ـ أحكام عامة

مادة ١٤٩ ـ الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية

مادة ١٥٠ ـ مدينة القاهرة قاعدة المملكة المصرية

مادة ١٥١ ـ تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى

مادة ١٥٢ ـ العفو الشامل لا يكون الا بقانون

مادة ١٥٣ ـ ينظم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقا للمبادىء المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التى تديرها وزارة الأوقاف وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد . واذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن

تبقى الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

مادة ١٥٤ ـ لا يخل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ولا يمكن أن يمس ما يكون للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

مادة ١٥٥ ـ لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور الا أن يكون ذلك وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين فى القانون .

وعلى اى حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت فى انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٥٦ ـ للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من احكامه أو اضافة أحكام أخرى ومع ذلك فان الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى وبنظام وراثة العرش وبمبادىء الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

مادة ١٥٧ ــ لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته وبتحديد موضوعه .

فاذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتنقيح . ولا تصح المناقشة فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء .

مادة ١٥٨ ــ لا يجوز احداث اى تنقيح فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

مادة ١٥٩ ــ تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان .

الباب السابع ــ أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ١٦٠ ــ يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى للسودان .

مادة ١٦١ ــ مخصصات جلالة الملك الحالى هى ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ومخصصات البيت المالك هى ١١١٥١٢ جنيها مصريا وتبقى كما هى لمدة حكمه وتجوز زيادة هذه المخصصات بقرار من البرلمان .

مادة ١٦٢ ــ يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ فى نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

مادة ١٦٣ ــ يعمل بهذا الدستور من تاريخ انعقاد البرلمان .

مادة ١٦٤ ــ تتبع فى ادارة شئون الدولة وفى التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور الى حين انعقاد البرلمان القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للمبادىء الأساسية المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ ــ تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ ــ ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة الا عن المدة الباقية منها من يوم نشره .

أما الحساب الختامى للادارة المالية عن سنة ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء .

مادة ١٦٦ ــ اذا استحكم الخلاف بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .

ويعمل بذلك الى أن يصدر قانون بما يخالفه .

مادة ١٦٧ ـ كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادىء الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور وكل ذلك بدون اخلال بما للسلطة التشريعية من حق الغائها وتعديلها فى حدود سلطتها على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضى .

مادة ١٦٨ ـ تعتبر أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتصفية أملاك الخديوى السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صبغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها .

مادة ١٦٩ ـ القوانين التى يجب عرضها على الجمعية التشريعة بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول فان لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل .

مادة ١٧٠ ـ على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور كل منهم فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ٣ رمضان سنة ١٣٤١ (١٩ ابريل سنة ١٩٢٣) .

* * *

راجع هذا الكتاب
المستشار حلمى السباعى شاهين

فهرست الجزء الأول

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

الفصل الرابع عشر



للمؤلف

حقوق الشعب

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية

يتضمن تاريخ التعاون الزراعي ومنشآته في أوروبا ، ونشأة التعاون في مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية في طائفة من البلدان مع شرح أصول الدساتير ، والنظم البرلمان فيها والمقارنة بينها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية في جزئين

الجزء الأول — يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الاول من أدوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر . وتاريخ مصر القومي في هذا العهد (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثاني — من اعادة الديوان في عهد نابليون الى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر اسماعيل في جزئين

الجزء الأول — يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الجزء الثاني — وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العرابية

والاحتلال الانجليزى (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل

باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد

رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ في جزئين

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (في جزئين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول — يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالميه الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .

الجزء الثاني — وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر والحوادث التي لابستها ومفاوضات ملنر . واستشارة الأمة في مشروع ملنر . والتبليغ البريطاني بأن الحماية علاقة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية
(ثورة سنة ١٩١٩)

فى ثلاثة أجزاء

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)

الجزء الثانى : تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ ــ سنة ١٩٤٩)

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١)

مقدمات
ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ ــ حريق القاهرة سنة ١٩٥٢

وزارات الموظفين ــ أسباب الثورة ــ فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

تاريخنا القومى فى سبع سنوات

١٩٥٢ ــ ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية
فى مصر القديمة

من فجر التاريخ الى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣)

مذكراتى
١٨٨٩ ــ ١٩٥١

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر

تراجمهم . وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم

مجموعة أقوالى واعمالى
فى البرلمان

(مجلس النواب الأول)

أربعة عشر عاما فى البرلمان

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥ وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥)

كتب مختصرة

مصطفى كامل . باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد (طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر احمد عرابى (الطبعة الأولى ــ يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفغانى (طبع سنة ١٩٦٦

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ . استقلال أم حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية (طبعت سنة ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩)

مصر المجاهدة فى العصر الحديث فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة الفرنسية ثم كفاح فى العهود التالية الى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

تحت الطبع :

تاريخ مصر القومى

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة و الحملة الفرنسية

مختاراتى من دواوين الشعراء
فى الجاهلية والاسلام



« طبع بدار ومطابع الشعب »





